المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي
(٧٩٠هـ)

الجزء الثالث

تحقيق
الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي

(ح) جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي – مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
x-٨٣٦-٠٣-٩٩٦٠ (ج٣)

١-اللغة العربية – النحو ٢-اللغة العربية – الصرف / العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
x-٨٣٦-٠٣-٩٩٦٠ (ج٣)

جامعة أمّ القرى
مكّة المُكرّمة

الطّبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

٣

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

«النائب عن الفاعل»

النائبُ عن الفاعلِ هو الذي يقومُ[1] مَقَامه عند غيبته وعدم ذكره مع بناء الفعل له ، وهو خمسةُ أنواع : المفعولُ به ، والمصدرُ ، وظرفُ الزمان ، وظرفُ المكان ، والجارُ والمجرور . وأولاها بالإقامة المفعولُ به ؛ لأَنَّه يُقامُ بِغَير شرطٍ بخلاف غيره ؛ ولأَنَّه لا يقوم غيرُه مَقَامَ الفاعل مع حضوره بخلاف ما عليه المفعول به ، إذ يُقامُ وجوباً إذا حضر مع حضور غيره ، ولأَنَّ غيرَه لا يقوم مَقَامَ الفاعل إلاّ مع تصييره مفعولاً به مجازاً ، فلما كان أصلُ الباب للمفعول به لهذه الأوجه قدَّمَ الناظمُ ذِكْرَهُ ، وجَعَله أصلاً لغيره ، ولم يذكر غيره إلاّ بعد ذلك ، فقال :

ينوبُ مفعولٌ به عن فاعلِ　　　فيما لَهُ كنِيلَ خيرُ نائلِ

يعني أَنَّ المفعولَ به ينوبُ عن الفاعل ولا ينوبُ عنه إلاَّ إذا غاب ، وأَمَّا إذا حضر فلا ٱعتبارَ به في النيابة ، فقوله «ينوبُ» يَشْعِرُ بأَنَّ الفاعلَ غائبٌ[2] عن الكلام ، وقوله «فيما لَه» (ما) واقعةٌ على أحكام الفاعل المُقَرَّرَةِ في الباب قَبْلُ ، فيريد أَنَّه ينوبُ عن الفاعلِ فيما له من الأحوال والأحكام ، ويقوم مَقَامَهُ فيها كإسناد الفعل إليه ، ورفعِه به ، وٱستقلال الكلام به دونَ زيادةٍ ، فتقول : ضُرِبَ

---

(١) في الأصل ، وس : (تقيم) .

(٢) في الأصل : (نائب) .

زيدٌ ، كما تقول : خَرَجَ زيدٌ ، وإسكانِ آخرِ الفعل عند كونه ضميراً مُتَّصِلاً ، وإتيانِه بلفظ الضمير المرفوع ، فتقول : أُكْرِمْتُ ، كما تقول : أَكْرَمْتُ ، وعَدَمِ تَقَدُّمه على الفعل فتقول : ضُرِبَ الزيدانِ ، كما تقول : ضَرَبَ الزيدان ، ولا تقول : الزيدان ضُرِبَ ، كما لا تقول : الزيدان ضَرَبَ ، وكونُ الأصل فيه أَنْ يَلِيَ الفعلَ دون ما كان من المفعولات غيرَ مُقامٍ ، وأَنَّ ما لم يُقَم الأصلُ فيه[1] التأخيرُ ، كقولك : أُعْطِيَ زيدٌ درهماً ، وغير ذلك من الأحكام اللازمة للفاعل ، ووجهُ ذلك أَنَّ الفعلَ حديثٌ عن المفعول كما أَنَّه حديثٌ عن الفاعل ، وأَنَّ المصدرَ يُضاف إليه كما يُضافُ إلى الفاعل ، فتقول : أعجبني ركوبُ الفرسِ ، كما تقول : أعجبني ركوبُ زيدٍ الفرسَ .

وأَنَّ الفعلَ في معقوله آبتداؤُه عن الفاعل وآنقطاعُه من المفعول ، فالمفعولُ طَرَفٌ في الفعل وشريكٌ[2] فيه ؛ إذا جاءا معاً كان الفاعل أولى من الفعل ، لأَنَّ إيقاعَه منه ، وإذا تُرِكَ الفاعلُ رُدَّ الفعلُ إلى المفعول به لما كان يَسْتَحِقُّهُ من شَرْكَتِه في الفعل . ذكر هذا التعليلَ الفارسيُّ في التذكرة ناقلاً له عن ابن كيسان . وفي قوله «ينوب مفعولٌ به عن فاعل» إشارةٌ إلى أَنَّ صاحب هذا الحكم هو الفاعلُ والمفعول . فما يُسَمَّى مفعولاً به آصطلاحاً هو النائبُ ، وما يُسَمَّى فاعِلاً في / الاصطلاح هو المنوبُ عنه ، فما ليس بفاعلٍ فلا يُحْذَفُ هذا الحذفَ فيُقامُ مُقَامَه غيرُهُ ، وما ليس بمفعولٍ به لا ينوبُ عن الفاعل إذا حُذِفَ الفاعلُ ، يُسْتَثنى من ذلك ما آستثناه الناظمُ ، فيبقى ما سوى ذلك ممنوعاً . فقد حصل من مجموع ذلك قسمان : الأول : أَنَّ ما سوى الفاعل من المرفوعات بالفعل لا تُحْذَفُ ويُبْنَى الفعل لغيرها ، وذلك اسمُ كان مع خبرها ، ومرفوعُ[3] فعلٍ /٣/

(١) في الأصل : (فيه الأصل فيه) ، بإقحام (فيه) الأولى .

(٢) في أ : (وشريطة فيه) .

(٣) في الأصل : (ومفعول) .

المقاربة مع منصوبه ، أمَّا اسمُ كان فلا يُحْذَفُ ويقامُ خبرُها مُقامَه ، فلا يُقَال في : كان زيدٌ أخاك : كِينَ أخوك : ولا في «كان زيدٌ يقوم» . كِينَ يُقام ، ولا يقال أيضاً : كِينَ في الدار ، ولا كِينَ الكونُ زيدٌ قائمٌ ، ولا ما أشبه ذلك ، وذلك أنَّ النحاةَ ٱختلفوا في هذه المسألة فمنعَ جمهورُ البصريين بناءَ كان لما لم يُسَمَّ فاعلُه بإطلاق[1] ، وهو الذي يشير إليه كلامُ الناظم ؛ وذلك لأنَّ الخَبَرَ لا بُدَّ له من مبتدأ ملفوظٍ به أو مقدَّر ، وحَذْفُ الفاعل في هذا الباب ليس حكماً راجعاً للّفظ خاصّة ، بل اللفظ والنيَّة ، فكما لا يجوز الٱقتصارُ على أحد مفعولي ظننت كما جاز ذلك في مفعولي أُعطيتُ فكذلك هذا . ورَدَّه ابنُ النحاس[2] بأنَّك إذا قلتَ : كِينَ قائمٌ بَقِيَ ضميرُ قائمٍ لا يعود على شيء . وفي هذا الرَّدِّ نَظَرٌ ؛ فإنَّ المشتقَّ إذا باشر العامل تَجَرَّدَ عن الضمير لٱستعماله ٱستعمالَ الأسماء الجامدة كما تقول : قام عاقلٌ من بني فلان . ورُدَّ أيضاً هذا الرَّدُّ بأنَّه مخصوصٌ بالمشتقّ ، فإذا كان الخبرُ جامداً فبماذا يُمْنَع ؟ فالأول أصوب ، وأيضاً فقولُك : كِينَ قائمٌ ، أو : كِينَ أخوك ، لا فائدةَ له ، وما لا فائدةَ له لا تَكَلَّمُ به العربُ ، وأيضاً فإنَّ السماعَ معدومٌ في المسألة[3] ، وهو العمدةُ في القول بالجواز ، فإذا عُدِمَ السماعُ انهَدَّ ركنُ القياس . ومن النحويين من أجاز ذلك إلاَّ أنَّهم ٱختلفوا في وجه الجواز ، فحكى

(١) قال الصيمريّ في التبصرة ١/١٢٥ : «وأمَّا (كان زيدٌ أخاك) فلا يجوز عند البصريين ردُّها الى ما لم يُسَمَّ فاعله» ، وقال ابن السرّاج في الأصول ١/٨١ : «وقد أجاز قوم في : كان زيد قائمًا – أن يردّوه الى ما لم يسمّ فاعله ، فيقولون : كين قائمٌ . قال أبو بكر : وهذا عندي لا يجوز» فنسب الجواز الى قوم لم يعينهم ، وسيأتي في كلام المصنف أنَّ من العلماء من نسب الجواز إلى سيبويه ، ولم أجد للمبرّد نصّاً في منعه ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٥ ، ارتشاف الضرب ٢/١٨٤–١٨٥ .

(٢) في أ : ابن النحام ، تحريف .

(٣) انظر في ردّ مذهب مجيزي بناء كان للمجهول – الأصول ١/٨١ ، التبصرة ١/١٢٥ ، شرح الرضي على الكافية ١/٢١٧ .

السيرافيُّ عن الفراء الجوازَ بإطلاقٍ على إقامةِ الخبر مُقَامَ الاسم[1] ، وحكاه ابنُ السراج عن قـومٍ[2] ، وزعم الفراء مع ذلك أنَّه ليس من كلام العرب ، وإنَّما قاسَه[3] . وذهب السيرافي إلى جواز ذلك على أنْ يُحْذَفَ الخبرُ والاسم جميعاً وتُصَاغُ كان لمصدرها ، ويكون الاسمُ والخبر تفسيراً له ، فتقول : كِينَ الكونُ زيدٌ منطلقٌ ، لأنَّكَ تقول لمن قال : هل كان زيدٌ منطلقاً ؟ : قد كان ذلك ، أي ذلك الكونُ ، ثم تنقله إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وتقيمُ الكونَ ، وتجعلُ له الجملةَ تفسيراً للكون ، وتقول : كِينَ زيدٌ منطلقٌ ، فتضمره لدَلالةِ الفعل عليه[4] . وذهب الكسائي مع الفراء إلى جواز : كِينَ يُقام[5] ، وجَعَلَ الكسائيُّ المسندَ إليه ضميرَ الشأن – الذي يسميه الكوفيون ضميرَ المجهول[6] – كأنَّه[7] على معنى : كِينَ الأمرُ يُقام .

وذهب ابنُ عصفور إلى جواز ذلك بشرط أنْ يتعلَّق بكان ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور ، فإذا بُنِيَتْ للمفعول حُذِف الاسمُ لذلك ، وحُذِفَ الخبرُ لحَذْفِ الاسم فبقيَ المجرورُ أو الظرفُ نائباً[8] ، فتقول مِنْ : كان في الدار زيدٌ مقيماً : كِينْ في الدار ، ومِنْ : كان يومَ الجمعة زيدٌ جالساً : كِينَ يومُ الجمعة . فهذه خمسةُ / /٤/ مذاهبَ في المسألة لا يَصِحُّ منها إلاَّ[9] الأول . أمَّا رأيُ الفراء فقد مَرَّ ما يَرِدُ عليه .

وأمَّا السيرافيُّ فَرَدَّ عليه ابنُ عصفور بأنَّه إنَّما بَنَى مذهبَه على أنَّ (كان) تَـدلُّ

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠٩/١ .

(٢) انظر الأصول ٨١/١ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠٩/١ .

(٤) انظر شرح السيرافي ٣٠٨/١-٣٠٩ .

(٥) انظر شرح الرضى على الكافية ٢١٦/١-٢١٧ ، المساعد ٤٠٠/١ .

(٦) ارتشاف الضرب ١٨٥/٢ .

(٧) من أ: (لكن) .

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١ .

(٩) سقطت (إلاَّ) من أ .

على الحَدَث ، قال : وهو بناءٌ فاسدٌ لِتَجَرُّدِها منه عند المحققين[1] ، وآعتذر له شيخُنا الأستاذ – رحمةُ الله عليه – بأَنَّ له أَنْ يقولَ : إنَّ خبرَها جُعِل عِوَضاً من اللفظ بالمصدر ، فلما لَزِمَ حذفُ الخبر الذي كان عِوَضًا من المصدر عاد إليها المصدرُ الذي رُفِضَ بوجود الخبر ، قال : وإنّما النكتةُ التي لم يشعر بها ابن عصفور أنّه لمّا حُذِف اسمها وخبرها عادت تامّةً . فصَحَّ البناءُ[2] ، وإذا كان كذلك خرجَتْ عن مسألة النزاع ؛ إذ لا خلافَ في صحّة البناء للمفعول ذا كانت تامَّةً كسائر الأفعال التامة .

وأَمَّا مذهبُ الكسائي فخارجٌ عما عُهِدَ من كلام العرب ؛ إذ لا يوجد مرفوعٌ يُحْذَفُ فيُبْنَى فعلُه لضمير المجهول ، وأيضاً لا فائدةَ في ذلك الكلام ؛ إذ لا يخلو الوجودُ من كونِ قيامٍ موجوداً ، وأيضاً لا يُحذفُ المبتدأُ آقتصاراً أبداً كما تقدّم .

وأَمَّا رأيُ ابن عصفور فرَدَّهُ ابنُ الحاجّ بعدم الفائدةِ عند كلِّ أحد ، فإنَّ يوماً من الأيام أو موضعاً من المواضع لا يخلو أَنْ يكون فيه شيءٌ ، ثم إنَّ (كان) الناقصةَ لا فائدةَ لها إلاّ ما تعطيه من زمانِ الخبر ، فإذا لم يكن خبرٌ فلا ثمرةَ لها ، وإنّما سُمِّيَتْ ناقصةً لأنَّها لا بُدَّ لها من آسم وخبر بخلاف التي تكتفي بالفاعل ، وأيضاً لو فُرِضَ أَنْ يُسْمَعَ مثلُ : كِينَ في الدار ، على فَرْضِ أن يكونَ مُفيداً لم يجزأن يقال : إنّه من كان الناقصة لآحتماله التامَّةَ ، فما الحاجة الى تكلّف غير ذلك ؟ ، وأيضاً فإنّما بَنَى مذهبُه على جواز تعلُّقِ الظرف والمجرور بكان الناقصة ، وهو غيرُ مسلَّمٍ له ، ولا حجَّةَ لمن تعلّق بقول سيبويه : «فهو كائن ومكون»[3] . لأَنَّ مَقْصِدَ سيبويه أمْرٌ آخرُ وراء ما يظهر منه لبادىء الرأي[4] .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١ .

(٢) لم أجد هذا في شرح الجمل لابن الفخار .

(٣) الكتاب ٤٦/١ .

(٤) قال في ارتشاف الضرب ١٨٤/٢ : «وتأوّل الفارسيّ والأعلم قول سيبويه : مكون – أنَّه من باب كان التامّة ، وقال ابن طاهر ، وابن خروف : مكون من كان الناقصة ، ولا يتكلّم به ، وإنّما قصد سيبويه أنها فعلٌ متصرف ، يستعمل منه ما يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع» .

وأمَّا مرفوعُ فعلِ المقاربة مع منصوبه فمَذْهَبُ البصريين على أنَّه لا يُحذفُ فينوب عنه المنصوبُ ولا غيره ، لأنَّ المرفوعَ مع المنصوب مبتدأ وخبرٌ ، كما لا يكون ذلك في كان لا يكون أيضاً فيما هو مثلُها ، وأيضاً فإنَّ الخبرَ في باب المقاربة جملةٌ ، والجملة لا تنوب عن الفاعل ، ولا ما أشبه الفاعل ، ونُقِل عن الكسائي إجازةُ : جُعِلَ يُفْعَل[1] على إقامة ضمير المجهول مُقَامَ المرفوع ، وقد تقدَّم ما فيه في مسألة : كِينَ يُقام ، وعن الفراء أنَّه بعد الحذف لم يَقُم مقامَه شيءٌ لأستغناء الكلام عنه . وهذا غيرُ مرضيٍّ لِمَا تقدَّم من أنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ له من فاعل أو ما يَحُلُّ محلَّه ؛ إذ لا يستقِلُّ كلامٌ بغير مرفوع ، وأيضاً لم يُسْمَع لذلك نظيرٌ ، فلا يُعَوَّلُ عليه .

القسم الثاني : أنَّ ما سوى المفعول به ، والظرف ، والمجرور ، والمصدر لا يُقامُ مُقامَ الفاعل ، فلا يُقامُ مقامَه المفعولُ له ، ولا المفعولُ معه ، ولا الحالُ ، ولا التمييزُ ، ولا المستثنى .

فأمَّا المفعولُ له فلأنَّ انتصابَه ليس كأنتصاب المفعول به ، وإنَّما هو عِلّةٌ للفعل ، فأمتنع أنْ يُقامَ - وهو كذلك - كما أمتنع أن يُقَامَ الظرفُ - وهو ظَرْف - وإنَّما تَمَكَّنَ المفعولُ به في الإقامة لما تقدَّم / ، وأيضاً فالمصدرُ يُضَافُ إليه ولا يُذْكَرُ /٥/
الفاعل ، كما يضاف إلى الفاعلِ ولا يُذْكَرُ المفعولُ به ، وليس المفعول له كذلك ، فلَمَّا لم يكن مثلَه في هذه المناسبات وغيرها لم يجز أنْ يُقَام .

فإن قيل : فالظرفُ يُقام مُقَامَ الفاعل ، وهو ظرفٌ في المعنى ؛ إذ هو على إرادة (في) فأجِزْ إقامَةَ المفعول له وهو على إرادةِ اللام .

قيل : الظرفُ يُتَّسَّعُ فيه بأنْ يُنْصَبَ نَصْبَ المفعول به ، فيُقَامُ لأنَّه كالمفعول به ، ولا يخرج عن معنى الظرفية ، فإذا قلتَ : سِيرَ عليه فرسخان ، أو يومُ

(١) عزاه الرضى في شرح الكافية ١/٢١٦-٢١٧ إلى الكسائي والفراء .

الجمعة ، علمتَ[1] أنَّهما في المعنى ظرفانِ مُتَّسَعٌ فيهما ، كما أنَّك إذا قلتَ : زيدٌ ضربتُه ، فٱبتدأتَه ، علمت أنه في المعنى مفعولٌ به ، وإن كان مبتدأً في اللفظ ، وليس المفعول له كذلك ، لأنَّك متى أقمتَه مُقَامَ الفاعل خرج عن أن يكونَ مفعولاً له ، ولم يكن عليه دَلالةٌ ، إذ لا يُعْلم مفعولاً له إلاّ متى كان فضلةً بعد الفاعل يُقَدَّرُ وصولُ الفعل إليه باللام[2] ، وهذا المعنى يُبْطِلُ كونه فاعلاً وينافيه ، لو قلتَ : أُتِيَ[3] الإكرام ، لم يُفْهَم أنَّك أتيتَ أمراً من أجل الإكرام ، إنّما يُفهم أنه فَعَل نفس الإكرام لا غيره من أجله ، فلذلك لم تَصِحَّ إقامتُه . ومن الدليل على صحة ذلك أنَّ (كي) المصدريّةَ لا تكون فاعلاً كأنِ المصدرِيَّة ، قال المازنيُّ : لأنَّ كي تجيء لعلةٍ ، فإذا ٱمتنع ما كان بمعنى المفعول له أنْ يقعَ فاعلاً ، وإن لم يكن على لفظِه[4] ، فأنْ يمتنع ما كان مقدَّراً فيه اللام أجدَرُ .

وأمَّا المفعولُ معه فلا يُقام أيضاً ، لأنَّ كَوْنَهُ مفعولاً معه يقتضي أن يكونَ مع فاعل ليكون مفعولاً معه ، فإذا أُقيم لم يكن مفعولاً معه كما لم يكن الأول مفعولاً له ، وأيضاً فإذا أقمتَه فإمَّا أنْ تَذْكُرَ الحرفَ الدالَّ على أنه مفعول معه أوْ لا ، فإن لم تذكره لم يدلَّ على ذلك ، وإن ذكرتَه لم يَجُز ؛ إذ لا يُسْتَعْمَلُ ذلك الحرفُ إلاَّ على حَدّ ما كان في العطف ، وفي العطف لا بُدّ أن يكونَ تابعاً لمفرد أو جملة[5] ، فكذلك هنا ، والمتبوع هنا محذوفٌ بالفرض فٱمتنع أن يبقى مع الحرف .

وأمَّا الحالُ فيمتنع إقامته مُقامَ الفاعل لأنَّه على تقدير : (في [حال][6] كذا) ،

---

(١) سقطت (علمت) من أ .

(٢) أنظر التبصرة ١/١٢٥ .

(٣) في الأصل : (إني) ، تحريف ، وفي أ : (ايت) .

(٤) في الأصل : (على لفظه كان) ، وفي أ : (على لفظه كأنّ) ، وفي س : (على لفظه إذا اللفظ كان) . ووجه الكلام ما أثبتُّ .

(٥) أنظر شرح الرضى على الكافية ١/٢١٩ ، شرح التصريح ١/٢٩٠ .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

وإذا أقمتَه لم يُفْهَم ذلك المعنى بحاله كما تقدّم في المفعول له ، وأيضاً فإنَّ الحالَ يفارق المفعولَ به في كونه لا يقع إلاَّ نكرة[1] ، بخلاف المصدر والظرف .

وأمَّا التمييزُ فإنّه على تقدير (مِنْ) ، وعلى معناها ، وإذا أُقيم مُقَامَ الفاعل زالَ ذلك المعنى ، كما مَرَّ في المفعول له . هذا إذا فرضتَه مُمَيِّزاً للمفرد ، وإن كان مميِّزاً للجملة نحو : ﴿اشتَعَلَ الرأسُ شَيْباً﴾[2] فهو الفاعل في المعنى ، فلا يَصِحُّ أَنْ يُبْنَى له الفعلُ بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ؛ لأنه نَحْوٌ من بناء الفعل للمفعول مع ذكر الفاعل ، وذلك لا يستقيم ، وأيضاً فالتمييز يفارقُ المفعولَ به في لزومه التنكير كالحال .

وأمَّا المستثنى فلا يستقيم أيضاً أَنْ يُقامَ ، لأَنَّه يؤدِّي إلى تفريغ الفعل لما بعدَ (إلاَّ) في الإيجاب ، فإذا قلتَ : قام القومُ إلاَّ زيداً ، لم يَسُغ أن تقولَ فيه : قِيم إلاَّ زيدٌ ، كما لا يستقيم أَنْ تقولَ : قام إلاَّ زيدٌ ، وأما في النفي فلوقوع اللَّبْس والإيهام لو قلتَ : ما جاء القوم إلاَّ زيداً ، فبنيتَه للمفعول ، فقلتَ : ما جِيء إلاّ زيدٌ لتُوُهِّمَ أَنَّه مفعولٌ به ، وأيضاً لا يُقَام إلاّ ما أشبه المفعولَ به ، وٱتُّسِع فيه حتى
/٦/ يصيرَ مفعولاً / به مجازاً مع بقاء معناه . وهذا متعذِّرٌ في المستثنى ؛ إذ لا يُتَسَّع فيه كما يُتَّسَعُ في الظرف والمصدر .

فقد بان أَنَّه لا يُقام شيءٌ من هذه الأمور مُقَامَ الفاعل . ولا أعلمُ في ٱمتناعِ ذلك خلافاً إلاَّ في التمييز ، فإنَّ الكسائيَ نُقِلَ عنه جوازُ إقامته[3] ، فأجاز في قولك : امتلأتِ الدارُ رجالاً : امتُلِيء رجالٌ ، وحكى من ذلك : خُذْه مَطْيُوبةً به نفسٌ[4] ، وهو الموجوعُ رأسُه ، والمسفوهُ رأيُه . ومثلُ هذا لا معتبرَ به مع ٱحتماله خلافَ ما ذكر .

---

(١) التبصرة ١/١٢٥ .

(٢) سورة مريم آية ٤ .

(٣) شرح الكافية للرضى ١/٢١٩ ، المساعد ١/٤٠٠ ، همع الهوامع ٢/٢٧٠ ، التصريح ١/٢٩٠.

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٢/٧١٩ ، وانظر المساعد ١/٤٠٠ ، همع الهوامع ٢/٢٧٠ .

وأتى الناظم بمثالٍ ، وهو قولُه : «كنِيلَ خيرُ نائل» فخيرُ نائلٍ هو المفعولُ المقام ، والأصل : نال زيدٌ خيرَ نائل ، و(خيرُ نائل) يَحْتَمِلُ من جهة اللفظ أن يكونَ اسمَ مصدر كالنَـوَال ، فإنه يقال : نال زيد نَـوَالاً ، ونائِلاً ، وهذا ليس بمرادٍ هنا ؛ إذ ليس كلامُه هنا في إقامة المصدر بل في إقامة المفعول فإنّما مراده بخير ما يراد به في قوله تعالى : ﴿وافْعَلُوا الخَيْرَ﴾[1] أو قوله : ﴿إنْ تَـرَكَ خَيْراً﴾[2] وفي قولهم : أنلته خيراً ، ونائلٌ المضافُ إليه – هو صاحب الخير – اسمُ فاعل لا اسمٌ جامد ، كقولك : هذا قائلٌ ، أي نِيلَ خَيْرُ مَنْ يُنِيلُ ، ومَـنْ عادتُه النوالُ ، ويقال : نُـلْـتُه خيراً ، وأنلته خيراً بمعنى . ثم أخذ في بيان بناء الفعل للمفعول ؛ إذ كان بناؤه للفاعل لا يتأتى للمفعول ، فقال :

وَأَوّلُ الفِعْلِ اضمُـمَنْ والمُتَّصِل ... بالآخِرِ ٱكْسِر في مُضَيٍّ كوُصِل
وٱجعَلْهُ من مضارعٍ مُنْـفَتِحاً ... كيَـنْتَحِي المقولُ فيه : يُـنْتَحى

الأفعالُ ثلاثـةٌ : ماضٍ ، ومضارعٌ ، وأمر . فأمَّا الأمر فخارجٌ عن هذا الباب جملةً ، فلا يُبْـنَى للمفعول أصلاً ، لأنَّه في أصل وضعه منافٍ لحذف فاعله ، والعرب إذا أرادت ترك المفعول مع بقاء معنى الأمر أتت بالمضارع مقروناً بلام الأمر ، فتقول : لِيُـضْرَبْ زيدٌ ، لِيُـفْعَلْ كذا وكذا ، فكأنَّ العرب استغنت ببناء المضارع بلام الأمر عن بناء الأمر لعدم التأتّـي فيه ، فبقي الماضي والمضارع ، فشَرَع في كيفية نقلهما من صيغة الفاعل إلى صيغة المفعول ، فيعني أنَّك تَـضَمُّ أول الفعل أبداً سواء أكان ماضياً أم مضارعاً ، ولذلك قال : (وأولَ الفعل) ، ولم يقل : وأول الماضي أضمُـمَن ؛ لأنّه مضموم في الماضي والمضارع معاً ، ثم بعد ذلك فَـصَّلَ الأمر في الفعلين بالنسبة إلى تغيير ما قبل الآخر ؛ إذ يتعلَّقُ به أيضاً حكمُ البناء للمفعول ، لكنه يكون في الماضي

---

(١) سورة الحج آية ٧٧ .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٠ .

مكسوراً ، وفي المضارع مفتوحاً ، وذلك قوله : (والمتصل بالآخر اكسر في مُضيٍّ) يعني أنّك تكْسِير الحرف الذي قبل آخر الفعل ذي المضي مثل قولك : وُصِلَ ، فإنَّ أصله وَصَلَ ، فضَمَمْتَ أوله ، وكسرتَ ما قبل آخره ، ثم قال : (واجعله من مضارع منفتحاً) الضمير في (اجعله) عائدٌ على ما قبل الآخر ، أي اجعلِ المتَّصِل بالآخر منفتحاً إذا كان من مضارع كقولك في (يَنتَحِي) : يُنْتَحى ، وهذا تعريف مُطَّرِد في الفعل الثلاثي كضُرِب ويُضْرَبُ ، وعُلِمَ وَيُعْلَمُ ، وفي / ٧ / الرباعي كدُحْرِجَ ويُدَحْرَجُ، وأُخْرِجَ يُخْرَجُ وسُوْيِرَ وَيُسَايَرُ ، ودُرِّبَ ويُدَرَّبُ ، وبُوْطِرَ ويُبَيْطَرُ ، وفي الخماسي كانطُلِقَ ويُنْطَلَقُ ، واقتُدِرَ ويُقْتَدَرُ ، وفيما فوق ذلك كاستُخْرِجَ ويُسْتَخْرَجُ ، وتُكُرِّمَ ويُتَكَرَّمُ ، وتُقُوتِلَ ويُتَقَاتَلُ ، وما أشبه ذلك . فهذا كلّه يَطَّرِدُ إلاَّ أنّه في الماضي لا يكفي دونَ شيء آخر ينضمُّ إليه ، بخلاف المضارع فإنّه لا يفتقر في تمام بِنْية المفعول إلى تمام تغيير زائد بل ما عدا الحرفين الأول ، وما قبل الآخر باقٍ على ما كان عليه في بنية الفاعل كما مرّ في الأمثلة ، وقد لا يُحتاجُ في بعضها إلاَّ لضَمِّ الأول خاصةً نحو : يُتَدَحْرَجُ ، ويُتَكَلَّمُ ، ويُتَطَاوَلُ ، وما أشبه ذلك ، وفي قوله : (وأوّلَ الفعلِ اضممن) إلى آخره ما يشعر بأنَّ بنية المفعول مُغَيَّرَةٌ من فعل الفاعل ؛ لأنَّ هذا العملَ الذي ذكر مُوْرَدٌ على بنية الفاعل ، فكأنه يقول : الأصل أن يُبْنى الفعل للفاعل ، فإنْ عرض ألاَّ يذكر الفاعل وجب تغييرُ تلك البِنْيَة إلى المفعول . فهذا ظاهر في أنَّ بِنْيةَ المفعول فرعٌ ، وهو رأي الجمهور[1] ، وذهب طائفةٌ إلى أنَّه أصلُ بناءٍ بنفسه ، ليس بمغَيَّرٍ من غيره بل هو مُشْتَقٌّ من المصدر للمفعول ابتداءً ، كما اشتُقَّ للفاعل كذلك[2] ، وهذا

---

(١) انظر الكتاب ٣٤٢/٤ ، شرح المفصل ٧١/٧ ، منهج السالك لأبي حيان ص ١١١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١ .

(٢) ينسب هذا إلى الكوفيين ، والمبرد ، وابن الطراوة ، انظر منهج السالك ص ١١١ ، همع الهوامع ٣٦/٦ .

الثاني أيضاً يظهر من كلام الناظم في أول باب التصريف ، حيث قال هناك :

وافتح وضُمَّ واكسِرِ الثانيَ مِنْ فِعْلٍ ثلاثيٍّ ونحوه ضمن[1]

وفي بعضها : «وزد نحو ضمن» فهذا الكلام ظاهر في أنَّ فُعِلَ أصلُ بناء كفَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ ، فظهر أنَّ في كلامه تدافعاً ، لأنَّه يقول هنا : أنَّه ليس بأصل ، وفي التصريف : أنَّه أصلُ بناء .

والجواب عن ذلك ، وتقرير الاحتجاج للمذهبين مذكور في التصريف فهو أسْعَدُ به . و(أولَ) مفعولٌ بآضْمُمَنْ ، وكذلك (المُتَّصل) مفعولٌ بآكسِر ، أي : آضْمُم الفعلَ وآكسِرِ الحرفَ المتَّصِلَ بالآخِر ، وهو ما قبل الحرف الأخير .

قوله : (في مُضِيٍّ) على حذفِ مضافٍ تقديرُه : في ذي مُضِيّ ، يريد الفعلَ الماضي . و(منفتحاً) مفعولٌ ثانٍ لأجعلْهُ ؛ لأنَّه بمعنى التصيير ، و(يَنتَحِي) معناه : يعترِض ، والانتحاء : الاعتراض والقصد إلى الشيء ، يقال : آنتحى له ، وتَنَحّى له بمعنى واحد . ومن عادة الناظم في هذا النظم أنْ يَخْلِطَ القوافي بعضَها ببعض كهذا الموضع فانه خلط فيه المتراكِب بالمتدارك ، فقوله : (مُتَّصل) من المتدارك[2] ، وقوله : (ينْكَوُصِلْ) من المتراكِب[3] ، وقد خُلِط بعضُها ببعض في الشعر ، وهو قليلٌ ، وتجتمع الاثنتان مع المتكاوِس[4] ، ومن ذلك قولُ عمرو بن العاص – ويقال : إنَّه لغيره – :

---

(١) انظره في شرح ابن عقيل ٥٣٢/٢ .

(٢) القافية المتداركة : ما اجتمع فيها متحركان بعدهما ساكن ، القوافي للتنوخي ص ٤٠ .

(٣) القافية المتراكبة : ما اجتمع فيها ثلاثة أحرف متحركة بعدها ساكن ، المصدر السابق ص ٤٠.

(٤) القافية المتكاوسة : ما اجتمع فيها أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن ، المصدر نفسه ص ٣٨. وقد تجتمع الثلاث في قصيدة واحدة ففي الرجز تأتي مستفعلن ، فالقافية متداركة ، وينقلها الخبن الى متفعلن = مفاعلن ، وتظل القافية متداركة ، وينقلها الطيّ الى مستعلن = مفتَعِلن ، فالقافية متراكبة ، وينقلها الخبل الى مُتَعِلن = فَعَلَتُن ، فالقافية متكاوسة ، فيجتمع في قوافي قصيدة واحدة مستفعلن ومفتعلن وفعلتن ، وتسمّى القصيدة مُثَفَّاة كالمرأة المُثَفّاة وهي التي نكحت ثلاثة أزواج ، نقل ذلك التنوخي في القوافي ص ٤١–٤٢ عن شيخه أبا العلاء المعريّ .

إذا تخازَرْتُ وما بي خَزَرْ ثُـمَّ كَسَرْتُ الطَّرْفَ من غيرِ عَـوَرْ[1]

وقال آخر :

يحملن فَـحْماً جَيِّداً غيرَ دُعَرْ أسودَ صلاَّلاً كأعيان البَـقَرْ[2]

وأصل القافيةِ المتواتر[3] ، ويدخل عليها المتراكِب ؛ لأنَّ أصلَ التفعيل (مستفعلن) ، وهو من أجزاء المتواتِر ، وقد يدخل عليه المتكاوِس ، كقول العجاج :

* قد جَبَرَ الدِّيْنَ الإلهُ فَـجَبَرْ[4] *

وربَّما وقع مثله في هذا النظم . وأكثر ما يقع هذا التداخل في الرجز ، وقد يقع

/٨/ في غيره كالسريع ، ثم أخذ في استدراك ما بقي عليه في بناء الماضي / للمفعول ، فقال :

والثانيَ التاليَ تا المطاوعَـه كالأَوَّلِ ٱجعلْهُ بلا مُنَازَعَـه

وثالثَ الذي بهَـمْزِ الوَصْـل كالأَوَّل ٱجعلنَّه كاستُـحْلِي

(الثانيَ) منصوب بفعل مضمر يفسِّرْ (ٱجعلهُ) من باب الأشتغال ، و(تا المطاوعة)

---

(١) في أ : (وما بي من عور) مكان (من غير عور) . والرجز في الأمالي ٩٦/١ من غير نسبة ، والأول في المقاييس ١٨٠/٢ ، واللسان ، والتاج (خزر) من غير نسبة أيضاً ، وفي حواشي ابن برّي على الصحاح – التنبيه والإيضاح – ٢٠٥١/٢ – وعنه في اللسان (مرر) – : «هذا الرجز يروى لعمرو بن العاص – رضي الله عنه – ، وهو المشهور ، ويقال : إنّه لأرطاة بن سُهَيّة ، وللنجاشي الحارثي . وقال أبو محمد الأعرابي : إنّه لمساور بن هند» وانظر الرجز في شعر أرطاة بن سُهيّة (مجلة المورد ١٨٣/١/٩ ، وفي ديوان طفيل الغنوي ص ١٠٠ .

(٢) في الأصل ، وأ : «كأعناق البقر» تحريف . والرجز في الصحاح ، واللسان ، والتاج (دعر) . ودُعَر : نَخِر .

(٣) القافية المتواترة : ما كان فيها حرف واحد متحرك بعده ساكن ، القوافي للتنوخي ص ٤٠ .

(٤) البيت مطلع أرجوزة في ديوانه ص ٤ .

مفعولٌ بالتالي ، وأراد تاءَ المطاوعة لكن حَذَفَ الهمزةَ ، فبقي الاسم على حرفين أحدُهما حرفُ لين ، وذلك غيرُ موجود إلاّ نُدوراً ، أعني في المعربات من الأسماء ، وقد حكى الكسائي : شربت ما يا هذا[1] ، ومثله بعد هذا : «واكْسِرِ أو ٱشمِمْ فا ثلاثيّ أُعِلّ» ، وله من هذا القبيل في نظمه هذا كثيرٌ جداً ساقه إليه ضرورةُ الشعر ، و(كالأول) و(بلا منازعة) متعلقانِ بٱجعلْهُ ، ويعني أَنَّ الحرفَ الثانيَ من الفعل إذا كان تالياً أي : تابعاً لتاءِ المطاوعة فإنَّك تَضُمُّه أيضاً كالحرف الأول ، فتقول في : تَعَلَّم ، تُعُلِّم ، وفي : تَأَدَّبَ : تُؤُدِّب ، وفي : تَخَلَّصَ ، تُخُلِّصَ ، وفي : تَدَحْرَجَ : تُدُحْرِجَ وفي تَبَاعد : تُبُوعِد ، وما أشبه ذلك . وتاءُ المطاوعة هي التاءُ التي في أوائل هذه الأفعال ، وسمّاها تاءَ المطاوعة - والبِنْيَة بنفسها هي التي للمطاوعة - لأَنَّها خاصة بتلك البِنْيَة ، فسَمَّيَتْ بها ، فَتَفَعَّلَ مطاوعُ فَعَّلَ ، نحو : عَلَّمْتُه فتعَلَّمَ ، وأَدَّبْتُه فتأَدَّبَ ، وتفاعَلَ مطاوع فاعَلَ نحو : باعدتُه فتباعد ، وتَفَعْلَلَ مطاوع فَعْلَلَ نحو : دحرجتُه فتَدَحْرَجَ ، وإنما قَيَّدَ التاء هنا بأنها للمطاوعة تَحَرُّزاً من تاء المضارعة ، فلهذا يدخل ههنا الماضي وحدَه دون المضارع ، وأيضاً فقد قَيَّد الحرف الآتي بعد تاء المطاوعة بأَنَّه ثاني حروفِ الفعل ، لقوله (والثانيَ التاليَ . . كذا) فٱقتضى أَنَّ تاءَ المطاوعة هي أولُ حرفٍ في الفعل ، وذلك لا يكون إلاَّ في الماضي ، لأَنَّ حرفَ المضارعة سابقٌ لها في المضارع ، وإذا كان كذلك فالحرفُ التالي لتاء المطاوعة في المضارع باقٍ في بِنْيَة المفعول على ما كان عليه في بِنْيَة الفاعل ، وقد كان مفتوحاً فيه فيبقى على ما كان عليه ، فتقول : يُتَعَلَّمُ كما تقول : يَتَعَلَّمُ ، ويُتَبَاعَدُ كما تقول : يَتَبَاعَدُ ، وكذلك سائر الأمثلة .

قال : (وثالث الذي بهَمْزِ الوصل) إلى آخره يعني أَنَّ الفعلَ الذي أَوَّلُهُ همزةُ وصل يُضَمُّ ثالثه ، أي الحرف الثالث منه ، كما يُضَمُّ الأول ، فتقول في : ٱستَحْلى : استُحْلِيَ ، فتضم التاء ، وهي الحرف الثالث ، وكذلك تقول في :

---

(١) انظر مجالس ثعلب ١/٨٧-٨٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٨٦ .

اقعَنْسَسَ : اقعُنْسِسَ ، وفي انطلَقَ : ٱنطُلِقَ ، وفي اسلَنْقى : اسلُنْقِيَ ، وفي آحلولى : احلُـوْلِيَ ، وما أشبه ذلك من الأمثلة[1] التي أولُها ألفُ الوصل .

وقوله : (الذي بهمز الوصل) يعيّنُ أنَّ كلامَه هنا في الماضي ؛ لأنَّ ألفَ الوصل لا تلحق المضارع ، ومثاله أيضاً مؤنِسٌ بذلك ، وذلك يُعَيِّنُ بقاءَ[2] ثالثِ المضارع في بناء المفعول على حالته في بناء الفاعل ؛ إذ لَـمْ يذكر له مخالفةً غيرَ ما تقدَّم من ضَمِّ أوله ، وفتح ما قبل آخره ، و(ثالثَ) منصوبٌ بفعل مضمر يفسِّره (اجعلنَّه) من باب الاشتغال . واستحلى الشيء : وجده حلواً كما / يقال : استجاده إذا وجده جيداً . /٩/

وعلى الناظم هنا دَرَكٌ من وجهين[3] :

أحدُهما : أنَّ ٱقتصارَه في تعريف ما يُضَمُّ ثانيه مع الأول على ما أولُه تاءُ المطاوعة تقصيرٌ ؛ إذ كان ضَـمُّ الثاني غيرَ مُـقْـتَصَرٍ به على ما كانت تاؤه للمطاوعة ، بل هو عامٌّ في ما أَوَّلُه تاءٌ كانت للمطاوعة أو لغيرها ، وذلك أن : تَـفَـعَّلَ كما يأتي للمطاوعة يأتي أيضاً للتَّكَـلُّفِ ، نحو : تَـحَلَّمَ ، وتكَرَّمَ ، وتَشَجَّعَ ، وللتجنب ، نحو : تَـأَثَّـمَ ، وتَحَرَّجَ ، وللصيرورة ، نحو[4] : تَـأَيَّـمَتِ المرأة ، وتَحَجَّرَ الطينُ ، وللاتخاذ ، نحو : تَـوَسَّد الترابَ ، وتَبَنَّى الصبيَّ ، ولغير ذلك من المعاني ، والمطاوعةُ واحدٌ منها . وكذلك : تَـفَاعل قد يأتي للاشتراك في الفاعلية نحو : تقاتَل ، وترامى ، ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلاً نحو : تغافَل وتجاهَل وتعارَج ، والمطاوعة لفَاعَلَ معنىً من معاني تفاعَـلَ ، فأَيْـنَ تدخل له هذه الأفعال حين قَـيَّدَ التاءَ بكونها للمطاوعة ، وهي في الحكم بضم التاء سواء ؟ ، هذا تقييدٌ

---

(١) في أ : (الأبنية) .

(٢) في أ : (بناء) .

(٣) ٱنظر منهج السالك لأبي حيّان ص ١١٢-١١٣ .

(٤) في الأصل : (غير) . تحريف .

مُخِلٌّ ، وقد حَرَّرَ هذا المعنى في التسهيل ؛ إذ قال : «يُضَمّ مطلقاً أولُ فعلِ النائب ، ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أوّله تاء»[1] ولا يقال : إنّه عَرَّف البِنْيَةَ بما هو الأصل فيها ، وذلك المطاوعة ، فيندرج ما عداها ، لأنا نقول : الأمر ليس كذلك بل كل معنى استُعْمِلت فيه البِنْيَةُ غير مُفَرَّعٍ عن غيره ، وإلاّفلو كان مُفَرَّعاً عن غيره ، لبقي فيه معنى ذلك الغير ملحوظاً ، وأنت تعلم أنَّ : تَحَلَّمَ ، وتَأَيَّمت ليس فيهما معنى فَعَّلْتُه فتَفَعَّل ، وكذلك في تفاعَلَ ونحوه . فالحاصل أنَّ هذا التقييدَ مُخِلٌّ ، فلو قال مثلاً :

والثـاني التالي تاء زائدة فاَضْمُم ففي الضمّ تمامُ الفائدة

أو قال :

* فاجعله كالأَوَّل تُعْطِ الفائدة *

أو ما أشبه ذلك لتخلّص من هذا الشَغَب ، ولا أجد له جواباً .

والثاني : أنه ذكر هنا حكمَ الفعل الصحيح والمعتل العين ، وقد تَمَّ حكم الصحيح ، وها هو يذكر حكم المعتل العين من الخماسي خاصة ، وتَرَكَ ذِكْرَ حكم المضاعف ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً ، وذَكَرَ حكمَ ما اعتلت لامُه أو فاؤه ، ولم يَتَبَيَّن فيها بياناً ظاهراً ما ذكره[2] هنا ، أَلاَ ترى أن المدغم ليس ما قبل آخره في الماضي بمكسورٍ بإطلاق ، فإنّك تقول في : رَدَّ : رُدَّ ، وفي : أَقَرَّ أُقِرَّ[3] ، وفي : استَقَرَّ : استُقِرَّ ، وفي : تَرَادّ : تُرُودَّ ، ولا ما قبلَ آخره في المضارع بمفتوح ، نحو : يُرَدُّ ، ويُقَرُّ ، ويُسْتَقَرُّ ، ويُتَرَادُّ . وترك من ذكر[4] المعتل العين

(١) التسهيل ص ٧٧ .

(٢) في أ : (ممّا ذكره) .

(٣) في الأصل : (أقرى) .

(٤) في الأصل : (من ذلك) .

ما كان نحو : يقول ويبيع ، فإنّه لا يقتصر فيه على ضَمّ الأول ، وفتحِ ما قبل الآخِر بل تُقْلَبُ الواوُ والياءُ ألفاً ، نحو : يُقَالُ ويُبَاع ، وكذلك : يُسْتَقَامُ ، ويُسْتَبَانُ ، وأيضاً فالمعتل الفاء بالواو يجوز قلبُ الواو فيه همزةً إذا ضممتَ ، فتقول في : وَارَى : أُوْرِيَ ، وفي : وَقَّتَ : أُقِّتَ ، وكذلك ما كان نحو : بَيْطَرَ ، وهَيْلَلَ يزاد فيه على ما قاله أن تقلبَ الياء واواً ، نحو : بُوطِرَ وهُولِلَ ، وكذلك ما قُلِبَ آخرُه من الماضي ألفاً تصير ياءً كان أصلُها الواوَ ، أو الياء نحو : دُعِيَ . ورُمِيَ في : دعا ، ورمى ، وما كان آخره معتلاً بالواو ، أو بالياء من المضارع تُقْلَبُ فيه ألفاً

/١٠/ نحو : / يُرْعَى ، ويُرْمَى وكثير من هذه الأحكام على هذا السبيل ، وهو لم يُبَيِّن في هذا الباب من ذلك شيئاً ، وقد بيَّنَ هذا غيره .

وقد اعترض ابنُ الحاج على ابن عصفور بنحو ما اعترِضَ به الناظمُ ، وأَنَّ قولَه : «وكسرتَ ما قبل آخره»[1] غيرُ صادق في : افعَلَّ ، وافعَالَّ .

فإن قلتَ : إنّه في الأصل كذلك .

قيل : إنَّ ذلك ضارٌّ في التعليم ، لأَنَّه أصل لا يُنْطَقُ به ولو لم يُذْكَر أَنَّ هذا يُكْسَرُ لكان أصوبَ وأقلَّ ضرراً ، لأَنَّه صادقٌ غير مُغَلِّط .

فإن قيل : إن هذه الأحكام كلَّها أحكامٌ تصريفيّةٌ لا يليق ذكرها بهذا الباب ، فالمعتل يذكر في باب التصريف ، والمضاعف يذكر حكمه في باب الإدغام .

فالجواب : أنَّ حكمَ المعتل أيضاً وما فيه من الإشمام وغيره ، والمضاعف كذلك بابه التصريف ، أو باب الإمالة فكان ينبغي تأخيرُهُ ذكرَ[2] ذلك إلى بابه ، فلا يزيد هنا على ما تقدّم الآن لكنه لم يفعل ذلك فورد الاعتراضُ عليه .

والجواب : أَنّه جرى فيما صنع على عادة كثير من النحويين حيث ذكروا ما

---

(١) المقرب ١/٨٠ .

(٢) في أ وس : (تأخير ذكر) .

ذكر في هذا الباب ، وتركوا إلى باب التصريف والإدغام ما ترك[1] ، وإذا رُوْعِـيَ الموضعان حصلت الفائدة ، والله أعلم .

وَاكْسِرِ أو اَشْمِمَ فا ثلاثيٍّ أُعِلّ عيناً ، وضَـمٌّ جا كبُوعَ فاحتُمِلْ

هذا حكمٌ تابعٌ للبناء للمفعول ، وهو فيما إذا كان الفعل معتلاً عينُه ، والمعتلُ العين ضربان : ضربٌ يكون فيه ضمةُ البناء للمفعول مجاورةً لعينه ، وضربٌ لا تجاورها ، فالذي لا تجاورها فيه لا زيادةَ فيه على ما ذكر نحو : استُبِينَ ، واستُعِيدَ ، وتُطُووِلَ ، وتُبُويِنَ ، فإنَّ العين المعتلةَ قد فصل بينها وبين الضمة ما تَصِحُّ معه فلا تنقلب كسرةً ، فلا يُحتاج إلى الحكم المذكور ؛ فلذلك لم يتكلّم في هذا الباب لاكتفائه بما تقدّم فيه ، والذي تجاور فيه الضمةُ العينَ قسمان : ثلاثـيٌّ ، وخماسيٌّ . فالثلاثي هو الذي شرع في ذكره ، فيعني أنَّ الفعلَ الثلاثيَّ المعتلَّ العين إذا بُنِـيَ للمفعول جاز في فائِه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : الكسرُ الخالص ، وهو قوله (واكْسِرِ) فتقول في : قال : قِيل ، وفي باع : بِيعَ ، وفي هاج : هِيج ، وفي قام : قِيم ، وما أشبه ذلك .

والثاني : إشمامُ الفاءِ الضمَّ ، فتقول : قيل ، وهيج ، وقيم[2] ، ولم يَتَعَرَّض لصورته كيف تكون[3] ؟ ، وفي ذلك ثلاثةُ مذاهب : أحدُها : ضَـمُّ الشفتين مَـعَ النطق بالفاء ، فتكون حركتُها بين حركتي الضم والكسر نحو : قيل ، وبيع . وهذا هو المعروف المشهور[4] ، والمقروء به . والثاني : ضَـمُّ الشفتين[5] بَـعْدَ

---

(١) في أ : (ما ترى) .

(٢) سقطت (قيم) من أ .

(٣) في س : (كيف يكون) .

(٤) في س : (والمشهور) .

(٥) كذا في أ وس ، وفي الأصل ، والتصريح ٢٩٤/١ ، وقد نقل كلام الشاطبي في كيفيّة الإشمام (مع) . وانظر البسيط ٩٥٨/٢-٩٥٩ .

إخلاصِ كسرة الفاء نحو : قِيل ، وبيع . والثالث : ضمّ الشفتين قبل النطق بها ، لأنَّ أولَ الكلمة مقابلٌ لآخرها فكما أنَّ الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من
/١١/ إسكان الحرف ، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق / بكسرة الحرف . والمشهور المذهب الأول .

والوجه الثالث : إبقاءُ الضَّمَّةِ التي أتى بها في الأصل للبناء للمفعول ويستوى في ذلك ذواتُ الواو وذوات الياء ، فتقول : قُوْلَ ، وبُوْعَ . فالوجهان الأولان فصيحانِ[1] مقروءٌ بهما ، والوجه الثالث لُغَةٌ ضعيفة حُكِيت عن بني ضَبَّةَ ، وحُكِيَ عنهم : بُوْعَ متاعه ، خُوْرَ له[2] ، وأنشد ابن جني من هذا :

نُوْطَ إلى صُلبٍ شَدِيد الخَلّ   وعُنُقٍ كالجِذْعِ مُتْمَهَلٌ[3]

وأنشد أيضاً :

حُوكت على نِيْرين إذ تُحَاكُ   تَخْتَبِطُ الشوكَ ولا تُشَاكُ[4]

وأنشد غيره :

ليت وهل ينفعُ شيئاً ليتُ   ليتَ شباباً بُوع فَاشتريتُ[5]

(١) إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورها ، والإشمام لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد كما ذكر الأزهريّ في التصريح ١/٢٩٤ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٨ .

(٢) حكاه قطرب كما ذكر ابن جني في المحتسب ١/٣٤٦ ، والمشهور أنَّ هذه لغة بني دُبَير ، وبني فقعس – من فصحاء بني أسد – ، وهذيل ، انظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٨ ، المساعد ١/٤٠٢ ، التصريح ١/٢٩٥ .

(٣) المنصف ١/٢٥٠ ، والأول في همع الهوامع ٦/٣٨ ، والخَلُّ : عرق في العنق وفي الظهر .

(٤) المنصف ١/٢٥٠ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٥ ، شرح ابن عقيل ٢/١١٤ ، التصريح ١/٢٩٥ ، همع الهوامع ٦/٣٧ . والنِير : لُحْمَةُ الثوب .

(٥) أنشده الفراء كما ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٥ ، ونسبه الأزهري في التصريح ١/٢٩٤ إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧١ ، وانظر مغني اللبيب ص ٥١٣ ، شرح ابن عقيل ٢ / ١١٥ .

أرادوا : نِيط ، وحِيكت ، وبِيع ، وكان الأصل : قُوِلَ ، وبُيِعَ كما تقدّم في الصحيح إلاَّ أنَّه عرض أن ٱستُثْقِلَ تحريكُ الواو والياء بالكسرة فنَقَلَ بعضُ العرب الكسرة من العين إلى الفاء ، وتركها على إخلاصها ، ثم قلب الواو ياءً في : قُوْل ، فصار : قِيل ، وأَشَمَّ بعضُهم الكسرةَ الضَّمَّ بعد نقلها وقلب الواو تنبيهاً[1] على أنَّ أصلَ الفاء الضَّمُّ ، وبعضهم ترك الفاء على أصلها من الضمّ وقَلَبَ الياءَ في : بيع واواً . وهذه أضعفُ اللغات ، وعلى ضعفها نَبَّهَ الناظمُ بقوله (وضَمٌّ جا كبوع فاحتُمِل) أي أجري فيه القياس على ضَعْفه ، قال سيبويه : «وهذه اللغات دواخل على : قيل ، وخيف ، وهيب ، والأصل الكسر كما تُكْسَرُ في فَعِلتُ»[2] يعني نحو : خِفْتُ ، وهِبْتُ ، ولأجل أَنَّ الكسرَ الأصلُ قَدَمَّه الناظم – والله أعلم – إذ قال (وٱكسِر أو ٱشمم) وقوله (جا) أصله جاء لكنّه حَذَفَ ، ورُوِي عن العرب نحو ذلك . ثم لمّا بَيَّنَ هذه الأوجه الثلاثة في الثلاثي ، وكان من الأفعال ما إذا أتى على وجه من هذه الأوجه التَبَسَ بفعلِ فاعلٍ آخر أَخَذَ يبيّن المُخَلِّص من ذلك فقال :

وإنْ بشكلٍ خِيْفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ　　　وما لباعَ قد يُرى لنحو حَبّ

يعني أَنَّ شكلَ بِنْيَةِ المفعول لا يخلو إذا جَرَتْ فيه هذه اللغاتُ ، أو بعضُها أن يَلْتَبِسَ بشكلٍ آخر ، وبِنْيَةٍ أخرى أَوْ لا ، فإن لم يلتبس بقيتِ اللغاتُ جاريةً فيه على ما وَصَفْتُ ، نحو : قِيل الحقُ ، وقيل الحق ، وقُول الحق ، فإنَّ هذا لا يلتبس بغيره من الأفعال المبنيّة للفاعل . وإن التَبَسَ بغيره في إجراء[3] هذه اللغات اجْتُنِبَ منها ما وقع فيه اللَّبْسُ ، وأُجْرِي فيه ما سواه ، وذلك أَنْ تقولَ : قاولتُ الناسَ فَقِلْتُ ، فقولك : قلت يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل أو للمفعول ، أي فغَلَبت أو فغُلِبْتُ ، فإذا وقع مثل هذا اللّبس اجتنب ما أَدَّى إليه ، فيجتنب الضَّمُّ الخالص

(١) في أ : (تشبيهاً) . تحريف .

(٢) الكتاب ٤ /٣٤٢ .

(٣) في الأصل : (أحد) .

هنا ، وذلك على لغة من يقول : قول ، وبوع ، إذ بسببه حصلَ اللّبسُ بفعل الفاعل ، ويبقى الإشمامُ والكسرُ الخالص جائزين ، فتقول : قاولت فقِلتُ أي : فغُلِبْتُ ، وقاولت فقِلتُ ، ومثله : زِرْتُ من الزيارة ، يجتنب فيه / لغة الضم الخاص /١٢/ لأجل التباسه بشَكْلِ بنيةِ الفاعل ، ويجوز الكسر والإشمام ، وكذلك تقول : الهندات رِعن ، ورُعِن ، ولا تقول : رُعْن ، وتقول : نحن قِدْنا ، من : قاده يقوده وقِدْنا ، ولا تقول : قُدْنا ، وكذلك سائر ذوات الواو ممّا يشبه هذه الأمثلة ، ومثل ذلك من ذوات الياء إذا قال العبدُ أو الأمةُ : بِعْتُ فهو مع الكسر الخالص محتمل لبناء الفاعل بمعنى أنَّ العبدَ باع شيئاً ، ولبناء المفعول بمعنى أنَّه المبيعُ ، فيُجْتَنَبُ فيه لغةُ الكسر ، وتقول : بُعْتُ بالضم ، وبعت بالإشمام ، ومثله كُلْتُ ، ودُنْتُ ، وكُلْنا ، ودُنّا ، ودُنَّ ، وما أشبه ذلك ، وكذلك ما كان من ذوات الواو على فَعِلت المكسور العين نحو : خاف إذا قلت : خِفْتُ فهو محتمل لبنية الفاعل وللمفعول[1] فيُجْتَنَبُ الكسر الخالص ، ويستعمل ما عداه ، فتقول : خُفْتُ ، وخفت .

هذا معنى قول الناظم : (وإن بشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَب) . وهو رأيٌ له خالف فيه غَيْرَهُ ، فإنَّ سيبويه لم يعتبر فيه شيئاً من هذا بل حكى عن العرب ثلاثة الأوجه في موضع اللبس بأطلاقٍ من غير مراعاةٍ للَبْس ، قال سيبويه : «أمَّا من قال قد بِيع وزِين وهِيب وخِيف» ، فإنّه يقول : خِفنا ، وبِعنا ، وخِفْنَ ، وزِنَّ ، وبِعْنَ ، وهِبْتُ يدع الكسرةَ على حالها ويحذف الياء ؛ لأنه التقى ساكنان ، وأما من ضَمَّ بإشمامٍ إذا قال فُعِل ، فإنّه يقول : قد بُعْنَا ، وقد رُعْنَ ، وقد زُدْتَّ ، وكذلك جميع هذا يميل الفاءَ ليعلم أنَّ الياء قد حذفت فيضم ، وأمالَ كما ضَمُّوا وبعدها الياء ؛ لأنَّه أبين لَفُعِل ، وأما الذين يقولون : بُوع ، وقُول ، وخُوف ، وهُوب فإنَّهم يقولون : بُعْنا ، وهُبْنا ، وخُفنا ، وزُدنا لا يزيدون على الضم والحذف كما لم يزدِ الذين قالوا : «رِعْنَ ،

---

(١) في أ وس : (والمفعول) .

وبِعْنَ على الكسر والحذف»[1] . فهذا سيبويه لم يعتبر لَبْساً بخلاف ما ذهب إليه هذا الناظم ومن ٱتَّبَعَ هو مذهبَه ، وظاهر كلام سيبويه أن ذلك سماع لقوله «من يقول كذا يقول كذا» ، ومثل ذلك حكى اللحياني في نوادر سماعه من الكسائي ؛ فإذاً قد صادَمَ الناظم هذا السماع بالقياس ، والقياس إذا خالف السماعَ مرفوضٌ . فهذا وجه من النقد عليه ، وأيضاً فإنَّ اللَّبْسَ عند العرب ليس بمجتنب بإطلاقٍ ، ألا ترى أنَّهم نسبوا إلى الزيدين وإلى زيد نسبة واحدة فقالوا : زيدي ، ونسبوا إلى عشرة وعشر من خمسة عشر : عَشْرِيّ ، وصَغَّروا أحمد في الترخيم تصغير حَمْد فقالوا : حُمَيْد[2] ، وكذلك يقع في الترخيم وغيره من الأبواب اللَّبْسُ حسب ما تعطيه الأحكام من غير ٱجتناب وقد تقدّم ، ولذلك نظائر[3] ، وإذا كان كذلك ضَعُفَ ما اعتبره ابن مالك هنا ، وفي التسهيل ، وهو فيه تابع لابن عصفور[4] ؛ إذ زعم أنَّ مراعاة اللبس هي الكثير[5] ، وعدم مراعاته قليلٌ ، على أن المازني قد أشار إلى ٱعتبار اللّبس وأنَّه مجتنبٌ عند بعض العرب ، فذكر أنَّ من يقول : بِيع الطعام ولا يُشِمّ يقول : بُعِتْ ، فَيُشِمُّ فرقاً بين فَعَلْتُ وفُعِلْتُ ، ويقول أيضاً : خُفْنا ، وبُعْنا – يعني فيُخْلِصُ الضَمَّ – ثم قال : «ومنهم من يدع الكسرةَ ولا يبالي الالتباسَ»[6] . قال ابن جني : «لأنَّهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما / /١٣/ يصحبونه الكلام ممّا تقدَّمَ قبلَه أو تأخرَ بعده ، وبما تَدُلُّ عليه الحال ، ألا ترى أنَّك تقول في تحقير عمرو : عُمَيْر ، وكذلك في تحقير عُمَر ، وكلاهما مصروفٌ

(١) الكتاب ٣٤٣/٤ .
(٢) في س : (حميدي) بزيادة في آخر الاسم .
(٣) في أ وس : (تقدّم لذلك) .
(٤) التسهيل ص ٧٨ ، وانظر الممتع ٤٥٣/٢ .
(٥) في س : (الكثيرة) .
(٦) المنصف – شرح تصريف المازني – ٢٥١/١ ، ٢٥٤ .

في التحقير ، وهذا بابه واسع[١] .

قال : «وإنَّما يعتمد في تحديد الغرض فيه[٢] بما يَصْحَبُ[٣] الكلامَ من أوله أو آخره أو بدَلالةِ الحال ، فإنَّ لها في إفادةِ المعنى تأثيراً كثيراً ، وكثيراً[٤] ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها»[٥]. هذا ما قال ، وهو صحيح ، ولا شكَّ أن ما حكى المازنيُّ من اجتناب اللَّبْس أقل من عدم اجتنابه ؛ إذ من البعيد أن يكونَ سيبويه يحكى اللغة القليلةَ ويعرفها ولا يعرف اللغةَ الكثيرةَ ولا يذكرها ، بل الظاهر أنَّ ما حكى سيبويه هو الأكثر في الكلام ، وما زاد المازني بالنسبة إليه قليل ، وعند ذلك يكون الناظم قد ارتكب مذهباً لا قائلَ به ، وهو أن يَرُدَّ جميعَ اللغات إلى لغة واحدة قليلةٍ مع أنَّ أكثرَ العرب يخالفونَها ، والنحويونَ لا يذهبون إليها . فهذا اعتراضٌ واردٌ عليه ، وقد رأيت بخطِ شيخنا الأستاذ أبي سعيد بن لب – رضي الله عنه – أبياتاً رجزية في شرح هذا اللّبس المجتنب والتنكيت على مخالفة سيبويه كأنَّه كَمَّل بها هذا الموضع من الرجز ، حفظتها من خطه ثم قرأتها عليه ، وهي هذه :

مثال ما الضَمُّ للَبسٍ يُجْتَنَبْ[٦]	فيه كقاولتُ فقِلْتُ في الغَلَبْ
ومثل زِرْتُ واجْتَنِبْ كسراً لدى	يائيِ عينٍ مثل : دُنْتُ يا فتى
كذا إذا الكسرُ بواوٍ قد أُصِلْ	في نحو خاف : خُفْتُ للمفعولِ قُل
وسيبويــه لم يــرَ اللَّبْسَ إذا	عارضَ وجهاً موجِباً أَنْ يُنْبَذَا

---

(١) المنصف ٢٥٥/١ .

(٢) في أ : (منه) .

(٣) في المنصف : (كبيراً ، وأكثر) .

(٤) في س : (مجتنب) .

(٥) المصدر نفسه ٢٥٥/١ .

(٦) في س : (مجتنب) .

وقد تقدَّمَ شرح معناه في بسط كلام الناظم . ولما ذكر ٱجتناب اللَّبس وكان ذلك يُتَصَوَّر في لغة واحدة ، ولم يعيِّن ما الذي يُصار إليه من باقي اللغات دَلَّ ذلك على إجارته الانصرافَ إلى كل واحدةٍ من الباقيتين .

وفي كلام المازني ما يُعْطي ذلك لكن عند مَنْ راعى اللبس من العرب . ثم قال : (وما لباع قد يُرى) ثابتاً للثلاثي المضاعف ، نحو : حَبَّ ورَدَّ ، وشَدَّ ، وعَمَّ ، والذي تقدَّم لباع ونحوه في البناء للمفعول جريانُ ثلاثِ اللغات ما لم يكن لَبْسٌ ، فإن كان لَبْسٌ اجتُنِبَ ، فكذلك الحكم هنا إلاَّ أن اللَّبْسَ في المضاعف لا يُتَصَوَّرُ على اللغة الفصيحةِ ، فأَمَّا جريانُها مع أَمْنِ اللَّبْسِ فإنَّك تقول : رُدَّ ، وشُدَّ ، وحُبَّ ، ومُدَّ ، وما أشبه ذلك فتُخْلِص الضَّمَّ وهي اللغة الشُهْرَى ، ويجوز أَنْ تقولَ : رُدَّ ، وشُدّ ، وحُب ، ومُدّ بإشمام الضَّم ، ويجوز إخلاصُ الكسر ، فتقول : رِدَّ ، وشِدَّ ، وحِبّ ، ومِدَّ ، ومن ذلك قراءةُ علقمةَ ويحيى ﴿هذه بضاعتنا رِدَّتْ إلينا﴾[1] بإخلاص الكسر ، وأنشد سيبويه للفرزدق :

وما حُلَّ من جهلٍ حُبَى حلمائِنا ولا قائلُ المعروف فينا يُعَنَّفُ[2]

بإشمام ضمةِ الحاء الكسرَ ، وقال ابن جني : قال لي أبو علي – رحمه الله – : إنهم ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه : حُلَّ ، وحُلّ ، وحِلّ[3] .

وقال ذو الرمّة :

---

(١) سورة يوسف آية ٦٥ في قراءة علقمة ويحيى بن وثاب بكسر راء (ردت) / انظر المحتسب ٢٤٥/١ ، البحر المحيط ٣٢٣/٥ .

(٢) الكتاب ١١٨/٤ ، والبيت في ديوان الفرزدق ٢٩/٢ ، المنصف ٢٥٠/١ ، المحتسب ٣٤٦/١، شرح أبيات سيبويه ٣٨١/٢ .

(٣) المنصف ٢٥٠/١ .

دنا البين من مَيٍّ فُرِدَّتْ جمالُها وهاج الهوى تقويضُها واحتمالها[1]

/١٤/ وأمَّا عُروض اللَّبْس فلا يتصور على اللغة المشهورة ؛ لأنَّ المضاعفَ يَنْفَكُّ / عند لحاق ضمائر الرفع ، فتقول : رَدَدْتُ ، وَرَدَدْنا ، وَرَدَدْنَ ، وإنما يُتَصَوَّرُ على لغة من يقول في رَدَدْتُ : رُدْتُ ، وفي رَدَدْنا : رُدْنا وفي رَدَدْنَ : رُدْنَ ، فإذا بنيتَ للمفعول على هذه اللغة اجتنبتَ الضَمَّ ، ورجعت إلى الإشمام أو الكسر ، فقلت : رُدنا ، ورِدْنا ، ولا تقول : رُدْنَا لالتباسه بفعل الفاعل في الأمر . هذا معنى ما أراد إلاَّ أنَّه قد يُفْهَمُ من ظاهر كلامه مقابلةَ الكسر في : قِيْلَ للكسر في : حِبَّ ، ومقابلة الضم للضم والإشمام للإشمام ، وأنَّ من يكسر في : قِيل هو الذي يكسر في : حِبَّ ، ومن يَضُمُّ هناك يَضَمُّ هنا ، ومن يُشِمُّ يُشِمُّ ، وليس كذلك إلاَّ في الإشمام خاصةً ، وأمَّا مَنْ يَضَمُّ في قِيل[2] فهو الذي يكسر في : حِبَّ ، ومن يكسر في : قيل هو الذي يَضُمُّ في : حُبَّ ، ولذلك كان الضم هنا أفصحَ اللغات ، ويليه الإشمام ، والكسر قليلٌ[3] ، وكان الأمر[2] في : قِيل بالعكس ، فإطلاق الناظم أن حَبَّ بمنزلة باع قد يؤذن بخلاف ما عليه الحكم والتنزيل .

قد يجاب بأنَّه إنَّما تعرَّض لمجرد إجازة الأوجه الثلاثة ، فقوله : (وما لباع قد يُرى لنحو حَبَّ) معناه أنَّ الأوجهَ الثلاثة في باع جاريةٌ في : حَبَّ ، وإنّما كان يؤذن بذلك لو قال : وحَبَّ بمنزلة باع في الأوجه المذكورة ، أو ما يشعر بأنَّ الضَمَّ مثلاً أو الكسرَ فيهما بمنزلة واحدةٍ ، أمَّا حين لم يتعرَّض لذلك فلا

---

(١) ديوانه ٤٩٨/١ ، وفيه (فُردّت) بإخلاص الضم ، ونقل ابن جني في المحتسب ٣٤٥/١ الكسر عن محمد بن الحسن ، قال : «أظنّه عن أحمد بن يحيى» .

(٢) سقط ما بين الاشارتين من أ .

(٣) ذكر ابن عقيل في المساعد ٤٠٤/١ أنَّ بعض الكوفيين يجيزون كسر الفاء إذا سكنت العين لإدغام وأنَّ الجمهور يمنعونه ثم قال : «والصحيح الأول ، وهي لغة بعض بني ضبّة ، وبعض تميم ، ومن جاورهم» ، وانظر المحتسب ٣٤٥/١ ، منهج السالك ص ١١٢ .

ٱعتراضَ عليه ، وإنّما في قوله قَـلَقٌ من جهة إتيانه بقد المقتضية للتقليل حيث لا تقليل ؛ إذ ليس ٱستعمالُ هذه اللغات في : حَبَّ بقليل إلاَّ على حد ٱستعمالها في باع .

ثم شرع في الثاني من قسمي المعتل الذي تجاوِرُ فيه الضمةُ العينَ وهو الخماسي فقال :

وَمَا لِفَا بَـاعَ لما العَيْنُ تَلِي   في اخـْتَار وانـْقَاد وشِبْهٍ يَنْـجَلِي

(ما) مبتدأة موصولة ، صلتها المجرور ، وخبره (ينجلي) و(لما العين تلي) متعلق به ، و(في ٱختار) متعلّق بـ (تَلِي) ، وتقدير الكلام : ما استَـقَـرَّ لفاء باع ينجلي لما تليه العين في : ٱختار ، وٱنقاد ، وشبههما . ويريد أَنَّ ما ثبت لفاء بَاع عند بنائه للمفعول من الكسر ، أو الإشمام ، أو الضَمّ ثابتٌ للحرف الذي تليه بعدَه العينُ المعتلَّةُ في نحو : اختار ، وانقاد وشبههما مِمَّا هو على وزن : افتعل وانفعل معتل العين بالياء كٱخـْتَار ، أو بالواو كٱنْقَادَ ، فمن قال : بِيع ، وقِيل بإخلاص الكسر قـال : اخْتِير وانْقِيـد ، بإخلاص الكسر أيضاً ، ومن قال : بُيع ، وقُيل بالإشمام قال : اختُيِرَ ، وانقُيِدَ بالإشمام ، ومن قال : قُـول ، وبُوع قال : اختُوْرَ ، وانقُوْدَ ، وحكى قطرب : اختُوْرَ عليه في : اختِيْرَ عليه ، وهي لبني ضَبَّة[1] . فإن قيل : إنَّ[2] إطلاقَ الناظم في هذه المسألة مُشْكِلٌ ، فإنَّه قال : إنَّ الأوجهَ الثلاثةَ في الخماسيّ جائزةٌ ، وقال فيما تقدَّم : إنَّ أولَ الفعل مضمومٌ بإطلاق ، فحَصَلَ من الموضعين أَنَّ : اختِير ، وانقيد إذا أُشِمَّ ما قبل العين فيهما فحُكْمُ همزةِ الوصل الضَمُّ الخالصُ ، فتقول : أُخْتِير ، وأُنْقِيد ، وهذا غيرُ ما نَصَّ عليه في التسهيل حيث قال : «إنَّ همزةَ الوصل في الفعل تُضَمُّ

---

(١) المحتسب ٣٤٦/١ .

(٢) سقطت (إن) من أ .

قبل ضَمَّةٍ أصليّةٍ أو مقدّرة ، وتُشَمُّ قبل المُشَمَّة وتُكْسَرُ فيما سوى ذلك»[1] .

ولم يَحْكِ في هذا خلافاً ، وقال في الشرح : «ومن أَشَمَّ في نحو : اختير ،
/١٥/ وانقيد لزم الإشمام في الهمزة»[2] ، فأَحَدُ / الموضعين غلط إمّا هذا أو ما في التسهيلِ وشَرْحِه . فهذا وَجهٌ من الأعتراض ، ووجهٌ ثانٍ ، وهو أنَّه قَرَّرَ في الثلاثيّ جريانَ الأوجه الثلاثة في المعتل والمضاعف ، ثم قَرَّر ذلك في الخماسيّ في المعتل خاصّةً ، وأهمل تقريره في المضاعف ، نحو : امتَدَّ ، واشتَدَّ ، وانسَلَّ ، وانجَرَّ ، وما أشبه ذلك ، فأوهم أنَّها لا يدخلُها الأوجهُ الثلاثةُ ، وإنما يُقْتَصَرُ بها على ما قَرَّرَ أولاً من ضَمٍّ ما قبل المضاعف خاصَّة ، وليس كذلك بل هي جارية فيه كما جرت في الثلاثيّ المضاعف ، قال ابن جني : «ومن أَشَمَّ فقال : قُيِل قال : اختُيرَ عليه – يعني يُشِمُّ – ومن قال : اشتُدَّ عليه ، ومن قال : شُدَّ فأَشَمَّ أَشَمَّ أيضاً ، فقال : اشتُدِّ عليه»[3] . قال : «وحكى الفراء أنَّ بعضَهم قرأ ﴿ كشجرةٍ خبيثة ٱجتُثَّتْ﴾[4] بضم تنوين (خبيثة) ، وضَمّ تاء ٱجتثت»[5] . هذا ما قال ، وهو القياسُ كما في الثلاثي ، فالذي ظهر من ابن جني أنَّ اللغات في هذه الأنواع كلّها جاريةٌ من غير مخالفةٍ إلاّ ما بين المضاعف والمعتل ، فإنَّ الكاسرين في المعتل هم الذين يَضُمُّونَ في المضاعف ، وبالعكس ، وبذلك يتمكّن الاعتراض عليه في قوله قبل : (وما لباعَ قد يرى للنحو حَبّ) ، حيث أتى بقد المقتضية للتقليل ، وأنَّ تلك

---

(١) الذي في التسهيل المطبوع قوله ص ٧٧ : «ويضم مطلقاً فعل النائب . . . . . ومع ثالثه أن افتح بهمزة وصل» وقوله ص ٧٨ : «وإن اعتلت عين الماضي ثلاثياً ، أو على «انفعل» ، أو «افتعل» كسر ما قبلها بإخلاص ، أو إشمام ضم ، وربما أخلص ضماً» ، وسيأتي قول المصنف بعد ذكره معنى ما نسبه إلى التسهيل : «وإنما يفهم ذلك منه بالاحتيال».

(٢) لم أجد هذا في باب (النائب عن الفاعل) من شرح التسهيل .

(٣) المحتسب ٣٤٦/١ ، ولم أجد ما نقله عن الفراء في مظنّته من معاني القرآن .

(٤) سورة ابراهيم آية ٢٦ ، ولم يذكر هذه القراءة ابن جنّي في المحتسب عند ايراد الآية ، ولم أجدها فيما راجعت .

(٥) المحتسب ٣٤٦/١ ، وفيه (وكسر تاء اجتثت) ، ومثله في أ . وضم التنوين يعضد ما في الأصل .

الأوجهَ ليست بمعملةٍ في حَبَّ إلاّ قليلاً ، وأَنَّ أكثرَ الاستعمال فيه على خلاف ذلك ، وهذا كلُّه غَيْرُ صحيح .

فالجواب عن الأول : أَنَّ بعضَ المتأخرين – وهو ابنُ أبي الربيع – يقول في نحو : انقِيد ، واختِير بمثل ما فُهِم من هذا النظم ، وأَنَّ همزةَ الوصل باقيةٌ على ضَمِّها بإطلاق[١] . أمَّا على رأي من يقول : اختُور ، وانقُود فلا إشكالَ ؛ لثبوت الضَمَّة الأَصْليّةِ بعدها ظاهرةً ، وأَمَّا على رأي الإشمام فقريبٌ من ذلك ، وكذلك على لُغَةِ الكسر كما تقول في أمر المخاطبةِ على ما نَصُّوا عليه : أُغزِي ، وٱغْزُي ، فيبقى الضَمُّ في الهمزة خالصاً مع كسر الزاي دونَ إشمام ، ومع الإشمام ، لأَنَّ الكسرَ فيها عارضٌ ، والأصلُ الضَمُّ ، فالهمزةُ في الحقيقة تابعة في الضم لما بعدَها ، وإذا كان كذلك جرى : اختِير ، وٱنقِيد مجرى أُغْزِي لاجتماعهما في عروض الكسر ، وأصالة الضم . هذا وَجْهُ ما قاله بعضُ المتأخرين ، وهو تَوْجِيهٌ لما ظهر من الناظم هنا ، والذي يُفْهَم من التسهيل أَنَّ همزةَ اختِير تُضَمُّ مع الضَمِّ الخالص ، وتُشَمُّ مع الإشمام ، وتكسر مع الكسر ، وإنَّما يفهم ذلك منه بالاحتيال ، وأَمَّا ابنه فنَصَّ أَنَّها تكسر مع الكسر ، وتُضَمُّ مع الضم ، وتُشَمُّ مع الإشمام[٢] ، وقد أشار ابنُ الضائع[٣] إلى وجهِ كسرها مع كسر الثالث بعدما حكم به في نحوه : اختِير ، ولم يحكم به في : أُغْزِي ، فقال : فإن قيل : فلم التُفِتَ (إلى)[٤] العارض في : اختِير ، وانقِيد ، وكسرت همزتُه مع أَنَّ أصلَ ثالثه الضَمُّ .

فالجواب : أَنَّ في قولنا في قِيل : وبِيع : أَنَّ أصلَهما فُعِل هو بالنظر إلى الصحيح ، والكسر قد صار أصلاً في المعتل ملتزَماً ، فذلك فيه عارضٌ بالنظر إلى

---

(١) البسيط في شرح الجمل ٩٥٧/٢ .

(٢) شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٣٤ ، وقد نصّ على ذلك ابن مالك نفسه في شرح الكافية الشافية ٦٠٧/٢ .

(٣) في أ : (ابن الصايغ) تصحيف .

(٤) تتمة يلتئم بها الكلام .

الصحيح ، لا بالنظر إلى الاعتلال ، وأيضاً فالضَمُّ في : امشُوا ، والكسر في : اغزي من أجل الضمير المتَّصل ، وهو غيرُ لازم ، وهو في : اختِير ، وانقِيد شيءٌ عَـرَضَ في نفس الفعل ، لازمٌ له ، لا بسبب شيء منفصل عنه ، فلذلك روعـي هذا ، ولم يراع ذلك ، وهو ظاهر»[1] انتهى كلامه .

/١٦/ وإذا تَقَـرَّرَ هذا / ثبت أَنَّ المسألةَ متنازعٌ فيها ، وأَنَّ لابن مالك فيها قولين .

وأَمَّا الوجه الثاني فالذي يظهر منه هنا ، وفي التسهيل[2] أَنَّ المضاعفَ ليس مع المعتل في درجةٍ واحدةٍ بل استعمالُ الإشمام والكسر في : رُدَّ ، ونحوه قليلٌ بالنسبة إلى استعمالهما في : قيل ، ونحوه ، ويلزم من ذلك أَن يكون : اشتد ، ونحوه ، مِمَّا يَقِلاَّن فيه أيضاً ، وإن لم يُبَيِّن ذلك ، فيه ، فترك ذكره لقِلَّته ، ونَـبَّه في : رُدّ على القِلّة بقوله : (وما لباع قد يرى لنحو حَبّ) فـ (قد) في كلامه على أَصَالَـتها ، في استعماله ، من التقليل . فلا دَرَكَ عليه في الإتيان بعبارة التقليل ، وإِنَّما الدَرَكُ في نفس اعتقاده له ، لأَنَّ غيرَهُ ممن هو أعرفُ منه بكلام العرب يحكي أَنَّ المدغمَ والمعتلَّ معاً يجريان في نصابٍ واحد .

و(ينجلي) معناه : يظهر ، من جلوتُه إذا أظهرتَه ، وهو عبارةٌ عن ثبوت الحكم له . وقوله : (وشِبْهٌ) أراد : وشِبْهٌ لهما ، فحذف الضمير المجرور كقوله تعالى : ﴿فإنَّ الجنة هي المأوى﴾[3] أي المأوى له ، والضمير العائد على (ما) من قوله : (لِمَا العينُ تلي) محذوفٌ تقديره : لِمَا العينُ تليه ، وحَذْفُ مثل هذا الضمير كثير.

وقابِلٌ من ظَرْفٍ أو من مَصْدَرِ   أو حرفِ جَرٌّ بنيابةٍ حَرِي

---

(١) لم أجد هذا في مظنّته من شرح الجمل لابن الضائع – فيما اطلعت عليه من نسخه – .

(٢) قال في التسهيل ص ٧٨ : «وقد تُشَمّ فاء المدغم» .

(٣) سورة النازعات آية ٤١ .

ولا ينوبُ بعضُ هذي إنْ وُجِد في اللفظ مفعولٌ به ، وقَدْ يَرِد

هنا رَجَعَ إلى الكلام في سائر ما ينوبُ عن الفاعل ، وذلك ثلاثةُ أشياء ، وهي : الظرفُ زمانياً ومكانياً ؛ إذ لم يقيده بأحدهما ، فيحمل على إطلاقه ، والمصدر ، وحرف الجر - يريد مع مجروره - ، فقال : إنَّ ما كان من هذه الأشياء قابلاً للنيابة عن الفاعل فإنَّه يُقام مُقَامه ، وهو (حَرٍ) أي : خليقٌ بذلك ، ومستحِقٌّ له كما يستحقُّه المفعولُ به . وقَيَّد بالقابليّة ، لأَنَّها قد لا تقبل النيابة فلا تَصِحُّ نيابتُها ، وذلك إمَّا من جهة عدم الفائدة ، وإمَّا من جهة عدم صلاحيّة اللفظ لذلك .

أمَّا عدمُ الفائدة فإذا قلتَ : سار زيدٌ وقتاً ، فوَقْتٌ هنا لا يُقام ؛ لأنك لو قلتَ : سِير وقتٌ لم يكن فيه فائدة ، وكذلك لا تقول في : جَلَسَ زيدٌ مكاناً : جُلِس مكانٌ ، لعدم الفائدةِ ، وكذلك المصدر المؤكِّد لو أُقمتَه فقلتَ : قيم قيامٌ لم يُفِد ، وكذلك المجرور إذا قلتَ : ذُهِبَ إلى إنسان ، وإنّما يُقام من ذلك كلِّه ما تقع به الفائدةُ ؛ لأَنَّ الكلامَ مبنيٌّ عليها ، فلو قلتَ : سِيرَ يومُ الجمعة ، أو جُلِسَ مكانُ زيدٍ ، أو ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ ، أو مُرّ بزيد لأفاد ، فصحَّت إقامتِهِ . فهذا معنى القابليّة وعدمها في الوجه الأول . وقد تبيّن هنا أنه لا يجيز إقامة المصدرِ المؤكّد بإطلاقٍ أُظْهِرَ أو أُضْمِرَ ، فلا يقال عنده : قُعِدَ ، ولا ضُحِكَ ، على تقدير : قُعِدَ القعودُ ، وضُحِك الضحكُ من غير أَنْ يتقدَّمَه شيء . وقد عزا[1] الزجاجيّ إلى سيبويه جواز هذا[2] ، وردَّ عليه الشراحُ ، وقالوا : إنَّ سيبويه لا يجيز إضمارَ المصدر المؤكِّد[3] ، قال ابن خروف : الذي أجاز سيبويه لا يمنعه بشرٌ ، وهو إضمارُ المصدر

(١) في أ : (عرف) تحريف .

(٢) الجمل ص ٧٧ .

(٣) قال ابن السيد في إصلاح الخلل ص ١٩٦ : «والذي نسب إلى سيبويه من إجازته ليس بمشهور عنه ، وقد أنكره أبو جعفر بن النحاس في كتاب المقنع ، وقال : هذا القول غلط على سيبويه . وذكر أن الكسائيّ والفراء وهشاماً أجازوه» . وانظر البسيط ٩٦٨/٢ ، منهج السالك ص ١١٤ .

المقصود مثل أنْ يُقَالَ لمتوقِّع القعود : قد قُعِدَ ، ولمتوقِّع السفر : قد سُوفِرَ ، أي قُعِد
/١٧/ القعودُ ، وسوفر السفرُ / الذي ينتظر وقوعه ، والفعل لا يَدُلُّ على هذا النوع من المصادر ، والدالُّ عليه أمر آخر[١] . وصَحَّح ابنُ مالك ما قاله ابن خروف ، وقال ابن الباذَش : إنما أجاز سيبويه إضمارَ المصدر لدَلالة مصدرٍ آخر عليه في نحو : ضُرِبَ ضرباً شديداً ، وضُرِبَ [ضَرْبٌ][٢] شديدٌ ، ترفعُه إذا شغلت الفعلَ به ، وتَنْصِبه إذا شغلتَ الفعلَ بغيره ، قال : فإسناد الفعل إلى المضمر في معنى إسناده إلى المضمر ، قال : وإنّما وَجْهُ : قِيمَ ، وقُعِدَ أن يكونَ الكلامُ في بناء الفاعل : قامه ، وقَعَدَه على معنى : قام زيدٌ قياماً ، وقَعَدَ عمرو قعوداً ، فتُضْمِرَ المصدر ثم تبنيَه لما لم يُسَمَّ فاعلُه مُضْمِراً فيه اسمَ المفعول كما أضمرتَه في بناء الفاعل وقد جاء ذلك في قوله تعالى : ﴿فبِهُدَاهُم اقْتَدِهِي﴾[٣] على قراءة مَنْ قرأ بذلك ، أي : اقتدِ اقتداءً . وفيما أنشده سيبويه :

* هذا سراقةُ للقرآن يدرُسُه *[٤]

أي يدرس القرآن[٥] درساً ، قال : فأما أنْ يُعْمَلَ بناءُ المفعول في[٦] مصدرٍ لم يُعْمَل فيه بناءُ الفاعل فدعوى مجرَّدَةٌ ، وعلى هذا جرى جمهور الشراح ، وكذلك : سِيرَ سَيْرٌ ، منعوه أيضاً ، وليس في كلام سيبويه ما يدلُّ على جوازه ، وإن كان قد

---

(١) شرح الجمل ص ٧١ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) سورة الأنعام آية ٩٠ بكسر هاء (اقتده) ووصلها بياء ، وهي قراءة ابن ذكوان كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط ١٧٦/٤ .

(٤) لم أقف له على نسبه ، وتمامه :

* والمرء عند الرُّشا إنْ يلقها ذِيْبُ *

انظر الكتاب ٦٧/٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٩/١ ، شرح الرضى على الكافية ٣٠٤/١ ، ٤٠٤/٢ ، مغنى اللبيب ص ٢٨٨ ، شرح أبياته ٣١٥/٤ ، خزانة الأدب ٢٢٧/١ .

(٥) في حاشية الأصل : (خ : الدرس) .

(٦) في أ : (من) .

أجاز : سِيْرَ عليه سَيْرٌ ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ؛ لأن هذا عنده على غير المصدر المؤكِّد ، بل كأنك قلتَ : سِيْرَ عليه ضَرْبٌ من السير ، أو شيء من السير[1] .

ومن النحويين مَنْ ذهب مذهباً ثالثاً فأجازَ أَنْ تقولَ : سِير بزيد سيرٌ ، ومَنَعَ : سِيْرَ سَيْرٌ ، وهو رأيُ الصَّيْمَرِيِّ[2] ، لكن قالَه مع إضمار المصدر . قال ابنُ ملكون : هذا الذي قاله قد قاله غيرُه من النحويين ، والقياس يَرُدُّ ما قالوا ؛ لأَنَّ المصدرَ المرادَ مع هذه الأشياء – يعني حرف الجر أو غيره ممّا يتعلَّقُ بالفعل – كالمصدر المراد مع عدمها ، فإن كان يجوزُ إسنادُ الفعل إليه دونَها مع وجودِها فأحرى مع عدمها ، وإن كان لا يجوز مع عدمها لم يَجُز مع وجودها ؛ لأَنَّ وجودَها لا يوجبُ الإفادة في الإخبار عنه ، التي نفاها مع عدمها ، أَلاَ ترى أَنَّه لا فائدةَ في قولك : مُرَّ بزيدٍ ، وأنت تريد : مرورٌ ، إلاَّ ما في قولك: مُرَّ ، وأنت تريد : مرورٌ ، فإن كان : مُرَّ لا يجوز مع تقدير إسناده إلى المصدر فكذلك : مُرَّ بزيد على ذلك التقدير ؛ لاتفاقهما في المعنى ، إلاَّ أَنَّ في : مُرَّ بزيدٍ زيادةَ المرور به فقط ، وهذا أيضاً لازمٌ إذا أُظْهِرَ المصدرُ ، فالصحيح ما عليه الجمهور من امتناع إقامةِ المصدر المؤكِّد بإطلاقٍ . والله أعلم ؛ ولأَنَّ المصدرَ المؤكَّدَ لا يزيد فائدةً على ما يُفْهَمُ من لفظ الفعل ، وأَمَّا عَدَمُ صلاحيةِ اللفظِ للنيابة فإنَّ من حقيقة النائب أَنْ يقومَ مقامَ ما نابَ عنه في أَحْكَامه كلِّها ، وإذا كان كذلك فما لم يَتَأَتَّ فيه ذلك لا يصح أَنْ يُقَامَ ، والظرفُ والمصدرُ ، والمجرور بِحَسَبِ ذلك ثلاثةُ أقسام : قسم صالحٌ للنيابة بإطلاقٍ ، كالمصدر المبيِّن للنوع ، أو المبيِّن للعدد ، نحو : ضربتُه ضَرْباً شديداً ، وضربته ضربتين ، فإذا قلتَ : ضُرِبَ صَحَّ أَنْ تقولَ : ضُرِب [ضربٌ][3] شديد ، أو ضربتان ، فتُصَيِّرَ المصدرَ مخبراً عنه ، وإن كان ذلك

---

(١) الكتاب ١/٢٢٩ .

(٢) التبصرة ١/١٢٧ .

(٣) تكملة يلتئم بها الظلام ، وفي س : (ضرب الشديد) .

مجازاً ، لأنَّ العربَ تَتَّسِعُ في هذا المعنى كثيراً ، وترفعُه أيضاً كما كان الفاعل
/١٨/ مرفوعاً / ويستقِلُّ به الكلامُ ، وتحْصُلُ به الفائدة .

وقسم غيرُ صالح للنيابة بإطلاق كالمصدر الواقع في موضع الحال ، نحو : سِيْرَ بِهِ رَكْضاً ، وقُتِلَ به صَبْراً ، وذُهِبَ به مشياً ، وما أشبه ذلك ، فلا يجوز إقامةُ المصدر هنا من حيثُ لم يجز إقامة الحال ؛ إذ لا يصح أنْ يكونَ مخبراً عنه ، ولا مرفوعاً ، ولا مُسْتَقِلاً به الكلامُ مع بقائه في موضع الحال كما لم يَصِحّ ذلك في الحال ، وكذلك لا تقول : مُرّ بهم الجَمَّاءُ الغفيرُ ، ولا طُلِبَ جَهْدُه في : مررتُ بهم الجماءَ الغفير ، وطَلَبَه جَهْدَه .

وقسمٌ صالح من جهةٍ غيرُ صالح من جهة ، أعني أنَّ فيه ما يُخيِل عدم الصلاحية ، وإن كان في نفسه صالحاً أو ما يخيل الصلاحية ، وإن كان في نفسه غيرَ صالح ، أو ما لا يتعيَّنُ فيه أَحَدُ الوجهين ، ويَتَفَرَّعُ هنا بحَسَب ذلك أربع مسائل :

الأولى : إقامةُ الظرف إذا كان غيرَ متصرّفٍ ، أمَّا إذا كان متصرّفاً فلا إشكالَ في إقامته لقبوله أحكام الفاعل ، فتقول : في : قام زيد يوم الجمعة : قِيم يومُ الجمعة ، فتجعلُه مَقُوْماً فيه مجازاً ، كما جعلت الضرب مضروباً مجازاً ، وكذلك ظرفُ المكان إذا قلت : جُلِسَ مكانُك ، وما أشبه ذلك من الظروف المختصَّة المتصرفة ، وأما إذا كان غير متصرّف فالجمهور على منع إقامته ، لأنَّه لا يصلح أن ينوبَ عن الفاعل في الرفع ، ولا في جعله مخبراً عنه، ولو على المجاز ، فلا يصح أن يُقَام كما لا يُقَام الحالُ وغيره ، ونُقِل عن الأخفش إجازةُ إقامة الظرف غير المتصرف[١] ، فتقول : أُقِيم عندك ، وجُلِس ثَمَّ ، وكذلك سائر الظروف غير المتصرِّفة نحو : سحر ، وسحيراً ، وضحى ، وضَحْوَه ، وعشاء وعشيّة ، وعَتَمة ؛ لأوقات بأعيانها ، وكأنه لا يَشْتَرِطُ

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٦/٢ ، والمساعد ٣٩٨/١ ، همع الهوامع ٢٦٧/٢ .

وجود الرفع في النائب ، فهو قابلٌ للإقامة ؛ لأنَّه ظرف ، والظروف لا تنفك عن تقدير معنى (في) ، فمن حيثُ جاز[1] إقامتُها إذا كانت مُتَصَرِّفَة جاز إقامتُها وإن كانت غير متصرفة .

ثم ينظر بَعْدُ في رأي الناظم هنا ما هو ؛ لأنَّه إنَّما شَرَطَ القابليّةَ ، فيَحْتَمِل إطلاقُه المذهبين ؛ لأنَّ غيرَ المتصرّف قابلٌ للنيابة عند الأخفش ، وقد ضَعَّفَ مذهبَ الأخفش ابنُ مالك في شرح التسهيل[2] ، والظاهر هنا أنه غير قائل بمذهبه ، لأنه قال أولاً (ينوب مفعول به عن فاعل فيما له) ومن جملة ماله الرفع ، ثم قال هنا : وقابِلٍ من ظرف أو كذا ينوب ، فظاهره قَبُوْلُ ما قبله المفعول به من الرفع ، فيكون على مذهب الجماعة .

والثانية : إقامة الجار والمجرور ، فرأي الجمهور جواز إقامته ، ومنع من ذلك السهيليّ وتلميذه الرُنْدِيُّ بدليلين :

أحدُهما : ٱمتناعُ جعله مبتدأ عند تقدمه على الفعل .

والثاني : ٱمتناعُ لحاق علامة التأنيث للفعل إذا كان المجرور مؤنثاً ، كقولك : ذُهِب بهند ، فلو كانت (بهند) نائباً لقلت : ذُهِبَت بهند لزوماً ، وفي ٱمتناع ذلك دليلٌ على أنَّ المُقَامَ مذكرٌ ، ولا مذكرَ في الموضع إلاَّ أنْ يُقَدَّرَ ضميرُ المصدر المدلول عليه بالفعل[3] ، فأمَّا الأولُ فرَدَّه ابنُ عصفور بأنَّ هذا المجرورَ إنَّما ٱمتنع جعلُه مبتدأ عند تقدُّمه لفواتِ شرطه ، وهو التعرية من العوامل اللفظية[4] ، وقال

---

(١) في الأصل : (أجاز) .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٦/٢ .

(٣) سبق ابنُ درستويه إلى منع نيابة الجار والمجرور عن الفاعل . انظر منهج السالك ص ١١٥ ، التصريح ٢٨٦/١ ، همع الهوامع ٢٦٨/٢ .

(٤) لم أجد هذا في مظنته من المقرَّب ، ولا في مظنته من شرح الجمل لابن عصفور ، وانظره في التصريح ٢٨٨/١ معزواً إليه .

/١٩/ غيرُه / إذا وقع المجرور أوَّلاً لم يكن للباء هناك معنى حين لم يكن لها متعلَّق ، وإذا وقع بعد الفعل أمكن أن يكون لها معنى حين أمكن أن يكونَ لها متعلَّق كما في ﴿كفى بالله﴾[١] فالباء داخلةٌ على الفاعل ، ولا يقال : بالله كفى به شهيداً ، ولا يُعْتَرَضُ بقولهم : بحَسْبِك زيدٌ[٢] ؛ إذ لا يُقَاسُ عليه .

وأمَّا الثاني : فلم تلحقِ العلامة ٱعتباراً بالصورة اللفظيّة ؛ لأنَّه بصورة الفضلة وإن كان عمدة ، والفضلة مستغنىً عنها فلا تلحق الفعلَ لأجلها كما تلحق لأجل العمدة ، والدليل على ٱعتبار الصورة اللفظيّة حذفهم فاعل أَفْعِل في التعجب ونصبهم إيَّاه إذا سقط الجار نحو قوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾[٣] وقال الشاعر :

* وأَجْدِر مثلَ ذلك أن يكونا *[٤]

على رأي طائفة ، وأيضاً فقد قالوا : كفى بهندٍ فاضلةً ، ولا تقول : كَفَتْ[٥] ، وتقول في الوجه المشهور : ما جاءني من ٱمرأةٍ فلا تؤنث الفعل ، فكذلك قالوا :

---

(١) جاء قوله تعالى : ﴿وكفى بالله شهيدا﴾ في عدد من الآيات الكريمة ، منها الآيات ٧٩ ، ١٦٦ من سورة النساء ، و٢٩ من سورة يونس ، و٤٣ من سورة الرعد .

(٢) في أ : «زيداً» .

(٣) سورة مريم آية ٢٨ .

(٤) هذا عجز بيت لعمرو بن أحمر الباهلي ، صدره :

* فإمّـا زال سرج عـن مَعَدٍّ *

ورواية الشاهد في شعره ص ١٦١ ، والمنصف ١٩/٣

* وأجدر بالحوادث أن تكونا *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وانظر الشاهد في غاية الأمل لابن بزيزة ١/ص ١٩٠ ، والملخص لابن أبي الربيع ٤٥٣/١ ، والمباحث الكاملية لعلم الدين الأندلسي ٤٥٧/٢ بالرواية التي ذكرها المؤلف .

(٥) انظر التصريح ٢٨٨/١ .

ذُهِبَ بهند ، لأَنَّ المجرور في بناء الفاعل في موضع نصب على المفعوليَّة إلاّ أَنَّ الفعلَ لم يَصِلِ إليه إلاَّ بواسطة حرف الجر ، فكأنه مفعول به صحيحٌ ، فإذا حُذِفَ الفاعلُ أُقِيم ما هو في موضع المفعول به ، ثم يراعى لفظه فلا يُرْفَعُ بالفعل وثَمَّ طالبٌ بالجر لفظاً لكن يبقى كما يبقى في : بحَسْبِك زيدٌ[1] ، ومالي في الدار من أحدٍ ، وكفى باللهِ ، وما قام من أحدٍ . فليس (زيدٌ) في : مُرَّ بزيد إلاَّ مفعولاً به في المعنى فساغ إقامتُه مُقَامَ الفاعل ، وقد ظهر من هذا أَنَّ المجرور صالحٌ للنيابة ، وقابل لها ، وقد نَصَّ على عينه ، فمعنى القابليّة عنده فيه أن يكونَ في موضع رفع كما كان ذلك في : كفى بالله ، وما قام من أحدٍ ، ولا يلزم تأنيثُ الفعل إن كان مؤنثاً ، وإن جاء منه سماع وُقِفَ على محلّه كقراءة مجاهد ﴿إن تُعْفَ عن طائفةٍ منكم﴾[2] الآية ، قال ابن جني : حمله على المعنى كأنه قال : إن تُسَامَح طائفةٌ ، وآنس بذلك قوله : ﴿تُعَذَّبْ طائفةٌ﴾ .

والثالثة : إقامة المجرور إذا كان مفعولاً له ، نحو : ذُهِب بزيد للرضى[3] به ، وسِيْرَ به من مخافة عدوانه ، وما أشبه ذلك ، فالجماعة على جواز ذلك ، ومنع من ذلك ابنُ جني فيما كَتَبَ على الحماسة ، حيث قال في قول الحزين الليثي :

يُغْضِي حياء ويُغْضَى من مهابته فلا يُكَلَّمُ إلاَّ حين يَبْتَسِمُ[4]

: ويُغْضَى الإغضاء من مهابته لا بُدَّ من ذلك ، ودَلَّ الفعل على مصدره ، قال :

---

(١) في س : «زيداً» بالنصب خطأ .

(٢) سورة التوبة آية ٦٦ بتاء مضمومة في (تُعْفَ) و(تُعَذّب) ، وهي قراءة مجاهد كما ذكر المؤلف . انظر المحتسب ٢٩٨/١ فما نقله المؤلف عنه مختصر كلامه .

(٣) في أ : «لكن ضربه» ، وفي س : «إلى ضربه» وكلاهما تحريف .

(٤) البيت للحزين الليثي ، وينسب للفرزدق ، وللمتوكل الليثي . انظره في الحماسة ٢٨٦/٢ ، وتخريجه ص ٢٨٨ منه ، وشعر المتوكل الليثي ص ٢٨٢ ، وانظر الحيوان ١٣٣/٣ ، شرح المفصل ٥٣/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٢١ ، التصريح ٢٩٠/١ ، ١٠/٢ .

ولا يجوز أن يسند الفعل هنا إلى قوله : من مهابته ، لاستحالة إقامة المفعول له مُقَامَ الفاعل ، وليس هذا المجرور هنا بمنزلته في : سِيْرَ بزيد ؛ لأنَّ زيداً هناك مفعول به في المعنى . قال ابن الحاجّ : «وهذا خطأ بل كل مجرور يُقَامَ مُقَامَ الفاعل كائناً ما كان» ، وقال : «وقولي : كائناً ما كان شيء لا يُحتاج إليه ، لأنه لا يُقام إلاّ من حيث هو مجرور لا من حيث هو في معنى شيء آخر»[1] . قال : و«السبب المانع لإقامة المفعول له ليس موجوداً في المجرور ، فأقول : إنّه يجوز :

/٢٠/ ذُهِب مع فلان ، وآمتُلِيءَ من الماء / وأُغْضِيَ من مهابة زيد ، وسِير في حال كذا، قال[2] : ولا ينبغي أن يُعْتَقَدَ آمتناعُ إقامة هذه المجرورات وإقامةُ المصدر ؛ فالمانع من ذلك إنّما هو شيء آخر في المنصوب من التمييز ، والحال ، والمفعول له ، ومعه ، فأمَّا مجرورات هذه الأشياء فلا مانعَ يمنع من إقامتها ، هذا ما قال ، وظاهرٌ إنَّ الناظمَ هنا قائلٌ بمذهب الناس ؛ لأنَّ القابليَّة موجودة في هذه المجرورات كما أنَّها موجودةٌ في : مُرَّ بزيد ، وسِير إلى عمرو ، ونحو ذلك .

والرابعةُ : إقامةُ ضمير المصدر أو غيره ، فإذا كان ثَمَّ ما يدل عليه فلا إشكالَ في جوازه ، كقولك : القيامُ قِيم ، ويومُ الجمعة سِير ، ومكانُك جُلِس . وأمَّا إذا لم يكن ثَمَّ ما يَدُلّ عليه إلاّ الفعل فقد تقدَّم في المصدر ما يغني[3] . وضميرُ الزمان والمكان يجري ذلك المجرى ، فقد أجاز ابن السَّرَّاج إقامةَ ضمير المكان المفهوم من الكلام في نحو : سِيرَ بزيد[4] ، وأُلْزِمَ إجازةَ ذلك في ضمير الزمان . ونقل ابنُ السَّيد عن الكسائي وهشام أَنْ تقولَ : جُلِسَ ، وفيه ضمير مجهولٌ[5] . قال ثعلب : أرادا

---

(١) التنبيه على مشكلات الحماسة ص ٤٥٧ .

(٢) في الأصل : «في حال إقامته ، ولا ينبغي» وما أثبت جاء في حاشية الأصل نقلاً عن نسخة أخرى ، كما جاء في س .

(٣) في س : «يغير» تحريف .

(٤) الأصول ٧٩/١ .

(٥) إصلاح الخلل ص ١٩٦ .

أنَّ فيه ضميرَ المصدر أو أحد الظرفين فٱلتَبَسَ في الثلاثة فقيل فيه مجهول[١] . حكاه ابن كيسان عن ثعلب ، وكان الفراءُ يزعم أنَّه لا ضميرَ فيه ، وكذلك قال في : ضُرِب ضرباً ، وفي[٢] : قُعِد قعوداً وٱحتَجُّوا في جواز ذلك بأنَّ مَلكاً[٣] لو عَهِد بأنْ لا يُجْلَسَ[٤] ولا يُضْحكَ لصَحَّ ذلك . هذا ما نقله ابن السِّيْد[٥] في إصلاح الخلل ، وخلاف مَنْ خالف ينبغي أنْ يُحْمَلَ على موضع يكون فيه الإضمارُ مفيداً ، فأمَّا إن كان غيرُ مفيدٍ فغيرُ جائزٍ على الإطلاق حسب ما تقَدَّم في الوجه الأول من وجهي القابليّة وهو الذي ينبغي أنْ يُحْمَلَ عليه كلامُ الزَّجَّاجِيّ[٦] في إقامة ضمير المصدر . وإذا ثَبَتَ هذا ٱحتَمَلَ كلامُ الناظم أنْ يكونَ على رأي مَنْ أجاز إقامة هذه الأشياء بناءً على حصول الفائدة معها ، وأنَّها ضمائرُ[٧] ما تَصحُّ إقامتُه وذلك المصدر والظرف ويُونُس بذا[٨] قوله تعالى : ﴿وحِيْلَ بينَهم وبينَ ما يَشْتَهُون﴾[٩] إذ التقدير : وحِيل هو ، أي الحَوْلُ بينهم ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ رأيُه موافقاً لرأيه في التسهيل مِنْ مَنْعِه هذا كلَّه بناءً على أنَّه لا يحصل فائدة[١٠] ، فليس بقائلٍ من الوجه الأول ويَتَأَوَّلُ الآية ، أو بناءً على ندور السماع فيه .

---

(١) انظر ما نقله الشارح عن ثعلب في منهج السالك لأبي حيان ص ١١٤ دون عزو .
(٢) سقطت (في) من أ وس .
(٣) في الأصل : (مالكا) ، وفي حاشيته (خ : ملكا) ، ومثل هذا في أ وس .
(٤) في س : «حتى يضحك» ، وفي إصلاح الخلل – وهو مصدر ما هنا – ص ١٩٨ «أو ألا يضحك» .
(٥) إصلاح الخلل ص ١٩٦–١٩٨ ، وفي أ : «ابن اليسر» تحريف .
(٦) في الأصل : «الزجاج» ، والتصحيح من أ وس ، وانظر الجمل ص ٧٧ .
(٧) في س : «لا» تحريف .
(٨) في أ وس : «بهذا» .
(٩) سورة سبأ آية ٥٤ .
(١٠) في التسهيل ص ٧٧ : «. . . أو ظرف مختَصٌّ متصرِّف ، وفي نيابته غير متصرف ، أو غير ملفوظ به خلاف» .

وقولُه : «بنيابة» متعلّقٌ بِحَرٍ ، أي : حَرٍ بالنيابة منابَ الفاعل . وهنا حصل في نيابة المصدر والظرف والمجرور شرطٌ واحدٌ من الشرطين المعتمدين[1] ، وهوأن تكونَ قابلةً للنيابة وبقي شرطٌ آخر ، وهو ألاّ يَحْضُرَ المفعول به فشرع في ذكره فقال : «ولا ينوب بعض هذي»[2] إلى آخره ، يعني أنَّ واحداً من هذه الأشياء الثلاثة لا تَصِحُّ نيابتُه عن الفاعل عند[3] حضور المفعول به ملفوظاً به ، فلا تقول في : أغنيتُ زيداً عن السؤال : أُغْنِيَ عن السؤال زيداً ، ولا في : ضَرَبْتُ مكانكَ زيداً : ضُرِبَ مكانُك زيداً ولا في : ضربت زيداً ضرباً شديداً : ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً ، ولا ما أشبه ذلك ؛ لأنَّ غيرَ المفعول به إنّما يُقَام بعد أَنْ يُقَدَّرَ مفعولاً به مجازاً ، فإذا وُجِد المفعول به حقيقة لم يُقَدَّم عليه ؛ لأنَّه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب وأيضاً المُشَبَّه لا يقوى قوة المشبه به ، فإذا /٢١/ اجتمعا / لم يَصِحّ تقديمُ الأضعف على الأقوى ، فلم يَسُغ إقامةُ غير المفعول به مع وجوده ، وأيضاً السماع كذلك ولم يأتِ على خلافه إلاّ قليلاً ، وقد نَبَّه عليه . وهذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده قياساً[4] ، وأجاز ذلك الأخفشُ من البصريين حكاه عنه ابن جني[5] ، وغيره . وقَيَّد[6] بعضُهم إجازةَ الأخفش لذلك بأَنْ يكون المفعولُ به متأخِّراً في اللفظ عن المُقام نحو : ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيداً[7] ، فإن قلت : ضُرِبَ زيداً

(١) في س : «المتقدمين» تحريف .
(٢) في الأصل : (هذه) .
(٣) في أ : «عن» تصحيف .
(٤) انظر معاني القرآن ٢/٢١٠ ، ٣/٤٦ ، إعراب القرآن للنحاس ٣/١٢٨ ، شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩ ، منهج السالك ص ١١٦ ، همع الهوامع ٢/٢٦٥ ، التصريح ١/٢٩١ .
(٥) الخصائص ١/٣٩٧ .
(٦) في س : (وقيده) بهاء مقحمة بعد الدال .
(٧) سقطت (زيداً) من س .

الضربُ الشديدُ لم يجز عنده[١] . فهذه ثلاثةُ أقوال ارتضى الناظم منها الأول ؛ لأنَّ السماع عليه ، والقياس يقتضيه ، على أنَّه آرتضى مذهب الكوفيين في التسهيل[٢] ؛ اعتباراً بما ورد من ذلك ، ولم يره ههنا لكن لم يهمل ذكر ما جاء من السماع من مخالفة مذهبه هنا بل أشار إليه بقوله : «وقد يَرِد» ، وبَيَّنَ أنَّه قليلٌ بإتيانه بقد ، وعَبَّر بعبارة تقتضي أنَّه عنده من قبيل ما لا يُقَاسُ عليه ، وذلك قوله : «وقد يَرِد» ؛ إذ لا يُقَال فيما ثبت فيه القياسُ وآستمرَّ : «قد يرد» ، وإنَّما يقال ذلك فيما شأنُه الوقف على النقل[٣] لا سيما وقد تَقَدَّم[٤] القياس بنفي إقامة غير المفعول به مع وجوده ، ثم أتى بما يناقضه فلو كان قياساً عنده أيضاً لكان متناقضاً إلاَّ أنْ يقالَ : إن ما سواه سماع ، أو يقال بجواز الأمرين ابتداء . ومن السماع الوارد في ذلك قراءة أبي جعفر ﴿ليُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون﴾[٥] وقراءة أبي بكر عن عاصم ﴿وكذلك نُجِّي المؤمنين﴾[٦] ، وأنشد عامةُ النحويين :

ولو وَلَدَتْ فَقِيرةُ جروَ كَلْبٍ ... لسُبَّ بذلك الجروِ الكِلابا[٧]

---

(١) نقله أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩٤/٢ عن ابن برهان ، وذكر أنَّ في النهاية ما يقتضي خلافه ، وانظر همع الهوامع ٢٦٦/٢ .

(٢) التسهيل ص ٧٧ ، وانظر شرح عمدة الحافظ ص ١٨٦ .

(٣) في أ و س : «الفعل . . . وقد قدَّم» .

(٤) في أ و س : «الفعل . . . وقد قدَّم» .

(٥) سورة الجاثية آية ١٤ ، في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع ببناء (يُجْزَى) للمفعول . انظر اعراب القرآن للنحاس ١٢٨/١ ، حجة القراءات ص ٤٦٩ ، البحر المحيط ٤٥/٨ .

(٦) سورة الأنبياء آية ٨٨ في قراءة ابن عامر ، ورواية أبي بكر عن عاصم بنون واحدة ، وجيم مشدّدة ، انظر السبعة ص ٤٣٠ ، صحة القراءات ص ٤٦٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١١٣/٢ .

(٧) نسبه البغداديّ في خزانة الأدب ١٦٣/١ إلى جرير ، وذكر أنَّه من قصيدته التي مطلعها :

أقلي اللـوم عـاذل والعتابا ... وقولي إن أصبت لقد أصابا

=

وأَنْشَدَ المؤلفُ أبياتاً أُخَرَ منها : قولُ الراجز :

لم يُعْنَ بالعلياء إلاَّ سيِّداً ولا شفى ذا الغَيِّ إلا ذو هُدى[1]

وقولُ الآخر :

وإنَّما يُرْضِي المنيبُ رَبَّه ما دام مَعْنِيًّا بذِكْرٍ قَلْبَهُ[2]

وأَنشد بيتاً آخر لم أقيده ، ولأجل ما نقل من القراءة أتى بقد ؛ لأنَّ هذه عادتُه كما تقدَّم في مواضعَ .

وبَعْدُ ففي كلامه هنا نظران : أحدُهما : أَنَّ المفعول المُحالَ عليه في قوله : «إن وُجِدِ مفعول به» هل[3] هو المفعول به الحقيقي خاصة[4] أو المفعول به حقيقة أو اتساعاً فيشمل المصدر والظرف إذا نصبا نصب المفعول به ، فيقول مثلاً : إنَّ المجرور لا يُقام وثَمَّ مصدرٌ مُتَّسَعٌ فيه أو ظرف مُتَّسَعٌ فيه . هذا محلُّ نَظَرٍ ، والمسألة مختلَفٌ فيها ، فذهب بعضُهم إلى أنَّه لا يجوز النصب في الظرف على السعة مع المجرور لمنع إقامته مع المفعول به حقيقة أو مجازاً ، فإنَّ المفعولَ به

= وليس موجوداً في ديوانه المطبوع ، وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٦ ، إعراب القرآن للنحاس ١٢٩/٣ ، الخصائص ٣٩٧/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٩٣ ، أمالي ابن الشجري ٢١٥/٢ ، شرح المفصل ٧٥/٧ .

(١) البيتان لرؤبة بن العجاج / ديوانه ص ١٧٣ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، همع الهوامع ٢٦٦/٢ ، التصريح ٢٩١/١ .

شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٦/٢-٧١٧ ، شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، والبيتان لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٧٣ ، وانظر شرح اللمحة البدرية ٣٥٣/١ ، المقاصد النحوية ٥٢١/٢ ، همع الهوامع ٢٦٦/٢ ، التصريح ٢٩١/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ ، وانظر شرح اللمحة البدرية ٣٥٤/١ ، التصريح ٢٩١/١ .

(٣) في س : «هذا هو» .

(٤) في الأصل : (أم) ، والتصحيح من أ وس .

مجازاً[١] كالذي هو حقيقة في الحكم ؛ ولذلك[٢] أُقيم ابتدات ، وإذا كان[٢] كذلك فإقامة المجرور مع وجود الظرف المُتَّسَع فيه كإقامته مع وجود المفعول به . وهو رأي السِّيرافي . وأجاز ذلك بعضهم ، وهو رأي ابن الباذَش ، إمَّا[٣] لأَنَّ الظرفَ المُتَّسَعَ فيه لا يبلغ أَنْ يَقْوَى قُوَّةَ المفعول به حقيقة ؛ إذ هو ظرف حقيقة فلا يجري عليه[٤] حكمُ المفعول به من كل وجه ، وإمَّا لأَنَّ المجرورَ لم يُقَم إلاّ بعد أَنْ عُومِل معاملةَ المفعول به حقيقة في عدم اعتبار الجار ، أَلاَ تراهم أجروه مُجْرى : كفى بالله ، وما جاءني من رجلٍ ، فكأن الباءَ في : مُرَّ بزيدٍ زائدة ، وإذا كان كذلك فقد قَرُبَ[٥] المجرور بالإقامة من المفعول به حقيقةً كما قَرُبَ[٦] منه الظرفُ . والمسألة نظريّة . والمصدر جارٍ في هذا الخلاف مَجْرى الظرف ، وكلام / الناظم أظهرُ في أَنَّه أراد المفعول به حقيقةً ، فيجيء من ذلك ما قاله ابنُ الباذَش من الجواز ، وقد تقدّم وجهه . /٢٢/

والثاني من النظرين : أَنَّه لما قَدَّم أَنَّ المفعول به إذا وُجِد لم يُقَم سواه إلاَّ بشرط أَلاَّ يَحْضُرَ دَلَّ على أَنَّ ما عدا المفعول به ممّا ذَكَرَ إذا حضر فلا مانع من إقامة غيره ، فالمصدر ، والظرف ، والمجرور إذا اجتمعت هي أو بعضها لم تمتنع إقامةُ واحد منها مع وجود البواقي ، بل[٧] يجوز ذلك كما يجوز إذا اجتمعت المفعولات أَنْ يُقَام بعضُها وإن حضر البعض ، فتقول في قولك : سرت بزيد يومين فرسخين : سِيرَ بزيد يومان فرسخين على إقامة اليومين ، وسِيرَ بزيد يومين فرسخان ، على إقامة

(١) سقط (فإنّ . . . . . مجازاً) من أ.
(٢) مكان ما بين الإشارتين بياض في أ.
(٣) سقطت (إمَّا) من أ .
(٤) سقطت (عليه) من الأصل .
(٥) في أ : «فرع» .
(٦) مكان ما بين الإشارتين بياض في أ.
(٧) في أ : «هل» تحريف .

الفرسخين ، وسير بزيد يومين فرسخين ، على إقامة المجرور[1] ، وكذلك تقول : سيرَ بزيد سيراً شديداً ، على إقامة المجرور[1] ، و : سير بزيد سيرٌ شديدٌ على إقامة المصدر . وتَعْرِضُ مع اجتماع بعض هذه مع المفعول به مسائلُ يضعها النحويون في كتبهم تدريباً للطالب ، ويلقيها المقرئون في مجالسهم كذلك ، وقد وضع منها سيبويه مسائل كثيرة في بابين[2] ، وتبعه الناس ، ورُبَّما[3] يَصْعُبُ تَصَوُّرُها على الناشيء قبل تَمَكُّنه فهذا الموضع جديرٌ بأن نذكرَ منها مسألةً اشتهرت بين الناس ، وهي مسألة أبي القاسم في الجمل : أُعْطِيَ بالمعطى به ديناران ثلاثون ديناراً[4] ، فقد صَوَّر الناس فيها نَيِّفاً وستين مسألة ، وبعضهم نَيِّفاً وتسعين ، وصَوَّر فيها شيخُنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفَخَّار - رحمةُ الله عليه - ما يَقْرُبُ من مائة وثمانين مسألة من غير ٱستقصاء لما يُتَصَوَّر فيها ، بل إنَّما ذكر ما يشتهر في اللسان وعند النحويين ، وأفرد ذلك في مسألة خارجة عن شرحه للجمل وحدثنا فيها حكاية قال : كنت أسمعُ بَسْبْتَةَ زمان قراءتي بها[5] أنَّ الشيخَ أبا الحسن بن الحَصَّار كان إذا وصل الطلبة بقراءة الجمل عليه إلى مسألة : أُعطِي المُعْطَى حضَّهم على القراءة على غيره من النحاة ، فقيل له في ذلك فقال لما وصلت إلى هذه المسألة على شيخنا فلان[6] ، وصَوَّر لي ما قَرُبَ من وجوهها لم يُفْتَح لي في تَصَوُّرِها ، ولم أطمع في ذلك فذهبت هارباً ، ثم ندمت ، قال : ولم يكن ابن الحَصَّار مِمَّنْ بقيت عليه هذه المسألة غير مفهومة ؛ لأنَّه كان إمامَ نَحْوِيٍّ زمانه ، ولكنه ٱستعمل أدبَ المتقدمين في

---

(١) سقط ما بين الإشارتين من س .

(٢) انظر الكتاب ١/٢٢٣ ، ٢٢٩ .

(٣) في س : «ومِمّا» .

(٤) الجمل ص ٨١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٤٦ ، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢/٩٨٧ .

(٥) سقطت (بها) و(فلان) من أ .

(٦) في أ : «إمامَ نحوٍ في زمانه» .

الاقتصار على إقراء ما قرأوه على الشيوخ . فلنذكر أصل مسألة أبي القاسم وهي متفرعة إلى أربع مسائل : الأولى : أُعْطِي بالمعطى دينارين ثلاثون ديناراً ، فأُعْطِي هنا له مفعول واحد ، وهو الثلاثون ، ومجرورٌ وهو بالمعطي ، فيجب على ما آرتضى الناظم أنْ يقامَ الثلاثون فيُرْفَع . وأمَّا المُعْطَى فله مفعولان : أحدُهما الضمير المستتر فيه ، وهو العائد على ال ، والآخر الديناران ، فلك إقامةُ أيِّهما شئتَ ، فإن أقمت الأول قلتَ : أُعْطِيَ بالمُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً ، وإن أُقمت الثاني قلت : أُعْطِيَ بالمُعْطَاهُ[1] ديناران ثلاثون ديناراً ، فتظهر الضميرَ ؛ لأَنَّه ضميرُ نصب ، وإنْ شئت حذفتَه فقلت : أُعْطِي بالمُعْطَى ديناران ثلاثون ديناراً .

والثانية : أُعْطِي المُعْطَى به ديناران ثلاثين ديناراً ، فأُعْطِيَ له مفعولان : المُعْطَى ، والثلاثون ، فلك أنْ تُقِيمَ أيَّها شئت ، والمعطى له مفعول واحد[2] ، وهو الديناران ، ومجرور وهو (به) ، فليس لك فيه إلاَّ إقامةُ المفعول ، فتقول : أُعْطِي المُعْطَى به ديناران ثلاثين ديناراً ، على إقامة المُعْطَى لأُعْطِيَ ، وتقول : أُعْطِيَ المُعْطَى به ديناران ثلاثون ديناراً[3] ، على إقامة الثلاثين ، إذ قد حكى الناظم جوازَ إقامة الثاني في باب كسا بعد هذا / . /٢٣/

والثالثة : أُعْطِيَ بالمُعْطَى به ديناران ثلاثون ديناراً ، فأُعْطِيَ له مفعول ، وهو الثلاثون ، ومجرور وهو بالمُعْطَى . والمُعْطَى أيضاً له مفعول ، وهو الديناران ، ومجرور وهو (به) ، فلا يجوز هنا على ما آرتضاه الاَّ وجهٌ واحد ، فتقول : أُعْطِي بالمُعْطَى به ديناران ثلاثون ديناراً .

والرابعة : أُعْطِيَ المُعْطَى دينارين ثلاثين ديناراً ، ههنا أربعة أوجه : أحدها : إقامة الأول لكلٍّ واحد منهما ، وهو المُعْطَى لأعطى ، والضمير

(١) في س : «بالمعطى» .
(٢) سقط (واحد) من أ.
(٣) سقط (ديناراً) من س .

للمُعْطَى ، فتقول : أُعْطِي المُعْطَى دينارين ثلاثين ديناراً .

والثاني : إقامة الثاني لكل واحد منهما[1] فتقول : أُعْطِي المعطاه ديناران ثلاثون ديناراً ، وإن شئت حذفتَ الضمير ، فقلتَ : أُعْطِي المُعْطَى ديناران ثلاثون ديناراً .

والثالث : إقامة الأول للأول ، والثاني للثاني ، فتقول : أُعْطِيَ المعطى أو المعطاهُ ديناران ثلاثين ديناراً .

والرابع : إقامة الأول للثاني ، والثاني للأول ، فتقول : أُعْطِي المُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً ، ويكفي هذا القدر . وإذا أردتَ فتح باب التفريع فَرَّعت على ذلك التثنية والجمع والتأنيث على اللغة المشهورة ، وعلى لغة «يتعاقَبُونَ فيكم ملائِكة»[2] ، وذلك على مذهب مَنْ مَنَعَ إقامة غير المفعول به مع وجوده ، وعلى مذهب مَنْ أجاز إمَّا مطلقاً ، وإمَّا على قِلَّةٍ ، وعلى ما تحتمله الباء من المعاني ، فعلى هذه المعاني فَرَّعَ شيخُنا - رحمة الله عليه - وتَرَكَ التفريعَ على إضمار المصدر في الفعل مُقَاماً مُقامَ الفاعل ، أو الزمان ، أو المكان ، فلم يُفَرِّع على ذلك لتشعب المسائل وانتشارها .

فإن قيل : هذان المزدوجان المفروغ من شرحهما فيهما سؤالان الآن : أحدهما : أنَّهما حَشْوٌ بغير فائدة ؛ لأنَّه قد شرط في إقامة ما سوى المفعول به أن

---

(١) سقطت (منهما) من أ .

(٢) هي لغة من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع إذا أسند إلى مثنى أو جمع ، والنحاة يسمونها «لغة أكلوني البراغيث» ، وسمّاها ابن مالك - رحمه الله - «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة» أخذاً من الحديث الشريف الذي أورد الشارح موطن الشاهد منه ، وهو في صحيح البخاري / كتاب مواقيت الصلاة / باب فضل صلاة العصر (١/١٣٩) ، صحيح مسلم / كتاب المساجد - باب فضل صلاتي الصبح والعصر (١/٤٣٩) ، الموطأ (كتاب قصر الصلاة في السفر) - باب جامع الصلاة (١/١٧٠) ، سنن النسائي (كتاب الصلاة) - باب فضل صلاة الجماعة (١/٢٤٠) ، وانظر السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ١/١٥٧-١٦٧ .

يكونَ قابلاً للإقامة ، ومن جملة ما يُعْتَبَرُ في القابِلِيَّة ألاَّ يحضرَ المفعول به ، فإنّه إن حضر لم تَقْبل تلك الأشياء الإقامة فقوله : «وقابلٍ من ظرف» إلى آخره كافٍ في التنبيه على ما يحتاج إليه هذا الكلام إنَّما أفاد أنَّها غير قابلة للنيابة مع حضور المفعول به ، فكان تكراراً .

والثاني : أنَّا إذا سلَّمنا أنَّه أفاد فقوله[1] : «في اللفظ» زيادة لا فائدة فيها ، إذ لو قال : «ولا ينوب بعض هذي إن وجد مفعول به» لكان مفهماً للمقصود غيرَ مُخِلٍّ بشيء من الأحكام فكان ذِكْرُه فضلاً .

فالجواب عن الأول من وجهين أحدهما : أنَّ القابِلِيَّةَ لا تتناول الشرطَ المذكور لأنَّ حقيقتها أنْ يكونَ النائب يقبل أحكامَ الفاعليّة من كونه يُرفع ويُحَدَّث عنه كما تقدَّم ، وأمَّا كونه لا يُحَدَّث عنه أو لا يرفع مع وجود غيره ، فذلك أمر طارِئ ، خارِجٌ عن ذلك ، فكون الظرف مثلاً متصرِّفاً قابليّة فيه للنيابة ، وكذلك كونه مفيداً الإخبار عنه قابليّة يصلح بها للنيابة على الجملة ، وكونه غيرَ متصرِّفٌ ، أو غيرَ مفيد عدمُ قابليَّة لها ، واشتراطُ غيبة المفعول به خارج عن تلك القابلية ، ألا ترى أنَّه يَصِحُّ الإخبار عن الظرف أو / المصدر مع /٢٤/
حضور المفعول به في نحو : ﴿ليُجْزَى قوماً﴾[2] و﴿نُجِّي المؤمنين﴾[3] وما أشبه ذلك ، وإذا كان كذلك فالقابِلِيَّةُ راجعةٌ إلى اعتبار النائب في نفسه ، واشتراط عدم حضور المفعول به راجعٌ إلى حكم عارض بعد ثبوت القابِلِيَّة .

والثاني : أنَّا إذا سلَّمنا أنَّ القابليَّةَ تتناول شرطَ فَقْدِ المفعول ، ففي البيت فائدتان ، إحداهما : أنَّه قصد إلى التصريح بهذا الشرط والإعلام به تنكيتاً على خلاف مَنْ خالف في المسألة ، وأنَّه لم يرتض مذهبَ الكوفيين ؛ إذ لو لم

---

(١) في أ : «بقوله» بالموحدة التحتيّة .

(٢) سورة الجاثية آية ١٤ ، في قراءة من بنى (يجزى) للمجهول . وقد تقدّم تخريجها قريباً .

(٣) سورة الأنبياء آية ٨٨ ، في قراءة من قرأ بنون واحدة وجيم مشدّدة ، وتقدّمت قريباً .

يذكر ذلك لم يَظْهَر ولم يُفْهَم قصد التنكيت . وقد مَرَّ له مثل هذا في باب كان في قوله : «كذاك سبق خبرٍ ما النافية . . .» إلى آخره ، وقد تقدَّم ثَمَّة بيانُ قصده فكذلك ههنا ، فلا يُعَدُّ حشواً . والثانية : أنَّ ذِكْرَ ما ذَكَرَ لا بُـدَّ منه ؛ لأنَّه وإنْ قصد في القابليّة دخول هذا الشرط فليس بمفهوم منه فهماً صريحاً ، فلو تَـرَكَ النصَّ عليه لأمكن الاعتراض عليه بسقوطه ، فأزاح هذا الشَغَبَ بذكره ، وأيضاً فإنَّ فيه الإشارةَ إلى السماع المخالف لما أُصِّلَ ، وهو الذي اعتمده المخالِفُ وهو آتٍ في التنزيل . نُقِلت القراءةُ به في السبع على أظهر الوجوه فيـه ، وفي غير السبع ممّا ثبت سندُه ، ومن عادته الاعتماد على مثل هذا ، وإن لم يعتمده هنا فلا أقلَّ من التنبيه عليه ، وإذا كان كذلك فذكره الشرطَ توطئةٌ لذكر السماع .

والجواب عن السؤال الثاني : أنَّ قوله : «في اللفظ» مُحْرِز لمعنى ، وذلك أنَّ وجود المفعول به مع الفعل قد يكون في اللفظ والمعنى ، وقد يكون في المعنى خاصّة من حيثُ كانت مادة الفعل تطلب مفعولاً على الجُمْلَةِ ، فَضَرَبَ فعل له مفعول يطلبه من جهة معناه ، وكذلك أَكَلَ ، وشَرِبَ ، وكسا ، وأعطى ، وعَلِمَ وجَهِلَ ، وسائر ما يطلب مفعولاً به ، فهو موجود مع فعله على الجملة ، فـإن ذُكِر تَعيَّن ، وإن لم يذكر فقد عيَّنه معنى الفعل من حيثُ الجملة ، وكونه موجوداً في محصول الحكم المعنويّ لا في اللفظ لا يمنع إقامةَ شيء ممّا ذكر ، بل لا بُـدَّ من إقامة ما تعلَّق بالفعل من ظرف أو مجرور أو غيره ، فإذا قلت : ضَرَبْتُ مكانك فقد وُجِدَ المفعولُ به في محصول الحكم لأنَّ ضَرَبَ يطلبه ، ولم يوجد في اللفظ ، فإذا بُنِيَ الفعل للمفعول أُقِيمَ الظرفُ مُقَام الفاعل ؛ إذ ليس في اللفظ ما يُقام سواه ، فقلت : ضُرِبَ مكانُك ، ولا يصح أن يُـقام المفعول به ؛ لأنَّه غير مذكور . فإلى هذا القصد نحا الناظم ، فتحرَّز ، وهو موضع تَحَرُّز . ولا يقال : مثلُ هذا لا يَتَـحَرَّزُ منه النحويُّ ،

لأنَّ كونَ المفعول[1] موجوداً في محصول الحكم أو غيرَ موجود لا يتعرَّض إليه النحويُّ ؛ وإنَّما كلامُه في الألفاظ فإذا قال : إذا لم يوجد المفعول به ، فمعناه في اللفظ . وموانِع الوجود ليس من شأنه النظر فيها ؛ فما اعتذرت به لا عذرَ فيه ؛ لأنَّا نقول : لم يتكلَّم هنا في المفعول من حيثُ الواقع ، بل من حيث طَلَبَهُ الفعلُ بمادته ولم يُذْكَر كما قيل في : ضُرِب ونحوه ، فإنه فعل متعدٍّ إلى مفعول بأصل وضعه يطلبه لينصبَه ، فإذا لم يُذْكَر في اللفظ فهو موجود من حيث طلبُه له ، وهو محصول الحكم . فعلى هذا يصح التحرُّزُ منه على التزام طريقة الألفاظ ، وعدم التعرّض لموانع الوجود ، ألا ترى أنَّك تقول في : ضَرَبَ : إنَّه متعدٍّ إلى مفعول / ، وإن لم يظهر المفعول في اللفظ فتدبَّرْهُ فإنَّ فيه غموضاً . وأغراض ابن مالك في نظمه هذا لا تبعد على أمثاله . والله أعلم . /٢٥/

وباتفاقٍ قد ينوبُ الثانِ من　　　بابِ كسا فيما التباسُه أُمِن

في باب ظَنَّ وأرى المنعُ اشتهر　　　ولا أرى منعاً إذا القصدُ ظهر

تكلَّم أولاً فيما إذا لم يكن للفعل إلاّ مفعولٌ واحد ، ثم عطف بذكر المفعولين أو أكثر إذا اجتمعت أيُّها يُقام ؟ فذكر ثلاثة أبواب :

أحدُها : بابُ كسا ، وهو باب المفعولين اللذين ليس أصلُهما المبتدأ والخبر ، ولا أصلُ أحدهما حرف الجر .

والثاني : بابُ عَلِم ، وهو باب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر .

والثالث : بابُ أرى ، وهو باب ما يتعدّى إلى ثلاثة .

وتَرَكَ ذكرَ بابٍ رابع وهو باب المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصلُ أحدِهما حرفُ الجر ، وهو باب أمر[2] ، وكان من حقِّه أنْ

---

(١) في الأصل . وأ : (الفعل) ، وما أثبتُّ من س .

(٢) أشار أبو حيان في منهج السالك ص ١١٦ إلى عدم تعرض ابن مالك لذكر هذا الباب .

يُبيِّنَ حكمه لاسيّما وفيه من الإشكال ما ليس في غيره ؛ لأنَّه إذا كان أصل أحد المفعولين حرف الجر فكأنَّه مجرور ، وإذا كان كذلك فهل يُعامل معاملةَ باب كسا اعتباراً بفقد الجار أم يُعَامل معاملةَ الأصل فلا يُقَام إلاّ الذي ليس أصلهُ حرفَ الجر ؟ . في ذلك نَظَرٌ يُفْتَقَر إلى بيانه ، وهو لم يُعَرِّج عليه ، وقد نَصُّوا على التزام إقامة الذي ليس أصلُه حرفَ الجر ، فتقول : أُمِر زيدٌ الخيرَ ، ولا يُقال : أُمِرَ الخيرُ زيداً ، قال بعضهم : إلاَّ على القلب[1] ، والقلب قليل التصرف في الكلام . أمَّا باب كسا ، فَنَقَلَ اتفاق النحويين على إجازة إقامة المفعول الثاني فيه ، لكنه قليل ومرجوح بالنسبة إلى إقامة الأول دَلَّ على ذلك من كلامه قوله : «قد ينوب الثان»[2] ، وكذا قال النحويون : إنَّ إقامة الأول أولى ، فتقول إن شئت : كُسيَ ثوبٌ زيداً ، وأعطى الدرهمُ زيداً[3] ، ومُلِّك الثوبُ زيداً ، وما أشبه ذلك . أمَّا إقامة الأول فلا كلامَ في جوازها في كل باب وخصوصاً في باب كسا إذ هو فاعل في المعنى ، فتقول : أُعطِي زيدٌ درهماً ، وكُسِي زيدٌ ثوباً ، ومُلِّكَ زيدٌ الثوبَ .

فإن قلتَ : من أين يُعلم إقامةُ الأول ، وما الدليلُ من كلامه على جوازها .

فالجواب : أنَّه لما قدَّم أنَّ المفعول على الجملة ينوب عن الفاعل كان هذا أصلاً يُرْجَعُ إليه حتى ينسخَه[4] بغيره ، ولم ينسخه بالنسبة إلى المفعول الأول ، فبقي على أصل الجواز وإنَّما[5] رجحت إقامة الأول في باب كسا ؛ لأنَّه فاعل

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٦٦٩/٢ .

(٢) اعترض أبو حيان في منهج السالك ص ١١٦ قول ابن مالك «باتفاق» بأنّ فيه تفصيلاً واختلافاً ، والشارح يحاول دفع اعتراض أبي حيان .

(٣) من منهج السالك ص ١١٦-١١٧ : «وحكى الجرمي في الفرخ أنّ بعض العرب يقول : كُسيَ ثوبٌ زيداً ، وأُعْطِي درهمٌ عمراً» .

(٤) في أ : «نسخه» .

في المعنى ، فكان أقربَ إلى الإقامة من غيره . ثم قيَّد جواز إقامة الثاني بأمْنِ اللَّبْس فقال : «فيما التباسه أُمِن» يعني أنَّه ينوبُ في الكلام الذي أُمِن فيه الالتباس ، فالمجرور متعلّق بينوب ، فإذا أُمِن اللَّبْس أقيم أحدُهما ، أيُّ مفعول كان ، إذا عُلِم الأول من الثاني نحو : كُسِيَ ثوبٌ زيداً ، وأُعْطِي الدرهمُ زيداً . وإذا خِيفَ اللَّبْسُ لم يُقَمْ إلاّ الأولُ ، فتقول : في أعطيتُ زيداً عمراً ، – وعمرو عَبْدٌ مأخوذ – : أُعطِي زيدٌ عمراً ، ولا يجوز أن تقول : أُعطِي عمروٌ زيداً ؛ لأنَّه لا يَتَبَيَّنَ أنَّ زيداً هو الآخذ وأنَّ عمراً هو المأخوذ[1] ، بخلاف قولك : أُعْطِيَ درهمٌ زيداً ، فإنَّ الدرهم معلوم / أنَّه المأخوذ وأنَّ زيداً هو /٢٦/ الآخذ . وظاهر هذا أنَّك لا تُقِيم الثاني مع اللَّبْس وإن التزمتَ الرُّتْبَة بأن تقول : أُعطِي زيداً عمروٌ ، إذ مَنَع مطلقاً ، كما أطلق الجمهور المنع أيضاً ، وهو ممّا ينبغي أن يُبْحَث عنه في باب علم وأرى على رأي الناظم فقد قال بعض المتأخرين : ينبغي أن ينظر هل يستظهر[2] على اللَّبْس بحفظ الرُّتْبَة كما قد عُمِل[3] ذلك في التباس الفاعل بالمفعول ، فيوضع المرفوع في رتبته من المفعولات حتى يتبيَّنَ بموضعه أنَّه الأول أو الثاني أو الثالث[4] . وما قاله هذا المتأخر مفتقر إلى السماع ؛ فإنَّ القولَ بحفظ الرُّتْبَة إذا التبس الفاعل والمفعول نحو : ضرب موسى عيسى لا يَصِحُّ أن يُبْنَى إلاَّ على السماع ، وإلاَّ كان وضعاً مستأنفاً فكذلك هنا . وحين أطلق الناس هنا المنع مع اللَّبْس ، ولم يلتفتوا إلى اعتبار الرُّتْبَة كما التفتوا إليها في الفاعل والمفعول ، والمبتدأ والخبر دَلَّ على أنَّه غير

---

(١١) في الأصل : «وربما» ، وما أثبته عن هامش الأصل ، وس .

(١) انظر منهج السالك ص ١١٦ .

(٢) هكذا في الأصول ، وفي التصريح – ومصدره ما ذكره الشارح هنا ، وإن لم يصرح بذلك – ٢٩٢/١ : «وقال بعض المتأخرين : ينبغي أن يستظهر على اللّبس . . .» .

(٣) في أ : «علم» تحريف .

(٤) انظر شرح الرضى على الكافية ٢١٧/١ .

ملتفت إليه عند العرب هنا . والله أعلم .

وأما بابَ علم وباب أرى فنقل الناظم عن الجمهور المنع من إقامة الثاني فيه بقوله : «في باب ظَنَّ وأرى المنع اشتهر» يعني أنَّه اشتهر عند النحويين منعُ إقامة المفعول الثاني مطلقاً سواء أكان ثَـمَّ لَبْسٌ أم لا ؟ وإنّما اشتهر عندهم المنع لما في إقامة الثاني من اللَّـبْس في الأكثر ، لأنَّك إذا قلتَ : عُلِم صديقُك عدوَّ زيدٍ كان معناه أنَّ المعروفَ بصداقتك عدوٌّ لزيد ، فصداقَتُك مستغنية عن الإخبار بها ، وعداوة زيد مفتقرة[1] إلى الإخبار بهـا . فلو عكست فأقمت الثاني لانعكس المفهوم ، فإذا قلتَ : عُلِم عدوُّ زيدٍ صديقَك صار المفهوم منه أنَّ المعروفَ بعداوة زيدٍ صديقٌ لك ، وأنت لم ترد إلا المعنى الأول ، فالتبس المعنيان . وهكذا كثير من مسائل الباب .

وكذلك باب أرى إذا قلتَ : أرأيتُ زيداً عمراً صديقَك ، لو قلتَ : أُرِيَ زيدٌ عمراً صديقَك ، فزيد هو الرائي ، وعمرو هو المرئي ، فلو عكست النيابة لألتبس بعكس المعنى هذا وجه ما ذهب الجمهور إليه . قال المؤلف في الشرح : «وإذا كان أَمْنُ اللَّبْس مسوغاً لجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً في كلام واحد نحو : خرق الثوبُ المسمارَ .

* بلغت سوآتِهم هَجَرُ *

فجواز هذه المسائل أَحَقُّ وأولى»[2] . يعني مسائل أمن اللّبس كقولك : ظُنِنَتِ الشمسُ بازغةً ، وظُنِنَتْ بازغةٌ الشمسَ ، وعُلِم قمرُ الليلة بدراً ، وعُلِمَ بدرٌ قمرَ الليلة ، واتُخِذَ مقامُ إبراهيم موضعَ صلاة ، واتُخِذَ موضعُ صلاةٍ مقامَ إبراهيم ، وأُعْلِمَ زيدٌ كبشَك سميناً[3] ، وأُعْلِمَ كبشُك سميناً[3] زيداً . وما أشبه

(١) في أ : «الا» تحريف .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧١٨/٢ .

(٣) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

ذلك . فهذه المسائل لا لَبْس فيها ، فلا ينبغي أن تُمْنَع وهو معنى قوله : «ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر» . يعني أَنَّ مُدْرَكَ المنع إنما هو اللَّبّس فينبغي إذن أَنْ يُقْتَصر في المنع على موضعه ولا يُعَدَّى إلى ما ليس فيه لَبْس كما لم يُعَدِّه الجميع في باب كسا ، بل فَرَّقوا بين موضع اللَّبْس فمنعوا وبين موضع أمن اللَّبس فلم يمنعوا . وسياق الناظم يشير إلى مُدْرَك المنع عندهم إذ قدم الاتفاق في باب كسا على المنع مع اللّبْس ، وأنَّ الجمهور مانعون[1] أيضاً في باب علم وأرى . ثُمَّ قال / : «ولا أرى مَنْعاً إذا القصد ظهر» . فظهر من ذلك أَنَّ /٢٧/ عمدتَهم في المنع وقوعُ اللَّبْس خاصَّة ، وعليه نص في شرح التسهيل ، وأَنَّ أكثر مسائل هذا الباب ممّا يَقِعُ فيها اللَّبْسُ قال : «ولذا منع الأكثرون نيابة الثاني مطلقاً»[2] . وهذا فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّهم ذكروا للمنع أوجهاً أخر : أحدها : أن المفعولَ الثاني قد يكون جملة فعليّة أو ٱسميّة ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ، نحو : ظننتُ زيداً يقوم ، وظننته أبوه قائم ، وظننته عندك ، وظننته في الدار ، والثاني مع كونه أحدَ هذه الأشياء لا تصِحُّ إقامته ؛ إذ لا تكون الجملة فاعلةً أبداً حسب ما تقدَّم ، فكذلك النائب . والظرف لا يُقام وهو باقٍ على نصب الظرفية متعلِّقٍ بكائن أو مستقرّ ، وكذلك المجرور لا يُقام وعامله غير الفعل . وبهذا الوجه يَرِد على الناظم ٱعتراضٌ إذ لم يستَثْنِ من إقامة الثاني هذه الأشياء كما استثناها في التسهيل[3] ، فٱقتضى أنَّها تُقام مُقامَ الفاعل ، وذلك غير صحيح ؛ إذ الجملةُ عنده لا تكون فاعلةً كما مَرَّ ، والظرف والمجرور عنده في معنى الجملة هنا لقوله قَبْلُ في باب الابتداء : «ناوين معنى كائن أو ٱستَقَرَّ» فخيِّر في الوجهين ، وإذا لم تكن فاعلةً لم تُقمْ مُقامه . والثاني : أَنَّ المفعول الثاني يكون

(١) في الأصل ، وأ : «ما نعين» ، والتصويب من هامش الأصل ، وس .
(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٨١٩/٢ ، وفي أ : (وكذا منع) تحريف .
(٣) التسهيل ص ٧٧ ، وانظر منهج السالك ص ١١٧ ، التصريح ٢٩٢/١ .

نكرةً كثيراً فَيُؤدي[١] إقامتُه إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، وذلك مرفوضٌ إلاّ في الشعر ، أو في القليل ، وهو محمول عند جماعة على القلب إن سمع كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ[٢] . وقد نَصَّ على هذا المعنى سيبويه في : كان رجلٌ زيداً[٣] ، والبابان واحد[٤] .

والثالث : أنَّ المفعول الثاني إذا كان مُشْتَقًّا – وهو الغالب – فأُقِيم أَدَّى إلى أمرين محذورين : أحدُهما : الإضمارُ قبل الذكر لفظاً ومرتبة ؛ لأنَّك إذا قلتَ : ظُنَّ قائمٌ زيداً ففي قائم ضمير يعود على زيد ، وزيد متأخر الرُّتْبَة ؛ لأنَّه غير مقام ، وقائم[٥] متقدم الرُّتْبَة ، لأنه في موضع الفاعل ، ورتبة الفاعل التَّقَدُّم على المفعول فكذلك نائبه ، فلا يصح أن يكون في الفاعل ولا نائبه ضمير عائد على المفعول إلاّ على حَدّ قوله[٦] :

* جزى رَبُّه عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتم[٧] *

وهو نادر فيؤدي ذلك إلى أَلاَّ تصح إقامته .

والثاني : أنَّه إذا كان مشتقاً فحقه أَلاَّ يباشرَ العامل إلاّ على حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مُقَامَه ، وذلك إذا كانت الصفة خاصة كما سيأتي ،

---

(١) كذا في الأصول بالمثناة التحتية .

(٢) انظر مغنى اللبيب ص ٩١٧ ، همع الهوامع ٨/٣ ، التصريح ٢٦٩/١–٢٧٠ .

(٣) الكتاب ٤٨/١–٤٩ .

(٤) نقل الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢٩٣/١ كلام الشارح هذا معزواً إليه .

(٥) في أ : «قام» .

(٦) انظر التصريح ٢٩٢/١ .

(٧) لأبي الأسود الدؤلي ، وعجزه :

* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل *

انظر ملحقات ديوانه ص ١٦٢ ، الجمل ص ١١٩ ، الخصائص ٢٩٤/١ ، أمالي ابن الشجري ١٠٢/١ ، شرح المفصل ٧٦/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٠٩ ، خزانة الأدب ١٣٤/١.

مع أنَّه قليل ، ووقوع المفعول الثاني صفة خاصة قليل . وإذا لم تكن خاصة — وهو الكثير — لم يصح[1] إقامتها مُقَامَ الموصوف ، فلا تَصِحُّ إقامتها مُقَام الفاعل . فهذه أوجه ٱجتمعت في إقامة الثاني من باب ظَنَّ ، وهي جارية في الثالث من باب أرى ، فصارت المسائلُ البَرِيّة عن هذه القوادح نادرةَ الوقوع ، ومتكلَّفة في التمثيل ، فعند ذلك قال الأكثرون بمنع إقامة الثاني مطلقاً . وهذا هو الفرق بين منعهم هنا[2] مطلقاً ، ومنعهم مع اللّبْس في باب كسا ؛ لأَنَّ مسائلَ المنع هنالك قليلة على عكس الأمر هنا ، فكيف يقول : إنَّ المانع هو اللّبْس خاصة ؟ .

وقد يقال : إن المفعول إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً فلا ٱعتراض به لأمرين : أحدهما : التزام أن يُقَام مقام الفاعل ولا محذور في هذا / فقد قال به /٢٨/ جماعة منهم السِّيرافي ، وابن النحّاس[3] ، وزعموا أَنَّك تقول في : عرفت أيُّهم في الدار : عُرِفَ أَيُّهم في الدار . وقال ابن الضائع : الصحيح عندي جواز : قد عُلِم أزيدٌ في الدار أم عمرو ؟ ؛ لأَنَّ كلَّ فعل يتعدَّى المفعول فلا مانع أنْ يُرَدَّ ويبنى للمفعول ، قال : وكذلك : قد قِيل زيدٌ منطلق ، وهو موجود في كلام العرب كثيراً ، وفي القرآن . قال : ويُقَوِّي ذلك أَنَّه يجوز في المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ما لا يجوز في الفاعل ، أَلاَ ترى قولهم : مُرَّ بزيد ، فزيد في موضع رفع ، ولا

(١) في الأصول : «لم يصح» بالمثناة التحتيّة .

(٢) تتمة يتضح بها المراد من أ ، وفي : «منها» .

(٣) قال أبو حيان في منهج السالك ص ١١٧ : «وإذا وقعت الجملة في باب ظننت ، وقد بنيت للمفعول ، وعُلِّقت بعد علم المفعول فقد أجاز ذلك السيرافي وابن النحاس في ترجمة : هذا باب علم ما الكلم من العربية ، فجعلوا علماً مصدراً ينحل لأنْ والفعل المبنى للمفعول ، وما الكلمة (كذا) جملة استفهامية عُلِّق عنها العلم التقدير : هذا باب أن يُعلم ما الكلم . . . ومنع الفارسي ذلك في تعاليقه ؛ لأن المفعول الذي لم يسمَّ فاعله نائب عن الفاعل ، والفاعل لا يكون جملة ، فكذلك نائبه» . وانظر شرح السيرافي ١/ص ٣ .

يجوز في[1] الفاعل إلاّ حيثُ يكون الحرفُ زائداً ، وليس هنا بزائد ، وإذا ثبت هذا لم يكن في القول بإقامة الجملةِ مُقَامَ الفاعل خَرْقٌ لإجماعٍ ، ولا مخالفةُ دليلٍ .

والثاني : أنَّا إذا لم نقل بجواز ذلك فهو مستثنى عن هذا الموضع . فقوله : «ينوب مفعول به عن فاعل – فيما له» يعني من الأحكام ، ومن جملتها ألاَّ يكونَ جملة ، ولا ما أشبهها . وإذا استثناه بَقِيَ الباقي على الحكم المذكور . وأمَّا الوجه الثاني : فإذا كان المفعول الثاني نكرةً فلا محذورَ ؛ لأنَّ الإخبار هنا عن النكرة عارضٌ ، في بنية عارضة ، والمقصود الإخبار عن المعرفة . وإن كان على القلب فهو جَائِزٌ ، وإن كان قليلاً ، فذلك ليس بمانع جملة ، أو نقول : إذا فُرِضَ الإخبار هنا بالمعرفة عن النكرة فإن أفاد ذلك جاز ، وإلاَّ لم يجز ، فالمسألة راجعة إلى باب الابتداء بالنكرة ، وقد مَرَّ .

وأمَّا لزوم الإضمار قبل الذكر ، فله جوابان : أحدهما : أنَّ ذلك عارض ، والأصل تأخيره في بنية الفاعل ، فلا محذورَ في تقديمه ، بل هو في الحقيقة مثل قولك : ظُنَّ قائماً زيدٌ ، وضرب أباه زيدٌ . والثاني : إذا سَلَّمْنَا ذلك ، فيلزم فيه تأخير المُقام ، فتقول : ظُنَّ خالداً قائمٌ كما يلزم تأخير العمدة في قولك : ضرب زيداً أبوه . وقد نَبَّه على هذا المعنى بعض المتأخرين . وأمَّا ولاية المشتق العامل فيجوز في مثل هذا لاسيّما على طريقة القلب كما يجوز : كان قائمٌ زيداً على القلب ، وإن كان ضعيفاً[2] بل هو هنا أَجْـوَزُ ، لأَنَّه في بنية عارضة بخلاف باب كان فإنَّ الإخبار به[3] عن النكرة في بِنْيَةٍ أصليّة . فهذا ممّا يرجِّحُ الجواز ، ولا يكون على حذف الموصوف كما لا يكون كذلك في باب كان . وأمَّا حمل الأقل على الأكثر في المنع فإذا سلَّمنا أنَّ مسائل أمن اللّبْس قليلة – وليست كذلك –

---

(١) سقطت (في) من أ .

(٢) سقطت (في) من أ .

(٣) في أ : (فيه) .

فالأصل أنْ تُعطى كلُّ مسألة حكمَ نفسها ، ولا يُحْمَلُ ما ليس فيه موجِبُ المنع على ما فيه الموجب في مسألتنا ، بل يمنع ما فيه الموجب ، ويجاز غيره .

فإن قلتَ : فهذا[1] خلافُ القاعدة المعلومة عند أهل العربية ، فإنَّهم يحملون ما ليس فيه موجبٌ على ما فيه الموجب ؛ ليجرِيَ الباب مَجْرَىً واحداً ، كمسألة : تَعِدُ وأَعِدُ ، ونَعِدُ في حملها في الإعلال على يَعِدُ ، وحملهم هما وهُنَّ وسواهما على هو و(نا) في البناء الذي موجبه شَبَهُ الحرف اللفظي ، وحَمْلِهم حَذَامِ ، وفَجَارِ على حَذَارِ عند جماعة[2] ، إلى مسائلَ لا تَنْحَصِر . فالجواب : أنَّهم إنَّما قالوا ذلك حين ألجأهم السماع إليه ؛ ولذلك لا تجد مسائلَهم التي يحتجُّون بها على القاعدة إلاّ على مقتضى ما آستقرأوا من كلامهم لا على أمرٍ مقيس عُدِم فيه السماع .

فالقاعدة مبنيَّةٌ على التفسير بعد السماع / كما قال سيبويه : «قف حيث وقفوا ثُمَّ فَسِّر»[3] . وأَمَّا إذا لم يكن في المسألة سماع ، فلا يقول بالقاعدة مطلقاً أَحَدٌ من المحققين ، وإن رأيت أحداً منهم يُعْمِلُها في موضع فذلك اتِّباع للسماع عنده لا إجراءٌ لمجرد القياس . فآبنُ مالك لم يثبت عنده آمتناعُ العرب من نحو : ظُنَّ سمينٌ كَبْشَك ، بإطلاق ، فأجازه ؛ لأنَّ القياسَ يقبله فقال بجوازه ، وممّن قال بقول الناظم السيرافيُّ في الإقناع ، وابنُ الأنباري ، وابن طلحة ، وجماعةٌ من المتأخرين . وأَمَّا في باب أعلمت فقال بالجواز الجزولي ، والشلوبين في التوطئة[4] ، وتلميذه ابن الحاج في الرد على المقرّب[5] ما لم يؤد ذلك كله إلى اللَّبْس . /٢٩/

(١) في أ وس : «هذا» .

(٢) أنظر الكتاب ٢٧٤/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥ .

(٣) الكتاب ٢٦٦/١ .

(٤) التوطئة ص ٢٣٩ .

(٥) في أ : «المعرب» بالعين المهملة تصحيف . وانظر التصريح ٢٩٣/١ .

وفاته التنبيه على حكم الثالث في باب أرى وقد حكى ابنُه في شرح هذا النظم الاتفاق على المنع من إقامته وأنَّ الخلافَ إنّما هو في الثاني[1] ، وما حكاه من الاتفاق ليس على إطلاقه ؛ إذ قد ذكر بعضُ المتأخرين جوازَ إقامة الثالث لكن مع حذف الأول ، وأجرى فيه الخلافَ المذكور في الثاني ، وأيضاً فقد أطلق أبوه في التسهيل الجواز أيضاً ، فقال : «ولا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً»[2] إلى آخره . وألزمَ ابنُ الحاج من قال بإقامة الثاني في : ظننت ، أن يقول به في أعلمت ؛ إذ لا فرق بينهما إلاَّ من جهة ما يعرض من اللَّبْس مع الأول . وهو إلزامٌ صحيح ؛ إذ لا فرق بينهما[3] ؛ فالثاني في ظننت هو الثالث في أعلمت ، فالقائلُ بالجواز في ظننتُ في الثاني قائلٌ به – ولا بُدَّ – في أعلمتُ ، فإنَّ القائلَ بحكمٍ في مسألة قائلٌ به في نظيرتها ، إذا لم يظهر فَرْق حسب ما تَبَيَّنَ في أصول الفقه . ولو كان ما نَقَلَ من الاتفاق صحيحاً لم يسغ لأبيه ، ولا لغيره القولُ بخلافه مع معرفتهم بمذاهب الناس وفاقاً وخلافاً . وإنّما لم يذكر الناظم حكم الثالث لأحد أمرين : إمَّا لأنَّه داخل له بالمعنى في حكم الثاني كما تقدَّم ، وإمَّا لأنَّ المسألةَ محلُ نظر ، ألا ترى أنَّ بعض من أجاز إقامة الثاني في ظننتُ منع من إقامة الثالث في : أعلمت ، فترك للناظر في كتابه محلاً للنظر . والله أعلم .

وما سوى النائبِ ممّا عُـلِّقا   بالرافع النصبُ له مُحَقَّقاً

يعني أنَّ ما عدا النائب من هذه المفعولات فهو منصوبٌ ، كما كان منصوباً[4] في بِنْيَة الفاعل ، فلا يجوز رفعه ؛ لأنَّ الفعلَ لا يطلب مرفوعين[5] إلاَّ بالتَّبَعِيّة ، فإذاً لا

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٩١ .
(٢) التسهيل ص ٧٧ .
(٣) نقل الأزهري في التصريح ١/٢٩٣ كلام الشارح هذا بتصرف .
(٤) في أ : «منصوب» .
(٥) في أ : «بمرفوعين» .

يرفع إلاّ واحداً فيبقى ما سواه منصوباً ، فتقول : أُعْطِيَ زيدٌ درهماً ، وعُلِمَ أخوكَ منطلقاً ، وأُعْلِمَ أخوك زيداً قائماً . وهذا ظاهر . وقوله : «ممّا عُـلِّق بالرافع» «ما» فيه لغير النائب ، و«عُـلِّق بالرافع» معناه : أُلْزِمَه[1] ، والرافع هو الفعل ، ويقال : عَلِقْتُ بفلان وعُـلِّقتُه : أي أحببته ، وعَلِق بقلبي أي لَصِقَ به ولزمه ، وأراد بالتعليق العمل ، فالمعلَّق بالرافع هو معمولُه ، فأراد أنَّ ما عدا النائب من معمولات الفعل يلزم نصبه تحقيقاً / . والمعمولات هنا كلُّ ما عمل فيه الفعل ممّا تَصِحُّ نيابته /٣٠/ عن الفاعل كان مفعولاً به ، أو مصدراً ، أو ظرفاً أو غيره ، إلاَّ أنَّ النصب تارةً يكون في اللفظ كالأمثلة المتقدِّمة ، وتارةً يكون في الموضع كالمجرور ، وضمير المفعول ، والمصدر ، والظرف ، وغيرها ، وفي قوله : «علِّق بالرافع» نَصٌّ على أَنَّ فعل المفعول هو الناصب ، أو هو ظاهر فيه ، فإنَّ الرافع هو فعل المفعول . وقد جعل ما عدا المُقَامَ معلَّقاً به أي معمولاً له ، أو معلَّقاً به معنى ، فالفعل طالب له فهو العامل فيه ؛ لأَنَّ أصل العمل الطلب . وهذا أحد المذهبين ، وهو رأي المحققين، ويُنْسَبُ إلى سيبويه[2] . وقيل : إنَّ الناصب له فعل الفاعل المُحَوَّل إلى بِنْيَة المفعول . فالأصل نصب هذه الأشياء بفعل الفاعل ، فلمّا حُوِّل إلى بنية المفعول رَفَع واحداً منها ، وبقي ما عداه على نصبه الأول ، والأول عندهم أصح ؛ لأَنَّه رفع المرفوع بآتفاق فليكن هو الناصب[3] ، لأَنَّه الحاضر في اليد ، وأصلُ العمل الطَّلَبُ ، وهذا الحاضر هو الطالب ، فهو الناصب إذاً ، ولا فرقَ بين فعل المفعول وفعل الفاعل في ذلك . والخلاف في هذا لا ينبني عليه في العربية حكم إلاَّ حُسْنُ ترتيب الحكمة في الصناعة ، ورَبْطُ الاصطلاح ، ولا شك أنَّ ما ذهب إليه الناظم أقَلُّ تكَـلُّفاً . والله أعلم .

---

(١) في الأصل : «لزمه» ، وفي س : «ما ألزمه» ، وما أثبته هو ما جاء في أ .

(٢) الكتاب ٤٢/١ ، وانظر الجمل ص ٧٧ ، إصلاح الخلل ص ١٩٨-٢٠٠ .

(٣) انظر إصلاح الخلل ص ١٩٩ .

اشتغال العامل عن المعمول

معنى الاشتغال أَنْ يتقدَّمَ اسمٌ ، ويتأخّر عنه فعلٌ متصرِّفٌ[1] ، أو جارٍ مجراه قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم ، أو في سَبَبِه[2] ، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم الأول ، أو في موضعه . هذا تعريف ابن عصفور[3] ، وهو تقريبيٌّ . وهذا المعنى على الجملة هو الذي أخذ الناظمُ في بيانه فقال :

إن مُضْمَرُ آسمٍ سابقٍ فِعْلاً شَغَل　　عنه بنَصْبِ لفظه أو المَحَل
فالسابقَ آنصبْهُ بفعلٍ أُضْمِرا　　حَتْماً موافقٍ لما قد أُظْهِرا

ومعنى كلامه على الجملة : أنَّه إن شَغَلَ مضمرٌ عائدٌ على آسم متقدِّم أول[4] الكلام فِعْلاً عن ذلك الاسم المتقدِّم بنصب ذلك الضمير لفظاً أو محلاً فَنَصْبُ السابق إن أردتَ نصبه أو أَدَّى الحكمُ إليه بفعل مضمرٍ يُفَسِّره هذا الظاهر ، وذلك الفعل المضمرُ لا يظهر أبداً . هذا تلخيصه على الجملة . ولا بُدّ من بيانه على التفصيل ، فقوله : «إن مضمرُ آسم» مضمر مرفوع على الفاعلية حَتْماً بفعل موافق للفعل الظاهر ، وهو (شَغَل) أي : إن شَغَلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ شَغَل فعلاً ، ومضمر الأسم السابق : يعني به المضمر العائد عليه ، فأضافه إليه لتَعَلُّقِه به في التفسير ، وأنَّهما في المعنى شيءٌ واحد ، وذلك مثل قولك : زيداً ضربتُه فالاسم

---

(١) في أ : «يتصرف» .
(٢) في أ : «مبنيّة» .
(٣) المقرب ٨٧/١ .
(٤) في أ : «أو الكلام» بسقوط اللام من (أول) .

السابق (زيد) ، ومضمره الهاء في ضربته . و(فعلاً) منصوب بشَغَل الذي يليه والضمير الفاعل فيه[1] عائدٌ على (مضمر) في قوله : إنْ مضمرُ اسم ، و(عنه) متعلّق بشَغَل ، والضمير المجرور عائدٌ على اسم ، وتقديره : إن شَغَل / المضمرُ الفعلَ عن /٣١/ الاسم السابق ، وشَغْلُه عنه هو أَنْ يَنْصِبَه أو محلَّه ولذلك قال : «ينصب لفظه أو المحل» ، ونصب اللفظ هنا معناه أن يَطْلُبَه[2] ضميرَ نَصْبٍ ، ولا يريد به أن يظهرَ فيه النصب لفظاً كزيد وعمرو ؛ لأَنَّ ذلك متعذّرٌ في المضمرات ، فإنما يريد أَنَّه لو كان عِوَضَه ظاهرٌ لظهر فيه النصبُ ، فالإتيان بضمير النصب يُجْزِىء عنه ، ونصب المحلّ هو أن يكونَ الضمير مجروراً بحرف ، والجار والمجرور معاً في موضع نصب ، نحو : مررتُ بزيد فالضمير مجرور بالباء لفظاً لكن محلَّه النصب ؛ إذ معنى : مررت بزيد : جُزْتُ زيداً ، ولذلك يعطف عليه المنصوب ، فتقول : مررت بزيد وعمراً وينتصب إذا حُذِفَ الجار ضرورةً ، نحو :

* تمرون الديارَ ولن تعوجوا *[3]

---

(١) في أ : «والضمير المجرور عائد على (مضمر) . . .» ، وفي : «والضمير الفاعل فيه عائد على اسم – على مضمر –» .

(٢) في الأصول : (يطلبه) .

(٣) هذا صدر بيت لجرير عجزه :

* كلامكـــم عليّ إذن حرامُ *

ورواية الشاهد في ديوانه ١/٢٧٨ :

* أتمضون الرسوم ولم تُحَيّ *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما سبق من أجله ، وانظره في ما يجوز للشاعر من الضرورة ص ١٠٣ ، شرح المفصل ٨/٨-٩ ، المقرب ١/١١٥ ، ضرائر الشعر ص ١٤٦ ، رصف المباني ص ٢٤٧ ، مغنى اللبيب ص ١٣٨ ، ٢١٦ ، خزانة ٣/٦٧١ . و«لن تعوجوا» هكذا في الأصل ، وفي أبالنون في (لن) ، ولم أقف عليها روايةً ، بل رواية المصادر السالفة وغيرها(ولم) بالميم ، وهي أولى . وسقط قوله : «ولن تعوجوا» من س .

وإنّما قال : «بنصب لفظه أو المحل» فعيَّن النصب ؛ لأَنَّه لو آشتغل الفعل برفع لفظه لم ينتصب الأولُ السابق نحو : زيد قام ، أو إنْ زيدٌ قام ، وكذلك لو آشتغل برفع محل المضمر لم يَصِحَّ نصبُ الأول ، نحو : إنْ زيدٌ مُرَّ به ، وهو قد قال : «فالسابق آنصبه» فلم يتكلّم إلاّ على النصب ؛ فلذلك قال : «بنصب لفظه أو المحلّ» ، ويتناول كلامه هنا نحو[1] : زيداً ضربتُه ، وزيداً مررت به ، وخرج عنه نحو : زيداً ضربتُ أخاه ، وزيداً مررت بأخيه ، وغير ذلك من[2] فروض المسائل ، وهي كثيرة جدًّا حتى يذكر ذلك بَعْدُ ؛ لأَنَّه نَبَّهَ هنا على أصل الباب ، إذ كان وصولُ الفعل بنفسه أو بحرف جر أقرب في كونه معلَّقاً به من وصوله[3] إليه بواسطة ، ثم عَطَفَ على ما بقي عليه بعد ذلك في قوله :

وفَصْلُ مَشْغُولٍ بحَرْفِ جَرٍّ أو بإضافةٍ كوَصْلٍ يجري

كما أَنَّه تكلم هنا على مسائل الفعل ، وترك حكمَ غير الفعل إلى آخر الباب فقال :

وسَوٍّ في ذا البابِ وَصْفاً ذا عَمَلْ بالفِعْلِ إنْ لم يكُ مَانِعٌ حَصَل

لأَنَّ الفعل هو الأصل ، وما عداه جارٍ مجراه . وقوله : «فالسابقَ آنصبه» هذا جوابُ (إنْ) في قوله : «إنْ مضمرُ آسمٍ سابقٍ» إلى آخره ، ويعني أنَّ ذلك الأسم السابق يُنْصَبُ على الجملة كان الفعل العاملُ في ضميره نصباً لفظياً كما في نحو : زيداً ضربته ، أو في المحل ، نحو : زيداً مررتُ به ، فإنَّ نصبَ السابق هو الموجود الشائعُ في كلام العرب ، ونَدَرَ مجيئُه مجروراً ، حكى الشلوبين[4] : ﴿وللظالمينَ أَعَدَّ لهم عذاباً أليماً﴾[5] وهو من النُدُور بحيث لا يَنْبَنِي على مثله قِياسٌ . وقوله :

---

(١) في س : «ولم يتناول . . . . إلاّ نحو» .

(٢) في الأصل : «وفروض السمائل» .

(٣) في س : (وصول) .

(٤) هكذا في الأصول ، وكأنّ في الكلام سقطاً .

(٥) سورة الإنسان آية ٣١ ، والاستشهاد بها لا يكون إلاّ على قراءة عبد الله بن مسعود (وللظالمين) =

«انصبه» لا يريد به أنَّه يجب نصبه ، بل يدخله النصب فقط ، ويبقى النظر في جواز ذلك ، أو وجوبه ، أو آمتناعه على حَسَب ما يفسِّره بَعْدُ . وتفصيله بعد بيِّن لنا هذا . وإلاّ فلو قطعنا النظر عمّا يأتي لكان قوله : (آنصبه) يقتضي الوجوب ، وتفسير كلامه بكلامه هو الواجب .

وقوله : «بفعل أُضمِرا» نَصٌّ على آختياره لمذهب أهل البصرة الذين يقدِّرون لهذا المنصوب فعلاً غير الملفوظ به[1] ؛ لأَنَّ الملفوظَ به قد أَخذ ما يحتاج إليه في اللفظ فلا يستقيم أن ينصبَ غيره ؛ لأَنَّه قد اكتفى بالضمير فهو غير طالب لغيره ، وأصل العمل الطلب ، فلا يعمل في غيره ، وإذا لم يعمل في غيره فلا بُدَّ لذلك الغير من عامل ، وليس إلاّ فعلٌ مقدَّر ويفسِّره ذلك الظاهر . وذهب الكوفيون / إلى أَنَّ الظاهر هو الناصب بنفسه لذلك الاسم السابق ، وإن كان /٣٢/ ناصباً للضمير أيضاً[2] ، لأَنَّه هو الطالبُ له من جهة المعنى . وأصلُ العمل الطَّلَبُ فينبغي أن يكونَ هو الناصب له كما كان ذلك في نحو : ضربتُ زيداً أخاك ، ولا ضررَ في كون الفعل ناصباً لأسمينِ – وإن كان لا يطلب إلاّ واحداً – إذا كان الأسمان معاً واقعين على مُسَمًّى واحد . وهذا الأستدلال عند البصريين ضعيف ؛ لأَنَّ الطَّلَبَ المعنويَّ لا يستلزم العمل اللفظي بإطلاقٍ ، وإلاّ وَجَبَ أنْ يكونَ

= بلام الجر ، وليس حملها على الاشتغال مذهب الجمهور ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٨/٤٠ : «وهو متعلّق بأعدّ لهم توكيداً ، ولا يجوز أن يقدر من باب الاشتغال ، ويقدر فعل يفسره الفعل الذي بعده ، فيكون التقدير : وأعدَّ للظالمين أعدّ لهم . وهذا مذهب الجمهور ، وفيه خلاف ضعيف مذكور في النحو ، فتقول : بزيد مررت به ، ويكون التقدير : بزيد مررت به ، ويكون من باب الاشتغال» . وانظر القراءة المذكورة في معاني القرآن ٣/٢٢٠ ، ويغلب على الظن أن ما حكاه الشلوبين هو ذلك الخلاف الضعيف الذي أشار إليه أبو حيان ، وانظر همع الهوامع ٥/١٥٨-١٥٩ .

(١) الكتاب ١/٨١ ، الإنصاف ١/٨٢ ، وانظر شرح المفصل ٢/٣٠-٣١ .

(٢) الإنصاف ١/٨٢ ، و انظر شرح المفصل ٢/٣٠-٣١ ، شرح اللمحة البدرية ١/٣٨٤ .

(الزيدانِ) من وقولك : الزيدانِ قاما مرفوعاً بقاما الفاعلية ، فيكون رافعاً فاعلين . وهذا لا يقوله الكوفيون ، ويلزم أيضاً ألاَّ يجوزَ رفعُ (زيدٍ) من قولك : زيدٌ ضربته ؛ لأنَّ الفعلَ يطلبه بالنصب على المفعوليّة . وهذا كلُّه غيرُ صحيح ، فإنّما يكون الطالب عاملاً في المطلوب إذا لم يَسْتَغْنِ عنه في اللفظ ، وأمَّا إذا ٱستغنى عنه برفع ضميره ، أو نصبه ، أو بغير ذلك فلا يلزم أنْ يعملَ فيه بل لا يَصِحُّ في مثل مسألتنا . وعند ذلك يظهر أنَّ الفعلَ غيرُ طالب لهذا السابق ، وإذا لم يطلبه فلا بُدَّ من عامل فيه وليس إلاَّ ما قدَّره البصريون . وأيضاً فلا يستقيم أنْ يكونَ الظاهر عاملاً في السابق في نحو : زيداً مررتُ به ، ولا زيداً مررتُ بأخيه ، ولا زيداً ضربتُ أخاه ، وما أشبه ذلك ، لأنَّ اللفظ أو[1] المعنى يأبى ذلك . ولو كان كما قالوا لقلتَ : بزيدٍ مررتُ به ، ولما ٱستقام معنى قولك : بزيد مررت بأخيه ، أو زيداً ضربت أخاه ، إلى غير ذلك من المسائل التي يتعيَّنُ فيها تقدير الفعل حَتْماً ، فالصواب ما ذهبوا إليه من تقدير العامل ، وهو الذي رأى الناظم ، وفيه أيضاً نَصٌّ على أنَّ هذا الإضمارَ لازمٌ ، ولا بُدَّ من الفعل المقدّر ألبتَّة ، ولا يُكْتفى بمعنى الفعل[2] الظاهر عاملاً . وهذا رأيُ الجمهور . وذهب ابن الطراوة إلى الاكتفاء بمعنى الفعل[2] ، وأنَّه العامل في السابق لا لفظه ولا فعل مقدّر[3] . ورُدَّ بأنَّ النصب على المعنى من حيثُ هو معنى لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ معنى الفعل مجرّداً لا يعمل إلاَّ في الظروف ، والمجرورات بخلاف المفعول الصحيح ، فلا يستقيم أنْ يُدَّعى ما لا يوجد في كلام العرب ، وأيضاً فنحن هنا بين ثلاثة أمور[4] : إمَّا أنْ نقولَ : المفعول الصحيح يعمل فيه المعنى . وهذا لا نظير له . وإمَّا أنْ نقولَ : إنَّ

---

(١) في س : «المعنى» .
(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .
(٣) انظر نتائج الفكر ص ٧١ ، ارتشاف الضرب ص ٤٩٨ .
(٤) انظر هذه الأمور الثلاثة في البسيط لابن أبي الربيع ٦٢٩/٢ .

العاملَ في الضمير هو بنفسه العامل في الظاهر . وهو أيضاً معدومُ النظير . وأَمَّا أَنْ نقول : إنَّ السابق أيضاً ٱنتصبَ بإضمارِ فعل يفسِّره هذا الظاهر من باب الإضمار على شريطة التفسير ، وإن كان قليلاً ، وعلى غير قياس فهو أولى ؛ لأَنَّ الحملَ على ما له نظير – وإنْ قلّ ، وخرج عن القياس – أولى من الحمل على ما لا نظيرَ له . قالوا فهذا الذي حمل النحويين على أن قالوا : إن السابق منصوب بفعل مضمر يفسِّره ما بعده . والله أعلم .

وقوله : «أُضْمِرا حَتْماً» يعني أَنَّ هذا الفعلَ لا يظهر أصلاً ؛ لأَنَّه قد جُعِلَ المفسِّرُ كأنه بَدَلٌ منه ، ولا يجمع بين البدل والمبدل منه . وقد زعم بعضهم أنه يجوز إظهاره ، والجمعُ بينه وبين ذلك المفسِّر ، فتقول : ضربتُ زيداً ضربتُه . واستدلَّ على ذلك بقول الله سبحانه في الحكاية عن يوسف عليه السلام : ﴿إني رأيتُ أَحَدَ عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهُم لي ساجدين﴾[1] فجمع بين رأيتهم لي / ساجدين ، وبين (رأيتُ) الأَوَّل . /٣٣/

وأجاب الناس بأَنَّ الآية ليست من هذا الباب ؛ لأَنَّ (رأيتُ) الثاني في الآية إنّما جاء توكيداً لرأيت الأَوَّل بعد ذكره ، كما تقول : رأيت زيداً ، رأيت زيداً[2] ، وأَمَّا رأيته في قولك : زيداً رأيته فلم يُؤْتَ به للتأكيد ، بل هو الأصل في الكلام وتقدير (رأيت) الأول إنّما هو تقديرٌ صناعيٌّ بعد ثبوت الثاني وبنائه على التأسيس ، فلو فرضنا ظهورَ الأول لم يَبْقَ هذا الثاني ملفوظاً به ؛ إذ لم يقصد التأكيد . فهذا فَرْقُ ما بينهما ، وهو بَيِّن إذا عُرِف الاصطلاح .

وقوله : (موافق لما قد أُظهرا) موافقٍ : نعتٌ لفِعْلٍ ، وكذلك الجملة من قوله : «أُضْمِر حتماً» أي فٱنصبه بفعل مضمر موافق للمظهر ، وأراد أَنَّ ذلك الفعلَ من شرطه أنْ يكونَ موافقاً لما ظهر ؛ إذ هو مفسِّره ، ولا يفسِّر إلاَّ ما كان

---

(١) سورة يوسف آية ٤ .

(٢) سقطت كلمة (زيداً) من س .

موافقاً للمفسِّر في المعنى لا ما كان مخالفاً ، ومثال ذلك : زيداً ضربتُه ، فزيداً[1] منصوبٌ بفعل موافقٍ لضربته ، فالتقدير : ضربتُ زيداً ضربتُه ، وكذلك : زيداً مررتُ به ، تقدير الفعل الموافق : جاوزتُ زيداً مررتُ به ؛ لأَنَّ المرورَ والمجاوزة متفقان . وعلى هذا الترتيب سائر المقدّرات .

وفي هذا الكلام تنكيتٌ على ابن الطراوة في مذهبه المضطرب في المسألة ؛ إذ زعم أولاً أَنَّ معنى الفعل هو الناصب للسابق ، ثم رجع إلى التقدير اللفظي حين قيل له : فكيف يكون معنى الفعل هو العامل في نحو : زيداً ضربتُ أخاه ؟ إذ لا يَصِحُّ أنْ يكونَ معنى (ضربته) هو العامل ، لفساد المعنى ، فأجاب : إن كلَّ فاعلٍ فعلٍ يُحَرِّكُ[2] حاشيتين ضرورة من راضٍ وساخطٍ ، فإذا قال : زيداً ضربتُ أخاه انتصب زيدٌ على معنى : أسخطت ، وإذا قال : ضربتُ عدوَّه انتصب على معنى : «أرضيت ، ودَلَّ الضرب عليهما مع القرينة المختصة بهما» انتهى فرجع إلى تقديرِ فعل لَفْظِيّ لا يوافق الظاهرَ . وهذا ٱضطرابٌ ، وعدمُ ٱرتباط لقانون يَثْلَجُ به الصدر .

هذا تمامُ الكلام على مقصود الناظم في هذه المقدّمة التي جعلها أصلاً لباب الاشتغال مطَّرِداً فيه ، وجارياً في جميع أقسامه ومسائله غير أَنَّ فيه نَظَراً من أوجه سبعة :

أحدها : أَنَّك تقول : في الدار زيدٌ فٱضربه ، فلا يكون زيدٌ ههنا جائزَ النصب بفعل أُضْمِر أصلاً ؛ لاستقلاله مع ما قبله كلاماً ، فزيدٌ هنالك مبتدأ قد جِيءَ له بخبره فلا تعلُّقَ له بما بعده ، فكيف يَصِحُّ أن يقدَّرَ له ناصبٌ أو غيرُ ناصب ، وعبارة الناظم تَشْمَلُ مثل هذا ؛ لأَنَّ معنى سابقٍ : أن يسبقَ الفعلَ الظاهرَ ، وكذلك تقول : جاءني زيدٌ فأكرمته ، وحين أتاني عمرو ضربتُه ، وما

---

(١) في س : «فزيدٌ» بالرفع .

(٢) في الأصل : (يحركه) ، والحاشية : الجانب والطرف .

أشبه ذلك . ومنه عند سيبويه قولُ الله تعالى : ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقطعوا أَيْدِيَهُما﴾[1] ؛ إذ التقديرُ عنده : وممّا يُتْلَى عليكم : السارق والسارقة أي حكمُهما[2] ، ولولا أنَّ الآية على هذا المعنى لكان نصبُ الأسمِ السابق هو المختار وكذلك ﴿الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاْجلِدوا﴾[3] الآية . وإذا فرضت الآية ونحوها على هذا فلا يَصِحُّ النصبُ بإضمار فعلٍ موافق للظاهر ، وليس في الباب ما يُخْرِجُ مثلَ هذا . فكان كلامُه غيرَ محرَّرٍ / ، ولو حرَّر العبارة لقال كما قال في التسهيل : «إذا اْنتصب لفظاً أو تقديراً ضميرُ اْسم سابق مفتَقِرٍ لما بعده»[4] فَقَيَّدَهُ بالأفتقار لما بعده ، فخرج ما اْعتُرِض به عليه هنا ، لأَنَّ الأسمَ السابق فيه غيرُ مفتقر . /٣٤/

والثاني : أَنَّه يدخل له في إطلاق عبارته أَنْ تقول : زيداً ما ضربتُه ، وزيداً إنْ أكرمتَه يكرمْك ، وما أشبه ذلك ممّا لا يَصِحُّ فيه أَنْ ينتصبَ السابقُ بالفعل الظاهر للفصل بأداة من أدوات الصدور ، وهم قد شرطوا في صحة القاعدة عدم الفصل بما له صدر الكلام ؛ ولذلك قال في التسهيل : «بجائز العمل فيما قبله»[5] بعد العبارة المذكورة ، فاْشترط جوازَ العمل فيما تقدَّم ، وهو الأسم السابق فكان من حَقِّه أن يتحرَّزَ من ذلك .

فإنْ قيل : قد ذكر فيما بعد لزوم الرفع في هذه المسائل ونحوها بقوله :

كذا إذا الفِعْلُ تلا ما لن يَرِدْ ما قبلَه معمولَ ما بَعْدُ وُجِدْ[6]

---

(١) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٢) الكتاب ١/١٤٣ .

(٣) سورة النور آية ٢ ، وفي س : (. . . كل واحد منهما) من تمام الآية .

(٤) التسهيل ص ٨٠ .

(٥) التسهيل ص ٨٠ .

(٦) كذا في الأصول ، وفي شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٣٨ ، وتوضيح المقاصد ٢/٣٩ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٢٣ . =

قيل : فذلك ليس من مسائل الأشتغال فكان ينبغي[1] أنْ يأتيَ به متحرِّزاً في هذه المقدّمة .

والثالث : أنَّه يخرج له عن هذا الباب ما لم يكن الفعل عاملاً فيه ، ولا في محلِّه نصباً ، كقولك : أزيداً ضربتَ راغباً فيه ، وزيداً أكرمتُ نازلاً عليه ، وزيداً لستُ مكرماً له ، وزيداً كنتُ نازلاً عليه ، وما أشبه ذلك من المسائل التي يَكْثُرُ تعدادُها ، وضابطُها أنْ يكونَ منصوبُ الفعل عاملاً النصبَ في ضمير الاسم ، أو في سببه ، فذلك جارٍ مجرى عمل الفعل نفسِه في الضمير في جواز نصب الأسم السابق ، أو وجوبه كما سيذكر بَعْدُ .

والرابع : أنَّه خَصَّ هذا الباب بنصب السابق وعَمَلِ الفعل النصبَ في ضميره ، ثم لم يذكر في الباب غيرَ المسائل التي يُنْصَبُ فيها السابقُ خاصّة ، وباب الأشتغال أعمُّ من ذلك ؛ إذ ما يُتَصَوَّرُ من وجوب النصب ، أو ترجيحه على الرفع بالابتداء ، أو[2] مساواته إيّاه يُتَصَوَّرُ مثلُه في الرفع على الأشتغال ، فقولك : إنْ زيدٌ قام في إضمار الفعل لزيد مثل : إنْ زيداً ضربتَه[3] ، وأزيدٌ قام مثل : أزيداً ضربتَه[3] ، وقولك : قام زيد وعمروٌ قَعَدَ ، مثل قولك : [رأيت عمرا][4] وزيداً أكرمتُه ، وإنّما يفتَرِق الرفعُ والنصبُ في نحو : زيدٌ قام ، وزيدٌ ضربتُه ، فزيد في الأولى لا يجوز فيه الحَمْلُ على الفعل ، وزيد في الثانية يجوز حملُه على الفعل فينتصب . وهو رأي الجمهور . وقد سَوَّى بن

= كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بَعْدُ وجد

ولم أجد البيتين في شيء من نسخ الألفيَّة المطبوعة ، ولا في شيء من شروحها التي اطلعت عليها كما أوردهما الشاطبيّ هنا .

(١) في هامش الأصل ، وس : (فكان حقُّه) .

(٢) في الأصل ، وأ : «ومساواته» ، وما أثبته هو ما جاء في س .

(٣) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٤) تكملة يلتئم بنحوها الكلام .

العريف بين المسألتين ، فأجاز أنْ يُقَدَّرَ لزيد في الأولى فعلُ كأنَّ التقديرَ : قام زيدٌ قام[1] ، فالرفع عند هذا القائل على إضمارِ الفعل كالنصب بإطلاق . والناظم لم يُبيِّن شيئاً من هذا فكان عليه الدَّرَكُ .

والخامس : أنَّ قوله : «فالسابقَ انصبه» يقتضي أنَّ الفعل المضمرَ لا يُقَدَّرُ إلاّ ناصباً ، وذلك غيرُ لازم ، بل يسوغُ تقدير الفعل رافعاً ، وإن كان ضميرُه منصوباً بالفعل لفظاً أو تقديراً ، فتقول : أزيداً أقمتَه[2] ، وأزيدٌ أقمتَه[2] أيضاً على إضمار : أقَامَ زيدٌ أقمتَه وكذلك : إن زيدٌ أهلكتَه كان كذا ، على تقدير : إن هَلَكَ زيدٌ أهلكتَه ، وما أشبه ذلك ، ويُتَصَوَّرُ ذلك كثيراً في الأفعال التي لها مطاوع ، أو التي تعدَّت بالهمزة أو غيرها ، وقد أنشد سيبويه للنَمِر بن تَوْلَب :

لا تَجْزَعِي إنْ منفِسٌ أهلكتُه وإذا هلكتُ فعندَ ذلك فَاجْزَعِي[3]

أنشدوه على وجهين : على رفع (منفسٌ) ونصبِه / ، وأنشد الأخفش : /٣٥/

أتجزعُ إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها فهلاَّ التي عن بين جَنْبَيْكَ تَجْزَعُ[4]

هكذا برفع نفس ، وتقديره من معنى أتاها حِمامها : إن ماتت نفسٌ أتاها

---

(١) انظر منهج السالك ص ١١٩ ، همع والهوامع ١٦٠/٥ .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٣) الكتاب ١٣٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٦٠/١ ، معاني القرآن للأخفش ٣٢٧/٢ ، وانظره في شعر النمر ص ٧٢ ، وتخريجه ص ١٤٧ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٢٧/٢ ، وفيه (تدفع) مكان (تجزع) ، والبيت لزيد بن رزين المحاربي . انظره في المحتسب ٢٨١/١ وروايته :

«أتدفع عن نفسي» ،

ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وانظرذيل الأمالي ص ١٠٥ ، مغنى اللبيب ص ١٩٨ ، شرح شواهده للسيوطي ٤٣٦/١ .

حِمامُها . وقال لَبيد :

فإنْ أنت لم ينفعك علمُك فانتسِب لعلَّك تهديك القرونُ الأوائلُ[1]

فهذا جائزٌ على الجملة مع أنَّه عبَّر بعبارة تخرج ما كان من بابه – وذلك غير سديد – إذ جعلَ ما ليس بشرط شرطاً ، وهو أنْ جَعَلَ عملَ الفعلين الظاهر والمقدَّر إنّما يكون[2] نصباً .

والسادس : أنَّه أتى في هذا العقد ببعض الشروط المعتبرة في باب الاشتغال ، وترك بعضاً ممّا هو ضروريٌّ ، ومن جملة ما ترك اشتراط اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه ، كما مَرَّ تمثيله ، فلو قلت : أزيداً جلستَ مكانه ؟ لم يجز ؛ لأنَّ نصبَ المكان ليس كنصب زيد ، فإنَّ زيداً منصوبٌ على المفعوليّة ، ونَصْبُ المكان على الظرفيّة ، وكذلك لا تقول : أزيداً ضربتَ ضربَهُ ، ولا زيداً مكثتُ عنده ، بخلاف قولك : أيومَ الجمعة قعدتَه ، أو قعدتَ فيه ؛ فإنَّه جائزٌ لاتحاد جهة النصب . ولا يلزم على ذلك ألاّ يجوز : أزيداً مررتَ به ؛ لأنَّ نصبَ موضع المجرور على المفعوليّة كزيد .

ومن ذلك أنْ يكون المشغولُ عنه اسماً واحداً ، فلا يجوز أن تقولَ : أزيداً درهماً أعطيتَه إيّاه ، ولا : أزيدٌ عمراً أكرمَهُ ، ولا ما أشبه ذلك – ويجوز أن تقولَ : أزيداً أعطيتَه درهماً ، وأزيداً ظننتَه قائماً ، وأعمراً أكرمَهُ زيدٌ . ووجه امتناع هذا والذي قبله أنَّ هذا الباب جاء على غير قياس ، فلا يُتَعَدَّى به ما سُمِع ، ولا يُقَاسُ عليه إلاّ ما كان مثلَه من كلّ وجهٍ ، فإذاً تركُهُ ما الحاجةُ إلى ذكره أكيدةٌ تقصير .

---

(١) ديوانه ص ٢٥٥ ، وانظر الشاهد في شرح الكافية الشافية ٦٢٦/٢ ، التصريح ١٠٥/١ ، همع الهوامع ٢١٨/١ ، ١٥٩/٥ .

(٢) سقط قوله : «إنما يكون» من س .

والسابع : أنَّ الموافقة التي أشار إليها في قوله : «موافقٍ لما قد أُظْهِرا» حقيقتُها في نفسها أن يكونَ لفظُ المضمر ومعناه مثلَ لفظ المظهر ومعناه ، وذلك لا يَصْدُق إلاَّ على نحو : زيداً ضربتُه خاصّة ؛ لأَنَّ التقدير : ضربتُ زيداً ضربتُه . وأمَّا غير ذلك فلا ؛ إذ كنت في قولك : زيداً مررتُ به لا تُقَدِّر إلاَّ فعلاً غيرَ موافقٍ تلك الموافقة ، وذلك : جاوزتُ ، أو لابستُ ، أو نحو ذلك ، ولا يجوز أَنَّ تُقَدِّر : مررتُ ؛ لأنه يقتضي حرفَ الجر ، والاسم المشتغل عنه لا يُجَرُّ ، وكذلك إذا قلتَ : زيداً ضربتُ أخاه فالمقدَّر ههنا فعلُ الملابسة أو نحوه ، أي : لابست زيداً ضربتُ أخاه ، أو تُقَدِّر : أهنتُ زيداً ضربت أخاه ، أو ما أشبه ذلك . وكذلك قولك : زيداً مررتُ بأخيه ، وزيداً رغبتُ فيه ، وزيداً ضربتُ راغباً فيه ، إنّما يقدَّر هنا فعلُ الملابسة أو نحوه ممّا يَدُلُّ عليه الفعلُ ، لا ما وافق الفعل ، فلو أُخِذَ كلام الناظم على حقيقة الموافقة في هذه الأشياء لكان فاسداً ؛ إذ كان الموافق في : زيداً ضربتُ أخاه : ضربتُ زيداً ضربتُ أخاه ، وفي : زيداً مررتُ بأخيه : مررتُ بزيدٍ مررتُ بأخيه ، وكذلك ما بَقِيَ . وذلك لا يَصِحُّ لفظاً ولا معنى . ثم نقول: لا يخلو أن يريدَ الموافقةَ المذكورة أو في اللفظ فقط ، أو في المعنى فقط . فلا يَصِحُّ الأول لما مَرّ ، ولا الثاني / أيضاً ، وإلاّ جاز في : زيداً رأيتُه أَنْ يُقَدَّر : /٣٦/
رأيتُ على غير معنى رأيتُ الظاهر . وذلك غير صحيح ، ولا الثالث أيضاً ؛ لأَنَّهم قد قَدَّروا في : زيداً رأيتُ أخاه : لابستُ ، ونحوه . وليس الفعلان بمُتَّفِقَيْ المعنى ؛ إذ مفهوم الرؤية غيرُ مفهوم الملابسة . هذا إن أخذتَ الرؤية بحَسَبِ مفهومها مطلقاً ، وإن أخذتَها بحَسَبِ كونها رؤيةً للأخ فكذلك أيضاً ، لأن رؤية أخي زيد لها مفهومٌ ، وملابسةُ زيدٍ لها مفهومٌ آخر ؛ إذ هي أَعَمُّ من أَنْ تكونَ برؤية الأخ أو بغير ذلك ؛ ولأجل هذا الإشكال حرَّر في التسهيل عبارته فقال : «بعامل لا يظهر موافق للظاهر أو مقارب»[1] فكان من حَقّ الناظم أنْ يفعلَ

---

(١) التسهيل ص ٨٠ .

هنا مثل ذلك . انتهى .

والجواب عن الأول : أَنَّ قولَه : «فعلاً شَغَل عنه» معناه عن العمل فيه ، وكونه مشغولاً عن العمل فيه مُشْعِرٌ بأَنَّه طالبٌ له بالنصب ، وذلك يقتضي كونَ ذلك السابق مُهَيّاً لعمل الفعل فيه لولا الضمير الشاغل ، وإذا كان كذلك فهو معنى الافتقار إلى الفعل[1] ؛ إذ لو استَقَرَّ له عاملٌ فيه ، أو كان في جملةٍ أخرى لم يكن مهيّأ لعمل الفعل فيه ، ولا كان الفعل طالباً له أصلاً ، ولا صَحَّ له العمل فيه لو تفرَّغَ عن الشاغل . فَقُوَّةُ هذا الكلام قد حَصَّلَت معنى قول ابن عصفور في الحَدّ : «ولو لم يعمل في الضمير أو السبب لعمل في الاسم الأول»[2] . وبذلك الشرط لا يعترضُه ما اعتُرِضَ به .

وعن الثاني : أنَّ التحَرُّزَ من فصل أدوات الصدور بين الفعل والاسم السابق مبيَّنْ بَعْدُ . وقد حصل المقصود على الجملة ، فالاعتراض تَعَسُّف .

وعن الثالث : أَنَّ ذلك قد استدركه بَعْدُ بقوله :

وفصْلُ مشغولٍ بحرفِ جَرٍّ أو بإضافةٍ كوَصْلٍ يجري

في أحد الوجهين فيه ؛ لأَنَّه إذا دخل فيه : زيداً ضربتُ أخاه ، وليس الضمير بمنصوب بالفعل لا لفظاً ، ولا مَحَلاً ، فكذلك[3] يدخل له : زيداً أكرمتُ راغباً فيه ، وما أشبه ذلك .

وعن الرابع : أَنَّه اقتصر في هذا النظم على ذكر النصب ، وتَرَكَ الرفع لمجموع أمرين : أحدُهما : أَنَّ اللفظَ لا يختلف فيه مع تقدير الفعل أو عدمه ، فإذا قلتَ : إنْ زيدٌ قام أكرمتُه ، فزيد فيه مرفوعٌ بفعل مقدّر وجوباً ، ولو زال موجبُ

(١) في أ : «فهو معنى الاشعار . . . أنه» .
(٢) انظر المقرب ٨٧/١ .
(٣) في هامش الأصل : «خ : ولذلك» ومثل ذلك في س .

تقدير الفعل لبَقِيَ على لفظه ، فقلتَ : زيدٌ قام ، فلا فرقَ بين الوجهين إلاّ في التقدير الصناعي ضبطاً للقوانين ، وكذلك : أزيدٌ قام ، فيه وجهان صناعيّان والرفع ثابتٌ فيهما ، وكذلك سائر الأمثلة ، فلما كان لفظُ السابق لا يختلف مع تقدير مسائل الأشتغال فيه صار الأشتغال بذكره غيرَ ضروريٍّ ، بل من التكميل الصناعي فترك النَّصَّ عليه .

والثاني : أنَّ مسائلَ الأشتغال في الرفع مساويةٌ لمسائله في النصب ، فخمسةُ الأقسام التي يذكرها مع النصب مُتَصَوَّرَةٌ مع الرفع ، فحيثُ يجبُ النصب يجبُ تقديرُ فعل رافع ، وحيثُ يمتنعُ النصب يمتنع تقديرُ الرافع ، وحيثُ يُختار النصبُ يُختار تقدير الرافع ، وكذلك سائرُها . وإذا ثبت ذلك فتركه لمسائل الرفع في قُوَّة أنْ لو ذكرها ، إذ قَرَّرَ مأخذَها فلم يبق إلاّ أنْ يُصَوِّرَها الناظر في كلامه بأدنى تأمل . وهذا من مآخذه الحسان ، / ومنازعه البارعة . /٣٧/

فإن قلتَ : هذا المنزعُ ليس بحَسَنٍ ؛ فإنّه يقتضي أنَّ نحو : زيدٌ قام فيه وجهان : أحدهما : الحملُ على الفعل – وإن كان غيرَ مختارٍ فهو جائز ، كما جاز : زيداً ضربتُه ، وإن كان غيرَ مختار – لكنَّ هذا مخالف للإجماع ؛ إذ لم يُنْقَل ذلك عن أحدٍ من أهل العربية إلاَّ عن ابن العريف . وردَّ الناس عليه ما ذهب إليه[1] ، فكيف يستقيم تنزيلُ كلام الناظم على ما لا يَصِحُّ . فالجواب : أنَّ مذهبَ ابن العريف هو مذهبُ الناظم في التسهيل ، وشرحه ، فإنّه قال : «وإن رَفَعَ المشغولُ شاغلَه لفظاً أو تقديراً فحكمُه في تفسير رافع الأسم السابق حكمُه في تفسير ناصبه»[2] قال في الشرح : «وإذا كان المشغولُ رافعاً[3] لشاغله فَسَّرَ[3] لصاحب الضمير ، وينقسم ذلك الرفع إلى : واجبٍ ومرجوحٍ ، ومساوٍ

(١) انظر المساعد ٤٢٣/١ ، همع الهوامع ١٦٠/٥ ، التصريح ٣٠٨/١ .
(٢) التسهيل ص ٨٢ .
(٣) سقطما بين الإشارتين من أ .

كما ٱنقسم النصب ، ومثال الواجب رفع زيد في قولك : إنْ زيدٌ قام قمتُ ، ومثال الراجح رفعه»[1] في نحو كذا إلى أنْ مَثَّل المرجوح بقوله : «زيدٌ قام»[2] فقد ثبت أنَّه موافقٌ لمن قال بذلك ، فإحالتُه الرفعَ على النصب على هذا التقدير صحيحٌ حَسَنٌ ، وإنَّما يبقى النظرُ في وجه مخالفةِ الجماعة أو مخالفةِ دليلهم . أمَّا مخالفةُ دليلِهم فلا دليلَ لهم على خلاف ما قال ، بل هو الذي وافق قولُه الدليلَ ٱعتباراً بما ظهر ، وهو قولهم : زيداً ضربتُه ، فإذا كانوا هنا قد أضمروا مع إمكان رفعِه بالٱبتداء ، فكذلك نَدَّعي أنَّهم أضمروا أيضاً في : زيدٌ قام ، إذ لا فرقَ إلاَّ أنْ يقالَ : إنّا مضطرون مع النصب إلى إضمار الفعل ، بخلاف ما إذا كان مرفوعاً فإنَّه لا داعيةَ إليه ، فنقول : وكذا لا داعيةَ إليه في : أزيدٌ قام ، بل ولا في : إنْ زيدٌ قام ؛ لإمكان رفعه على الابتداء . وقد قاله الأخفش في (إنْ)[2] فغيرُها أولى أنْ يقالَ بذلك فيه .

فإن قيل : فإنَّ (إنْ) لا يليها إلاَّ الفعل ، والاستفهام طالبٌ بالفعل فلا[3] بُدَّ من إضماره حيث فهمنا أنَّ العربَ تضمره حملاً لما خَفِيَ على ما ظهر .

قيل : هذا هو بعينه الذي راعاه ابنُ العريف ؛ فرُدَّ عليه . لأنَّه حَمَلَ : زيدٌ قام على : زيداً ضربتُه .

فإنْ قيل : قد تَقَرَّر في هذا الباب أنَّه لا يُفَسِّرُ إلاّ ما يَصِحُّ أنْ يعملَ ، وقام لا يعمل في زيد مقدَّماً عليه بخلاف : زيداً ضربتُه ، فإنَّ ضربتُ يصحّ عمله في زيد مقدَّماً عليه . قيل : فيلزمكم ألاَّ يُفَسِّرَ في نحو : أزيدٌ قام ، وإنْ زيدٌ قام قمتُ ، فإنَّ قام لا يعمل هنا في زيدٍ مقدَّماً عليه عند الجميع إلاّ من شَذَّ ، ولا فرقَ بين الموضعين البتةَ ، فلا بُدَّ من القول بمنع الإضمار في الجميع أو جوازه في

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧٤١/٢ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٧/٢ .

(٣) في أ : (لا بُدّ) .

الجميع ، وهو دليلٌ قاطعٌ .

وأما مخالفةُ إجماعهم فهو أشَدُّ إن ثبتَ أَنَّ العريبَ لا يقول أحدٌ منهم بقوله ، ولكن يُجاب عنه بأمرين بناءً على أَنَّه حجةٌ خلافاً لابن جنى فإنّه لم يوافق[1] في تلك المخالفة حسب ما تَبَيَّنَ في الأصول ، فأحد الأمرين : أَنَّ هذا الإجماع منازع في أصله ابتداءً ؛ فإنَّ الفارسيَّ نقل في التذكرة عن المبرّد عين[2] ما نُقِلَ عن ابن العريف ، وأيضاً فإنَّ غايته إنْ ثبت أنْ يثبتَ بنقل الواحد ؛ فإنَّ نَقْلَ / الإجماع تواتراً في هذه المسألة غيرُ موجود ، وإذا ثبت آحاداً ففي كونه حجةً خلافٌ بين أهل الأصول ، فمن الناس من أنكر ذلك كالغَزَّالي[3] ، فلعلَّ رأيَ ابن العريف أو ابنَ مالك في ذلك هذا الرأي ، ومع فرض ذلك لا يكون الإجماع حُجَّةٌ عليه . /٣٨/

والثاني : أَنَّ مخالفةَ الإجماع إنّما تكون محذورةً إذا خالفه في إحداث قول بحكم يخالف ما قالوا[4] كما لو أجمعوا مثلاً على امتناع : زيداً ضربتُه ، فخالف هذا المُتأخرِّ وقال بجوازه أو نحو ذلك ، وأما إذا أحدثَ تأويلاً لم يَقُل به أحدٌ من أهل الإجماع . فهذا ليس بمحذور عند أكثر الأصوليين ، ومسألتنا من هذا القبيل ؛ لأنَّهم اتفقوا على صحة : زيدٌ قام ، وإنَّما الخلافُ في وجه تأويله . فالجميع يقولون : زيدٌ مرفوعٌ على الابتداء وجوباً ، وابنُ العريف يقول : لا يجب ذلك بل أحمِلُه على وجهين : على الابتداء ، وعلى إضمار الفعل قياساً على : زيداً ضربتُه ، فلم يخالفهم في حكم بل في تأويل ، فلم يكن مخالفاً للإجماع . وهذا ظاهرٌ تنزيلاً على قاعدة الأصول . وبالله التوفيق . فثبت أَنَّ مذهبَ الناظم أرجحُ .

---

(١) في أ : «يوفق» .

(٢) في أوس : «غير» . وانظر التصريح ٣٠٨/١ .

(٣) المستصفى ٢١٥/١ .

(٤) في أ وس : «قالوا به» .

وعن الخامس : أنَّ تقديرَ الفعل رافعاً مع كون الضمير الشاغل منصوباً ليس بكثير ، وأكثرُ الناس على منعه ، وإن كان قد خالف فيه بَعْضٌ[1] ، فقد جَعَلَ الناسُ من شرط الاشتغال اتحادَ العمل في المشغول عنه ، وإذا كان كذلك فما قاله تقريرٌ[2] لذلك الشرط ، وعدم مراعاة لما سمع في ذلك من المخالفة ، فكأنَّه عنده غيرُ مقيس ؛ فلذلك لم يعتبره .

وعن السادس : أنَّ اتحادَ جهة النصب ، وإن جعلها الناس شرطاً فليس بمتَّفَقٍ عليه ، بل هو مختلف فيه ، فقد أجاز بعضُ الناس أن يُقالَ : زيداً جلستُ عنده ، وأزيداً جلستَ يمينَه ، وما أشبه ذلك[3] ، وكذلك : أزيداً ضربتَ ضربَه ، وأزيداً أكرمتَ إكرامَه ، وقد زعم بعضُهم أنَّه يظهر من سيبويه إجازةُ ذلك في الظرف المتصرف ، نحو : أزيداً جلستَ يمينه ، فإن كان كما قال فذلك الشرط ساقطٌ — أعني شرط اتحاد جهة النصب — وقد قال سيبويه في قولك : يومَ الجمعة سرتُه : إنَّ النصبَ فيه كالنصب في : زيداً ضربتُه[4] ، قال : «إلاَّ أنَّه إن شاء نصبه بأنَّه ظرف ، وإن شاء أعمل فيه الفعل كما أعمله في زيد ؛ لأنَّه يكون ظرفاً وغير ظرف»[5] . ففهم الشلوبين من هذا الكلام أنَّه يُجيزُ أن ينتصبَ السابقُ من غير الوجه الذي انتصب ضميرهُ أو سببُه ، واستَشْكَلَهُ لذلك . وتأوَّله . فعلى الجملة إذا كانت المسألة مختلفاً فيها لم يَـنْبَغِ أنْ يُـقْطَعَ على الناظم أنَّه أهملَ شرطاً معتبراً لإمكانِ ألاَّ يكونَ عنده معتبراً ، بل هو ظاهر منه هنا ، وفي التسهيل حيث لم يشترطه ، ولا نَـصَّ على اعتباره .

---

(١) انظر المقتضب ٢/٧٩-٧٦ .

(٢) في ت : «تقرر» ، وفي س : «تقدير» .

(٣) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/٦١٧ .

(٤) انظر الكتاب ١/٨٥ .

(٥) الكتاب ١/٨٥ .

وأمَّا شرطُ اتحاد الاسم السابق فظاهرُ لفظه آعتبارهُ ؛ لأنَّه قال : «إنْ مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً شَغَل» . ولم يقل اسم أو أكثر من اسم ، هذا ، وإن كانتِ العربُ تطلق الأسمَ النكرة وتريد به الجنس ، فإنّها تطلقه وتريد به الواحد من الجنس ، فتقول : هذا رجلٌ ، فيَحْتَمِل الوجهين ، فأظهر الإطلاقين أنْ يُرادَ الواحد من الجنس ، وعلى هذا لا إشكالَ ؛ إذ قد حصل / به الشرط المراد ، ويَحْتَمِل أنْ /٣٩/ يُرادَ الجنس . وعلى هذا المحمل في كلام الناظم يكون مائلاً لمذهب الأخفش ؛ إذ أجاز أنْ يعملَ الفعلُ المقدَّر في أكثرِ من واحد[١] ، فتقول : إنْ زيدٌ عمراً يضربه ، وأزيدٌ[٢] عمراً أكرمَهُ ، على تقدير إنْ يضرب زيدٌ عمراً يضربه ، وأأكرم زيدٌ عمراً أكرمه ، ولا بُعْدَ في أنْ يكونَ قد ذهب إلى هذا ، وقياسه على الواحد ظاهرٌ ، وأيضاً فقد قال الشلوبين : إنَّ سيبويه موافقٌ لأبي الحسن في المسألة ، وليس بينهما خلاف . وإذا كان كذلك فليس آتحاد المعمول بشرطٍ عند سيبويه . والمشترطون إنّما اعتمدوا في الغالب على رأيه ثم آستدَلُّوا ، فإذا كان سيبويه موافقاً لم يبق إلاَّ الدليل ودليلُ الجواز أظهرُ مع أنّا إن فرضنا سيبويه يجيز العمل المقدَّر في أكثرِ من واحدٍ فلا يجيزه إلاّ لسماعٍ[٣] ، وأكثرُ الناس حملوا كلام الأخفش على المخالفة ، واحتَجُّوا لسيبويه بأنَّ بابَ الأشتغال سماعيٌّ فلا ينبغي أن يُتَعَدَّى المقطوع به منه . فالحاصل أنَّ كلامَ الناظم لا نَقْصَ فيه إذا حُمِلَ على كلٍّ واحد من المذهبين .

وعن السابع : أنَّ مراده الموافقة المعنويّة وما أُلزِم عليه لا يلزم ، فإنَّ لابستُ المقدَّر في : زيداً رأيتُ أخاه موافقٌ لرأيت الظاهرِ ؛ إذ الملابسةُ العامةُ لم تُرَد هنا . وإنّما أُرِيدَ الملابسةُ الخاصة ، وهي رؤيةُ الأخ ، فلابست بحَسَبِ القصد

(١) انظر ذلك في حواشي الكتاب ١/١٠٥ .
(٢) في أ : «أزيدٌ» .
(٣) في أ : «إلاّ السماع» .

إنَّما معناه : رأيتُ الأخَ ، فاتَّفَقَا من جهة المعنى المقصود ، وإنَّما قَدَّرُوا لابستُ ليكون مُسَلَّطاً على زيد فيصِحَ المعنى ويَتَنَزَّلَ على نصب اللفظ .
وإذا قلتَ : زيداً مررتُ بأخيه ، فمرورُك بالأخ ملابسةٌ لزيد من جهةٍ ما ، وتلك موافقةٌ في المعنى ، وكذلك : زيداً مررت به إذا قَدَّرْتَ : جاوزتُ زيداً مررتُ به ، فهي موافقةفي المعنى ظاهره ، وعلى هذا التقرير يجري سائر الباب . وقد بَيَّنَ سيبويه هذا المعنى وبَيَّنَ وجهه . فقال في : زيداً مررتُ به : «كأنَّك قلتَ إذا مثَّلتَ : جعلتُ زيداً على طريقي مررتُ به»[1] ، وقال في : زيداً لقيتُ أخاه : «وإنْ شئتَ نصبتَ ؛ لأنَّه إذا وقع على شيء من سببه فكأنَّه قد وقع به»[1] . قال : «والدليل على ذلك أنَّ الرجلَ يقول : أهنتَ زيداً بإهانتك أخاه ، وأكرمتَه بإكرامك أخاه . وهذا النحو في كلامهم كثير ، يقول الرجل : إنما أعطيتُ زيداً ، وإنَّما يريد لمكانِ زيدٍ أعطيتُ»[1] . قال : «وإذا نصبتَ زيداً لقيتُ أخاه ، فكأنّه قال لابستُ زيداً لقيتُ أخاه . وهذا تمثيل ولا يُتَكَلَّمُ به فجرى على ما جرى عليه : أكرمتُ زيداً ، وإنَّما وصلت الأُثْـرَةَ إلى غيره»[1] . هذا ما قال وفيه كافٍ في بيان اتفاق معنى الظاهر ومعنى المقدَّر . وهو الذي أراد الناظم فلا حاجة إذاً إلى ما قال في التسهيل من المقاربة[2] . والله أعلم .

ثم أَخَذَ الناظمُ في تفصيل الحكم في نصب الاسم السابق ، وجعله خمسةَ أقسام : واجبٌ النصب ، وممتنعٌ فيه النصب ، فلا بُدَّ من الرفع ، ومختارٌ فيه / ٤٠/
النصبُ ، ومختارٌ فيه الرفعُ ، وما استوى فيه الرفع والنصب . وآبتدأ بما يجب فيه النصب فقال :

---

(١) الكتاب ١/٨٣ .

(٢) انظر التسهيل ص ٨٠ .

والنَّـصْبُ حَتْمٌ إنْ تلا السَّابِقُ ما   يَخْتَصُّ بالفعل كإنْ وحَيْثُمَا

وهو القسم الأولُ ، فيريد أنَّ نصبَ السابق ، وهو الأسم المتقدّم على الفعل حَتْمٌ ، أي واجب ويضمر له فعلٌ موافق وجوباً إذا تلا ذلك الأسمُ أداةً من الأدوات التي تَخْتَصُّ بالفعل فلا يقع بعدها إلاّ الفعل ، ومَثَّل ذلك بأداتين من أدوات الشرط ، وهما : إنْ ، وحَيْثُما ، فأمَّا (إنْ) فنحو : إنْ زيداً أكرمتَه أكرمَك ، وإنْ عمراً أهنتَه أهانك ، فَنَصْبُ زيدٍ وعمرو ههنا واجبٌ ؛ لوجوب تقدير الفعل بعد (إنْ) ؛ لأنَّ (إنْ) لا يليها إلاّ الفعل ظاهراً أو مضمراً ، فإذا لم يكن ظاهراً فلا بُـدَّ أنّ يكونَ مقدّراً ، فلا يجوزُ هنا : إنْ زيدٌ أكرمتَه أكرمَك ، وما جاء ممّا ظاهره ذلك فليس على الرفع بالابتداء ، وإنّما هو على تقدير فعلٍ رافع كما أنشدوا بيتَ النَّمِرِ :

* لا تجزعي إنْ منفِسٌ أهلكتُه *

فهو على تقدير : إن هَلَكَ منفسٌ أهلكتُه ، وكذلك قوله :

* أتجزع إنْ نفسٌ أتاها حمامها *

وقوله :

* فإنْ أنت لم ينفعك علمك . . . *

فكل ذلك على إضمار فعلٍ رافعٍ لا على الابتداء . وبهذا الكلام يظهر أنَّ مذهبَه مذهبُ الجمهور في أنَّ (إن) الشرطيةَ لا يقع المبتدأ بعدها . ونقل ابن جنى في كتاب الخاطريات ، وابن الانباري عن الأخفش إجازةَ ذلك[1] ، وهو رأي لا يُساعدُ عليه ؛ إذ لم يجيء قَطُّ في كلامهم مثلُ : إنْ زيدٌ قائمٌ قمتُ ، ولا حُجَّةَ فيما أنشده سيبويه :

(١) انظر ما نقلاه عن الأخفش في كتابه معاني القرآن ٢/٣٢٧ .

إن تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا ... أو تَنْزِلونَ فإنّا معشرٌ نُزُلُ[1]

فإنَّه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، وأيضاً فهو مؤوّلٌ على غيرِ تقدير (إنْ) .

وأمَّا حيثُما فمثالُه : حيثُما زيداً تُجْلسه أَجْلِسُ ، فزيداً يجب نصبُه بإضمار فعل ، لأنَّ حيثُما طالبةٌ بالفعل وجوباً . وهذه الأمثلةُ تشير إلى ما كان في معناها ؛ لأنَّه قال ككذا ، فإنّه يدخل[2] في المعنى كلُّ أداةٍ لا يليها إلاّ الفعل ، كأدوات التحضيض نحو : هلاّ زيداً ضربتَه ، وألاّ عمراً أكرمتَه ، ولولا زيداً أعطيته كذا ، ولا يجوز الرفعُ في هذه الأشياء . ومن ذلك أيضاً (لو) إذا قلت : لو زيداً أكرمتَه لأكرمَكَ ، فزيدٌ هنا يجب نصبه لاختصاصها بالفعل ، فلذلك لا يقع بعدها اسمٌ إلاّ وبعدَهُ فعلٌ ، فيقدّر للاسم السابق ناصبٌ ، وقد قَدَّروا[3] له رافعاً في قوله تعالى : ﴿قُلْ لو أَنْتُم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[4] الآية . وفي تمثيله بحَيْثُما إشكالٌ ، وذلك أنَّ ما اختَصَّ من الأدوات بالفعل قسمان :

أحدهما : ما جاز إن يليَه الفعلُ ظاهراً أو مضمراً كإنْ ، وسائر ما تَقَدَّمَ التمثيلُ به . وهذا القسم هو الذي يجري معه الحكم المذكور ، لأنَّ وقوعَ الاسم بعده يليه ليس بقبيح إذا كان على إضمار الفعل لا[5] على تقديمه إنْ كان متأخراً ، نحو : إنْ زيداً ضربتَ أكرمك ، فإنه قبيح لا يجوز إلاّ في الشعر ، فمثل هذا

---

(١) الكتاب ٥١/٣ ، والبيت للأعشى ، وروايته في ديوانه ص ٦٣ :

* قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا *

وانظر الشاهد في المحتسب ١٩٥/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٠/٢ ، ضرائر الشعر ص ٢٨٢ ، مغنى اللبيب ص ٩٠٩ ، خزانة الأدب ٦١٢/٣ .

(٢) في أوس : «فيدخل» .

(٣) في أ : (قرروا) .

(٤) سورة الإسراء آية ١٠٠ .

(٥) في الأصول : (إلا) .

يدخل في باب الاشتغال لصِحَّة إضمار الفعل للآسم الذي / يلي الأداة . /٤١/

والثاني : ما لا يجوز أنْ يليَه الاسم لفظاً أصلاً ، ولا يجوز أنْ يليَـهُ الفعلُ مضمراً ، بل تلزم ولايتُه له ظاهراً ، ومن هذا القسم حَـيْثُما ؛ إذ لا يجوز أن تقولَ : حيثُما زيداً أقعدتَه أقْـعُد ، وكذلك لا تقول : حيثما زيداً تُجْلِس أجلس إلاّ أنْ يُضْطَرَّ شاعرٌ فيجوز في الشعر خاصة . ومثل حيثُما في ذلك سائر أدوات الشرط سوى إنْ ، وجميع أدوات الاستفهام سوى الهمزة . وكذلك قد وسوف لا يليها إلاّ الفعل ظاهراً إلاّ أنْ يُضْطَرَّ شاعرٌ فيجوز أنْ يَلِيَها الاسم على تقدير ولاية الفعل . ومن هذا القسم الذي لا يليه إلاّ الفعلُ ظاهراً ما يَتَـنَـزَّلُ من الفعل منزلـةَ الجـزء ، فلا يليـه الاسم في الكلام ، ولا في الشعر ، وذلك كالسين التنفيسيّة ، وما أشبه ذلك . وإذا ثبت هذا فتمثيلُه بحيثُما يقتضي جواز مثله في الكلام ، وذلك غيرُ صحيح .

والجواب : أنَّه قال : «إنْ تلا السابق ما يختصّ بالفعل كإنْ وحَـيْـثُما» فقَـيَّدَ الاختصاص بأنْ يكونَ كاختصاص إنْ أو كاختصاص حَـيْثُما ، ومعلوم أنَّ إنْ لا يلزم إظهارُ الفعل بعدها ، فيدخل معها ما كان مثلها كما تَـقَـدَّمَ ، وأمَّا حيثما فيلزم إظهارُ الفعل بعدهـا في الكلام ولا يلـزم في الشعر ، بل هي في الشعر كإنْ في الكلام ، وهذا في حَـيْثُما معلوم أيضاً في أخواتها ، فيدخل معها ما كان مثلها في هـذا الباب إذا وقعـت في الشعر ، ولم يُـقَـيِّد الناظم[1] هـذا الحكم بالكلام دون الشعر ، بل إنّـما تَـعَـرَّضَ إلى أنَّ مثلَ هذا إنْ وقع ، وتُـصُـوِّرَت فيه صورةُ الاشتغال ، فيجب نصبُ الاسم السابق بفعلٍ مضمر ، فاتَّـفَقَ أنَّ المسألة في إنْ تُـتَصَـوَّرُ في الكلام ، وفي حَـيْـثُما إنّـما تُـتَصَـوَّرُ في الشعر ، فإذا تُـصُـوِّرَتْ ثَبَـتَ حكمُها كذلك . فعلى هذا ما كان من الأدوات لا يليه إلاَّ الفعلُ ظاهراً غيرُ داخلٍ له البتة ، إذ لم يطلق كلامه ، بل قَـيَّـدَه بالمثال ، ولا مثالَ له في هذا القسم ، فلا

---

(١) انظر الاعتراض على الناظم والجواب عنه في التصريح ٢٩٨/١ .

يدخل له . وما كان منها يليه الفعلُ مضمراً أو ظاهراً في الشعر فقد دخل له بحيثما ؛ وإنّما نَبَّهَ على هذا القسم لأمرين :

أحدهما : خوفاً من تَوَهُّم أنَّ الاشتغالَ لا يدخل في ضرورة الشعر ، فبَيَّنَ أنَّ الاضطرار ، وعدمَه في دخول الاشتغال على حَدٍّ سواء .

والثاني : أنَّ سيبويه قد بَوَّبَ على ذلك ، وقَسَّم الأدوات التي لا يليها إلاّ الفعل ذلك التقسيم[1] ، فأراد الناظمُ أنْ يحذوَ حذوَه ؛ لأنَّ أكثر الناس يَطَّرِحونَ ذكر الاشتغال في الضرورة ، ولا يعتنون به ، فإذا كان كذلك فإذا اضطرَّ شاعرٌ أنْ يقولَ : إذا ما زيداً ضربتَه أضربُهُ ، وجب نصبُ زيدٍ بإضمار فعل يُفَسِّرُه الظاهرُ . وكذلك : أيَّانَ زيداً تضربْهُ أضربْهُ ، ومتى زيداً تأتِهِ يكرمْكَ ، وأينما زيداً تكرمْهُ ، يكرمْكَ . وما أشبه ذلك . وقد جاء في الشعر لكن مع الرفع أنشد سيبويه :

صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائرٍ أَيْنَمَا الريح تُمَيِّلْهَا تَمِلْ[2]

وأنشد أيضاً لعَدِيّ بن زيد :

فمتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ الساقي[3]

وكذلك أدوات الاستفهام سوى الهمزة ، فتقول إذا اضطُرِرْتَ : هل زيداً ضربتَه؟ فتنصب وجوباً ، وكذلك : متى زيداً رأيتَ أخاه ؟ وأين زيداً لقيتَه ؟ وكيف زيداً

---

(١) انظر الكتاب ٣/١١٠ ، ١١٤ .

(٢) الكتاب ٣/١١٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٩٦ ، والبيت لكعب بن جعيل التغلبي ، وينسب لحسام بن ضرار الكلبي ، وانظر معاني القرآن ١/٢٩٧ ، المقتضب ٢/٧٣ ، الإنصاف ٢/٦١٨ ، شرح المفصل ٩/١٠ ، ضرائر الشعر ص ٢٠٧ ، خزانة ١/٤٥٧ ، المقاصد النحوية ٤/٤٢٤ .

(٣) الكتاب ٣/١١٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٨٨ ، والبيت في ديوان عدى ص ١٥٦ ، والمقتضب ٢/٧٤ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٥٧ ، وروايته : «وإذا واغل» ، شرح المفصل ٩/١٠ ، همع الهوامع ٤/٣٢٥ ، خزانة الأدب ١/٤٥٦ .

/٤٢/ وجدتَه ؟ . وعلى هذا الحكم سائر أدوات الاستفهام / حدثنا شيخُنا أبو عبدالله بن الفَخَّار – رحمة الله عليه – أَنَّ بعض المتكلمين على هذه المسألة من كتاب سيبويه ألقاها على طلبته ، فقال : كيف يقال : هل زيدٌ ضربتَه أم هل زيداً ضربتَه ؟ رفعاً أم نصباً ، فرفع قومٌ بالابتداء إلحاقاً لها بالهمزة في جواز ذلك ، وآلتزم قومٌ النصب بإضمار فعلٍ ليليَها الفعلُ تقديراً ؛ إذ ليس لها تَصَرُّفُ الهمزة ، ولا أصالتُها ، فصَوَّبَ الشيخ هذا الثاني ، وخَطَّأَ الأول ، قال : وكان بالحَضْرَةِ بعضُ المشارقة فقال : كلُّ ذلك خطأ ، وأخرج المسألة من الكتاب ، وأَنَّها لا تجوز إلاّ في الشعر ، قال سيبويه : «فإن قلتَ : هل زيداً رأيتَ ، وهل زيدٌ ذهب قَبُحَ، ولم يَجُز إلاّ في الشعر ؛ لأنَّه لما اجتمع الفعلُ والاسم حملوه على الأصل»[1] . قال : «فإنْ اضطُرَّ شاعرٌ فقَدَّمَ الاسم نَصَبَ»[2] . قال السيرافي : يعني أَنَّه يقال : هل زيداً رأيتَ أو رأَيتَه[3] ، ثم بَسَطَ سيبويه الكلام في ذلك المعنى ، فانظره في كتابه . ومثل ذلك : قد زيداً رأيتُه ، وسوف زيداً أضربُه ، ولم زيداً أضرِبْهُ ، ولن زيداً أضربَهُ ، وقَلَّمَا زيداً أضرِبُه ، وربّما زيداً أضرِبُه . قال سيبويه : «فممّا لا يليه الفعلُ إلاّ مظهراً سوف ، وقد ، ولما ، ونحوهن ، فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقَدَّمَ الاسم ، وقد أوقعَ الفعلَ على شيء من سَبَبِه ، لم يكن حَدُّ الإعراب إلاّ النصبَ ، وذلك نحو : لم زيداً أضرِبْهُ[4] ، لأَنَّه يضمر الفعل إذا كان ممّا يليه الاسم[5] فهذا كلُّه داخلٌ تحت إشارة حَيْثُما على التقدير المذكور . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ١/٩٩ .

(٢) نفسه .

(٣) هذا معنى كلام السيرافي في شرح الكتاب ١/ل ٢٠٦ .

(٤) في الكتاب بعد هذا المثال زيادة عن طبعة دير نبورغ هي «. . [إذا اضطُرَّ شاعرٌ فقدَّم لم يكن إلاّ النصب في زيد ليس غير ، لو كان في شعر] . .»

(٥) الكتاب ١/٩٨ .

وإن تلا السابقُ ما بالابتدا يختَصُّ فالرفعَ التَزِمْـهُ أَبَدا
كذا إذا الفعلُ تلا ما لن يَرِد ما قبلَه معمولَ ما بَعْـدُ وُجِد[1]

هذا هو القسم الثاني من أقسام الاسم السابق ، وهو الواجب فيه الرفع ، وعَـيَّنَ له موضعين : أحدهما : أنْ يقعَ بعد أداةٍ تَخْتَصُّ بالابتدا ، أي لا يكونُ ما بعدها إلاّ مبتدأ ، فقوله «وإن تلا السابق كذا» يعني : أنْ يقعَ الاسم المشتغلُ عنه بعد الأداة المختصَّةِ بالابتداس ، والياً لها ، و(بالابتداء) متعلّقٌ بيَـخْـتَصُّ ، وهما في صِلةِ ما . ومن الأدوات المختصّة بالابتداء (إذا) التي للمفاجأة ، فإذا قلتَ : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو ، فزيدٌ ههنا يلزم رفعُه ، ولا يجوز نصبه ؛ لأنَّ إذا من أدواتِ الأبتـداء ، فلو نصبت لم يلها الابتداء ، وكانت تخرج عن وضعها ، وكذلك لـولا ، ولو ما اللتان هما أداتا امتناع لوجود ، لا يليهما إلاّ الاسم ، فالابتداءُ بعدهما لازمٌ ، فإذا جاء خبرُه فعلاً واقعاً على ضميره أو سببه حيث أجازه المؤلف ، فالأسم السابق مرفوعٌ على الأبتداء ، كقول رهين المحبسين :

* فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسَالا *[2]

وضمير الأول هنا مرفوعٌ فلو جاء مثله : لو لا زيدٌ أكرمتُه لكان كذا ، لوجب رفعُه بالابتداء ، والجملةُ خبرُه ، وعلى جواز إظهار الخبر بعد لولا بني التمثيل ، والمثال المشهور في هذا الموضع مثال إذا ، وعليه بنى القاعدة ؛ ولذلك أُكّد التزام الرفع بقوله (أبداً) ، وكان يجزيه أنْ يقولَ : فالرفعُ لازمٌ ، فكأنه أكـدَّ تنبيهاً على

---

(١) في منهج السالك ص ٢٠ ، وتوضيح المقاصد ٣٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٢٣/١ ، والتصريح ٣٠٣/١ «ما لم يرد» وفي الثلاثة الأخيرة : «ما قبل معمولاً لما بعد» .

(٢) صدره :

* يذيب الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ *

وهو في شروح سقط الزند ١٠٤/١ ، المقرب ٨٤/١ ، شواهد التوضيح ص ٦٧ ، رصف المباني ص ٢٩٥ ، الجني الداني ص ٥٤٣ ، مغني اللبيب ص ٣٦٠ ، التصريح ١٧٩/١ .

مخالفته لظاهر سيبويه فيها ، وظاهر كلامه أنَّها كأمَّا يجوزُ معها الرفعُ والنصبُ ، وإنْ كان الرفعُ أولى ، قال سيبويه : «فإنْ قلتَ : لقيتُ / زيداً ، وأمَّا عمروٌ فقد مررتُ به ، ولقيتُ زيداً وإذا عبدُالله يضربُه عمروٌ ، فالرفع إلاَّ في قول من قال : زيداً رأيته ، وزيداً مررتُ به ؛ لأَنَّ أَمَّا وإذا يُقْطَعُ الكلام – يعني أنَّهما ليسا بحرفي عطف – وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلاَّ أَنْ يدخل عليهما ما يَنصِب ، ولا يُحْمَلُ بواحد منهما آخرٌ على أول[1] كما يُحْمَلُ بثُمَّ والفاء ألا ترى أنَّهم قَرَءوا ﴿وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[2] وقبلَه نَصْبٌ – يعني قوله : ﴿فَأَرْسَلْنَا عليهم رِيْحاً صَرْصَراً﴾[3] . وذلك لأَنَّها تَصْرِفُ الكلامَ إلى الابتداء إلاَّ أَنْ يقعَ بعدها فعلٌ ، نحو : «أَمَّا زيداً فضربتُ»[4] . هذا ما قال سيبويه ، والظاهر منه أَنَّ حكمَ إذاً عنده حكمُ أَمَّا ، وخالفه ابن مالك ، وقال : «لا ينبغي أَنْ تُلْحَقَ إذا بأَمَّا ؛ لأَنَّ أَمَّا وإن لم يَلِها فعلٌ فقد يليها معمولُ الفعل المفرَّغ كثيراً نحو : ﴿فأَمَّا اليَتِيمَ فلا تَقْهَر وأَمَّا السَّائِلَ فلا تَنْهَرْ﴾[5] وقد يليها معمولُ فعلٍ مقدَّر بعده مُفَسَّرٌ مشغولٌ كقراءة بعض السلف ﴿وأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[6] قال : «وإذاً لم يلِ (إذا) فعلٌ ظاهر ، ولا معمولُ فعلٍ إنَّما يليها أبداً في النثر والنظم مبتدأ ، وخَبَرٌ منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوفُ الخبر ، فمن أولاها غيرَ ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا /٤٣/

(١) في الأصل ، وت : «الأول» ، وما أثبته عن الكتاب وس .

(٢) سورة فصلت آية ١٧ .

(٣) سورة فصلت آية ١٦ .

(٤) الكتاب ٩٥/١ .

(٥) سورة الضحى آية ٩ ، ١٠ .

(٦) سورة فصلت آية ١٧ بنصب (ثمود) ، وهي قراءة الحسن كما ذكر الفراء في معاني ١٤/٣ ، وقال أبو حيان في البحر المحيط ٤٩١/٧ : «وقرىء ثمود بالنصب ممنوعاً من الصرف ، والحسن وابن أبي اسحاق والأعمش (ثموداً) منونة مصروفة» .

يلتفت إليه ، ولو كان سيبويه»[1] . وما ذهب إليه المؤلف في كلام سيبويه من حمله على ظاهره ، والتخطئة له قد ذهب إليه السيرافي قبله[2] . والناس في ذلك الظاهر فريقان : منهم من حمله على ظاهره ، ومنهم من تَـأَوَّلَهُ ، فالذين حملوه على ظاهره خَطَّؤُوه كالناظم أو من جرى مجراه ، والذين تأَوَّلُوه حملوه على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّه قرن إذا بأَمَّا ؛ لأجل أنَّهما لا يُعْطَفُ بهما ثم شركهما معاً في النصب ، وهو يريد أَمَّا خاصة كقوله تعالى : ﴿نَسِيَا حُوتَهُما﴾[3] ثم أفرد الكلام في أَمَّا ، وبها مَثَّلَ دون إذا . وإلى هذا أشار ابن خروف .

والثاني : أنْ يكونَ أجاز الحمل على الفعل معهما معاً لكن من وجهين مختلفين . أَمَّا في أَمَّا فلما ذكر ، وأَمَّا في إذا فعلى إضمار مبتدأ قبل المنصوب ، فإذا قلتَ : خرجتُ فإذا زيدٌ تضربه ، جاز على تقدير : فإذا أنت تضربُ زيداً تضربه ، لأَنَّ سيبويه أجاز أَنْ تقولَ : خرجتَ فإذا مَنْ يضربْكَ تضرِبْهُ مجزوماً على إضمار المبتدأ[4] ، كأَنَّه قال : فإذا أنت من يضربْكَ تضرِبْهُ ، ومَنْ قد تكون مفعولةً ، فكذلك يسوغ أَنْ يقعَ بعدها الفعلُ على إضمار مبتدأ .

والثالث : أن يريدَ أَنَّ أَمَّا وإذا يَـقْطَعان ما بعدهما عمّا قبلهما فيكون بعدهما المبتدأ ، ولم يتعرّض للزوم ذلك ، فإن جاز بعدهما النصب فإنَّما يجوز على من قال : زيداً ضربتُه ، إنْ لم يمنع من ذلك مانعٌ . وقد وُجِدَ المانعُ في (إذا) فلا ينصب بعدها الاسم . وهذا يُعْزَى للشلوبين ، وما قبله لبعض المتأخرين .

---

(١) انظر شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٣٣/٢ ، توضيح المقاصد ٤٠/٢ .

(٢) لم أجد هذا في شرح السيرافي كلام سيبويه المتقدّم في النسخة التي وقفت عليها من شرح كتاب سيبويه للسيرافي .

(٣) سورة الكهف آية ٦١ .

(٤) قال سيبويه في كتابه ٧٦/٣ : «وتقول : مررت به فإذا مَنْ يأْتيه يعطيه ، وإن شئت جزمت ؛ لأن الإضمار يحسن هاهنا» .

وللكلام هنا مجالٌ أوسع من هذا ، والمقصود إنّما هو التنبيه على أَنَّ سيبويه غيرُ صريح في مخالفةِ الجماعة ، وإنْ كان له ظهورٌ فيها ، والناس فيه يختلفون ؛ فلأجل هذا الخلاف قال الناظم : «فالرفع التزمه أبداً» فأَكّد ، وقَرَّرَ أَنّه غير مرتضٍ لذلك الظاهر ؛ وذلك لبُعْدِه عن كلام العرب ، وبُعْدِ تأويله ، ولكنَّ الذي تحصل من الجميع / أَنَّ ما أَكّدَهُ الناظم من الحكم صحيحٌ عند الجميع غير ظاهر سيبويه . /٤٤/

والثاني من موضعي وجوب الرفع : أنْ يفصلَ بين الاسم السابق والفعل المشغول عنه ما يمنع من عمله فيه لو لم يشتغل عنه ، وذلك قوله : «كذا إذا الفعلُ تلا ما لن يرد» إلى آخره يعني : أَنَّه يجب رفعُ السابق أيضاً إذا وقع الفعلُ بعد أداةٍ لا يكون ما قبلها معمولَ ما بَعْدَها ، فقوله : «كذا إذا الفعل تلا» أي تَبع ، وما واقعةٌ على الأداة الفاصلة بين السابق والفعل ، وهي موصولةٌ صلتها لن يَرِد إلى آخره ، وما الثانيةُ فاعلةٌ بيَرِد ، وقبلَه صلتها ، وما الثالثةُ مضافٌ إليها معمول ، وهي واقعة على الفعل المشغول وما حلَّ محلَّه وصلتها (وُجِد) ، و(بعد) متعلّق بوُجِد ، والتقدير : كذا إذا تلا الفعلُ المشغولُ حرفاً لن يَرِدَ الاسمُ الذي قبلَه معمولاً للفعل الذي وُجِدَ بعدَه . ولهذا الموضع أمثلةٌ كثيرة[1] نكتفي منها بعَشَرَةٍ : أحدُها : أنْ يَفْصِلَ بين الفعل والاسم السابق ما التعجبيّة ، نحو : زيدٌ ما أَحْسَنَهُ ، فإنَّ (ما) هنا لها صَدْرُ الكلام ، فلو فُرِضَ جوازُ تقدُّمِ معمولِ الفعل عليه لمنعته ما .

والثاني : أنْ يفصِلَ اسمُ موصول ، نحو : زيد الذي ضربتُه ، فلا يجوز نصبُ زيد ؛ لأَنَّ معمول الصِّلة لا يَتَقَدَّمُ على الموصول ، وكذلك زيد أنا الضاربُه .

والثالث : الحرف الموصول كقولهم : أَذَكَرٌ أَنْ تَلِدَهُ ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى[2] ؟ فذَكَرٌ يجب رفعُه ؛ لأَنَّ المشغول عنه في صلة أَنْ ، ولا يتقدَّمُ معمولُ

---

(١) انظر منهج السالك ص ١٢٠ ، همع الهوامع ٥/١٤٩-١٥١ .

(٢) من امثلة سيبويه ، الكتاب ١/١٣١ ، وانظر منهج السالك ص ١٢٠ .

الصلة على الموصول .

والرابع : أَنْ يكونَ الفاصلُ اسماً مضافاً إلى الفعلِ ، نحو : زيد حينَ ألقاه يُسَرُّ ، فلا يصحّ أَنْ يعمل ألقاه في زيد ؛ لأَنَّه يصير كالجزء من الجملة المضاف إليها الظرف ، وجزء من المضاف إليه لا يَتَقَدَّمُ على المضاف ، فلا يُفَسِّرُ مقدّراً قبل المضاف ، إذ لا يُفَسِّرُ[1] إلاَّ ما يَصِحُّ أَنْ يعملَ . ويجري مَجْرَى هذا سائر الظروف إذا أضيفت إلى الجملة ، كما أَنَّه يجري مَجْرى أنْ ما كان نَحْوَها ، ومَجْرَى الذي ما كان نَحْوَها .

والخامس : أنْ يَقَعَ الفصلُ بأداةِ شَرْطٍ ، نحو : زيدٌ إنْ تضرِبْهُ يضرِبْكَ ، وزيدٌ متى تكرِمْهُ يكرِمْكَ ، فلا يجوز نصبُ زيد ، لأَنَّه لا يصح عمل الفعل فيه لمكان أداةِ الشرط ؛ إذ لها صَدْرُ الكلام .

والسادس : أدوات الاستفهام ، نحو : زيدٌ هل رأَيْتَه ؟ وعمروٌ متى لقيتَه ؟ وبَكْرٌ كَمْ مرةً لقيتَه ؟ وما أشبه ذلك ، فلا يجوز النصب هنا ؛ لأَنَّ أدوات الاستفهام لا يصح عملُ الفعل بعدَها فيما قبلها ، فلا يُفَسِّرُ عاملاً فيه .

والسابع : كم الخبرية نحو : زيدٌ كَمْ مرةٍ لقيتَه ؟ ، وفيها ما في الاستفهامية .

والثامن : أداةُ التحضيض أو العَرْض نحو : زيدٌ هَلاَّ أكرمتَه ، وعمرو أَلاَ ضربتَه ، وما أشبه ذلك ؛ وإنَّما لَزِمَ الرفعُ للمعنى الذي في الاستفهام ، والشرط .

والتاسع : أداةُ الاستثناء نحو : ما زيدٌ إلاّ يضرِبُه عمروٌ ، فلا يكون في زيدٍ إلاَّ الرفع ، لأَنَّ إلاّ لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلها .

والعاشر : المعلّق إذا وقع الفصل به ، نحو : ما ، ولام الابتداء ، والقسم ، فتقول : زيدٌ ما ضربَهُ عمروٌ ، وزيدٌ ليكرمُهُ عمروٌ ، وزيدٌ لَيُكْرِمَنَّهُ أخوك .

---

(١) في أ : «يفسره» بهاء مقحمة بعد الراء .

فليس في زيدٍ في هذه المُثُلِ إلاَّ الرفعُ ؛ إذ لا يعملُ ما بعد هذه / الأدوات فيما /٤٥/ قبلها ، فلا يُفَسِّرُ عاملاً . والحاصل أَنَّ كلَّ ما يمنع أَنْ يعملَ ما بعدَه فيما قبله إذا فَصَلَ بين الفعل والاسم السابق لم يكن في الاسم السابق معها إلاّ الرفعُ بالابتداء .

وٱختِيرَ نَصْبٌ قبلَ فعلٍ ذي طَلَبْ وبعدما إيلاؤُه الفعلَ غَلَبْ
وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ على معمولِ فعلٍ مستَقِرٍّ أَوَّلاً

هذا هو القسم الثالث : وهو الذي يُخْتَارُ فيه نصبُ الاسم السابق وعَيَّن له ثلاثةَ مواضع :

أحدُها : أَنْ يكونَ الفعلُ المفسِّر طلبياً ، وهو قوله : «قبلَ فعلٍ ذي طلب» يعني أَنْ يكونَ الاسمُ قبلَ فعل فيه طَلَبٌ أو معه ما يقتضي الطلب ؛ إذ لم يُقَيِّد الطلبَ بكونه بأداة أو بغير أداةٍ ، ولا هل[1] هو أمر ، أو نهي ، أو غير ذلك ، فاشتمل من حيثُ الإطلاق على جملة ذلك . والطلبُ أيضاً يكونُ أمراً ، ونهياً ، ويكون دعاءً ، وجميع ذلك يُخْتَارُ معه النصب كما قال ، ومثال ذلك : زيداً أضرِبْه ، وعمراً أمرُرْ به ، وخالداً أضربْ أباه ، وزيداً اشتر له ثوباً ، وكذلك مع أَمَّا ، نحو : أَمَّا زيداً فَٱضربه ، وأَمَّا عمراً فَٱمررْ به ، ومن ذلك الطلب المستفاد من الأدواتِ الداخلةِ على الفعل ، نحو : زيداً لِتضْرِبْهُ ، وعمراً لِتُكْرِمْ أباه ، وبكراً لا تضرِبْـهُ ، وزيداً لِيَضْرِبْهُ عمروٌ ، وخالداً لا يقتلْ أخاه زيدٌ ، فكلُّ هذا الوَجْهُ فيه النَّصْبُ ، ويجوز الرفع ، ولكنَّه مرجوحٌ ، فتقول : زيدٌ أضربه ، وعمروٌ أمرُرْ به وخالدٌ أضرب أباه ، وكذلك سائر المسائل . وممّا يدخل في هذا النمط الدعاء كقولك : زيداً غفر اللهُ له ، وزيداً أكرمَهُ اللهُ ، واللَّـهُم زيداً فَٱغفر[2] له ، وزيـداً فأَصلِحْ شأنه ، وعمراً ليجزِهِ اللهُ خيراً ،

---

(١) سقطت (هل) من أ .
(٢) في الأصل (اغفر له) .

وأنشد سيبويه لأبي الأسود الدؤلي :

أميرانِ كانا آخـَيَاني كلاهما فكُلاً جزاه اللهُ عني بما فَعَلْ[1]

فهذا يُخْتَارُ فيه النصب أيضاً . ويجوز الرفعُ ، فتقول : زيدٌ أكرمَهُ الله ، وزيدٌ غفر اللهُ له واللّـهُمَّ زيدٌ فاغفر له ، وما أشبهه . وإنما آختِيرَ النصبُ هنا ؛ لأَنَّ الطلبَ إنّما يكونُ بالفعل فهو يطلبه فكان الأولى حَمْلَ الكلام عليه ، وتَرْكَ الحمل على الابتداء .

والثاني من مواضع اختيارِ النصب أَنْ يقعَ الاسمُ السابقُ بعد أداةٍ يغلب ولايتُها للفعل[2] وذلك قوله : «وبعدما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب» فقوله (وبَـعْـدَ) معطوف على (قَـبْـلَ) والتقدير : وآختِيرَ نَصْبٌ بعد ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَبَ ، وما واقعةٌ على الأداة ، والإيلاء مصدر أوليتُه كذا : إذا جعلته يليه ، كأَنّـه قال : وبَـعْـدَ الأداة التي غَلَبَ عليها أَنْ يليَها الفعلُ ، فمن ذلك همزة الآستفهام ، نحو : أزيداً ضربتَه ؛ النصب أولى لأَنَّ الاستفهام يطلب بالفعل ، ويجوز الرفع فتقول : أزيدٌ ضربتَه . وإنّما خالفتِ الهمزةُ سائرَ أدواتِ الاستفهام لأنها أُمُّ البابِ ، فوقع التَّصَرُّف فيها بخلاف غيرها ، فجاز فيها ما لم يجز في غيرها ، ونظيرها (إنْ) من بين سائر أدوات الشرط . ومن النَّـصْبِ بها قولُ جرير أنشده سيبويه :

أثعلبةَ الفوارسِ أم رياحـاً عَـدَلْـتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشَابا[3]

---

(١) الكتاب ١٤٢/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨٨/١ ، والبيت في ديوانه ص ٧٨ ، الأغاني ٣١٧/١٢ ، وروايته «فكلٌّ» فلا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) في ت : «ولايتها الفعل» .

(٣) الكتاب ١٠٢/١ ، ١٨٣/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٨٨/١ ، والبيت في ديوانه ٨١٤/٢ من قصيدته التي مطلعها :

أقلي اللوم عـاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

، وانظره في فرحة الأديب ص ٧٤ ، أمالي ابن الشجري ٣٣١/١ ، ٣١٧/٢ ، الردّ على =

/ ومن ذلك ما ، من حروف النفي شبَّهُوهما بحروف الاستفهام في أنَّ الكلامَ /٤٦/ معهما غير واجب ، فاختير معهما النصب ، نحو : ما زيداً ضربتَه ، ولا عمراً كلَّمْتَه ، وأنشد سيبويه لهُدْبَة بن خَشْرَم :

فلا ذا جلالٍ هِبْنَهُ لجَلاَلِهِ ولا ذا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ للفَقْرِ[1]

وأنشد أيضاً لزُهير بن أبي سُلْمى :

لا الدَّارَ غَيَّرَهَا بَعْدِي الأنيسُ ولا بالدار لو كلَّمت ذا حاجةٍ صَمَمُ[2]

وقال جرير :

فلا حَسَباً فَخَرْتَ به لِتَيْمٍ ولا جَدًّا إذا ازدحم الجُدُودُ[3]

وإنّما مَثَّلْتُ هنا بما ولا اتّبَاعاً لرأيه فيهما ، إذ جعلهما في التسهيل وشرحه[4] ممّا يُخْتَارُ معه النصب ، وهو مذهبٌ لبعض النحويين[5] . وبعضُهم جعل الوجهين

= النحاة ص ٩٨ التصريح ٣٠٠/١ ، وفي الأصل وأ : «طمية» ، والتصويب من س ، ومصادر التخريج .

(١) الكتاب ١٤٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨١/١ ، والبيت في شعره ص ٩٧ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٤/١ ، الرد على النحاة ص ١٠٥ ، شرح المفصل ٣٧/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨٢/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٤٦ .

(٣) الكتاب ١٤٦/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨٣/١ ، ٥٦٨ ، والبيت في ديوانه ٣٣٢/١ من قصيدة مطلعها :

ألا زارت وأهل منًى هجود وليت خيالها بمنى يعود

وروايته : «فلا حسبٌ . . . . . ولا مجدٌ» بالرفع فلا شاهد فيه على هذه الرواية ، وانظر الشاهد في الرد على النحاة ص ١٠٦ ، شرح المفصل ١٠٩/١ ، ٣٦/٢ ، خزانة الأدب ٤٤٧/١ .

(٤) التسهيل ص ٨٠ ؛ شرحه ، السفر الأول ٧٣٥/٢ .

(٥) هو مذهب ابن الباذش ، وابن خروف ، وابن عصفور / انظر المقرب ٩١/١ ، المساعد ٤١٦/١ ، التصريح ٣٠١/١ .

متقاربين أو متساويين ، وإليه مال ابنُ أبي الربيع [1] ، وقال : إنَّه الظاهرُ من كلام سيبويه . وكلام سيبويه مُحْتَمِلٌ ؛ إذ قال : «وإن شئتَ رفعت – يعني بعد ما ولا – والرفع فيه أقوى [2] – يعني منه في الاستفهام – لأنَّهُنَّ نفيٌ واجبٌ يُبْتَدَأ بعدهن ، ويُبْنَى على المبتدأ بعدهن ، ولم يبلغن أنْ يَكُنَّ مثلَ ما شُبِّهْنَ به» [3] . فهذا الكلام مُحْتَمِلٌ لأنْ يكونَ موافقاً لرأي المؤلف ؛ إذ لا يلزم من كون الرفع أقوى هنا منه مع الاستفهام أنْ يكون مساوياً للنصب ، كما يَحْتَمِل ما قال ابنُ أبي الربيع . وما ذهب إليه في شرح التسهيل قد يظهر منه هنا ؛ إذ لو كان رأيُه هنا مخالفاً لَنَبَّه عليه في القسم الرابع ، ولم يفعل ، فليس عنده منه ، ولا من الخامس الذي يَرْجُحُ به الرفع ؛ لأنَّه لا قائل به فيما أعلم إلاَّ ابنُ الطراوة [4] تأويلاً على سيبويه أنَّه يريد : والرفع أقوى من النصب ، ثم رجع عن ذلك آخِراً ، فبعيدٌ أنْ يذهَبَ إليه الناظم هنا ، فلم يَبْقَ إلاَّ أنَّه من هذا القسم عنده . وبمنزلة ما ولا في هذا الحكم إنِ النافية ، نحو : إنْ زيداً ضربتَه ، وإنْ زيدٌ ضربته .

واعلم أنّي إنّما أُمَثِّلُ هذه الأمور التي لم يُعَيِّن التمثيل بها جرياً على ما أعرفُه من مذهبه في غير هذا النظم ، أو على رأي البصريين الراجع هو إليهم في أكثر مسائل الرفع الواجب . فإن الخلافَ فيها موجود ، ولم أذكره حينَ لم يظهر من الناظم إشارةٌ إليه ، ألا ترى إلى قوله : «وإن تلا السابقُ ما بالابتداء يختص» إلى

---

(١) انظر البسيط ٢/٦٣٥-٦٣٦ .

(٢) بعده في الكتاب : «إذ كان يكون في ألف الاستفهام» .

(٣) الكتاب ١/١٤٦ .

(٤) جاء في التصريح ١/٣٠٠ : «. . (وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع) واجب (نحو : أزيد ضربته أم عمرو) ؛ لأنّ الضرب محقق ، وإنما الشك في المفعول ، والاستفهام عن تعيينه (وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب في قوله) وهو جرير . . .» :

«أثعلبةَ الفوارس . . . البيت»

وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٤٩ .

آخر الفصل لم يُعَيِّن فيه شيئاً بل أحال على ما ثَبَتَ له ذلك الحكم من الأدوات ، فذلك الحكم قد يكون ثابتاً بآتفاقٍ ، وقد يكون ثابتاً باختلاف ، كالفصل بأنِ المصدرية ، وما النافية فإنَّ الكوفيين لا يوجبون الرفع في الاسم السابق ، وكذلك غيرهما من المسائل المختلف فيها ؛ فلذلك وقع التمثيل فيها ، وفي سائر ما تقدّم على رأي أهل البصرة .

والثالث من مواضع اختيار النصب : أَنْ يُعْطَفَ الاسمُ السابقُ على آسم عَمِلَ فيه فعلٌ مُتَقدِّم ، وذلك قوله : «وبعد عاطفٍ بلا فَصْلٍ على معمولِ فِعْلٍ» إلى آخره ، يعني أَنَّ النصبَ اختير أيضاً في الاسم السابق على جملة الاشتغال إذا كان معطوفاً على معمولِ لفعلٍ هو سابقٌ في الجملة الأولى ، ومثال ذلك : ضربتُ زيداً ، وعمراً أكرمْتُه ، وأكرمت أخاك وزيداً ضربتُ أباه ، ورأيتُ زيداً / وعمراً /٤٧/ مررتُ به ، فمعمول الفعل هو زيد والأخ والعامل فيهما هو الفعل المستَقِرُّ أولاً في الجملة الأولى ، وتَحَرَّزَ بقوله : «مستقرّ[1] أَوَّلاً» من الجملة التي هي اسميّةُ الصدر فِعْليَّةُ العَجُز ، نحو : زيدٌ ضربته وعمراً كَلّمْتُه ، فإنَّ الفعل في الجملة الأولى ليس مستقِرًّا أَوَّلاً ، ولها حكمٌ آخرُ سيذكره ، وكذلك يدخل له في قوله : «معمول فعل» المعمولُ المرفوع كما يدخل المنصوب ، نحو : جاء زيدٌ وعمراً كلَّمته ، وذهب أخوك وعمراً مررتُ به ، وما أشبه ذلك فكل هذا يُخْتَارُ فيه النصبُ في الاسم السابق على جملة الاشتغال ، وَوَجْهُ ذلك طَلَبُ المشاكلة بين الجملتين ؛ لأنَّه إذا انتصب السابقُ أو آرتفع بالفعل صارت الجملةُ فعليّةً ، فشاكلت الجملةَ الأولى ، وهي فعليَّة ، فحَصَلُ عطفُ جملةٍ فعليّة على جملة فعليّة ، ولو آرتفع الاسم على الابتداء لكان من عَطْفِ جملةٍ اسميّة على جملة فعليّة فانتفتِ المشاكلةُ ، وهي مختارة في كلام العرب ، فكان النصبُ مختاراً ، ويجوز الرفع ، وإنْ كان مرجوحاً ، فتقول : جاء زيدٌ وعمروٌ كلَّمتُه ، ورأيتُ زيداً وعمروٌ ضربتُه . وممّا

---

(١) في الأصل : «مستقراً» بالنصب ، وما أثبت هو ما جاء في أ وس .

جاء في السماع من النصب قول الله تعالى : ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لهم عذاباً أَلِيماً﴾[1] ، وقوله[2] تعالى : ﴿وعَاداً وثمود وأَصْحَابَ الرَّسِّ وقُرُوناً بينَ ذلك كَثِيراً ، وكُلاًّ ضَرَبْنَا له الأَمْثَال﴾[3] ، وقال تعالى : ﴿فَرِيقاً هَدَى وفَرِيقاً حقَّ عليهم الضَّلَالَةُ﴾[4] وهو كثير ، ومنه في الشعر قول الربيع :

أصبحتُ لا أحمِلُ السلاحَ ولا أَمْلِكُ رأسَ البعيرِ إنْ نَفَرا
والذئبَ أخشاه إنْ مررتُ به وَحْدِي وأخشى الرياحَ والمَطَرا[5]

وهذا الحكم غيرُ مُخْتَصٍّ بالواو وحدَها ، بل يجري في غيرها من حروف العطف ، ولذلك لم يُقَيِّد عاطفاً بالذكر دونَ عاطف بل قال : «وبعد عاطفٍ» ، فتقول : رأيتُ زيداً ثُمَّ عمراً مررتُ به ، ورأيتُ زيداً أو عمراً أكرمتُ أخاه ، وكذلك ما جرى منها عاطفاً في بعض الأحوال ، نحو : لقيتُ القومَ حتى زيداً لقيتُه ، وما رأيتُ زيداً لكنْ عمراً رأيتُ أباه ، وما أكرمتُ عمراً بل بشراً أكرمتُه ، كلُّ هذا حكمُه حكمُ الواو ، وتَحَرَّزَ بقوله : «بلا فصل» ممّا إذا فَصَل بين العاطف والمعطوف ما يصيِّره في حكم نفسه ، وذلك أَمَّا ، فإنَّ المعطوف بعدها له حكمهُ ؛ لأَنـَّها من الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الكلامُ ، فتقول : رأيتُ زيداً وأَمَّا عمروٌ فلم أره ، وجاءني زيدٌ وأَمَّا عبدالله فأكرمتُه ، ولا يُخْتَارُ النصب ههنا بل يكونُ حكمه في النصب كحكمِهِ لو لم يُعْطف على شيء ، فتقول : رأيت زيداً

(١) سورة الانسان آية ٣١ .
(٢) في أ ، س : «وقال تعالى» .
(٣) سورة الفرقان آية ٣٨ ، ٣٩ .
(٤) سورة الأعراف آية ٣٠ .
(٥) انظر الكتاب ٨٩/١-٩٠ ، النوادر ص ٤٤٦ ، الجمل ص ٥٢ ، الحلل ص ٣٧ ، اعراب القرآن للنحاس ٤٧٣/١ ، المحتسب ٩٩/٢ ، خزانة الأدب ٣٠٨/٣ .

وأمَّا عمراً فلم أره ، على حَدِّ ما تقول : عمراً لم أره ، هذا ما لم يَعْرِضُ له ما يوجبُ آختيارَ غيرِ ذلك ، فيكون له حكمه ، فالمقصود أَنَّ المشاكلةَ في العطف غيرُ معتبره مع أَمَّا . وفي حُكْمِ أَمَّا (إذا) التي للمفاجأة إذا قلتَ : رأيتُ عبدَالله وإذا زيدٌ يضربه عمرو ، ومررتُ بزيد وإذا عمروٌ يكرمُه بكر ، وما أشبه ذلك ، فإذا من أدوات الأبتداء ، وهي تقطع / ما بعدها عمّا قبلها ، فلا تُطْلَبُ المشاكلةُ /٤٨/ بينهما كأَمَّا ، لكنْ يبقى النظر في حكم الاسم السابق بعدَها ، وقد تقدَّم . وكذلك (إنّما) نَصَّ بعضهم أَنَّها في حكم الفصل كأَمَّا .

وفي كلام الناظم هنا نَظَرٌ من وجهين : أَحدُهما : أَنَّ الناسَ يُعَبِّرونَ عن هذا بأَنْ تكون جملةُ الاشتغال معطوفةً على جملة فعليّة ؛ وذلك لأَنَّ المسألةَ من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات ، والناظم عكس الأمرَ فجعلها من باب عطف المفردات ، ألا ترى أَنَّه قال : «وبَعْد عاطفٍ بلا فصل على معمول فعل»[١] فجعل المعطوفَ عليه هو معمولَ الفعل[١] ، والمعطوف لم يذكره ولكنّه مفهوم من قُوَّةِ كلامه أَنَّه الاسم السابق ؛ إذ لا يصح أن يكونَ الجملةَ حسب ما يأتي في بابه إن شاء الله ، فَبَقِيَ ظاهرُ الكلام على أَنَّه من عَطْفِ المفردات ، وذلك غيرُ صحيح ؛ لأَنَّ ما بعد العاطف راجعٌ إلى حكم فعله المُقَدَّر إن كان منصوباً أو إلى حكم الابتداء إن كان مرفوعاً ، وليس راجعاً إلى حكم الفعل الأول بآتفاقٍ ، فثبت أَن العطفَ هنا عطفُ الجمل لا عطفُ المفردات .

فإن قيل : إنّه أتى بعبارةٍ مجازيّةٍ لَـمَّا كان الثاني منصوباً كالأول فآعتبر صورةَ اللفظ ، وإن كان الأمرُ في الحقيقة بخلاف ذلك .

فالجواب : أَنَّ هذا قد كان يمشي عُذراً على ضَعْفِه لو كان ما قبل العاطف يلزمه النصبُ في فرض المسألة ، أو كان ما بعده يلزمه النصبُ أيضاً ، فكيف

(١) تكرر ما بين الإشارتين في أ.

وأنت تقول : قام زيدٌ وعمراً أكرمتُه ، فيختار النصب كما يختار في قولك : ضربتُ زيداً وعمراً أكرمتُه ، وكذلك تقول : رأيتُ زيداً وعمروٌ جاءني ، فتحملُه على الفعل في الوجه المختار ، وخصوصاً على طريقته في : زيدٌ قام ، وأيضاً فإنَّ قوله : «مستقر أوَّلاً ، إمَّا أنْ يكونَ نَعْتاً لفعلٍ ، وعليه شَرْحُ كلامه ، وإمَّا أنْ يكونَ نَعْتاً لمعمول ، فيدخل تحته : زيداً ضربتُ وعمراً كلمته ، ونحو ذلك . وعلى كلا التقديرين فالكلامُ قاصرٌ ، أمَّا على الأول فيخرج عنه : زيداً ضربتُ وعمراً كلمته ، ونحوه ، وأمَّا على الثاني فيخرج عنه : ضربتُ زيداً وعمراً كلمتُه ، ونحو ذلك ، والحكم في الضَّربين واحدٌ في اختيار النصب . فهذه عبارةٌ مشكِلةٌ ، فلو قال مثلاً عوضَ ذلك :

وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ على جملةِ فعلٍ استقلتْ أوَّلاً

أو ما يُعْطِي هذا المعنى لأستقامَ الكلامُ ، وكان كعبارته في التسهيل : «أووَلِـي كذا وكذا أو عاطفاً على جملةٍ فعليةٍ تحقيقاً أو تشبيهاً»[1] .

والثاني : أنَّه ذكر لاختيار النصب ثلاثةَ مواضعٍ ، فاقتضى أنْ ليس ثَـمَّ موضِعٌ آخَرُ يُخْتَارُ فيه النصب ، وليس كذلك فإنّه قد ذكر في التسهيل[2] زيادةً على ما ذكر هنا ثلاثةَ مواضعٍ :

أحدُها : أنْ يُجَابَ به استفهامٌ بمفعولِ ما يليه أو بمضافٍ إليه مفعولُ ما يليه كقولك : زيداً ضربتُه في جواب من قال : أيَّـهم ضَرَبتَ ؟ ، فقولُك : زيداً ضربتُه قد أُجيبَ به الاستفهامُ في قوله : أيَّـهم ضربتَ ؟ وأيَّـهم مفعولُ ضربتَ ، وهو الذي يلي زيداً في قولك : زيداً ضربتُه ، وهو المستفهم به . وقد نَصَّ سيبويه على هذا الموضع ، وكذلك المضاف إلى المستفهم به في قولك : ثوبَ زيدٍ لبسته ،

(١) التسهيل ص ٨١ ، وفيه (أو وليه) . وهما بمعنًى .

(٢) المصدر نفسه ص ٨١–٨٢ .

جواباً لمن قال : ثوبَ أيِّهم لبستَ ./ /٤٩/

والثاني : أنْ يليَ الاسم السابق (حيثُ) من ظروف المكان نحو قولك : حيث زيداً تلقاه يكرمُك ، فزيدٌ ههنا يُختارُ نصبه ، قال سيبويه : «وممّا يقبُحُ بعده ابتداءُ الأسماء ، ويكون الفعلُ بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شيء من سببه نَصْباً[١] في القياس إذا وحيثُ تقول : «إذا عبدُالله تلقاه فأكرِمْه ، وحيثُ زيداً تجدُه فأكرِمْه» ثم قال : «والرفعُ بعدهما جائزٌ لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيثُ عبدالله جالس»[٢] فذكر سيبويه حيث كما ترى ، وزاد معها إذا ، ولم يزده ابنُ مالك لِمَا فيها من النزاع ؛ إذ قد خُولِف سيبويه في جعل (إذا) من مُرَجِّحاتِ النصب ؛ إذ هي مثل (إنْ) غيرَ أنْ لا عملَ لها[٣] . وأيضاً فإنَّ ذلك الكلامَ مُختَلَفٌ فيه هل هو من طُرَرِ الأخفش المدرجة أم لا ؟ فلما كان الأمرُ كذلك اقتصر على ما اتُفِقَ عليه ، وهو حيث وترك ما اختلف فيه . والناظم ترك ذلك .

والثالث : أنْ يكونَ الرفعُ مُوْهِماً لوصف مُخِلٍّ ، قال في الشرح : «ومن مرجحات النصب أنْ يكونَ مخلِّصاً من إيهامِ غيرِ الصواب ، والرفعُ بخلاف ذلك ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٤] فَنَصْبُ (كلَّ شيء) رفعٌ لِتَوَهُّم كون (خلقناه) صفةً ؛ إذ لو كان صفةً لم يفسِّر ناصباً لما قبله . وإذا لم يكن صفةً كان خبراً فيلزم عمومُ خلقِ الأشياء بقَدَرٍ خيراً كانت أو شراً . وهذا قول أهل السنة»[٥] . قال : «ولو قُرِىءَ (كلُّ شيء) بالرفع لاحْتَمَلَ أنْ يكونَ

---

(١) في الأصل : «نصب» والتصويب من الكتاب ، وأ وس .

(٢) الكتاب ١/١٠٦-١٠٧ .

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/ل ٢١٧-٢١٨ .

(٤) سورة القمر آية ٤٩ ، وقرأ أبو السمال برفع (كلّ) ، وإليه الإشارة الواردة قريباً في كلام ابن مالك ، انظر المحتسب ٢/٣٠٠ ، البحر المحيط ٨/١٨٣ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الول ٢/٧٣٦ .

(خلقناه) صفةً محضةً ، وأنْ يكونَ خبراً ، فكان النصب لرفعه احتمال غيرِ الصواب أولى»[1] . فهذه ثلاثة مواضع كان من حقِّه التنبيه عليها هنا .

فإن قيل : لا يلزم مَنْ نَصَبَ نفسه لنقل بعض المهمات أنْ ينقلَ جميعَها وإلاَّ لَزِمه أنْ يأتيَ بجميع مسائل المطولات[2] ، والتسهيل على استيفائه لا يفي بهذا الطلب[2] ، فإنما أتى ببعض المسائل وترك بعضاً ، كما أتي ببعض الفصول ، وترك بعضاً . ولم يُعْتَبْ عليه بسبب ذلك . فهذا أولى .

فالجواب : أنَّ عدمَ الاستيفاء لا يلزمه في هذا المختصر إلاَّ إذا كان موقِعاً شُبْهَةً أو موهِماً غيرَ الصواب ، وههنا الأمرُ كذلك ، وذلك أنَّ مسائل الاشتغال محصورة في الأقسام الخمسة ، وقد قال في آخرها : «والرفع في غير الذي مَرَّ رَجَحَ» فاقتضى أنَّ ما سكت عنه يَرْجُحُ فيه الرفعُ على النصب . وهذه المواضع الثلاثة من جُمْلَةِ ما سكتَ عنه ، فاقتضى أنّ الرفعَ فيها أرجحُ ، وذلك غيرُ صحيح حسب ما ذكره هو وغيره ، فالاعتراضُ عليه لازمٌ وإن اختصر .

والجواب عن الأول : أنَّ حقيقةَ المشاكلة هي المطلوبة في هذا الضرب ليعتَدِلَ اللَّفْظُ خاصةً ، وليس المراد حقيقةَ التشريك بين الجمل في جميعِ أحكامها ، فممّا يُعْتَبَرُ من المشاكلةِ مشاكلةُ المفردات إن كانت ، فإنَّ : ضربتُ زيداً وعمراً لقيتُه أتَمُّ مشاكلةً عندهم من قولك : قام زيدٌ وعمراً لقيتُه مع أنَّ الجميعَ يُختارُ فيه الحَمْلُ على الفعلِ . والمشاكلةُ أيضاً هنا بين المفردات حاصلةٌ
/٥٠/ من حيث كانا معاً معمولينِ للفعل وإن اختلفا في الرفعِ / والنصب . وقد اعتبر سيبويه مشاكلةَ المفردات ، فقال في باب العطف على الجملة ذات الوجهين : «هذا بابٌ يُحْمَلُ فيه الاسمُ على آسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مرةً ويُحْمَلُ مرةً على اسمٍ

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٣٦ .
(٢) سقط ما بين الإشارتين من أ .

مبنيٌّ على الفعلِ أيَّ ذلك فعلتَ جاز»[1] . فهذه العبارة يظهرُ منها أنَّ المسألةَ من عَطْفِ المفردات ، فإنَّ الحملَ هو العطف ، ثم تكلَّم بما يظهر منه هذا المعنى ظهوراً ما ، وليس مراده إلاَّ مشاكلةَ اللفظين خاصةً ، وأمَّا العطفُ على حقيقته فلم يرده – أعني عطفَ المفردات – بدليل أنَّه بَيَّنَ آخرَ البابِ أنَّ المُرَاعَى هو الفعل خاصَّةً[2] ، لكنّه أتى بتلك العبارة حِرْصاً على بيان المراد من طَلَبِ المشاكلة ، فكأنَّ الناظمَ – رحمة الله – قَصَدَ هذا المعنى ، فأطلقَ عبارةَ لفظ المفردات ومرادُه غيرُ ذلك ، واتَّكَلَ في فهم ذلك على المساق ، وعند ذلك لا يلزمُ أنْ يكونَ ذلك في المنصوبِ خاصّة ؛ لأنَّ الفعل هو المُرَاعَى ؛ ولذلك قال : «على معمول فعل» ولم يقل : «على منصوب فعل» ؛ وأمَّا قوله : «مستقِرٌّ أو لا» فيَحْتَمِلُ الوجهين المذكورين ، والاقتصارُ على أحدِهما مُخِلٌّ فَيُحْمِلُ على تعميم اللفظ المشترك[3] ، وأنَّ مرادَه الوجهانِ معاً ، ويكون ذلك مجازاً في العبارة وإذ ذاك يَدْخُلُ له نحو : زيداً ضربتُه وعمراً كلَّمتُه ، فإنَّ زيداً إذا حُمِلَ على الفعل – وهو المرجوح – كان حَمْلُ عمرو إذ ذاك على الفعل أولى للمشاكلة ، وكذلك : أزيداً ضربتَه ، وعمراً كلَّمْتَه ؟ ، ونحو ذلك ، لأنَّ الجملةَ الأولى فعليّة .

والجواب عن الثاني : أمَّا الموضع الأولُ ، فالظاهر ورودُه ، إلاَّ أنْ يُقالَ : إنَّه في الاستعمالِ قليلٌ ، فلم يَعْتَنِ به اعتناءَه بالمواضع الشهيرة . وأمَّا الثاني فإنَّ حيثُ وإذا داخلتان له معاً في قوله : «وبعد ما إيلاؤه الفعلَ غَلَبْ» ؛ لأنَّ كلامَ سيبويه يقتضي ذلك فيهما ، وقد جَعَلَهُما سيبويه في باب ما يُنْصَبُ في الألف[4] ، أمَّا حيثُ فما قال فيه صحيحٌ فإنَّك[5] إذا قلتَ : حيثُ زيدٌ تلقاه يكرمْكَ ، فالأحسنُ

---

(١) الكتاب ١/٩١ .

(٢) المصدر نفسه ١/٩٦ ، ٩٧ .

(٣) في أ : «المشترط» .

(٤) الكتاب ١/١٠٦ .

(٥) في الأصل : (ثابت) وما أثبت من س ، وحاشية الأصل .

أنْ يَلِيَ الفعلُ الظرفَ ، فتقول : حيثُ تلقى زيداً يُكْرِمُك ، فإنْ قدَّمتَ الاسم وشغلت الفعلَ ، فالأولى النصب ؛ ليكونَ والياً للفعل في التقدير ، ويجوز الرفع - وهو مرجوح ؛ لأَنَّ حيثُ إذا وقع بعدها الفعلُ طلبه لِيُضَافَ إليه مباشرةً . وإنَّما جاز الرفع من حيثُ جاز وقوعُ المبتدأ والخبر بعده ، نحو : حيثُ زيدٌ جالسٌ ، وأمَّا (إذا) فظاهرُ سيبويه إجراؤُها مُجْرى حيثُ[١] ، وقد خُولِف في ذلك فإنَّ (إذا) مع الاسم مثلُ (إنْ) لا يجوزُ فيه إلاّ الحَمْلُ على الفعل ، قال السيرافي ، ويُقَوِّيهِ في إذا امتناع : اجلس إذا عبدُالله جالِسٌ ، بخلاف حيثُ» وقد احتَجَّ عن سيبويه بالفَرْقِ بين إذا وإنْ ، وهو العمل وتركه وإنْ اجتمعا في معنى المجازة كما أنَّ لو فيها معنى المجازاة ، ومع ذلك تقول : لو أَنَّك قائمٌ ، فيكون أَنَّ في موضع مبتدأ ، والفعل الذي بعد أَنَّ يُصَحِّحُ لها معنى المجازاةِ[٢] ، وعلى الجملة إذا فرضنا أَنَّ الناظمَ رأى في إذا هذا الرأيَ فقد دخلت مع حيثُ من حيثُ دخلتْ همزةُ الاستفهام ، وما ، وغير ذلك . وإن كان رأيُه في إذا رأيَ الآخرين - وهو الظاهر منه في باب الإضافة - فلا يكون داخلاً له في كلامه هنا / ويدخل له حيثُ بلا شكٍّ فلا اعتراضَ به . /٥١/

وأمَّا الموضع الثالث فهو ممّا انفرد بإدخاله هنا[٣] من أجلِ أَنَّ جماعةَ القرَّاء اختاروا في الآية قراءَةَ النصب ، وَوَجَّه لهم ذلك برفع ذلك الإبهام المحذور ، لا أَنَّه كذلك في كلام العرب ، وأَنَّ العربَ تَخْتَارُ مثلَ ذلك في مواضع الإبهام ؛ لأَنَّ القرآنَ وكلامَ العربِ قد يأتي على الإبهام وعدمِ البيان لمقاصِدَ معروفةٍ في علم البيان ، فلم يَسْتَقِرّ هذا الذي اعتمده[٤] ابنُ مالك مُرَجِّحاً للحَمْلِ على الفعل ؛ إذ

---

(١) الكتاب ١/١٠٦ .

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/ل ٢١٨ .

(٣) لم ينفرد ابن مالك بهذا بل سبقه إلى نحوه ابن الحاجب في كافيته . انظر الكافية بشرح الرضى ١/٤٥٧ وانظر منهج السالك لأبي حيان ص ١٢٣ .

(٤) في حاشية الأصل : «خ اعتبره» ، ومثله في س .

لم يَطَّرِد ذلك في كلّ موهم ، أو في أكثر المواضع الموهمة ، ولا دَلَّ على اعتباره دليلٌ عربيٌّ ، وكلامُ سيبويه ظاهرٌ في أنَّ النصبَ ليس براجح ؛ ولذلك اعتذر بأَنَّ القراءةَ سُنَّةٌ[1] ، ولا دَليلَ في قول السيرافي على اختيار النصبِ ، فانظر فيه . فالحقُ إسقاطُ ذلك ، وهو الذي فعل الناظم .

وإن تلا المعطوفُ فعلاً مُخْبَراً   به عن ٱسمٍ فاعْطِفَنْ مُخَيَّراً

هذا هو القسمُ الرابعُ : وهو : ما يتساوى فيه الرفعُ والنصبُ ، فلا يُخْتَارُ أحدُهما على الآخر ، وهو إذا عطفتَ جملةَ الاشتغال على جملةٍ اسميّةِ الصدر فِعْلِيَّةِ العَجُزِ ، وهي الجملةُ ذاتُ الوجهين ، فيريد أَنَّ المعطوفَ إذا تلا فعلاً وَقَعَ خبَراً لاسمٍ مبتدأ فأنت في الاسم السابق في جملةَ الاشتغال مُخَيَّرٌ ، إنْ شئتَ نصبتَه على إضمارِ فعل ، وإن شئتَ رفعتَه على الأبتداء ، وذلك قولك : زيدٌ ضربتُه وعمروٌ كلَّمتُه بالرفع إن شئتَ ، وإن شئتَ نصبتَه فقلتَ : وعمراً كلَّمتُه ، وذلك أَنَّ الجملةَ الأولى - وهي المصدَّرةُ بالأسم المخبرِ عنه بفعلٍ - ذاتُ وجهين ، فبالنظر إليها جملة واحدة هي ٱسميّةٌ ، وبالنظر إلى بعضِها - الذي هو الخبر - برزتْ جملةٌ فعليَّةٌ ويسميها في التسهيل ٱسميَّةَ الصدر فعلِيَّةَ العَجْزِ[2] ، وبعض النحويين يُسَمِّي الجملةَ بأسرها الجملةَ الكبرى ، ويسمّى الفعل والفاعل منها الجملةَ الصُّغرى[3] ، فإذا قلتَ : زيدٌ ضربتُه وعمروٌ كلَّمتُه ، فلك مراعاةُ الجملةِ الكبرى في العطفِ ، وهي ٱسميَّةٌ ، فَيُخْتَارُ إذ ذك في عمروٍ الأبتداء لمشاكلةِ الجملة الكبرى ، ويجوز إذ ذاك النصبُ ضعيفاً لعدم المشاكلةِ بذلك الأعتبار ، ولك مراعاة الجملة الصغرى ، وهي فعليَّة ، فيُخْتَارُ في عمروٍ النصبُ لمشاكلةِ الجملة الصغرى ، ويَضْعُفُ إذ ذاك الرفع ، فلما كان النصبُ يُخْتَارُ من وَجْـهٍ ،

(١) الكتاب ١٤٨/١ .

(٢) التسهيل ص ٨١ .

(٣) انظر منهج السالك ص ١٢٢ ، التصريح ٣٠٤/١ .

والرفعُ يُختارُ من وجهٍ آخرَ ترافعا أحكامَ الاختيار فثبتا على التساوي ، فلذلك قال : «فاعطفن مُخيَّراً» إذ ليس لك أنْ تُرجِّحَ الرفعَ على النصبِ ، ولا العكس ؛ لأنَّ كلَّ وجه من الترجيح معارضٌ بضده في[1] الوجه الآخر . وممّا جاء في السماع من ذلك قول الله تعالى : ﴿والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ والسَّمَاءَ رَفَعَها﴾[2] فنصب السماء باعتبارِ يسجدان ، ولو اعتبر أوَّلَ الجملةِ لجاء ﴿والسماءُ رفعها﴾ وقد قَرأَ كذلك أبو السمّال[3] ، وفي القرآن أيضاً : ﴿والشَّمْسُ تَجْرِي لمُسْتَقَرٍّ لها ذلِك تقديرُ العزيزِ العليم / والقَمَرَ قدرناهُ مَنَازِلَ﴾[4] قرأ الحَرَمِيَّانِ وأبو عمرو بالرفع /٥٢/ في (القمر) ، وباقي السبعة بالنصب[5] ، فالرفع على اعتبار ﴿والشمسُ تجري﴾ والنصب على اعتبار ﴿تجري﴾ .

ولم يذكر لاستواء الوجهين إلاّ موضعاً واحداً ، وزاد غيرُه بعض المواضع ، فمن ذلك ما تقدّم في (ما) ولا – من قولِ ابن خروف ، وابن أبي الربيع ودعواهما على سيبويه أنَّه ظاهر كلامه[6] ، وليس على الناظم به[7] دَرَكٌ حسب ما مَرَّ .

ومن ذلك أنَّك إذا قلتَ : أزيداً مررتَ بأخيه ؟ فالرفعُ والنصب ههنا مستويان . نَصَّ عليه ابن كيسان في الحقائقِ ، ومال إليه بعضُ المتأخرين من جهة ضَعْفِ نصب السابق مع السببيّ المخفوض[8] ؛ إذ كان : زيداً ضربتُ أخاه أضعفَ من : زيداً ضربتُه ، وزيداً مررتُ بأخيه أضعفَ من : زيداً ضربتُ أخاه ، فإذاً قد

---

(١) في حاشية الأصل : «خ : من» .

(٢) سورة الرحمن آية ٦ ، ٧ .

(٣) المحتسب ٣٠٢/٢ ، البحر المحيط ١٨٩/٨ .

(٤) سورة يس آية ٣٨-٣٩ .

(٥) السبعة ص ٥٤٠ ، حجة القراءات ص ٥٩٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢١٦/٢ .

(٦) انظر ما تقدّم ص ٩٤ .

(٧) في حاشية الأصل : «خ فيه» ومثله في س .

(٨) في أ : «المحفوظ» تصحيف .

صار تَعَدِّي الفعل إلى السببي المخفوض[1] يطلب بالرفع[2] ، وهمزة الاستفهام تطلب بالنصب فيترافعان أحكامَ الاختيار فيتساويان ، ولهذا وَجْهٌ ، ولكنَّ ظاهرَ النظم عدمُ اعتبار هذا النظر ، حيثُ قَدَّم اختيار النصب مع الهمزة مطلقاً ، وأنَّ التقاربَ بين : زيداً ضربتُه ، وزيداً مررتُ بأخيه لا يقوى أَنْ يُقَابِلَ الاستفهام . والله أعلم . ثم قال :

والرفعُ في غيرِ الذي مَرَّ رَجَحْ فما أُبيحَ افعل ودَعْ ما لم يُبَحْ

هذا هو القسم الخامس وهو : ما الرفعُ فيه المُخْتَارُ . ولم يُقَيِّده بموضع غيرَ أنَّه قال : «في غير الذي مَرَّ» يعني أنَّ ما عدا ما تقدَّمَ من الأقسام يُخْتَارُ فيه الرفعُ ، يعني على الابتداء ، نحو : زيدٌ ضربتُه ، فالمختار رفعُ زيدٍ على الابتداء ، لأنَّ الفعلَ قد شُغِلَ بضميره فلا حاجةَ إلى إضمار ما لا يُحْتَاجُ إليه . قال سيبويه : «وإنَّما حَسُنَ أَنْ يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيثُ كان مُعْمَلاً في المضمر وشغلتَه به ، ولولا ذلك لم يَحْسُن»[3] يعني : ولولا شَغْلُك إيَّاه بالمضمر لم يَحْسُن رفعُ زيدٍ ؛ لأنَّ قولَك : زيدٌ ضربتُ مرجوحٌ ؛ إذ لم تشغلِ الفعل بشيء قال : «وإنْ شئتَ قلتَ : زيداً ضربتُه»[4] يعني على غير الأحسن ، وعلى الجملة فكلُّ ما خرج عن تلك الأقسام داخل في هذا القسم .

ثم قال : «فما أُبيحَ أفعل ودَعْ ما لم يُبَحْ» فظهر من هذا الكلام أنَّه زائدٌ بغير فائدة ؛ لأنه قد تقدَّم له ما يباح فأباحه ، وما لا يُبَاحُ فمنعه ، فتقرَّر هذا المعنى مع تكررٍ[5] يأباه نظمُه المبنيُّ على عدم الحشو ؛ إذ كان فيه يجتزىء بأدنى إشارة ،

(١) في أ : «المحفوظ» تصحيف .
(٢) في الأصل : «يطلب الرفع» وما أثبت هو ما جاء في أ وس .
(٣) الكتاب ١/٨١ .
(٤) الكتاب ١/٨١ .
(٥) في حاشية الأصل : «خ فتقرير ذلك المعنى بعد تكرير» ومثله في س غير أن فيها (تقدير) بالدال ، وفي أ : «بعد» مكان (مع) .

وبالمفهوم ، وبالإحالةِ على المثال في فهم القواعد ، والموانع ، والشروط والشُّحّ بالعبارة حتى يرتكبَ كثيراً من الحذف الاضطراريّ كما مَرَّ ، ويأتي ، فكيف يأتي بشَطْرٍ لا معنى له[1] . والعُذْرُ له : أنَّه يَحْتَمِلُ وجهين :

أحدهما : أنَّ ما أجيز في هذا القسم وما قبله فجائزٌ التكلُّم به ، والقياس فيه ، وإنْ كان قليلاً ، فزيدٌ ضربتُه الوجه فيه الرفع ، والنصب مرجوح ، ولكنَّه مقيسٌ . وكذلك : أزيدٌ ضربتُه الرفع فيه قياس ، وإن كان ضعيفاً بالنسبة إلى النصب . ونَبَّه على ذلك وما في معناه ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّ المختار هو المقيس[2] من تلك الأقسام
/٥٣/ دون ما ليس بمختار ، وأنَّ المرجوحَ موقوفٌ على السماع ، فرفع / التَوَهُّمَ بهذا الكلام ، وبَيَّنَ أنَّ ما أُجيز في الأقسام فجائزٌ ، وإن كان على قِلَّةٍ ، وما مُنِع فهو الممنوع .

والثاني : أنْ يكونَ قصدُه التنبيهَ على ما تقدَّم له في حَيْثُما ؛ إذ كان مثلُه لا يجوز في الكلام ، وتقدَّم أنَّه إنَّما قَصَدَ بذكره ، وذكر ما كان من بابه أنْ يجريَ في الشعر موقوفاً عليه كما تجري إنْ في الكلام ، وتَرَكَ بيانَ مواضعِ استعمال ذلك فاستدركه هنا ، وذكر أنَّ ما تقدَّم من هذهِ الأقسام إنَّما يُقَاسُ حيثُ قاسته العربُ ، وما لم تقسه فلا يقاس ، بل يَـخْتَصُّ بمحلِّه من الشعر إن وُجِدَ مثلُه أو شاع في القياس الشعريّ[3] وَجْهُه . والله أعلم .

ها هنا كملت له الأقسام المتصورة في باب الاشتغال ، ثم أخذ في بيان مسائل تتعلّق بتلك الأقسام ، وتجري على حكمها فقال :

وفَصْلُ مَشْغُولٍ بحَرْفِ جَرٍّ أو بإضافةٍ كوَصْلٍ يَجْرِي

---

(١) قال أبو حيان في منهج السالك ص ١٢٣ : «النصف الثاني من هذا البيت حشو لا فائدة فيه» .

(٢) في أ : «المفسر» .

(٣) في أ : «في القياس من الشعري» بإقحام (من) .

يعني أنَّ فصلَ الفعل المشغول عن العمل في الاسم السابق بالجار والمجرور أو بالاسم ذي الإضافة جارٍ في الحكم المذكور مَجْرَى الفعل الذي لم يُفْصَلُ بينه[1] وبين غيره بشيءٍ ، فالفصل بهذين لا أَثَرَ له في تغيير الحكم ، بخلاف الفصل بغيرهما فإنَّ له أثراً ، إمَّا في منع التفسير ، أو في غير ذلك . هذا معناه على الجملة . وأَمَّا في التفصيل فإنَّ الفصلَ بين الفعل المشغول وغيره يُتَصَوَّرُ على وجهين :

أحدهما : أَنْ يريدَ فصلَ الفعل من الاسم السابق ، وأشار إليه بأحد الأمرين ، وهو حرف الجر ، فهو الذي يسوغ أن يُفْصَلَ به بينهما ، ويكونَ ذلك الفصل جائزاً ، وأَمَّا المضاف إليه[2] فلا يُتَصَوَّرُ الفصل به بين الفعل والاسم السابق ، إلاَّ أَنْ تجعلَ عِوَض زيد في : زيداً ضربته عبدَالله أو أَبا فلان ، فتقول : عبدَاللهِ ضربتُه ، وعند ذلك تكون قد فصلت بإضافة ، ومثل ذلك لا يُتَحَرَّزُ منه ، لأَنَّ المضافَ والمضاف إليه ، هنا هو الاسم كلُّه ، كالموصول وصلته ، فتعيَّنَ أَنَّ الفصلَ بالإضافة هنا غيرُ مراد . وتَعَيَّنَ له الجار والمجرور ، وهو حرف الجر الذي ذكر ، إذ عادته أَنْ يُطلِقَ حرفَ الجر ويريد المجرور معه ، ومثال ذلكالفصل : أزيداً في الدار أكرمتَه ، وأزيداً إلى الدار جئتَ به ، وما أشبه ذلك . فالفصل بهذا غيرُ مُعْتَدٌّ به ولا مُغَيِّر للحكم المذكور قبلَ هذا ، ونظيرُه الظرف ، كقولك : أزيداً عندَك أنزلتَه ، وأزيداً أمامَك أقعدتَه ، وأزيداً يومَ الجمعة ضربتَه ، وما أشبه ذلك . ولم يذكره الناظم علماً بأَنَّ حكمَه معلومٌ من حكم المجرور ؛ إذ هما في هذه الأشياء بمنزلة واحدة . وإنَّما سُوِّغ الفصلُ بهما ، ولم يمنعا من نصب الأسم السابق ؛ لأَنَّ العربَ تَتَّسِعُ في الظروف والمجرورات بالتقديم والتأخير ما لا تَتَّسِعُ في

---

(١) في الأصل : «منه» تحريف ، وما أثبت هو ما جاء في أ وس .

(٢) في أ : «وأَمَّا المضاف والمضاف إليه» وفي س : «وأما المضاف أو المضاف إليه» بإقحام المضاف في كلتيهما .

غيرها ، فالفصل بها كلا فصلٍ ، فلو وقع الفصل بغيرها لم ينتصبِ الاسمُ السابقُ ، وإن تقدمه ما يطلب بالفعل ، فإذا قلت : أزيدٌ أنت تضربُه فزيْدٌ لا يُخْتارُ فيه النصب كما اختير في : أزيداً تضربه ؛ لوقوع الفصل بين الفعلِ المفسِّر وبين الاسم السابق . بل لا يجوز في زيدٍ النصب من باب الاشتغال ، لأنَّ الفعل /٥٤/ الذي / يُقَدَّر ليس له ما يفسِّرهُ ، ولا يصح أنْ يفَسِّرَه الفعلُ المشغول ؛ إذ لا يَصِحُّ عمله في الاسم السابق ، ومن قاعدتهم ألاَّ يُفَسِّرَ إلاَّ ما يصح أنْ يعملَ ، والفعل هنا لا يعمل في ذلك الاسم السابق ؛ لأجلِ الفصل .

فإن قيل : فأنت تقول : أزيدٌ أنت ضاربُه ، فيجوز النصب ، ويختار كما يختار إذا لم تَفْصِل ، أو إذا فصلتَ بالمجرور ، فلم لا تختاره في الفعل والفاصل فيهما واحد ؟

فالجواب : أنَّ جميعَ الصفات لا بُدَّ من بنائها على مبتدأ في هذا الباب فَسَّرتْ عاملاً ، أو عملت بنفسها ، لأنَّها لا تقوم بنفسها ، ألاَّ ترى أنَّك لا تقول : أزيداً ضاربُه حتى تقول أنا أو أنت بخلاف الفعل ، فإنَّه مستَقِلٌّ غير مُحتاجٍ لغيره ، فتقول : أزيداً تضربه[1] ؟ والدليلُ على ذلك جواز : زيداً أنا ضارب ، وامتناع : زيداً أنا[2] أضْرِبُ – عند الجمهور ، وعلى ذلك مبنى مسألتِنا .

والوجه الثاني : فصلُ الفعل المشغول من ضمير الاسم السابق الذي اشتغل به الفعل ، وإليه أشار الناظم بالإضافة وأراد ما كان مثلَ : أزيداً ضربتَ أخاه ، فكأنَّ الأصل ، أزيداً ضربتَه ، ثم فصلت بالمضاف إلى الهاء ، وهذه عبارة مجازيَّة ، والقصد أنْ يكونَ الفعل مشتَغِلاً بما هو من سبب الأول ، فبَيَّنَ أنَّ هذا النحوَ جارٍ في الحكم مَجْرى قولك : أزيداً ضربته ؟ وأنَّ الفصلَ بالأخِ كلا فصلٍ ، وهذا الفصل الذي أشار إليه بالإضافة يَتَـعَيَّنُ لهذا الوجه ، ولا يصح هنا الفصل بحرف

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٦٢١/٢ .

(٢) في أ وس : «هنا» .

الجر ؛ إذ لا يقال : أزيداً ضربتَ في الدار إيَّاه ؟ فلو فرضتَ الضمير متصلاً فهو أبعدُ .

فإن قيلَ : بل يصح هذا[1] الفصل بالجار والمجرور في مثل قولك : أزيداً مررت بأخيه ؟ فهذا يَصْدُقُ عليه إدخالٌ - بين الفعل والضمير ، جارٌ ومجرور .

فالجواب : أَنَّ الأمرَ ليس على ما تَوَهَّمْتَ ؛ إذ الفعلُ لم يطلب الضمير من غير وساطة الباء ، فيقع الفصل بالجار والمجرور ، وإنَّما طلبه بوساطتها ، فهي مطلوبة له مع الضمير فلم يحصل الفصل إلاَّ بالاسم وحده ، وذلك من معنى[2] الإضافة ، فرجع نظيرَ : أزيداً ضربتَ أخاه ؟ من غير فرق فتعيَّن الجار للوجه الأول ، والإضافة للثاني ، ولا بُـدَّ .

وأراد بالإضافة ذا الإضافة ، فهو على حذف المضافِ ، وذو الإضافة هو المضاف إلى الضمير .

ولابن الناظم في هذا الموضع تفسير آخر ، وذلك أَنَّه جعلَ المشغول هو المشغول عنه ، وهو الاسم السابق ، كأَنَّه على تقدير : «وفَصْلُ اسم مشغول عنه الفعل بحرفِ جر أو بإضافةٍ كوَصْلٍ يجري» ونَصُّ ما وجدتُ في شرحه «يعني[3] : أَنْ حكمَ المشغول عنه الفعلُ بضمير جرٍ أو بمضاف إليه حكمُ المشغول عنه الفعل بضمير نصبٍ ، فمثل : إنْ زيداً رأيتَه ، في وجوب النصب : إن زيـداً مررتَ به ، أو : رأيتَ أخاه ، تنصب المشغول عنه في هذا بفعل مضمر مقاربٍ للظاهر تقديـره : جاوزتَ زيداً مررتَ به ، ولابستَ زيداً رأيتَ أخاه ، كما تنصب المشغول عنـه في نحو : إنْ زيداً رأيتَ بمثل الظاهر . ومثل : أزيداً لقيتَه في ترجيح نصبه على

(١) في أ ، وس : (هنا) .
(٢) في أ : «في معنى» .
(٣) سقطت (يعني) من أ .

/٥٥/ لرفع : أزيداً / مررتَ به ، أو عرفتَ أباه ، ومثل : زيدٌ قام وعمروٌ كلَّمتُه في استواء الأمرين : زيدٌ قام وعمروٌ كَلِفتُ[1] به ، أو كلَّمتُ غلامه ، ومثل : زيداً ضربتُه – في جواز نصبه مرجوحاً – زيداً مررتُ به أو ضربتُ غلامَه»[2] ، هذا ما وجدت فيه ، ولا أجزمُ بصحة نصِّه ، لعدم الرواية فيه عن مؤلفه ، ولكنَّه كلامٌ مُشْكِلٌ .

أمَّا أوَّلاً فإنه عَلَّقَ[3] الفصلَ بالأسم السابق ، ولم يذكر فيه حكماً أصلاً ، فَسَّره على معنى أنَّ الاسمَ السابقَ لا يَتَغَيَّرُ حكمهُ مع شَغْلِ الفعل بحرفِ جرٍّ أو إضافة وليس هذا بمطابق للنظم البتةَ ، ولا يُنَزَّلُ عليه ، لأَنَّ معنى النظم أَنَّ الفصل بكذا كالوصل .

وأَمَّا ثانياً : فإنه مَثَّلَ حرف الجر بنحو : زيداً مررتُ به ، وقد ذكره الناظم أولاً في قوله : «بنصب لفظه أو المحَلّ» ولا يريد بالمَحَلّ إلاَّ محلَّ الضمير المجرور بحرف الجر كما تقدَّم ، فتكون إعادته لذلك تكراراً من غير فائدة ، وأيضاً إنْ كان قصدُه هنا الفصلَ بحرف الجر وحدَه فقد نقصه التنبيه على الفصل بالجار والمجرور معاً بين الفعل والاسم السابق . فيقع الشك للناظر في نحو : زيداً في الدار ضربتُه ، وزيداً أنت ضربتَه ، وما يجوز منه ، وما يمتنع . وعلى الجملة فهو كلامٌ لا يَتَحَصَّلُ له معنى يكون شرحاً للبيت فتأمله .

فالصحيح في تفسير كلامه أنَّه يريد بحرف الجر : الجار والمجرور معاً ، وأَنَّه يريد الفصل به بين الفعل والاسم السابق ، ويريد الفصل بالإضافة بين الفعل وضمير الاسم السابق حسب ما تقدَّم . فإن قيل : إنَّ فيه بَعْدُ دَرَكاً من وجهين :

أحدهما : أَنَّ ما ذكره من الفصل بالإضافة غيرُ كافٍ ، فإنَّك تقول : زيداً ضربتُ راغباً فيه ، وزيداً مررتُ براغبٍ فيه ، وزيداً أعطيتُ ضاحكاً في وجهه

(١) في شرح ابن الناظم «أو عمرو مررت به» .
(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤٢ .
(٣) في أ : «على» تحريف .

درهماً ، وزيداً ضربتُ معتمداً عليه ، وزيداً أكرمتُ من أكرمه ، وما أشبه ذلك ممّا لم يقعِ الفصلُ فيه بالإضافة ، وحكمُه حكمُ الفصل بها ، فيقتضي كلامُ الناظم إنْ أُخِذَ بمفهومه أنَّ مثلَ هذه المسائل لا يكون الفصل فيها كالوصل ، وليس كذلك بل الحكمُ واحد .

والثاني : أنَّ إطلاقَه القولَ بأنَّ الفصل بالإضافة مثل الوصل يعطي أنَّهما على حَدٍّ سواء في مرجوحيّة النصب أو راجِحيَّتَه ، وذلك غيرُ صحيح ، بل النصب فيما تقدَّم على ثلاث مراتب فإذا قلتَ[1] : زيداً مررتُ بأخيه فهو أضعف من قولك : زيداً مررت به[1] ، وزيداً ضربتُ أخاه . [وقولك : زيداً مررتُ به أضعفُ من قولك : زيداً ضربتُه][2] . وأمَّا زيداً مررتُ به وزيداً ضربتُ أخاه ؛ فهما في رتبةٍ واحدةٍ على ما يظهر من سيبويه[3] ؛ ووجه هذا الترتيب أنَّ التفسيرَ في : زيداً ضربتُه من اللفظ ، والتفسير في : زيداً مررتُ به ، وزيداً ضربتُ أخاه من المعنى القريب ، والتفسير في زيداً مررتُ بأخيه من المعنى البعيد / ومتى كان /٥٦/ التقديرُ لفظياً فهو أقوى ، وإن كان معنوياً قريباً فهو أقوى من المعنوي البعيد . ومع ذلك فهو كلام العرب ؛ ولأجلِ هذا الترتيب واعتباره نَصَّ ابن كيسان على استواء الوجهين في : أزيداً مررتُ بأخيه ، وإذا كان كذلك فجَعْلُ الناظم الفصلَ وعدمَهُ إذا كان بالإضافة سواءً غيرُ صحيح .

والجواب عن الأول : أنَّ أكثرَ المسائل في هذا الباب تدور على ما صُوِّر ، وأمَّا تلك المسائل فقليلةُ الدور ، فلم يلتفت إليها ، وأيضاً فإنَّها في معنى ما ذكر فيحصل حكمها بالقياس على ما ذكر . والله أعلم .

---

(١) تكرّر ما بين الإشارتين في ثلاث النسخ ، وفي س : (زيدٌ مررت . . .) في الموضعين .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام يعضدها ما بعد (ووجه هذا الترتيب . . .)

(٣) الكتاب ٨٣/١ .

وعن الثاني : أنَّ الاعتراضَ بذلك قريبٌ والمقصود المهم إنّما هو أنَّه حيثُ يَضْعُفُ النصبُ مثلاً مع عدم الفصل يَضْعُفُ مع الفصل ، وحيثُ يقوي يقوى ، وهل هما في رتبة واحدة ، أم لا ؟ في ذلك نظر يَدِقُّ ، ولا تحتمله هذه الصناعة ، ولا يظهر له أثَرٌ يُنْتِجُ فائدةً . وبهذا أجاب بعضُ الحُذَّاق على نحو هذه المسألة ، ثم قال :

وسَوِّ في ذا الباب وصفاً ذا عَمَلْ   بالفعل إنْ لم يَكُ مانعٌ حَصَلْ

هذا عَقْدٌ يَكُرُّ حكمُه على جميع ما تقدَّم من أول الباب إلى هنا ، وذلك أنَّه تكلّم أولاً في كون المشغول عن المعمول هو الفعل ، وعليه فَرَّع الأقسام ، وبَيَّنَ الأحكام ، فبَيَّنَ في هذين البيتين أنَّ الوصفَ جارٍ في هذا الباب مجرَى الفعل في الأحكام المذكورة ، من تقسيم الاسم السابق إلى خمسة الأقسام المذكورة ، وغير ذلك ممّا تقدَّم ، فحيثُ يصح أنْ يكونَ الفعلُ مفسِّراً يكون الوصف أيضاً مفسِّراً ، وحيثُ لا يكون الفعل مفسِّراً لا يكون الوصف مفسِّراً ، وكذلك في ترجيح الرفع على النصب ، أو العكس ، أو التسوية بينهما ، فإذا قلتَ : أزيداً أنت ضاربُه ، فالنصب فيه كالنصب في : أزيداً ضربتَه ، وإذا قلتَ : زيداً أنا ضاربُه ، فهو كقولك : زيداً أضرِبُه ، وإذا قلتَ : زيدٌ ضربتُه ، وعمروٌ أنَا مُكْرِمُه ، فهو كقولك : زيدٌ ضربتُه وعمرو أكرمتُه وإذا قلت : زيدٌ هل أنت ضاربُه ؟ فهو كقولك : زيدٌ هل ضربتَه ؟ وكذلك سائر الأقسام المتقدّمة ، والأحكام المُتَقَرِّرة ، إلاَّ أنَّه شرط في ذلك شرطين : أحدهما : أنْ يكونَ ذلك الوصفُ عاملاً ، وهو قوله : «وصفاً ذا عَمَلْ» ويريد : عمل[1] النصب لفظاً أو مَحَلاً ، وذلك اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، كقولك : أزيداً أنت ضاربُه ؟ وأزيداً أنت ضاربٌ أباه ؟ وأزيداً[2] أنت مارٌّ به ؟ وأزيداً أنت ضاربٌ أخاه ؟ وأزيداً

(١) سقطت (عمل) من أ .

(٢) في الأصل : «أزيدٌ» بالرفع في هذا المثال ، والأمثلة الأربعة التي تليه .

أنت نازِلٌ عليه[1] ؟ وأزيداً أنت راغبٌ فيه ؟ وأزيداً أنت مارٌّ بأبيه ؟ وأمثلة المبالغة كذلك ، نحو : أزيداً أنت ضَرُوبُه ؟ وآلحربَ أنت لَبّاسٌ جلالَها ؟ وآلرءوس أنت ضَرُوبُها ؟ وآلقَدَرَ أنت حَذِرَهُ ؟ وأزيداً أنت سميعٌ صوتَه ؟ وما أشبه ذلك ، وتَحَرَّزَ بذلك من الصفة غير العاملة ، وكونها لا تعمل ؛ إمَّا لأنَّها آسم فاعل بمعنى الماضي ، نحو أزيدٌ / أنتَ ضاربُه أمسِ ؟ فزيدٌ لا يكون فيه هنا إلاَّ الرفع على /٥٧/ الأبتداء ؛ إذ لا يفسِّر اسمُ الفاعل وهو غير عاملٍ . وإمَّا لأنَّها صُيِّرتِ اسماً اعتقاداً من غير التفات إلى معنى الفعل ، فتقول : أزيد[2] أنت نازِلٌ في داره ؟ وأزيدٌ أنت ضارِبُه ؟ بمعنى : آنت المسمّى بهذا الاسم ؟ لم يكن فيه إلاَّ الرفعُ ، قال سيبويه : «ولو قال : آلدارُ أنت نازلٌ فيها ؟ فجعل نازلاً اسماً رَفَعَ ، كأنَّه قال : آلدارُ أنت رجلٌ فيها» . قال : «ولو قال : أزيدٌ أنت ضاربُه ؟ فجعله بمنزلة : أزيدٌ أنت أخوه ؟ جاز» يعني – ولزم الرفع – قال : «ومثلُ ذلك في النصب – يعني في إعماله عملَ الفعل – أزيداً أنت محبوسٌ عليه ؟ وأزيداً أنت مكابرٌ» عليه ؟[3] فإن لم يُرِد به الفعل . وأراد وجه الاسم رَفَع»[4] وكذلك أمثلة المبالغة كقولك : أعبدَالله أنت رسولٌ له ، أو رسولُه ، ولم ترد المبالغةَ في الفعل ، فالرفع لا غير ، قال في الكتاب : «لأنَّك لا تريد أنْ توقعَ منه فعلاً عليه ، فإنَّما هو بمنزلة[5] : أعبدُالله أنت عجوزٌ له ، وتقول : أعبدُاللهِ أنت له عديلٌ ، وأعبدُالله أنت له جليسٌ ، لأنَّك لا تريد به مبالغةً في فعل ، ولم تقل : مُجَالِس فيكون كفاعل ، فإنَّما هذا[6] بمنزلة قولك : أزيدٌ أنت وصيفٌ له ، أو غلامٌ له»[7] . ومثل ذلك الصفة المشبهة بآسم

(١) سقط المثال من أ .

(٢) في الأصول : «أزيداً» بالنصب ، والصواب ما أثبت بدليل قوله بعد : «لم يكن إلاّ الرفع» .

(٣) في الكتاب : «وإن» .

(٤) النصوص المحصورة بين الأقواس في الكتاب ١/١٠٩ .

(٥) في الكتاب : «بمنزلة [قولك]. .» و(قولك) مزيدة من طبعة دير نبورغ .

(٦) في الكتاب : «فإنما هذا اسم . . .» .

(٧) الكتاب ١/١١٧ .

الفاعل ، كقولك : آلوجهُ أنت حَسَنُه ، وأزيدٌ أنت ظريفٌ بسببه ؟ لا يكون في ذلك إلاَّ الرفع ؛ لأنَّه صفةٌ غيرُ عاملةٍ النصبَ ، وما جاء من قولك : حَسَنٌ وَجْهاً ، فليس بنصبٍ على صحيح التعدّي ، وإنّما هو على التشبيه كعشرين[1] درهماً ؛ ولأنَّ هذه الصفة لا يصِحُّ عملُها فيما قبلها ، فلا تُفَسِّر عاملاً ، ولأنَّها قد تُنوسِيَ فيها معنى الفعل تناسياً ضَعُفَتْ بسببه عن مقاومة الفعل حسب ما يَتَبَيَّن ذلك في بابه . وكذلك أفعل التفضيل ليست بعاملةٍ ، فلا تفسِّرُ ناصباً ، فإذا قلت : أزيدٌ أنت أفضلُ منه ؟ وأزيدٌ أنت أكرمُ عليه ، فليس إلاَّ الرفع ، قال سيبويه : «وممّا لا يكون في الاستفهام إلاّ رفعاً[2] : أعبدُالله أنت أكرمُ عليه أم زيدٌ ؟ وأعبدُالله أنت له أصدقُ أم بشرٌ ؟ كأنَّك قلتَ : أعبدُالله أنت أخوه أم بشرٌ ؟ لأَنَّ أفعلَ ليس بآسم[3] جرى مَجْرَى الفعل ، وإنَّما هو بمنزلة حَسَنٍ وشديد ، ونحو ذلك»[4] ثم أتى بمُثُلٍ أُخَرَ ، وحَتَم[5] الرفع ، ولم يُجِز فيها غيرَه . فكلٌّ هذا ينتظمه قولُ الناظم فمفهومُ الصفة أَنَّه لا يَجْرِي معه الاسم السابق جريانَه مع الفعل ، أو مع الصفة العاملة . والحاصل أَنَّ الصفاتِ الواقعة عوضَ الفعل في باب الاشتغال إذا لم تكن أسماءَ فاعلين ، أو أسماءَ مفعولين ، أو أمثلةَ مبالغة عاملةً عملَ الفعل لم يكن في الاسم السابق إلاَّ الرفع . ولا تراعي المجرورات التي جاءت مع الصفات غيرِ العاملة ، فإنَّها وإن كانت في موضع نصب فلا تقوى الصفاتُ أَنْ تعملَ في الاسم السابق ، فلا تُفَسِّر لها عاملاً . وقد تكون المجرورات معمولة لغير الصفات .

/٥٨/ والشرطُ / الثاني : أَلاَّ يمنعَ مانعٌ من إجراء الوصف مُجْرَى الفعل ، وذلك قولـه : «إنْ لم يكُ مانعٌ حَصَلْ» . وذلك أَنَّ الفعل تَقَدَّمَ له خمسةُ أقسام :

---

(١) في أ : «بعشرين» .

(٢) في الكتاب : «إلاّ رفعاً [قولك]. . .» .

(٣) في الكتاب : «لأن أفعل ليس بفعل ، ولا اسم يجري مجرى الفعل» .

(٤) الكتاب ١٣٢/١ .

(٥) في الأصل : «وختم» بالخاء المعجمة ، وما أثبت هو ما جاء في أ وس .

قسم يلزم نصبُه ، وهذا القسم لا يتصور مع الوصف ، لأَنَّ وجوبَ النصب لأمرٍ يختص به الفعلُ ، وذلك (إِن) الشرطيّة مثلاً ، فيصِحُّ وقوعُ الاسم بعدها إذا كان بعدَه فعلٌ ، ولا يصحّ إذا لم يَكُن بعده فعلٌ ، فتقول : إنْ زيداً أكرمتَه أكرمَك ، ولا تقول : إنْ زيداً أنت مُكْرِمُه أكرمك ، لا بالرفع ، ولا بالنصب . وكذلك سائر ما يجري مَجْرَى إنْ .

وقسم يلزم رفعُه بالابتداء ، وهو جاورٍ ههنا من حيثُ إطلاقُ القاعدة لا من حيثُ خصوصُ التمثيل ، فما التعجبية ، وأدواتُ الشرط لا حَظَّ للوصف فيها ، وله الحظُّ في الموصول ، والحرف الناسخ ، فإذا قلتَ : زيدٌ إنَّك ضاربُه ، فلا بُدَّ من الرفع ، وكذلك : زيدٌ ليتني لاقيه ، وما أشبه ذلك ، ومثله إذا قلتَ : زيدٌ أنَا الضاربُه[1] ، وزيدٌ أنا المكرِمُ أخاه ، وتقول : زيدٌ ما أنا مكرِمُه ، وزيدٌ إنْ أنا مكرِم أخاه ، وعلى هذا السبيل يَجْرِي[2] الحكم في سائر الأمثلة .

وقسم يُخْتَارُ نصبُه ، ويجري في الوصف فيما غلب إيلاؤه الفعل ، نحو : أزيداً أنا ضاربُه ؟ وأعمراً أنت مكرمه ؟ وما زيداً أنا ضارِبٌ أباه ، ولا عمراً أنت مارٌّ بأخيه ، وفي العطف على الجملة الفعليّة ، فتقول : قام زيدٌ وعمراً أنا مكرِمُه ، وضربتُ زيداً وعمراً أنا ضاربٌ أباه ، وما أشبه ذلك . وأَمَّا الطلبُ فلا حَظَّ للوصف فيه ، فيمتنع تصوير مسألته .

وقسم يُخْتَارُ رفعُه ، وهو جارٍ في الوصف ، نحو : زيدٌ أنا ضارِبُه ، فإنَّه في الحكم مثل : زيدٌ أنا ضربتُه .

---

(١) قال المرادي في توضيح المقاصد ٤٦/٢ : «وبقوله : (إن لم يك مانع حصل) من اسم الفاعل الواقع صلة لأل ، فإنّه لا يعمل فيما قبل «أل» ؛ لأنها موصولة ، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً . . .» وانظر منهج السالك لأبي حيان ص ١٢٤ .

(٢) في أ : (مجرى) .

وقسم يستوي فيه الأمران وهو مُتَأَتٍّ هنا ، فتقول : زيدٌ ضربته وعمراً أنا ضارِبُه ، كما تقول : وعمراً ضربتُه ، وكذلك الرفع . فتَقَرَّر من ذلك أَنَّ ما مَرّ في الفعل ليس كلُّه جارياً في الوصف بل تَخْتَصُّ منه أشياءُ بالفعل ، ولا تكون في الوصف لمانعٍ منع من ذلك ، فلذلك قال : «إنْ لم يَكُ مانعٌ حَصَلَ» يريد : فإن حَصَلَ مانعٌ فلا تُسَوِّ الوصفَ مع الفعل لحصول الافتراق بينهما . وقوله : (بالفعل) متعلّق بسَوِّ ، أي : سَوِّ الوصفَ بالفعل في هذا الباب . و(حَصَلَ) خَبَرُ (يَكُ) في قوله : «إن لم يك» . واعلم أَنَّ الناظمَ ترك ذكر المصدر العامل في هذا الباب ، وإنَّما خَصَّه بالفعل والوصف ، والمصدر غير داخل في واحد منهما ، بل قد يفهم له أَنَّه أخرجه عن أَنْ يكونَ مفسِّراً في هذا الباب ، كما يفهم له ذلك في اسم الفعل ؛ إذ لا يَصِحُّ أَن يكونَ مفسِّراً بأتفاق البصريين سوى ابن خروف[1] ، فلا يقال : زيداً دونك أخاه ، وما أشبه ذلك ، فكذلك يفهم له أَنَّه لا يقال : زيداً سَقْياً له ، ونحو ذلك :

والجواب : أَنَّ دخولَ المصدر في هذا الباب قد وقع النزاع فيه بين النحويين ، فمنهم مَنْ مَنَع من دخوله فيه ، واعتَلَّ على الجملة بضَعْفِه عن مقاومة الفعل ، وبأَنَّه إذا كان موصولاً[2] يمتنع عمله فيما قبله . ومنهم من فَصَّل فقال : إن كان موصولاً[2] امتنع أَنْ[3] يُفَسِّر ، وإن كان غيرَ موصول لم يمتنع ، ودخل في الباب ،

(١) وهو قياس مذهب الكسائي كما ذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ١٠٤/٣ .

(٢) سقط ما بين الإشارتين من أ، والمراد بالمصدر الموصول : المصدر المنحلّ إلى أَنْ والفعل ، قال ابن أبي الربيع في البسيط ٦٢٦/٢ : «المصدر الذي لا يصح أن يعمل المصدر النائب مناب أَنْ والفعل ، وأما المصدر النائب مناب الفعل فيعمل فيما قبله . . .» وانظر منهج السالك ص ١٢٤ والتصريح ٣٠٦/١ .

(٣) في أ : «أو» تحريف .

وعمل فيما قبله إن كان مفرَّغاً . ومنهم من أجاز / دخوله ، وإنْ لم يَصِحّ عملُه /٥٩/
فيما قبله ، وفي كلام سيبويه متعلَّق لمن أجاز على الجملة[١] ، ولكنَّ المسألةَ بَعْدُ ذاتُ شَعَب[٢] في النظر ، فكأنَّه ترك ذكر المصدر لذلك ، وأيضاً فقد تَقَدَّم في عقده الأول ما يُفْهَمُ منه اشتراطُ صحة عمل المفسِّر فيما قبله ، والمصدر قد يمتنع ذلك فيه في مواضع ، ويشكل جوازه في مواضع ، فكان الأولى به السكوت عنه . والله أعلم .

ثم قال :

وَعُـلْـقَـةٌ حاصِلَةٌ بتابِــعِ كعُلْقَةٍ بنفسِ الاسمِ الوَاقِعِ

العُلْقَةُ عبارةٌ عن الضمير العائد على الاسم السابق ، وذلك أنَّ الجملةَ التي بعد الاسم السابق لا بُـدَّ أنْ يكونَ فيها ضميرٌ عائدٌ عليه ، والأصل أنْ يكونَ هو المُشْتَغَلُ به عن العمل في السابق ، ثم إنَّ العاملَ قد يعمل في مـلابس ذلك الضمير ، وهو الذي ذكر في قوله : «وفصل مشغول بحرف جَرّ أو بإضافة» إلى آخره ، وقد ينتقل الحكم من التابع إلى المتبوع ، وهو الذي قصد ذكره ها هنا . والحاصل أنَّه لا بُـدَّ من ضميرٍيَربِطُ الجملة الثانية بالاسم الأول ؛ لأنَّ الأصلَ في ذلك المبتدأ والخبر ، ودخل حكم الاشتغال عليه فلذلك لا يجوز أنْ تقولَ : أزيداً رأيتُ عمراً ؛ لأنَّه لا يجوز : زيدٌ رأيتُ عمراً إلاَّ مع ضمير عائد على الأول ، فذلك الضمير الرابط من حيثُ كان معلّقاً للجملة الثانية بالأولى ، وبه كان الاتصال والعلاقة سمّاه عُلْقَةً من أجل ذلك ، وكأنَّ العلقةَ اسمُ العلاقة الحاصلة بسبب الضمير ، وهو الاتصال بين أول الكلام وآخره[٢] ، فيريد أنّ الرابطَ بين أول

---

(١) في الكتاب ١٤٢/١ : وتقول : «أمَّا زيداً فجَدْعاً له ، وأمَّا عمراً فسقيا له ؛ لأنك لو أظهرت الذي انتصب عليه سقيا وجدعاً لنصبت زيداً وعمراً ، فاضماره بمنزلة إظهاره ، كما تقول : أما زيداً فضربا» .

(٢) في أ : (شعب) بالعين المهملة .

الكلام وآخره[1] - وهو الضمير العائد على الاسم السابق - قد يكونُ متعلّقاً بالتابع ، كما يكون متعلّقاً بالمتبوع نفسه ، وقد لا يريد بالعُلْقَةِ الضميرَ نفسَه ، ولكن يريدُ حقيقتَها ، وهي الارتباط ، فيقول : قد يحصل الارتباط بسبب المجيء بالتابع لكون الضمير مُلْتَبِساً به كما يحصل بالاسم الواقع لكونه[2] ملتبساً به أيضاً ، وذلك قولك : أزيداً رأيتَ رجلاً يحبه ، فالضمير العائد على زيد ليس إلاّ الملتبس بالنعت ، وكذلك أزيداً لقيت[3] عمراً وأخاه ، فهذا يَتَنَزَّلُ منزلةَ قولك أزيداً رأيتَ مُحِبَّه ، وأزيداً رأيتَ أخاه . قال سيبويه : «وممّا ينتصب أوَّلُهُ لأَنَّ آخرَه مُلتَبِسٌ بالأول قولك[4] : أزيداً ضربتَ عمراً وأخاه ، وأزيداً ضربتَ رجلاً يحبه ، وأزيداً ضربتَ جارتين يحبهما ، فإنّما نُصِبَ الأولُ - يعني زيداً - لأَنَّ الآخِرَ - يعني منصوب الفعل - ملتبس به إذ كان صفتَه»[5] - يعني لأنك تقول : مررتُ برجل منطلقٍ رجلٌ يحبه ، أو منطلقٍ زيدٌ وأخوه فيصحّ للتلبس الحاصل في المعنى بالمتبوع . ونفس الاسم الواقع هو الاسم الذي اشتغل به الفعلُ عن الاسم السابق ، وهو المتبوع في هذا الموضع ، كأنّه قال : والعُلْقَةُ الحاصِلَةُ بالتابع كالعُلْقَةِ الحاصلة بالمتبوع ، وإنّما سمّاه واقعاً من حيث كان واقعاً على الضمير وعاملاً فيه . وهذه / عبارةٌ كوفيةٌ ، حكى الجوهري أنَّ الكوفيين يُسَمُّونَ الفعل /٦٠/
المتعدّي واقعاً[6] ، وقد سمّاه في التسهيل واقعاً[7] أيضاً ، فالاسم الذي اشتغل به الفعل

(١) من قوله (فيريد) إلى قوله (وآخره) ساقط منن س .
(٢) في الأصل : «لأنّه ملتبساً» والتصويب من س .
(٣) سقطت (لقيت) من س .
(٤) في الأصل : «كقولك» ، وما أثبت هو ما جاء في س ، وفي الكتاب : «قوله» .
(٥) الكتاب ١/١٠٧ ، وفيه «إذ كانت صفته ملتبسة به» ، ومثل ذلك في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ل ٢١٩ .
(٦) الصحاح (وقع) .
(٧) التسهيل ص ٨٣ .

إذا أضيف إلى الضمير كان عاملاً فيه الجرَّ ، فسمَّاه واقعاً بهذا الاعتبار ، ويَتَحَقَّق هذا المَحْمَل بأن يُفْرَضَ الاسمُ الذي اشتغل به الفعلُ واقعاً حقيقةً ، أي متعدياً نحو أزيداً ضربتَ مُكْرِمَه ، وأزيداً أكرمتَ مُحِبَّه ، فيقال كما أنَّ العُلْقَةَ حاصلةٌ بهذا الاسم المتعدي إلى الضمير الرابط من حيثُ كان معمولاً للفعل المشتغل كذلك تحصل بالتابع المتعدي إلى الضمير الرابط من حيثُ كان في حكم المعمول للفعل لأنَّه نعتٌ للمعمول له ، ألاَ ترى أنَّ معمولَ الفعل إذا كان متعدّياً فهو وصفٌ على تقدير موصوف كأنَّك قلتَ : أزيداً ضربتَ رجلاً مكرِمَهُ ، فقد صارت المسألتان واحدةً . ومثل ذلك المعطوف بالواو لأنَّه والمعطوف عليه ملتبسان بالأول ، فإذا قلت : أزيداً رأيتَ عمراً وأخاه ، فهو في تقدير : أزيداً رأيتَ ملتبساً به ، لأنَّ التباسَ عمرو بما هو من سبب الأول في معنى التباسه بالأول . أو يُقال : هو في تقدير : أزيداً رأيتَ أخاه ؛ لأنَّ الأخَ يقع في المعنى موقع عمرو حتى كأنَّك قلتَ : أزيداً رأيتَ أخاه وعمراً ، على التقديم والتأخير . فقد تَبَيَّنَ قصدُ الناظم بالاسم الواقع ، ومعنى كونه واقعاً ، وأنَّ العُلْقَةَ بالتابع كالعلقة بغيره .

وهنا سؤال ، وهو : أنَّه أطلقَ القول أنَّ العُلْقَةَ إذا حَصَلَتْ بتابع ، أيّ تابعٍ كان فهو جائز ، وليس بصحيح من وجهين :

أحدهما : أنَّ ذلك مختَصٌّ بالنعت وعطف النسق خاصة حسب ما نَصَّ عليه في التسهيل[1] ، ولم يذكر سيبويه غيرهما[2] ، وظاهر هذا أنَّه إن حَصَلتْ العُلْقَةُ بعطف بيان ، أو بدل ، أو توكيد أجزأ . والثاني : أن العطف الذي تحصل العُلْقَةُ به . له شرطان :

أحدهما : أنْ يكونَ بالواو خاصةً كما تَقَدَّم تمثيلُه ، فإن كان بغير الواو لم يصح ، فلا تقول : أزيداً ضربتَ عمراً ثُمَّ أخاه ؟ ولا أزيداً رأيتَ عمراً أو أخاه ؟

---

(١) التسهيل ص ٨١ .

(٢) انظر الكتاب ١٠٧/١ .

ولا ما أشبه ذلك ، كما لا تقول : أزيداً رأيتَ عمراً أخاه ؟ على العطف البياني ، ولا على البدل ، ولا أزيداً رأيتَ عمراً نفسَه .

وكذلك لا تقول : أزيداً رأيتَ عمراً ورأيتَ أخاه ؟ فتعيد العاملَ . وهذا هو الشرط الثاني : وهو عدم إعادةِ العامل مع المعطوف . وإذا ثبت هذا كان إطلاقه مُشْكِلاً .

والجواب عن الأول : أَنْ يُقَالَ : أَمَّا التوكيدُ فعَدَمُ دخوله بيِّن ؛ إذ العُلْقَةُ لا تحصل به البتةَ ؛ لأَنَّ الضميرَ المتعلّق به عائد على[1] المؤكَّد أبداً ، وألفاظُ التوكيد محصورةٌ ، وعلى طريقةٍ لا تتعدَّى ، فإنَّما تحصل صورة المسألة حيث يكونُ ثَـمَّ تابعٌ تعلّق به ضميرٌ عائدٌ على الاسم السابق ، والتوكيد لا يكونُ فيه ذلك .

وأَمَّا عطفُ البيان فلا نسلِّم عدم الربط[2] بالضمير المتعلِّق به ، بل يجوز أَنْ تقولَ : أزيداً رأيتَ عمراً أخاه ؛ إذ عطفُ البيان كالنعت ، وإنَّما يفترقان في الاشتقاق ، وعدمه ، فإذا كان جائزاً / في النعت جاز فيما أشبهه ، وهو رأْيُ ابن /٦١/ عصفور[3] ، فقد[4] يقال : إنَّ عطفَ البيان مرادٌ للناظم .

وأَمَّا البدل فحكى ابنُ عصفور الخلاف في جريانه في هذا الباب مَجْرى النعت ، وارتضى القول بالمنع محتَـجًّا بأَنَّ البدلَ على تقدير تكرار العامل[5] ، فصار مثلَ تكراره نَصًّا . وهذا فيه نظر ؛ فإنَّ تقديرَ تكرار العامل ليس في البدل كاللفظ به ، وإنَّما هو تقديرٌ معنويٌّ ، ويستوي معه في ذلك العطف ؛ إذ هو أيضاً على

---

(١) في الأصل ، وأ : «وعن» وما أثبت هو ما جاء في س ، وفي التصريح ٣٠٧/١ وصاحبه يصرح بالنقل عن الشاطبي في هذه المسألة .

(٢) في الأصل وحده : (الرابط) .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٦١/١ .

(٤) (فقد) هكذا في الأصول .

(٥) شرح الجمل ٣٦٢/١ .

تقدير تكرار العامل ، ألاَ ترى أنَّك تقول : يا عبدَالله وزيدُ ، كما تقول : يا عبدَالله زيدُ ، ومع ذلك فلم يمتنع أن تقول : أزيداً رأيتَ عمراً وأخاه ؟ فكذلك لا يمتنع أنْ تقولَ : أزيداً رأيتَ عمراً أخاه ؟ وأيضاً فلو كان البدل على تقدير تكرار العامل حقيقةً لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة ، وذلك باطل بالاتفاق ، وإذا كان كذلك جرى في الحكم مَجْرَى المعطوف ، وهو ظاهرُ إطلاق الناظم ، ولا حُجَّةَ في اختياره لغير ذلك في التسهيل ؛ فإنَّه قد نصب نفسَه منصبَ المجتهدين في العربية ، وقد تختلفُ أقوالُ المجتهدينَ كثيراً في المسألة الواحدة بحسب الأوقات والأنظار .

والجواب عن الثاني لا يحضرني الآن . والظاهر لزومهُ إذا سُلِّم أنَّ ذلك مختَصٌّ بالعطف بالواو .

وللقائل أنْ يقولَ : لا يختَصُّ ذلك بالواو أصلاً ، بل يجوز مع الفاء ، وثُـمَّ ، وغيرهما من حروف العطف ، لأنَّ الكلامَ كلَّه جملةٌ واحدة ، وفيها ضمير الاسم السابق ، وإذا كان كذلك جاز في الجميع ، وغاية المانع أنْ يقولَ إنَّ الفاء ، وثُـمَّ يقتضيان الترتيب وتكرار العامل ، وذلك يفيد الاستقلال ، فالمعطوف في حكم المستَقِلّ ، بخلاف الواو فإنَّها تعطي الجمع ، ومعنى مَعْ ، وذلك يقتضي عدم الاستقلال ، فالمعطوف بها لا يستقِلُّ الكلام دونه ، ولا يستقِلُّ هو بنفسه . هذا ما احتَجَّ به ابن عصفور للمنع[1] . ورَدَّ عليه بعضُ المتأخرين بأنَّ الفاء ، وثم إنَّما يعطيان أنَّ الثاني بعد الأول ، وما بعدهما ليس مستقلاً ، فاتَّصَل بما قبله ، وإلاَّ فيلزمه ألاَّ يجوزَ في الواو أيضاً إلاّ حيثُ لا يستَقِلُّ الأول ، نحو أزيدٌ اختصم عمروٌ وأخوه ، ويلزم أيضاً ألاَّ يجوز : أزيداً ضربتَ عمراً[2] وأخاه بعده ؟ وما أشبهه ممّا يتبَيَّن به أنَّ المعطوفَ متأخرٌ ، وأيضاً ما أَبْعَدَ ذلك في الفاء مع أنَّها تُصَيِّر

(١) شرح الجمل ص ٣٦١ .

(٢) سقطت (عمراً) من أ.

الجملتين واحدةً فيجوز[1] معها ما لا يجوز مع الواو ، فكيف يمتنع معها ما لا يمتنع مع الواو ، وأيضاً يلزمه ألاَّ يجيز ذلك في أو فلا يجيز : أزيداً ضربتَ عمراً أو أخاه[2] ؛ لأنَّه قيد العطف بالواو وحدها . وذلك كله فاسد . وهذه المسألة فرعٌ عن باب الابتداء فما جاز في الابتداء جاز فيها ؛ لأنَّ أصلَ الاسم السابق الابتداء . وقد نَصَّ المازنيُّ وابن السراج وغيرهما على جواز الإخبار عن المعطوف بالفاء ، وثم ، وأو ، وغيرها . فأجازا في نحو : قام زيدٌ ثم عمروٌ ، الذي قام زيدٌ ثم هو عمرو[3] ، ولا فرق بين الموضعين . وقد أجاز ابنُ عصفور ذلك أيضاً في الإخبار ، فكيف لا يجيزه هنا ؟ وقد يجوز في الاشتغال ما لا يجوز / في الإخبار ، /٦٢/ ألا ترى أنَّه يجوز نحو : أزيداً ضربتَ أخاه . وضربت عمراً ، ولو قلتَ : الذي ضربتَ أخاه وضربتَ عمراً زيدٌ لم يجز . وكذلك في الصفة ، فتقييدُ العطف بالواو خاصَّةً خطأٌ ، بل الصحيح في هذه المسألة ما قال السيرافي في ضَبْطِها إذ قال : «إذا كان في الجملة ضميرُ اسمٍ متقدِّمٍ فهي من سَبَبِ ذلك الاسم ، وإنْ لم يكن فيها ضميرٌ ، وجئتَ بجملة أخرى فيها ضميرُ الاسم لم يَجُزْ»[4] قال : «ولا تبالِ في أيِّ موضع ، من الجملةِ وقع ذلك الضمير»[5] . فهذا كلُّه يَدُلُّ على صِحَّةِ ما اقتضاه إطلاق الناظم . وإنَّما اقتصر في التسهيل على العطف بالواو خاصة ؛ لأنَّ سيبويه لم يذكر في الاشتغال إلاَّ ذلك ، كما أنَّه لم يذكر من التوابع إلاّ النعت ، وهذا العطف . وليس في ذلك دليلٌ ؛ إذ لم يَنْفِ ما عداهما .

فإنْ قيل : إن كان كذلك فكيف الأمرُ في الشرط الثاني ، وهو ألاَّ يتكرر العامل .

---

(١) في حاشية الأصل ، وأ وس : «فيجوز» .

(٢) في أ : «وأخاه» بسقوط همزة (أو) .

(٣) انظر الأصول ٢/٣١٠ ، همع الهوامع ٥/١٥٧-١٥٨ .

(٤) في شرح كتاب سيبويه للسيرافي : «فهي سبب» .

(٥) شرح السيرافي ١/ل ١١٩ ، وسقط قوله : «وإن لم يكن فيها ضمير لم يجز» من نسخته التي وقفت عليها .

فالجواب : أَنَّ هذا أسهلُ ، فإنَّ العامل إذا تكرَّرَ فقد صار الكلام جملتين ، وصار التابعُ غيرَ تابعٍ ؛ إذ ذلك الآن من عطف الجمل ، لا من عطف المفردات ، وعلى أَنَّك إنْ قَدَّرتَ تكرار العامل لمجرد التأكيد ، فلا مانعَ من المسألة ؛ لأَنَّ عطفَ المفردات باقٍ ، فالأخ تابع لعمرو ، وضربتَ الثاني كالعَدم . وقد أجاز ابنُ السراج في الإخبار : الذي ضربتُه وضربتُ عمراً زيدٌ ، على أنْ يكونَ ضربت الثاني لمجردِ التأكيد[1] . فكذلك هنا . ولم يتكلَّم سيبويه على ذلك ، بل على أَنْ يكون تكرار العامل لغير التأكيد ، فهو الذي مَنَعَ . فقد ظهر أَنَّ كلامَ الناظم هو الجاري على القواعد ، وكلام غيره ليس كذلك ، وهو ممّا يؤكد البحث عن كلامه وإطلاقاته في هذا النظم وتقييداته[2] ، فإن تحتها دفائن قلَّما يُشْعَر لها . وقد مضى من ذلك أشياء ، وسيأتي أُخَرُ إن شاء الله . وبالله التوفيق .

---

(١) الأصول ٢/٣١١ .

(٢) في أ وس : «أو تقييداته» .

تعدّي الفعل ولزومه

الأفعالُ على قسمين : مُتَعَدٍّ ، وهو ما يطلب بنفسه بعد فاعلِه مفعولاً به ، ويسمّى ذلك الفعل متعدِّياً ، وواقعاً ، ومتجاوزاً ، ويسمّى طلبُه ذلك تَعَدِّياً ؛ وإنّما سُمِّيَ الفعلُ مُتَعَدِّياً لأَنَّه تَعَدَّى ، أي : تجاوز فاعلَه إلى مفعول به ، وواقعاً لأنَّه وقع على المفعول به ، ومتجاوزاً إذ[1] تجاوز مرفوعَه إلى غيره .

وغيرُ مُتَعَدٍّ وهو بخلافه ، ويسمّى لازماً ، ووصفه ذلك لزوماً ، لأنَّه لزم[2] فاعله فلم يتعدَّه ، ولم يجاوزه إلى غيره . وكلا القسمين لا بُدَّ من التفرقة بينهما حتى يُعْرَفا ، ويَتَبَيَّنَ وجهُ القياس اللفظيّ بالنسبة إلى كلٍّ واحد منهما ، ولا يمكن أَنْ يُعرفَ ذلك بالمعنى ، لأَنَّ الفعلين قد يجتمعان في أصل المعنى وأحدهما متعدٍّ ، والآخر غيرُ متعدٍّ ، كآمنتُ به وصَدَّقْتُه ، فالأول غيرُ مُتَعدٍّ في الاصطلاح ، والثاني مُتَعَدٍّ ؛ لأَنَّ الواصلَ بحرف الجر غيرُ متعدٍّ في أشهر الاستعمال ، وكذلك : نسيتُه وذَهِلْتُ عنه ، وأحببتُه ورغبتُ فيه ، واستطعْتُه وَقَدَرْتُ عليه ، ونحو ذلك . فلا بُدَّ من ضابط لفظيّ يُرْجَعُ إليه ، والذي ضَبَط

/٦٣/ به الناظمُ ذلك ، وفَرَّقَ به بين / الفريقين أن قال :

عَلاَمَةُ الفعلِ المُعَدَّى أن تَصِل «ها» غيرِ مصدرٍ به ، نحوُ عَمِلْ

يعني أَنَّ الفعل المتعدِّي علامتُه الدَّالَّةُ على أَنَّه متعدٍّ صحَّةُ وصلِ هاءِ الضمير به إذا لم تكن تلك الهاءُ دالّةً على المصدر ، وذلك نحوُ : عَمِلَ ، فإنَّك تقول : البيتُ عَمِلْتُه ، وليستِ الهاءُ ههنا للمصدر ، بل للبيت ، وهو المعمول ،

---

(١) في الأصول : (إذا) .

(٢) سقطت (لزم) من الأصل ، ومن أ .

وكذلك تقول : ضَرَبَهُ ، وأكرمَهُ ، وأعانَهُ ، وأهانَهُ ، واستعملَهُ ، ونحو ذلك ، والهاءُ ليست للمصدر ، فلو كان الموصول بالفعل هاءَ المصدر ، أي الهاء الدالَّة على المصدر لم يكن في ذلك دَلالةٌ على أنَّه متعدٍّ ، فإنَّك تقول : القيامُ قمتُه ، وقام لا يتعدَّى ، وتقول : تكلَّمه ، وتكلَّم لا يتعدَّى ، وخرجَهُ ، وخرج لا يتعدَّى ، وذهبه وانطلقه ، وكثيراً من ذلك ، وليس فيها دَلالةٌ على التعدِّي ، لأنَّ الهاءَ للمصدر ، فلو فرضتها في هذه الأفعال لغير المصدر لم يستقم فمن ههنا دلَّ على أنَّها غيرُ متعدِّية ، ودلَّ على أنَّ الأولى متعدِّية ، فتقول : عَمِلْتُ البيت ، وضربتُ زيداً ، وأكرمتُ عمراً ، وأعنتُ خالداً ؛ لأنَّك تقول : عملتُه ، وضربتُه ، وأكرمتُه ، وأعنتُهُ ، ولم ترد مصدراً ، ولا تقول : قُمْتُ زيداً ، ولا : تكلَّمتُ عمراً ، ولا : خرجتُ زيداً ، ولا : ذهبتُ البلدَ ، لأنك لا تقول : قمتُهُ ولا تكلَّمْتُه ، ولا خرجتُه ، ولا ذهبته ولم ترد المصدرَ ، فلو أردتَ المصدرَ لصَحَّ ، وكذلك تقول : قمت القيامَ . وخرجت الخروجَ ، وذهبتَ الذهاب[1] ، وسبب عدمِ دَلالةِ هاءِ المصدر على التعدّي أنَّ كلَّ فعل متعدِّياً كان أو غيرَ متعدٍّ يتعدّى إلى المصدر ، وتلحقه هاؤه .

وفائدة قوله : «أنْ تَصِلَ ها» الاستظهار ، والاحتراز من الفعل الواصل بحرف الجر ، فإنَّك تقول : قام به ، وتكلَّم به ، وخرج إليه ، وذهب به وانطلق إليه ، ونحو ذلك ، فيتعدَّى إلى هاءِ غير المصدر لكنْ من غير اتصال ، بل بواسطة تفصل بينهما ، فلا يُسَمَّى لذلك متعدِّياً إذ لم تكن الهاءُ موصولةً به .

وقوله : «أن تصل ها غير مصدر به» لا يعني أن تصِلَ الهاءُ به كيف اتَّفَق ، بل يريد أنْ يكونَ الشأن فيه كذلك ، والاستعمال جارياً عليه ، لأنَّ من الأفعال ما هو لازمٌ ، لكنَّه يتعدَّى في حال الضرورة ، أو فيما لا يُعْتَدُّ به في الكلام ، ولا يقاس عليه ، كمررتُ في قول جرير :

(١) في أ : (الذهوب) .

تمرون الديارَ ولن تعوجوا   كلامُكم عليَّ إذاً حَرَامُ[1]

فإنّه تعدّى بنفسه هنا ، فساغ بالنسبة إلى هذا البيت : مررتُه ، فلو عَوَّضَه منه لكان مثله ، لكنْ ليس[2] من شأنه أنْ يكونَ كذلك ، فليس بداخل تحت قاعدة المتعدِّي بهذا الاعتبار . وكذلك قولُ أعرابي من بني كِلاب :

تَحِنُّ فتبدي ما بها من صَبَابَةٍ   وأُخفِي الذي لولا الأُسى لقضاني[3]

فقضاني في البيت قد يُعَوَّضُ منه قضاه ، وليس الاستعمال فيه كذلك ، وإنّما يقال : قَضَى عليه . وممّا جاء منه في الكلام ولا يقاس عليه قول الله تعالى : ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لهم صِرَاطَكَ المُسْتَقِيمَ﴾[4] الأصل فيه : على صراطك

/٦٤/ المستقيم ، وكذلك الاستعمال في قَعَد أن يتعدَّى بحرف الجر ، فمثلُ هذه / الأشياء إنْ صَحَّ فيها وصلُ الهاء لغير المصدر ، فليست بمُرَادِه ؛ إذ كان مقصودُه ما كان ذلك فيه مُطَّرِداً .

وهذا التعريف فيه نَظَرٌ من أوجه :

أحدها : أنَّ ما كان يتعدَّى تارةً بنفسه ، وتارةً بحرف الجر كشكرت ونَصَحْتُ ، وكِلْتُ ، وَوَزَنْـتُ يُشْكِلُ دخولُه تحت قاعدته وخروجُه عنها ؛ إذ قد قَـدَّمتُ أنَّ مرادَه دخولُ الهاء على ما هو الشأن ، ونحن نَجِد مثل هذا لا يستَتِبُّ فيه إسقاط حرف الجر ، لمشاركة إثباته ، فلا تقول شكرتُه بإطلاقٍ ، ولا

---

(١) تقدم تخريج الشاهد في باب الاشتغال .

(٢) سقطت (ليس) من الأصل .

(٣) الشاهد في الكامل للمبرد ٤٧/١ منسوب إلى أعرابي من بني كلاب كما عزاه الشاطبي ، وينسب إلى عروة بن حزام ، وليس في ديوانه ، وانظره في شرح الحماسة للمرزوقي ٣٤٤/١ ، ١١٦٢/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/١ ، ضرائر الشعر ص ١٤٦ ، الجنى الداني ص ٤٤٣ ، مغني اللبيب ص ١٩ ، ٧٥١ ، شرح شواهده للسيوطي ٤١٤/١ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٦ .

نصحتُه كذلك ، فيقتضي أنَّه غيرُ متعدٍّ ، وأيضاً فلا يستَتِبُّ فيه ثبوتُ حرف الجر ، وذلك يقتضي أنَّه متعدٍّ ؛ إذ كان يصح أنْ تقول : نصحتُه وشكرتُه على الجملة . وهذا اضطراب . والثاني : أنّ ظروف الزمان والمكان قد يُتَسَّعُ فيها حتى إنَّ ما كان منها متصرفاً يجوز فيه ذلك قياساً ، فصارت أفعالُها ممّا شأنها أنْ تلحقَها هاءُ غيرِ المصدر ، نحو قولك : يومُ الجمعة سرتُه ، ومكانكم قُمْتُه ، وشهر رمضان صُمْتُه ، وفي القرآن الكريم : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[1] وهذا على إجراء الظرف مُجْرى المفعول به مجازاً ، وهو كثير في كلام العرب . فإذا كان كذلك فكلُّ فعل صلح معه هاءُ الظرف متعدٍّ على طريقته . وكلُّ فعل يعمل في الظرف متعدّياً كان أو غيرَ متعدٍّ ، فاقتضى أنَّ قمتُ ، وصُمْتُ ، وقَعَدْتُ ، وغير ذلك من غير المتعدّي متعدٍّ ، وذلك غير صحيح ؛ إذ النحويون لا يطلقون عليها اسمَ التَّعَدِّي حقيقةً . ومن هذا الباب : دخلت مع الأماكن المختصَّة فإنَّ هاءَ غيرِ المصدر يطَّرِد فيها . مع أنَّ سيبويه وغيره لم يجعله متعدّياً[2] .

والثالث : أنَّه أخرجَ بهذا الضابط قسماً من أقسام المتعدِّي ؛ إذ قَسَمَ النحويون المتعدي ثلاثةَ أقسام : قسماً يتعدّى بنفسه ، وقسماً يتعدَّى بحرف الجر ، وقسماً ثالثاً يتعدَّى بنفسه تارةً وبحرف الجر أخرى . وإنما عَدُّوا ما يتعدَّى بحرف الجر قسماً ثالثاً من أجل لزومه الطلب للمعمول كالمتعدِّي بنفسه ، كمررت ، وعَجِبْتُ ، وَرغِبْتُ ، فإنَّها طالبةٌ للمجرور لزوماً . وفَرَّقوا بينها وبين ما لا يطلبه لزوماً ، كقام ، وقعد ، فجعلوا طلبها للمجرور إنْ وُجِد غيرَ تعدٍّ ، وسَمَّوه تَعَلُّقاً . فالناظم قد نَظَمَ هذا القسم في سلك ما لا يتعدّى . وذلك خلافٌ ظاهر .

(١) سورة البقرة آية ٨٥ .

(٢) الكتاب ١/٣٥ .

والرابع : أنَّ الأفعالَ المتقدّم ذكرُها ، ممّا انتصب في الشعرِ ، أو في النادر على إسقاط الجار ، كمررتُ ، ونحوها متعدِّيَةٌ بلا بُدَّ ؛ لأنَّها وصلت إلى ما نصبته بنفسها . وإطلاق اسم المتعدِّي عليها صحيحٌ ، وإن كان غيرَ مقيس . ولا يصح أنْ يقالَ في «تمرون الديار» إنّ (تمرون) غيرُ متعدٍّ ، وهو قد نصب المفعولَ به ، وكذلك الأمر في «لقضاني» وفي : ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ المُسْتَقِيمَ﴾[1] وما أشبه ذلك ، فإنَّ الفعلَ قد وصل إليها بنفسه ، ولا معنى للتَعَدِّي إلاّ ذلك . فكيف يقال : إن علامةَ المتعدِّي وصلُ هاء غيرِ المصدر به ، وها هنا لو قلت ذلك / فيها لم يصح . /٦٥/

والخامس : أنَّ من الأفعال أفعالاً كثيرة جدًّا تستعمل متعدِّيةً وغيرَ متعدّية مع أنَّ البِنْيَةَ[2] واحدةٌ ، نحو غاض الماءُ وغِضْتُه ، ورَجَع[3] الشيءُ ورجعتُه ، ووقف الفرسُ وَوَقفتُه ، وعَمَرَ المنزلُ وعَمَرْتُه ، ومن ذلك كثير ، فمن أين يعرف في هذا الباب المتعدِّي من غيره بهذا العقد ، وأنت إذا نظرتَ في رَجَعَ الشيءُ مثلاً هل يتعدَّى أم لا ؟ فوصلتَ به هاءَ المصدر . قلت : رَجَعْتُه ، وهو صحيح مع أنَّه كان عندك غيرَ متعدٍّ ، فمثل هذا لا يتم تعريفاً لهذه الأفعال وأشباهها .

والسادس : أنَّ هذا الضابطَ دوريٌّ ، فلا يصحُّ ، وإنَّما كان كذلك لأنَّ إلحاقَنا الهاءَ لغير المصدر تتوقف صحته على معرفة كون الفعل متعدّياً ؛ إذ كنا لا نقول : عرفتُه حتى نقول : عرفتُ زيداً . وهذا هو المطلوب فقد توقفت معرفةُ المتعدِّي على صحة إلحاق الهاء ، وإلحاقُ الهاء مُتَوَقِّفٌ على معرفة المتعدِّي . وهذا دَوْرٌ لا يصح التعريف به .

والجواب عن الأول : أن بابَ نصحتُ ، وشكرتُ متوقفٌ على السماع ،

---

(١) سورة الأعراف آية ١٦ .

(٢) في الأصل وحده : (النيّة) .

(٣) في الأصل وحده : (رجعت الشيء) وهو خطأ .

والناظم إنّما تكلّم على القياس ، فلا يُعْتَرَضُ بالسماع عليه ؛ إذ لم يَتَعَرَّض له . وأيضاً فإنّه على أحد الوجهين قابل لهاء غيرِ المصدر في أحد الوجهين ، فهو في ذلك متعدٍّ ، وفي الوجه الآخر غيرُ قابل ، فلا يكون متعدّياً ، فدخل تحت ضابطه .

وعن الثاني : أنَّ الاتساع في الظروف مجازٌ وعلى خلاف الأصل ، وإن كان قياساً ، والأصلُ ألاَّ يتعدَّى بنفسه بل بحرف الجر ، أو[1] على تقديره ، فإذا جيء بضمير الظرف تَعَدَّى بالحرف ، وإذا كان كذلك فالضابط غيرُ مُسْتَتِبٍّ[2] فيها على الإطلاق ، إذ لا تتصل الهاءُ فيها بالفعل إلاَّ بقيد ، والضابط مطلق . وأيضاً الظرفُ المُتَّسَعُ فيه إن قيلَ فيه مفعولٌ به ، ولو على الجوازَ[3] ، فاتصال هاء غير المصدر به على ذلك[4] التقدير جائز ، فيكون علامة صحيحة .

وعن الثالث : أنَّ الناظم اصطّلح في التعدّي اصطلاحاً التزمه ، فأطلقَه على وصول الفعل للمفعول بنفسه خاصة ، ولذلك قال : بعد : «فانصب به مفعوله» ومَنْ سَمّى المجرور مُتَعَدَّى إليه فاصطلاح ثان ، ولا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح إذا كان مفهوم المراد ، مع أنَّ سيبويه لم يُسَمِّ التعدّي بحرف الجرتعدّياً[5] ، وإنّما سمّاه إضافةً[6] . فما اصطلح عليه الناظم أولى . وأيضاً فقد أطلق على المتعدّي بالحرف الجار لفظ التعدّي في قوله بعد هذا : «وعَدِّ لازماً بحرف جر» وعلى هذا يسقط السؤال من أصله .

وعن الرابع : أنَّ الناظم لا يُنَازِع في تسمية ما انتصب في الشعر أو غيره

---

(١) في أ : (إذ) .

(٢) في الأصل : «مستثبت» .

(٣) في حاشية الأصل : «خ : المجاز» ، ومثله في س .

(٤) في أ : «ذلك على ذلك» .

(٥) في الأصل : «متعدّياً» وفي س : «المتعدّي . . . متعدّياً» ، وما أثبت من أ ، ويعضده قوله بعد : «وإنّما سماه إضافة» .

(٦) الكتاب ٤١٩/١ .

مفعولاً به ، فهو داخل تحت التعريف في ذلك الموضع ، وهو الشعر مثلاً ، فإنّه لو قال : (لقضاه) موضع (لقضاني) ، و(تمرونه) موضع (تمرون الديار) لكان صحيحاً في الشعر ، سائغاً فيه . وأيضاً فإنّما تكلّم على العلامة القياسيّة الشائعة /٦٦/ في كل فعل ، فمررتُ بحسب ذلك غيرُ متعدٍّ أي / إنَّ عدمَ التعدِّي هو الشائع فيه في الكلام ، وعلى هذا وصفه[١] ، والخصوصات أمر آخر يحتاج إلى نظر خاص . وهو لم يتعرّض له ، وكذلك القول في قضى وقعد ونحوهما وأيضاً فإنَّ التعريفات والرسوم في هذه الصناعة إنّما هي أكثرية ، وقد اقتصر عليها الكثير ؛ لعُسْر الحصر في أمْر منتشر[٢] ، لاسيما ما يرجع إلى الشذوذات والنوادر .

وعن الخامس : أَنَّ ذلك البابَ وإنْ كَثُرَ مُتَلقًّى من السماع ، فليس للقياس فيه مدخل ، فليس في إدخاله تحت الضابط فائدةٌ . وهذا هو الأولى في الجواب عن الأول والرابع . وإذا سَلَّمنا فهو داخلٌ على أحد الاستعمالين لصلاحيته إذ ذاك لهاء غيرِ المصدر ، وغيرُ داخل في الاستعمال الآخر لعدم الصلاحية .

وعن السادس : أَنّ مقصودَه الاختبارُ بما يجده الإنسان[٣] في نفسه من ذوق صناعي ، أو دُرْبَةٍ استعماليه ، وخبرة عاديّة على الجملة ، وذلك أَنَّ الإنسانَ إذا قال : ضربتُه مثلاً ، وهو يريد بالهاء شخصاً من الأشخاص ، فالنفس تقبل ذلك وتُصَحِّحُه بما لها فيه من الاستعمال العادي ، والدُرْبَةِ الذوقية ، وإذا قال : قمتُه ، وهو يريد غير المصدر لم تقبله نفسه ، ونفرت عنه بالعادة ، وكذلك إذا قلتَ : علمتُه ، وعرفتُه ، وكسوتُه وكلَّمْتُه كان مقبولاً ، فإذا قلتَ : خرجتُه وانطلقتُه ، وذهبتُه ، وحَسُنْتُه . ونحو ذلك كان غيرَ مقبول . هذا الذي يعني خاصة ، وهو

(١) في حاشية الأصل «خ : وضعه» ومثله في س .
(٢) في الأصل : «منتشر» بالتاء ، وما أثبت من أ وس .
(٣) في أ : «الأنسق» تحريف .

الذي جرى عليه في التسهيل[1] ، وشرحه إذا تأملته ، فالضابط في تقريب التعريف صحيح . ثم بيّن إعرابَه ، وعامله فقال :

فانصِبْ به مفعولَه إنْ لَمْ يَنُبْ عن فاعلٍ ، نحوُ : تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

يعني أنَّ مفعولَ الفعل الذي تعدَّى إليه يُنْصَبُ به أبداً إذا لم يكن نائباً عن فاعله ، وذلك حين يُحْذَفُ الفاعلُ ، فإنَّه قد تقدَّم أنَّ له[2] الرفع بنيابته عنه . فإذا لم يُحْذَفِ الفاعل فلا بُدَّ من نصبِه ، مثال ذلك : تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ ، فالكُتُبُ هو الذي تعدَّى إليه تَدَبَّرَ ، وحاله النصب إذ لم يقع نائباً . وما ذكره من الضابط حاصل في تَدَبَّرْتُ الكتابَ أو الكُتُبَ ، والتَّدَبُّر : التَّأَمُّلُ ، والتَّفَهُّم ، وحقيقته : النظر في عاقبة الأمر وما يؤولُ إليه . وفي قوله : «فانصب به» إشارةٌ ، بل تصريح بأنَّ المفعولَ منصوبٌ بفعله الذي تعدَّى له ؛ إذ الضمير في به عائِدٌ على الفعل ، أي : انصب بالفعل مفعولَه . وهذا رَأْيُ سيبويه ، وغيره من أهل البصرة . خلافاً لأهل الكوفة . والدليل على صحة رأي الناظم أنَّ أصلَ العمل الطلبُ ، والطالب للمفعول ليس شيئاً غيرَ الفعل فهو إذاً العامل ، ولذلك ترى المفعول يدور مع الفعل في تَصَرُّفِه وجوداً[3] وعدماً ، فإن كان الفعلُ مُتَصَرِّفاً تَصَرَّفَ المفعول ، فتقدَّم أو توسَّط ، وإذا لم يكن الفعل متصَرِّفاً لم يتقدَّم ، ولا زال عن موضعه الخاص به . وهذا / ظاهر . وقد اضطرب الكوفيون في العامل ما هو ، /٦٧/
فذهب هشامُ بنُ معاويةَ الملقَّب بالطُّوَال[4] – صاحب الكسائي – إلى أنَّه منصوب

---

(١) في التسهيل ص ٨٣ : «وإذا اقتضى فعلٌ مصوغاً له بأطّراد اسمُ مفعول تامّ ، نصبه مفعولاً به ، ويسمّى : متعدّياً» ، وانظر شرحه ، السفر الأول ، ٧٤٤/٢ ، والمساعد ٤٢٦/١ .

(٢) سقطت (له) من الأصل .

(٣) في الأصل : (وجوباً) تحريف ، وما أثبت من أ وس .

(٤) قوله : «الطُّوَال» هكذا في الأصول ، وهو وهمٌ ، فالطوال لقب لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالله الكوفي (ت ٢٤٣هـ ، ترجمته في إنباه الرواة ٩٢/٢ ، بغية الوعاة ٥٠/١٥ . . .) . =

بالفاعل ، وذهب الفَرَّاء إلى أنَّه منصوب بالفعل والفاعل معاً ، حكى القولين الفارسي وغيره[1] ، وحكى صاحب الإنصاف قولاً ثالثاً عن خلف الأحمر : أنَّه منصوبٌ بمعنى المفعولية[2] . فأمَّا مذهب هشام فَرُدَّ بأنَّه لو كان الفاعل هو العاملُ لعَمِلَ فيه وهو غير مسند إلى الفعل ؛ إذ هو الفاعل مع الإسناد .

فإنْ قيل : إنَّما يعمل بهذا الوصف وهو كونه مسنداً إليه .

قيل : فأَجِزْ أنْ ينتصِبَ بالابتداء ، نحو : زيدٌ ضاربٌ عمراً ؛ لأنَّه مثل الفاعل في أنه محدَّثٌ عنه ، وأيضاً لو كان كذلك لم يكن لاعتبار الفعل في جواز تقديم المفعول معنىً ، فلم يُعْتَبَر تَصَرُّفُه ، بل كان ينبغي أنْ يَتَصَرَّفَ المعمولُ الذي يصحبه فعلٌ غيرُ متصرف كما يتصرف المعمول الذي صحبه فعلٌ متصرف ، لأنَّ العاملَ في الموضعين الفاعلُ ، وهو على كل وجه فاعل ، فلَمَّا لم يَجُزْ ذلك مع نحو : نِعْمَ ، وجاز مع نحو : ضَرَبَ مع أنَّ الفاعلَ واحدٌ فيهما دلَّ على أنَّه ليس العامل . وأَمَّا مَذْهَبُ الفراء فَرُدَّ بأنَّه لو كان كذلك لامتنع توسيطُ المفعول بين الفعل والفاعل معاً ، ولم يوجد مثل قوله : ﴿إنَّما يَخْشَى اللهَ من عِبَادِهِ العُلَماءُ﴾[3] وأيضاً فإنَّ محصولَ هذا القولِ راجعٌ إلى أنَّ العامِلَ معنىً غيرُ فعل ، فيمتنع تقديمُ المفعول

= والرأيُ المذكور مشهور النسبة إلى هشام بن معاوية الضرير الكوفي / انظر الإنصاف ١/٧٩ ، شرح الكافية للرضى ١/٣٣٥ ، المساعد ١/٤٢٦ .

(١) انظر المصادر السابقة ، والمغني لابن فلاح ١/ل ١٢١ .

(٢) الإنصاف ١/٧٩ ، وفيه : «خلف الأحمر من الكوفيين» . وهو وَهمٌ من الأنباري – تبعه فيه كثير من العلماء بعد ه – ؛ لأنَّ خلفاً من مشاهير رواة الشعر البصريين ، ولم يكن مبرزاً في النحو (انظر بغية الوعاة ١/٥٥٤) ، والمقصود هنا هو الأحمر الكوفي (على بن المبارك) تلميذ الكسائي (ترجمته في بغية الوعاة ٢/١٥٨) . وقد أُحس ابن فلاح بما في عبارة الأنباري ومن تبعه ، فقال في المغنى ١/ل ١٢١ : «الرابع : لخلف الأحمر من الكوفيين ، وقيل : اسمه على بن المبارك يلقب بالأحمر من أصحاب الكسائي» .

(٣) سورة فاطر آية ٢٨ .

مطلقاً بناءً على[1] القاعدة المستَمِرَّة : أنَّ العاملَ إذا كان معنىً لم يَجُز تقديمُ المعمول فيه على المعنى ، ولذلك يمتنع : قائماً خلفَك زيدٌ ، وما أشبه ذلك ، فإنْ أجازَ التقديمَ هذا والعامل معنىً . لزمه في كلِّ موضع كان العامل فيه معنى . وأدَّى إلى مخالفةِ العرب والنحويين . وأمَّا مذهبُ خلف فَرُدَّ بأنَّه لو كان كما قال لوجب ألاَّ يرتفعَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه لوجود معنى المفعوليَّة ، كما أنَّ رفعَه الفاعل بمعنى الفاعليّة باطلٌ ، لعَدَمِ معنى الفاعليّة في نحو : مات زيدٌ ، وسَقَطَ الحائطُ ، وما أشبه ذلك مع أنَّه قد ارتفع فيه الاسم كما ارتفع في : قام زيدٌ ، ونحوه . وأيضاً كان يجب أنْ ينتصِبَ زيدٌ من قولك : زيدٌ مضروبٌ ؛ لوجود معنى المفعولية . هذا ما قيل في الرد على هذه المذاهب[2] ، فالأصح ما ذهب إليه الناظمُ إلاَّ ابن خروف لما قَرَّرَ نحو هذه الأشياء من كلام الفارسي قال : «هذا كلُّه فاسدٌ بُنِيَ على أصلٍ فاسد ، أُضَافَ العَمَل إلى الألفاظ حقيقةً ، وتأوَّلَ ذلك على الأئمة ؛ وذلك لأنَّ الرافعَ والناصِبَ والجارَ والجازِمَ إنَّما هو المتكلّم ، والألفاظُ لا عملَ لها لكنْ لما كان المتكلمُ يرفع عند حضورِ بعض الألفاظ ، وينصب عند آخر ، ويَجُرُّ ويَجْزِم عند آخر ، فكانت تجري مع أنواع الإعراب وجوداً وعدماً نسبوا العمل إليها اتساعاً ونظماً للاصطلاح فقط» انتهى / قوله ، وما قال هو الذي أراد الفارسي فليس بمخالفٍ لما قال ، كيف وابن /٦٨/ جني هو الذي أصَّل ذلك الأصل الذي بنى عليه ابن خروف[3] ، وابن جني صنيعةُ[4] الفارسي ، وناشرُ علمه[5] ، وعبد نعمته في مثل هذه الأشياء ، فَرَدُّ ابنُ خروف مُشْكِلٌ . ولما رأى الناظم هذا الاصطلاح ممّا قد يخفى على كثير من الناس حَرَّر عبارته على الأصل المقصود ، فلم يبق ما يُعْتَذَرُ منه ، فقال : «فانصب به مفعوله»

---

(١) في أ : «على أن القاعدة» .

(٢) انظر الإنصاف ١/٨٠–٨١ ، والمغنى لابن فلاح ١/ل ١٢١ .

(٣) الخصائص ١/١٠٩–١١٠ .

(٤) في الأصل وحده : «ضيقة» .

(٥) في الأصل وحده : «عليه» .

ففاعل (انصب) هو المتكلم ، والباء في (به) للسبب ، كأنه قال : انصب أيُّها المتكلم مفعولَ الفعل بسببه وبحضوره ، فلم يَنْسُب العمل إلاَّ للمتكلم ، لكن بقرينةِ حضور الفعل الطالب للنصب . وهذا كله ظاهر . قال ابن جني في الخصائص : «سألتُ الشجريَّ يوماً فقلت : يا أبا عبدالله كيف تقول : ضَرَبْتُ أخاك ، فقال : كذاك ، فقلت : أفتقولُ : ضَرَبْتُ أخوك ، فقال : لا أقول : أخوك ، أبداً . قلت : كيف تقول : ضربَنِي أخوك ، فقال : كذاك ، فقلت : ألستَ زعمتَ أنَّك لا تقول أخوك أبداً ، فقال : أيش ذا ! اختلفت جهتا الكلام»[1] . فهذا نحوٌ من قولك : رفعتُه لأنَّ الفعلَ طلبه بالفاعلية ، ونصبتُه لأنَّه طلبه بالمفعولية ، وهو قريب من الاصطلاح . وعلى الجملة فمثل هذه المسائل لا يُجْدِي[2] فيها الخلافُ فائدةً غيرَ تنقيح وجه الحكمة الصناعيّة والله أعلم .

ولازِمٌ غيرُ المُعَدَّى وحُتِمْ   لزومُ أَفْعَالِ السَّجَايا كَنَهِمْ[3]
كذا افْعَلَلَّ والمضاهي اقْعَنْسَسَا   وما اقتضى نَظَافَةً أو دَنَسَا
أَوْ عَرَضاً أو طاوع المُعَدَّى   لواحدٍ كمَدَّه فامتدَّا

هذا هو القسم الثاني ، وهو غيرُ المتعدِّي ، وسمَّاه لازِماً بقوله : «ولازِمٌ غير المعدَّى» يعني أنَّه يسمّى لازماً في الاصطلاح ؛ لكونه لَزِمَ فاعِلَه فلم يتجاوزه إلى غيره . ولما ضبط المتعدِّي بضابط يتحصَّلُ به أكثرُ الأفعال المتعدّية تحت التمييز حاول مثل ذلك في اللازِم أو نحواً منه ، وذلك أنَّ المتعدِّي[4] وغيرَ المتعدّى إنما هو سماعيٌّ ، والضابط القياسيُّ فيه ضعيفٌ ؛ لأنَّه إنَّما يَشْمُلُ من الأفعال جملةً أكثرية ، لكنَّ النحويين تكلَّفوا لها ضوابطَ بحسب الإمكان في صنعة القياس ، كما

---

(١) الخصائص ١/٢٥٠ ، وانظر ص ٧٦ منه .
(٢) في الأصل : (يجري) ، وفي أ : (يجد) .
(٣) سقط البيتان : الأول والثاني .
(٤) في أ : «أن غير المتعدّي وغير المتعدّى» .

فعلوا في ضبط أبنيةِ المصادر ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات ، والجموع المكسرة ، وغير ذلك . فكان من أقرب ما وجدوا في ضَبْطِ غيرِ المتعدّي ما اختار الناظم ، وهو أنَّه ردَّها إلى عقود خمسة ، اثنان منها لفظيان ، وثلاثةٌ معنويّة ، وذلك كون الفعل من أفعال السجايا ، وكونهُ على وزن افْعَلَلَّ ، وكونه على وزن افعَنْلَلَ ، واقتضاؤه نظافةً أو دَنَساً ، أو عَرَضاً ، وكونه مطاوِعاً للمتعدِّي إلى واحد ، وإن شئتَ جعلتَها ستةً فتفرد ما / اقتضى عَرَضاً عَقْداً /٦٩/ مستقِلاً ، فأمَّا كونُه من أفعال السجايا فذلك قوله : «وحُتِمَ لزومُ أفعال السجايا» يعني أنَّه أُوجِبَ أنْ تكونَ الأفعالُ الراجعةُ إلى معاني السجايا لازمةً غيرَ متعدّية ، والسجايا هي الطبائع والغرائز المطبوع عليها ، وهي الدَّالَّة على معنى قائم بالفاعل لزوماً ، وذلك مثل : نَهِمَ الرجلُ يَنْهَمُ نَهَماً فهو نَهِمٌ : إذا أفرط في شهوة الطعام ، ومثله كَرُمَ ، ولَؤُمَ ، ونَبُهَ ، وسَفُلَ ، وشَجُعَ ، وجَبُنَ ، وذَكُوَ ، وبَلُدَ ، ورَطُبَ ، وصَلُبَ ، وصَغُرَ ، وعَظُمَ ، وسَهُلَ ، وصَعُبَ ، وضَخُمَ ، وضَؤُلَ . فهذه الأفعال وما كان نحوها إنّما هي لمعنى مطبوع عليه ، أو لاحِقٌ به ، وأكثر ما تأتي على فَعُلَ ويشاركه فَعِلَ ، ومنه نَهِم في تمثيل الناظم ، ونحوه شَنِبَ ، وحَوِلَ ، وعَوِرَ ، وحَوِرَ ، وعَرِجَ ، ولَهِيَ ، ونَكِبَ ، ونَغِلَ[1] ، وعَجِلَ ، ونَكِظَ[2] ، وغَضِبَ ، وضَرِمَ ، وضَحِكَ ، وضَهِيَتْ ، ولَقِسَ ، ولَثِغَ ، وجَعِمَ[3] ، وقَرِمَ ، وما أشبه ذلك . وأما كونه على افْعَلَلَّ فمثاله اطْمَأَنَّ ، واقشَعَرَّ ، واشْمَأَزَّ ، واجْرَعَنَّ ، واشمَعَلَّ ، واصْمَعَدَّ ، وارْثَعَنَّ ، واقْصَعَلَّ ، واقْلَعَفَّ ، وازْمَهَرَّ ، واسْبَطَرَّ ، وامْذَقَرَّ ، واشْمَخَرَّ ،

---

(١) في أ : «نقل» بالقاف تصحيف ، و«نَغِلَ الأديمَ كفرح ، فهو نَغِلٌ : فسد في الدباغ» القاموس المحيط (نغل) .

(٢) نَكِظَ الرجل بالكسر ، وأنكظه غيره ، أي أعجله عن حاجته .

(٣) ضَرِمَ كفرح : اشتدَّ جوعه أو حرُّه» . و(الضهياء) بالمد وتقصر : المرأة التي لا تحيض ولا تحمل ، أو تحيض ولا تحمل ، أو لا ينبت ثدياها ، وقد ضَهِيت ضهىً . ولقِسَتْ نفسه إلى الشيء : نازعته إليه . وجَعِمَ إلى اللحم كفرِح : قَرِم ، وهو أكول فهو جَعِمٌ .

وارْجَحَنَّ ، وازْلَغَبَّ[1] ، وإنَّما كثرت المُثُل ليتَبَيَّنَ عدمُ التعدّي إذا استقرأها في الاستعمال العربي .

وقوله : « كذا افعلَلَّ» حَذَفَ منه واوَ العطف على عادته أي وكذا افْعَلَلَّ ، وأتى بالمثال على ظاهر الأمر فيه في اطْمَأَنَّ ، وبابه من أنَّ اللامَ الأولى من لامات الكلمة متحرّكة ، وذلك موهم أنَّه الأصلُ في المثال ، وقد ركب في ذلك ما ركبه المازني[2] ، وقد قال ابن جنى : إنَّ أصلَ افْعَلَلَّ آفْعَلْلَلَ – يعني باسكان اللام الأولى ، قال : «فعلى هذا ينبغي أنْ يكونَ أصلُ اطمَأَنَّ اطمأْنَـنَ ، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ، ثُـمَّ أدغمتِ اللامُ الثانيةُ في اللام الثالثة ، فصار اطمَأَنَّ كما ترى» قال : «ويدل على ذلك أنَّه إذا سُكِّنَ الآخِرُ منهما عاد البناءُ إلى أصله ألاَ ترى أنَّكَ تقول : اطمَأْنَنْتُ فتُبِينُ النونَ الأولى لما سكنتِ النونُ الآخرة ، ثم بيَّن ذلك بباب شَدَّ حين تقول مع الضمير : شَدَدْتُ فتظهر التضعيف ، وبباب احمَرَّ حين تقول : احمَرَرْتُ[3] . فإذا كان كذلك ، فكان الأولى أنْ يأتيَ بالمثال على أصله .

والعذر له أمران : أحدهما أنَّه في ذلك متَّبعٌ لإمام من أئمة النحو ، فلا عَتْبَ عليه .

---

(١) في أ : «وارتعذَّ» بالذال ، و«امزقَرَّ» بالزاي مكان «ارتعَنَّ» و«أمزقَرَّ» تحريف . وفيها : «واقْصَعَلَّ ، وامفَعَلَّ ، واقْلَعَفَّ» .
ارْمَجَنَّ وارْجَعَنَّ : مال واهتزّ . واشْمَعَلّ : أشرف ، وبادر . واصمَعَدَّ : انطلق مسرعاً . وارْتَعَنَّ الشَّعر : تسدَّل ، والرجـل : ضعُف واسترخى . واقْصَعَلَّتِ الشمس : تكبّدت السماء . واقلعَفَّ الجلد : انزوى . وازْمَهَرَّ : اشتدّ برده . واسبَطَرَّ : اضطجع وامتدّ ، والإبل أسرعت . وامْذَقَرَّ اللبن الرائب : صار اللبن ناحيةً ، والماء ناحيةً ، أو اختلط بالماء . واشْمَخَرَّ : طال . وازلغَبَّ الشعر : نبت بعد الحلق ، والفرخ : نبت ريشه .

(٢) انظر المنصف ٢/٢٦٦ .

(٣) في المنصف ٢/٢٦٦ : «قال أبو الفتح : يقول [المازني] : لما كان أصل «اطْمأنَّ : اطمأْنن» كرهوا تحرك حرفين من جنس واحد ؛ كما كرهوا ذلك في : احْمَرَّ ، فأسكنوا الأول ، وطرحوا حركته على الهمزة ، ثم أدغموه ، فزال ما يستثقلون» .

والثاني : أنَّ هذا المثال لا يأتي أبداً إلاَّ مضاعفَ اللام الأخيرة ولم يأتِ فيه مثل : اسْفَرْجَلَ ؛ إذ لا يجاوز بحروفه الأصلية الأربعة ، وإنَّما ذلك للأسماء وحدها ، والإدغامُ لازِمٌ للتضعيف فأتى[1] بلفظ المثال الذي هو أظهر في الاستعمال من الأصل ، وأمَّا كونُ الفعل مضاهياً لاقْعَنْسَسَ فمعناه أَنْ يكونَ مشابهاً له ، ومشاكلاً ، فإنَّ المضاهاةَ هي المشاكلة والمشابهة ، وعلى ذلك يَحْتَمِلُ أمرين / : /٧٠/

أحدهما : أَنْ يريدَ المشابهة تحقيقاً فلا يدخل تحته إلاَّ ما كان ملحقاً بالتضعيف بٱحْرَنْجَمَ[2] ؛ لأَنَّ حقيقةَ المضاهاةِ أَنْ تكونَ في جميع الوجوه ، فكما تكون في زيادة النون بين حرفين قبلَها ، وحرفين بعدها فكذلك تكونُ في كون الحرف الرابع والخامس زائِداً بالتضعيف ، فلا يشمل إلاَّ مثال اسْحَنْكَكَ[3] ، وما أشبهه . وهذا صحيح ، ولكنه قاصِرٌ في التعريف .

والأمر الثاني : أَنْ يريدَ بالمضاهاةِ ما هو أوسعُ من ذلك ، وهو المشابهة التي لا يلزم فيها الموافقة في جميع الوجوه ، فيدخل له ما كانت فيه النون زائِدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها مطلقاً ، كان الحرفان بعدها أصلين ، أو أحدُهما زائداً بالتضعيف ، أو من حروف سألتمونيها فيشمل ما كان على وزن افْعَنْلَلَ من الرباعيّ الأصول ، نحو : احْرَنْجَمَ ، وٱجْرَنْمَزَ واسْحَنْفَرَ ، واخرَنْطَمَ ، واقْرَنْبَعَ ، واعْرَنْزَمَ ، وادْرَنْفَقَ[4] ، وما أشبه ذلك ، وكذلك يشمل ما أُلحق

---

(١) في أ : «يأتي» ، وكان في الأصل مثل ذلك لكنها أصلحت في الحاشية . وما أثبت من س .

(٢) احرنجم : أراد الأمر ثم رجع عنه .

(٣) اسحنكك الليل : أظلم .

(٤) في أ : «اجزنمن» بالنون تحريف ، وفي س : «احرنمز» بالحاء المهملة تصحيف . واجْرَنْمَزَ : انقبض واجتمع بعضه إلى بعض .
ٱسْحَنْفَرَ : مضى مسرعاً . وٱخرَنْطَمَ : رفع أنفه وٱستكبر . وٱقْرَنْبَعَ : تقبَّض من البرد . وٱعْرَنْزَمَ : تجمَّعَ وٱنقبض . وٱدْرَنْفَقَ : تقدَّم وأسرع .

بزيادة التضعيف من باب أولى ، وهو الذي عيَّن المثال ، ويشمل أيضاً ما أُلحِق بزيادة سألتمونيها ، ونحو : احْرَنْبى ، واسْلَنْقَى واعْلَنْبى ، واحْبَنْطَى غير مهموز ، واحْبَنْطَأَ مهموزاً أيضاً ، واجْلَنْظَى[1] ، فهذا كلُّه على هذا التفسير يدخل تحت قوله : «والمضاهي اقْعَنْسَسَا» وهو أيضاً صحيحٌ في الضربين الأولين إذ لم يوجدا[2] إلاّ غير متعديين[3] .

وأمَّا في الثالث ، وهو مثال افْعَنْلَى ففيه نظر ؛ فإنَّ ابنَ جنى زعم أنَّه على وجهين : يَتَعَدَّى ولا يتعدَّى[4] فكونه غيرَ مُتَعَدٍّ هو الأكثر فيه ، وكونه متعدّياً مثاله قول الراجز :

قــد جعــل النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينــي   أدفَعُــه عنـــي ويَسْرَنْدِينــي[5]

قال أبو عبيدة : المُغْرَنْدِي ، والمُسْرَنْدِي : الذي يَغْلِبُك ويَعْلُوك[6] ، ثم أنشد البيتين ، فيبقى على الناظم أنَّه لم يَتَحَرَّز من وزن افْعَنْلَى فاقتضى أنَّه لازِم على الإطلاق ، وكذلك ابن خروف أتى بالبيتين ، وسلَّم مقتضاهما من صحة التَّعَدِّي ، فظهر أنَّ إطلاقَ الناظم غيرُ مُحَرَّر لاحتياجه إلى التقييد .

---

(١) في الأصل : (مهموز) .

(٢) احْرَنْبَى الرجل : تهيَّأ للغضب والشر ، وقيل : احرنبى : استلقى على ظهره ورفع رجليه نحو السماء . واسْلَنْقَى : نام على ظهره . واعْلَنْبَى الديك ، والكلب ، والهِرّ : تهيَّأ للشر ، وقد يهمز . واحنبطأ الرجل : انتفخ بطنه . واجْلَنْظَى : استلقى على الأرض ورفع رجليه .

(٣) في أ : «متعد دين» تحريف .

(٤) المنصف ٨٦/١ ، وانظر منهج السالك ص ١٢٧ .

(٥) لم أقف للرجز على نسبه ، وهو في المنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، الخصائص ٢٥٨/٢ ، الاستدراك على كتاب سيبويه للزُبيدي ص ٣٩ . منهج السالك ص ١٢٧ ، مغنى اللبيب ص ٦٧٥ ، التصريح ٣١١/١ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٧ .

(٦) نقله الأزهري في تهذيب اللغة ٢٤٠/٨ عن أبي عبيد عن أبي عبيدة ، وانظر المصدر نفسه ١٥٠/١٣ . وفي التصريح ٣١١/١ ملخص ما ذكر الشاطبي هنا .

والجواب عنه : أنَّ سيبويه أطلق القولَ بعدم التَّعَدِّي في افْعَنْلَلَ ، وافْعَنْلى ، فقال : «وليس في الكلام افْعَنْلَلْتُهُ ولا افْعَنْلَيْته»[1] . وقال الزبيدي : «أحسَبُ البيتين مصنوعين»[2] . فإذا كان التَّعَدِّي لم يُسْمَع إلا في البيتين ، وفيهما للناس مُتَكَلَّم تُرِكَ الاعتماد عليهما ، واعتمد على نقل سيبويه ، وأيضاً لو صَحَّ البيتان لم يكن فيهما رَدٌّ عليه لشذوذهما بالنسبة إلى عامة الباب . وأمَّا كونُ الفعل مقتضياً للنظافة أو الدَّنَس فذلك قوله : «وما اقتضى نظافة أو دَنَساً» يعني أنَّ ما كان من الأفعال يرجع معناه إلى معنى النظافة أو معنى الدَّنَس فهو أيضاً لازِمٌ ، غيرُ مُتَعَدٍّ ، ومثالُه : نَظُفَ ، وطَهَرَتِ الحائض وطَهُرَت ، ونَقِيَ ، ونَجِسَ ونَجُسَ ، وقَذُرَ ، ورَجُسَ ، وجَنُبَ / وسَمُجَ ، وشَحُبَ ، ونَزُهَ ، وحَسُنَ ، وقَبُحَ ، وبَزُعَ[3] ، ومن /٧١/ ذلك كثير .

وأمَّا كونُه يقتضي عَرَضاً فهو قوله : «أو عَرَضاً» وهو[4] معطوف على المنصوب قبلَه ، أي : وما اقتضى عَرَضاً ، يريد ما كان فيه معنى العَرَض فهو لازِمٌ ، والعَرَضُ ما كان داخلاً على الشيء مخالِفاً لأصل جِبِلَّتِهِ ، وعارِضاً له كالمرض ، والفرح ، والحزن ، وبالجملة كل ما يدخل[5] على الأشخاص من زيادة أو نقصان فهو عَرَضٌ ، نحو : مَرِضَ ، وبَرِىءَ ، وبَرَأَ ، ونَشِطَ ، وكَسِلَ ، وفَرِحَ ، وحَزِنَ ، وشَبِعَ ، وسَقِمَ ، ونَقِهَ ، وغَرِثَ ، وظَمِىءَ ، ورَوِيَ[6] ، وقَرِعَ[7] ، وأَمِنَ ، وأَشِرَ ، وبَطِرَ ، وقَلِقَ ، وغَضِبَ ، وسَكِرَ ، وما أشبه ذلك . ويدخل فيه بمقتضى

---

(١) الكتاب ٤/٧٧ .

(٢) الاستدراك على كتاب سيبويه ص ٣٩ .

(٣) بزع : صار ظريفاً .

(٤) في أ : «فهو» .

(٥) في حاشية الأصل : «خ : ما كان داخلاً» ومثله في س .

(٦) في أ : «وَرَوِيَ» ، والكلمة ساقطة من .

(٧) سقطت «قرع» من أ وس .

إطلاق اللفظ أيضاً إلاّ الألوان ، نحو : أُحْـمَرَّ ، واصْفَرَّ ، واسْوَدَّ ، وادْهَـمَّ ، واغْبَـرَّ ، وافْعَالَّ منها كلُّها أيضاً ، وما كان نحوها .

وأمَّا كونُه مطاوعاً للمتعدِّي إلى واحد فذلك قوله : «أو طاوع المعدّي لواحد» طاوع معطوفٌ على اقتضى ، أي : وما طاوع المعدَّى لواحد فَبَيَّنَ أنَّ الفعلَ المطاوِعَ لفعلٍ يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد لازمٌ غيرُ متعَدٍّ ، ومثلَّه بقوله : «مدَّه فامتَدَّ» ومن باب ما مثَّل به : رددتُه فارتَـدَّ ، وعددتُه فاعْتَـدَّ ، وعدلته فاعتدل ، وكَلِتُه فاكتال ، وغممته فاغْتَمَّ ، وانْغَمَّ أيضاً ، ومثله أيضاً : كَسَرْتُه فانكسر[1] ، وحَطَمْتُـه فانْحَطَمَ ، وحسرتُـه فانْحَسَرَ[2] ، وشَوَيْتُـه فانشوى ، قال سيبويه : « وبعضهم يقول فاشتوى»[3] ، وصرفته فانصرف[4] ، وقطعته فانقطع ، وكسّرته فتكسَّر ، وعَشَّيته فتعشَّى ، ودحرجته فتدحرج[4]، وقلقلته[5] فتقلقل ، وما أشبه ذلك . وإنما قال : «لواحد» تحرُّزاً من مطاوع المعدّى لأكثر من واحد فإنَّه يتعدَّى إلى واحد ؛ لأنَّ الفعلَ المطاوِعَ ينقص تعدّيه عمّا طاوعه بواحد ، فإن كان المطاوَعُ متعدّياً إلى واحد نقص الواحد في المطاوِع له ، فصار لازِماً ، وإن كان متعدّياً إلى اثنين نقص الواحد في مطاوِعه فصار متعدّياً إلى واحد ، فإذا قلت ناولتَه الشيءَ فتناولَه ، فقد تعدَّى المطاوع إلى واحد ، فلذلك قال : «أو طاوع المعدَّى لواحد» . وقد أتى في هذا الفصل بما لم يأت به في التسهيل هكذا فهو من الزيادات التي أفادها هذا النظمُ ، وللناظم في هذا الرجز من الفوائد الحسان ما لم يقع له مثلُه في التسهيل ، وقد تقدَّم من ذلك ،

---

(١) في الأصل ، وأ : «كسرته فتكسر» ، وما أثبت جاء في حاشية الأصل ، وس : وهو الذي يشاكل ما بعده ، وهو وما بعده إلى قوله : «فانقطع» من أمثلة سيبويه .

(٢) في الأصل وحده : (وحصرته فأنحصر) بالصاد فيهما .

(٣) الكتاب ٤/٦٥ .

(٤) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

(٥) في أ : قلقته ، بسقوط اللام الثانية .

وستأتي أشياء أخر إن شاء الله ، وإلى ما ذكره هنا يرجع ما قاله الجزولي[1] وغيره في ضَبْطِ اللازم إذا تُـؤمِّـلَ إلاَّ أَنَّ ما هنا أقربُ وأخصرُ . ثم ذكرالتَّعَدِّي بالحرف فقال :

وَعَـدِّ لازِماً بحرفِ جَرِّ وإن حُذِفْ فالنَّصْبُ للمُنْجَرِّ
نَقْلاً وفي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَـدُوا

يعني أَنَّ اللازِمَ من الأفعال قد يَـتَـعَـدَّى بحرف الجر ، فتقول : كَرُمَ عَلَـيٌّ ، وشَرُفَ بكذا ، وانطلَقَ إلى موضع كذا ، وامتَـدَّ على الأرض ، ومُرَّ بزيدٍ ، وعَجِبَ من فعْلِك ، وما كان نحو ذلك . وهذا التعدِّي لا يَقْدَحُ في كونه / لازِماً /٧٢/ بحَقِّ الأصل ؛ لأَنَّ حروفَ الجرِّ تتعلّق برائحة الفعل فضلاً عن نفس الفعل ، وسَمَّاه تَعَدِّياً ، وهو عند بعض المتأخرين على وجهينِ في الاصطلاح : تَعَدٍّ وتَعَـلُّقٍ ، فالتعدِّي : يطلق حيثُ يكونُ الفعلُ طالباً لحرف الجر على اللزوم كمررتُ بزيدٍ ، وعجبت من فِعْلِه ، ورغبت في الخير ، فإنَّ مثلَ هذه الأفعال في طلبها للمجرور كالمتعدِّي بالنسبة إلى المفعول . والتَّعَلُّق حيثُ يكون لا يطلبه على اللزوم بل بالنسبة إلى القصد في الكلام ، كذهبتُ معك ، وقعدتُ في منزلك ، وانطلقتُ إليك ، فإنَّ هذه الأفعال إنَّـما تطلبُهُ بحَسَب ما طلبته مقاصد الكلام ، فتقول مرةً : انطلقتُ من عندك ، وتارةً : انطلقتُ معك ، وتارة : انطلقتُ إليك ، وتارة : انطلقتُ بسببك ، ولأَجْلِكَ ، ومن جَرّائِك ، وتقول مرة : انطلقتُ لا غير ، فلا تُعَدِّيه ، ولا يطلب شيئاً . وفَرْقٌ بين فعل يطلب الحرف الجار من جهة وضعه ، وفعل يطلبه من حيث هو مقصودٌ في الكلام ، فالناظم لم يكترث بالفرق بين المعنيين ؛ لأَنَّ الجميعَ تَعَدٍّ ومجاوزةٌ للفاعل إلى غيره ، ألا ترى أَنَّه إذا سقط حرفُ الجر انتصب الاسم ، ويستوي في ذلك لازِمُ التَّعَـدِّي ، وغيرُ لازِمه ، وأيضاً فإنَّ طَلَبَ الفعلِ لحرف الجر

---

(١) انظر الجزوليّة ص ٧٨ .

بحَسَبِ القصد كطلبه له بحَسَبِ الوضع ، فكانا باباً واحداً ، ويكون إطلاقُ التَّعَدِّي في أحد الوجهين كإطلاقه في قول سيبويه : «واعلم أَنَّ ما لا يَتَعَدَّى يَتَعَدَّى إلى آسم الحدثان»[1] . فَسَمَّى نصبَ المصدر تَعَدِّياً ، وكذلك في الزمان ، والمكان ، ولا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح . ثم قال : «فالنصبُ للمنجر نقلاً» ضمير (حُذِفَ) راجعٌ لحرف الجر ، يعني أَنَّ الحرفَ إنْ حُذِفَ فلا بُدَّ للمنجرّ به من النصب ، فيصير الفعل متعدِّياً بنفسه بالعَرَضَ كالمتعدِّي بحَقِّ الأصل ، وذلك لأَنَّه إذا تعلَّق به الجار فقد صار موضُعه نصباً ، ولذلك تقول : مررتُ بزيدٍ وعَمْراً ، فتعطف على موضعه نصباً ، وممّا جاء من ذلك قول جرير :

تَمُرُّونَ الديارَ ولن تعوجوا ... كلامُكم عليَّ إذاً حَرَامُ[2]

أراد : تمرونَ بالديار ، أو على الديار ، وقال الكلابي أنشده المبرد :

تَحِنُّ فتبدي ما بها من صَبَابةٍ ... وأُخْفِي الذي لولا الأسى لقَضَاني[3]

يريد : لقضى عليّ . وقال الشَّمَرْدَل بن شَرِيك :

يُشَبَّهُونَ سيوفاً في مضائِهِمُ ... وطولِ أَنْضِيَة الأعناق والأَمَمِ[4]

أراد بسيوف . وأنشد في شرح التسهيل قولَ الآخر :

كأَني إذا أسعى لأَظْفَرَ طائراً ... مع النجم في جوّ السماء يَصُوْبُ[5]

أي لأظفر بطائرٍ .

---

(١) هذا معنى كلام سيبويه في كتابه ٣٤/١ .

(٢) تقدَّم الشاهد ص ٦٣ ، وتقدَّم أن رواية الديوان
* أتمضون الرسوم . . . *

(٣) تقدّم الشاهد في ص ١٢٦ .

(٤) شعره (ضمن : «شعراء أمويون» القسم الثاني ص ٥٥٢) ، الحماسة بشرح المرزوقي ١٦١١/٤ ، الكامل ٧٩/١ ، الأمالي ٢٣٨/١ ، اللآلي ٤٣/١ ، ٥٤٤ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧٤٤/٢ ، والبيت في معاني القرآن للأخفش ٢٩٥/٢ .

وأنشد سيبويه لساعدةَ بنِ جُؤَيَّة :

لَـدْنٌ بهَـزِّ الكَـفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[1]

أي : في الطريق ، وأنشد أيضاً للمُتَلَمِّس :

آليتَ حبَّ العراقِ الدهرَ أطعَمُه والحبُّ يأكله في القريةِ السُوسُ[2]

قدَّره سيبويه : على حب العراق[3] ، فهذه الأمثلة ، وأشباهها لما حُذِفَ منها الجارّ انتصب الاسم ، ولم يَبْقَ ما كان عليه من الجر ، لأنَّ الجارَّ لا يعمل محذوفاً . وما جاء من نحو :

إذا قيلَ : أيُّ الناسِ شَرٌّ قبيلةٍ أشارتْ كليبٍ / بالأكفِ الأصابعُ[4] /٧٣/

فشاذٌ نادِرٌ ، وإنَّما البابُ فيه النصب ، وجميع ذلك بابه النقل ، وليس بقياس ، وذلك قول الناظم : « نقلاً» بعد قوله : «وإن حذف فالنصب للمنجر» يريد أنَّ

---

(١) الكتاب ٣٦/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣ ، النوادر في اللغة ص ١٦٧ ، الإيضاح ص ١٨٢ ، أمالي ابن الشجري ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، مغنى اللبيب ص ١٥ ، ٦٨ ، ٧٥٠ ، شرح أبياته ١٧/١ ، خزانة الأدب ٤٧٤/١ وانظر ص ٢٩٩ .

(٢) الكتاب ٣٨/١ ، والبيت في ديوان المتلمس ص ٩٥ ، الإفصاح للفارقي ص ٢٤٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، الجني الداني ص ٤٤٢ ، مغنى اللبيب ص ١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤، شرح شواهده ٢٩٤/١ ، التصريح ٣١٢/١ .

(٣) الكتاب ٣٨/١ .

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه (ط بيروت) ٤٢٠/١ . وروايته : «أشارت كليبٌ» بالرفع ، فلا شاهد فيه . وجاء في خزانة الأدب ٦٦٩/٣ : «وقد رأيته في ديوانه ، وفي المناقضات منصوباً ، وأنشده أبو علي الفارسي في التذكرة القصرية بالرفع ، وكذا رأيته في شرح المناقضات» . ولا شاهد فيه على رواية النصب أيضاً . والبيت في شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢ ، منهج السالك ص ١٢٧ ، ٢٦٢ ، مغنى اللبيب ص ١٥ ، ٨٤٣ ، التصريح ٣١٢/١ ، همع الهوامع ٢٢١/٤ ، ١٣/٥ ، خزانة الأدب ٦٦٩/٣ .

حَذْفَ الجار ، ونَصْبَ الاسم الذي قد كان جُرَّ به موقوف على السماع ، ويستوي في ذلك ما كان الحذفُ فيه مختَصًّا بالشعر كالأمثلة المتقدّمة ، وما كان مستعملاً في الكلام كوَزَنْتُ لزيدٍ ما له ، وكِلْتُ له طعَامَه ، إذا قلت : وزنتُ زيداً مالَه ، وكِلْتُه طعامَه ، وكذلك نصحتُ ، وشكرتُ ، فإنّك تقول : شكرتُ له ، ونصحتُ له ، وتقول أيضاً : شكرتُه ، ونصحتُه . هذا إنْ ثَبتَ أنَّ ثبوتَ الجارِّ فيهما هو الأصل ، وإلاَّ فهما استعمالان مستأنفان ليس أحدُهما أصلاً للآخر .

فإن قيل : كلامُه هنا مُشْكِلٌ من وجهين : أحدهما : أنَّ قولَه : «وعَدٌ لازماً بحرف جر» قاصِرٌ ، لأنَّ التَّعَدِّي بحرف الجر ليس مقصوراً على اللازم دونَ المتعدّى ، بل كلٌّ فعل متعدّياً كان أو غيرَ متعدٍّ يتعدّى بحرف الجر ، ألاَ ترى أنَّك تقول : ضربتُ زيداً في الدار ، وأكرمتُه بسببك ، وأعطيتُه درهماً لانتفاعه به ، وعرفتُ زيداً بكذا ، وكثيراً من ذلك بحيثُ لا يَقْصُر في التعدِّي عن قولك : قام في الدار ، وانطلق إلى فلان ، ومررتُ على عمرو ، وما أشبه ذلك ، بل الضربانِ على سواء في هذا التَّعَدِّي كما أنَّهما مستويان في التَّعَدِّي للمصدر ، والظرفين ، والحال وغيرها من المنصوبات التي ينصبها كلُّ فعل . ثم إنَّ حكمَها في النصب بعد حذف الجار حكمُ اللازم ، فإنَّ الشاعرَ إذا اضْطُرَّ جاز له أنَ يقولَ : أظفرتُ[1] زيداً طائراً ، وأمررتُه الدار ، ومنه :

* يُشَبَّهـــون سيوفاً في مضائهم *

ولا أعلم أنَّ أحداً يخالف في هذا المعنى ، ويدخل في هذا النمط باب : اختار ، واستغفر ممّا يَتَعَدَّى لواحد بنفسه ولآخر بحرف الجر ، ويجوز إسقاطه ، فإنَّ الأصلَ في الثاني حرفُ الجر ، وحَذْفُه سَمَاعٌ .

فإنْ قلتَ : كيف يكون سماعاً ، وإسقاطُه مُطَّرِدٌ سائِغٌ غيرُ موقوفٍ عندهم

---

(١) في الأصل : «أظهرت» تحريف ، والتصحيح من أ وس .

على السماع .

قيل : بل هو عندهم سماعٌ غيرُ قياس إذ لم يُعَدُّوه إلى غير الأفعال المسموع فيها الإسقاط ، وإنّما أجازوا الإسقاط في مواضع السماع خاصّة حيثُ أجازتُه العربُ ، فعلى الجملة قول الناظم : «وعَدِّ لازماً» قاصر فكان حَقُّه أَنْ يقولَ : «وعد لازماً أو غيره بحرف جر ، أو : وَكَلُّ فعلٍ يجوز أن يتعدّى بحرف الجر ، وإذا حُذِفَ نَصَبَ ، أو ما يعطي هذا المعنى .

والثاني : أَنَّ قوله : «فالنصب للمنجر نقلاً» يظهر منه أَنَّ المنقول هو نصب المنجر[1] ؛ وإذ ذاك يلزمه أمرانِ محذوران : أحدهما : أَنَّه يصير معنى الكلام : إذا حُذِفَ الجارُ فالنصب مع حَذْفِه[2] نقليٌّ ، فيقتضي أَنَّ غيرَ النصب وهو بقاؤه على جَرِّه قياسيٌّ لا نَقْلِيٌّ ، وليس كذلك ، أَمَّا أَنَّ النصبَ مع ذلك نقليٌّ فغيرُ صحيح بل هو اللازم الذي لا يَصحُّ غيرُه إلاَّ ما شَذَّ ، وأَمَّا أَنَّ بقاءه على جَرِّه قياسيٌّ فغيرُ صحيحٍ أيضاً ؛ لأن / مثل قولهم : خيرٍ عافاك اللهُ[3] ، أراد : بخير ، وقوله : /٧٤/

* أشارت كليبٍ *

أراد : إلى كليبٍ لا اعتبارَ به ، لأَنَّ حرفَ الجر ضعيفٌ فلا يقوى أَنْ يعملَ محذوفاً ، كما يقوى الفعل .

والثاني : أَنَّه لا يمكن ترتيب ما بعد هذا الكلام عليه وهو قوله : «وفي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ» ؛ إذ يصير المعنى : أَنَّ النصبَ مُطَّرِدٌ في أَنَّ وأَنْ ، ويبقى الحذف غير محكوم عليه[4] لا باطرادٍ ولا بغيره ، مع أَنَّه المقصود بالذكر . وهذا كلُّه مشكل .

---

(١) في الأصل : «الجر» ، والتصحيح من أ وس .

(٢) في أ : «مع حذف» بسقوط الهاء .

(٣) من كلام رؤبة بن العجاج كما ذكر المبرد في الكامل ٦١٧/٢ ، وابن جنى في الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، وسر صناعة الاعراب ١٣/١.

(٤) سقطت كلمة (عليه) من الأصل ، وأثبتها عن أ وس .

فالجواب عن الأول بأمرين : أحدهما : أنْ يكونَ ذكرَ اللازم وحدَه ، ليكون أصلاً لغيره ، فيقاس عليه ؛ لأنَّ المتعدّي بنفسه إلى واحد بالنسبة إلى غيره كاللازم بالنسبة إلى المفعول ؛ إذ كلٌّ واحد منهما غيرُ مطلوب للفعل من جهة وضعه ، وإذا كان كذلك ساغ القياس ، فكأنَّه ترك غير اللازم ليُقاس على اللازم للاجتماع في المعنى الذي لأجله تعدَّى اللازم ، بل المتعدِّي أولى ؛ لأنَّه إذا كان ما لا يتعدَّى أصلاً يتعدّى بحرف الجر فأولى ما شأنه التعدِّي .

والثاني : أنْ يكون سَمَّى المتعدِّي لازماً باعتبار عدم تعدّيه إلى زائدٍ ، فالمتعدِّي إلى واحد لازمٍ في المعنى عن التَّعَدِّي إلى ثانٍ[1] . وكذلك المتعدِّي إلى اثنين بالنسبة إلى الثالث ، فأطلقَ لفظَ اللزوم وهو يريد اللازم في الحقيقة وهو ما لم يتعدَّ أصلاً ، واللازم مجازاً ، وهو ما لم يطلب من المفعولات زائداً على ما[2] تَقَضَّى منها . واستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه جارٍ على ما ذكره أهل الأصول ، وغيرهم .

والجواب عن الثاني : أنَّ قولَه : «نقلاً» إنَّما يرجع إلى حذفِ الحرف والتقدير : وإنْ حُذِفَ نقلاً فالنصب للمُنْجَرّ ، وعلى هذا التقدير يَصِحُّ الكلام مع قوله : «وفي أَنّ وأنْ يَطَّرِدُ» فإنَّه قسم الحذف قسمين :

أحدهما : سماعيٌّ في غير أَنَّ وأَنْ فذكره أولاً ، وبَيَّن أَنَّ حكمَ المجرور بعد الحذفِ النصبُ . والآخر قياسيٌّ ، وذلك مع أَنَّ وأَنْ ، وهذا المحمل لا بُدَّ منه ، ويبقى النصب على إطلاقه ؛ إذ كان ما حُذِفَ منه حرفُ الجر في الشعر – وإن كان سماعاً – لا بُدَّ فيه من الرجوع إلى النصب قياساً مُطَّرِداً . وأمَّا بقاؤه على الجَرّ ففي غايةِ الشذوذ . وقوله : «وفي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ» أَنَّ وأَنْ هما المصدريّان ، وضمير يَطَّرِد عائدٌ على الحذف المفهوم من قوله : «وإن حُذِف» كما في قوله تعالى :

---

(١) في الأصول : (ثاني) .

(٢) سقطت (ما) من أ .

﴿وإنْ تَشْكُرُوا يَرْضَـهُ لكم﴾[1] أي : يَرْضَ[2] الشكر لكم . فهكذا يُقَدَّر هنا : «وفي أَنَّ وأَنْ يطرد الحذف» يريد أَنَّ حذفَ الجر مع هذين الحرفين لا يُقْتَصَرُ به على المنقول ، بل يجوز معهما قياساً فتقول : جئتُ أَنْ أكرِمَكَ ، تريد : لأَنْ أكرِمَكَ ، وعجبتُ أَنْ يقومَ زيد ، تريد : من أَنْ يقوم زيد[3] ، وعجبت أَنَّك سائر ، وجئتُ أَنَّك كريم ، ومنه في القرآن الكريم : ﴿وأَنَّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربّكم فاّتقون﴾[4] التقدير : ولأَنَّ هذه أمتكم ، وقال تعالى : ﴿ ولَقَد أَرْسَلْنَا نوحاً إلى قومه أَنِّي لكم نَذِيرٌ مُبِين﴾[5] على قراءة الفتح أي : بأَنِّي لكم نذير مبين ، ومثله قوله : ﴿وأَنَّ المساجِدَ للهِ فلا تَدْعُو / مَعَ اللهِ أَحَدَاً﴾[6] حمله /٧٥/ سيبويه على تقدير اللام[7] . وقال تعالى : ﴿فَدَعَا رَبَّه أَنِّي مغلوبٌ فانْتَصِر﴾[8] وأنشد سيبويه للفرزدق :

منعتُ تميمًا[9] منك أَنّي أنا ٱبْنُها وشاعرُها المعروفُ عند المواسم[10]

---

(١) سورة الزمر آية ٧ .

(٢) في أ : «يرضى» وكلاهما متجه .

(٣) سقطت «زيد» من الأصل .

(٤) سورة «المؤمنين» آية ٥٢ ، في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو بفتح همزة أَنَّ وتشديد النون / السبعة ص ٤٤٦ ، حجة القراءات ص ٤٨٨ .

(٥) سورة هود آية ٢٥ ، في قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، والكسائي / السبعة ص ٣٣٢ ، محجة القراءات ص ٣٣٧ ، الكشف عن وجوه القراءات ٥٢٥/٢ .

(٦) سورة الجن آية ١٨ .

(٧) الكتاب ١٢٧/٣ .

(٨) سورة القمر آية ١٠ .

(٩) سقطت «منك» من أ .

(١٠) الكتاب ١٢٨/٣ ، والبيت في ديوانه ٣١٣/٢ من قصيدة مطلعها :

تَحِـنُّ بزوراء المدينـة ناقتـي حنين عجولٍ تبتغي البَوَّ رائم

ورواية الديوان : «إني» بكسر الهمزة .

على تقدير : لأنّي ، وقد رُوي بالكسر على الأبتداء[1] .

وهذا كثير في الكلام لكنْ لا بُدَّ في جواز الحذف من شرط وهو ألاَّ يُؤدّيَ حذفُ الجار إلى اللَّبْس . وذلك قوله : «مع أَمْنِ لبس» أي إنَّ الحذفَ يطّرِدُ مع أَنَّ وأَنْ إذا أُمِنَ اللَّبْس كالأمثلة المتقدمة ، فإن وقع بسببه لَبْسٌ لم يحذف ، ولَزِمَ إثباتُهُ ، نحو قولك : رغبتُ أَنْ يكونَ كذا ، فإن هذا الحذفَ غيرُ جائز لأحتماله ؛ إذ لا يعرف هل المراد : رغبت في أَنْ يكونَ كذا ، أو رغبتُ عن أَنْ يكونَ كذا ، وهما معنيان مختلفان ، فامتنع الحذف للَّبْس الحاصل بسببه ، فلو كان على المقصود دليلٌ في رغبت ونحوه لجاز الحذف ، كما تقول : أحببتُ مرافقَتَك ورغبتُ أَنْ تكونَ معي ، ومنه في الكتاب العزيز : ﴿وتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾[2] فسياق الآية يدل على أَنَّ المعنى : وترغبون في أن تنكحوهن[3] ، ولو لم يكن ثَـمَّ دليلٌ لما جاز ، بل يجب التصريحُ بالحرف الجار . ومَثَّلَ الناظم ما لا لَبْسَ فيه بقوله : «عجبت أَنْ يَدُوا» فهو على حَذْفِ مِنْ ، والأصل : عجبت من أَنْ يَدُوا ، وهو من وَدَى الرجلُ يَدِي : إذا أعطى الدِّيَةَ ، والرجلان يَدِيَان ، والرجال يَدُونَ ، ويُنْصَبُ ، فيقال : عجبت أن يَدُوا ، أي : يعطوا الدية . ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ من وَدَى الرجلُ الناقةَ بالتَّوْدِية ، وهي خَشَبَـةٌ تُشَدُّ على أطباء الناقة لئلا يرضعَها الفصيلُ .

وظاهره حين قال : «وفي أَنَّ وأَنْ يَطّرِد» ولم يحكم على موضعهما بالنصب ، كما حكم على القسم المسموع أَنَّ موضعَهما مُحْتَمَلٌ للنصب والجر ، وهي مسألة آختلاف بينهم ، فمذهب الخليل أنَّهما في موضع نصبٍ ، وإليه ذهب الفراء ،

(١) هي رواية الديوان كما تقدّم ، وقال سيبويه في الكتاب ١٢٨/٣ : «وسمعنا من العرب من يقول : إني أنا ابنها» .

(٢) سورة النساء آية ١٢٧ .

(٣) جاء في الكشاف ٥٦٧/١ : «. . . يحتمل : في أن تنكحوهن لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن» ، وانظر المحرر الوجيز ٢٦٨/٤ ، والتصريح ٣١٣/١ .

والمبرّد[1] . اعتباراً بالاسم الصريح إذا سقط معه[2] الجار فإنه ينتصب بلا بُدّ . قال سيبويه : «فإنْ حذفت اللاّم من أَنْ فهو نَصْبٌ كما أَنَّك لو حذفت اللام من ﴿لإيلاف﴾[3] كان نصباً . هذا قول الخليل»[4] .

ومذهب الكسائي أَنَّهما في موضع جر ، ومال إليه السيرافي اعتباراً بأَنَّ حرفَ الجَرّ يُحْذف[5] معهما كثيراً لطولهما ، كما حُذِفَ الضميرُ في نحو : الذي ضربتُ زيدٌ للطول ، ولم يحسن الحذف في قولك : الضاربُ أنا زيدٌ ؛ لعدم الطول . وتقول : أَنَا على ثقةٍ أَنَّك مقيمٌ ، أي : مِنْ أَنَّك مقيم ، ولا يحذف مع المصدر فإذا حُذِف في اللفظ فكأَنَّه موجود في الحكم ، وأيضاً فَتَقَدُّمُ أَنَّ في : ﴿وأَنَّ هذه أمتكم﴾[6] ﴿وأَنَّ المساجدَ لله﴾[7] مع امتناع : أَنَّ زيداً قائم عرفتُ – دليلٌ على أَنَّ الجارَّ في حكم الملفوظ به ، وإلاّ لَزِمَ الكسر ، وأيضاً فله نظائر كرُبَّ ، ولاهِ أبوك ، ونحوهما ، فلا محذورَ على كلٍّ تقدير . والحكمُ شاهدٌ للجر . ومنهم من أجاز الوجهين ، وهو رأي الزجاج ، وهو يظهر من سيبويه إذ قال : «ولو قال إنسان : إنَّ أَنَّ في موضع جر في هذه الأشياء ، ولكنَّه – يعني الجارَّ / /٧٦/ حُذِفَ لمَّا كثر في كلامهم[8] ، فجاز فيه حذف الجار كما حذفت رُبَّ في قولهم :

* وبَلَـدٍ تَحْسَبُـه مَكْسُوحاً *[9]

---

(١) المقتضب ٢/٣٤١ ، ٣٤٧ .

(٢) في حاشية الأصل : «خ : منه» ومثله في س .

(٣) من قوله تعالى : ﴿لإيلاف قريش﴾ الآية الأولى من سورة قريش .

(٤) الكتاب ٣/١٢٧ .

(٥) في أ : «حروف . . . تحذف» .

(٦) سورة المؤمنون آية ٥٢ .

(٧) سورة الجن آية ١٨ .

(٨) في الكتاب : «ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم» .

(٩) البيت في الكتاب ٣/١٢٨ ، وهو لأبي النجم كما ذكر ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه =

لكان قولاً قويّاً ، وله نظائر[1] ، ويحكى الناسُ عن سيبويه أنَّه حَتَم القول بذلك كالكسائي ، ومساقُ كلامه يدل على إجازة الوجهين . وعلى كلٍّ تقدير فالقول بأنَّهما في موضع نصب هو[2] للخليل ، والقول ببقاء الجر حَتْماً أو جوازاً هو قول سيبويه . وقد عكس ابن مالك في التسهيل وشرحه هذه النسبة فجعل النصبَ لسيبويه ، والجر للخليل[3] ، واتَّبَعَه ابنُه في ذلك في شرح هذا النظم[4] . وذلك وَهَمٌ بلا شك . فالناظم لم يلتزم واحداً من هذه المذاهب بل تركها في محل النظر ؛ لقُوَّةِ أدلتِها كما تقدّم ، وقد فعل ابن خروف مثل ذلك ، إذ قال — لما حكى الخلافَ بين الخليل وسيبويه — : «وكلاهما ممكنٌ» .

والأصلُ سَبْقُ فاعلٍ معنى كمَنْ ... مِنْ : أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليَمَنْ
ويلزمُ الأصلُ لموجبٍ عَرَا ... وتَرْكُ ذاكَ الأصلِ حَتْماً قَدْ يُرى

لما قَدَّمَ قبل هذا بيان الرُّتْبَةِ بين الفاعل والمفعول وما ينبني عليه ، أَخَذَ الآن يُبيِّنُ الرُّتْبَةَ بين المفعولَيْنِ ، وما يَنْبَنِي على ذلك أعني المفعولين اللذين ليس أصلُهما المبتدأ والخبر ، وهو من باب أَعطى ، فذكر أَنَّ الأصلَ تقدُّمُ المفعول الذي هو فاعل من جهةِ المعنى على المفعول الذي ليس كذلك ، نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، وكسوتُه ثوباً ، وألبستُه حُلَّةً ، وأريتُه دارَ فلانٍ ، فالأصل في زيد في هذه المُثُل التقديم على الدرهم ، والثوب ، والحُلَّة ، والدار ، لأَنَّه كالفاعل في المعنى ، لأَنَّه آخِذٌ ، وكاسٍ ، ولابِسٌ ، ورَاءٍ ، وقد تَقَدَّم بيانُ أَنَّ الفاعلَ الحقيقيَّ رتبتُه التقديمُ

= ١٩٠/٢ ، والزمخشري في أساس البلاغة (طوح) ، وليس في ديوانه المجموع .

(١) الكتاب ١٢٨/٣ .

(٢) سقطت (هو) من أ .

(٣) التسهيل ص ٨٣ ، شرحه ، السفر الثاني ٧٤٧/٢ ، ووافقه في ذلك الرضيّ في شرح الكافية ١٢٧/٣ ، وابن عقيل في المساعد ٤٢٩/١ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٧ . وانظر منهج السالك ص ١٢٨ .

على المفعول ، فكذلك ما كان في معناه بخلاف غيره من المفعولات . وقوله : «كمَنْ مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليمن» تمثيل للمفعول الذي هو فاعل في المعنى ، وهو المقرون بحرف التشبيه في قوله : «كمَنْ في المثال الذي هو : «أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم» فمَنْ زاركم هو المفعول الذي هو في المعنى فاعل ، و(نَسْجَ اليَمَنِ) هو المفعول الثاني ، وليس فيه معنى فاعليّة . فكان أَصْلُه التأخيرَ ، وأصلُ مَنْ التقديم ، ثم بَيَّن أَنَّ ذلك الأصلَ قد يَعْرِض له أمران .

أحدهما : أنْ يلزمَ ذلك الأصلُ فلا يُتَعَدَّى . والثاني : أَنْ يمتنعَ فلا يجوز آستعمالُه . وفي هذا الكلام ما يَدُلُّ على أَنَّ الأصلَ عدمُ لزومِ هذين الأمرين ، وأَنَّه يجوز تقديمُ ما أَصْلُه التأخير ، وبالعكس . وذلك صحيح ، فإنّك تقول : أعطيتُ[1] درهماً زيداً ، وكسوتُ حُلَّةً زيداً ، وأَلْبِسَنْ نَسْجَ اليمن مَنْ زاركم ، وما أشبه ذلك ؛ لأَنَّ الفعلَ متصرِّفٌ في نفسه فيتصرَّفُ في معموله ، فأَمَّا لزومُ الأصل من تقديم ما هو فاعلٌ معنى ، فهو الذي قال فيه : «ويلزم الأصلُ لموجب عرا» فيعني أَنَّ تقديمَ المفعول الذي هو فاعل في المعنى على الآخر قد يلزم ؛ وذلك لموجب يوجب ذلك هو / عارٍ في الموضع ، أي عارِضٌ على خلاف الأصل ، /٧٧/
وكونه لموجب دليلٌ على أَنَّ خلافَه هو الأصل ، ويقال : عراني الأمرُ يعروني : إذا نَزَلَ بك فأراد أَنَّه قد يعرِضُ في الموضع مانِعٌ يمنع من جواز تأخيره . ولم يُعَيِّن هذا الموجب ما هو اتّكالاً على فَهْمِ المراد ممّا تقدَّم ؛ إذ قَدْ بَيَّنَ مثل ذلك في الفاعل والمفعول ، فمن ذلك خَوْفُ اللَّبْسِ بين الأول والثاني ، نحو : أعطيتُ زيداً عمراً ، فيلزم هنا تأخيرُ المأخوذ عن الآخذ ، لأَنَّه إذا تَقَدَّم أوهمَ أَنَّه الآخذُ ، وكذلك إذا قلت : أريتُ زيداً عمراً ، وذلك نظير مسألة : ضَرَبَ موسى عيسى .

ومن ذلك أَن يكون الثاني مقروناً بأداةِ الحصر ، نحو : ما أعطيتُ زيداً إلاّ

---

(١) في الأصل وحده : (أعطيته) بهاء مزيدة بعد التاء .

درهماً ، وما كسوتُ عمراً إلاَّ قميصاً ، وقد بَيَّنَ مثلَ هذا في قوله[1] : «وأُخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حذِر» إلى آخره . وأمَّا امتناعُ تقديم المفعول الذي هو فاعل في المعنى ، فهو قوله : «وترك ذاك الأصلِ حَتْماً قد يرى» يعني أنَّه قد يَلْزَمُ تأخيرُ المفعول الذي هو فاعلٌ معنى عن الآخر ، وذلك لموجب أيضاً ، فمن ذلك أنْ يكون مقروناً بأداةَ الحصر ، نحو : ما أعطيتُ درهماً إلاَّ زيداً ، وما كسوتُ ثوباً إلاَّ أخاك . وقد نَبَّه على مثله في قوله[2] : «وما بإلاَّ أو بإنَّما انحصر أُخِّر» . ومنه أنْ يَتَّصِلَ به ضميرٌ يعود على الآخِرِ ، فإنّه يلزم تأخيرُه نحو أعطيتُ الثوبَ مالكَه ، وكسوت الحُلَّةَ صاحبَها ، وأريتُ الدارَ ساكنَها ؛ إذ لا يجوز أنْ يُقالَ : أعطيتُ مالكَه الثوبَ ، ولا كسوتُ صاحبَها الحُلَّةَ ، ولا أريتُ ساكنَها الدارَ إلاَّ على قولِ :

* جزى رَبُّه عني عَدِيَّ بن حاتم *[3]

و* زَانَ نَـــوْرُه الشجـــرَ *[4]

وقد مَرَّ ذكر ذلك ، وأمَّا إذا كان الضمير متصلاً بالمفعول الثاني فيجوز التقديم والتأخير على الأصل ، فتقول : أعطيتُ زيداً درهمَه ، وأعطيتُ درهمَه زيداً ، وكسوتُ زيداً ثوبَه ، وكسوتَ ثوبَه زيداً ، وما أشبه ذلك لأنَّ الضميرَ هنا إذا

---

(١) في باب الفاعل .

(٢) في باب الفاعل .

(٣) تمامه :

* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل *

وقد مضى تخريجه ص ٥٦ .

(٤) يريد ما جاء في قول ابن مالك في باب الفاعل :

وشاع نحو : «خاف ربَّه عُمَر» وشَذَّ نحوُ : «زان نورُه الشَّجَر»

وسبب شذوذه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

تقدَّم يعود على ما بعده لفظاً لا رُتْبَةً وفي[1] المسألة الأخرى إذا تقدَّم عاد على ما بعده لفظاً ورُتْبَةً فامتنع ، لأنّ بابه أَنْ يعودَ على ما قبله وقد مَرَّ بسط ذلك ، وكلُّ ما مضى من السؤال والجواب هنالك فيُتَصَوَّرُ هنا ورودُ مثله ، فعلى الناظر في هذا الشرح بسط ذلك ؛ إذ لا كبيرَ فائدة في إعادته .

واعلم أَنَّ الناظمَ لم يُبيِّن من الترتيب بين المفعولين إلاّ ما كان في باب أعطى ، وترك بيان ذلك في باب ظن ، وفي باب أَمَر . أمَّا باب ظَنّ فالأصل فيه تقديم ما كان مبتدأ قبل دخولها على ما كان خبراً ، فتقول على الأصل : ظننتُ زيداً قائماً ، وعلى الوجه الجائز : ظننتُ قائماً زيداً ، وقد يلزم تأخير ما كان خبراً . نحو : ظننتُ زيداً عمراً ، وما ظننتُ زيداً إلاّ قائماً ، وقد يمتنع نحو : ما ظننتُ قائماً إلاّ زيداً . وأَمَّا بابُ أَمَر فالأصل فيه تقديم ما يتعدَّى إليه الفعل بنفسه على ما يتعدَّى إليه بحرف الجر وإن جاز إسقاطه ، فتقول على الأصل : أمرتُ / زيداً خيراً ، /٧٨/
وعلى الوجه الجائز : أمرتُ خيراً زيداً ، ومنه قول الله تعالى : ﴿واخْتَارَ موسى قَوْمَه سبعينَ رَجُلاً﴾[2] ، وقد يلزم تأخير المتعدّى إليه بنفسه[3] ، نحو : ما أمرتُ خيراً إلاّ زيداً[4] ، وقد يمتنع تأخيره نحو ما أمرتُ زيداً إلاّ خيراً[5] ، فالحاصل أَنَّ ما يجري في باب أعطى من أحكام الترتيب بين الفعلين جارٍ مثلُه في بابي ظَنَّ وأمر ، فكان من حَقِّ الناظم تبين ذلك كله . والعذر عنه أَنَّ بابَ ظن أصلُ مفعوليه المبتدأ والخبر ، وقد ذكر حكم الترتيب في بابه حيث قال : «والأصل في الأخبار أَنْ تُؤَخَّرا» إلى آخر الفعل . وهو فيه مستوفىً ، فلو أعاد ذكر ذلك هنا لكان كالتكرار الذي لا يُحْتَاجُ إليه . وأَمَّا باب أَمَر فلعلّه لم يذكره هنا ؛ لأَنَّ

---

(١) في أ : «في» بسقوط الواو .
(٢) سورة الأعراف آية ١٥٥ .
(٣) في أ : «بنفسه» .
(٤) في أ : «ما أمرت زيداً إلا خيراً» .
(٥) في أ : «ما أمرت خيراً إلاّ خيراً .

الفعل في حكم المتعدِّي إلى واحد حيثُ كان أصلُ الثاني حرفَ الجر ، فكان غيرَ داخلٍ في ترتيب المفعولين ؛ فلذلك لم يذكره . والله أعلم .

وحَذْفُ فَضْلَةٍ أُجِزْ إنْ لم يَضِرْ   كحَذْفِ ما سِيقَ جواباً أو حُصِرِ

مراده : أنْ يُبَيِّن ما يُحْذَفُ من الجملة الفعلية ، وما لا يُحْذَفُ ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الفاعلَ لا يجوزُ حَذْفُه وحده أصلاً ، وإنّما يُحْذَفُ مع فعله إلاَّ أنْ يَنُوبَ عنه المفعول ، فيصير إذ ذاك عُمْدَةً ، فلا يجوز حذفه فإنَّه نائبُ ما لا يجوز حذفه ، فبقي المفعولُ والفعل . أمَّا المفعول فقال فيه : «وحذفُ فَضْلَةٍ أُجِز» يعني أنَّ كلَّ فضلةٍ وقعت في الكلام وذلك المفعول ، وما أشبهه من المجرورات فجائزٌ حذفُها سواء كانت مفعولاً واحداً أو اثنين ، فتقول : ضربتُ ، وأكرمت ، وأهنت وفي التنزيل : ﴿فأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَٱتَّقَى﴾[1] وقوله تعالى : ﴿قالتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾[2] وقوله :﴿فَسَقَى لهما﴾[3] ويقال : فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع . وقال تعالى[4] : ﴿وأَنَّه هو أَضْحَكَ وأبكي ، وأَنَّه هو أماتَ وأحيى . . . وأَنَّه هو أَغْنَى وأَقْنَى﴾[5] وهو كثير جدًّا . وكذلك تقول : مررتُ ، وعجبتُ ، ونصحت ، ووهبت ، وأمرت ، واخترت ، وأعرضت ، ورغبت ، وما أشبه ذلك . وعَبَّر عن ذلك بالفضلة ؛ لأَنَّ المفعول والمجرور ، وكذلك الظرف قد تكون عُمَداً تُقَامُ مُقَام الفاعل فلا يجوز حذفها فلو قال : «وحذف مفعول أجز» لكان غير صحيح لشموله المفعول المُقَام فكان تَحَرُّزُه بالفضلة حسناً ، ولم يشترط هنا في الحذف فَهْمَ المعنى كما اشترط ذلك في باب ظن حيث قال :

---

(١) سورة الليل آية ٥ .

(٢) سورة القصص آية ٢٣ ، وفي أ : «نصور» بالنون تحريف .

(٣) سورة القصص آية ٢٤ .

(٤) في أ : (وقال الله تعالى) .

(٥) سورة النجم آيات ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨ .

ولا تُجزْ هنا بلا دليـلِ   سقوطَ مَفْعُولين أو مفعولِ

وكما شرط في حذف الفعل هنا إذ قال : «ويحذف الناصبها إنْ عُلِما ، بل أجاز الحذف سواء أعُلِمَ المحذوف أم لم يعلم فمثال ما علم قولك : ضربتُ ، لمن سألك : هل ضربتَ زيداً ؟ فسؤال السائل قد جرى فيه ذكر المضروب فكان معلوماً ، وإن حُذِفَ من الجواب ، ونحو ذلك قول الله تعالى : ﴿فإنْ لَـمْ تفعَـلُوا ولَنْ تَفعَـلُوا﴾[1] بعد قوله : ﴿فَـأْتـوا بسُورَةٍ / من مثلِه﴾[2] وقوله : ﴿يا أيُّـها /٧٩/
الرَّسُولُ بَلِّـغْ ما أُنْزِلَ إليك من ربِّكِ وإنْ لم تَفْعَلْ فما بَلَّـغْتَ رسالتَه﴾[3] وقوله : ﴿ولا يُضَارَّ كاتبٌ ولا شَهِيدٌ وإنْ تَفْعَـلُوا فإنَّهُ فُسُوقٌ بِكُم﴾[4] وكذلك إذا كان ضميراً عائداً من الصلة إلى الموصول نحو : ﴿إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد﴾[5] ومثال ما لم يُعْلَم قولهم : فلان يصل ويقطع ، ويعطي ويمنع ، ويضرُّ وينفع ، ويخفض ويرفع ، وما أشبه ذلك . ثُـمَّ شَرَطَ في جواز حذف الفضلة شرطاً فقال : «إن لم يضر كحَذْفِ ما سِيق جواباً أو حُصِر» يعني أنَّ الحذفَ جائز لكن بشرط ألاَّ يكون المفعولُ مثلَ المسوق جواباً أو مثل المحصور بإلاَّ أو بإنما فمثال ما سِيق جواباً قولك : زيداً ، لمَنْ قال : مَنْ رأيتَ ، أو قولك له : رأيتُ زيداً ، فالحذف هنا لا يجوز ، ومنه في القرآن الكريم : ﴿إذ قال لأبيه وقَـوْمِـه ما تَعْبُدُونَ قالوا نَعْبُدُ أصْنَاماً﴾[6] ومثال المحصور قولك : ما ضربتُ إلاَّ زيداً ، وإنَّما ضربتُ زيداً ، فالمفعول هنا لا يُحْذَف ، ووجه ذلك أنَّ الكلامَ مبنيٌّ على القصد إلى ذكر

(١) سورة البقرة آية ٢٤ .
(٢) سورة البقرة آية ٢٣ .
(٣) سورة المائدة آية ٦٧ .
(٤) سورة البقرة آية ٢٨٢ .
(٥) سورة هود آية ١٠٧ .
(٦) سورة الشعراء آية ٧٠-٧١ .

المفعول ، أما في الجواب فإنَّما سأل السائل عن تعيينه ، فإذا تركته في الجواب لم تُجِب عمّا سأل ، فكلامُكَ ليس بجوابٍ لكنك بَنِيْتَه على أنه جواب ، فلا بُـدَّ من ذكره وإلاَّ كان نقضَ الغرض ، وأمَّا في المحصور فإنما بنيتَ الكلام وأتيتَ بإلاَّ لأجل حصر الفعل والمفعول ، فلو حُذِفَ لاخْتَـلَّ الكلام لفظاً ومعنى ، إذا قلتَ : ما ضربتُ إلاّ ، وإنَّما ضربتُ ، ولم تحصر أفعالَك في المضروب[1] فلا يصح الكلام إلاَّ بِذكره ؛ إذ بُنِيَ عليه ، فحَذْفُه نَقْضُ الغرض ، ونَقْضُ الغرض ممتنعٌ في صناعة العربية . وقد ظهر بهذا التوجيه ما أشار إليه الناظم بقوله : «إن لم يَضِير كحذف كذا» ؛ إذ[2] كان الحذفُ في المثالين مُضَادّاً[3] لما بُني عليه الكلام من ذكر المفعول ، والقَصْدِ إليه ، فعلى هذا قد حصل من إشارته أصل يشمل أنواعاً حيث أتى بمثالين يُشَبَّه بهما غيرهما ، فمن ذلك أَنْ يكونَ المفعولُ محذوفَ العامل نحو قولك : خيراً لنا وشراً لأعدائنا ؛ فإنَّ العَامل لم يحذف إلاَّ ومعموله دالٌّ عليه ، فلو حُذِفَ لانتفض الغرض من جعله دالاً ، ومن ذلك أَنْ يكونَ المفعولُ مؤكَّداً ؛ فإنَّ مواضع التأكيد تنافى الحذف ، قال ابن جنى في الخصائص : «ما طريقُه التوكيد غيرُ لائقٍ به الحذف ؛ لأنَّه ضِدُّ الغرض ونقضُه ، ولأجل ذلك لم يُجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصِّلة ، نحو : الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ على أَنْ يكونَ نفسَه توكيداً للهاء المحذوفة من ضربت»[4] قال ابن جنى : «وهذا ممّا يُتْرَك مثلُه كما يُتْرَكُ
/٨٠/ إدغامُ الملحق إشفاقاً من / انتقاض الغرض بإدغامه»[5] فعلى هذا لا يجوز : زيدٌ[6]

---

(١) في الأصول : (الضرب) .
(٢) في أ : «إذا» .
(٣) في الأصل وحده : (مضاد) .
(٤) الخصائص ٣٧٨/٢ .
(٥) الخصائص ٣٧٨/٢ .
(٦) سقطت (زيد) من أ .

ضربتُ نفسَه ، على حذف هاء ضربته[1] ؛ لأنَّها قد أُكِّدَت ، والتأكيد مناسب للتطويل والتكثير ، فلا يليق به الحذف[2] ، ويجري هذا على طريقة الناظم في عامل المصدر المؤكِّد حيثُ مَنَع من حذفه بناءً على هذه القاعدة ، وهي مختلَفٌ فيها من أصل ، فظاهر سيبويه في بعض المواضع أنَّ التوكيدَ لا يُنَافي الحذف ، ففي الكتاب : «وسألت الخليل – رحمه الله[3] – عن : مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما ، فقال : الرفعُ على : هما صاحباي أنفسُهما ، والنصب : على أَعْنِيهما»[4] قال ابن خروف : «هذا دليل على حذف المؤكَّد وبقاء المؤكِّد ، قال : «وعلى هذا يجوز أن تكون اللام في قوله :

أُمُّ الحُلَيْسِ لعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[5]

داخلةً على المبتدأ ثم أُضْمِر ونُقَلَتِ اللام للخبر ، تقديره : «لهي عجوز» . ومنه قوله تعالى : ﴿إنَّ هذان لساحران﴾[6] فقد حملها الزجاج على إضمار المبتدأ[7] ، وإن

(١) في أ ، س : ضربت ، بسقوط الهاء .
(٢) سقطت (الحذف) من أ .
(٣) في الأصل : «رحمة الله عليه» ، وما أثبت عن الكتاب ، وأ وس .
(٤) الكتاب ٢/٦٠ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/١١٨٠ ، المساعد ٢/٣٩٢ ، همع الهوامع ٥/٢٠٥ .
(٥) البيت ينسب لرؤبة ، وهو مع آخر في ملحقات ديوانه ص ١٧٠ ، وينسب لعنترة بن عروس ، وهو في مجاز القرآن ١/٢٢٣ ، ٢/٢٢ ، ١٧٧ ، الأصول ١/٣٣٣ ، رسالة الملائكة ص ١٩٣ ، رصف المباني ص ١٣٦ شرح المفصل ٣/١٣٠ ، ٧/٥٧ ، مغنى اللبيب ص ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، همع الهوامع ٢/١٧٧ ، التصريح ١/١٧٤ ، خزانة الأدب ٤/٣٢٨ .
(٦) سورة طه آية ٦٣ في قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم بتشديد نون (إنّ) و(هذان) بالألف ، ورواية حفص عن عاصم (إنْ) بالتخفيف و(هذان) بالألف / السبعة ص ٤١٩ ، حجة القراءات ص ٤٥٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٩٩ ، وانظر اعراب القرآن للنحاس ٢/٣٤٣ .
(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٣ .

كان الفارسي قد رَدَّ عليه بأَنَّ الحذف والتأكيد يتنافيان[1] ، فقد قال ابن خروف : لا يمتنع تأكيدُ المحذوف ، لأَنَّ حذفَه للعلم به ، وتأكيدَه لرفع المجاز في الحديث عنه .

ومن ذلك أن يكونَ حذفُ المفعول يؤدي إلى تهيئةٍ وقطع ، وذلك مثل : زيدٌ ضربته ، فإنّك إن حذفتَ الهاءَ فقد هَيَّأْتَ الفعل للعمل في الأول ثم قطعته عنه من غير اشتغال بغيره ، فهونقض ما أُريد بالحذف ، وذلك غير حسن ، قال سيبويه: «ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام»[2] ثم أنشد في ذلك أبياتاً . ومثل ذلك : ضربني وضربته زيدٌ ، فهاء ضربتُه عند النحويين لا تُحْذَفُ إلاَّ قليلاً ، والباب إثباتُها ؛ إذ في حذفها تهيئةُ ضربت للعمل في زيد ثم قطعُه عنه ، وذلك لا ينبغي ؛ لأَنَّه نَقْضٌ للغرض . فهذه المسائل وما أَشبهها ممّا يمتنع فيه حَذْفُ المفعول باتفاق أو باختلاف يشمله كلام الناظم .

وهنا مسألة ، وهي أَنَّه لما قال : «وحَذْفُ فَضْلةٍ أجِزْ» ولم يشترط العِلْمَ[3] بالمحذوف كان ظاهراً في أَنَّ عدمَ ذكرها يسمّى حَذْفاً اصطلاحاً سواء أتيتَ بها ثم حذفتَها أو لم تأت بها أَوّلاً ، وذلك أَنَّ الحذفَ المستعمل في اصطلاح النحويين عبارة عن ترك ذكر ما يقتضي الكلام ذكره إمَّا من جهة الطلب اللفظيّ أو المعنويّ ، وليس معناه أَنْ يكونَ مذكوراً ثم يحذف ؛ إذ لا يَثْبُتُ هذا أبداً .ولا يلزم أَنْ يكونَ مقصود الذكر للمتكلم ثم لا يذكره ؛ إذ قد يكون كذلك وقد لا يكون كذلك ، فإنَّ الضميرَ العائد في قولك : أعجبني الذي ضربتَ ، مقصودُ الذكر للربط بين الصلة والموصول ، لكنَّه حُذِف لطول الصلة ، واسم الفاعل في قولك : زيدٌ في الدار غيرُ مقصودِ الذكر ، ويسمّى محذوفاً ، استغناءً عنه

---

(١) الأغفال ٢/١٧٤–١٧٥ .

(٢) الكتاب ١/٨٥ .

(٣) في أ : «العمل» تحريف .

بالمجرور ، وكذلك الفعل المنويّ في : ائتِه أمراً قاصداً ، ونحو ذلك . وإذا ثبت
/٨١/ معنى الحذف فقولك : ضربت / ، وأكرمت ، وما أشبههما من قبيل ما يطلق عليه أنّه حُذِفَ مفعولُه اصطلاحاً ، لأنَّ معنى ضربت يطلب مضروباً هو زيد ، أو عمر ، أو خالد ، أو غيرهم ، ولا يَضُرُّ كَوْنُ المفعول مثلاً لم يُقْصَد ذكره ، أو قُصِدَ تَرْكُ ذكرِه فمَنَع منه عارض ، فلذلك أطلق الناظم القول بالحذف هنا ، ولم يعتبر ما يقصده المتكلم في ترك ذكره من تضمين الفعل معنى فعل لازم ، أو قصد المبالغة أو اعتبار بعض الأسباب الباعثة على ترك ذكر الفاعل في : ضُرِبَ زيدٌ ، ونحوه فإنَّ ذلك كلَّه طارئ على أصل الوضع ، وكلام النحويين ونظرهم إنّما هو في أصل الوضع ، أمَّا البياني فينظر في مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحويّ ، إذ لا تنافيَ بينهما ؛ ولذلك جمع ابن مالك في التسهيل بين النظرين فقال : «وما حُذِفَ من مفعول به فمَنْوِيٌّ لدليل أو غير منوي ، وذلك إمَّا لتضمين الفعل معنىً يقتضي اللزوم ، أو للمبالغة بترك التقييد ، أو لبعض أسباب النيابة عن الفاعل»[1] فتأمَّل كيف جمع بين اعتقاد حذف المفعول ، واعتقاد التضمين لمعنى الفعل اللازم ، وهما في الظاهر متنافيان لكنْ إذا رُدَّا إلى الأصول علم أنَّ اعتقاد التضمين يكون مع تناسي[2] الأصل ، ولا يُتَنَاسى[3] الأَصْلُ جملةً بل هو ملحوظٌ من طرف خَفِيٍّ ، وكذلك الوجهان الآخران لا تنافي بينهما عند التحقيق ، وفي علم أصول العربيّة شفاء الغليل في أمثال هذه المسائل ، وكثيراً ما يخفى هذا الأصل على الشادين[4] في علم العربية بل على من يَدَّعِي فيها التحقيق ، فلقد وقع في كتاب مغني اللبيب لابن هشام – هذا المشرقي المُتَأَخِّرِ – خلافَ ما تقدّم فقال : «وقد يُظَنُّ أَنَّ الشيء من باب الحذف ، وليس

(١) التسهيل ص ٨٥ .
(٢) في أ : «تنافي» في الموضعين ، وهي كذلك في الأصل لكن الناسخ أصلحها في الحاشية .
(٣) في أ : «تنافي» في الموضعين ، وهي كذلك في الأصل لكن الناسخ أصلحها في الحاشية .
(٤) في أ : «الشادن» بسقوط الياء .

منه[1] ، كقولهم في حذف المفعول آقتصاراً ، وتمثيلهم بنحو : ﴿كلوا وآشربوا﴾[2] ، ومَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ[3] والتحقيق أنَّه تارة يتعلّق الإعلام[4] بمجرد وقوع الفعل فلا يُذْكَر المفعول ولا يُنْوَى ؛ إذ المَنْوِيّ كالثابت ، ولا يسمّى محذوفاً ، لأنَّ الفعل بهذا القصد كغير المتعدّي ، وتارةً يُقْصَدُ مع الفعل من أُوْقِعَ به فيذكران ، فإذا لم يذكرِ المفعولُ قيل : محذوف نحو : ﴿ما وَدَّعك رَبُّك وما قلى﴾[5] وقد يكون في اللفظ ما يطلبه نحو : ﴿وكلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾[6] هذا ما قال ، ولم يطابق تقريره ما قصدوا

---

(١) في الأصل ، وس : «به» وما أثبت هو ما جاء في مغنى اللبيب ، وأ .

(٢) سورة البقرة آية ٦٠ ، وجاءت الجملتان في آيات أخرى غيرها .

(٣) في أ : «يستمع» . وهذا مثل من أمثال العرب / أنظر الأمثال ص ٢٩٠ ، جمهرة الأمثال ٢٦٣/٢ ، مجمع الأمثال ٣٠٠/٢ .

(٤) كذا في الأصول ، وفي مغنى اللبيب «يتعلق الغرض بالإعلام» .

(٥) سورة الضحى آية ٣ .

(٦) سورة الحديد آية ١٠ ، وما أورده الشاطبي هنا اختصار غير وافٍ لكلام ابن هشام فلا مناص من إيراده ليتضح ذلك ، قال ابن هشام : «بيان أنَّه قد يظن أنَّ الشيء من باب الحذف ، وليس منه . جرت عادة النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ، ويريدون بالاختصار : الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو : ﴿كلوا وآشربوا﴾ أي أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدّى إلى اثنين : «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ» أي تكن منه خيلة .

والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو مَنْ أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام ، فيقال : حصل حريق أو نهبٌ .

وتارةً يتعلّق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوي ؛ إذ المنويّ كالثابت ، ولا يسمّى محذوفاً ؛ لأن الفعل يُنَـزَّلُ لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ، ومنه : ﴿ربي الذي يحيى ويميت﴾ . . .

وتارةً يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكران نحو : ﴿لا تأكلوا الربا﴾ و﴿لا تقربوا الزنى﴾ ، وقولك : «ما أحسنَ زيداً» ، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوف ، نحو : ﴿ما ودَّعك ربّك وما قلى﴾ وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب =

فلم يقع ذلك التحقيق موقعَه مع أنّه راجع إلى تقريرهم ، فنعم ما فعل الناظم . وقد تَـمَّ النظر في حذف المفعول وما أشبهه وهو المجرور وهو الذي أطلق عليه الفضلة خاصة . وأمَّا حَذْفُ الفِعل فهو الذي قال فيه :

وَيُحْذَفُ الناصِبُها إن عُلِمَا وقد يكونُ حَذْفُهُ مُـلْـتَزَماً

الهاء من (الناصبها) عائدةٌ[1] على الفضلة ، وناصبُها هو الفعل ، فيريد أنَّ الفعل إذا عُلِمَ وكان في الكلام أو في السياق ما يدلُّ عليه جاز حذفُه ، فلو لم يكن ثَـمَّ ما يَـدُلُّ عليه لم يَجُز حذفُه ، والفرق بينه وبين المنصوب في أنَّ المنصوب[2] يُحْذَف وإن لم يَـدُلَّ عليه دليلٌ ، والناصب لا يُحْذَفُ حتَّى يَـدُلَّ عليه دليل – أنَّ / المنصوبَ /٨٢/ فضلةٌ مستغنى عنها يسْتَقِلُّ الكلام دونَها ، بخلاف الناصب ، فإنَّه عمدةُ الكلام ، فإذا كان معلوماً حُذِفَ ؛ إذ هو في حكم الملفوظ به ؛ لوجود الدليل عليه . وإذا لم يُعْلَم اختَـلَّ الكلامُ ولم يُعْطِ فائدةً ، فلذلك اشترط هنا العلم ولم يشترطه في المنصوب . وهذا شأنه أَنْ يَشْتَرِطَ فيما كان عمدةً في الكلام ألاَّ يُحْذَفَ إلاّ لدليلٍ ، وقد يشترط العلم في غير العمدة كما اشترطه في أشياء ذكرها قبلَ هذا ، وبعدَ هذا وفي غير ذلك ، بل القاعدة أنَّه لا يحذفُ الشيءُ لغير دليل سواء أكان عمدةً أم فضلة ، وإنّما أغفلوا هذا الاشتراط في المفعول لحِكْمَةٍ اختَصَّت به مع فعله ، وهي أنَّ الفعلَ المُتَعَدِّي طالبٌ لـه من جهة معناه ولفظه كضرب مثلاً ، فإنَّ معناه يطلب مفعولاً به ، ولفظه أيضاً ؛ إذ كنتَ تقول : زيدٌ ضربتُه ، فتلحقه هاءُ غيرِ المصدر ، وإذا كان كذلك فلم يحذف المفعولُ قط لغير دليل ، بل هو محذوف لدَلالة الفعل عليه في

= تقديره ، نحو : ﴿أهذا الذي بعث الله رسولاً﴾ ﴿وكل وعد الله الحسنى﴾ . .» مغنى اللبيب ص ٧٩٧–٧٩٩ . (وكلٌّ) بالرفع قراءة ابن عامر ، انظر السبعة ص ٦٢٥ ، حجة القراءات ص ٦٩٨ .

(١) في أ : «هنا عائدة» بإقحام هنا .

(٢) في ثلاث النسخ : «أن حذف المنصوب يحذف» باقحام حذف قبل المنصوب .

الجملة من جهة طلبه له ، لكنْ لَـمَّا كان هذا لازماً لم يشترطوه ؛ إذ لا فائدةَ في اشتراط ما هو لازمٌ غيرُ مفارق . فإنْ قيل : إنَّما كان يكون دليلاً عليه لو عَيَّنَه دون غيره ، أمَّا إذا لم يُعَيِّنْهُ فليس بدليل عليه .

قيل : بل هو دليلٌ عليه ، ومُعَيِّنٌ له تعييناً ما ، وذلك أنَّه قد يقع المفعول نكرةً ، كرأيتُ شخصاً ، وأبصرتُ شيئاً ، وعرفتُ أمراً ، وأكرمتُ إنساناً ، وذلك وما أشبهه قد يساوي مفهوم : رأيتُ ، وأبصرت ، وعرفت ، وأكرمتُ بحسب المخاطب ، فقد دَلَّ الفعل على ما شأنه أن يُصَرَّحَ به فلم تكن دلالة الفعل واقعة[1] من غير تعيين البتة ، وأيضاً إن سُلِّم فالدَّلالة الإجمالية لا تَضُرُّ في هذا الموضع بخلاف غيره ، فقد صَحَّ أنَّ الشيءَ لا يحذف إلاَّ لدليل ، وأنَّ اشتراط ذلك في المفعول لا يُحتَاجُ إليه . ونَـبَّه بقوله : «وقد يكون حذفُه مُلْتَزَماً» على أنَّ حذفَ الناصب هنا على وجهين :

أحدهما : جائزٌ غيرُ لازم ، فيجوز إظهارُ ذلك الناصب .

والثاني : لازِمٌ ، فلا يجوزُ إظهارُه فالذي يجوز إظهاره ، هو الشائع الكثير[2] ، كما إذا رأيتَ رجلاً متوجِّهاً وِجْهَةَ الحاجِّ وفي هيئة الحاجِّ . فقلت : مكَّةَ وربِّ الكعبة ، فالتقدير : يريد مكةَ ، وكذلك إذا رأيتَ رجلاً يُسَدِّد سهماً نحوَ القرطاس ، فقلت : القرطاسَ واللهِ ، أي يصيبُ القرطاسَ ، وإذا سمعتَ وَقْعَ السهم على القرطاس ، فقلت : القرطاسَ فالتقدير : أصابَ القرطاسَ ، أو رأيتَ الناس يُصَوِّبُون النظرَ إلى الهلال ثم كَبَّرُوا فقلت : الهِلاَلَ واللهِ ، فالتقدير : أبْصَرُوا أو رأوا الهلالَ ، أو رأيت رجلاً يريد أنْ يُوْقِعَ فعلاً من ضرب أو إعطاء[3] أو غيرهما ، فقلت ، زيداً ، فالتقدير اضْرِب زيداً ، أو أَعْطِ زيداً ، وكذلك إذا

---

(١) في الأصل : «واقفة» تحريف .

(٢) عَوّل الشاطبي فيما ذكر على كلام سيبويه في كتابه ٢٥٧/١ .

(٣) في الأصل : (أو عطاء) .

سُئِلْتَ فقيل لك : مَنْ رأيتَ ؟ فقلت : زيداً ، فالتقدير : رأيتُ زيداً ، وتقول لمن قطع حديثَه عنك : حديثَك ، أي صِلْ حديثَك ، ولمن سألك : هل رأيت أحداً ؟ فقلت : زيداً ، أي رأيتُ زيداً ، والشواهد على ذلك كثيرة ، كقول الله : ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إبراهيمَ حَنِيفاً﴾[1] كأَنَّ معنى ما قيل لهم : ﴿كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارى﴾[2] أي اتَّبِعُوا مِلَّةَ اليهود أو مِلَّة النصارى ، فقيل لهم : بل اتَّبِعوا مِلَّةَ إبراهيم ، وقالوا في الدعاء على غَنَم : اللهُّم ضَبُعاً وذِيباً[3] ، يريدون : اللّهم اجعل فيها أو اجمع / فيها /٨٣/ ضَبُعاً وذِيباً . قال سيبويه : «وكلُّهم يفسِّر ما ينوي»[4] – قال – «وحدثنا أبو الخطاب أَنَّه سمع بعضَ العرب وقيل له : لم أفسدتم مكانكم ؟ فقال : الصبيانَ بأبي ، كأنه حذِر أَنْ يلام فقال : «لُمِ الصبيانَ»[5] قال : «وحدَّثَنَا مَنْ يوثق به أَنَّ بعضَ العرب قيل له : أَمَّا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ – وهو موضع يُمْسِكُ الماء فقال : بلى وجاذاً ، أي : فأَعْرِفُ بها وِجَاذاً»[6] وأنشد لمسكين الدارميّ :

أخاك أخاك إنَّ من لا أخاً له　　كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سِلاحِ[7]

---

(١) سورة البقرة آية ١٣٥ .

(٢) سورة البقرة آية ١٣٥ .

(٣) في الكتاب ٢٥٥/١ : «ومن ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : اللّهم ضَبُعاً وذئباً» ، والتفسير الذي ذكره الشاطبي مأخوذ منه . وفي اللسان (ضبع) أَنَّ الذئبَ يأكل أحياءها ، والضبع يأكل موتاها .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) الكتاب ٢٥٥/١-٢٥٦ .

(٧) الكتاب ٢٥٦/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٥٧/١ ، والبيت في ديوان مسكين ص ٢٩ ، وينسب لابراهيم بن هرمه القرشي ، وهو في ديوانه ص ٢٦٣ من الشعر المنسوب إليه ، وانظره في الخصائص ٤٨٠/٢ ، الأمثال لأبي عبيد ص ١٨١ ، فرحة الأديب ص ٤٠ ، همع الهوامع ٢٨/٣ ، ٢٠٧/٥ ، خزانة الأدب ٤٦٥/١ .

وليس من هذا القسم . وقالوا : أمرَ مبكياتِك لا أمرَ مضحكاتك ، والظباء على البقر ، وهو في كلامهم كثير ، ويجوز في هذه الأشياء إظهارُ الفعل المقدّر . قال سيبويه : لما ذكر جملةً من هذه الأشياء قال : «وكلُّهم يفسِّر ما ينوي» قال : وإنما سَهُل تفسيرُه عندهم ؛ لأنَّ المضمر قد استُعْمِلَ في هذا الموضع عندهم بإظهار»[1] .

وأمَّا الذي لا يجوز إظهارُه فنحوُ قول العرب : هذا ولا زَعَمَاتِك[2] ، تقديره : ولا أَتَوَهَّمُ[3] زعماتِك ، وقالوا : كليهما وتمراً[4] ، كأنه قال : أعطني كليهما وزِدْني تمراً ، وقالوا : كلَّ شيءٍ ولا شَتِيمةَ حر[5] ، أي : ايتِ كلَّ شيء ولا ترتكب شَتيمةَ حُرّ ، وفي القرآن : ﴿انتهُوا خَيْراً لَكُم﴾[6] كأنه قال : إيتوا خيراً لكم ، ومن ذلك قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً ، ومن أنت زيداً ، وأمَّا أنت منطلقاً انطلقت معك ، وأمَّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه ، وممّا جاء من[7] ذلك في الشعر قول غيلان - أنشده سيبويه :

دِيارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ تساعِفُنَا   ولا يَرى مثلها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[8]

---

(١) الكتاب ٢٥٥/١ ، وفي الأصل : (. . . يفسِّر ما يعني) وبإزائه : (خ : ينوي) ، وهما كما أثبت في أ أيضاً ، وفي الكتاب .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) في أ : (توهم) ، بسقوط الهمزة .

(٤) من أمثال العرب / الأمثال ص ٢٠٠ ، جمهرة الأمثال ١٤٧/٢ ، مجمع الأمثال ١٥١/٢ ، وروايته في المصادر «كلاهما» لكنّ الميداني أشار إلى رواية النصب «كليهما» ، وبها جاء المثل في الكتاب ٢٨٠/١ .

(٥) انظر الكتاب ٢٨١/١ .

(٦) سورة النساء آية ١٧١ .

(٧) سقطت (من) من الأصل .

(٨) الكتاب ٢٨٠/١ ، ٢٤٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٨/١ ، والبيت في ديوانه ج١ ، ص ٢٣ ، وروايته «ديارُ» بالرفع ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، النوادر في اللغة ص ٢٠٨ ، همع الهوامع ٢١/٣ ، خزانة الأدب ٣٧٨/١ .

كأنه قال : أذكرُ ، وأنشد أيضاً لابن أبي ربيعة :

فواعديه سَرْحَتَيْ مالِك أو الرُّبَا بينَهما أسهلا[1]

تقديره : إيتي موضع كذا وكذا .

وأنشد للقَطَامِيّ[2] :

فكرتْ تبتغيه فَوَافَقَتْهُ على دَمِه ومصرعِه السباعا[3]

تقديره : وافقتِ السباع ، وأنشد أيضاً لابن الأسلت[4] :

لن تراها ولو تَأَمَّلْتَ إلاّ ولها في مفارقِ الرأسِ طيباً[5]

أي : رأيتَ في مفارقها طيباً ، وأنشد أيضاً لابن قميئة :

تذكّرتْ أرضاً بها أهلُها أخوالَـها فيهـا وأعمامَـها[6]

---

(١) الكتاب ٢٨٣/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٨/١ ، والبيت في ديوانه ص ٣٤١ ، أمالي ابن الشجري ٣٤٤/١ ، خزانة الأدب ٢٨٠/١ .

(٢) في أ : (للفاطمي) ، تحريف .

(٣) الكتاب ٢٨٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٨/١ ، والبيت في ديوانه ص ٤١ ، وروايته :

فكرت عند فيقتهـا إليــه فألفت عند مربضه السباعا

وذكر أبو زيد في النوادر ص ٥٢٦ أن هذه الرواية لا اختلاف بين الرواة فيها ، وأما الرواية الأخرى فممّا غيَّره النحاة . ولا شاهد في البيت على رواية الديوان والنوادر ، والبيت في الخصائص ٤٢٦/٢ ، المحتسب ٢١٠/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٢٧٤ .

(٤) كذا في الأصول ، وهم ؛ فالبيت لابن قيس الرقيات .

(٥) الكتاب ٢٨٥/١ ، والبيت في ملحقات ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص ١٧٦ عن الكتاب ، وهو أيضاً في المقتضب ٢٨٤/٣ ، الخصائص ٤٢٩/٢ ، الافصاح للفارقي ص ٨٩، ٢٧٤ ، شرح المفصل ١٢٥/١ ، مغنى اللبيب ص ٧٩١ .

(٦) الكتاب ٢٨٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٦٨/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٨٤ ، الخصائص ٤٢٧/٢ ، المحتسب ١٢٦/١ ، فرحة الأديب ص ٨٦ ، الافصاح للفارقي ص ٢٧٤ ، شرح المفصل ١٢٦/١ . وسقطت (فيها) من الأصل ، أ .

تقديره : تذكرت أخوالـها وأعمامـها ، ومثل ذلك عند الخليل أيضاً :

إذا تَغَنَّى الحمامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي   ولو تَـعَـزَّيْـتُ عنها أمَّ عَمَّارِ[1]

أي تذكرت أمَّ عمَّار ، وهذه كلُّها لا يجوز فيها إظهارُ[2] الفعل . وإليها أشار الناظم بقوله : «وقد يكون حذفه ملتزماً» أي : حَذْفُ الناصب ، وبَـيَّـنَ بقد أنَّ ذلك قليلٌ ، وهو كما قال ، إلاَّ أنَّـه يشعر بأنَّـه قياسٌ ، فإنَّه قال : «ويحذف الناصبها ، إن عُلِمَا» فأجرى القياس بإطلاق ، ولم يُقَيِّده بأحد القسمين دون الآخر ، ثم قال : «وقد يكون حذفُه مُلْتَزماً» فجرد قسم اللازم الحذفِ ، وجعله قليلاً ، وأيضاً فقد مَـرَّ من عادته أنَّـه حيثُ يأتي بقد للتقليل فهو عنده ممَّا يُقَاسُ عليه[3] على قِلَّته ، وليس كذلك بإطلاق ؛ إذ لا يُقَاسُ على : كليهما وتمراً ، ولا على : هذا ولا زَعَـمَاتِك ، ولا غير ذلك من الأمثلـة ، ولا الأبيات ، ففي هذا ما فيه .

والجواب : أنَّ ما لا يجوزُ إظهارُه في هذا الموضع على ضربين :

أحدهما : جائزٌ فيه القياس كالتحذير ، والإغراء ، وباب النداء ، ونحو : أمَّا
/٨٤/ أنت منطلقاً ، وما أشبه ذلك ممَّا نَـبَّه عليه في أبوابه / والثاني : ما لا يدخل تحت قياسٍ ، فأتى هنا بمجرد التنبيه على وجود هذا القسم ، ثم نَـبَّه على ما كان منه قياساً ، فأشعر أنَّ ما دون ذلك سماع ، وإذا كان كذلك صَحّ كلامُه ، وكلُّ ما التُزِمَ حذفُه من هذه الأشياء فإمَّا لكثرة الاستعمال وإمَّا لجريان الكلام مَجْرَى المثل ، وإمَّا لجعل الكلام أو بعضِه كالعِوَض عنه لما كان يعطي معناه .

---

(١) الكتاب ٢٨٦/١ ، والبيت في ديوان النابغة ص ٢٠٣ من ثلاثة وأربعين بيتاً قال ابن السكيت : إنها منحولة ينشدها قوم قبل :

لقد نهيت بني ذبيان عن أقُرٍ   وعن تربعهم في كل أصفار

وانظره في الخصائص ٤٢٥/٢ ، ٤٢٨ . وسقطت (الورق) من أ ، وفيها «تعيرت» تحريف .

(٢) سقطت (إظهار) من أ .

(٣) سقطت (عليه) من أ .

التنازع في العمل

التنازع في اصطلاح النحويين ، وهو الإعمال أيضاً : أَنْ يتقدَّمَ عاملان فأكثر ويتأخَّرَ عنهما اسمٌ يجوز لكلٍّ واحد منهما أَنْ يعملَ فيه لتعلُّقِهما به ، وطلبهما له من جهة المعنى ، وقد بَيَّنَ الناظمُ هذا المعنى في قوله :

إنْ عاملانِ اقتضيا في اسمٍ عَمَلْ قبـلُ فللواحـد منهمـا العَمَلْ

فقوله : «إنْ عاملانِ اقتضيا» أراد بالعاملين الفعلين . وما أشبههما ، وإنَّما أتى بهذا اللفظ ولم يقل : «إن فعلان اقتضيا» ليدخل غيرُ الفعلين من الأسماء العاملة عملَ الأفعال كاسم الفاعل ، والمفعول ، وما أشبه ذلك ، نحو : أنت ضاربٌ وشاتِمٌ زيداً ، إذا أعملتَ الثاني ، وأنت ضاربٌ وشاتمُهُ زيداً إذا أعملت الأول ، وكذلك إذا كان أحدُهما اسماً ، والآخر فعلاً ، نحو : أنا ضاربٌ ويضربني زيدٌ أو زيداً . ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿آتُونِـي أُفْـرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[1] هذا في الفعلين[2] وكذلك قوله : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُم في الكَلاَلَـةِ﴾[3] . وأمَّا في الاسم والفعل فـ ﴿يقول هَاؤُمُ اقرءوا كتابِيَه﴾[4] . ولم يُقَيِّد العاملين بتَصَرُّف فدخل له الإعمال في فعلي التعجب ، نحو : أَحْسِن وأَجْمِل بزيدٍ ، إنْ أعملتَ الثاني ، وإن

---

(١) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٢) في الأصل : (الفعولين) ، تحريف .

(٣) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٤) سورة الحاقة آية ١٩ ، وقد أسقط الشاطبي الفاء من أول الجزء الذي استشهد به من الآية ، وإسقاط الفاء والواو من نحو هذا جارٍ في كلام عدد من الأئمة ، انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٥٢ .

أعملتَ الأولَ قلتَ : أَحْسِن وأَجْمِل به[1] بزيد ، وكذلك تقول : ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيداً ، إن أعملتَ الثاني ، وما أَحْسَنَ وأَجْمَلَهُ زيداً ، إن أعملتَ الأول ، وهذا مبنيٌّ على فرض إجازة الفصل بين أحسِنْ ومفعوله ، وإلاَّ فيلزم إعمال الثاني . وهو رأي المؤلف في التسهيل ، وشرحه[2] . وقد يقال : إنَّ فعلي التعجب لا يدخل فيهما الإعمال ؛ للزوم الفصل ، وهو قد منعه ، لكن يُجَابُ بأَنَّ المنعَ إنّما ينسحب على مسائل الفصل فحيثُ لا يلزمُ الفصل لا تمتنع المسألةُ ، وهو رأيه في الشرح كما تقدَّم . وهذه المسألة مُخْتَلَفٌ فيها فمن النحويين مَنْ منع دخولَ الإعمال في فعلي التعجب ؛ وكأنَّه منع ذلك اعتباراً بلزوم الفصل في تصوير مسائله ، وهو ممتنعٌ في التعجب ، أو لأجل أَنَّ الإعمالَ ، وتنازُعَ العاملين في معمولٍ واحد من باب التَّصَرُّفِ ، وفعلُ التعجب غيرُ مُتَصَرِّف ؛ أو لأَنَّ الإعمالَ على خلاف القياس للزوم الإضمار فيه قبل الذكر ، فلا يُتَعَدَّى به ما سُمِع ، وإنّما سُمِعَ[3] في العوامل المُتَصَرِّفة .

وللناظم[4] أَنْ يُجِيبَ عن الأول بأَنّا نمنع المسائل[5] التي يلزمُ فيها الفصلُ ، ونجيز ما عداها .

وعن الثاني : أَنَّ الإعمالَ ليس من باب التصرف ، بل من باب طلب العاملِ معمولَه خاصةً . وأيضاً ففي القرآن : ﴿أَسْمِع بهم وأَبْصِر﴾[6] فَحُذِفَ المجرورُ الثاني لدَلالة الأول عليه ، والإعمال مثل هذا ، إلاَّ أَنَّ الأولَ هو المحذوف لدلالة الثاني ، فيجوز الاستدلال بأحدهما / على الآخر . /٨٥/

---

(١) سقطت (به) من أ .

(٢) التسهيل ص ٨٦ ، شرحه ، السفر الأول ، ٢/٧٧١ .

(٣) سقط قوله : «وإنما سمع» من أ .

(٤) في الأصل : وللعامل ، والتصويب من أ .

(٥) سقطت (المسائل) من أ .

(٦) سورة مريم آية ٣٨ .

وعن الثالث : أَنَّ كونَ[1] الإعمال على خلاف الأصل لا يمنع القياس فيه وإلاّ لَزِمَ أَلاَّ يقالَ منه إلاّ ما سُمِع ، ولَمَّا لم يلزم ذلك بآتفاق لم يلزم أَنْ يَمْتَنِعَ في[2] فعلي التعجب . وقوله : «اقتضيا» معناه طلباً من جهة المعنى فهما الطالبان معاً ، واحترز باقتضائهما معاً من اقتضاء أحدِهما دون الآخر ؛ لكونه جيء به لمجرد التوكيد ، نحو قولك : قام قام زيدٌ ، ورأيتُ رأيتُ زيداً ؛ فإنَّ الثاني من الفعلين جيءَ به لتوكيد الأول ، لا لطلب المعمول ، ولو جيء بالثاني طالباً لكنت تقول : قاما قام أخواك ، أو قام قاما أخواك ، فتضمر لأحدهما إذا أعملتَ الآخر ، وليس الحكم كذلك ، وإنّما يأتي الثاني مع الأول على مساقٍ واحدٍ ؛ لأَنَّ الطلب للأول وحدَه ، وأنشدَ على ذلك المؤلِّف في الشرح :

فأيـن إلى أينَ النَّجـاةُ ببغلتِي أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احْبِسِ احْبِسِ[3]

وقوله : «اقتضيا في اسم عمل» أراد عملاً إلاَّ أَنَّه أتى به على لغة من قال : رأيتُ زيدْ[4] ، والعمل في كلامه مُطْلَقٌ لم يُقَيِّدْهُ برفع ولا نصب ، فقد يكون العاملان متفقين في عمل الرفع ، نحو : قام وقعد زيدٌ ، أو في طلب النصب ، نحو : أكرمتُه وأهنتُ زيداً ، وقد يكونان مختلفي الطلب ، فأحدهما يطلب بالرفع ، والآخر يطلب بالنصب ، نحو : ضربني وضربتُ زيداً ، أو يكون أحدُهما يطلبه بنفسه ، والآخر يطلبه بحرف الجر ، نحو : جاءني فأحسنتُ إلى زيدٍ ، وأكرمتُ وأحسنت إلى زيد ، كما أَنَّـهما قد يطلبانه بحرف الجر ، نحو : اللّهم صَلِّ وسلِّم على محمدٍ ، كما

---

(١) في أ : (أن يكون) ، تحريف .

(٢) في أ : (من) .

(٣) عجزه في شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٦٩/٢ ، والبيت مما لم أقف له على نسبه ، وهو في أمالي ابن الشجري ٢٤٣/١ ، شرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ ، ١١٨٥/٣ ، المساعد ٤٥٠/١، همع الهوامع ١٤٥/٥ ، ٢٠٧ ، التصريح ٣١٨/١ ، خزانة الأدب ٣٥٣/٢ .

(٤) هي لغة ربيعه كما ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤ .

صليت وسلّمتَ على ابراهيم ، والمنصوب أيضاً لا يلزم أنْ يكونَ مفعولاً به بل قد يكون مصدراً ، وظرفَ زمان أو مكان ، ومفعولاً له ، وقد نَصَّ على ذلك ابنُ خروف في رَدِّه على ابن مضاء على جواز ذلك إذا دَلَّ الدليلُ على طلب الفعلين لها ، قال : «وفي كلام العرب من الإعمال في الظروف وغيرها كثير» .

وقوله : «في اسم» أراد جنس الاسم ، وليس مقيَّداً بالإفراد أنَّ يريدَ في اسمٍ واحدٍ ؛ إذ قد يكون التنازع في اسمين كما سيأتي ، نحو : ظننتُ وظنني قائماً زيداً قائماً ، وأيضاًقوله : «اقتضيا في اسم» لم يقيِّد العاملين بكونهما معطوفاً أحدُهما على الآخر بالواو أو غيرها من الحروف العاطفة ، فدَلَّ ذلك على جواز الإعمال عنده من غير تقييد ، خلافاً لمن اشترط في جوازه أنْ يكونَ أحدُهما معطوفاً على الآخر بالواو ، وهو الجرمي ، قال الفارسي : »فاحتججنا عليه» بقوله : ﴿آتوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[1] فأعمل الثاني وليس بمعطوف بالواو ، وقال : فحُكِي لي أنَّه يقول : في نحو هذا عَمِل[2] الأول ، وإنَّ المفعولَ من الثاني محذوفٌ ، لأنَّه لما أُعْمِلَ الأول استُغْنِيَ بإعماله عن إعمال الثاني ، وسلَّم الفارسيُّ هذا التأويل وقوّاه بجواز حذف المفعول إذا دَلَّ عليه الدليل كقوله : ﴿وَيُنَزِّلُ من السَّماء من جبالٍ فيها من بَرَدٍ﴾[3] وأنَّ (من) غيرُ زائدة بل حُذِفَ المفعولُ لدَلالة الكلام عليه ، وما قاله الناظم أولى ؛ فقد جاء في القرآن : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يفتيكم في الكَلاَلَةِ﴾[4] ، ﴿هاؤمُ اقرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[5] ، / ﴿وإذا قِيلَ لهم : تَعَالَوا يَسْتَغْفِرْ لكم رسولُ اللهِ﴾[6] الآية ، /٨٦/

(١) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٢) في أ ، س : إنّه أعمل .

(٣) سورة النور آية ٤٣ .

(٤) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٥) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٦) سورة المنافقون آية ٥ .

﴿وأَنَّـهم ظَنُّوا كما ظَنَنتُم أَنْ لَـنْ يَـبْعَثَ اللهُ أَحَداً﴾[1] ، وفي الشعر قول كُثَيِّر :

* قَضَى كُلُّ ذي دَيْنٍ فَـوَفَّى غريمَه *[2]

وأنشد سيبويه لابن أبي ربيعة :

إذا هي لم تستك بعُودِ أراكة　　　تُـنُخِّلَ فاستاكت به عُـودُ اسحل[3]

وقال جزء بن ضرار أخو الشماخ :

أتاني فلم أُسْرَرْ به حين جاءني　　　حديثٌ بأعلى القنتين عجيبُ[4]

وقال ذو الرمّة :

ولم أَمْدَحْ لأرضيَه بشعري　　　لئيماً أَنْ يكونَ أصابَ مالاً[5]

وأنشد أبو زيد :

---

(١) سورة الجن آية ٧ .

(٢) تمامه : * وعزة ممطول معنى غريمُها * .
وهو موطن الشاهد فيه عند بعض النحاة ، وعند آخرين الشاهد في صدره كما سيذكر الشاطبي بعد . والبيت في ديوانه ص ١٤٣ ، وتخريجه ص ١٤٩ ، وهو في الإيضاح ص ٦٦ ، المقتصد ٣٤٠/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٣٥٧ ، الإنصاف ٩٠/١ ، شرح المفصل ٨/١ ، التصريح ٣١٨/١ ، همع الهوامع ١٤٧/٥ ، خزانة الأدب ٣٨٢/٢ .

(٣) الكتاب ٧٨/١ ، وقد جاء البيت مفرداً في ملحقات ديوان عمر ص ٤٩٠ ، والصواب أنه لطفيل الغنوي فهو في ديوانه ص ٦٥ من قصيدة طويلة . وانظره في الإيضاح ص ٦٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٨/١ ، فرحة الأديب ص ١٦٤ ، شرح المفصل ٧٨/١-٧٩ .

(٤) البيت في توضيح المقاصد ٦٠/٢ ، المقاصد النحوية ٣٨/٣ .

(٥) ديوانه ص ٥٢٧ ، وروايته : «ولست بمادح أبداً لئيماً بشعري . . .» ،
وجاء بهذه الرواية في شرح ديوان صريع الغواني للطبيخي ص ٣١ ، ولا شاهد فيه حينئذ على ما سيق من أجله .
والشاهد في دلائل الإعجاز ص ١٨٨ ، أمالي ابن الشجري ١٧٦/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/١ بالرواية التي أوردها الشاطبي .

قَطُوْبٌ فما تلقاه إلاَّ كأنَّما   زَوَى وجهَه أنْ لاكه فوه حَنْظَلُ[1]

وأنشد الجمهور :

* بعكاظ يُعْشِي الناظرين إذا هُمُ لَمَحُوا شعاعُه *[2]

ومثلُ ذلك كثيرٌ جداً ، فإن زعم أنَّ هذا من الإعمال فقد أقـرَّ بمذهب الجماعة ، وإنْ تَـأَوَّلَـهُ كما فعل في قوله : ﴿آتـوني أُفْـرِغْ عليه قِطْراً﴾[3] لزم أنْ ينكرَ باب الإعمال أجمعَ ، لأنَّ ذلك التأويل ونحوه يمكن فيما وُجِد منه ، ولم يقل به . فالصحيح جواز ذلك مع العطف بالواو ، وغيره .

وقوله : «قَبْلُ» في موضع الحال من ضمير العامِلَيْنِ أي : اقتضى العاملانِ معاً ، تَحَرُّزاً من نحو : خرجتُ ودخلتُ ، فإنهما عاملان[4] معاً ، وإن طلبا شيئاً واحداً ، وهو ضميرُ المتكلم لم يتنازعا في العمل فيه ، لاستقلال كلٌّ واحد بمطلوبه حين اتَّصل بكلٍّ واحد منهما ، وكذلك لو تقدَّم الاسمُ فعَمِل كلٌّ واحد في ضميره ، نحو : زيدٌ ضربتُه وضربني ، وزيدٌ أنا ضاربُه ومُخْرِجُه ، وما أشبه ذلك ، فلذلك قَيَّدَه بقوله : (قبلُ) . ومثال ما توفرت فيه القيود : ضربني وضربتُ زيداً ، فقد تأخر زيدٌ عنْ[5] الفعلين ، وهما يطلبانه معاً ،

---

(١) الشاهد في شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص ١٣٤ نقلاً عن أبي زيد من غير نسبه ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/١ .

(٢) الشاهد من مقطوعة في الحماسة ٣٨١/١ لعاتكة بنت عبد المطلب ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١ ، المقرب ٢٥١/١ ، منهج السالك ص ١٣٢ ، توضيح المقاصد ٦٧/٢، مغنى اللبيب ص ٧٩٧ ، التصريح ٣٢٠/١ ، همع الهوامع ١٤٠/٥ ، المقاصد النحوية ١١/٣ .

(٣) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٤) سقطت (عاملان) من أ .

(٥) في أ : (على) ، تحريف .

ويقتضيان فيه عملاً ، فأحدهما يطلبه بالفاعلية ليرفَعَهُ ، والآخر يطلبه بالمفعولية ، لينصبَهُ ، فإذاً قد حصل بقوله : «إن عاملان اقتضيا في اسم عمل» معنى التنازع مكمَّلاً على اختصار إلاَّ أنَّ عليه إشكالاتٍ :

أحدُها : أنَّ العاملين كما ينطلقان على الفعلين ، وعلى الاسمين اللذين يشبهان الفعلين كما تقدَّم ، ينطلقان أيضاً على الاسمين اللذين لا يُشْبِهان الفعلَ نحو قول الأعشى – أنشدَهُ سيبويه :

* إلاَّ عُلالة أو بُدَاهة قادحٍ نَهْدِ الجُزَارة *[1]

وقول قيس بن الخطيم ، أنشده سيبويه أيضاً :

نحن بما عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا عندك راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ[2]

فكلُّ واحد من : «علالة وبُدَاهة» طالب لقادح بالإضافة ، وكذلك نحن وأنت طالبان لراضٍ بالخبريّة ، ومن ذلك كثير في السماع ، ولم يدخلوه في باب التنازع . وقد ينطلق العاملان على الحرفين فقد جاء فيهما – وإنْ كان أحدهما مقدَّراً – نحو ما أنشده سيبويه من قول ضابىء البُرْجُمي :

مَنْ يَكُ أمسى بالمدينة رحلُه فإنّي وقياراً بها لَغَرِيبُ[3]

---

(١) الكتاب ١/١٧٩ ، ٢/١٦٦ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/١١٤ ، والبيت في ديوان الأعشى ص ١٥٩ ، معاني القرآن ٢/٣٢١ ، المقتضب ٤/٢٢٨ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٩٧ ، خزانة الأدب ١/٧٣ .

(٢) الكتاب ١/٧٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٢٧٩ ونسبه لعمرو بن امرىء القيس ، وكذا أورده الدكتور ناصر الدين الأسد ضمن أبيات سبعة في ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ص ١٧٣ ، وذكر أن الصواب نسبتها إلى عمرو ، والشاهد في معاني القرآن ١/٤٣٤ ، ٤٤٥ ، ٢/٣٦٣ ، ٣/٧٧ ، مجاز القرآن ١/٣٩ ، معاني القرآن للأخفش ١/٨٢ ، المقتضب ٣/١١٢ ، ٤/٧٣ ، أمالي ابن الشجري ١/٩٦ ، ٣١٠ ، الإنصاف ١/٩٥ ، خزانة الأدب ١/١٩٠ .

(٣) الكتاب ١/٧٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٦٩ ، فرحة الأديب ص ٨٧ ، معاني القرآن =

وأنشد الفارسي في التذكرة – مع ظهور الحرفين معاً – قولَه :

حتّى تراها وكأنَّ وكأنْ أعناقَهن مُشْرَبَاتٌ في قَرَنْ[1]

/٨٧/ فكلٌّ من هذه الأمثلة قد اشتمل على عاملين / متقدّمين اقتضيا في اسم متأخر عنهما عملاً ، وليس ذلك بإعمالٍ حسب ما نَصُّوا عليه ، وإنّما الإعمال خاصٌّ بالفعل ، وما أشبهه من الأسماء ، والناظم لم يُبَيِّن ذلك ، ولا عَيَّن العاملين ، فكان كلامُه غيرَ مُحَرَّر .

والثاني : أنَّ الأفعال وما أشبهها من الأسماء إذا تنازعت السببيَّ لم يَصِحَّ فيها التنازعُ ، نحو : زيدٌ قام وقعد أبوه ، وزيدٌ قائمٌ وقاعد أبوه ؛ لأنَّ الأب في المثالين مضافٌ إلى ضمير زيد ، وبه صَحَّ أن يجريَ الخبرُ على الأول ، فلا يخلو إذا أعملتَ الثاني أنْ تُضْمِرَ في الأول ضميرَ الأب أو ضميرَ زيد ، فإن أضمرتَ فيه ضميرَ زيد لم يكن من باب التنازع ، فإنَّ العاملين لم يتنازعا العمل في الاسم الأخير ، وإن أضمرتَ في الأول ضمير الأب لزم عدم ارتباطه بالمبتدأ ؛ إذ ليس فيه ضميرٌ يعود عليه ، وأيضاً فلا يكون في الكلام دليلٌ على أنَّ الضميرَ للأب ، فلزم المحذور على كلِّ حال . وكذلك إذا أعملت الأول وأضمرتَ في الثاني . وهذا المعنى ذكره في شرح التسهيل ، وذهب إليه

= ٣١١/١ ، مجاز القرآن ١٧٢/١ ، النوادر في اللغة ص ١٨٢ ، معاني القرآن للأخفش ٨٢/١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، ٥٣٠/٢ ، الأصول ٣١٢/١ ، الإنصاف ٩٤/١ ، شرح المفصل ٦٨/٨ ، مغنى اللبيب ص ٦١٨ ، ٨١١ ، التصريح ٢٢٨/١ ، خزانة الأدب ٣٢٣/٤ ، و(من يك) هكذا في ثلاث النسخ على الخرم ، وفي المصادر (فمن) . و(قياراً) يروي بالنصب والرفع .

(١) البيتان في نوادر أبي زيد ص ٣٤٤ ، التصريح ٣١٧/١ ، ١٣٠/٢ ، همع الهوامع ٢٠٨/٥ ، وينسبان لخطام المجاشعي ، وللأغلب العجلي . وفي الأصل ، وأ : (مشرفات) . وما أثبت من س .

ابن خروف وغيره[1] ، فالإعمال هنا لا يستقيم . وكذلك إذا كان السببيُّ منصوباً ؛ لأنَّك إذا قلت : زيدٌ[2] أكرم[3] وأعطي أخاه ، فإن أعملتَ الأول فلا بُدَّ في الثاني من ضمير ، وهو ضميرُ الأخ ، وهو سببيٌّ ، وضميرُ السببيِّ لا يتقدَّم عندهم ، وإن قلت : إن أخاه محذوفٌ من الثاني لدَلالة ذلك الظاهر عليه خرجت المسألة عن باب الإعمال ، وهكذا القول في إعمال الثاني ، فإنَّ المحذوفَ من الأول إمَّا السببيُّ ، وإما ضميرَه ، وكلاهما ممنوعٌ لما تقدَّم ، فامتنعت المسألة رأساً عن دخولها في هذا الباب ، ومثل ذلك لو قلتَ : زيدٌ أكرمني[4] وأكرمتُ أخاه ، أو : أكرمتُ وأكرمني كلٌّ ذلك ممنوعٌ . فالحاصل أنَّ كلَّ مسألةٍ تُفْرَضُ في تنازع السببيِّ فممنوعة ، إمَّا بإطلاق ، وإمَّا بالنسبة إلى هذا الباب ، وإذا تقرَّر هذا فكلام الناظم يَشْمَلُ المسألة بإطلاقه فيقتضي جوازَها ؛ لأنَّ العامِلين قد تنازعا العمل في الاسم المتأخِّر ، وهو السببيُّ ، وذلك غير صحيح .

والثالث : أنَّه اقتصر على عاملين فقط ، وقد يكون التنازع لأكثر من عاملين ومنه في الحديث : «كما صلَّيتَ ورحمتَ وباركتَ على إبراهيم»[5] ، وأنشد المتأخرون على ذلك للحطيئة :

سُئِلتَ فلم تَبْخَل ولم تُعْطِ طائلاً   فَسِيَّانَ لا حَمْدٌ عليك ولا ذَمٌّ[6]

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٦٩ ، وانظر منهج السالك ص ١٣٢ ، المساعد ١/٤٥١ .

(٢) قيّد ابن مالك منع التنازع في السببيّ بما إذا كان مرفوعاً ، انظر التسهيل ص ٨٦ ، شرحه ، السفر الأول ٢/٧٧٠ .

(٣) في أ : (زيداً أكرم) وهو سهو .

(٤) في أ : (أكرمتني) بتاء بعد الميم .

(٥) لم أقف على الحديث بهذه الرواية فيما راجعت من كتب الحديث ، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٧٢ .

(٦) ديوانه ص ٢٦٨ ، والشعر والشعراء ١/٣٣١ ، وشرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٨٣ ، والرواية فيها : (لا ذم عليك ولا حمد) ، والشاهد أول بيتين داليين يخاطب فيهما الحطيئة عتيبة ابن النهاس العجلي . ورواية الشاهد هنا توافق ما جاء في شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٣ .

وأنشد المؤلف :

جِيء ثم حالِف وَثِقْ بالقوم إنَّهـمُ   لمَنْ أجاروا ذُرَى عِزٍّ بلا هُونِ[1]

وأنشد أيضاً :

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغياً   عفواً وعافيةً في الروح والجَسَدِ[2]

ولذلك لما ترجم ابن الأخضر على هذا بباب العامِلَيْنِ اللذين يسوغ لكلٍّ واحد منهما أَنْ يعملَ في الاسم ؛ لتقدمهما عليه في التَّلَفُّظ ، وتعلُّقِه بهما من طريق المعنى ، اعترض عليه ابنُ خروف[3] ، فقال : نقصه أَنْ يكونَ عوامل ، فكذلك الناظم نقصه أَن تكونَ عوامل .

والرابع : أَنَّ التنازع قد يكون في العمل في اسمين كما يكون في الاسم الواحد ، وقد نَبَّه على ذلك آخر الباب ومَثَّلَهُ بقوله :

نَحْوُ أَظنُّ ويظنـاني أخـا   زيداً وعمراً أخوين في الرخا

/٨٨/ / وهذا يقتضي أَنَّه لم يَرَ رأيَ من نفى التنازع في الاسمين ، فقد حكى في الشرح أَنَّ بعضَ أهل البصرة مَنَع من ذلك[4] ، والذي نَقَلَ السيرافيُّ المَنْعَ من التنازع في الثلاثة ، حكاه عن الجرمي[5] ، وتبعه بَعْضٌ . أَمَّا التنازع في الاثنين فإنَّ الصحيحَ

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٧٢ ، ٧٨٣ .

(٢) المصدر نفسه ، السفر الأول ٢/٧٨٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢١ ، وفي **ت** : (وعاقبة) بالقاف ، تصحيف .

(٣) في شرح الجمل لابن خروف ص ٨٧-٨٨ - في باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر - : «هذه الترجمة لا تعم الباب . وأحسن التراجم ما ترجم به أبو الحسن الأستاذ ابن الأخضر ببلدنا - رحمه الله - وهو : باب العاملين الذين يسوغ لكل واحد منهما أن يعمل في الاسم لتقدمهما عليه وتعلّقهما به من طريق المعنى ، وهي حسنة ، وموضوع هذا الباب أن يتقدّم فيه **عاملان** أو **أكثر** . . .» .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٨٤ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ل ١٨٥ .

فيه مذهبُ الجمهور فقد حكى سيبويه : متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً ، على إعمال الأول ، ومتى رأيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلقٌ[١] ، على إعمال الثاني الذي هو قلت ، وهو الحكاية . وأمَّا التنازع في الثلاثة فإنّما مُنِعَ لأنَّه خارجٌ عن القياس ، فما لم تَكلَّم به العربُ فمردود إلى القياس ، قال السيرافيُّ : «ومن أصحابنا مَنْ يقيسه»[٢] ، وإذا كان كذلك فقد قال الناظم هنا : «إنْ عاملانِ اقتضيا في اسم عمل» ولم يقل في : «اسم واحد فأكثر» ، بل اقتصر على الاسم الواحد ، فظهر منه بهذه العبارة خلل في المفهوم ، وتناقض .

والخامس : أنَّ العاملين قد يتنازعان العمل في معمولٍ قبلهما ، ولا يُلْفَى في ذلك الخروج عن باب التنازع المفروض ، ألاَ ترى أنَّ الاسم المتنازعَ فيه قد يكون مقدَّماً من تأخير ، نحو : زيداً ضربتُ وأكرمت ، وما أشبه ذلك ، فالتنازع هنا صحيح ، فإن أعملتَ الأول قلت : زيداً ضربتُ وأكرمتُهُ ، فأعملتَ الثاني في ضميره ، وإن أعملتَ الثاني لم تعمل الأول في ضميره ، فقلت : زيداً ضربتُ وأكرمت ، فهذا جارٍ على طريقة الإعمال مع أنَّ المعمولَ مقدَّم ، وهو إنّما قال : «إنْ عاملانِ اقتضيا في اسمٍ عَمَل قَبْلُ» فقيَّدَ العاملَ بكونه قَبْلَ المعمول ، فخرج عنه هذا النحو ، واقتضى أنَّه ليس بإعمال ، فظهر بهذا كلِّه أنَّ قاعدةَ الناظم في هذا الباب في غاية القصور والخَلَل .

والجواب : أنَّ كلامَه صحيحٌ ، وما اعتُرِضَ به غيرُ واردٍ .

أمَّا الأول : فإنَّه عَيَّنَ الفعلين في الباب ، ولم يمثل بغيرهما ، فأشْعَرَ ذلك من كلامه بأنَّه لا يريد الحرفين ، ولا الاسمين اللّذينِ لا يشبهان الفعلَ ، وأيضاً فالعوامل كلُّها أصلُها الأفعال كما تقرَّر في الأصول ، وما عدا الأفعال من العوامل محمولٌ عليها ، وإذا كان كذلك فأولُ سابق إلى الذهن من إطلاقه لَفْظَ العامِلِ

---

(١) عبارة سيبويه في الكتاب ١/٧٩ : «لأنَّ بعضهم يقول : متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً ، والوجه متى رأيت أو قلت زيدٌ منطلق» ، وانظر شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٧٨٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ل ١٨٥ .

الفعلُ ، وهو ذلك وما أشبه الفعل ؛ فإنّ اسمَ الفاعل ، والمفعول ، واسم الفعل ، ونحوها جاريةٌ مَجْرى الفعل في العمل ، والدَّلالة على معنى الحَدَث ، بخلاف غيرها من العوامل ، فإنَّها لا تجري ذلك المَجْرَى ، وهذا معنى تعليل ابن خروف دخول اسم الفاعل ، ونحوه ، وخروج ما عداهما ، فلا يُحْمَلُ هذا الإطلاقُ إلاَّ على ما يَقْرُبُ فَهْمُه دون ما يَبْعُد على أنَّ الفارسي قال فيما أنشدَهُ الباهليُّ :

حتى تـراها وكأنَّ وكأنْ أعناقَهُنَّ مُشْرِفَـاتٌ في قَرَنْ

ينبغي أنْ يكونَ على إعمال الثاني ، قال : ولو أعمل الأولَ لقال : * وكأنَّ وكأنَّـهُن أعناقَهن مشرفاتٍ * ثم اعتذر عن تخفيف الثانية ، وأنَّه للقافية ، مع أنَّها قد تعمل مخفَّفَةً نحو :

* كأَنْ وَرِيَدِيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ * [1]

/٨٩/ قال : ولا يجوز أنْ يكونَ على الزيادة ، يعني التوكيد لمكانِ العطف / بالواو ؛ لأنَّ هذا الحرفَ[2] لم يُزَد في موضعٍ ، فهذا من الفارسيّ إقرارٌ بصحة الإعمال في

---

(١) البيت لرؤبة كما ذكر العيني في المقاصد النحوية ٢٩٩/٢ ، والبغدادي في خزانة الأدب ٣٥٨/٤ ، قال البغدادي : «ورأيت في التخمير – وهو شرح أبيات المفصل لبعض فضلاء العجم – وتبعه الكرماني في شرح أبيات الموشح – وهو شرح الكافية للخبيصي – أنَّ ما قبل هذا البيت :

* ومعتدٍ فظٍّ غليظِ القلبِ *

وبعده :

* غادرته مُجَدَّلاً كالكلب *

والبيت في ملحقات ديوان رؤبة / مسبوقاً بآخرين لا يجانسانه . وهو في الكتاب ١٦٤/٣ ، ١٦٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٧٥/٢ ، الأصول ٢٣٨/١ ، الإنصاف ١٩٨/١ ، شرح المفصل ٨٢/٨ ، ٨٣ .

(٢) في الأصل وحده : (العطف) .

الحروف ، وهو ظاهر من حيثُ صدقت عليه قاعدة الإعمال . ذكر ذلك في التذكرة ، وأيضاً فالمبرِّد يجعل نحو :

* إلاَّ عُلالَـةَ أو[1] بُـدَاهةَ قارحٍ *

من باب الإعمال[2] حسب ما يأتي إن شاء الله في موضعه ، فقد يمكن أَنْ يُقالَ بأطراد ذلك في سائر العوامل على ظاهر اللفظ ، فيدخُلَ المضافُ والمبتدأ أو غيرهما غير أَنَّ السماعَ لم يُحَقِّق وجود الإعمال إلاّ في الفعل وما أشبهه لتَصَرُّفِهما في العَمَل ، قال ابن خروف : «ولم يدخُل في هذا الباب المبتدأُ والمضافُ وغيرُهما» وإذا كان كذلك فلا ينبغي إطلاقُ القول بالتنازع في جميع العوامل .

وأَمَّا الثاني : فإنَّ مسألةَ السببيّ لا يُحتاج إلى ذكرها ههنا ، لأَنَّ الامتناع فيها ليس لسَبَبٍ يختَصُّ بباب التنازع بل لسبب آخرَ : إمَّا مُخْتَصٌّ بباب الابتداء فقد تقدَّم فيه حكم ذلك وأَنَّ الخبرَ إذا كان جملةً فلا بُدَّ فيها من ضمير عائد على المبتدأ حين قال :

ومفرداً يأتي ويأتي جُمْلَه   حاويةً معنى الذي سِيْقَتْ له

أو بغيرِ باب الابتداء ممَّا يَفْتَقِر إلى ضميرٍ يعود عليه كالمنعوت مع النعت فكذلك ، وإمَّا مختَصٌّ بباب الضمائر ، وهو كون إضمار السببيّ[3] لا يتقدَّمُ وإن جاء في الكلام ما ظاهره جواز مثل : زيدٌ قائمٌ وخارجٌ أبوه فمحمولٌ على أَنَّ العامل في السببيّ هو العاملُ الأول لا غير ، وعلى أَنَّ السببيَّ مبتدأ ، وخبره العاملان حيثُ

(١) في أ : (لا) مكان (أو) .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٢٢٨/٤ عقب إيراد الشاهد : «أراد : الاّ علالة قارح ، أو بداهة قارح» فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني .

(٣) في أ : (السبب) .

يمكن ذلك[1] ، ومن هذا قول كُثَيِّر :

قضى كلُّ ذي دَيْنٍ فوفّى غريمَه   وعَـزَّةُ ممطولٌ معنّى غريمُها

وقد نَصَّ سيبويه في أبواب الصفات على مَنْعِ نحو : مررتُ برجلٍ لبيبةً عاقلةٍ أُمُّه ، مقلوباً من قوله : مررت برجل عاقلةٍ أُمُّه لبيبةً فقال : لا يصلح أن تُـقَـدِّمَ لبيبةً[2] مضمراً فيها الأمّ ، ثم تقول : عاقلةٍ أُمُّه[3] ، قال ابن خروف : هذا نَصٌّ بإبطال رفع غريمها بمُعَنًّى من قوله :

* وعزَّةُ ممطولٌ معنًّى غَرِيمُها *[4]

قال : والذي منع الإضمار في لبيبة كونُ المضمر فيها عائداً إلى الأم ، فصار المضمر لو تقدّم عوضاً من اسمين مضافٍ إليه ؛ لأَنَّه بتقدير : برجلٍ لبيبةٍ أُمُّه عاقلةٍ أُمُّه ، وهذا لا سبيلَ إليه ، ثم تأَوَّل البيت . واستشهاد الفارسيّ في الإيضاح بالبيت على إعمال الثاني محمولٌ عند ابن أبي الربيع وغيره على أَنَّ الشاهدَ في صدره لا في عجزه[5] ، ولأَنَّه لو كان كذلك لبرز الضمير في ممطول ؛ لأَنَّه جارٍ على غير مَنْ هُوَ لَـهُ ، وقد حملته طائفةٌ على أَنَّ الشاهدَ في العجز[6] ، وليس بجارٍ على قاعدة سيبويه المتقدِّمة ، ولذلك حمله بعضُهم على أنَّه يشبِهُ الإعمال وليس به . وهذا كلُّه على فرض كون المهمل من العاملين طالباً ضميرَ السببيّ ، فإن فُرِضَ أَنَّه

---

(١) انظر شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٦٩/٢ .

(٢) في أ : (لبيتة) .

(٣) الكتاب ٥١/٢ .

(٤) قال ابن عقيل في المساعد ٤٥١/١ بعد إيراد بيت كُثَيِّر «وإلى منع كون المسألة المذكورة من باب التنازع ذهب أبو الحسن بن خروف والشلوبين» .

(٥) الكافي ١/ص ١٩٣ ، وانظر إيضاح شواهد الايضاح للقيسي ٥٩/١ ، والمصباح لابن يسعون ١/ل ٢١ .

(٦) انظر المقتصد ٣٤٠/١ .

طالبٌ للسببيِّ ظاهراً فحُذِفَ للدَلالة فلم يتكلَّم على هذا ؛ إذ ليس من باب الإعمال . فعلى كلٍّ تقدير كلامُ الناظم صحيح .

وأمَّا الثالث : فإنّما اقتصر على العاملين فقط لمعنى ، وهو أنَّ الثلاثة فأكثر لا يوجد لها أثر في هذا الباب إلاَّ في الأخيرين ، وأمَّا الأولُ فلا يعتبر في عمل في الاسم المتنازع / فيه وإن كان يطلبه من جهة[1] المعنى ، فقد زعم ابن خروف أنَّ /٩٠/ إعمالَ الأولِ في أكثر من عاملين لا يوجد في كلام العرب ، وإذا كان الزائد على الإثنين لا يتجَدَّدُ معه حكم لم يكن قبله اطَّرَحَ الناظم اعتباره . وفي هذا الجواب نَظَرٌ ؛ فإنَّ إعمالَ الثاني من الثلاثة كذلك أيضاً ، وإلى هذا فإنَّهم قد أضمروا للأول قبل الذكر ، وذلك من أحكام باب الإعمال ؛ إذ لا يجوز ذلك إلاَّ في أبوابه المعلومة ، فلو لم يكن من هذا الباب لم يجز لخروجه عن جميع الأبواب فيمتنع . وأَبْيَنُ من هذا أَنْ يُقالَ : لعلَّه ترك التنبيه على أكثر من عاملين استغناءً بما ذكر ؛ لأَنَّ العاملين والثلاثة على حكم واحد ، فما يجري في الاثنين يجري فيما هو أكثر .

فإن قيل : فيلزم على هذا جواز إعمال الأول أو[2] الثاني دون الثالث ، وإعمال غير الثالث لم يسمع[3] وقد مَنَعَهُ هو وغيره .

قيل : قد أجاز ذلك بعضُهم قياساً ، وإن لم يَرِد سماعاً فقد يَصِحّ أَنْ

(١) في الأصل وحده : (من حيثُ) . وفي حاشيته كالنسختين .

(٢) في الأصل وحده : (والثاني) .

(٣) في منهج السالك ، لأبي حيان ص ١٣١ : «قال أبو الأسود الدؤلي

كساك ولم تستكسه فاشكرن له   أخٌ لك يعطيك الجزيل وناصر

فأخ تقدمه عوامل ثلاثة ، كساك ويطلبه على الفاعلية ، وقد أعمله ، ولذلك ارتفع به أخٌ ، وتستكسه ويطلبه على المفعول ؛ ولذلك أضمر فيه ضمير المفعول ، وفاشكرن يطلبه على المفعول إما بنفسه ، وأمّا بحرف الجر ، ولذلك عداه إلى ضميره بحرف الجر» .

والبيت في ديوان أبي الأسود ص ١٣١ .

يقولَ به[1] الناظم . والله أعلم .

وأمَّا الرابع : فإنَّ قوله : «اقتضيا في اسم» لا يعني به الاسم بقيد الإفراد بل يعني حقيقة الاسم مجرداً من اعتبار إفرادٍ أو غيره ، سمعتُ شيخَنا القاضي أبا القاسم الحسني[2] رحمه الله يقول : تقول : هذا رجلٌ على معنيين : أحدُهما : أنْ تريدَ حقيقةَ الرجل خاصةً من غير نظر إلى إفرادٍ ولا[3] غيرِه . والثاني : أنْ تريدَ بذلك حقيقةَ الرجل بقيد الإفراد ، فإذا قيل لك : أعطاك زيدٌ غلاماً وثوباً وكذا ، فقلت : إنَّما أعطاني غلاماً فمعنى ذلك : إنّما أعطاني هذه الحقيقة ولم تُرد أنْ تقولَ : إنَّما أعطاني غلاماً واحداً ، وإذا قيل لك : أعطاك غلامين أو ثلاثة ؟ فقلت : إنّما أعطاني غلاماً[4] ، فمعناه إنّما أعطاني غلاماً واحداً لا أكثر ، قال : وهذا الثاني هو الذي يُثَنَّى ، وأمَّا الأول فلا . هذا معنى ما سمعت منه ؛ فَلأجل أنَّ الإطلاق الأوّل يُراد به الحقيقة ينطلق على المفرد والمثنى والمجموع ، فلا يُثَنَّى ولا يجمع ، وإطلاق الناظم الاسم من هذا القبيل فيدخل تحته الاسم الواحد والاثنان ، وما هو أكثر من ذلك لكن يبقى فيه اشتمالُه على ما هو أكثر من اثنين ، وقد مَرَّ أنَّه غير مسموع ، وهذا لا محذورَ فيه ؛ إذ يمكن حمله على أحد وجهين : إمَّا على أنْ يقيِّد التَّعَدُدَ بما ذكر في الباب ، ولم يذكر إلا معمولاً واحداً أو معمولين وسكت عن الثالث ، فكأنه لم يرده بهذا اللفظ الذي هو قوله : «اقتضيا في اسم» . وإمَّا على أنَّه اعتبره على إطلاقه استناداً إلى رَأْي من أجاز القياسَ فأجرى الإعمال في الثلاثة كما أجراه في الاثنين ، وإذا كان هذا ممكناً فلا اعتراضَ عليه .

---

(١) سقطت (به) من أ .

(٢) ترجمته في مقدمة الجزء الأول .

(٣) سقطت (لا) من أ .

(٤) من قوله : «إنما أعطاني هذه» إلى قوله : «فقلت : إنما أعطاني غلاماً» ساقط من أ .

وأمَّا الخامس : فإنّ الاسمَ إذا تقدَّم على العاملين في نحو : زيداً ضربت وأكرمت ، لم يتعيَّن أنَّ المسألةَ من الاعمال ، أمَّا إذا أعملتَ الأول فقلت : زيداً ضربتُ وأكرمتُه ، فلاحتمال أن يكونَ زيدٌ معمولاً لأوَّل الفعلين ، والثاني طالبٌ لضميره فقط فصار مثل : زيداً ضربت وضربني فلا إعمال .

وأمَّا إذا أعملتَ الثاني فقلت : زيداً ضربتُ وأكرمتُ فكذلك أيضاً لاحتمال أَنْ تكونَ المسألةُ / كالأولى فحذف مفعول الثاني اختصاراً وهو ضمير الأول ، أو /٩١/ غيره وحذف اقتصاراً ، وأيضاً فلو سُلِّم فيها الإعمال فالأَصل في زيد التأخير ، والتقديم غير معتدٍّ به لعروضه .

ثم قال الناظم : «فللواحد منهما العمل» هذا جواب (إنْ) المتقدِّمة الذكر في قوله : «إن عاملان اقتضيا في اسمٍ عَمَل» يعني أنَّ الاسم لا يعمل فيه إلاّ واحد من ذينك العاملين – إمَّا الأول ، وإمّا الثاني – وإن كانا معاً طالبين للعمل فيه ، فتقول إن أعملتَ الأول : ضربتُ وضربني زيداً ، وإن أعملتَ الثاني قلت : ضربتُ وضربني زيدٌ ، وفي هذا الكلام التنبيه على أمرين : أحدهما : أنَّه لا يصح أَنْ يعملا معاً في المعمول سواءاً[1] أكانا متَّفقي العمل أو مختلفيه ، أمَّا في الاختلاف فظاهر ؛ إذ لا يحتَمِلُ الاسم الواحد أن يكونَ مرفوعاً منصوباً في حالٍ واحدةٍ ، أو مرفوعاً مجروراً أو منصوباً مجروراً في حالٍ واحدة ، وهذا متَّفَقٌ عليه ، وأمَّا في الاتفاق فكذلك اعتباراً بالاختلاف ، فكما لا يصح أن يعملَ العاملان في الاسم رفعاً ونصباً معاً ؛ لأنَّهما ضِدَّان فكذلك لا يصح أن يعملا فيه رفعين ، ولا نصبين ، ولا جرين معاً ؛ لأن المثلين على المحل الواحد متضادّان حسبما هو مبيَّنٌ في غير هذا الموضع[2] ، وأيضاً لم يثبت من كلام العرب عمل عاملين في معمول واحد ، فقياس هذا عليه[2] ، وأيضاً إذا قلت : قام وقعد زيد فهذا العطف إمَّا أَنْ

(١) انظر منهج السالك ص ١٣٢ فكلام الشاطبي هنا يكاد يكون بسطاً لكلام أبي حيان .

(٢) سقط ما بين الإشارتين من أ .

يكونَ من عطف المفردات أو من عطف الجمل ؛ إذ لا ثالث لهما ، وكلاهما غير[1] صحيح ، أمَّا عطف المفردات فلا بُدَّ فيه من التشريك في عامل ، قاله ابن أبي الربيع ، وليس ذلك هنا ، وأمَّا عطف الجمل فلا يُتَصَوَّرُ إلاَّ بأن تجعلَ كلَّ واحد من العاملين مسنداً إلى اسم يستَقِلُّ به ، وأمَّا إذا جعلتهما معاً مسندَيْنِ إلى اسم واحد فلا لعدم استقلال أحدهما بنفسه دون الآخر فلا يَصِحُّ إذاً أنْ تكونَ من عطف الجمل ، فصَحَّ أنَّ العاملَ فيه أحدُهما لا كلاهما ، وهو ما ذكره الناظم ونكَّت بذلك على الفراء القائل بأنَّ العاملين معاً هما الرافعان بناءً على أنَّ الإضمارَ قبل الذكر ممنوع ، وههنا يلزم إذا أُعملتَ أحدهما الإضمار قبل الذكر ، فكان الوجه المنع ، لكن جاء من كلامهم : قام وقعد زيدٌ ، فلا بُدَّ أنْ يعملا معاً في الاسم ؛ إذ لا ثالثَ[2] ، قال في شرح التسهيل : «والذي ذَهَبَ إليه غيرُ مستبعد فإنّه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه فإنَّ خبرَ المبتدأ عنده مرفوعٌ بما هو له خَبَرٌ فيلزمه أنْ يكونَ (منطلقان) مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه ؛ لأنَّهما يقتضيانه معاً .

وقد يجاب عن هذا بأنْ يقال : أمَّا الإضمارُ قبل الذكر فموجودٌ من كلام العرب في باب نعم وبئس ، وضمير الأمر والشأن ، وغيرهما ، وقد حكى سيبويه
/٩٢/ من كلام العرب : ضربوني وضربتُ قومَك[3] . وغير ذلك / ممّا سيأتي بعضه على إثر هذا بحول الله ، وأمَّا قولك : زيد وعمرو منطلقان فإنَّ المعطوف أبداً مع المعطوف عليه في حكم الاسم المثنى ، والاسم المثنى في حكم المعطوف بالواو ، وإذا كان كذلك فالعامل إنما هو واحد عَمِلَ في اسم واحد . والله أعلم .

---

(١) سقطت (غير) من الأصل .

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ل ١٨٦ ، شرح المفصل ٧٧/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١ .

(٣) جاء المثال في الكتاب ٧٩/١ عقب قول سيبويه : «وتقول : . . .» ، وقال : (. . والوجه أن تقول : . . .) .

والأمر الثاني من الأمرين اللذين نَبَّه عليهما الناظم : أن إعمال الأول من المتنازعين دون الثاني أو الثاني دون الأول جائز جميع ذلك ؛ إذ قال : «فللواحد منهما العمل» ولم يعيِّن ذلك الواحد ، فدلَّ على أنَّه قَصَدَ أيَّ واحدٍ كان ، وذلك صحيح ، ولا خلافَ فيه بين البصريين والكوفيين ، فمثال إعمال الأول : قولك : ضربتُ وضربني زيداً ، وضربني وضربتُه زيدٌ ، وممّا جاء من ذلك في السماع قولُ عُمَرَ بن أبي ربيعة :

إذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكَةٍ تُنُخِّلَ فَاستاكت به عُوْدُ إسْحِلِ

فلو أعمل الثاني لقال : فَاستاكت بعود إسْحِلٍ ، وقال أخو الشماخ :

أتاني فلم أُسْرَرْ به حين جاءني حديثٌ بأعلى القُنَّتينِ عَجيبُ

ولو أعمل الثاني لقال : فلم أُسْرَر بحديث ، وقال ذو الرُّمّة :

ولم أمدح لأرضيَهُ بشعري لَئِيماً أَنْ يكونَ أصَابَ مالاً

وأنشد أبو زيد :

قَطُوبٌ فما تلقاه إلاَّ كأنَّما زَوَى وَجْهَه أنْ لاكَه فُوْهُ حَنْظَلُ

وأنشد ابن خروف وغيره :

* بعُكَاظُ يُعْشِي الناظرين إذا هُمُ لَمَحُوا شعَاعَه *

وأنشد المؤلف :

يرنو إليَّ وأَرْنُو مَنْ أصادِفُهُ في النّائباتِ فَأُرْضِيه ويُرْضِيني[1]

وأنشد سيبويه للمَرَّار الأسدِيّ :

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٩/٢ ، وانظر المساعد ٤٥٦/١ ، وخمسة الأبيات قبل هذا البيت سبقت ص ١٧١-١٧٢ .

فردَّ على الفُـؤادِ هوى عَمِيداً　　وسُوئل لو يُبِينُ لنا السُّؤالا
وقد نَغْنَى بها ونَرَى عُصوراً　　بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا[1]

وأنشد ابن الأنباري :

ولما أَنَّ تَحَمَّلَ آلُ ليلى　　سَمِعْتُ بِبَيْنِهِم نَعَبَ الغُـرَابا[2]

ومثال إعمال الثاني قولك : ضربتُ وضربني زيدٌ ، وضربني وضربتُ زيداً ، ممّا جاء من ذلك في السماع قول الله تعالى : ﴿يَسْتَفتُّونَكَ قُلِ اللهُ يُفتِيكُم في الكَلاَلَـة﴾[3] فلو أعمل الأول لقال : قل الله يفتيكم فيها في الكلالة ، وقال : ﴿وأَنَّـهم ظَنُّوا كما ظننتُم أن لن يبعثَ الله أحداً﴾[4] فلو أعمل الأول لقال : كما ظننتموه كذلك أن لن يبعث الله أحداً ، وقال : ﴿هاؤُم اقرؤا كِتَابِيَه﴾[5] ولو أعمل الأول لقال : هاؤم اقرؤه إلى كتابيه ، وقال : ﴿وإذا قيل لهم تَعَالَوا يَسْتَغْفِرْ لكم رَسُولُ الله﴾[6] الآية لو أعمل الأول لقال : تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله . وقال : ﴿الذين كفروا وكذَّبوا بآياتنا﴾[7] . وفي الشعر من ذلك كثير ، أنشد سيبويه للفرزدق :

---

(١) الكتاب ٧٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧٦/١ ، المقتضب ٧٦/٤-٧٧ ، الإفصاح للفارقي ص ٣١٤ ، الإنصاف ٨٥/١-٨٦ ، الرد على النحاة ص ٨٩ ، والبيتان في شعر المرار ابن سعيد الفقعسي ضمن (شعراء أمويون) ٤٧٦/٢ .

(٢) الإنصاف ٨٦/١ ، وسقطت (آل) من الأصل .

(٣) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٤) سورة الجن آية ٧ .

(٥) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٦) سورة المنافقون آية ٥ .

(٧) سورة الحديد آية ١٩ ، والتغابن آية ١٠ ، وفي الآيتين ﴿والذين﴾ وقد سبقت الإشارة إلى أن اسقاط حرف العطف من نحو هذا جارٍ في كلام الأئمة .

ولكنَّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني بنو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنَافٍ وهاشِمِ[1]

وأنشد لُطَفيل الغنويّ :

وكُمْتاً مُدَمّاة كأَنَّ متونَها جرى فوقَها وٱستَشْعَرَتْ لَوْنُ مُذْهَبِ[2]

وأنشد لرجل من باهلة :

ولقد أرى تَغْنَى بها سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الحَلِيمَ ومِثْلُها أَصْبَاهُ[3]

وأنشد المؤلف :

خالفاني ولم أخالِفْ خليليْ ي، ولا خَيْرَ في خلافِ الخَلِيلِ[4]

/ وفي الحديث «كما صلَّيت ورحمت وباركْتَ[5] على إبراهيم وعلى آل ابراهيم» ولو أعمل الأول لقال : كما صليت ورحمته وآلَـهُ ، وباركت عليه وعليهم على إبراهيم /٩٣/

---

(١) الكتاب ٧٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩١/١ ، والشاهد في ديوان الفرزدق ٣٠٠/٢ ، المقتضب ٧٤/٤ ، الجمل ص ١٢٧ ، الإيضاح ص ٦٨ ، الإنصاف ٨٧/١ ، شرح المفصل ٧٨/١ .

(٢) الكتاب ٧٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٨٣/١ ، والشاهد في ديوان طفيل ص ٢٣ ، المقتضب ٧٥/٤ ، الجمل ص ١٢٧ ، الإيضاح ص ٦٨ ، الإنصاف ٥٨/١ ، الرد على النحاة ص ٨٦ ، ٨٩ .

(٣) الكتاب ٧٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٥٧/١ ، وذكر في ص ٢٥٨ أنَّه ينسب لوعلة الجرمي ، وأورد بيتين قبله ثم قال : «والذي في شعره

• كانت تُحُلُّ عراصَه مكورةٌ •

ولا شاهد فيه على هذا الوجه»
والشاهد ايضاً في المقتضب ٧٥/٤ ، الإنصاف ٧٩/١ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٥/٢ ، وانظر منهج السالك ص ١٣٣ ، المساعد ٤٥٨/١ ، همع الهوامع ١٤٠/٥ .

(٥) في الأصل : «وباركت وترحمت على إبراهيم» بزيادة «ترحمت» .

وعلى آل إبراهيم . ثم يبقى النظر في ترجيح أحد الوجهين على الآخر فقال :

والثانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَة وآختارَ عَكْساً غَيْرُهم ذا أُسْرَة

قوله : «والثانِ أولى» أرادَ الثاني فحذف الياء ، ويعني أَنَّ أهلَ البصرة آختاروا من الوجهين الجائِزَيْن إعمالَ الثاني ، وآختار غيرُهم العكسَ ، وهو إعمالُ الأول .

فإن قيل : كيف تنزيلُ العكس هنا ؛ إذ معناه تصيير أول الكلام آخراً ، وأخره أوّلاً مع آستقامة الكلام ، وهذا التعريف أَعَـمُّ من تعريف أهل المنطق .

قيل : تحقيقُه يَتبَيَّن بأن تُظْهِر ما حُذِف من الكلام الأول في قوله : «والثاني أولى» لأنه يريد أولى من الأول ، فعكس هذا أن نقول : الأول أولى من الثاني ، وهو مذهبُ غيرِ أهل البصرة[1] ، فوَجْهُ ما ذهب إليه أهل البصرة أَوْجُـهٌ : أحدها : كثرة إعمال الثاني ، وقلة إعمال الأول حتى إنه يكاد لا يوجد في غير شعرٍ ، بخلاف الأول فإنَّه قد جاء في القرآن ، بل لم يجيء به إلاَّ هو – كما تقدَّمَ – والسماع هو المتبع .

والثاني : أَنَّ الثاني من العاملين أقرب إلى المعمول فكان أولى به ممّا بَعُدَ عنه ، وهو الأول كما قالوا : خَشَّنْتُ بصدره وصدرِ زيد[2] ، بخفض الصدر حملاً على الباء لأَنَّها أقرب إليه من الفعل الذي هو خشنت ، وزعم سيبويه أَنَّ ذلك وَجْهُ الكلام[3] ، والحَمْلُ على خَشَّنت ونَصْبُ الصدر دَوْنَ ذلك . والثالث : أَنَّهم قد آعتبروا الجوار مع فساد المعنى ، فقالوا : هذا جحرُضَب[4] خَرِبٍ ، فحملوا الخربَ على الضَبِّ ، وهو في المعنى للجُحْر لقرب الجوار ، وقرأ الأعمش ويحيى بن وَثّاب ﴿إنَّ الله هو الرزَّاقُ ذو القُـوَّةِ المتينِ﴾[5] بخفض المتين حملاً على القوة ، والمعنى لِذُوْ ؛

---

(١) يريد الكوفيين ، وانظر المسألة في الإنصاف ٨٣/١ .

(٢) من أمثلة سيبويه ، الكتاب ٧٤/١ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) أنظر الخصائص ١٩٢/١ ، المحتسب ٢٨٩/٢ ، الإفصاح للفارقي ص ٣١٩ .

(٥) سورة الذاريات آية ٥٨ في قراءة الأعمش ويحيى بخفض (المتين) / ينظر المحتسب ٢٨٩/٢ وأجاز ابن جني أن يكون المتين «وصفاً للقوّة . فذكره على معنى الحبل . يريد : قوي الحبل» .

لقُرْبِ الجوار ، وقال آمرىء القيس :

كان أباناً في أفانين وَدْقِه كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزمَّلِ[1]

وهذا كلُّه ليس بضرورة ، فإذا كان ذلك موجوداً في الكلام مع فساد المعنى لو آعتبر اللفظ وكان ذلك مراعاةً لمناسبة الجوار ، فأولى أنْ تعتبرَ الجوارَ مع صحّة المعنى .

والرابع : أنَّ إعمال الأول يلزم منه توالي حروف الجر نحو نبئتُ كما نُبئتَ عنه عن زيد ، وذلك غير مستحسن ، والعطف على الجملة قبل إتمامها ، وذلك لا يَحْسُنُ ، والفصل بين العامل ومعموله بجملة أجنبية ، وذلك قبيح في غير هذا الباب[2] ، وكذلك في هذا الباب[2] .

والخامس : أنَّ اتصالَ العامل بما عَمِلَ فيه هو الأصل ، وذلك فيما آختاره البصريون موجود ، ومفقود في المذهب الآخر . والسادس : أنَّ إعمال الآخِرِ أخصرُ مع بلوغ أقصى الحاجة من الكلام ، إذ تحذف من الأول الفضلة ، فتقول : ضربت وضربني زيدٌ ، وأعطيت وأعطاني زيدٌ درهماً بخلاف ما إذا أعملت الأول فإنّه مؤدٍّ إلى الطول الذي لا يُحْتَاج إليه ، ومبنى كلام العرب / على الاختصار /٩٤/ والاكتفاء بالإشارة والرمز إلاّ في المواضع التي لا تجد فيها بُدًّا من البسط مع أنَّها تعمل الاختصار في أثنائه ، وإذا كان كذلك فينبغي أن يكون الأولى في مسألتنا ما كان موافقاً لهذا الأصل ، وهو إعمال الأخير ولاسيّما إن كثرت العوامل .

---

(١) ديوانه ص ٢٥ ، الخصائص ١/١٩٢ ، ٣/٢٢١ ، الإفصاح ص ٣١٨ ، أمالي ابن الشجري ١/٩٠ ، مغنى اللبيب ص ٦٦٩ ، ٨٩٥ ، خزانة الأدب ٢/٣٢٧ ، وذكر ابن جني وابن الشجري أن أبا علي الفارسي يرى أن (مزمل) صفة لبجاد ، والتقدير : مزملٍ فيه .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من أ ، وفي س : (فكذلك) .

والسابع : إن إعمالَ الأول لم يوجد فيما إذا زادت العوامل على اثنين بل قد زعم ابن مالك أنَّ العرب التزمت هنا إعمال الأخير ، ولا يوجد إعمال ما قبله[1] ، فإن كان كذلك فليس إعمالُ الأول بمطَّردٍ فضلاًعن أن يكون مختاراً .

والثامن : أنَّ في إعمال الثاني تخلُّصاً من الإخلال بحقٍّ دون حق وذلك ؛ لأنَّ كل واحد من العاملين له حظٌّ من عناية المتكلم ، فإذا قَـدَّم أحدهما ، وأعمل الآخَر عَدَلَ بينهما ؛ لأن التقديم اعتناء ، والإعمال اعتناء ، وإذا أُعمل المتقدّم لم يبق للآخِر قسطٌ من العناية فكان المُخَلِّصُ من ذلك راجحاً[2] .

ووَجْهُ المذهب الآخر أمورٌ[3] : أحدها : أنَّ الأول سابقٌ صالح للعمل كالثاني فكان إعماله أولى من إعمال الثاني ؛ لأنَّ للسبقية أثراً في العمل ، ألا ترى أنَّ ظننت وأخواتها لا تُلغى إذا تقدّمت على معموليها بخلاف ما إذا لم تتقدّم ، وكذلك كان لا تلغى إذا تقدّمت ، وأنَّها تُـلْغَى إذا توسّطت ففقدت رتبةَ التقديم ، وكذلك (إذن) تعمل متقدِّمة ، ولا تعمل متوسطة ، ونحو ذلك في القسم والشرط من تقدَّم منهما فله الحكم ، وأُلغي الآخِر ، والأفعال غير المتصرفة تقوى على العمل متقدمة ، ولا تقوى متأخرة . فالحاصل أنَّ للتقدّم أثراً في العمل على الجملة ، وقد حصل هنا لأحد الفعلين فليكن هو الأولى .

والثاني : أنَّ إعمالَ الثاني يؤدّي إلى محذور وهو الإضمار قبل الذكر إذا قلت : ضربني وضربتُ زيداً ، والإضمارُ قبل الذكر لا يجوز فكذلك ما أدّى إليه .

والثالث : أنَّ العرب راعت السبقيةَ في قولهم : ثلاث من البط ذكورٌ ، فقالوا

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٢/٢ .

(٢) انظر المصدر نفسه فما ذكره الشاطبي هنا كلام ابن مالك مع تغيير يسير في بعض ألفاظه ، والشاطبي يعتمد على شرح التسهيل لابن مالك كثيراً .

(٣) الأمور الثلاثة الأولى التي ذكرها الشاطبي في توجيه ترجيح اعمال أول المتنازعين ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٧٤/٢ .

ثلاث بإسقاط التاء[1] اعتباراً بالبط لتقدمه ، ولم يقولوا ثلاثة بالهاء اعتباراً بالذكور لتأخره ، فإذا عكسوا فقدَّموا الذكور على البط قالوا ثلاثة ذكور من البط بالهاء ، وذلك دليل على أنَّ الحكم للسابق ، وأنه أولى به .

والرابع : أنَّكم أيُّها البصريون قد اعتبرتم السابق وأعملتموه دون الثاني في نظير مسألة النزاع ، وذلك في قول الأعشى أنشده سيبويه :

* إلاَّ عُلالَةَ أو بُداهَة قارحٍ نَهْدِ الجُزَارة *[2]

فجعلتم العامل في قارح هو المتقدّم من المضافين ، وكلاهما يطلبه بالإضافة وكذلك قول الفرزدق : أنشده سيبويه :

يا من رأى عارضاً أُسرُّ به   بين ذراعي وجبهةِ الأَسَدِ[3]

فحملتموه على أنَّ العامل في الأسد الذراعان دون ما بعده ، ووجهتم ذلك بأن الأشبه أن يحذف الثاني اكتفاءً بالأول ، لأن الأول إذا ورد فحكمه أن يُوَفَّى حقَّه من اللفظ ، فكذلك ينبغي في مسألتنا أن يكون الأول يُوَفَّى حَقَّه من اللفظ ، فإن قلتم غير ذلك فقد ناقضتم . وكان الناظم مائل مع البصريين لكثرة السماع في إعمال الثاني / ولذلك ، والله أعلم قَدَّمه ، وهو نَصُّ مذهبه في /٩٥/
التسهيل وشرحه[4] .

وأهل البصرة هم النحويون الناشئون بالبصرة ، ويعني بهم : سيبويه ومن أخذ هو عنهم كالخليل ، ويونس ، وأبي عمرو بن العلاء ، ومَنْ تَبعَ هؤلاء في المذهب ، وإن لم ينشأ بالبصرة فهو أيضاً بَصْريٌّ نسبةً إلى المذهب . وقد يطلق

---

(١) في أ : الهاء .

(٢) الكتاب ١/١٧٩ ، ٢/١٦٦ ، ومضى تخريجه .

(٣) الكتاب ١/١٨٠ .

(٤) التسهيل ص ٨٦ ، شرحه ، السفر الأول ٢/٧٧١ .

لفظ البصريين ويراد بهم ما هو أعم من هؤلاء كأبي الأسود ، وهو أول الواضعين في العربية ، وعبد الرحمن بن هُرْمُز ، ويحيى بن يَعْمَر ، وعبدالله ابن أبي اسحاق ، وعيسى بن عمر ، وغيرهم . والأشهر من الإطلاقين هو الأول ؛ لأنَّ سيبويه وشيوخه هم الذين جَمَعُوا أطراف النحو ، واستولوا على أمره ، وأتوا على آخره ، وتكلَّموا مع المخالفين فإليهم يُنْسَب ، وأمَّا من قبلهم فإنما وضعوا نُتَفاً وأبواباً لا تفي بالمقصود من ضبط اللسان .

وأراد بغير البصريين أهلَ الكوفة ، وهم النحويون الناشئون بالكوفة وأشهرهم الكسائي علي بن حمزة القارىء ، ومن أخذ عنه كيحيى بن زياد الفراء ، وخلف[1] الأحمر ، وهشام بن معاوية الضرير ، واسحاق البغوي[2] ، وأضرابهم ، وكذلك من تَبع مذهبهم وطريقتهم وإن لم ينشأ بالكوفة فهو كوفي ؛ نسبة إلى المذهب . وقد يطلق اسم الكوفيين أيضاً على ما هو أعمُّ من هذا فيدخل تحته من كان قبل الكسائي كأبي جعفر الرُؤاسي ، ومعاذ بن مسلم الهَـرَّاء ، وأبي مسلم[3] مؤدِّب عبد الملك بن مَرْوانَ ، والأشهر من الإطلاقين هو الأول ؛ لأن الكسائي وأصحابه هم الذين مَهَّدوا العلم ، وبَثُّوا حكمته وناظروا المخالفين ، نظير الخليل

---

(١) كذا في ثلاثة الأصول (خلف) ، وهو وهم : فالمقصود علي بن المبارك الأحمر الكوفي تلميذ الكسائي المتوفي ١٩٤هـ . ترجمته في إنباه الرواة ٣١٣/٢-٣١٧ ، بغية الوعاة ١٥٨/٢-١٥٩. أما خلف الأحمر فبصريٌّ من رواة الشعر واللغة المشاهير ، ترجمته في إنباه الرواة ٣٤٨/١ ، بغية الوعاة ٥٥٤/١ .

(٢) في بغية الوعاة ٤٤٠/١ : «اسحاق البغوي : أخذ عن الكسائي . كذا ذكره الزبيدي ولم يزد».

(٣) لم أقف على اسمه ، ولا على تاريخ وفاته غير أنه كان في وقت معاذ الهراء ، وسمعه يسأل رجلاً يناظره : كيف تصوغ يا فاعل افعل من ﴿تَـؤُزُّهُم أزّاً﴾ فيجيبه الرجل بكلام لا يعرفه أبو مسلم فقال :

قد كان أخذهم في النحو يعجبني   حتى تعاطوا كلام الزنج والروم

انظر مجالس العلماء ص ١٩٠ ، إنباه الرواة ١٦٣/٤ .

وسيبويه ، ومن والاهما . وإنّما فسرتُ الغَيْرَ الذي ذَكَرَ الناظم بأهل الكوفة فقط مع أَنَّ النحويين ليسوا بمنحصرين في هاتين الفرقتين ؛ لأَنَّ هذا المذهب عنهم نُقِل ، وأيضاً فيرجع غيرهم إليهم غالباً ؛ لأَنَّهم الذين تجرّدوا لضبط كلام العرب من بين سائر الناس فهم المنفردون فيه بالتقدّم .

وقوله : «ذا أُسْرَة» أُسْرَةُ الرجل : رَهْطُه وعِتْرَتُه التي يشتدّ بها ، ويقوى وأصل الأسر الشَّدُّ ، وكأَنَّ الناظم قصد بالغير هنا واحداً من الكوفيين ثم جعله ذا أُسْرَة وأتباع ، فلا يكون واحد هنا إلاّ الكسائي ، وتتبعه أسرته ، لكن يقال : فهَلاَّ اقتصر على قوله : «واختار عكساً غيرهم» ولم يزد لأَنَّه إذ ذاك معلوم أَنْ يريدَ الكوفيين ؛ إذ الغَيْرُ لا يتعيَّنُ لواحد دون أكثر ، بل يطلق على الجميع ، فلأي فائدة أتى بقوله : «ذا أُسْرَة» . فالجواب : أَنَّ لفظ الغير لا يُعَيِّنُ واحداً من جماعة لصحة إطلاقه على كل واحد منهما ، فلو اقتصر عليه ، لاحتمل أَنْ يكونَ الغيرُ واحداً من الكوفيين أو اثنين أو أكثر ، كما يحتمل أن يريدَ جميعَهم ، فجعل الغيرَ لواحدٍ وأضاف إليه أهل مذهبه ؛ ليُعَيِّنَ أَنَّ أهلَ الكوفة جميعاً قائِلون بذلك لا يختص به واحدٌ منهم ولا بَعْضٌ ، و«ذا أُسْرَة» منصوب على الحال من غيرهم ، أي حالة كون الغير ذا أسرة . والله أعلم .

/ وأَعْمِلِ المُهْمَلَ في ضَمِيرِ ما تَنَازعَاه والتَزِم ما التُزِمَا /٩٦/
كيُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ٱبناكـا وقد بَغَى وٱعتَدَيا عَبْدَاكا

لما بَيَّن أَنَّ العملَ في المتنازع فيه لا يكون إلاّ لواحد من العاملين أخذ الآن يبيِّنُ حكمَ المهمل إذا أُعْمِل الآخَر ، والمهمل : هو الذي لم يعمل في الاسم الآخِرِ المتنازع فيه ، فيريد أَنَّ المهملَ يُعْمَلُ في ضمير الاسم الذي تنازعه العاملان ، فطلبا العمل فيه ، فيحصل له ما طلبه على الجملة كان المهمل هو الأول أو الثاني ، وأتى هنا بمثالين أحدهما لإهمال الأول وهو قوله : «كيحسنان ويسيء ابناك» فابناك هو المتنازع فيه ، وقد أعمل فيه الثاني ، فبقي الأول مهملاً فعَمِلَ في ضميره ، وهو

الألف في يحسنان ، والثاني لإهمال الثاني وهو قوله : «وقد بغي وٱعتديا عبداك» «فعبداك» متنازع فيه ، والمعمل[1] فيه هو الأول ، فبقي الثاني مهملاً ، فعَمِل في ضميره وهو الألف في (اعتديا) .

وفي هذا التمثيل قَيْدٌ وتنكيت . أما القيد فهو أنَّه لما قال : «واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه» حصلت العبارة مُطْلَقة يظهر منها التزام إعمال المهمل كان طالباً للضمير بالنصب أو بالرفع ، وليس الحكم كذلك بل فيه تفصيل ونظر سيأتي ذكره ، فقَيَّدَ الكلام بما إذا كان المهمل طالباً له بالرفع ؛ إذ لا بُدَّ فيه من الإعمال في الضمير ؛ لئلا يبقى الفعل دون فاعل . وأما التنكيتُ فإنَّه حَتَمَ بإعمال المهمل في الضمير وأنَّ ذلك مقول ومعمول به فأشعر بعدم ارتضائه لمذهبي الكسائي والفراء ؛ فإنَّ الكسائي يقول : إذا أهمل الأول وكان طالباً للمتنازع فيه بالرفع فإنه لا يعمل في ضميره بل يهمل بإطلاق ، فلا يُقَدَّر فيه شيءٌ ، ويكون فارغاً من مرفوعٍ ؛ إذ هو مراد في المعنى فلا محذورَ في حذفه من[2] اللفظ ، ولأنَّ السماع قد جاء به ، فقد حكى سيبويه : ضربني وضربتُ قومَك ، وقال عَلْقَمَةُ بنُ عَبْدَةَ :

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأرادها رجالٌ فبذَّت نَبْلَهم وكَلِيبُ[3]

فلو كان فيه ضمير لقال : ضربوني وضربتُ قومَك ، وتعفقوا بالأرطى ، وهذا لا دلالةَ فيه ؛ أمَّا أولاً : فإنَّ كلَّ فعل لا بُدَّ له من فاعلٍ مظهر أو مضمر ؛ إذ لم يوجد في كلام العرب دونه ، ووقع النزاع في هذا الموضع وليس بنَصٍّ فيما قال ؛ لاحتمال الإضمار ، وأضمر ضمير المفرد اعتباراً بما يصلح في الموضع ، كأنه قال ضربني مَنْ ثَمَّ ، وتعفّق مَنْ أراد صَيْدَها ، وقد يوجد مثل هذا في كلامهم ، مع

---

(١) في أ : (العمل) بسقوط الميم .

(٢) سقط قوله : (حذفه من) من أ .

(٣) ديوانه ص ٣٨ ، المفضليات ص ٣٩٣ ، الرد على النحاة ص ٨٧ ، المقرب ٢٥١/١ ، البسيط لابن أبي الربيع ٥٧٦/٢ ، وفي تخريج البيت في الديوان ص ١٤٢ مصادر أخرى .

أنَّ مثل قولك : ضربني وضربتُ قومَك قليلٌ قبيحٌ ، قال سيبويه : «وإن قال : ضربني وضربتُ قومَك ، فجائزٌ وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أجملُ الفتيان وأحسنُه ، وأكرم بنيه وأنبلُه»[1] ، وقال : «ولا بُدَّ من هذا - يعني من الإضمار - لأنَّه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء ، كأنَّك قلت إذا مَثَّلْتَه : ضربني مَنْ ثَمَّ وضربتُ قومَك»[2] ، ثم بيَّن أنَّ المطابقةَ / /٩٧/ هي الوجه الأجودُ وأنَّ تركَها رديءٌ في القياس . وأمَّا الفَرّاء فإنّه يمنع المسألة ، فلا يجيز أن تقول : يحسنان ويسيء ابناك ، ولا : ضرباني وضربت الزيدين ؛ للزوم الإضمار قبل الذكر ، وهم لا يجيزونه إلاّ ندوراً ، وقد تقدَّم أن الإضمار قبل الذكر موجود في كلام العرب في باب نعم وبئس ، وذلك نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس غلاماً عمرو ، ففيهما ضمير لم يتقدّم له مفسّر ، وذلك يظهر في التثنية والجمع عند من قال : نعما رجلين ، ونعموا رجالاً ، وفي باب ضمير الأمر والشأن نحو : ﴿قل هو الله أحد﴾[3] ، ﴿فإنها لا تعمي الأبصار﴾[4] وفي باب رُبَّ نحو : رُبَّه رجلاً ، وفي باب الاستثناء نحو : قاموا خلا زيداً ، وعدا عمراً ، ولا يكون زيداً ، وقام القوم ليس زيداً ، وما أشبه ذلك ممّا يكون مفسِّراً لضمير فيه متأخراً ، فكذلك هذا الباب فلا نكيرَ فيه . وإذا ثبت هذا فلا موجب للمنع إذا لم يكن المانع إلاّ الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه إذا كان موجوداً فهذا مثله .

وأمَّا قوله : «والتزم ما التزما» فإنَّ ظاهره أنه[5] فضل غير محتاج إليه ؛ إذ لا يشكّ أحَـدٌ في أنَّه يُلتزم في القياس أو في السماع المَحْكِيُّ ما التزمته العرب ، وعلى هذا مَبْنَى النظر في العربية ، فلقائل أن يقول لا يحتاج إلى هذا

---

(١) الكتاب ١/٧٩-٨٠ .

(٢) الكتاب ١/٨٠ .

(٣) سورة الإخلاص الآية الأولى .

(٤) سورة الحج آية ٦٤ .

(٥) في الأصل : «لأنه» ، والتصويب من أ .

التنبيه[1] . والجواب أن يقال : بل[2] تحته فائدتان ، إحداهما : التنبيهُ على وجه الرد على الكسائي ، والفراء . أمَّا وجهُ الرد على الكسائي : فإنَّ العربَ التزمت أنْ تأتيَ لكل فعل بفاعِله ، ألاَّ تحذفَه[3] حذفاً وإن دلَّ عليه الدليلُ ، وهي في التزام هذا الحكم بخلاف المبتدأ إذ يجوز[4] حذفُه للدليل حسب ما تقدَّم ، فكأنه يقول : إذا كنا قد علمنا بالاستقراء التزام العرب لذكر فاعل الفعل وألاَّ تحذفَه إلاّ مع تغيير الفعل والنيابة عن الفاعل ، فلا بُدَّ لنا من التزام ذلك ، فإذا لم يظهر لنا هنا عياناً فهو مضمر ، بلا بُدَّ لئلا نخرجَ عن قصد العرب ، والجري على مجراها ، فإذا قالوا : ضربني وضربت قومَك ، فهو على إضمار الفاعل إضمارَ المفرد ، وقد وُجِدَ مثلُه - أعني إضمار المفرد كما تقدّم - فلنقل به ولنلتزمه . والدليل على ذلك ظهور الضمير في مشهور الكلام نحو : ضرباني وضربت الزيدين ، وضربوني وضربت الرجال[5] . وهذا ظاهر من قوله : «والتزم ما التُزِما» .

وأمَّا وجهُ الرد على الفَرّاء فإنّه حكى في التسهيل وشرحه[6] عنه أنه يقول : إضمار الفاعل قبل الذكر ممنوع ، فكل مسألة يُلْفَى[7] فيها ذلك ممنوعةٌ ، لكن يصححها أنْ يُؤَخَّرَ الضميرُ فيُفْصَلَ ويؤتي به بعد الظاهر ، فتقول : ضربني وضربت قومَك هم . وهذا الذي حكى عن الفراء لم أجده منصوصاً عنه هكذا[8] ،

---

(١) في الأصل : (التقييد) . وما أثبت من هامشه ، وأ .

(٢) في الأصل : (إن) ، وما أثبت عن هامشه ، وأ .

(٣) في أ : (تحذف) بسقوط الهاء .

(٤) في الأصل وأ : (إذ لا يجوز) ، بلام مقحمة قبل «يجوز» .

(٥) في هامش الأصل : «الزيدين» .

(٦) التسهيل ص ٨٦ ، شرحه ، السفر الأول ٢/٧٨٠ .

(٧) في الأصل وأ : (يلقي) بالمثناة الفوقية بعد اللام . تصحيف .

(٨) قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/٦٤٦ بعد إيراده إياه : «ذكر ذلك ابن كيسان» . وقال أبو =

ولكن النحويين يحكون عنه المنع بإطلاق[1] من غير ذكر تصحيح ، فإن صحّ ما حكاه عنه فوجه الرد عليه من هذا الكلام أنَّ العربَ / التزمت في الفاعل إذا كان /٩٨/ ضميراً الاتصالَ ما لم يعرض مانع منه ، والموانع منه محصورة مذكورة ، وهذا ليس منها . وإذا لم يكن منها فلا بُدَّ من الرجوع إلى الأصل من الاتصال وإلاّ قد خرجنا عن التزام ما التزمته العرب . فإن قال : فهذا أيضاً موجب ؛ إذ يلزم من اتصال الضمير محذور ، وهو الإضمار قبل الذكر . قيل : ليس الإضمار قبل الذكر بمحذور ؛ لما تقدّم فلا يخرج الضمير عن أصله من الاتصال لغير موجب ثابت . فهذا معنى التنكيت على الكسائي والفراء بقوله : «والتَزِم ما التُزِما» .

والثانية : التنبيه على التزام المطابقة بين الضمير والظاهر ، فإن كان الظاهر مفرداً كان الضمير كذلك ، وإن كان مثنى فالضمير مثنى كما مثَّلَه بقوله : «كيحسنان ويسيء ابناكا» البيتين ، أو كان الاسم مجموعاً فالضمير كذلك إعمالاً للمطابقة اللازمة في مثل هذا ، ويكون في ذلك تنبيه على ما نَبَّهَ عليه سيبويه من أنَّ : ضربوني وضربت قومَك هو الوجه ، والأحسن[2] ، وأن إفراد الضمير رديء في القياس وأُلزم على القياس فيه أن يقال : أصحابُك جَلَسَ ، تضمر شيئاً يكون في اللفظ واحداً ، قال : «فقولهم هو أجمل الفتيان وأنبله لا يقاس عليه ألا ترى أنَّك لو قلت وأنت تريد الجماعة : هذا غلام القوم وصاحبه لم يحسن»[3]

= حيان في منهج السالك عقب إيراده ص ١٣٣ : «هكذا نقل ابن كيسان ، وأمَّا غيره فقال : إن الفراء لا يجيز في مثل هذه المسائل إلاّ إعمال الأول» .

(١) في هامش الأصل : (خ : مطلقاً) .

(٢) الكتاب ١/ ٨٠ .

(٣) المصدر نفسه وفيه قبل النص : «قال الأخفش : فهذا رديء في القياس . . .» وعلق الأستاذ عبد السلام هارون على هذا الموضع بقوله : «قال الأخفش ، ليست في ط . جعل الكلام بعده من صلب كلام سيبويه» ، والأظهر أن «قال الأخفش» مقحمة في النسخة التي اعتمدها الأستاذ عبد السلام فكلام الشاطبي يدل على ذلك ، كما يدل على ذلك قول السيرافي في شرحه =

لكنه قال أول المسألة : «فإن قلت : ضربني وضربتُ قومَك فجائز ، وهو قبيح»[١] فاختلف الناس في تأويله بناء على أنَّ مثل هذا يقاس أو لا يقاس ، فظاهر السيرافي[٢] ، وابن خروف أنَّه يجوز قياساً ، ونُقِلَ عن الشلوبين أنَّه لا يُقاس ، وإنَّما قال سيبويه : «فجائز» ، يعني حيث سُمِعَ على حكم التأويل بما ذُكِر ، والناظم مال إليه ، ورأى أنَّ الذي التزمه العرب المطابقةُ فهي التي تُلتَزَمُ ههنا فلا يقال : ضربني وضربتُ قومَك ، ولا ضربني وضربتُه قومُك ، ولا ضربتُ وضربني قومُك إلاَّ بالسماع خلافاً لمَنْ يجيز مثل ذلك ؛ إذ[٣] لم يكثُر كثرةً يقاس عليها ، ولا ساعده نَظَرٌ يُعْتَمَدُ عليه فلا ينبغي القول به . فهذا أيضاً ممّا نبَّه عليه كلام الناظم ، فكأنه قال : إنَّ العرب قد التزمت المطابقة بين الضمائر وما عادت عليه فيجب أن يُلْتَزَمَ ذلك أيضاً هنا ، ولا يُعْدَلَ عنه ، وبهذا فَسَّر ابنُه كلامَه في شرحه[٤] . وهذه القاعدة التي شرحها ومثلها بالمرفوع جارية في الضمير غير المرفوع ، فتقول إذا أعملت الأول : ضربني وضربتُهم قومُك ، فتعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه وهو القوم ، لكنَّ هذا يطَّرِد مع إعمال الأول ، وأمَّا إعمال الثاني فلا تُعْمِل المهمل وهو الأول في ضمير ما تنازعاه بل تحذفه رأساً ما لم يكن خبراً ، فتقول : ضربتُ وضربني زيدٌ ، ولا تقول : ضربته وضربني زيدٌ ؛ لما يلزم عليه من الإضمار قبل الذكر مع خِفَّةِ حذف الضمير والاستغناء عنه ، لأنه فضلة فاستسهل بخلاف المرفوع والمنصوب الذي هو خبر ، فلما كان إعمال المهمل مع

= ١/ل ١٩٠ : «قال وأضمر من لذلك ، وهو رديء في القياس فدخل فيه أن يقول : أصحابك جلس » وشرح السيرافي هذا ثم قال : «قال : وقولهم : هو أظرف الفتيان وأجمله لا يقاس عليه» ، وانظر النكت للأعلم ص ٥٤–٥٥ .

(١) الكتاب ١/٧٩–٨٠ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ل ١٩٠ .

(٣) في الأصل وحده : (إذا) .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٤–٢٥٥ .

غير المرفوع لا يَطَّرِد إذا أُعمِل الثاني أخرجه بأنْ قال فيه :

ولا تجيء مع أوَّلٍ قد أُهْمِلا　　بمضمرٍ لغيرِ رفع أُوْهِلا[1]
بل حذفَه الزم إن يكن غيرَ خبَر　　وأَخِّرَنْهُ إن يكن هو الخبر

/ يريد أنَّ العاملَ الأولَ إذا أهمل فلا يجوز أن تأتيَ بضمير الاسم المتنازع فيه إذا /٩٩/ كان ضمير نصبٍ ، وليس بخبر في الأصل ، بل يلزم حذفُه ، فتقول : ضربت وضربني زيدٌ ، ولا تقول : ضربتُه وضربني زيدٌ ، وكذلك تقول : رضيتُ ورضي عني زيدٌ ، ولا تقول : رضيت عنه ورضي عني زيدٌ ؛ إذ لا حاجةَ إلى الإتيان به مع أنَّه إضمار قبل الذكر ، فلا يُرْتَكَبُ إلاّ لموجِبٍ قوي . وما قاله من لزوم الحذف هو كلام العرب ، ففي القرآن : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُم فِي الكَلالَـةِ﴾[2] ولم يقـل : يستفتونك فيها ، وقال : ﴿فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَه﴾[3] ولم يقل : هاؤم إليه ، وقال : ﴿إذا قِيْلَ لهم تَعَالَوا يَسْتَغْفِرْ لَكُم رسولُ اللهِ﴾[4] ولم يقل : تعالوا إليه . ومن ذلك في الشعر قول الفرزدق :

ولكنَّ نِصْفاً لو سببتُ وسبَّنى　　بنو عبد شمسٍ من مَنَاف وهاشم

وقال رجلٌ من باهلة :

ولقد أرى تَغْنَى بها سَيْفَانَـةٌ　　تُصبِي الحليمَ ومثلُهـا أَصْبَاهُ

وهو كثير . وما ذهب إليه هنا هو رَأْيُ الجماعة ، وقد خالف هذا في التسهيل

---

(١) في الأصل : «أهلاً» والواو قبل ممحوه ، وهي ثابتة في أ وس ، وفي شرح الكافية الشافية ٦٤٧/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٤ ، ومنهج السالك ص ١٣٣ ، توضيح المقاصد ٧٠/٢ .

(٢) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٣) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٤) سورة المنافقون آية ٥ .

فأجاز الإتيان بالضمير ، غير المرفوع وهو غير خبر[1] ، واستشهد على ذلك[2] بأبيات ذكرها منها قوله :

إذا كنتَ ترضيه ويُرْضِيكَ صاحبٌ   جِهاراً فكُنْ في الغيب أحفظَ للعَهْدِ[3]

ومنها قول الآخر :

وفَيْتُ لها وأخلفَتْ أُمُّ جُنْدُبِ   فَزَادَ غرامَ القلب إخلافُها الوعدا[4]

ومثل هذا قليل[5] لا ينبني عليه قياس ، فالصواب ما أختاره هنا .

واعلم أنَّه لما قال : «ولا تجيء مع أوّلٍ قد أُهْمِلا بمُضْمَرٍ لغير رفع» فإنّما أراد بمضمر عائد على الاسم المتنازع فيه لا مطلقاً كما تقدَّم ، وعند ذلك تقول على مذهبه : ضربني وضربتُ زيداً ، فتأتي بضمير المتكلم ، وهو فضلة ؛ لأنَّه ليس ضمير المتنازع فيه ، وكذلك تقول : مَرَّ بي ومررتُ بزيد ، وفي التثنية : مرّا بي ومررت بالزيدَينِ ، وفي الجميع : مروا بي ومررت بالزيدِين ، فتأتي بالضمير المجرور ؛ لأنَّه خارج عن معنى التنازع ؛ ولذلك قالوا : لا يتنازع فعلا المتكلم ، ولا فعلا المخاطب ، ولا فعلان أحدهما للمتكلم ، والآخر للمخاطب إلاّ في فضلة لا يكون لمتكلم ولا لمخاطب ،

---

(١) التسهيل ص ٨٦ .

(٢) في شرح التسهيل لا في التسهيل كما هو ظاهر عبارة الشاطبي .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول ٧٧٧/٢ ، شرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢ ، والشاهد أيضاً في شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٥ ، منهج السالك ص ١٣٤ ، شرح اللمحة البدرية ٩٤/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٣٨ ، المساعد ٤٥٦/١ ، التصريح ٣٢٢/١ ، المقاصد النحوية ٢١/٣ ، ويروي : «احفظ للود» .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول ٧٧٧/٢ ، والشاهد في منهج السالك ص ١٣٤ ، وفي المصدرين «وثقت بها» . وفي الأصل : «فزادت» بتاء مقحمة .

(٥) وهو محمول عند الجمهور على الضرورة / انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٥ ، منهج السالك ص ١٣٢ ، التصريح ٣٢٢/١ .

فيجوز على هذا أن تأتيَ بفضلة الأول المهمل ؛ إذ لا يُلْقَى فيه أن يعودَ الضميرُ على ما بعده لفظاً ومرتبة ، وهو المانع من الإتيان بالفضلة . وإنما بيَّنتُ هذا ، وإن كان معلوماً ممّا تقدّم ؛ لأنَّ شيخنا الأستاذ أبا عبدالله بن الفخار - رحمة الله عليه - بيَّنه كذلك ثم قال : وإنّما احتجت إلى هذا البيان ؛ لأن هذا البسط غاب عن بعض المقرئين[1] - يريد من مقرئ سبته - وقد سَمَّاه لنا رحمه الله .

ولما قال الناظم : ولا تجيء بكذا دلَّ كلامُه على أنك تجيء به مع الثاني ، وذلك صحيح ، فإنّك تقول : ضربني وضربتُه زيدٌ ، ومَرَّ بي ومررتُ به خالدٌ ، ومن ذلك قول ابن أبي ربيعة :

/ إذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكة ... تُنُخِّلَ فاستاكت به عودُ إسحلِ /١٠٠/

وقول أخي الشماخ واسمه جَزْءٌ :

أتاني فلم أُسْرَر به حينَ جاءني ... حديثٌ بأعلى القُنَّتَيْنِ عجيبُ

وهو كثير ، ثم يبقى النظر في وجوب ذلك أو جوازه ، والجمهور على أنّه لازم فلا يقال : ضربني وضربتُ زيدٌ[2] ، إلاّ أن يأتيَ نادراً[3] نحوُ قول الشاعر :

بعكاظ يُعْشِي الناظرين إذا هُمُ لَمَحُوا شعاعَه

وأنشد ابنُ مالك :

يرنو إليَّ وأرنو من أصادِقُه ... في النائبات فأُرْضِيهِ ويُرْضِينِي

وذهب السيرافي إلى جواز ذلك اعتباراً بأنَّه فضلة[4] ، ورجح الجواز بقوله تعالى :

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار ٢/٥٥٢ .

(٢) في الأصل : (زيداً) .

(٣) وهو محمول عندهم على الضرورة / انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٦ ، منهج السالك ص ١٣٢ همع الهوامع ٥/١٤٠ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ل ١٨٥ .

﴿والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾[1] أي والحافظاتها ، والذاكراته ، فكما يجوز إذا تـأخر عن المتنازع فيه كذلك يجوز إذا تقدّم . وأيضاً ما تقدّم في الشعر ، فإذا ثبت هذا فما الذي ذهب إليه الناظم هنا ، وما الذي يعطيه هذا الكلام ؟ . والقول في ذلك أنَّ المسألة تجري على مسألة أصولية ؛ وذلك أنهم لما اختلفوا في الصلاة على الميت أهي فرض أم لا ؟ ذهب ابن عبد الحكم إلى أنَّـها فرض بدليل الآية : ﴿ولا تُصَلّ على أحد منهم مات أبداً﴾[2] : لأن[3] الآية لما نهت عن الصلاة على الكفار أعطى ذلك النهي وجوب الصلاة على غيرهم ، وهم المؤمنون إمَّا من جهة المفهوم ، وإمَّا من جهة أنَّ الأمر بالشيء نهي عن ضده[4] ، وضَعَّفَ الشيوخ هذا الاستدلال ، ورأوا أنَّ الآية إنما فيها عند اعتبار الوجهين الإذن المطلق في الصلاةعلى المؤمنين[5] . فإذا نَـزَّلنا كلام الناظمِ على الطريقتين ظهر أنَّه محتمل للمذهبين ؛ فإن قوله : «ولا تجيء مع أول» على طريقة ابن عبد الحكم أعطى الأمر بالمجيء به مع الثاني . وهذه طريقة الجمهور ، وعلى طريقة غيره يعطي الإذن في المجيء بالضمير من غير انحتام لاسيّما إن ضممنا إلى ذلك[6] قوله : «حذفَه الزم» فإنّه[7] يفيد أن حذفه مع الثاني لا يلزم بل يجوز فيجيء من ذلك مذهب التسهيل ، وهذا هو أولى الاحتمالين ، وقد تقدّم وجهه ، ورجحه أيضاً بما قدر من جواز عَـوْدِ الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبة في مسألة :

---

(١) سورة الأحزاب آية ٣٥ .

(٢) سورة التوبة آية ٨٤ .

(٣) في أ وس : (كأن) .

(٤) انظر رأي ابن عبد الحكم هذا في مقدمات ابن رشد ١٧٣/١ معزواً إليه .

(٥) انظر مقدمات ابن رشد ١٧٣/١ ، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٥٥ .

(٦) في أ : (ذلك إلى) .

(٧) في الأصل : (فإن حذفه) وكتب بإزاء ذلك : «فإنه يفيد» ، وما أثبت هو ما جاء في أ وس .

زان نورُه الشجرَ ؛ إذ احتج عليه في الشرح بما تقف عليه هناك[1] .

(أوهل)[2] معناه معنى أُهِّل لكذا ، أي جعل له أَهْلاً ، يقال : آهلَكَ الله للخير ، وأهَّلك للخير أي جعلك له أهلاً ، فمعنى الكلام : لا تجيء بمضمر أهل لغير الرفع فجُعِل منصوباً أو مجروراً ، وقوله : «بل حذفه الزم» تأكيد لما تقدّم ، وضمير (حذفه) عائد على مضمر المذكور ، وفيه توطئة لما يذكره من قوله : (إن يكمن غير خبر» ، وأراد أنَّه إنما يلزم حذفه مع الأول إذا لم يكن مرفوعاً بشرط أَنْ يكونَ غير خبر ، فإنّه إذا لم يكن خبراً ، فهو فضلة مستغنيً عنها كما تقدّم ، وإذا كان خبراً فلا يحذف بل يُـؤْتَى به لكنه يؤخر لقوله : «وأَخِّرَنْه إنْ يكن هو الخبر» ، وتأخيره إنما يكون عن مفسِّره ، ومثال ذلك – فيما إذا لم يكن خبراً – قولك : ضربتُ وضربني زيدٌ ، وكذلك إذا كان الفعلان / من باب أعطى /١٠١/ فإنّك تقول : أعطيتُ وأعطاني زيدٌ درهماً ، ولا تقول : أعطيته إيّاه ، ولا أعطيته وأعطاني زيد درهماً ، وتقول : أعطاني وأعطيته إيّاه زيدٌ درهماً ، فتضمر للثاني ما يطلبه ولا تضمر للأول شيئاً ؛ لأَنَّ ضمير المتنازع فيه مع الأول فضلة مستغنىً عنها ، ومثال ذلك فيما إذا كان خبراً ظَنَّنِي وظننتُ زيداً قائماً إيّاه ، فإيّاه هو الضمير المنصوب بظَـنَّنِي ، وهو في الأصل خبر مبتدأ ؛ لأَنَّ ظننتُه[3] تنصب المبتدأ والخبر ، وكان الأصل أن يقالَ : ظَنَّنِي إيّاه وظننتُ زيداً قائماً ، إلاّ أَنَّه أُخِّرَ ؛ إذ لا يلزم من تأخيره محذور ، ويؤمن[4] بتأخيره المحذورُ ، فإنَّ فصلَ الثاني من مفعولي

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢١٨/١–٢١٩ ، ٨٢٦/٣ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢–٥٨٧ .

(٢) في الأصل وحده : «أهل» والواو قبل الهاء ممحوة ، وفي اللسان «أهل» : «يقال : هو أَهْلَةُ ذلك ، وأَهَّله لذلك الأمر تأهيلاً ، وآهله رآه له أهلاً ، واستأهله رآه له أهلاً ، وكرهه بعضهم ، ومن قال : وهّلته ذهب به إلى لغة من يقول : وامرت ، وواكلت» .

(٣) في س : (ظننت) .

(٤) في أ : (يؤمر) بالراء ، تحريف .

ظننتُ جائزٌ ، وأنت لو أبقيته متقدِّماً لزم الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ، وما ذهب إليه الناظم هو أحَـدُ المذاهب الثلاثة . وزعم ٱبنُه أنَّه مذهبُ البصريين[1] . والمذهب الثاني أنَّك تحذفه اختصاراً فتقول : ظَنَّنِي وظننت زيداً قائماً ؛ لأنَّ الحذفَ اختصاراً في الخبر جائز ، وهذا مثله لأنَّ خبرَ الفعل الثاني دالٌّ عليه وهو رأيٌ منقول عن الكوفيين[2] ، وإليه ذهب ابن خروف ، والشلوبين وغيرهما . وهو ظاهر في القياس من غير احتياج إلى فصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية منهما . والمذهب الثالث : ألاَّ يحذفَ ولا يُؤخَّرَ بل يبقى ثابتاً في موضعه[3] ، فتقول : ظَنَّنِي إيَّاه وظننتُ زيداً قائماً ؛ لأنه في الكلام عمدة ، وإن كان بلفظ الفضلة ، فلا يجوز حذفه ولا يلزم تأخيره اعتباراً بالضمير المرفوع ، فكما يجوز إضمار المرفوع قبل الذكر من حيث هو عمدة ، فكذلك ما كان عمدة ، وإن انتصب ، وأجاز هذا ابن خروف أيضاً . وقد حكى ابن الناظم الإجماع على منع تقديمه[4] . وفي هذا النقل ما فيه فقد ثبت الخلاف في المسألة .

واعلم أن في كلامه بعد هذا التقدير نظراً من وجهين : أحدهما : أنَّه بنى في هذا الفصل على أنَّ المهمل عامل في ضمير المتنازع فيه على التفصيل المتقدم لا في ظاهر ، وذلك صحيح فيما كان المتنازع فيه واحداً ، فإنَّ المهملَ إنما يعمل أو يطلب العمل في ضميره ، أمَّا إذا كان المتنازع فيه أكثر من واحد فليس طلب المهمل لضمير المتنازع فيه بمُطَّرِد ، بل قد يكون كذلك ، وقد لا يكون فإذا

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٨ ، وتبع ابنُ الناظم أباه في ذلك / شرح الكافية ٦٤٨/٢ ، وانظر التصريح ٦٢٢/١ . وعزاه السيوطي في همع الهوامع ١٣٩/٥ إلى الكوفيين .

(٢) انظر همع الهوامع ١٣٩/٥ .

(٣) عزاه السيوطي في همع الهوامع ١٣٩/٥ إلى بعض البصريين . وانظر ثلاثة المذاهب غير معزوة في شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١-٦١٧ ، منهج السالك ص ١٣٤ ، توضيح المقاصد ٧٢/٢ ، المساعد ٤٥٥/١ ، التصريح ٣٢٢/١ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٨ .

قلت : أعطيت[1] وأعطاني درهماً زيد درهماً ، فكان جائزاً على وجه ، وممتنعاً على وجه آخر ، فإن اعتقدتَ أَنَّ الدرهم الأول هو الثاني ، فهنا لا يُؤتى بالدرهم إلاَّ مضمراً ؛ لأن إظهاره يعطي الغيرية ، ويتنزل على هذا كلامه . وإن كان الدرهمُ الأول غيرَ الثاني ، فالأصل الإظهار لأَنَّ الإضمارَ يُفْهِم اتحادهما ، وقد فرضنا تعددهما ، لكن أجاز الزجاجيُّ وغيره الإضمارَ فتقول : أعطيتُ وأعطانيه ، أو وأعطاني إيّاه ، زيداً درهماً[2] ؛ إذ قد يعود الضمير على نظير الأول ، لأَنَّ الأولَ يَدُلُّ عليه ؛ ولذلك يقال إنّه عائدٌ عليه ، وهو من كلام العرب إلا ترى أَنَّك تقول : عندي درهم ونصفه ، وفي التنزيل : ﴿وما / يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنقَصُ /١٠٢/
من عُمُرِه إلاّ في كتاب﴾[3] وأنشدوا على ذلك :

وكلُّ أُناسٍ قاربوا قَيْدَ فَحْلِهم ... ونحن خَلَعْنَا قَيْدَه فهو سارِبُ[4]

وقال النابغة الذبياني :

قالت أَلاَ ليتما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامَتِنا ونصْفِه فَقَدِ[5]

فجميع هذا لا يعود فيه الضمير على الأول حقيقة ، وإنما يعود عليه من حيث

---

(١) في أ : (أعطتني) .

(٢) أنظر الجمل ص ١١٤ .

(٣) سورة فاطر آية ١١ .

(٤) الشاهد آخر بيت من قصيدة للأخنس بن شهاب التغلبي في المفضليات ص ٢٠٨ ، وانظره في إصلاح المنطق ص ٢٠١ ، شرح المفصل ٥٨/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٢/١ ، ١٣/٢ .

(٥) ديوانه ص ٢٤ ، والبيت في الكتاب ١٣٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٣/١ ، مجاز القرآن ٣٥/١ ، ٥٨/٢ ، الخصائص ٤٦٠/٢ ، الإنصاف ٤٧٩/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٤١ ، ١٤٢/٢ ، شرح المفصل ٥٨/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥١/١ ، ٦٢٢ ، التصريح ٢٢٥/١ .

هو نظير لما عاد عليه ومفسر له ؛ فلذلك كان الإظهار الأصل ، وعند ذلك لم يكن المهمل عاملاً في ضمير المتنازع فيه ، وكذلك إذا قلتَ : ظننتُ وظَنَّنِي إيَّاه زيداً قائماً ، فالإضمار هنا على خلاف الأصل ، والأصل أن يقال : ظننتُ وظَنَّنِي قائماً زيداً قائماً ؛ لأن قائماً الأول خلافُ الثاني إلاَّ أَنَّ اللفظ واحد فجاز الإضمار اعتباراً بالصورة ، فالحاصل أَنَّ قوله : «واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه» ليس على إطلاقه في كلّ موضع ، وكذلك ما بُنِيَ عليه من مسائل الضمير ، ومثل ذلك لو قلتَ : ظنني وظننت[1] قائماً زيد قائماً ، وإضماره على خلاف الأصل ، وكذلك[2] تقول : أعطاني وأعطيته درهماً زيدٌ درهماً . هذا هو الأصل ، ويجوز الإضمار فتقول : أعطاني وأعطيتُه إيّاه زيدٌ درهماً . هذا إن كان الدرهم الأولُ غيرَ الثاني ، فإن كان إيَّاه فالإضمار خاصة . وإذا تقرَّرَ هذا أشكل أيضاً تأخيره للضمير إذا كان خبراً ، فإنّه في باب ظَنّ مغايرٌ لمفسِّره فالأَصْلُ إذاً أَنْ يكونَ في موضعه ظاهراً ، فتقول : ظَنَّنِي قائماً وظننتُ زيداً قائماً ، فالتزامه الإتيان بالضمير وتأخيره من غير حاجة في غاية الإشكال .

والوجه الثاني : أَنَّ هذا البيت الذي فرغ من شرحه يوهم أَنَّ ضميرَ المتنازع فيه إذا كان مفعولاً في باب ظن يجب حذفُه إذا كان المفعولَ الأول ، ويجب تأخيرُه إذا كان المفعولَ الثاني ، وفيما قال نَظَرٌ . قال ابنه في الشرح : «ليس كذلك بل لا فرقَ بين المفعولين في امتناع الحذف ، ولزوم التأخير»[3] قال : «ولو قال بَـدَلَـهُ :

واحذِفْهُ إنْ لم يكُ مفعولَ حَسِب وإنْ يكن ذاك فأَخِّرْهُ تُصِبْ

---

(١) في أ : (ظننته) بهاء مقحمة بعد تاء المتكلم .

(٢) في أ : (ولذلك) .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٩ .

لخلص من ذلك التوهم[1] . وما اعترض به يظهر لزومه ، لأنه قال : «بل حَذْفَه الزم إن يكن غيرَ خبر» فدخل له المبتدأ في وجوب الحذف ، وهو المفعول الأول في ظَنَّ ، ولا محالةَ أنَّ الأولَ كالثاني ، فإن وجب التأخيرُ في الثاني ظهر وجوبُه في الأول فتقول ، ظَنَنْتُ منطلقةً وظنتني منطلقاً هندٌ إيَّاها ، وهو تمثيل ابن الناظم[2] ، فإيَّاها مفعول ظننت الأول . وهذه المسألة لا أعلم من نَبَّه عليها ، وإنَّما يذكرها الناس في الغالب مع الخبر وحده .

والجواب عن الأول : أنَّك إذا قلتَ : أعطيتُ وأعطانيه زيداً درهماً ، فإن كان الدرهم الأول هو الثاني فالضمير كما قال ، لأنَّ العاملينِ تنازعا معمولاً واحداً ، وهو الدرهم . وإن لم يكن إيَّاه فللمسألة نظران ، أحدهما : أنْ نعتقدَ المباينة تحقيقاً ، فلا بُدَّ في هذا الموضع من الإظهار ، إذ لم يتنازع العاملانِ معاً الدرهمَ المتأخِّرَ ، فتقول إذاً : أعطيتُ درهماً وأعطاني زيدٌ / درهماً ، ومثله إذا /١٠٣/
قلت : أعطاني وأعطيتُه درهماً زيدٌ درهماً ؛ إذ لا فرقَ بين ذلك وبين أنْ تُعَوِّضَ من الدرهم الأول ثوباً ، فتقول : أعطيتُ ثوباً وأعطاني زيدٌ درهماً ، وأعطاني وأعطيتُه ثوباً زيدٌ درهماً ، فيصير التنازع في زيد وحدَه لا في الدرهم ، وهو إنَّما قال : «واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه» .

والثاني : أن لا تُعْتَقَدَ المباينة بل يُعَدُّ الثاني كأنَّه الأولُ لمّا كان مشاركاً له في اللفظ والمعنى الاشتقاقي ، فهو بهذا اللَّحْظِ مُتَنَازَعٌ فيه ، فلا بُدَّ عند هذا التقدير من الإتيان بالضمير ، فتقول : أعطيتُ وأعطانيه زيداً درهماً ، وان تباينا في نفس الأمر ؛ لأنهما في حكم الواحد اعتقاداً مجازياً ، فكلامه مُنَزَّلٌ ، بحسب الاعتقاد

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٩ . وقال المرادي في توضيح المقاصد ٧٣/٢ : «قلت : قوله : (مفعول حسب) يوهم أن غير مفعول (حسب) يجب حذفه وإن كان خبراً ، وليس كذلك ؛ لأن خبر كان لا يحذف بل يؤخر كمفعول حسب» .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٨ .

على حالين كل واحد منهما يطلب حكماً لفظياً لازماً ، وإذا كان كذلك لم يبق عليه إشكالٌ ولَزِمَ ما قال من تأخير ذلك الضمير ؛ لأنَّه ضميرُ اسم متنازَعٍ فيه . وذلك الاشكال هو الذي قام مع ابن الطراوة ، فرَدَّ على المتكلمين في المسألة فتأمله في كتابه الموضوع على الكتاب[1] . وأمَّا اعتراض ابن الناظم فقد يُجَاب عنه بأمرين :

أحدهما : أنْ يكونَ اقتصر على ذكر الخبر ليُلْحَقَ به المبتدأ ؛ إذ هما سواء في كونهما عمدتين كالفاعل فكان سكوتُه عنه ليس لأنَّه داخلٌ تحت قوله : «بَلْ حَذْفَه[2] الزَمْ» بل لأنه مفهومٌ حكمُه من الخبر . والثاني : أنْ يكونَ قد فرّق بينهما لمعنى مفرِّقٍ ، وذلك أنَّ الخبرَ لتأخيره مُسَوِّغٌ ، وهو جواز انفصاله لغير موجب ، فكان في عدم حذفه إعمالٌ لمعنى كونه عمدةً ، وفي تأخيره احترازٌ من محذور الإضمار قبل الذكر فأوجب تأخيرَه مثبتاً لذلك ، وأمَّا المبتدأ فأنت إمَّا أنْ تَحْذِفَه فتُهْمِلَ معنى كونه عمدةً ، وذلك مكروه ، وإمّا أن تثبته في موضعه فَتَدْخُلَ في مكروه الإضمار قبل الذكر ، وإمَّا أنْ تثبتَه مؤخَّراً فتفصلَه من عامله لغير موجب لفظي ، وذلك أيضاً مكروه ، لكن هذا الأخير قد مَنَعَ مثلَه ، وهو مذهبُ الفراء في إجازته : ضربني وضربتُ قومُك هم ، فلو أجاز هنا تأخير المبتدأ

---

(١) يريد كتابه : «المقدمات إلى علم الكتاب» ولا أعلم له وجوداً . وفي منهج السالك ص ١٣٤ : «وزعم أبو الحسين بن الطراوة أنه لا يجوز الإعمال في ظننت وأخواتها إذا أدّى ذلك إلى إضمار أحد المفعولين ؛ لأنك إذا قلت : ظننت وظننيه زيداً قائماً كان الضمير الذي هو الهاء في (ظننيه) عائداً على قائم في قولك : زيداً قائماً لفظاً لا معنى ، ألا ترى لا يريد : وظنني ذلك القائم المذكور ؛ لأنه هو زيد ، فلو كان عائداً عليه لفظاً ومعنى لصار معناه : وظنني نفسه ، وليس المعنى على هذا . وقد رد الناس عليه هذا المذهب ، وزعموا أنه قد جاء من لسان العرب عود الضمير على الظاهر لفظاً لا معنى . . . وجعلوا من ذلك قول العرب : عندي درهم ونصفه أي : ونصف درهم آخر . . .» وانظر ابن الطراوة النحوي ص ١٧٧ .

(٢) في الأصل : (حذف) ، بسقوط الهاء .

لَنَاقَضَ أصلَه ؛ إذ كلاهما عُمدة يجب وصلُها بعاملها ، فكما لم يؤخَّر الفاعلُ لا يؤخر ما هو في معناه وفي حكمه . وأمَّا إثباتُه في موضعه فاجتمع فيه مكروهان : الإضمارُ قبل الذكر ، وبقاؤه مع أنَّه بلفظ الفضلة ، فصار : ظننتُه مثل ضربته . وإذا حذف لم يُلَفَ فيه إلاّ مكروه واحد ، وهو حذف العمدة ، إلاّ أنَّ هذا[1] المكروه مغتفرٌ ؛ لأنَّ الحذفَ اختصاريٌّ للدِلالةَ عليه ، ومن شأنه أنْ يُحذفَ اختصاراً ، بخلاف الفاعل ففارَقَ الفاعل من هذا الوجه ، فكان حذفُه أولى الوجوه الثلاثة وأشبهها ، فيمكن أنْ يكونَ الناظم ارتكب هذا مذهباً ، اعتماداً على وجوب الحمل على أحسن الأقبحين ، وهي قاعدة يشهد لها كلامُ العرب مع أنَّ المسألةَ مغفلةُ الذكر ، مجهولةُ الحكم ، لم أرَ مَنْ تكلم في طَرَفٍ منها ، إلاّ ما يعطيه ظاهر هذا الكلام ، وهي بَعْدُ في محل النظر ، فعلى الناظر فيها الاجتهاد . وهذا مبلغ ما ظهر لي . والله أعلم .

/١٠٤/ وقوله : «بل حذفَه الزم إن يكن غيرَ خبر» وقوله : «وأَخِّرَنْهُ / إنْ يكن هو الخبر» . جاء بالمضارع فيه بعد إنْ مع حَذْفِ جوابها ، وهو مختصٌّ بالشعر ، والقياس : إن كان غيرَ خبر ، وإن كان هو الخبر ، ولكنه نحو ما أنشد أبو عبيدةَ وغيره لزهير بن مسعود :

فلم أرْقِهِ إن يَنجُ منها وإنْ يَمُتْ ... فَطَعْنَةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ[2]

وكذلك قوله بَعْدُ : «وأظهر إن يكن ضميرٌ خبراً» جاء على الشذوذ أيضاً ، وهو في هذا غير مضطر على طريقته ؛ إذ كان يمكن أن يقولَ : «وأظهر إنْ كان ضميرٌ خبراً» .

وَأظهِرِ انْ يكـن ضميرٌ خبـرا ... لغيرِ مـا يطابِـقُ المُفَسّرا

(١) من قوله : «المكروه مغتفر» إلى قوله : «عليه أصلاً» الآتي في باب الحال ساقط من أ .

(٢) أنشده أبو زيد في النوادر ص ٢٨٣ ، وانظر البارع ص ٣١٧ ، اللسان (غسس) .

نحو : أَظُنُّ ويَظُنَّاني أخا زيداً وعمراً أخوينِ في الرَّخا

تكلَّمَ قبل هذا على ما إذا كان الضميرُ مطابقاً للمفسِّر إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وأوجب فيه إذا كان خبراً التأخيرَ فقط ، وذلك مع إعمال الثاني ، ثم بيَّنَ هنا الحكم فيما إذا لم يكن الضميرُ مطابقاً للمفسِّر ، فيريد أنَّ الضميرَ إذا كان خبراً ، المبتدأ لا يطابق مفسِّرَهُ في إفرادٍ ولا تثنية ولا جمع وجب أنْ يُؤتي بالظاهر عِوَضَ ذلك الضمير ، ولا يُؤتى بالضمير ، ومثاله : ظَنَنْتُ وظَنَّاني أخاً الزيدَينِ أخوَيْنِ ، فها هنا لو أتيتَ بالضمير عِوَضَ الظاهر الذي هو الأخ ، فقلت : ظَنَنْتُ وظَنَّاني إيَّاه الزيدَينِ أُخَوَيْنِ ، أو : ظَنَنْتُ وظَنَّانِيه الزيدَينِ أخوَينِ لكان الضمير عائداً على الأخوَينِ ، ولا يعودُ ضميرُ المفرد على المثنى ، فإن رُمْتَ إصلاحَ هذا بأن[1] تأتيَ بالضمير على مطابقة المفسَّر وهو مثنى ، فقلتَ : ظننتُ وظنَّاني إيّاهما ، أو ظنَّانيهما الزيدَينِ أخوَينِ[2] ، لزم الاخبار بالمثنى الذي هو هما أو إيّاهما عن المفرد الذي هو ضمير المتكلم في (ظنَّاني) ، وذلك فاسدٌ ، فكان الواجبُ الإظهارَ . هذا في إعمال الأول ، ومنه مثال الناظم . وتقولُ في إعمال الثاني في العكس : ظنَّاني شاخصاً وظننتُ الزيدَينِ شاخصَيْنِ ، لأنَّك لو أضمرتَ شاخصاً فَأَخَّرتَه لكان يُلْقى فيه ما تقدَّم من عدم المطابقة للمفسِّر أو للمبتدأ إذا قلت : ظنَّاني وظَنَنْتُ الزيدَينِ شاخصَينِ إيَّاهُ أو إيَّاهما ، وكذلك ينبغي أنْ يكونَ الحكمُ فيما إذا اختلفَ الضميرُ والمفسِّرُ بالإفراد والجمع ، أو بالتثنية والجمع ، فتقول : ظننتُ وظنَّوني شاخصاً الزيدِينَ شاخصِينَ ، وظنُّوني شاخِصاً وظننتُ الزيدِينَ شاخصِينَ ، وتقول : ظننا وظنُّونا شاخصِينَ الزيدِينَ شاخصِينَ ، وظنُّونا شاخصِينَ وظَنَنَّا الزيدِينَ شاخصِينَ ، ولا يجوز الإتيان بالضمير ؛ لما تقدَّم ، وكذلك ظننتُ وظنَّتْني شاخصاً هنداً شاخصاً ، فتظهر شاخصاً ، ولا تُضْمِرُه . فتقول : ظننتُ

(١) في س : (لأن) ، تحريف .

(٢) في س : «وظناني إياهما الزيدين أخوين أو ظناني هما (كذا) الزيدين أخوين» .

وظَنَّتْني إيّاها ولا إيّاه هنداً شاخِصاً ؛ للزوم عدم المطابقة للمبتدأ أو للمفسِّر .
وهذه الأشياء إذا حققتَها ليست من باب الإعمال ، وإنَّما هي شبيهةٌ بمسائل الإعمال ؛ إذ لم يتنازع العاملانِ معمولاً واحداً .

فإن / قيل : هذه المسألة غيرُ مُخَلَّصَةٍ من أجل أنَّه ذكر حكمَ عدمِ المطابقة /١٠٥/
في باب ظن ، ولم يذكرها في باب أعطى ، بل قال : «وأظهر إنْ يكن ضميرٌ خبراً» لكذا ، فاقتضى أنَّ ما ليس بخبر يُضْمَرُ . وليس كذلك بل الحكمُ واحدٌ مع عدم المطابقة ، فتقول : أعطيتُ وأعطياني درهماً الزيدَينِ درهمينِ ، وأعطيتُ وأعطوني درهماً الزيدِينَ دراهمَ ، وما أشبه ذلك من المسائل المفروضة في التثنية والجمع والتأنيث ، فكان تركُه لذلك نقصاً مُوْهِماً .

فالجواب أَنْ يقالَ : لعلّه ترك ذلك لفَهْمِ حكمه من حكم ظننتُ المذكورة ، إذ المعنى الموجبُ للإظهار واحدٌ في الموضعين . والله أعلم .

المفعول المطلق

هنا شرع الناظم في الكلام على المنصوبات ، وهي التي ينصبها كلٌّ فعل متعدِّياً كان أو غيرَ متعد ، ولم يقدِّم قبلَ هذا من المنصوبات إلاّ المفعولَ به ؛ إذ لا ينصبُه كلٌّ فعل ، ولأنه متعلِّقٌ بأحكام المرفوعات من جهة رفعه إذا ناب عن الفاعل ، ومن جهة حصول الفائدة به كحصولها بالفاعل على الجُمْلة ، ومن أجل أنَّ الفعلَ يقتضيه بمعناه كما يقتضي الفاعل ، فلذلك أفرد المفعول به عن غيره من المنصوبات .

وجملةُ المنصوبات التي ينصِبُها كلٌّ فعل ثمانيةٌ ، وهي : المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، وهو ظرف الزمان وظرف المكان ، والمفعول من أجله ، والمفعول معه ، والمستثنى ، والحال ، والتمييز . فَبَدَأَ بالمفعول المطلق ، وهو المصدر ؛ لأنَّه أقربُ هذه المنصوبات إلى الفعل لأنَّه مُشْتَقٌّ منه ، والفعل دالٌّ عليه بحروفه ؛ إذ الفعلُ له دَلالتان : دلالةٌ بحروفه ، ودَلالةٌ بصيغته . ودَلالةُ الحروف أقربُ إلى المصدر من دَلالةِ الصيغة ، فابتدأ به فقال :

المَصْدَرُ اسمُ ما سوى الزمانِ مِنْ ... مَدْلُولَي الفعلِ كأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

يعني أنَّ المصدرَ في اصطلاحهم : هو اسمُ ما دلَّ عليه الفعلُ بحروفه ، وذلك أنَّ الفعلَ يدلُّ على المعنى الواقع من الفاعل ، أو المعنى المتَّصِفِ به الفاعلُ من حيثُ هو فاعلٌ : فضَرَبَ ويَضْرِبُ دالٌّ على الضرب الواقع من الضارب[1] ، وأَمِنَ ويَأْمَنُ وائْمَنْ دالٌّ على معنى اتَّصَفَ به الآمن ، فذلك له اسم وضعته العربُ له وهو

---

(١) في س : (الفاعل) .

ضَرْبٌ في المثال الأول ، وأَمْنٌ في الثاني . وهو مثال الناظم . ويَدُلُّ الفعل أيضاً على زمان وقوع ذلك الفعل من كونه في الماضي ، والمستقبل ، والحال ، فإذا قلتَ : ضربتُ فهو دالٌّ على الزمان الماضي ، وإذا قلتَ : اضْرِبْ فهو دالٌّ على المستقبل ، وإذا قلتَ : يَضْرِبُ فهو دالٌّ على الحال أو على / المستقبل . وكذلك إذا قلت : أَمِنَ ويَأْمن وائْمَنْ ، فدَلالتُه على الزمان بصيغته ، ودَلالتُه على المعنى الواقع من الفاعل أو القائم به بحروفه ، فللفعل إذا مدلولان ولكل واحد منهما لفظ يَخْتَصُّ به ، واسم يُدعى به ، فنفى اسمَ الزمان بقوله : «اسم ما سوى الزمان» فَبَقِيَ الواقع مِن الفاعل أو القائمِ به صادقاً عليه التعريفُ ، فهو إذاً المصدر . وإنما قال : «اسمُ كذا ، ولم يقل : المصدرُ ما سوى الزمان من كذا» ؛ لأَنَّ لفظَ المصدر إنما يطلق على اسم المعنى الواقع أو القائمِ بالفاعل ، لا على نفس ذلك المعنى ؛ ولذلك قال سيبويه : «وأَمَّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذَت من لَفْظِ أحداث الأسماء»[1] ولم يقل أُخِذَت من أحداث الأسماء ، فلو قال : «المصدر ما سوى الزمان من مدلولي الفعل» لكان قد عَرَّفه بالمعنى ، فيكون نفسُ المعنى هو المصدر ، وذلك في الاصطلاح غيرُ صحيح . هذا حاصل ما قَصَدَ ، إلاَّ أَنَّ فيه نظرا[2] من أوجه ثلاثة : /١٠٦/

أحدُها : أَنَّه لم يُبَيِّنَ حقيقةَ المصدر في نفسه ، وإنما بيَّنَه بنفي غيره عنه ، ولا يلزم من نَفْي غير الشيء عنه أَنْ يتبيَّنَ هو في نفسه .

والثاني : أَنَّ أسماءَ المصادر داخلةٌ عليه كانت مشتَقَّةً كمَقْعَدٍ ومَقَامٍ ومَضْرَب ومَطْلَع ، وما أشبه ذلك ، أو غيرَ مشتقَّةٍ كالكلام والسلام ، وكذلك أسماء المصادر الإعلام نحو : حَمَادِ ، فَجَارِ وبَرَّةَ ، وفَجْرَةَ[3] ، وسُبْحَانَ في قول

(١) الكتاب ١٢/١ .

(٢) في س : (نظر) .

(٣) حَمَادِ : اسم للحمد ، وبرّةُ للبرّ ، وفَجَارِ وفَجْرَةُ – للفجور ، قال الزبيدي في تاج العروس «فجر» ٣٠١/١٣ «قال ابن جني : فَجَار معدولة عن فَجْرَةَ ، وفَجْرَةُ علم غير مصروف . كما =

الأعشى ، أنشده سيبويه :

أقول لما جاءني فَخْـرُهُ   سُبْحَانَ من علقمةَ الفاخِرِ[1]

وما كان نحو ذلك ، فكلامه يصدُق عليه ؛ لأَنَّ كلَّ واحد من هذه الأنواع يَصِحُّ أَنْ يُعَرَّفَ بأَنَّه اسمُ ما سوى الزمان من مَدْلُولَي الفعل ، وليست بمصادر اصطلاحاً .

والثالث : أَنَّه جعل للفعل مَدْلُولين : أحدهما : الزمان ، والآخر : المعنى الواقع من الفاعل أو المُتَّصِفُ به الفاعلُ ، وهذان المعنيان ليسا بمدلولين للفعل من حيثُ هو فعلٌ ، لا بدَلالة المطابقة ، ولا التَّضَمُّن ، ولا الالتزام . وبيان ذلك أَنَّ قام موضوع للقيام الواقع في الزمان الماضي ، وعلى مجموع ذلك دَلَّ بالمطابقة ، ولم يَدُلَّ قَطُّ بالمطابقة على الزمان وحدَه ، ولا على معنى القيام وحدَه ؛ إذ لم يوضع مجموع الحروف والصيغة معاً لواحد من المعنيين بخصوصه ، وأيضاً فدَلالةُ اللفظ على جزء مسماه مشروطةٌ بأَنْ تكونَ نسبةُ ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبةً واحدةً ، كلفظ العَشَرة مع كلٍّ واحدة من الخمستين ، فإنَّ نسبتَهُ إلى كلٍّ واحدة منهما على حَدٍّ واحد لا يختلف بحسَبِ الوضع ، وليس كذلك قام ، فإنَّ دَلالتَه على الزمان على غير الوجه الذي يَدُلُّ به على القيام ، إذ كانت دَلالتهُ على الزمان بالصيغة ، ودَلالته على القيام بالحروف ، فقد تباينت /١٠٧/ جهتا الدَّلالة ؛ ولذلك قال شيخنا الإمام أبو عبدالله الشريف / التلمساني : إنَّ دَلالةَ الفعل من جهة هيئته على الزمان مطابقةٌ ، وعلى المعنى الواقع من الفاعل

= أنّ برَّةَ كذلك . قال : وقول سيبويه أنها معدولة عن الفَجْرَةِ تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ» وانظر الكتاب ٢٧٤/٣ .

(١) الكتاب ٣٢٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٥٧/١ ، والبيت في ديوان الأعشى ص ١٤٣ ، وانظر مجاز القرآن ٣٦/١ ، المقتضب ٢١٨/٣ ، مجالس ثعلب ٢١٦/١ ، الخصائص ١٩٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/١ ، همع الهوامع ١١٥/٣ .

بالالتزام ، ودَلالته من جهة حروفه على عكس القضية حَسبَ ما تلقاه منه بعض أصحابنا . وبيانه الشافي في علم الاشتقاق ، وهو التحقيق في المسألة . فإذاً دلالةُ التضمن منفيَّةٌ ههنا ، لم يَدُلَّ بها الفعلُ على المصدر ، ولا على الزمان ، وأيضاً فليس قام بدَالٍّ على أحد المعنيين بالالتزام ؛ لأَنَّ دَلالةَ الالتزام هي دَلالةُ اللفظ على ما خرج عن مدلوله ، والزمان والمعنى الواقع من الفاعل لم يخرجا عن مدلوله ، وإذا لم يَدُلَّ على واحدٍ منهما بواحدة من الدَلالاتِ الثلاث لم يَصِحَّ كلامُ الناظم ، وإنّما [الذي][1] يَصِحُّ في دلالة الفعل : أَنَّه يَدُلُّ على معنى مقترنٍ بزمان مَعَيَّنٍ ؛ لأَنَّ الفعلَ مجموعُ الحروف والصيغة ، فالمجموع دالٌّ على المجموع فإذا أُخِذَ واحدٌ من الأمرين لم يتحقَّقْ أَنَّ الفعلَ دالٌّ عليه بخصوصه ، فثبت أَنَّ هذا التعريف المذكور غير محرر .

والجواب عن الأول : أَنَّ التعريفَ وإنْ حصل بنفي الغير فإنَّه في قوة بيانه بحقيقته ، كما مر في بسط مقصوده ؛ لأَنَّ دَلالةَ الفعل بحسَب الوضع منحصرةٌ في الأمرين ، فإذا نُفِيَ أحدُهما ثبت الآخرُ ، وكلاهما مفهوم من الفعل غير مفتقر في فهمه إلى أمر آخر ، وأيضاً فلم يقصد بهذا التعريف تعريفَ الحدِّ ، وإنما قصد التعريفَ الرسميَّ على عادة النحويين في اعتمادهم على ذلك ؛ بناء على أَنَّ الحد الحقيقيَّ في الأمور الوضعية كالمتعذر .

وعن الثاني : أَنْ يقالَ : لعلَّه قصد إدخالها ولم يرد إخراجها ؛ لأَنَّ إطلاقَ لفظ المصدر على اسم المصدر جائزٌ ، وإن كان مجازاً في الاصطلاح ، أَو يقالَ : إنَّ تقييدَه بالمثال في قوله : «كأَمْنٍ من أَمِن» يخرج أسماءَ المصادر ، فلا يُعْتَرَضُ بها .

وعن الثالث : أن تقول[2] : ذانك المعنيان مدلولان[3] للفعل على الجُمْلَة ، فإذا

(١) تكملة من س .

(٢) في س : «أن يُقالَ» .

(٣) في س : «مدلان» بسقوط اللام والواو .

تحقَّقَ كيف تصِحُّ دَلالتُه عليها ، فهو ما ذكر في السؤال ، فعبارةُ الناظم يصِحُّ تنزيلُها على ما تقدّم من أَنَّ الفعلَ في أصل وضعه دالٌّ على معنى مقترن بزمان مَحَصَّل ، ولا يلزم الناظمَ أن يتنزَّلَ لذلك التفصيل المقرر ، بل يكفيه ما قال عن ذلك .

ويقال أَمِنْتُ الشيءَ أَمْناً ، وهو ضِدّ خِفْته ، وأَمِنْتُ الرجلَ أمانةً : إذا وَثِقْتَ به ، من الأول قوله تعالى : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾[1] الآية ، ومن الثاني : ﴿قال هل آمَنُكُم عليه إلاّ كما أَمِنْتُكُم على أخيه مِنْ قَبْلُ﴾[2] . ومثال الناظم من الأول ، لأنّه أتى بالمصدر على أَمْنٍ ، ولو قال كأمانةٍ مِنْ أَمِنَ لكان من الثاني . ثم قال :

بمِثْلِهِ أوْ فِعْلٍ آوْ وَصْفٍ نُصِبْ وكَوْنُه أصلاً لهذين انتُخِبْ

اعلم أَنَّ المصدرَ إنّما يُنصَبُ بما يُنْصَبُ به المفعول به ، وذلك أحدُ ثلاثة أشياء ذكرها الناظم :

أحدها : المصدر ، وهو الذي عني بقوله : «بمثله» يريد بمصدر مثله ، ولا
/١٠٨/ يعني المثليةَ من جميع الوجوه / ، وإنّما يريد أنَّه مصدرٌ لا غير ؛ إذ لا يكون المصدرُ المنصوبُ به إلاّ نائباً عن الفعل ، نحو : ضَرْباً زيداً ضرباً شديداً ، أو مقدَّراً بأَنْ والفعل ، نحو : عجبتُ من قيامك قياماً حسناً ، ولو كانت المماثلةُ في كلامه معتبرةً من كل وجه لكان المصدر المبيِّنُ لا ينصبه المصدرُ إلاّ مبيِّناً ، ولكان المصدرُ المؤكِّدُ لا ينصبه المصدرُ إلاّ مؤكِّداً ، والمؤكد لا ينصِبُ أبداً حتى يكون نائباً ، وهو إذ ذاك غير مؤكّد . ومن النصب بالمصدر قول الشاعر - أنشده سيبويه :

يمرون بالدهنا خِفافــاً عيابُهــم ويخرجن من دارِينَ بُجْرَ الحقائب

---

(١) سورة الملك آية ١٦ .

(٢) سورة يوسف آية ٦٤ ، وفي الأصل : «كما أمنتم» بسقوط الكاف .

على حينَ ألهى الناس جلُّ أمورهم   فَنَدْلاً زُريقُ المالَ نَدْلَ الثعالِب[1]

والثاني : الفعل ، نحو : قمتُ قياماً ، وقعدتُ قعوداً ، واستكبرت استكباراً ، ومنه قوله تعالى : ﴿وكلَّم اللهُ موسى تَكْلِيماً﴾[2] و﴿أَصَرُّوا واسْتَكْبَرُوا استِكْبَاراً﴾[3] ، وقال تعالى : ﴿وكَبِّرْهُ تكبِيراً﴾[4] وهو كثير .

والثالث : الوصفُ وذلك اسمُ الفاعل ، أو اسم المفعول ، فاسم الفاعل ، نحو : أنا قائمٌ قياماً ، وزيدٌ ضاربٌ عمراً ضَرْباً ، ومنه في التنزيل الكريم : ﴿والنَّاشِطَاتِ نَشْطاً ، والسَّابِحَاتِ سَبْحاً ، فالسَّابِقَاتِ سَبْقاً﴾[5] ﴿ فالعاصفات عَصْفاً ، والناشرات نَشْراً ، فالفارقات فَرْقاً﴾[6] واسم المفعول كاسم الفاعل ، فتقول : زيدٌ مضروبٌ ضرباً عنيفاً ، والخبزُ مأكولٌ أكلاً . هذا معنى ما ذكره . ثُمَّ إنَّه يتعلَّقُ به نظران :

أحدهما : أنَّه لما قال : «بمثله أو فعلٍ أو وصفٍ نُصِب» دلَّ أنَّ نصبَ المصدر عنده بهذه الأشياء الثلاثةِ نفسِها ، أمَّا الفعلُ والوصفُ فهو كما قال ، وأمَّا المصدر فإنْ كان مقدَّراً بأنْ والفعل فكما قال حسب ما يُذْكَرُ في موضعه ، وإنْ كان نائباً عن الفعل ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم مَنْ يقولُ

---

(١) الكتاب ١/١١٥-١١٦ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٧١-٣٧٢ ، فرحة الأديب ص٨٨ . والبيتان ينسبان إلى أعشى همدان وهما في ديوانه تحقيق الدكتور حسن أبو ياسين ص٩٠ ، وإلى الأحوص وهما في ديوانه ص ٢١٥ ، وإلى جرير ، وأولهما في ديوانه ٢/١٠٢١ ، وإلى رجل من الأنصار ، وانظر الخصائص ١/١٢٠ ، الإفصاح ص ٢٧٥ ، الإنصاف ١/٢٩٣ ، المساعد ٢/٢٤٢ ، التصريح ١/٣٣١ .

(٢) سورة النساء آية ١٦٤ .

(٣) سورة نوح آية ٧ .

(٤) سورة الأسراء آية ١١١ .

(٥) سورة النازعات الآيات ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٦) سورة المرسلات الآيات ٢ ، ٣ ، ٤ ، وفي س : (فالفرات) تحريف .

بمثل ما قال : إنَّ المصدرَ هـو الناصبُ بنفسِه لا بالتشبيه بالفعل ، واسم الفاعـل ، بل بحكم الأصل[1] ؛ لأَنَّه يطلب ما يطلبُ الفعلَ ، وإن كان اسماً ؛ لأَنَّ معناه معنى الفعل إلاَّ أَنْ يكونَ لمجرد التأكيد فإنه كسائر الأسماء ، وإذا كان كذلك فادعـاءُ أنَّ العملَ[2] لغيره لا دليلَ عليه . وإذا ثبت ذلك في نحو : ضَرْباً زيداً ، أعني في نصب المفعول فهو كذلك في نصب المصدر إذا قلتَ : ضرباً زيداً ضَرْباً شديداً .

فإن قيلَ : إنَّ ضرباً لا بُـدَّ له من ناصبٍ ، هو الفعلُ ، فهو إذاً العاملُ في نفس ذلك النائب ، فكذلك يكون عاملاً في غيرِ النائب أيضاً ، وإلاَّ فكونه عاملاً في النائب وغير عامل في الآخر قولٌ بالتحكم .

فالجواب : أنَّه يلزم من هذا أَنْ يكونَ الفعلُ عاملاً في مصدرين ، والفعل لا يكون كذلك ، فلا يقال : ضربتُ زيداً ضرباً ضَرْبَ الأمير اللِّصَّ ، ولا : قام زيدٌ قياماً قومةً واحدةً ، وما أشبه ذلك ، ولذلك قالوا في نحو مثال سيبويه : اعلم اللهُ زيداً هذا[3] قائماً العلمَ اليقينَ إعلاماً : إنَّ العلمَ[4] اليقينَ إنّما انتَصَبَ بإضمار فعل[4]
/١٠٩/ لا بأعلم ، وبَـيَّـنُوا أَنَّ الفعلَ لا يعمل في مصدرين ؛ لأَنَّ الفعلَ[5] إنّما يُعْطى ممّا / يَطْـلُبُه شيئاً واحداً ، ولذلك لا يعملُ في ظرفي زمان ، ولا ظرفي مكان ، ولا حالينِ ، ولا تمييزينِ ، فإنْ جاء ما يُـوْهِمُ ذلك فهو محمولٌ على البدلِ ، أو على إضمارِ فعلٍ . وقد أجاز ابنُ الطراوة عملَ الفعلِ في مصدرين ، يكون أحدُهما

---

(١) في منهج السالك لأبي حيان ص ١٣٧ «وزعم الكوفيون أَنَّ المصدر إنّما ينتصب بالفعل والفاعل معاً ، ويعنون بالفعل أو ما جرى مجراه» .

(٢) في الأصل : «الفعل» وما أثبت من س ، ومن حاشية الأصل عن نسخة أخرى .

(٣) في س ، وحاشية الأصل عن نسخة أخرى : عمراً ، والمثال في كتاب سيبويه ٤١٠/١ : «أعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً» .

(٤) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٥) إلى هذا ذهب الفارسي في الإيضاح ص ١٧٦ .

مؤكَّداً والآخرُ مبيِّناً[1] ، ورُدَّ عليه بأَنَّ الفعلَ إنما يطلُبُ المؤكِّدَ ، وإذا عَمِلَ في المبيِّن فقد تَضَمَّنَ العملَ[2] في المؤكِّد ؛ لأَنَّ قولَك : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً ، يعطي من التأكيد ما يعطيه المؤكد وزيادة ، فلا يعمل في المبيِّن إلاَّ عند عدم المؤكِّد ، أو يُؤْتَى به بَدَلاً منه كضربتُهُ ضَرْباً ضَرْبَتَينِ .

فإن قلتَ : فقد جاء في القرآن : ﴿كلا إذا دُكَّتِ الأرضُ دَكًّا دَكًّا﴾[3] .

قيل : هذا ليس من ذلك وإنّما هو على معنى : دَكًّا بَعْدَ دَكٌّ ، وبذلك يرجع إلى معنى لفظ واحد ، ومصدر واحد ومنه : ﴿وجاء رَبُّكَ والملك صَفًّا صَفًّا﴾[4] ، ومثل ذلك قولهم : عَمِلْتُ حسابَه[5] باباً باباً ، فليس من باب العمل في مصدرين ، فقد ظهر أَنَّ الفعلَ لا يعمل في مصدرين وإذا كان كذلك فقولك : ضَرْباً زيداً ضَرْباً شديداً لا يَصِحّ أَنْ يعملَ في المصدر المبيِّنِ الفعلُ المقدَّرُ ، وإنما العاملُ فيه المصدرُ النائبُ . ومن النحويين مَنْ زعم أَنَّ الفعلَ المقدَّرَ هو العاملُ ؛ لأَنَّك إذا قلتَ : ضَرْباً زيداً ، فتقديره : اضْرِبْ ضَرْباً زيداً ، فضَرْباً منصوبٌ بالمضمر ، فينبغي أَنْ يَنْتَصِبَ زيدٌ به أيضاً ، وجرت عادتُهم أَنْ يقولوا هو منصوبٌ بالضَرْب على التوسّع لمّا ناب عن الفعل الذي هو عامِلٌ فيه ، فإذا كان كذلك كان (نَدْلٌ)[6] من قول الشاعر : «نَدْلَ الثعالب» منصوباً أَيْضاً بالنائب . وهذا خلاف القول الأول ، وليس بالوجه ، والأصح هو الأول .

والثاني : أَنْ قولَه : «بمثله أو فعل أو وصف نُصِب» يقتضي حصرَ العاملِ

(١) سبقه إلى ذلك السيرافي في شرح كتاب سيبويه ١/ل ١٩١ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ١٨٥ .

(٢) في الأصل : «الفعل» ، وما أثبت من س ، ومن حاشية الأصل عن نسخة أخرى .

(٣) سورة الفجر آية ٢١ .

(٤) سورة الفجر آية ٢٢ .

(٥) في س : (علمته الحساب) .

(٦) في الأصل وس : «ندلاً» بالنصب ، وهو خطأ .

فيه ، وأنَّه لا يكونُ غير ذلك ، فلا يكونُ العاملُ فيه صفةً مُشَبَّهةً باسم الفاعل ، ولا أفعلَ التفضيل ، ولا معنى ظرفٍ ولا مجرور ، ولا غيرَ ذلك من الألفاظ التي تؤدي معاني الأفعال ، ولا تُحْرِزُ ألفاظَها ؛ ولذلك لا تقول : زيدٌ حَسَنٌ حُسْناً ، ولا زيدٌ أقومُ منك قِياماً ، ولا زيدٌ في الدار استقراراً ، ولا زيدٌ عندك ثُبُوتاً ، ولا هذا زيدٌ تنبيهاً ، ولا ما أشبه ذلك ؛ لأنَّ أصلَ المصدر التوكيدُ لفعله الذي اشْتُقَّ منه ، أو ما جرى مجراه ، وهو اسم الفاعل ؛ إذ هو جارٍ على الفعل في لفظه ، ومعناه ، وعمله ، كما سيأتي في موضعه إن شاء الله ، فإذا ذُكِر اسمُ الفاعل أو المصدر النائب عن الفعل فكأنَّ الفعلَ موجود بلفظه ، ومعناه ، وكذلك مع اسم المفعول ، وأمثلة المبالغة . وأيضاً فالفعلُ يقتضي العلاجَ ومصدرُه مؤكِّدٌ لذلك المعنى ، فما كان معنى العلاج فيه متناسىً ومطَّرحاً كالصفة المشبَّهَة وأفعلَ التفضيل لا يَصِحُّ أنْ يؤكَّد بالمصدر ، فلا يصحّ أنْ ينصبَه ، ولا أنْ يعملَ فيه ، إذ
/١١٠/ لا يطلبُه . وإذا ثبت هذا صَحَّ أنَّ العاملَ في المصدر في جميع / المسائل الآتية بعد في : ضَرْباً زيداً ، وقوله : ﴿فإمَّا مَنّاً بَعْدُ﴾[1] وزَيْدٌ سَيْراً سَيْراً ، وإنّما أنت سَيْراً وله على ألفٌ عُرْفاً ، وابني أنت حقّاً ، وله صوتٌ صوتَ حمار [فعل مضمر][2] ، وقد بَيَّن هو ذلك حيث جعلها منصوبةً على إضمار الفعل[3] ، وسيأتي بحول الله .

وبعد فعلى الناظم هنا دَرَكٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّه أطلق القول في العامل في المصدر فلم يُقَيِّدْه بكونه من لفظه[4] حسب ما يأتي[4]، وهو قَيْدٌ لا بُدَّ منه لأنَّ نصبَ المصدر من حيثُ هو مصدر

---

(١) سورة محمد آية ٤ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام ، وانظر الكتاب ٣٣٥/١ ، ٣٥٥ .

(٣) في الأصل : «الفاعل» ، والتصحيح من س .

(٤) ما بين الإشارتين ساقط من س .

لا يكون إلاّ بما هو من لفظه ، كما مَرَّ تقديره ، أو من معناه لكن موافقاً للفعل الذي من لفظه حسب ما يأتي . وأمَّا نصبه بالمصدر أو الفعل أو الصفة إذا لم يكن من لفظه ولا من معناه فلا يكون به مصدراً ، بل يكونُ على حسب ما يطلبه ذلك العامل كسائر الأسماء ، فتقول : عجبتُ من كراهتك الخروجَ ، وأُحِبُّ إكرامَ زيدٍ ، وأنت محبٌّ الإكرامَ ، كما تقول : عجبتُ من كراهتك زيداً ، وأحبُّ زيداً ، وأنت محبٌّ زيداً ، وعلى هذا الوجه أيضاً يُرْفَعُ ويخفض ؛ إذ هو عند ذلك كسائر الأسماء يُرْفَعُ فاعلاً ويُنْصَبُ مفعولاً ، ويُخْفَضُ مضافاً إليه بالحرف وغيره ، فلا بُدَّ من ذلك القيد ، وهو أن يكونَ العاملُ من لفظه ومعناه ، أو معناه كما تَقدَّم ، وقولُ الناظم : «بمثله أو فعلٍ أو وصفٍ نُصِب» لا يعيِّنُ المراد ، ولا يبيِّنُه .

والثاني : أنَّه أطلقَ الوصف فلم يقيِّده بكونه اسمَ فاعل أو مفعول بل أطلق فيه القولَ ، فاقتضى أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ باسم الفاعل ، وأفعلَ التفضيل ينصبان المصدرَ ، فتقول : زيد حَسَنٌ حُسْناً ، وكريمٌ كرماً ، وأفضلُ منك فضلاً ، وما أشبه ذلك ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما يسمّى وصفاً في الاستعمال العرفي ، ويمتنع أنْ ينصِبَ المصدرَ من حيثُ هو مصدر ، فإطلاقُ الناظم غيرُ صحيح . وأيضاً يلزمه نحو هذا في الفعل ؛ إذ لم يقيِّده بكونه متصرِّفاً ، وهو شرط لازم ؛ إذ الفعلُ إذا كان غيرَ متصرِّف لا ينصبُ مصدراً ، ولا يُشْتَقُّ منه ، فلما لم يقيِّد الفعلَ بكونه متصرّفاً أَوْهَمَ أَنَّك تقول : نِعْمَ الرجلُ زَيْدٌ نِعْمَةً ، وبِئْسَ الرجلُ زيدٌ بُؤْساً وحَبَّذَا زيدٌ حَبّاً ، وما أشبه ذلك ، وذلك غير صحيح . فهذا كلُّه فيه ما ترى .

والجواب عن الأول : أنَّ ممّا يدل على مراده ، وأنَّه أراد الموافقَ في اللفظ ما قبلَ الكلام وما بعدَه ، فأمَّا ما قبله فتعريفُه المصدر[1] بأنَّه الذي دلَّ عليه الفعلُ بحروفه ، وتمثيله بأَمْنٍ من أَمِنَ ، وإذا كان مع الفعل على هذا السبيل أشعرَ بأَنَّ

(١) في الأصل : (بالمصدر) .

فعلَه أقربُ إلى العمل فيه من غيره ، ثُمَّ يجري المصدرُ والوصف مجراه ، وأمَّا ما بعده فقوله : «وكونه أصلاً لهذين انتُخِب» ، لأنَّ من المعلوم أنَّ مصدرَ قعدَ لا يكونُ أصلاً لضَرَبَ ، ولا يُدَّعَى ذلك فيه ، وكذلك العكس . وعلى هذا السبيل يَجْرِي سائرُ المصادر مع الأفعال ، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ محصولَ الحكم بالعمل دائراً بين الفعل ومصدره الذي من لفظه ومعناه ، وكذلك المصدر والوصف فقد ظهر/ /١١١/ من مساق الكلام اشتراطُ ذلك الشرط .

وأمَّا الثاني : فلا أجد الآن جواباً عن وروده إلاَّ أنْ يُقالَ : إنَّه قد تبيّن في أبواب الصفة المُشَبَّهة قصورُ عملهما عن عمل الأفعال ، وأنَّ الصفة المشبّهة وأفعل التفضيل عملُها مقصورٌ على السببيّ ، وأنَّ أفعلَ التفضيل إنّما يعمل في الضمير الرفعَ ، وفي الظاهر في موضع واحد . فقد يقال ، ولكنه ضعيف . أمَّا الأفعال التي لا تَتَصَرَّف فبيِّنٌ خروجُها ؛ لأنَّها لا مصادرَ لها ، فكيف يصِحُّ أن يُتَوهَّمَ نصبُها للمصادر .

ثم قال : «وكونه أصلاً لهذين انتُخِب» الضمير في (كونه) عائدٌ إلى المصدر المُبَوَّبِ عليه ، وانتُخِب : معناه انتُقِيَ واختير ، ورجلٌ نُخْبَةٌ من ذلك ، يعني : أنَّ المختارَ كونُ المصدر[1] أصلاً لهذين المشار إليهما بأداة القُرْبِ ، وهما الفعل والوصف ، فالفعل والوصف معاً فرعان للمصدر ، يريد في الاشتقاق خاصة ؛ إذ ليس المصدر أصلاً لهما في كل شيء ، ألا ترى أنَّ الفعلَ أصلٌ للمصدر في العمل ؛ إذ لا يعمل إلاّ بالنيابة عن الفعل ، أو بما تَضَمَّنَ من معناه، وكذلك اسم الفاعل فرعٌ عن الفعل في العمل ، فإنما يريد أصليَّةَ الاشتقاق ، فالمصدر هو الذي اشتُقَّا[2] منه وليس هو بمشتَقّ من شيء ؛ لأنه لو اشتُقَّ من شيء لكان مشتَقًّا من المصدر فيكون مشتقاً من نفسه ، وهو محال ، بل هو من المُرْتَجَلات الأُوَل لكن قد يكون المصدر

(١) في س : (أن المصدرَ المختارُ كونه أصلاً) .
(٢) في س : (اشتُقَّ منه الفعل والوصف) .

مشتَقًّا من المصدر على وجه آخر ، كالتَّعَلُّم والاستعلام[1] ، فإنَّهما مشتقّان من العلم ، ولبسط هذا موضع آخر من علم الاشتقاق . والناظم قد أشار هنا إلى خلاف في الاشتقاق ، أعني في اشتقاق الفعل والصفة من المصدر ، وارتضى أنهما مشتقّان منه . والخلاف في الفعل غير الخلاف في الصفة ، فأمَّا الفعلُ فمذهب البصريين فيه ما ذهب إليه، وذهب الكوفيون أنَّ[2] المصدرَ هو المشتَقُّ من الفعل ، وبيان رجحان ما ارتضاه[3] من وجوه ذكر منها في الشرح جملة[4] : أحدها : أنَّ المصدرَ كَثُرَ كونُه واحداً، والأفعال ثلاثة ماض وأمر ومضارع ، فلو اشتُقَّ المصدر من الفعل لم يَخْلُ أنْ يشتقَّ من الثلاثة ، أو من بعضها . واشتقاقه من الثلاثة محال ، واشتقاقه من واحد منها يستلزم ترجيحاً من غير مرجح ؛ فتعيَّنَ اطِّراحُ ما أفضى إلى ذلك .

والثاني : أنَّ المصدرَ معناه مفرد ، ومعنى الفعل مركَّبٌ من حدث وزمان ، والمفرد سابق للمُرَكَّب ، والدالُّ عليه أولى بالإصالة من الدالّ على المُرَكَّب .

الثالث : أنَّ مفهومَ المصدر عامٌّ ، ومفهومُ الفعل خاصٌّ ، والدالُّ على العام أولى بالأصالة من الدالّ على الخاص .

الرابع : أنَّ كلَّ[5] ما سوى المصدر والفعل من شيئين أحدهما أَصْلٌ والآخر فَرْعٌ فإنَّ[6] في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة ، كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد ، والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان ، فكان فرعاً ، والمصدر أصلاً .

الخامس : أنَّ من المصادر ما لا فعلَ له لفظاً ولا تقديراً ، وذلك وَيْح ، ووَيْل

---

(١) في الأصل : (الاستعلا أمر) ، تحريف ، صوابه من س .

(٢) كذا في الأصل ، وس على حذف حرف الجر (إلى) .

(٣) في الأصل : «اقتضاه» ، والتصحيح من س .

(٤) انظر شرح التسهيل ، السفر الأول ٧٨٧/٢ ، وانظر الإيضاح في علل النحو ص ٥٦ ، الإنصاف ٢٣٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١ .

(٥) في س : (أن ما سوى) .

(٦) في س : (لأن) ، تحريف .

/١١٢/ وويْس ، ووَيْب ، فلو كان / الفعل أصلاً لكانت هذه المصادر فروعاً لا أصول لها، وذلك محال ، وإنّما قلنا لا أفعالَ لها تقديراً ؛ لأنَّها لوصِيغَ من[١] بعضها فعلٌ لاستحَقَّ فاؤه من الحذف ما استحق فاءُ يَعِدُ ، أعني في المضارع ، ولاستحقَّ عينُه من السكون ما استحقَّ عينُ يبيع ، فيتوالى اعتلال الفاء والعين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، فوجب إهمال ما يؤدي إليه . وليس في الأفعال ما لا[٢] مصدرَ له مستعملاً إلاَّ وتقديره ممكن كتَبَارَك ، وفعل التعجب ؛ إذ لا مانعَ له[٣] في اللفظ ، وأيضاً فتقابل تلك الأفعال مصادرُ كثيرةٌ لا أفعالَ لها كالبنوَّة والأبوة والخُؤولة والعمومة ، والعبودية واللصوصية ، وقَعْدَك اللهَ[٤] ، وبَلْهَ زيدٍ ، فبطلت المعارضة بتبارك ونحوه ، وخلص الاستدلال بوَيْح وأخواته .

هذا ما استدل به ، وَلْنَقْتَصِرْ عليه ، فالكلام فيها طويل الذيل مع قلة الفائدة ؛ إذ لا ينبني عليها حكمٌ صناعي ، وإنّما فيها بيان وجه الصناعة خاصّة ، والباحث عنها بالحقيقة هو صاحب علم الاشتقاق .

وأمَّا الصفة فحكى فيها الخلاف ، وهل هي مشتقّة من المصدر أو من الفعل[٥] ؟ وارتضى أنَّها مشتقّة من المصدر ، والقول الآخر يُؤْثَرُ عن الفارسي أنَّه نَبَّه عليه ، وارتضاه عبد القاهر . والذي ذهب إليه الناظم أرجحُ ؛ لأنَّ في الفرع ما في الأصل وزيادة ، وقد وجدنا في الصفة معنى المصدر وزيادةً ، وهي الدَلالة على ذات الفاعل[٦] ، ولم نجد فيه الدَلالة على الزمان المعيَّن ، فلو كان مشتقاً

---

(١) في س : (لها من بعضها) ، بإقحام (لها) .

(٢) في س : (ما مصدر) ، بسقوط (لا) .

(٣) في س ، وهامش الأصل عن نسخة أخرى : (منه) .

(٤) بكسر القاف وتفتح : استعطاف لا قسم ، معناه : سألت الله حفظك ، تاج العروس (قعد) ٩/٥٣ .

(٥) في س : (من الفعل أو من المصدر) .

(٦) في س : (الفعال) ، تحريف .

من الفعل لوُجِدت فيه الدَلالةُ على الزمان المعيَّن ، لكنه ليس كذلك ، فدَلَّ على أنَّه غيرُ مشتق منه ، وإنّما هو مشتقّ من المصدر ، وأَيْضاً فإنَّ الصفةَ في الغالب متَّحِدة والأفعالُ متعدّدة ، فلو اشتُقَّتْ من الفعل لزم اشتقاقها من الجميع أو من واحد معيَّن ، وكلاهما فاسد ، لما تقدّم ولغير هذا من الأدلّة ، وهذا البحث أيضاً لا ينبني عليه حكم ، وإنّما حَدَا إلى الاستدلال إشارةُ الناظم إلى الترجيح والتوجيه . والله المستعان . ثم قال :

توكيداً أو نوعاً يُبِينُ أو عدد   كسِرْتُ سَيْرتَين سيرَ ذي رَشَدْ

نصب توكيداً وما بعده على المفعول بِيُبِينُ ، والتقدير : يُبِيْنُ توكيداً أو نوعاً أو عدداً ، أي هذا شأنه ، وقصده تبيين[1] أنواع المصدر ، وأنَّه على ثلاثة أنواع :

أحدها : المصدر الذي هو لمجرد التوكيد لا يفيد زيادةً على ذلك ، فهو مفيدٌ مثلَ ما أفاده الفعل ، نحو : قام قياماً ، وقعد قعوداً ، و﴿كلَّم اللهُ موسى تكْلِيماً﴾[2] و﴿كبره تكبيراً﴾[3] ، ولم يحتج إلى تمثيله لبيانه .

والثاني : المبين للنوع ، وهو الذي يبين نوعَ الفعل المذكور ، ففيه زيادةٌ على معنى التوكيد ، نحو : ضربتُه ضَرْباً شديداً ، وعاقبته معاقبةَ الأمير اللِّصَّ . وقَعَدَ قِعْدَةَ سوء ، وتكلَّم تُكَلُّمَ حليم .

والثالث : المبين للعدد وهو قوله : (أو عدداً)[4] لأنه معطوف على نوعاً لكن وقف عليه بالسكون على لغة من قال : رأيت زيد[5] . والمبين للعدد هو الذي يفيد / /١١٣/ زيادةً على توكيد الفعل عددَ المرات ، ومثّله بقوله : سِرْتُ سيرتَيْنِ ، فسيرَتَيْنِ أفادَ

(١) في الأصل : (تبين) ، بسقوط احدى الياءين ، والتصحيح من س .
(٢) سورة النساء آية ١٦٤ .
(٣) سورة الإسراء آية ١١١ .
(٤) بعده في س : (أراد : أو عدداً) .
(٥) انظر الخصائص ٢/٢٩٣ .

عددَ مرات السير ، ومثلُه : سرت سيراتٍ أو سيرةً واحدة ، وخرجتُ خرَجَاتٍ أربعاً ، ونمت نوماتٍ كثيرةٍ ، وأما قوله : «سيرَ ذي رشد» ، فهو مثالٌ للنوع الثاني .

ثم قال :

وقد ينوبُ عنــه ما عليـــه دَل　　　كجِدّ كلَّ الجِدِّ وافرحِ الجَذَل

هذا بيان لكون المصدر قد ينوب عنه غيرُه ممّا ليس مصدراً لذلك الفعل المعين ، وألقى لذلك ضابطاً ، وهو أَنَّ النائبَ عن المصدر لا يكون إلا دالاً عليه ؛ لأنه[1] إذا لم يَـدُلَّ عليه لم يُفِد فائدَتَـهُ ، وإذا لم يُفِد فائدَتَهُ لم يكن نائباً عنه ، فالضمير في (عنه) عائدٌ على المصدر المذكور ، ومن (عليه) عائدٌ على المصدر أيضاً ، وضمير (دَلَّ) عائدٌ على ما ، وما واقعةٌ على النائب عن المصدر ، والنائب عن المصدر تارةً يكون من لفظ الفعل ، وإن كان غير جار عليه ، وتارةً يكون من غير لفظه . فأَمَّا الذي من لفظه فكقولهم : أنبتَ اللهُ الزرعَ نَبَاتاً ، وفي التنزيل : ﴿واللهُ أَنْبَتَكم من الأرض نَبَاتا﴾[2] وهو مصدر عند سيبويه جارٍ على غير الفعل[3] ، فكأَنَّه نائب عن قوله إنباتـاً[4] ، ومنه قولـه تعالى : ﴿وتَبَتَّل إليه تَبْتِيلا﴾[5] فتبتيلاً ليس بمصدر لِتَبَتَّلَ ، وإنما هو مصدر بَتَّـلَ ، وفي قراءة ابن مسعود : ﴿وأُنْزِلَ الملائكةُ تَنْزِيلاً﴾[6] ومصدر أنزل إنزالاً ،

(١) في س : (وكونه) ، تحريف .

(٢) سورة نوح آية ١٧ .

(٣) في س : (على غير ذلك الفعل) .

(٤) الكتاب ٨١/٤ .

(٥) سورة المزمل آية ٨ .

(٦) سورة الفرقان آية ٢٥ في قراءة عبدالله بن مسعود والأعمش – ببناء أُنزل للمجهول – كما نقل أبو حيان في البحر المحيط ٤٩٤/٤ عن ابن عطيه وأورد هذه القراءة سيبويه في كتابه ٨١/٤–٨٢ مصدرة بقوله : «وزعموا أن في قراءة ابن مسعود» ، وذكر أبو حيان – قبل إيراد هذه القراءة – أن ابن مسعود وأبا رجاء قرآ «ونزل مبنياً للفاعل» . وقراءة الجمهور : «ونزل» بالبناء للمجهول .

وتنزيلاً مصدر نَـزَّلَ كقراءة الجماعة ، وأنشد سيبويه للقَطَامي :

وخيرُ الأمر ما استقبلتَ منه وليس بأَنْ تَتَبَّعَه اتِّبَاعاً[1]

ويَحْتَمِلُ أَنَّ الناظمَ لم يقصد هذا ؛ لأنه إنما مثل بالمخالف اللفظ . ويدخل في هذا القسم أيضاً اسم المصدر نحو : كلَّمته كلاماً ، وسلَّمتُ عليه سلاماً وصليت صلاةً ، وقام مقاماً ، وقَعَدَ مَقْعَداً ، ونحو ذلك .

وأمَّا الذي من غير لفظ الفعل فهو الذي مثَّلَ ، إذ أتى بمثالين كلاهما مما يُقَاس عليه .

أحدهما : قوله : (كجِدَّ كلَّ الجد) وهو فعلُ أمر من جَدَّ في الأمر يَجُدُّ ويَجِدُّ جِدًّا : إذا عزم عليه ، فالجيم تضبط بالضم والكسر ، وهو أحدُ الأفعال التي جاءت في المضاعف على يفعُل ، وليست بمتعدية . والقياس فيما يتعدَّى منه الضم ، وفيما لا يتعدّى الكسر ، وما عدا ذلك سماعٌ . وقوله : «كلّ الجد» وضع فيه كلاًّ عِوَضَ المصدر فنصبَه نَصْبَه ، فهو اسم موضوع موضع المصدر ، إلاَّ أَنَّه في قُـوَّةِ المصدر ، ولما قال ككذا ، فشَبَّه به دَخَلَ مع كلّ ما هو في حكمها ، والذي في حكمها هو ما كان من الأسماء في معنى ما أضيف إليه أو فُسِّر به من المصادر ، نحو : بعض ، وجملة ، وجميع ، والضمير ، واسم الإشارة ، وأسماء[2] الأعداد ، وصفة المصدر على رأيه في الشرح[3] ، وما أشبه ذلك ، نحو : ضربتُه بعضَ الضرب ، وأكرمته بعضَ الإكرام ، وسرتُ نوعاً من السير ، وجملةً من السير ، وسرت جميعَ السير ، وقمته أي قمت القيام ، ومنه قوله تعالى : ﴿فإني

---

(١) الكتاب ٨٢/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٣٢/٢ ، وانظر المقتضب ٢٠٥/٣ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٤١/٢ ، شرح المفصل ١١١/١ .

(٢) سقطت (أسماء) من س .

(٣) شرح التسهيل ل ٩٥ .

/١١٤/ أُعَذِّبُه عَذَاباً ولا أُعَذِّبُه / أحداً من العالمين﴾[1] ، وضربته هذا الضرب ، وضربته كثيراً ، وضربته شديداً ، ومنه : ﴿واذكُر ربَّك كثيراً﴾[2] وضربته ثلاث ضربات ، وأربعاً ، وخمساً ، وقمت مائةَ قومة ، وألفَ قومة ، وخمساً وعشرين قومة . وما أشبه ذلك .

والثاني قوله : «وافرح الجذل» الجَذَلُ هو الفرح يقال جَذِلَ - بالكسر - يَجْذَلُ جَذَلاً كفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحاً ، وهذا المثال وضع فيه المرادفَ موضعَ مرادِفِه ، ومنه قولك[3] : جلستُ قعوداً ، وقعدتُ جلوساً ، وذهبت انطلاقاً ، ومنه قول امرىء القيس :

ويوماً على ظَهْرِ الكثيب تَعَذَّرتْ   عليَّ وآلتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ[4]

وأنشد سيبويه لرؤبة[5] :

لوحها من بعد بُدْنَ وَسَنَق   تضميرَك السابق يدعى للسبق[6]

فمعنى آلَت حَلَفَتْ ، ومعنى لوَّحَها : ضَمَّرَها ، فهذا أيضاً ممّا يُقَاس عند الناظم كالمثال الأول . وقد حصل بالمثالين جميعُ ما فيه القياس جارٍ من ذلك

---

(١) سورة المائدة آية ١١٥ .

(٢) سورة آل عمران آية ٤١ .

(٣) في س : قوله

(٤) ديوانه ص ١٢ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٢ ، شرح القصائد التسع ١/١٢٢ ، والشاهد في همع الهوامع ٣/١٠٠ ، وسقط صدر البيت من س .

(٥) سقط قوله : (الدؤبة) من س .

(٦) الكتاب ١/٣٥٨ ، وبين البيتين ثالث في ديوان رؤبة ص ١٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٢٢ ، ورواية الأبيات فيهما : لـوّح منه بعد بُدْنٍ وسَنَقِ
من طول تعداء الربيع في الأنق
تلويحَك الضامرَ يطوى للسُّبَقِ
ولا شاهد في هذه الرواية على ما سيق البيتان من أجله . والبُدْن : السمن ، والسَّنَق : الإكثار من الأكل .

فخرج ما ليس بقياس نحو : قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقري ومشي الخَطَرى[1] ومشت الهيذَبي[2] ، والخَوْزَلى[3] ، وما أشبه ذلك إذ ليس داخلاً تحت واحد من المثالين ، وقد حصل من كلامه : أنَّ العامل في النوعين هو الفعل الظاهر ، ولا يُحْتَاجُ إلى تقدير فعل ؛ فأمَّا النوع الأول فلا أذكر فيه خلافاً ، وأمَّا الثاني[4] فاختلف فيه النحويون على قولين :

أحدهما : أنَّ العاملَ في المصدر هو الظاهر لا غيره ، وإليه ذهب المبرد ، والسيرافي[5] ، وبعض المتقدّمين والمتأخّرين ، وهو الذي ظهر من الناظم .

والثاني : أنَّه منصوب بإضمار فعل من لفظه ، وهو ظاهر الكتاب[6] ، واستدلَّ السيرافي[7] على صحة الأول بدليلين : أحدهما : ما لا يختلف فيه أهلُ اللغة من أنَّه قد يجيء المصدرُ من لفظ الفعل وليس بمبنى من بِنْيَته كقوله : ﴿وتبتل

---

(١) والمسموع في مصدره كما في اللسان : الخَطْرُ ، والخَطَرانِ ، نقل صاحب اللسان عن التهذيب : «والفحل يَخْطِر بذنبه عند الوعيد من الخيلاء» وفي حديث مَرْحَب : فخرج يخطِر بسيفه ، أي يهزّه معجباً بنفسه متعرضاً للمبارزة ، أو أنَّه كان يخطِر في مشيه أي يتمايل ويمشي مشية المعجب» وانظر التهذيب ٧/٢٢٥ .

(٢) الهَيْذَبى - بالدال والذال - : جنس من مشي الخيل فيه جدٌّ / تاج العروس (هدب) ٤/٣٨٣ .

(٣) في المقصور والممدود للفراء ص ١٤ : «. . والخَوْزَلى يَتَخَزَّلُ في مشيه كأنه يرمي بيديه ورجليه» وانظر الكتاب ٤/٢٦١ ، المزهر ١/٥٥٩ .

(٤) في س : النوع الثاني .

(٥) انظر رأي المبرد والسيرافي في شرح الكتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ٢٠٥ ، وذكر السيرافي أن المازني نقله عن بعض النحويين ، وعزاه أبو نصر القيسي في شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٢٦ ، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/٧٨ إلى المازني .

(٦) انظر الكتاب ١/٣٥٨ .

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ٢٠٥ .

إليه تبتيلا﴾[1] ومثله : تجاورَ القوم اجتواراً واجتوروا تجاوراً ، ويقال : افتقر فَقْراً ، ولا يستعمل لفَقْرٍ فِعْلٌ ، وقال الشاعر :

* وقد تَطَوَّيتُ انطواءَ الحِضْبِ *[2]

والثاني : أنَّ قولك : قَعْد زيد جلوسَ عمر ، وتقديره : قعوداً مثلَ جلوسِ عمرو ، ثم حذف من الكلام [لدلالة][3] ما بقي على ما حُذِفَ ، ولو نَطَقْت[4] بالأصل لم يُحتج إلى تقدير فعل ، فكذلك بعد الحذف ، وهكذا القول في قولهم : تَبَسَّمَتْ وَمِيْضَ البرق ، وقال ابن خروف : ودليل أنَّ تضميرك - يعني في بيت رؤبة - ينتصب على هذا الفعل الظاهر قوله تعالى : ﴿ولا تَضـرُّونَهُ شيئاً﴾[5] ﴿ولا يُظلمون نقيراً﴾[6] ، و﴿فتيلا﴾[7] وهو كما قال ؛ إذ لا ذاهب هنا إلى إضمار فعل ؛ إذ ليس له فِعْلٌ ، وهو نائب عن المصدر فلا فرقَ بين البنائين :

ثم قال :

وما لتوكيد فَوَحِّد أبدا وثَـنِّ واجْمَع غَيْرَهُ وأفرِدا

يعني أنَّ المصدرَ إذا كان لمجرد التوكيد فهو موحَّدٌ أبداً لا يُثَـنَّى ولا يُجْمَع ؛ لأنه كتكرير الفعل ؛ إذ لا يزيد في دَلالته على دَلالة الفعل شيئاً ، أعني دَلالته على

---

(١) سورة المزمل آية ٨ .

(٢) البيت لرؤبة في ديوانه ص ١٦ ، وانظر الكتاب ٨٢/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٩١/١ ، أمالي ابن الشجري ١٤١/٢ ، شرح المفصل ١١٢/١ ، البحر المحيط ٤٩٤/٦ ، والحضب : الحيّة ، أو الذكر الضخم من الحيات ، تاج العروس (حضب) ٢٨٨/٢ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٤) في الأصل : (قطعت) ، والتصحيح من س .

(٥) سورة هود آية ٥٧ .

(٦) سورة النساء آية ١٢٤ .

(٧) إشارة إلى قوله تعالى : (ولا يُظْلَمونَ فَتِيلاً) سورة النساء آية ٤٩ .

المعنى الواقع من الفاعل أو المتصف به ؛ إذ هو مبهم / ينطلق على القليل منه /١١٥/
والكثير ، فالمصدر في هذا المعنى كالفعل ، والفعل لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع اتفاقاً ، فكذلك ما في معناه ، فلذلك قال : «فوَحِّد أبداً» و«ما» في قوله : «وما لتوكيدٍ» موصولة ، وهي في موضع نصب بوَحِّدِ ، أي : وَحِّد المصدر الذي للتوكيد ، أو موصوفةٌ ، والتقدير : وحد مصدراً كائناً[١] للتوكيد ، وأمَّا غيرُ المؤكِّد من الأنواع الثلاثة فيجوز تثنيته وجمعه وإفراده ، وذلك النوع المبيِّنُ للعَدَد ، والمبيِّنُ للنوع ، أمَّا المبيِّنُ للعدد فظاهر ، وهو المحدود بالهاء نحو : قَوْمة وضَرْبة ، وقَتْلَة ، فتقول : ضربتُ زيداً ضربتَينِ ، وضَرَبَاتٍ ، وقمتُ قَوْمَتينِ وقَوْمَاتٍ كثيرةٍ ، ولا خلافَ في هذا .

وأمَّا المبيِّنُ للنوع فظاهر الناظم جوازُ تثنيته وجمعه قياساً ، فتقول غسلته غَسْلَيْنِ غَسلاً عنيفاً وغسلاً رفيقاً ، وضربته ضَرْبَيْنِ ضرباً شديداً وضرباً خفيفاً ، وضربته ضُروباً مختلفة . وهذا فيه خلاف فمن النحويين مَنْ يجيزُ تثنيتَه وجمعَه قياساً ، منهم الزجاجي حَسَب ما يظهر منه في الجمل[٢] ، ومنهم مَنْ منع ذلك ، وأنَّه لا يقال منه إلاّ ما سُمِع ، وهو مذهب سيبويه[٣] ، ورأيُ الناظم الأول أرجحُ لأمرين[٤] : أحدهما : أنَّ ذلك سُمِع في الكلام ، فحكى سيبويه : أمراض ، وأشغال ، وعقول[٥] ، وقالوا : الحلوم بمعنى العقول ، قال :

---

(١) في س : (ثابتاً لتوكيدٍ) .

(٢) الجمل ص ٣٣ ، وذكر السيوطي في همع الهوامع ١٢٣/٦ أنه مذهب المبرد والرماني وغيرهما .

(٣) الكتاب ٦١٩/٣ ، وانظر البسيط لابن أبي الربيع ٣٥٥/١ ، همع الهوامع ١٢٣/٦ ، التصريح ٣٢٩/١ .

(٤) سقط قوله (لأمرين) من س .

(٥) عبارة سيبويه في كتابه ٦١٩/٣ : «واعلم أنَّه ليس كل جمع يجمع ، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر يجمع ، كالأشغال والعقول والحلوم والألباب» .

هـل من حُلـومٍ لأقـوام فتنذرهم   ما جَرَّبَ الناسُ من عَضِّي وتَضْرِيسي[1]

والثاني : أَنَّ المانع من تثنية المصدر وجمعه إنَّما هو كونُه يقع على القليل والكثير ، فهو اسم جنس كسائر أسماء الأجناس ، فإذا أُزِيل عن ذلك فصار يَـدُلُّ على شيء بعينه من نوع أو شخص صار كأسماء الأشخاص يُثَنَّى ويُجْمَع فكما تقول : ضربتانِ وضربات من جهة تعيين أشخاص الضَرْب ، كذلك تقول ضَرْبَان وضُرَوب من جهة تعيين أنواع الضرب ، فظهر وجه ما اختاره الناظم ، والله أعلم .

وقوله : «وأفرِدا» أراد : وأفرِدَن ، فأبدل من النون الخفيفةِ الألفَ كما يجب في قياس الوقف . ويظهر أن قوله : «وأفرِدا» حَشْوٌ لا يُفيد ؛ لأَنَّ كلامَه إنّما هو في جواز التثنية والجمع ، لا في جواز الإفراد ؛ إذ هو الأصل . فكيف يقول (وأفردا) لغير حاجة ؟

والجواب : أَنَّه بحَسَب لفظه لا بُدَّ منه ؛ لأَنَّه لما قال : (وثن واجمع غيره) لم يُفْهَم له منه إلاّ التزامُ التثنية والجمع ؛ إذ لم يأت بلفظ التخيير كما فُهِم له لزومُ التوحيد في المصدر المؤكد بقوله : «فوحد» فإنَّ الأمرَ محمولٌ على الوجوب ، فيعطي انحتام المأمور به فلما كان قوله : «وثن واجمع» يعطي ذلك أتى بقوله : «وأفردا» ليحصل[2] جوازُ الأمور الثلاثة فلا حَشْوَ إذاً في كلامه .

ثم قال :

وحَـذْفُ عاملِ المؤكّد امتَنَعْ   وفي سواه لدليلٍ مُتَّسَعْ

هذا ابتداءُ فَصْلٍ يذكر فيه ما لا يُحْذَفُ من عوامل المصدر وما يحذف[3] ، وأَنَّ ما يُحْذَفُ على قسمين : قسم لا يجوز إظهاره ، وقسم يجوز إظهاره ، فَبَيَّن أولاً أَنَّ

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ١٢٨/١ ، وانظر التكملة ص ٣٩٧ ، المقتصد ٥٨٣/١ .

(٢) في س : (ليحمل) .

(٣) في س : (ما يجوز حذفه من عوامل المصدر وما لا يجوز) .

المصدر الذي جيء به لمجرد التوكيد يمتنع حذفُ عامله على الإطلاق ، فلا يجوز أنْ تقولَ : زيداً ضَرْباً بمعنى اضرِبْ زيداً / ضَرْباً ، وإذا قيل لك : هل ضربتَ /١١٦/ زيداً فلا يجوز لك أنْ تقولَ : نعم ضَرْباً ، حتى تقول : نعم ضربتُه ضَرْباً ، ولا ما أشبه ذلك . ووجه ما زعم من ذلك أنَّ القصدَ بالتأكيد الإسهاب والإكثار ؛ ولذلك يذكر المؤكَّد مرتين وأكثر فتقول : زيدٌ زيدٌ قائم ، وقام قام زيدٌ ، وقال :

لا لا أبوح بحُبِّ بَثْنَةَ إنّها   أخذتْ عليّ مواثقاً وعهوداً[١]

والقَصْدُ بالحذف الإيجاز فتدافعا ، فأنت لو حذفتَ عاملَ المصدر المؤكَّد - والعاملُ هو المؤكَّدُ ، والمقصود أنْ يذكرَ أولاً ، ثُمَّ يُؤْتى بمصدره القائمِ مقامَ تكراره لكنتَ قد ناقضت ؛ ولذلك لم يُجزِ الأخفشُ توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي نحو : الذي ضربتُ زيدٌ[٢] ، فامتنع أنْ يقال : الذي ضربت نفسَه زيد ، قال : لأنَّ ذلك نَقْضٌ من حيثُ كان التوكيد اسهاباً ، والحذفُ إيجازاً ، وذلك أمر ظاهر التدافع[٣] . إلى هذا المعنى يرجع ما عَلَّل به المؤلفُ[٤] منع الحذف ؛ إذ قال : إنَّ المصدرَ المؤكَّد يُقْصَدُ به تقويةُ عامله ، وتقريرُ معناه ، وحَذْفُه منافٍ لذلك فلم يَجُز ، نقل ذلك عنه ابنُه في شرح هذا النظم[٥] . وهذه المسألة لم يُنَبِّه عليها في التسهيل ، ولا في الفوائد المحوِيَّة ، وهي من المسائل المشكلة عليه ، والإعتراض عليه من وجهين :

أحدهما : أنَّ مَنْعَ الحذفِ لعامل المصدر المؤكَّد لا أعرفه منقولاً عن أحد من النحويين إلاّ عنه في هذا النظم ، وما ذكر عنه ابنُه ، وأمَّا غيره من النحويين

(١) البيت لجميل في ديوانه ص ٧٩ مفرداً ، وانظره في التصريح ١٢٩/٢ ، همع الهوامع ٢٠٨/٥ ، خزانة الأدب ٣٥٣/٢ .
(٢) في س : (زيداً) ، وهو خطأ .
(٣) انظر الخصائص ٣٧٨/٢ .
(٤) سقطت (المؤلف) من س .
(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦٥-٢٦٦ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢ .

فيطلقون القول ، ولا يقيدون العبارة في جواز حذف عامل المصدر إذا دَلَّ عليه الدليلُ فيما عدا مواضع التزام الحذف ، فالظاهر جواز أَنْ تقول[1] : زيداً ضَرْباً ، في جواب[2] من سألك فقال[3] : من ضربتَ ؟ وأن تقول : في جواب : ألم تضربْ زيداً ؟ : بلى ضَرْباً ، وقد تقدَّم لسيبويه والخليل وغيرهما ما يُشْعِر بأَنَّ عاملَ المؤكِّد لا يلزم الإتيان به ، بل يُحْذَفُ ، وارتضاه ابن خروف[4] وغيره ، ولقد استدرك عليه ابنُه في هذا الموضع ، ورَدَّ عليه فقال بعد ما قَرَّر وجه المنع : «إنْ أراد أَنَّ المصدر المؤكِّد يُقْصَدُ به تقويةُ عامله ، وتقريرُ معناه دائماً فلا شَكَّ أَنَّ حذفَه منافٍ لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ولا دليلَ عليه . وإن أرادَ [أن][5] المصدر المؤكِّد قد يُقْصَدُ به التقويةُ والتقريرُ ، وقد يقصد مجردُ التقرير فمُسَلَّمٌ ، ولكن لا نُسَلِّمُ أَنَّ الحذفَ منافٍ لذلك القصد ؛ لأنه إذا جاز أَنْ يُقَرِّرَ معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر[6] ، فَلأَنْ يجوزَ أَنْ يُقَرَّرَ معنى العامل المحذوف لدلالة قرينةٍ عليه أحقُّ وأولى» قال : «ولو لم يكن معنا ما يدفعُ هذا القياسَ لكان في دفعه بالسماع[7] كفايةٌ ، فإنَّهم يحذفون عاملَ المؤكِّد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تَكَرُّرٍ[8] ولا حصر ، نحو : أنت سَيْراً[9] ، وحذفاً واجباً في مواضعَ يأتي ذكرها نحو : سَقْياً ورَعْياً ، وحَمْداً ، وشُكْراً لا كُفْراً[10] ، ثَمَّ ذكر أَنَّ المنعَ في

---

(١) سقطت (أن تقول) من س .

(٢) في الأصل : (جوار) ، تحريف صوابه من س .

(٣) سقطت (فقال) من س .

(٤) انظر ما تقدّم ص ١٥٧ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام من شرح الألفية لابن الناظم .

(٦) في الأصل وس : (بتوكيد المصدر) ، والتصحيح من شرح الألفية لابن الناظم .

(٧) في الأصل وس : (هذا القول . . . بالقياس» والتصحيح من شرح الألفية لابن الناظم .

(٨) في شرح الألفية لابن الناظم «تكرير» .

(٩) في شرح الألفية لابن الناظم «.. ومَيْراً» .

(١٠) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦٦ .

/١١٧/ مثل هذا إمَّا للسهو عن وروده ، وإمَّا / للبناء على مجرد الدعوى[١] . والوجه الثاني على تسليم صحة ما قاله ينتقض عليه بما ذكره بَعْدُ من وجوب حذف عامل المصدر المُؤكد لنفسه ، والمصدر المؤكد لغيره ، فإنَّ كلَّ واحد منهما مؤكَّدٌ مع أنَّ عاملَه لازمُ الحذفِ ، نحو قوله : له عليّ ألفُ درهم اعترافاً ، وزيد قائم يقيناً ، فاعترافاً ويقيناً مصدران مؤكَّدان ، فدخل له تحت إطلاق قوله : «وحَذْفُ عاملِ المؤكَّد امتنع» وذلك نَقْضٌ ظاهر .

والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما : أنَّ تلك القاعدةَ عند النحاة مسلَّمةٌ فقد مَرَّ من ذلك عن الأخفش والفارسي وابن جني ما فيه غناء[٢] ، وتَبَيَّنَ وَجْهَ ذلك ؛ إذ كان التأكيدُ راجعاً إلى تكثير اللفظ ، والحذف راجعٌ[٣] إلى تقليله ، وأيضاً فقد قال ابن الباذش : التوكيد تمكينُ المعنى في النفس عند من خاف المتكلم أنْ يَضْعُفَ في نفسِه ، فيَظُنَّ به غيرَ ما قصده ، فيطيل بالتوكيد ليقوي في نفس السامع أنَّ الأمرَ على ما ذكره المتكلّم ، لا على ما توهّمه ، وهو مستعار من قولك وَكَّدْتُ العَقْدَ والسَّرْجَ إذا شَدَّدْتَـهما تشديداً متمكناً[٤] ، قال : فالتوكيد إذاً نقيضُ الحذف ، لأنَّ المتكلمَ إنَّما يَحْذِفُ ثِقَةً بعلم السامع أنَّ الكلامَ لا يصِحُّ إلاّ بتقدير محذوف ، وهذا هو المجاز عند العرب ، فلا يصِحُّ توكيدُه لتنافي الغرضين ، وقال - هو أو غيره - أيضاً : الحقيقةُ عند النحويين الكلام الذي لا حذفَ فيه ، فإن كان فيه حَذْفٌ فهو مجاز ، والمجاز لا يُؤَكَّدُ ؛ لأنَّ التوكيدَ إطالةٌ ، والمجازُ اختصارٌ ، فتوكيدُ المجاز نَقْضُ الغرض . فهذه نصوصٌ تَدلُّ

(١) المصدر نفسه ، وانظر الرد على ابن الناظم في شرح ابن عقيل ١٧٦/٢ .
(٢) انظر ما تقدَّم ص ١٥٦-١٥٧ .
(٣) في س : (راجعاً) .
(٤) في س : (محكماً) .

على ما رآه الناظم على الجُمْلَةِ ، ثم إنَّ السماعَ موافقٌ لما قالوا ، وإلاّ فلو كان مخالفاً لهم لم يسعهم القولُ بمخالفته ، وهم أئمةُ هذا الشأن ، وأيضاً فإنَّ ابنَ جني قد نَصَّ على ما رآه الناظم خصوصاً ، فقال في قولهم : القرطاسَ ، لمَنْ أرسل سهماً نحو الغرض[1] : «ولا يجوز توكيد الفعل الناصب للقرطاس[2] لو قلت : إصابةً القرطاسَ ، فجعلت إصابةً مصدراً مؤكَّداً للفعل الناصب للقرطاس لم يجز ، من قِبَلِ أنَّ الفعلَ هنا قد حذفَتْهُ العربُ ، وجعلتِ الحالَ الشاهدَةَ دالَّـةً عليه ، ونائبةً عنه ، فلو أكَّدْتَه لنقضتَ الغرض[3] ، قال : «وكذلك قولهم للمهوي بالسيف في يده : زيداً ، أي : اضْرِبْ زيداً لم يَجُز أَنْ تؤكِّدَ الفعلَ الناصِبَ لزيد ، فلا تقول : ضَرْباً زيداً ، وضَرْباً توكيدٌ لاَضْرِبْ المقدَّرِ ؛ لأنه قد حُذِفَ اختصاراً ، وأُنِيبَتْ عنه الحالُ الدالَّةُ ، فتوكيدُه نَقْضٌ للقضية التي كنتَ حكمتَ بها ، لكن لك أَنْ تقولَ : ضرباً زيداً ، على أَنْ يكونَ المصدرُ بَـدَلاً من الفعل لا على التوكيد»[4] . فهذا نَـصٌّ في خصوص المسألة مَبْنِـيٌّ على تلك القاعدة العامة ، وأَمَّا مسألة[5] سيبويه فظاهره أَنَّ ذلك مسموع احتيج إلى توجيهه كما يُحْتَاجُ إلى [توجيه][6] غيره من المسموعات المخالفة للقياس ، والذي سهَّله بَعْدَ السماع تقدُّمُ ذكر المؤكَّد في لفظ المتكلم ، فكأَنَّ المؤكَّدَ مذكورٌ قد جرى عليه التوكيد ، وليس في كلام سيبويه ما يَـدُلُّ على أَنَّـه قياسٌ أصلاً ، فليس فيه حُجَّةٌ على بطلان قاعدة ابن مالك ، وكذلك

---

(١) في الأصل : «نحو الغرض فَقَرْطَس» بإقحام «قرطس» ومعناها : أصاب الهدف ، والكلمة ليست موجودة في س .

(٢) في الخصائص : «الذي نصب القرطاس» .

(٣) الخصائص ١/٢٨٧ .

(٤) الخصائص ١/٢٨٧-٢٨٨ مع اختلاف وتقديم وتأخير في بعض عباراته .

(٥) في الأصل : «مشكلة» ، وما أثبت من س ، وانظر ما تقدّم ص ١٥٧ .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام .

في : ﴿إنَّ هذان الساحران﴾[1] على قول الزجاج[2] ؛ إذ لا يَتعَيَّنُ في الآية ما تَأَوَّلَهُ فيها . وأيضاً لم يأتِ :

* أمُّ الحليس لعَجُوزٌ شَهْرَبَة *[3]

إلاّ شاذًّا ، والشاذُّ لا يُبْنَى عليه ، ولا يَكْسِر قاعدةً مستمرةً ، وعند ذلك يشكل كلامُ ابن خروف[4] .

/١١٨/ والوجه الثاني : أَنَّ السماعَ في حذفِ عامل المصدر المؤكِّد معدومٌ ؛ إذ / لا تَجِدُ من كلامهم منقولاً مثلَ : نعم ضَرْباً ، في جواب من قال : هل ضربتَ زيداً ، وما أشبه ذلك ممّا يحذف فيه الفعل جوازاً لدَلالةِ القرينة عليه ، وإنما ثبت الحذف في عامل[5] المصدر المبيِّن ، والحذف فيه ظاهر ؛ إذ لم يجيء لتأكيد الفعل وإنّما جِيءَ به لبيان نوع الفعل المعروف باللفظ أو بالقرينة بعدَ ما عُرِف الفعلُ ، فصار مثلَ ذكر المفعول بعد حذفِ فعله ، ونحن وإن قلنا : إنَّ المبيِّنَ أصلُه المؤكِّدُ لا[6] نعني أَنَّ قصدَ التأكيد باقٍ ، بل قد تُنُوسِيَ حتى صار في حكم المعدوم ، بالإضافة إلى قَصْدِ بيان النوع ، وإذا كان السماعُ معدوماً فهو الدليل على عدم الجواز ، ويكون وَجْهُه ما تقدَّم ، وعند ذلك يظهر أَنَّ ما قال ابن[7] الناظم غيرُ لازمٍ إذا أُرِيدَ تقريرُ معنى العامل ، فقد قُصِدَ الإتيانُ بلفظ آخر يُقَرِّرُ معنى اللفظ الآخر ويؤكِّدُه ، فحَذْفُه مع هذا القصد نَقْضُ الغرض كما مَرّ .

وأَمَّا ما استَدَلَّ به فلا دليلَ فيه ؛ لأَنَّ تلك المصادرَ لم تأت للتوكيد أَصلاً ،

---

(١) سورة طه آية ٦٣ في قراءة من قرأ بتشديد نون (إنَّ) و(هذان) وقد مضى تخريجها ص ١٥٧ .

(٢) انظر ما تقدَّم ص ١٥٧ .

(٣) تقدم تخريجه ، والشذوذ فيه دخول لام الابتداء على الخبر .

(٤) انظر ما تقدّم ص ١٥٧ .

(٥) في س : (عائد) ، تحريف .

(٦) سقطت (لا) من س .

(٧) سقطت (ابن) من س .

وإنّما هي مصادرُ جعلت بدلاً من اللفظ بأفعالها ، وعُـوِّضَت منها ، ففائدتُها النيابةُ عن أفعالها وإعطاءِ معانيها ، لا تأكيدُها ، كيف[1] وهي القائمةُ مقامُها بحيثُ تُنوسِيَت الأفعالُ ؟ ، فلو كانت مؤكدةً لها لكانت مؤكدةً لنفسها ، والشيء لا يؤكد نفسَه ، والدليل على ذلك أن : سَقْياً ، ورَعْياً ، وحَمْداً ، وشُكْراً ، ونحوَها لا قائلَ بأنَّها مؤكِّدَةٌ للجملة المحذوفة من الفعل والفاعل والمفعول ، وقد قام الدليلُ عند المحققين على أنَّها عِوَضٌ من الجملة[2] لا من[3] الفعلِ وحدَه ، وسيأتي من ذلك طَرَفٌ إن شاء الله ، فلو كانت مؤكِّدَةً لَزِمَ أَنْ تكونَ مؤكِّـدَةً للجملة برأسها ، وذلك غيرُ صحيح ، وأيضاً لو كانت مؤكِّـدَةً لجاز إظهارُ الفعل ، كما جاز في قولك : ضربتُ زيداً ضَرْباً ، لكنهم لا يظهرونه في : سَقْياً ورَعْياً ، وشُكْراً ، ونحوها ، فدَلَّ ذلك على أنَّها ليست بمؤكِّدةٍ .

فإن قال : فأنت تظهر الفعلَ في قولك : أنت سَيْراً ، وزيدٌ سَيْراً ونحوِهما كما سيأتي .

فالجواب ما سيأتي ذكره هنالك إن شاء الله . والجوابُ عن السؤال الثاني : أَنَّ للمصدر المؤكِّد في هذا الباب إطلاقين :

أحدُهما : أَنْ يُرادُ به المؤكِّدُ لفعله ، وهو الذي أراد ههنا .

والثاني : أَنْ يُرادَ به المؤكِّدُ للجملة المذكورة قبلَه ، وليس بمؤكد لعامله الذي هو الفعلُ المقدَّرُ ، ومنه «اعترافاً» في : له عليَّ أَلـفُ درهم اعترافاً ، وحقاً في قولهـم : أنا قائمٌ حَقًّا ، فالإطلاقان مختلفان في الاصطلاح ؛ ولذلك قـال بَعْدَ هذا : «ومنه ما يدعونَه مؤكِّداً لنفسِه وغيره» فبَـيَّن أنَّهم سَمَّـوْهُ بذلك تسميةً

---

(١) (كيف) عن س .

(٢) في س ، وحاشية الأصل عن نسخة أخرى : (الجمل) .

(٣) في س : (لأن) ، تحريف . في الكتاب ٣١٢/١ : «وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت لـه أو عليه على إضمار الفعل ، كأنك قلت : سقاك اللهُ سقياً ، ورعاك [الله] رَعْياً . .» .

مُقَيَّدَةً بالنفسِ والغير تخالف ما تقدّم ، وإذا تبايَنَ الإطلاقان لم يَدْخُل أُحدُهما على الآخر . ثم قال : «وفي سواه لدليل متسع» استعملَ (سوى) استعمالَ المتصرِّف ، وإن كان مخالفاً لمنع التصرف فيها ، لأمرين : أحدهما : ضرورةُ الشعر ، كما قال الأعشى – أنشده سيبويه – :

* وما قصدت من أَهْلِها لِسَوائِكا *[1]

/١١٩/ وسِوَى وسَواءٌ واحدٌ / ، والثاني : أَنَّ رأيَه فيها جوازُ التصرف حسب ما نَبَّه عليه في باب الاستثناء ، وضمير «سواه» عائدٌ على عاملِ المؤكّد ، وهو على حذف المضاف تقديره : وفي حذف سواه لدليل متسع ، ويريد أنَّ ما عدا عاملَ المصدر المؤكّد فليس حذفه بممتنع ، بل لك أَنْ تَحْذِفَه بشرط أَنْ يكونَ ثَـمَّ ما يدُلُّ عليه ، كقولك : سَيْراً خفيفاً ، لمن قال لك : أيَّ سيرٍ سرتَ ؟ وبلى قياماً طويلاً ، لمن قال لك : أَمَا قمتَ ؟ وتقول لمن رأيتَه قادماً من الحج : حَجًّا مبروراً ، أو قَدِمَ من سفر : قُدوماً مباركاً ، أو تَـأَهَّبَ للسفر : سَفَراً مباركاً ، على تقدير : سرتُ سَيْراً خفيفاً ، وقمتُ قياماً طويلاً ، وحججتَ حجًّا مبروراً ، وقدِمْتَ قدوماً مباركاً ، وتسافرُ سَفَراً مباركاً . فإن لم يكن ثَـمَّ ما يَدُلُّ على المحذوف لم يَسُغ الحذفُ على القاعدة المعلومة . هذا معنى ما أراد على الجملة ، ثم يبقى النظرُ في حكم الحذف ، ولم يقع التصريحُ به في كلامه ، فيَحْتَمِلُ قولـه : «وفي سواه لدليل متَّسَع» تفسيرين : أحدُهما : أَنْ يكونَ شاملاً لجميع ما يُحْذَفُ كان جائزَ الحذف أو لازِمَه ، واللازم سيأتي ذكره وتمثيله ، وكأنه يقول : ما عليه دليلٌ من عوامل المصدر غير المؤكّد فلا يَمْتَنِعُ حذفُه كما امتنع الأولُ ، فنَفَى المنعَ بقوله إنَّ في الحذف متَّسَعاً ، أي ليس كحذفِ عاملِ المؤكّد ، ولا

---

(١) صدره : * تجانف عن جو اليمامة ناقتي *
الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٧/١ ، ديوان الأعشى ص ٨٩ ، المقتضب ٣٤٩/٤ ، الصاحبي ص ٢٣٠ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٥/١ ، الإنصاف ٢٩٥/١، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ٨٤ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، خزانة الأدب ٥٩/٢ .

يعني أَنَّ الحذفَ جائزٌ على الإطلاق ؛ لأَنَّه قد يكون لازماً ، والقِسْمَةُ تعطي منعاً وسواه ، وسوى المَنْعِ يَشْمَلُ الجوازَ واللزومَ ، فاللفظ لفظُ التوسعة ، والمساق يقضي بغير ذلك ، ونظير ذلك ممّا جاء على لفظ التوسِعة والإباحة مع أَنَّ المساقَ لا يُحَتِمُّ مقتضى اللفظ قولُ الله سبحانه : ﴿فمن حَجَّ البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أَنْ يَطَوَّفَ بهما﴾[1] فإنَّ هذه الآية لفظُها يقتضي الإباحة ، وليس الطوافُ بهما مباحاً[2] ؛ لأنه إنّما ذَكَر رفعَ الجُناح في مقابلة تَـوَهُّمِه حين خافوا المنعَ بسبب ما تقدَّم فيهما من أعلام الكفر[3] ، فرفع ذلك التوهُّمَ بقوله : ﴿فلا جناح عليه أَنْ يَطَّوَّفَ بهما﴾ فكذلك هنا أُتَى بالمتَّسَع لأَنَّه مقابل لما لا مُتَّسَع فيه .

والثاني : أَنْ يريدَ ظاهرَ اللفظ من جواز الحذف فقط ، كأنه قال : وما سوى ذلك فجائز الحذف ويكون[4] قِسماً برأسه ، ويبقى [الكلامُ في] الحذف [اللازم] يذكره إثر ذلك بقوله : [والحذفُ] حَتْمٌ في كذا ، والتقدير : وما سوى [ذلك] جائز الحذف ، ومنه لازم الحذف ككذا ، ثم عَـدَّد مواضعَ اللزوم . والتفسير الأول أجري على تحرير التقسيم . والله أعلم . ثم قال :

والحَذْفُ حَتْمٌ مع آتٍ بَدَلاً   من فعله كَنَدْلاً اللَّـذْكانَـدُلا

هذا هو القسم الثالث ممّا تَحَرَّر من كلام الناظم من الأقسام ، وهو اللازم الحذف

---

(١) سورة البقرة آية ١٥٨ .

(٢) يريد : بل هو ركن من أركان الحج والعمرة ، كما هو معروف .

(٣) ممّا ذكر في سبب نَزول الآية أن صنمين كان العرب في الجاهلية يطوفون بينهما ويتمسحون بهما ، أحدهما يدعى إسافاً وكان على الصفا ، وثانيهما يدعى نائلة ، وكان على المروة ، فلما جاء الاسلام كره الصحابة السعي بينهما لذلك . انظر المحرر الوجيز ١/٤٦١-٤٦٢ ، زاد المسير ١/١٦٣-١٦٤ .

(٤) من قوله : «ويكون قسماً» إلى قوله : «جائز الحذف ، ومنه» ، كتب في حاشية الصفحة اليسرى من الأصل ، وقد أدى ذلك إلى عدم ظهور بعض أحرف الكلمات المحصورة بين الأقواس ، في المصورة . و[اللازم] تكملة يلتئم بها الكلام .

ويعني أَنَّ حذفَ عاملِ المصدر حَتْمٌ ، أي : لازم مع مصدر قد أتى في الكلام بدلاً من ذلك العامل ، دلَّ على ذلك قَصْدُ العرب ، والبدل والمبدل منه لا يجتمعان ، وهذا القصد يشتمل على جميع الأنواع التي ذكر فيما بعد ، فإن المصادر فيها جعلت بدلاً من اللفظ بالفعل حَسَبَ ما نَصَّ عليه سيبويه وغيره[1] ، إلاَّ أَنَّ ما جاء من ذلك في كلام العرب على قسمين : أحدهما : ما لم يكثُر حتى يصيرَ قياساً ، بل هو موقوف على السماع كالمصادر المثناة ، نحو : حَنَانَيْكَ / ، ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ، /١٢٠/
ودَوَاليكَ ، وهَذَاذَيْكَ[2] ، ومثله سبحانَ الله . ويدخل في هذا المعنى المصادر التي لا أفعالَ لها .

والثاني : ما كَثُر حتى صار قياساً ، وهو الذي تكلَّم عليه ، وأتى منه بسبعة أنواع : أحدها ما كان معناه الأمر نحو : نَـدْلاً الذي معناه آندُل ، وإشارته به إلى ما أنشده من قول الشاعر :

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهم ... فنَدْلاً زريقُ المالَ نَـدْلَ الثعالبِ[3]

كأنه قال : انُدلِ المالَ نَـدْلاً ، والندل : تناول الشيء باليدين جميعاً ، وهو أيضاً السرعة في السير ، ويقال : نَدَلَ يَنْدُلُ بالضم ، ويندِلُ بالكسر ، ومثله : ضَرْباً زيداً ، وقَتْلاً عمراً ، وإكراماً أخاك ، وصَبْراً عليه ، على معنى : آضرب ، وآقتُل ، وأكرِم وآصبر . فهذه نظير مثاله المذكور ، وهو ما لا يظهر فيه الفعل كما قال .

---

(١) انظر الكتاب ٣١٢/١ ، والمقتضب ٢٢٦/٣ ، شرح المفصّل ١١٤/١ .

(٢) انظر معاني هذه المصادر في شرح المفصل ١١٨/١-١١٩ ، وهذاذيك من قولهم : هَذَّ يهذ إذا أسرع في الضرب أو القراءة .

(٣) شرح الكافية الشافية ٦٥٩/٢ ، والبيت ينسب إلى الأحوص وهو في ملحقات ديوانه ص ٢١٥ ، وينسب إلى أعشى همدان ، وهو في ديوانه ص ٩٠ ، وإلى جرير ، وانظره في الكتاب ١١٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧٢/١ ، فرحة الأديب ص ٨٨ ، ٨٩ ، الكامل ٢٣٩/١ ، الأصول ١٦٧/١ ، الحجة ١٠٨/١ ، الخصائص ١٢٠/١ ، الإنصاف ٢٩٣/١ ، التصريح ٣٣١/١ ، المقاصد النحوية ٤٦/٣ .

ويدخل تحته ما كان في معنى الأمر ، وذلك الدعاء ، نحو : سَقْياً ، ورعياً ، وجَدْعاً ، وعَقْراً ، وخَيْبَةً ، وبؤساً ، وجوعاً ، وتَبًّا ، وبُعْداً ، وسُحْقاً ، وتَعْساً ، تقول : سقيا لزيد ، أي سقاه الله سقياً ، ورعيا : بمعنى رعاه الله . وكأنَّ هذا النوع مختص بما كان متعدّياً من الأفعال ، فإذا قلت : سَيْراً بمعنى : سر سيراً ، أو معنى : سرتُ سيراً إذا أُريدَ[1] به الدعاء فلا يلزمُ إضمارَ الفعل بل يجوز أنْ تظهرَه بخلاف : ضَرْباً زيداً ، وسقياً لزيد ، وأشباههما ، فإنّك لا تقول : اضرِبْ ضَرْباً زيداً ، ولا سقى الله زيداً سَقْياً له ، ولا ما أشبه ذلك ؛ ولهذا مَثَّلَ ابنُ مالك بـ «نَدْلاً» المتعدي ، اللّهم إلاَّ أنْ يكونَ ثَـمَّ تكريرٌ فإنَّ الإضمارَ يلتزم حسب ما يذكره ، وقد زعم في الشرح أنَّ مثلَ هذا عند سيبويه غيرُ مقيس على كثرته ، وأنَّه عند الأخفش والفراء مَقِيسٌ بشرط أنْ يكونَ المصدرُ مفرداً منكرًا[2] ، نحو : سَقْياً له ، ورعياً ، وما أشبه ذلك . ووجه القياس ظاهرٌ لكثرة ما جاء من ذلك في الأمر والدعاء ، فلا مانعَ من أن تقولَ : أكلاً الخبزَ ، وشُرْباً الماءَ ، ولُبْساً الثوبَ ، وأن تقول : إطعاماً له وكفايةً له ، وإجلالاً له ، وإكباراً ، وما أشبه ذلك .

واعلم أنَّ في قوله : «بدلاً من فعله» ما يدُلُّ على أنَّ ما ذكره ممّا له فعلٌ معهودٌ مستعمل ؛ إذ لو لم يكن كذلك لم يصدُق عليه أنَّه بدَلٌ من فعله ؛ إذ لا فعلَ له ، وأيضاً فإنَّه مثَّل بما له فعل مستعمل ، فكان الأظهر أنَّه أراده ، فثبت أن إجراءَ القياس فيما قال مَنُوطٌ بما كان له فعل مستعمل ، فخرج عن ذلك ما كان منها لا فعلَ له مثل : ويحَه وويلَه وويبَهُ وويسَه[3] ، وبَـلْـهَ فيمن قال :

---

(١) في الأصل : (أراد) .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ، ٧٩٩/٢ .

(٣) في تاج العروس «ويب» ٣٧٠/٤ : «وويْبٌ ، كوَيْلٍ ، ووَيْح ، ووَيْس : أربعة ألفاظ متوافقة لفظاً ومعنى ، ولا خامس لها ، وإن وقع خلاف لبعض الأئمة في الفرق أنَّ بعضها يكون في الخير ، وبعضها يكون في وقوع هلكة» وانظر المصدر نفسه «ويح» ٢٢٠/٧ ، و«ويس» ٢٢/١٧-٢٣ .

* بَلْـهَ الأَكُـفِّ . . . *[1]

بالخفض ، ورويدَ فيمن قال : رويدَ زيدٍ بالخفض أيضاً ، فإنّهما هنا مصدران لا فعلَ لهما ، وقد نَبَّه على ذلك في باب أسماء الأفعال ، فما كان من هذا القبيل فليس بقياس فلم يَعْبأ بذكره ، وقوله : «اللذكانْدُلا» جاء بالذي على لغة من حذف الياء وسكَّن الذال ، وقد قُدِّمَ التنبيه عليها في باب الموصول .

والنوع الثاني : ما وقع من المصادر لتفصيلِ عاقبةِ طَلْبٍ أو خبر وذلك قوله :

/ وَمَا لتَفْصِيلٍ كإمَّا مَنَّا عامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا /١٢١/

فالتفصيل معطوف على ما بعد الكاف في قوله : «كنَدْلاً اللذكاندلا» ، أي : كهذا . وكالذي لتفصيل ، ويجوز أن يكون (ما) مبتدأ خبره قوله : «عامله يحذف» ، ويعني أنَّ المصدر يحذف عاملُه أيضاً لزوماً إذا جاء لتفصيل عاقبةِ أمرٍ من الأمور التي لعاقبتها تفصيل ، ودَلَّ على هذا التفصيل الخاص قولُه : «كإمّا مَنًّا» فهو تفصيل عاقبةِ الطلب المتقدّم في الآية المشار إليها وهي قوله تعالى : ﴿حتَّى إذا أثْخَنْتُوهم فشُدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً﴾[2] تقديره : فإمَّا تمنون مَنًّا وإمَّا تُفادون فِداءً ، إلا أنَّهم حذفوا الفعل وعوضوا المصدر منه ؛ فلا يجتمعان معاً . وقد يكون ذلك في الخبر فتقول : لأجتهدَنَّ فإمَّا بلوغاً وإمَّا موتاً ، وأنا أطلب ، فإمَّا قَبولاً وإمَّا ردًّا ، وفلان يسعى فنَيْلَ مراد أو خَيْبَةً ، وما أشبه ذلك . وهذا

(١) جزء من عجز بيت لكعب بن مالك رضي الله ، والبيت :

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها بَلْهَ الأكفُّ كأنها لم تخلـق

ديوانه ص ٢٤٥ ، شرح المفصل ٤٨/٤ ، مغنى اللبيب ص ١٨٢ ، التصريح ١٩٩/٢ ، همع الهوامع ٢٩٧/٣ ، خزانة الأدب ٢٠/٣ .

ويروي «بله الأكف» بنصب الأكف ورفعها ، ولا شاهد فيه حينئذ على ما سيق من أجله هنا .

(٢) سورة محمد آية ٤ .

التفسير بناء على رأيه في التسهيل أنَّه تفصيلٌ لعاقبة أمر[1] ، وإلاَّ فكلامه هنا محتَمِلٌ لذلك ولغيره ، فإذا جعلتَ المثال قيداً جاء منه ما قال في التسهيل ، وإذا لم تجعله قَيْداً دخل فيه ذلك وغيره ، كمثال سيبويه : ألم تعلم يا فلانُ مَسِيري فإتعاباً وطَرْداً[2] ؛ لأنه أَجْمَلَ ذلك المسير أولاً وفَصَّلَه ثانياً ، وأنشد سيبويهِ لجرير :

أَلَـمْ تَعْلَم مُسَرَّحِيَ القَوافِـي فـلا عِيًّـا بهُـنَ ولا اجْتِلابَا[3]

ويقال : عَنَّ الشيء عُنُوناً وعَنَناً إذا ظهر أمامك وعَـرَض لك ، ومنه قول آمرىء القيس :

* فعنَّ لنا سِرْبٌ كأَنَّ نِعاجَه *[4]

أي : عامله يحذف حيث وُجِد أو حيث كان ، أو حيث ظهر . وفاعل عَـنَّ عائد على المصدر المذكور ، لا على العامل .

والنوع الثالث والرابع : المصدر المكرَّر ، والمصدر المحصور ، وذلك ما قال :

كذا مَكَـرَّرٌ وذو حَصْر وَرَدْ نائِبَ فعلٍ لاسم عَيْنٍ اسْتَـنَـدْ[5]

أما المصدرُ المكَرَّر فهو الذي ذكر مرتين فلم يقتصر على الإتيان به مَرَّةً واحدةً ،

---

(١) في التسهيل ص ٨٨ : «أو لكونه تفصيل عاقبة طلب أو خبر» .

(٢) الكتاب ١/٣٣٦ .

(٣) المصدر نفسه ١/٣٣٦ ، ٢٣٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٩٧ ، والبيت في ديوانه ٢/٦٥١، المقتضب ١/٢١٣ ، ٢/١١٩ ، الخصائص ١/٣٦٧ ، ٣/٢٩٤ .

(٤) تمامه :

* عذارى دُوَارٍ في الملاء المذيَّل *

ديوانه ص ٢٢ ، شرح القصائد السبع ص ٩٣ ، شرح القصائد التسع ١/١٧٨ .

(٥) سقط البيتان من س .

ثم يَخْتَمِل أن يكونَ أراد تَقْيِيدَه بقوله : «لاسم عينٍ استند» ، فيريد أنَّ المكَـرَّرَ يلزم إضمارُ ناصبه حيثُ وَقَـعَ مستَنِداً لاسم عينٍ . وهذا هو الذي نَصَّ عليه في التسهيل بقوله : «أو نائباً عن خبر اسم عين بتكرير أو حُصِرَ»[1] فيكون قوله : «لاسم عين استَنَدَ» في موضع الصفة لفِعْلٍ ، وقوله : «نائِبَ فعل» حالاً من المكَرَّر وذي الحصر معاً ، وأفرده وكان حقُّه أنْ يقولَ نائِبي فعل لكن اعتبر جنس المصدر ، ولم يعتبر ما ذكر من نوعيه أو على اعتبار معنى ما ذكر كما قال :

فيها خطوطٌ من سواد وبَلَقْ كأَنَّه في الجلدِ توليعُ البَهَقْ[2]

فكأنه قال ويلزم إضمارُ عامل المصدر إذا وقع ذلك العامل خبراً عن اسم عين وكان المصدر مكَـرَّراً في الذكر ، ومثال ذلك : زيـد سَيْراً سَيْراً ، وأنت سَيْراً سَيْراً ، وإنَّ زيداً سَيْراً سَيْراً ، وليت زيداً سَيْراً سَيْراً . وكذلك تقول في كأَنَّ ، ولكنّ ، ولعلّ ، وكان ، وما أشبه ذلك . ومن أمثلة سيبويه : كان عبدالله الدهرَ سَيْراً سَيْراً ، وأنت منذُ اليوم سَيْراً سَيْراً[3] ، وكأنه إنَّما قَـيَّدَه بالتكرار تَحَرُّزاً من قولك : سَيْراً ، فإنّه لا يلزم إضمارُ عامله ؛ لأن العربَ جعلت تكراره عوضاً / من /١٢٢/
إظهار العامل ، فكان الإتيان به جمعاً بين العوض والمعوّض منه . وقَـيَّـدَه بكون عامله خبراً عن اسم عين ، لأَنَّ النصبَ هنالك أَبْيَنُ ؛ إذ الرفع إنّما يصلُح على التأويل ، لأَنَّـه لا يخبر عن العين بالمعنى في محصول الكلام إلاّ على مجاز كقول الخنساء - أنشده سيبويه - :

---

(١) التسهيل ص ٨٨ .

(٢) البيتان لرؤبة ، ديوانه ص ١٠٤ ، وانظر مجاز القرآن ٤٣/١ ، ١٢٣/٢ ، مجالس ثعلب ٣٧٥/٢ ، المحتسب ١٥٤/٢ ، اللآلىء ١٧٤/١ ، مغنى اللبيب ص ٨٨٨ ، خزانة الأدب ٤٢/١ .

(٣) الكتاب ٣٣٥/١ .

ترتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكرت فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ[1]

وأيضاً فإنَّ المعنى على الإخبار بالعمل المتصل في الحال ، ولم تُرد أنْ تجعلَ الآخر هو الأول ، وإن كان مجازاً بل قصدتَ حين قلتَ : أنا سَيْراً سَيْراً أنَّكَ في حال سير كثير ، وعمل متصل ، بخلاف قولك : سَيْرُك سَيْرٌ حسن ، فإنَّ الآخِرَ فيه هو الأول كـ «زيدٌ أخوك» ، فلا داعيةَ إلى النصب . على هذا المعنى تقول : زيدٌ سَيْرٌ ، قال سيبويه : «واعلم أنَّ السيرَ إذا كنت تُخْبِرُ عنه في هذا الباب فإنَّما تخبر بسيرٍ مُتَّصِلٍ بعضُه ببعض في أيِّ الأحوال كان» . قال : «وأمَّا قولُك : أنت سَيْرٌ فإنّما جعلته خبراً لأنت ، ولم تضمر فعلاً»[2] ويريد أنَّ ذلك مجاز ، وهذا التفسير هو الأظهر إلاَّ أنَّه مُعْتَرَضٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّه كان حقُّه إذاً أن نقولَ : نائبي فِعْلٍ حين كان يرجع إلى المُكَرَّر والمحصور ، وقد تقدَّم الجواب عنه .

والثاني : أنَّ عاملَ المكرَّر إذا كان خبراً لاسم معنى فلا يقع المصدرُ نائباً عنه ، أوْ لا يلزم حذفُه . وهذا على فَرْضِ جريان القياس في هذا الباب مشكلٌ ؛ فإنه يقتضي منعَ قولك : أمَلُكَ نَقْصاً نَقْصاً ، بمعنى أنَّه في حال نَقْصٍ متَّصِلٍ ، وحرصُك ذهاباً ذهاباً ، وشغلك زيادةً زيادةً ، وما أشبه ذلك ، وهو غير ممتنع ؛ لأنَّه موازن لقولك : أنت سَيْراً سَيْراً ، والتقدير : أنت تسير سَيْراً ، فكذلك التقدير هنا : أمَلُكَ ينقُصُ نقصاً ، وحِرْصُك يذهب ذهاباً ، وشغلك يزيد زيادة ومعنى الجميع اتصال العَمَل وكثرتُه في الحال ، فلا يستقيم

---

(١) الكتاب ٣٣٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٨٢/١ ، والبيت في ديوان الخنساء ص ٤٨ ، المقتضب ٢٣٠/٣ ، ٣٠٥/٤ ، مجالس العلماء ص ٣٤٠ ، الخصائص ٢٠٣/٢ ، ١٨٩/٣ ، المحتسب ٤٣/٢ ، ٤٦ ، المنصف ١٩٧/١ ، دلائل الاعجاز ص ٣٠٠ ، المقتصد ٢٤٥/١ ، أمالي بن الشجري ٧١/١ ، شرح المفصل ١١٥/١ ، التصريح ٣٣٢/١ ، خزانة الأدب ٢٠٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٣٦/١ .

مع القول بالقياس منع مثل هذا .

والجواب عن ذلك : أنْ يقالَ لعلَّ الناظمَ اقتصر على القياس في محل السماع ، ولم يأت هذا النوع إلاّ في الإخبار عن العين ، وكثير من هذه المصادر جاءت سماعاً ، فكأنه تحرّى القياس [حيث][1] كثر في كلام العرب مثله وامتنع منه حيث عُدِم السماع أو نَدَر ، ويحتَمِلُ كلامُه في المكَرَّر تفسيراً آخر ، وهو أنْ يكونَ قولُه : «كذا مكَرَّر» جملةً تامّةً لم يتقيّد مصدرها إلاّ بالتكرار ، وأمَّا كون ذلك المصدر مستنداً لاسم عين فغيرُ لازم ، فكأنَّه يقول : يلزم أيضاً حَذْفُ عاملِ المصدر إذا كان مكَرَّراً ، ويدُلُّ على هذا الوجه إفراده (نائِبَ فعل) ولم يقل نائبي فعل ؛ لأنه راجع إلى أقرب مذكور ، وهو المحصور فيشْمَلُ إذاً ما تقدَّم ذكرُه في التفسير الأول[2] ، ويشمل أيضاً المصادر التي تجيء مثناةً في الأمر ، كقولهم : الحَذْرَ الحَذْرَ ، والنجاءَ النجاءَ ، وضَرْباً ضَرْباً ، والقتالَ القتالَ ، وسَيْراً سَيْراً ، وكذلك تقول : اللّهم غُفْراناً غفراناً ، وما أشبه ذلك ، وفي كلام سيبويه ما يدلُّ على صِحَّة / هذا ، وأنَّ التكرار كالعِوض من إظهار الفعل حيث قال : «ولو قلت رأسَك أو نفسَك أو الجدارَ كان إظهارُ الفعل جائزاً»[3] . ونَصَّ السيرافي على صحة ذلك ، وأنَّك إذا ثَنَّيْتَ هذه الأشياء لم تذكر الفعل معها ، وإذا وحَّدتها حَسُنَ ذكر الفعل ، لو قلتَ : الليلَ الليلَ ، لم يحسن أنْ تقولَ : بادِر الليل الليل ، وإذا قلت : الليلَ ، حَسُنَ أنْ تقولَ : بادِرِ الليلَ ، قال : وكذلك الاسمان المعطوف أحدُهما على الآخر لا يذكر الفعل قبلهما[4] ، ولو أفردتَ أحدَهما لحَسُنَ ذكره ، لو قلت : اتقِ رأسَك ، واتق الجدارَ جاز ، وقَبُحَ في التكرار فكأنَّهم شبَّهوا الأولَ /١٢٣/

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٢) في س : (المتقدم) .

(٣) الكتاب ١/٢٧٥ .

(٤) شرح كتابه للسيرافي ٢/ل ٦٧-٦٨ .

من اللفظين بالفعل فأغني عنه ، وصار بمنزلةِ : إيَّاك[1] ، النائب عن الفعل كما كانت المصادر كذلك كـ : الحذَرَ ، ونحوه ، وقد زعم ابنُ خروف أنَّ المُراعى في لزوم الإضمار كثرةُ الاستعمال سواءٌ أكُرِّر أم لم يكرر ، قال ابنُ الضائع : والسيرافيُّ أضبطُ في مثل هذا ، فإذا ثبت هذا اقتضى قيد التكرار أنَّ المصدر إن لم يتكرّر لم يلزم إضمارُ فعله ، فتقول : الحذَرَ يا زيد ، وإن شئتَ أظهرت فقلت : ٱحذرِ الحذرَ ، وتقول : سَيْرَ البريد على تقدير : سِرْ سَيْرَ البريد ، وإن شئت أظهرته . واقتضى عدمُ اشتراط إسناد العامل إلى اسم عين أنْ يجوزَ نحو : أَمَلُكَ نَقْصاً نَقْصاً ، وحِرْصُك زيادةً زيادةً ، على لزوم إضمار العامل ، ووجهه أنَّ جريانَ القياس هنا لا مانعَ منه بعد تسليم القياس في نحو : أنت سَيْراً سَيْراً ؛ إذ العلةُ في الجواز ليست إسناده إلى اسم عين ، بل قَصْدُ الإخبار بالعمل المتَّصِل الحالي كما قال سيبويه وغيره ، وهو موجود في الأمثلة المذكورة ، فكأنَّ الناظمَ على هذا التفسير يقول : إذا تكرر المصدرُ المنصوبُ فذلك التكرار مانعٌ من إظهار ناصبٍ . وهي طريقةٌ في تفسير كلامه جاريةٌ ، إلاَّ أنَّ في ذلك نظراً من وجهين :

الأول : أنَّه يقتضي أنَّه إذا لم يتكَرَّر لم يلزم إضمارُ عامله وإنْ استند إلى اسم عينٍ نحو : أنت سَيْرَ البريد ، وزيدٌ شُرْبَ الإبل ، وزيد سَيْراً ، وما أشبه ذلك ، فتقول : إنْ شئتَ : زيدٌ يسيرُ سيرَ البريد ، وزيدٌ يسير سَيْراً ، وهذا هو الذي نَصَّ عليه في الشرح إذ قال : «ولو عُدِمِ الحصر والتكرار ، لم يلزم الإضمارُ ، بل يكون جائزاً هو والإظهار»[2] وهذا قد يسلم مع المصدر المُبيِّن ، وأمَّا مع المؤكد فقد قال قَبْلُ :

* وحَذْفُ عاملِ المؤكّد امتنع *

(١) في س : (إيّاك والشرّ) .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٠٣/٢ .

وإذا قلتَ : أنت سَيْراً ، فأجزتَ إظهارَ الفعل وعدمَ إظهاره فهو إقرارٌ بجواز حذف عامل المؤكِّد فكان كلامُه متناقضاً ، أعني مفهومَ هذا الموضع مع منطوقِ ما تقدَّم .

والثاني : أنَّ اشتراطَ التكرار في نحو : أنت سيرَ البريد ، وزيدٌ[1] سَيْراً ، لم أره منصوصاً لسيبويه ، ولا لغيره ، بل يطلقون القول بلزوم الإضمار من غير إعلام بلزوم التكرار ، وإنّما غايةُ ما عندَهم في ذلك أنَّ تمثيلَهم يغلُبُ عليه ذلك ، ولكن ليس عدمُ / التكرار بمهجور بل قد مَثَّلُوا بعدم التكرار مع الاستفهام نحو قولهم : أنت سَيْراً ؟ ولا فرقَ في هذا بين الاستفهام والخبر ، فالحاصل أنَّ هذا الشرط بالنسبة إلى ما يكون خبراً عن اسم عين غيرُ مُحَرَّرٍ ولا مسلَّم . /١٢٤/

والجواب عن الأول : أنَّه لا تناقض في كلامه بل إن ثبت اشتراطُ التكرار فعَدَمُه مُجَوِّزٌ لإظهار العامل لكن في المصدر المبيِّن ، وهو الذي يجوز حذف عامله عنده ، وأمَّا المؤكِّد فلا يدخلُ هنا لأنَّه مستثنى بنَصِّه قَبْلُ ، فعلى هذا تقول : أنت سَيْرَ الأحمق ، وأنت السَيْرَ ، وأنت سيرتين ، وأنت سَيْراً شديداً ، وإن شئت أظهرت فقلت : أنت تسير سيرَ الأحمق ، وأنت تسير السيرَ ، وأنت تسير سيرتين ، وأنت تسير سيراً شديداً ، وتقول في المؤكِّد : أنت تسير سيراً فتظهر لا غير[2] ، وغاية ما في كلامه هنا أنَّ غيرَ المكرَّرِ لا يلزم إضمارُه ، فيبقى المفهوم بالنسبة إلى المبيِّن جارياً على معنى عدم اللزوم ، وهو الجواز بالنسبة إلى المؤكّد معطَّلاً بما تقدَّم فيه .

وأمَّا الثاني فيظهر ورودُه ؛ لأنَّ علَّةَ لزوم الإضمار في هذا النوع إنّما هي قصدُ الإخبار بالعمل المتَّصِل [في][3] الحال ، وذلك يكون مقصوداً مع التكرار[4]

---

(١) في الأصل : «زيداً» . والتصويب من س .

(٢) في الأصل : «أيضاً» ، والتصحيح من س ، وهامش الأصل .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٤) في الأصل : (مع تكرار) . والتصويب من س .

وعَدَمِه بدليل وجود ذلك[1] مع الاستفهام حسب ما نَصُّوا عليه . ويمكن أن يُعْتَذَرُ عنه بأَنَّ التكرارَ يلزمُ معه قصد الإخبار بالعمل المتصل الذي هو عِلَّةٌ لزوم الإضمار بخلاف ما إذا لم يكن تكرارٌ ، فإنَّه قد يُقْصَدُ وقد لا يُقْصَدُ ، فإذا قُصِدَ لَزِمَ الإضمارُ ، وإذا لم يقصد لم يلزم ، فإذاً قد حصل مع عدم التكرار جوازُ الإظهار على الجملة ، أعني من غيرِ نَظَرٍ إلى تفصيل القَصْدَين ، ولا نُكْرَ في ذلك فقد يطلقون القول بجواز أمرين في المسألة ، وذلك بحَسَبِ قصدين لا يدخل أحدُهما على الآخر ، وعلى هذا يتعيَّنُ في كلامه التفسيرُ الثاني من التفسيرين المتقدمين من أَنَّ قولَه : «كذا مُكَرَّرٌ» ، غيرُ مُقَيَّدٍ بما بعدَه من قوله : «نائبَ فِعْلٍ» إلى آخره ؛ إذ لا يجوز فيه الإظهار إذا كان نائباً عن الفعل كان مُكَرَّراً أو غيرَ مُكَرَّرٍ ، وأيضاً فقَيْدُ النيابة بالنسبة إلى المكَـرَّر لا يُحتاج إليه ؛ إذ ليس فيه غيرُ النيابة ، وهو محتاجٌ إليه بالنسبة إلى المحصور حَسَبَ ما يُذْكَرُ بحول الله . وقد تمَّ الكلام على المكرّر .

وأمَّا المحصورُ فقال فيه : «وذو حَصْرٍ» أي كذا ذو حَصْرٍ ، يعني أَنَّه يلزم إضمارُ عاملِه إذا قُرِن بأداة حصر ، نحو : إنما أنت سَيْراً ، وما أَنت إلاّ سَيْراً لكن بشرطين : أحدُهما : أَنْ يكونَ نائباً عن فِعْلِهِ ، وإنما يظهر ذلك بقَصْدِ القاصد ، والقصد في ذلك أن يُؤتى به على معنى الإخبار بالعمل المُتَّصِلِ في الحال لا أَنْ يُخْبر بعمل قد كان أو سيكون ، فلو لم يقصد النيابة ، وذلك بأَنْ يُراد الإخبار عن عمل قد مضى أو سيأتي بَعْدُ فلا يلزم الإضمارُ فتقول : إنما أنت شُرْبَ الإبل ، وما أنت إلاّ سَيْرَ البريد ، وإن شئتَ أظهرتَ فقلت : إنّما أنت تسير سَيْرَ البريد ، وإنّما أنت تشربُ شُرْبَ الإبل ، ويبقى قولك : إنّما أنت سَيْراً بمقتضى كلامه أولاً غيرَ جائز ، لأَنَّه مصدرٌ مؤكِّدٌ ، ولا يُحْذَفُ عاملُ المؤكِّد بل يلزم إظهارُه ، فنقول : إنّما أنت تسير سَيْراً .

---

(١) الذال مطموسة في الأصل .

والشرط الثاني : أنْ يكونَ ذلك العاملُ مستَنِداً لاسم عين نحو : إنّما زيدٌ[1] سَيْراً ، فلو استَنَدَ لاسم معنى / نحو : إنّما سَيْرُكَ سَيْرٌ حَسَنٌ ، وما سَيْرُك إلاّ سَيْرٌ حَسَنٌ[2] لارتفع كما تقدَّم في : سَيْرُك سَيْرٌ حَسَنٌ ، وكذلك يقتضي ألاّ يقال : إنّما حِرْصُك زيادةً ، وإنّما أمَلُكَ نَقْصاً ، وما أملك إلاّ نَقْصاً ، وقد تقدَّم الكلام فيه . /١٢٥/

فإن قيل : إنَّ قولَه : «نائبَ فِعْلٍ» لا فائدةَ له هنا لأنَّه قد ذكر ذلك في أوْلِ هذا الفصلِ حيث قال : «والحذفُ حَتْمٌ مع آتٍ بَدَلاً من فعله» ثم أتى بالأنواع ، فقد تَقَرَّرَ أنَّه بَدَلٌ من فعله ، فتكرار ذلك هنا غيرُ محتاج إليه ، وأيضاً فقوله قبل هذا : «عامله يُحْذَفُ حيثُ عَنَّا» لا يُحتاج إليه ، إذ قد فَرَضَه نوعاً من أنواع المصدر النائب عن فعله ، فعلى فرض النيابة تكلم .

فالجواب : أنَّ قولَه : «نائبَ فِعْلٍ» احترز به من ألاّ يكونَ نائباً ، فإنَّه إن لم يكن نائباً جاز ظهورُ الفعل ، نحو : ما أنت إلاّ تسير سَيْرَ البريد ، كما مَرَّ .

فإن قيل : هذا المعنى بعينه قد استُفِيد من قوله أولاً : «والحذفُ حَتْمٌ مع آتٍ بَدَلاً من فعله»[3] فإنَّ مفهومه أنَّه إن لم يأتِ بَدَلاً من فعله[3] لم يلزم الحذف ، فتكرار ذلك هنا تكرار .

قيل : ليس كذلك بل إنّما كرَّره لحاجةٍ اقتضت ذلك ، وهي أنه قال قَبْلُ :

وما لتفصيـــل كإمّامَنّا عاملُه يُحذَفُ حيث عَنَّا

فنَصَّ على أنَّ العاملَ هنا يُحْذَفُ مطلقاً ، وليس ذا وجهين بل المصدر هنا نائبٌ أبداً فكان قوله : «يحذف حيث عَنَّا» بياناً لذلك ، إذ لو سكت فلم يُبَيِّن أنَّه

---

(١) في الأصل : (زيداً) .
(٢) في س ، وهامش الأصل : «إلاّ سيرَ البريد» .
(٣) ما بين الإشارتين ساقط من س .

يُحْذَفُ في كلِّ موضع لتُوهِّـمَ أنَّ له وجهين في الكلام : وجهاً يلزم فيه الحذفُ ، وذلك إذا أتى المصدرُ بدلاً من فعله ، ووجهاً لا يلزم فيه ذلك ، وهو إذا لم يأتِ بَـدَلاً من فعله حسب ما فُهِم من قوله : «والحذفُ حَتْمٌ» إلى آخره . وهذا الفهم غيرُ صحيح في نحو : «فإمامَـنًّا» فخلَّص الحكم فيه بقوله : «عاملُه يُحْذَفُ حيثُ عَنًّا» فليس بحَشْوٍ ، ثُـمَّ لما قَـدَّم هذا وأردفَه بقوله : «كذا مُكَرَّرٌ وذو حَصْرٍ» خاف أن يُفْهَمَ في المحصور أنَّ الحذفَ يلزم عاملَه أيضاً كما لزم في المكرّر في جميع الاستعمالات فَقَيَّدَه بالنيابة بقوله :

* كذا مكرّر وذو حصر ورد نائِبَ فعل . . . *

أي[1] إنما يلزمُ حذفُ عامله إذا ناب عنه لا إذا لم ينب عنه كما تقدَّم فلا حَشْوَ في كلامه .

وقوله : «نائبَ فعل»[1] حال من فاعل وَرَدَ المستَتِرِ ، وهو عائد على ذي الحصر وحدَه ، لا على المكرّر والمحصور معاً ؛ لأَنَّ المُكَـرَّرَ ليس له استعمالان من النيابة وعدمها ، بل هـو نائـبٌ مطلقاً ، فالحذفُ لازمٌ معَه مطلقاً كالمصدر الذي في قوله : «فإمّا مَـنًّا» بَعْدَ قوله : «كذا مكرَّر» يريـد أَنَّ عاملَه أيضاً يحذف حيث عَـنَّ ، بخلاف الحصر فإنَّه ذو وجهين ، فتقول على[2] قَصْدِ النيابة : إنَّما أُنت سَيْراً خاصة ، ويجوز على القصد الآخر أن تقولَ : إنَّما أنت تسير سَيْرَ البريد ، ولا يجوز على وَجْهٍ أَنْ تقولَ : زيدٌ يسير سَيْراً سَيْراً ، وكذلك في الحصر إذا كَـرَّرْتَ فقلت : إنما[3] أنت سَيْرَ البريد سيرَ البريد ، لا تقول : إنَّما أنت تسير سَيْرَ

/١٢٦/ البريدِ سَيْرَ البريدِ ، وبهذا يَـتَّضِحُ صِحَّةُ التفسير الثاني في كلام الناظم / المتقدِّم الذكر .

---

(١) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٢) في الأصل : (عن) .

(٣) في الأصل : «أما» .

وقوله : «لاسم عَيْنٍ» متعلّق باسْتَنَدَ واسْتَنَدَ مطاوع لأَسْنَدْتُه على غير قياس ، والإسناد هنا بمعنى الإخبار ، كأنَّه قال : نائبَ فِعْلٍ صار خبراً الاسم عِيْنٍ ، واسمُ العين عند النحاة : الاسم الواقع على معايَنٍ بالبصر ، وهي الجثة ؛ ولذلك يَقْسِمُونَ الأسماءَ لاسمِ عَيْنٍ ، واسمِ معنى ، وأسماءُ المعاني : هي الأفعالُ والأعراض والصفات القائمة بالذَوَاتِ والجُثَث .

والنوع الخامس : المصدر المؤكَّد لنفسه ، والمصدر المؤكّد لغيره ، وهو الذي قال فيه الناظم :

ومنه ما يدعونَـه مؤكِّـدًا لنفسِه أوَ غيرِه فالمُبْتَدَا
نحوُ : لَـه عليَّ ألْـفٌ عُـرْفَا والثانِ كابني أنت حَقّاً صِرْفَا

الضمير في (منه) عائدٌ إلى المصدر اللازم حَذْفُ عاملِه ، يريد : ومن المصدر المذكور المصدرُ المسمّى مؤكِّداً ، فَيَدْعُونه بمعنى يُسَمُّونَه ، تقول : دعوت ولدي زيداً ، أي سَمَّيْتُه زيداً ، وهذا المصدر المؤكّد ليس المؤكِّدَ لعامله ؛ لأنَّ ذلك لا يَجُوزُ مَعَهُ حَذْفُ العامل كما مَرَّ ، وإنَّما هو مؤكِّدٌ لمَضْمُونِ الجُمْلَةِ المُتَقَدِّمَةِ عليه، لكنّه على ضربين : أحدهما يُسَمَّى مؤكِّداً لنفسِه ، والآخر يُسَمَّى مؤكِّداً لغيره ، والضمير المرفوع [في][1] يسمونه عائِدٌ على النحويين ، وأصل ذلك لسيبويه قال : في الأول : «هذا بابُ ما يكون المصدرُ فيه توكيداً لنفسه[2] نصباً»[3] ، وقال في الثاني حين بَوَّبَ عليه : «هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ من المصادر توكيداً[2] لما قَبْلَه»[4] ، وهو معنى التوكيد لغيره ، وجرى على هذا الاصطلاح كَثِيرٌ ، قال المؤلف في الشرح حين بَيَّنَ الفرق بينهما : «إنَّ مضمونَ الجُمْلَةِ قبله

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .
(٣) الكتاب ١/٣٨٠ .
(٤) الكتاب ١/٣٧٨ .

إن كان لا يَتطَرَّقُ إليه احتمالٌ يزولُ بالمصدر سُمِّيَ مؤكِّداً لنفسه ؛ لأنَّه بمنزلة تكرير الجملة ، فكأنَّه نفسُ الجملة ، وكأنَّ الجملةَ نفسُه ، نحو قولك : له عليَّ ألفُ درهم عُرْفاً أو اعترافاً - فإنَّ قولَك : «له عليَّ ألفُ درهم» اعترافٌ ثابتٌ لا يتطرَّقُ إليه احتمال يرتفع بقولك عُرْفاً أو اعترافاً - وإن كان مضمونُ الجملة يَتطَرَّقُ إليه احتمالٌ يزول بالمصدر فتصير الجملةُ به نَصًّا سُمِّيَ مؤكِّداً لغيره ؛ لأنَّه ليس بمنزلة تكرير الجملة ، فهو غيرُها لفظاً ومعنى»[1] وهو قولك : هو ابني حقًّا . وهذه[2] التفرقةُ للسيرافي[3] مع زيادة بَسْطٍ ، وقد يُسَمَّى أيضاً الأولُ التوكيدَ الخاص ، والثاني التوكيدَ العام ، ومعنى الخصوصية في الأول أنَّ قولَه «اعترافاً» مقصورٌ على قوله : له عَلَيَّ كذا ، وخاصٌّ به . وأمَّا حَقًّا فليس بخاصٍّ بتلك الجملة بعينها ، بل يكون توكيداً لها ، فتقول : هو ابني حَقًّا ، ولغيرها نحو : أبوك منطلقٌ حقًّا ، وزيدٌ قائمٌ ، وماتَ زيدٌ ، وأبوك سائرٌ ، وغير ذلك من الأخبار ، فيحق أن يُسَمَّى التوكيدَ العام ، والأول خاصاً ، ثم أتى بتمثيل لكل واحدٍ منهما ، فقال : «فالمبتدأ نحو له عليَّ ألفٌ عُرْفاً» يعني بالمبتدأ المبدوء به أولاً ، /١٢٧/ وهو/ المصدر المؤكِّد لنفسِه ، ومَثَّلَ بمثال من أمثلةِ الكتاب ، فعُرْفاً بمعنى اعترافاً ، ولكونه مسموعاً أتى به ، وإلاّ فقد قال الجَوْهَرِيُّ إنَّه اسمُ مصدرٍ للاعتراف[4] ، فصار كالسلام من سلَّم ، والكلام من كَلَّم ، والجاري على اعتَرَفَ الاعترافُ ، وقد يقال : إنَّه جارٍ على عَرَفَ بمعنى اعترف ، فالعرب تقول : ما أعرفُ لأحدٍ يَصْرَعُني[5] ، أي ما أعترف له ، فكأنَّه لما قال : له عليّ ألفٌ قال

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٠٣/٢ مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه ، وما بين المعترضتين من كلام الشاطبي .

(٢) في الأصل : «وهذا» .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ١١٧ .

(٤) الصحاح : «عرف» .

(٥) المصدر نفسه .

أعْرِفُ لهُ عُرْفاً ، ومن أمثلة هذا النوع قول الله تعالى : ﴿وترى الجبالَ تَحْسَبُها جامِدةً وهي تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللهِ﴾[1] فصنعَ الله توكيدٌ لنفسِه لأنه لما قال : ﴿وترى الجبالَ تَحْسَبُها جامِدةً﴾ عُلِم منه أنَّ ذلك صنعُ الله ، فأكَّد بقوله : «صُنْعَ الله» ، وكذلك عند سيبويه : ﴿الذي أَحْسَنَ كُلَّ شيءٍ خَلْقَه﴾[2] فخَلْقَه توكيدٌ لمعنى «أَحْسَنَ كلَّ شيء» ، إذ كان يعطي معنى الخَلْق ، قال سيبويه : «ولكنه سبحانه وَكَّد وثَبَّتَ للعباد»[3] . وكذلك قوله : ﴿حُرِّمَتْ عليكم أُمَّهَاتُكُم﴾[4] إلى آخرها ثم قال : ﴿كتابَ اللهِ عليكم﴾[5] لأن المخاطبينَ يعلمونَ منها أنَّ ذلك مكتوبٌ مثبت عليهم ، وقوله : ﴿ويَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المؤمنونَ بنَصْرِ اللهِ﴾[6] إلى قوله : ﴿وَعْدَ الله لا يخلف اللهُ وَعْدَه﴾[7] ؛ لأنَّ قولَه : ﴿وَهُمْ من بَعْدِ غَلَبِهم سَيَغْلِبُون . . . ويَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المؤمنون﴾[8] وَعْدٌ من الله كريم، وكذلك قوله : ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[9] بعد قوله : ﴿قُولوا آمَـنَّا باللهِ﴾[10] وقالتِ العرب : اللهُ أكبرُ دَعْوَةَ الحَقِّ[11] ، وأنشد في الكتاب للأحوص :

---

(١) سورة النمل آية ٨٨ .

(٢) سورة السجدة آية ٧ في قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر بسكون اللام ، وقرأ نافع ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي (خَلَقَه) بفتح اللام ، السبعة ص ٥١٦ ، حجة القراءات ص ٥٦٧–٥٦٨ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٩١ .

(٣) الكتاب ١/٣٨١ ، وفي الأصل : (وثبت العباد) .

(٤) سورة النساء آية ٢٣ .

(٥) سورة النساء آية ٢٤ .

(٦) سورة الروم آية ٤ ، ٥ ، وفي س بعده : «ينصر من يشاء» من تمام الآية الخامسة .

(٧) سورة الروم آية ٦ .

(٨) سورة الروم آية ٣ ، ٤ .

(٩) سورة البقرة آية ١٣٨ .

(١٠) سورة البقرة آية ١٣٦ .

(١١) انظر الكتاب ١/٣٨١ .

إني لأَمْنَحُكَ الصدودَ وإنني قسماً إليك مع الصدود لأَمْيَلُ[1]

وأنشد أيضاً لرُؤْبَة بن العجاج :

إنَّ نــزاراً أصبحــت نــزاراً دَعْوَةَ أبــرارٍ دعــوا أبراراً[2]

وهو كثير .

ثم قال : «والثان كابني أنت حَقًّا صِرْفاً» حذف الياء من الثاني للشعر . وهذا مثالُ المصدر المؤكِّد لغيره ، وهو الذي قال فيه : «لنفسِهِ وغيرِه» وحقًّا صِرْفاً صالحان[3] لتوكيد ما قبلهما على الإفراد فكأنَّهما مثالان في مثال واحد ، فتقول : أنت ابني حقًّا ، وأنت ابني صِرْفاً ، والصِّرْفُ : الخالص من كل شيء ، الذي لم يمتزج ولا اختلط بغيره . ومن أمثلةِ ذلك : هذا زيد عِلْماً ، وأنت عبدالله حَقًّا ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول ، وهذا القولُ لا قولَك ، وما أشبه ذلك . وجميع هذا يلزم إضمارُ عامله ؛ لأَنَّ الجملةَ قبله تعطي معناه ، فامتنع إظهارُه ، ولكنه مع ذلك منصوبٌ بالفعل المقدَّر كما تقدّم قبل .

والنوع السابع : المصدرُ المُشَبَّهُ به الواقعُ على إثر جملة ، وذلك قولُه :

كذاك ذو التشبيه بعد جُمْله كَلِي بُكاً بكاءَ ذاتِ عُضْلَه

يعني أَنَّ مثلَ ما تقدَّم من المصادر في لزوم حَذْفِ العامل المصدرُ ذو التشبيه ،

---

(١) الكتاب ٣٨٠/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٧٧/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٦٦ ، المقتضب ٢٣٣/٣ ، الأصول ٢٧٠/٢ ، شرح المفصل ١١٦/١ ، المقرب ٢٥٦/١ ، خزانة الأدب ٢٤٧/١ ، ١٥/٤ ، وفي س : «للأحوص : إني لأمنحك الصدود . . . . أراد : دعوت أبراراً دعوا أبراراً . .» .

(٢) الكتاب ٣٨٢/١ ، شرحه للسيرافي ٢/ل ١١٨ ، والبيتان ليسا في ديوانه ، ولا في ديوان أبيه ، وانظر المخصص ١٣٧/١٥ ، شرح المفصل ١١٧/١ .

(٣) مكانها في س : كلمة غامضة .

وذلك المصدر المشبه به إذا كان على الصفة التي ذكر[1] ، وذلك أنَّ المصدرَ المشبَّه[2] على وجهين : أحدهما : أنْ يكونَ قبلَه فعلُه الذي من لفظه نحو : ضربته ضَرْبَ الأمير اللصَّ ، ودققته دَقَّك[3] بالمِنْحَاز حَبَّ الفُلْفُلِ ، وصَوَّتَ زيدٌ صَوْتَ الحمار وبكى بُكَاءَ الحزين ، وما أشبه ذلك . فهذا لا / إشكالَ في أنَّ ناصبَه فعلُه . وقد مضى ذلك . /١٢٨/

والثاني : ألاَّ[4] يذكر الفعلُ قبلَه ولا مُرادِفُه ، وإنّما يذكر قبله جملةٌ تؤدي معنى الفعل ، وهو الذي أخذ في ذكره ، وأنَّ عاملَه ملتزمُ الإضمار ، فلا يجوز إظهاره ، واشْتَرَطَ في هذا الحكم شرطين :

أحدَهما : أنْ يكونَ المصدرُ واقعاً بعد جُمْلَةٍ تامَّةٍ ، تحرزاً من أنْ يقعَ بعد مفرد ؛ فإنّه إن وقع بعد المفرد لم ينتصب فضلاً عن[5] أنْ يظهرَ فعلهُ أو يُضْمَرَ ، فتقول : صَوْتُ زيدٍ صَوْتُ حمارٍ ، وقيامُه قيامُ السارية ، ونَوْمُه نَوْمُ الفَهْدِ ، وما أشبه ذلك ؛ لأن المفردَ قبله مبتدأ لا بُدَّ له من خَبَرٍ ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ المصدرُ المشارُ إليه هو الخبر ، فيرتفع ، قال سيبويه بعد ما مَثَّل : «لأنَّ هذا ابتداء فالذي بني على الابتداء بمنزلة الابتداء ألا ترى أنك تقول : زيدٌ أخوك ، فارتفاعُه

(١) قوله : «الصفة التي ذكر» مطموس في مصورة الأصل .

(٢) الكلمة مطموسة في مصورة الأصل .

(٣) سقطت (دقَّك) من س . والمنحاز : الهاون ، وهو الذي يُدَقُّ فيه ، تاج العروس (نحز) ٣٤٧/١٥ و(دقّك بالمنحاز حب الفلفل) بيت رجز من أمثال العرب يضرب في الإذلال / الأمثال لأبي عبيد ص ٣١١ ، مجمع الأمثال ٣٦٥/١ ، المستقصى ٨٠/٢ ، ويروي «القِلِقِل» بقافين مكسورين ، قال الميداني : «ذكرت الأعراب القدم أنَّ القِلْقِل شجيرة خضراء تنهض على ساق ، ولها حب كحب اللوبيا حلو طيب يؤكل ، والسائمة حريصة عليه» ، وانظر تاج العروس (نحز) .

(٤) في الأصل : «لا» ، وما أضفت من س .

(٥) في س : (من) .

كارتفاع زيد أبداً»[1] قال : «فلما ابتداؤه وكان محتاجاً إلى ما بعده لم يُجْعَل بدلاً من اللفظ بيُصَوِّتُ – يعني صَوْتَ الحمار – وصار كالأسماء»[2] ثم أنشد لمُزَاحِم العُقيلي :

وَجْدِي به وَجْدَ المُضِلِّ بعيرَه   بنَخْلَةَ لم تَعْطِف عليه العواطِفُ[3]

ومثل ذلك : مررت به فصَوَّتَ صَوْتَ حمار ، فإن قلت : مررتُ به فإذا صوتُه صَوْتُ حمارٍ ، فلك فيه وجهان : فإن شئتَ جعلت ما بعد إذا مفرداً على ظاهره ، فلا بُدَّ من رفع (صوتِ الحمار) كما تقدَّم ، وإن شئتَ عاملتَه معاملةَ الجُملة فقدَّرْتَ له خبراً كأنه قال : فإذا صوتُه حاضرٌ أو موجود فيكون (صوتَ[4] حمار) واقعاً بعد جُمْلةٍ ، فينتصبُ على إضمار الفعلِ اللازمِ الإضمار ، فتقول : مررتُ به فإذا صَوْتُه صَوْتُ حمار أو صَوْتَ الحمار .

والثاني من الشرطين : أنْ تكونَ الجُمْلَةُ مثلَ هذه الجملة المُمُثَّلِ بها في كون الفعل الموافق للمصدر غيرَ مذكور فيها فإنَّ قولَه : «لي بُكَاً بكاءَ ذات عُضْلَة» لا فِعْلَ فيه جارياً عليه المصدرُ ولا غيرَ جارٍ ، فلو كان ثَمَّ فِعْلٌ لكان هو العامل ، فلم يكن من هذا النوع ، وقد تَقَدَّم ، وكذلك لو لم يوجد فيها فعلُه[5] الذي من لفظه لكن وُجِدَ مرادِفُه نحو : ذهبتُ انطلاقَ زيدٍ ، ومنه قولُ رؤبةَ أنشده سيبويه :

لَوَّحَها من بعد بُدْنٍ وسَنَقْ   تَضْمِيرَكَ السابقَ يُطْوَى للسَّبَق[6]

وما أشبه ذلك ، وعند هذا يظهر أنَّ قولَك : هو يُصَوِّتُ صوتَ الحمار ، ولَوَّحَها

---

(١) الكتاب ٣٦٦/١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ٣٦٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤١/١ ، فرحة الأديب ص ٢٩ ، والبيت في شعره المنشور في مجلة معهد المخطوطات ١١١/١/٢٢ ، وخزانة الأدب ٤٣/٣ .

(٤) في س : (صوت صوت) .

(٥) في س : (فعل) .

(٦) تقدّم البيتان ص ٢٢٨ .

تضميرَك السابق ليس على إضمار الفعل ، وقد تقدَّم ذكرُ ذلك في قوله : «وقد ينوب عنه ما عليه دَلّ» .

وإذا تَبَـيَّنَ أَنَّ الأرجحَ في قولَك : ذهبت انطلاقَ زيدٍ أَنْ يكونَ العاملُ هو الفعل الظاهر ، فأَنْ يكونَ هو العاملُ في يُصَوِّتُ صوتَ حمارٍ أحقُّ وأولى ، وقد أجاز سيبويه أَنْ يكونَ صوتَ حمار على إضمار فعل آخر ، وهو كما ترى خلافُ قاعدته في كتابه[1] : أَنَّ الواجبَ الحملُ على الظاهر ، وإنْ أمكنَ أَنْ يكونَ المرادُ غيرَه ، أَلاَ ترى أَنَّه حمل سيِّداً على أَنَّ عينَه ياءٌ وإن أَمكن / أَنْ يكونَ من ساد /١٢٩/ يَسُودُ ، فقال في تحقيره : سُيَيْد[2] ، كدِيك ودُيَيْك ، وبهذا استدَلَّ ابنُ جني على قوة أمر الظاهر عندهم فعقده أصلاً يُرْجَعُ إليه[3] ، فكذلك ينبغي في هذا . أَمَّا المرادِفُ فالعذر فيه لمن قدَّرَ عاملاً آخر أوضحُ ، ولكن قد مَرَّ وجهُ ما رآه الناظم .

وإذا تقرّر هذا بقي النظر في تمثيله هل أشار به إلى شَرْطٍ آخر سوى ما ذُكِر[4] آنفاً أم لا ؟ وذلك أَنَّ قوله : «لي بكاً بكاءَ ذاتِ عُضْلَه» يؤخذ على وجهين : أحدهما : كونُها جملةً اسمية ، واشتملت على فعل وفاعل مذكورين ، أو على فعل مذكور وفاعل مدلول عليه بالجملة .

والثاني : كونُها جملة تدُلُّ عليهما من جهةِ المعنى خاصَّةً ، وسواءٌ أكان فيهما لفظ لهما أو لأحدِهما أم لا ، ولك فيها مأخذٌ ثالثٌ ، وهو كونَها جملةً اسميةً قد ذُكِر فيها الفعلُ والفاعل باللفظ ، فالفاعل في المثال ضمير المتكلم ، والفعل البكاء ، فيكون قد اقتصر على صورة المثال خاصة ؛ فإن أراد الأول شَمَل مثالُه مع الشرط المتقدِّم شرطين أحدهما : أن تكونَ الجملةُ اسميةً ، فإن كانت فعليةً لم

---

(١) الكتاب ٣٥٦/١ .
(٢) المصدر نفسه ٤٨١/٣ .
(٣) الخصائص ٢٥١/١ .
(٤) في س : (ذكره) .

تدخل هنا كقولهم : تَبَسَّمَتْ وَمِيضَ البرق ؛ إمَّا لأَنَّ العاملَ هو الفعل الظاهر ؛ إذ قولُه تبسمت يؤدي معنى وَمَضَتْ ، فيجري مجرى قوله :

* . . . وآلتْ حلفــة لم تَحَلَّلِ *[1]

وإمّا لأن مثل هذا ليس في جريان القياس كمسألتنا ، بل هو قليل الاستعمال ؛ لأَنَّه من باب الحمل على المعنى ، والحمل على المعنى دون اللفظ موقوف في الأصل على السماع ، فإن كَثُر كَثْرَةً توجب القياس قِيل به في محلّه ، وإنما كَثُرَ حيث تكونُ الجملةُ اسميةً لا فعلية . وهذا الوجه أولى من الأول ليتفق كلامه هنا مع ما تقدم في قوله : «وقد ينوبُ عنه ما عليه دَلَّ» . ومن مُثُل الجملة الفعلية ما أنشده سيبويه من قول الشاعر :

إذا رأتني سقطت أبصارُها دَأْبَ بِكارٍ شايَحَتْ بِكارُها[2]

فقوله : «سقطت أبصارها» يؤدي معنى تَدْأَبَ في السير ، وكذلك ما أنشده من قول أبي كَبِير الهُذَلي :

ما إن يَمَسُّ الأرضَ إلاَّ منكِبٌ منه وحَرْفُ الساق طيَّ المِحْمَلِ[3]

فمعنى ما إن يمس الأرضَ إلاّ كذا أَنَّه قد طوى فكان هذا كلّه على إضمار فعل لا يظهر ولكنّه سماع .

والشرط الثاني : أَنْ يكونَ الفعلُ مذكوراً في اللفظ ، فإن لم يكن مذكوراً

---

(١) تقدّم الشاهد ص ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ٣٥٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣١٢/١ ، والبيتان لغيلان بن حريث ، وانظر المقتضب ٢٠٤/٣ ، شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٢٥ .

(٣) الكتاب ٣٥٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٢٤/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤/٣ ، المقتضب ٢٠٤/٣ ، الإيضاح ١٦٦/١ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٢٦ ، المرتجل ص ٢٥٦ ، الإنصاف ٢٣٠/١ ، التصريح ٣٣٤/١ ، خزانة الأدب ٤٦٧/٣ .

لم يدخل ، والفعل المراد هنا هو العِلاج والعمل لا اسم الفعل الذي معناه الجنس ، فإنَّ[1] قولَه : «لي بكا» المراد فيه بالبكاء ما يُـراد بقولـه : أنا أبكي لا اسم جنس البكاء ، فإذا أُريد به اسمُ جنس البكاء الذي لا يعطي العِلاج لم يدخل هنا ، كقولهم : له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء ، وله رأْيٌ رأيُ الأصلاء ، وله حُسْنٌ حُسْنُ الشمس ، وله ذكاءٌ ذكاءُ الفطناء ، وما أشبه ذلك ، فإنَّ مثلَ هذا لا يعطي معنى الفعل ؛ إذ كان قولُك : «له علم» يعطي أنه اتَّصَفَ بمعنى العلم لا أنَّه يعالج التَّعَلُّمَ كما كان «لي بُكاً» يعطي علاج البكاء واستعماله ، فإذا اجتمع الشرطان انتصب المصدرُ بفعل / لا يظهر ، فدخل له نوعان من المصدر /١٣٠/
المُشَبَّهُ به .

أحدهما : الموازنُ للمثال ، ومنه : مررت به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ الحمار ، ومررت به فإذا له صُراخٌ صُرَاخَ ثكلى ، ومررت به وله دَفْعٌ دفعَكَ الضعيف ، ومررت به فإذا له دَقٌّ دقَّك بالمِنْحَازِ حَبَّ الفُلْفُل[2] ، وأنشد سيبويه للنابغة الذبياني :

مقذوفةٌ بِدَخيس النحض بازلُها ... له صريفٌ صريفَ القَعْوِ بالمَسَدِ[3]

وأنشد أيضاً للنابغة الجَعْدِي يصف طَعْنَةً :

لها بعد إسناد الكليمِ وهَدْئه ... ورَنَّة من يبكي إذا كان باكياً

---

(١) في هامش الأصل : «خ : لأنَّ» .

(٢) أربعة الأمثلة من أمثلة سيبويه / انظر الكتاب ٣٥٥/١ ، ٣٥٧ .

(٣) الكتاب ٣٥٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣١/١ ، والبيت في ديوان النابغة ص ١٦ ، مجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، شرح القصائد التسع ٧٤١/٢ ، همع الهوامع ١٢٦/٣ . وفي الأصل وس : بدحيض ، والتصويب من المصادر السالفة ، والدخيس : المتداخل بعضه في بعض ، والنحض : اللحم . والصريف : الصوت ، والقعو : ما يضم البكرة إذا كان خشباً . ويروي الشاهد : «له صريفٌ صريفُ القعو» ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

هديرٌ هديرَ الثور ينفضُ رأسَه يَذُبُّ بروقيه الكلابَ الضواريا[1]

قال سيبويه : «فإنّما انتصب هذا لأنَّك مررت في حال تصويت ، ولم ترد أنْ تجعلَ الآخر صفةً للأول ، ولا بَدَلاً منه ، ولكنك لما قُلتَ : له صَوْتٌ عُلِم أنَّه كان قد تَمَّ عَمَلٌ ، فصار قولُك له صَوْتٌ بمنزلة قولك : فإذا هو يُصَوِّتُ ، فحملتَ الثاني يعني - صوتَ حمار - على المعنى»[2] .

والثاني : ما شارك المثال في احتواء الجملة على ذكر الفعل ، وإن لم يذكر الفاعل ، فكأنَّ ذكرَ الفاعل في المثال غيرُ مقصود في الاشتراط ، فيدخل نحو : فيها[3] صوتٌ صوتَ الحمار ، وفيها نَوْحٌ نَوْحَ الحمام ، وفيها صراخٌ صراخَ الثكلى ، وأنشد سيبويه عن يُونس لرُؤْبَة بن العَجَّاج :

* فيها ازدهافٌ أَيَّما ازدهاف *[4]

بنصب أَيَّما ، وهذا وإن لم يكن مصدر تشبيه فهو مثله في الحكم ، ولا يضرنا كونُ النصب في هذا الموضع قليلاً بخلاف الأول ؛ إذ المقصودُ ذكرُ النصب على المصدر كيف يكون ، وكونه قليلاً أو كثيراً شيءٌ آخرُ لم يتعرَّض إليه الناظم ، لأنَّ هذا المصدرَ المُشَبَّه به في هذه المسائل له[5] في النصب والرفع حكم مختلف ، فتارةً يَقْوَى النصب ، وتارةً يَضْعُفُ بحَسَبِ ما يقتضيه الكلام ، وليس النظرُ في ذلك من مسائلِ هذا النظم ، وإنَّما النظر فيما ينتَصِبُ على أيِّ وجه ينتصب ، وما حكمُ عاملِه من الحَذْفِ أو الإظهار . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ١/٣٥٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣١ ، والبيتان في ديوانه النابغة الجعدي ص ١٨٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٥٦ .

(٣) في الأصل : فيدخل فيها نحو : صوت ، والتصحيح من س .

(٤) الكتاب ١/٣٦٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٢٨٩ ، والبيت في ديوان رؤبة ص ١٠٠ ، سر صناعة الإعراب ١/٢٠١ ، خزانة الأدب ١/٣٤٤ .

(٥) في الأصل ، وس : لها .

وإن أراد الوجهَ الثاني دخل له بمقتضى المثال النوعان المذكوران المختصان بالجملة الاسمية ، ودخل له أيضاً ما كان من نحو : تَبَسَّمَتْ وَمِيْضَ البرق ، ونحو :

* إذا رأتني سقطت أبصارُها دَأبَ . . . *

وما أشبه ذلك . وعلى هذه الطريقة يكون هذا النوع عنده من قبيل ما يقاس وإن قَلَّ ؛ لأنَّه راجعٌ إلى ما يفهم[1] من الجملة من معنى فعل آخر ، فينتصب المصدر من ذلك المعنى كما قيل في وصف النفوس الآبية عن الانقياد إلى أحكام الله سبحانه : «هذا وإن شَمَسَ آبقُها ، أولَبَّس بغير تلك اللِّبسة منافِقُها ، فلم تزل عاكفةً على باب مِنَّتِه حقائقُها ، بملازمة التسبيح والخضوع والسجود ، رجوعاً يقتضيه فَقْرُ العبيد إلى غنى المعبود ، ويُجَلِّيه نقض العزائم وحلُّ العُقُود»[2] فقوله : رجوعاً مصدر يلزم إضمارُ عامله ؛ لأنَّ قوله : فلم تَزَلْ عاكفة إلى آخره يُؤَدِّي معنى أنَّها راجعةٌ إليه ، يعني إلى الله تعالى مُصَرَّفَةٌ تحت حكمه ؛ ولذلك يجوز لك أن تقولَ : بَوَّأْتُ زيداً أرفع المجالس / إكرامَ من يعرِفُ قَدْرَه ، ومررتُ به /١٣١/
فلم يلتفت إليَّ إعراضَ العدو عن العدو ، وما أشبه ذلك ، فقد يقال بالقياس في مثل هذا ، وإن قَلَّ في الكلام استعمالُه كما دخل له : فيها صَوْتٌ صَوْتَ حمار ، وإن كان قليلَ الاستعمال . وإن أراد الوجهَ الثالثَ كان قد اقتصر من ذلك كلِّه على ما يماثل المثال ، وهو النوع الأول نحو : له صَوْتٌ صَوْتَ الحمار ، ويبقى ما عداه مقصودَ الخروج ؛ إذ[3] كان المثال يتضمّن شرطين : أحدهما : كونُ الجملة اسميةً . والثاني : كونَها اشتملت على الفعل والفاعل معاً في الذكر ، ويكونُ إخراجُه لما سوى ذلك إمَّا لكونه لم يبلغ عنده مبلغَ القياس ، وإمّا لأنَّ مقصودَه بيانُ أنواعٍ يكثُر استعمالُها لَزِمَ فيها حذفُ الفاعل ؛ إذ لم يَقْصِد حصرَ جميع

---

(١) في س : (يرجع) .

(٢) لم أقف على هذا النص في مكان آخر .

(٣) في س : (إذا) .

الأنواع المُدَّعى فيها القياس كما سيذكر ، وإنّما أتى بأمثلة وأنواع من ذلك ليلحقَ بها ما سواها . والله أعلم . والبُكا والبكاء [لغتان][1] ليست إحداهما من الأخرى ، لأَنَّ بينهما اختلافاً ما ؛ إذ زعم الخليلُ أَنَّ البكاءَ بالمد ما كان معه صوتٌ ، والبكا بالقصر ما لم يكن معه صَوْتٌ[2] ، وإنَّما هو[3] بمنزلة الحُزْنِ حكى ذلك عنه النحاس في كافيه ، فكان من حَقِّ الناظم أنْ يأتيَ بأحدهما مكرراً كأن يقول : لي بكاءٌ بكاءَ ذات عُضْلَةٍ[4] ؛ لاختلاف معنى اللفظين فإن ما أتى به يماثل قولك : لي بُكا صُراخَ ذات عضلة ، وليس هذا ممّا يوضع في هذه الأمثلة . وقال الجوهري : البكا يمد ويقصر ، فإذا مددتَ أردت الصوت الذي يكون من البكاء ، وإذا قصرتَ أردت الدموع وخروجها ، قال حسان بن ثابت رضي الله عنه :

بكت عيني وحُقَّ لها بكاها ولا يغني البكاءُ ولا العويلُ[5]

فهذا كله يَعْضُد الاعتراض على مثال الناظم .

والجواب من ثلاثة أوجه :

الأول : أنْ يقالَ : لعلّه أتى بهما بناءً على أنهما بمعنى واحدٍ لنَقْلٍ وجدَه عن

---

(١) تكملة من س .

(٢) انظر اللسان «بكى» .

(٣) في س : (هما) تحريف .

(٤) من قوله : «ذات عضلة» إلى قوله : «ليس معناه ابتغيت» الآتي في باب المفعول لأجله سقط من س .

(٥) ينسب إلى حسان رضي الله عنه كما نسبه الشاطبي ، وهو في ديوانه (تحقيق وليد عرفات) ص ٥٠٤ ، الكامل ١/١٢٩ ، الاقتضاب ٣/١٩٨ ، وإلى كعب بن مالك رضي الله عنه ، وهو في ديوانه ص ٢٥٢ ، وإلى عبد الله بن رواحه رضي الله عنه ، وهو في ديوانه ص ١٣٢ ، وانظر المقصود والممدود للفراء ص ٥٧ ، مجالس ثعلب ١/٨٨ ، المنصف ٣/٤٠ ، شرح شواهد الشافية ص ٦٦ .

أحد من أهل اللغة ، أو لأنَّ المعنيين متقاربانِ كالمعنى الواحد .

والثاني : أَنْ يكون البُكا قَصْرَ البكاء ضرورةً ، لا أنه أتى بالمقصور في الأصل ، فإنَّ الناظمَ يُضْطَرُّ إلى مثل هذا كثيراً .

والثالث : أن يكونَ قصدَ الإتيان باللغتين على اعتقاد اختلاف المعنيين بناء على أَنَّه أراد بالمثال إدخال الأنواع الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة فأتى بالمثال من النوع الذي لم يذكر فيه الفعل في الجملة إلاَّ من جهة معنى الجملة[1] كقوله : «سقطت أبصارُها دَأْبَ بكار» فدخل النوعان الآخران من باب الأولى . وإذا أمكنَ هذا كلُّه لم يكن في كلامه اعتراضٌ .

وهنا مسألة ، وهي أَنَّه قال : «والحذف حَتْمٌ مع آتٍ بَدَلاً من فعله» ككذا فأتى بسبعة الأنواع كالتمثيل لكل ما أتى من المصادر بدلاً من فعله ، وعلى هذا المساق فلم يقتصر على ما ذكر حصراً للمقيس منها فاحتَمَل أَنْ يكونَ مُنَبِّهاً على أنواعٍ أخرَ يمكن فيها ادعاء القياس ، واحتَمَل أَنْ يكونَ ما ذُكِرَ منها ؛ لأَنَّها التي اشتهرت عنده ، واتَّضَحَ / فيها جريانُ القياسِ ، فإن /١٣٢/
أراد الأول فقد ترك أنواعاً : منها المصدر الوارد في خبر إنشائي نحو : حَمْداً وشكراً ، أو عَجَباً وقسماً لأفعلن كذا ، ومنها الوارد في خبر غير إنشائي نحو : نَعْمَ ونِعْمَةَ عينٍ ونَعَامَ ونُعَامَ عين ، ونُعْمَ عينٍ ، ونَعَامةَ عين ، ونُعْمَى عين ، وأفعل ذلك وكرامَةً ومسرةً[2] ، ولا أفعله ولا كَيْداً ولا هَمّاً ، ولأفعلن ما يسوئكَ ورَغْماً وهَوَاناً ، ومنها المقترن بالاستفهام توبيخاً نحو : أقياماً وقد قعد الناس ؟ وأقعوداً وقد سار الركب ؛ وأنشد سيبويه للعجاج :

---

(١) في هامش الأصل : «خ : المعنى» .

(٢) انظر الكتاب ١/٣١٨-٣١٩ .

* أَطَرَباً وأنت قِنَّسْرِيّ *[1]

وأنشد أيضاً لجرير بن الخطفى :

أعبداً حَلَّ في شُعَبى غريباً أَلُـؤماً لا أبالك واغترابا[2]

وقال عامر بن الطفيل : «أغدةً كغُدَّةِ البعير ، وموتاً في بيت سلوليّة»[3] .

فهذه أشياء يمكن أن يقصدَها الناظم فتدخلَ له تحت كاف التشبيه ، ويمكن أن يدخل له ما كان مستفهَماً عنه تحت إشارة الطلب لظاهر الطلب أو تحت معنى التكرير ؛ لأَنَّ المرادَ الاستمرارُ الحالي ؛ لأن سيبويه جعل هذا النوع مع قولك : إنما أنت سَيْراً سَيْراً باباً واحداً ، وما عدا ذلك يوقف على السماع كسُبْحَانَ الله ، وقِعْدَكَ الله وويلَ زيدٍ وويحَه ، ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ، وحَنَانَيْكَ ، ودواليك ، وما أشبه ذلك فلا يكونُ منبِّهاً بأداة التشبيه على غير ما ذكر ، وقد مَرَّ وجهُ ذلك في باب المعرب والمبنى في قوله : «كالشبه الوضعي في اسمي جئتَنا» إلى آخره . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ٣٣٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٥٢/١ ، والبيت في ديوان العجاج ص ٣١٠ ، المقتضب ٢٢٨/٣ ، ٢٨٩ ، الإيضاح ٢٩٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٦٢/١ ، خزانة الأدب ٥١١/٤ .

(٢) الكتاب ٣٣٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٩٨/١ ، والبيت في ديوانه ٦٥٠/٢ ، معاني القرآن ٢٩٧/٢ ، التصريح ٣٣١/١ ، ١٧١/٢ ، ٢٨٩ ، خزانة الأدب ٣٠٨/١ .

(٣) انظر الكتاب ٣٣٨/١ ، وكلمته هذه صارت مثلاً ذكره الميداني في مجمع الأمثال ٥٧/٢ برواية : «غدةٌ . . . وموتٌ» ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، لكن الميداني قال : «ويروي : أغدةً وموتاً» .

المفعول له

هذا هو النوع الثاني من المنصوبات التي ينصبُها كلُّ فعل كان متعدّياً أو غيرَ متعد ، ويسمّى مفعولاً له ، ومفعولاً من أجله ، والمعنى واحد ، وإنّما أُتى به بعد المصدر ؛ لأنَّه إنما يكون مصدراً ، فكأنَّه نوعٌ منه ، لكنه فصله من باب المصدر فدَلَّ على أنَّه ليس بمنتصب على ما انتصب عليه نوع المصدر ، وإنّما هو منصوب على إسقاط الجار ، فالواصل إليه الفعل الأول ، لا بمعناه فقط ، بل بلفظه ومعناه . وقد نُقِل عن الزجاج أنَّه منصوب على ما انتصب عليه نوعُ المصدر[1] ؛ لأنك إذا قلتَ : قصدتُك ابتغاءَ الخير ، فمعناه : ابتغيت الخيرَ ابتغاءً بقصدي إيّاك ، فقَصَدْتُ في معنى : ابتغيت ، فهو مصدر ، وأسقط المفعول له من الوجود ، فالمفعولات عنده أربعةٌ لا خمسة ، ورُدَّ بأَنَّ قَصَدْتَ ليس معناه ابتغيت ، ولا يجوز أنْ ينتصِبَ المصدرُ إلاَّ بفعل من لفظه أو بمرادف له كـ «آلت حَلْفَة»[2] وأيضاً فالدليل على أنَّه منصوب على إسقاط الجار مجيئُه كثيراً في جواب لِمَ فعلتَ ؟ فتقول : لابتغاء الخير ، ويجوز أن يقول : ابتغاءَ الخير ، فلو كان مصدراً لم يَجُز وقوعُه في جواب الاستفهام المجرور بلام التعليل ؛ لأَنَّ الجواب إنَّما يكون على حَدِّ اسم الاستفهام في إعرابه . ولا يجوز جر المصدر باللام ، إذ لا يقال : قَعَدَ

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٣/١ ، منهج السالك لأبي حيان ص ١٤٣ ، ارتشاف الضرب ص ٦٥٩ ، والمساعد ٤٨٥/١ ، همع الهوامع ١٣٣/٣ ونقل نسبته إلى الزجاج عن ابن عصفور ، وانظر التصريح ٣٣٧/١ .

(٢) جزء من بيت لامرىء القيس مضى تخريجه في باب المفعول المطلق .

للقَرْفُصَاء ، ولا : عدا للبَشَكى ، ولا ما أشبه ذلك ، وأيضاً فإنَّ نوعَ المصدر
/١٣٣/ مُتَّحِدٌ بعامله / معنى كقَعَدَ القَرْفُصَاء ، فإنَّ القَرْفُصَاء هو القعود المذكور ، وأنت إذا قلتَ : قصدتُك ابتغاءَ الخير ، فابتغاءُ الخير ليس نفس القصد . فهذا دليلٌ على صحة ما رآه الناظم ، ورَدٌّ ما قاله الزجاج . وقد زعم بعضُهم أنَّ هذا المصدر ليس بمفعول له ، ولكنه حال ، فالمصدر فيه واقع موقع الحال[1] كقَتَلْتُه صَبْراً ، وسرت إليه رَكْضاً ، وغير ذلك ممّا يأتي في باب الحال . ورُدَّ بأنَّه لو كان كذلك لم يأتِ معرفةً بالألف واللام ، ولا بالإضافة[2] ، وقد أجازوا في القياس جئتُك ابتغاءَ الخير ، وفعلت ذاك حَذَرَ الشر ، وفي القرآن الكريم : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِم مِن الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ﴾[3] ، ومنه ما أنشده سيبويه لحاتم الطائي :

وأغفر عوراء الكريم إدخارَهُ ... وأُعرِض عن شتم اللئيم تَكَرُّماً[4]

وأنشد أيضاً للعجاج :

يركب كل عاقر جمهور ... مخافةً وزَعَلَ المحبور
والهَوْلَ من تَهَوُّلِ الأُمور[5]

وهو كثير ، فالصحيح أنه ليس كما قال هذا القائل . وقد قال النحاة : إنَّ قولَك

---

(١) هو مذهب الجرمي والرياشي / انظر الأصول ١/٢٥٢-٢٥٣ ، شرح المفصل ٢/٥٤ .
(٢) المصدران السابقان .
(٣) سورة البقرة آية ١٩ .
(٤) الكتاب ١/٣٦٨ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٥ ، والبيت في ديوانه ص ٢٣٨ ، وروايته : «الكريم اصطناعَه – وأصفح» ، والنوادر ص ٣٥٥ ، المقتضب ٢/٣٤٧ ، الأصول ١/٢٥٠ ، الجمل ص ٣١٠ ، المرتجل ص ١٥٩ مكرر ، شرح المفصل ٢/٥٤ ، التصريح ١/٣٩٢ .
(٥) الكتاب ١/٣٦٩ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٧ ، والأبيات في ديوانه ص ٢٣٠ ، الأصول ١/٢٥٠ ، الإيضاح ١/١٩٧ ، المقتصد ١/٦٦٥ ، شرح المفصل ٢/٥٤ ، خزانة الأدب ١/٤٨٨ .

فعلته حَذَرَ الشرّ ، جواب لقوله : لم فعلت كذا ؟ وقولُك : قتلتُه صَبْراً ، جواب لقوله : كيف قتلته ؟ فالأول سؤالٌ عن السبب ، والآخر سؤال عن الكيفية ، وبينهما بَوْنٌ ، ولا يصحّ أنْ يقعَ أحدُهما موقعَ الآخر ، قال سيبويه : «واعلم أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أتى البابَ الأولَ ولكنَّ هذا – يعني باب قَتَلْتُه صَبْراً – جوابٌ لقوله : كيف قتلته ؟ كما كان الأول جواباً لقوله : لمه ؟»[1] ولنرجع إلى تفسير كلامه بعد ما تَبَيَّن اختيارُه :

يُنْصَبُ مفعولاً له المصدرُ إنْ أبانَ تعليلاً كجُدْ شُكْراً ودِنْ

المفعول له هو : الاسم المنتصب بالفعل على أنَّه عِلَّةٌ في وجوده ، بهذا حَدَّه بعضهم ، وقيل هو : السبب الذي له يَقَعُ ما قبله[2] ، وهو بمعنى الأول ؛ وذلك أنَّك إذا قلتَ : قصدتُك ابتغاءَ الخير ، فالابتغاء عِلَّةٌ في وجود القصد ، وهو قول الناظم : «إنْ أبانَ تعليلاً» أي إن أبان سببَ الفعل وعِلَّتَه الذي لأجله أوقعَ الفاعلُ الفعلَ ، والحاصل من كلام الناظم أن المفعولَ له : هو ما اجتمع فيه أربعةُ أوصافٍ .

أحدها : أنْ يكونَ مصدراً ، وهو المشار إليه بقوله : «يُنْصَبُ مفعولاً له المصدر» فلو كان غيرَ مَصْدَرٍ لم يصحّ أنْ يَنْتَصِبَ على المفعول له ، كقولك : جئتُ لزيد ، وأتيت لك أي لأجلك ، فما كان هكذا فلا ينصب بل يلزم الجر باللام ، ولا تحذف أَصْلاً ؛ قال بعضهم : «لأَنَّ اللام إنّما تُحْذَفُ من المصدر هنا تشبيهاً به إذا اقتضاه فعلُه المُشْتَقُ منه ، وغير المصدر لا يُشْبِه ذلك المصدرَ» ، وللزوم الجر تعليلٌ آخر ، وهو أنَّه لو انتصب لوقع اللَّبْسُ بينه وبين غيره ؛ لو قلت : فعلتُك هذا ، وأنت تريد : فعلتُ لك هذا ، بخلاف المصدر ؛ إذ لا لَبْسَ فيه إذا قلت : فعلت هذا حَذَراً من زيد .

---

(١) الكتاب ٣٧٢/١ ، وفيه : «كيف لقيته ؟»

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ١١٠ .

/١٣٤/ والثاني : أَنْ يَدُلَّ على معنى السببية والعِلَّة ، وذلك قوله : «إن أبانَ تعليلاً» / وقد تقدَّم . فلو لم يُبيِّن تعليلاً لم يكن[١] مفعولاً له ، كقولك : قتلته[٢] صَبْراً ، وأتيتُه رَكْضاً ، وما أشبه ذلك فهو على هذا[٣] من نوع آخر ، وباب آخر ، وكذلك : رجع القهقري ، واشتمل الصَّمَّاء ، «وأرسلها العراك»[٤] وما أشبه ذلك ممّا لا يَدُلُّ على التعليل .

والثالث والرابع : أَنْ يَتَّحِدَ المفعول له مع الفعل في الزمان والفاعل وذلك قولُه :

وهو بما يعمل فيه مُتَّحِد وقتاً وفاعلاً وإنْ شَرْطٌ فُقِد
فاْجْرُرْه بالحرف[٥] وليس يمتنع مع الشروط كَلِزُهْدٍ ذا قَنِعْ

فقوله : « وهو بما يعمل فيه مُتَّحِد» جملة في موضع الحال من ضمير أَبَانَ ، أو من المصدر ، كأنه قال : إنْ أَبانَ المصدرُ تعليلاً في حال إتحاده بكذا ، أو ينصب المصدرُ في هذه الحال ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ الكلام معطوفاً على الكلام قبله ، على معنى أَنَّ من شأنه اتحادَه بكذا ، فأَمَّا اتحاد المفعول له بما يعمل فيه وَقْتاً فأراد به أَنْ يكونا معاً واقعين في زمان واحد ، فقولك : قصدتُك ابتغاءَ الخير ، قد اتَّحَد فيه القصد مع الابتغاء في الزمان غَيْرَ أَنَّ أحدَهما عِلَّةٌ للآخر ، فلو لم يَتَّحِدِ الزمان لرجعت إلى الجر باللام كما إذا قلتَ : أَكلتُ للعيش ، وسرت لِلَحاقِ فلان ، وقد قال امرؤ القيس :

---

(١) في الأصل : (يكون) .
(٢) سقطت (قتلته) من س .
(٣) في الأصل : «هذا النوع من نوع» بإقحام «النوع» .
(٤) من بيت لبيد :
فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نَغَص الدخال
وسيأتي تخريجه في باب الحال .
(٥) في س : «باللام» .

فجئتُ وقد نَضَتْ لنوم ثيابَها لدى الستر إلاّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[1]

وفي المثل السائر :

* لِدُوا للموتِ وابنوا للخراب *[2]

فالأكلُ ليس بمتّحد مع العيش في الزمان بحَسَبِ القصد ، وكذلك النوم لم يقع في زمانِ خَلْعِ الثياب ، وكذا سائر المُثُل ؛ فلأجل هذا قال : «وهو بما يعمل فيه مُتَّحِد وَقْتاً» أي والمفعولُ له متَّحِدٌ بفعله العامل فيه . ووقتاً منصوب على التمييز المنقول من الفاعلِ ، والمعنى وهو متَّحِدٌ وَقْتُه بوقت فعله . وفي قوله : «بما يعمل فيه» نَصٌّ على أنَّ الفعلَ المتقدّم هو العامل فيه ، وهو صحيح لكنه على إسقاط الجار كأحَدِ المفعولين في باب أمَر .

وأمَّا اتحادُه بالعامل فيه فاعلاً فمعناه أنْ يكونَ فاعلُ العامل وفاعلُ المفعول له واحداً ، كقصدتك ابتغاءَ الخير ، فلو اختلف فاعلُهما لروجع[3] الأصلُ ، نحو : أكرمتك لإجلالِ زيدٍ إياك ، ومن ذلك قولُ الشاعر :

وإني لتعروني لذكرك فَتْرَةٌ كما انتفض العصفورُ بَلَّلَـهُ القَطْرُ[4]

---

(١) ديوانه ص ١٤ ، شرح القصائد السبع ص ٥١ ، شرح القصائد التسع ١٣٢/١ ، المقرب ١٦١/١ ، المساعد ٤٨٥/١ ، التصريح ٣٢٦/١ ، همع الهوامع ١٣٢/٣ ، ٤٩/٤ .

(٢) هذا عجز بيت ينسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله ، وصدره :

* لـه ملـك ينادي كل يـــوم *

خزانة الأدب ١٦٣/٤ ، وأورده القرشي في جمهرة أشعار العرب ١٤١/١ صدراً عجزه :

* فكلكـم يصيـر إلى ذهـــاب *

ناقلاً زعم بعضهم أن قائله جبريل عليه السلام . وانظر الحيوان ٥١/٣ ، التصريح ١٢/٢ ، همع الهوامع ٢٠٢/٤ ، والبيت في ديوان أبي العتاهية ص ٢٣ .

(٣) في س : (الرجوع) ، تحريف .

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي ، وروايته في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٣ :

* إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها *

=

ففاعل تعرو الفَتْرَةُ ، وفاعل الذكر المتكلِّم ، فلا يصحّ نَصْبُ الذكر . ونَصٌّ الناظم على هذين الشرطين دليلٌ على أَنَّ كلّاً واحد منهما مُنْفَكٌّ عن الآخر فقد يفترقان فيتَّحِدُ الفاعلُ دون الزمان تارةً ، وبالعكس أخرى كما تقرّر ، وزعم بعضُهم أَنَّ ذلك شَرْطٌ واحد ؛ إذ لا يتصوَّر أَلاَّ يَتَّحِدَ الزمان إلاّ إذا كانا لفاعلين كما تقول : أكرمُك لإجلالك إيّايَ ، وَرَدَّ عليه ابنُ عصفور بأَنَّك تقول : أكرمتُك أمسِ طمعاً في معروفك غداً ، قال ابن الضائع : وهذا الرَدُّ فاسدٌ ؛ لأَنَّك وَقْتَ
/١٣٥/ إكرامك أيّاه طامعٌ ، ولو لم تكن طامعاً في ذلك الوقت لم يكن الطمع / عِلَّةً في وجود الإكرام ، قال : وإنّما الغد ظَرْفٌ لحصول المعروف . قال : «وإنّما يُرَدُّ عليه بالمثال الذي قدمنا ، وهو أن يكون الفعل مستقبلاً وسببه ماضياً – يعني قوله[1] : أكرمك غداً إكرامي إيّاك أمسِ – يريد : لإكرامي ، وما تقدَّم أيضاً من الأمثلة في الشرط الثالث رَدٌّ عليه . ونَصُّه عليهما أيضاً دليلٌ على أَنَّه لم يأخذ بمذهب ابن خروف في إسقاطه الشرطَ الرابع ؛ إذ رَدَّ على الأعلم في اشتراطه ، وقال : إنَّه لم يَنُصَّ عليه أحدٌ من المتقدّمين ، ولا يمتنع جئتُك حَذَرَ زيدٍ الشَّرَ ، قال : «ويظهر من تمثيل سيبويه ، وهو في الكلام والشعر موجود» . والأصح ما ذهب إليه الناظم[2] ، وهو رأيُ الشلوبين أيضاً والمتأخرين ، وعمدتهم في ذلك السماع ، فالأصل في هذا المفعول حرف الجر ، ولا خلافَ أَنَّ أكثرَ ما وجد في كلامهم بتلك الشروط ، فلا ينبغي أَنْ يقاسَ مع خلافِها كما لا ينبغي أَنْ يُقَاس في غير المصادر بل مواضع الاتساع لا ينبغي أَنْ تُتَعَدَّى أصلاً . هذا إن جاء من ذلك

= وينسب للمجنون ، وهو في ديوانه ص ١٣٠ ، وانظره في الأمالي ١٤٩/١ ، الإنصاف ٢٥٣/١ ، شرح المفصل ٦٧/٢ ، المقرب ١٦٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢ ، رصف المباني ص ٤١٩ ، المساعد ٤٨٦/١ ، التصريح ٣٣٦/١ ، همع الهوامع ١٣٢/٣ ، خزانة الأدب ٥٥٢/١ .

(١) في س : (قولك) .

(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ل ٨٤–٨٥ .

شيءٌ في السماع ، وهو قليل ومحتَمِلٌ للتأويل . وقد احتج ابنُ خروف على الجواز بقول الله تعالى : ﴿هو الذي يُريكم البرقَ خَوْفاً وطَمَعاً﴾[1] فالخوف والطمع ليس من صفة[2] الفاعل .

فإن قيل : ذلك من فِعْل الله تعالى .

قيل : هذا المشترط لا يريد بقوله : «فعلاً لفاعل الفعلِ المعلَّل» إلاَّ صفة للموصوف بالفعل المعلَّل ، وإلاَّ فكلُّ شيء فِعْلُ الله ، وممّا احتجَّ به لمذهبه أَيْضاً ما أنشده في الكتاب للفرزدق :

منا الذي ٱختيرَ الرجالَ سماحةً وجُوداً إذا هَبَّ الرياحُ الزعازِعُ[3]

فسماحةً مفعول له ، وليس فعلاً للمختار الفاعل . وقول العجاج :

يركب كلَّ عاقر جمهور مخافةً وزَعَلَ المحبور

فإنَّ الزعلَ – وهو النشاط – للمحبور[4] لا للراكب ، وأنشد السيرافي :

مَدَّتْ عليك الملكَ أطنابَها كأسٌ رَنَـوْنَاةٌ وطِرْفٌ طِمِرْ[5]

أراد : مدت عليك[6] كأسٌ أطنابَها من أجل الملك ، فالملك ليس من فعل الكأس .

---

(١) سورة الرعد آية ١٢ .

(٢) في س : (من صفات) .

(٣) الكتاب ٣٩/١ ، شرح أبياته لابن لاسيرافي ٤٢٤/١ ، والبيت في ديوانه ٤١٨/١ ، المقتضب ٣٣٠/٤ ، الأصول ٢١٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٤٢/١ ، الإفصاح ص ٢٨٧ ، أمالي ابن الشجري ١٨٦/١ ، ٢٦٤ ، نتائج الفكر ص ٣٣١ ، شرح المفصل ٥٠/٨ ، ٥١ ، همع الهوامع ٣٦٤/٢ ، خزانة الأدب ٦٧٢/٣ .

(٤) في س : (فإن الزاعل هو الناشط ، النشاط للمحبور) .

(٥) شرح الكتاب ٢/ل ١١٢ ، والبيت لابن أحمر الباهلي في ديوانه ص ٦٢ ، المقرب ١٦٢/١ ونسبه للأعشى . و(عليه) في الأصل وس (عليك) والتصحيح من المصادر السالفة ، ورنوناة : دائمة ، والطِرف : الكريم من الخيل ، والطِمِر : الطويل القوائم المستعد للوثب والعدو .

(٦) في الأصل وس : (عليك) .

ولا حجة في هذه الأشياء على قلتها ؛ أمَّا الآية فلاحتمال أن يكونَ خوفاً وطمعاً مصدرين على حذف الزيادة ، كأنه قال : إخافةً وإطماعاً ، كقوله : ﴿والله أنبتكم من الأرض نَبَاتاً﴾[1] وقال المؤلف في شرح التسهيل : إنَّ معنى يريكم : يجعلكم ترون[2] ، ففاعل الرؤيةِ على هذا هو فاعل[3] الخوف والطمع ، وقيل : هو[4] على حذف المضاف ، أي إرادةَ الخوف والطمع ، وقد جَعَلَ الزمخشري الخوفَ والطمعَ حالين[5] ، وإذا احتملت هذه الأمورَ لم يصحَّ الاستدلالُ بها . وأَمَّا بيت الفرزدق فسماحةً فيه تمييزٌ منقولٌ من الفاعل ، أي : اختيرت سماحتُهُ . وأَمَّا (زَعَلَ المحبور) ، فالمحبور هو الحِمار الموصوف بأَنَّه يركب . وأما : (مَدَّتْ عليه[6] الملكَ أطنابَها) فحمله السيرافي على الحال ، وجعله كقولهم (أرسلها العراكَ) هذا وإن كان
/١٣٦/ ذلك سماعاً فهو مُحْتَمِل ، والمُحْتَمِل لا تقوم به حُجَّةٌ فالأصح ما / رآه الناظم .

فإذا اجتمعت هذه الأوصافُ الأربعةُ كان الموصوف بها مفعولاً [له][7] ، ونُصِبَ على ذلك نحو : ما مَثَّلَ به في قوله : «كجُد شُكراً ودِن» ، فشُكْراً مصدر قد أبانَ التعليل للجود ، واتَّحَدَ بفعله العامل فيه ، وهو الجود في الزمان والفاعل ؛ لأن الشاكر هو الجائِد ، وكلاهما حاصلان في زمانٍ واحد ، ومن ذلك قول النابغة :

وحَلَّت بُيُوتِي في يَفَاعٍ مُمَنَّع يُخَالُ به راعِي الحمولة طائِراً

---

(١) سورة نوح آية ١٧ .
(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨١٣/٢ .
(٣) في س : (ما عدا) ، تحريف .
(٤) سقطت (هو) من س .
(٥) الكشاف ٣٥٢/٢ .
(٦) في س : (عليك) .
(٧) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

حِذاراً على أن لا تصابَ مَقَادَتِي ولا نِسْوَتِي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرا[1]

وقال الحارث بن هشام – أنشده وما قبلَه سيبويه :

فَصَفَحْتُ عنهم والأحبة فيهمُ طَمَعاً لَهُم بعقاب يومٍ مُفْسِد[2]

وقوله : «ودِن» يَحْتَمِلُ أن يكون تكميلاً للمثال ، وهو أَمْرٌ من : دان يَدِينُ بالشيء إذا اتخذَه دِيناً وعادةً ، أي اجعل ذلك عادةً ، فلا تزال تجود على الناس شكراً لما أُعطِيت ، ويَحْتَمِل أَنْ يكونَ إشارةً إلى مثال ثانٍ حُذِف منه المفعولُ له لدَلالة الأول عليه ، كأَنَّه قال : ودِن شُكْراً ، ويكون أمراً من : دان له يَدِينُ إذا ذَلَّ وخضع ، كأنه يقول : اخضع لمن أعطاك شُكراً له ، أو من : دِنْتُه إذا جازيتُه[3] ، أي : جازِ من أعطاك شُكَراً له .

هذا تمام الكلام على هذه الأوصاف التي بمجموعها تَبَيَّنَ المفعول له ، إلاَّ أَنَّ كلامَ الناظم فيها[4] غيرُ تام من أوجهٍ ثلاثة :

أحدها : أَنَّ حقيقةَ المفعول له هو : الاسم المنصوب على أَنَّه عِلَّةٌ لحصول الفعل المُتَقَدِّم كما تَبَيَّنَ قبلُ ، ثم ما سوى ذلك شروطٌ للنصب خارجةٌ عن حقيقته في الاصطلاح ، والناظم عكس الأمر فعَرَّفه بأَنَّه المصدر بشرط أن يُبين تعليلاً ، وبشرط كذا ، وأنت تعلم أَنَّ كونَه مصدراً ليس عِلَّةً في كونه مفعولاً له ، ولا المصدرية من حقيقته ، وأَنَّ كونَه يُبَيِّن التعليلَ ليس بشرط خارج عن

(١) ديوانه ص ٦٩–٧٠ ، والكتاب ٣٦٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٩/١–٣٠ ، الأصول ٢٥١/١ ، شرح المفصل ٥٤/٢ ، منهج السالك لأبي حيان ص ١٤٣–١٤٤ .

(٢) الكتاب ٣٦٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٦/١ ، الأصول ٢٥٠/١ ، شرح المفصل ٥٤/٢ ، التصريح ٣٣٦/١ .

(٣) في س : (جازيتك) .

(٤) في س : (الكلام فيها غير تام عند الناظم) .

حقيقته ، بل هو أصله ، ولذلك سموه[1] مفعولاً من أجله ، فما فعل الناظمُ من ذلك مخالفٌ لما عليه الأمر في نفسه . وعلى هذا ينبني الاعتراض الثاني ، وهو : أنَّه لما بَيَّنَ الشروط وأتى في أثنائها بقوله : «إن أَبانَ تعليلاً» ظهر منه أَنَّ كونَه يُبين التعليلَ من جملة الشروط ، ثم بنى على ذلك أنَّه إنْ فُقِدَ شرطٌ من الشروط المذكورة جُرَّ بالحرف الجار ، وذلك ظاهر في جملتها ما عدا إبانةَ التعليل ، فإنَّه لا يلزم جَرُّه باللام ؛ لأَنَّك إذا قلت : رجع القهقري ، وقتلتُه صَبْراً لم يصحَّ دخولُ الحرف عليه ، وكلامه يقتضي ذلك ، فكانت إحالتُه على فَقْد[2] شرط ممّا ذكر غيرَ صحيحه .

والثالث : أَنَّ النحويين يستثنون من هذا المفعول قِسْماً لا يلزم فيه الجر بالحروف مع فَقْدِ الشروط ، فيقولون : إذا كان المفعول له أَنْ وأَنَّ فإنَّه يجوز إسقاطُ حرف الجر منه على الإطلاق من غير شرط ؛ لأَنَّ هذين الحرفين يُحْذَفُ معهما حرفُ الجر على كل حال ، فتقول : جئتك أَنْ تكرمني ، وجئتك أَنَّك كريمٌ ، ولو قلت : جئتك إكرامَك ، أو جئتك كَرَمَك / لم يجز ، ولا بُدَّ من اللام ، وكلامُه يقتضي أَنْ لا بُدَّ من الشروط في جواز نصب هذا المفعول ، ولا يقال : لَعَلَّهُ يجعل أَنْ وأَنَّ في موضع جر ؛ لأنا نقول : ليس هذا مذهبَه ، وقد تقدَّم في باب تعدّي الفعل ولزومه نَصُّه[3] على أَنَّهما مع إسقاط الجار في موضع نَصْب بقوله : «وإن حُذِف فالنصبُ للمنجر» إلى آخره فكان إطلاقه قاصراً عن بلوغ المقصود . /١٣٧/

فأَمَّا الأول والثاني فلا جوابَ لي عنهما الآن . وأَمَّا الثالثُ فسَهْلٌ وهو أن

---

(١) في س : (سماه) .

(٢) من قوله : (على فقد) إلى قوله : (بالحروف مع فقد) ، سقط من س .

(٣) في س : (نصبه) ، بباء مقحمة بعد الصاد .

المفعول له إذا كان أنْ وأنَّ فقد قدم[1] حكمه في الجملة فيما قـدّم ، وإنّما تكلّم هنا على ما إذا كان اسماً صريحاً ، وزاد الشلوبين في الأسئلةِ والأجْوبَةِ شرطاً أغفلَهُ الناظم : وهو أنْ يكونَ من أفعال القلوب كقولك : جئتُك رغبةً ورَهْبَةً ، فلو كان من أفعال الجوارح لم يَصِحَّ نصبُه[2] ، كقولك : جئتك لبُنْيَانِ الدار ، وقد أشار الرُّندي إلى أنَّ غالبَ هذا المفعول أنْ يكونَ من أفعال القلوب ، فكان من حَقِّ الناظم أنْ يذكرَ هذا الشرط .

والجواب : أنَّه مُسْتَغْنًى عنه بشرط اتحاد الزمان ؛ لأنَّ أفعالَ الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل[3] المُعَـلَّل ، كما أنه لم يشترط ألَّا يكونَ من لفظ الفعل ؛ لأنَّ المصدر لا يكون عِلَّةً لفعله فما فعل الناظم من ذلك لا دَرَكَ فيه .

ثم قال : «وإنْ شَرْطٌ فُقِد فَاجْـرُرهُ بالحرف» يعني أنَّه إذا تَخَلَّفَ شرطٌ من هذه الشروط المتقدّمة في المفعول له فاجرُره بالحرف . والحرف المراد : هو المختَصُّ بمعنى التعليل ، والمشهور من الحروف المؤدية معنى التعليل[4] هو اللام ، وإنما لم يَقُل فاجرُوه باللام لمشاركة غيره له في تلك الدَلالةِ ، وفي الاستعمال في هذه المواضع كالباء ومِنْ وفي ، فأمَّا الباء فنحو قوله تعالى : ﴿فَبِظُلْمٍ من الذين هَادُوا حَـرَّمْنَا عليهم طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لهم﴾[5] الآية . وأمَّا مِنْ فنحو قوله تعالى : ﴿وإنَّ منها لما يَهْبِطُ من خَشْيَةِ اللهِ﴾[6] وقوله : ﴿لرَأَيْتَـهُ خاشِعاً مُتَصَدِّعاً من خَشْيَةِ اللهِ﴾[7] . وأمَّا في

---

(١) في س : (قام) .

(٢) ذكر هذا الشرط الرعيني في شرح ألفية ابن معطي ٢/ل ٨٥ ، وعزا اشتراطه إلى ابن الخشاب . وانظر التصريح ١/٣٣٤ .

(٣) نقل هذا الجواب عن الشاطبي خالد الأزهري في التصريح ١/٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٤) في س : (الفعل) ، تحريف .

(٥) سورة النساء آية ١٦٠ .

(٦) سورة البقرة آية ٧٤ .

(٧) سورة الحشر آية ٢١ .

فنحو قول النبي عليه السلام : «إنَّ امرأةً دخلتِ النارَ في هِرَّةٍ ربطتها»[1] على رأي الناظم في هذا الحرف ، فهذه الأحرف وما كان نحوها بمعنى من أجل ، وهو المعنى الذي في اللام ، فالمثال الأول المجرور بالباء امتنع النصب فيه لعدم اتحاد الفاعل ؛ لأنّ[2] فاعلَ التحريم غيرُ فاعل الظلم . والمثال الثاني المجرور بِمنْ متوفر الشروط فلو قال : لما يهبط خشيةَ الله ، ولرأيته خاشعاً متصدّعاً خشيةَ الله لصَحَّ ، فهو ممّا جُرَّ على الجواز لا على اللزوم . والمثال الثالث امتنع فيه النصب ؛ لأنَّ لفظَ الهِرَّة[3] ليس بمصدر . فإذا ثبت أنَّ الجار قد يكون اللام وقد يكون غيرها . فلك أنْ تَجُرَّ ما اجتمعت فيه الشروط ، على ما ذكر من الجواز على إثر هذا بأحد هذه الأحرف حَسَب ما يذكر ، وقد تقدّمت أمثلةُ ما عُدِم فيه بعضُ الشروط ، وأنَّه يلزم الجر .

ثم قال : «وليس يمتنع مع الشروط» ، الضمير في (ليس) وفي (يمتنع) عائدٌ

/١٣٨/ على الجر بالحرف / المفهوم من قوله : «فاجرُرْه بالحرف»[4] وذلك جائز : أن يعودَ الضمير على ما تَضَمَّنَه الفعلُ من الحدث ، ومنه قوله تعالى : ﴿اعدِلُوا هو أَقْرَبُ للتَّقوى﴾[5] أي العدلُ أقربُ ، وقوله : ﴿وإنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لكم﴾[6] أي يرضى الشكر ، ويعني : أنَّ المفعولَ له إذا تَوَفَّرَت فيه الشروطُ المذكورة أولاً فلا يمتنع جَرُّه بالحرف الجار بل يجوز ، فتقول : قصدتُك لابتغاء الخير ، وجئتك لرَغْبَةٍ في معروفك ، وداريتُك من مَخَافَةِ شَرِّكَ ، ومَثَّلَ هو ذلك بقوله : «لِزُهْدٍ ذا قنع»

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب المساقاة ، باب فضل سقي الماء (١٤٧/٣) ، كتاب بدء الخلق ، باب خمس من الدواب فواسق (١٥٧/٤) ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها (٢٠٢٢/٤-٢٠٢٣) .

(٢) في هامش الأصل : (خ : فإنّ) .

(٣) في س : (الهمزة) .

(٤) في س : (باللام) .

(٥) سورة المائدة آية ٨ .

(٦) سورة الزمر آية ٧ .

أصله قَنِعَ ذا زُهْداً ، فالشروط موجودةٌ ، والجر بالحرف جائز ، فتقول : قَنِعَ ذا لزهد ، وقَنِعَ بِزُهْدٍ ، وقنع من زُهْدٍ . وقد نَصَّ ابنُ خروف على دخول الباء ومن في هذا الباب ، ولكنّ التفسيرَ على اللام ؛ لأنّها الأصل ، والأكثر في الاستعمال ؛ فلذلك قدَّمها الناظمُ في المثال ، وآثرها على غيرها . وأمّا في فذلك رأيُه فيها ، وقليلٌ من يثبتها ، وفي إطلاقه القول بجواز الجر ما يَدُلُّ على أنّه لا يختص بالمفعول له المعرفة بل يجوز وإنْ كان نكرةً فكما تقول : جئتك للرغبةِ في معروفك ، وجئتك لابتغاء الخير ، كذلك تقول : جئتُك لرغبةٍ فيك ، وكففت عنك لتكَرُّمٍ ، ويُعَيِّنُ[1] هذا القصدَ من كلامه تمثيلُه بالنكرة في قوله : «لزهد ذا قَنِع» وهو تنكيت على ما ذهب إليه أبو موسى الجزولي من أنَّ النكرةَ لا يجوز جَرُّها مع استيفاء الشروط . حيث قال : «ولا يكون منجراً باللام إلاّ مختصاً»[2] قال الشلوبين : «وهذا غيرُ صحيح ، بل هو جائزٌ لا مانعَ منه» قال : «ولا أعرفُ له سلفاً في هذا القول»[3] انتهى . فالواجب الرجوع إلى رأي الجمهور لكن يجب أنْ يُبْحَثَ عن السماع في هذا فإنّه إن كان الجزولي يزعم ذلك عن استقراء منه أو مِمّنَ أخذ عنه فلا إشكالَ في قُوَّةِ قوله ، وإن كانَ بخلاف ذلك لم يلتفت إليه ، وقد جاء الجر في المختص كما تقدَّم في قوله تعالى : ﴿وإنَّ منها لما يَهْبِطُ من خَشْيَةِ اللهِ﴾[4] وقوله : ﴿لرَأَيْتَهُ خاشِعاً مُتَصَدِّعاً من خَشْيَةِ اللهِ﴾[5] ولا أحفظُه في غيره ، ولكن الناظمَ زَعَمَ أنّه موجودٌ لكنه قليل كما سيأتي . وفي تمثيله بقوله : «لزهد ذا قنع» ما يشعر بأنّه يجيز تقديمَ المفعول له على العامل فيه ، فالأصل : قَنِعَ لزُهْدٍ ثم قدَّمه . وهذه المسألة لم يَنُصَّ عليها في التسهيل ، ولا شرحه ، ولا الفوائد ، وهي

---

(١) في س : (ومعنى) .

(٢) المقدمة الجزوليّة ص ٢٦٢ ، وفي س : ولا مختصاً ، تحريف .

(٣) شرح الجزوليّة للشلوبين ٩٦٩/٢ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول ٨١٦/٢.

(٤) سورة البقرة آية ٧٤ .

(٥) سورة الحشر آية ٢١ .

صحيحة ، فقد نَصَّ الرماني في شرح الموجز على جواز قولك : مخافةَ شَرِّهِ جئتُه ؛ لأَنَّ العاملَ متصرف في نفسه فيتصرف في معموله إلاَّ أَنْ يمنعَ من ذلك مانعٌ طارئ .

وقَنِعَ هنا بكسر النون – على فَعِل – يَقْنَعُ قَنَاعَةً وقَنَعَاناً إذا رَضِيَ عن الله تعالى ، وقَنِعَ أيضاً بقَسْمِهِ ، وقَنِعَ بقولك ، وبالشيء : إذا رَضِيَ به ، وقَنَع بالفتح يَقْنِعُ قُنوعاً إذا سَأَلَ ، وقد يطلق القُنُوع بمعنى القَنَاعة .

ثم أخذ يُبَيِّنُ مراتب هذا المفعول في جواز الجر ، وقوته ، وضعفه ، فقال :

/١٣٩/ / وقَـلَّ أنْ يَصْحَبَـهُ المُجَرَّدُ والعكس في مصحوب أل وأنشدوا

«لا أقعُدُ الجبنَ عن الهيجاء ولـو توالَـتْ زُمَـرُ الأعداء»

فبيَّن أَنَّ جرَّ المجرد – يعني من الإضافة والألف واللام – قليلٌ في الكلام ، والأكثرُ فيه النصب ، فإذا قلتَ : جئتك إعظاماً لك ، فهو أكثر من : جئتُك لإعظامٍ لك ، وقولُك لإعظامٍ لك قليلٌ ، وهو الذي مَنَعَهُ الجزولي ، فالضمير في (يَصْحَبُه) عائدٌ على الحرف الجار ، مصحوب أل – وهو الذي دخلت عليه – بعكس المُجَرَّد ، يعني أَنَّ نصبَه قليلٌ في الكلام ، والأكثرُ فيه الجَرُّ فقولك : جئتك للحَذَر منك أكثرُ من : جئتك الحَذَرَ منك . وحقيقة العكس أَنَّ تقديرَ[1] الكلام في المجرد : وَقَـلَّتِ[2] المصاحبة للحرف في المجرد وكَثُرَ فيه عَدَمُ المصاحبة . فإذا حَـوَّلْـتَ هذا الكلام على وَجْهٍ يَصْدُقُ قلتَ : وقَـلَّ في مصحوب أل عَدَمُ المصاحبة وكَثُرَتَ فيه المصاحبة . ولما أخبر بحكم المجرد وتفضيل النصب فيه ، وبحكم مصحوب أل وتفضيلِ الجَرِّ فيه بَقِيَ المضافُ المسكوت عنه دون تفضيل ، فاقتضى التسوية بين الأمرين فقولك : جئتُك ابتغاءَ الخير ، وجئتُك

(١) في س : (أن يقدر) .
(٢) في الأصل : قلة ، تحريف صوابه من س .

لابتغاء الخير لا مَزِيَّةَ لأحدهما على الآخر ، وكذلك قال في التسهيل والفوائد : «ويستوي الأمران في المضاف»[1] .

فإن قيل : كيف يفهم له حكم المضاف ، وهو لم يتعرَّض له بمنطوق ولا مفهوم .

فالجواب : أنَّه مرادُ الذكر ، ومفهومُ[2] الحكم من قوله : «وقَلَّ أنْ يَصْحَبَه المُجَرَّد» ؛ لأنَّ المُجَرَّدَ يكون تجريده من الألف واللام ومن الإضافة ؛ إذ لم يُقَيَّد التجريدُ بأحدهما دون الآخر ، ثم لما ذَكَرَ المصحوب بأل بَقِيَ المصحوبُ بالإضافة مشعوراً به ، مشعوراً بحكمه ، وهذا ظاهر . وهذا الكلام يقتضي بسياقه أنَّ المفعولَ له يكون مُجَرَّداً ، وذلك نحو ما تقدَّم ، ومنه في القرآن الكريم : ﴿ادعوا رَبَّكُم تَضَرُّعاً وخُفْيَةً﴾[3] و﴿ادعوه خَوْفاً وطَمَعاً﴾[4] وقول النابغة :

* حذاراً على ألاَّ تُنَالَ مَقَادَتِي *

وهو كثير ، ويكون بالإضافة نحو قول حاتم الطائي أنشده سيبويه :

وأُغفرُ عوراءَ الكريم ادِّخارَه   وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللئيم تكَرُّماً

ومنه في القرآن : ﴿ومَنْ يَفْعَلْ ذلك ابتغاءَ مَرْضَاتِ اللهِ﴾[5] الآية ﴿ومَثَلُ الذين يُنْفِقُونَ أموالَهم ابتغاءَ مرضات اللهِ﴾[6] وهو كثير أيضاً ، ويكون بالألف واللام نحو ما أنشده الناظم من قوله :

---

(١) التسهيل ص ٩٠ .

(٢) في س : (وهو مفهوم) .

(٣) سورة الأعراف آية ٥٥ .

(٤) سورة الأعراف آية ٥٦ .

(٥) سورة النساء آية ١١٤ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٦٥ .

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء ولو توالتْ زُمَرُ الأعداء[1]

وهذا الشاهد لا أَحْفَظُه عن غيره ، ولا أعلم قائله . قال في الشرح : «ويمكن أَنْ يكون القسط من قوله تعالى : ﴿ونَضَعُ الموازينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيامَة﴾[2] مفعولاً له ، لأنَّه مستوفٍ للشروط[3] . وممّا / اجتمع فيه ثلاثةُ الأنواع قولُ العجاج – أنشده سيبويه – يصف حماراً : /١٤٠/

يركبُ كلَّ عاقر جمهور مخافةً وزَعَلَ المحبور
والهولَ من تهول الأمور[4]

فقوله : مخافة ، من المجرد ، و : زعل المحبور ، من المضاف ، والهولَ ، من ذي الألف واللام ، ومعنى البيت الذي أنشده ظاهر ، يقول : لا أَقْعُدُ عن الهيجاء جُبْناً وفَزَعاً ولو توالتْ وتتابعتْ عليَّ الأعداء زُمَراً بعدَ بَعْدَ زُمَرٍ يتلو بعضُها بعضاً ، فإني لا أكترثُ بهم ، ولا أَجْبُنُ عنهم ، يَصِفُ نفسه بالشجاعة ، والهيجاء : الحرب تُمَدُّ وتقصر ، وهي من هاج الشيء يَهِيْجُ إذا ثار ، والزُمَرُ : الجماعات ، وأحدها زُمْرَةٌ . وتوالت : تتابعت وأتت شيئاً بَعْدَ شيءٍ يَتْبَعُ بعضُها بعضاً .

---

(١) لم أقف لهما على نسبه ، وهما في شرح الكافية الشافية ٦٧/٢ ، المساعد ٤٨٧/١ ، المقاصد النحوية ٦٩/٣ ، التصريح ٣٣٦/١ ، همع الهوامع ٣٤/٢ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٤٧ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨١٦/٢ .

(٤) في س : (القبور) .

المفعول فيه وهو المسمّى ظرفاً

هذا هو النوع الثالث والرابع من المنصوبات التي يَنْصِبُها كلُّ فعل كان متعدّياً أو غيرَ متعدّ ، وهما ظرفُ الزمان وظرفُ المكان ؛ وإنما جمعهما في باب واحد لاتحاد أحكامها في الأكثر ، وشرع أولاً في التعريف بالظرف على الجُمْلَة فقال :

الظرفُ وَقْتٌ أو مكانٌ ضُمِّنا   في باطِّرادٍ كهُنَا أُمكث أَزْمُنَا

يعني أَنَّ الظرفَ المصطلح عليه عند النحويين : ما كان اسماً لوقت – أي لزمان – أو اسماً لمكان ، فلا يكون[1] من جنس غير[2] جنسهما إلاَّ إذا ضُمِّنَ معناهما كما سيأتي بيانُه إن شاء الله ، فيريد ما كان اسمَ زمان أو مكان بالوضع الأول[3] أو بوضع ثانٍ ؛ إذ ليس في لفظه ما يَدُلُّ على اختصاصه بأحدهما . وهذا هو الجنس الأقرب . وقوله : «ضُمِّنا في» (في)[4] هنا اسمٌ للحرف مفعولٌ ثانٍ لضُمِّنا ، والألف في ضُمِّنا يحتَمِلُ أنْ تكونَ ألفَ الضمير ، وإن تقدّمت (أو) ؛ إذ المراد الأمران ، وإنّما جاءت للتفصيل كقول الله تعالى : ﴿إنْ يَكُنْ غَنِيّاً أو فَقِيراً فاللهُ أولى بهما﴾[5] ويحتَمِلُ أن يكون وصلاً[6] ، والضمير مستَتِرٌ مفرد عائد على أحد الأمرين اعتباراً بلفظ (أو) ، ويريد أنَّ من خاصيَّة الظرف أن يكونَ مُضَمَّناً معنى «في» ،

---

(١) سقطت «فلا يكون» من س .

(٢) في س : (من) ، تحريف .

(٣) في الأصل : «وبوضع» وما أثبت من س .

(٤) سقطت من س .

(٥) سورة النساء آية ١٣٥ .

(٦) في س : (وصله) .

فيخرج عن ذلك قولك : أعجبني يومُ الجمعة ، وأعجبني[1] مكانُ زيدٍ ؛ فإنَّ اليومَ والمكانَ ههنا ليسا بظرفين اصطلاحاً ، وإن كان يومُ اسمَ زمان ، ومكانُ اسمَ مكان ؛ لأنَّهما لم يَتَضَمَّنا معنى «في» . فإذا تضمَّناه استحقَّا اسمَ الظرفية ، وكذلك كلُّ ظرف استُعْمِل استعمالَ الأسماء ، وَسُلِّط عليه من العوامل ما يتسلَّطُ على سائر الأسماء من الرفع والنصب والجر على غير معنى (في) ؛ ذلك حيثُ لا يكون بينه وبين غيره من الأسماء فَرْقٌ ، فإذا قلتَ : جئتُ في شهر كذا إلى موضع كذا ، وأحببتُ عام كذا ، وكرهتُ موضعَ كذا ، وقعدتُ عن يمينك ، وعن شمالك ، وعرفتُ أنَّ يومَ الجمعة مبارك ، وأنَّ وَسْطَ الدار مُتَّسِعٌ ، وما أشبه ذلك ، فليس كل هذا بظرف ؛ إذ لم يتضمّن معنى «في» ، فإن قلتَ : جئتُ شهرَ كذا ، وقعدتُ موضعَ[2] كذا ، وقعدت يمينَك أو شمالَك يومَ الجمعة ، وأقعدتُك وَسْطَ الدار كانت هذه ظروفاً لتَضَمُّنِها معنى في . وقوله : «باطراد» فصل ثانٍ ، /١٤١/ وهو متعلّق بضُمِّنَا يعني أنَّ من شأن هذا / التضمين المتعلّق بالظرف أنْ يكونَ مُطَّرِداً في كلِّ موضع لا يختَصُّ به مكانٌ دونَ آخر كيومٍ وليلةٍ وخلفٍ وأمام ، فإنّك تقول : صحبتك يومَ الجمعة ، وأكرمتُك يومَ الجمعة ، وجلستُ يومَ الجمعة ، وأضْرِبُ زيداً يومَ الجمعة ، وقدومُ زيدٍ يومَ الجمعة ، فيجري في الكلام كلّه ، فكذلك : قعدتُ خلفَك وقمتُ خلفَك ، وزيدٌ خلفَك ، ونحو ذلك ، فلا يُقْتَصَرُ به على موضع دون آخر . فإذاً كلُّ ما كان من الأسماء يُضَمَّنُ معنى «في» لكن على غير اطراد فليس بظرف ، وذلك أنَّ العربَ تقول : مُطِرنا السهلَ والجبلَ ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ[3] ، فهذه على معنى في ؛ لأنَّ المعنى : في السهل والجبل ، وضرب في الظهر والبطن ، لكنها ليست

---

(١) سقطت (أعجبني) من س .

(٢) في س : (شهر) ، تحريف .

(٣) المثالان في كتاب سيبويه ١٥٩/١ ، ولم يصرح بسماعهما عن العرب .

بظروف ؛ لأنَّ تضمينَها معنى في[1] ليس بمطرد فيها لو قلت : أخصبنا السهلَ والجبلَ أو: أجدبنا السهلَ والجبلَ ، أو مُطِرنا القيعانَ والتلولَ ، أو ضُرِبَ زيدٌ اليدَ والرجلَ ، أو الرأسَ والجسدَ[2] لم يَجُز ، فلما كانت على هذا السبيل لم تستحق بذلك أن تكونَ ظروفاً ، قال سيبويه لما تكلّم على نَصْبِ هذه المُثُل ، وأنَّها على تقدير في : «وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظروف ، لأنك لو قلت : هو[3] ظهره وبطنه ، وأنت تعني شيئاً على ظهره لم يجز»[4] ، قال : «ولم يجيزوه – يعني[5] حذف حرف الجر – في غير السهل والجبل والظهر والبطن كما لم يجز : دخلت عبدالله»[6] ، قال : «فجاز هذا في ذا وحدَه كما لم يجز حذف حرف الجر إلاّ في الأماكن في مثل : دخلتُ البيتَ»[7] . ومن هذا القبيل أيضاً الأماكن المختَصَّة مع دخلت هي على إسقاط الخافض ؛ إذ لو كانت منصوبة على الظرفية لم ينفرد بـه دخل وحده ، بل كنت تقول : قعدتُ البيتَ ، ومكثتُ السوقَ ، كما يقـال : دخـلتُ البيتَ ، ودخلت

---

(١) ما بعد قوله السابق : (على معنى (في) – إلى هنا ساقط من س من جراء انتقال النظر .

(٢) بعده في س : أو ضرب زيد الظهر والبطن . وقد ذُكِر قبل أن هذه العبارة مسموعة عن العرب ، فهي هنا مقحمة .

(٣) في الكتاب : «[قُلِبَ] هو . .» وليست الكملة – قلب – في أيّ من النسختين ، وقول الشاطبي الآتي : «ويجمع ذلك ألاَّ يستعمل المتضمن معنى (في) خبر مبتدأ ، وهو الذي اعتمد سيبويه» ، وما نقله أبو حيان في تذكرة النحاة ٢/٢ ١٦٣ من تقييد شيخه ابن الزبير من قوله : «ض : واستدل على أن ظهره وبطنه ليس بظرف بأنَّه لا يحسن : هم [كذا] ظهره وبطنه ، يريد : على ظهره . .» يرجح أن تكون مقحمة من النساخ .

(٤) الكتاب ١٥٩/١ ، وفيه : «تعني على ظهره . واشار محققه إلى أن في طبعة درنبورغ : «.. شيئاً. .» كما هنا .

(٥) في س : (قال : يعني) . وما بين المعترضتين ليس في الكتاب ، وأشار محققه إلى وجوده في الأصل .

(٦) الكتاب ١٥٩/١ .

(٧) المصدر نفسه .

السوقَ ، وكان يقال : زيدٌ البيت ، وزيد السوقَ ، وعمرو الدارَ ، فينتصب بمقدَّر كما يفعل بالمحقَّق الظرفية نحو : زيد مكانَ كذا ، أو زيد خلفَك وأمامك ؛ لأنَّ كلَّ ما ينتصِبُ على الظرفية يَصِحُّ وقوعُه خبراً فينتصِبُ بعامل مقدَّر ، وإلى هذا أشار سيبويه في كلامه المذكور آنفاً ، قال المؤلف : «وقد غفل عن الموضع الشلوبين وجعل نَصْبَ المكان المختَصِّ بدَخَل عند سيبويه على الظرفية[1] ، قال : «وهذا عَجَبٌ من الشلوبين مع اعتنائه بجميع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها ببعض»[2] . وقد حكى ابن خروف عن الفراء أنَّك تنصِبُ بدَخَلْتُ وذهبت وانطلقَتُ جميعَ البلدان ، تقول : ذهبت الكوفةَ ، وانطلقت الغورَ ، فأنفذوها في جميع البلدان ؛ لأنها نواحٍ[3] ، وحكى سيبويه : ذهبتُ الشام[4] ، وهذه كلُّها – وإن اطّردت – كما قال الفراء – فاّطِّرادُها لا يخرجها عن كونها سماعاً ، لالتزامهم ذلك مع الأفعال الثلاثة ، فقد خرجت بذلك عن الاطّراد . والحاصل أنَّ عدمَ الاطراد يكونُ بأمرين :

أحدهما : ألاَّ يُسْتَعْمَلَ نظائرُ المسموع مكانَ المسموع وإن اتَّحَدَ العامل ، كما مَرَّ في : مُطِرنا السهلَ والجبلَ . والثاني : ألاَّ يعملَ في المسموع كلُّ عامل ، كما مَرَّ /١٤٢/ في (دخلت) مع الأماكن / المختصّة . ويجمع ذلك ألاَّ يُسْتَعْمَلَ المتَضَمِّنَ معنى (في) خبرَ مبتدأ ، وهو الذي اعتمد سيبويه ، فإذا ثبت أنَّ غيرَ المطَّرِد لا يكون ظرفاً ، وأنَّ هذه الأمثلة كلُّها من غير المطّرد تبيّن أنَّها منصوبة على إسقاط الحرف لا على الظرف ، وذلك ظاهر ، فلذلك قال : «باطرادٍ» . وقوله : (كهنا امكث أزمُناً) مثالان: أحدهما لظرف المكان ، وهو (هنا) ، والآخر لظرف الزمان ، وهو (أزمناً) جمع زَمَن كجبل وأَجْبُلٍ . وفي هذا الحدِّ نَظَرٌ من أربعةِ أوجه :

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨١٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) في شرح الجمل لابن خروف ص ٣٣ : «وكذلك : دخلت البيت والدار والمسجد عدوه إلى جميع المختصة ، وكذلك : ذهبت الشام والكوفة والبصرة ، وزاد الفراء انطلقت . .» .

(٤) الكتاب ٣٥١/١ .

أحدها : أنه قال : «الظرفُ وَقْتٌ أو مكان» فجعل الظرفَ هنا هو نفسَ الزمان والمكان ، وهذا ، وإن كان في المعنى صحيحاً ، فهو في الاصطلاح النحويّ غيرُ صحيح ؛ فإنَّ الظرفَ عند النحويين إنّما يطلق على اسم الوَقْتُ واسم المكان ، لا على معنى الاسم ؛ إذ لا يتكلّم النحوي إلاَّ في الألفاظ الدَالَّة على المعاني ، فكان من حقِّه أَنْ يقولَ : الظرف اسم وقت أو مكان ، كما قال في التسهيل : «هو ما ضُمِّن من اسم وقت أو مكان[1] معنى في بإطراد»[2] إلى آخره ، فقيَّدَه بالاسم كما ترى . وكذلك قوله : «ضُمِّنا في» غيرُ صحيح في ظاهره ؛ إذ ليس المُضَمَّنُ حرفَ «في» المنطوقَ به ، وإنّما المضمَّن معناه كما صَرَّح به أيضاً في التسهيل ، فعبارته في هذا الموضع غيرُ سديدة .

والثاني : أَنَّه عبَّر بلفظ التضمين في قوله : «ضُمِّنَا في » ، والمتقرِّر[3] في التضمين لمعنى الحرف أَنَّه موجبُ للبناء[4] ، وهو الشبه المعنوي الذي قَدَّم ذكره ، فلذلك يقولون : المبنى من الأسماء ما أشبه الحرفَ أو تَضَمَّنَ معناه ، وليس هذا كذلك ؛ إذ لو كان مثلَه لبُنِيَ كلُّ ظرف في الكلام[5] ، وليس كذلك . وهذا الاعتراض وارد عليه في التسهيل أيضاً ، لأَنَّ تَضَمُّنَ معنى الحرف قد ثبت موجباً للبناء ، فكان من حقِّه أَنْ يجتنِبَ هذه العبارة إلى ما يقتضي عدمَ البناء ، فيقول مثلاً : أفهما في ، أو أفهما معنى[6] في ، كما قال في الحال : «مُفْهِمُ : في حَالٍ» ، ولم يقل : ضُمِّنَ معنى «في حال» .

---

(١) سقطت : «أو مكان» من **س** .

(٢) التسهيل ص ٩١ .

(٣) في **س** : (التقدير) ، تحريف .

(٤) في الأصل : الموجب للبناء ، وما أثبت من **س** .

(٥) انظر الاعتراض في منهج السالك لأبي حيان ص ١٤٦ .

(٦) سقطت (معنى) من **س** .

والثالث : أنَّ قولَه : بإطرادٍ غيرُ محتاجٍ إليه[1] ؛ لأنَّ المتحرزَ منه – وهو قولهم : مطرنا السهلَ والجبلَ ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ – قد تقدَّم أنَّه منصوبٌ على إسقاط الخافض لا على تَضَمُّن معنى الخافض ، فإذا كان غيرَ مضمّن معناه فلم يدخل تحت قوله : «ضُمِّنَا في» قَطُّ ، فلا يحتاج إلى الاحتراز منه ، وحين احترز منه دَلَّ على أنَّه عنده مضمَّنٌ معنى في ، وإذا كان كذلك فهو ظَرْفٌ عنده ؛ لأنَّ كلَّ مضمَّنٍ معنى «في» ظرف بإطلاق ، كان مُطَّرداً أو غير مطرد ، فظهر أنَّه تناقَضَ في هذه العبارة من حيثُ قصد تحريرَها .

والرابع : أنَّه يَخْرُجُ له من[2] الظروف المجمع على أنَّها ظروفٌ أشياءُ كثيرةٌ ، فمن ذلك قولهم : هو مني منزلةَ الولد ، ومقعدَ القابلة ، ومزجر الكلب ، وهو مني دَرَجَ السيول ، فهذه كلُّها أو ما كان من بابها ظروفٌ باتِّفاقٍ مع أنَّها لا تَتَضَمَّنُ معنَى في باطراد ؛ إذ لا تقول : أجلسته[3] منزلةَ الشَّغَاف ، ولا قَعَدَ زيدٌ منزلةَ الشغاف ، كما تقول : أجلستُه قريباً مني ، وقعد قريباً مني ، ولا / تقول /١٤٣/ أيضاً : قعد منزلةَ زيدٌ مَزْجَرَ الكلب[4] ، كما تقول : قعد بعيداً مني ، ولا مكانَك دَرَجَ السيول ، ولا نحو ذلك ممّا الظرفية فيه[5] سَمَاعٌ ، فصارت هذه الأشياء كلُّها بمنزلة : مُطِرنا السهلَ والجبلَ ، فاقتضى كلامُه أنَّها غيرُ ظروف ، وليس كذلك بل هي ظروفٌ عندَهم ، فإذاً يَخْرُجُ عن حَدِّه هذه الأشياء ، عن[6] كونها ظروفاً ، وذلك فاسدٌ .

---

(١) أورد ابن الناظم في شرحه ص ٢٧٣ هذا الاعتراض على أبيه ، وانظر التصريح ٣٣٩/١ ، وحاشية ابن الحاج على شرح المكودي ١٥٨/١ .
(٢) سقطت (من) من س .
(٣) في الأصل : (أجلست) بسقوط الهاء .
(٤) انظر ما سيأتي ص ٣٠٣-٣٠٤ .
(٥) سقطت (فيه) من س .
(٦) في النسختين (وعن) بإقحام الواو .

هذا إلى[1] ما له في أصل التعريف من الجمع بين مختلفي الحد في حَدِّه ، لأنه جمع نوعي الظرف ، وهما مختلفان ، وليس من شأن أهل الحدود أَنْ يجمعوا[2] في حَدٍ واحد بين محدودين مختلفين ، كما لا يجمعون بين الانسان والفرس فيحدونهما بحدٍ واحد ، ولا بين النبات والحيوان قاصدين لتعريف كل نوع بما يخصه[3] . وهذا فعل الناظم في حدِّه الظرفَ ، فلم يستقم هذا التعريف لا من جهةِ ترتيب الحد في نفسه ، ولا من جهة حصول المقصود به ، وهو العلم بالمحدود .

والجواب عن الأول : أَنَّ مرادَه ، حاصلٌ مفهومٌ من حيث انتصب لصناعة الألفاظ ، وهي النحو ، ولم يقصد بيانَ الظرف المعنوي ، فذلك الذي يُعَيِّن أَنَّه على حذف المضاف أي : اسم وقت أو اسم مكان ، وكذلك قوله : «ضُمِّناً في» معلوم أَنَّ المضمَّنَ ليس نفسَ الحرف الملفوظ به بل معناه . وهذا ظاهر .

وعن الثاني : أَنَّ تضمينَ معاني الحروف على ضربين :

أحدهما : تضمينٌ في أصل الوضع ، فيكونُ الاسم في أصله موضوعاً للدَلالة على معنى الحرف . وهذا هو التضمين الموجب للبناء :

والثاني : تضمينٌ طارىء على الاسم بعد وضعه غيرَ مضمَّنٍ معنى حرف ، فأسماء الزمان والمكان موضوعة للدَلالة على ما وُضِعَت له من معاني الأسماء كسائر أسماء الأجناس ، فيومٌ في الزمان كرَجُلٍ في الأناسي ، ويمين وشمال في المكان كذلك أيضاً ، ولا تضمين في شيء[4] منها ، ثم إنَّهم أرادوا الدَلالة على تعيين وقوع الفعل في الزمان أو في المكان فضَمَّنوا الظرفَ ذلك حالةَ التركيبِ ، فالتضمين ههنا بعد استقرار الدَلالة الإفرادية ، وذلك ليس بموجِبٍ للبناء ، كما لم

---

(١) في الأصل : «إذا» تحريف ، تصويبه من س .

(٢) في الأصل : «لا يجمعوا» . وهو خطأ صوابه من س .

(٣) في هامش الأصل : «خ : للتعريف بما يخص كل واحد» .

(٤) في الأصل : «في شق» تحريف .

يكن الافتقار إلى المفسِّر موجباً للبناء في نحو : عشرين ، وكل ، وبعض ، وكلا ، ونحو ذلك لما كان الافتقار طارئاً بعد استقرار المعنى الإفرادي ، وقد جعلوا ذا الإضافة مُضَمَّناً معنى اللام في نحو : غلامُ زيدٍ ، ومعنى من في نحو : ثوبُ خَزٍّ ، ومعنى في عند ابن مالك في نحو : ﴿أَلَدُّ الخِصَامِ﴾[1] ، ولم يكن ذلك موجباً للبناء لمَّا كان ذلك التضمين عارضاً . وفي كلام العرب من هذا أشياء . والتضمين في كلا الوجهين مخالفٌ لتقدير الحرف في نحو : دخلتُ البيتَ ، ومُطِرنا السهلَ
/١٤٤/ والجبلَ ، فيقال : إنَّه / منصوب على إسقاط الخافض لا على تضمين الحرف . ويقال في : جئت يومَ الجمعة : إنَّه منصوب على تضمين معنى الحرف لا على إسقاطه ؛ لأنَّ بين الأمرين عندهم فَرْقاً يعرفه نُظَّار الصناعة ، كما أنَّ عندهم فَرْقاً بين قولك : اخترتُ الرجالَ زيداً ، وبين قولك : شكرتُ زيداً ؛ حيث قالوا : إنَّ الرجال منصوبٌ على إسقاط الخافض ، وزيداً في : شكرتُ زيداً منصوبٌ لا على إسقاط الخافض ، مع أنَّك تقول فيهما : اخترتُ من الرجال زيداً ، وشكرتُ لزيدٍ ؛ إذ ذلك كلُّه مقصودٌ في الاصطلاح ، ومُبْنِيٌّ على معنى صحيح ، فإطلاق الناظم لفظ التضمين هنا هو على أحد الوجهين فلا اعتراضَ عليه .

وعن الثالث أنْ يقالَ : لا يخلو أنْ يكونَ هذا التعريفُ عنده بالذاتيات حتى يكونَ حَدًّا حقيقاً ، أو بالخوَّاص الخارجة عن الذات حتى يكونَ حَدًّا رسمياً ؛ فإن كان الأول فإنَّ قوله : «باطّراد» ليس بحشو ، وإن لم يكن محترزاً به من شيء ؛ وذلك أنَّ القاعدة عند أربابِ الحدود أنَّ الحدَّ إنما يطلب به أنْ يكون معرِّفاً للماهية على كمالها ، ومُبَيِّناً لها بجميع أجزائها على التفصيل فيُؤتى فيه بالجنس الأقرب أوّلاً – وهو الجزء المشترك ، ثم يؤتى بعده بالفصول الذاتية للمحدود ، وإن كانت أبعد – وكانت ممّا يحصل بالواحد منها الكفاية في التمييز – فإنَّ تَرْكَ بعض الفصول ، ولو كان مستغنى عنه في التمييز – تَرْكٌ لتعريف جزء من الذات .

(١) سورة البقرة آية ٢٠٤ ، وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٩٠٦-٩٠٧ .

والحَدُّ وَضْعُه أَنَّه عُنوانُ الذات ، وبيان لها[1] فيجب أَنْ يقومَ المحدودُ في النفس صورةً معقولةً في الذهن ، مساويةً للصورة الموجودة في الخارج على الكمال ، وحينئذ يعرضُ للمحدود أَنْ يتميزَ عن غيره ، لا أَنَّ التمييز عن الغير هو المقصود من الحد الذاتي ، وإنما ذلك مقصود في الحَدِّ الرسمي . وإذا كان كذلك فقوله : «باطّراد» وَصْفٌ من الأوصاف المحتاج إليها في التعريف ؛ لأَنَّ الظرفَ هذا شأنه ووصفُه من حيثُ هو ظرفٌ ، فمطرنا السهلَ والجبلَ ، خارجٌ عن الظرفية على كلِّ تقديرٍ ، والظرفُ مُعَرَّفٌ به على كل تقدير . وإن كان الثاني فيمكن أَنْ يقالَ : إنَّ التضمينَ المذكور قد يُطْلَقُ مجازاً على نحو : مُطِرنا السهلَ والجبلَ من جهة اجتماعِهِ في التقدير مع الظرف ؛ فإنَّ الجميعَ على تقدير «في» على الجُمْلَة ، فكأنه أطلق التضمينَ بهذا المعنى ، أو تَوَهَّمَ أنْ يُفهمَ منه ؛ فأتى بقوله : «باطّراد» ليخرج ذلك التضمين الآخر . وهذا قد ينهض عذراً في الموضع .

وأمَّا الرابع فلم يحضرني فيه جواب محرَّرٌ .

وأمَّا كونه جَمَعَ بين مختلفي الحدّ فليس كذلك بل إنّما قَصَدَ حَدَّ الظرف المطلق ، إلاَّ أَنَّه عرض له فيه تنويع الظرف فافتقر[2] إليه كما افتقر النحاة في تعريف الفاعل إلى تنويعه ، وتنويع عامله حيث قالوا : الفاعل اسمٌ أو ما هو في تقديره أسنِد إليه فِعْلٌ أو ما جرى مجراه . . . إلى آخره . وكما قيل في حَدِّ الخبر : إنَّه الذي يدخلُه الصدق أو الكذب ، أو ما أشبه ذلك ممّا يعرض فيه التنويع . أو يقال : إنَّه حَدٌّ واحدٌ أتى به في قُوَّة / حدين لمَّا اشتركا في الفصول المميزة /١٤٥/ فكأنه قال : ظرفُ الزمان هو : اسم الزمان المضمَّنِ معنى (في) باطّرادٍ كأَزْمُن ، وظَرْفُ المكان هو : اسم المكان المضمَّنِ معنى (في) باطّراد كهنا ، وإذا أُمكن هذا سَهُل الأمر فيه . والله أعلم .

---

(١) في الأصل : «له» وفي هامشه : «خ : لها» ، وهو الوجه .

(٢) في الأصل : (افتقر) ، وما أثبت من س .

ثم قال :

فانصِبهُ بالواقع فيه مُظْهَرا كان وإلاّ فانـوِه مُقدَّرا

لما كان الظرفُ إعرابُه النصبُ ، ولا بُدَّ له من ناصب عَرَّف بالناصب ما هو ، فبَيَّنَ أنَّ الناصبَ له لا يكون إلاَّ الفعلَ الواقعَ في ذلك الظرف ؛ وذلك أنَّ الفعلَ أو ما في معناه ممّا يصلح للعمل في الظرف على ضربين بالنسبة إلى طلبه له :

فضَرْبٌ يطلبه على أنَّه واقعٌ فيه – وهو الذي عيَّن الناظم للعمل فيه من حيثُ هو ظرفٌ – فينصبه على الظرفية ، كقولهم : خرجتُ يومَ الجمعة ، وقعدتُ أمامَك ، فإنَّ نَصْبَ اليوم بخَرَجَ إنَّما هو على أنَّ الخروجَ واقعٌ في اليوم ، وكذلك نَصْبُ الأَمَامِ بقَعَدَ إنّما كان على أنَّ القعودَ حاصل فيه ، فانتصب اليومُ والأمامُ انتصابَ الظرفية .

وضَرْبٌ يطلبه لا[1] على هذا الوجه ، بل على وَجْهٍ آخر – وهو الذي احترز منه – فيكون نصبُه على المفعولِ به ، أو على غير ذلك ، كقوله : أحببتُ يومَ الجمعة ، فجرى ههنا الظرف مَجْرى زيد ، كما لو قلتَ : أحببتُ زيداً ، ومثله : أحببتُ مكانَك ، نَصبُه نَصْبُ زيد في قوله : أحببتُ زيداً ، وكذلك إذا قلتَ : هذه عشرون يوماً ، فنَصْبُ يوم هنا كنَصْبِ رجلٍ إذا قلتَ : هذه[2] عشرون رجلاً ، ومثله قولك : شاهدتُ عشرين مكاناً ، أو ما أشبه ذلك ، فلم ينتصب هنا على الظرفية ؛ إذ ليس العامل واقعاً فيه ؛ فلأجل ذلك قال : «فانصبه بالواقع فيه» . وقد ظهر من الناظم مذهبه في العامل في الظرف ، وأنَّه الفعلُ الواقعُ فيه لكن هذا الفعل لا يلزم أنْ[3] يكونَ ظاهراً ، بل قد يكون كذلك نحو : خرجتُ يومَ الجمعة ،

---

(١) سقطت [لا] من س .

(٢) في س : (هذا) . وهو خطأ إلاّ أنْ تقصد المبالغة . وما أثبت صواب على معنى الجماعة .

(٣) من الأصل : (يلزم من أن) بإقحام (من) .

وقعدتُ خلفَك ، وقد لا يكون ظاهراً نحو : خروجُك يومَ الجمعة ، وزيدٌ خلفَك ، فأَلْزَمَ أَنْ يقدَّرَ له ناصبٌ هو الفعل الواقع فيه ؛ لقوله : «فانصبه بالواقع فيه مظهراً كان وإلاَّ فَانْوِهِ» يعني أَنَّه لا بدّ أَنَّ يقدَّر له فعلٌ واقعٌ فيه إن لم يظهر ، ويكونَ هو العامل فيه . والمقدَّرُ لا بُـدَّ أَنْ يكونَ مفهوماً من الكلام ، فقد يكونُ الكلامُ يدل على كَوْن خاص[1] وفعل خاص فيكون هو المنوي ، وقد يكون دالاًّ على كَـوْن عام وفعل عام فهو المنوي ، فإذا قلتَ : أينَ زيدٌ قاعد ؟ فقلتُ : خلفَك ، فهذا كونٌ خاصٌ[1] تقديره : زيد قاعد خلفك ، وإذا قيل : متى أبوك قائم ؟ فقلتَ : يومَ الجمعة ، فالمعنى على : هو قائم يوم الجمعة ، وإذا قلتَ : زيدٌ خلفَك ، فالتقدير : كائن خلفك أو مستقر ، وإذا قلتَ : قدومُك يومَ الجمعة ، فالتقدير : كائن أو مستقر يومَ الجمعة ، فلا بُـدَّ من هذا التقدير عنده ؛ وذلك المقدَّر هو العامل ، وهو الفعل / الواقع في الظرف ، فاستمر القانون ، وانتظم /١٤٦/
التقدير مع معنى الكلام ، فإذاً لا يعمل في الظرف غيرُ الفعلِ الواقع فيه ، وهو رأي أهلِ البصرة وأهل الكوفة معاً إذا كان الفعل ظاهراً ، إذ لم أَرَ من نَقَل في ذلك خلافاً بينهم ، وكذلك يقتضي النقل[2] إذا كان المقدَّر [كوناً خاصًّا][3] ؛ لأَنَّه بمنزلة المُصَرَّح به ، ولو صَرَّحَ به [لكان ، وإنما][3] نقل الخلاف بينهم إذا كان المقدر عاماً – وهو الذي لا ينطق به عند الجمهور من الفريقين – كقولك : زيدٌ أمامَك ، وقدومُك يومَ الجمعة ، فإنَّهم اختلفوا في العامل في الظرف هنا ؛ فجمهور أهلِ البصرة – بل جميعهم عند السيرافي وغيره – أَنَّ الناصبَ فعلٌ مقدَّر هو الواقع فيه ، فقولك : زيـدٌ خلفَك على تقدير مستقِـرٌّ أو استَقَرَّ ، أحدهما حَتْماً – أعني اسم الفاعل أو الفعل – أو على التخيير حَسَبَ

---

(١) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٢) في س : (الفعل) ، تحريف .

(٣) ما بين القوسين مطموس في مصوره الأصل ، وأثبته عن س .

ما تقدَّم ذكره في باب المبتدأ[1] . ونقل صاحب الإنصاف عن ثَعْلب ما يقرُب من هذا[2] ، وذهب جمهور أهل الكوفة إلى أنَّه منصوبٌ على الخِلاف[2] ، ومعنى ذلك إنّك إذا قلت : زيدٌ أخوكَ ، فالأول هو الثاني ؛ فيترافعان . فإذا قلتَ : زيد خلفَك أو قدومُك غداً ، خالف الثاني الأولَ ؛ إذ ليس به ؛ فانتصب بذلك المعنى ليحصلَ الفرقُ بينهما . قال[3] ابن خروف : إنَّ العامل في الظرف المبتدأُ نفسُه ، وزَعَمَ أنَّه مذهب سيبويه[4] ، وقُدَماء البصريين . وقال المبرد : «انتصب الظرف هنا لأنه ظَرْفٌ»[5] هكذا قال . والأولى من ذلك كلِّه ما رآه الناظم ، إذ هو المطرد في الأبواب كلِّها ، أعني في الأبواب التي لا يظهر فيها عاملٌ كباب الصِّلة ، والصفة والحال ، وأيضاً قد ثبت عمل الفعل في الظرف فيما ظهر فهو العامل فيما لم يظهر ، حملاً لما خَفِي على ما ظهر ، ويشهد لذلك معنى الكلام ؛ إذ لا يَنْفَكُّ الظرف هنا عن معنى الكَوْن

---

(١) انظر ٢/ل ٣ من نسخة أ ، الإنصاف ٢٤٥/١ ، شرح الجمل لابن خروف ص ٣٨ .

(٢) الإنصاف ٢٤٥/١ .

(٣) في س : (فقال) .

(٤) قال في شرح الجمل ص ٣٨ : «. . . وجميع هذه الأخبار العامل فيها المبتدأ في قول سيبويه : عمل في الظرف نصباً كما عمل في المفرد رفعاً ، وليس عمله النصب بأبعد من عمله للرفع ، ونصٌّ على ذلك في عدة مواضع ، وشبّه عمله في الظرف بعشرين درهماً ، وبقولهم : أنت الرجل علماً ، منها قوله في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت . قال : فصار : هو خلفك ، وزيدٌ خلفَك بمنزلة ذلك ، والعامل في خلفك الذي هو موضع له ، والذي هو في موضع خبره . .» وانظر الكتاب ٤٠٦/١ .

(٥) في المقتضب ٣٤١/٤ : «وتقول : وَسْطَ رأسك دهنٌ يا فتى» ؛ لأنك خبّرت أنه استقر في ذلك الموضع ، فأسكنت السين ، ونصبت لأنه ظرف» . وهو – كما ترى – لا يدل على أنَّ عاملَ النصب في الظرف الواقع خبراً الظرفيَّةُ بل إن قوله : «. . خبَّرت أنَّه استقرّ في ذلك الموضع . . .» دليل على أنه لم يخرج عن مذهب جمهور البصريين ، ولم أجد – فيما اطلعت عليه – ما يؤكد عزو هذا المذهب إلى المبرِّد .

والاستقرار ؛ وإنما لم يظهر للزوم الدّلالة على ذلك المحذوف ، وممّا يشهد لذلك أيضاً على طريقةِ الناظم أنَّ ما ادَّعى أنه مَنْوِيٌّ قد ظهر في بعض المواضع حَسَبَ ما تقدَّم في باب المبتدأ . وما ذكره الكوفيون من النصب بالمخالفة ، أو المبرد من النصب بكونه ظَرْفاً فلا يستقيم وجهُ الصناعة فيه . فثبت أنَّ قولَك : زيدٌ خلفَك ، وقدومُك يَوم الجمعة منصوبان على نِيَّة فِعْلٍ هو الواقع فيه إلاَّ أنَّ تقديرَه فعلاً أو اسمَ فاعل قد مضى ذكره في باب المبتدأ ، وتحقيق ذلك التقدير . وقوله : «فانصبه» الهاء فيه عائدةٌ على الظرف ، والواقع فيه هو الفعل ، ومظهراً[1] خبر كان ، وكان في موضع نصب على الحال من باب لأضربنَّه ذهبَ أو مكث ، كأنه قال : مظهراً كان أو مضمراً لكن جاء بقسيم المظهر على المعنى لما أفاد فيه من المعنى الزائد ، وينظر هذا إلى مَجِيء (إلاّ) عِوَض إمّا في قوله :

فإمّا أن تكونَ أخي بحق فأعرفَ منك غَثِّي من سميني
وإلاّ فاطرحني واتخذني عدواً أتّقيك وتتقيني[2]

وقوله : «وإلاّ فَانوِهِ» أي إن لا يكن مظهراً فَانوِه . ومقدراً حال مؤكدة على ما يظهر ، لأن قوله فانوِه يعطي معنى قَدِّره في نيّتك .

ثم قال :

وكلُّ وقت قابلٌ ذاك وما يَقْبَلُه المكانُ إلاّ مُبْهمَا

(١) في الأصل : (مضمراً) ، تحريف .
(٢) البيتان للمثقِّب العَبْدي (عائذ بن مِحْصَن : جاهلي) في ديوانه ص ٢١١-٢١٢ ، المفضليات ص ٢٩٢ ، الأزهية ص ١٥٠ ، عبث الوليد ص ١٩٤ ، أمالي ابن الشجري ٣٤٤/٢ ، المقرب ٢٣٢/١ ، شرح الكافية الشافية ١٢٢٨/٣ ، رصف المباني ص ١٠٢ ، الجنى الداني ص ٤٨٩ ، مغنى اللبيب ص ٨٦-٨٧ ، جواهر الأدب ص ٥٠٩ ، خزانة الأدب ٤٢٩/٤ .

/١٤٧/ / نحوُ الجهات ، والمقادير ، وما صِيغَ من الفعل كمَرْمَى من رَمَى

لما كانت أسماء الزمان والمكان على قسمين :

أحدهما : ما يقبل أنْ يكونَ ظرفاً اصطلاحاً ؛ بأنْ ينتصِبَ بفعله الواقع فيه على معنى في .

والثاني : ما لا يقبل ذلك – أخذ يُعَرِّف بالقابل من غير القابل ، فأخبر أنَّ كلَّ اسم زمان قابلٌ للنصب على ذلك التقدير كان مبهماً أو مختصًّا ، فالمبهم نحو : صمتُ يوماً ، وقمت ليلةً ، وسرتُ شهراً ، واعتكفت عشراً ، وكذلك إذا تعرَّف بالألف واللام أو بالإضافة نحو : صمت يومَ الجمعة ، وقمتُ ليلةَ الخميس ، وصمتُ شهرَ رمضان ، واعتكفتُ العشرَ الأواخِرَ منه ، وجئتك اليومَ الأولَ ، وما أشبه ذلك . وأمَّا المختص فنحو : سرتُ الجمعةَ ، وصمت الخميسَ ، وصمت رمضانَ ، وسرت شوالاً ، ونحو ذلك . أو تقول : إنَّ قولَك : صمتُ رمضانَ وسرتُ شوالاً ، ليس من المختص بل هو من المبهم ، أو قسمٌ آخرُ برأسه يسمّى مَعْدُوداً ، وهو تقسيم الجزولي[1] . والأمر قريب . وأمَّا اسم المكان فليس كاسم الزمان في قَبول ذلك الحكم ، بل هو ضربان : أحدهما : ما يقبل ذلك ، وهو المبهم ، وهو قوله : «وما يقبله المكان إلاَّ مبهماً» . والمبهم ما ليس له جهات تَحْصُرُه ، ولا أقطار تحيط به . وقسَّم المبهم إلى ثلاثة أقسام : أحدهما الجهات الست ، وما جرى مجراها ، وذلك قولُه : «نحوُ الجهاتِ» يعني فوق ، وتحت ، واليمين ، والشمال ، وخلف وأمام ، ووراء ، وقُدَّام ، وما لحق بها نحو : ذاتَ اليمن ، وذات الشمال ، وأمثلتها ظاهرة ومنه قولهم : «داره شَرْقِيَّ المسجد[2] ،

(١) المقدمة الجزوليّة ص ٨٦ ، وانظر التوطئة ص ١٩٨ .

(٢) المثال في كتاب سيبويه ٢٢٢/١ مضبوطاً بضم ياء شرقي ، وسبقه قوله : «تجعله ظرفاً وغير ظرف . قال [جرير] . . .(البيت الآتي) . وقال بعضهم : داره شرقيُّ المسجد» وانظر المصدر نفسه ٤٠٤/١ .

وغَرْبِيَّ المسجد . وأنشد سيبويه لجرير :

هبَّتْ جنوباً فذِكْرى ما ذكرتُكُمُ عند الصَّفَاةِ التي شَرْقِيَّ حَوْرانا[1]

وقال عمرو بن كلثوم ، أنشده سيبويه :

صَددتِ الكأسَ عَنّا أُمَّ عَمْروٍ وكان الكأسُ مَجْراها اليَمينا[2]

قالوا : هو قَصْدَكَ ، وناحيتَك ، ويقال : هما خَطَّان جَنَابَتَيْ أَنْفِها ، يعني الخَطَّين اللذين اكتنفا جانبي أَنْفِ الظبيةِ[3] ، فجنابتي ظَرْفٌ ، وكذلك جَنْبَيْ في قول الأعشى ، أنشده سيبويه :

نحن الفوارسُ يَوْمَ الحنو ضاحيةً جَنْبَيْ فُطَيْمَةَ لا مِيلٌ ولا عُزُلُ[4]

وكذلك : هو قُرْبَك ، وهو قريباً منك[5] ، وبعيداً منك ، وما أشبه ذلك ممّا يجري مَجْرى الجهات إلاَّ أنَّ أعرفَها في القياس الجهاتُ الستُّ ، وجميعها

---

(١) الكتاب ٢٢٢/١ ، ٤٠٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٩٣/١ ، والبيت في ديوان جرير ١٦٥/١ ، الأصول ٢٤٣/١ ، شروح سقط الزند ١١٩٤/٣ .

(٢) الكتاب ٢٢٢/١ ، ٤٠٥ ، والبيت أورده في معلقة عمرو أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع ٦١٨/٢ ، والقرشي في جمهرة أشعار العرب ٣٩٠/١ ، ولم يروه ابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال ، ولا ابن كيسان في شرح معلقة عمرو بن كلثوم . ونسب ابن هشام اللخمي في الفوائد المحصورة ص ١٩٦ البيت معه بيت آخر لعمرو بن عدي اللخمي ، وذكر قصتهما ثم قال : «ويروي هذا الشعر أيضاً لعمرو بن كلثوم التعلبي ، ويقال إنّ عمرو بن كلثوم أدخله في شعره» وانظر الشاهد في الإيضاح ص ١٨٧ ، المقتصد ٦٥٤/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٢٨٦ ، همع الهوامع ١٥٦/٣ .

(٣) الكتاب ٤٠٤/١-٤٠٥ .

(٤) المصدر نفسه ٤٠٦/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٤٩/١ ، والبيت في ديوان الأعشى ص ٦٣ ، همع الهوامع ١٥١/٣ .

(٥) انظر الكتاب ٤٠٩/١ .

ينتصب على الظرفية ، ويصح فيه ذلك .

والثاني : المقادير ، وذلك قوله : «والمقادير» ، وهي ما يقدَّر به المكان كالمِيل والفَـرْسَخ والبَرِيد ، فهذه أيضاً تنتصِبُ على الظرف ، فتقول : سرتُ بريداً ، وفَـرْسخاً ، ومِيلاً ، وداري خَلفَ دارك فرسخين ، وما أشبه ذلك .

والثالث : المشتق من الفعل الواقع فيه ، نحو : قعدت مَقْعَداً حسناً ، وجلستَ
/١٤٨/ مَجْلساً ، وصلاتي مُصَلّي زيد ، وقيام زيد مَقَامك ، وما أشبه ذلك / ومثَّل ذلك بقوله : «كمرمى من رَمَى» يعني إذا قلتَ : رَمَيْتُ مرمى حسناً ، ورمى زيد مرماك . هذه الأنواع الثلاثة التي عيَّن لقَبول الظرفية من أسماء الأمكنة ، فإذا تَبَـيَّنَ أنَّـها هي المتعيِّنة للقَبول ، وهي التي اشتمل عليها لفظُ المبهم كان ما بقي بعد ذلك غيرَ قابل للنصب على الظرفية ، وهو المختص ، وهو الضرب الثاني إلاَّ أَنَّـه لم يبيّن إعرابه ، والذي يقتضيه عدم تضمين «في» – أن تكون ظاهرةً ، فيكونَ المختَّصُ مجروراً بها ، وهو المُطَّرِدُ فيه ، نحو : قعدت في البيتُ ، وصليتُ في المسجد ، وقمت في السوق ، وأقمتُ في غرناطة ، وذهبتُ في البلد ، وما أشبه ذلك . وقد نَصَّ سيبويه على أنَّك «لا تقول : هو جَوْفَ المسجد» ، ولا هو داخلَ الدار ، ولا خارجَ الدار (حتى)[1] تقول : «في جَوْفِـها ، وفي داخلِ الدار ، ومن خارجها . وفَـرَّقَ بين هذه الأشياء ، وبينَ خلف وأمام ، ونحوهما بأنَّ هذه الأشياء صارت مختَصَّةً بمنزلة الظَهْرِ ، والبَطْنِ ، واليد ، وغير ذلك من المختَصَّات المعيَّنات بخلاف خلف ، وأمام ونحوهما فإنَّـهما مبهماتٌ تدخل على كلِّ اسم ، وتلي الاسم من نواحيه وأقطاره»[2] ، فلذلك صارت تلك الأشياء لا ينصِبُها الفعل الواقع فيها . وربما سَقَطَ الحرفُ الجارُّ فانتصبَ المختَصُّ ، كقولهم : ذهبت الشامَ ، ودخلتَ

(١) كلمة طُمس أول حروفها من عبارة مستدركة في أيمن جاشية صفحة المصورة . وهي في الكتاب ١/٤١٠ .

(٢) الكتاب ١/٤١٠-٤١١ ، وقبله قول سيبويه : «أنَّ العرب لا تقول . . .» .

البيت ، وكان الأصل : ذهبتُ في الشام ، ودخلتُ في البيت ، وأنشد سيبويه لساعدةَ بن جُؤَيَّةَ :

لَدْنٌ بهزِّ الكف يَعْسِلُ مَتْنُه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[1]

فالأصل : في الطريق ، ثم حُذِفُ الجارُ ، وكذلك ، قنا وعوارضُ في قول عامر بن الطفيل ، أنشده سيبويه :

فلأبغِيَنَّكـم قنـــاً وعوارضـــاً ولأقبِلَنَّ الخَيْلَ لابَـةَ ضَرْغَدِ[2]

لكنّ الظاهرَ من نصبه عند الناظم ليس على الظرفيَّة ، بل على إسقاط الجارِّ ؛ إذ لو كان على الظرفيّة لم يَقُل : «وما يقبله المكانُ إلاَّ مُبْهَمَا» لقَبوله ذلك سماعاً ، وأيضاً فقد قال في حَدِّ الظرف : «ضُمِّنا في بإطراد» فأخرج غيرَ المُطَّرد . وهذا ليس بمطَّرد كما تَقَدَّم ، فلا يكون ظرفاً . فالقابلية في قوله : «وما يقبله المكان» مطلقةٌ في القياس والسماع معاً . وهنا يظهر أَنَّ نصبَ هذه الأشياء عنده ليس على الظرفيّة كما قاله الشلوبينُ تأويلاً على سيبويه ، وليس مذهب سيبويه . ومع ذلك فهو مَذْهَبٌ مرجوح ؛ فإنَّها كسائر الأسماء التي يتعدَّى إليها الفعلُ بحرفِ الجر من غَيْرِ أَنْ يَطَّرِد إسقاطُه كمررتُ زيداً ، فإنّ نَصْبَه على إسقاط الجارِّ لا على الظرفيّة فكذلك هذا . وبَعْدُ فعلى هذا الكلام سؤالان :

أحدهما : أَنَّ قولَه : «وكلُّ وقتٍ قابلٌ ذاك إلى آخره» ليس على إطلاقه ، بل

---

(١) الكتاب ٣٦/١ ، والشاهد في شرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣ ، نوادر أبي زيد ص ١٦٧ ، الإيضاح ص ١٨٢ ، أمالي ابن الشجري ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، المرتجل ص ١٥٨ مكرر ، الإفصاح للفارقي ص ٢٤٣ ، مغنى اللبيب ص ١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، شرح أبياته ٩/١ ، التصريح ٣١٢/١ ، خزانة الأدب ٤٧٤/١ .

(٢) الكتاب ١٦٣/١ ، ٢١٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٤٦/١ ، والشاهد في ديوان عامر بن الطفيل ص ١٤٤ ، المفضليات ص ٣٦٣ ، الإيضاح ص ١٨٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٨/٢، أسرار العربية ص ١٨٠ ، خزانة الأدب ٤٧٠/١ .

اسم الزمان أو المكان إنْ كان ظاهراً فكما قال ، وإنْ كان ضميراً فلا يَنْصِبُه على الظرفية فعلُه الواقعُ فيه ، بل يلزم جرُّه بالحرف ، فتقول : يومُ الجمعة سرت[1] فيه ، ومكانُك قعدتُ فيه ، ولا تقول سرتُه ولا قعدتُه ، وهو على ظرفيته ، وإنّما يقال ذلك على تصييره مفعولاً به على الاتساع كقوله :

ويومٍ شهدناه سليماً وعامراً[2]

/١٤٩/ / وقول الأخر أنشده سيبويه :

طَبَّاخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكَسِلِ[3]

هو على هذا التقدير كما تقول : سير يومُ الجمعة ، وولد له ستونُ عاماً ، وجُلِس مكانُك ، وإطلاقه يوهم أنَّك تقول : سرتُه وقَعَدْتُه على حقيقةِ الظرفية ، وذلك غير صحيح .

والثاني : أنَّه ذكر (في) في ظرف المكان المشتقّ ، ولم يذكره هو ولا غيره في ظرف الزمان ، وكان من الحَقِّ ذكرُه ، فإنَّك كما تقول : قعدت مَقْعَداً ، تريد المكان ، فكذلك تقول : قَعْدَتُ مَقْعَداً تريد الزمان ، ولا فرقَ بينهما في صِحَّة

(١) في الأصل : (صحت) ، وكتب بإزائها في الهامش ما أثبتُّ .

(٢) لرجل من بني عامر ، وتمامه :

* قليل سوى الطعن النهال نوافله *

والشاهد في الكتاب ١٧٨/١ ، المقتضب ١٠٥/٣ ، الكامل ٢١/١ ، التبصرة ٣٠٨/١ ، ٥٢٩ ، أمالي ابن الشجري ٦/١ ، ١٨٦ ، شرح المفصل ٤٥/٢ ، ٤٦ .

(٣) البيت في حواشي ص ٣٩٠ من ديوان الشماخ من أرجوزة لابن أخيه جبار بن جزء بن ضرار في سياق قصة ذكرت ثمة ، وهو أيضاً في الكتاب ١٧٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٢/١-١٣ ، معاني القرآن ٢٨٠/٢ ، مجالس ثعلب ١٢٦/١ ، الإيضاح ص ١٨٦ ، المقتصد ٦٥٠/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٧٥-١٧٦ ، أمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢ ، خزانة الأدب ١٧٢/٢ ، ٧٤ ، ٧٧٤/٣ .

تقدير في ، ونصبه على الظرفيّة ، فكان إهمالُه لذلك هو وغيره إهمالاً لأمر قياسيٍّ ضروريّ ؛ إذ لا فرقَ بينَهما في القياس ، ولا في الحكم ، ولا في الاستعمال فكان ذِكْرُ الزمان المشتق لازماً كما لزم في المكان[1] .

والجواب عن الأول : أنَّ اسمَ المكان أو الزمان في الحقيقة إنّما هو الظاهر ، وأمَّا الضمير فكِنَايةٌ عن ذلك الظاهر ، وليس به فكأنَّه أراد الظاهرَ لا الضميرَ ، وعلى ذلك يصحّ كلامه ، أو يقال : إنَّ الإضمار من عوارض الكلام اللاحقة للأسماء فالناظم إنَّما تكلّم عن الأصل ، ولم يتعرَّض للتحرُّزِ ممّا يعرِض فيه ، فلذلك أطلقَ القول في قَبول الظرفيّة حسب ما فَصَّل . والله أعلم .

وعن الثاني : أنَّ السؤال ظاهرُ الورود على المتأخرين من النحويين الذين يذكرون في أقسام ظرف المكان المشتَقّ ولا يذكرونه في أقسام ظرف الزمان ، وأمَّا الناظم فلا يَرِد عليه ؛ إذ لم يُقَسِّم ظرف الزمان بل أجمل القولَ فيه ، فيمكن أنْ يريدَ إدخالَه فلا يتحتَّمُ السؤالُ عليه . والله أعلم . وفي كلامه إشارة إلى مسألةٍ من الاشتقاق ، وذلك قوله : «وما صيغ من الفعل كمَرْمَى من رمى» فظاهرُه أنَّ اسمَ المكان هنا مُشْتَقٌّ من الفعل لا من المصدر ، وهي مسألة تَحْتَمِل الخلافَ من مسألة اشتقاق الصِّفَة ، فالجاري على قول الناظم هنالك خلافُ هذا الظاهر ، وأنَّ اسمَ المكان مشتَقٌّ من المصدر ، والقائل هناك باشتقاق الصِّفَة من الفعل يقول بظاهر هذا ، فإن حملنا مذهب الناظم هنا على ظاهره كان كالمتناقض[2] ؛ إذ قد تَقَرَّرَ هناك أنْ من حقيقةِ المُشْتَقّ أنْ يفيدَ المشتقّ منه وزيادةً : هي فائدة الاشتقاق . واسم المكان هنا لا يفيد معنى الفعل

(١) أشار الأزهري في التصريح ٣٤١/١ إلى هذا المأخذ نقلاً عن الشاطبي .

(٢) انظر الاعتراض في منهج السالك ص ١٥٠ وفيه : «إلاّ أن يريد بالفعل المصدر فيصحّ ، إلاّ أنَّ قوله : «كمرمى من رمى» يبعده ؛ لأنه يعني : مرمى مصوغ من رمى» ، وانظر توضيح المقاصد ٩٣/٢ .

على تمامه لسقوط دلالته على الزمان المعيَّن ، كالصفة من كل وجه ، وهو دليلُه على اشتقاق الصفة من المصدر لا من الفعل ، فإذا كان هنا يختار اشتقاقَ اسم المكان من الفعل فقد ارتكب أَنَّ المشتقَّ لا يلزم أَنْ يفيدَ معنى المشتقِّ منه[1] . وذلك تناقض ظاهرٌ ، ولو كان قائلاً في الصِّفَةُ بما يظهر منه هنا لكان له وَجْـهٌ من القياس ؛ لأَنَّ القائلَ باشتقاق الصفة من الفعل يحتَجُّ بأَنَّـها قد جرت في أحكامها على الفعل فعمِلَتْ عملَه وبُنِيتَ على وِزَانِه ، وانحطت عن درجته في قُـوَّةِ العمل ؛ إذ الفعلُ يعملُ بلا شَرْطٍ ، والصِّفةُ لا تعمل إلاّ بشَرْطٍ ، وأيضاً فسقوطُ الدّلالة على الزمان المعيَّن غيرُ ضارٍّ ، لأَنَّ الدالَ عليه الصيغةُ في / الفعل وهي قد عُدِمت في الصِّفة ، فلا يلزم أَنْ يَـدُلَّ الفرُع المشتقّ إلاّ على ما يبقى الدالّ عليه في الفرع ، وهكذا يقول هنا مَنْ يدَّعِـي أَنَّ اسمَ المكان مشتَقٌّ من الفعل ؛ لأنه جارٍ على الفعل المضارع ، أَلاَّ ترى أَنَّ المضارعَ في الثلاثي إذا كان على يَفْعِلُ بكسر العين كان اسم المكان على مَفْعِل كيَضْرِبُ ومَضْرِب ، وإن كان على يَفْعَلُ – بفتح العين – كان اسمُ المكان على مَفْعَل كيَذْبَح ، ومَذْبَح ، وما خرج عن ذلك فَلِعِلَلٍ اقتضت ذلك ، فصار اسمُ المكان مع الفعل كالصِّفة معه ، فالذي يقال هنالك يقال مثلُه هنا ، فقد كان هذا ممّا يمكن الاحتجاج به لظاهر كلامه هنا لولا ما يلزمه بين المذهبين من ظاهر التناقض . والأولى أن يعتذر له عن أحد الموضعين ، ويُـرَدُّ إلى الموضع الآخر . وقد وجدنا الموضع الأول في باب المفعول المطلق مقصودَ الذكر منبهاً عليه ، منصوصاً على مخالفَتِه لغيره فيه ، ووجدنا هذا الموضع محتملاً لمثل ذلك ، ولأن يريد الاجتماع مع الفعل في الاشتقاق ، لا أَنَّه فرع عنه لحاجته إلى ذكره ذلك في عمل الفعل فيه ، لكنَّه أُطلق عليه أَنَّه صيغَ منه مجازاً ، واتساعاً في العبارة . ومثل هذا يُغْتَفَرُ[2] لمثله إذا كان قد قَرَّرَ الحق عنده في المسألة ، وبَـيَّن

/١٥٠/

(١) سقطت (منه) من الأصل .

(٢) في الأصل : (يفتقر) ، تصحيف .

مذهبه فيها ، وإنما الذي لا يُغْتَفَر له أنْ يطلِقَ مثل هذه العبارة من غير أنْ يكونَ قد بَيَّن وجه المسألة في الكتاب أصلاً ، فلا تناقضَ في كلامه إذا حملنا عبارتَه هنا على التسامح . والجمع بين الكلامين ولو بوجه ما أولى . والله أعلم .

ولما كان القسم الأخير من أقسام المبهم وهو المشتَقُّ لا ينتصِبُ ظرفاً مع كلِّ فعل ، وإن فُرِضَ وقوعُه فيه ، بل له اختصاص ببعض الأفعال دونَ بعض أخذ يبين ذلك فقال :

وشَرْطُ كونِ ذا مقيساً أَنْ يقع   ظرفاً لما في أصلِه معه اجتمع

ذا : إشارةٌ إلى أقربِ مذكور ، وهو ما صيغ من الفعل كمَرْمَى من رَمَى ، ويريد أَنَّ من شرط كونِ هذا القسم مقيساً أَنْ يقعَ ظرفاً للفعل الذي اجتمع معَه في أصلِه ، وأصلُه الحروفُ الأُوَل التي بُنِي منها ، ومعنى ذلك أَنْ يكونَ العاملُ فيه إمَّا الفعلُ المشتقُّ من مصدره نحو : قعدتُ مَقْعَدَ زيد ، وقمت مقامَك ، أو اسمُ فاعله أو اسمُ مفعوله نحو : أنا قاعدٌ مَقْعَدَك ، وزيد مُقَامٌ مَقَامَ عمروٍ ، ونحو ذلك ، فلو لم يجتمع اسم المكان مع عامله في أصله لم يَصحَّ عملُه فيه قياساً ، فلو قلتَ : قَعَدْتُ مَقَامَ زيدٍ ، واعتكافُك مَقْعَدَ عمروٍ لم يَجُز ؛ لأَنَّ العاملَ لم يجتمع مع اسم المكان في الحروف الأُوَل التي هي أصله . وفي هذا الكلام إشارةٌ إلى ثلاث مسائلَ :

إحداها : أَنَّه قد يأتي مثل : اعتكافُك مَقْعد زيد سماعاً لقوله : «وشرط كونِ ذا مقيساً» ، ولم يقل : «وشرطُ وجودِ ذا» فدَلَّ على أَنَّه قد يجيء ويكونُ غيرَ مقيس ، وذلك نحو قولهم : هو مني منزلةَ الشَّغَافِ ، وهو مني منزلةَ الولد ، وأنت مني مَقْعَدَ القابلة ، وهو مني مَعْقِدَ الإزار ، وهو مني مَزْجَرَ الكلب ، ومناطَ / /١٥١/ الثريا[1] ، وأنشد سيبويه للأحوص :

---

(١) الكتاب ١/٤١٢-٤١٤ .

وإنَّ بني حربٍ كما قد علمتم مناطَ الثريا قد تعلَّتْ نجومُها[1]

وأنشد لأبي ذؤيبٍ الهذلي :

فوردن والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابيء الـ ـضُّرَبَاء خَلْفَ النجم لا يَتَتَلَّعُ[2]

فهذه كلُّها ظروف مشتقَّة لم يعمل فيها ما شاركها في أصلها ، فلم تَكْثُر كثرةً يُقاس على مثلها ، فوقفت على السماع . قال سيبويه لما ذكر هذه الأمثلة : «وليس يجوز هذا في كلٍّ شيء ، لو قلت : هو مني مَجْلِسَك ، ومُتَّكَأً زَيْدٍ ، ومَرْبِطَ الفَرَسِ لم يَجُز ، فاستعمل من هذا ما استعملتْه العربُ ، وأَجِز منه ما أجازوا»[3] . وإنّما كان مثل هذا سماعاً ، وإن كان مشتقاً ، والمشتَقُّ مُبْهَمٌ على ما تقدَّم ؛ لأنها إذا لم يعمل فيها ما اجتمعت معه في الاشتقاق كانت مختصَّةً لا مبهمة ، ولذلك ترجم عليها سيبويه بقوله : «هذا باب ما شُبِّه من الأماكن المختصَّةِ بالمكان غير المختص»[4] وذلك من حيثُ كانت لا تقع إلاّ على ما وقع فيه فعلها ؛ إذ كان التقدير : هو مني بمنزلةِ الشَّغَاف من القلب ، وبمنزلة الولد ، وكذا سائرُها ، هي ممّا يتعدَّى بالحرف ، ويُتَكَلَّمُ به لكنها لما كان معناها المكانُ ، فكأنه يقول : هو

---

(١) المصدر نفسه ٤١٣/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٠٦/١ ، والبيت في ديوان الأحوص ص ١٩١ مفرداً نقلاً عن الكتاب ، وينسب إلى عبد الرحمن بن حسان ، وهو في ديوانه ص ٥٢ مفرداً نقلاً عن أمالي ابن الشجري ٢٥٤/٢ ، وانظر المقتضب ٣٤٣/٤ ، الأصول ٢٤١/١ ، شرح عيون كتاب سيبويه ص ٤١ ، التبصرة ٣١٠/١ .

(٢) الكتاب ٤١٣/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٩/١ ، المقتضب ٣٤٤/٤ ، الميسر والقداح ص ١٣٣ ، المحتسب ٢٤٧/٢ ، التبصرة ٣١٠/١ ، شرح المفصل ٤١/١ . يصف حمراً وردت الماء في سحر ليل حار : «العَيُّوق : كوكب بحيال الثريا ، والضرباء : الذين يضربون ، والرابىء : الحافظ ، الذي يقعد خلف ضارب القداح فإذا نهد قِدحٌ حفظه كي لا يبدل ، لا يتتلع : لا يتقدم ، ولا يتأخر» بتصرف عن شرح السكري ١٩/١–٢٠ .

(٣) الكتاب ٤١٤/١ .

(٤) المصدر نفسه ٤١٢/١ .

مني مكاناً قريباً ، ومكاناً بعيداً ، والمكان مبهم شَبَّهوها به ، وعاملوها معاملتَه فنصبوا .

والثانية : أنَّ كلامَه صريحٌ في أنه لا يُقاسُ الظرف هنا ، وإن كان الفعل مرادفاً لما اشتُقَّ منه الظرفُ ، فلا تقول قعدت مجلساً ، ولا جلستُ مقعداً ، ولا ذهبتُ منطلقاً ، ولا ما أشبه ذلك . وقد نصّ ابن خروف على امتناع : نَزَلَ مني مَقْعداً ، أو قعد مني منزلة ، لأنَّ المصدر ليس من لفظ الفعل ، واستَدَلَّ بقول سيبويه : «ويتعدَّى إلى ما اشتُقَّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان»[1] فقَيَّدَ تعدّي الفعل إلى الظرف المشتقّ بكونه مشتقاً من لفظ الفعل ، ومثل ذلك بقولك : «ذهبتُ المذهبَ البعيد وجلستُ مَجْلِساً ، وقَعدْتُ المكانَ الذي رأيت»[2] وهذا بَيِّنٌ في اشتراط ما قال الناظم ، ومَنْعِ ما عداه .

والثالثة : أنَّ تَخَلُّفَ ذلك الشرط غيرُ مقيس ، خلافاً لمن خالف فقد أجازَ الأخفشُ في كتابه : مررتُ مقعدَ القابلة منك بزيد ، فيظهر من هذا أنَّه لا يقتصِرُ على المواضع المسموعة حيثُ سمعت ، بل يُعَدِّيها إلى غيرها ، وذلك معنى القياس ، وإذا كان كذلك فالناظم لم يُرد ذلك ؛ لأنَّه لم يَكثُر كثرةً يقاس عليها . وعلى ذلك الأئمة ، فما رآه هو الأولى . وما في قول الناظم : «لما في أصله» واقعةٌ على العامل في الظرف ، وهو الواقع فيه ، والعائد عليها فاعلُ اجتمع ، والضمير في : (معه وأصله) عائدان على الظرف الذي أشير إليه بذا ، كأنه قال : للمظروف الذي اجتمع مع الظرف في أصل الظرف . وأَنْ يقعَ وما بعدَه خَبَرُ قوله : (وشرطُ) .

ثم قال :

وما يُرَى ظرفاً وغيرَ ظَرْفِ فذاك ذو تَصَرُّفٍ في العُرْفِ

(١) الكتاب ١/٣٥ .

(٢) نفسه ١/٣٥ .

/١٥٢/ وغيرُ ذي التَّصَرُّفِ الذي لَزِم ظرفيةً أو شبهها من الكَلِم

هذا الفصل يبيّن فيه معنى التصرّف المستعمل في الظروف في قولهم : ظرفٌ مُتَصرِّف ، وظرف غير متصرّف ، فأخبر أَنَّ تَصَرُّفَ الظرف أَنْ يَصِحَّ استعمالُه ظرفاً وغيرَ ظرف ، أي يصحّ أن يعملَ فيه فعلُه الواقع فيه ، فينتصبَ على تضمين معنى في ، ويصحّ أَنْ يعملَ فيه غيرُ ذلك الفعل فيجري بوجوه الإعراب أو ببعضها ، لا على معنى في ، وذلك كيومٍ وليلةٍ في ظروف الزمان ، فإنّك تقول : سرتُ يوماً ، وقمتُ ليلةً ، فينتصبُ نَصْبَ الظرف ، وتقول : أعجبني يومٌ لقيتك فيه ، وأحببتُ ليلةً ألقاك فيها ، وسررت بيومٍ ألقاك فيه ، وبليلةٍ أراك فيها ، وكذلك : أعجبني يومُ الجُمُعَةِ ، وعجبت من يومِ الجمعة ، ورغبت في ليلةِ كذا ، فٱستعمالُ هذا فاعلاً ومفعولاً به ومجروراً بَيَّنَ أنَّه متصرِّف ، أي يَتَصَرَّفُ بوجوه الإعراب . ومثال ذلك في ظرف المكان : يمين وشمال ، فإنَّك تقول : قعدتُ يمينَك وقمت شِمالَك . فهذا ظرف ، فإذا قلت : يمينُك أحسنُ مقعداً ، وشِمالُك أليقُ مكاناً ، ورأيتُ يمينَك أحسن ، وشِمالَك أوطأ ، وملتَ إلى يمينِك عن شمالِك ، وكذلك مكان ، وذات اليمين ، وذات الشمال وما أشبهه ممّا شأنه أَنْ يُسْتَعْمَلَ هكذا بوجوه الإعراب كسائر الأسماء فهو المتصرّف ، وذو التصرّف . فقوله : «وما يرى ظرفاً وغَيْرَ ظرف» يعني في الاستعمال العربي وقوله : «ذو تصرّف في العرف» يريد في عرفِ النحاة فإنَّ هذه العبارةَ ، وهي عبارةُ التصرّف – اصطلاحيةٌ . وهذا التعريف إحالةٌ على السماع ؛ إذ لا يقاس التصرّف أو عدمه ، ولا فيه علّةٌ توجب القياس ، فإنَّ أسماء الأماكن محصورةٌ ، والأسماء المحمولة عليها قليلة ، وقد جعلها سيبويه غرائبَ[1] . والمصادر وإن كَثُرَت بعضَ كثرةٍ في الظروف فإنها نائبةٌ عنها ، وقليلةٌ لا يقاس عليها فمن هنا أحال في تصرّفها على السماع . والله أعلم .

(١) الكتاب ١/٤١١ .

ثم قال : (وغَيْرُ ذي التَّصَرُّفِ الذي لَزِمَّ) إلى آخره يعني أَنَّ ما كان لازماً لطريقةٍ واحدة فلم يستعمل إلاّ على وجه واحدٍ ، ظَرْفاً مَثَلاً ، ولم يُؤْتَ به غيرَ ظرف فهو غيرُ المتصرّف ، يعني في العُرْفِ الاصطلاحي ، ومثال ذلك في ظروف الزمان : سحر ، وعشاء ، وعَشَيَّة ، وضُحى ، وضَحْوَة ، وعَتَمَة لأوقاتٍ بأعيانِها، لا تقول : عشيةٌ أفضلُ من ضَحْوةٍ ؛ ولا : أحببتُ عشيةً ، ولا ما أشبه ذلك ، وأنت تريد أوقاتاً بأعيانها ، فلو كانت نكراتٍ لتصرّفت ، وكذلك بُعَيْداتِ بَيْنٍ[1] ، وصباحَ مساءَ ، ويومَ يَوم ، ونحوها ، ومثاله في ظروف المكان : مَعَ ، وبَيْنَ بَيْنَ ، وَوَسْط ساكن السين ، وما أشبه ذلك . ومستندُ عدم التصرّف السماعُ كما مَرَّ ، فما رَأَيْنَا العربَ استعملته على وجوه سميناه متصرِّفاً[2] ، وما رأيناها قصرته على طريقةٍ واحدة / ظننا بأنه عندها كذلك فسمّيناه غيرَ متصرّف . /١٥٣/

ويَتَعَلَّقُ بكلام الناظم ثلاث مسائل :

إحداها : أَنَّ ظرفَ الزمان بحَسَبِ التصرّف ، وعدمه ، والانصراف وعدمه أربعةُ أقسام : متصرّف منصرف ، ومقابِلهُ ، ومتصرّف غير منصرف وعكسه .

فالأول : كل ما كان من أسماء الزمان غير معيّن أو بالألف واللام ، أو بالإضافة ، مثل : سرتُ يوماً ، وسرتُ يومَ الجمعة ، واليومَ الذي تعلم .

والثاني : سحر إذا كان ليوم بعينه ، نحو : سرتُ يومَ الجمعة سَحَرَ .

والثالث : غُدْوة . وبُكْرَة من يوم بعينه ، نحو : لقيتُه يومَ الجمعة ، غُـدْوَةَ أو بُكْرَةَ ، فهذا يتصرّف ، فتقول : موعدُك غدوةُ ، وإنَّ بكرةَ موعدُهم كما تقول في القسم الأول : عجبت من يومِ الجمعة ، واليومُ مباركٌ .

والرابع : نحو ضُحىً وصباحاً ومساءً وعشاء لأوقات بأعيانها ، تقول : لقيته

---

(١) في الصحاح (بعد) ٤٤٨/٢-٤٤٩ «قولهم : رأيته بُعَيْدَات بين ، أي بُعيد فراقٍ ، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ، ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه» .

(٢) كذا في الأصلين .

يومَ الجمعة ضحى ، وصباحاً ومساءً ، ولا تقول : موعِدُك صباحٌ ولا ما لقيتُه مذ مساء ، ولا نحو ذلك ما لا تقول في القسم الثاني : موعدُك سَحَرُ ولا ما لقيته مذ سَحَرَ ، ولا ما أشبهَ ذلك .

وظرف المكان أيضاً ينقسم بحسب التصرّف وعدمه – على ما قسمه المؤلف في التسهيل – أربعةَ أقسام : كثيرُ التَّصَرُّف ، ومتوسِطُه ، ونادره ، وعديمه .

فالأول : كمكان ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال ، وقد تقدّم تمثيله .

والثاني : كوراء وَقُدَّام وخلف وأمام وأسفل ، وذلك قولك : أمامُك أوسعُ لك ، ووراؤك أوسعُ لك ، وجُلِس قُدَّامُك وأمامُك ، ومن ذلك ما أنشد سيبويه من قول لَبِيد :

فَعَدَتْ كلا الفَرْجَيْنِ تحسب أنَّه   مولي لمَخَافة خَلْفُها وأَمَامُها[1]

وقرأ بعض القرّاء : ﴿والرَّكْبُ أَسْفَلُ منكم﴾[2] . ومن هذا القسم (بينَ) عنده كقول الله تعالى : ﴿قال هذا فراقُ بيني وبَيْنِك﴾[3] وقال عبدالله بن عمر في سالم

---

(١) الكتاب ٤٠٧/١ ، وديوانه ص ٣١١ ، والمقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، إصلاح المنطق ص ٧٧ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٦٥ ، شرح القصائد التسع ٤٠٨/١ ، الإيضاح ص ١٨٧ ، المقتصد ٦٥٣/١ ، التبصرة ٣١٢/١ ، ٥٢٨ ، الإفصاح للفارقي ص ٣٣٥ ، أمالي ابن الشجري ١١٠/١ ، ٢٥٢/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ١٢٩ .
وفي الأصل ، واللسان (فرج) : قعدت بقاف فعين مهملة ، وهو خطأ ، والرواية المشهورة (فغدت) بموحدتين ، و(فعدت) بموحدة فمهملة رواية تهذيب اللغة ٣٠٩/١٠ ، ٦٣٩/١٥.

(٢) سورة الأنفال آية ٤٢ في قراءة زيد برفع (أسفل) كما في البحر المحيط ٥٠٠/٤ ، وفي إعراب القرآن للنحاس ٦٧٨/١ : «وأجاز الأخفش والكسائي والفراء : والركب أسفلُ منكم ، أي : أشد تسفلاً منكم» ، وانظر معجم القراءات القرآنية ٤٥٢/٢ .

(٣) الكهف آية ٧٨ .

ابنه رضي الله عنهم أجمعين :

يلومونني في سالم وألومُهم ... وجِلْدَةُ بَيْنِ العينِ والأنف سالم[1]

والثالث : كدونَ وحيثُ ، فالأكثر هنا النصب على الظرفية ، ومن التصرّف في حيثُ قول زهير بن أبي سلمى :

فشَدَّ ولم يُفْزَع بيوتٌ كَثِيرةٌ ... لدى حيثُ ألقت رَحْلَها أُمُّ قَشْعَم[2]

ومنه في دون قول الشاعر :

ألم تريا أَنّي حميتُ حقيقتي ... وباشرتُ حَدّ الموتِ والموتُ دُوْنُها[3]

وأنشد لذي الرمّة :

وغَيْرَاءَ يَحْمِي دونُها ما وراءَها ... ولا يَخْتَطِيها الدهرَ إلاّ مُخَاطِرُ[4]

والرابع : كمَعَ ، وبَيْنَ بَيْنَ لا يجوز في هذا إلاّ النصب على الظرفية .

والثانية : أنَّه يظهر من كلامه أنَّ العديم التصرّف هو : ما لم يُسْتَعْمل في

---

(١) البيت في المعارف ص ١٨٦ ، الأمالي ١٥/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٦٠/٤ ، وسالم بن عبدالله بن عمر – رضي الله عنهم – ابن أمة فكان عبدالله يُلام في حُبِّه ، وكان سالم من أفاضل أحفاد الصحابة رُوِي عن الإمام مالك رحمه الله قوله : «لم يكن أحد في زمان سالم أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد ، والفضل ، والعيش منه» له ترجمة ضافية في سير أعلام النبلاء ٤٥٧/٤–٤٦٧ .

(٢) ديوانه ص ٢٢ ، شرح القصائد السبع ص ٢٧٧ ، شرح القصائد التسع ٣٣٨/١ .

(٣) من أبيات لموسى بن جابر الحنفي في الحماسة ٢١٥/١ ، شرحها للمرزوقي ٣٧١/١ ، التذكرة السعدية ١٠٠/١ ، والشاهد في شرح شذور الذهب ص٨١ ، المقاصد النحوية ٣١٥/٢ ، التصريح ٢٢٥/١ . همع الهوامع ٢٠٩/٣ .

(٤) ديوانه ص ٣٣٣ ، والبيت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٥/١ ، وعدّه من شواهد سيبويه ، وليس في الكتاب المطبوع . والشاهد في همع الهوامع ٢٠٩/٣ .

[غير][1] النصب على الظرفية فإذاً ما جُرَّ بحرف ليس بعديم التصرّف ، بل هو متصرّفٌ ، ولو كان الجار مِنْ كغيرها من حروف الجر نحو إلى وفي وعن ، ونحوها . وهذا الرأي مخالفٌ لما ذهب إليه في التسهيل من التفرقة بين مِنْ وغيرها من الحروف الجارّة ، فإنَّ الجرَ بِمِنْ عنده ليس بدليل على التصرّف ، بخلاف الجر بفي ، وإلى ، ونحوهما ، فقال هناك : «فإن جاز أَنْ يُخْبَرَ عنه أو يُجَرَّ بغير مِنْ
/١٥٤/ فمتصرِّفٌ وإن / لا فغيرُ مُتَصَرِّف»[2] . وبَيَّـنَ ذلك في الشرح فقال : «وبدخول[3] إلى على متى يُعْلَمُ أنّها ظرفٌ متصرّف ؛ فلذلك أجاز سيبويه أَنْ يقالَ : يومُ كذا بالرفع لمن قال[4] : متى سِير عليه ؟ على تقدير : أيُّ الأحيان سِير عليه ، برفع أي ، وقال سيبويه : «والرفع في جميع هذا عربي كثيرٌ جيد ، في لغة جميع العرب على ما ذكرتُ لك من سَعَةِ الكلام والإيجاز ، يكون على كم غيرَ ظرف ، وعلى متى غيرَ ظرف»[5] . هذا نصّه . قال ابن مالك : «ولا يُحْكَمُ بتصرّف ما يجر بِمن وحدَها كعِنْدَ وقَبْلُ وبَعْدُ لأَنَّ مِنْ كَثُرَتْ زيادتُها ، فلم يُعْتَدَّ بدخولها على الظرف الذي لا يتصرّف ، بخلاف غيرها كمُذْ ، وحَتَّى ، وفي ، وإلى ، وعن ، وعلى»[6] انتهى ، وما عَوَّلَ عليه في التسهيل - وقد يشير إليها [كلامه هنا][7] - طريقةُ ابن خروف[8] ، وأما غيره فدُخول حرفِ الجر عندهم دليل على التصرّف ، بل هو

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٢) التسهيل ص ٩١ .

(٣) في الأصل : «ومدخل» والتصويب من س ، وشرح التسهيل .

(٤) سقطت (قال) من س .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨١٩/٢ ، وانظر الكتاب ٢١٦/١ .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨١٩/٢ .

(٧) تكملة يلتئم بنحوها الكلام .

(٨) في شرح الجمل لابن خروف ل ٣٤ قوله : «وغير متصرّف ، وهو الذي لا يخرج عن الظرف ، ولا يدخله رفع ولا نصب ولا جر» ولم يستثن الجر بمن .

التصرّف . وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنَّه قال : «وتقول سِير عليه أَيْمُنٌ وأَشْمُلٌ ، وسِير عليه اليمينُ والشِمالُ ؛ لأَنَّه يَتَمَكَّن . تقول : على اليمينِ وعلى الشمال ، ودارُك اليمينُ ، ودارُك الشِّمال»[1] ثم أنشد بيتَ أبي النجم :

يأتي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ[2]

قال السيرافي : «واستدلَّ بالجر على جواز الرفع ؛ لأَنَّ كلَّ ما جاز أَنْ تَدْخُل حروف الجرّ عليه من الظروف كان متمكناً ، وجاز أَنْ يرفع» . قال ابن خروف : «ليس بشاهد قوي ، لأَنَّ مِنْ تدخل على جميع الظروف المتمكّنة وغير المتمكّنة ، كجئت من عنده» فهما طريقتان للنحويين في تعريف المتصرّف من غيره . وسيبويه موافقٌ لظاهر هذا النظم ، ولذلك لم يكن تأويل ابن مالك عليه في الشرح ظاهراً إذ جعل رأي سيبويه في تصرّف متى مبنياً على جواز جرها بإلى دونَ جرّها بمن ، فاستدلاله على التصرّف ببيت أبي النجم يرفع ذلك ، وأيضاً فإنَّ سيبويه جعل سوى وسواء من قبيل الظروف العديمة التصرّف وجعل جرّها بمن تصرّفاً خاصًّا بالشعر ، فقال في باب ما يَحْتَمِلُ الشعر : «وجعلوا ما لا يجري من الكلام إلاّ ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المَرَّار بن سلامة العِجلي :

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ من كان منهُمُ إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِنْ سَوائنا»[3]

---

(١) الكتاب ٢٢١/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٢١/١ ، ٢٩٠/٢ ، ٦٠٧ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢١٥/٢ ، والبيت في ديوانه ص ١٩٠ ، النوادر ص ٤٥٩ ، الخصائص ١٣٠/٢ ، ٦٨/٣ ، المنصف ٦١/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٠٦/١ ، الإنصاف ٤٠٦/١ ، شرح المفصل ٤١/٥ ، ٩٢/٩ .

(٣) الكتاب ٣١/١ ، والشاهد فيه ٤٠٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٤/١ ، المقتضب ٣٥٠/٤ ، الإنصاف ٢٩٤/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٦ ، شرح ابن عقيل ٦١٢/١ ، المقاصد النحوية ١٢٦/٣ .

فجعل الجرّ بمن تصرّفاً ثم قال : «فعلوا ذلك لأنّ معنى سَواء معنى غير»[1] فقد تَبَيَّنَ أنَّ مِنْ عنده كإلى وغيرها من حروف الجر ، ولم يقل ذلك سيبويه إلاّ بعد تحقّق أنْ لا فَرْقَ بين حروف الجر في ذلك ، وكونُ بعضِ الحروف يكثر في الدخول على الظروف أو يقل أمرٌ آخر لا يقدح في ادّعاء التصرّف بدخوله إلاَّ أنَّ من الظروف ما يقل التصرّف فيه فلا يتعدّى به محل السماع ، ومنها ما يكثُر ذلك فيه ، فيُحْكَمُ له بحكم التصرّف على الإطلاق ، وقد قسم هو الظرف المكاني إلى الأقسام الأربعة ، فإذا وجدنا ظرفاً دخلت عليه مِنْ حكمنا بتصرفه في ذلك الموضع ، فإن توارد عليه تصرّفٌ آخر وكثُر ذلك فيهأطلقنا القياس فيه ، وإلاّ وقفنا
/١٥٥/ القياس / وتلقينا السماع بالقبول في موضعه ، وعلى هذا نقول : إنَّ ما كَثُرَ دخولُ مِنْ عليه دونَ غيرها كثرةً يُتعدَّى بها محلُّها جعلنا التصرّف فيه بِمَنْ دونَ غيرها قياساً ، كحيثُ فإنَّ دخول مِنْ عليها كثيرٌ جداً بحيث لا يتوقّف استعمال من معها على السماع ، بخلاف دخول لدى عليها فإنّه نادر فلا نقيسه بل نَقِفُه على مثل :

* لدى حيثُ أَلْقضتْ رحلَها أُمُّ قَشْعَمِ *

وكذلك دونَ في استعمالها فاعلاً وخبراً بنفسها ، وهذا ظاهر جِدًّا . وإذا تَبَيَّنَ هذا صار الخلاف لفظياً في تسمية ما جُرّ بِمَنْ دونَ غيرها متصرّفاً ، فالناظم ومن رأى رأيه هنا يُسَمِّي ما جُرّ بِمنْ أو غيرها مُتَصَرِّفاً من حيثُ أُخرِج عن النصب على الظرفية ، ولكن لا يسمّيه متصرّفاً بإطلاق ، بل تصرّفت العرب فيه على الجملة . وهذا التصرّف قد يكون قياساً في محله إذا كَثُرَ ، وقد لا يكون كذلك . ولا يكون متصرفاً بإطلاق في الحكم بالجر بِمنْ وحدَها ، ولا بإلى أو غيرها وحدَها ، بل لا بُدَّ من ضمائم أُخرَ ، كتنكيرِه ، وتعريفه ، واستعماله فاعلاً أو مفعولاً وما أشبه ذلك ، فهي قرائن منضمة بمجموعها يُحْكَمُ على الظرف بالتّصرّف المطلق ، وهو ظاهر كلام سيبويه إذا جُمِع أولُه

---

(١) الكتاب ٣٢/١ .

وآخره ؛ ولهذا لما[1] استشهد سيبويه بقوله :

* يأتي لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ *

ضَعَّفَ ذلك ابنُ خروفٍ ظَنًّا أنَّه أتى به دليلاً مستَقِلاً على التصرّف بإطلاق ، وليس كذلك ثم قال : «والشاهد القوي تصرّفه ، وتعريفه ، وتنكيره» وما قال لا ينكره سيبويه بل هو قوله ، لكنه ادّعى أنَّ الجرَّ تصرفٌ في نفسه كيف كان ، فإذا انضمَّ إلى غيره من وجوه التصرّف حُكِمَ على الكلمة بذلك قياساً ، وقد لا يُنْكِر هذا ابنُ خروف ، فيرجعُ الخلافُ إلى الوفاق ، ويصير كلامُ الناظم هنا موافقاً لكلامهم ؛ ولذلك قال : «فذاك ذو تَصَرُّفٍ» ولم يقل : فذاك متصرّف ؛ لأنَّ ما حصل له التصرّف سماعاً في بعض المواضع يطلق عليه أنَّه ذو تصرّف ، ولا يطلق عليه أنَّه متصرِّف ، لأن لفظ المتصرّف يختصّ بما حصل له كمالُه ، وليس كذلك ذو التصرّف لإطلاقه على من حصل له كمالُه وبعضُه ، فقد تَبَيَّنَ صحةُ ما في هذا النظم ، فإنْ قصد في التسهيل هذا المعنى ، وأنَّ المجرور بِمن لا يلزم أنْ يكونَ متصرِّفاً بإطلاق فصحيح ، وإنْ أراد أنَّه حالةَ الجر غيرُ متصرّف فغيرُ صحيح ، والله أعلم .

والمسألة الثالثة : أنَّ قوله : «وغيرُ ذي التصرّف الذي لَزِم . . .» إلى آخره تعريفٌ إجمالي للظرف وغيره ، فليس «غيرُ» في كلامه واقعاً على الظرف بخصوصه ، بل عليه وعلى غيره بدليل قوله : «أو شبهها من الكَلِم» فكأنَّه يقول : غيرُ المتصرّف من الكَلِم العربية ما لَزِمَ حالةً واحدةً ، وطريقةً واحدةً من ظرفية أو شبهها ، ويكون قوله : «من الكَلِم» راجعاً إلى غير ذي التصرّف / حالاً منه ، /١٥٦/
وحصل في مُضَمَّنِ ذلك التعريفُ بالظرف غير المتصرف ، وقد مَرَّ شَرْحُه والتعريف بغيره أيضاً كان اسماً غيرَ ظرف أو فعلاً .

أمَّا الحرفُ فلا مدخلَ له هنا في ذلك المعنى جُمْلَةً ، وعند ذلك يَتَعَيَّنُ التنبيهُ

---

(١) سقطت (لما) من س .

على غير المتصرّف ممّا سوى الظرف ، فأمّا الأسماء فمنها ما لَزِم النصبَ على المصدرية كسُبْحَان الله ، وقِعْدَكَ الله ، وعَمْرَكَ الله ، ولَبَّيك وسَعْدَيك ، وحنانيك وما أشبه ذلك ممّا هو مذكور في الكتاب[1] ، وفي المطولات ، ومنها ما لَزِمَ النداء فلا يستعمل في غيره كَمَلأَمَان ومَخْبَثَان[2] ، وفُل وفُلَة ، وما أشبه ذلك ، فجملة هذه وما كان نحوها تُسَمَّى غيرَ متصرفة ؛ للزومها طريقةً واحدةً . وأما الأفعال فمنها عسى ، ونِعْمَ ، وبِئْسَ وفعل التعجّب نحو : ما أَحْسَنَه وأحسِن به فهي أيضاً غير متصرّفة للزومها طريقة واحدة ، وقد تَقَدَّم وجها الاصطلاح في تَصَرُّف الأفعال ، وعدم تصرّفها عند النحويين ، والذي أراده هنا هذا المشار إليه لا الذي يشاكل قولهم : سُقِطَ في يده[3] ، وعلى ذلك كلامه في هذا النظم ، والله أعلم .

وقد ينوبُ عن مكانٍ مَصْدَرُ وذاك في ظرفِ الزمانِ يَكْثُرُ

هذا فصل يذكر فيه نيابة المصدر عن الظرفين : ظرف الزمانوظرف المكان ، فإنَّ العرب فعلت ذلك في كلامها اتساعاً واتكالاً على فَهْم المعنى ، واختصاراً حتى كأنَّ الموضعَ من باب حَذْفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مُقَامه .

فأمَّا ظرفُ المكان فبَيَّنَ أنَّ ذلك فيه قليلٌ بقوله : «وقد ينوب عن مكان مصدر» لأنَّ قد تفيد التقليل فمِن ذلك : هو قُرْبَك ، وهو وَزْنَ الجبل ، وزِنَةَ الجَبَل أي هو : في مكانِ قُرْبِك ، وفي مكانِ وَزْنِ الجبل أي مسامته ، وفي مكانِ زِنَتِه ، ومنه : هو صَدَدَكَ أي : قصدك ، وهو قُرَابَتَك ، وسَقِبَكَ أي قربك[4] . وهو قليل كما ذَكَرَ .

وأمَّا ظرف الزمان فيكثُر فيه نيابةُ المصدر عنه ، وهو قوله : «وذاك في ظرف

(١) الكتاب ٣٢٢/١ ، ٣٤٨ ، وقد تقدّم هذا في باب المفعول المطلق .
(٢) من اللؤم والخبث ، وانظر ما سيأتي في باب «أسماء لازمت النداء» .
(٣) أي : نَدِم .
(٤) انظر الكتاب ٤١١/١ .

الزمان يَكْثُرُ» والإشارة إلى معنى النيابة المفهوم من قوله : «ينوب» فإنَّ اسم الإشارة كإعادة الضمير في ذلك ، وقد بَوَّبَ سيبويه على هذا المعنى فقال : «هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسَعَة الكلام والاختصار»[1] وأتى لذلك بأمثلةٍ كقوله : متى سير عليه ؟ فتقول : مَقْدَمَ الحاجِّ ، وخفُوقَ النجم ، وخلافةَ فلان ، وصَلاةَ العصر ، والتقدير : زَمَنَ مَقْدَمِ الحاج ، وحينَ خفُوقِ النجم ، وزَمَنَ خلافةِ فلان ، لكنهم حذفوا الظرف وأقاموا المصدر مُقَامَه توسعاً وآختصاراً ، وقال أيضاً : «تقول سِير عليه مَبْعَثُ الجيوش ، ومَضْرِبُ الشَّوْل ، وأنشد لحميد الأرقط :

وما هي إلاَّ في إزار وعِلْقَةٍ ... مُغَارَ ابنِ هَمَّامٍ على حَيٍّ خَثْعَمَا»[2]

وأنشد غيرُه لذي الرُّمة :

تقول عجوزٌ مَدْرَجي مُتَرَوِّحاً ... على بابها من عند رَحْلي وغادِيا[3]

وإنّما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان ، وقليلاً في ظروف المكان ، لقُرْبِ ظرف الزمان من / المصدر ، وبُعْدِ ظرف المكان منه ألا ترى أنَّ الزمان شارك المصدرَ في /١٥٧/
دَلالة الفعل عليهما ، فهو يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بصيغته ، وأنَّ الزمانَ : مُضِيُّ الليلِ والنهار كما قال سيبويه[4] ، وإذا نظرتَ إلى المضي وجدته

---

(١) الكتاب ١/٢٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ١/٢٣٤-٢٣٥ ، والبيت فيه منسوب لحميد بن ثور ، وكذا في شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٤٧ ، وليس في ديوانه ، وينسب لمزاحم وليس في شعره ، ونسبه الغندجاني في فرحة الأديب ص ٨٤-٨٥ إلى الطماح بن عامر العقيلي ، وانظر الكامل ١/١١٨ ، المقتضب ٢/١٢١ ، الخصائص ٢/٢٠٨ ، التبصرة ١/٣١٠ ، ٢/٧٨٢ ، الإقتضاب ١/١٩٧ ، شرح المفصل ٦/١٠٩ .

(٣) ديوانه ص ٧٣٢ ، الكامل ١/٢٦٩ ، الموشح ص ٢٩١ ، المحتسب ٢/٢٦٦ ، مغنى اللبيب ص ٦٣ ، شرح أبياته ١/٢١٩ .

(٤) الكتاب ١/٣٧ .

مصدراً ، وهو مراد الزجاجي بقوله : «الزمان حَرَكَةُ الفَلَك ، والفعل حَرَكَةُ الفاعلين»[1] بخلاف ظرف المكان فإنّه لم يُبْنَ له فعل ، ولم يكن للفعل دَلالةٌ عليه ، وأيضاً فهو أشبه بالأناسيّ كما قال سيبويه قال : «ألا تراهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكّةُ وعمان ونحوُهما ، وتكون منها خِلَقٌ لا تكون لكلّ مكان ولا فيه ، كالجبل ، والوادي ، والبحر . والدهر ليس كذلك . والأماكن لها جُثّة ، وإنّما الدهرُ مُضيُّ الليل والنهار»[2] فلما كان لظرف الزمان هذا القرب من المصدر كَثُر قيامُه مَقَامَه ، ولما كان لظرف المكان هذا البُعْدُ من المصدر حَصَل بينهما من التباين ما بَعُد به أحدهما من أنْ يقومَ مقامَ الآخر إلاّ أنَّ المكانَ لما كان لازماً للمصدر لزوماً خارجيًا ، لأَنَّ كلَّ فعل لا بُدَّ له من مكان يقع فيه راعوا هذا المقدارَ من القرب ، فعاملوا المكانَ معاملةَ الزمان بحيثُ لا يقوى في ذلك قوتَه ، ولا يبلغ رُتْبَتَه ، فكان إقامةُ المصدرِ مُقَامَ المكان قليلاً . والله أعلم . وفي قوله : «وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدر» ما يَدُلُّ على عدم القياس ، وإن كان من عادته أنَّه يأتي بقد مُشْعِرَةً بقياس ضَعيفٍ ، ولكنَّ هنا قرينةً تُشْعِرُ بخلافه ؛ إذ هو يحكي ذلك عن العرب لقوله :

«وذاك في ظَـرْفِ الزَمَانِ يَكثُرُ»

لأنه لا يريد أنَّه يكثُر في استعمال القياس ، وإنّما يريد يكثر في السماع ، ولم يُشْعِر أيضاً في نيابة المصدر عن الزمان بقياس فيَحْتَمِلُ أنْ يكونَ عندَه موقوفاً على السماع ، وإنْ كَثُر ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ عنده قياساً ، فتقول : سِير عليه طلوعُ الشمس ، وغروبُ الشمس ، وقدومُ الأمير ، وأذانُ الظهر ، وارتفاعُ النهار ، وانتهاءُ القتال ، واندفاعُ السيل ، ودَفْعُ الحاجِّ ، وما أشبه ذلك .

---

(١) الجمل ص ٣٥ .

(٢) الكتاب ١/٣٦-٣٧ .

المفعول معه

هذا هو النوع الخامس من المنصوبات التي ينصبها كلُّ فعلٍ ، وهو المفعول معه ، والناظم لم يعرفه تعريفاً مُصَرَّحاً به ، وإنّما عَرَّفه بالمثال ، على عادته في الاتكال على الأمثلة فقال :

يُنْصَبُ تالِي الواوِ مفعولاً معه   في نَحْو سيرِي والطريقَ مُسْرِعه

ومعنى ما قاله أنَّه ينتصب على المفعول معه كلُّ اسم واقع بعد الواو المتصفة بمثل ما اتصفت به الواو في قولك : سيري والطريقَ ، وهذه الواو في المثال لها وصفان :

أحدهما : أنَّ ما بعدها صار[1] معها في المعنى كالمجرور بمع ، لأنَّ المعنى بها وبِمَعَ واحد ؛ لو قلتَ : سِيري مَعَ الطريقِ مسرِعةً كان كمعنى : / سيرِي /١٥٨/ والطريقَ مُسْرِعَة .

والثاني : أنَّ صيرورةَ ما بعدها معها بمعنى مَعَ من الواو نفسِها ، أي هي التي دلَّت على المعيّة ، لا من أمرٍ خارج .

فالوصف الأول تَحَرَّزَ به من الواو التي تكون لمطلق الجمع ؛ فإنّها لا تُعَيِّنُ مفهومَ مَعَ ، فلم تكن[2] مراده ، كقولك : قام زيدٌ وعمرو .

والثاني تَحَرَّزَ به من المعطوف بالواو بعد ما يُفْهِمُ المصاحبةَ كقولك : أشركتُ زيداً وعمراً ، ومزجتُ الخَلَّ والعسلَ ، وخلطتُ البرَ والشعير ؛ فإنَّ مفهوم مع ههنا حاصل ممّا قبل الواو ، وهو أشركتُ ، ومزجتُ وخلطتُ ،

---

(١) سقطت (صار) من س .

(٢) في الأصل : (فلم تكون) ، والصواب من س .

وكذلك ما أشبهه . وهذان الوصفان حاصلان في مثال الناظم ، فلا بُدَّ من تقييد كلامِه بهما . فَيَنْتَظِمَ إذاً من المجموع حدٌّ للمفعول معه ، وهو أن يقالَ : «هو الاسمُ التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مَعَ ، وفي اللفظ كمنصوب مُعَدًّى الهمزةِ»[1] . وهذا عينُ ما حَدَّه به في التسهيل . وقوله : «في نحو : سِيرِي» متعلِّقٌ بتالي أو بيُنْصَبُ ، ومفعولاً معه حالٌ من تالي ، والعامل فيه ينصب ، وإنّما خَصَّ هذا المثال دونَ سائر ما يَجُوزُ فيه ذلك من المُثُل[2] لكونه يَتَعَيَّنُ فيه النصب ولا يجوزُ العطفُ فمعنى مَعَ في الواو فيه صريحٌ ، ويشمل مع ذلك كلُّ ما يصحّ فيه ذلك المعنى ، وإنْ كان يجوزُ فيه العطفُ ، نحو : قام زيد وعمراً ، فلا يُتَوَهَّمُ أنه أخرجَ مثلَ هذا عن حكم الباب ، وإنّما ذكره ليتعيَّنَ معنى الواو فيُحْمَلُ عليه ما يَتَحَمَّلُه ؛ لأن مرادَه أنَّ ما كان معنى الواو فيه كمعناها هنا ، ولفظ ما بعدها كلفظ ما بعدها هنا ، فإنه يُحْكَمُ له بحكمه كان ذلك المعنى معيناً فيه أو محتَمِلاً له ولغيره . هذا الذي قصد بدليل كلامه في الباب . وهذا الكلام دالٌّ على أنَّه عنده – أعني المفعولَ معه – مقيسٌ ، لأنَّه سَوَّغَ هذا العمل ، وأجازَ أنْ يستعمل كل ما كان نَحْوَ مثاله ، وكذلك في الأقسام الآتية ، وحكى في الشرح الاقتصارَ فيه على السماع عن بعض النحويين، وصَحَّحَ استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة[3] . وأصل حكايةُ الخلاف عن الأخفش ؛ قال في قولهم (استوى الماءُ والخشبةَ)[4] : بعض الناس يقيس عليه ، وبعضهم اقتصر على ما سُمِعَ ولا يقيس[5] . قال الفارسي في التذكرة : «يقول من لم يقس أرى الواو حرفاً غير عامل ، كما أنَّ إلاّ حرف غير عامل فقد وصل الفعل بكل واحد منهما إلى ما بعده ، فكما لا

(١) التسهيل ص ٩٩ .

(٢) في الأصل : (المثال) ، وما أثبت من س .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٩٠٠ .

(٤) من أمثلة سيبويه ٢٩٨/١ .

(٥) انظر الإيضاح ص ١٩٥ ، المقتصد ٦٦٤/١ ، شرح المفصل ٥٢/٢ .

يقاس على إلاّ غير الاستثناء كذلك لا يقاس في باب استوى الماء والخشبة إلاّ ما سمع» قال : «والذي يقيس يقول : إنَّ الواو حرف قد أُبدل من الباء في نحو واللهِ وباللهِ ، وقولك : الشاءُ شاةٌ ودرهم ، أي بدرهم فلما أشبه الباء في هذا ، وقاربه في المعنى أيضاً جعله بمنزلة حرف الجرّ» . قال أبو علي : «وأبو الحسن يذهب إلى أنَّه لا يُقَاس» . وفيه أيضاً دَلالةٌ على مسألة أخرى ، وهي عدم اشتراط صحة العطف في هذا الباب ؛ لأنَّ تمثيلَه بقوله : «سيري والطريقَ» يُعِينُ ؛ ذلك أنَّه لا يَصِحُّ العطفُ في الطريق لفساد المعنى فكأنَّه / قصد بتعيين ذلك المثال التنكيتُ على مُدَّعي ذلك ، فقد حكى ابنُ خروف عن ابن جني أنَّ العرب لم تَسْتَعْمِل هذه الواو إلاّ في موضعٍ يَصْلُح أنْ تقعَ فيه عاطفةً . وهذا المعنى وقع له في الخصائص في باب شجاعة العربية[1] ، ورَدَّه بأن سيبويه قد أجاز أنْ تقولَ : أنت أعلمُ ومالَك[2] ، وأكثر من ذلك ، وأنشد لكعب بن جُعَيل : /١٥٩/

فكان وإيَّاها كَحَرَّانَ لم يُفِق   عن الماء إذ لاقاه حتى تَقَدَّدا[3]

وقال في شرح التسهيل : «أنكر قولَه ابنُ خروف ، وهو بالإنكار حقيق ؛ فإنَّ العرَب استعملت الواو بمعنى مع في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وفي مواضع يصلح فيها»[4] ، قال : «والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين :

أحدُهما : ترك العطف فيه لفظاً [ومعنى ، والثاني : استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ . . . فمن الأولِ قولهم :][5] استوى الماءُ والخشبةَ ، وما زلتُ

---

(١) الخصائص ٣٨٣/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٠/١ .

(٣) المصدر نفسه ٢٩٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣١/١ ، الأصول ٢٥٥/١ ، الجمل ص ٣٠٧ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٣/٢ .

(٥) في الأصلين : «لفظاً نحو : استوى الماء . .» وفيه نقص ظاهر . وما بين المعقوفين تكملة يلتئم بها الكلام من شرح التسهيل .

أسير والنيلَ ، وقوله :

* فكان وإياها كَحَرَّانَ لم يُفِق *

ومن الثاني قولهم : أنت أعلمُ ومالك ، أي : أنت أعلم مع مالك كيف تريده[1] ، والمال معطوف في اللفظ ، ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر ؛ لأنّ المال لا يخبر عنه بأعلم[2] ، ثم ذكر باقي التقسيم . وما قاله صحيح . فالوجه ما أشار إليه من الجواز صَلُحَ ما بعد الواو للعطف أو لم يَصْلُح .

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِه سَبَق ذا النَّصْبُ لا بالواوِ في القول الأَحَقّ

تكلم في هذين الشطرين على مسألتين : إحداهما بالقصد ، والأخرى أتى بها بحكم الإنجرار . الأولى : أنَّ النصبَ الحاصلَ في المفعول معه هو بما سَبَقَ في أول الكلام من الفعل أو ما أشبهه من اسم فاعل ، أو مفعول ، أو غيرِهما ، فإذا قلتَ : سِرتُ والنيلَ ، أو استوى الماءُ والخشبةَ ، فالنصب في النيل ، والخشبة بالفعل الذي هو سرتُ ، واستوى ، وكذلك قولك : الناقةُ متروكةٌ وفصيلَها ، والماء مستوٍ والخشبةَ ، وعرفتُ استواءَ الماء والخشبةَ ، حكمُ هذه حُكْمُ قولك : لو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَها لرضعها[3] ، واستوى الماءُ والخشبةَ . هذا إذا ظهر فعلٌ أو شِبْهُه وإلاَّ قُدِّرَ فعلٌ أو شِبْهُه كما في قولهم : مالك وزيداً[4] ، فإنّه على إضمار الملابسة وقولهم : ما أنت وزيدا[5] ، فإنه على تقدير : ما كنت وزيداً كما سيأتي . والواو في

(١) في شرح التسهيل (تديره) . وهو الوجه ، السفر الأول ٨٨٣/٢ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٣/٢ باختلاف يسير في بعض ألفاظه .

(٣) من أمثلة سيبويه ، الكتاب ٢٩٧/١ .

(٤) من أمثلة سيبويه أيضاً ، الكتاب ٣٠٧/١ .

(٥) في الكتاب ٣٠٣/١ : «وزعموا أنّ ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً . وهو قليل في كلام العرب . .» .

هذا كلّه للتعدية[1] ، وليست بعاملة وهو رأي سيبويه ، والمحققين . قال سيبويه بعد ما ذكر أمثلةً من الباب «والواو لم تُغيِّر المعنى ، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها»[2] انتهى . وهو ظاهر ؛ لأنَّ الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍّ قد قَوِيَ بالتعدّي بالواو فَنَصَبَ كما تعدّى الفعل غير المتعدّي بالهمزة والتضعيف ، نحو : أقمتُ زيداً، وفَرَّحتُه ، ونظيره الاستثناء في تَعَدِّي ما قبل إلاَّ[3] لما بعدها بواسطة إلاّ في قولك : ما ضربتُ القومَ إلاَّ زيداً ، وجاء القومُ إلاَّ زيداً ، نَصَبَ الفعلُ زيداً[4] بوساطة إلاّ للمعنى الموجب لذلك[5] ، فلا نكيرَ في تَوَسُّطِ الواو لمعناها بين العامل والمعمول حتى يصل إليه .

والمذاهب / المخالفةُ للناظم أربعةٌ : /١٦٠/

أحدها : ما نبَّه عليه بقوله لا بالواو ، وهو مذهبُ عبد القاهر الجرجاني : أنَّ الواوَ هي الناصبةُ بنفسها[6] .

والثاني : مذهبُ الزجاج : أنَّ النصبَ بإضمار فعلٍ بعد الواو كأنَّ التقدير إذا قلتَ : ما صنعت وأبَاك ؟ ما صنعتَ ولابست أباك ؟ وجاء البردُ والطيالسةَ على معنى ولابسَ الطيالسةَ ، ونحو ذلك :

والثالث : مذهبُ أهل الكوفة أنَّ النصب بالمخالفة على حدٍّ ما ذهبوا إليه في

---

(١) في س : لتعدية بسقوط إحدى اللامين .

(٢) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٣) سقطت (إلاّ) من س .

(٤) في س : زيد .

(٥) سقطت (لذلك) من س .

(٦) الجمل للجرجاني ص ٢٠ ، وانظر التسهيل ص ٩٩ ، شرح الرضى على الكافية ٥١٨/١ ، منهج السالك ص ١٥٦ ، همع الهوامع ٢٣٨/٣ ، التصريح ٣٤٤/١ ، وقد أخذ الجرجاني في المقتصد ٦٥٩/١-٦٦١ بمذهب جمهور البصريين ، واحتجَّ له ، ونقل ذلك عنه معزواً إليه الزنجاني في الكافي ٥١٩/٢ ، ولم يشر إلى ما نسبه ابن مالك ومن تلاه إليه .

نصب الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، لأَنَّ ما بعد الواو لـمَّا لم يصلح أنْ يَجْرِي على ما قبلها كقام زيد وعمرو ؛ لمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف[1] .

والرابع : مذهب الأخفش أن نصب ما بعد الواو على حَدِّ نصب مع لو وَقَعَت[2] عِوَضَ الواو كما كانت غيرُ في الاستثناء منصوبةً نَصْبَ ما بعد إلاّ .

فأَمَّا المذهب الأول فرَدَّه في الشرح بأوجه ثلاثة :

أحدها : أنَّه لو كانت الواوُ هي الناصبةَ لم يُشْتَرَط وجودُ الفعل أو شبهه قبلها ، ولجاز أَنْ يقال : كلُّ رجلٍ وضيعتَه ، ونحوه نَصْباً ، ولما لم يجز ذلك دَلَّ على أَنَّ الناصب[3] غير الواو .

والثاني : أَنَّ حرفاً يعمل النصبَ ، ولا يُشْبِهُ الفعل كإنَّ وأخواتها ، أو يشبه ما أشبه الفعل كلا التبرئة ، غيرُ موجودٍ في كلامهم . والواو لا تُشْبِهُ الفعلَ ، ولا تُشْبِهُ ما أشبَهَهُ ، فدعوى العمل لها غيرُ صحيح ؛ إذ لا نظيرَ لذلك أيضاً .

والثالث : أَنَّه لو كان كما قال للزم اتصالُ الضمير إذا وقع مفعولاً معه ، ولم يَكن انفصالُه إلاَّ[4] شاذاً نحو :

* تكون وإيّاها بها مَثَلاً بَعْدي *[5]

---

(١) انظر المذاهب في الإنصاف ٢٤٨/١ ، شرح المفصل ٢٤٨/٢ ، شرح الرضى على الكافية ٥١٩/١ ، منهج السالك ص ١٥٦ ، همع الهوامع ٢٣٨/٣-٢٣٩ .

(٢) في س : (لوقت) مكان (لو وقعت) .

(٣) في س : (لا ناصب) ، تحريف .

(٤) في س : (ولا) ، تحريف .

(٥) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، صدره :

* فآليت لا أنفك أحذو قصيدة *

شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١ ، الجمل ص ٣٠٧ ، الحلل ص ٣٦٧ ، الإيضاح ص ١٩٤ ، شواهد التوضيح ص ٢٥ ، المقاصد النحوية ٢٩٥/١ ، التصريح ١٠٥/١ ن همع الهوامع ٢١٩/١ ، ٢٣٩/٣ .

ولا خلافَ في وجوب الانفصال في مثل هذا .

وأمَّا المذهبُ الثاني فَرَدَّه السيرافي بأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول ، فإن كان لا يحتاج في[1] عمله فيه إلى وسيط ، فلا معنى لدخول حرفٍ بينهما ، وإن كان يحتاج إلى وسيط عَمِلَ بِتَوَسُّطِه ، نحو : ضربت زيداً وعمراً ، فالواو توجِبُ الشَّرِكةَ بينَهما في : ضربتُ ، ولم تمنعِ الواوُ من وقوع ضربتُ على ما بعدها وكذلك إلاَّ في قولك : ما ضربتُ إلاَّ زيداً ، تنصب زيداً بضربت ، وإن كان بينهما إلاّ ؛ للمعنى الذي أوجب ذلك . وقال ابن الأنباري : «قد بَيَّنَا أنَّ الفعلَ قد تعلَّقَ بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنَّه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعملَ مع وجودها ، فكيف يُجْعَلُ ما هو سببٌ في وجود العمل سبباً في عدمه ؟»[2] .

وأمَّا المذهبُ الثالث فمردود بالعطف الذي يخالف بين المعنيين ، نحو : ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ ؛ فإنَّ[3] ما بعد لكن يخالف ما قبلَها ، وليس بمنصوب لزوماً عندنا وكذلك عندكم[4] ، فلو كان كما زعمتم لوجب ألاَّ يكونَ ما بعدها معطوفاً عندكم ؛ لمخالفته الأول ، بل كان يجبُ النصبُ إذا حصلت المخالفةُ ، فلما لم يكن الخلافُ موجِباً للنصب مع لكنْ ، وهو حرف يلزم أنْ يُخَالِفَ ما / بعدَه ما قبلَه فألاَّ يكونَ موجِباً مع الواو التي لا يجب أنْ يكونَ ما بعدها مخالفاً لما قبلها أحقُّ وأولى . وكذلك يبطل بلا ، وبَلْ إذا قلتَ : قام زيدٌ لا عمروٌ ، وما قام[5] زيد بَلْ عمروٌ ، ونحو ذلك[6] . /١٦١/

---

(١) في س : (إلى) .

(٢) الإنصاف ٢٤٩/١ .

(٣) في س : (لأن) .

(٤) في الأصل : (عندهم) . وما أثبت من س .

(٥) في س : (قام) بسقوط (ما) .

(٦) انظر الإنصاف ٢٥٠/١ .

وأمَّا المذهبُ الرابعُ فضعيفٌ جدًّا ؛ لأَنَّ مع إذا وقعت موقع الواو يجب لها النصبُ على الظرفيّة ، ولا يصحّ القول بأَنَّ نصب الخشبة في : استوى الماءُ والخشبةَ على الظرفيّة ، وما ذكر في غير[1] مع إلاّ لا يطرد إذا كان سِوى وسُوى وسواء في الاستثناء منصوبة على الظرفيّة عند سيبويه وجماعة[2] ، وهي واقعةٌ موقع ما[3] بعد إلاّ ، وكذلك ما خلا وما عدا هما في تقدير المصدر الموضوع موضعَ الحال ، أي مجاوزتَهم زيداً ، كرجَعَ عودَه على بَدْئِه ، وليس ما بعد إلاًّ كذلك . فالصواب ما ذهب إليه الناظم .

المسألة الثانية : أَنَّه أشار إلى أَنَّ الفعل في هذا الباب إنّما يعمل متقدّماً ، ولا يعمل متأخّراً ولا متوسطاً ، لأَنَّه قال : «بما من الفعل وشبهه سبق ، يعني بسَبْقِه لما قبلَ الواو وما بعدها ، وذلك : جاء البردُ والطيالسةَ ، فلو لم يسبق لكان المفهومُ من الكلام أَنَّه لا يعمل ، ومحصولُ ذلك عدمُ جوازِ تقدُّم المفعولِ معه على الفعل والمصاحب معاً ، أو على المصاحب وحدَه ، لأَنَّ السبقَ في كلامه مُطْلَقٌ كأنه قال بما[4] سَبَقَ في أولِ الكلام ذا النصبُ ، فلا يقال على هذا : والطيالسةَ جاءَ البردُ ، ولا : جاءَ والطيالسةَ البردُ . أمَّا منعُ التقديم للمفعول معه فمُتَفَّقٌ عليه حكى ذلك في التسهيل[5] . وأَمَّا مَنْعُ التوسط بين الفعل والمصاحِب فحكى فيه المنع أيضاً خلافاً لابن جني[6] ، فإنَّه قال عنه : إنَّه أشارَ في الخصائص إلى جواز التوسط ، وأنَّك تقول : جاء والطيالسةَ البَرْدُ ، فإن كان ابنُ مالك يشير إلى ما ذَكَر في باب التقديم والتأخير من تَرْجَمَةِ شجاعة العربية من قوله فيه : «ولكنه يجوز : جاء

(١) سقطت (غير) من س .
(٢) انظر ما سيأتي من باب الاستثناء .
(٣) سقطت (ما) من س .
(٤) في الأصل : (ما) .
(٥) التسهيل ص ٩٩ .
(٦) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٨٨٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٦ .

والطيالسةَ البَرْدُ ، كما يجوز : ضربتُ وزيداً عمراً»[1] فهذا لا دليلَ فيه على ما قال ، بل كلامه يدل على امتناعه إلاَّ[2] في الشعر ، ومن طالع كلامه هنالك وجدَه كما ذكرتُه[3] ، وإن كان يشير إلى موضع آخر في الخصائص فلا أعرفه ، وإن كان فقد تناقض في كلامه ، فالله أعلم بصحة هذا النقل عن الخصائص . فإن ثبت لابن جني أو غيره ، فالصحيح المنعُ ، وهو المفهوم من كلامِه هنا . والحجة للجواز قد ذكرها في الشرح وذلك من وجهين :

أحدُهما : أنَّه قد جاز ذلك في العاطفة فليجز فيها ؛ لأنَّها محمولةٌ عليها . هذا

---

(١) الخصائص ٣٨٣/٢ .

(٢) في س : (إلى) ، تحريف .

(٣) ممّن عزا جواز تقدّم المفعول معه على المصاحِب إلى ابن جني غير ابن مالك ابن عصفور في شرح الجمل ٤٥٤/٢ ، والرضى في شرح الكافية ٥١٨/١ ، وابن الناظم في شرح الألفية ص ٢٨٠ ، وغيرهم أخذاً بظاهر قول ابن جني الذي نقله ابن مالك وذكره الشاطبي سابقاً ، لكن ما حرَّره الشاطبي من مذهب ابن جني قَويٌّ فقد قال ابن جني في مستهل المبحث : «فصل في التقديم والتأخير . وذلك على ضربين : أحدهما ما يقبله القياس . والآخر ما يسهله الاضطرار» ثم ذكر ضروباً من التقديم على عامله ، وذكر أن نصب المفعول بعد واو المعيّة لا يكون إلاّ في الموضع الذي يصح فيه استعمال الواو العاطفة ثم قرن تقديم مصاحب المفعول معه عليه بتقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وأجاز ذلك في الواو وحدها على قلّة . وأجاز في قول الشاعر :

عليك ورحمةُ الله السلامُ

أن تكون «رحمة الله» معطوفة على الضمير المستتر في (عليك) ثم قال : «فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم . لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف عليه . وقد جاء في الشعر قوله :

قلت إذا قبلت وزهر تهادي كنعاج المـلا تعسَّفن رَمْلا

. . . وممّا يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت : قام وزيدٌ عمرو فقد جمعت أمام زيد بين عاملين : أحدهما (قام) ، والآخر الواو ؛ ألاَ تراها قائمة مقام العامل قبلها ، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين» . الخصائص ٣٨٣/٢–٣٨٧ .

من جهة القياس .

والثاني : أنَّه قد سُمِع ذلك كبيت الفَزَاري من أبيات الحماسةِ :

أُكْنِيه حينَ أُنادِيهِ لأُكْرِمَه ... ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْءَةَ اللَّقَبَا[1]

فقوله : والسوأةَ مفعول معه مُقَدَّمٌ[2] على المصاحِب ، وقول الآخر :

جمعتَ وفُحْشاً غِيْبَةً وَنَمِيمَةً ... ثلاثُ خِصَالٍ لستَ عنها بمُرْعَوي[3]

/١٦٢/ ثم رَدَّ الأولَ بأنَّ العاطفةَ أقوى وأوسعُ مجالاً / ، فجعل لها مَزِيَّةً بتجويزِ التقديم ؛ لأنَّ المعطوفَ بالواو تابعٌ ، نسبةُ العامل إليه كنسبةِ المتبوع ، فلم يَكُن في تقديمه محذورٌ ، بل كان فيه إبداءُ مَزِيَّةٍ للقَوِيِّ على الأضعف ، فلو شُرِّكَ بينهما في الجواز خَفِيتَ المَزِيَّةُ ، وأيضاً فإنَّ الواو هنا وإنْ أشبهتِ العاطفةَ لها شَبَهٌ بالهمزة يقتضي لزومها مكاناً واحداً كما لَزِمت الهمزةُ مكاناً واحداً . ثم رَدَّ الثاني بإمكان جَعْلِ البيتين من باب تقديم المعطوف على المعطوفِ عليه ، فالأول على تقدير : ولا أُلَقِّبُه اللَّقَبَ وأَسُوءُهُ السَّوْأَةَ ، من باب .

* فزججن الحواجب والعيونا *[4]

---

(١) الحماسة ٥٧٤/١ ، شرحها للمرزوقي ١٤٦/٣ ، الحماسة البصرية ٧/٢ ، شرح الكافية الشافية ٦٩٧/٢ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٨٠ ، خزانة الأدب ٥/٤ ، ٦ .

(٢) في س : (تقدَّم) .

(٣) ليزيد بن الحكم الثقفي / انظره في شعره ضمن «شعراء أمويون» ٢٧٧/٣ ، الأصول ٣٩٧/١ ، الخصائص ٣٨٣/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٢٨ ، أمالي ابن الشجري ١٧٧/١ ، شرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢ ، شرح الرضى على الكافية ٥١٨/١ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٨٠ ، المساعد ٥٤١/١ ، المقاصد النحوية ٨٦/٣ ، التصريح ٣٤٤/١ ، ١٣٧/٢ ن همع الهوامع ٢٤٠/٣ .

(٤) عجز بيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩ ورواية صدره وأولى كلمات عجزه :

* وهِزَّة نسوة من حي صدقٍ ... يُزَجِّجْنَ . . .*

=

والثاني ظاهر[1] . (هذا ما قال)[2] . والحق أنَّه لو صَحَّ ما قاله لوُجِد كثيراً في الكلام فلما لم يوجد لم يَصِحَّ القولُ به ، وأما الاحتجاج بالقياس فإنَّ فيه مقالاً لمن تأمله . والله أعلم . ثم قال :

وبعد ما استفهامٍ أو كيفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ
والعطفُ إنْ يُمْكِن بلا ضَعْفٍ أَحَقّ والنصبُ مختارٌ لدى ضَعْفِ النَّسَق
والنصبُ إنْ لم يَجُزِ العطفُ يَجِب أو اعتقد إضمارَ عاملٍ تُصِبْ

هذا الفصل يذكر فيه أوجهَ الإعراب فيما بعد الواو ؛ من النصب على المفعول معه ، أو العطفِ على ما قبلَها . وجملة الأوجه المُتَصَوَّرة ثلاثة تتفرّع إلى خمسة أوجه . أحدها : وجوب النصب . والثاني : وجوب العطف . والثالث : جواز الوجهين ؛ وهو على ثلاثة أوجه : ما يختار فيه النصب ، وما يختار فيه الرفع ، وما يتساوى فيه الأمران . وكلُّ هذه الأوجه تَخْرُجُ من كلام الناظم إلاّ الخامس فإنَّه لم يأت به[3] .

فأمَّا وجوبُ النصب على المفعول معه ، فحيث لا يُتَصَوَّرُ العطفُ ، وذلك قولك : ما زلتُ أسيرُ والنيلَ ، واستوى الماءُ والخشبةَ ، وسرتُ والطريقَ ؛ إذ لو عُطِفَ هنا لكان على التشريك في العامل ، والتشريك هنا مُمْتَنِعٌ ؛ ولا يجوز :

= ويروى :

* إذا ما الغانيات برزن يوماً وزجّجْنَ . . .*

وانظر معاني القرآن ١٢٣/٣ ، ١٩١ ، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣ ، الخصائص ٤٣٢/٢ ، الإنصاف ٦١٠/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٦٦ ، شرح أبياته ٩٢/٦ ، المقاصد النحوية ٩١/٣ ، التصريح ٣٤٦/١ ، همع الهوامع ٢٤٤/٣ ، ٢٢٨/٥ . و«فزججن» كذا بالأصلين بالفاء ، والرواية بالواو .

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٧/٢ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢-٦٩٨ .
(٢) ساقط من س .
(٣) سقطت (به) من س .

سرتُ وسار النيلُ ، ولا استوتِ الخشبةُ والماءُ ، فلا بُدَّ في هذا من النصب مفعولاً معه . وذلك منصوصٌ عليه بقوله : «والنصب إن لم يجز العطف يجب» .

وأمَّا وجوبُ العطفِ فحيثُ لا يمكنُ إلاَّ هو ، نحو : كلُّ رجلٍ وضيعتُه ، وأنت وشَأْنُكَ وأنت أعلمُ ومالُك ؛ إذ لم يتقدّم فعل ولا ما يشبه الفعل ، ولا ناصبَ هنا إلاّ ذلك فامتنع النصب . ويؤخذ هذا للناظم من قُوَّةِ كلامه ؛ لأَنَّه قال : «والعطفُ إن يُمْكِن بلا ضَعْفٍ أَحَقّ» إلى آخره . فجعل الأَحَقّ فيما يجوز فيه الوجهان : النصب والعطف ، هو العطفُ إنْ أمكنَ بلا ضَعْفٍ ، وإنْ أمكنَ بضَعْفٍ فالنصبُ أَحَقُّ ، وإنْ لم يمكن العطفُ فالنصبُ وحدَه واجبٌ ، فاقتضى أَنَّ النصبَ إنْ لم يمكن فالعطفُ واجبٌ ، لأنه لم يتقدَّم ما يعملُ فيه النصبَ ، ولا هو موضع يَحْتَمِلُ تقديرَ الفعلِ ، قال سيبويه لما مثل هذا النحو : «فكلُّه رفع لا
/١٦٣/ يجوز[1] فيه النصبُ ؛ لأنَّك إنّما تريدُ أَنْ تُخْبِرَ بالحال التي / فيها المُحَدَّث[2] عنه في حالِ حديثك ، فقلت : أنت الآنَ كذلك ، ولم تُرِد أَنْ تجعلَ ذلك فيما مضى ولا فيما تستقبل ، وليس موضِعاً يُسْتَعْمَلُ فيه الفعلُ»[3] . يعني كما استعمل في : ما أنتَ وزَيْداً ؟ فجاز النصبُ ، فهذا ليس كذلك . وعلى هذا جمهور النحويين[4] . وأجازَ الصَّيْمُرِيُّ النصب ظهر الخبر أو لم يظهر[5] ، والذي صَحَّحُوا رأيُ الجمهور فإنَّ كلام العربَ عليه ، والقياس يَعْضُدُهُ كما[6] تقدّم . وقد جاء في الحديث ما يعضد قول الصيمري ، وهو قول عائشة رضي الله عنها : «كان رسول

---

(١) في الكتاب : (لا يكون) .
(٢) في س : (الحال . . . الحدث) .
(٣) الكتاب ٣١٥/١ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٢/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٨٨/٢ ، شرح الرضى على الكافية ٥٢٥/١ ، المساعد ٥٤٠/١ ، همع الهوامع ٢٤١/٣ .
(٥) التبصرة ٢٥٧/١ .
(٦) سقطت (كما) من س .

الله ﷺ ينزل عليه الوحي وأنَا وإيَّاه في لِحَاف»[1] . وفي الحديث : «أَبْشِروا فوالله لأنَا وكثرةَ الشيء أخوفني عليكم من قِلَّتِه»[2] ، بنصب كثرة ، ذكره الشَّلَوْبِينُ عاضداً به ما ذَهَبَ إليه الصَّيْمَرِيّ ، وأصل الاستدلال لابن خروف ، لكنه استَدَلَّ بذلك على جوازه مع ظهور الخبر ، قال : وبعض العرب ينصِبُ إذا كان معه خبر ، وهو قليل لأنَّه يتوهَّم الفعل ومعنى مع» ثم أتى بالحديثين ، ولكنَّ المؤلفَ لم يَرتَضِ ذلك المذهب فقال : «من ادعى جواز النصب [. . .] على تقدير : كلٌّ رجل كائنٌ وضيعتَه فقد ادّعى ما لم يقله عربي ، فلا التفات إليه ، ولا تعريج عليه»[3] وإنَّما قال ذلك حيث لا يظهر الخبر[4] ، وأمّا مع ظهوره فقد أجاز النصبَ نادراً كابن خروف ، فيَحْتَمِلُ أنْ يكونَ مذهبُه هنا مذهبَ الجمهور في التزام الرفع مطلقاً ؛ إذ لا يتأتى النصبُ ، وإنْ ظهرَ الخبرُ إلاّ على استكراهٍ يتأتى مثلُه فيما لم يظهر فيه الخبرُ ، ولذلك قال ابن خروف بعد ما ذكر الشاهد : «والنصبُ ضعيفٌ لعدم العامل» ، ويُرَشِّحُ ذلك أنَّه لو كان النصب جائزاً عنده لأتى به مع مسألةِ ما وكيف كما في التسهيل ، إذ قال : «وربما نُصِب بفعل مقدَّرٍ بعد ما ، أو

---

(١) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٨٩٦ ، وفي شرح عمدة الحافظ ص ٤٠٦ .

(٢) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٨٩٦ . ونقل السيوطي في الجامع الصغير حديثاً قريب اللفظ من هذا هو : (لأنا من فتنة السراء أخوف عليكم من فتنة الضرّاء) وذكر أنَّه رواه البزار ، وأبو نعيم في الحلية ، والبيهقي في شعب الإيمان ، والبزار . ورمز له بالضعف . قال المناوي : (رواه أبو يعلي والبزار ، وفيه راوٍ لم يُسَمَّ . . .) انظر فيض القدير ٥/٢٥٤ . ولا شاهد فيه – إن كان المقصود – على ما سيق من أجله هنا .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٨٨٨ .

(٤) قال في شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٨٨٨ : «وأشرت بقولي : ويجب العطف . . . إلى أنَّ كل موضع كانت الواو فيه بمعنى مع بعد ذي خبر لم يذكر أو ذكر وهو أفعل التفضيل فالعطف فيه لازم . . .» .

كيف ، أو زمنٍ مضافٍ أو قبلَ خبرٍ ظاهر»[1] إلاَّ أَنَّه لم يفعل ذلك فدَلَّ على أَنَّه داخل في وجوب الرفع .

وأَمَّا اختيارُ النصب فحيثُ يَضْعُفُ العطفُ ، نحو قولك : مالك وزيداً ؟ وما شأْنك وعمراً ، وأنشدَ في الكتاب :

فمالك والتَّلَدُّدَ حولَ نَجْـدٍ   وقد غَصَّتْ تِهَامَةُ بالرجـال[2]

وأنشد أيضاً :

وما لَكُمُ والفَـرْطَ لا تَقْرَبُونَه   وقد خِلْتُـهُ أدنى مَردٌّ لعاقِلِ[3]

وهذا الوجه منصوصٌ عليه بقوله : «والنصب مختارٌ لدى ضَعْفِ النَّسَق» لأَنَّ العطفَ هنا على الضمير المخفوضِ من غير إعادة الخافض ، أو الضمير المرفوع من غير فصل ضَعِيفٌ . ومن النحويين من يَجْعَلُ هذا القسم ممّا يلزم فيه النصب[4] . وهو بناء على منع العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[5] .

---

(١) التسهيل ص ٩٩ .

(٢) الكتاب ٣٠٨/١ ، والبيت لمسكين الدارمي ، ديوانه ص ٦٦ ، وروايته فيه :
* أتوعدني وأنت بذات عرقٍ *
ولا شاهد فيه على هذه الرواية .
وانظر الشاهد في الكامل ١٩٦/١ ، الجمل ص ٣٠٨ ، شرح المفصل ٥٠/٢ ، خزانة الأدب ٥٠٠/١ .

(٣) الكتاب ٣٠٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٠/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ٦٨٦/٢ وفي عجزه :
* . . . مـآبٍ لقافـل *
وانظر معجم البلدان «الفرط» .

(٤) انظر الكتاب ٣٠٧/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٠٦ .

(٥) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز ذلك / انظر الإنصاف ٤٦٣/٢ ، وما سيذكره الشاطبي في باب العطف .

والناظم قد أجاز ذلك في باب العطف فلا بُدَّ من البناء على ما ذهب إليه[1] . ومن هذا القسم أيضاً قولهم : كنتُ وعمراً كالأخوين[2] ، وما صنعتَ وأباك ؟ وأنشد سيبويه :

فكان وإيّاها كَحَرَّانَ لم يُفِق   من الماء إذ لاقاه / حتى تَقَدَّدا[3]   /١٦٤/

وهذا أيضاً مَبْنِيٌّ على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ، وهو جائز على ضَعْفٍ عند الناظم كالضمير[4] المخفوضِ ، وبيان ذلك كلّه في باب العطف .

وأمَّا اختيارُ العَطْفِ فحيثُ يَتَأَتّى من غَيْرِ ضعفٍ ، ولكنَّ الفعلَ غير موجود ، ويمكن تقديرُه لكون الموضع ممّا يُسْتَعْمَلُ فيه الفعلُ نحو : ما أنت وزيدٌ ؟ وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد ؟ وما شأْنُك وشأنُ زيدٍ ؟ وأنشد سيبويه للمُخَبَّل :

يا زبرقانُ أخا بني خَلَفٍ   ما أنتَ ويبَ أَبِيكَ والفَخْرُ[5]

وأنشد أيضاً قول الآخر :

وأنت امرؤٌ من أهلِ نَجْدٍ وأهلُنا   تَهَامٍ ، وما النَّجْدِيُّ والمُتَغَوِّرُ[6]

---

(١) انظر ما سيأتي عند قول ابن مالك في باب عطف النسق :

وعَوْدُ خافضٍ لدى عطف على   ضمير خفضٍ لازماً قد جُعِلا
وليس عندي لازماً ، إذ قد أتى   في النظم ، والنثر الصحيح مثبتاً

(٢) انظر الجمل ص ٣١٧ .

(٣) الكتاب ٢٩٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣١/١ ، الأصول ٢٥٥/١ ، الجمل ص ٣١٧، الحلل ص ٣٦٦ ، والبيت لكعب بن جعيل التغلبي .

(٤) في س : (الخبر) ، تحريف .

(٥) الكتاب ٢٩٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢١١/١ ، ٣٦٢ ، شرح المفصل ١٢١/١ ، ٥/٢ ، خزانة الأدب ٥٣٥/٢ ، والبيت في شعر المخبل (المورد ١٢٥/١/١) .

(٦) الكتاب ٢٩٩/١ ، والبيت لجميل في ديوانه ص ٩١ ، وانظر الكامل ١٩٦/١ ، خزانة الأدب ٥٠١/١ .

وأنشد أيضاً :

وكنتَ هناك أنتَ كريمَ قَوْمٍ   وما القيسيُّ بَعْدَكَ والفَخَارُ[1]

وإنَّما كان العطفُ هنا أولى ؛ لأنَّه لم يتقدَّم فعل [يعمل][2] فيما بعد الواو ، والمعنى : ما أنتَ وما عبدُ الله ؟ إذ كنت تريد أَنْ تُحَقِّرَ أمرَه ، وكيف أنت وعبدُ الله ؟ سؤالٌ عن شأنهما ، كأنك قلت : وكيفَ عبدُ الله ؟ فصارت الواوُ بمعنى مع كَهِي لمجرد التشريك لكون العطف على الابتداء مثل : أنتَ وشأْنُك ، لكنْ جاز النصبُ ضعيفاً ؛ لكون الفعلِ يستعمل هاهنا كثيراً ، قال سيبويه : «وزعموا أنَّ ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً . وهو قليل في كلامهم[3] » ثم عَلَّل بمعنى ما تقدَّم ، وأنشد من ذلك :

فما أنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ   يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ[4]

وأنشد أيضاً :

أتوعدني بقومك يا ٱبنَ حَجْلٍ   أُشَاباتٍ يُخَالُونَ العِبَادا

بما جمَّعتَ من حَضَنٍ وعمرو   وما حَضَنٌ وعمرو والجِيادا[5]

وهذا الوجه منصوصٌ عليه بقوله : «والعطفُ إنْ يمكن بلا ضَعْفٍ أحق» .

---

(١) الكتاب ٣٠٠/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣١/١ ، شرح المفصل ٥٢/٢ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٣) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٤) المصدر نفسه ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٢٨/١ ، والشاهد لأسامة بن الحارث الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣ ، وهو في الجمل ص ٣١٩ ، الحلل ص ٣٧٣ ، شرح المفصل ٥٢/٢ ، المقاصد النحوية ٩٣/٣ ، همع الهوامع ٢٤٢/٣ .

(٥) الكتاب ٣٠٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩٦/١ ، والبيتان لشقيق بن جزء الباهلي / وانظر المحتسب ٢١٥/١ ، ١٤/٢ ، فرحة الأديب ص ٤٧ ، الحماسة البصرية (ت / عادل سليمان) ٣٣٠/١ ، أمالي ابن الشجري ٦٦/١ .

ويدخل تحته أيضاً قولك : ما شأنُ عبدِالله وزيدٍ ؟ وما لزيـدٍ وعبدِالله ؟ قال سيبويه : «وسمعنا بعضَ العرب يقول : ما شأنُ عبدِالله والعَرَبِ يَشْتُمها»[1] لأنَّ العطف هاهنا ممكنٌ بلا ضعف من حيثُ صار المجرور ظاهراً ، وإنّما ضَعُفَ في الوجه الآخر العطفُ لكون المعطوفِ عليه مضمراً ، فقد زال الضَعْفُ ، فصار العطفُ أولى .

وأمَّا استواءُ الأمرين ففي[2] نحو : ما صنعتَ أنت وأباك ؟ وأبوك ، هما جائزانِ على السواء ؛ إذ هما مختاران ، قال سيبويه [في][3] : ما صنعتَ وأباك ؟ : «ويَدُلُّ على أنَّ الاسمَ ليس على الفعل – يعني ليس مُشَرَّكاً مع الفاعل – في : ما صنعت فيرتفع بالعطف– قُبْحُ : أقعد وأخوك ، حتى يقال : أنت ، فإذا قلتَ : ما صنعت أنت ، ولو تركت هي ، فأنت بالخيار»[4] يعني في العطف والنصب . وهذا مذهب الجمهور . والذي يُؤخذ من كلام الناظم هنا اختيار العطف ؛ من قوله : « والعَطْفُ إنْ يُمْكِنِ بلا ضَعْفٍ أحق» ، لأنَّ هذا المثالَ يُمْكِنُ فيه العطفُ بلا ضَعْفٍ ؛ لأنَّ توكيدَ الضمير المتصل قد حَصَل . فيبقى أربعة مأخوذةٌ من كلامه ، ويظهر أنَّ الخامسَ خالفَ فيه الناس هنا . ومن حُجَّته / في ذلك أنَّ العطفَ هو /١٦٥/
الأصل ، لإيثارهم المشاكلة بين ما قبلَ العاطف وما بعدَه ، وفي سائر الأبواب ، وإذا كان كذلك فالحمل على الأصل أولى ، فلا يتساوى الوجهان إذاً ، هذا مع أنَّ العطفَ يَحْتَمِلُ من المعنى ما في النصب ، إذ قولُك : قام زيدٌ وعمرو مُحْتَمِلٌ للمعيّة ، والملابسة في القيام ، وهو معنى : قام زيدٌ وعمراً .

فإنْ قيل : النصبُ هو المطابق لقَصْدِ المعية ، ألا ترى أنَّ العطفَ لا يقتضي

---

(١) الكتاب ٣٠٩/١ .

(٢) في الأصل : (في) ، وما أثبت من س ، وفيها : (ففي نحو قولك :) .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٤) انظر الكتاب ٢٩٨/١ .

التباساً بينهما بلا بديلٍ ، بل يمكن أَنْ يُسْأَلَ عن صُنْعِ كلٌّ واحدٍ منهما على انفراده من غَيْرِ أَنْ يكونَ مُلْتَبِساً بصُنْعِ الثاني ، فالنصب قد يكون على هذا أولى ، لأنَّه المطابق ، والعطف أيضاً هو المطابق لقَصْدِ التشريك ، وإذا تعارض القصدان لاقتضاء كلٍّ واحد منهما رجحانَ وجهٍ حصل من المجموع جواز الوجهين على السواء ، كما استوى الوجهان في باب الاشتغال في : زيدٌ ضربتُ وعمرو كلمته حسب ما تقدَّم[1] فكذلك هنا .

فالجواب : أَنَّ قَصْدَ مُجَرَّدِ التشريك هنا يقتضي العطفَ حتماً ، فلا يجوز معه النصبُ ، وقَصْدُ الالتباس والمعيَّة لا يقتضي النصبَ حتماً ، بل يجوز العطفُ على ذلك القصد ، فإذاً للعطف في الباب مَزِيَّةٌ ليست للنصب ، فكان العطفُ أولى كما قال الناظم ، مع أَنَّ كلامَ سيبويه ليس بِنَص[2] في مخالفته ، بل يجوز أَنْ يكونَ تخييره بين الوجهين يريد به أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما سائغٌ ليس بقبيح كما كان قبيحاً قبل أَنْ [يؤكد ، ويبقى][3] تَرجيحُ أُحَدِ الوجهين على الآخر غير مُتَعَرَّضٍ له في كلامه . والله أعلم . فإذا تَقَرَّر هذا فلنرجع إلى تنزيل ألفاظِه على ما ذَكَر ، فقوله : «وبعد ما استفهامٍ أو كيفَ نَصَب» . . . إلى آخره ، يعني أَنَّ بعضَ العرب يَنْصِبُ ما بعد الواو وإن لم يتقدّم فِعْلٌ ولا ما أشبهه إذا تقدَّم ما الاستفهاميةُ أو كيف ، ولا تكون إلاَّ أداةَ استفهام ، فتقول : ما أنت وزيداً ؟ وكيف أنت وقصعةً من ثريد ؟ وقد تقدّمت الأمثلةُ .

وفي قوله : «بعضُ العرب» نَصٌّ على أَنَّه لا يقولُ بالنصب جميعُهم ، وإنّما هو مسموعٌ من بعضهم ، وكأنه أراد حكايةَ ما حكى سيبويه إذ قال : «وزعموا أَنَّ ناساً

---

(١) انظر ما تقدَّم ص ١٠٣ .

(٢) في س : (ليس بصريح) .

(٣) ما بين المعقوفين لم يظهر في مصورة الأصل ، فالكلمتان من كلام استدرك في الهامش الأيسر للصفحة . وأثبتهما من س .

يقولون : كيف أنتَ وزيداً ؟ وما أنتَ وزيداً ؟ وهو قليل في كلام العرب»[1] ولا بدّ [على هذا][2] من عامل هو كان أو يكون ، لأنَّ هذا الوضعَ ممّا يستعمل الفعلُ فيه كثيراً ، فنصبوا على معناه ، وحُضور الدّلالة عليه ، وذلك أداةُ الاستفهام .

وقوله : «بفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ يدُلُّ على طلب الموضع لكانَ ، وهذا المجرور معلَّقٌ بنصبوا ، أي : نصبوا ذلك بفعل مُضْمَرٍ من أفعال الكون ؛ لأنَّ الكون مع الاستفهام مفهومٌ ، وهو ممّا يستعمل فيه من غير أنْ ينقص معنى الكلام . وفي هذا[3] إشارةٌ إلى مسألةٍ ، وذلك أنَّ سيبويه قَدَّر الفعلَ الموضوع من الكون ماضياً مع ما ، ومضارعاً مع كيف ، فقال : «كأنه قال : كيف تكونُ وقَصْعَةً من ثريد ؟ وما كنتَ وزيداً ؟»[4] فردَّ عليه المبرِّدُ ، وقال : يصلح في كلٍّ واحدٍ منهما الماضي والمستقبل نحو : ما يكون وزيداً ؟ وما كنتَ وزيداً ؟ وكيف يكون وزيداً ؟ وكيف كنتَ / وزيداً ؟[5] قال ابن خروف : «وتابعه الأستاذ[6] – يعني ابن طاهر الخِدَبّ – وقال : إنّما قَدَّر مع ما الماضي ، ومع كيف المستقبل لكثرة ذلك في الكلام ، ولا يمتنع في القياس العكس كما قال المبرّد إلاّ أن الاستعمال ورد على ما ذكره سيبويه فيوقف عنده» قال ابن خروف : «ونعم ما قال» وزعم ابن وَلاَّد : أنَّ ما قال سيبويه لازم ، واعتَلَّ لذلك بأنَّ (ما) قد دخلها معنى التحقير والإنكار ، وليست سؤالاً عن مسألةٍ مجهولة ولا يُنْكَرُ إلاّ ما ثبت واستقر» . قال : «ولو كانت هنا لمجرّد الاستفهام لجاز فيها الماضي ، والمضارع»[7] . قال ابن /١٦٦/

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .
(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام من س .
(٣) في س : (وفي هذا الكلام) .
(٤) الكتاب ٣٠٣/١ .
(٥) انظر رأي المبرد في البديع لابن الأثير ل ٦٨ ، منهج السالك ص ١٥٦ ، همع الهوامع ٢٤٣/٣.
(٦) في س : (الأستاذ أبو بكر) .
(٧) أنظر همع الهوامع ٢٤٣/٣ .

خروف : «وهذه الحجة كانت ممكنةٍ في ما وحدَها لولا ما ورد الإنكارُ في المستقبل ، من ذلك قوله :

* فما أنا والسيرَ في مَتْلَفٍ ؟! *

فهذا إنكارٌ في شيء لم يقع .

قال : «ولا تَتَّجِهُ هذه العِلَّةُ أيضاً في كيف» . قال ابن الضائع : يكفي في تخصيص سيبويه أَنَّه الأكثر ، وكأَنَّ كيف في مثل هذا إنّما تستعمل في عرض الأمر على الشخص ، والذي يليق به فعلُ المضارعة الذي يحتمل الحال والاستقبال ، والأكثر في الإنكار أَنْ يكونَ فيما مضى ، وإنَّما يكون في المستقبل إذا عزم عليه فكأنك إنّما تنكر الذي قد ثبت من العزم ، وإذا قلتَ : ما أنتَ وزيدٌ فقد يكون على أَنْ تُحَقِّرَه ، وقد يكون على أَنْ تُعَظِّمَه ، وقد يكون على أَنْ تَسْأَلَ عن شأنهما ، أي عَرِّفني شأنَكما»[1] . وقال[2] السيرافي : «إنَّ سيبويه لم يذهب إلى هذا الاختصاص بالقصد ، بحيثُ قصد تخصيصَ (ما) بالماضي ، وكيف بالمستقبل ، إنما مَثَّل على ما يمكن ، والتمثيل ليس بحدٍّ[3] لا يُتَجَاوز»[4] . فهذا كما ترى اضطراب كثير ، والأقرب فيه ما قال السيرافي ؛ فلذلك اختاره الناظم ، فإنَّه قال : «بفعل كَوْنٍ» هكذا مطلقاً ، أي ليس بمُقَيَّد بماضٍ دونَ غيره لا في ما ولا في كيف . وأما قوله : «مُضْمَرٍ» فَنَعْتٌ للفعل لا لكَوْنٍ .

وقوله : «والعطفُ إنْ يُمْكِن بلا ضَعْفٍ أحق» يعني أَنَّ العطف متى أمكنَ أَنْ يُحْمَلَ عليه الكلامُ من غير ضَعْفٍ يقع فيه بسببه فهو أثبت ؛ لأَنَّه الأصل ، والرجوع إلى الأصل أولى من غيره ، نحو : ما شأنُ عبدِالله وزيدٍ ؟ وما لزيدٍ

---

(١) في س : (شأنهما) .

(٢) في الأصل : (قال) ، بسقوط واو العطف .

(٣) ليس بحد ، ليستا واضحتين في س .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ٨١ مع اختلاف في ألفاظه .

والعربِ ؟ لأَنَّ العطفَ هنا على الظاهر ، فلا محذورَ ، ولا ضعف ، وكذلك قوله : كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين ، يجوز هنا العطفُ على الضمير المتصل جوازاً حسناً من أجلِ الفصل بالتوكيد ، ولأنَّ المعنى عليه في هذه الأمثلة غيرُ مُتَكَلَّفٌ ، فَرَجَح العطفُ إذاً ، فإن كان ضَعْفٌ لازمٌ عن العطف فالنصبُ أحسنُ ؛ لِيَسْلَمَ من الضَعْفِ ، وهو معنى قوله : «والنصبُ مختارٌ لدى ضَعْفِ النسق» . والضَّعْفُ على وجهين :

ضَعْفٌ من جهة اللفظ ، وضَعْفٌ من جهة المعنى ، وإن كان اللفظُ قوياً .

فأَمَّا الأول فنحو : ما صنعتَ وأباك ، وما شَأْنُك وعمراً ، ونحو ذلك ممّا مَرَّ ؛ إذ العطف على الضمير المتصل إذا كان مرفوعاً أو مجروراً ضَعِيفٌ كما سيأتي إن شاء الله .

وأَمَّا الثاني فأنْ يكون العطفُ يؤدي إلى تَكَلُّفٍ معنوي نحو : لو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَها لرَضَعَها ، فالعطف هنا من جهة اللفظ سَهْلٌ إلاَّ أَنَّه متكلَّفُ المعنى ؛ إذ كان المعنى / : لو تُرِكَتِ الناقةُ لولدِها أو لو تُرِكَت مع ولدِها لرضعها ، ولو عطفت لكان المعنى : لو تركت الناقة تَرْأَمُ ولدَها وتُرِكَ ولدُها لرضعها ، وهذا تَكَلُّفٌ وكذلك ما أنشده سيبويه : /١٦٧/

فكونــوا أنتُــمُ وبنــي أبيكم مكانَ الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحالِ[1]

فالمعنى : كونوا لهم على هذه الصفة ، فهم المخاطبون وحدَهم دون بني أبيهم والعطف يعطي معنى كونوا لهم وليكونوا لكم ، وهو خارجٌ عن المقصود . وكذلك قول الآخر أنشده في الشرح :

---

(١) الكتاب ٢٩٨/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٩/١ ، مجالس ثعلب ١٠٣/١ ، الأصول ٢٥٤/١ ، سر صناعة الإعراب ١٤٢/١ ، المرتجل ص ١٨٥ ، شرح المفصل ٤٨/٢ ، ٥٠ ، المساعد ٥٤٤/١ ، التصريح ٣٤٥/١ ، همع الهوامع ٢٤٤/٣ .

إذا أعجبَتْكَ الدهرَ حالٌ من امرئٍ   فدعــه وواكلْ أمــرَه واللَّياليا[1]

فالمعنى : واكل أمره إلى الليالي ، فلو عطفتَ لتكلَّفْتَ أن يكون المعنى : واكل أمرَه إلى الليالي ، وواكل الليالي إلى انقلاب أمرِه ، أو ما أشبه ذلك ، وذلك ضعيفٌ ؛ فكان النصبُ المختارَ .

قوله : «إنْ يُمْكن» ضَعْفٌ من جهة العربية . وقد تَقَدَّم مثله ، وله من ذلك مواضع أخر سيأتي التنبيه عليها إن شاء الله .

وفي قوله : «وبعد ما استفهام . . .» إلى آخره . سؤالٌ وهو ما يظهر فيه من عَدَم الفائدة لدخوله تحتَ قوله : «والعطفُ إنْ يُمْكِن بلا ضَعْفٍ أحقّ» ؛ لأَنَّ قولَك : ما أنت وزيدٌ ، وكيف أنتَ وزيدٌ قد أمكن فيه العطف بلا ضَعْفٍ مع أَنَّه الأصل ، والنصبُ ضعيفٌ ؛ لكونه على إضمارٍ ، وهو خلاف الأصل ، فما الفائدة في النَصِّ عليه ؟ .

والجواب أنْ يقالَ : ليس داخلاً تحت ما بعده ، لأَنْ ضَعْفَ النصب [فيه][2] ليس لأجل تكلُّف الإضمار ؛ لرُجْحَان الإضمار فيما ضَعُفَ فيه العطفُ نحو : مالك وزيداً ؟ وقد نَصَّ عليه .

فإن قيل : إنّما تَرَجَّحَ الإضمارُ هنا لأجل معارضة ضَعْفِ العطف ، ولولا هو لكان ضعيفاً .

فالجواب : أنَّه لو كان كذلك لكان العطفُ أولى من حيثُ هو الأصل ؛ إذ العطفُ والنصبُ معاً ضعيفان ، فكان يكون العطفُ راجحاً ، لأَنَّه الأصل حَمْلاً على أحسن الأقبحين ، أو كانا يكونان متساويين لتكافُىء الضعفين ، فلما لم يكن

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٩٧/٢ ، وهو منسوب لأفنون التغلبي في حماسة البحتري ص ١٦٤ ، وفي ص ٢١٥ لمويلك العبدي ، وهو في معاني القرآن ٥٧/٢ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٨٤ ، المقاصد النحوية ٩٩/٣ .

(٢) تكملة يتّضح بها الكلام من س .

ذلك علمنا أنَّ الإضمار لا يكون سبباً لضَعْفِ[1] النصب قويًّا ، وإذا كان كذلك لم يصلح أنْ يدخلَ تحتَ قوله : «والعطفُ إن يمكن بلا ضعف أحقّ» . وإنْ سلَّمنا ذلك فإنما نَصَّ عليه لأنه لو سَكَت عنه لتُوُهِّمَ أنَّه داخل في قسم المنع من النصب مطلقاً ؛ إذ لم يتقدَّم فعلٌ ولا ما يشبهه ، وقد قال : إنَّ المفعول معه ينتصب بما تقدمه من الفعل أو ما يشبه الفعل ، فيُظَنُّ أنّه من باب : أنت أعلمُ ومالُك ، وكلُّ رجلٍ وضيعتُه ، فلما نَصَّ عليه ٱرتفع هذا الإيهام ، وٱضطُرَّ إلى تقدير ناصبٍ له ، وهو الملابسة المفهومة من الكلام ، فإنَّ المعنى مالك وملابستُكَ زيداً أو ملابسةٌ زيداً ، وكذا : وتلابِسُ زيداً حسب ما ذكروه في وجه تقدير هذا العامل[2] ، ولم يتعرّض الناظمُ لتقديره فلم نتعرّض له . وأيضاً فلتجريد هذه المسألة ممّا بعدها فائدتان .

/١٦٨/ إحداهما : تعيين جهة السماع ، وأنَّ طائفةً / من العرب ٱختصّت بالنصب مع ما وكيف إمّا لزوماً وإمّا جوازاً ، وليس كلُّ العرب يفعل ذلك ، وهو ظاهرُ سيبويه في الحكاية عنهم ؛ إذ قال ؛ «وزعموا أنَّ ناساً»[3] ولم يطلق جواز النصب على ضَعْفٍ على جميع اللغات فتحرى[4] الناظم في النقل .

والثانية : تعيينُ وجه النصب ، وأنَّه على إضمار كونٍ لا غيره ، وأنَّ ذلك الكونَ مطلقٌ لا مقيَّدٌ .

أمَّا أنَّه مطلقٌ لا مقيَّد فقد مَرَّ وجهُه .

وأمَّا أنَّ الإضمارَ مختصٌّ بالكون ، فإنَّ الإضمار في هذا الباب على ضربين :

---

(١) في س : (فضعيف) ، تحريف .

(٢) أنظر الكتاب ٣٠٩/١ ، شرح المفصل ٥٠/٢ ، وانظر المساعد ٥٤٢/١ ، همع الهوامع ٢٤٢/٣ .

(٣) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٤) في س : فتحرر .

إضمارُ كونٍ ، وإضمارُ ملابسةٍ ، فإضمارُ الكونِ في نحو : ما أنتَ وزيداً ؟ وكيف أنت وزيداً ؟ وإضمارُ الملابسة في نحو : مالك وزيداً ؟ وما شأنُك وعمراً ؟ كذا قدَّره سيبويه[1] ، وإن كان الناس قد تكلَّموا في ذلك[2] . وقد سوَّى في التسهيل بين التقديرين في : ما أنتَ وزيداً ؟ ونحوه ، فخَيَّرَ بينهما[3] ، وله وجه يشير إليه كلام ابنُ الضائع في شرح الجمل ، وهو ظاهر صاحبِ الجمل[4] ، لكن يمكن أن يكون الناظم قصد ما تقدّم فلا اعتراض عليه .

ثم قال : «والنصبُ إن لم يَجُزِ العطفُ يَجِب . . .» إلى آخره ، يعني : أنَّ العطفَ إذا لم يجز مع هذه الواو التي بمعنى مع فلك وجهان سواء : أحدهما : النصبُ على المفعول معه . والثاني : إضمارُ عامل لما بعد الواو ، فأمَّا الأول فكقولك : سرتُ والنيلَ ، وسيري والطريقَ . وأمَّا الثاني : فنحو قول الله تعالى : ﴿فأجْمِعُوا أمْرَكُم وَشُرَكَاءَكُم﴾[5] فشركاءكم منصوبٌ بإضمار فعل على أنَّه مفعول به تقديره : وأحضروا شركاءكم ، وقد يكون منصوباً على المفعول معه أي : أجمعوا مع شركائكم أمْرَكم ، وفي القرآن : ﴿والذينَ تَبَوَّأُوا الدارَ والإيمانَ﴾[6] يَصِحُّ عند بعضهم فيها الوجهان[7] ، وأمَّا نحو :

يا ليتَ زوجَكَ قد غدا مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحاً[8]

ونحوه فلا يَصِحُّ فيه إلاّ الإضمارُ ، وظاهرُ هذا الكلام التخيير بين الوجهين مطلقاً

---

(١) الكتاب ٣٠٩/١ .
(٢) انظر شرح ألفيّة ابن معطى للرعيني ٢/ل ٩٣ ، همع الهوامع ٢٤٢/٣ .
(٣) التسهيل ص ٩٨ .
(٤) الجمل ص ٣١٨ .
(٥) سورة يونس آية ٧١ .
(٦) سورة الحشر آية ٩ .
(٧) انظر البحر المحيط ٢٤٧/٨ .
(٨) لعبد الله بن الزبعري / ديوانه ص ٣٢ ، وانظر معاني القرآن ١٢١/١ ، ٤٧٣ ، ١٢٣/٣ ، =

في كل مسألة لا يسوغ فيها العطف ، وذلك غيرُ صحيح ، بل ما بَعْدَ الواو إذا لم يمكن عطفه على ثلاثة أقسام :

قسمٌ يتعيَّنُ فيه النصب على المعية كمثاله المذكور أولاً : سيري والطريقَ ، وما كان من بابه ، فمثل هذا لم يَحْمِلْهُ أحدٌ علمته على الإضمار ، ولا يَصِحُّ من جهة المعنى .

وقسم يتعيَّن فيه الإضمار ، ولا يُحْمَلُ على المفعول معه ؛ إذ لا يَسُوغ وضعَ مع موضع الواو نحو :

يا ليتَ زَوْجُكِ قد غدا مُتَقَلِّداً سيفاً ورُمْحاً

وقوله :

علفتُها تِبْناً وماءً بارداً حتى شَتَتْ همالةً عيناها[1]

وسيأتي بيانُ ذلك في باب العطف إن شاء الله .

وقسم يجوز فيه الأمران ، وهوما ذكره ؛ إذ يسوغ في الاثنين عند الناظم الوجهان ، فأنت ترى[2] هذه الأقسام وتباينَ أحكامها مع أَنَّ كلامَه يعطي بظاهِرِه

= مجاز القرآن ٦٨/٢ ، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٤ ، الكامل ١٩٦/١ ، ٢١٨ ، ٤٠٣ ، الإيضاح ص ١٩٥ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، المحرر الوجيز ١٥٥/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٢١/٢ ، الإنصاف ٦١٢/٢ ، شرح المفصل ٥٠/٢ .

(١) ينسب الشاهد لذي الرمّة وهو في ملحقات ديوانه ص ٧٤٦ وقبله :

* لما حططت الرحل عنها وارداً *

وذكر البغدادي في خزانة الأدب ٤٩٩/١ أن الشيرازي والفاضل اليمنى أورداهما كذلك ، وأن غيرهما أوردهما كما ذكر الشاطبي ثم قال : «ووجدت في نسخة صحيحة من الصحاح أنَّه لذي الرمّة ، ففتشت ديوانه فلم أجده» وانظر معاني القرآن ١٤/١ ، ١٢٤/٣ ، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، أمالي المرتضى ٢٥٩/٤ ، المحرر الوجيز ١٥٥/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٢١/٢ ، الإنصاف ٦١٣/٢ ، مغنى اللبيب ص ٨٢٨ ، التصريح ٣٤٦/١ ، همع الهوامع ٢٢٨/٥ .

(٢) في الأصل : (تريد) ، تحريف صوابه من س .

فيها حكماً واحداً ، وليس له في الباب ما يزيل هذا الإشكال ، ويمكن أَنْ يُعْتَذَرَ عن هذا بأَنْ يقال : لعلَّه لم يرد تسويغَ الوجهين في الأقسام كلِّها بل قصد أَنَّها على هذين الوجهين يَخْرُجُ حكمُها إذا أُمكن ذلك ، ولا شَكَّ أَنَّها في ذلك
/١٦٩/ الإمكان على الأقسام الثلاثة / فاتَّكل على فهم الناظر في كلامه ، وتنزيلِه المسائلَ عليه ؛ إذ قَصَدَ الاختصارَ ، وله من هذا القبيل مواضعُ يأتي فيها بالقاعدة مجملةً ؛ لأنه يُمْكِنُ تفصيلُها بالتَّهَدِّي إليها ، وهو وجهٌ من وجوه التدريب . والله أعلم .

باب الاستثناء

ثم قال :

هذا هو النوع السادس من المنصوبات التي يَنْصِبُها كلُّ فعل ، وهو المستثنى . وتَرَكَ الناظمُ حَدَّ الاستثناء فلم يذكره ، ولم يشر إليه اتكالاً على فَهْمِ معناه من مَسَاق الكلام ، ومفهوم الجملة ، وحَدَّ في التسهيل المستثنى بأَنَّه : المُخْرَجُ تحقيقاً أو تقديراً [من مذكورٍ أو متروك] بإلاّ أو ما في معناها بشَرْطِ الفائدة[1] . فقوله : «المخرج» هو الجنس الأقرب ، لأنَّ المستثنى مَخْرَجٌ عن ما تقدَّم من مذكور أو مقدر ، ومعنى إخراجه[2] أنَّ ذكره بعد إلاَّ مُبَيِّنٌ أَنَّه لم يرد دخولَه فيما تقدَّم ، فَبَيَّنَ ذلك للسامع بتلك القرينة لا أَنَّه كان مُرَاداً للمتكلم ثم أخرجه . هذا حقيقةُ الإخراج عند أئمةِ اللسان : سيبويه وغيره ، وهو الذي لا يَصِحُّ غيره حَسَبَ ما تَبَيَّنَ موضعه . وقوله : «تحقيقاً» أراد به المُتَّصِل . «أو تقديراً» أراد به المنفصل ، وسَيُبَيِّنُه . وقوله : «بإلاّ» وكذا ، هي خاصَّةُ المستثنى فيتميز بها عن التخصيص بالصفةِ وغيرها . وقوله : «بشرط الفائدة» احترازاً من نحو : جاءني ناسٌ إلاّ زيداً ، وجاءني القومُ إلاّ رجلاً[3] ، وما أشبه ذلك ممّا لا يفيد . [ثم قال][4] .

---

(١) التسهيل ص ١٠١ ، وما بين المعقوفين تتمة منه .

(٢) في الأصل : (اخراجاً) بسقوط الضمير . والتصحيح من س ، والتصريح ٣٤٧/١ ، فقد نقل صاحبه كلام الشاطبي من قوله : «معنى اخراجه» إلى قوله : «وهو الذي لا يصحّ غيره» بحروفه معزواً إليه .

(٣) في س : (إلاّ رجلٌ) .

(٤) زيادة من س .

ما استَثْنَتِ إلاّ عن[1] تَمَامٍ يَنْتَصِبْ   وبَعْدَ نفي أو كَنَفْي انتَخِبْ
اتباعَ ما اتَّصَل وانْصِب ما انقَطَعْ   وعن تَمِيمٍ فيه إبدالٌ وَقَعْ

اعلم أنَّ المستثنى على قسمين :

أحدُهما : ما تَـوَقَّـفَ الكلامُ قبلَه عن أنْ يَتِمَّ دونَه ، فلا يَتِمُّ إلاَّ به من حيثُ القصدُ ، وهذا هو الاستثناء المُفَرَّغ ، أي فُـرِّغَ العاملُ فيه لطلب ما بَعْدَ إلاّ فصار معرباً بحَسَبِ ما يطلبه . وسيأتي .

والثاني : ما تَـمَّ الكلامُ دونَه ، واستَقَلَّ بمعناه ، فصار لما بعدَ إلاَّ حكمُ الفضلةِ المُسْتَغْنَى عنها . وهذا القسم هو الذي شَرَع فيه الآنَ ، ويكون على وجهين : مُتَّصلاً ، ومنفصلاً . وقد أَجْمَلَ الكلام فيهما أَوَّلاً ثم فَصَّلَه ، فيريد بقوله : «ما اسْتَثْنَتِ إلاَّ عن تَمَامٍ» هذا القسمَ يعني أَنَّ ما كان واقعاً بَعْدَ إلاّ مستثنى[2] بها فإنَّه يَنْتَصِبُ إذا كان الكلامُ تامًّا لم يُفَـرَّغِ العاملُ له ، وسواء أكان متَّصلاً أو منقطعاً[3] ، ومثال ذلك : قام القومُ إلاَّ زيداً ، ورأيتُ القومَ إلاَّ زيداً ، ومررت بالقوم إلاَّ زيداً[4] . هذا في المتصل . ومثالُه في المنقطع : جاءني بنو تميمٍ إلا زيداً الهاشميَّ . ورأيتُ القومَ كلَّهم إلاَّ فرسَ بني فلان ، ومنه في القرآن الكريم : ﴿فلولا كانت قَرْيَةٌ آمَنَتْ فنفَعَها إيمانُها إلاَّ قَوْمَ يُونسَ﴾[5] الآية وقال تعالى : ﴿فلولا كانَ من القرون من قَبْلِكم أولوا بَقِيَّةٍ ينهونَ عن الفَسَادِ في

---

(١) في س : (مع) ، وكذلك هي في شرح ابن الناظم ص ٢٨٧ ، توضيح المقاصد ١٠٣/٢ ، شرح ابن عقيل ٥٩٧/١ .

(٢) في س : (بعد المستثنى) ، تحريف .

(٣) في س : (أو منفصلاً) .

(٤) في الأصل : (ورجع) . والوجه ما أثبت عن س .

(٥) سورة يونس آية ٩٨ .

الأرض إلاّ قليلاً ممّن أَنْجَيْنَا منهم﴾[1] وذلك كثيرٌ ، وجميعُه ممّا وقع الاستثناء فيه بعد تَمَامِ الكلام من غير افتقارٍ إلى ما بَعْدَ إلاّ . هذا / معنى الكلام على الجُمْلَةِ ، /١٧٠/
ثم فيه بعد مسائلُ خمسٌ :

إحداها : أَنَّ قولَه : «ما استثنتِ إلاَّ» نَسَبَ فيه الاستثناء إلى الأداةِ[2] ، وليست هي المُسْتَثْنِيَةُ ، وإنما هي مستَثْنى بها ، ولكن لما كانت الأدوات[2] في هذه الصناعة إليها يُنْسَبُ العملُ ، وتضاف الأحكامُ ساغَ[3] ذلك فيها أيضاً ، فجرى على مُطْلَقِ الاصطلاح ، كما يقال : ما النافية ، وإنَّ المؤكدة ، وما الكافّة ، وليست هذه المعاني إلاَّ فعلَ المتكلِّم ، وله أصلٌ في كلام العرب أنْ يُنْسَبَ الفِعْلُ إلى ما انتَسَبَ إليه بوجهٍ ما ، كقولهم : نهارُه صائمٌ ، وليله قائمٌ[4] ، وفي التنزيل الحكيم : ﴿بل مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾[5] وهو كثيرٌ .

والثانيةُ : أَنَّ الظاهرَ في إطلاقِه الاستثناءَ إنّما هو بمعنى الإخراج حَسَبَ ما فَسَّرَهُ في التسهيل ، فكأنَّه قال : ما أخرجتِ إلاَّ ، والإخراج في الحقيقة إنَّما يظهر في الاستثناء المُتَّصِل ، وأمَّا المُنْقَطِعُ فلا يَصْلُحُ فيه الإخراج ؛ إذ كان الإخراجُ مخصوصاً بما كان من الجنس ، فلا يقال : إنَّ الفرسَ في قولك : رأيتُ بني فلانٍ إلاَّ فرسَ أحدِهم مُخْرَجٌ ؛ إذ ليس الفرسُ من جنس بني فلان ، إلاَّ أَنْ يُتَأَوَّلَ ذلك بمَجَازٍ بعيد . وهو قد يَشْمَلُ المتَّصِلَ والمنقطعَ بكلامه ، فقد يُشْكِلُ هذا .

والجواب : أَنَّ الاستثناء شاملٌ لهما معاً ، لأَنَّ الإخراجَ حاصلٌ فيهما لكنْ تارةً يكون الإخراجُ تحقيقاً ، وذلك في الاستثناء المتَّصل ، وتارةً يكون تقديراً ، وهو في الاستثناء المُنْقَطِع ، وهذا يَتَنَزَّلُ بناء على ما رآه المازني في وجه الإبدال

---

(١) سورة هود آية ١١٦ .
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من س .
(٣) في س : (وساغ) بواو مقحمة قبل ساغ .
(٤) انظر الكتاب ١٦٠/١ ، ٣٣٧ .
(٥) سورة سبأ آية ٣٣ .

عندَ بني تميم بأَنْ يُطْلَقَ الأَوَّلَ على ما بعد إلاَّ ، فيشمل المستثنى منه والمستثنى معاً مجازاً[1] ، فيكون المستثنى في المنقطع على هذا إخراجاً من الجنس ، أو على النحو الآخر . ولكنَّ هذا الجواب غيرُ مُخَلِّص[2] ، إذ لا يَطَّرِدُ ذلك في جميع مسائلِ الاستثناء المُنْقَطِع . ويمكن على بُعْدٍ أَنْ يكونَ جارياً في ذلك على مذهب الفراء الذي يَجْعَلُ الاستثناءَ من العامل لا من الاسم ، فإذا قلت : ما رأيتُ أحداً إلاَّ حماراً ، فالحمار مستثنى من الرُؤْيَة لا من أحد[3] ، فعلى هذا يكون قوله : «ما اسْتَثْنَتِ الاَّ» واقعاً على القسمين تحقيقاً ، لكنّه لم يُعَرِّج عليه في غيرِ هذا الكتاب ، فَيَبْعُدُ أَنْ يَقْصِدَ إليه لاسيَّما ، وهو مُشْكِلٌ في نفسه .

والأولى في الجواب - والله أعلم - : أَنْ يكونَ أرادَ ما وقعَ بعد أداة الاستثناء منصوباً لا أَنَّه يريد ما أُخْرِج بإلاّ .

والثالثة : أَنَّه عيَّن إلاَّ في أولِ كلامِه ولم يقصد غيرها إلاَّ بعد ما قَرَّرَ أكثرَ أحكامِ الباب بها لأَنَّها أُمُّ الباب لا معنى لها في الأصل إلاَّ الاستثناء وإنّما يَدْخُلُها غيرَه بالعَرَض حملاً على ما هو الأصل في غيرها ، (فغَيْرُ أصلُها الوصفُ ، وإنما دخلت في الباب لعُروض معنى إلاّ ، وكذلك سِوى ، وغيرُها من الأدوات ، وأَيْضاً فإنَّ الاستثناءَ بها مُطَّرِدٌ بخلافِ غيرِها)[4] .

والرابعة : أَنَّه أطلق القولَ في الانتصاب هنا مع أَنَّ غيرَ النصبِ جائزٌ ، وذلك في الاستثناء المُتَّصِل ؛ فإنك إذا قلتَ : قام القومُ إلاَّ زيداً جاز لك أن تقولَ : إلاَّ
/١٧١/ زيدٌ بالرفع / ، فيجري صفةً على الأول حملاً على غير ؛ إذ كان أصلُها الصفةَ ، وكذلك تقول : مررتُ بالقومِ إلاَّ زيدٍ ، ومن كلامهم : لو كان مَعَنا أَحَدٌ إلاَّ زيدٌ

---

(١) انظر التسهيل ص ١٠٢ ، المساعد ٥٦٣/١ ، وأبو عثمان المازني ص ٢١٧ .

(٢) في س : (غير مختص) .

(٣) انظر الاستغناء ص ٣٧٤ ، المساعد ٥٤٩/١ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من س .

لغُلِبْنا[1] وفي القرآن : ﴿لو كان فيهما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لفَسَدَتا﴾[2] على قول سيبويه ، وأنشد سيبويه[3] لذي الرمّة :

أُنِيْخَتْ فألقت بلدةً بعد بلدةٍ   قليلٌ بها الأصواتُ إلاّ بُغَامُها[4]

وأنشد أيضاً :

لو كان غيري سُلَيْمَى اليومَ غَيَّرَه   وَقْعُ الحوادثِ إلاّ الصارمُ الذَّكَرُ[5]

وأنشد لعمرو بن معدي كرب :

وكلُّ أخٍ مفارِقُه أخوه   لَعَمْرُ أبيك إلاّ الفرقدانِ[6]

فهذا كلُّه ، وما كان مثلَه ممّا وقعت فيه إلاّ صفةً بمعنى غير ، وهو باب واسع ،

---

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٣٣١ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٢٢ .

(٣) الكتاب ٢/٣٣١-٣٣٢ .

(٤) الكتاب ٢/٣٣٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٤٤ ، والبيت للبيد بن ربيعة العامري - رضي الله عنه - في ديوانه ص ٦٢ ، وهو في مغنى اللبيب ص ١٠٠ ، شرح شواهده ١/٢١٨ ، شرح أبياته ٢/١٠٢ ، شرح الألفيّة للأشموني ١/٤٠٠ ، وانظر الرماني النحوي ص ٤٠٨ .

(٥) الكتاب ٢/٣٣٢ ، وهو في ديوانه ص ٧١٦ ، المقتضب ٤/٤٠٩ ، الأصول ١/٣٤٩ ، شرح الرضى على الكافية ٢/١٢٩ ، همع الهوامع ٣/٢٧١ ، خزانة الأدب ٢/٥١ .

(٦) الكتاب ٢/٣٣٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/٤٦ ، فرحة الأديب ص ٢٠٠ ، ونسبته فيهما إلى حضرمي بن عامر الأسدي ، وهو منسوب في مجاز القرآن ١/١٣١ ، البيان والتبيين ٢/٢٢٨ ، الكامل ٣/١٤٤٤ إلى عمرو بن معدي كري - كما في الكتاب - قال البغدادي في شرح أبيات مغنى اللبيب ٢/١٩ذ٨٠ «ولم أره في ديوانه . ونسبه غير هؤلاء إلى حضرمي بن عامر الأسدي» . والبيت في ديوان عمرو ص ١٨١ في المصادر السالفة ، والحماسة البصرية ٢/٤١٨ ، وينسب أحياناً لسوار بن المضرب ، والشاهد في المقتضب ٤/٤٠٩ ، الحجة ١/١٦ ، التبصرة ١/٣٨٣ ، أمالي المرتضى ٢/٨٨ ، الإفصاح للفارقي ص ٣٧٤ ، الإنصاف ١/٢٦٨ ، شرح المفصل ٢/٨٩ ، مغنى اللبيب ص ١٠١ ، ٧٣٩ ، خزانة الأدب ٢/٥٣ .

وقاعدةٌ مطَّرِدَةٌ في باب الاستثناء حتى في النفي إذا قلتَ : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، فإنَّ إلاّ يحتمل أن تكونَ صِفَةً إذا أردتَ معنى غير ، وإذا كان كذلك أشكلَ إطلاقُه القولَ بالنصب من غير تعريج على غيره .

الجواب : أنَّه قد حَرَّرَ كلامَه فلم تدخل له الصِّفَةُ حينَ قال[1] : «ما آستثنت إلاَّ» فشرط فيها أنْ تكونَ للاستثناء بمعنى أنَّها تدل عليه في تلك الحال ، وإلاَّ الواقعة صفة ليست كذلك ، بل هي بمعنى غيرٍ ، وغيرُ خاليةٌ في الأصل عن معنى الاستثناء حتى تُضَمَّنَه ، فكذلك (إلاّ) الصفةُ تُجَرَّدُ من معنى الاستثناء حتى تصير موافقةً لمعنى غير في الأصل ، فقولك : قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ ، بمعنى قام القوم غيرُ زيدٍ أي القوم المغايرون لزيد ، فليس في هذا أنَّ زيداً مستثنى من جُمْلَة القوم ، فإذاً ليس بَعْدَ إلاَّ التي يستثنى بها إلاَّ النصبُ على الاستثناء ، أعني في الإيجاب ، وعلى أنَّ الناظمَ لم يتعرّض هنا للوصف بإلاَّ ، ولا تكلَّمَ فيه ، وهو فَصْلٌ يجب التنبيه عليه ، وليس من الأحكام الأقلِيَّةِ التي يُبَاح لمثله إغفالُها ، بل هي من الجلائل التي لا غِنى به عن ذكرها ، ولعلّه لم يذكر هذه المسألة هنا في إلاَّ[2] ، ولا في غير ؛ لأنَّها من باب الوصف ، وليس فيها معنى الاستثناء الذي يقتضي النصبَ .

فإن قيل : فكان ينبغي إذاً أنْ يتركَ البدل ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ ؛ لأنَّه ليس من باب الاستثناء ، بل من باب البدل فَلِمَ ذَكَرَهُ وترك ذكر الوصف .

فالجواب : أنَّ البدل عَرِيقٌ في الباب من جِهَة المعنى وإن كان اللفظُ مخالِفاً له ؛ فيكون رفعاً وجَرًّا ، فالمعنى معنى النصب على الاستثناء ، فليس بخارج عن باب الاستثناء بخلاف الوصف ، فإنَّه في المعنى مخالِفٌ لمعنى الاستثناء ، وإذا ثَبتَ هذا أمكنَ أن يكونَ عذراً للناظم .

والخامسة : أنَّه قال : «ينتصب» ولم يُعَيِّن له ناصباً ، وعادتُه تَعْيِينُ الناصب

---

(١) سقطت (قال) من س .

(٢) في س : إلاَّ في ، بتقديم (إلاّ) .

في هذه المنصوبات حَسَبَ ما تقدَّم .

والمسألة قد اضطرب الناسُ فيها على ثمانية أقوال :

أحدها : أنَّه انتصب بعد تَمَام الكلام انتصاب الدرهم بعد العشرين على التشبيه بالمفعول به ، ويعزى لسيبويه[1] .

والثاني : أنَّه انتصب بإلاَّ وحدَها ، وهو رأي ابن مالك ، وزعم أنَّه مذهب سيبويه ، والمبرد[2] .

والثالث : أنَّه انتصب بالفعل المتقدّم بوساطة إلاَّ وهو رأي السيرافي ، / والفارسي ، وابن الباذش[3] ، وزاد أنَّ النصبَ في غيرٍ بغير واسطة ، بل عَمِل فيها كعمله في الظروف المبهمة لأنَّ غيراً تشبهها في الإبهام . /١٧٢/

والرابع : أنَّ النصب بالفعل المتقدِّم بغير وساطة إلاَّ ، وهو رأي ابن خروف[4] .

والخامس : أنَّ النصبَ بما في إلاّ من معنى الاستثناء ، فكأنَّ النصبَ بفعل ، فإذا قلتَ : قام القومُ إلاَّ زيداً ، فالتقدير : استثنى زيداً ، ونُسِبَ هذا إلى المبرِّد ، ونحوه منقول عن الزجاج[5] .

والسادس : أنَّه منصوب بالمخالفة ؛ لأنَّ ما بعد إلاَّ مخالف لما قبلَها ، وهو أصل الكوفيين ، وحكي عن الكسائي[6] .

---

(١) موافقاً شيخه الخليل / الكتاب ٣٣٠/٢ .

(٢) التسهيل ص ١٠١ .

(٣) شرحه كتاب سيبويه ٣/ل ١٠٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، المساعد ٥٥٦/١ ، التصريح ٣٤٩/١ ، همع الهوامع ٢٥٢/٣ . وقوله : «الفارسي ، وابن الباذش» مطموس في س.

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٢١/٢ ، المساعد ٥٥٦/١ ، التصريح ٣٤٩/١ ، همع الهوامع ٢٥٢/٣ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٠٧ ، الإنصاف ٢٦١/١ .

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٠٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، وفي منهج السالك ص ١٦٠ : «وقيل : إنّ مذهبه نحوٌ من مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : إن المستثنى ينتصب =

والسابع : أَنَّ النصبَ على إضمارِ أَنَّ ، والتقدير : إلاّ أَنَّ زيداً لم يقم ، وينسب أيضاً إلى الكسائي[1] .

والثامن : أَنَّ إلاَّ مركبة من إنَّ ولا ثم خُفِّفَت إنّ وركِّباً ، فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم إنَّ ، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا[2] ؛ لأنها عاطفة[3] . وجميعُ هذه الأقوال القَصْدُ بها واحدٌ ، وهو رَبْطُ القوانين وتثبيتُها في النفس ، ويمكن على بُعْدٍ أَنْ يؤخذ له من هنا تعيين الناصب من جهةِ أَنَّه لما جعل الحكم في الاستثناء إلى الأداة ، ونَسَبَهُ إليها ثم أطلق الانتصاب ، ولم يُعَيِّن له خلافاً كان في ذلك إشارةٌ إلى أَنَّ الحكم في النصب لها أيضاً ، وهو المختار عنده في التسهيل ، وغيره[4] ، وحُجَّتُه في ذلك أَنَّ إلاَّ مختصة بالاسم . وليست بجزء منه ، فيجب لها العمل كسائر عوامل الأسماء التي هي كذلك ما لم تقع بين عامل مُفَرَّغٍ تحقيقاً أو تقديراً ومعمول ، فلا يجب العمل كلا في : لا مَرْحباً ، تعمل إذا لم تدخل على عامل ومعمول ، ولا تعمل هنا .

فإن قيل : فإنّ إلاَّ تدخل على الأفعال .

= بخروجه من الوصف ، يعني أَنَّ الاسم خرج من معنى الجملة المتقدّمة عليه من حيث لم يكن ركناً من أركانها بل فضلة مطلوبة لها» . والوجه ما ذكر السيرافي ، وابن عصفور ، والشاطبي، وهو الأشبه بمذاهب الكوفيين .

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٠٨ ، الإنصاف ٢٦١/١ ، وفي منهج السالك ص ١٦٠ «وقد غلط من نسب هذا المذهب إلى الكسائي» .

(٢) في س : (إلاّ) .

(٣) هذا هو مذهب الفراء كما ذكر السيرافي في شرحه كتابه سيبويه ٣/ل ١٠٨ ، وأبو البركات الأنباري من الإنصاف ٢٦١/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٥٣/٢ –٢٥٤ ، وانظر الأقوال الثمانية في التصريح ٣٤٩/١ ، وكأن ما فيه اختصار لما ذكره الشاطبي .

(٤) التسهيل ص ١٠١ ، شرحه ، السفر الأول ٩١٢/٢ .

قيل : كلُّ فعلٍ دخلت عليه[1] في تأويل الاسم ، وذلك لا يبطل الاختصاص بالاسم ، وإلاَّ لم يضف إلى الفعل[2] ، ولا وقع حالاً ، ولا خبراً لكان أو إنَّ ولا مفعولاً لظَنَّ ، فلما لم يَبْطُل ذلك الاختصاص بالاسم في تلك الأبواب ، فكذلك هنا .

فإنْ قيل : لو كان كذلك لاتَّصَلَ بها ضميرُ النصب ، وأنت لا تقول إلاّ : ما ضربتُ إلاَّ إيّاه .

قيل : لم يتصل لأنَّه أشبه المنصوب على النداء في أنَّه منصوبٌ لا مرفوعَ معه ، وأشبهت أيضاً ما النافية في موافقة الفعل معنى ، وفي إعمالها مرةً وإهمالها أخرى . ومعمول ما إذا كان ضميراً – منفصلٌ ، فكذلك ما أشبهه . وأشبهت أيضاً العاطفة في وقوعها وسطاً ، ومخالفة ما بعدها لما قبلها ، والضمير إذا وقع بعد العاطف منفصلٌ ، فكذلك هذا ، وأيضاً لما التُزِمَ الانفصالُ مع التفريغ أجروا الباب كلَّه على سَنَنٍ واحد ، وأيضاً فإلاَّ وما بعدها في قُوَّةٍ جملة مختصرة ، واتصالُ المنفصل اختصار فيكون إجحافاً ، وأيضاً فقد وصلوا تنبيهاً على الأصل في نحو :

* ألاَّ يجاوِرُنـــا إلاَّك دَيَّارُ *[3]

و * . . . فما لي عَوْضُ إلاَّه ناصرُ *[4]

---

(١) سقطت (عليه) من س .

(٢) انظر شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٩٢ .

(٣) عجز بيت لم أقف له على نسبه ، وصدره :

* وما علينا إذا ما كنت جارتنا *

وهو في الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٣٨ ، شرح المفصل ١٠١/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤١٠/١ ، ٤٧٢ ، ١٨/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٧ ، منهج السالك ص ١٦ ، التصريح ٩٨/١ ، همع الهوامع ١٩٦/١ ، خزانة الأدب ٤٠٥/٢ .

(٤) من بيت لم أقف له على نسبه ، وهو تاماً :

أعوذ برب العرش من فئةٍ بغت   عليَّ فما لي عوض إلاّه ناصر

=

وقد تضع العربُ المنفصل موضعَ المُتّصل ، نحو :

* . . . ضمنت إيَّاهم الأرضَ . . . *[1]

والعكس غيرُ موجود ، فلو لم يكن الأصل الاتصال لم يَسُغ لقائل البيتين/ /١٧٣/ الانفصال ، وأيضاً ليس فيهما ضرورة لتمكّن الأول أن يقولَ : ألاّ يكون لنا خِلٌّ ولا جارُ ، والثاني أن يقول :

فما لي غيره عَوْضُ ناصر

فإن قيلَ : اللائقُ[2] بالعامل الذي لا يشبه الفعل الجر .

قيل : بل اللائق به عَمَلٌ لا يصلح للفعل ، وهو الجر أو نَصْبٌ لا رفعَ معه ، ثم رَجُحَ وجوبُ النصب مع إلاَّ ، والخفض مع غيرها من حروف الاستثناء . وكلامه في ذلك كلِّه[3] طويل ، وفي استقراء مذهبه من كلام سيبويه ، فمن أَحَبَّه بكماله طالع الشرح[4] ، ولولا الإطالةُ لاجتَلَبْتُه ، ونَبَّهْتُ على ما فيه . ثم قال : «وبَعْدَ نَفْيٍ أو كَنَفْيٍ انتُخِب» إلى آخره هذا الكلام قَسيم الكلام المتقدِّم ، لأَنَّ الاستثناء على ضربين :

= وهو في توضيح المقاصد ١/١٢٩ ، شرح ابن عقيل ١/٨٩ ، المقاصد النحوية ١/٢٥٥ ، التصريح ١/٩٨ .

(١) من بيت للفرزدق في ديوانه ١/٢١٤ ، وهو تامًّا :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إيّـاهم الأرض في دهـر الدهاريـر

وينسب إلى أمية بن أبي الصلت . وهو في الخصائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٥ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٧٩ ، أمالي ابن الشجري ١/٤٠ ، المرتجل ص ٢٨٢ ، الإنصاف ٢/٦٩٨، شواهد التوضيح ص ٢٦ ، شرح الكافية الشافية ١/٢٣٣ ، السماعد ١/١٠٨ ، المقاصد النحوية ١/٢٧٤ ، همع الهوامع ١/٢١٧ ، خزانة الأدب ٢/٤٠٩ .

(٢) غير واضحة في س .

(٣) سقطت (كله) من س .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٩١٢-٩٢٠ .

أحدهما : أنْ يَقَعَ في كلامٍ مثبت .

والثاني : أنْ يَقَعَ في كلامٍ منفي أو ما أشْبَهَ المنفيّ . ولكل قسم حكمٌ يَخْتَصُّ به .

فأمَّا الأول فهو الذي تَقَدَّمَ لكنَّه لم يكن فيه ما يشعر بأنَّه قَسِيمُ المثبت ، فلما أتى بالقسم الثاني ، وهو قِسْمُ المنفي دَلَّ على المقصود بالأول ، وتَعَيَّنَ أنَّه المُثْبَتُ ، فكأنه قال : «ما استَثْنَتِ إلاَّ بعد الإثبات مع تَمَامٍ ينتصب» وكثيراً ما يجري له مِثْلُ هذا ؛ أنْ يجتزىء بتعيين القسم الثاني عن الأول ، وقد مضى منه بعض المواضع .

ويعني أنَّ الاستثناء بإلاّ بعد النفي أو ما أشبه النفي يُختَارُ فيه الاتباع للأول ، فيجري على حكمه في الإعراب ، إن كان مرفوعاً ارتفع ، وإنْ كان منصوباً انتصب ، وإنْ كان مجروراً انجرَّ ، وذلك إذا كان الاستثناء مُتَّصلاً ، نحو : قولك : ما قام القومُ إلاَّ زيدٌ ، وما رأيتُ القومَ إلاَّ زيداً ، على الاتباع لا على الاستثناء ، وما مررتُ بأحدٍ إلاَّ أخيك[1] ، وما أشبه ذلك . وهذا مثالُ النفي الصريح ، وأمَّا ما أَشْبَهَ النفيَ فمنه النهي ، نحو : لا تَضْرِبْ أحداً إلاَّ زيداً ، ولا يَقُمْ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، ولا تَمْرُرْ بأحدٍ إلاَّ زيدٍ ، ومنه الاستفهام ، نحو : هل قام أحدٌ إلاّ زيدٌ ، وهل مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ ، ومَنْ أكرمك إلاَّ زيد ؟ وفي التنزيل : ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ اللهُ﴾[2] وقال : ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلاَّ الضَّالُّون﴾[3] . وقد يكون من النفي ما ليس بصريح لكنه كالنفي الصريح فيدخل تحت قوله : «أو كنفي» : ما كان [نحو][4] : أَقلُّ رَجُلٍ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ ، وقَلَّ رَجُلٌ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ[5] ، فهو على معنى : ما يقول ذلك إلاّ زيدٌ ، فالرفع هو المختار في هذه

---

(١) في الأصل : (بأخيك) . وما أثبت من س ، وهو الوجه .

(٢) سورة آل عمران آية ١٣٥ .

(٣) سورة الحجر آية ٥٦ .

(٤) تكملة بها يلتئم الكلام من س .

(٥) المثالان في الكتاب ٢/٣١٤ .

الأمور ، ويجوز النصب لكنْ مرجوحاً غيرَ منتخبٍ ، فتقول : ما قام أحدٌ إلاَّ زيداً ، وما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيداً ، وفي القرآن : ﴿ما فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُم﴾[1] على ما في مصحف أهل الشام[2] ، وكذلك تقول : هل يقومُ أحدٌ إلاَّ زيداً ، ومَنْ يقومُ إلاَّ أخاك ؟ وقد حُمِل على هذا الوجه قوله تعالى : ﴿ومَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ ابراهيمَ إلاَّ من سَفِهَ نَفْسَه﴾[3] فَجُعِل مَنْ منصوبَ المَحَلِّ ، و(نَفْسَه) توكيدٌ له[4] ، والنصب لغةٌ[5] لبعض العرب ، قال سيبويه : «حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أَنَّ بعضَ العربِ الموثوقِ بعربيَّته يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلاَّ زيداً ، وعلى هذا : ما رأيتُ أحداً / إلاَّ زيداً ، فتنصب زيداً على غير رأيتُ»[6] — /١٧٤/ يعني على الاستثناء قال : «وذلك أَنَّك لم تجعَلِ الآخرَ بدلاً من الأول ، ولكنَّك جعلتَه منقطعاً ممّا عَمِلَ في الأول»[7] يعني منصوباً ، ووجه اختيار الإتباع أَنَّ المعنى فيه معنى التفريغ فأُجري الكلامُ على معناه . هذا معنى تعليل سيبويه ، وغيره . وقال في الشرح : «وإنّما رَجَحَ الإتباع في غير الإيجاب على النصب ؛ لأَنَّ معناه ومعنى النصب واحد ، وفي الإتباع تَشَاكُلُ اللفظين»[8] .

ثم هنا مسائل :

إحداها : أَنَّ قولَه : «انتُخِب إتباعُ ما اتَّصَل» أطلق فيه القول ، ولم يُقَيِّد فدَلَّ على

---

(١) سورة النساء آية ٦٦ من قراءة نصب «قليلاً» ، وهي قراءة ابن عامر ، وقراءة سائر السبعة الرفع / السبعة ص ٢٣٥ ، حجة القراءات ص ٢٠٦ ، الإقناع ٦٣٠/٢ .

(٢) انظر السبعة ص ٢٣٥ .

(٣) سورة البقرة آية ١٣٠ .

(٤) لم أقف على هذا في المصادر التي راجعتها .

(٥) في س : (نعت) ، تحريف .

(٦) الكتاب ٣١٩/٢ .

(٧) نفسه .

(٨) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٢٩/٢ .

ارتضائه مذهبَ الجماعة ، وخلافَ قولِ القائل : إنَّ المستثنى إن تباعد من المستثنى منه رَجَحَ النصبُ ، كقولك : ما ثبت أَحَدٌ في الحرب ثباتاً ينفع الناس إلاَّ زيداً ، ولا تنزل على أَحَدٍ من بني تميم إنْ وافقتَهم إلاَّ قيساً ، وإليه ذهب المؤلف في الشرح ، قال : «لأَنَّ سَبَبَ ترجيح الإتباع طَلَبُ التشاكل وقد ضَعُفَ داعيه بالتباعد»[1] قال : «والأصلُ في هذا قول النبي ﷺ : «لا يُختَلَى خلاها ، ولا يُعْضَدُ شَجَرُها ، فقال له العباس : إلاَّ الإذخرَ يا رسولَ الله ، فقال : إلاَّ الإذخَر»[2] وأتى بحديث آخر[3] . والأصح في هذا قول الجماعة بعدم التفصيل بناءً على تعليل سيبويه ، ولموافقته كلامَ العرب ، وما استشهد به لا شاهدَ فيه لندوره[4] .

والثانية : أنَّه لما أجاز الوجهين من غير تقييد دَلَّ على مخالفته من أُلزِمَ النصبَ حيث يقدر ما قبل الاستثناء مستقلاً ، وهو ظاهر ابن السراج حيثُ قال : «إن لم تقدر البَدَلَ جعلتَه كقولك : ما قام أحدٌ – كلاماً تامًّا لا ينوى فيه الإبدال من أحد . ثم استثنيتَ ، نصبتَ ، فقلتَ : ما قام أَحَدٌ إلاَّ زيداً»[5] . والأَوْلى مذهب الجمهور ؛ إذ لم يُفَصِّلوا هذا التفصيل ، وليس في كلام العرب عليه دليلٌ .

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٢٩/٢ .

(٢) المصدر نفسه .
والحديث متفق عليه / أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع منها ١١٥/٢–١١٦ كتاب الجنائز : باب الإذخر والحشيش ، ١٢٧/٤–١٢٨ كتاب الجهاد : باب اثم الغادر للبر والفاجر ، ١٨/٣–١٩ كتاب الحج : باب لا ينفر صيد الحر ، وباب لا يحل القتال بمكة .
وأخرجه مسلم في صحيحه ٩٨٨/٢ كتاب الحج باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها.

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٢٩/٢ ، وهو قوله ﷺ : «[يقول الله تعالى] : ما لعبدي المؤمن عندي جزاءٌ إذا قبضت صفيَّهُ من أهل الدنيا ثم آحتسبه إلاَّ الجنة» ، والحديث في صحيح البخاري ١١٢/٧ (كتاب الرقاق ، باب العمل الذي يبتغي به وجه الله ، والرواية فيه (إلاَّ الجنةُ) بالرفع ، فلا شاهد فيه .

(٤) سقطت من س .

(٥) الأصول ٢٨٢/١ ، و(استثنيت) ساقطة من الأصول المطبوع ، ونقل محققه من كلام أبي حيان في التذييل والتكميل في حاشيته نصَّ ابن السراج وهي فيه ثابتة كما ذكر الشاطبيّ هنا .

والثالثة : أنّ إطلاقَه في جواز الوجهين دليلٌ على مخالفته للفراء القائل بأنّ المستثنى منه إنْ كان معرفةً فالوجهان ، وإن كان نكرةً فلا يجوز النصب[1] ، فقوله تعالى : ﴿ما فعلوه إلاَّ قليلٌ منهم﴾[2] لما كان معرفةً جاز الوجهان ، ولما كان نكرةً في قوله : ﴿ولم يكن لهم شهداء إلاَّ أَنْفَسُهم﴾[3] لم يُقْرأ إلاَّ بالاتباع. قال المؤلف : «ولا حُجَّةَ له ؛ لأنَّ النصبَ هو الأصل ، والاتباع داخلٌ عليه ، وقد رَجَحَ عليه لطلب المشاكلة ، فلو جُعِل بعد ترجيحه عليه مانِعاً منه لكان ذلك إجحافاً بالأصل»[4] .

والقاطع في المسألة ما حكى سيبويه عن يونس وعيسى بن عمر : «أنَّ بعضَ العرب الموثُوقِ بِعَرَبِيَّتِهم يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيداً ، وما أتاني أَحَدٌ إلاَّ زيداً»[5] وهو نَصٌّ في موضع الخلاف .

والرابعة : أنَّه بإطلاقه قائلٌ بجواز الوجهين كان المنفي ممّا يصلح في الإيجاب أَوْلا خلافاً لمَنْ قال من القُدَماء[6] : إنَّ المنفيَّ إذا صَلَحَ أَنْ يقعَ في الإيجاب فلا يجوز فيه إلاَّ النصبُ ، فيجوز عندهم أَنْ تقولَ : ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، ولا يجوز أَنْ تقولَ : ما قام القوم إلاَّ زيدٌ . وإنّما تقول : إلاَّ زيداً ، ورَدَّ
/١٧٥/ عليهم سيبويه بالسماع والقياس ، / فأمَّا السماعُ ففي القرآن الكريم : ﴿ما فعلوه إلاَّ قليلٌ منهم﴾[7] وأيضاً فإنَّه حَكَى عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء أَنَّ الوجهَ

---

(١) معاني القرآن ٢٣٤/١ . وانظر المساعد ٥٦١/١ .
(٢) سورة النساء آية ٦٦ .
(٣) سورة النور آية ٦ .
(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٣٠/٢ .
(٥) الكتاب ٣١٩/٢ .
(٦) انظر الكتاب ٣١١/٢ ، شرحه للسيرافي ٣/ل ١٠٢ ، الاستغناء للقرافي ص ١٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/٢ ، ولم ينسب أحد الرأيَ فيما اطلعت عليه من مصادر .
(٧) سورة النساء آية ٦٦ .

في اللغة : ما قام القومُ إلاَّ عبدُالله[1] بالرفع .

وأمَّا القياسُ فإنَّ للنفي أحكاماً لا تكون في الواجب كحذف المستثنى منه ، وتفريغ العامل للمستثنى ، وذلك لا يكون في الواجب فلو كان حكمُ النفي حكمَ الواجب لما جاز أنْ تقولَ : ما أتاني أحدٌ كما لا يجوز أنْ تقول : أتاني أحدٌ . وهذا ظاهرٌ فلكل واحد من النفي والإيجاب حكمٌ يَخُصُّه ، وقد يجتمعان في بعض الأحكام ، وذلك غير منكر ، وإنما المنكرُ دعوى التزام الإجتماع في جميع الأحكام .

والخامسة : أنَّه بإطلاقه أيضاً أنَّ الاتباعَ جائز كان المستثنى منه مفرداً أو جمعاً خلافاً للفراء[2] حيث أجازه إذا كان المستثنى منه مفرداً ، نحو : ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، ولم يجزه إذا كان جميعاً ، نحو : ما قام القومُ إلاَّ زيداً بل ألزم النصب لأنَّه راعى في البدل اللفظ . وردَّ قولَه سيبويه بأنَّه إن كان وجوب النصب ، لأنَّ الذي قبل إلاَّ جمع فقد[3] قال الله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لهم شُهَدَاءُ إلاَّ أَنْفُسُهُم﴾[4] فقد وقع الجمع قبل إلاَّ ، والقراءة على الاتباع ، وإن كان جوازُ الإتباع لأنَّ الذي قبل إلاَّ واحدٌ فينبغي أنْ يجوز الرفع في مسألة : ما أتاني أحدٌ إلاَّ قد قال ذلك إلاَّ زيدٌ ؛

---

(١) الكتاب ٢/٣١١-٣١٢ .

(٢) كذا في الأصلين ، ومثله في همع الهوامع ٣/٢٥٤ ، وذكر أبو حيان هذا الرأي في ارتشاف الضرب ٢/٣٠١-٣٠٢ ، ولم ينسبه . وكلام السيرافي في شرحه الكتاب ٣/ل ١٠٢ يدل على أنَّ مَنْ يقول هذا هو مَنْ يقول : إن المنفي إذا صلح أن يقع في الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب ، وأدل منه على ذلك كلام الرماني في شرح الكتاب الذي نقله القرافي في الاستغناء ص ١٧٩ وفي معاني القرآن للفراء ١/١٦٦ : «فإذا كان ما قبل (إلاّ) فيه جحد جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها معرفة كان أو نكرة . فأمَّا المعرفة فقولك : ما ذهب الناس إلاَّ زيدٌ . وأما النكرة فقولك : ما فيها أَحَدٌ إلا غلامُك ، لم يأت هذا عن العرب إلا بإتباع ما بعد إلاَّ ما قبلها» ولا يبعد أن يكون هذا الرأي – إن صحت نسبته إلى الفراء – مذكوراً في مصنف آخر أو في موضع آخر .

(٣) في س : «فإنَّ قول . . .» .

(٤) سورة النور آية ٦ .

لأنَّ الذي قبله واحد ، وذلك لا يجوز البتةَ ، بل الواجب النصب ؛ لأنه قد صار مُوجَباً بدخول إلاَّ الأولى[1] . قال ابنُ خروف : لا يراعي في الباب إلاَّ كونُ الثاني بعضَ الأول موافقاً له في الإعراب .

والسادسة : أنه يشترط [في][2] هذا الحكم المذكور كونُ المستثنى مؤخَّراً عن المستثنى منه ، وذلك مستفادٌ من كلامه من موضعين :

أحدُهما : قوله : «انتُخِبَ إتباعُ ما اتصل» ، والاتباع لا يُتَصَوَّرُ إلاَّ كذلك ، فإتباعُ ما اتَّصَل هو إتباعُ السمتثنى المتصل ، وإتباعُه أَنْ يُجعَلَ تابعاً ، والتابع شأنُه أَنْ يتبعَ ما قبله لا ما بعده .

والثاني : أَنَّه قد بيَّن على إثْر هذا حكمَ المستثنى إذا تقدَّم المستثنى منه وقرّره[3] على خلاف هذا الحكم ، فدَلَّ على أَنَّه هنا ليس بمقدَّم . وهذا ظاهر .

والسابعة : أنّه أطلقَ القولَ في الإتباع ولم يُبَيِّن هل يكون على اللفظ أو على الموضع ، أو عليهما . وكان من حَقِّه ذلك كما فَعَل في باب المصدر الموصول وغيره ، فإنَّ الاتباعَ قد يكون على اللفظ خاصَّةً ، وهو بَيِّـنٌ . وقد يكون على الموضع خاصَّة ، وذلك أنْ يكون ما قبل إلاَّ مجروراً بِمنْ الزائدة ، كقولك : ما جاءني من أحد إلاَّ زيدٌ ، فالرفع هنا لازمٌ ، وقولك : ما رأيتُ من أحدٍ إلاَّ زيداً ، النصبُ واجبٌ ، وكذلك المجرور بالباء الزائدة ، نحو : ليس زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيئاً لا يُعْبَأُ[4] به ، وكذلك آسم لا الجنسيَّة لا يُتْبَعُ إلاَّ على الموضع خاصَّة كقولك : لا إِلهَ إلاَّ اللهُ ، ولا عالِمَ إلاَّ زيدٌ ، لا يجوز هنا النصب على لفظ لا أصلاً .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣١٢ .

(٢) تكملة يلتئم بنحوها الكلام من س .

(٣) في س : (وقدَّره) .

(٤) انظر الكتاب ٢/٣١٦ .

والثامنة : أنَّ الإتباع هنا لم يُقَيِّدْه الناظم / آتكالاً على تفهيم[1] المُعَلِّم ، /١٧٦/
وخروجاً عن تعيين أمرٍ مختلفٍ فيه ، فإنَّ البصريينَ يقولونَ : إنَّه إتباعٌ على البدل ومذهبُ الكوفيينَ أنَّه على العطف[2] . وعلى أنَّه قد يؤخذ له أنَّه على البدل من نَصِّه عليه في الاستثناء المنقطع بقوله : «وعن تميم فيه إبدال وقع» ، إذ هو الإتباع ههنا ، فلو كان مذهبُه أنَّه ليس على البدل لنَصَّ على العطف ؛ إذ الإتباعُ في الجميع إمَّا إبدالٌ وإمَّا عَطْفٌ . وقد تقدَّمَ أنَّه لم يتعرَّض هنا لحكم النعت ، فلا يَدْخُل له تحتَ قوله : «إتباعُ ما آتَّصل» ؛ إذ لو دخل له لكان الإتباع على النعت عنده راجحاً كالبدل ، وليس كذلك . وعلى الجملة فالأصحُّ مذهبُ الناظم ؛ إذ هو على حقيقةِ البدل من صِحَّة وقوعه موقعَ المُبْدَل منه على حكم الاستقلال ، وإلغاء الأول . وأيضاً فإنَّ إلاَّ لم يثبت أنْ تكونَ عاطفةً بَعْدُ فكيف يُبْنَى على ما لم يثبت . قال ثعلب : كيف يكون بَدَلاً ، والأولُ مَنْفيٌّ ، وما بَعْدَ إلاَّ مُوْجَبٌ[3] . وأجاب السيرافي بأنَّه لا يخرجُهما اختلافُهما عن حقيقة البَدَلِيَّةِ ؛ لأنَّ معنى البدل أنْ تُقَدِّر الأول كأنَّه لم يذكر ، وتُقَدِّرَ الثاني في موضعه . قال : «وقد يقع في العطف والصفة ما يكون الأول فيه مُوْجَباً ، والثاني مَنْفِيّاً ، نحو : جاءني زيد لا عمرو – كمسألتنا – وفي الصفة : مررتُ بِرَجُلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ»[4] . قال ابن الضائع : كان الأولى أنْ يجيءَ بهذا في البدل ألا ترى أنَّك تقول : مررتُ برجل لا زيدٍ[5] ولا عمروٍ هذا بَدَلٌ ، وليس بعَطْفٍ ؛ لأنَّ من شرط لا

---

(١) في الأصل : (تقسيم) .

(٢) انظر الكتاب ٣١١/٢ ، المقتضب ٣٩٤/٤ ، ٣٩٧ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٠١ ، شرح الكافية للرضى ٩٦/٢ ، المساعد ٥٦٠/١ ، همع الهوامع ٢٥٣/٣ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٠١ .

(٤) النص مختصر كلام السيرافي في شرحه ٣/ل ١٠١ ، وفي س : (يزيد الكريم ولا لبيب) ، تحريف .

(٥) في س : (لا بزيد) .

العاطفة أَنْ تكونَ مؤكِّدَةً لثبوت الحكم الأول[١] ، وهي هنا مبيِّنَة أَنَّ المجرور به ليس بزيد[٢] ولا عمرو ، ولو جاز أَنْ تكونَ هنا عاطفة لجاز : مررتُ برجلٍ[٣] لا زيد ، كما تقول : مررتُ بزيدٍ لا عمرو ، فلزوم التكرار دليلٌ على أَنَّها غيرُ عاطفة .

والتاسعة : أَنَّه ذكر اختيار الاتباع ، ولم يُصَرِّح بمقابله ، والذي يقابله النصبُ على الاستثناء .

فإن قيل : من أَينَ يؤخذ[٤] له هذا .

قيل : من حكم القسم المقابل ؛ إذ كان قد حكم عليه بالنصب في قوله : «ما استثنت إلاَّ عن تمام ينتصب» فجعل النصب فيه حَتْماً ، ثم اختار في هذا القسم الاتباع فدَلَّ على أَنَّ غيرَه هو النصب المذكور ، فكأنه قال : يتحَتَّمُ النصبُ في الإيجاب ، ولا يَتَحَتَّم في النفي ، وإذا لم يتحتّم فلا بُدَّ من وجه آخر فعَيَّنَه ، وجعله المختار ، فصار النصب المذكور فيه غيرَ مختار . ويمكن أَنْ يكونَ النصبُ في كلامه منصوصاً عليه على طريقة أُخرى من التفسير في قوله : «ما استثنيت إلاَّ» إلى آخره ، وهو أَنْ يكونَ معناه أَنَّ ما بعد إلاَّ حكمه النصب على الإطلاق كان موجَباً أو منفياً ، وهذا على الجملة ثم استثنى المَنْفِيَّ ، وما أشبهه ، فأثبت له على المختار حكماً آخر ، وهو الاتباع ، فبقي غيرُ المختار داخلاً تحت الإطلاق المتقدِّم وهو النصب .

وإتباع : مفعولٌ بانتُخِبْ . و(بَعْدَ) المتقدّم متعلِّق به . وقوله : «ما اتصل» يعني من الاستثناء ، والانتخاب : الاختيار ، ورجل نُخَبَةٌ ، والجمع نُخَبٌ ، كرُطَبَةٍ ورُطَبَ ، يقال : جاء في نُخَبِ أصحابه ، أي : في خيارهم . وقوله :

---

(١) انظر نتائج الفكر ص ٢٥٨ .

(٢) في الأصل : (زيد) .

(٣) سقطت من س .

(٤) في س : (يدخل) .

«وانصب ما انقطع» ، أي : انصب من الاستثناء منقطعاً ، وهو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، يعني أنَّ المنقطعَ من الاستثناء حكمه النصب بإطلاق إلاَّ عندَ بني تميم فإنّه جاء عنهم الإبدال ، فتقول : ما في الدار أحدٌ إلاَّ حماراً ، وما لي عليه سلطانٌ إلاَّ التكلّف[1] . وفي القرآن من ذلك قولُه تعالى : ﴿ما لَهُم به من عِلْمٍ إلاَّ اتبّاعَ الظَّنِّ﴾[2] وقوله : ﴿وإنْ نَشَأْ / نُغْرِقْهُم فلا صَرِيخَ لهم ولا هُمْ يُنْقَذُون إلاَّ رحمةً منا ومتاعاً إلى حين﴾[3] والقرآن نزل في غالبه بلغة أهل الحجاز ، وأنشد سيبويه للنابغة الذبياني : /١٧٧/

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائلُها عَيَّتْ جَواباً ، وما بالرَّبْعِ من أَحد
إلاَّ الأَواريُّ لأْياً ما أُبَيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلُومة الجَلَدِ[4]

قال سيبويه : «وأهل الحجاز ينصبون الأواري»[5] ، وأنشد أيضاً للنابغة :

حَلَفْتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ ولا علمَ إلاَّ حُسْنَ ظَنٍّ بصاحبِ[6]

وإنّما نَصَبَ أهلُ الحجاز هذا ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ فيه الإبدال حقيقةً من جهة أنَّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، قال سيبويه : «جاءوا به على معنى :

---

(١) انظر الكتاب ٣٢٢/٢ .
(٢) سورة النساء آية ١٥٧ .
(٣) سورة يس آية ٤٣-٤٤ .
(٤) الكتاب ٣٢١/٢ وقبله (أنشدت بنو تميم) ، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٤/٢، ديوان النابغة ص ١٤-١٥ ، معاني القرآن ٢٨٨/١ ، ٤٨٠ ، إصلاح المنطق ص ٤٧ ، المقتضب ٤١٤/٤ ، الأصول ٣٥٥/١ ، الجمل ص ٢٤٠ ، الإيضاح ص ٢١١ ، المقتصد ٧٢١/٢ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، ١٢٩/٨ ، الاستغناء للقرافي ص ٥١٣ ، خزانة الأدب ١٢٥/٢ .
(٥) الكتاب ٣٢١/٢ .
(٦) الكتاب ٣٢٢/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥١/٢ ، والبيت في ديوان النابغة ص ٤١ .

ولكنَّ ، وكرهوا أَنْ يبدِلوا الآخِرِ من الأول ، فيصيرَ كأَنَّه من نوعه ، فحُمِل على معنى ولكِنّ»[1] . وأَمَّا بنو تميم فيرفعون هذه الأمثلة على البدل ، فيقولون : ما فيها أحدٌ إلاَّ حمارٌ ، وينشدون بيت النابغة :

* . . . وما بالربع من أحد *

* إلا الأواريُّ . . . . *

بالرفع[2] . وأنشد سيبويه :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ   إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العِيسُ[3]

وأنشد أيضاً لابن الأَيْهم التغلبي :

ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ   غيرُ طعن الكُلي وضربِ الرقاب[4]

وأنشد أيضاً للحارث بن عباد :

والخَيْلُ لا يبقى لجاحمها التَّخَيُّل والمِراح

إلاَّ الفتى الصبَّارُ في النَّجدات والفرسُ الوقاحُ[5]

---

(١) الكتاب ٢/٣١٩ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢/٢١٩-٣٢١ .

(٣) الكتاب ٢/٣٢٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٤٠ ، والبيتان لجران العود النميري في ديوانه ص ٥٢ ، وانظر مجاز القرآن ١/١٣٧ ، ٢/٢٣٧ ، معاني القرآن ١/٢٨٨ ، ٢/١٥ ، ٣/٢٧٣ ، المقتضب ٤/٤١٤ ، معاني الشعر للأشنانداني ص ٣٩ ، الإنصاف ١/٢٧١ ، شرح المفصل ٢/٨٠ ، ٨/٥٢ ، الاستغناء ص ٥١٣ ، خزانة الأدب ٤/١٩٧ .

(٤) الكتاب ٢/٣٢٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٧ ، المقتضب ٤/٣١٣ ، شرح المفصل ٢/٨٠ ، الاستغناء ص ٤٤٩ .

(٥) الكتاب ٢/٣٢٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٧٨ وفيه : «والشعر في الكتاب منسوب إلى الحارث بن عباد ، وهو لسعد بن مالك بن ضُبيعة» ، وهما من أبياتٍ لسعد يُعرِّض فيها =

وأنشد أيضاً :

لم يَغْذُها الرِّسْلُ ولا أيسارُها　　　إلاَّ طَرِيُّ اللَّحم واستجزَارُها[1]

وأنشد أيضاً :

عَشيَّةَ لا تُغْنِي الرماحُ مكانَها　　　ولا النَّبْلُ إلاَّ المَشْرِفِيُّ المُصَمِّمُ[2]

فهذه الأبيات ونحوها ممَّا جاءت على لغة تميم ، وحين ذكر سيبويه : ما له عليه سلطانٌ إلاَّ التَّكَلُّفُ ، وذكر الآيتين ، والبيت :

*حلفتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ *

قال : وأمَّا بنو تميم فيرفعون هذا كلَّه . . وينشدون بيت ابن الأيهم رفعاً . وأهلُ الحجاز ينصبون»[3] . وهذا كلُّه على ما قال الناظم : «وعن تميم فيه إبدالٌ وقع» فالضمير في (فيه) عائدٌ على : «ما انقطع» ، وبَيَّـنَ أَنَّ حكمَه الإبدالُ من الأول ، وهذا يستلزم إعرابَه بإعرابه ، فكأنَّه قال : وعن تميم فيه ابتاعٌ على البدلية وقع ، كأنَّ الأصلَ النصبُ لِمَا تقدَّم في التعليل لكن راعى فيه بنو تميم أحدَ معنيين : إمَّا أنَّهم حملوا على معناه ؛ لأنَّ المقصودَ هو المستثنى ، فالقائل : ما في

= بالحارث بن عباد لاعتزاله بكراً قومَه في حرب البسوس أولها

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٠٠-٥٠٦ ، المحاجاة بالمسائل النحوية ص ١٧٩ ، خزانة الأدب ١/٢٢٥ ، ٢/٤ .

(١) الكتاب ٢/٣٢٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/١١٠ ، ونسب البيتين مع آخر لغيلان بن حريث .

(٢) الكتاب ٢/٣٢٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٢٨ ، وهو لضرار بن الأزور كما ذكر ابن السيرافي ، والغندجاني في فرحة الأديب ص ١١٥ ، وانظر المقاصد النحوية ٣/١٠٩ ، خزانة الأدب ٢/٥ .

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٢٢-٣٢٣ .

الدار أحدٌ إلاَّ حمارٌ ، المعنى فيه : ما في الدار إلاَّ حمارٌ ، وصار ذكره أحداً توكيداً ؛ ليُعْلَمَ أنَّه ليس ثَـمَّ آدميٌّ ثم أبدل من أحدٍ ما كان مقصودَه من ذكر الحمار ، وإمَّا على جعل الحمارِ إنسانَ الدار ، أي : الذي يقوم مقامَه في الأنس كما قال ، أنشده سيبويه :

* تَحِيَّةُ بينِهم ضَرْبٌ وجيعُ *[1]

جعلوا الضربَ تحيتَهم ؛ لأنَّه الذي يقوم مقام التحيّة ، وكذلك قوله أنشده أيضاً :

* أنِيسُكَ أصداءُ القبور تَصيحُ *[2]

وكقوله : ما لي عتاب إلاَّ السيفُ . ذكر الوجهين سيبويه في تأويل الرفع[3] . وهذا كلُّه إنّما هو إذا تَقَدَّم المستثنى نفيٌّ أو شبهُه ، وفيه تكَلُّم ؛ إذ هو داخلٌ تحتَ قوله : «وبعد نفي أو كنفي انتخب» كذا ، أمَّا إذا لم يتقدَّم شيءٌ من ذلك فالنصبُ هو الواجبُ دَلَّ على ذلك

/١٧٨/ قوله : ما استثنت إلاَّ عن تمام / ينتصب . وفي كلامه بَعْدُ نظرانِ :

أحدهما : : أنَّه لما قال : «وعن تميم فيه ابدالُ وقع» لم يُصَرِّح بكيفيةِ هذا الإبدال عندهم أهو لازمٌ في لغتهم لزومَ النصب في لغة أهل الحجاز فلا يجوز

---

(١) صدره : * وخيل قد دلفت لهُا بخيـلٍ *
الكتاب ٣٢٣/٢ ، ٥٠/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٠٠/٢ ، وينسب البيت إلى عمرو بن معدي كرب وهو في ديوانه ص ١٣٠ ، النوادر ص ٤٢٨ ، المقتضب ٢٠/٢ ، ٤١٣/٤ ، الخصائص ٣٦٨/١ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/٢ ، التصريح ٣٥٣/١ ، خزانة الأدب ٥٣/٤ .

(٢) صدره : * فإن تمس في قبرٍ بَرهْوَةَ تاوياً *
الكتاب ٣٢٠/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩٦/٢ ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ١٥٠/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/٢ ، خزانة الأدب ٣/٢ .

(٣) الكتاب ٣١٩/٢-٣٢٠ .

عندهم : ما في الدار أَحَدٌ إلاَّ حماراً ، أم جائزٌ ؟ فيجوز مع الإتباع النصبُ ، فتقول : ما في الدار أَحَدٌ إلاَّ حماراً كالحجازيين ، وإلاَّ حمارٌ كالمتصل ، والذي نَصَّ عليه في التسهيل الجواز[١] ، وهو نَصُّ ابن خروف وغيره[٢] ، أَنَّ الاستثناءَ المنقطع إذا رَفَعَهُ بنو تميم فعلى حَدٍّ ما يرفع الجميعُ المُتَّصلَ ، فالمختار الإتباع ، ويجوز النصبُ على غير الوجه المختار ؛ لأَنَّ المنقطعَ في التأويل قد صار إلى معنى المتصل ، وإذا صار إليه فيجري على حكمه ، وقد يؤخذ من كلام الناظم جوازُ الوجهين ؛ فإنَّه لما قال : «وانصب ما انقطع» ثبت أَنَّ النصبَ فيه حاصلٌ بإطلاق على كلِّ لغةٍ ، وحين قال : «وعن تميم فيه إبدالٌ» دلَّ على أَنَّه وجهٌ ثانٍ لهم فيه زائدٌ على النصب ، فحصلت الإشارة من كلامه إلى ثبوت الوجهين على الجُمْلَةِ ، وإلى تعيين الأرجح على مذهبهم وهو الإتباع .

والثاني : أَنَّ شرطَ الإبدال عند بني تميم أَنْ يَصِحَّ وقوعُ المستثنى موقعَ المستثنى منه ، نحو ما تقدّم من الأمثلة ، فإنّك إذا قلتَ : ما في الدار أحدٌ إلاَّ حماراً ، فلك أَنْ تسقِطَ أحداً ، فتقول : ما في الدار إلاَّ حمارٌ ، وتقول أيضاً : ما بالربع إلاَّ الأواريُّ ، والخيلُ لا يبقى لجاحمها إلاَّ الفتى الصَّبَّارُ ، وبلدةٍ ليس بها[٣] إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ . وهذا كلُّه كلامٌ مستقيمٌ ، أَمَّا إذا لم يَصِحَّ أَنْ يقعَ موقَعه فليس في المستثنى إلاَّ النصبُ كقولهم : ما زاد إلاَّ ما نقص ، وما نفع إلاَّ ما ضَرَّ[٤] ، ففاعل زاد ونفع ضمير مستتر ، فكأَنَّه قال : ما نفع ذلك الشيء ولكن ضَرَّ ، ولا زاد ذلك الشيء ولكن نقص . وما التي بعد إلاَّ مصدرية ، وفي إعرابها اضطراب ، ولكن الحاصل أنه ليس بمرفوع على البدل ، ولا يصح وقوعُه موقعَ

---

(١) التسهيل ص ١٠٢ .

(٢) انظر منهج السالك ص ١٦٣ .

(٣) في س : (ليس بها أنيس إلا) ، بإقحام «أنيس» قبل «إلاَّ» .

(٤) انظر الكتاب ٣٢٦/٢ ، وانظر ارتشاف الضرب ٣٠٣/٢ ، التصريح ٣٥٢/١ .

الضمير فلا يصحّ أن يقولَ : ما زاد إلاَّ النقصُ ، وما نفع إلاَّ الضررُ ، وكذلك قول الفرزدق ، أنشده سيبويه :

وما سجنوني غيرَ أني ابنُ غالبٍ وأنِّي من الأَثْرين غير الزَّعانِفِ[1]

فلا يمكن أن يقال هنا : وما سجنوا غيرَ[2] ابنِ غالب على أن يكونَ غيرُ مفعولاً بسجنوا ، ومن ذلك كثير ، فإذا تَقَرَّر هذا . فكلام الناظم لا يخرج عنه مثلُ هذه الأشياء بل أطلق القول بأَنَّ الإبدالَ واقعٌ عن تميم ، فيقتضي فيها جواز الإبدال ، وهو باطل ، وقد تحرز هو في التسهيل منه فقال : «وأجاز التميميونَ إتباعَ المنقطع إنْ صَحَّ اغناؤه عن المستثنى منه»[3] فكان من حقه أنْ يفعلَ ذلك هنا .

ويجاب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنَّه[4] إنّما قال : إنَّ الإبدال وقع لبني تميم في الاستثناء المنقطع على الجملة وليس فيه ما يعيِّنُ أنّ كلَّ استثناء منقطع كذلك ، ولا شكَّ أن الأمر كذلك ، وغاية ما فيه أنَّه لم يُبَيِّن موضَع الإبدال ، وذلك قريب ؛ إذ قد يقصد في هذا النظم التعريفَ الإجمالي ويُحِيلُ في بيانه على الشيوخ ، وقد تقدَّم منه أشياء[5] ، وستأتي أخر ، ولا يقال : إنَّ هذا إخلالٌ ، إذ يُوْهِم أنَّ الإبدالَ تَتَابَعَ في الجميع ، لأنَّا نقول : إنَّما يكون إخلالاً إذاً أتى بعبارة عامَّة محكومٍ عليها في جميع أفرادها بحكم غير مُطَّردٍ ، كما لو قال : وجُوِّز فيه الإبدالُ عند تميم ، أو نحو ذلك ، وأمَّا
/١٧٩/ حين قال : قد وقع فيه الإبدال / عند تميم ، فليس فيه ما يَدُلُّ على شمول الحكم ، لأنَّه جعل الاستثناء المنقطع مَحَلاً لوقوع الإبدال ، ولا يلزم من وقوع الشيء في

---

(١) الكتاب ٣٢٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٠٢/٢ ، والبيت في ديوان الفرزدق ١٠/١ .

(٢) في الأصل : (غير أني) ، وما أثبت عن س .

(٣) التسهيل ص ١٠٢ باختلاف يسير في ألفاظه .

(٤) سقطت من س .

(٥) في س : (منه الشبه) .

مَحَلٍّ شمولُه لجميع أجزاء ذلك المحل ؛ لصحة وقوعه في محلها .

والثاني : أنَّ قوله : «فيه إبدال» قد يشعر بذلك الشرط ، وذلك أنَّ من حقيقة البدل أنْ يَصِحَّ وقوعُه موقعَ المبدل منه من حيثُ هو مقصودٌ بالحكم ، كما قال في باب البدل : «التابع المقصود بالحكم» ؛ ولذلك سُمِّيَ بدلاً ، وإذا كان كذلك فلا يَتَأَتَّى الإبدال إلاَّ حيثُ يصحّ الاستغناءُ به عن الأول ، وذلك عينُ ما قَيَّدَه به في التسهيل بقوله : «إن صَحَّ اغناؤُه عن المستثنى منه»[1] وإذا تأملتَ جميعَ ما تقدَّم من المثل فلا يَصِحُّ فيها الإبدال ؛ لأنَّه لا يغني عن الأول ، ويَدُلُّ على هذا القصد من كلامه إتيانُه بلفظ الإبدال ولم يأت بلفظ الإتباع ، فيقول : وعن تميم فيه إتباع[2] وقع ، كما قال في البيت المتقدّم : «وبعد نَفْيٍ أو كنفي انتَخِب .

إتباعَ ما اتَّصَلْ» وهذا حَسَنٌ من التنبيه في حَسَنٍ من الاختصار لا تنبو مقاصدُه عن مثله ، وفي هذا النظم من هذا القبيل أشياء . والله أعلم .

وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفي قد ... يأتي ولكنْ نَصْبَه ٱختر إنْ وَرَد

يعني أنَّ المستثنى إذا كان سابقاً على المستثنى منه فلا يَخْلُو أَنْ يكونَ في النفي أو في الإيجاب ، فإن كان في الإيجاب فليس إلاَّ النصبُ على الاستثناء ، ولم يذكره هنا لأنَّه داخلٌ فيما تقدَّم في الإثبات إمّا بالشمول ، وإمّا بالقياس من باب أولى . وإن كان في النفي فقد أجاز هنا فيه وجهين : أحدُهما – وهو غيرُ المختار – : أنْ يعربَ بإعراب المستثنى منه رفعاً أو نصباً أو جراً ، فتقول : ما قام إلاَّ زيدٌ أحدٌ ، وما رأيتُ إلاَّ زيداً أحداً ، وما مررتُ إلاَّ بزيد أحدٍ[3] ، ويكون الثاني بدلاً من الأول ، وهو المتقدِّمُ الذكر فيما إذا كان متأخراً ، وأتى الناظم في هذا الوجه بقَدْ فقال :

---

(١) التسهيل ص ١٠٢ .

(٢) في س : (ابدال) ، تحريف .

(٣) في الأصل : (من أحد) ، وفي هامشه : (خ بأحد) ، ومثله في س . وهو خطأ صوابه ما أثبت .

«قد يأتي» أي قد يأتي قليلاً غيرُ النصب ، وهو الإتباع في المستثنى السابق ؛ إذ ليس بكثير في كلام العرب ، قال سيبويه : «وحدَّثنا يونس أنَّ بعضَ العرب الموثوق بهم يقولون : ما لي إلاَّ أبوك أحدٌ ، فيجعلون أحداً بدلاً ، كما قالوا : ما مررتُ بمثلِه أحدٍ ، فجعلوه بدلاً»[1] وإنّما كان غيرَ مختار لأنَّهم كرهوا أنْ يبدلوا الأكثر من الأقل ، إذ كان البدل على خلاف ذلك ، لأنَّه لا يوجد بدلُ كُلٍّ من بعض . بهذا يُعَلِّلُ النحويون ، ويفسرون به كلام سيبويه في التعليل حين قال : «وزعم الخليلُ رحمه الله أنَّه إنما حملَهم على نصب هذا – يعني ما لي إلاَّ أباك[2] صديق – أنَّ المستثنى إنما وجهُه عندهم أنْ يكونَ بدلاً ، ولا يكون مُبْدَلاً منه ؛ لأنَّ الاستثناء[3] إنّما حَدُّه أن «تَدَاركَ به بعد ما تَنْفِي ، فتبدلَه»[4] . قال : «فلمَّا لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخَّرْتَ المُسْتَثَنى»[5] يعني النصب ، وفَسَّره ابنُ / الضائع بأنَّ الأصل في الاستثناء أنْ يأتيَ بعد المستثنى منه ، /١٨٠/
فحَدُّه إذاً أنْ يكونَ بدلاً لا مُبْدَلاً منه ؛ لأنَّ البدلَ ثانٍ عن المبدل منه ؛ فلذلك لم يجز : ما أتاني إلاَّ زيدٌ أحدٌ ، على أنْ يكونَ أحدٌ بدلاً من إلاَّ زيد ، فإنَّه[6] في تقدير : ما أتاني إلاَّ زيد ، ما[7] أتاني أحدٌ ، فلمَّا لم يكن حدُّه كذلك ، ولم يمكن مع التقديم أنْ يكونَ بدلاً حملوه على وجهٍ قد يجوز فيه وهو مؤخر ، وهو

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٧ .

(٢) في الأصل : (ما لي أبوك) ، بسقوط «إلاَّ» والرفع ، وما أثبت من س ، وهو يوافق ما في الكتـاب .

(٣) في الأصل : المستثنى ، وفي هامشه : خ : الاستثناء ومثله في س ، والكتاب .

(٤) الكتاب ٢/٣٣٥ ، وفيه «أن تداركه» . وأشار محققه إلى أنَّ في إحدى نسخه ما هنا ، وذلك الذي أشار إليه أولى مما أثبت .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) في س : (كأنه) .

(٧) في س : (وما) ، بواو مقحمة قبل ما .

النصب . قال ابن الضائع : «ويظهر من سيبويه أنَّه يمكن أنْ يكونَ المستثنى منه بدلاً من المستثنى ، ولذلك علَّله بذلك التعليل» . ثم ذكر أنَّ من علَّل بما تقدَّم لم يفهم عن سيبويه ، وبَيَّنَ أنَّ المُرَاعى في البدل في الاستثناء أنْ يقعَ موقعَ المستثنى منه ، والبعضُ في الاستثناء لا يقع موقع الكلّ إلاَّ مع إلاَّ ، وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، وزيدٌ مع إلاَّ بمعنى غير زيد ، وغيرُ زيدٍ هو مدلول أحد ، فهو من[1] بدل الشيء[2] من الشيء وهما لعينٍ واحدة ، فإلاَّ زيد أشبهُ ببدل الشيء من الشيء[2] منه ببدل البعض ؛ ولذلك لا يقع البدلُ هنا موقعَ المبدل منه إلاَّ مع إلاَّ ، فليس البدلُ إلاَّ الحرفَ مع الاسم ، والدليل على أنَّ سيبويه أراد هذا الذي فسرتُ تشبيهَه البدلَ في الاستثناء بقولك : مررت برجلٍ زيدٍ[3] ، وهذا ليس بدلَ بعضٍ من كلّ ، ولم يتعرَّض حيثُ ذكر البدلَ لبدل البعض من الكل أصلاً ، قال : «وتعليلُه في منع البدل في المستثنى المُقَدَّم[4] دليلٌ على ذلك ، ولم يفهم عنه أحدٌ مرادَه» قال : «فعلى هذا كان يصحّ البَدَلُ في : ما قام إلاَّ زيدٌ أحدٌ ؛ لأنَّه يقعُ موقعَه ، ويبدلُ مكانه ، ويقع موقعَ «إلاَّ زيدٌ» لا موقعَ زيدٍ وحده»[5] انتهى المقصود من كلامه ، وبه تَبَيَّنَ وجهُ الإتباع ، ووجهُ اختيار النصب . وممّا جاء على الإتباع ما أنشده يونس في نوادره من قول الشاعر :

---

(١) سقطت (من) من س .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٣) انظر الكتاب ٣١١/٢ .

(٤) في س : (القوم) ، تحريف .

(٥) انظر معنى الفقرة الأخيرة من كلام ابن الضائع في ارتشاف الضرب ٣٠٧/٢ ، همع الهوامع ٢٥٦/٣-٢٥٧ ، التصريح ٣٥٥/١ ، معزواً إليه ، وهو في المصدرين الأخيرين «ابن الصائغ» تصحيف .

رأت إخوتي بعد الولاء تتابعوا فلم يَبْقَ إلاَّ واحدٌ منهم شَفَرُ[1]

وأنشد الفراء لذي الرُّمَّة :

مُقَـزَّعٌ أطلسُ الأطمارِ ليس له إلاَّ الضِّراءِ وإلاَّ صيدُها نَشَبُ[2]

ولحسان رضي الله عنه :

لأَنَّـهم يرجـون منه شفاعــةً إذا لم يكن إلاَّ النبيون شافع[3]

والوجه الثاني – وهو المختار – النصبُ على الاستثناء ، وهو الذي قال [فيه][4] . ولكنْ نصبَه اختر إن وَرَدْ» فتقول على المختار : ما لي إلاَّ زيداً أحدٌ ، وما قام إلاَّ زيداً القومُ ، وما مررتُ إلاَّ زيداً بأحدٍ ، ووجه ذلك ما تقدَّم من الخروج عن قبح البدل ، كما فعلوا في نحو : فيها قائماً رجلٌ ، لمَّا لم يَحْسُن أن يجريَ قائم على رجلٍ مع تقديمه ، ولا رجلٌ على[5] قائمٍ نصبوه على الحال ، قال سيبويه : «لما لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه[6] على وجهٍ قد يجوز إذا أُخِّرتَ المستثنَى ، كما أَنَّـهم حيث استَقبحوا أنْ يكونَ الاسمُ صفةً في قولهم : فيها قائماً رجلٌ ، حملوه على وجهٍ قد

---

(١) لم أقف للبيت على نسبه ، وهو في اللسان (شفر) ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٣ ، المقرب ١/١٦٩ ، الاستغناء ص ١٤٨ . وشفر من ألفاظ العموم التي تستعمل في النفي ، ومعناها أحد .

(٢) ديوانه ص ٣٢ ، شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥ ، منهج السالك ص ١٦٤ وفيه : «وهي لغيَّةٌ ضعيفة حكاها يونس عن بعض العرب» وفي همع الهوامع ٣/٢٥٧ : «ولا يقاس على هذه اللغة، وقد قاسه الكوفيون والبغداديون ، وابن مالك» .

(٣) رواية البيت في ديوانه ص ٢٤١ : «إلاَّ النبيين» ، ولا شاهد فيه حينئذٍ على ما سيق من أجله ، وهو في شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٩٨ ، المقاصد النحوية ٣/١١٤ ، همع الهوامع ٣/٢٥٧ ، التصريح ١/٣٥٥ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٥) ساقط من س .

(٦) ساقط من س .

يجوز لو أُخرِّتَ الصفة – يعني النصب على الحال – وكان هذا أمثلَ عندهم من أَنْ يحملوا الكلام على غيرِ وَجْهِهِ»[1] . ثم أنشد لكعب بن مالك رضي الله عنه :

والناسُ أَلْبٌ علينا فيك ليس لنا   إلاَّ السيوفَ وأطرافَ القناوَزَرُ[2]

وقال الكُمَيْتُ :

/ وما ليَ إلاَّ آلَ أحمدَ شيعةٌ   وما لي إلاَّ مَشْعَبَ الحقِّ مشْعَبُ[3]   /١٨١/

هذا تحصيل ما قصد . ثُمَّ فيه بَعْدُ نَظَرٌ من وجهين :

أحدُهما : أَنَّ السَّبْقَ الذي ذكر إمّا أَنْ يريدَ به السبقَ المطلق كان سبقاً على جُزْأَي الجملة معاً أو على أحدِهما دونَ الآخر ، أعني أَنْ يكونَ السبق على المستثنى منه وحدَه دون العامل ، فإن كان الأولَ فهو غيرُ صحيح ؛ إذ لا يجوز تقدُّم المستثنَى على الجملة كلِّها أصلاً ، فلا تقول : إلاَّ زيداً قام القوم ، ولا : ما إلاَّ زيداً في الدار أَحَدٌ ، فإن جاء من ذلك شيءٌ فهو خاصٌّ بالشعر ، كقول الشاعر – أنشده الزجاجيّ – وغيره :

خلا أَنَّ العِتاقَ من المطايا   حَسِينَ به فهنَّ إليه شُوسُ[4]

---

(١) الكتاب ٣٣٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٣٦/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٧٥/٢ ، وفيه : «قال سيبويه . . . قال حسان» ، والبيت في ديوان حسان رضي الله عنه ص ٢٠٦ من قصيدة ، وهو في ديوان كعب رضي الله عنه ص ٢٠٩ مفرداً ، وانظر المقتضب ٣٩٧/٣ ، الإنصاف ٢٧٦/١ ، شرح المفصل ٧٩/٢ .

(٣) الهاشميات ص ١٩ ، المقتضب ٣٩٨/٣ ، مجالس ثعلب ٤٩/١ ، الجمل ص ٢٣٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٥/٢ ، الإنصاف ٢٧٥/١ ، شرح المفصل ٧٩/٢ ، الاستغناء ص ٢١٥ ، المقاصد النحوية ١١١/٣ ، همع الهوامع ٢٥٦/٣ ، التصريح ٣٥٥/١ .

(٤) الجمل ص ٤١٨ ، والبيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٩٦ ، وهو في مجاز القرآن ٢٨/٢ ، ١٣٧ ، المقتضب ٣٨٠/١ ، الخصائص ٤٣٨/٢ ، المنصف ٨٤/٣ ، المحتسب =

وهو لأبي زُبَيْد[1] الطائي ، وقال الآخر - أحسبه الأعشى - :

خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنّما أُعُدُّ عيالي شعبة من عيالكا[2]

وقال الآخر :

وبلدةٍ ليس بها طُوْرِيُّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ[3]

فلا يُبْنَى على مثل هذا ، وإطلاقُ لفظ السبق في كلامه يقتضي جوازَ مثل هذا .

وأمّا إنْ أرادَ الثاني فصحيح إلاَّ أَنَّ لفظَه لا يقتضيه بخصوصه ، فكان كلامُه غيرَ محرَّر ، وقد وَجَّه في الشرح امتناعَ التقديم بأَنَّ المستثنى جارٍ من المستثنَى منه مَجْرى الصفة المَخْصَة[4] من الموصوف بها ، ومجرى المعطوف بلا[5] من المعطوف عليه ، فكما لا يتقدَّمان على متبوعهما كذا لا يتقدَّم المستثنَى على المستثنى منه إلاَّ إذا تقدَّم ما يشعر به ممّا[6] هو المسند إليه أو واقع عليه[7] .

= ١٢٣/١ ، اللآلىء ٤٣٨/١ ، أمالي ابن الشجري ٩٧/١ ، ٣٨٨ ، الإنصاف ٢٧٣/١ ، شرح المفصل ١٥٤/١٠ ، الاستغناء ص ٢١٣ .

(١) في الأصل : (لأبي زيد) ، والتصحيح من س ، ومصادر التخريج .

(٢) ينسب البيت للأعشى ، وفي ديوانه ص ٨٩ قصيدة من بحره ورويّه ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٠/٢ ، منهج السالك ص ١٧٥ ، المساعد ٥٦٧/١ ، المقاصد النحوية ١٣٧/٣ ، همع الهوامع ٢٦٠/٣ ، ٢٨٥ ، التصريح ٣٦٣/١ .

(٣) البيتان للعجاج في ديوانه ص ٣١٩ ، وانظر النوادر ص ٥٥٨ ، الأصول ٣٧٣/١ ، المنصف ٦٢/٣ ، الإنصاف ٢٧٤/١ ، الاستغناء ص ٢١٣ ، منهج السالك ص ١٧٤ ، همع الهوامع ٢٦١/٣ ، خزانة الأدب ٢/٢ ، وفي س : (أنسير) ، تحريف .

(٤) في شرح التسهيل : المخصصة .

(٥) في س : (لا) ، بسقوط الباء .

(٦) في س : (من) ، بسقوط (ما) .

(٧) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٤١/٢ .

والجواب : أنَّ إجازتَه الرفعَ على البدل يُعَيِّنُ أنَّ التقديمَ لا يكون إلاَّ على المستثنَى منه خاصةً ؛ لأنَّك إذا قلت : إلاَّ زيدٌ لم يقم القومُ[1] لم يَصِحَّ أنْ يكونَ واحدٌ منهما بدلاً ، وكذلك : إلاَّ زيدٍ لم أمُرَّ بإخوتك ، وما أشبه ذلك ، فلا بُدَّ من محل يُتَصَوَّرُ فيه البدل ، وذلك لا يكون إلاَّ عند توسّط المستثنى . هذا وَجْهٌ من الاعتذار جارٍ ، ويمكن أنْ يُعْتَذَرَ عنه بأنَّه قد ذهب في ذلك مذهبَ من رأى جوازَ التقديم على الجملة بأسرها ، حكاه ابنُ الأنباري عن الكسائي من الكوفيين ، وعن الزجاج من البصريين[2] . وإذا كانت المسألةُ خلافيةً أمكنَ أنْ يطلق العبارةَ بناءً على القول بالجواز ، ويترجّح هذا المذهب بأمرين : الأول : السماع في نحو ما ذكر ، والآخر : أنَّ المانعَ عند البصريين من التقديم شَبَهُه بالصفة مع الموصوف ، أو بالبدل مع المبدل منه ، أو بالمعطوف بلا مع المعطوف عليه ، وذلك الشَبَهُ غيرُ معتبر ، ولا مُحَصَّل ؛ إذ لو كان كذلك لم يجز تقديمه على المستثنى منه وحده ، وهو جائز باتفاق من المختلفين . وما فَرَّقَ به ابنُ مالك في الشرح[3] ليس بفَرْقٍ قَوِيٍّ يعمل مثله في بناء الأحكام عليه ، وكذلك قول من قال : لما[4] تجاذبه شَبَهانِ شبهه بالمفعول ، وشبهه بالبدل ، والأول طالبٌ بجواز التقدّم مطلقاً ، والثاني مانع منه مطلقاً ، أعطي منزلة بين المنزلتين إعمالاً للشبهين فلو أُجيز التقديمَ بإطلاق

---

(١) كذا في الأصول . ويلتئم الكلام بنحو : (وإلاّ زيداً لم أضرب القوم) .

(٢) الإنصاف ١٧٣/١ ، وفي هامش الأصل ، و : (حكاه ابن الإعرابي) ، تحريف .

(٣) قال في شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٤١/٢ : «. . . وكذا لا يتقدّم المستثنى على المستثنى منه إلاّ إذا تقدَّم ما يشعر به ممّا هو المسند إليه أو واقع عليه ، كقولك : ضربت إلاّ زيداً القوم ، وهو ضعيف ؛ لأنَّ طلب الفعل لما هو فضله ليس كطلبه لما هو عمده ، فتقدّم ما يطلب المستثنى منه ، وهو عمدة بمنزلة تقدّمه بنفسه ، وليس كذلك ما يطلب المستثنى منه وهو فضلة .

(٤) في س : (به) .

/١٨٢/ لأهملَ أحدُهما ، وهو خلافُ الأوْلى[١] . / فهذا فَرْقٌ ضعيف لا يقوى أنْ يُبْنى عليه قياس ، وإنما يكونُ توجيهاً للسماع بعد ثبوته . هذا إنْ سَلَّمْنَا صحةَ شبهه بالمفعول . وإلاَّ فلقائل أنْ يقول بمنعه وأيضاً إذا ثَبَتَ أَنَّ إلاَّ هي العاملةُ[٢] فلا محذورَ في تقديم المستثنَى ؛ إذ كانت (إلاَّ) تَتَقَدَّم أيضاً ، وإنّما كان يلزم المحذورُ على القول بأَنَّ الفعلَ هو العامل بوساطة إلاَّ ، فالحاصل أَنَّ للقول بجواز التقديم مطلقاً وجهاً لا يَبْعُدُ من أجله مَيْلُ الناظم إليه . والله أعلم .

والنظر الثاني : أَنَّ قولَه : «ولكن نصبَه اختر إنْ وَرَد» عبارةٌ غيرُ مَحَرَّرةٍ وذلك أَنَّ الكلامَ مفروضٌ على أَنَّ التقديمَ قياسٌ لا أَنَّه سماع ، وهذه العبارةُ تُـؤْذِن بأَنَّه سماعٌ لا قياس ، ألا ترى أَنَّ قوله : «إنْ وَرَد» إنّما معناه : إنْ ورد في السماع ، إذ لا يقال فيما كان قياساً الوجهُ فيه كذا إنْ وَرَدَ عن العرب ، [لأن ما ورد عن العرب][٣] ، وكان الكلام فيه موقوفاً على الورود عنهم بعيدٌ من أَنْ يقالَ إنَّه قياسٌ ، وأيضاً فإنَّ قوله : «نصبَه اختر» مع قوله : «إنْ ورد» كالمتناقض ؛ فإنّه إذا توقف الحكمُ باختيار النصب على وروده ، فوروده لا بُدَّ أنْ يكونَ منصوباً أو مرفوعاً ، وعلى كلا التقديرين لا اختيار فيه ؛ إذ لا يقال إلاَّ كما سُمِع ، فثبت أَنَّ قولَه : «إنْ ورَد» غَيْرُ مُحَصَّل ولا مُحَرَّر[٤] ، فلو قال مثلاً : «ولكن نصبُه قد اعتُمِد» أو ما أشبهه ممّا يزيل ذلك اللفظ المُشْكِل لكان أولى . ولا جواب لي عنه الآن . ونصبَه مفعولُ (اختَر) قُدِّم عليه .
[ثم قال :][٥]

---

(١) الإنصاف ١/٢٧٧ .

(٢) في س : (العامل) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٤) في الأصل : مجرور ، بواو بين الرائين .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

وإنْ يُفَـرَّغْ سابِقٌ إلاَّ لما   بَعْدُ يكن كما لو إلاّ عُدِما

هذا هو القسم الثاني من قسمي المستثنَى ، وهو المفرَّغُ ، والتفريغ : عبارةٌ عن كون ما قبلَ إلاّ طالباً لما وقع بعدَها طلباً لا يفتقر إلى إلاَّ من حيثُ التركيبُ ، فلا يَتِمُّ الكلام من حيثُ القصدُ إلاَّ به[1] ، فيطلبُه إمَّا بالفاعلية وإمَّا بالخبرية ، وإمّا بالمفعولية على أقسامها ، وإمّا بالحالية ، وإمَّا بغير ذلك من الأحكام التي يقتضيها فيه ما قبلَ إلاَّ ؛ لأنَّه لم يذكر له قبلَها شيءٌ من ذلك ، فيريد أنَّ ما قبل إلاَّ إذا كان مُفَـرَّغاً لما بعدَها لأنْ يطلبَه بما تقتضيه من الأحكام ، فإنَّه يعربُ بإعراب ما يطلبُه به على حَـدٍّ ما لو عُدِمت إلاَّ من الكلام فلم تذكر ، لكن لا بُـدَّ أنْ يتقدَّمَ نَـفْـيٌ أو شَبْهُه ؛ إذ لا يصحّ التفريغُ مع عدمهما كما يأتي ، فتقول في الفاعلية : ما قام إلاَّ زيدٌ ، فزيدٌ فاعل بقام كما كان فاعلاً في قولك : ما قام زيدٌ[2] ، وفي الخبرية : ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ ، فقائم خبرُ زيد على حَـدِّ قولك : ما زيد قائم[3] ، وعلى ذلك يجري الأمر في المفعولية نحو : ما ضربتُ إلاَّ زيداً ، وما قمتُ إلاَّ قياماً حسناً ، وما خرجتُ إلاَّ يومَ الجمعة ، وما قعدتُ إلاَّ مكانَك ، وما ضربتُه إلاَّ تأديباً ، وفي الحال : ما[4] سرتُ إلا مسرعاً ، وفي المجرور : ما مررتُ إلاَّ بزيدٍ / ، وما اشتريتُ /١٨٣/
إلاَّ من السوقِ ، وفي التمييز : ما امتلأ الإناءُ إلاَّ ماءً ، أو ما شبه ذلك ؛ وإنّما كان كذلك لأنَّ المستثنَى صار خَلَفاً من المستثنى منه حين تُرِك ؛ إذ كان الأصل : ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، وما رأيتَ أحداً إلاَّ زيداً ، وما زَيْدٌ في موضع من المواضع إلا مكانَ كذا ، وكذلك سائرُها ، فلما تُـرِك ذكرُها لفَهْم معانيها أُقِيم المستثنى مُقَامَها ، فأُعطِيَ اللفظُ حقَّه من العمل فيها على حَسَبِ ما كان يطلبُ المستثنَى

---

(١) في س : (إليه) ، تحريف .

(٢) في س : (قام زيد) .

(٣) في س : (زيدٌ قائمٌ) ، و(ما) في الأصل تميمية .

(٤) في الأصل : (وما سرت) .

منه ، وقَطْعُه على الحكم بذلك بناءٌ منه على مذهب الجمهور القائلين بأَنْ لا مقدَّرَ قبلَ إلاَّ يُعْتَدُّ به في أحكام اللفظ . ومن الناس من ذهب إلى أنَّه يَصِحُّ تقديرُ معمول للعامل المتقدِّم ، ويكونُ له الحكمُ دونَ ما بعد إلاّ ، لكن على تفصيل ، فقال : لا يخلو أن يكون المعمول الذي يطلبه العامل ممّا لا يجوز حذفُه ، أو ممّا يجوز حذفُه ، فإن كان ممّا لا يجوزُ حذفُه لم يَصِحَّ تقديرُه قبل إلاَّ ، ويلزم أَنْ يكونَ ما بعدَ إلاَّ هو معمولَه ، فوجود إلاَّ هنا كعدمها[1] ، كالفاعل والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، كقولك : ما قام إلاَّ زيدٌ ، وما ضُرِبَ إلاَّ زيدٌ . وإن كان ممّا يجوز حذفُه جاز فيما بعد إلاَّ وجهانِ : أحدهما : أَنْ تجعلَه على حَسَبِ العامل المتقدّم . والآخر : أَنْ تنصبَه على الاستثناء ، وتجعلَ معمولَ العامل المتقدِّم محذوفاً فتقول على الأول : ما مررتُ إلاَّ بزيد ، وعلى الثاني : ما مررتُ إلاَّ زيداً[2] . وما قاله دعوى لا تقوم عليها حُجَّةٌ ، وكلامُ العرب يخالِفُها ، ولو كان على ما قال لجاز ذلك في الفاعلِ والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، فيكونان مضمرين لا محذوفين كما يقولون في[3] : قام القوم ليس زيداً ، ولا يكون زيداً .

فإنْ قيل : الفرق بينَهما أَنَّ الفضلةَ يجوزُ حذفُها والفاعل لا يُحْذَفُ ، ولا يصحّ أَنْ يكونَ مضمراً ؛ إذ لا دليلَ عليه ، ولا يفهم العموم إلاَّ بعد ذكر زيد ، والدليل على أَنَّه حُذِفَ في الجميع ، وأَنَّ ذلك المحذوف مُعْتَبَرٌ في غير المرفوع ما أنشده الفارسي في التذكرة من قوله :

نَجَا سالمٌ والنفسُ منه بِشِدْقِهِ ولم ينج إلاَّ جَفْنَ سيفٍ ومئزراً[4]

---

(١) في س : كم هنا ، تحريف .

(٢) في س : إلاَّ زيدٌ ، ونسب أبو حيان في منهج السالك ص ١٦٥ ، صحّة تقدير معمول للعامل المتقدّم في الاستثناء المفرّغ إلى الكسائي .

(٣) سقطت (في) من س .

(٤) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٥٨ ، وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٨٨ ، المعاني الكبير ٢/٩٧٢ ، الأصول ١/٢٩١ .

فلولا أَنَّ ثَمَّ محذوفاً مقدَّراً لم ينصب مع التفريغ ، ومثل هذا لم يأتِ في المرفوع ، فدَلَّ على أَنَّ مثلَ : ما قام إلاَّ زيدٌ ليس فيه مقدَّرٌ ، وأَنَّ مثلَ : ما مررتُ إلاَّ بزيدٍ فيه مقدَّرٌ في أحد الوجهين .

فالجواب : أَنَّ هذا الفرقَ غيرُ صحيح ؛ لأمرين : الأول : أَنَّ هذا البيت من الشاذ الذي لا يُقاس عليه مع احتمال أَنْ يكونَ الأصلُ : فلم يَنْجُ إلاَّ بِجَفْنِ سيف ومئزرٍ ، لكنّه حذفَ الجار فانتصب المجرورُ كما قال :

* تمرون الديارَ ولم تعوجوا *[1]

/١٨٤/ والثاني : أَنَّه إن كان مثلُ هذا حجةً في جواز / تقدير محذوفٍ فليكن مثل ذلك حُجَّةً في تقدير المرفوع ؛ فإنَّهم قد نقلوا أَنَّ الراجزَ قد قال :

لم يُعْنَ بالعلياء إلاَّ سيِّداً ولا شَفَى ذا الغيِّ إلاَّ ذو هُدى[2]

فيستوي إذاً تقديرُ المرفوع وغيرُه ، فيبطل ما ذهب إليه من التفصيل ، وأيضاً لو صَحَّ اعتبارُ التقدير بإطلاقٍ لجاز البَدَلُ من ذلك المقدَّر ، ولو جاز لتكلَّموا به ، فكانوا يقولون : ما مررتُ إلاَّ زيدٍ – بغير باء ، كما يجوز ذلك مع ذكر المستثنى منه ؛ إذ لا يشترط في البدَلَ تكرير العامل ، فالصحيح أَنَّ ما بعد إلاَّ هو مطلوبُ الفعل ، نعم لا يُنْكَرُ أَنْ يكونَ المعنى طالباً بتقديرِ أمر لا يُعْتَبَرُ لفظاً ؛ إذ لا يلزم من التقديرات المعنوية اعتبارُ الأمور اللفظية بها ، قال السيرافي : «إنّما جاز أَنْ يستثنى الشيءُ من لا شيء[3] ؛ لأَنَّه وإن «اعتمد لفظ ما قبل حرف الاستثناء على الاسم

---

(١) تمامه :

* كلامكم عليّ إذاً حرام *

وقد سبق تخريجه .

(٢) لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٧٣ ، وسبقاً في باب نائب الفاعل .

(٣) في س : (من الشيء) ، تحريف .

الذي بعده في العمل ، فلا يخرجه ذلك من معنى الاستثناء كما أنَّ الفعلَ إذا بُني للمفعول . . . لم يخرجه ذلك أنْ يكونَ مفعولاً به»[1] قال : «وكذلك ما قام إلاَّ زيد نعلمُ أنَّ القيام نُفِي عن غير زيد لكن تصحيح اللفظ ألاَّ يعرى الفعلُ من فاعل يجعل ما بعد إلاَّ فاعلَه مع فائدة إلاَّ ، وهي نَفْيُ الفعل عَمّا سواه»[2] .

وقوله : «وإنْ يُفَـرَّغ سابق» السابق عبارةٌ عن العامل الطالب ، و(إلاّ) مفعولٌ بسابق ؛ لأنَّـه اسمُ الحرف حكاه على العادة في الاصطلاح ، ولِمَا مُتَعَلِّقٌ بيُفَرَّغْ ، و(بَعْدُ) على حذف المضاف إليه ، وهو الضمير العائد على إلاّ ، والتقدير : وإنْ يُفَـرَّغْ عاملٌ سابقٌ أداةَ الاستثناء لما بعدها يكن ذلك الواقع بعد إلاّ في الإعراب كما يكون لو عُدِمَتْ من[3] الكلام . فإن قيل : من شَرْطِ التفريغ أنْ يتقدَّم الكلامَ نفيٌ ، أو استفهامٌ ، أو نهي ، كقولك : ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ ، وهل أنت إلاَّ قائمٌ ، ومنه في القرآن : ﴿قالوا ما أنتم إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنا﴾[4] ﴿وما مُحَمَّد إلاَّ رَسُول﴾[5] ﴿فهل يُهْلَكُ إلاَّ القومُ الفاسقون﴾[6] و﴿ولا تُجَادِلُوا أَهْلَ الكتاب إلاَّ بالتي هي أَحْسَنُ﴾[7] ونحو ذلك ، والناظم لم يأت بما يعطي اشتراطَه بتصريحٍ أو إيماءٍ ، فالظاهر أنَّ هذا تقصير ، وإلاَّ فمن أين يُفْهَمُ له ذلك الشرطُ ، وكلامه في التسهيل أصحُّ حيث قال بعد ما ذكر التفريغ : «ولا يفعل ذلك دونَ نَهْيٍ أو نَفْيٍ صريحٍ أو مؤوَّلٍ»[8] فالجواب من وجهين :

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ٩٩-١٠٠ .

(٢) المصدر نفسه ٣/ل١٠٠ ، وما أورده الشاطبي مختصر من كلام السيرافي .

(٣) في س : (لو عدمت (إلاّ) من . .) .

(٤) سورة يس آية ١٥ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٤٤ .

(٦) سورة الأحقاف آية ٣٥ .

(٧) سورة العنكبوت آية ٤٦ .

(٨) التسهيل ص ١٠١ .

أحدهما : إمكانُ[١] أَنْ يكون تركَ ذلك لما لم يستقم[٢] التفريغُ إلاَّ كذلك ، فإنَّ الإيجابَ لا يصحّ فيه ذلك ، لو قلت : قام إلاَّ زيد ، وضربتُ إلاَّ زيداً لم يكن كلاماً مستقيماً ، بخلاف ما إذا لم يكن موجباً .

والثاني – وهو أَشْبَهُ – : أَنَّ كلامَه فيما تقدَّم إنّما هو على الاستثناء الواقع بعد النفي وشبهه من لدن قوله : «وبعد نفي أو كنفي انتُخِب» إلى ههنا فيكون فصل التفريغ إذاً داخلاً تحتَ ذلك التقييد ، ومنتظماً في سلكه . والله أعلم .
[ثم قال][٣] :

وألغِ إلاَّ ذاتَ توكيدٍ كلا   تَمْرُر بهم إلاَّ الفتى إلاَّ العَلا

هذا الفصل يذكر فيه تكرير إلا في الاستثناء ، أعني أَنْ تُكَرَّرَ[٤] مع ما يقع مستثنًى بها . وهو قد قَسَّمها أولاً / قسمين بحَسَبِ التكرير المذكور : أحدهما : أَنْ تُكَرَّرَ /١٨٥/ لمجرد التوكيد لما قبلها ، والآخر : أَنْ تُكَرَّر لا لتوكيد . فأَمَّا الأَوَّلُ فهو الذي ذَكَر في هذين الشطرين ، فبَيَّـنَ أَنَّ حكمَها حكمُ ما لو لم تذكر إلاَّ بخصوصها ، وهذا معنى الإلغاء في قوله : «وأَلْغِ» أي أَنَّ ما بعدها يجري على إعرابِ ما قبلها إبدالاً منه تَحَرُّزاً ممّا يذكره بَعْدُ في القسم الثاني من مخالفة ما بَعْدَها لما قبلها في الإعراب ، ومثَّل ذلك بقوله : لا تَمْرُر بهم إلاَّ الفتى إلاَّ العَلا ، فإلاَّ الفتى بَدَلٌ من الضمير المجرورِ بالباء ، والعَلاَ بَدَلٌ من الفتى ، وإلاَّ لمجرد التوكيد ، كأَنَّه قال : إلاَّ الفتى العَلا ، ويتعلّق بهذا الحكم مسائلُ ثلاثٌ : إحداها : أَنَّ هذا الحكمَ مشروطٌ بأَنْ يكونَ ما بعد إلاَّ الثانية بحيثُ إذا سقطتَ إلاَّ صَحَّ معه الكلامُ ، وهو حقيقة كونها مُؤَكِّدةً ، وذلك يُتَصَوَّرُ على أَنْ يكونَ الثاني بَدَلاً من الأول ، أو

---

(١) سقطت من س .
(٢) في س : لم يستفهم ، تحريف .
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من س .
(٤) في س : (أن تكون) ، تحريف .

معطوفاً بالواو . فأمَّا البدلُ فأَنْ يكونَ الثاني هو الأول ، وهو بَدَلُ الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة ، وهو الذي مَثَّل به ، وَمِثْلُه : قام القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ أبا[1] عبدِالله ، إذا كان أبو عبدالله هو زيد ، ومنه في أحد الاحتمالات ما أنشد الإمامُ للفرزدق :

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ   دارُ الخليفة إلاَّ دارُ مروانا[2]

على أن يكون غيرُ واحدةٍ استثناءً لا صفةً ، وإلى ذلك يَنْحُو قولُ القطامي :

أَمَّا قريشٌ فلن تلقاهم أبداً   إلاَّ وهم خيرُ من يَحْفى وَيَنْتَعِلُ
إلاَّ وهم جَبَلُ الله الذي قَصُرَتْ   عنه الجبالُ فما ساواهم جَبَلُ[3]

وبدل البعض من الكل نحو : ما أعجبني إلاَّ زيدٌ إلاَّ وجهُه ، وما قُطِع إلاَّ زيدٌ إلاَّ يدُه ، ومن ذلك عند بعضهم ما أنشدَه سيبويه من قول الراجز :

مالك من شيخك إلاَّ عملُه   إلاَّ رسيمُــه إلاَّ رَمَـلُه[4]

الرسمُ والرملُ بعضُ عمله ، وظاهر سيبويه أنه من الأول . وبدل الاشتمال كقولك : ما أعجبني إلاَّ زيدٌ إلاَّ حُسْنُه . وبدل الاضراب كذلك[5] أيضاً ، وتقول : ما أتاني إلاَّ زيدٌ إلاَّ أبو عبدالله إذا كان غيرُه على الغلط ، والنسيان ،

---

(١) في س : (إلاَّ عبدالله) ، بسقوط (أبا) .

(٢) لعلّه يقصد بالإمام سيبويه رحمه الله ، فالبيت في الكتاب ٣٤٠/٢ ، وهو في معاني القرآن ٩٠/١ ، المقتضب ٤٢٥/٤ ، الأصول ٣٧١/٣ ، الإفصاح للفارقي ص ٣٦٨ ، وفي ديوان الفرزدق قصيدة الشاهد من بحرها ورويها .

(٣) البيتان في ديوانه ص ٢٩ ، جمهرة أشعار العرب ٨١١/٢ .

(٤) البيتان في الكتاب ٣٤١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧١٢/٢ ، المقاصد النحوية ١١٧/٣ ، التصريح ٣٥٦/١ .

(٥) في س : (كقوله) .

والبداء . وأمَّا العطف بالواو فكذلك أيضاً إذا قلت : جاءني القوم إلاَّ زيداً وإلاَّ عمراً ، فهذا من ذلك لأنَّك إذا أسقطتَ إلاَّ صَحَّ الكلامُ ، فتقول : جاء القوم إلاَّ زيداً وعمراً ، وأنشد المؤلف على ذلك قول الشاعر :

وما الدهرُ إلاَّ ليلةٌ ونهارُها وإلاَّ طلوعُ الشمس ثم غيارُها[1]

وكل هذا داخلٌ تحت عبارته .

والثانية : أنَّه حين بَيَّنَ أنّ إلاَّ إذا كانت مُؤكِّدة[2] فهي ملغاةٌ في الحكم كأنَّها لم تكن ، فلا بدَّ أنْ يكونَ ما بعدَها تابعاً لما قبلها في الإعراب ، فتقول : ما قام إلاَّ زيدٌ إلاَّ أبو عبدالله ، وما أعجبني إلاَّ زيدٌ إلاَّ وجهُه أو إلاَّ حُسْنُه ، وما مررتُ إلاَّ بزيدٍ إلاّ أبي عبدِالله ، وما أشبه ذلك ، فلا تَنْصِب واحداً[3] منهما على الاستثناء إلاَّ إذا نصبتَ الآخرَ على الاستثناء أيضاً ، كما أنَّك إذا لم تأتِ بإلاَّ المؤكدة لم يختلفا أصلاً ، فتقول : ما جاءني إلاَّ زيدٌ أبو عبدالله ، وما مررتُ إلاَّ بزيدٍ أبي عبدِالله ، ولا تقولُ : ما جاءني القومُ إلاَّ زيدٌ إلاَّ أبا / عبدالله ، كما لا تقولُ : ما جاءني القومُ إلاَّ زيدٌ أبا عبدالله ، وهذا ظاهر . /١٨٦/

والثالثة : أنَّه أطلق القولَ ، ولم يقيده كما تقدَّم ، فاقتضى أنَّ ذلك الحكمَ يكون في الإيجاب كما يكون في النفي ، وكذلك في الاستفهام[4] ، والنهي ، وكذلك اقتضى أنَّه ثابتٌ مع التفريغ وغيره ، وأيضاً فيُشْعِر بذلك من كلامه أنَّه قَسَم التكرير إلى ما هو توكيدٌ ، وإلى ما هو على غير التوكيد ، ثم فَصَّل ما هو على

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٤٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧١٢/٢ ، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ٧٠/٢ ، وهو في شرح المفصل ٤١/٢ ، المقاصد النحوية ١١٥/٣ ، وروايته في المصادر : «هل الدهر» .

(٢) في س : (مذكرة) ، تحريف .

(٣) في الأصل : (ينصب) . وفي : (فلا ينتصب) .

(٤) في س : (في سائر الاستفهام) ، بإقحام «سائر» .

غير التوكيد إلى ما هو مع التفريغ ، وإلى ما ليس كذلك ، ولم يُفَصِّل ما هو توكيد ، فَدَلَّ على أنَّه لا تفصيلَ فيه ، وأيضاً فيَدَلُّ على أنَّ هذا الحكمَ مطلقٌ تَقَدَّمَ الاستثناءِ أو تأخَّر لا يختلف الحكم في المستثنى مع التكرار للتوكيد[1] ، وأشعر بالإطلاق تقييدُه في قسم التكرار لغير توكيد ، وتفصيله الحكم مع التقديم والتأخير ، فعلى هذا تقول في الإيجاب : قام القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ أبا عبدِالله ، وهل[2] قام إلاَّ زيدٌ إلاَّ أبو عبدالله ، ولا تُكرِمِ إلاَّ زيداً إلاَّ أبا عبدالله . وتقول : ما قام إلاَّ زيد[3] إلاَّ أبو عبدالله ، وقام الناسُ إلاَّ زيداً إلاَّ أبا عبدالله ، وكذلك : قام إلاَّ زيداً إلاَّ أبا عبدِالله القومُ ، وما قام إلاَّ أبو عبدِالله إلاَّ زيدٌ القومُ ، وما أشبه ذلك كلُّه يشمله كلامُه .

القسم الثاني من قسمي تكرار إلاّ ، وهو أَنْ تُكَرَّر لغير توكيد ، ذكر فيها الناظمُ ضابطاً أذكره على الجملة ثم أمشيه على لفظه ، فآعلم أنَّه إذا تكررّت إلاّ فلا يخلو أَنْ يكونَ ما قبلها مُفَـرَّغاً لما بعدَها أو غير مفرغ له ، فإن كان مفرَّغاً له شُغِلَ بواحد من تلك المستثنياتِ على حَسَبِ ما كان يطلبه من فاعليَّةٍ أو مفعوليَّةٍ أو غير ذلك ، ونُصِبَ الباقي منها على الاستثنائيّة ، فتقول : ما جاءني إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً ، وما مررتُ إلاّ بزيدٍ إلاَّ عمراً . وما أشبه ذلك . وإن كان ما قبلَ إلاّ غيرَ مُفَـرَّغٍ لما بعدَها فإمَّا أَنْ تكونَ المستثنياتُ متقدِّمةً على المستثنى منه أو لا تكون كذلك ، فإنّ تقدّمت فالنصبُ لا غيرُ في جميع المستثنيات ، ولا يجوزُ الإتباعُ ، فتقول : ما جاءني إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً أحدٌ ، وما مررتُ إلاّ زيداً إلاّ عمراً بأحدٍ ، ومنه قول الكميت أنشده سيبويه :

---

(١) في س : (والتوكيد) .

(٢) في س : (وهو) ، تحريف .

(٣) ساقط من س .

فمالي إلاَّ اللهَ لا رَبَّ غيرَه   ومالي إلاَّ اللهَ غيرُك ناصرُ[1]

وإن تأخرت عن المستثنى فلأحدِها حكمُه إن كان منفرداً ، وللبواقي النصبُ على الاستثناء ، فتقول : قام القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً ، وما قاموا إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً على المختار ، وما قاموا إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً على غير المختار ، هذا معنى ما قاله على الجملة ، ثم رجع إلى لَفْظِه[2] فقال رحمه الله :

وإنْ تُكَرَّر دونَ توكيدٍ[3] فَمَعْ   تفريغٍ التأثيرَ بالعاملِ دَعْ
في واحدٍ مِمّا بإلاَّ استُثْنِي   وليس عن نصبِ سواه مُغْنِي

يعني أَنَّ إلاّ إذا كُرِّرَتْ مع مستثنى ولم يرد بالتكرير التوكيدُ فمع تفريغِ ما قبلها لا يَصِحُّ تأثيرُ العامل في واحدٍ من تلك المستثنيات ، وإنّما يعمل فيه المفرَّغُ له ، وهذا يَدُلُّ على أَنَّ العاملَ المتقدِّم على / إلاَّ ليس هو العامل في المستثنى ، أعني المفرَّغ لما /١٨٧/
بعد إلاَّ ، والمشغول في القسم الآتي ، وإنّما يعمل فيه غيرُ ذلك ، وهو إلاَّ نفسها على ما تقدَّم ، ولا أثر للفعل ، ولا لغيره في نصب المستثنى ؛ لأَنَّه جعل المُفَرَّغ مانعاً لعمل العامل فيه ، وهذا يَدُلُّ على أَنَّه غيره ، وإذا كان غيرَهُ فهو ما حصلت الإشارةُ إليه فيما تقدَّم ، فالعامل في قوله : «التأثير بالعامل دع» هو إلاَّ ، و«التأثيرَ» منصوبٌ بِدَعْ ، و«في واحدٍ» متعلِّقٌ بدَعْ أيضاً ، ولا يتعلّق بالتأثير ؛ لما يلزم من اعتراض دَعْ بين أثناء الصِّلَةِ ، وهو أجنبي منها ، وقوله : «في واحد» يريد أَيَّ[4] واحد كان منها ، متقدّماً كان على البواقي أو متأخراً ؛ إذ الرُّتْبَةُ في هذا غيرُ لازمةٍ ، بل يجوز أَنْ تقولَ : ما جاءني إلاَّ زيداً إلاَّ عمرو ، فيكونَ «إلاَّ عمرو» هو

---

(١) الكتاب ٣٣٩/٢ ، والبيت في ديوان الكميت ١٦٧/١ ، المقتضب ٢٢٤/٤ ، شرح المفصل ٩٣/٢ ، الاستغناء ص ١٨٨ .
(٢) في س : (بعضه) ، تحريف .
(٣) في هامش الأصل : (لا لتوكيد) .
(٤) سقطت (أي) من س .

المفرَّغُ له ، وهو متأخر ، ويجوز : ما جاءني إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً ؛ وسبب ذلك أَنَّ المستثنى يجوز تقديمُه على المستثنى منه أو ما يقوم مقامَه ، قال سيبويه : «وإن شئتَ قلتَ : ما أتاني إلاَّ زيداً إلاَّ عمروٌ ، فتجعل الإتيانَ لعمرو ، ويكونُ زيدٌ مُنْتَصِباً من حيثُ انتصب عمرو»[1] يعني على الاستثناء في المسألة الأولى ، قال : «فأنت في ذا بالخيار إنْ شئتَ نصبتَ الأولَ ورفعتَ الآخر ، وإنْ شئتَ نصبتَ الآخر ، ورفعتَ الأول»[2] . ثم قال : «وليس عن نَصْبِ سواه مغنٍ» يعني أَنَّ ما عدا المستثنى الذي اشتَغَل به العاملُ المفرَّغ له لا بُدَّ له من النصب ، ولا يغني عن النصب غيرُه فلا يُتْبَعُ على البدل ؛ لما يلزم من إبدال المستثنى من المستثنى ؛ لأَنَّهما معاً مستثنيان . قال السيرافي : «لا بُدَّ من رفع أحدِهما مع التفريغ ؛ لأَنَّ الفعلَ المَنْفِي لا فاعلَ معه ، ولا يرفع الآخَر ؛ لأَنَّ المرفوعَ[3] بعد إلاّ على أحدِ وجهين[4] : إمَّا على التفريغ ، وإمَّا على البدل ، ولا يَصِحُّ واحدٌ منهما ، فوجب النصب لأحدِهما»[5] و«مغنٍ» واقع على ما عدا النصب ، وهو الرفع أو الجر على البدل ، وهو اسمُ ليس ، وخبرُها محذوفٌ و«عن نصب سواه» متعلِّقٌ بمغن ، والتقدير : ليس ثَـمَّ أو ليس في الوجود أو في الحصول إعرابٌ مُغْنٍ عن نَصْبِ سواه ، واستعمل سوى متصرِّفة على مقتضى اختياره فيها على حَسَبِ ما يأتي ولا يعني بالنصب هنا مطلق النصب على أيِّ وجهٍ كان ، وإنّما يعني النصب على الأستثناء . فكأَنَّه يقول : لا بُدَّ فيه من النصب على الاستثناء ، ولو حملت العبارة على إطلاقها لأوهمَ أَنَّه يَصِحُّ النصبُ على البَدَل إذا كان المستثنى[6] الأول المفرَّغُ له

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٨ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) في س : (المفرغ) ، تحريف .

(٤) في الأصل : (الوجهين) .

(٥) هذا معنى كلام السيرافي في شرحه كتاب سيبويه ٣/ل ١٢١ .

(٦) في س : (الاستثناء) ، تحريف .

العامل[1] منصوباً نحو: ما رأيتُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً، والنصب على البدل كالرفع من غير فَرْق، ويُبَيِّنُ هذا القصدَ[2] من كلامه نَصُّه على التزام النصب؛ إذ لا يكونُ ذلك إلاَّ مع النصب على الاستثناء، وأَمَّا النصب على البدل إذا كان ما قبله منصوباً فغَيْرُ مُتَّجِهٍ؛ لأنه كالرفع والجر، فمِنْ حيثُ امتنعا يمتنعُ النصب، ولا وجهَ لجواز البدل في النصب، ومَنْعِهِ في الرفع والجر. ثم قال:

/ ودُوْنَ تفريغٍ مع التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجميعِ احكمُ به والتَزِمِ /١٨٨/

يعني إذا تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه؛ وذلك مع عدم التفريغ؛ إذ هناك يتصوّر التقديم فلا بُدَّ من نصبِها كلِّها، فتقول: ما جاءني إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً أحَدٌ، ولا يجوز الرفع في واحد منها كما جاز في قولك: ما جاءني إلاَّ زيدٌ أحدٌ؛ لأَنَّ البدل لا يَصِحُّ كما لوتأخرت المستثنياتُ؛ لأَنَّ المستثنى لا يكون بَدَلاً من المستثنى، قال سيبويه: «وذلك أَنَّك لا تريد أَنْ تخرِجَ الأولَ من شيء تُدخِلُ فيه الآخِرَ»[3] يعني أَنَّك لم ترد أَنْ يكونَ الأولُ مستثَنًى منه، والثاني مستثنًى، وإنَّما هما معاً مستثنيانِ من المتروك، والبَدَلُ إنّما يكونُ حيثُ يوجد مُدْخَلٌ ومُخْرَجٌ، وذلك معدوم هنا، فامتنع الرفع؛ فلذلك قال الناظم: «نصب الجميع احكمُ به» وأكَّدَه بقوله: «والتزم» أي التزم الحكمَ بالنصب، ولا تتعدّاه إلى غيره، ويريد النصبَ على الاستثناء، لا النصب مطلقاً كما تقدَّم في قوله: «وليس عن نصب سواه مغن»، و«نصبَ» منصوبٌ بمُقَدَّرٍ[4] من باب الاشتغال، والمفسِّر قوله: «احكم به» و«دون تفريغ» متعلّق باسم فاعل هو حالٌ من الضمير في (به) أي احكم بالنصب حالَ كونه دونَ تفريغ، و«مع التقدّم»[5] متعلِّق باحكم، وقوله:

---

(١) في س: (العمل).

(٢) في س: (البدل).

(٣) الكتاب ٢/٣٣٨.

(٤) مكانها طمس في س.

(٥) سقط من س.

«والتزم» على حذف المفعول أي : والتزمِ الحكمَ بذلك أو النصب .

وانصب لتأخيرٍ وجيء بواحدِ منها كما لو كان دونَ زائِدِ
كلم يَفُوا إلاَّ آمروٌ إلاَّ علي وحكمُها في القصد حكمُ الأولِ

قوله : «وانصب لتأخير» أراد النصبَ على الاستثناء ، ومعنى الكلام أَنَّ تلك المستثنيات إذا تأخرت عن المستثنى منه فالنصبُ أيضاً لازمٌ فيها إلاَّ في واحدٍ منها أيّ واحدٍ كان ، فإنَّ حكمَه في جواز النصب أو الإتباع كما لو كان وحدَه دون استثناءٍ آخر ، فتقول : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ إلاّ عمراً ، برفع زيد على البدل ، وهو المختار ، وما أتاني أحدٌ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً بنصبهما معاً على غير[1] المختار ، ومَثَّلَ ههنا بقوله : لم يَفُو إلاَّ آمروٌ إلاّ علي» وعليٌّ خلاف آمرىء فأتى بأحدِهما مرفوعاً على ما يَجِبُ ، وكان الأصلُ أنْ يقولَ : إلاَّ علياً ؛ وبه يَتِمُّ المثال ليتبيَّـنَ المرادُ إلاَّ أَنَّ النظمَ ألجأه إلى الإتيان به على لغة .

* جَعَلَ القينُ على الدَّفِّ إبَرْ *[2]

وكذلك تفعل في[3] الإيجاب إلاَّ أَنَّه لا أثرَ للحكم في الظاهر ، وقوله : «وجيء بواحدٍ منها» لم يقيد فيه ذلك الواحدَ بكونه أولاً أو ثانياً لِيُظْهِرَ أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما قابلٌ لما حَكَم به ، فيجوز أنْ يكونَ المحكومُ عليه الأول أو الآخر فتقول : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيداً إلاَّ عمروٌ فترفع الآخِرَ على البَدَل ، وتنصب الأول ، وذلك

(١) سقطت (غير) من س .

(٢) عجز بيت لعدي بن زيد العبادي ، صدره :

* ثئِزٌ جنبي كأني مُهْدَأً *

ديوانه ص ٥٩ ، إصلاح المنطق ص ١٥٦ ، الخصائص ٩٧/٢ ، شرح المفصل ٦٩/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/٢ ، المقرب ٢٥/٢ ، وسقطت (القين) من س . والوقوف على المنصوب بالسكون كما في الشاهد لغة ربيعة / انظر الساعد ٣٠٢/٤ .

(٣) في س : (وكل الرتبة في الإيجاب) .

ظاهر ، إلاَّ أنَّ هذا المثال في ظاهره ليس من هذا القسم بل من قسم المُفَرَّغ له العامل ، فكان حقُّه أَنْ يأتيَ به هنالك ، أو يأتي هنا بغير مُفَـرَّغ ، ولكن يقال : هذا / مثال لقسم[1] المُكَـرَّرِ على غير التوكيد ، أتى به في آخره كما أتى للأول ، وهو[1] المكرر للتوكيد ، بمثال في آخره فاتَّفَقَ أَنْ كان من المفرَّغ . وأَمَّا قوله : «وحكمُها في القصد حُكْمُ الأوَّل» فالضمير في حكمِها عائدٌ على المستثنيات الثواني للأول ، ويعني أَنَّ المستثنى الثاني وما بعده حكمُه في المعنى المقصود حكمُ المستثنى الأول في أَنَّـها كلَّها مخرجاتٌ من المستثنى منه المذكور أو المتروك ، قال في الشرح : «وما بعد الأول من هذا النوع مساوٍ لَـهُ في الدخول إن كان الاستثناءُ من غير موجبٍ ، وفي الخروج إن كان موجباً»[2] انتهى . واختلافُ إعرابها لا يخرجها عن ذلك المعنى ، قال السيرافي : «المستثنيان وإن اختلف إعرابُهما مشتركان في معنى الاستثناء ، وإنّما رُفِع أحدُهما ونُصِبَ الآخَرُ على ما يوجبه تصحيح اللفظ»[3] قال : «ويدلُّ على أنهما مستثنيان معاً أنك لو أخرت المستثنى منه وقدمتَهما نصبتَهما»[4] ، وقال ابن خروف : إنَّ الكلَّ مستثنى من مقدَّر . /١٨٩/

فإنْ قلتَ : فإذا كان حكمُها كلُّها واحداً على حكم الأول فكان ينبغي أنْ يُعْطَفَ بعضُها على بعضٍ ، فإنَّ ابنَ الناظم قال : «إنَّهم قصدوا بالمستثنى الثاني إخراجه من جملة ما بقي بعد المستثنى الأول ، وبالثالث إخراجَه من جملة ما بقي بعد المستثنى الثاني»[5] قال : «ولم يقصدوا إخراجها دفعة واحدة وإلاَّ وَجَبَ العطفُ»[5] .

---

(١) ما بين الإشارتين ساقط في س .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٤٩/٢ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٢٠ .

(٤) المصدر نفسه ٣/ل ١٢١ .

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٢ مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه .

واعلم أَنَّ هذا الحكمَ الذي ذَكَرَ عامٌ فيما كان[1] من المستثنيات يُمْكِنُ استثناءُ بعضِها من بعضٍ ، وفيما لا يمكن فيه ، أعني الحكمَ بوجوب النصبِ فيها أو جوازِه ، ورَفْعُ أحدها في التفريغ أو غيره ، إلاَّ أَنَّ التمثيلَ بقوله : «كَلَمْ يَفُو إلاَّ امرؤ إلاَّ علي» تعين[2] لأحدِ القسمين ، وهو قسم ما لا يَصِحُّ فيه استثناءُ بعضِ المستثنيات من بعض ، فعلى هذا القسم حَكَمَ بأَنَّ حكمَه حكمُ الأول ؛ لأَنَّ المستثنيات فيه لا يَصِحُّ رجوعُ بعضها إلى بعض ، ولا استثناؤه منه حَسَبَ ما أعطاه التمثيل ، وانبنى على ذلك أمران :

أحدُهما : أَنَّ كل ما كان من المستثنيات كذلك فهذا حكمُه ، فإذا قلتَ : له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ اثنين إلاَّ اثنين فالمقرُّ به ستةٌ ؛ لأَنَّ الجميع مخرجٌ من العَشَرَة ، وكذلك إذا قلتَ : له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ اثنين إلاَّ ثلاثة ، أو قلتَ : له عندي [عَشَرَةٌ إلاَّ][3] ثلاثةً إلاّ أربعةً ، وهو رأي الأكثر في هذا ؛ لأَنَّ الأخيرَ لا يمكن استثناؤه ممّا قبله ، والقائل : إلاَّ اثنين إلاَّ ثلاثةً مُقِرٌّ بخمسة ، والقائل : إلاَّ ثلاثةً إلاَّ اربعةً مُقِرٌّ بثلاثة . وذهب الفراء إلى أَنَّهما ليسا بمستثنيين من العَشَرَةِ – فيكون قد أَقَرَّ بخمسةٍ أو بثلاثةٍ بل يُحكم بأَنَّه قد أقرّ بأَحَدَ عَشَرَ ؛ لأَنَّه عنده في تقدير : له عندي عشرة إلاَّ اثنين فليسا له عندي إلاَّ الثلاثة التي له عندي ، وكذلك الأخرى في تقدير : له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ ثلاثة ، فليست له عندي سوى الأربعة التي له عندي[4] ، وارتضاه المؤلف في التسهيل ، وشرحه[5] ، وظاهرُ إشارته هنا أَنَّه مع الجمهور ، وهو الأَصَحُّ قياساً على مسألة : قام القوم إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً ،

(١) في الأصل : (فيما إذا كان) .

(٢) في الأصل : (يعين) ، وما أثبت من س .

(٣) ما بين الاشارتين من كلام في طرف الحاشية اليسرى من الأصل لم يظهر فأثبته من س .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٧ ، الاستغناء ص ٥٧١ ، منهج السالك ص ١٦٧ ، المساعد ١/٥٧٧ .

(٥) التسهيل ص ١٠٤ ، شرحه ، السفر الأول ٢/٩٥٠ .

ولأنَّ الاستثناء الثاني لا يُمْكِنُ على هذا المعنى إلاَّ أَنْ يكونَ منقطعاً / ، فيكون /١٩٠/
التقدير : له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ ثلاثةٌ سوى الأربعةِ التي له عندي ، ومتى أمكنَ حملُه على الاتصال لم يَجُز حملهُ على الانفصال[1] .

فإن قيل : يُعَيِّنُ الحملَ على الانفصال هنا أَنَّه لو أرادَ استثناءَها من الأول معاً لقال : عَشَرَةٌ إلاَّ سبعةً لأَنَّه أَخصر ، فتخصيصُه الثلاثة بالاستثناء ثُـمَّ جاء بالأربعة دَليلٌ على أَنَّ الأربعة تزاد على ما أَقـرَّبه أولاً ، وهي السبعة .

فالجواب : هذا لازمٌ في : عَشَرَةٌ إلاَّ ثلاثةً ، فلقائل أَنْ يقولَ : لو أراد استثناءَ الثلاثة من الأول لقال : له عندي سبعةٌ لأَنَّها أَخصرُ ، فأَنْ لم يفعلوا ذلك دَلْيلُ على أَنَّهم قصدوا أمراً آخر ، وهذا فاسِدٌ .

فإن قيل : إنَّ للعرب في كلامها تصرفاتٍ كثيرةً فلا يمتنع مثلُ هذا عليها .

قيل : فكذلك يلزم في مسألتنا .

والأمر الثاني : أَنَّ قاعدتَه تُشْعِرُ بأَنَّه إذا أمكن استثناءُ بعضِ[2] المستثنيات من بعض فليس الحكم كذلك خلافاً لمن زَعَمَ أن الحكم في القسمين واحدٌ . وفي المسألة ثلاثة أقوال : أَحدُها : أَنَّ الجميعَ مُخْرَجٌ من الأول ، فإذا قلتَ : له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ اثنين إلاَّ ثلاثةً فالمُقَرُّ به خمسةٌ كما تقدَّم ، وإذا قلتَ : عشرةٌ إلاَّ ثلاثةً إلا اثنين فكذلك وهذا إذا أمكنَ أن تكونَ المستثنياتُ كلُّها مخرجةً من الأول .

والثاني : مذهب الفراء المتقدِّمُ فيجعل الاستثناءَ الثاني منقطعاً كما تقدَّم .

والثالث : مذهب الأكثر أَنْ يُجْعَلَ الثاني مستثنًى من الأول ، والثالث مستثنى من الثاني[3] ، فإذا قلتَ : له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ ثلاثةً إلاَّ اثنين ، فالثلاثة مخرجَةٌ من العَشَرة ، والاثنان مخرجةٌ من الثلاثة ، فالمُقَرُّ به إذاً تسعةٌ ، وليس في كلام

---

(١) انظر الاستغناء ص ٥٧٢ .

(٢) في س : (استثناء لفظ) ، تحريف .

(٣) انظر المساعد ١/٥٧٧-٥٧٨ .

الناظم ما يعيِّنُ هذا الأخير ، ولا ما قبله ، وفيه ما يعيِّنُ مخالفتَه للأول من جهة ما أشار إليه من مخالفة القسم الأول لهذا القسم في حكم الإخراج ، ولَـمَّا لم يتعيّن له رأيٌ في هذا القسم لم نتعرّض للاحتجاج عليه . وبالله التوفيق ثم قال :

واستثنِ مجروراً بغيرٍ مُعْرَباً بما لمستثنًى بإلاَّ نسبا

أدواتُ الاستثناء على أربعة أقسامٍ : قِسمٌ هو حرفٌ فقط ، وذلك إلاَّ ، وهو الذي قَـدَّم الكلام عليه ، وقد فُرِغَ من شرحه ، والحمد لله ، وقِسْمٌ هو اسمٌ فقط ، وذلك غيرُ وسوى ، بلغاتها ، وهو الذي شرع في الكلام عليه ، وقِسْمٌ هو فعلٌ فقط ، وذلك ليس ، ولا يكون ، وقسمٌ هو مُتَـرَدِّدٌ بين الفعليَّةِ والحرفيَّةِ ، تارةً يكون فعلاً ، وتارةً يكون حرفاً ، وهو خلا ، وعدا وحاشا بلغاتها . وإذا تَقَـرَّر هذا فاعلم أَنَّ الأصل في غَيْرٍ أَنْ تكونَ صفةً ؛ لأنك تقول : مررتُ برجلٍ غَيْرِك ، تريد أَنَّه مغايرٌ لك ، كما تقول : مررت برجل مِثْلِك على معنى مماثلك غيرَ أَنـَّها[1] ضُمِّنَت معنى إلاَّ حيثُ يَصِحُّ ذلك فيها ، وذلك إذا تقدَّم ما يكون المضافُ إليه /١٩١/ غيرَ جزءٍ منه ، فتقول : قام القومُ غيرَ زيدٍ ، تريد غايرَهم / في أَنَّه لم يقم ، لأَنَّك لا تريد أَنَّ القومَ ليسوا زيداً ، وإذا صَحَّ فيها معنى إلاَّ بتضمينها إيّاه جرت مجرى إلاّ في الاستثناء بها كما يُسْتَثْنَى بإلاَّ ؛ فلذلك أدخلوها في حكمِها ، فيريد الناظم أَنَّ غيراً يُسْتَـثْـنَى بها ما أُضيفت إليه فتعربُ معه بإعراب الاسم الواقع بعد إلاَّ ، فكلُّ حكم لَزِمَ فيما بعد إلاَّ فهو لازمٌ في غيرٍ ، من نصب ، وإتباعٍ ، واتصال ، وانقطاع غيرَ أَنَّ إعرابَ ما بعد إلاَّ من رفعٍ أو نصبٍ أو جَـرٍّ حاصلٌ في غيرٍ لا فيما بعدها ؛ إذ كان ما بعدها قد استحقَّ الجرَّ بالإضافة ؛ لأَنَّ غيراً من الأسماء فهي بمنزلة ما بعد إلاَّ في الإعراب ، وبمنزلة إلاَّ نفسِها في معنى الاستثناء ، فقوله : «واستثنِ مجروراً بغَيْرٍ» أي اجعل المجرور بغيرٍ هو المستثنى ، وغيراً أداةَ الاستثناء ،

---

(١) في س : (أنه) .

و(معرباً) حالٌ من غيرٍ ، أي استثنِ بهذا الاسم حالةَ كونِه معرباً بإعراب ما بعدَ إلاَّ ممّا نُسِب إليه فيما تقدَّم ، والذي نُسِب إلى ما بعد إلاَّ هـو جميع مـا تقدَّم من الوجوه ، فإذا كان الكلام موجباً فالنصبُ في غيرٍ ، نحو : أتاني القومُ غيرَ زيدٍ ، وإن كان غيرَ موجب فالاتباعُ إن لم يكنِ العاملُ مفرَّغاً هو المختار ، نحو : ما أتاني القومُ غيرُ زيدٍ ، ويجوز النصبُ قليلاً ، نحو : ما أتاني القومُ غيرَ زيدٍ ، وإن كان مفرَّغاً فالجريانُ على حكم العوامل المتقدِّمة ، نحو : ما أتاني غيرُ زيدٍ ، وما مررتُ بغيرِ زيدٍ ، وما زيدٌ غيرُ قائمٍ ، وكذلك يجري الاستفهام والنهي فيها مجرى[1] النفي ، فتقول : هل أتاك أحدٌ غيرُ زيدٍ ، على البدل ، وغيرَ زيد – على الاستثناء ، وهل أتاك غيرُ زيدٍ – على التفريغ ، ولا تمرر بأحدٍ غيرِ زيدٍ ، ولا تمرر بغيرِ زيدٍ . وسائر الأحكام في الاتصال كذلك ، وكذلك في الانقطاع أيضاً النصب في الإيجاب لازمٌ ، وفي غير الإيجاب النصبُ في لغةُ الحجازيين ، والإتباعُ جوازاً في لغةِ التميميين ، نحو : جاءني القومُ المسافرونَ غيرَ زيدٍ المقيم ، وما في الدار أحدٌ غيرَ حمارٍ وغيرُ حمارٍ ، وما أشبه ذلك . وكذلك يكون النصب مع تقديم المستثنى على المستثنى منه أولى في النفي وشبهه ، نحو : ما أتاني غيرَ زيدٍ أحدٌ ، وما أتاني غيرُ زيدٍ أحدٌ ، على خلاف المختار . وما جرى من المسائل في تكرير إلاَّ جارٍ في تكرير غيرٍ ، فقد تقول : ما أتاني غيرُ زيد غيرُ أبي عبدالله ، وما أتاني أحدٌ غيرُ زيد غيرَ أبي عبدالله ، وما أتاني غيرَ زيدٍ غيرَ عمر أحدٌ ، وما أتاني أحدٌ غيرَ زيدٍ غيرَ عمروٍ ، وما أشبه ذلك – الحكمُ في هذه المسائل كلِّها واحدٌ ، والمعنى واحدٌ ؛ إذ قد اشتركا أيضاً في معنى الوصف الأصلي ؛ فلذلك أتى الناظمُ بما المقتضية للعموم[2] في قوله : «بما لمستثنى بإلاَّ نُسِبا»[3] ، أي مُعْرَباً بجميع ما نُسِبَ للمستثنى بإلاَّ ، فإذا تقرَّر هذا فههنا ثلاثُ مسائل متعلّقة بهذه القاعدة .

---

(١) في س : (يجوز) ، تحريف .

(٢) في س : (الى عموم المستثنى) .

(٣) في س : (نصبا) ، تحريف .

إحداها : أنَّه لما جَعَلَ حكمَ غيرِ حكمَ ما بعد إلاَّ كان ذلك ظاهراً في أنَّ نصبَها في المواضع التي يُنْصَبُ ما بعد إلاَّ على الاستثناء فيها نَصْبٌ على الاستثناء ، /١٩٢/ فإذا قلتَ : جاء القومُ غيرَ زيدٍ ، فغيرٌ منصوبٌ على الاستثناء إذ أُشْرِبَتْ / معنى إلاَّ لا على الحال خلافاً لمن زَعَمَ ذلك[١] ؛ لأنَّ الحالَ أَصلُها الصفة «لكن امتنع جريانها على الموصوف حين اختلفا في التعريف والتنكير ، وإذا كان أصلُها الصفة»[٢] - وهي الآن كذلك بالفرض - فلم يدخلها معنى إلاَّ كما[٣] في نحو : قام القومُ غيرَ زيدٍ ، فالظاهر أنَّ النصبَ على الاستثناء ، ولا يَحْتَمِلُ الحالَ مع إشرابِ معنى إلاَّ . نعم يجوز أَنْ تكونَ حالاً من حيثُ أَنْ تكونَ صفةً بغيرِ إشكال .

والثانية : أنَّ قوله : «مُعْرَباً بكذا» مُشْعِرٌ بتصرفه بوجوهِ الإعراب ، وذلك ظاهرٌ في أنَّه لا يجوز بقاؤه على حالةٍ واحدةٍ بإطلاقٍ ، وهو معنى كونُه لا يُبْنى مطلقاً أضيف إلى معرب أو إلى مبني ، وهذا مذهب البصريين : أنَّه لا يطلق فيه جواز البناء ، ونُقِل عن الفراء أنَّ ذلك جائز لتضمنه معنى إلاَّ ، فيجوز أَنْ تقولَ على مذهبه : ما قام غيرَ زيدٍ ، وما أتاني غيرَ عمروٍ ، ولم يعجبني غيرَ أن قلتَ كذا[٤] ، قياساً على قول الشاعر :

لم يَمْنعِ الشَّرْبَ منها غيرَ أَنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غصون ذات أوقال[٥]

وكلامُ العرب على خلافِ ما قال ، إذ لم يأتِ ذلك في غير إلاَّ عندَ إضافته إلى

---

(١) هو أبو علي الفارسي في كتابه التذكرة كما ذكر أبو حيان في منهج السالك ص ١٧١ ، وإليه ذهب ابن الناظم في شرحه ص ٣٠٤ . وانظر مغنى اللبيب ص ٢١١ .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٣) في س : (وهو) . وانظر الكتاب ٣٣٠/٢ ، الأصول ٣٦٦/١ ، الإنصاف ٢٨٧/١ .

(٤) انظر معاني القرآن ٣٨٢/١-٣٨٣ ، التسهيل ص ١٠٦ ، منهج السالك ص ١٦٩ ، وعزاه الأنباري في الإنصاف ٢٨٧/١ إلى جمهور الكوفيين .

(٥) البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ، ونُسِب في الكتاب ٣٢٩/٢ للكناني ، وفي شرح أبياته لابن السيرافي ١٨٠/٢ لأبي قيس بن رفاعه ، وفي المحاجاة بالمسائل النحوية ص =

مبني ، وهناك يجوز أَنْ تُبْنَى على الفتح اتفاقاً ، وأَمَّا مع إضافته إلى معربٍ فلا .

والثالثة : أنَّه أحالَ في أحكام غيرٍ على حكم ما بعد إلاَّ على العموم فاقتضى أَنَّ كلَّ موضعٍ تقع فيه إلاَّ يصح أَنْ تقع فيه غيرُ ، وذلك غيرُ مستقيم ، لأَنَّ إلاَّ قد يَقَعُ بعدَها المبتدأُ والخبر ، والفعل والفاعل ، فتقول : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ خَيرٌ منه[1] ، وما جاءني إلاَّ يضحك ، ولا تقع غيرُ في هذا الموضع فلا تقول : ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٌ خيرٌ منه ، ولا غيرُ يضحك ، لأَنَّ غيراً مختصةٌ بالإضافة إلى المفرد فلا تضاف إلى جملة ، وأيضاً فإنَّ غيراً تخالِفُ إلاَّ في مواضع أُخَر .

وجملةُ ما يتخالفان فيه خمسة مواضع :

أحدها : ما تقدَّم من صحة وقوع الجملة بعد إلاَّ ، ولا تقع بعد غير .

والثاني : أَنَّ غيراً يوصف بها حيثُ لا يُتَصَوَّرُ الاستثناء وإلاَّ ليست كذلك ، فتقول : عندي درهمٌ غيرُ جيدٍ ، ولا تقول : عندي درهمٌ إلاَّ جيد .

والثالث : أَنَّ إلاَّ إذا كانت مع ما بعدها صفةً لم يَجُز حذفُ الموصوف وإقامتُها مُقَامَه ، فتقول : قام القومُ إلاَّ زيدٌ ، ولو قلت : قام إلاَّ زيدٌ لم يجز بخلاف غيرٍ فإنّك تقول : قام غيرُ زيدٍ كما تقول : قام القومُ غيرُ زيدٍ .

والرابع : أَنَّك إذا عطفتَ على الاسم الذي بعد إلاّ لم تعتبر[2] إلاَّ اللفظَ ، فتقول : قام القومُ إلاَّ زيداً وعمراً ، وما قام إلاَّ زيدٌ وعمرو ، وإذا عطفت على

= ١٤٠ ، للشماخ ، وليس في ديوانه ، وانظر معاني القرآن ٣٨٣/١ ، الأصول ٣٣٦/١ ، ٣٦٥، المرتجل ص ١٠٩ ، الإنصاف ٢٨٧/١ ، ٢٩٠ ، شرح المفصل ٨٠/٣ ، التصريح ١٥/١ ، خزانة الأدب ٤٥/٢ .

(١) في كتاب سيبويه ٣٤٢/٢ بابٌ عنوانه : «هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلاّ» قال فيه : «وذلك قولك : ما مررتُ بأحد إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه» ، وقال في ٣٤٣/٢ : «ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد إلاّ» ، وانظر الأصول ٣٤٧/١ ، شرح المفصل ٩٣/٢-٩٤ .

(٢) في س : (لم تغير) . تحريف .

الاسم الواقع بعد غير كان لك وجهان : أحدهما : الحملُ على اللفظ ، فتقول : ما أتاني أحد غيرُ «زيدٍ وعمروٍ ، بالجر حملاً على لفظِ زيد . والثاني : الحملُ على المعنى ، فتقول : ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ»[1] وعمروٌ ، برفع عمرو ؛ لأَنَّ المعنى : ما أتاني إلاَّ زيدٌ وعمروٌ ، فهو من باب الحمل على المرادف الذي يقول فيه النحويين الحمل على التوهم .

والخامس : أَنَّك إذا فَرَّغْتَ العاملَ قبل إلاَّ لما بعدَها على أَنْ يكونَ مفعولاً له صَحَّ نَصبُه بخلاف غيرٍ فإنَّه لا بُدَّ من جَرِّه ، فتقول : ما جئتُك إلاَّ ابتغاءَ الخيرِ نصباً ، وتقول في غيرٍ : ما / جئتُك لغيرِ ابتغاء الخير[2] ، ولا تحذف اللام . /١٩٣/ فهذه المواضع كلّها تنقض على الناظم كُلِّيَتَه التي عَمَّمَ ، وقاعدَته التي أُصَّل .

والجواب : أَنَّ الناظمَ لم يذكر وقوعَ الجُمَل بعد إلاَّ ، ولا وقوعَها مع ما بعدها صفةً ، ولا حكمَ العطف[3] على المستثنى ، ولا تعرض في هذا النظم لتلك الأحكام المعترض بها في إلاّ ، وإذا كان كذلك فلا اعتراضَ عليه ؛ لأَنَّه إنَّما أحال على ما ذكر هنا ، أَلاَ تراه كيف قال : «بما لمستثنى بإلاَّ نُسِبا» يعني ما أضيف إليه في نظمه[4] هذا من الأحكام ، ولا شكَّ أَنَّ جميع ما ذكر في ما بعد إلاَّ جارٍ في غيرٍ . وأَمَّا مسألةُ المفعول له فغيرُ داخلةٍ عليه ، إذ قد قَدَّمَ أَنَّ من شرطه أَنْ يكونَ مصدراً ، وغَيْرٌ ليس مصدراً ، فقد تخلَّفَ فيه شرطُ النصب فلا بُدَّ من الجَرِّ باللام . والقاعدةُ العامَّةُ في غيرٍ مَعَ إلاَّ أَنَّ غيراً لا تقع موقعَ إلاَّ في الاستثناء إلاَّ أَنْ[5] تكونَ غيرٌ على أصلها وتجري في[6] الاستثناء ، وأصلها أَنْ تجري صفةً على

---

(١) ما بين الاشارتين ساقط من س .

(٢) انظر خمسة المواضع التي تختلف فيها غير عن إلاَّ ملخّصةً في التصريح ١/٣٦١-٣٦٢ .

(٣) في س : (اللفظ) ، تحريف .

(٤) في س : (نصه) .

(٥) في هامش الأصل عن نسخة أخرى : (حيث) ، ومثله في س .

(٦) في الأصل : (من الاستثناء) ، وما أثبت من س .

ما قبلَها كما أنَّ إلاَّ لا تقعُ موقعَ غيرٍ في الصفة إلاَّ حيثُ تكون إلاَّ على أصلها من الاستثناء ، ولا تكون كذلك إلاَّ ومعنى الاستثناء حاصلٌ فيها ، فإلاَّ لا تفارِقُ أصلَها كما أنَّ غيراً لا تفارق أصلَها . وهذه القاعدة هي أصلُ النظر في الأداتين فتأملها .

[ثم قال][1] :

ولسِوى سُوى سَواءِ اجعلا | على الأَصَحِّ ما لغيرٍ[2] جُعِلا

أراد : ولسِوى وسُوى[3] وسَواء فحذَفَ العاطف على عادته في أمثال هذا ، ونَبَّه بذلك على أنَّ فيها ثلاثَ لغاتٍ : سِوى بكسر السين ، وسُوى بضمها ، وكلاهما مع القصر ، وسَوَاء بفتحها لكن مع المَدّ ، ومعناها معنى غيرٍ ، ويريد أنَّ سِوى بجميع لغاتها من أدواتِ الاستثناء ، ولها في الاستثناء من الحكم ما تَقَرَّر لغيرٍ ؛ فتقول : قام القومُ سِواك ، وما قام سَواؤُك بالرفع ، لأَنَّه فاعلٌ ، وما قام أحدٌ سَواؤُك ، وما مررتُ بأحدٍ سوائِك ، كما تقول ما قام غيرُك ، وما قام أحدٌ غيرُك ، وما مررتُ بأحدٍ غيرِك ، وكذا سِوى وسُوى . ومما جاء من ذلك قول الفنْدِ الزِّمَّاني من شعراء الحماسة :

ولَمَّا صَرَّحَ الشرُّ فأمسي وهو عريانُ
ولم يبقَ سِوى العُدوا نِ دِنَّاهم كما دانوا[4]

وعلى هذا يجري الحكمُ في سائر المسائل ، والحاصل عنده في سوى أنَّها مثلُ غيرٍ بإطلاق ، فيكون إعرابُها كإعرابِ غيرٍ ، وأحكامُها كأحكامِ غيرٍ ، ويَشْمَلَ ذلك

(١) تكملة من س .
(٢) في الأصل : (لغين) ، تحريف .
(٣) سقطت من س .
(٤) الحماسة ٦٠/١ ، شرحها للمرزوقي ٣٤/١-٣٥ ، وانظر الأمالي ٢٦٠/١ ، اللآلىء ٩٤٠/٢، شرح الكافية الشافية ٧١٩/٢ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٣٠٥ ، التصريح ٣٦٢/١ .

الإطلاق غير بابِ الاستثناء ، فتَقَعُ عندَهُ مبتدأ ، وفاعلاً ، وقد تقدَّم آنفاً كونُها فاعلاً ، ومثال كونها مبتدأ ما أنشده ابنُ الأنباري من قول الشاعر :

وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشْتَرى فسِواك بائِعُها وأنت المشتري[١]

وأنشد المؤلف على دخول إنَّ عليها :

لديك كَفِيلٌ بالمُنَى لمُؤَمِّلٍ وإنَّ سِواكَ من يُؤَمِّلُه يَشْقَى[٢]

وتقع مضافاً إليها بحرفٍ ، وغيرِ حرفٍ ، فمثال الإضافةِ بالحرف قولُ أبي دُؤاد ، أنشدَه ابنُ الأنباري :

وكلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموتَ يُخْطِئُه مُعَلَّلٌ بسَواء الحقِ مكذوبُ[٣]

وأنشد سيبويه للمَـرَّار بن سلامة العِجْلي :

/١٩٤/ ولا ينطق الفحشاءَ من / كان منهم إذا جلسوا مِنَّا ولا من سِوائِنا[٤]

---

(١) لم أجده في الإنصاف في المسألة التاسعة والثلاثين التي ذكر فيها أبو البركات الخلاف في خروج سوى عن الظرفية ، والبيت لابن المولى : محمد بن عبد الله بن مسلم المدني ، الحماسة ٣٧٧/٢ ، شرحها للمرزوقي ١٧٦١/٤ ، شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٣٠٥ ، المقاصد النحوية ١٢٥/٣ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٧٣/٢ ، والبيت في منهج السالك ص ١٧٢ ، شرح ابن عقيل ٦١٤/١ ، المساعد ٥٩٤/١ ، المقاصد النحويّة ١٣٥/٣ .

(٣) الإنصاف ٢٩٥/١ ، والبيت في شعر أبي دؤاد «ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي لغوستاف غرنباوم» ص ٢٩٤ ، شرح المفصل ٨٤/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧١٧/٢ ، منهج السالك ص ١٧٢ .

(٤) الكتاب ٣١/١ ، وجاء الشاهد منه ٤٠٨/١ مسبوقاً بـ «قال الشاعر ، وهو رجلٌ من الأنصار» وما جاء في الموضع الأول ، ونقله الشاطبي هو الصواب ، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٢٤/١ ، المقتضب ٣٥٠/٤ ، الإنصاف ٢٩٤/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٩٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٦ .

وأنشدَ أيضاً للأعشى :

تجانَفُ عن جَوِّ اليمامةِ ناقتي وما قَصَدَتْ من أهلها لسِوائِكا[1]

وأنشد ابنُ الأنباري :

أَمُرُّ على الكتيبةِ لا أُبالي أحتفي كان فيها أم سواها[2]

فالتقدير : أم في سواها ، ومثالُ الإضافة بغير حرفٍ ما أنشده المؤلف من قول الشاعر :

ذِكْرُكَ اللهَ عند ذكرِ سِواهُ صارِفٌ عن فؤادِكَ الغَفَلاتِ[3]

وقوله : «على الأصح» متعلِّقٌ باسم فاعل محذوفٍ هو حالٌ من «ما» ، والتقدير : اجعل لسِوى جميعَ أحكامِ غيرٍ كائناً على الأصح ، أو مُشْتَمِلاً أو مستَقِرًّا على الأصح – أو باجعلا . وهذا إشعارٌ بمخالفته في هذا التعميم للبصريين ، فإنَّ الخليلَ ، وسيبويه ، والجمهور لا يجعلون سوى وأختيها كما جعلها ابنُ مالك ، بل هي عندهم لازِمةُ النصبِ على الظرفية[4] ، فلا تقع مبتدأةً ، ولا تُرْفَعُ على الفاعلية ، ولا تُجَرُّ بالإضافة ، فهي من الظروف غيرِ المتصرِّفة غيرَ أنَّ العربَ ضمنتها معنى الاستثناء ، إذ وقعتَ في موضع نصب ، نحو : قام القوم سواءَ

---

(١) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٧/١ ، ديوان الأعشى ص ٨٩ ، وانظر المقتضب ٣٤٩/٤ ، المحتسب ١٥٠/٢ ، الصاحبي ص ٢٣٠ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٤٠ ، أمالي ابن الشجري ٣٥/١ ، ٤٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ٢٥٣ ، الإنصاف ٢٩٥/١، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ٨٤ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، خزانة الأدب ٥٩/٢ .

(٢) الإنصاف ٢٩٦/١ ، ٤٦٤ ، وهو للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه ص ١١٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٥٨/١ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٧٤/٢ ، ولم أقف للبيت على نسبه ، وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٦ ، منهج السالك ص ١٧٢ ، المقاصد النحوية ١٢٦/٣ .

(٤) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٧ ، ٣٥٠/٢ ، المقتضب ٣٤٩/٤ ، الإنصاف ٢٩٤/١ .

زيدٍ[1] ، وسِوى زيدٍ ، فلا تجري في هذا الباب مجرى غيرٍ إلاَّ في كون ما بعدها مستثنى بها في نحو المثال المذكور ، وإنّما تجري عندهم مجرى غيرٍ في ضرورة الشعر كالشواهد المتقدّمة ، وأما في الاختيار فلا . وما ذهب إليه الناظم[2] – هو مذهب الكوفيين أنَّها تكون عندهم غيرَ ظرف[3] . وحجته في ذلك القياس والسماع . أمَّا القياس فإنَّ سَواءً أصلُها الوصفُ كقوله تعالى : ﴿قُلْ يا أهْلَ الكِتَابِ تَعَالَوا إلى كَلِمَةٍ سَواءٍ بينَنَا وبينكم﴾[4] ، وقوله : ﴿في أرْبَعةِ أيامٍ سَواءً﴾[5] الآية ، وإذا كانت غيرَ ظرف في أصلِها بل صفةٌ متصرفةٌ ، فالأصل بقاؤُها على ما كانت عليه من التصرف حتى يقومَ الدليلُ على عدم التصرُّفِ ، ولم يقم بَعْدُ ، ثُمَّ تضمينَها معنى حرف الاستثناء لا يوجب لها عدمَ التصرّف ، ولو كان ذلك كذلك لوجب ألاَّ تتصرّفَ غيرٌ حين ضُمِّنَت معنى حرفَ الاستثناء فلما لم يكن ذلك موجباً في غيرٍ لم يكن موجباً في سَواءٍ ، وأيضاً فإنَّ معنى سِوى وسَواءٍ معنى غيرٍ ، وقد ثبت تصرُّفُ غيرٍ في باب الاستثناء وغيره ، فكذلك يجب فيما كان في معناها ، وقد أقرَّ سيبويه بموافقتها لغيرٍ في المعنى فقال في : باب ما يحتمل الشعر ، بعد ما أنشد بيتي المَرَّار ، والأعشى :

(١) في الأصل : سوأ زيداً ، تحريف ، وما أثبت من **س** .

(٢) في **س** : ابن الناظم ، بإقحام (ابن) .

(٣) نسب القول بخروج سوى عن الظرفية في سعة الكلام إلى الكوفيين أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٢٩٤/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٨٤/٢ ، وابن عمرون ، نقل كلامه القرافي في الاستغناء ص ١١٦ ، ومن العلماء من ينسب هذا المذهب إلى الزجاجي ، ففي شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ل ١٢٤ : «قال الشيخ أبو حيان : ولا نعلم له – ابن مالك – سلفاً في ذلك إلاَّ الزجاجي فإن شيخنا أبا الحسن بن الضايع نقل عنه أنها اسم غير ظرف كغير» وانظر توضيح المقاصد ١١٧/٢ ، المساعد ٥٩٤/١ .

(٤) سورة آل عمران آية ٦٤ .

(٥) سورة فصلت آية ١٠ .

* إذا جلسوا منا ولا من سوائنا *

و * ما قصدت من أهلها لسوائها *

«فعلوا ذلك لأنَّ معنى سِوى معنى غير»[1] فهذا تصريح بأن معناها معنى غير ، وذلك يستلزم انتفاءَ الظرفيّة كما هي منتفية عن غيرٍ ، ولو كانت[2] ظرفاً لأعطت معنى (في) الذي كانت تتضمنه ؛ إذ معنى الظرف ما ضُمِّنَ معنى (في) من أسماء الزمان أو المكان ، وسِوى ليس فيها معنى (في) ، ولا هي اسم زمان ولا مكان ، فلا ظرفيّة فيها البتةَ ، فهي وغَيْرٌ سواءٌ . وأَمَّا السماعُ فقد تقدَّم من الشعر جملةٌ ، ومنه في النثر ما في الحديث من / قول النبي ﷺ : «دعوتُ ربّي أَلاَّ يسلِّطَ /١٩٥/

على أمتي عَدُوًّا من سِوى أنفسهم»[3] وقوله عليه السلام : «ما أنتم في سواكم من الامم إلاَّ كالشعرةِ البيضاء في جلد الثور الأسود»[4] الحديث ، وحكى ابنُ

---

(١) الكتاب ٣٢/١ .

(٢) في الأصل : (كان) ، وما أثبت من س .

(٣) الحديث في صحيح الإمام مسلم ، كتاب الفتن - باب هلاك هذه الأُمَّة بعضهم ببعض ٢٢١٥/٤ رقم «٢٨٨٧» ، سنن أبي داود ، كتاب الفتن والملاحم ، باب ذكر الفتن ودلائلها ٩٨/٤ ، سنن الترمذي ، كتاب الفتن ، باب ما جاء في سؤال النبيّ ﷺ ثلاثاً في أمته ٤٧٢/٤ رقم «٢١٧٦»، مسند الإمام أحمد ٢٧٨/٥ ، ٢٨٤ ، وفي سنن ابن ماجه ، كتاب الفتن ، باب ما يكون من الفتن رقم «٣٩٥١» ، وباب العقوبات رقم «٤٠١٩» : «عدداً من غيرهم» ومثله في مسند الإمام أحمد ٢٤٣/٥ ، ٢٤٨ ، وفيه ٢٤٠/٥ : «عدداً ليس منهم» . ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين .

(٤) صحيح الإمام مسلم ، كتاب الإيمان ، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنّة ٢٠١/١ رقم «٣٧٨» ، والحديث - وليس فيه موضع الشاهد - فيه ٢٠٠/١-٢٠١ رقم «٣٧٦» ، «٣٧٧» ، صحيح البخاري - كتاب الرقاق - باب كيفيّة الحشر ، رقم «٦٥٢٨» ، «٦٥٢٩»، باب قوله عزّ وجلّ : (إن زلزلة الساعة شيء عظيم) رقم «٦٥٣٠» ، كتاب الأنبياء - باب قصة يأجوج ومأجوج رقم «٣٣٤٨» ، كتاب التفسير - باب (وترى الناس سكارى) رقم «٤٧٤١» ، سنن ابن ماجه - كتاب الزهد ، باب صفة أمّة النبي ﷺ رقم «٤٢٨٣» ، مسند الإمام أحمد ٣٨٦/١ ، ٤٤١ ، ٤٤٥ .

الأنباري : أتاني سِواؤك[1] ، ومن أمثلةِ الفراء : أتيت سِواك[2] ، أي غيرك . فهذا كلُّه دليلٌ واضح على صِحَّةِ ما تقدَّم ، ولا يبقى في المسألة إلاَّ أَنْ يقالَ : إنَّ العربَ تقول : مررتُ بِمَنْ سواك[3] في شهير الكلام ، فتصل الموصولَ بها كما تَصِلُ بسائر الظروفِ ، ولولا أَنَّها ظرفٌ لما جاز ذلك .

والجواب : أنَّه لا يلزم من معاملتها معاملةَ الظرف أَنْ تكونَ ظرفاً «فإنَّ حرفَ الجر يعامل معاملةَ الظرف ولم يكن بذلك ظرفاً»[4] وإن سمّي ظرفاً فمَجَازٌ ، فكذلك إن أُطلِق على سوى لفظُ الظرف مجازاً فجائزٌ ، أمَّا إطلاقُه حقيقة فممنوعٌ .

فإن قيل : فلم وقعتَ سوى صلةً دون غيرٍ ، فعن ذلك جوابان :

أحدهما : أنَّ ذلك من النوادر كنَصْبِ غُدْوةٍ بعد لَدُنْ[5] ، وإضافة ذي إلى تَسْلَم في قولهم : آذهب بذي تَسْلَم[6] .

والثاني : أنَّ سوى لزمتها الإضافة لفظاً ومعنى فأشبهت عِنْدَ ولدى فعوملت معاملتَهما في الوقوع صلةً مع كثرة الاستعمال ، بخلاف غيرٍ فإنَّه لا يلزمُ الإضافة لفظاً فلم يتحقَّقْ الشبه .

وقد ظهر من هذا أنَّ سوى وأختيها عند الناظم لا تكون ظروفاً كما زعم البصريون ؛ فإنه لما قال : «ما لغيرٍ جعلا» ظهر أنَّها لا تكون ظرفاً[7] ؛ لأنَّ عدمَ الظرفية ممّا جُعِل لغير ، ودليله ما مَرَّ .

---

(١) الإنصاف ٢٩٦/١ ، وانظر منهج السالك ص ١٧٢ .

(٢) في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٣٠٥ : (أتاني سواك) .

(٣) في الإنصاف ٢٩٦/١ : «وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنَّهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلاَّ ظرفاً ، نحو قولهم : مررت بالذي سواك» .

(٤) ما بين الإشارتين ساقط من س .

(٥) انظر ما سيأتي في باب الإضافة .

(٦) انظر الكتاب ١١٨/٣ ، ١٢١ ، ١٥٨ .

(٧) سقطت (لا) من س .

واعلم أنَّ جميعَ ما استدَلَّ به الناظمُ أو استُدِلَّ له به مبناه على السماع ، فإنَّ القياسَ عند أهل اللسان تابعٌ غيرَ متبوع ، أي تابعٌ للسماع من العرب ، فالسماع هو الحاكمُ على القياس ، وليس السماعُ تابعاً للقياس ، فلا يكون القياس حاكماً على السماع ، ولذلك قال الإمام : «قف حيث وقفوا ثُمَّ فَسِّر»[1] فأخذَ الناس هذا منه أصلاً يرجعون إليه . والسماع الذي اعتمده الناظمُ أمرانِ : أحدهما : الشعرُ والآخر الحديثُ . أمَّا الحديثُ فإنّه خالفَ في الاستشهاد به جميعَ المتقدِّمين ؛ إذ لا تَجِدُ في كتابٍ نحوي استدلالاً بحديثٍ منقولٍ عن رسول الله ﷺ إلاَّ على وجهٍ أذكره بحول الله ، وهم يستشهدون بكلام أَجلافِ العرب وسفهائِهم[2] ، وبأشعارهم التي فيها ذكر الخَنَا والفحش ، والذين لا يعرفون قَبيلاً من دَبيرٍ ، بل روى أبو حاتم عن أبي عُمَرَ الجَرْمِيّ أَنَّه أتى أَبَا عبيدة معمرَ بنَ المُثَنَّى[3] بشيء من كتابه في تفسير غريب القرآن ، قال : فقلتُ له : عَمَّن أخذتَ هذا يا أبا عبيدة ، فإنَّ هذا تفسيرٌ خلافُ[4] تفسير الفقهاء ، فقال لي : هذا تفسيرُ الأعرابِ البَوَّالين على أعقابهم ، فإن شئتَ فخذ ، وإن شئتَ فَذَرْ[5] . ويتركون الأحاديثَ الصحيحة كما ترى . ووجهُ تركهم للحديث أَنْ يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نَقْلِه على المعنى ، وجواز ذلك عند الأئمة ؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنّما هو/ المعنى لِتَلَقِّي الأحكام الشرعية لا اللفظ ، ولذلك تجد في الأحاديث /١٩٦/ اختلافَ الألفاظ كثيراً ، فترى الحديثَ الواحدَ في القِصَّةِ الواحدة ، والمقالة

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٦٦ .

(٢) نقل البغدادي في خزانة الأدب ١/١٢-١٣ (ط هارون) طرفاً من كلام الشاطبي هذا مع اختلاف في بعض ألفاظه .

(٣) في س : (مع ابن المساسي) ، تحريف .

(٤) سقطت من س .

(٥) الخبر في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٩٤ ، وانظر «أبو عمر الجرمي النحوي» ص ٢٥-٢٦ .

الفَذَّة[1] التي لا ثانيةَ لها قد اختلفت فيه العبارت اختلافاً متفاوتاً ، ما بينَ جارٍ على ما عُرِف من كلام العرب ، وما لم يعرف ، وليس ذلك إلاَّ لِمَا ساغ لهم – أعني للرواة – من نَقْلِه بالمعنى . ومن ههنا أجاز المحققون ذلك للعارفِ بدَلالات الألفاظ ؛ لأن المعاني إذا سَلِمت في النقل فلا مبالاَة بمجرد الألفاظ إلاَّ من باب الأَولى خاصّةً ، خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر ، وكلام العرب فإنَّهم – أعني رواته – لم ينقلوه أخذاً لمعناه فقط ، بل المعتنى به عندهم كان اللفظَ لما يَنْبَنِي على ذلك من الأحكام اللسانيّة فاعتنى النحويون بالاستنباط ممّا نُقِل من كلام العرب عن الثقات ، وتركوا ما نُقِل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي ، فيكون قد بنى[2] على غير أصلٍ ، وذلك من جملة تحرِّيهم في المحافظة على القواعد اللسانيّة ، فأعتنى النحويون بالأستنباط مما نقل من كلام العرب عن الثقات ، وتركوا ما نقل من الأحاديث ؛ لأحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي ، فيكون قد بنى على غير أصل ، وذلك من جملة تحرِّيهم في المحافظة على القواعد اللسانيّة ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب ، وكيفيةِ التلقي منهم[3] لقضيتَ العجبَ فليس بمنكرٍ تركُهم للاستشهاد بالحديث[3] والاستنباطِ منه ، كيف وهم قد بَنَوا على ما نَقَل أهلُ القراءاتِ من الروايات في ألفاظِ القرآن ، فبنوا عليها لَمَّا كان اعتناؤهم بنقل الألفاظ ، وإذا فُرِضَ في الحديث ما نُقِلَ بلفظه ، وعُرِف بذلك ، بنَصٍّ[4] أو بقرينةٍ تَدُلُّ على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقولُ أولى ما يَحْتَجُّ به النحويون ، واللغويون ، والبيانيون ، ويبنون عليه علومَهم . وعلى هذا نقول : إنَّ الحديثَ في النقل ينقسم قسمين :

(١) في س : (المفردة) .
(٢) في س : (هذا بناء) .
(٣) ما بين الاشارتين ساقط من س .
(٤) في س : (بنقلٍ نص) .

أحدُهما : ما عُرِف أَنَّ المعتنى به فيه نَقْلُ معانيه لا نَقْلُ أَلفاظِه ، فهذا لم يَقَع به استشهاد[1] من أهل اللسان .

والثاني : ما عُرِف أَنَّ المعتنى به فيه نقلُ أَلفاظِه لمقصودٍ خاصٍّ بها ، فهذا يَصِحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي ، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله ﷺ ، ككتابِه إلى هَمْدان : أَنَّ لكم «فِرَاعَها ووِهاطَها وعَزَازها ، تأكلون عِلافَها ، وترعون عَفَاءَها ، لنا من دِفْئِهم وصِرامِهم ما سلَّموا بالميثاق والأمانة ، ولهم من الصدقة الثِّلْبُ ، والنَّابُ ، والفَصِيلُ ، والفارِضُ ، والدَّاجِن والكَبْشُ الحَوَرِيُّ ، وعليهم فيها الصَّالِغ ، والقارح»[2] وكتابه إلى وائل بن حُجْر الذي فيه : «في التيعة شاةٌ لا منوطةُ الأَلياط ولا ضِنَاك»[3] إلى آخر ما كتب عليه

---

(١) في س : (استثناء) ، تحريف .

(٢) انظر غريب الحديث لابن قتيبة ١/٥٤٨-٥٤٩ ، الفائق ٣/٤٣٣ ، منال الطالب ص ٥٥-٥٦ . وبعضه في السيرة لابن هشام ٢/٥٩٨ ، الروض الأنف ٧/٤٢٥ ، و(تأكلون . . وترعون) هكذا في الأصلين بالمثناة الفوقية ، ورواية المصادر بالمثناة التحتيّة ، وهي الوجه .
والفراع : جمع فَرَعة : أعالي الجبال ، والوهاط : المواضع المطمئنة ، واحدها وَهْطٌ . والعزاز : ما صَلُبَ من الأرض . والعفاء : ما ليس لأحد فيه شيء . والدفء : الإبل والشاء . والصِّرام: النخل . والثِّلْبُ ، من الإبل الذكور : الذي قد تكسَّرت أسنانه . والناب : الهَرِمة من النوق . والفارض : المسنّة . والداجن : التي تُعْلَفُ في المنازل ، ولا تبعث إلى المرعى . والصالغ من البقر والغنم : الذي كحل وانتهت سنه ، وذلك في السنة السادسة ، والقارح من الخيل مثله . والحَوَرِيّ : منسوب إلى الحَوَر ، وهي جلود تُتَّخذُ من جلود المعز . غريب الحديث لابن قتيبة ١/٥٥١-٥٥٥ ، وانظر منال الطالب ص ٦٠-٦٣ .

(٣) منال الطالب ص ٦٥ ، وفيه ص ٦٥-٦٦ (أخرج بعضه أبو عبيد ، عن سعيد بن عفير ، عن ابن لهيعة ، عن أشياخه من حضرموت . وأخرجه الخطابي في كتابه مفرّقاً في مرضعين . . . وجمع الزمخشري الروايات في كتابه ، وأخرجه أصحاب معارف الصحابة في كتبهم مجموعاً) ، وانظر غريب الحديث للخطابي ١/١٤٨ ، ٢٨٠ ، والفائق ١/١٤ ، وفي حواشي منال الطالب مصادر أخر . والتيعة في الأصلين (التبعية) ، تحريف . وهي : الأربعون من الغنم، وقيل : هي اسم لأدنى ما تجب فيه الزكاة من الإبل والغنم وغيرها . و(منوطة الألياط) كذا في =

السلام ، ومن هذا ما رُوِي أَنَّ قوماً وفدوا على النبي ﷺ فقال : «من أنتم ، فقالوا : بنو غَـيَّان ، فقال : بل أنتم بنو رَشْدان»[1] ، فاستدلَّ ابنُ جني بهذا الحديث على أَنَّ النونَ في غَـيَّان زائدة ، وأَنَّه مشتَقٌّ من الغَيِّ لا من الغَيْنِ[2] ، لأَنَّ مثلَ هذا مقصود فيه نقلُ اللفظ ، ورُوِيَ أَنَّ رجلاً قال : يا رسول الله أيُدالِكُ الرجلُ امرأتَه ؟ فقال : نعم إذا كان مُلْفَجاً ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : ما قلتَ وما قال لك رسولُ الله ، فقال عليه السلام : قال لي : أيماطِلُ الرجل امرأتَه ، فقلت : نعم إذا كان فَقِيراً ، فقال
/١٩٧/ أبو بكر رضي الله عنه : لقد / طُفْتُ في أحياء العرب فما رأيتُ أحداً أفصح منك يا رسولَ الله فقال : وما يمنعني وأنا قرشيٌّ وأُرْضِعْتُ في بَني سعد»[3] إلى أمثالِ هذا من الأحاديث المُتَحَرَّى فيها اللفظُ ، وابنُ مالك - رحمه الله - لم يُفَصِّل هذا التفصيل الضروريَّ الذي لا بُدَّ منه ، فبنى الأحكامَ على الحديث مطلقاً ، ولا أعرفُ له فيه من النحاةِ سلفاً إلاَّ أَنَّ ابنَ خروف يأتي بأحاديثَ في تمثيل جملةٍ من المسائل ، وقصده في الغالب لا يَتَبَيَّنُ في ذلك حتى قال ابنُ الضائع : لا أدري هل يأتي بها بانياً عليها أم هي لمجرد التمثيل[4] ، هذا معنى كلامه ، وكأَنَّ ابنَ مالك بَنَى - والله أعلم - على القول بمنع نقل[5] الحديث بالمعنى مطلقاً ، وهو قولٌ ضعيف يَرُدُّه المقطوعُ به من نَقْل القضايا المتَّحِدة بالألفاظ المختلفة غيرَ مختصٍ بزمان الصحابة دونَ غيرهم ، ولا مقتصر به على العرب دون من عداهم ، ومن تأَمَّل في كتبَ الحديثِ وَجَدَ فيها

= الأصلين ، وفي ثلاثة المصادر (مقوَّرة الألياط) وأحسب ما في الأصلين تحريفه ، ومعناها : مسترخية الجلود لهزالها . والضناك : المكتنزة اللحم . منال الطالب ص ٧٠-٧١ .

(١) طبقات ابن سعد ٣٢٠/١ ، وانظر أدب التسمية في البيان النبوي ص ١٤٥ .

(٢) انظر الخصائص ٢٥٠/١ .

(٣) انظر أطرافاً منه في الفائق في غريب الحديث ٤٣٧/١ ، والنهاية في غريب الحديث ٨٣٠/٢ ، ٢٦٠/٤ ، وانظر فيض القدير ٤٤/٣ .

(٤) شرح الجمل ١/ل ٧٢ .

(٥) سقطت (نقل) من س .

من ذلك من الألفاظ الحائدة عن كلام العربِ أشياءَ كثيرةً حتى تَقَعُ تخطِئَةُ الرواةِ من الأئمة الناقدين ، والعلماء العارفين بكلام العرب من غيرِ نكيرٍ من غيرهم ، فالحقُّ أنَّ ابنَ مالك[1] في هذه القاعدة غيرُ مصيبٍ[2] ، كما أنَّه غير مصيب في قاعدته الأخرى في اعتبارما في الشعر من الضرورات اعتبار ما يجوزُ تبديلُه أو لا يجوز ، وأمَّا اعتماده على الشعر مجرداً من نثر شهيرٍ يُضافُ إليه ، أو يوافقُ لغةً مستعمَلَةً يُحْمَلُ ما في الشعر عليها - فليس بمعتمد عند أهل التحقيق ؛ لأنَّ الشعرَ محلُّ الضروراتِ . وسيأتي بيانُ هذا الأصل بَعْدُ - إن شاء الله تعالى - والمقصودُ بيانُ ضَعْفِ مَدْرَك الناظم في جعله سِوى متصرفَـةً كغيرٍ ، فإنَّ اعتمادَه هنا كان على هذين الأصلين ، وهو يَعْتَمِدُهما كثيراً كما أنَّه يعتمد غيرَهما ممّا لم يَعْتَمِدْهُ غيرُه من الأئمة حَسَب ما ذُكِر بعضُه ، ويأتي باقيه - إن شاء الله -:

وقوله : «اجعلا» الألفُ فيه مبدَلَـةٌ من نونَ التوكيد الخفيفة .

واستَثْنِ ناصِباً بليسَ ، وخَلاَ وبعَدَا ، وبيكونُ بَعْدَ لا

هذا هو الكلام على القسم الثالث والرابع من أدوات الاستثناء ، فمن القسم الثالث الذي أدواته أفعالٌ ليس ولا يكون . ومن الرابع المُتَرَدِّد بين الفعليَّةِ والحرفيَّةِ خَلا ، وعدا وَحاشا التي يذكرها آخراً . وصدَّر الكلامَ بالأربعة ، وهي غيرُ حاشا وأَخَّرَ الكلام في حاشا لمخالفتها للبواقي في حكمٍ يذكره . و«ناصِبا» حالٌ من فاعل (استَثْنِ) ويعني أنَّ هذه الأدواتِ الأربعةَ ، وهي ليس المعروفة الفعليَّة ، وخلا ، وعَدا المُفَسَّرَيْنِ بَعْدُ ، ولا يكونُ ، وهي[3] المعبر عنها بقوله : «وبيكون بعد لا»

(١) في س : فالجواز من مثله .

(٢) ارتضى مذهبَ ابن مالك الدمامينيُّ / انظر خزانة الأدب (ط هارون) ١٤/١ ، وانظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، الحديث النبويّ الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، الحديث النبويّ في النحو العربي .

(٣) في س : (وهو) .

يُستَثْنَى بها ما بعدَها ، فيكون منصوباً بها ؛ لأنها إذ ذاك أفعالٌ ، والفعل لا بُدَّ له من فاعل ، وقد يقتَضي منصوباً ، ففاعلوها ضمائرُ مستترةٌ فيها ، ولم يُنَبِّه على ذلك / عِلْماً به ، والنصبُ بحَسَبِ ما تطلبه تلك الأفعالُ ، لا على[1] محضٌ الاستثناء /١٩٨/
كما بعد إلاّ في الفعل المشغول ، بل كما بعدَها في الفعل المُفَرَّغ ، فلذلك قال : «واستَثْنِ ناصباً بكذا» فليس ولا يكون تطلبانِ ما بعدَهما بالنصبِ على الخَبَرِيَّةِ لأنَّهما من باب كان الداخلة على المبتدأ والخبر ، فتقول : قام القومُ ليس زيداً ، وقام القوم لا يكون زيداً ، فزيداً خَبَرُ ليس وكان ، فذلك وَجْهُ نَصْبِه معهما ، وخَلاَ ، وعَدَا فعلانِ يطلبان الاسم الذي بعدَهما بالمفعوليَّةِ ، فتقول : قام القومُ خَلا زيداً ، وقام القومُ عدا زيداً ، فزيداً مفعولٌ ؛ لأنَّ معنى خلا وعدا عند سيبويه جاوَزَ[2] ، كأنَّه قال : جاوزَ بعضُهم زيداً ، ضُمِّنَا في الاستثناء هذا المعنى ، والبعض المُضْمَرُ هم مَنْ عَدَا زيداً ، وهذه الأفعالُ ضُمِّنَت معنى إلاَّ ؛ فلذلك عَدِمَتِ التصرُّفَ ، وقد دَلَّ على عدمِ تَصَرُّفِها حين قال : «بليس وخلا «وكذا فعَيَّنَ لخَلا وعَدَا صيغَةَ الماضي ، وعَيَّنَ ليكونُ صيغةَ المضارع ، وعيَّنَ لها حرفَ (لا) دونَ غيرها من حروف النفي ، فلا يجوز إذاً أَنْ يقالَ : قام القوم يخلو زيداً ، أو : يعدو زيداً ، أو ما يكونُ زيداً ، أو ما كان زيداً ، أو ما أشبَهَ ذلك ، وأيضاً فأتى بها على لفظ المسند إلى ضميرِ مفردٍ مذكرٍ ، فدَلَّ على أنَّ مرفوعَها مفردٌ مذكر أبداً ، وهو ضميرُ البعض المقدَّر ، وهو رأيُ البصريين[3] ، أو ضميرُ المجهول – وهو كنايةٌ عن الفعل ، والاسمُ في موضع الفعل كأنَّه قال : ليس فِعْلُهم فِعْلَ زيدٍ[4] . وليس

(١) سقطت (على) من س .
(٢) الكتاب ٣٤٨/٢ .
(٣) الكتاب ٣٤٨/٢ ، المقتضب ٤٢٨/٤ ، الأصول ٣٥٠/١ ، وانظر منهج السالك ص ١٧٤ .
(٤) شرح الكتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٢٨ ، توضيح المقاصد ١٢١/٢ ، التصريح ٣٦٣/١ . ونسبه أبو حيان في منهج السالك ص ١٧٤ ، وابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢٢٦/٢ إلى الفراء .

في كلامه ما يعيّن أَحَدَ المذهبين . وهذا كلُّه يُبيِّنُ[1] عدمَ تَصَرُّفِ هذه الأفعال ، وأنها تأتي على لفظٍ واحدٍ ، فلا تقول : قامتِ الفرقةِ ليستْ زيداً ، ولا تكون زيداً ، ولا خَلَتْ ، ولا عَدَتْ ، ولا : قام القومُ ليسوا زيداً ، ولا يكونونَ زيداً ، وأنت تريد الاستثناء ، ولا قام القومُ خَلَوْا ، أو عَدَوا زيداً ، وإنَّما جَرَتْ مَجْرى ما ضُمِّنَتْ معناه وهو إلاَّ ، فلو خلت من معنى إلاَّ لجاز تَصَرُّفُها ولَحاقُ الضمائر المطابقة . ولما ذكر النصب في الأربعة وأطلق ذلك فيها إطلاقاً ، وكان منها ما يكون ذلك فيه على اللزوم ، وما يكون فيه على الجواز استدرك لِمَا كان النصبُ فيه على الجواز وجهاً آخرَ ، وهو الجر ، فقال في ذلك :

واجْرُر بِسَابِقَيْ يكونُ إنْ تُرِد ... وبَعْدَ (ما) انصِبْ وانجرارٌ قد يَرِد

سابِقَي[2] يكونُ هما خلا وعدا ، ويعني[3] أنَّك إنْ أردتَ الجرَّ بهذين الفعلين فجائزٌ لك ذلك . فإذاً قد حصل في استعمال ما بعدهما وجهانِ : أَحَدُهما : النصبُ الذي قَدَّم ، ومنه في خلا ما أنشده ابنُ خروفٍ ، وغيرُه من قولِ الشاعر :

وبلدةٍ ليسَ بها طُوْرِيُّ ... ولا خلا الجِنَّ بها إنسيُّ[4]

ومنه في عدا ما أنشدَه ابنُ خروف أيضاً :

يا من دَحَا الأرض ومن طَحَاها ... أَنْزِلْ بهم صاعقةً أرَاها
تَحْتَرِقُ الأَحْشَاءُ من لظاها ... عَدَا سليمى وعَدَا أباها[5]

---

(١) في الأصل : (يين) ، وما أثبت من س .

(٢) في الأصل : (سابقي يكون) ، وما أثبت من س .

(٣) في س : (يغير) ، تحريف .

(٤) البيتان للعجاج ديوانه ص ٣١٩ ، وانظر الأصول ٣٠٥/١ ، المنصف ٦٢/٣ ، الأمالي ٢٥١/١ ، الإنصاف ٢٧٤/١ ، خزانة الأدب ٢/٢ .

(٥) الثاني والثالث من منهج السالك ص ١٧٤ من غير نسبة .

والثاني : الجرُّ المُنَبَّهُ[1] عليه الآنَ ، ومنه في خلا قول الشاعر الأعشى :

خلا اللهِ لا أرجو سِواك وإنَّما أُعُدُّ عيالي شُعْبَةً من عيالكا[2]

ومنه في عدا قولُ الآخر أنشده ابنُ خروف : /١٩٩/

تَرَكْنَا بالحضيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عواكفَ قَدْ خَنَعْنَ إلى النُّسورِ

أَبَحْنَاحَيَّهُم قَتْلَى ، وأَسْرَى عدا الشَّمْطَاء ، والطفلِ الصغيرِ[3]

وسَوَّى بين خلا وعدا في إجازة الجر بهما . أمَّا في خَلا فقال السيرافي : لا خلافَ أعلمُ في جوازِ الجر بخلا[4] ، وأمَّا في عدا فللنحويين[5] في إجازةِ الجَرِّ بها خِلافٌ ، فذهبَ ابنُ خروفٍ إلى الجواز كالناظم ، وفي كلام الأخفش ما يُشْعِرُ بذلك[6] ، فإنَّه قال : وأمَّا عدا فقد يَنْصِبُونَ بها ويَجُرُّونَ ، فإذا جَرُّوا فهي حرفٌ بمنزلة مِنْ ، وإذا نصبوا فهي فِعْلٌ كأنك قلتَ : جاوَزَ بعضُهم زيداً ، قال : وكذلك خَلا ، وذلك أنَّك إذا قلتَ : ما جاءني أَحَدٌ ، تَوَهَّمَ السامعُ أَنَّ زيداً هو أَحَدُ الذين لم يأتوك ، فقلت : عدا أَحَدُهم زيداً ، أي ليس في الآتينَ ، ولم يذكر سيبويه الجرَّ بِعَدا ، فحُمِلَ على أَنَّه غيرُ جائزٍ عنده ، وذلك أَنَّ السماعَ في ذلك قليلٌ ، فلم يبلغ سيبويهِ ، فلذلك[7] سكتَ عنه ، وبَلَغَ الأخفش فألحقه بخَلا ،

---

(١) في س : (المقيّد) ، تحريف .

(٢) مضى تخريجه ص ٣٧٢ ، وفي الأصل : (شيعة) وما أثبت من س ، وهامش الأصل ، وهو المعروف في رواية الشاهد .

(٣) لم أقف للبيتين على نسبه ، وهما في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٠ ، التصريح ٣٦٣/١ ، المقاصد النحوية ١٣٢/٣ ، والشاهد في منهج السالك ص ١٧٥ ، وفي س : (تركنا الحضيض) ، بسقوط الباء .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٣٠ .

(٥) في الأصل : (فالنحويين) ، وما أثبت من س .

(٦) انظر رأيه في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل ١٣٠ .

(٧) في س : (فإذا لو) ، تحريف .

وأيضاً فإنَّ خلا عند الناظم يجوز فيها النصب على غَيْرِ قِلَّةٍ ؛ إذ لم يُقَيِّدْهُ بذلك ، وهو مذهبُ سيبويه[1] . وذهب الأخفشُ إلى أَنَّ النصبَ بها لا يكادُ يعرف[2] ، وقد استدلَّ ابنُ خروف على صحةِ ما حكاه سيبويه من النصب بالنصب[3] بها بعد (ما) باتفاقٍ ، ما عدا الجَرْمِيَّ فإنَّه أجازَ الجرَّ بها بَعْدَ (ما) حكايةً عن العربِ[4] كما سيأتي ، فإذا ثَبَتَ ذلك فيها مع (ما) جازَ فيها دونَها من حيثُ ثبتت فعليتُها ، وأيضاً فإنَّ سيبويه ما أثبتَ إلاَّ ما ثبت عنده فليس قَوْلُ الأخفش حُجَّةً عليه ، لأَنَّه نافٍ وسيبويه مثبت ، والمثبتُ مقدَّمٌ على النافي في مثل هذا ، فالأصح ما ذهب إليه الناظم . وهذا كلُّه ما لم يَتَّصل بهما (ما) . فأَمَّا إن اتصلت بهما (ما) فإنَّ الوجهَ المختارَ هو النصبُ كما نَصَّ عليه بقوله : «وبَعْدَ ما انصِبْ» . فبَيَّنَ أَنَّ النصبَ هو الوجهُ والقياسُ المُطَّرِدُ إذا وَقَعا بعد (ما) ، وأَمَّا الجَرُّ فقليلٌ ، لقوله : «وانجرار قد يرد» يريد عن العرب قليلاً ، فتقول على المختار : قام القومُ ما خلا زيداً ، وقام القومُ ما عدا زيداً ، وتكون (ما) معَ[5] ما بعدها في موضع نَصْبٍ ، وهي مصدَرِيَّةٌ كأَنَّه في التقدير : قام القومُ مجاوزتَهم زيداً ، وهو مصدرٌ منصوبٌ نَصْبَ غيرِ وسِوى عند ابنِ خروف[6] ، ومصدرٌ في موضع الحال عند السيرافي من باب : رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئِه ونظائره[7] ، أي مجاوِزينَ زيداً أو خالينَ من زيدٍ ؛ فإذا كانت مصدَرِيَّةً لم يصلح أَنْ يكون ما بعدها من خلا وعدا إلاَّ فعلاً ، لأَنَّ (ما)

---

(١) الكتاب ٣٤٨/٢ .

(٢) نقله أبو حيان في منهج السالك ص ١٧٥ عن الأوسط للأخفش ، وانظر توضيح المقاصد ١٢٣/٢ .

(٣) في الأصلين : (النصب) ، بسقوط الباء .

(٤) حكاه الجرمي في باب الجرمن كتابه الفرخ / انظر شرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢ ، منهج السالك ص ١٧٥ ، توضيح المقاصد ١٢٣/٢ .

(٥) في الأصل : (ما بعدها ما بعدها) . وما أثبت من س .

(٦) انظر رأيه في توضيح المقاصد ١٢٦/٢ .

(٧) شرحه كتاب سيبويه ٣/ل ١٢٩ .

/٢٠٠/ المصدريَّةَ لا توصل إلاَّ بالفعل ، ومن ذلك في الشعر / قولُ لَبيد :

أَلاَ كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ وكُلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائِلُ[١]

وَرَوَى الجَرْمِيُّ الجَرَّ بهما بعد (ما) ، نحو : قام القوم ما عدا زيدٍ ، كأنَّه على تقدير زيادة (ما) ، قال في الشرح : «وفيه شذوذ ؛ لأنَّ (ما) إذا زيدت مع حَرْفِ جَرٍّ لا تَتَقَدَّمُ عليه بل تتأخَّرُ عنه ، نحو : ﴿فبما رحمة من الله﴾[٢] و﴿عما قليل﴾[٣] .

ثُمَّ قال :

وحيث جَرًّا فهما حرفانِ كما هما إنْ نَصَبا فِعْلانِ

يعني أَنَّ خلا وعدا إذا كان ما بعدهما مجروراً فذلك لأَنَّهما حرفا جَرٍّ ؛ لأَنَّ الفعلَ لا يعمل الجر ، ولا يقع بعده المجرورُ ، وإنما يعمل الجَرَّ الحرفُ أو الاسمُ ، وهما ليسا بآسمين ، فلا بُدَّ أنْ يكونا حرفين . وأَمَّا إذا[٤] نصبا ما بعدهما فهما فعلان ؛ لأَنَّه قد ثبتت لهما الفعلِيَّةُ قبل دُخولهما في هذا الباب فلا يَخْرُجان عن ذلك إلاَّ بدليل ، ولا دليل على ذلك ، فلذلك قال[٥] : «كما هما ان نصبا فعلان»[٦] وهو تشبيهُ تنظير ، لا تَشْبِيهُ تعليلٍ لكنَّ قولَه : «كما هما ان نصبا فعلان»[٦] إن أراد أَنَّهما كذلك بغير مطالبةٍ بالدليل فهذا لا يَسْلَم ، وإن أراد بالدليل فلا[٧] يَلْزَمُ من النصب كونُهما فعلين؛ إذ قد يَنْصِبُ الحرفُ على مذهبه ؛ ولأجل ذلك ذهب إلى أَنَّ النصبَ قَبْلُ بإلاَّ إذا قلتَ : قامَ القومُ إلاَّ زيداً ، وقد اعترض هنالك على نفسه فقال : «فإن قيل : لو كانت إلاَّ عاملةً

---

(١) ديوانه ص ٢٥٦ ، اللآلىء ١/٢٥٣ ، شرح المفصل ٢/٧٨ ، المقاصد النحوية ١/٢٩١ ، همع الهوامع ١/٤ ، ٣/٢٦١ ، التصريح ١/٢٩ ، خزانة الأدب ١/٣٤٠ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٣) سورة المؤمنون آية ٤٠ ، والنص في شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٩٦٧ .

(٤) سقطت (إذا) من **س** .

(٥) سقطت (قال) من **س** .

(٦) ما بين الاشارتين ساقط من **س** .

(٧) في **س** : (بالدليل بالدليل لا يلزم) .

لجرَّتْ ؛ لأنَّ الجرَّ هو اللائق بعامل الاسم الذي لا يُشْبِه الفعلَ ، ولذا حكم لعدا وخلا وحاشا بالحرفيَّة إذا جَرَّتْ وبالفعليَّةِ إذا نصبت ، فالجواب[1] : لا نسلِّم أَنَّ اللائقَ بِعامل الاسم الذي [لا يُشْبِهُ الفِعْل][2] هو الجرُّ خاصَّةً ، بل اللائقُ به عَمَلٌ لا يصلح للفعل ، وهو جَرٌّ أو نَصْبٌ لا رفعَ معه»[3] ثم أتى على باقي كلامه فقد ثبت أَنَّ نفسَ النصب لا يستلزم الفِعليَّةَ ، فالذي تثبت به الفعلية على مذهبه في هذين اللفظين وقوعُ ما المصدريـة قبلَهما كما قالـه ابن خروف ، ولذلك أنكر الجمهور الجر مع ما ، فإذا ثبت لهما الفِعليَّةُ مع النصب في موضع حُمِل عليه الموضع المحتَمِل ، وأقوى من هذا أَنْ يقالَ : كما[4] ثبت لهما وهما حرفان[5] عَمَلُ الجر لم يصلح أَنْ ينصبا وهما حرفان أيضاً ؛ إذ ليس في أدوات الجر ما يعمل تارةً جَرًّا وتارةً نصباً ، بل إذا ثبت له عَمَلٌ ما لم يَنْصَرِف عنه إلى غيره ، فلا بُـدَّ إذا نصبا أَنْ يكونا غيرَ حرفينِ ، فتعينت الفعليَّةُ . والله أعلم .

وهنا انقضى كلامُه في خلا وعدا ، وبقي الكلام في ليس ولا يكون . وهل تتعيَّـنُ لهما الفعلِيَّةُ أم لا ، والأمر فيهما يسيرٌ ؛ إذ قد ثبتت لهما الفعلِيَّةُ بإطلاق ، وتَبَـيَّنَ أَنَّ ما بعدَهما يُنْصَبُ ، ولم يذكر غيرَ ذلك ، فدَلَّ على أَنْ لا زائدَ على ما ذكر فيهما ، وهذا ظاهر .

ثُـمَّ أَخَذَ في الكلام على حاشا فقال :

وكخَلا حاشا ولا تَصْحَبُ ما   وقيل : حاش وحَشَى فاحفظهما

يعني أَنَّ حاشا لها وجهان أيضاً : الجَرُّ على أَنَّـها حرفٌ ، والنصبُ على أَنَّـها

---

(١) في الأصل : (فلذلك) ، تحريف ، والتصحيح من س . وشرح التسهيل .

(٢) ما بين المعقوفين من كلام استدرك في طرف الحاشية اليمنى من الأصل ، ولم يظهر من المصورة، وأثبته من س ، وشرح التسهيل .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩١٩/٢ .

(٤) في س ، وحاشية الأصل : (لمّا) .

(٥) في الأصل : (معربان) ، تحريف ، وما أثبت من س .

/٢٠١/ فعل كما كان ذلك / لخلا ، فتقول في الأول : قام القوم حاشا زيدٍ ، ومنه ما أنشده السيرافي وغيره :

حاشا أبي ثوبان إنَّ له ضنًّا على المَلْحَاةِ والشَّتْمِ[١]

وهذا هو المشهور فيها ، وتقول في الثاني : قام القوم حاشا زيداً ، حكى أبو عَمْرو الشيباني عن بعض العرب : «اللَّهُم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطانَ وأَبا الأَصْبَغ»[٢] . وذُكِر عنه أَنَّ العربَ تخفِضُ بها وتنصب حكاه عنه السيرافي[٣] ، وأنشد ابنُ خروف قول الشاعر :

حاشا قريشاً فإنَّ اللهَ فضَّلَها على البريةِ بالإسلام والدين[٤]

وفيما ذهب إليه في حاشا ما يدلّ على مخالفتِه للنحويين من وجهين :

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/ل ١٢٩ ، والبيت ملفق من بيتين للجميح الأسدي هما :

حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم

عمرو بن عبدالله إن به ضنًّا عن الملحاة والشتم

المفضليات ص ٣٦٧ ، الأجمعيات ص ٢١٨ ، مجاز القرآن ٣١٠/١ ، المحتسب ٣٤١/١ ، الإنصاف ٢٨٠/١ ، شرح المفصل ٨٤/٢ ، منهج السالك ص ١٧٦ ، الجني الداني ص ٥١٤ ، المقاصد النحوية ١٢٩/٣ ، خزانة الأدب ١٥٠/٢ ، وروايته في المفضليات «حاشا أبا . . .» فلا شاهد فيه على هذه الرواية

(٢) ويروى أيضاً عن أبي زيد / انظر الأصول ٣٥١/١ ، المحتسب ٣٤٢/١ ، شرح المفصل ٨٥/٢، منهج السالك ص ١٧٦ ، الجني الداني ص ٥١٣ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣/ل ١٣٠ .

(٤) لم أقف له على نسبه ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول ٩٦٢/٢ ، وقال قبل إيراده : (أنشده ابن خروف في شرح الكتاب) ، منهج السالك ص ١٧٦ ، المقاصد النحوية ١٣٧/٣ ، وصدره في همع الهوامع ٢٨٣/٣ ، وذكر الشنقيطي في الدرر اللوامع ١٩٦/١ أن صحة رواية البيت (بالإحسان والخير) ، وأنَّه من جملة أبيات للفرزدق . وبيت الفرزدق في ديوانه ٢١٥/١ :

إلاّ قريشاً فإنَّ الله فضلهم على البريّة بالإسلام والخير

فإن كان إيّاه فلا شاهد فيه .

أحدُهما : أنَّه خالفَ أهلَ الكوفة القائلينَ بأنَّها فِعْلٌ أبداً ، إلاَّ أن منهم مَنْ قال : هو فعلٌ ماضٍ ، ومنهم من قال : هو فِعْلٌ استُعْمِلَ استعمالَ الأدوات[1] ، فأمَّا إذا انتصبَ ما بعدها فلا إشكالَ على مذهبهم ، وأمَّا إذا انخفض فعلى تقدير اللام ، ولذلك تظهر فتقول : حاشا لزيدٍ .

والدليل على أنَّها مع الجَرِّ حرفٌ أنَّ الفعلَ لا يَنْجَرُّ ما بعدَه أبداً ، وتقديرهم حرفَ الجر غيرُ صحيح ، لأنَّ الجار في الأمر العام المطَّرِد إذا حُذِفَ زال عملُه ، وقد يقال : إنَّ اللامَ زائدةٌ ، والأصل عدمُها . وأيضاً إذا جُرَّ ما بعدها باللام فليست حينئذ أداةَ استثناءٍ ، ولا ما بعدها مستثنى ؛ لأنَّها تقع في أول الكلام لزوماً أو غَلَبَةً ، وليس ثَمَّ ما يستثنى منه .

والثاني : أنَّه خالف سيبويه حيثُ التزم في حاشا الحرفيَّةَ[2] وجَرَّ ما بعدها ؛ وذلك أنَّه لم يَحْكِ معها غَيْرَ الجر. ولم يُجِز أنْ تأتيَ بما كَعدا وخلا ، فلم يكن لها وَجْهٌ يُحْكَمُ لأجله بِفِعْلِيَّتِها ، وحكى غيرُه النصبَ بعدها ، وقد تقدّم من ذلك أشياء – وإن كانت قليلةً ، فهي حُجَّةٌ للنصب الذي أثبته الناظم ومن اقتفى أثره ، ودليلٌ على فعليتها ، قال الأخفش : «وأمَّا حاشا فقد سمعنا من ينصب بها» قال وهذه أشبه ؛ لأنَّها من حاشَيْتُ ، فقد ثبتَ النصبُ بها على الجملة ، وإن كان قليلاً فهي مثلُ خلا في جواز الوجهين ، ولا شكَّ أنَّها إذ ذاك فِعْلٌ ، لكن كونُها من حاشَيْتُ فيه نَظَرٌ . والحاصل أنَّ سيبويه لم يَحْكِ النصبَ بها ، وحكاه غيرُه فلا مخالفةَ في الحقيقة بين سيبويه والأخفش كما تقدَّم في عدا .

ولما قال : «وكخلا حاشا» وكانت خلا يجوز أنْ تَصْحَبَ ما المتقدمة أَوْهَمَ ذلك أنَّها مثلُها في مصاحبة ما أيضاً ، فرفع ذلك بقوله : «ولا تصحب ما» فبَيَّنَ أنَّها تُخَالِفُ خلا في هذا الحكم ، فلا تلحقها ما ، فلا تقول : قام القومُ ما حاشا

(١) انظر الإنصاف ٢٧٨/١ ، الجني الداني ص ٥١٤ .

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢ .

زيداً ، كما تقول : قام القومُ ما خلا زيداً ، ولأجْلِ هذه المخالفة - والله أعلم - لم يُدْخِلْها مع خلا وعدا في الذكر ، وإنّما لم تلحقها ما ؛ لأنَّ الغالبَ عليها الحرفِيَّةُ ، فلم يصلُح لها من التصرّف أنْ تَدْخُلَ عليها ما عند إرادةِ الفعليّةِ لندور

/٢٠٢/ ذلك ، ثم حكى في حاشا ثلاث لغات : إحداها : / ما بدأ به وهي حاشا على وزن ماشى ، وهي الشهيرة ، والثانية : حَاشَ على وزن عاش ، والثالثة : حَشَى على وزن مَشَى ، ومنها ما جاء في قول الشاعر :

حَشَا رَهْطَ النَّبِيِّ فإنَّ منهم ... بحـوراً لا تُكَدِّرُهـا الدِّلاءُ[1]

وقوله : «فَاحفَظْهُما» تنبيه على قلتهما ، وأنّـهما من المحفوظ القليل الاستعمال ، وإنّما المستعمل ما قَـدَّم . وهناك ثلاث مسائل :

إحداها : أنَّه أطلق القول في جواز الوجهين في خلا وعدا وحاشا من غير أن اعتنى بترجيح أحد الوجهين على الآخر . وقد أتى بالترجيح غيرُه ؛ فإنَّ الحرفِيَّة أغلبُ على حاشا ، والفعليَّةُ أغلبُ على عدا . وأمَّا خلا ففيها خلافٌ ، فعند سيبويه أنَّ النصبَ هو المختار[2] ، وعكس الأخفشُ فجعل الجرَّ هو المختار[3] ، وكلاهما مُدَّعٍ أنَّ السماعَ كذلك ، وكأنَّ الناظمَ مائلٌ إلى رأي الأخفش ، ألاَ ترى أنَّه قال : «وكخلا حاشا» والمعلوم في حاشى أنَّ الجرَّ هو الشهير المختار ، وهو قد شَبَّهها بخلا دون عدا ، فَدَلَّ على قصده لاختيار الجر فيها . والله أعلم .

والثانية : أنَّ حاشا التي تَكَلَّمَ عليها هنا هي التي تُفِيد الاستثناء كما تفيده إلاّ ،

---

(١) أنشده الفراء كما ذكر الأزهري في التهذيب ١٤٠/٥ ، ولم أقف له على نسبة ، وهو في المقرب ١٧٢/١ ، الاستغناء ص ١١١ ، منهج السالك ص ١٧٧ ، الجني الداني ص ٥١٦ ، توضيح المقاصد ١٢٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٤٨/٢-٣٤٩ ، توضيح المقاصد ١٢٢/٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ .

(٣) في توضيح المقاصد ١٢٣/٢ : «وقال الأخفش في الأوسط : كلُّ العرب يجرون بخلا ، وقد زعموا أنه ينصب بها ، وذلك لا يعرف أ . هـ ، وهو خلاف المشهور» .

ولم يتعرّض لغير ذلك ، فإنَّ حاشا لها استعمالان : أحدهما في الاستثناء ، وقد تقدّم . والآخر أنْ تستعمل استعمالَ المصادر الموضوعة لانشاء أمرٍ من تنزيه أو دعاء أو غير ذلك ، وهي التي تُسْتَعْمَلُ باللام فتقول : حاشا لزيد وحاشا لله ، وتقول : حاشا اللهِ وحاشا زيدٍ ، فالأول مثل تنزيهاً لله ، والثاني مثل : سُبْحَانَ الله . كما أنَّ خلا وعدا لهما استعمالان أيضاً : أحدهما : في الاستثناء ، والآخر كسائر الأفعال المتصرفة من خلا يخلو وعدا يعدو .

والثالثة : أنه قال في حاشا : «ولا تصحب ما» وذلك مُشْكِل مع أنَّه قد حكى في الشرح في بعض الأحاديث : «أُسَامَةُ أحبُ الناسِ إليَّ ما حاشى فاطمة»[1] ونَبَّه عليه في التسهيل ، فكيف يقول هنا : «ولا تَصْحَبُ ما» .

والجواب : أنه أراد لا تَصْحَبُ ما قياساً ، وسكت عن السماع الآتي ، فلم يَنْفِه ولا أَثْبَتَهُ ، ولو أراد نَفْيَ السماع لقالَ : ولم تَأْتِ بما ، أو لم تَرِد بما ، أو ما أشبه ذلك ، فعبارته بَيِّنَةٌ لا إشكالَ فيها . والله أعلم .

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٩٦٤ ، وقال قبل إيراده : (. . من مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر . . .) وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢/٤٩٩ : (ما حاشا فاطمة ولا غيرها) ، وذكر محققه أن الطبراني أخرجه برقم (٣٧٢) ، والحاكم ٢/٩٦ ، والهيثمي في مجمع الزوائد ٩/٢٨٦ . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وانظر الحديث النبويّ في النحو العربي ص ٢١٥-٢١٦ .

الحال

هذا هو النوعُ السابع من المنصوبات التي ينصبها كلُّ فعل متعدِّياً كان أو غير متعدٍّ ، وهو الحال ، وابتدأ بتعريف الحال أولاً قبلَ الحكم عليه على غالب عادته ، وهو الصواب ؛ لأَنَّ الكلامَ في أحكام الشيء وأوصافه ثانٍ عن فهم معناه ، فقال في تعريفه :

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُـنْـتَصِبُ   مُفْهِمُ في حالٍ كفرداً أذهبُ

فأتى بأربعة أوصاف مساقَ الجنس والفصول المترتبة في الحدود :

أولها : أنَّه وصفٌ ، وهو الجنس الأقرب للحال ، ومعنى كونه وصفاً أَنَّه يصحّ أَنْ يُتَّصَف به ، لا أَنَّه يريد الوصف الجاري على الموصوف ،/ وهو النعتُ ؛ /٢٠٣/ لأَنَّ من شأن الحال ألاَّ يجري على صاحبه وهو حال في الاصطلاح ، بل إذا جرى عليه عاد وصفاً وخرج عن كونه حالاً ، وهذا ظاهر .

والثاني : أَنَّه فَضْلَةٌ ، والفضلة مقابلُ العمدة ، وهو ما استغنى الكلام عنه ، نحو : جاء زيدٌ راكباً ، فراكباً لو لم يأتِ به لَصَحَّ الكلام وتَمَّ بأجزائه ، وكذلك إذا قلتَ : زيدٌ منطلقٌ راكباً ، فلو لم تأتِ للفعل بفاعل ، ولا للمبتدأ بخبر لكان «راكباً» فاعلاً مع الفعل وخبراً مع المبتدأ ، فكنت تقول : جاء راكبٌ ، وزيد راكبٌ ، فيكون إذذاك عمدةً لا فضلة ؛ لأَنَّ الكلام لا يستغني عنه ، فلا يكون إذ ذاك حالاً . فهذا معنى كونه فضلة ، فتَحَرَّز إذاً منه في قولك : قام راكبٌ ، وزيدٌ[1] راكبٌ ، وإن كان وصفاً من الأوصاف ،

---

(١) في الأصل : «وزيداً» .

ويخرج عنه بذلك أيضاً المفعول الثاني في باب علمتُ ، نحو : علمتُ زيداً راكباً ، فإنّه عمدة ، فلم يتناوله الحَدُّ فليس بحال .

والثالث : كونه مُنْتَصِباً ، فبَيَّنَ بذلك أَنَّ إعرابَه أبداً النصبُ لا غيرُه من وجوه الإعراب ، وخرج عن ذلك النعتُ أيضاً ، نحو : جاءني رجلٌ راكبٌ ، ومررتُ بزيدٍ القائمِ ، فإنَّ القائم [والراكب][1] في المثالين وَصْفٌ وفضلة جاءت بعد تمام الكلام مع أَنّها ليست بحال .

والرابع : أنّه مُفْهِم : في حالٍ ، أي مُفْهِم هذا اللفظ المحكيّ الذي هو (في حال) هكذا مخفوضاً بغير[2] تنوينٍ مهيّأً للمضاف إليه كأنه آختُزِلَ من قولك : جاء زيدٌ في[3] حالِ كذا ، لأَنَّ تقديرَ الحال هكذا ، فإذا قلتَ : جاء زيدٌ راكباً ، فالتقدير : جاء زيدٌ في حال[4] ركوبٍ . وإذا قلت :جاء ضاحكاً ، فالتقدير : في حال ضَحِك ، وكذلك سائر المُثُل ، فأتى بقوله (في حال) مقتطعاً من الكلام المقدَّر ليبين لك خُصوصيَّةَ الحال التي بها يفارِق الوصفَ ، وذلك أَنَّ راكباً في قولك : رأيتُ رجلاً راكباً وَصْفٌ فضلة منتصبٌ[5] لكنّه غيرُ مفهمٍ معنى (في حال كذا) ، وإنما مفهومه رأيت رجلاً[6] صفته كذا ، لا في حالِ كذا ، بخلاف : رأيتُ زيداً راكباً فإنَّه مفهمُ معنى : في حال ركوبٍ ، وكذلك إذا قلتَ : رأيت زيداً الراكبَ لا فرقَ بينَه وبين قولك : رأيتُ رجلاً راكباً في منع تقدير (في حال كذا) ، وهذا معنى تعريفه .

---

(١) تتمة من س .

(٢) في س : (من غير) .

(٣) سقطت (في) من س .

(٤) في س : (بحال) .

(٥) في الأصل منتصباً .

(٦) سقطت (رجلاً) من س .

ثُمَّ فيه بَعْدُ نظرٌ . فإنَّ هذه الأوصاف لم تُوْفِ بالمقصود على ما ينبغي في التعريف ، أمَّا الأول فإمَّا أنْ يريدَ بالوصف [الوصف][1] المعنويَّ ، أي هو وَصْفٌ من الأوصاف التي لصاحب الحال ، وذلك لا يستقيم ، لأنَّ راكباً من قولك : جاء زيدٌ راكباً لا يقال فيه إنَّه وصفٌ معنويٌّ ، بل هو موصوفٌ بالركوب ، والركوب هو الوصف المعنويّ ، وأيضاً إن كان المعتبرُ هو الوصف المعنويّ لم يَصْلُح[2] له ما بعده من الأوصاف ، وهي قوله : «فضلة منتصب إلى آخره» ، لأنَّ [هذا][3] شأنُ الألفاظ لا المعاني . فهذا الوجه غيرُ مُتَّجه ، وإمَّا أنْ يريدَ الوصف / الاصطلاحي ، فراكبٌ في المثال وَصْفٌ بلا شك لكنْ إنّما يدخل /٢٠٤/ له من الأحوال ما كان مشتقاً ، وأمَّا ما كان جامداً فلا يدخل فيه ، كما في قولك : بعتُه مُدّاً بدرهم ، وبعته يداً بيد ، وهو كثيرٌ جدّاً بحيث لا يقال فيه : إنَّه قليل ، أو إنَّه مقصورٌ على السماع ، فلذلك لم يعتبر به[4] ، بل هو كثير ، وقد نَبَّه على كثرته بقوله : «ويكثر الجمود في سِعْرٍ إلى آخره» فالجمود على الجملة في الحال شهيرٌ كثير بحيثُ لا يخرجُ عن باب الحال ، كقول الله تعالى ﴿فانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[5] وقوله ﴿فَمَا لَكُم فِي المُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[6] ، ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّه أربعينَ لَيْلَةً﴾[7] ، ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لكم آيَةً﴾[8] إلى أشياء لا تنحصر إلاَّ أَنَّ الاشتقاقَ أَكْثَرُ على كلٍّ

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٢) في س : (لم يصحَّ) .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٤) في س : (لم يعين به) .

(٥) سورة النساء آية ٧١ .

(٦) سورة النساء آية ٨٨ .

(٧) سورة الأعراف آية ١٤٢ .

(٨) سورة الأعراف آية ٧٣ ، وقد استشهد بالآيات الثلاث الأخيرة على التوالي ابن الناظم في شرحه الألفيّة ص ٣١٢ .

حالٍ ، وإذا كان كذلك أشكلَ تفسيرُ الوصف بكلِّ تقدير .

فإنْ قيل : إنَّ التأويلَ فيما جاء من الأحوال الجامدة ممكنٌ ، فينصرفُ به الجامدُ إلى الاشتقاق ، ولا يبقى في هذا الوجه إشكالٌ .

فالجواب : أنَّ كلامه يدفَعُ هذا حيثُ أثبتَ الجمود في الحال ، وارتضاه ، ولم يرتضِ القولَ بلزوم الاشتقاق ، وتأويل ما جاء من الجوامد . وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله ، فالإشكال واردٌ .

وأمَّا الوصفُ الثاني فغَيْرُ مخلَّص أيضاً ، لأَنَّ الحال تأتي كثيراً غيرَ مستغنىً عنها ، إذ لا يَتِمُّ الكلام دونَها [بل][1] إذا فُرِضَ طرحُها صار باقي الجملة غيرَ مُفِيدٍ كقولِ اللهِ تعالى ﴿وإذا قَامُوا إلى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾[2] فكسالى حالٌ لو فُرِضَ سقوطُها لم يُفِدْ قوله ﴿وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا﴾ فائدةً ، وكذلك قولُه ﴿وإذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِين﴾[3] ومن ذلك كثيرٌ ، وكذا قولهم[4] : ضَرْبِي زيداً قائماً ، وبابه ، فإنَّ الحالَ هنا غيرُ مستغنىً عنه ، وكلُّ ما لا يستغنى عنه في الكلام فهو عُمدَةٌ في ذلك الكلام ، وبهذا المعنى بعينه اعترضَ بعضُ الناس على النحويين هذا الموضع ؛ إذ يشترطون في الحال أَنْ يكونَ بعد تمام الكلام ، وهو معنى ما قال الناظم من كونه فضلة - بقول الشاعر ، وهو عَدِيُّ بنُ الرَّعْلاء :

إنَّما المَيْتُ مَنْ يعيشُ كَئِيباً كاسِفاً بالُه قليلَ الرَّجاء[5]

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

(٢) سورة النساء آية ١٤٢ .

(٣) سورة الشعراء آية ١٣٠ .

(٤) في الأصل : (قوله) ، وما أثبت من س .

(٥) من أبيات له في الأصمعيات ص ١٥٢ ، والشاهد في اللآلىء ٨/١ ، ٦٠٣ التوطئة ص ٢٠٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٩/١ ، البسيط ٣٩٤/١ ، مغنى اللبيب ص ٦٠١ ، خزانة الأدب ١٨٧/٤ .

فكئيباً حالٌ مع أنَّه لا يَتِمُّ الكلامُ دونَه ؛ إذ لا يَصِحُّ أنْ يكونَ قولُه : «إنّما الميت من يعيش» كلاماً حتَّى يأتيَ بالحال ، فكيف يكون الحال فَضْلَةً لزوماً[1] ؟!

وأمَّا الوصف الرابع ، وهو قوله : «مُفْهِمُ في حالٍ» فقد اعترضه عليه ابنُه بأنَّه يشمل النعت ؛ لأنَّ معنى : مررت برجلٍ راكبٍ هو معنى قولك : مررت برجلٍ في حال ركوب ، كما أنَّ قولك : جاء زيد راكباً في معنى : جاء زيدٌ في حال ركوب[2] . وما قاله بَدْرُ الدين ابنُه قد أَلَـمَّ هو به في التسهيل ، وفي الشرح[3] ، فإنَّه قال في التسهيل حين عَرَّف بالحال «وهو ما دَلَّ على هيئَةٍ وصاحبها متضمِّناً معنى في غير تابعٍ ولا عُمْدَةٍ»[4] . وقال في الشرح : «إذا قلتَ : جئتُ ماشياً ، وزيدٌ مُتَّكِئٌ ، ومررتُ برجلٍ مُتَّكِىءٍ ، فإنَّ معناه جئتُ في حالِ مَشْيٍ ، وزيد في حال اتّكاءٍ ، ومررت / برجل في حال اتكاء[5] ثم قال : «فشارك الحالَ في هذا المعنى /٢٠٥/ بعضُ الأخبار ، وبعضُ النعوت فأخرجتُها بقولي : «غير تابعٍ ولا عُمْدَةٍ»[6] . فإذا كان كذلك فقوله : «مُفْهِم في حالٍ» يَشْمُلُ النعتَ ، ويَشْمُلُ أيضاً بعضَ الأخبار إلاَّ أنَّ الخبرَ قد خرج بقوله : «فضلة» فبقي النعتُ كما قال ابنُ الناظم ، ثُمَّ إنَّ تقدير (في حال) غيرُ مُبِينٍ ولا مُبَيِّنٍ ؛ فإنَّكَ إذا قلتَ : جاء زيدٌ راكباً فكيف يقال في تقديره ، هل يقال : في حال راكبٍ ، فلا يَصِحُّ ؛ لأَنَّ الرَّاكِبَ هو زيدٌ نفسُه ، وأنت لا يستقيم لك أنْ تقولَ : جاء زيدٌ في نَفْسِهِ ، أو في حال نفسه ، وأمَّا قولك[7] : في حال

---

(١) ذكر هذا الاعتراض ابن عصفور في شرح الجمل ٣٣٩/١ ، وابن أبي الربيع في البسيط ٣٩٤/١ ولم ينسباه ، وانظر التوطئة ص ٢٠٠ .

(٢) شرح الألفيّة لابن الناظم ص ١١ .

(٣) سقط قوله : «وفي الشرح» من س .

(٤) التسهيل ص ١٠٨ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/١ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) في س : (أو يقال) .

ركوب ، فلا يُفْهَم أيضاً من كلامه هذا دونَ الأول ؛ إذ لا مُعَيِّن له ، والإشكال أيضاً واردٌ فيه ؛ لأَنَّ حال الركوبِ هو الركوب ، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ : جاء زيدٌ في ركوبه . فالحاصل أَنَّ هذا التعريفَ غيرُ مُعَرِّف .

والجواب عن الأول : أَنَّ المرادَ الوصفُ الاصطلاحي لكنَّ الوصفِيَّةَ في الحال ضربان : ضربٌ هي[1] فيه صريحةٌ ، وذلك حيث الاشتقاقُ ، وضَرْبٌ هي[2] فيه بالتأويل ، وذلك حيث الجمودُ حسب ما يأتي بحول الله ، ولا يخرج الجامد بذلك عن كونه جامداً ، وأَيْضاً فالعُمْدَة في مجيء الحال أَنْ يكونَ مشتقاً ؛ ولذلك قال : «وكونه منتقلاً مشتقاً يغلِبُ» فجعله الغالب في الباب كما ترى ، فهو المحدود إذاً ، وما سواه يرجع إليه بالتأويل .

وعن الثاني : أَنَّ الفَضْلَةَ في الاصطلاح ما جاز الاستغناء عنه في الأصل أعني أَصْلَ التركيب ، والعمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه في الأصل ، وقد يعرض لكلٍّ واحد منهما ما يُخْرِجُه عن أصله فيُسْتَغْنى عن العُمْدَة ، كقولك : كلُّ رجلٍ وضَيْعَتَه ، وأقائمٌ الزيدانِ ؟ ، ويمتنع الاستغناء عن الفضلة كقولك : زيداً ، في جواب : من ضَرَبْتَ ؟ ولا تخرج العُمْدَةُ بهذا العارض عن كونها عمدةً ، ولا الفضلةُ عن كونها فضلة[3] ، ويعبر عن هذا المعنى بأَنَّ معنى كون الحالِ فضلةً وبَعْدَ تمام الكلام أَنْ يكونَ الفعلُ قد أخذ فاعلَه ، والمبتدأُ خبرَه ، وذلك حاصل في قوله :

* إِنَّـما المَيْتُ مَنْ يعيشُ كئيباً *

ونحوه . والعبارةُ الأولى أَعَمُّ .

وعن الثالث : أَنَّ ما قالَه ابنُ الناظم غيرُ مسلَّمٍ ، فإِنَّ النعتَ تخصيصٌ

---

(١) في س : (هو) .

(٢) في س : (وضرب مغيَّر فيه) .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ١/١ .

للمنعوتِ لِتَقَعَ[1] الفائدةُ في الإخبار عنه ، فالنكرة الموصوفة توافِقُ من جهة المعنى التعريفي الاسمَ المعروف ، فكأنَّك لفظتَ باسمٍ واحدٍ مُخَصَّصٍ مُعَرَّفٍ ، بخلاف الحال فإنَّكَ لم تقصد به تخصيصاً ولا تعريفاً بل اكتفيتَ بما حَصَلَ لك من معرفتِه بالاسم المتقدم ، ثم عَبَّرْتَ عن حالته التي[2] هو فيها كما تخبرُ عنه بما شئتَ من الأخبار . والنعتُ ليس بخَبَرٍ عن المنعوت بالوضع اتفاقاً ، وإنَّما هو من تمام المنعوت وتَكْمِلَةٌ له فافترقا ، والدليل على ذلك[3] أنَّه يصحّ الإتيان برأيتُ زيداً قائماً في جواب : كيف رأيتَ زيداً ؟ لأنَّ معنى كيف : على أي حال ، أو : في أي حال ، بخلاف قولك رأيت زيداً القائمَ ، / وما كان نحوه ، لا يصلح[4] جواباً لكيف ؛ وما ذاك إلاَّ لأنَّه لا يُفْهِم معنى : في حالِ كذا ، فخرجتِ الصِّفَةُ عن حَدِّهِ ، ولعل ما قاله في التسهيل وشرحه لم يَقُلْ به ههنا . وهو الصواب . والله أعلم . /٢٠٦/

وعن الرابع : أنَّ قولَه : مُفْهِم كذا دَالٌّ على أنَّ المرادَ ما يَصِحُّ معناه ، وذلك أنْ يُقَدَّرَ : في حال ركوب ، فهو المعنى المفهوم من الحال ، ولا يفهم منه معنى : في حالِ راكبٍ ، إذ لا يَصِحُّ من جهة المعنى ، فكأنَّ الناظمَ لم يحتج إلى بيانٍ زائدٍ على معنى : في حالٍ ، لقُرْبِ فهمه ، ووَجْهُ هذا الفهم أنَّ راكباً وإنْ كان زائداً[5] في المعنى لا يمتنع فيه تجريدُ معنى الركوب لأنَّ راكباً يَدُلُّ على الركوب . ألا تراهم قد قالوا :

* إذا نُهِيَ السَّفيهُ جَرَى إليه *[6]

---

(١) في س : (لِتَتِمَّ) .

(٢) في س : (الذي) .

(٣) في س : (على هذا) .

(٤) في س : (فإنه لا يصلح) .

(٥) في س : (زيدا) .

(٦) تمامه : * وخالف والسفيهُ إلى خلافِ *
ولم أقف له نسبة ، وهو في معاني القرآن ١٠٤/١ ، تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٧ ، مجالس ثعلب ٦٠/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٠١/١ ، ٣٨١ ، الخصائص ٤٩/٣ ، المحتسب =

أي إلى السَّفه ؛ لمّا كان في الصفة ذِكْرُ المصدر ، فإذا كان كذلك لم يمتنع أَنْ يُفْهَمَ : جاءَ زيد في حال ركوبه ، وإذا سُلِّمَ أَنَّ معنى ذلك : جاء في ركوبه فلا يمتنع ذلك ، كأَنَّه يجعل الركوبَ ظرفاً لفعله مجازاً ؛ لأَنَّ المصادر قد تكون ظروفاً نحو : مَقْدَمِ الحاج ، قال أكثرُ هذا المعنى الفارسيُّ في التذكرة ، فطالعه ثَمَّة .

وقوله : «كفرداً أذهبُ» مثالٌ من الحال مُتَقَدِّمٌ على العامل ، والفرد بمعنى المُنْفَرِد :

وكَوْنُه مُنْتَقِلاً مُشْتَقّا يَغْلِبُ لكنْ ليس مُسْتَحَقّا

يشترط في وقوع الاسم حالاً شروطٌ سبعةٌ ، منها لازمة لا بُدَّ لكلٍّ حال منها، ومنها غالبةٌ على جمهور باب الحال ، وقد يأتي الحالُ بدونها .

فاللازمة : أَنْ يكونَ منصوباً ، بعد تمام الكلام ، مُقَدَّراً بفي من جهة المعنى ، نَكِرَةً . والثلاثةُ الأُوَل قد تَقَدَّمَتْ ، وهي التي أتى بها فصولاً في تعريفِه . والرابع سيذكره بَعْدُ .

وأَمَّا الغالبةُ فأَنْ يكونَ مشتقّاً ، منتقلاً ، وصاحبُه معرفةٌ ، فالشرطان الأوّلان هما اللذان شرع الآنَ في ذكرهما ، وإن كان قد أشار إلى شرط الاشتقاق في التعريف لكنّه لم يُبَيِّن فيه ما يُحْتَاجُ إلى بيانه . والثالث سيذكره بَعْدُ . ويريد هنا أَنَّ كونَ الحال منتقلاً وكونه مشتقاً يَغْلِبُ في[1] الاستعمال ، وليس بوَصْفٍ لازم له ، ولا يستحقُّ الحالُ أَنْ يُشْتَرَطَ ذلك فيه لزوماً عند العرب . والانتقال معناه : أَنْ يكونَ الحالُ وَصْفاً غير لازمٍ لصاحبه[2] ، ولا ثابتٍ له ، كقولك : ذَهَبَ زيدٌ

= ١٧٠/١ ، أمالي ابن الشجري ٦٨/١ ، ١١٣ ، ٣٠٥ ، ١٣٢/٢ ، ٢٠٩ ، الإنصاف ١٤٠/١ ، خزانة الأدب ٣٨٣/٢ .

(١) في الأصل : (فيه الاستعمال) ، وما أثبت من س .

(٢) في س : (غير لازم ولصاحبه) ، بواو مقحمة بعد (لازم) .

مسرعاً ، وسار راكباً ، وجاء ضاحكاً ، وما أشبه ذلك ، فالإسراع لزيد ليس بصفةٍ لازمةٍ له لا تفارقه ، وكذلك الركوب ليس بصفةٍ لازمةٍ له ، وكذلك سائرُ الأَمْثِلَة . والاشتقاق : أَنْ يتضمّنَ معنى الفعل كقائمٍ ، وقاعدٍ ، ومسرع ، وراكب ، فهذانِ الوصفان غالبان للحال ، وأكثرُ مجيء الحال عليهما . وقد يكون على خلاف هذين الوصفين ، فلا يكون منتقلاً بل لازماً ، ولا مُشْتَقّاً بل جامداً . فمِمَّا جاء منه غيرَ منتقل قولُ الله تعالى ﴿شهدَ الله أَنَّه لا إله إلاَّ هو والملائكةُ وأولو العلم قائماً بالقسط﴾[1] . فقائماً حالٌ من اسمِ اللهِ ، وهو[2] وَصْفٌ ثابت / لا ينتقل ، وكذلك قوله تعالى ﴿وهو الذي أَنزلَ إليكم الكتابَ مُفَصَّلاً﴾[3] ، وقوله تعالى ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفاً﴾[4] ، وقوله ﴿ويَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾[5] ، وقوله ﴿طِبْتُمْ فادْخُلُوها خَالدِين﴾[6] ، وقالت العرب : خَلَقَ اللهُ الزرافةَ يَدَيْها أطولَ من رِجليها[7] . ومما جاء منه غيرَ مشتقّ قولُه تعالى ﴿ فانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[8] أي : جماعات في تَفْرِقَةٍ ، فهذا[9] غير مشتق ، وكذلك قوله تعالى ﴿فَمَا لَكُمْ في المُنافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[10] حال ولا اشتقاق فيه ، وقوله تعالى ﴿هذه ناقَةُ اللهِ لكم آيةً﴾[11] . ويكثر ذلك في السعر كما قال . ومما اجتمع فيه الثبوتُ /٢٠٧/

---

(١) سورة آل عمران آية ١٨ .

(٢) في س : (فهو) .

(٣) سورة الأنعام آية ١١٤ .

(٤) سورة النساء آية ٢٨ .

(٥) سورة مريم آية ٣٣ .

(٦) سورة الزمر آية ٧٣ .

(٧) حكاه سيبويه / الكتاب ١٥٥/١ .

(٨) سورة النساء آية ٧١ .

(٩) في س : (وهذا) .

(١٠) سورة النساء آية ٨٨ .

(١١) سورة الأعراف آية ٧٣ .

والجمودُ ما مَثَّل به سيبويه من قوله : هذا خَاتَمُك حديداً ، وهذه جُبَّتُكَ خَزّاً[١] . ووَجْهُ عدم التزام هذين الوصفين أَنَّ الحالَ خبرٌ من الأخبار ، والأخبار لا يشترط فيها اشتقاقٌ ولا انتقالٌ باتفاق ، فكذلك ينبغي أَنْ يكونَ ما في معنى الخبر . وقد يُسَمِّي الحالَ خبراً[٢] سيبويه في بعض المواضع اعتباراً بأَنَّ ذلك معناه . وكأَنَّ الناظمَ نَبَّهَ هنا على مسألتين : إحداهما : أَنَّ المستَقِرَّ في كلام العرب من وصف الاشتقاق والانتقال أَنَّه يَغْلِبُ ولا يلزم . فقوله : «وكونه منتقلاً مشتقّاً يَغْلِبُ» بيانٌ أَنَّ كلامَ العرب هكذا ، ولا يريد أَنَّه شرطٌ للنحويين شرطوه غالباً ؛ لأَنَّ هذا لا معنى له ، وإنّما كان يكون شرطاً للنحويين لو قال مثلاً : «والأحسن أو والأَولى كونه مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً» أو يقول : «ويضعف في القياس كونه غيرَ مشتق أو غيرَ منتقل» أو ما أشبه ذلك . وعلى هذا يجري في كلامه كلٌّ ما كان نحوَه كقوله : «وغالباً ذا التا لَزِم»[٣] ، وقوله : «غالباً جا ذا البدل»[٤] ، «وشاع نحو خاف رَبَّه عُمَر»[٥] ، وما كان مثلُ ذلك . وينبني على ذلك المسألة الثانية ، وهي : أَنَّ شَرطَي الانتقال والاشتقاق عندَه غيرُ مشترطين بل يجوز عنده أَنْ يأتيَ الحالُ جامداً ولازِماً ؛ إذ لم يَسْتَحِقَّ كونُه كذلك في السماع ، فلا يستحقّ ذلك في القياس خلافاً لمن جعلهما شرطين مستحقّين ، فإنَّ طائفةً من المتأخرين يقولون بذلك[٦] ، ويُؤَوِّلون الجامدَ واللازمَ

(١) الكتاب ٣٩٦/١ ، ١١٨/٢ ، ومكان المثال الأول منهما في س : (هذه جبتك حريراً) .

(٢) في س : (حبر) .

(٣) في باب أبنية المصادر ، وانظره في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٤٣٥ ، وشرح ابن عقيل ١٢٧/٢ .

(٤) في باب الإبدال . فصل في إبدال الواو من الياء ، وانظره في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٨٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٦٤/٢ .

(٥) في باب الفاعل ، وانظره في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٢٧ ، وشرح ابن عقيل ٤٩٢/١ .

(٦) من هؤلاء ابن بابشاذ ، وابن السيد ، انظر شرح المقدّمة المحسبة ٣١٢/٢ ، وإصلاح الخلل ص ١٠٦ ، ١٠٨-١٠٩ .

حتّى يُصَيِّرُوهما في حكم المشتقّ والمنتقل ، فيعود الشرط لازماً قياساً . وقال الشلوبين ليس من شرط الحال الانتقال إلا أَنْ تكونَ غيرَ مؤكَّدة ، فإنَّها إن كانت مؤكَّدةً فقد تكون غيرَ منتقلةٍ ، ثم أتى بقوله ﴿ويوم أبعث حيّاً﴾[1] ﴿ثم وليتم مدبرين﴾[2] . ثم بَيَّنَ أَنَّ المؤكّدةَ على خلاف الأصل ، فعَدَمُ الانتقال على خلاف الأصل ، فالاشتراط صحيح . وما ذهب إليه الناظم أَصوبُ فقد تُقدَّم أمثلةٌ مما الحالُ فيه مُبَيِّنَةٌ ، وهي مع ذلك غيرُ منتقلة ، وقد تأَوَّلَ ابنُ عصفور بعض هذه الأحوال التي هي غيرُ منتقلة / وردَّها إلى معنى الانتقال ، وهو على بعده لا ينجيه من وجود /٢٠٨/
الحال غيرَ منتقلةٍ ، وكذلك أَوَّلُوا ما جاء من الأحوال غير مشتقة ، وصحَّحوا لزومَ الاشتراط . والإنصاف ما قاله الناظم لكثرةِ ما جاء من ذلك ، ولأَنَّ التأويلَ فيها لا يخرجُها أو أكثرها عن كونها جامدةً . والضمير في (ليس) عائدٌ إلى كونه ، أي ليس ذلك الكونُ المذكور مستَحَقّاً للحال أَنْ يكونَ عليه بلا بُد ، بل قد يكون على خلاف ذلك . ثم أتى بمواضع مجيء الحال جامداً على غير الغالب فقال :

ويَكْثُرُ الجمود في سِعْرٍ وفي ... مُبْدي تَأَوُّلٍ بلا تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مُدّاً بكذا يداً بِيَدِ ... وكَرَّ زيدٌ أسداً أي كأسد[3]

يعني أَنَّ الحالَ يكثر مجيئُه جامداً في موضعين :

أحدُها : السعرُ مطلقاً ، وذلك نحو : بعتُه الشاءَ شاةً ودرهماً ، بعتُه الشاءَ شاةً بدرهم ، وقامرته درهماً في درهم ، وبعته داري[4] ذراعاً بدرهم ، وبعت البُرَّ قفيزَيْنِ بدرهم ، وبعتُ السمنَ منوَيْنِ بدرهم ، واشتريت الخبزَ رطلين

(١) سورة مريم آية ٣٣ .
(٢) سورة التوبة آية ٢٥ .
(٣) الأبيات ليست واضحة في مصورة الأصل .
(٤) سقطت (داري) من س .

بدرهم ، وأخذتُ زكاةَ ماله درهماً لكل أربعين درهماً ، ولك الشاءُ شاةً بدرهمٍ شاة بدرهم ، وما أشبه ذلك . ومنه مثاله : «بعه مدّاً بكذا» ، فمُدّاً حالٌ من الهاء[1] ، وبكذا بيانٌ ، كذا قال سيبويه كما كان (لك) في سقياً لك بياناً أيضاً[2] ، وهذا جارٍ في الأمثلة التي فيها المجرور ، وأمّا نحو شاةً ودرهماً ، فإنَّ الواو فيه بمعنى مع ، كقولك : كلُّ رجلٍ وضيعتَه ، فهذه كلُّها أحوالٌ وقعت في التسعير من غير اشتراط للاشتقاق عند سيبويه[3] ، والحذّاق ، وإنّما يُقَدِّرونَ فيها الاشتقاقَ تقديراً معنويّاً ، وذلك غير كافٍ في اشتراط الاشتقاق ، فقولك : شاةً ودرهماً ، أو بدرهمٍ في تأويل مُسَعَّراً[4] هذا التسعير ، ودرهماً في درهم في تأويل معادلاً هذا بذاك ، أو باذِلاً[5] هذا البدلَ ، وذراعاً بدرهمٍ في تأويل مُقَدَّرَةً أو مُقَوَّمَةً هذا التقدير أو التقويم ، وكذلك سائرُ الأمثلة المذكورة ، وغيرها .

والثاني من الموضعين : حيثُ يكونُ الحالُ الجامِدُ يَتَأَوَّلُ بالمشتق بسهولة من غير تكلّفٍ ولا تعسّف ، وذلك قوله : «وفي مبدي تَأَوُّلٍ بلا تَكَلُّفِ» . فمعنى مُبْدي : مظهر ، والتَّأَوُّل صِفَةُ المُؤَوِّل ، فيريد أَنَّ الحال إذا أظهر بنفسه[6] المعنى الذي يُؤَوَّل عليه من غَيْرِ تكلُّفٍ حتى يصيرَ في معنى المشتق بسهولةٍ . فذلك أيضاً يَكْثُرُ عند العرب استعمالُه ، وأتى لذلك بمثالين يُحْذَى حَذْوُهما :

(١) في س : (المد) ، تحريف .
(٢) انظر الكتاب ٣٩٤/١ .
(٣) في س : (وعند سيبويه) ، بواو مقحمة قبل (عند) ، وانظر الكتاب ٣٩٤/١ ، ٣٩٦ .
(٤) في الأصل : (متسعراً) ، بتاء بعد الميم ، وما أثبت من س .
(٥) في الأصلين : (بادلاً) بالمهملة قبل اللام .
(٦) في الأصل : يقيسه .

أحدُهما قوله : «يداً بيد» إذا قلتَ : بِعتُه الثوبَ يداً بيد ، فيداً بيدٍ حالٌ في تأويل معاجلاً أو مناجزاً[1] . وهذا المثال دالّ على المفاعلة ومنه سايرتُه قَدَماً بقَدَم ، وقابلته ديناراً بدينارٍ ، وفاخرته / أباً بأب ، وما أشبه ذلك . /٢٠٩/

والثاني : قوله : «كَرَّ زيدٌ أسداً» على حذف المضاف المشتق كأنَّه قال : مثلَ أسدٍ أو شبيهَ أسدٍ ، وهو معنى تقديره بالكاف في قوله : «أي كأسد» ، ومنه عند المؤلف[2] قول النُّمَيْرِيّ :

تَضَـوَّعَ مسكاً بَطْنُ نَعْمانَ إنْ مَشَتْ ... به زينبٌ في نِسْوَةٍ عَطِراتِ[3]

أي : تضوَّعَ مثلَ المسكِ ، ومنه في الحديث قوله عليه السلام : «أحياناً يَتَمَثَّلُ لي الملك رجلاً»[4] أي : مثلَ رجل ، وما أشبهَ ذلك مما كان على حذف المضاف . فهذان نوعان من الأنواع التي يَسْهُلُ فيها التأويل ، ويظهر معناه من الحال بلا تكلّف .

ومنها : أنْ يُوصَفَ الحالُ بصفة مشتقة كقولك : رأيته[5] رجلاً جميلاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿فتَمَثَّلَ لها بَشراً سَوِيّاً﴾[6] . فالتأويل هنا قريبٌ ، لأنَّ الصفةَ هي المقصودةُ فكأنَّه على معنى : رأيتُه جميلاً ، وتمثل لها سويّاً في صفة البشر .

ومنها : أنْ يكونَ دالاًّ على ترتيب نحو قولهم : بَيَّنْتُ له الحسابَ باباً باباً[7] ،

(١) في الأصل : أو متأخراً ، وفي س : مؤاجلاً أو مناجزاً . والمتَجه ما أثبتُّ .

(٢) سقط قوله : «عند المؤلف» من س .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤/١ ، والبيت في شعر النميري ضمن «شعراء أمويون» ١٢٣/٣ . وتخريجه هناك .

(٤) صحيح البخاري ٣/١ ، كتاب بدء الوحي ، صحيح مسلم ١٨١٧/٤ ، كتاب الفضائل ، باب عرق النبي - ﷺ - في البرد حين يأتيه الوحي .

(٥) في س : (رأيت) بسقوط الهاء .

(٦) سورة مريم آية ١٧ .

(٧) من أمثلة سيبويه /الكتاب ٣٩٣/١ ، وفي الأصل : (بنيت) ، بتقديم النون على الياء ، تصحيف .

يريد مُرَتَّباً سَوِيّاً ، وادخلوا رجلاً رجلاً ، يريد مُرَتَّبِينَ هذا الترتيب ، وتصدّقتُ بمالي درهماً درهماً[1] أي مصروفاً هذا النوع من الصرف .

ومنها : أَنْ يَدُلَّ على أصالةٍ نحو : هذا خاتَـمُك حديداً ، ورأيتُ ثوبَك خَـزّاً ، وفي القرآن ﴿قال أَأَسْجُدُ لِـمَنْ خَـلَقْتَ طِيناً﴾[2] تقديره : مُتَأَصِّلاً في هذا الجنس ، أو مصنوعاً من كذا .

ومنها : أَنْ يَدُلَّ على فرعيّةٍ كقولك : هذا حديدُك خاتِماً ، وهذا ذهبُك سِواراً ، ورأيت فِضَّـتَكَ خِلخالاً ، والتقدير : مصوغاً على هذا النحو .

ومنها : أَنْ يَدُلَّ على نوع الشيء ، كقولك : هذا تَـمْـرُك شِهْرِيزاً[3] ، وهذا تَمْرُك عَجْوَةً ، أي متنوّعاً هذا النوع .

ومنها : أَنْ يَدُلَّ على تطوير وقع فيه تفضيل ، نحو : هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً[4] ، وهذا الذهب سِواراً أحسنُ منه خِلخالاً ، وهذا عِنَباً أحسنُ منه زبيباً ، وما أشبه ذلك ، والتقدير : هذا مُطَـوَّراً هذا التطوير (أحسنُ منه هذا التطوير)[5] الآخر . فهذه ثمانيةُ أنواع مما وقع الحال فيه جامداً لقُرْبِ تَـأَوُّله بالمشتق يقاس عليها ما سواها ، والجميع ينتظمه كلام الناظم بإشارة التمثيل ، ويَنْـضَمُّ ذلك إلى نَوْعِ السعر ، فالجميع تسعةُ أنواع ، وهو ما نَصَّ عليه في التسهيل بقوله : «ويغنى عن اشتقاقه وَصْفُه ، أو تقدير مضافٍ قَبْلَه ، أو دَلالتُه على مفاعلة ، أو سِعْرٍ ، أو ترتيبٍ أو أصالـةٍ ، أو تنويع ، أو طورٍ واقعٌ فيه تفضيل»[6] لكن فصَّلَها في التسهيل ، وأجملَها

---

(١) من أمثلة سيبويه أيضاً / الكتاب ٣٩٣/١ .

(٢) سورة الإسراء آية ٦١ .

(٣) شِهريز بكسر المعجمة في أوله : ضرب من التمر . ذكر ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ١٧٥ فيه كسر أوله معجماً ومهملاً ، ومنع ضَمّه ، وحكى في المساعد ٩/٢ عن اللحياني الضمَّ فيهما .

(٤) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٤٠٠/١ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من س .

(٦) التسهيل ص ١٠٨ .

هنا في ضابط ، وهو أنْ يكونَ الجامِدُ يَظْهَرُ فيه التأويلُ بلا تَكَلُّفٍ فهذا أَخْصَرُ[١] ، والأول أظهر . والله أعلم ، ثم إنَّ كلامَه يَتِمُّ النظرُ فيه بذكر مسائلَ أربعٍ : إحداها : أنه لم يُصَرِّح هنا[٢] بقياسٍ في هذا الذي كَثُرَ ولا عَدَمِهِ بل قال : «ويكثرُ الجمود في سعر» إلى آخره ، والكثرةُ تَحْتَمِلُ أَنْ تبلغَ مبلغَ القياسِ عليها ، وتَحتَمِلُ أَلاَّ تكونَ كذلك ، لكنَّ قولَه أولاً : / «لكن ليس مُسْتَحِقًّا» دليلٌ على أنَّه /٢١٠/ قياسٌ ؛ إذ لو كان موقوفاً[٣] على السماع لكان الشرطانِ مستحقَّيْنِ ، فهذا مُشْعِرٌ بالقياس في هذه الكثرة .

والثانية : أَنَّ قولَه : «ويكثُر الجمودُ في سِعْرٍ» من غير تقييدٍ بأَنْ يكونَ التأويلُ غيرَ متكلَّف ، ثم قال : «وفي مُبْدي تَأَوُّلٍ بلا تَكَلُّفٍ» . فشَرْطُ عدمِ التَّكَلُّفِ في التأويل دالٌّ على أحد ثلاثة أمور :

إمَّا أَنْ يكونَ السِّعْرُ غيرَ محتاجٍ إلى التأويل عنده (فكأَنَّه يقول : ويكثر الجمودُ في سعر من غير افتقارٍ إلى تأويل)[٤] بخلافِ غير السعر فإنَّه مُفْتَقِرٌ إليه ، فيصحّ أَنْ يقعَ الجامد حالاً في السعر من غير احتياج إلى تأويل ، ولا يَصِحُّ أَنْ يقعَ حالاً في غير السعر إلاَّ مع صحة تَأَوُّله بالمشتق .

وإمَّا أَنْ يكونَ السعرُ قد كَثُرَ فيه[٥] ذلك ، وإن كان التأويلُ متكلَّفاً فكأَنَّه يقول : يَكْثُرُ[٦] الجمودُ في السعر على التأويل ، لكن لا يُشترط أَلاَّ يكون متكلَّفاً ، بل قد يكون كذلك وقد لا يكون كذلك[٧] ، بخلاف غير السعر .

---

(١) في س : (أخصّ) .
(٢) في س : (هذا) ، تحريف .
(٣) في س : (موقوف) ، خطأ .
(٤) ما بين القوسين ساقط من س .
(٥) في س : (كثير فيه) .
(٦) في س : (أكثر) .
(٧) سقطت (كذلك) من س .

وإمَّا أَنْ يكونَ التأويلُ في السعر ظاهراً غيرَ مُتكَلَّفٍ لزوماً بحيثُ لا يوجدُ الجامِدُ في السعر إلاَّ ظاهِرَ التأويل بخلاف غير السعر فإنَّ الأَمرَ فيه يختلِفُ ، فيكون منه متكلَّفٌ ، وغيرُ متكلَّف ، فغيرُ المتكلَّفِ هو الذي يكثر ، والمتكلَّفُ قليلٌ أو معدومٌ وكأَنَّ هذا الثالثُ أَولى ؛ لأَنَّه الموجودُ في السعر كما تقدَّم .

والثالثةُ[١] : المتكلَّفُ التأويلِ من الأحوالِ الجامدة ظاهرٌ أَنَّه ليس بقياسٍ ، إذا أخرجه عن الكثرة في السماع فهو إمَّا معدومٌ[٢] فلا يَصِحُّ القياسَ ، لأَنَّ القياسَ إنَّما ينبني على أصلٍ وقد فُرِضَ معدوماً ، وإمَّا قليلٌ لا يقاس على مثله ، إذ لو كان عنده قياساً لم يخرجه عن حكم غيرِ المتكلَّفِ التأويلِ ؛ لأَنَّه لا أَثَرَ للقِلَّة والكثرة إذا كان الجميعُ مقيساً عليه ، فلا معنى لقوله : «بلا تَكَلُّفٍ» إذاً ، فإذا كان الأمرُ على هذا ثَبَتَ أَنَّ ذا التأويل المتكلَّف لا يُقاس[٣] عليه أصلاً .

والرابعة : ما ذو التأويل المُتَكَلَّفِ المُتَحَرَّزِ منه ؟ فاعلم أَنَّك إذا قلتَ : هذا مالك دِيناراً ، وجمعتُ دَراهمي أربعةً ، ومررت برفيقك رأسين ، وما أشبه ذلك فتأويلُ مِثْلِ هذا بعيدٌ مُتَكَلَّفٌ لو قَدَّرْتَ معنى ديناراً قليلاً أو مُتَنَوِّعاً ، أو قَدَّرْتَ معنى أربعة معدودةً ، وكذلك الباقي — بخلاف قولك : بَيَّنْتُ له حسابَه باباً باباً ؛ فإنَّ معنى مُفَصَّلاً فيه تأويلٌ ظاهرُ المعنى ، والحال يَدُلُّ عليه — فمثل هذا لا يقع حالاً ، وإن وَقَعَ حالاً فمَسْمُوعٌ لا يُقاسُ عليه .

والكَرُّ ضِدُّ الفَرِّ ، وهو راجع إلى معنى الإقدام . وقوله : «أي كأسد» بيانٌ لوجه التأويل في المثال ؛ إذ لو لم يُبَيِّنْهُ لخَفِيَ مقصودُه فكان البيانُ أَولى . والله أعلم . [ثُمَّ قال][٤] .

---

(١) س : (والثالث) بسقوط التاء .

(٢) في س : (فقد أتى معدوم) . والصواب ما في الأصل .

(٣) إلى هنا ينتهي الساقط من أ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام من س .

والحال إنْ عُرِّفَ لَفظاً فاعتَقِدْ   تَنْكِيرَه معنىً كوَحْدَكَ اجتَهِد

هذا هو الشرط الرابع من الشروط اللازمة المُنبَّهِ عليها قَبْلُ ، ولم يأتِ به تصريحاً ولكنَّه أتى به ضِمْناً ، فمعنى كلامه أَنَّ الحالَ إن جاءَ مُعَرَّفاً بأحد وجوه التعريف ، فليس في الحقيقة بمُعَرَّفٍ ، وإنَّما هو مُنكَّرٌ ، وهذا الكلام لا يقالُ إلاَّ فيما ثَبَتَ له التنكيرُ أصلاً يرجع إليه ، فيريد أَنَّ الحالَ لا يكونُ أبداً إلاّ نَكِرَةً / ، نحو : /٢١١/ جاء زيدٌ مُسْرِعاً ، وكرَّ زيدٌ راجعاً ، ومَرَّ بِشْرٌ ضاحكاً ، وما أشبه ذلك ، فإن ظهرَ في اللفظ تعريفٌ فليس في المعنى كذلك ، وإنما كان كذلك ؛ لأَنَّ الحالَ غالبُ أمره أن يكونَ مُشْتَقّاً ، وصاحبُه معرفةٌ ، والحالُ خبرٌ من الأخبار فألزموه التنكيرَ ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ كونُه نعتاً لا حالاً ، وأيضاً فإنَّ الحالَ فضلةٌ مُلازِمٌ للفضليّة ؛ إذ لا يكونُ في الكلامِ عمدةً أصلاً ، فلا يُقَامُ مُقَامَ الفاعلِ كغيرِه من الفضلات : المفعولِ به ، والمجرورِ والظرفِ ، وغيرِها . فلم يَسْتَحِقَّ أَنْ يُعَرَّفَ ؛ إذ لا فائدةَ لتعريفه ، واستَحَقَّه غيرُه من الفضلات لوقوعه عمدةً ، وقيامِه مقامَ الفاعل ، فجاز مجيئُه معرفةً ، بهذا وَجَّهَ التنكيرَ في الشرح[1] . وإذا صَحَّ استحقاقُه للتنكير فمتى وجدتَه معرفةً في اللفظ فاْعتقد تنكيرَه في المعنى . والتعريفُ للحال[2] يكون بالإضافة ، ويكونُ بالألف واللام .

فممّا جاء مُضافاً مثاله الذي مَثَّل به ، وهو : وحدَكَ اجتهد ، فوحدَكَ حالٌ من ضميرِ اجْتَهِدْ ، ومثلُه جاء زيدٌ وحدَه ، ومررت بهم وحدَهم ، ومررت بالزيدَيْنِ وحدَهما ، فهذا ليس على ظاهرِه من التعريف ، وإنّما هو مُنكَّرٌ في المعنى ؛ إذ معناه : منفرداً ، ومنفرِدِينَ ، ومنفرِدَيْنِ ، ومثل ذلك في لغة[3] أهلِ الحجاز : مررتُ بهم ثلاثتَهم ، وأربعتَهم ، وكذلك إلى العَشَرَةِ[4] . قال سيبويه : «وزعم

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٨/١ .

(٢) في س : (والتعريف الواقع للحال) .

(٣) في س : (لغات) .

(٤) الكتاب ٣٧٥/١ .

الخليل رحمه الله [أنه][1] إذا نَصَبَ ثلاثَتهم فكأنَّه يقول مررت بهؤلاء فقط ، لم أجاوز هؤلاء . كما أنَّه إذا قال وحدَه فإنَّما يريد أن يقولَ : مررت به فقط لم أجاوزه»[2] . ومثل ذلك : مررت بهم قَضَّهم بِقَضِيضِهم ، وأنشد سيبويه للشَّمَّاخ :

أتتني تميم قَضَّها بِقَضِيضِها   تُمَسِّحُ حولي بالبقيعِ سِبالَها[3]

ومعناه : جاؤوا جميعاً ، وهو من الانقضاض ، كأنَّه يقول : انقَضَّ آخرُهُم على أوَّلهم ، ومنه : رجع عودَه على بدئه ، ومعناه عائداً على بدئه ، أي : راجعاً على طريقه . وقالوا : كلمتُه فاهُ إلى فيَّ ، يريد مشافِهاً[4] له ، وحكى ابن خروف عن الفرّاء : جانبتُه ركبتَه إلى ركبتي ، وجاورتُه بيتَه إلى بيتي ، وصارعتُه جُبَّتَه عن جُبَّتي ، وناضلتُه قوسَه عن قوسي[5] ، وحكى أبو زيدٍ : بعتُه ربحَ الدرهم للدرهم[6] . فهذه جملةٌ من الحال المعرَّف بالإضافة ، وهو الذي وَقَعَ التمثيلُ به .

وأمَّا التعريفُ بالألف واللام الذي شَمَلَهُ قوله : «إن عُرِّفَ لَفْظاً» فمثالُه قولهم : ادخُلوا الأَولَ فالأولَ[7] ، أي : ادخُلوا مُرَتَّبِينَ واحداً فواحداً ، فهو في تقدير النكرة ، وقالوا : جاؤوا الجماءَ الغفير ، والناسُ فيها الجماءَ الغفير[8] ، ومعناه جميعاً . وقالوا : أرسلها العِراكَ ، أي معتركةً ، أنشد سيبويه للبيد بن ربيعة :

---

(١) سقطت (أنه) من الأصل . وهي من الكتاب ، وت ، وس .

(٢) الكتاب ٣٧٤/١ .

(٣) المصدر نفسه ٣٧٤/١ ، وروايته فيه ، «أتتني سليمٌ» ، وفي ديوان الشماخ ص ٢٩٠ «وجاءت سليمٌ» ، وانظر شرح المفصل ٦٣/٢ منهج السالك ص ١٨٧ ، خزانة الأدب ٥٢٥/١ .

(٤) من أمثلة سيبويه في كتابه ٣٩١/١ .

(٥) انظر منهج السالك ص ١٨٥ ، وفيه في المثال الأول : جاريته .

(٦) في الأصل : لا درهم ، تحريف صوابه من حاشية الأصل و أ .

(٧) من أمثلة سيبويه في كتابه ٣٩٨/١ .

(٨) المثالان في الكتاب ٣٧٥/١ .

فأرسلَها العراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[1]

وقرأ الحسنُ ﴿لنُخرِجَنَّ الأعَزَّ منها الأذَلَّ﴾[2] معناه ذليلاً ، أو أذلَّ من غيره . وقد يكون التعريف بالعلميَّة نحو : جاءتِ الخيلُ بَدادِ[3] ، أي مُتَبَدِّدةٌ ، ومنه : ذُو الرُّمة ذا الرَّمَّةِ أشهرُ منه غيلان ، والمعنى : ذو الرمة مُسَمًّى بهذا الاسم أشهر منه مُسمًّى بالآخر . فهذه كلُّها على خلاف الأصل ؛ فلذلك أمر باعتقادِ كونِها في المعنى نكراتٍ .

وبقي النظر هنا في ثلاث مسائل :

/٢١٢/ إحداها : / أنَّ كلامه يُشعِرُ بأنَّ ما جاء من الحال مُعرَّفاً فإنما هو سماعٌ لقوله : «إنْ عُرِّفَ لفظاً» يريد في كلام العرب ، فهو قد أوصى بتأويله على التنكير . ولو كان قياساً لم يَحْتَجْ إلى ذلك بل كان يقولُ : إنَّ الحالَ يجوزُ الإتيانُ به مَعْرِفةً صَحَّ تأويلُه بالنكرة أو لم يَصِحَّ .

فإن قيل : أمره بالتأويل لا يَدُلُّ على عدم القياس ؛ إذ قد أحالَ على التأويلِ قبل هذا في قوله : «وفي مُبْدي تأوّل بلا تكلّف» . وقد تَقَدَّمَ أنَّه مقيسٌ ، فالتأويل لا يُنَافي القياسَ .

---

(١) الكتاب ٣٧٢/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٠/١ ، والبيت من ديوان لبيد ص ٨٦ ، المقتضب ٢٣٧/٣ ، المقتصد ٦٧٨/١ ، الإفصاح للفارقي ص ٣١٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢ ، الإنصاف ٨٢٢/٢ ، شرح المفصل ٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ، خزانة الأدب ٥٢٤/١ . وفي الأصل وس : (لم يزدها) ، وفي أ : (لم يَرُدها) تحريف .

(٢) سورة «المنافقون» آية ٨ من قراءة الحسن بالنون في أول الفعل ونصب الاسمين بعده ، انظر معاني القرآن ١٦٠/٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٣٧/٣ ، البحر المحيط ٢٧٤/٨ .

(٣) في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٠٠/١ : «و(بَدَادِ) في موضع مصدر معرفة مؤنث ، فكأنَّه في موضع البُدَّة ، وهي في موضع الحال ، وإن كان معرفة . وهو من نحو : أرسلَها العراكَ . . .» .

فالجواب : أنَّه لم يَقُلْ هناك أَوِّلِ الحالَ الجامدَ بالمُشْتَقّ إذا أتاك من كلامهم ، ولو قال ذلك لكان سَمَاعاً ، وإنما عَرَّفَ المقيس بكونه يَسْهُل تأويلُه فذلك الذي لا يُنافي القياسَ ، وقال هنا : إذا أتاك المعرفةُ فأَوِّلْهُ بالمُنكَّر ، ولا تَعْتَقِدْ تعريفَه تعريفاً صحيحاً . فهذا ظاهر في أنَّ تعريفَ الحال لا يَصِحُّ قياساً ، وأَنَّه لو كان قياساً لم يُحْتَجْ إلى تأويله .

والثانية : في وجه اعتقادِ التنكير ، إذ قد أَمَرَ به في قوله : «اعتقد» واعتقادُ التنكير قد يكون في ذي الأداةِ باعتقادِ زيادتِها ، وفي ذي الإضافة باعتقاد كونها غيرَ محضة ، وفي ذي العلمية باعتقاد التنكير ، وقد يكون بغير ذلك . والذي يُشْعِرُ به كلامُه اعتقادُ التنكير من جهة المعنى ، لا من جهة اللفظ ؛ فإنَّه قال : «فاعتقد تنكيرَه معنى» يريد أنَّ تنكيرَهُ ليس من جهة اللفظ بأَنْ تُقَدَّرَ اللاَّمُ زائدةً ، والإضافةُ غيرَ محضةٍ ، فإنَّ هذا أمرٌ لفظي ، بل هو من جهة المعنى ؛ لأَنَّ معنى وحده : منفرداً ، ومعنى ثلاثتَهم : جميعاً ، وكذلك سائر المُثُل . وعلى هذا المجرى أجراه النحويّون على أنَّ بعضَهم أجاز أَنْ تكونَ الألفُ واللام فيما هي فيه زائدةً[1] ، ولكنَّ مثلَ هذا[2] لا يجري في ذي الإضافة ، فالأَولى أَنْ يكونَ التنكير بالتأويل المعنويّ كما أشار إليه فهو المطرد .

والثالثة : أَنَّه مَثَّلَ الحالَ المعرفةَ بوَحْدِ فدَلَّ على أَنَّه عندَه حالٌ بنفسه ، ويظهر ذلك منه في شرح التسهيل أيضاً[3] . والنحويون في (وَحْدَه) مختلفون على ثلاثة أقوال : فمذهبُ سيبويه والخليل أَنَّه اسم موضوع مَوْضِعَ المصدر الموضوعِ موضعَ الحال[4] ، فالأصل في قولك : اجتهِد وحدَك : اجتهد منفرداً ،

(١) انظر الكتاب ٣٧٥/١ ، المقتضب ٢٧١/٣ .

(٢) من أ وس : (ذلك) .

(٣) شرح التسهيل ،السفر الثاني ٩/١ .

(٤) الكتاب ٣٧٤/١-٣٧٥ .

فمنفرداً حال ثم وُضِعَ مَوْضِعَه (انفراداً) ، فـ (انفراداً) مَصْدَرٌ في موضع الحال ، ثم وُضِعَ مَوْضِعَه وَحْدَك ، فَوَحْدَك اسمٌ - لأنَّه لا فعلَ لـه في مَوضع المصدر الموضوع موضعَ الحال . وذهبَ قومٌ إلى أنَّه مصدرٌ موضوعٌ موضعَ الحال ؛ إذ حُكِيَ يَوْحَدُ وَحْداً ووَحْدَةً ووَحادَةً[1] . وذهب يونس إلى أنَّه ظرفٌ بمنزلة عندَ ، أو منصوبٌ على إسقاط الجارّ ، ولم يأخذ به سيبويه[2] . وما ذهب إليه المؤلف مذهبٌ رابعٌ ، فهو عنده اسمٌ جامدٌ حالٌ بنفسه على الظاهر من كلامه في هذه الأحوال المعارف ؛ إذ بها مَثَّل مع أنَّها ليست عند غيره بمنزلةٍ واحدةٍ ، بل منها ما هو حالٌ بنفسه ، ومنها ما هو مَصْدَرٌ في موضع الحال ، ومنها ما هو كوَحْدَه اسمٌ في موضع المصدر الذي في موضع الحال ؛ ولجَعْلِه هذه الأنواع بمنزلة واحدة خلطتُها أنا في التمثيل المتقدم كما رأيتَ ، فإن كان الأمرُ فيها على ظاهرِ كلامه / من أنَّها أحوالٌ بأنْفُسِها حقيقةً فله وَجْهٌ من النظر ، فإنه قد تَقَرَّرَ أنَّ الجامدَ من الأسماء يقع حالاً قياساً إذا كان ذا تَأْويلٍ غيرِ مُتَكَلَّفٍ ، ولا شَكَّ أنَّ هذه المعارفَ كلَّها يَصِحُّ فيها التأويلُ على غيرِ تكلّف كما تَقَدَّم . فهي إذاً في عداد : بِعْتُه يداً بيد ، وكَرَّ أسداً[3] ، وما أشبه ذلك ، وإنما خالَفَتْها في القِلَّةِ والكَثْرَةِ ، فقَلَّ الحالُ المعرفة فَوُقِفَ[4] على مَحَلِّه ، وكَثُرَ النكرةُ فَقِيسَ ، فكما لم يُقدّر في : يداً بيدٍ ونحوه أنَّه اسمٌ في موضع الحال ، أو في موضعِ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحال ، فكذلك لا ينبغي أنْ يُقَدَّرَ هنا لأنَّه غيرُ مُحْتَاجٍ إليه . وإن كان مُرَادُهُ أنَّها وقعَتْ أحوالاً على الجُمْلَةِ من غير نظر إلى نيابةٍ أو عدمها فصحيحٌ ، ويكون موافقاً لغيره /٢١٣/

(١) ذكر هذا المذهب أبو حيان في منهج السالك ص ١٨٦ ، والسيوطي في همع الهوامع ٢٠/٤ غير منسوب ، وانظر تاج العروس ٣٦٥/٩ (ط الكويت) ؛ وحد . وفي توضيح المقاصد ١٣٧/٢ : «وقد حكى الأصمعي : وَحَدَ يَحِدُ» .

(٢) انظر الكتاب ٣٧٧/١-٣٧٨ .

(٣) في س : (وكرَّ زيدٌ أسداً) .

(٤) في الأصل وأ : (يوقف) ، وما أثبت من س .

على هذا الوجه . ويَدُلُّ على هذا القصد من كلامه قولُه على إثر هذا : «ومصدرٌ منكَّرٌ حالاً يقع» فجعلَه - كما ترى - حالاً بنفسه ، وهو مصدر ، وعادةُ النحويين أَنْ يقولوا في نحو : قتلته صَبْراً : إنَّه مصدرٌ في موضع الحال ، ولا يقولون[1] عادةً : إنَّه حالٌ بنفسه ، فكذلك يُقَدَّرُ جعلُه هذه الأشياء أحوالاً بأنفسها أمراً جُمْلِيّاً . وبهذا الوجه تظهر مخالفتُه ليونسَ في جعلِه وحدَه ظرفاً أو منصوباً على إسقاط الجارّ ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ لم يره سيبويه ؛ لأَنَّ معنى الظرفية فيه بعيدٌ ، وأيضاً فإنَّه يلزم على قوله أَنْ تقولَ : زيدٌ وحدَه ، فتجعل وحدَه واقعاً موقعَ خبر المبتدأ ، كان المبتدأُ مصدراً أو جُثَّةً كسائرِ الظروف ، وليس ذلك بجائزٍ عند سيبويهِ والخليلِ لما يَلْزَمُ على مذهبهما من رَفعِه ، ولا يرتفع أبداً . وعلى مذهب يونس لا يلزم رَفْعُه ؛ لأَنَّه ظرف . ويبقى المذهبان الآخرانِ أَنْ يكونَ وَحْدَك عند الناظم على رأي سيبويه والخليل ، وأَنْ يكونَ على رأي مَنْ يَجْعَلُه مصدراً في موضع الحال . فالله أعلم بمراده .

ثُمَّ قال :

ومَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ ‌ ‌ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَع

يعني أَنَّ المصدرَ المُنكَّرَ يَكْثُرُ في كلامِ العرب وقوعُه حالاً كما تقول : طَلَعَ زيدٌ علينا بَغْتَةً ، فبَغْتَةً مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال ، وكان الأصلُ فيه أَلاَّ يقعَ حالاً ؛ لأَنَّه غيرُ صاحبِ الحال لكنَّهم لما كانوا يُخْبِرُونَ بالمصادر عن الجُثَثِ كثيراً مَجَازاً واتِّساعاً ، كقولهم : زَيْدٌ عَدْلٌ ، وَزَيْدٌ رضا ، وَصَوْمٌ وفِطْرٌ ، و :

* فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ *[2]

(١) في أ : (ولا يقولوا) ، خطأ .

(٢) صدره : * ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت *
وقد سبق تخريجه .

فعلوا مثلَ ذلك في الحال ؛ لأنَّه خَبَرٌ من الأخبار كما تقدّم ، فقالوا : قتلته صَبْراً ، ولقيتُه فُجَاءَةً ومفاجأةً ، وكِفاحاً ومكافحةً ، ولقيتُه عِياناً ، وكلمتُه مشافهةً ، وشِفاهاً ، وأتيتُه رَكْضاً وعَدْواً ومَشْياً ، وأخذتُ الحديثَ عنه سَمْعاً وسَمَاعاً[1] ، ومن ذلك في القرآن الكريم ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيْنَكَ سَعْياً﴾[2] ، ﴿الذين يُنْفِقُونَ أموالَهم بالليل والنهار سِرّاً وعَلانِيَةً﴾[3] الآية ، ﴿ادعوا ربَّكم تَضَرُّعاً وخُفْيَةً﴾[4] ، ﴿وادعوه خوفاً وطمعاً﴾[5] ، ﴿ثم إنّي دعوتهم جهاراً﴾[6] ، وأنشد سيبويه لزهير بن أبي سلمى :

/ فلأياً بلأيٍ ما حملنا وليدنا على ظَهْرِ محبوكٍ ظِماءٍ مَفَاصِلُه[7] /٢١٤/

وأنشد أيضاً :

ومَنْهَلٍ وَرَدْتُه التِقَاطا[8]

يريد فَجْأَةً ، وقال أوس بن حجر :

فكان من أفلتَ من عامرٍ رَكْضاً وقد أُعْجِلَ أَنْ يُلْجِمَا[9]

---

(١) الأمثلة السابقة من أمثلة سيبويه في كتابه ١/٣٧٠ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٠ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٤ .

(٤) سورة الأعراف آية ٥٥ .

(٥) سورة الأعراف آية ٥٦ .

(٦) سورة نوح آية ٨ .

(٧) الكتاب ١/٣٧١ ، والبيت في ديوان زهير ص ١٣٣ ، وانظر منهج السالك ص ١٨٨ .

(٨) الكتاب ١/٣٧١ ، والشاهد لنُقَادة الأسدي ، وهو في العين ٥/١٠٠ ، إصلاح المنطق ٦٨ ، ٩٦ ، التهذيب ٨/٥٨ ، ١٦ (المستدرك)/ ٢٥٢ .

(٩) في ديوانه ص ١١٣-١١٤ قطعةٌ البيتُ من بحرها ورويِّها ، ومناسبتها ترجح كونه منها ، فقد قيلت في يومٍ لتميم على بني عامر .

وذلك في الكلام كثيرٌ كما قال : «بكثرة» ، لكنَّ هذا اللفظَ يُشْعِرُ بأمرين :

أحدُهما : أنَّ هذا المصدرَ حالٌ بنفسِه لا بالنيابةِ ، وهو مذهب الجمهور . وذهب الأخفش والمبرد [إلى][1] أنَّ المصدر ههنا منصوبٌ بفعل مضمرٍ نَصْبَ المصادرِ المُطْلَقَة[2] ، والفعلُ المضمرُ في موضعِ الحال ، لكنْ حُذِفَ وقام مَصْدَرُه مَقَامَه ، فأمَّا الأخفشُ فذلك عنده على الجوازِ ، ولم ينكر مذهبَ سيبويه . وأمَّا المبردُ وأصحابُه فالتزموه ، ولم يقولوا بغيره . قال السيرافي : «كان المبرد يدَّعي أنَّ هذا القياسَ قولُ النحويين»[3] قال : «وكان الزجَّاجُ يذهب إلى تصحيحِ قولِ سيبويه ، وهو الصواب ؛ لأنَّ قول القائل : أتانا زيدٌ مَشْياً يَصِحُّ أن يكونَ جواباً لقولِ مَنْ قالَ : كيف أتاكم زيدٌ ؟ وكذلك :كيف لقيتَ زيداً ؟ فيقول : فَجْأَةً»[3] ، قال : «ولو كان على قولِ المبرد لجاز : أتانا زيدٌ المَشْيَ ، وهو لا يجيزه»[3]. هذا ما قال السيرافي . ورَدَّ غيرُه قولَ المبرد بأنَّه إن كان الدليلُ على الفعلِ المضمر لفظَ المصدر المنصوبِ به فينبغي أنْ يجوزَ ذلك في كلِّ مصدرٍ له فعلٌ ، وألاَّ يقفوا ذلك على السماع ، وإن كان الدليلُ هو الفعلَ الظاهرَ ، فذلك لا يمكن ؛ لأنَّ القتلَ لا يَدُلُّ على الصبر ، ولا اللقاء على الفَجْأة ، ولا الإتيان على الركض ؛ ولذلك منع سيبويه من دخول السرعة قياساً[4] .

---

(١) تكملة من س .

(٢) عزاه السيرافي في شرح الكتاب ٢/ل ١١٢ إلى المبرد ، وإليه وإلى ابن السراج وأبي علي الفارسي عزاه الشلوبين في حواشي المفصل ص ٢٠٦ . ولم يذكرا معه الأخفش . وفي المقتضب ٣/٢٣٤ ، ٤/٣١٢ ما يفهم منه موافقة المبرد الجمهور ، وما قد يفهم منه ما عُزِيَ إليه هنا . وانظر تعليق الشيخ عضيمه على هذه المسألة في ص ١٨٨ ، وقد عزا هذا الرأي إلى الأخفش والمبرد معاً أبو حيان في منهج السالك ص ١٨٨ ، والمرادى في توضيح المقاصد ٢/١٤٠ ، والسيوطي في همع الهوامع ٤/١٥ . ولم أقف على التفريق بين مذهب المبرد وبين مذهب الأخفش عند مَنْ عزا إليهما هذا الرأي عند غير الشاطبي .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل ١١٢ .

(٤) الكتاب ١/٣٧٠ .

فإن قيل : فقد أجاز سيبويهِ أنْ يكونَ (سيراً) في قولك : سِيرَ عليه سيراً على إضمارِ فعلٍ ، وذلك قياسٌ . فهذا مِثْلُ ذلك . فالجواب : أنَّه إنّما أجازَ الإضمارَ لَمَّا كان عليه دليلٌ ، وهو الفعل الظاهرُ ، فليس ذلك كمسألتنا ؛ إذ لا دليلَ فيها . وتمام هذا الوجهِ في شرح ابن خروف فَتَأَمَّلْهُ هنالك .

والأمر الثاني : التوقّفُ في القول بالقياس في هذا المصدر ؛ إذ لو كان عنده قياساً لم يَحْتَج إلى قوله : «بكثرة» ، فلمّا قال ذلك دَلَّ على أنَّ في القياس مَغْمَزاً . ومذهب سيبويه والأكثر أنَّه ليس بقياسٍ ، فلا تقول : أتانا سرعةً ، ولا أتانا رَجْلَةً ، كما تقول : أتانا عدواً ، وأتانا رَكْضاً[1] ، وقاس ذلك المبرد في كلِّ شيء يَدُلُّ عليه فعل من المصادر ، فأجاز : أتانا سُرْعَةً ، ورَجْلَةً ، لأَنَّ السرعةَ والرَّجْلَةَ[2] من ضروب الإتيان ، ولا يجيز : أتانا ضَرْباً ، ولا ضَحِكاً ؛ لأنّه ليس من ضروب الإتيان[3] . والمذهب الأول أولى ، لأنَّ الحالَ - كما تقدَّم - في معنى الخبر ، فكما لا يَقَعُ المصدرُ خبراً عن الجُثَّةِ قياساً ، وإنما يكون بالسماع فلا تقول : زيدٌ ضَرْبٌ - ولا : أنت قيامٌ ولا عَمْروٌ أكلٌ قياساً على قولهم : زيد عَدْلٌ ، وزَيْدٌ رضا ، فكذلك الحال لا يكون بالمصادر قياساً ، وكذلك الحال وَصْفٌ من الأوصاف التي تجري على النكرات فكما لا تقول : مررت برجل ضَرْبٍ قياساً على قولهم : مررت برجل عَدْلٍ ، فكذلك لا تقول : أتيتُه / سُرعةً كما تقول : أتيتُه سعياً . وهذا ظاهر . /٢١٥/

وقوله : «ومصدرٌ مُنكَّرٌ حالاً يقع بكثرة» فقيّد الكثرةَ فيه بكونه منكَّراً تحرُّزٌ من المصدر المعرّف ، فإنَّ وقوعَه حالاً قليلٌ ، ومنه قولهم : أرسلَها العراكَ ، قال لَبِيد :

---

(١) الكتاب ١/٣٧٠ .

(٢) في اللسان : (رجل) ، (والرَّجْلَة والرِّجْلَة : شدّة المشي . حكاهما أبو زيد) .

(٣) المقتضب ٣/٢٣٤ .

فأرسلها العراك ولم يَذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدخال[1]

وقال أوس بن حجر :

فأوردَها التَّقْريبَ والشَّدَّ مَنْهَلاً قَطَاهُ مُعيدٌ كَرَّةَ الوِرْدِ عاطِفُ[2]

ومن ذلك : طلبته جَهْدَك وطاقَتَك ، وفعلَه رأيَ عيني ، وسَمْعَ أذني ، وأنشد ثعلب عن الأثرم عن أبي عبيدة :

تُعَفِّي الشيبَ جَهْدَكَ بالخِضاب لترجعَ فيكَ أُبَّهَةُ الشَّبابِ[3]

وذلك كلُّه قليلٌ كما قال . ويبقى على كلام الناظم إشكالٌ وهو أنَّ المَساقَ[4] مُشْعِرٌ بِعَدَمِ القياس في وقوع المصدر حالاً كما سبق ، وثَمَّ من المصادر ما يقع حالاً قياساً لا على مذهب المبرد فقط ، بل على مذهب غيره من النحويين فقد نَصَّ في التسهيل على ثلاثة مواضع :

أحدها : ما كان نحو[5] : أنتَ الرجلُ علماً ، وأنت الرجلُ أَدَباً ، وأنت الرجل نُبْلاً ، وأنت الرجل فِطْنَةً ، أي : أنت الكامل في حال أدبٍ ، وحال نُبْلٍ ، وحال علمٍ ، وحالِ فِطْنَة .

والثاني : ما كان نحو : هو حاتمٌ جوداً ، وزهيرٌ شعراً ، وهو يوسفُ حُسْناً ، وما أشبه ذلك ، فالتقدير : هو مِثْلُ حاتَمٍ في حال جود ، ومِثْلُ زهير في حال شعرٍ ، ومثل يوسفَ في حالِ حُسْنٍ .

---

(١) معنى تخريجه قريباً ، وفي الأصل وأ : (يزدها . . . على نقص) تحريف فتصحيف .

(٢) ديوانه ص ٦٩ ، المعاني الكبير ٣١٦/١ ، شرح شواهد المغنى ١١٣/١ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ١٦٧/١ .

(٣) مجالس ثعلب ٢٥٨/١ .

(٤) في ت وس : (أنَّ هذا المساقَ) .

(٥) في ت : (نحو ما كان) .

والثالث : ما كان نحو : أمَّا عِلماً فعالِمٌ ، وأَمَّا سِمَناً فسمينٌ[1] ، وأَمَّا نُبْلاً فنبيلٌ ، وما أشبه ذلك ، ومعنى الكلام مهما يُذكر إنسانٌ في حال علم فالموصوفُ به عالم ، أو مهما يكن من شيءٍ فالمذكورُ عالمٌ في حالِ علمٍ ، ويكون على هذا التقدير حالاً مؤكّداً ، وإنَّما يصحّ هذا التقدير حيث يجوزُ عملُ ما بعد الفاء فيما قبلَها على ما هو مقرَّر في موضعه . فهذه المواضع ليست بموقوفةٍ على السماع .

والجواب : أنَّ إطلاقَ القول بالكثرة قد يقال : إنَّه لا يعطي منعَ القياس حَتْماً ، وإنَّما هو تصريحٌ بمُجَرَّدِ الكثرة في السماع ، ويبقى النظر بعدَ ذلك في القياسِ ، فيكونُ الأمرُ عندَه في القياس مختلِفاً ، فمِنْهُ ما هو مَقِيسٌ ، ومنه ما ليس كذلك ، وسَكَتَ عن تفصيلِ الحكم لنظر الناظر في المسألة ، ويترجَّحُ هذا القصدُ بأنَّ النظم الذي في اليد لا يُبْلَغُ فيه بَسْطُ مثل هذه الأمورِ لاسيما باب : أمَّا عِلْماً فعالِم ، فإنَّ فيه من الصعوبة ما قال بسببها الزَّجاجُ : إنَّه لم يفهمه أحدٌ ، إلاَّ الخليلَ وسيبويه[2] ، فإذا كان كذلك لم يَلِقِ التفصيلُ بهذا الموضع ، وأيضاً فلا يَدْخُلُ هنا بابُ : أمَّا عِلْماً فعالمٌ على مذهبه في الشرح ؛ إذ هو عنده منصوبٌ على المفعول به ، والتقدير : مهما تَذْكُر عِلْماً فالذي وصفته عالم[3] . وأولى من هذا أن يقالَ : إنَّ تمثيلَه قَيْدٌ في المصدر الذي أراد ذكره ، وعلى هذا يبقى ما تقدَّم غيرُ مُتَعَرَّضٍ له ، ولا يلزمه ذكر كل مسألة في الحال ، كما لا يلزمه ذلك في غيره . والبَغْتُ / أَنْ يَفْجَأَكَ الشيءُ ، تقول : /٢١٦/ بَغَتَهُ بَغْتاً أي فاجأه ، ولقيته بَغْتَةً أي فَجْأَةً ، ثم قال[4] :

ولم ينكَّر غالباً ذو الحال إنْ لم يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أو يَبِنْ

---

(١) التسهيل ص ١٠٩ . والمثالان من أمثلة سيبويه في كتابه ٣٨٤/١ .

(٢) انظره في شرح السيرافي كتاب سيبويه ٢/ل ١١٨-١١٩ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١٥/١ .

(٤) سقطت (ثم قال) من أ .

من بَعْدِ نَفْيٍ أو مضاهيه كَلاَ   يَبْغِ امرؤٌ على امرىءٍ مُسْتَسْهِلاَ

هذا هو أحدُ الشروط الغالبةِ للحال ، وهي ثلاثةٌ ، تقدَّمَ منها اثنان ، وهما : الاشتقاق ، والانتقال ، وهو الآن يشرع في الثالث ، وهو : أَنْ يكونَ صاحبُ الحالِ معرفةً ، والغالب فيه أنْ يكونَ معرفةً ، لأَنَّ الحالَ خبرٌ من الأخبار - كما مَرَّ - فكما يشترط التعريفُ في المُخبرِ عنه ؛ لأَنَّ به حصولَ الفائدة غالباً ، فكذلك يشترط في صاحب الحال ، وأيضاً فإنَّ النكرةَ أُحوجُ إلى الصفة منها إلى الحال ؛ لأَنَّ الصفةَ مُبَيِّنَةٌ[1] ومُخَصَّصَةٌ للموصوف بخلاف الحال ، فعلى هذا لا يكونُ صاحبُها نكرةً إلاَّ مع حصول الفائدة كما كانت النكرةُ لا تقع مبتدأً ولا فاعلاً إلا[2] مع حصولِ الفائدة ، فالناظم أتى بالمواضع التي تحصل فيها الفائدةُ مع النكرة إذا أتى الحالُ منها ، فيريد أَنَّ الحالَ لا يكون صاحبُه نكرةً في الغالب إلاَّ في أحدِ ثلاثةِ مواضع :

أحدها : أَنْ يتأخَّرَ صاحبُ الحال عنه ويتقدَّمَ هو ، وسيأتي بيانُ تقديمِ الحال على عامله ، وذلك قولُه : «إنْ لم يتأَخَّر» فضمير يتأخر عائدٌ على صاحب الحال ، ويريد يتأخَّر ويتقدَّم عن الحال ، ومثال ذلك : فيها قائماً رجلٌ ، وهذا قائماً رجلٌ ، الأصل : هذا رجلٌ قائمٌ ، وفيها رجلٌ قائمٌ ، وإذا كان كذلك فالأصل أنْ يجريَ قائمٌ نعتاً على رجلٍ ، وإن كان النصبُ جائزاً ، فالنعت أقوى . وقال سيبويه : «إنما كان النصبُ بعيداً هنا من قبل أن هذا[3] يكون من صفةِ الأَوَّل ، فكرهوا أَنْ يجعلوه حالاً كما كرهوا أَنْ يجعلوا الطويلَ والأخَ حالاً حين قالوا : هذا زيدٌ الطويلُ ، وهذا عمروٌ أخوك ، فألزموا صفةَ النكرةِ النكرةَ ، كما ألزموا صفةَ المعرفةِ المعرفةَ ، وأرادوا أَنْ يجعلوا حالَ النكرةِ فيما يكونُ من اسمِها كحالِ

---

(١) في أ : (مبنيّة) ، تصحيف .

(٢) في أ : (ولا) وهو خطأ .

(٣) في الأصل : (أن يكون هذا) . وما أثبت من أ والكتاب .

المعرفةِ فيما يكونُ من اسمها»[1] يريد بحالِ النكرة وحالِ المعرفة حُكْمَها ، أي حملوا حكمَ النكرة على حكم المعرفة في الامتناع من نَقْلِ صفتها إلى الحال . وقال ابن السرَّاج : «إنّما ضَعُفَ الحالُ هنا ؛ لأنَّ الحالَ خَبَرٌ ، وحَمْلُ الصفة على الصفة أقربُ من حملها على الخبر»[2] انتهى . فلما أرادوا أن ينصبوا القائمَ على الحال على غير ضَعْفٍ نقلوه إلى موضع لا يجري فيه على موصوفِه ، فقالوا : هذا قائماً رَجُلٌ ، وفيها قائماً رَجُلٌ ؛ إذ لا يَصِحُّ في النعت أنْ يجريَ على منعوتِه ،وهو متقدِّمٌ عليه ؛ لأنَّ من شرط جريانه التأخيرَ عن الموصوف ، ولا يَخْتَصُّ هذا الحكم بتقديمه على صاحبه وحدَه ، بل ينصب إذا تقدَّم صدرَ الكلام حيثُ يجوز ذلك ، كقولك : ضاحِكاً جاءني رجلٌ ، وقائماً رأيتُ رجلاً ، وما أشبه ذلك ، ومن ذلك ما أنشد سيبويه لذي الرمة :

وتحت العوالي في القَنا مستظِلَّةً ... ظباءٌ أعارَتها العيونَ الجآذِرُ[3]

/ وأنشد أيضاً : /٢١٧/

وبالجسم مِنِّي بَيِّناً لو عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدي العينَ تَشْهَدِ[4]

وأنشد أيضاً لكُثَيِّر عَزَّة :

* لميَّة مُوحِشاً طَلَلُ *

---

(١) الكتاب ١١٣/٢ .

(٢) انظر معناه في الأصول ٢٢٠/١ .

(٣) الكتاب ١٣٢/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٠٥/١ ، والبيت في ديوان ذي الرمة ١٠٢٤/٢ ، تفسير عيون سيبويه ص ٥٥ ، الإفصاح للفارقي ، ص ٢١٤ ، شرح المفصل ٦٤/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ١٩/١ ، منهج السالك ص ١٩٠ .

(٤) الكتاب ١٢٣/١ ، ولم أقف للبيت على نسبة ، وهو في التبصرة ٢٩٩/١ ، شرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٩ ، منهج السالك ص ١٩٠ ، شرح ابن عقيل ٦٣٤/١ .

وتمامه عند الأعلم :

* يلوح كأنّه خِلَلُ *[1]

ورُوِيَ هكذا :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قديمُ عفاه كلُّ أَسْحَمَ مستديمِ[2]

وقال آخر :

وما لام نفسي مثلَها لِيَ لائِمُ ولا سَدَّ فَقْرِي مثلُ ما ملكتْ يَدِي[3]

ومن أبيات الحماسة :

فهَلاَّ أَعَدُّوني لمثلي تفاقَدُوا وفي الأرضِ مبثوثاً شُجَاعٌ وعَقْرَبُ[4]

---

(١) صدره في الكتاب ١٢٣/٢ (ت : هارون) ، وهو تام في شرح شواهد الكتاب للأعلم «تحصيل عين الذهب» بهامش الكتاب (منشورات مؤسسة الأعلى - بيروت) ٣٢٢/١ . والبيت في ديوان كثيّر مفرداً ص ٥٠٦ ، معاني القرآن ١٦٧/١ ، مجالس العلماء ص ١٧٤ ، الخصائص ٤٩٢/٢ ، الإفصاح للفارقي ص ٢١٤ شرح المفصل ٥٠/٢ ، مغنى اللبيب ص ١١٨ ، خزانة الأدب ٥٣٣/١ .

(٢) التبصرة ٢٩٩/١ ، وعزاه إلى كثيّر ، وهو في الشعر المنسوب إليه في ملحقات ديوانه ص ٥٣٦ ، وفي خزانة الأدب ٥٣١/١ : «وهذا البيت مَنْ روى أوله : لعزة موحشاً الخ . قال : هو لكثيّر عزّة ، ومنهم أبو علي في التذكرة القصريّة ، ومن رواه : لميَّة موحشاً قال : إنه لذي الرُّمة» وليس في ديوان ذي الرمة ، وانظر الشاهد في شرح المفصل ٦٤/٢ .

(٣) لم أقف له على نسبة ، وهو في شرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢ ، المساعد ١٩/١ ، شرح ابن عقيل ٦٣٤/١ ، المقاصد النحوية ٢١٣/٣ .

(٤) لرجل من بني فقعس ، قيل هو عمرو بن أسد الفقعسي ، وقيل مُرَّة بن عدّاء الفقعسي ، والبيت في الحماسة ١٢٤/١ ، شرحها للمرزوقي ٢١٤/١ ، وروايته «مبثوث» فلا شاهد فيه على ما سيق من أجله ، لكنّه ذكر ص ٢١٥ أنه يجوز نصبه على الحال ، الحماسة البصرية ٢٤٤/١ ، منهج السالك ص ١٩٠ .

والثاني : أَنْ يَتَخَصَّصَ صاحبُ الحال النكرةُ بوجهٍ من وجوه التخصيص ، وذلك قولُه : «أو يُخَصَّص» ومثالُه قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ مستلقياً ، وجاءني أخٌ كريمٌ ضاحِكاً ، ومنه قولُ الله تعالى : ﴿فيها يُفْرَقُ كُلُّ أمرٍ حكيمٍ أمراً مِنْ عِنْدنا﴾[1] . فهذا من التخصيص بالوصف ، وقد يَتَخَصَّصُ بالإضافة كقولك : مررت بغلامِ امرأةٍ فارساً ، وفي القرآن الكريم ﴿وقَدَّرَ فيها أقواتَها في أَرْبَعَةِ أيامٍ سَوَاءً للسائلين﴾[2] ، وقال : ﴿وحَشَرْنَا عليهم كُلَّ شيءٍ قُبُلاً﴾[3] على قراءةِ غيرِ نافعٍ وابنِ عامر ، هو جمع قبيلٍ ، أي : قبيلاً قبيلاً[4] ، وصِنْفاً صِنْفاً ، وإنَّما ساغَ هنا الحالُ من النكرة المُخَصَّصَةِ كما ساغ الابتداء بالنكرة إذا خُصِّصَت ؛ لأَنَّها بذلك تَقْرُبُ من المعرفة فعوملت معاملةَ المعرفة في صِحَّةِ نَصْبِ الحال عنها .

والثالث : أَنْ يكونَ صاحبُ الحال واقعاً بعد نَفْيٍ أو شِبْهِه ، وذلك قولُه : «أو يَبِنْ من بَعْدِ نفيٍ أو مُضَاهيه» . فمعنى يَبِنْ : يَظْهَر ، أي ما لم يَظْهَرْ بعد كذا أو كذا . والمضاهي : معناه المُشَاكِل والمُشابِه ، فأَمَّا النفيُ الصريحُ ، فنحو : ما سافر أحدٌ ضاحِكاً ، ولا أتى أَحَدٌ راكباً ، وفي القرآن الكريم ﴿وما أَهْلَكْنَا من قَرْيَةٍ إلاَّ ولَهَا كتابٌ مَعْلُوم﴾[5] فقولُه ﴿ولها كتابٌ معلومٌ﴾ جملةٌ حاليَّةٌ مصدَّرَةٌ بواو الحال ، وكذلك : ﴿وما أَهْلَكْنَا من قَرْيَةٍ إلاَّ لها مُنْذِرُون﴾[6] بغير واوٍ جملة حاليَّةٌ أيضاً . وأَمَّا المضاهي للنفي فالنهيُ والاستفهام ، فالنهي[7] قد مَثَّلَه بقوله :

---

(١) سورة الدخان آية ٤ ، ٥ .

(٢) سورة فصلت آية ١٠ .

(٣) سورة الأنعام آية ١١١ . وقرأها نافع ، وابن عامر «قِبَلاً» بكسر القاف وفتح الباء/ انظر السبعة ص ٢٦٦ ، حجة القراءات ص ٢٦٧ .

(٤) سقطت قبيلاً من أ .

(٥) سورة الحجر آية ٤ .

(٦) سورة الشعراء آية ٢٠٨ .

(٧) سقطت من أ .

«لا يبغِ امرؤٌ على امرىءٍ مستسهلاً» . البَغْيُ : التعدي ، يقال بَغَى الرجل على الرجل إذا استطال عليه ، أي لا يَتَعَدَّ امرؤٌ على امرىء مستسهلاً لذلك ومستَخِفاً له ، ومن ذلك ما أنشده في الشرح :

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإحجامِ   يومَ الوغى مُتخوِّفاً لِحِمام[1]

وأمَّا الاستفهام فنحو قولك : هل أتاك أحدٌ طالباً ، وأجاءك امرؤٌ راغِباً ، وأنشد في الشرح :

يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقياً فَتَرى   لنفسِكَ العُذْرَ في إبعادِها الأَملا[2]

وإنّما ساغ ههنا انتصابُ الحال من النكرة من حيثُ أشبهتِ المعرفةَ في حصول الفائدة بها كالمبتدأ إذا تَقَدَّمَه نفيٌ أو استفهامٌ . فهذه ثلاثةُ مواضع حَصَرَ الناظمُ فيها ما يَصِحُّ أنْ ينتصبَ الحالُ منه من النكرات قياساً ، وعلى هذا يكون ما عداه مما جاء صاحبُ الحال فيه نكرةً نادراً ، وهو الذي نَكَّتَ عليه بقوله : «غالباً» ؛ إذ نَصَّ أنه لم ينكر غالباً ذو الحال في غير هذه المواضع ، فيفهم له أنَّه نُكِّرَ في غيرها
/٢١٨/ قليلاً ، وقد أجاز سيبويه على ضَعف : هذا / رجلٌ قائماً ، وفيها رجلٌ قائماً[3] . قال لما ذكر : هذا قائماً رجلٌ ، وهو قائماً رجلٌ ، وذكر وجهَ النصب فيها ، وحمل هذا النصبَ على جواز : فيها رجلٌ قائماً ، فكأنه جائزٌ عنده على قِلَّة —

---

(١) السفر الثاني ١٨/١ والبيت لقطري بن الفجاءة في شعر الخوارج ص ٤٥ ، وهو في شرح الكافية الشافية ٧٣٩/٢ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٣ ، منهج السالك ص ١٩٠ ، المساعد ١٨/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٣٩/١ ، التصريح ٣٧٧/١ ، خزانة الأدب ٢٥٩/٤ . وفي أ : (يركباً) بالباء بعدها ألف تصحيف ، وفي س : (يركنا) .

(٢) السفر الثاني ١٩/١ ، والشاهد لرجل من طيء ، وهو في منهج السالك ص ١٩٠ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢١ ، المساعد ١٨/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٣٨/١ ، المقاصد النحوية ١٥٣/٣ ، التصريح ٣٧٧/١ ، همع الهوامع ٢٢/٤ .

(٣) الكتاب ١٢٣/٢ .

أعني : فيها رجل قائماً – (ومن ذلك قولهم : مررت بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ ، وعليه مائةٌ بيضاً)[1] . وفي هذا الحَصْرِ نَظَرٌ ، لاقتضائِه أَنَّ ما عدا ما ذَكَرَ نادرٌ ، وليس كذلك فقد استثنى في التسهيل مع تلك المواضع الثلاثة ثلاثةَ مواضعَ أُخَرَ جاريةً مجراها في القياس[2] غير الأَقَلِّيّ :

أحدُها : كونُ جملةِ الحال مقرونةً بالواو كقوله تعالى ﴿أَوْ كالذِي مَرَّ على قَرْيَةٍ وهي خاوِيَةٌ على عُرُوشِها﴾[3] . فالحال هنا من نكرةٍ سائغٌ واردٌ في الكلام الفصيح الذي لا أفصحَ منه ، ومنه قولُ الشاعر :

مضى زَمَنٌ والناسُ يستشفعونَ بي ... فهل لي إلى ليلى الغداةَ شَفِيعُ[4]

وإنّـما ساغ ذلك لكون الجملةِ لا يُـتَوَهَّمُ فيها أنَّـها نَعْتٌ له .

والثاني : كونُ الحال لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ وصفاً لكونه بالجامد ، كقولهم : هذا خاتَمٌ حديداً ، وعندي راقودٌ خَـلاًّ ، وهذه صُفَّةٌ خَزّاً ، الظاهرُ من كلام سيبويه انتصابُ هذه الأشياء على الحال[5] ، وحَسَّنَ ذلك التخلّصُ من قُبْحِ جريانِه نعتاً .

والثالث : اشتراك المعرفةِ مع النكرة في الحال ، كقولك : هؤلاء ناسٌ وعبدُالله منطلقينَ ، وهذانِ رجلانِ وعبدُالله منطلِقينَ بنَصْبِ منطلِقينَ على الحال ؛ إذ لا يَصِحُّ جريانُه نعتاً على أحدهما للمخالفةِ التي بين النكرة والمعرفة ، وقد بَوَّبَ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ ، والمثالان من أمثلة سيبويه في كتابه ١١٢/٢ ، وذكر أن يونس سمع أولهما بنصب (قِعدةَ) .

(٢) التسهيل ص ١٠٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٥٩ .

(٤) ينسب إلى قيس بن ذريح ، وإلى مجنون بني عامر ، وهو في الأمالي ١٣٦/١ ، اللآلىء ١٣٣/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٢٠/١ ، المساعد ١٩/٢ ، مغنى اللبيب ص ٥٦٤ ، شرح أبياته ٣١١/٦-٣١٢ .

(٥) الكتاب ١١٧/٢ .

سيبويه على هذا النوع باباً على حدةٍ[١] . وثم مواضع أخر :

منها : أن تكونَ النكرةُ لا يَصِحُّ وصفها بمعرفةٍ ولا نكرةٍ ، وذلك قولك : مررت بكلٍّ قائماً ومررت ببَعْضٍ قائماً[٢] ، لا يَصِحُّ أَنْ يجريَ قائمٌ وصفاً عليهما ؛ لأنّهما في التقدير معرفتان بنيَّةِ الإضافة ، ولا يصحّ أنْ يوصَفا بالمعرفةِ أيضاً ؛ لأنّهما في اللفظ نكرتان ، فلم يسغ إلاَّ أَنْ تُنْصَبَ الصفةُ حالاً .

ومنها : أَنْ تجتمعَ نكرتان مختلفتا الإعـراب ، نحو : قاتل رجلٌ غلاماً فارِسَيْنِ ، ومررتُ برجلٍ ولقيتُ غلاماً راكِبَيْنِ ، فقولك فارِسَيْنِ ينتصب على الحال ؛ إذ لا يَصِحُّ جريانه عليهما مع اختلاف الإعراب ، فإذا تقرّر هذا فالناظمُ قد أدخلَ هذه المواضع بمقتضى كلامه في حَيِّزِ القليل النادر مع أَنّها ليست كذلك .

وقد يُجاب عن الأول بأنَّه داخلٌ في باب القليل ، ولم يشتهر مثلُ ذلك ، وكونُه جاء في فصيح الكلام لا يخرِجُه عن كونه قليلاً ، فكم في القرآنِ ، والكلام الفصيح من الأمور التي تَدْخُل في هذا النصاب ، نَعَم لو منع[٣] ذلك جُمْلَةً لكان عليه الدَّرَكُ ، وهو لم يفعل ذلك ، فلا دَرَكَ عليه .

وعن الثاني أَنَّ النحويين[٤] مختلفونَ فيه ، والأظهرُ فيه النصبُ على التمييز ، فلا يكون حجَّةً عليه ؛ إذ لعلَّه أخذ هنا بمذهب مَنْ جَعَلَ النصبَ فيه على التمييز ، قال السيرافي : وهو القياس[٥] ، وجَوَّزَه ابنُ خروف مع تسليم الحال حَسَبَ ما ظهر من سيبويه ، وقد قال ابن مالك في الشرح :إنَّ المشهورَ في غيرِ كلام سيبويه نصبُه

---

(١) عنوانه في كتابه ٢/٨١ : هذا باب ما غلبت فيه المعرفةُ النكرة .

(٢) انظر الكتاب ٢/١١٤-١١٥ .

(٣) بإزائه في هامش الأصل (من) .

(٤) في أ : النحويون .

(٥) شرحه على كتاب سيبويه ٢/ل ١١٦ .

على التمييز[1] ، وإذا احتمل أَنْ يكونَ رأيُه هذا فلا اعتراضَ عليه ، بل الظاهرُ من حَصْره أنّه رأيُه .

وعن الثالث أنَّه لما اشتركتِ المعرفةُ مع النكرة في الصفة صارَ جريانُها على الاسمين جرياناً على المعرفة / أو كالجريان عليها ؛ إذ لم تختص النكرةُ بها فلا /٢١٩/ يَصْدُقُ على الحال أنَّ صاحبَه نكرةٌ ، فخرج بهذا الاعتبار عن مسألته .

وعن الرابع أنَّه من القليل أيضاً ؛ إذ لا تكاد تَجِدُ من ذلك إلاَّ كُـلاًّ وبَعْضاً ، وعليهما بَـوَّبَ سيبويه[2] .

وعن الخامس أنَّه لم يذكره لإمكانِ النصب فيه على إضمار فعل لا على الحال ، ألا ترى أنَّه يجب ذلك إذا اختلف عاملا الاسمين ، فلم يجتمعا في معنى عاملٍ واحد كما تقول : فوق الدار رَجُلٌ وقد جئتك برجلٍ آخرَ عاقلين ، لا يَصِحُّ الحالُ هنا لِعَدَمِ اجتماعِ العاملين في معنى عامل واحد ،فقد يُقال : إنَّهما إذا اجتمعا في معنى العامل الواحد فالأولى النصبُ على غيرِ الحال فلـمّا كان الأمر كذلك تَرَكَ ذكرَ هذا الموضع ؛ إذ ليس الحال فيه بضرورة . والله أعلم . ثم قال :

وسَبْقَ حالِ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ولا أَمْنَعُه فَقَد وَرَد

هذا الفصل يتكلم فيه على الحال من المجرور بحرف هل يجوز تقديمه عليه أم لا يجوز ؟ وهذا الحكمُ ثانٍ عن كونِ الحال يجوزُ تقديمُه على صاحبه ، وثانٍ عن جَوازِ الحال من المجرور بحرف مطلقاً ، بخلاف المجرور باسمٍ ، فإنَّ فيه تفصيلاً ، وسيأتي ذكر ذلك كلِّه إن شاء الله . وقوله : «وسَبْقَ» مفعولٌ بأَبَوْا ، و(حالِ) مضافٌ إلى (ما) ، وهي موصولـةٌ صلتها (جُرَّ) ، و(بحرفٍ) متعلِّقٌ بجُرَّ ،

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢١/١ .

(٢) الكتاب ١١٤/٢ ، وعنوان الباب فيه : «هذا باب ما ينتصب خبره لأنَّه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً» .

والتقدير : قد أبوا – يعني النحويين – سَبْقَ حالِ الاسم الذي جُرَّ بحرفٍ ، ويعني أَنَّ النحويينَ منعوا إذا كان صاحبُ الحال مجروراً بحرفٍ أَنْ يتقدَّمَ الحالُ عليه ، وإنَّما يكون عندهم متأخِّراً عنه لزوماً بحيثُ لا يجوزُ في القياس غيرُه ، فإذا قلت : مررتُ بزينبَ ضاحكةً ، فهو اللازم ، وكذلك إذا قلتَ : مررت بالزيدَيْنِ قائمَيْنِ لا يجوز أنْ تقول : مررتُ ضاحكةً بزينبَ ، ولا مررتُ قائمَيْنِ بالزيدَيْن ، وألاَّ يجوزَ تقديمُه على متعلَّق الجار وهو الفعل ونحوه أولى ، فلا يقال : ضاحكةً مررتُ بزينب ولا قائمَيْنِ مررتُ بالزيدَيْنِ . هذا ما حكاه عن النحويين ، ولم يذكرِ المسبوقَ ما هو ،إذ هو مفهومٌ أنَّ المرادَ سَبْقُ الحالِ على صاحبِه ، وسَبْقُه على صاحبه تارةً يكونُ[1] مع سَبْقِ العامل عليهما ، وتارةً مع سَبْقِ الحال على صاحبِه والعاملِ معاً ، ثم ذَكَرَ ما اختارَه مذهباً ورَجَّحَهُ على غيره ، وهو الجَوَازُ ، فقال : «ولا أَمْنَعُه فقد وَرَد» يريد : لا أمنعُ ذلك السَّبْقَ الذي منعتُم بل أجيز سَبْقَ الحال لصاحبه المجرورِ بحرفٍ ، وسبقه لصاحبِه وللعاملِ معاً ، وبَيَّنَ سببَ هذه الإجازة ، والمخالفة ، وأَنَّه السماع المقتضى للجواز بقوله : «فقد ورد» يعني أَنَّه ورد من كلام العرب فهو فيه موجودٌ ، وإذا كان مسموعاً فلا سبيلَ إلى المنع جملة ؛ إذ السماعُ هو الإمام المُتَّبَعُ ، فمن ذلك قول الله تعالى ﴿وما أرسلناكَ إلاَّ كافةً للناس بشيراً ونذيراً﴾[2] . فالظاهر في كافَّةٍ أَنَّه حال من الناس كما لو / قال : /٢٢٠/
للناس كافَّةً . والعرب لا تستعمل كافَّة قطّ إلاّ حالاً ، وقول الزمخشري : إنَّ كافَّةً صفةٌ لموصوف محذوف ، أي إلاّ إرسالة كافَّة للناس[3] ، ضعيفٌ ، وكذلك قولُ الزجاج في جعلِ كافَّةٍ حالاً من الكافِ[4] ؛ إذ هو إذ ذاك مؤنثٌ حالٌ من مفرد

(١) سقطت (مع) من أ .
(٢) سورة سبأ آية ٢٨ .
(٣) الكشاف ٢٩٠/٣ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٢٥/١-٢٦ ، فاعتماد الشاطبي عليه بَيِّن .

مذكر ، وذلك كلُّه لا يعرف إلاَّ بالسماع ، ولا سَمَاعَ إلاّ ما في محل النزاع ، ومن أمثلة الفارسي في التذكرة : زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك ، على أَنَّ مرادَه : زيدٌ خيرٌ منك خيرَ ما تكون[1] ، فقدَّم الحال على صاحبه المجرور بحرفٍ ، ومن المنظوم قولُ الشاعر من أبياتِ الحماسة :

إذا المرءُ أعيَتْهُ الرياسةُ ناشِئاً   فمَطْلَبُها كَهْلاً عليه شَديدُ[2]

فكَهْلاً حالٌ من ضمير عليه ، وأَنشَدَ المُبَرِّدُ :

لئن كان بَرْدُ الماء حَرَّانَ صادياً   إليَّ حبيبـاً إنَّهـا لحبيبُ[3]

فحرّان حالٌ من الياء في إليَّ ، والعامل حبيباً ، والتقدير : لئن كان بَرْدُ الماء حبيباً إليَّ حَرَّانَ صادياً ، فقَدَّمَ الحال على صاحبِه والعاملِ ، وأنشدَ في الشرح من ذلك أيضاً :

مَشْغُوفةً بك قد شُغِفَتُ وإنَّما   حُتِمَ الفِراقُ فما إليكَ سبيلُ[4]

وأنشدَ أيضاً منه :

---

(١) انظر المثال وتقديره في شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٢٧/١ .

(٢) الحماسة ٥٧٦/١ ، شرحها للمرزوقي ١١٤٨/٣ ، والشاهد ينسب للمعلّوط السعدي ، ولسويد بن حذاق العبدي ، وللمخبل السعدي ، وهو في شرح الكافية ٧٤٦/٢ ، منهج السالك ص ١٩٢ ، خزانة الأدب ٥٣٦/١-٥٣٧ .

(٣) الكامل ٣٨٢/١-٣٨٣ وعزاه الى قيس بن ذريح ، وينسب الى المجنون ، والى كثيِّر وهو في ملحقات ديوانه ص ٥٢٢ ، والى عروة بن حزام ، وهو في اللآلىء ٤٠٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ ، منهج السالك ص ١٩٢ ، المقاصد النحوية ١٥٦/٣ ، خزانة الأدب ٥٣٣/١ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٩/١ ، ولم أَقف للبيت على نسبة ، وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٥ ، البحر المحيط ٢٨١/٧ ، المقاصد النحوية ١٦٢/٣ .

غافِلاً تعرِضُ المَنِيَّةُ للمر ء فيُدْعى ولاتَ حينَ إبَاءِ[1]

تقديره : تعرِضُ المنيَّةُ للمرء غافلاً ، وكذلك تقدير ما قبله : قد شُغِفْتُ بكَ مشغوفةً ، ومثلُ الآيـة في تقديمه على صاحبه خاصَّة قولُ الآخر ، أنشده في الشرح :

تسلّيتُ طُرّاً عنكم بعد بَيْنِكم بذِكْراكم حتى كأنَّكُم عندي[2]

تقديره : تسلَّيتُ عنكم طرّاً . فهذه الأدِلَّةُ كلُّها ، وما كان مثلُها تشهد بصِحَّةِ القول بالجواز ، لكنَّ التقديم على ذي الحال والعاملِ معاً قليلٌ .

وقد احتجَّ المانعون لتقديمِ الحال هنا بأوجُهٍ من القياس :

منها : أنَّ تعلُّقَ العامل بالحال ثانٍ لتعلُّقِه بصاحبِه ، فحَقُّه إذا تعدَّى لصاحبِه بواسطةٍ أنْ يَتَعَدَّى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك خوفُ التباسِ الحال بالبدل ، وأنَّ فعلاً واحداً لا يَتَعَدَّى بحرف واحدٍ إلى شيئين ، فجعلوا عوضاً من ذلك التزامَ التأخير[3] .

ومنها : أنَّ منع التقديم هذا بالحَمْلِ على حالِ المجرور بالإضافة .

ومنها : أنَّ حالَ المجرور شبيهٌ بحالٍ عَمِلَ فيه حرفُ جَرٍّ مُضَمَّنٍ معنى الاستقرار ، نحو : زيدٌ في الدار متكئاً[4] ، فكما لا يتقدَّم الحال على حرف الجر هذا وأمثالِه كذلك لا يتقدَّم عليه في نحو : مررتُ بهند جالسةً ، وهذه التعليلات ضعيفة في أنْفُسِها[5] :

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٨/١ ، ولم أُقف له على نسبة ، وهو في شرح عمدة الجاحظ ص ٤٢٨ ، شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢ ، البحر المحيط ٢٨١/٧ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٨/١ ، ولم أُقف له على نسبة ، وهو في البحر المحيط ٢٨١/٧ ، منهج السالك ص ١٩٢ ، التصريح ٣٧٩/١ .

(٣) انظر التصريح ٣٧٩/١ ، منهج السالك ص ١٩١-١٩٢ .

(٤) في الأصل وأ : (زيدٌ متكئاً في الدار) .

(٥) انظر مناقشة هذه الأوجه في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٥/١ ، فعليه اعتمد الشاطبي .

أمَّا الأَوَّلُ : فلا نسلِّم أَنَّ حَقَّ الحال تَعَدِّي الفعلِ إليه بواسطة إذا تعدَّى إلى صاحبه بها ، بل حَقُّه الاستغناءُ عنها لشَبَهِه بالظرف ، ولذلك يعمل فيه ما لا يتعدَّى بحرف كاسم الإشارة ، وغيرهما .

وأَمَّا الثاني : فإنَّ المجرورَ بحرف أصلٌ للمجرور بالاضافة أو كالأصل له فلا يَصِحُّ أنْ يُحْمَلَ حالُ المجرور عليه ؛ لئلا يكونَ الأصلُ تابعاً للفرع عكسَ القاعدة ، وأيضاً فالمضافُ مع المضاف إليه بمنزلةِ الموصول مع الصِّلَة ، والحال بمنزلةِ جزء الصِّلَة فيجب تأخيرُه ، وحالُ المجرور بحرفٍ / لا يُشبِهُ جزءَ الصلة ، /٢٢١/ فأُجيزَ تقديمُه .

وأَمَّا الثالث : فالفرقُ ظاهرٌ ؛ فإنَّ جالسةً منصوبٌ بمررتُ وهو فِعْلٌ متصرِّفٌ لا يَفْتَقِرُ في نصب الحال إلى واسطة كما لا يفتقر إليها في نَصْبِ الظرف والمصدر ، وحَرْفُ الجرّ الذي عَدَّاه إلى صاحب الحال لا عملَ له إلاّ الجَرَّ ، ولا جِيءَ به إلاّ لتعدّية مررتُ ، والمجرور به بمنزلة المنصوبِ فيتقدَّمُ حالُه كما يتقدَّمُ حالُ المنصوب . وأَمَّا مُتَّكِئاً في مسألة التنظير فمنصوبٌ بفي لتضمّنها معنى الاستقرار ، وهي رافعةٌ[1] لضميرٍ هو صاحبُ الحال فلم يَجُزْ تقديمُ (متكِئاً) على (في) ؛ لأَنَّ العملَ لها وهي عامل ضعيف فمانعُ التقديم في : زيدٌ في الدار مُتَّكِئاً مفقودٌ في : مررتُ بهندٍ جالسةً . فهذا وَجْهُ ضَعْفِها ، وإذا فُرِضَتْ قويَّة لم تُعْتَبَرْ لوجودِ السماع مخالفاً لها كما تقدّم . وهذا الوجه هو الذي اعتمد الناظمُ في الرَّدِّ ؛ إذ قالَ : «ولا أَمْنَعُه فقد ورد» . والصواب - والله أعلم - مع النحويين دونَ ابنِ مالك ، لأَنَّهم لم يأتوا بوجه المنع القياسي إلاَّ بعد استقراء كلام العرب ، وأَنَّهم لم يجدوا التقديمَ إلاَّ في شعرٍ لا يُجْعَلُ وَحْدَهُ مأخذَ قياسٍ ، أو في الآيةِ الكريمةِ مع احتمالِها وعدمِ نظيرٍ لها في ظاهرِها ، ومعارضةِ الاستقراء للقياس في المسألة ، فحينئذ جَزَمُوا بمَنْعِ المسألة ، وأَوَّلُوا الآيةَ الكريمةَ حين لم يَجِدُوا لها في الكلام

---

(١) في أ : (واقعة) ، تحريف .

نظيراً ، ولم يثبت عندَهم جوازُ التقديم في لُغَةٍ من اللغات ، فالحَقُّ ما ذهبوا إليه .

ومن عادة ابنِ مالك التعويلُ على اللفظةِ الواحدةِ تأتي في القرآنِ ظاهرُها جوازُ ما يمنعه النحويون ، فَيُعَوِّلُ عليها في الجواز ، ومخالفةِ الأئـمَّة ، وربَّـما رَشَّحَ ذلك بأبياتٍ مشهورة أو غيرِ مشهورة ، ومثلُ ذلك ليس بإنصافٍ ، فإنَّ القرآنَ الكريمَ قد يأتي بما لا يُقَاسُ مثلُه ، وإن كان فصيحاً ، ومُوَجَّهاً في القياس لقِلَّتِه ، ولما تكلَّمَ ابنُ ملكون على بيتِ الحماسة :

إذا المرءُ أعيَتْه الرياسةُ ناشِئاً فمَطْلَبُها كَـهْلاً عليه شَدِيدُ[1]

مُذَيِّلاً على كلامِ ابن جني فيه قال : «وإنَّـما مَـنَعَ سيبويهِ من إجازته – يعني تقديم الحال هنا – أرى ؛ لِقِلَّتِه في كلامهم ، فجرى ما جاءَ منه مَجْرَى الأشياء الموقوفة على السماع لِقِلَّتِها ، وإنْ كانَ لها أقيسةٌ تُجَوِّزُها[2] كما يتكلَّمُ بما تكلَّموا به ، فإن[3] القياسُ يدفعُه ، ألاَ تسمع قولَـه : «وليس لك أنْ تريدَ إلاَّ ما أرادوا»[4] انتهى كلامـه . وهو واضحٌ في أنَّـه ليس كلُّ ما تكلَّمَ به العربُ يُقَاسُ عليـه ، وربَّـما يظنّ مَنْ لم يطلع على مقاصد النحويين أنَّ قولَهم : شاذٌّ ، أو : لا يُقَاسُ عليـه ، أو : بعيدٌ في النظر القياسي ، أو ما أشبه ذلك ضعيفٌ في نفسه ، وغيرُ فصيح ، وقد يقع مثل ذلك في القرآنِ فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائلِ ذلك ، وهم أولى لَعَمْرُ اللهِ أنْ يُشَـنَّعَ عليهم ، ويُمَالَ نحوَهم بالتجهيل[5] والتقبيح ؛ فإنَّ النحويين إنَّما قالوا ذلك

---

(١) الحماسة ٥٧٦/١ ، وسبق تخريجه قريباً .

(٢) في س (تحرزها) .

(٣) كذا في الأصول ، والوجه (وإن كان) .

(٤) في الكتاب ١٢٤/٢ (واعلم أنَّه لا يقال : قائماً فيها رجل . . . ، لأنَّ (فيها) وأخواتها لا يتصرَّفن تصرّف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنّهن أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل . فأجره كما أجرته العرب . . .) .

(٥) في أ : (بالتجميل) ، تحريف .

لأنَّـهم لَـمَّا استَقْرَوا كلامَ العرب لِيُقِيموا منه قوانينَ يُحْذَى حَذْوُها وجدوه على قسمين :

قسمٌ سَهُلَ عليهم فيه وَجْـهُ القياس ولم يعارِضْـهُ معارضٌ لشياعـه في الاستعمال ، وكثرةِ النظائر فيه فأعملوه بإطلاقٍ علماً بأَنَّ العرب كذلك كانت تَفْعَلُ / في قياسِه . /٢٢٢/

وقسم لم يَظْهَر لهم فيه وَجْهُ القياسِ أو عارضَه معارضٌ لقِلَّتِه وكثرةِ[1] ما خالفَه . فهنا قالوا : إنَّه شاذٌّ ، أو موقوفٌ على السماع ، أو نحو ذلك ، بمعنى أَنَّا نَـتَّبِعُ العرب فيما تكلَّموا بـه مـن ذلك ، ولا نقيسُ غيرَه عليه ، لا لأَنَّهُ غيرُ فصيحٍ ، بل لأَنَّا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليلِ أَنْ يُقاسَ عليه ، أو يَغْلِبُ على الظنّ ذلك ، وترى المعارضَ له أقوى وأشهرَ وأكثرَ في الاستعمال ، هذا الذي يَعْنُونَ لا أَنَّـهم يرمونَ الكلامَ العربيَّ بالتضعيفِ والتهجينِ حاشَ لله ، وهُمُ الذينَ قاموا[2] بفَرْضِ الذَّبِّ عن ألفاظِ الكتاب ، وعباراتِ الشريعةِ ، وكلامِ نبيِّنا محمد ﷺ ؟ فهم أشدُّ توقيراً لكلامِ العربِ وأشدُّ احتياطاً عليه مِمَّنْ[3] يَغْمِزُ عليهم بما هُمْ منه بُرَآءُ . اللَّهُمَّ إلاَّ أَنْ يكونَ في العربِ مَنْ بَعُدَ عن جمهرتهم ، وبايَنَ بُحْبُوحَةَ أوطانِهم ، وقاربَ مساكنَ العجم ، أو ما أشبهَ ذلك مِمَّن يُخَالِفُ العربَ في بعضِ كلامها وأَنْحاء عباراتِها ، فيقولون : هذه لُغَةٌ ضعيفةٌ ، أو ما أشبه ذلك من العبارات الدَّالَّة على مرتبةِ تِلْكَ اللُّغةِ في اللغات . فهذا واجبٌ أَنْ يُعَرَّفَ به ، وهو من جملة حفظ الشريعة والاحتياط لها ، وإذا كان هذا قصدَهم ، وعليه مدارُهم فَـهُم[4] أحقُّ أَنْ يُنْسَبَ إليهم المعرفةُ بكلامِ العربِ ومراتبِه في الفصاحة ، وما من ذلك الفصيحِ قياسٌ ، وما ليس

---

(١) في أ : (وكثر) ، وفي س : (وكثرة ما قاله هنا) .

(٢) سقطت (قاموا) من أ .

(٣) في الأصل : (فمن) .

(٤) في أ : (فهو) ، تحريف .

بقياسٍ ، ولا تَضُرُّ العباراتُ إذا عُرِفَ الاصطلاحُ فيها ، وعلى هذا المَهْيَعِ جرى النحويونَ في مَنْعِ هذه المسألة ، فلم يُغْفِلُوا السماعَ أصلاً ثم مالوا إلى المَنْعِ بالقياسِ ، وإنَّما قالوا بالقياس عَضْداً لِمَا حَصَلَ لهم بالاستقراء من امتناع العرب من التقديم ، ولكنْ للكوفيينَ هنا قاعدةٌ يبنونَ عليها القياسَ - مخالِفَةٌ لما تَقَدَّمَ ، وهي أنَّهم قد يعتبرون اللفظَ الشاذَّ فيقيسونَ عليه ، ويبنون على الشعرِ الكلام من غيرِ نظرٍ إلى مقاصدِ العرب ، ولا اعتبارٍ لِمَا كَثُرَ أو قَلَّ ، فمن ههنا وَقَعَ الخِلافُ بينَهم في مسائلَ كثيرةٍ . والناظمُ قد ينحو نَحْوَهم في مسائلَ كثيرةٍ ، وهذه المسألة منها ، وكذلك مسألةُ[1] تقديمِ التمييز على عامله ، ومسألةُ العَطْفِ على الضمير المخفوض من غير إعادةِ الخافضِ ، ومسألةُ الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه ، وغير ذلك ممّا سيأتي ذكرُه . وقد مَرَّتْ منه مسائلُ ، ولعلَّه يُنَبِّهُ على بعضِ ذلك إن شاء الله .

فقد ظهر قَصْدُ الناظم في إعمالِ القياس في هذه المسالة ، وتَبَيَّنَ علامَ بَنَى في أمثالِها على الجملة ، وتفصيلُ النظر في القاعدة المَبْنِيِّ عليها مُقَرَّرٌ في علم الأصولِ النحوية . ثم على الناظم في هذا الموضع سُؤالان :

أحدُهما : أنَّه نسبَ إلى جُمْلَةِ النحويين المَنْعَ في المسألة بقوله : «قد أبوا» . فظاهرُ هذا أنَّه مُتَّفَقٌ على المَنْعِ فيه ، وهذا غَيْرُ صحيح ؛ أمَّا البصريون فإنَّ الجمهورَ منهم على ما قال ، وقد ذهبَ ابنُ كيسان إلى جواز المسألةِ[2] ، وقال ابنُ جني : «رأيت أبا عليٍّ يُسَهِّلُ[3] تقديمَ حالِ المجرور عليه ، ويقول : هو قريبٌ من حال المنصوب»[4] ، وفي التذكرة ما يَدُلُّ على إجازته إيّاه[5] ، وقال ابن ملكون :

(١) سقطت (مسألة) من أ .

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان ١٣٨/١ .

(٣) في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص ٣٢٧ ، وأ : يستسهل .

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٢٧ ، وانظر شرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١-١٣٨ .

(٥) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٧/١ . وتقدّم .

«هو الذي يقتضيه القياسُ عندي على ما يصفونَ به الحال من أنَّه زيادةٌ في الخبر» قال : «ولا شكَّ أنَّ الخبر في مثل : / مررتُ بزيدٍ إنَّما هو الفعلُ دون الحرف ، فإذا كان الحالُ زيادةً في الخبر الذي هو الفعلُ ، وفضلةً من فضلاته ، وجبَ التصرّفُ فيه حَسَبَ ما يُتَصَرَّفُ في غيره من فضلاتِ الفعل»[1]. هذا ما قال في وجه القياس ، وأنت تراه قد مال إلى ما فرَّ عنه الجمهور . وذكر ابن أبي الربيع أنَّه منقولٌ عن بعض الكوفيين[2] . فهؤلاء جماعةٌ قد قالوا بمثل ما قال به الناظمُ ، فإذاً ليس جميعُ النحويين بقائلينَ بالمنع ، فكان إطلاقُ ذلك اللفظ عنهم غيرَ لائقٍ من جهتين : من جهةِ إيهامِ الاتفاق في المسألة ، ومن جهة مخالفتِه لَهم بعد ذلك الإطلاق حتى يُتَوَهَّمَ أنَّه صرح بمخالفة الإجماع . وفي ذلك ما فيه . /٢٢٣/

والثاني : أنَّه أظهر حجةً على ما ذهب إليه ليس فيها متعلَّقٌ لقوله (فقد ورد) وهذا لا ينجيه ؛ لأنَّ المخالفين مُقِرُّونَ بأنَّه قد ورد ، فهم الذين أنشدوا أكثر الأبياتِ المتقدِّمةِ ، وأتوا بالآية الكريمة ، وتكلَّموا عليها ، وأوَّلُوا ظاهرَها ، وحملوا الأبيات على الاضطرار الشعري ، وأوَّلُوا منها ما أمكن ، وإذا كان كذلك فأيُّ حجَّةٍ في قوله : «فقد ورد» فإنَّ الواردَ في كلام العرب على قسمين : قسمٌ يُقاسُ عليه ، وقسم لا يُقاس عليه ، فالذي لا يُقاس عليه لا اعتبارَ به في القياس ، وإنَّما الاعتبارُ بالآخر فهو الذي كان الحقُّ أن يعنيَه فيقول : «فقد ورد كثيراً في الكلام» أو نحْوَ ذلك ، مما يُعْطي أنَّه حُجَّة ، أمَّا إذا لم يَفْعَلْ ذلك ، فكلامُه كالعَبَثِ الذي لا يليقُ بمثله .

والعذرُ له عن الأول أنَّه لم يجهل أنَّ المسألةَ مختَلَفٌ فيها ، كيف وقد ذَكَرَ الخلاف في التسهيل وشرحه[3] ؟ ولكنَّه أطلق لفظ الجميع على الأكثر ، وهذا

---

(١) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٢٧ . وتقدّم .

(٢) انظر الكافي ٢/ ص ٦٦ .

(٣) التسهيل ص ١١٠ ، شرحه ، السفر الثاني ، ١/٢٤-٢٥ .

سائغٌ في كلام العرب ، شهيرُ الاستعمال ، فيقال : جاءَني أهلُ غرناطة إذا جاءَك جمهورُهم ، بل تقول ذلك وإنَّما جاءَك كبراؤهم ، وهم قليلٌ بالإضافةِ إلى جميعِهم ، فلا محذورَ فيه .

وعن الثاني : أنَّ مقصودَه إنَّما هو ورودٌ يُعْتَدُّ بمثلِه في القياس ، لا مطلقَ الورودِ بدليلِ عدمِ اعتبارِه للشذوذاتِ في هذا النظم كثيراً ، فَعُرْفُ الاستعمال يعيِّنُ له ما أراد ، وهذا ظاهر . والله أعلم .

ولَـمَّا تكلَّم هنا على صاحبِ الحال المجرور بحرفٍ ، وكان المجرورُ تارةً يُجَرُّ بحرفٍ ، وتارةً باسمٍ ، وحَصَلَ حكمُ النوع الأول ، وأنَّ الحالَ يصحّ أَنْ تأتيَ منه لكنَّه لا يتقدَّمُ – شَرَعَ الآنَ في الكلام على المجرورِ باسمٍ ، وهل تأتي الحالُ منه أم لا ؟ وهو الحالُ من المضافِ إليه فقال :

ولا تُجزِ حالاً من المُضَافِ لَـهْ   إلاّ إذا اقتَضَى المُضافُ عَـمَلَه
أو كان جزءَ ما لَـهُ أُضِيفا   أو مثلَ جُزْئِه فلا تَحفِيا

يعني أنَّ الحالَ من المضاف إليه لا يجوزُ ، فلا يقال : هذا غُلامُ هندٍ ضاحكةً ، ولا هذه دارُ الزيدَيْنِ ساكنَيْنِ فيها ، ولا جاءَني كتابُكَ قاعداً ، ولا ما أشبهَ ذلك ؛ لأنَّه كما لا يكونُ صاحبَ خبرٍ لا يكونُ صاحبَ حال ؛ إذ الحالُ خبرٌ من الأخبار ، وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ المضافَ إليه مُكَمِّلٌ للمضاف ، وزائدٌ عليه ./ /٢٢٤/
لأنَّه واقعٌ منه موقعَ تنوينِه الزائدِ عليه ، فالعُمْدَة هو الأول المضافُ لا الثاني المضاف إليه ، وهذا هو الفرق بينه وبين المجرور بحرفٍ ؛ إذ المجرورُ بحرفٍ هو مطلوبُ العاملِ بالقَصْدِ إلاَّ أنَّه لم يُتَوَصَّلْ إليه إلاَّ بواسطةِ الحرف ، فلذلك جاز الحالُ ، والمضاف إليه ليس مطلوبَ العامل أصلاً فلم يكن الحالُ منه جائزاً ، ثم استثنى من هذا الـمَنْع الكلِّـيِّ ثلاثَ مسائلَ ، فأجازَ فيها الحالَ من المضاف إليه .

إحداها : أنْ يكونَ المضافُ في الأصل عاملاً في المضاف إليه الرفعَ أو النصب ، فتكونَ الإضافةُ ثانيةً عن ذلك ، وهو معنى قوله : «إلاّ إذا اقتضى

المضافُ عَـمَلَه» يعني أَنْ يكونَ المضافُ مقتضياً أي طالباً عملَ المضاف إليه ، يريد عملَه فيه ، فالعَمَلُ في الحقيقة للمضافِ ، ونسبه إلى المضاف إليه من حيثُ كان واقعاً فيه ، ويعني بالعمل ها هنا العملَ المقدَّرَ لا الظاهرَ الآن ؛ لأَنَّ المضافَ هو العاملُ في المضاف إليه الجرَّ على كلِّ حالٍ ، وإنَّـما يريد العملَ الخاصَّ الذي لا يكونُ لكل مضافٍ ، وهو الرفع أو النصب ، ومثالُه قولك : عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعاً ، فمسرعاً حالٌ من زيد ، وإن كان مضافاً إليه ؛ لأَنَّ القيامَ قد اقتضى الرفعَ في زيدٍ ، فإنَّ التقديرَ : عرفتُ أَنْ قام زيدٌ مسرعاً ، أو أَنْ يقومَ زيد مسرعاً ، وكذلك : هذا الشارب السويقِ ملتوتاً[1] فملتوتاً حالٌ من السويق ، إذ كانَ (شاربُ) قد اقتضى النصبَ فيه ، فالتقدير : هذا شاربٌ السويقَ ملتوتاً ، وإنما جاز مثلُ هذا اعتباراً بالأصل من الرفع أو النصب ، والمرفوع والمنصوب مقصودٌ في الكلام فهو في الحقيقة خارجٌ عن كونه من المضافِ إليه ، ومما جاء في ذلك قوله تعالى ﴿إليه مَرْجِعُكُم جَمِـيعاً﴾[2] ، وأنشد المؤلف :

تقولُ ابنتي : إنَّ انطلاقَك واحداً إلى الرَّوعِ يوماً تاركي لا أبا لِيا[3]

وأنشد سيبويه :

---

(١) ذكر في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٣/١ جواز تقدُّم الحال على صاحبه المجرور بالإضافة اللفظية مُمَـثِّلاً بـ«هذا شاربُ السويق ملتوتاً الآن أو غداً» ، وانظر توضيح المقاصد ١٤٧/٢ ، ١٥١ ، التصريح ٣٨٠/١ .

(٢) سورة يونس آية ٤ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٣/١ ، والبيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٢٠٠ ، الشعر والشعراء ٢٧٩/١ ، وقال الشيخ أحمد شاكر تعليقاً عليه : «والبيت كاد يأخذه مالك بن الريب بلفظه في قصيدته المشهورة في الأمالي . . .» وبيت مالك بن الريب في ذيل الأمالي ص ١٣٦ ، وعنه في شعره ضمن (شعراء أمويون) ٤٣/١ ، وروايته :

تقول ابنتي لما رأت طول رحلتي : سفارك هـذا تـاركـي لا أباليا

وانظر منهج السالك ص ١٩٣ ، شرح ابن عقيل ٦٤٤/١ ، المقاصد النحوية ٦٤٤/١ .

وإنَّ بَنِي حَرْبٍ كما قد علمتُم مناطَ الثُّريّا قد تعلَّت نُجُومُها[1]

والثانية : أَنْ يكونَ المضافُ جزءاً من المضاف إليه ، وذلك قوله : «أو كان جزءَ ما له أضيفا» . فالضمير في (كان) عائدٌ إلى المضاف في قوله : «إلاّ إذا اقتضى المضافُ عمله» . والضمير في (له) عائدٌ على (ما) وهي المضاف إليه ، وفي (أُضيف) عائدٌ على المضاف ، والتقدير : أو كان المضافُ جزءَ الأسمِ الذي أُضيفَ له ذلك المضافُ ، وذلك إذا كان المضافُ جُزْءَ المضافِ إليه صار كأنَّه هو ، فصار الحالُ في التقدير من المضافِ الذي هو المقصود في الكلام ، لا من المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : أعجَبَني وجهُك راكباً ، ومنه قوله تعالى ﴿ونَزَعْنَا ما في صُدُورِهِم من غِلٍّ إخواناً على سُرَرٍ متقابلين﴾[2] . وقال الفِنْدُ الزِّمَّاني :

وطَعْـنٍ كفَـمِ الـزِّقِّ غـدا والـزِّقُّ مـلآنُ[3]

فغدا حال من الزق عند ابن جني ، وكثيراً ما يعتبرون المضافَ بالمضاف إليه إذا كان جزءه ، كما قالوا : ذهبَت بعضُ أصابعه[4] ، فأَنَّثَ البعضَ ؛ لأَنَّ بعضَ الأصابع كأنَّها الأصابعُ ، وأنشد سيبويه للأعشى :

وتَشْـرَقُ بالقول الذي قد أَذَعْتَه كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ من الدَّمِ[5]

---

(١) الكتاب ٤١٣/١ ، والبيت للأحوص ، وقد سبق تخريجه ٣٠٤/١ .

(٢) سورة الحجر آية ٤٧ .

(٣) الحماسة ٦٠/١ ، شرحها للمرزوقي ٣٧/١ ، الأمالي ٢٦٠/١ ، التصحيف والتحريف ص ٤٨١ ، المساعد ٣٨٠/٢ .

(٤) من أمثلة سيبويه في كتابه ٥١/١ .

(٥) الكتاب ٥٢/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤/١ ، والشاهد في ديوان الأعشى ص ١٢٣ ، معاني القرآن ٣٧/٢ ، المقتضب ١٩٧/٤ ، الكامل ٣٢٤/١ ، الأصول (ط الرسالة) ٤٧٨/٣ .

قال سيبويه : لأنَّ صدرَ القناة من مُؤنَّثٍ[1] ، وأنشد أيضاً لجرير :

لما أتى خبرُ الزُّبير تواضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[2]

وذلك كثير . فهذا كلُّه إمَّا على أنَّ بعضَ الشيء كأنَّه الشيءُ ، فكأنَّ الحالَ من المضاف لا من المضاف إليه ، وإمَّا على توهمِ إسقاطِ المضاف اعتباراً بصحة الكلام دونَه ؛ ومن هنا أجاز الفارسي في قول الشاعر :

أرى رجلاً منهم أسِيفاً كأنَّما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفاً مُخَضَّبَا[3]

أنْ يكونَ (مخضَّباً) حالٌ من الهاء في (كشحيه) وهو مضاف ، ولكنه في تقدير : يَضُمُّ إليه ؛ لأنَّه إذا ضمَّه إلى كشحيه فقد ضَمَّه إليه ، فكأنَّه قال يَضُمُّ إليه ، فهو في التقدير حالٌ من المجرور بحرف وهو جائز كما تقدّم ، وكذلك جَعَلَ (مضاعفا) من قوله :

عَوْذٌ وبُهْثَةُ حاشدونَ عليهم حَلَقُ الحديدِ مضاعفاً يَتَلَهَّبُ[4]

حالاً من الحديد[5] .

---

(١) الكتاب ٥٢/١ .

(٢) المصدر نفسه ٥٢/١ ، والبيت لجرير في ديوانه ٩١٣/٢ ، مجاز القرآن ١٩٧/١ ، ١٦٣/٢ ، معاني القرآن ٣٧/٢ ، المقتضب ١٩٧/٤ ، الكامل ٣٢٤/١ ، الأصول (ط الرسالة) ٤٧٧/٣ ، الخصائص ٤١٨/٢ .

(٣) التكملة ص ١٣٤ ، والبيت للأعشى في ديوانه ص ١١٥ ، معاني القرآن ١٢٧/١ ، مجالس ثعلب ٣٨/١ ، المذكر والمؤنث ٣٨/١ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٧٩-٢٨٢ ، أمالي ابن الشجري ١٥٨/١ ، ٢٢٧ ، الإنصاف ٧٧٦/٢ ، خزانة الأدب ١٥٦/٣ .

(٤) الشاهد لزيد الفوارس الضبي ، وهو في الشيرازيات ل ٢٨ عن النوادر لأبي زيد ، وهو فيها ص ٢٥٩ ، أمالي ابن الشجري ١٦٧/١ ، ٣٢٧/٢ ، خزانة الأدب ٥١٥/١ ، ١٥٦/٣ .

(٥) نقل البغدادي في خزانة الأدب ١٥٦/٣ كلام الشاطبي من قوله : «على توهم اسقاط المضاف» - إلى قوله : «حالاً من الحديد» معزوّاً إليه مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه .

/٢٢٥/ والثالثة / : أنْ يكونَ المضافُ كجزء من المضاف إليه ، وذلك قوله : «أو مثلَ جزئه» يعني أنَّه إذا كان المضافُ ليس جزءاً من المضاف ولكنَّه يشبه الجزءَ منه ، فحكمه حكمُ الجزء الحقيقي في جواز انتصابِ الحال من المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : أعجبني حسنُ زيدٍ راكباً وفصاحتُه متكلِّماً ، ومنه قول الله تعالى ﴿أن اتَّبعَ مِلَّةَ ابراهيمَ حَنِيفاً﴾[١] . فهذه صفاتٌ أُضيفت إلى موصوفاتِها قامت مقام الجزء منها ، والعرب تعامل غيرَ جزء الشيء معاملةَ الجزء إذا كان مُلْتَبِساً به ، كما قال العجاج ، أنشده سيبويهِ :

* طولُ الليالي أَسْرَعَتْ في نَقْضي *[٢]

وأنشد لذي الرُّمَّة أيضاً :

مشينَ كما اهتَزَّتْ رماحٌ تَسَفَّهَت أعاليها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ[٣]

فأنَّث طول الليالي ، لأنَّه من صفتها ، ولذلك أنَّث مَرَّ الرياحِ ، فعامل ذلك معاملة الجزء كما تقدم ، وكأنَّ المضافَ هنا في حكم السقوط ، والمراد المضاف إليه بدليل صِحَّةِ الكلام مع إسقاطه ، وبذلك عَلَّلَ في الشرح جوازَ الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزأه أو كجزئه[٤] ، وهي طريقةُ الفارسي في البيت المتقدم ، وهو ظاهر.

وقد عُلِّلَ امتناعُ الحال من المضاف إليه بأنَّ العامل في الحال هو العامل في

---

(١) سورة النحل آية ١٢٣ .

(٢) الكتاب ١/٥٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٦٦ ونسبه للأغلب ، وفي فرحة الأديب ص ١٨٢ : «ليس هذا الرجز للأغلب ، وهو كغيره من شوارد الرجز» ، وانظر المقتضب ٤/١٩٩ ، الأصول (ط الرسالة) ٣/٤٨٠ ، الخصائص ٢/٤١٨ ، خزانة الأدب ٢/١٦٨ .

(٣) الكتاب ١/٥٢ ، ٦٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٥٨ ، والشاهد لذي الرمّة في ديوانه ٢/٧٥٤ ، المقتضب ٤/١٩٧ ، الكامل ١/٣٢٤ ، الأصول ٢/٧٣ ، الخصائص ٢/٤١٧ ، المحتسب ١/٢٣٧ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٨٥ ، خزانة الأدب ٢/١٦٩ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٣٤ .

صاحبه ، والمضاف هو العامل في المضاف إليه ، ولا يَصِحُّ أَنْ يعملَ في الحال ؛ لأَنَّه ليس بفعلٍ ، ولا مُؤَدٍّ معنى فعل ، والحال إنَّما يعمل فيه فعلٌ ، أو معنى فعل[1] ، ولو عَمِلَ فيه الفعلُ ، وعَمِلَ في صاحبه المضافُ لكان خلاف ما استَقَرَّ من كلامهم . فعلى هذا إذا كان في المضاف معنى الفعل جاز كما في المسألة الأولى لاتحاد العامل ، وإن كان عملُه من جهتين ؛ لأَنَّه راجعٌ إلى العمل من جهة معنى الفعل ؛ وكذلك إذا كان المضافُ جُزْءَ المضافِ إليه أو كجزئه فهو كالزائد لصِحَّةِ الكلام مع إسقاطه كما تقدَّم ، فهو من الكلام المحمول على المرادِف فكأَنَّه لا مضافَ ثَـمَّ ، وإنَّـما هو مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ بحرفٍ ، وقد تقرر من هذا أَنَّ المضافَ إن لم يكن أَحدَ هذه الثلاثة لم يجز وقوعَ الحال من المضاف إليه ، فلا تقول : ضربتُ غلامَ هندٍ ضاحكةً ؛ إذ ليس الغلامُ جزءاً من هند ، ولا كالجزء ؛ ولذلك لا يَصِحُّ إسقاطُه ، فلا تقول : ضربت هنداً ضاحكةً في معنى : ضربتُ غلامَ هندٍ ضاحكـةً . وهذه المسألة حكـي في شرح التسهيل الإجماع على منعها[2] ، وفي نقل الإجماع نَظَرٌ ؛ فقد حكى غيره الخلافَ فيها ، وأَنَّ من الناس مَنْ يُجيز الحال من المضاف إليه مطلقاً[3] . وليس بصحيح لما تقدَّم .

وقوله : «فلا تحيفا» الألفُ فيه بَدَلٌ من نون التوكيد ، كقوله :

* ولا تعبدِ الأوثانَ ، والله فاعبدا[4] *

---

(١) انظر منهج السالك ص ١٩٣ ، همع الهوامع ٢٤/٤ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٤/١ .

(٣) نقله ابن الشجري في أماليه ١٥٨/١ ، ١٦٦ ، ٣٢٧/٢ عن أبي علي الفارسي ، وقال السيوطي في همع الهوامع ٢٣/٤ : «وجوَّز بعض البصريين ، وصاحب البسيط مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً» ، وانظر شرح ابن عقيل ٦٤٦/١ .

(٤) للأعشى من داليته المشهورة التي يمدح بها بها المصطفى ﷺ ، وصدره :

* وذا النصب المنصوب لا تنسكنَّه *

ديوانه ص ١٣٧ . وفي أ : (فاعبدوا) تحريف .

والحَيْفُ : الجَوْرُ ، والظلم ، وقد حافَ عليه يَحيفُ حَيْفاً ، وأشار بقوله : «فلا تحيفا» إلى اعتبار ما هو من الشيء كجزئه ، فإنَّه رُبَّ شيءٍ يُظَنُّ كالجزء فيعامل معاملتَه ، فيُجَاءُ بالحال من المضاف إليه ، وليس في الحقيقة المضافُ كالجزء كما تقول : أعجبني مالُ زيدٍ تاجراً ، فإنَّ المالَ ليس كالجزء ، فلا يجوز انتصابُ الحال من زيد ؛ إذ لا تقول : أعجبني زيدٌ تاجراً ، وأنت تريد مالَه ، كما تقول : أعجبني زيدٌ ماشياً ، وأنت تريد : أعجبني حُسْنُ زيدٍ ماشياً ، وكذلك لا تعامل ما هو كالجُزْء معاملةَ ما ليس كذلك ، فَتَمْنَع[1] ما كان نحو : أعجبني
/٢٢٦/ حُسْنُ زيدٍ ماشياً كما تمنع : أعجبني / مالُ زيدٍ تاجراً ، فهذا هو القانون في ذلك فلا تحفِ فتعامل ما هو كالجزء معاملةَ ما ليس كذلك ، وبالعكس ، وقد يكون قوله : «فلا تحيفا» أيضاً إشارة إلى التنكيت على من أجاز الحال من المضاف إليه بإطلاق ؛ وذلك أنَّ المجيزَ لذلك إنما أجازه لـمَّا وجده جائزاً في المسائل الثلاث المستثناة من المنع ، فكأنَّه اعتبر المضافات كلها اعتباراً واحداً ، وهذا حَيْفٌ في النظر ، وتقصير في الاعتبار ، فالحقُّ في ذلك التفصيل ، وأن يجازَ حيثُ وُجِدَ المجيزُ ، ويمنع حيث وجد المانع .

ثم قال :

والحال إنْ ينصبْ بفعلٍ صُرِّفا أو صفــةٍ أشبهــتِ الـمُصَرَّفا
فجائـــزٌ تقديمُــــه كمسرِعـــاً ذا ذاهبٌ ، ومخلِصاً زيدٌ دعا

هذا الفصلُ يذكر فيه ما يَصِحُّ من الحال أنْ يتقدَّمَ على عامله ، وما لا يَصِحُّ ، والحال لا بُدَّ له من عاملٍ يعمل فيه ؛ لأنَّه منصوبٌ ، والنصبُ لا بُدَّ له من ناصبٍ ، ودَلَّ على أنَّه لا بُدَّ له من عاملٍ مساقُ كلامِه ، وتقسيمُه له إلى لفظيٍّ وإلى معنويٍّ .

---

(١) في الأصل ، وأ : (فيمتنع) .

وقَسَمَ العامل في الحال قسمين :

أحدُهما : ما كان من العوامل فِعْلاً متصرِّفاً أو ما أَشبَهَهُ من الصفات الجاريةِ مجراه ، فهذا يجوزُ فيه تقديمُ الحالِ على عامله إن لم يَمْنَع مانعٌ من خارج .

والثاني : ما كان من العوامل مُضَمَّناً معنى الفعل ، وليس بجارٍ مجراه ، أو كان فِعْلاً غيرَ متصرِّف فلا يتقدَّمُ الحالُ على عامله ، بل يلزم التأخيرَ ، وذلك على تفصيلٍ يذكره . وابتَدَأَ بالقسم الأوَّلِ ، فيعني أَنَّ الحالَ إنْ كان عاملُه فعلاً متصرِّفاً أو صفةً من الصفات التي تشبه ذلك الفعلَ المتصرِّفَ فإنَّه يجوز تقديمُ الحال على ذلك العامل ، فمثال الفعل المتصرِّف : زيدٌ دعا مُخْلِصاً ، فدعا فعل متصرِّفٌ ، فيجوز تقديم (مخلصاً) عليه ، فتقول : مخلصاً زيدٌ دعا ، وهو مثاله الذي مَثَّلَ به ، وكذلك تقول : ضاحكاً جاءَ عمروٌ ، وراكباً ضربتُ زيداً ، وما أشبهَ ذلك . ومثالُ الصفة المتصرِّفَةِ قولُك : هذا ذاهِبٌ مُسرِعاً ، فمسرعاً حالٌ العاملُ فيه صفةٌ تشبه الفعلَ المتصرِّفَ ، لأَنَّ (ذهب) فعل متصرِّفٌ ، فذاهبٌ مثلُه في التصرف ، فجائز أَنْ تقولَ مسرعاً هذا ذاهبٌ ، وهو مثال الناظم . ومعنى كونِ الصفة تُشْبِه الفعلَ : أَنْ تكونَ متضَمِّنةً معناه وحروفه ، وتجري مجراه في عمله ، ولحاقه[1] العلامات ، وغير ذلك من الأحكام اللاحقة للفعل المتصرِّف ، والذي يَدِلُّ على قصد المشابهة في تَضَمُّنِ أنفس حروف الفعلِ قولُه بَعْدُ : «وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعل لا حروفَه» فدَلَّ على أَنَّه أراد هنا أَنْ يُدْخِلَ في ضمن المشابهة الحروف ، وبذلك فَسَّرَ في الشرح الصفةَ التي تشبهه[2] . ويَدْخُلُ في ذلك اسمُ الفاعل كما مَثَّلَ ، واسم المفعول ، كقولك : زيدٌ مضروبٌ قاعداً ، فيجوز أن تقولَ : قاعداً زيدٌ مضروبٌ ، والصفة المُشَبَّهَة ، كقولك : زيدٌ سَمِحٌ ذا يسار ، لأَنَّها جارية مَجْرى الفعل في العمل ، والمعنى ، ولحاق علامات التأنيث ، والتثنية ، والجمع ،

---

(١) في الأصول : (وإلحاقه) .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٣٥ .

/٢٢٧/ فيجوز أن تقدِّمَ الحال فتقول : ذا[1] يسارٍ زيدٌ سَمحٌ / وأنشد في الشرح :

* لَهِنَّكَ سَمْحٌ ذا يسارٍ ومُعْدِما *[2]

ثم قال : «فلو قيل في الكلام : إنَّك ذا يسارٍ ومعدما سَمْحٌ لجاز ، لأَنَّ سَمْحاً عاملٌ قَوِيٌّ بالنسبة إلى أفعلِ التفضيل ؛ لِتَضَمُّنِهِ حروفَ الفعل ومعناه ، مع قبوله لعلامات التأنيث ، والتثنية ، والجمع»[3]

وقل من يذكر في العوامل الصفةَ المُشَبَّهَة ، وذكرُها مما ينبغي كما فَعَلَ ابنُ مالك ، وقد دَلَّ المثالان على أَنَّ كلامه هنا في تقديم الحال على العامل خاصَّة ، وسكت عن حكم تقديمه على صاحبه ، فيَرِدُ عليه الاعتراض نَصّاً من وجهين :

أحدهما : أَنَّه مُوْهِمٌ جوازَه هنا بإطلاقٍ إذا كان العاملُ ما قال ؛ إذ لم يستثنِ من ذلك إلاَّ حالَ المجرور بحرف ، فحكى المنعَ عن النحويين ، وارتضى[4] هو الجواز ، فاقتضى أنَّ الجوازَ منسَحِبٌ على جميعِ المواضع سوى ذلك الموضع ، وذلك غيرُ صحيحٍ ؛ فإنَّ التقديمَ على صاحبه فقط قد يمتنع في مواضعَ :

منها : أَنْ يكونَ صاحبُه مضافاً إليه ، نحو :أعجبني قيامُ زيدٍ مسرعاً ، فلا يجوز هنا أَنْ تُقَدَّمَ الحال فتقولَ : أعجبني قيامُ مسرِعاً زيدٍ ؛ للفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير موضعه .

ومنها : أَنْ يكونَ الحالُ مقروناً بإلاَّ أو في معنى المقرون بإلاّ ،نحو : ما جاء زيدٌ إلاَّ مسرعاً ، وإنَّما جاء زيدٌ مُسْرِعاً ، وما أَشبه ذلك ، وقد تقدَّم مثل ذلك في

---

(١) في الأصل : (هذا يسار) ، والتصحيح من أ وس .

(٢) السفر الثاني ٣٥/١ ، وآنظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٧ ، منهج السالك ص ١٩٤ ، وفي المقاصد النحوية ١٦٨/٣ : «استشهد به أبو علي ، وأبو الفتح ، وغيرهما ، ولم أر أحداً منهما عزاه» .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٥/١ .

(٤) في الأصل وأ : (فارتضى) . وما أثبت من س .

الفاعل والمفعول .

ومنها : أنْ يكونَ صاحبُ الحال ضميراً مُتَّصِلاً ، نحو : زيدٌ لقيني طالباً له ، فلا يجوز هنا تقديمُ الحال على (ني) ، لما يلزم من فَصْلِه بغيرِ موجب ، إلى أشياء من هذا القبيل يُوْهِمُ هذا الموضعُ جوازَها ، وليست بجائزة .

والثاني : أنَّه أطلق هنا جوازَ تقديم الحال على العامل ولم يستثنِ شيئاً ، وذلك غيرُ صحيح أيضاً ، فإنَّ التقديمَ على العامل قد يمتنع في مواضعَ[1] :

منها : أنْ يكونَ العاملُ مصدراً موصولاً ، نحو : أعجبني قيامُ زيدٍ مسرعاً ،فلا يجوز أن تقولَ : أعجبني مُسرِعاً قيام زيدٍ . ومسرعاً حالٌ من زيدٍ ؛ لأَنَّ الحالَ من صِلَةِ المصدر ، وصلتُه لا تتقدَّم عليه ، ولا شيء منها .

ومنها : أنْ يكونَ العاملُ صلة الألف واللام ، نحو : أعجبني الآتي مسرعاً ؛ إذ لا يَتَقَدَّم ما في حيِّزِ الموصول عليه .

ومنها : أنْ يكونَ الحالُ مقروناً بإلاَّ أو في معناه ، نحو : لم يأتِ زيدٌ إلاَّ مسرعاً ، إلى أشياءَ من هذا النوع . وأيضاً فإنه قال : «فجائِزٌ تقديمه كذا» فاقتضى أنَّه لا يكون إلاَّ كذلك ، وهو غير صحيح أيضاً بل قد يكون واجِباً كإضافةِ صاحبِ الحال إلى ضمير ما لابَسَ الحالَ ، نحو : جاءَني زائرَ هندٍ أخوها ، فلا يجوز هنا : أنْ تقولَ : جاءَني أخوها زائرَ هندٍ ؛ لما يلزم من عَوْدِ الضمير على ما بَعْدَه لفظاً ومرتبة ، وذلك ممنوع كما تقدَّم .

والجواب عن الأول : أنَّ كلامَه في تقديم الحال على صاحبِه المجرور بحرفٍ قد دَلَّ على إجازته إذا لم يكن صاحبُه مجروراً ، بل مرفوعاً أو منصوباً ؛ لأَنَّه إذا لم يذكر المنع إلاَّ في قسمٍ واحد دَلَّ على أَنَّ ما عداه غيرُ ممنوع ، وعند ذلك نقول إنَّه أجازَ التقديم ، وإن كان صاحبُ الحال منصوباً ، / نحو : لقيتُ هنداً راكبةً ، /٢٢٨/

(١) انظر منهج السالك ص ١٩٤ .

فيجوز أَنْ تقولَ : لقيتُ راكبةً هنداً ، وكذلك إن كان مرفوعاً ، نحو : جاءت راكبةً هندٌ ، وما أشبه ذلك . وهو في الجواز على رأي البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز أَنْ يقالَ : لقيتُ راكبةً هنداً ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أَنَّ الحالَ هو المفعول وأَنَّ صاحبَه بَدَلٌ منه[1] قال في الشرح : «والصحيح جواز التقديم مطلقاً ؛ لأَنَّ راكبةً من قولنا : لقيتُ راكبةً هنداً يتبادر الذهن إلى حاليَّته ، فلا يلتفتُ إلى عارضِ تَوَهُّمِ المفعوليَّة»[2] . وأنشدَ على التقديم :

وصلتُ ولم أَصْرِمْ مُسِيئِينَ أُسْرَتي وأعتبتُهم حتَّى تلافوا وَلائِيا[3]

وأنشدَ أبياتاً أخر أيضاً[4] . وعلى الجملة فالاعتلال باللَّبْسِ في مثل هذا ضعيفٌ جدّاً ، ويلزم إنْ رُوْعِيَ هذا اللَّبْسُ أَلا يجوزَ عطفُ البيان في نحو : رأيتُ زيداً أخاك ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أَنَّ ذا العطف بَدَلٌ ، ولا أَنْ يخبر عن المبتدأ بخَبَرَيْن فصاعداً ؛ لئلا يُتَوَهَّم أَنَّ الثاني بَدَلٌ أو نعت ، وطول لهم القصة ، بل ينعكس أَلاَّ يتأخَّر الحال في المسألة السابقة ، لئلا يُتَوَهَّمَ أَنَّ الحالَ بَدَلٌ ، وكُلُّ هذا فاسدٌ ، فما أَدَّى إليه مثلُه . وإذا ثبت الجوازُ من إشارة كلامِه فلا يقدَحُ فيه ما اعترِضَ به ؛ لأَنَّ هذه الأمور قد تَقَدَّمُ أمثالُها في أبوابها فما عَرَضَ هنا من العوارض القادِحة في الجواز تُعْرَفُ مما تقدَّم ، وأَخَصُّ الأبواب بهذا الباب بابُ المفعول به ، فيه يَتَبَيَّنُ . ونحو هذا يتمشَّى في الجواب على الثاني أيضاً ؛ لأَنَّ امتناعَ تقدّم ما في حيِّز الصِّلَة على الموصول مُبَيَّنٌ في بابه ، وحكم المقرون بإلاَّ معروفٌ من باب الابتداء والمفعول ، وكذلك القول في

---

(١) ذكر مذهب الكوفيين هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٧ ، وأبو حيان في منهج السالك ص ١٩٦ ، وانظر همع الهوامع ٤/٢٨ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٣١ .

(٣) المصدر نفسه ، ولم أقف للبيت على نسبه ، وهو في شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٧ ، منهج السالك ص ١٩٦ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٣١ .

الاعتراض على لَفْظِ نفي الجواز ، فإنَّ ما اعتُرِضَ به يُعْـرَفُ من باب المفعول به ، وإنما يَتمَكَّنُ الاعتراضُ بما يُخالِفُ ما ذَكَرَ مما يَخْتَصُّ بالحال ، وقد ذكروا أنَّ الحالَ إذا كان جملةً قد تقدَّمها الواوُ فلا يجوزُ تقديمُه ، فلا تقول : وهو نائـمٌ جئْتُه ؛ لأنَّ الواوَ هنا أصلُها العاطفة ، فلا تقعُ إلاَّ حيثُ تقع العاطفةُ ، والعاطفةُ لا تقع صَدْرَ الكلام . ويُعْتَذَر عنه بأنَّ الواوَ هنا لها نظيرٌ تقدَّم ، وهو واو المفعولِ معه ، والمفعولُ معه قد تقدَّم أنَّه لا يتقدَّم فكذلك لا يتقدَّمُ هنا الحال المُصَدَّرُ بالواو . والله أعلم .

وأعلم أنَّ هنا مسألتين : إحداهما : أنَّ ما ذكره من جوازِ التقديم على العامل هو مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديمُ الحال على العامل فيه مع الاسم الظاهر ، فلا يقال عندهم : راكباً جاءَ زيدٌ ، ويجوز مع الاسم المضمر ، نحو : راكباً جئتُ[1] ، بناءً منهم على أنَّه لا يجوزُ تقديمُ المضمر على المظهر ، وأنت لو قلتَ : راكباً جاء زيدٌ كان في (راكباً) ضميرُ زيدٍ ، وقد تقدَّمَ عليه . والصحيحُ الجوازُ ، ولا يمتنع تقديمُ المضمرِ على المظهر إذا كان المضمرُ مُؤخَّراً في الرتبة على المظهر ، كما قال زُهيرٌ :

إنْ تَلْقَ يوماً على عِلاَّتِه هَرِما ··· تَلْقَ السماحةَ منه والندى خُلُقَا[2]

ومن أمثالهم : في بيته يُؤْتَـى الحكمُ[3] ، وفي أكفانه يُلَفُّ الميتُ[4] ، وقد تقدَّمَ بيانُ هذا ، وأيضاً فإذا كان العاملُ مُتَصَرِّفاً في نفسه وجب أنْ يكونَ مُتَصَرِّفاً في معموله ما لم يمنعْ مانعٌ ، ولا مانعَ هنا ، فوجبَ الحكمُ بالجواز . وإلى هذا

(١) انظر الإنصاف ٢٥٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٧٤٨/٢ ، وفيه ٧٤٩/٢ : «وبعض النقلة يزعم أنَّ الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلاّ إذا تأخَّر هو ورافعه عن الحال . . .» .

(٢) ديوانه ص ٥٣ ، المقتضب ١٠٣/٤ ، أمالي ابن الشجري ٥٩/١ ، الإنصاف ٦٨/١ ، ٢٥١ .

(٣) الأمثال لأبي عبيد ص ٧٦ ، الفاخر ص ٧٦ ، مجمع الأمثال ٧٢/٢ .

(٤) لم أقف عليه مَثَلاً ، وهو في الإنصاف ٦٦/١ ، وفيه ٢٥٢/١ مسبوقاً بقوله : «ومن كلامهم . . .» .

/٢٢٩/ فالسماعُ يدل على الجواز . ففي المثل السائر : شَتَّى تؤوبُ الحَلَبَةُ [١] . وأنشد في / الشرح :

* سريعاً يهونُ الصعبُ عند أولي النُّهى * [٢]

ولم أُقَيِّد بقيَّتَه كما أحب .

والثانية : أنَّ تقييدَه العامل بالتَّصَرُّف دالٌّ على أنَّ ما ليس بمُتَصَرِّف من العوامل لا يتقدَّم عليه الحال ، فالفعلُ غيرُ المتصرف ، نحو : ما أحسنَ زيداً راكباً ، وما أنْصَرَه مستنصراً ، فلا يجوز هنا تقديمُ الحال أصلاً بمقتضى مفهوم الشرط ، وكذلك : أحسن به راكباً . لا تقول : راكباً أحسِن بزيدٍ ، والصفةُ غيرُ المتصرِّفة أفعلُ التفضيل ، نحو : زيدٌ أكفى القومِ ناصراً ، وهو أسمَحَهم ذا يَسَارٍ ، فلا يجوزُ هنا أيضاً التقديمُ . أمَّا فعل التعجّب فلإلزام العرب له طريقةً واحدة حتى صار كالمثل الذي لا يُغَيَّرُ عما وُضِعَ عليه ، وأما أفْعَلَ التفضيل فلضَعْفِه عن مشابهةِ الفعل بكونه لا يرفع ظاهراً في الغالب ، ولا يُؤَنَّث ، ولا يُثَنَّى ، ولا يُجْمَع فلَمَّا لم يَتَصَرَّفْ تصرُّفَ الفعل الذي تَضَمَّنَ حروفَه ومعناه لم يتقدَّم الحال عليه ؛ ولأَنَّ أفعلَ التفضيل جارٍ مجرى فعل التعجّب في أشياء كثيرةٍ فلزمه حكمَه ، لكنه قد جاء تَقَدُّمُ الحال على أفعل التفضيل في موضع خاص يذكره الناظم على إثر هذا . ثم أخذَ في ذكر القسم الثاني من عوامل الحال فقال :

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا حروفَهُ مُؤَخَّراً لن يَعْمَلا
كتلك ليت وكأَنَّ ونَدَر نحوُ : سعيدٌ مستَقِرّاً في هَجَر

يعني أَنَّ العاملَ الذي ليس بفعلٍ ولا ما أشبه الفعل من العوامل التي ضُمِّنَت

(١) الأمثال لأبي عبيد ص ١٣٣ ، جمهرة الأمثال ١/٥٤١ ، مجمع الأمثال ١/٣٥٨ .
(٢) تمامه : * إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوا اليأسا *
شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٣٣ ، وهو في منهج السالك ص ١٩٦ ، المساعد ٢/٢٤ .

حروفَه بل هو ضُمِّنَ معنى الفعل خاصَّةً من غير تَضَمُّنِ حروفِه لا يعملُ في الحال مؤخَّراً عنه ، فتتقدَّمَ الحالُ عليه ، بل يمتنعُ تَقَدُّمَ الحالِ عليه ، فلا يعمل فيه إلاَّ مؤخَّراً . ثم فَسَّرَ هذا العامل المذكور فأتى له بأربعة أمثلةٍ هي : اسمُ الإشارة ، وليت ، وكأنَّ والمجرور – وفي معناه الظرف – فأمَّا ليتَ فتعمل في الحال بما فيها من معنى التمني ، فتقول : ليتك زائراً زيدٌ ، وليت زيداً ضاحكاً عمرو . وأمَّا كأنَّ فكذلك تعمل بما[1] فيها من معنى التشبيه ، فتقول : كأنَّه مقاتلاً أسدٌ ، وكأنَّه مسرعاً ريحٌ ، وقال النابغة :

كأنَّه خارجاً من جَنْبِ صفحته   سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عند مُفْتَأَدِ[2]

وقال زهير :

كأني وقد خَلَّفْتُ تسعينَ حجةً   خلعت بها عن مَنْكِبَيَّ رِدائِيَا[3]

لأنَّ (وقد خَلَّفْتُ) جملةٌ حالية ، فالعامل فيها معنى كأن ، وأنشد الفارسي وغيرُه :

بتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها   قَطَا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بُيُوضُها[4]

فقوله : (قد كانت) حال من (قطا الحَزْنِ) والعامل معنى كأنَّ . وأمَّا تلك

---

(١) سقطت (بما) من أ .

(٢) ديوانه ص ١٩ ، والشاهد في الخصائص ٢٧٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٥٦/١ ، ٢٧٧/٢ ، المرتجل ص ١٦٢ ، خزانة الأدب ٥٢١/١ .

(٣) رواية البيت في ديوانه بشرح ثعلب ص ٢٨٦ :

بدا ليَ أنّي عشتُ تسعينَ حجَّةً   تباعاً وعشراً عشتُها وثمانيا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما سيق من أجله لكن ثعلباً ذكر البيت بالرواية التي استشهد بها الشاطبي مسبوقاً بقوله : «وروى الثوري [كذا]» .

(٤) التكملة ص ١٥٨ ، والبيت لعمرو بن أحمر الباهلي في شعره ص ١١٩ ، وهو في المعاني الكبير ٣١٣/١ ، شرح المفصل ١٠٢/٧ ، خزانة الأدب ٣١/٤ .

فكذلك أيضاً لأنَّ اسمَ الإشارة ضُمِّنَ معنى الإشارة ، فتقول : تلك هندٌ منطلقةً ، فمنطلقةً[1] حالٌ منتصبٌ بما في (تي) أو (تا) من معنى الإشارة ، ومنه في القرآن الكريم ﴿وإنَّ هذه أُمَّتكُم أُمَّةً واحدةً﴾[2] وقوله ﴿وهذا بَعْلِي شَيْخاً﴾[3] وهو كثير ، وسائر أسماء الإشارة تجري على هذا الحكم . ولما قال كَتِلك وكذا وكذا دَلَّ على أنَّ العاملَ المعنويَّ المراد ليس مقتصراً به على ما ذكره دون غيره ، وقد جاء مثل ذلك أشياء كثيرة في كلامهم ضَمَّنوها معنى الفعل وليس ذلك لها في القياس[4] ، فمِن ذلك لَعَلَّ فإنَّـها مثلُ كأنَّ وليت ، ألا تراهم قالوا :

* لعلك يوماً أَنْ تُلِـمَّ ملمّة *[5]

/٢٣٠/ فعلَّق / الظرف بلَعَلَّ ، إذ لا يَصِحُّ تعلُّقُه بتُلِـمّ فكذلك يجوز أَنْ تقولَ : لعلك قائماً فَشِلٍ . ومنها الاستفهام في نحو قول الأعشى :

* يا جارتا ما أنتِ جارة *[6]

فجارة حالٌ من أنت ، العامل فيه [ما][7] بما فيها من معنى الاستفهام المراد به

---

(١) سقطت (فمنطلقة) من أ .

(٢) سورة المؤمنون آية ٥٢ .

(٣) سورة هود آية ٧٢ .

(٤) في هامش الأصل ، (خ : بالقياس) . وفي س : (لها من باب القياس) .

(٥) لعروة بن الورد بيت يشبه صدرُه هذا ، وهو قوله :

أليس عظيمـاً أن تلمَّ ملمّـةٌ   وليس علينا في الحقوق معوّلُ

ديوانه ص ١٠٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٦٩/٣ . فإن كان الذي أورده الشاطبي صدر بيت عروة فلا شاهد فيه على الرواية التي أوردتُ على ما سيق من أجله هنا .

(٦) ديوانه ص ١٥٣ ، وتمامه :   * بانت لتحزننا عفاره *

وروايته فيه : (ما كنت جارة) ولا شاهد في هذه الرواية على ما سيق هنا من أجله . وهو في الإيضاح ص ٢١٣ ، المقرب ١٦٥/١ ، المقاصد النحوية ٦٣٨/٣ ، خزانة الأدب ٥٧٨/١ .

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام من أ .

التعظيم أو التعجب ، أي أنت المُعَظَّمة في هذا الحال . ومنها اسم الجنس المراد به التعظيم ، نحو : أنت الرجل عِلْماً ودِيناً وفَضْلاً ، أي أنت الكامل في هذه الحال . ومنها المُشَبَّه من الأعلام أو غيرها ، نحو : زيد زهير شعراً ، وحاتم جُوْداً ، والأسد شِدَّةً ، أي البالغ درجتَه في هذه الحال ، أو نحو ذلك . ومنها أمَّا وذلك بما تعطيه من معنى الفعل ، نحو : أمَّا عالمًا فلا عِلْمَ له[1] ، وما أشبه ذلك ، والتقدير : مهما ذكرتَه عالماً فلا علمَ له . ومنها عند بعضِهم – وإن لم يره ابن مالك – الأعلام التي تُعْطي معنى المعروف أو المذكور نحو قولك : أنا زيدٌ شجاعاً ، وأنتَ زيدٌ حليماً تقديره : أنا المعروف في هذا الحال أو المذكور أو نحو ذلك ؛ ولذلك يَنْصِبُ الظرفَ ، ألا ترى الشاعر قال :

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأَحْيَانْ[2]

فهذه العوامل كلّها ليست بأفعال ، ولا تَضَمَّنَتْ حروفَها ، ولكنّها عملت بما ضُمِّنَتْ من رائحة الفعل ، فلا يتقدَّمُ عليها ما عملت فيه من الحال لضَعْفِها عن تصرّفها تصرّفَ الأفعال . فإن قيل : فإذا كان يدخلُ له في كلامه كلُّ ما ضُمِّنَ معنى الفعل من الكلم فالحروف كلُّها من هذا القبيل ، فإنَّ العربَ وَضَعَتْها مواضعَ الأفعال ، فحروف النفي عِوَضٌ من أنفي ، وحروفُ الاستفهام عِوَضٌ من أستَفْهِمُ ، وحروفُ العطف عِوَضٌ من أعطف ، وحروف الإضافة عِوَضٌ من أضيف ، وكذلك سائرها . نَصَّ على هذا الأئمة كابنِ السراج ، والفارسي وابن جني[3] ، وغيرهم ، وإذا كان كذلك فيقتضي أنْ يُقالَ : أَزيدٌ أبوكَ قائماً ؟ بمعنى : أستَفْهِمُ عنه في هذا الحال ، وكذلك ، ما زيدٌ أخوك راكباً بمعنى أنفِيه راكباً ،

---

(١) من أمثلة سيبويه في كتابه ٣٨٤/١ .

(٢) لأبي المنهال – لعله من آل المهلب – ، وينسب إلى سالم بن داره ، وهو في كتاب الشعر ٥٠/١ ، الخصائص ٢٧٠/٣ ، مغنى اللبيب ص ٥٦٨ ، ٦٦٨ ، شرح أبياته ٢١٨/٦ .

(٣) انظر الخصائص ٢٧٣/٢-٢٧٤ .

وأَنْ يجوزَ أيضاً : زيدٌ أخوك وعمرو محترماً ، بمعنى أعطفه محترماً[1] ، أو ما كان مثل ذلك ، وهو غير جائز اتفاقاً فكيف يطلق القول في أَنَّ ما ضُمِّنَ معنى الفعل يعمل في الحال ؟

فالجواب : أَنَّ الحروفَ لم تُضَمَّنْ معاني الأفعال على حَدِّ ما ضمنته ليتَ ولعلَّ ونحوهما ، وإنَّما عَبَّروا عن ذلك بأَنَّ الحروفَ في أصل الوضع جُعِلَتْ عوضاً من الأفعال ، ونائبةً عنها لا أَنَّها ضُمِّنَتْ معانِيَها ، وفَرْقٌ بين تضمين معنى الفعل والتعويض عنه . أمَّا التضمينُ فهو طارئ على الوضع الأول ، حادِثٌ بعد التركيب . وأَمَّا التعويضُ – هنا – فهو في أصل الوضع ، لا مثل تعويض (ما) عن الفعل في نحو :

* أمَّا أَنت ذا نفر *[2]

فإنَّ هذا عارض أيضاً بعد التركيب ، وتعويض ما مثلاً عن أنفي أصليٌّ قبل التركيب . وأيضاً فإنَّ معنى الفعل في الحروف قد استُهْلِك جملةً كما استُهْلِكَ معنى الفعل في يزيدَ ، ويَشْكُرَ وأحمدَ التي / هي أعلامٌ ، ومعنى الفعل في كأن ، /٢٣١/ وليت لم يُسْتَهْلَك بل لُحِظَ واعتُبِرَ . وأيضاً فإنَّ المعنى المُضَمَّنَ ليس ذلك المعنى الأصيل بل هو زائدٌ عليه ، ولذلك عَبَّرَ عنه بضُمِّنَ الذي هو في الاصطلاح لجَعْلِ معنىً لم يكن ، ولم يقل عُوِّضَ عن الفعل ؛ لأَنَّ التعويض أتمُّ من التضمين عندهم . فالحاصل أَنَّ لفظ (ضُمِّنَ) أحرز أَنَّ المعنى المراد هنا ليس المعنى الأصلي الذي في الحروف ، وإنما هو معنى طارئ ، فتأمله . وقد بَيَّنَ هذا المعنى ابن جني في كتاب التعاقب .

---

(١) في الأصل (محترقاً) ، وفي أ : (محترفاً) بالفاء . في الموضعين ، وما أثبت من س .

(٢) وردت هذه العبارة في قول العباس بن مرداس السلمي :

أبا خراشة أَمَّا أنـت ذا نفـر فإنَّ قومي لم تأكلهم الضبعُ

ديوانه ص ١٢٨ ، وقد مضى البيت في باب كان وانظر ص ٢٤٤ .

ثم أتى بالمثال الرابع وهو المجرور ، فقال : «ونَدَرَ نحوُ سعيدٌ مستَقِرّاً في هجر» فقَدَّم فيه أولاً أنَّ ما ضُمِّنَ من العوامل معنى الفعل لا حروفَه فلا يَتَقَدَّمُ عليه معمولُه – وهو الحال – وكان ذلك لازماً في الأمثلةِ الثلاثة لا في الرابع ، فَبَيَّنَ الآن في الرابع أنَّ ذلك الحكَم غالبٌ فيه لا لازِمٌ ؛ فقد نُقِلَ في كلام العرب تقديمُ الحال عليه لكن نادراً ؛ فلذلك قال : «وندر نحو كذا» وتمثيلُه مُشعِرٌ بشرطٍ في هذا التقديم مُعْتَبَرٍ ، وهو كونُ الحالِ متوسطاً بين العامل وصاحب الحال كما في قوله : زيدٌ مُستَقِرّاً في هجر ،فمستقرّاً عاملُه المجرورُ ، وصاحبُه زيدٌ هذا الظاهر إمَّا حقيقةً وإمَّا مجازاً ، فلو قدمتَ الحالَ عليهما معاً فقلت : مستقرّاً زيدٌ في هجر لكان ممنوعاً ، ولم يأتِ من كلام العرب . أمَّا ما كان كالمثال فقد وُجِد في كلامهم حَسبما يذكر ، فأمَّا تقديمُ الحال عليهما معاً فلم يذكروا خلافاً في مَنْعِه وأمَّا تقديمُه على العامل وحدَه ففيه خلافٌ ، فمذهبُ سيبويه والجمهور المنعُ إلاَّ في الشعر ، وحُجَّتُهم أنَّ المجرورَ – في معناه الظرف – ليس من العوامل القَوِيَّة فلم يَقْوَ أنْ يتصرّفَ في معموله تصرفَها[1] ، وعملُه في الحال إنَّما كان لشَبَهِ الحال بالظرف الذي يَعْمَلُ فيه رائحةُ الفعل . والعاملُ المعنويُّ لا يقوى على التصرف بتقديمِه عليه كما قد يقوى على تقديمِ الظرف ؛ لأنَّ المُشَبَّهَ لا يقوى قُوَّة ما شُبِّهَ به . وأيضاً فالسماعُ في ذلك نادرٌ ، ومحتملٌ للتأويل . وذهب الأخفش إلى جوازِ ذلك بإطلاقٍ[2] ، وحُجَّتُه ما جاءَ في السماع من ذلك كقراءةِ عيسى بن عمر ﴿والسماواتُ مطوياتٍ بيمينه﴾[3] بنصبِ مطوياتٍ على الحال ، والعامل ليس إلا المجرور . وقولُ مَنْ قال إنَّه منصوبٌ على إضمار فعل ،والعامل السماوات بما

---

(١) الكتاب ١٢٤/٢ ، شرح المفصل ٥٩/٢ ، شرح الكافية للرضي ٢٤/٢–٢٥ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ٢٤/٢ «وأجازه الأخفش بشرط تَقَدُّم المبتدأ على الحال . . .» ، وانظر منهج الأخفش الأوسط ص ٢١٢ .

(٣) سورة الزمر آية ٦٧ في قراءة عيسى بن عمر بنصب (مطويات) ، البحر المحيط ٤٤٠/٧ .

فيها من معنى السُّمو تكلّفٌ . وروى عن ابن عباس رضي الله عنه أنَّه قال : نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متوارياً بمكة[1] ، بنصب متوارياً ، والعامل قوله (بمكة) . وأنشدوا للنابغة الذبياني :

رهطُ ابن كُوزٍ محقبي أَدْراعِهم فيهم وَرَهْطُ ربيعةَ ابن حُذَار[2]

فمحقبي حالٌ العاملُ فيه قوله (فيهم) ، ولما كان هذا المسموع لا يبلغ أَنْ يُطلِقَ القياس عليه إطلاقاً أخبر أَنَّ مثلَ هذا نادرٌ ، وكأنه تَوَسَّطَ بين المذهبين فلم يَطَّرِح
/٢٣٢/ السماع جملةً ، ولم يطلق القياس البتة . والشائع في المسألة / أن تقولَ : زيدٌ في هجر مستقرّاً ، وزيد عندك مستقرّاً ، ومنه قوله تعالى ﴿قل هِيَ للذين آمنوا في الحياةِ الدنيا خالِصَةً يومَ القيامة﴾[3] وهي قراءةُ غيرِ نافعٍ من السبعة[4] ، وحكى سيبويهِ : أتكلّم بهذا وأنت هنا قاعداً[5] ؟ وأنشد أيضاً :

إنَّ لكم أصلَ البلادِ وفرعَها فالخيرُ فيكم ثابتاً مَبْذُولا[6]

وهجر : اسم موضع وهو المذكور في قولهم : كمبضعِ تَمْرٍ إلى هجر[7] .

ثم قال :

---

(١) الحديث في الموطأ ، كتاب الطهارة ٦٢/١ ، وصحيح الإمام مسلم بشرح النووى ٣٢٠/٦ .

(٢) ديوانه ص ٥٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٩ ، توضيح المقاصد ١٥٨/٢ ، المقاصد النحوية ١٧٠/٣ .

(٣) سورة الأعراف آية ٣٢ .

(٤) قرأ نافع (خالصةٌ) بالرفع / السبعة ص ٢٨٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٦١/١ .

(٥) الكتاب ٩٢/٢ .

(٦) الكتاب ٩٢/٢ ، ولم أقف للبيت على نسبه .

(٧) في اللسان (بضع) . «أبضع الشيء واستبضعه جعله بضاعته ، وفي المثل كمستبضعِ التمر» والمثل – كما ذكر ابن منظور – في الأمثال لأبي عبيد ص ٢٩٢ ، جمهرة الأمثال ١٥٣/٢ ، مجمع الأمثال ١٥٢/٢ .

ونَحْوُ زيدٌ مفرداً أنفعُ مِنْ عمروٍ معاناً مُستَجازٌ لم يَهِن

هذه المسألة مستثناةٌ أيضاً من الحكم المتقدِّم في العامل غير المتصرف ، وهو منع تقديم الحال عليه ، فأتى هنا بحُكْمٍ في أفعلَ التفضيل مخالفٍ لما تَقَرَّرَ فيه ، فيعني أنَّ أفعلَ التفضيل إذا تَوَسَّطَ بين حالين كهذا المثال الذي أتى به ، وهو : زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو معاناً ، فهو جائزٌ مُغتَفَرٌ فيه تقديمُ الحال ، لم يَضْعُف الكلامُ لأجل التقديم ولم يمنع ، كما ضَعُفَ ومنع فيما إذا لم يكن أفعل التفضيل إلاّ ناصباً حالاً واحداً . وقد تقدَّمَ شرحه ، وأتى بالمثال مُشْعِراً بالوجه الذي يتوسَّط معه أفعل التفضيل بين الحالين ، وهو أن يأتيَ لتفضيلِ شيء في حالٍ على شيءٍ في تلك الحال أو في حال آخر . وقد يكون التفضيل لشيءٍ على نفسه لكن في حالين ، فمثالُه من تفضيل شيء في حال على شيءٍ آخرَ في حال آخرَ هو مثالُ الناظم ، ففَضَّلَ زيداً في حال الإفراد على عمروٍ في حال الإعانة ، ومثالُه من تفضيل شيء في حالٍ على شيء آخر في ذلك الحال : مررت برجلٍ خيرَ ما يكون خيرٍ منك ما تكون ، ومررت برجل أخبثَ ما يكون أخبثَ منك أخبثَ ما تكون[1] . ومثاله من تفضيل شيء في حال على نفسه في حال آخر : هذا بُسْراً أطيبُ منه رطباً[2] ، وهذا زبيباً أفضلُ منه عنباً ، وما أشبه ذلك . ومعنى مثال الناظم أنَّ زيداً يَفْضُلُ نفعُه إذا كان منفرداً على نفع عمروٍ إذا كان معاناً غيرَ منفرد . وهذا يَفْضُل طِيبُه بُسْراً على طيبه رُطَباً ، وكذلك سائر المثل . قال ابن خروف : انتصب بُسْراً عند سيبويه على الحال من الضمير في أطيبَ ، وأنتصب رُطَباً على الحال – أيضاً – من الضمير المجرور في منه[3] ، والعامل فيهما أطيبُ بما تَضَمَّنَه من معنى المفاضلة بين شيئين ، كأنَّه قال : هذا في حال كونه بُسْراً أطيبُ منه في حال كونه رُطَباً ، يريد أنْ يُفَضِّلَ

(١) المثالان من أمثلة سيبويه في كتابه ١/٤٠٠ ، وانظر المقتضب ٣/٢٥٠ .

(٢) المثال في الكتاب ١/٤٠٠ ، وانظر المقتضب ٣/٢٥١ .

(٣) في الأصل ، وس : (من) .

البُسْرَ على الرُطَب . قال : فأطيبُ نابَ منابَ عاملين ؛ لأَنَّ التقديرَ : يزيدُ طيبُه في حال كونه بُسْراً على طيبه في كونه رُطَباً . وأشار بهذا إلى التَمْر . والمعنى بُسْرُه أطيبُ من رُطَبِه ، فعلى ما قال ابنُ خروف جرى الناظم ، ولم يجعلِ العاملَ في الحال كان مضمرةً كما زعم السيرافي[1] ، ومن ذهب مذهبه ، لأَنَّ التقدير عند سيبويه : هذا إذا كان بُسْراً أطيبُ منه إذا كان رُطَباً . قال سيبويه : «وإنّما قال الناس منصوباً على / إضمار (إذ كان) فيما يُسْتَقْبَلُ ، (وإذا كان) فيما مضى ؛ لأَنَّ /٢٣٣/
هذا لما كان [ذا][2] معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان أو إذ كان»[3] . وبهذا الكلام تعلق السيرافي فجعل بسراً وتمراً حالين من المشار إليه في زمانين والعامل في الحال كان ، وكأَنَّ ما قال يظهر من كلام سيبويه ، ولكنَّ الناظمَ عدل عنه إلى ما قال ابنُ خروف ، وهو مذهبُ طائفة كابن كيسان ، والفارسي ، وابن جني[4] ، وغيرهم . وضَعَّف مذهب السيرافي ومن قال بقوله لما فيه إذا أُضمرت (كان) من تَكَلُّفِ إضمار ستة أشياء لا حاجةَ إليها ، وهي : إذا أو إذ في الموضعين ، وكان وضميرها المرفوع في الموضعين أيضاً ، ولأَنَّ أفعلَ في هذا الباب هي أفعل في قول الله تعالى ﴿هُمْ للكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ منهُم للإيمانِ﴾[5] في أَنَّ القصد بهما تفضيل شيء على نفسه بآعتبار متعلَّقَيْنِ ، فكما اتَّحَدَ هنا المتعلَّق به كذلك يَتَّحِدُ في الأمثلة المذكورة ، وأيضاً على تسليم الإضمار يلزم إضمار أفعل في إذ وإذا ؛ لأنه لا بُدَّ منه لهما فيكون ما وقع فيه شبيهاً بما فَرَّ منه . هذه الأدلة مما استدلَّ بها المؤلّف

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ل١٢٩ .
(٢) كملة يلتئم بها الكلام من الكتاب .
(٣) الكتاب ٤٠٠/١ ، وسقط (إذ كان) الثانية من طبعة الأستاذ عبد السلام هارون ،وهي في مصورة بيروت – عن طبعة بولاق – ٢٣٣/١ . وفي أ : (إذا كان فيما مضى) ، وفي الكتاب : (وإنما قال الناس : هذا منصوب) .
(٤) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٧/١ .
(٥) سورة آل عمران آية ١٦٧ .

في الشرح[1] ، وأصلها لابن خروف وتأوَّلَ كلام سيبويه المتقدّم ذكرُه بأنَّ ما قاله تفسيرُ معنى الكلام لا تقديرٌ للعامل ، وإنّما العامل أفعل .

وقوله : (لم يَهِن) معناه لم يَضْعُف ، وهو من : وَهَنَ الشيء يَهِنُ وَهْناً إذا ضَعُفَ وَوَهَنْتُه أنا وَوَهَّنْتُه وأصله يَوْهِنُ فُأُعِلَّ بحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة .

وفي هذا الموضع سؤالٌ ، وهو أَنَّ شرحَ كلام الناظم جرى على أَنَّ مرادَه في قوله : (ونحو زيد مفرداً) إلى قوله : (مستجازٌ لم يهن) أراد به أَنَّ أفعلَ التفضيل هو العاملُ في الحال مع التقديم ، وليس في كلامه نَصٌّ على ذلك ؛ إذ غايةُ ما قال : إنَّ هذا المثالَ وما كان مثلَه مستجازٌ عند العرب غيرُ ضعيفٍ ، وليس فيه أَنَّ العامل هو أفعلُ أو غيره ، لا تعيين في كلامه لشيء من ذلك .

والجواب عنه : أَنَّ الناظمَ وإن لم يذكر ذلك نَصّاً قد أشار إليه بما هو مُبَيِّنٌ لمقصوده ، وذلك أَنَّ كلامَه في هذا الفصل في تقديم الحال على عامله ، وما يجوز من ذلك ، وما يمتنع ، فقَدَّمَ أَنَّ الذي يتقدمُ عليه الحال من العوامل هو المتصرف من الأفعال ، وما أشبهها ، فخرج أفعلُ التفضيل عن جواز تقديم الحال عليه حَسَبَ ما وقع في تفسيره ،ثم استثنى من ذلك صورةً هي هذه مُنَبِّهاً عليها بقوله : (مستجازٌ لم يَهِن) ، أي : لم يَضْعُف كما ضَعُفَ تقديمُ الحال على أفعلِ التفضيل إذا لم يَتَكَرَّر الحال ، وكما ضَعُفَ تقديمُ الحال على عاملها المجرور في قولهم : زيدٌ مستقرّاً في هجر ، فحَصَلَ بهذا المساقِ ، وهذا الاقتران أَنَّ المستجازَ هنا هو التقديم على العامل غيرِ المتصرف الذي هو أفعلُ التفضيل المذكورُ في مثاله ، لا (كان) مضمرةً ، ولا غيرُ ذلك ، إذ لا يستقيم فَهْمُه على اعتبار غير أفعلَ في العمل وهو الظاهر . والله أعلم . / ثم قال : /٢٣٤/

والحالُ قد تجيء ذا تَعَدُّدِ ... لمُفْرَدٍ فاعلم وغيرِ مُفْرَدِ

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٣٧-٣٨ .

لما كان الحال خبراً من الأخبار ، وكان الخبر يَتَّحِدُ تارةً ، نحو : زيدٌ قائمٌ[1] ، ويَتَعَدَّدُ أخرى ، نحو : زيد ناظمٌ ناثرٌ ، وعالمٌ شاعرٌ – كان الحالُ كذلك أيضاً ، فيجوز أَنْ يَتَعَدَّدَ كما كان ذلك في الخبر ، فتقول : لقيتُ زيداً راكباً مُصَاحِباً زيداً مُفَارِقاً عمراً ، كما تقول : زيدٌ راكبٌ مصاحبٌ عمراً مفارقٌ بكراً ، وكما تقول في النعت : رأيتُ رجلاً راكباً مصاحباً زيداً مفارقاً عمراً ، وذلك سائغٌ من جهة اللفظ والمعنى ، فأخبر الناظم بهذا الحكم وأَنَّ الحالَ قد يأتي متعدداً كان صاحبُه مفرداً أو غيرَ مفرد بل مُتَعَدِّداً أيضاً فلا محذورَ فيه ، وهو تنكيتٌ على رأى من مَنَعَ ذلك كابن عصفور ؛ إذ زَعَمَ أَنَّ عاملاً واحداً لا يَنْصِبُ أكثرَ من حالٍ واحدٍ لصاحبٍ واحدٍ قياساً على الظرف ، قال : كما لا يجوز أَنْ يقالَ : قمتُ يومَ الخميس يومَ الجمعة كذلك لا يقال : جاء زيدٌ ضاحكاً مسرعاً ، واستثنى من ذلك الحال المنصوب بأفعلَ التفضيل الذي تقدَّم ذكره[2] . وما قاله ابن عصفور غيرُ صحيح للفرق بين المسألتين ، إذ وقوعُ قيامٍ واحدٍ في يوم الخميس ويوم الجمعة ، محالٌ ، ومجيءُ زيدٍ في حال ضَحِكٍ وحالِ إسراعٍ ممكنٌ غيرُ محال ، فما أبعدَ ما بين الموضعين ، وإنَّما نظيرُ مسألته : جاء زيدٌ راكباً راجلاً ، أو مسرعاً مُبْطِئاً أو رأيتُه سائراً قاعداً[3] ، وما أشبه ذلك ، هذا هو الذي لا يمكن وجودُه إن لم يحمل على وجهٍ يَصِحُّ ولو بمجاز ، وإذ ذاك لا يكون الامتناعُ من جهة العامل بل من جهة المعنى . وأَمَّا الظرفان فلهما حكمٌ آخرُ غيرُ حكم الحال . وقوله : «لمفرد وغير مفرد» أَمَّا مجيئُه لمفرد فهو الذي فرغ منه ، وأَمَّا مجيئُه لغير مفرد بل لمتعدد فيتصوّر ذلك على نحوين :

---

(١) سقطت (قائمٌ) من أ .

(٢) انظر المقرب ١٥٥/١ ، وفي توضيح المقاصد ١٦٠/٢ «خلافاً لابن عصفور في منعه تعدد الحال . . . ونقل المنع عن الفارسي وجماعة» .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٤٥/١ ، فاعتماد الشاطبي عليه في هذه المسألة بيِّن .

أحدهما : أنْ يكونَ الحالان أو الأحوالُ مجتمعةً في اللفظ بتثنيةٍ ، أو جمعٍ إن وجد لذلك مُوْجِبٌ .

والثاني : أنْ تكونَ مفرَّقةً إن لم يَحْصَلْ موجبُ الاجتماع . فأمَّا الأول فقد يتَّفِقُ فيه أنْ يكونَ العاملُ واحداً وعملُه عملاً واحداً ، نحو : جاء زيدٌ وعمروٌ مسرعين ، ومنه قول الله تعالى ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ والقَمَرَ دائِبَيْنِ﴾[1] وقوله تعالى ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيلَ والنَّهارَ والشَّمْسَ والقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّراتٍ بأمره﴾[2] ومنه قولهم : هذه ناقةٌ وفصيلُها راتِعَيْنِ[3] ، على جعل الفصيل معرفةً . وقد يكون العامل واحداً وعملُه مختلفاً ، نحو : لقيت زيداً مسرعين ، وضارَبَ زيدٌ عمراً راكبين ، ومنه قول امرىء القيس :

خرجتُ بها نَمْشي تَجُرُّ وراءنا ... على أَثَرَيْنا ذيلُ مِرْطٍ مُرَحَّلِ[4]

فقوله (نمشي) حالٌ من التاء في خَرَجْتُ ، والهاء في (بها) . وقول عنترة :

متى ما تلقني فردَيْنِ تَرْجُفْ ... روانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارا[5]

ففردينِ حالٌ من الضميرين المتصلين بتَلْقَ . وقد يكونُ العاملُ متعدِّداً والعمل

---

(١) سورة ابراهيم آية ٣٣ .

(٢) سورة النحل آية ١٢ .

(٣) من أمثلة الكتاب ٨٢/٢ .

(٤) ديوانه ص ١٤ ، وروايته : «تمشي» بالتاء ، شرح القصائد السبع ص ٥٣ ، شرح القصائد التسع ١٣٣/١ ، وروايتهما «أمشي» ، وأشار محقق الديوان ص ٣٧٠ إلى أنها أيضاً رواية السكري ، والطوسي ، وأبي سعيد الضرير ، وأبي زيد القرشي ، والزوزني ، ولا شاهد في البيت على هاتين الروايتين على ما سبق من أجله هنا . وقد استشهد بالبيت على الرواية المذكورة هنا ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٧/١ ، وهو مأخذ الشاطبيّ .

(٥) ديوانه ص ٢٣٤ ، وهو في : ليس في كلام العرب ص ٢٦٧ ، المسائل البصريات ٧٨٢/٢ ، ٨٠٣ ، أمالي ابن الشجري ١٩/١ ، شرح المفصل ٥٥/٢ ، ١١٦/٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٢ ، المقاصد النحوية ١٧٤/٣ ، التصريح ٢٩٤/٢ ، خزانة الأدب ٣٥٩/٣ .

مُتَّحِداً ، نحو : جاءني زيدٌ وأتاك أخوه[1] مسرعين ، وذهب بكرٌ وانطلق رَجُلٌ آخرُ مبادِرَيْنِ[2] ، وما أشبه ذلك ، وقد يكون العامل متعدداً[3] وعمله مختلفاً نحو : هذا زيدٌ مع عمرو مارَّين ، ورأيت زيداً مع امرأة ماشِيَيْن ، وما أشبه ذلك . وأمَّا
/٢٣٥/ الثاني وهو تفريق الحالين أو الأحوال / فقد يَتَّفِقُ - أيضاً - إعرابُ صاحبي الحالين ، نحو أقبلَ زيدٌ وهندٌ محبوبةً مُحَبّاً ، وجاء زيدٌ والعَمْرانِ باكِيَيْنِ ضاحِكاً . وقد يختلفُ الإعرابُ ، نحو : لقيتُ زيداً مصعِداً مُنْحَدِراً . ومنه بيت امرىء القيس :

* خرجتُ بها نَمْشي تَجُرُّ وراءنا *

فتَجُرُّ حالٌ من الهاء في (بها) ونمشي حال من الضميرين معاً . وقال عمرو بن كلثوم :

وإنَّا سوف تُدْرِكُنا المنايا مُقَدَّرَةً لنا ومُقَدَّرِينا[4]

فمقدرة حالٌ من المنايا ، ومقدَّرينَ حالٌ من الضمير المنصوب في تدركنا . وأنشد في الشرح :

عهدتُ سعادَ ذاتَ هوىً مُعَنّى فزدتِ وعاد سلواناً هواها[5]

ولا أحفظُ في هذا القسم تعدد العوامل ، وإنما جاء مع اتحاده . والله أعلم .

---

(١) الواو والهاء مطموسان في مصورة الأصل لوقوع الكلمة في كلام مستدرك في أواخر الطرف الأيسر من الأصل .

(٢) الراء من (آخر) و(مبادرين) مطموستان في مصورة الأصل لما سبق .

(٣) الدالان والتنوين مطموسات في مصورة الأصل لما سبق .

(٤) شرح القصائد السبع ص ٣٧٤ ، شرح القصائد التسع ٦١٧/٢ ، شرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان ص ٤٧ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٦/١ ، ولم أقف للبيت على نسبة وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٣ ، مغنى اللبيب ص ٧٣٤ ، التصريح ١٨٦/١ . وفي أ : ذات هدى ، بالدال . تحريف .

وقوله (فاعلم) جملةٌ اعتراضيّة تفيد توكيدَ النظر في هذه المسألة وتحصيلَها ، وأنّها مما لا ينبغي أنْ يُغْفَلَ ؛ إذ تَعَدُّد الحال مع اتحاد صاحبه قد أنكره منكرٌ فإيَّاك أنْ تنكرَه ، فإنَّ الإقرارَ به هو الصواب .

وعَامِلُ الحالِ بها قَدْ أُكِّدَا   في نَحْو: لا تَعْثُ في الأرضِ مُفْسِدا
وإنْ تُؤكِّدْ جُمْلَةً فمُضْمَرُ   عامِلُها ، ولَفْظُها يُؤَخَّرُ

هذا فَصْلُ الحال المؤكِّدة ، فإنَّ الحالَ على ضربين : مبيِّنَة ، ومؤكدة . فالمبيِّنَةُ هي الأصل فتَكَلَّمَ عليها بحكم الإطلاق ، ثم خَصَّ الكلام على المؤكِّدة ، وإنَّما بَيَّنَ الناظمُ هنا ما يؤكَّدُ بها ، وهو العاملُ فيها أو الجملةُ الواقعةُ قبلَها ، فَدَلَّ ذلك من كلامه على أنَّها تأتي للتوكيد ، ثُمَّ إنَّ توكيدَها حَسَبَ ما قَرَّرَ على وجهين : أحدُهما : أنْ تكونَ مؤكِّدةً للعامل فيها ، وهو قوله : (وعامل الحال بها قد أُكِّدا) يعني أنَّ الحالَ تُعْطِي من المعنى ما يعطيه العاملُ فيها لكن أُتِيَ بها توكيداً على حَدِّ ما يؤكِّدُ المفردُ بالمفرد ، والجملةُ بالجملة ، بل كما يؤكِّدُ الفعل بمَصْدَرِه . ومَثَّل ذلك بقوله : (لا تَعْثُ في الأرض مُفْسِداً) فإنَّ مفسداً حالٌ مؤكِّدَةٌ لمعنى : لا تَعْثُ ، لأنَّ معناه : لا تفسد ، تقول : عَثَا يَعْثُو ، وعَثِيَ يَعْثَى عُثُوّاً في الأول ، وعَثاً في الثاني . وعلى اللغة الثانية جاءت الآية الكريمة ﴿ولا تَعْثَوا في الأرضِ مُفْسِدينَ﴾[1] . ومثال الناظم يَحْتَمِلُ الضَّبْطَيْنِ على اللغتين . وعلى الجملة فالحالُ المؤكِّدَةُ لعاملها لما كانت مؤكِّدَةً لمعناه تَارةً تأتي موافقةً في اللفظ والمعنى ، وتارةً تأتي موافقةً له في المعنى خاصة . فأمَّا الموافقةُ في المعنى فَقَط فهو المُمَثَّلُ به ، وكأنه أشار إلى الآية الكريمة ﴿ولا تَعْثَوا في الأَرْضِ مُفْسِدِيْنَ﴾[2] ومنه أيضاً قوله ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾[3]

(١) سورة البقرة آية ٦٠ .
(٢) سورة البقرة آية ٦٠ .
(٣) سورة التوبة آية ٢٥ .

وقوله ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾[1] وقوله ﴿فَتَبَسَّمَ ضاحِكاً من قَوْلِها﴾[2] ومنه ما أنشده سيبويه لأُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْت :

سَلامَكَ ربنا في كلِّ فَجْرٍ بريئاً ما تَغَنَّتْكَ الذُّمُومُ[3]

فَسَّره أبو الخطاب على معنى : براءتُكَ ربَّنا في كل فجر . وأما الموافقة فيهما فكقوله :

قُمْ قائماً قُم قَائِما إنِّي عَسِيتُ صائِما[4]

ويُنْشَد أيضاً :

قم قائما قم قائما صادفت عبداً نائما

وأنشد في الشرح :

/٢٣٦/ أُصخ مُصِيخاً لِمَنْ أبدى نصيحتَهُ والزم توقيَ / خَلْطِ الجِدِّ باللَّعِبِ[5]

---

(١) سورة مريم آية ٣٣ .

(٢) سورة النمل آية ١٩ .

(٣) الكتاب ٣٢٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٠٥/١ ، والبيت في ديوان أمية ص ٤٨٠ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٤ ، المقاصد النحوية ١٨٣/٣ . وفي الأصل وأ : (تغنّتك الزموم) ، بالتاء في الكلمة الأولى ، والزاي في الثانية . تحريف صوابه من س والمصادر السالفة .

(٤) أمالي ابن الشجري ١٦٤/١ ، وفي تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٣١٤ : «وقد حَرَّفَ ابن الشجريّ هذا الرجز فأنشده :

قـم قائماً قم قائما إنّي عسيتُ صائما

وإنّما : (قم قائماً) صدر رَجَز آخر» . ونقل كلامه البغدادي في الخزوانة ٧٧/٤ ، وانظر المقاصد النحوية ١٦١/٢ . والرواية الثانية التي أوردها الشاطبي في أمالي ابن الشجريّ ٣٤٧/١ ، وانظر الخصائص ١٠٣/٣ ، الصاحبي ص ٣٩٤ ، وعزاه ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٥٦/١ إلى امرأة من العرب ، وانظر المقاصد النحوية ١٨٤/٣ ، وهمع الهوامع ٢٠٨/٥ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٥٧/١ ، ولم أُقف للبيت على نسبة ، وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٥ ، المساعد ٤١/٢ ، المقاصد النحوية ١٨٥/٣ ، التصريح ٣٨٧/١ .

وهذا الضربُ قليلٌ بخلاف الموافقة في المعنى فقط ، فإنَّ ذلك كثيرٌ ؛ لأَنَّ العربَ تتحاشى في أكثرِ كلامِها عن التكرارِ اللفظي ، ولكن قد جاء في القرآن الكريم ﴿وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[1] ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهارَ والشَّمسَ والقَمَرَ والنُّجومَ مُسَخَّراتٍ بأمره﴾[2] ، ولأجلِ قِلَّةِ هذا القسم لم يُمَثَّل به الناظم ، وإنَّما مَثَّلَ بالأول ؛ لأَنَّه البابُ الغالبُ ، وترك التمثيل بالآخِرِ ؛ لأَنَّه ليس في درجته ، ولكنه في المعنى لاحِقٌ بالأول . ويمكن أَنْ يكونَ أتى بالمثال تقييداً لما تَقَدَّم من إطلاقِ الحكم حتى يكون قاصداً لإخراج نحو : قم قائما ؛ لأنَّه عنده غيرُ مقيسٍ ، فلا يجوز على هذا التنزيل أن تقولَ : خرجتُ خارجاً ، ولا ضربتُ زيداً ضارباً ، ولا ما أشبه ذلك . وهو خلاف ما يظهر منه في التسهيل[3] . وقد نَصَّ في الشرح أَنَّه قليلٌ[4] ، فلذلك احتَمَلَ هذا التمثيل البيان ، واحتَمَلَ التخصيصَ والتقييد . وتوجيهُ كلٍّ واحد من الوجهين ظاهرٌ ، فإنَّ الجميعَ مُستَنِدٌ إلى السماع ، فيُمْكِنُ أَنْ يقول بالقياسِ لمجيئه في الكلام ، وإن كان قليلاً كعادته ، في أمثال ذلك ، ويمكن أنْ يقولَ بوَقْفِهِ على السماع لقِلَّةِ استعماله وضَعْفِ قياسه .

والثاني من وجهي الحال المؤكِّدة : أَنْ تقعَ مؤكِّدَةً لمعنى جُمْلَةٍ ليس واحدٌ من جزئيها بصالح للعمل في الحال ، ولا يكون ذلك إلاَّ وَهُمَا اسمان جامدان ، وذلك قوله : (وان تؤكد جملة) يريد : ليس فيها ما يصلح للعمل ، ويُعَيِّنُ هذا المقصدَ أَنَّه لو كان واحدٌ من جزئيها صالحاً للعمل لكانت الحالُ مؤكِّدَةً له ،

---

(١) سورة النساء آية ٧٩ .

(٢) سورة النحل آية ١٢ بنصب «النجوم» و«مسخرات» ، وروى حفص عن عاصم رفعهما ، وهي قراءة عبدالله بن عامر ، والنصب قراءة سائر السبعة ، ورواية أبي بكر عن عاصم . السبعة ص ٣٧٠ ، وانظر حجّة القراءات ص ٣٨٦ .

(٣) التسهيل ص ١١٢ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٥٤ .

ودخلتَ في قوله أولاً (وعامل الحال بها قد أُكِّدا) ولذلك جَعَل هنا العاملَ مضمراً ، فلو كان ثَـمَّ ما يَصْلُح للعمل لم يَحْتَج إلى تقديرِه ، ومرادُه أَنَّ الحالَ قد تُـؤَكِّد معنى الجملة ، فإن أردتَ ذلك - ولا بد من عامل في الحال - فأضمِر لها عاملاً ، إذ المنصوبُ مفتَقِرٌ إلى ناصبٍ ، أَمَّا التوكيد بها ، فنحو : قولك : هو الحق بَيِّناً ، وهو زيدٌ معروفاً ، وأَنا زيدٌ معلومَ المرتبة ، وما أشبه ذلك مما يكونُ فيه المبتدأُ والخبرُ معرفتين ؛ لأنَّ مقصودَك أَنْ تُخْبِرَ عن المذكور باسمه المعروف به مَنْ كان يجهلُه ، أو ظُنَّ أَنَّه يجهله ثم أتيت بالحال تؤكِّد أَنَّ المذكورَ زيدٌ وتُحَقِّقُه ، وكأَنَّك إنما أردتَ بقولك : هو زيدٌ أَنَّه هو المعروف المعلوم الخَبَرِ والقِصَّةِ فأكَّدْتَ ذلك[1] المعنى بالحال . وعلى هذا لا يجوز أَنْ تذكرَ بعدَ هذه الجملة من الأحوال إلاَّ ما يعطيه قَصْدُ الجملة أولاً من اليقين ، نحو ما مَثَّلَ به ، وأنشد سيبويه لسالم بن دارة :

أنا ابنُ دارةَ معروفاً له نَسَبِـي ... وَهَل بدارةَ يا للناسِ من عارِ[2]

أو الفخر بصفةٍ يفخر بها ، نحو : أنا زيدٌ شجاعاً ، وأنا عبدُالله كريماً . ومنه ما أنشده ابنُ خروف من قول الشاعر :

فإني الليثُ مرهوباً حِمَاهُ ... وَعِـيدِي زاجرٌ دونَ افتراسي[3]

وقول الآخر :

---

(١) في أ : فأكد عند ذلك .

(٢) الكتاب ٧٩/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٧/١ ، الخصائص ٢٦٨/٢ ، ٦٠/٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٥/٢ ، شرح المفصل ٦٤/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٥ ، توضيح المقاصد النحوية ١٨٦/٣ ، خزانة الأدب ٥٥٧/١ ، ودارة : أم الشاعر ، وقيل جَدّه ، وعليه رواية البيت : له نسبي ، والرواية المشهورة (بها نسبي) على الأول .

(٣) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٣٩/١ ، ٥٥ من غير نسبة .

وقد علمت عِرْسِي مُلَيْكَةَ أنَّنِي   أنا اللَّيْثُ مَعْدِيّاً عليه وعاديا[1]

أو التعظيم ، نحو : هو زيدٌ عظيماً في قومه ، وأنا زيدٌ جليلاً مَهِيباً . أو التحقير ، نحو : أنا عبدُك فقيراً إلى رحمتك / وأنا عبدالله آكلاً كما يأكلُ العبدُ . أو /٢٣٧/ التهديد والوعيد وقد يكون منه قول الشاعر :

فإني الليثُ مرهوباً حِمَاه   وعيدي زاجرٌ دونَ افتراسي

وهو أظهر من كونه فخراً ، ومنه قولك : أنا زيدٌ متمكّناً منك ، وما أشبه ذلك . ولا يكون الحال هنا بغير ذلك مما لا ينبىء عنه معنى الجملة ، كما تقول : أنا زيدٌ قاعداً ، وهو زيدٌ منطلقاً ، فإنَّ معنى الجملة لا يُشْعِرُ بالحال فليست الحالُ مؤكِّدةً كما كانت مؤكِّدةً في قولك : أنا زيدٌ معروفاً ، فلو فُرِضَ أَنْ يكونَ في الجملة مع منطلق معنى التنبيه والتعريف كما كان مع معروفٍ لجاز ، كما إذا قيل ذلك الكلامُ خلفَ حائط أو موضع يُجْهَل فيه المسمّى ؛ لأنّه جوابٌ لمن قال : من أنت ؟ فقال : أنا عبدالله فإنّه لم يعرفه إلاّ باسم قد علمه ، فكأنه قال : أنا مَنْ تَعْرِفُ منطلقاً في حاجتِك فهذا جائزٌ ؛ فإنه في عداد قولك : أنا عبدالله معروفاً ، فهذا كلُّه يجري هذا المجرى . وقد يجري مَجْرَى التصديرِ بالضمير التصديرُ باسم الإشارة ، فتقول : هذا زيدٌ معروفاً أو فاخراً ، أو نحو ذلك ، وكذلك : أخوك زيدٌ معروفاً ، والذي في الدار زيدٌ مشهوراً ، وما كان نحو ذلك ؛ فَلِهذا لم يَحْتَجِ الناظمُ إلى تقييد المبتدأ بأَنْ يكونَ ضميراً وإن كان ذلك فيه كثيراً .

فإن قيل : فكان حَقُّه استيفاءَ ما تحتاج إليه الجملةُ المذكورةُ من القيود المعتبرة في الإتيان بالحال المذكورة ، وهي أن يكون جُزْآها معرفتينِ جامدين[2] جموداً

---

(١) البيت في المفضليات ص ١٥٨ ، من قصيدة لعبد يغوث بن صلاءة الحارثي ، الكتاب ٣٨٥/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣٣/٢ ، المنصف ١١٨/١ ، ١٢٢/٢ ، المقرب ١٨٦/٢ ، توضيح المقاصد ٧١/٦ ، المقاصد النحوية ٥٨٩/٤ ، التصريح ٣٨٢/٢ .

(٢) في الأصول : (معرفتان جامدان) .

مَحْضاً ، أمَّا كونهما جامدين فقد تَقَدَّمَ التنبيه عليه ، وأمَّا كونُهما معرفتين فلا دليلَ في كلامه على ذلك ، وهو قَيْدٌ ضروريٌّ ، إذ لا يقال : أنا أخٌ لك معروفاً ، ولا : هو رجلٌ معروفاً إلاَّ والحالُ غيرُ مؤكِّدة ، لأنَّ الجملةَ لا تُنْبِئ عن ذلك .

فالجواب : أنَّ قولَه (وإن تؤكِّد جملة) يَسْتَلْزِم أنَّ الجملةَ تُعطِي من المعنى ما تعطيه الحالُ حَتَّى يَصْدُقَ عَلَيْها أنَّها مؤكِّدَةٌ لمعنى الجملة ، وإذا كان كذلك لم يُتَصَوَّر أنْ تكونَ الجملةُ إلاَّ مركَّبَةً من معرفتين كما تقدَّم بيانُه ، فإن كان أحدُ جزأيْها نكرةً لم يُتَصَوَّر ، فلا يَصْدُقُ أنَّ الحالَ مؤكِّدةٌ ، فترك التقييدَ بذلك اعتماداً على هذا المعنى . والله أعلم .

وأمَّا العامل في هذه الحالِ فليس في اللفظ ما يُمْكِن أنْ يُجْعَلَ عاملاً فلا بُدَّ من تقديره ، وقد اختلف فيه النحويون ، فمَذْهَبُ الناظم أنَّه مضمرٌ ، وهو فعل تُفَسِّرُه الجملةُ ، وذلك : أُحُقُّ ونحوه ، أو أعرفُه ، أو أتحققه ، أو شِبْهُ ذلك ، فإذا قلتَ : هو زيدٌ معروفاً ، فالتقدير : أَحُقُّه أو أعلَمُه معروفاً ، وإذا قلت : أنَا زيدٌ معروفاً ، فالتقدير : اَعْرِفْني ، أو أُعْرَفُ ، أو نحو ذلك . وهذا مذهب السيرافي[1] . وذهب الزجاج إلى أنَّ العاملَ هو الخبرُ لتأَوُّلِه بمُسَمًّى ونحوه . وذهبُ ابنُ خروف إلى أنَّ العاملَ هو المبتدأ[2] بما فيه من معنى تَنَبُّه . والظاهر من كلام سيبويه أنَّ العاملَ معنى الجملة لا معنى المبتدأ بانفراده ، ولا الخبر بانفراده ، إذ
/٢٣٨/ معناها إذا قلت : هو زيدٌ معروفاً ، أي انتَبِه له ، أو الزَمْهُ معروفاً[3] ، فإنَّما / قدَّر معنى قَدَّرَ الجملة ، وأمَّا تقدير ذلك في المفرد فمُتَكَلَّفٌ ، ولأنَّهُ أمْرٌ معنويٌّ فلا يكون إلاَّ من الجملة ، وعلى هذا يَقْرُبُ رَأْيُ الناظم ، ويُؤْنِسُ به بأنَّه قد يريد

---

(١) شرحه كتاب سيبويه ٢/ل ١٩٥ .

(٢) انظر رأي الزجاج ، ورأي ابن خروف في التسهيل ص ١١٢ ، منهج السالك ص ٢١٠ ، توضيح المقاصد ١٦٣/٢ .

(٣) الكتاب ٧٨/٢-٧٩ .

ههنا تقديرَ فعلٍ تَدُلُّ عليه الجملة ما تقدَّم في المصدر المؤكَّد لنفسِه إذا قلت : له عليَّ ألفُ درهمٍ عُرْفاً ؛ إذ هو عندَه وعندَ غيره على إضمار الفعل المتروك إظهارُه ، فكذلك ينبغي أَنْ يكونَ هذا . وهو ظاهرٌ . واعلم أَنَّ في قوله : (فمضمر عاملها) تنبيهاً على مسألتين : إحداهما : التنكيتُ على مَذْهَبَيْ الزجَّاج وابنِ خروف ، أي ليس العاملُ بظاهرٍ في اللفظ كما يقولُه المخالفُ ، بل هو مُضْمَرٌ يَدُلُّ عليه الكلام . والثانية : التنبيهُ على لزوم الإضمار ، ودَلَّ على ذلك تقديمُه الخبرَ في قوله (فمضمر عاملها) إشعاراً بتأكيدِ الحكم بذلك ، وكذلك الأمر فيه ؛ إذ لا يجوز إظهارُه ، فلا تقول : أَنا زيدٌ اعْرِفْني معروفاً ، وذلك لأنهم جعلوا الجملةَ كالَبدَلِ من اللفظ بالعامل كما جعلوا الجملةَ في قولهم له عليَّ [ألفٌ عرفاً][1] عِوَضاً من العامل في المصدر . ولا أعلم في هذا الحكم خلافاً .

ثم قال : (ولفظها يؤخر) الهاء عائدٌ على الحال ، ويعني أَنَّ الحالَ في هذه المسألة يُؤَخَرُ ، ولا يجوزُ تقديمُه فلا تقول : معروفاً هو زيدٌ ، ولا شُجَاعاً أنا زيدٌ ، وكذلك لا تقول : أَنَا معروفاً زيدٌ ، ولا أَنَا شُجَاعاً زيدٌ ، وإنَّما لَزِمَ تأخيرُها لأَنَّها إنما أعطت من المعنى ما أعطَتِ الجملةُ من قبلُ ، إذ كان قولُك : هو زيدٌ ، أو أنا زيدٌ معناه : أنا المعروفُ أو هو المعروفُ أو اعْرِفْني أو اعْرِفْه ، فصار قولك : معروفاً يعطي عين[2] ما يُعْطِيه : أنا زيدٌ ، وهو زيدٌ ، فصار كالجملة المؤكِّدة لجملةٍ أخرى ، أو المفرد المؤكِّد لما قبلَه . ومن شأن المؤكِّد التأخير عن المؤكَّد . وأيضاً الجملةُ إذا قامَتْ مقامَ العامل لم يَبْقَ للعامل ذلك التصرفُ الذي كان قَبْلَ أَنْ يُحْذَفَ ، ويُعَوَّضَ عنه ، يُبَيِّنُه أَنَّك لا تقول : صوتَ حمارٍ له صوتٌ ، ولا : عُرفاً له عليَّ ألفٌ ، ولا حَقّاً أنت ابني ، ولا ما أشبه ذلك ، بل يَلْزَمُ المعمولُ التأخيرَ لعدم تَصَرُّفِ ما ناب عن العامل .

---

(١) ما بين القوسين مطموس في مصورة الأصل ، وأثبته من أ .

(٢) في الأصل : (غير) تحريف .

فإن قيل : هذا الحكمُ الذي قَرَّرَ من لزومِ تأخير الحال هل هو مقتَصَرٌ به على الحالِ المؤكَّد بها الجملةُ أم هو شاملٌ للحال المؤكِّدة كانت مؤكِّدةً لعاملها أو للجملة ؟ .

فالجواب : أَنَّ الظاهرَ من كلامه الاقتصارُ على المؤكَّد بها الجملةُ . وأيضاً فإنَّ العامل النائبَ عنه غيرُه لا يقوى قوةَ العامل الظاهر كما تَقَدَّمَ بخلاف نحو : (لا تَعْثُ في الأرض مفسداً) . فإنَّ العاملَ لفظيٌّ وهو قَوِيٌّ كما في المصدر المؤكِّد ، فكما يجوز تقديمُ المصدر المؤكِّد على عامله كذلك يجوز هنا ، فإذاً قولُه (ولفظُها يُؤَخَّر) راجعٌ إلى الوجه الثاني ، وهو الحال المؤكِّد للجملة . والله أعلم .

ثم قال :

وموضعُ الحالِ تجيء جُمْله كجاء زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلَه

لما كانت الحال خبراً من الأخبار ، وكان الخبر يأتي مفرداً ، وهو الأصل ،
/٢٣٩/ ويأتي جملةً في موضع المفرد / جاءت الحالُ كذلك ، وكذلك النعت ، فالثلاثةُ جاريةٌ من وادٍ واحد ، فالأصل في الحال أنْ تأتيَ مفردةً ثم إنَّها قد تأتي جملةً ، وتكون تلك الجملة مقدَّرَةً بالمفرد الذي يقع عليه النصبُ على الحال ، وقد ذكرَ حكمَ المفرد فيما مضى فأخذ يذكر حكمَ الجملةِ ، فيريد أَنَّ الحالَ قد تأتي في موضعِها جملةً ، وهذا مُشْعِرٌ بأَنَّ الجملةَ ليست الحالَ بنفسها بل هي في موضعِها فحيث جاءت كذلك فلا بُدَّ من تقديرها بالمفرد ، لأنه الأَصلُ فيها ، وأيضاً لم يقيِّد الجملة بكونها إسميةً أو فعليةً فدَلَّ على أَنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تقع في موضع الحال ، فتقول : جاءني زيدٌ وهو ضاحِكٌ ، وجاءني يضحك .

فإن قيل : تقييدُه بالمثال يُشْعِرُ بأَنَّها إنما تكون إسميَّةً ، لأَنَّ التقديرَ :وموضعُ الحالِ تجيءُ جملةٌ تشبه هذه الجملةَ ، وقوله (وهو ناوٍ رحله) جملةٌ اسميَّةٌ ، فكأَنَّ التقديرَ : وموضعَ الحال تجيء جملةٌ اسميَّةٌ ، فخرجت الفعليّةُ عن ذلك ، وهو غير صحيح .

فالجواب : أنَّ مرادَه الجملةُ على [نوعيها ، والدليل][1] على ذلك قولُه بعدُ (وذاتُ بَدْءٍ بمضارع ثَبَت) وهذا تفصيل لمُجْمَل قد [سبق ، والجملة المبدوءة][1] بالمضارع فعليّة بلا بُدّ ، فالجملة في كلامه إنما المقصودُ بها كيفَ كانت ، وإنَّما أتى بالمثالِ إشعاراً بِقَيْدٍ آخرَ ضروريٍّ للجملة الواقعة حالاً ، وهو كونُها خبريَّةً ، فإنَّ الطلبيَّةَ لا تقع في موضع الحال ، لو قلت : جاء زيدٌ كيف حالُه ؟ أو جاء زيدٌ هل رأيتَه ؟ على أن تكونَ الجملةُ الطلبيَّةُ في موضع الحال لم يَصِحَّ ، كما لا يكون ذلك في النعت لأنَّهُمَا من باب واحد ، ألا ترى أنَّ النكرةَ يجري الحال عليها نعتاً في الأكثر ، ولا تقع حالاً إلا قليلاً ، بخلاف المعرفة فإنَّه لا بُدَّ من انتصابِها معه ، إذ لا يَصِحُّ جريانُها نعتاً عليها ، فالحال جاريةٌ بين شَبَهِ خبر المبتدأ أو شَبَهِ النعت ، فتأخذ من الخبر أحكاماً كثيرةً ،ومن النعتِ أحكاماً أُخَر . وهذا الموضع مما غَلَبَ فيه شَبَهُ النعت ، فلذلك لم تقع جملةُ الحال طلبيَّةً ، كما لم تقع جملةُ النعتِ طلبيَّةً حَسَبَ ما يذكره . ثم أتى بمثال للجملةِ الحالية ، وهو قوله : جاء زيدٌ وَهْوَ ناوٍ رِحْلَه ، أي : جاء في هذه الحالِ ، والتقدير : جاء زيدٌ ناوياً رحلةً ، فقد وقع (وَهْوَ ناوٍ) موقعَ قولك : ناويا ، والشأنُ أبداً أَنْ تُقَدِّرَ المفردَ من الخبر ، لا من المُخْبَر عنه ، ففي الجملة الفعلية تُقَدِّرُها من الفعلِ ، وفي الجملة الإسميّة تُقَدِّرُها من خبر المبتدأ ، لأنَّ ذلك هو محلُ الفائدة[2] ، فتقول في قولك : جاء زيدٌ يضحك : جاء ضاحكاً[3] ، كما قلت : جاء زيدٌ ناوياً رحلةً ، وهكذا الأمر في خبر المبتدأ إذا وقع جملةً ، وفي النعت كذلك لا فرقَ بينَهما . وهذا ضابط لا بُدَّ منه ، لكنه قد يَعْرِض في ذلك عوارِضُ لَفْظِيَّةٌ ربما يُشْكِلُ على

---

(١) تكملة من أ ، س ، ومكانها في مصورة الأصل مطموس .

(٢) وقعت (الفائدة) ضمن كلام استدرك في الطرف الأيسر من الأصل ، ولم تظهر في مصورة الأصل ثلاثة أحرفها الأخيرة .

(٣) في أ ، س : (جاء زيدٌ ضاحكاً) .

مَنْ لم يَثْبُتْ قدمُه في هذه الصناعة ، ولعله يأتي من ذلك في أثناء الكلام على بعض المسائل التقديرية في الحال أو في النعت إن شاء الله .

فإن قيل : هذا الحكم الذي أتى به مجملاً للجملة الحالية ناقصةِ الشرائط ، فإنَّ جملةَ الحال لها شرطٌ آخر لا بُدَّ منه ، وهو ألاَّ تكونَ مفتتحةً بدليل استقبال[1] ، وقد اشترطه في التسهيل[2] ، وهو ضروريٌّ أيضاً ، إذ لا تقول : جاء زيدٌ سيضحك ولا جاء زيد لن يَضْحَكَ ، ولا ما أشبه ذلك للتناقض بين الحال والاستقبال ، وليس في / الإتيان بذلك المثال ما[3] يشعر بهذا الشرط ؛ لأنه من الجملة الإسمية بمعزل ؛ إذ دلائل الاستقبال يختصّ الاستفتاح بها بالجمل الفعلية فيوهم إطلاقه دخولها ، وهو غير صحيح . /٢٤٠/

فالجواب : أنَّ دلائـلَ الاستقبال عارضةُ الدخولِ على الأفعالِ ليست بأصليّةٍ لها ، فالسابق للفَهْمِ من الجملة الفعلية ما كان الفعل أولَ سابقٍ فيهما من غير شعور بما يتقدمه أداةٌ من الأدوات ، وإذا ثَبَتَ هذا فالعوارضُ لها أحكامٌ إذا عرضت ، ولا يلزم من ثبوت حكم أصليٍّ في موضع أنْ يكونَ ثابتاً له مع العوارض الطارئة ، فلا يلزم إذاً التَّحَـرُّزُ منها ابتداء في تقرير الحكم الأصلي ؛ فلذلك لم يتحرَّز من الجملة المفتتحة بدليلِ استقبال .

فإنْ قيل : لِـمَ لَمْ يذكر هنا وقوعَ الظرف والمجرور حـالاً أَلِكَوْنِهما بمَعْزِلٍ عن ذلك أم لِكَوْنِهِما يـدخلان تحت حكمِ المفـرد إن قُـدِّرا بالمفـرد ، أو حكـمِ الجملة ؟ [وقد ترك][4] ذكرهما في التسهيل وهنا فما وجه ذلك ؟ فالجواب : أنَّ

---

(١) انظر منهج السالك ص ٢١١ .

(٢) التسهيل ص ١١٢ .

(٣) في الأصل : (مما) .

(٤) تكملة من أ ، س . ومكانها مطموس في مصورة الأصل .

الظرف والمجـ[رور لا مانع يمنع من وقـ][1] سوعهما حالين كما يقعان صفةً وخبراً ، فأنت إذا قلت : ضرب زيدٌ عمراً في الدار ، أو : ضرب زيدٌ عمراً أمامَك أو يَومَ الجمعة فجائِزٌ أَنْ يكونا متعلّقين بضَرَبَ ،وعلى هذا لا يكونان حالين . وجائز أَنْ يكونا متعلّقين باسم فاعلٍ حالٍ من المفعول وحدَه ، أو من الفاعلِ وحدَه . وأن[2] يكون حالاً منهما معاً . وقد حمل الزمخشري قولَهم : لقيتُه عليه جُبَّةُ وَشْيٍ على أَنَّه في تقدير : مستَقِرَّةٌ عليه جبةُ وشيٍ[3] . وتأَوَّلَ ابنُ عصفور قولهم : رأيتُ الهلالَ من داري من خَلَلِ السحاب ، على أَنْ يكونَ (من خَلَلِ السحاب) متعلّقاً باسم فاعل على تقدير : بادياً من خلل السحاب[4] ، وحمل ابنُ مالك قول الله تعالى ﴿فَـلَـمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عندَه﴾[5] على أَنَّ مستَقِرّاً هو ذلك المحذوف في قولك : رآه عُندَه – ظهر في الآية ، ولا شك أَنَّه حال من الهاء في رآه ، فكذلك الحكمُ لو لم يظهر على مذهبه . وحدَّثَنا شيخُنا الأستاذُ أبو عبيدالله بن الفخار – رحمه الله – عن شيخِه أَبي إسحاقَ الغافِقيِّ أَنَّه كان يقول : الظرفُ والمجرور الذي في معناه لا يتعلَّقُ واحدٌ منهما بالفعل المذكور إلاَّ بشرطِ أَنْ يكونَ الفاعلُ والمفعولُ في ذلك المَحَلّ ، فإن كان فيه أحدُهما دونَ الآخر كان الظرفُ أو المجرور متعلّقاً بحال من الكائن في ذلك المحل ، قال : وعلى ذلك يُحْمَلُ قولُ امرىء القيس :

فَشَبَّهتُهُم في الآلِ لما تَكَمَّشُوا　　حدائقَ دَوْمٍ أو سفيناً مقيَّرا[6]

فقوله (في الآل) متعلق بحالٍ من ضمير المفعول دون الفاعل ، لأَنَّه لم يكن معهم

---

(١) تكملة من أ ، س . ومكانها مطموس في مصورة الأصل .

(٢) في الأصل : (أو يجوز) .

(٣) المفصل ص ٦٤ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩/١ .

(٥) سورة النمل آية ٤٠ .

(٦) ديوانه ص ٥٧ .

في الآل ؛ لأَنَّ الآلَ لا يُرى إلاّ على بُعْدٍ ، قال : وكان يقول على ذلك : رأيتُ أمامَك زيداً خلفَك ، فيكون أمامَك معلَّقاً بحالٍ من الفاعل ، وخلفَك معلَّقاً بحال من المفعول . فإذا تقرَّر هذا فلا يمتنع وقوعُ الظرف والمجرور في موضع /٢٤١/ الحال ، ويكون الناظم اكتفى بذكر المفرد عن ذكره بناءً / على أنَّه في تقدير المفرد ، ويمكن أنْ يكون في تقدير الجملة ، كما يُمْكِنُ ذلك في النعت ، وقد أجاز الوجهين في الخبر في باب الابتداء في قوله :

* ناوينَ معنى كائنٍ أو استَقرّ *

ثم قال :

وذاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَت حَوَتْ ضَمِيراً ، ومِنَ الواوِ خَلَتْ
وذاتَ واوٍ بعدَها انْوِ مُبْتَدَا لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

فقَسَمَ الجملةَ الواقعةَ في موضع الحال إلى قسمين : أحدهما المصدَّرَةُ بالفعل المضارعِ المُثْبَتِ غيرِ المنفي . والثاني ما سوى ذلك . فأمَّا القسمُ الأولُ فعلى ضَرْبَيْنِ : أحدُهما : أنْ يكونَ بلا واوٍ ، والآخرُ أنْ يكونَ بالواو ، فقوله : (وذاتُ بَدْءٍ بمضارع ثَبَتْ) يريد أنَّ الجملةَ المبدوءةَ بالمضارع إمَّا أنْ تكونَ قد دَخَلَها نَفْيٌ أو لا ، فإنْ دَخَلَها النفيُ فيأتي حكمُها ، وإنْ لم يَدْخُلْها نَفْيٌ بل كان المضارعُ فيها مثبتاً فلا بُدَّ فيها من ضميرٍ يعودُ على ذي الحال ، كما يلزم في الصفةِ والخبرِ إذا وقعا بالجملة ؛ ليربط [1] بين الحال وصاحبِها كانت الجملة بالواو أو [2] دونَها ، فتقول : جاء زيدٌ يضحك ، وجاء أخوك ويضحك ، ففاعل الفعلين هو الضمير العائد على ذي الحال ، ودَلَّ على ذلك بقوله : (ومن الواو خَلَتْ . . . وذات واو) يريد أنَّ الضميرَ لا بُدَّ منه مطلقاً فقولُه : (ومن الواو خلت) جملةٌ في

(١) في الأصل وأ : (ليربطا) ، والصواب في س .
(٢) في الأصل : (بالواو دونها) .

موضع الحال من الضمير في (حوت) وهي مصدَّرَةٌ بالماضي عارياً من قد ، كأنَّك قلتَ : حوت ضميراً وخلَت من الواو ، أي : وقد خلَت من الواو . وقولُه : (وذات واو) معطوفٌ على موضع الجملة ، أي :خالِيَةً من الواو ، وذات واو . ثم قال (بَعْدَها انوِ مبتدأ) فأتى بجملة مستأنَفَةٍ تُبَيِّنُ حكمَ المضارع بعدَ الواو أنَّه على تقدير مبتدأ يكونُ المضارعُ خبراً لـه ، فقولك : جاء زيدٌ ويضحك ، في تقدير : وهو يضحك .

فإن قيل : هذا التفسيرُ غيرُ لائقٍ وظاهرُه عدمُ الارتباط بين قوله : (بعدها انو مبتدأ) وبين ما قبلَه ، فَلِمَ لَمْ تَجْعَلِ الجملةَ الأولى وهي قوله : (ومن الواو خلت) حالاً ، وقولَه : (وذات واو بعدها انو) جملةً أخرى مستأنَفَةً ، ويكون المعنى : أنَّ الجملةَ ذاتَ الواو لا بُدَّ أنْ يُنْوَى بعدَ الواو فيها المبتدأُ ، وما المانع من هذا التفسير ؟ حتى تكلَّفَ في البيت هذا التَّكَلُّف .

فالجواب : أنَّ الضرورةَ دعت إلى ذلك ؛ لأنَّ قولَه :(حوت ضميراً) يجب أنْ يكونَ قَيْداً في الجملتين معاً ذاتِ الواو والعاريةِ من الواو ، إذ لا يقال جاء زيدٌ ويضحكُ عمروٌ ، على أنَّ الجملةَ في موضع الحال ، فلو جعلتُ قولَه : (وذات واو) جملة منقطعةً من الأولى لاقتضى استغناءَ ذاتِ الواو عن الضمير ، بل كان يقتضي بحُكْمِ المفهوم ألاَّ تكونَ ذاتَ ضميرٍ أصلاً ، لأنَّه قَيَّدَ الجملةَ العارية من الواو بأنَّها حوَت ضميراً ، فاقتضى أنَّ ذاتَ الواو على خلاف ذلك ، وذلك غير صحيح ، / ولا يَضُرُّ جعلُ قولِه : (بَعْدَها انوِ مبتدأ) جملةً مقطوعة ، لأنَّه قد /٢٤٢/
يفعلُ مثل ذلك كقوله في باب ظنّ :

وإنْ ، ولا ، لامُ ابتداء أو قسم   كذا ، والاستفهام ذا له انحتم[1]

وغايتُه في القبح أنْ يكونَ حَذَفَ حرفَ العطف ، وذلك في نظمه شائعٌ ،

---

(١) انظره في شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠٢ ، ولابن عقيل ٤٣٤/١ . ومضى في باب (ظَنَّ) .

وعلى هذا فقد أعطى كلامُه أمرين : أحدهما : أنْ لا بُدَّ من ضميرٍ في الجملة المصدَّرَة بالمضارع ، كانت بواو أو بغيرِ واوٍ ، فإنَّك لا تقول : جاء زيدٌ يضحكُ عمروٌ ، ولا ويضحك عمروٌ . والثاني : أنَّ النوعين معاً جائزانِ في الكلام قياسا ؟ ؛ إذ لم يُفَرِّق بينهما . فأمَّا العاريةُ من الواو فلا إشكالَ في جواز القياس فيها ، وأمَّا المصدَّرَةُ بالواو فمِنَ الناس مَنْ يَمْنَعُ القياسَ فيها ، فلا تقع عندَهم حالاً إلاَّ أنْ يُتَلَقَّى مسموعاً لقلّة ما جاء من ذلك ؛ لأنَّ القياسَ يأباه ، فإنَّ المضارعَ في تقدير اسم الفاعل[1] ، وأنت لو قلتَ : جاء زيدٌ وضاحكاً لم يَسْتَقِمْ ، فكذلك ما كان في تقديره . وأجازَ ذلك ابنُ مالك في التسهيل لكنْ قليلاً ، فقال هنالك : «وقد تصحب الواو المضارعَ المُثْبَتَ أو المنفيَّ بلا فيجعل على الأصحّ خبرَ مبتدإٍ مقدَّر»[2] لكن القياس فيه جارٍ عندَه ، واستدَلَّ على ذلك بالقياس والسماع . فالسماعُ نحو ما رواه الأصمعيُّ من قولهم : قمتُ وأصكُّ عينَه[3] ، وقولُ عنترة :

عُلِّقْتُها عَرَضاً وأَقْتُلُ قومَها ... زَعْماً وربِّ البيت ليس بمَزْعَمِ[4]

وقال زهير :

بَلِينَ وتَحْسَبُ آياتِهِنَّ ... عن فَرْطِ حَوْلَيْنِ رَقّاً مُحيلا[5]

وقال عبدالله بن همام السلولي :

---

(١) في أ : (الحال) .تحريف .

(٢) التسهيل ص ١١٣ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ ، وانظر إصلاح المنطق ص ٢٣١ ، المقرب ١٥٤/١ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٨٧ ، شرح القصائد التسع ٤٦٥/٢ ، منهج السالك ص ٢١٣ ، التصريح ١/ ٣٩٢ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ ، والبيت في ديوانه ص ١٩٤ ، منهج السالك ص ٢١٣ .

فلمــا خَشِيتُ أظافيرَهم نجوتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكا[1]

فقولُه : (وأَصُكُّ عينَه) جملةٌ في موضع الحال ، وكذلك : ([2]وأقتلُ قومها) وقولـه : (وتحسب آياتهن) وقول : (وأرهنهم) ، قال المؤلف : «ويمكن أَنْ يكونَ من هذا قولُ الله تعالى ﴿قالوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا ويَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَه﴾[3] وقوله ﴿إِنَّ الّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عن سَبِيلِ اللهِ﴾[4] . فهذا كلُّه مما يُقَوِّي الجوازَ . وأَمَّا القياس فكما تقع سائرُ الجمل الفعليّة حالاً فكذلك هذه ، وما أَلزموه من التقدير الفاسد فلا يلزم ؛ فإنَّه كما تُقَدَّرُ الجملةُ الإسمية ذاتُ الواو بغير واوٍ ، فكذلك تُقَدَّرُ الجملةُ الفعليّةُ ذاتُ الواوِ بغيرِ واو[5] .

فإن قيل : الفعلُ المضارع في تقدير اسمِ الفاعل ، فإذا تقدَّمَتْهُ الواوُ كان بمنزلةِ تقدّمها على اسم الفاعل ، فكما لا تقول : جاء زيدٌ وقائماً ، كذلك لا يجوز : جاء زيدٌ ويقومُ ، بخلافِ الجملةِ الإسمية فإنَّ المبتدأَ فيها ليس في تقدير اسم الفاعل ، فلا يَقْبُح أَنْ يتقدَّمَ الواوُ عليها ، وإذذاك لا تتقدَّرُ الحالُ بعد الواو بغير واوٍ ، وإذا ثَبَتَ هذا فالجملةُ كلُّها إذا كانت اسميَّةً في موضع الحال ، فلا تُذْكَرُ الواو مع تقديرها ، وإذا كانت فعليّة فالفعلُ وحدَه هو الواقعُ في موضعه ،فلذلك لَزِمَ ذكرُها في التقدير ؛ وسبب ذلك كلِّه أَنَّ الواوَ تصلُح مع الجمل ، لأَنَّها كأَنَّها عاطفةٌ جملةً على جملة فَرُوعِيَ اللفظُ فجاز الإتيانُ بالعاطف ، فإذا قُدِّرَ المفرد لم تصلحِ الواوُ ؛ لأَنَّ عطفَ المفرد على جملةٍ لا موضعَ لها من الإعراب لا

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ ، والبيت في إصلاح المنطق ص ٢٣١ ، المقرب ١٥٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٨ ، منهج السالك ص ٢١٣ ، المقاصد النحوية ١٩٠/٣ .

(٢) في الأصل : (وكذلك :ونجوت وأقتل قومَها) بإقحام (نجوت) .

(٣) سورة البقرة آية ٩١ .

(٤) سورة الحج آية ٢٥ ، والنص في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٢/١ .

(٥) لم أجد الاستدلال بالقياس على جواز مجيء الجملة الحالية المبدوءة بفعل مضارع مثبت مصحوبة بالواو في شرح التسهيل .

/٢٤٣/ يَصِحُّ ، فإذا أتي بالحال / جملةً مصدَّرَةً بالمضارع كان المضارعُ مُقدَّراً بالمفرد ؛ لأنَّه على وِزانِه ، ومحمول عليه – أعني اسم الفاعل – فلم تصلُح الواوُ معه ولذلك لَزِمَ الضميرُ ، فإذا أُجيزَ دخولُ الواو كان تجويزاً لِدخولِها على المفرد فكان (ويضحك) في تقدير : ضاحكاً ، وذلك فاسدٌ .

فالجواب : أنَّ هذا مُنْتَقِضٌ بالفعل الماضي فإنَّه مقدَّرٌ باسم الفاعل ومع ذلك فلم تمتنع الواوُ ، فتقول : جاء زيدٌ وضَحِك ، وإن كان في تقدير : وضاحكاً ؛ اعتباراً بلفظِ الجملة الآن ، وإذا قُدِّرَ المفردُ سقطت الواوُ ، فكذلك تقول في المضارع : إنَّ الواوَ يَصِحُّ دخولُها من حيثُ كان لفظُه مع فاعله لفظَ الجملة . والتقدير بالمفرد أمرٌ آخر تسْقُطُ معه الواو ، فإنَّ العرب تراعي أحكام اللفظ وتحافظُ في التقديراتِ على ما يَلِيقُ بها ، ويُصَدِّقُ هذا وجودُ الواو مع المضارع سماعاً كما تَقَدَّم كما وجدت مع الماضي ، فلا فرقَ بينهما في هذا المعنى . وهذا كلُّه مع عدم التعرّض إلى التأويلِ الذي ذكر من كونِ المضارع يُقَدَّرُ قبلَه المبتدأ . ثم إنَّه لم يَكتَفِ بهذا الطريقِ من الاستدلال حَتَّى جعلَ الجملةَ الفعليّة في تقديرِ الإسميَّةِ بأنْ قالَ (بعدَها انوِ مبتدأ) إلى آخره ، يريد : قُدِّرَ بعد الواو مبتدأٌ يكونُ الفعلُ المضارعُ مسنداً إليه – أي خبراً عنه – فقولهم : قمت وأُصكُّ عينه في تقدير : وأنا أُصُكُّ عينه ، وكذلك قول عنترة : (وأَقْتُلُ قومها) تقديره : وأنا أقتلُ قومَها ، وكذلك سائر الأمثلة ، فإنَّه إذا كان الأمرُ في المسألةِ على هذا التقدير صارَتْ في عداد الجمل الإسميَّة ، ولم يبقَ إشكالٌ ، ولا احتيجَ إلى اعتذارٍ عن الواو . والذي يُسَوِّغُ تقديرَ المبتدأ هنا أنَّ البابَ الأكثرَ والطريقَ المَهْيَعَ[١] مع المضارع تَقَدُّمَ الاسم[٢] عليه إذا وقعت جملتُه حالاً ، فتقول : جاء زيدٌ وهو يضحك ، وضربته وأنا أبكي ، وما أشبه ذلك ، فإذا كان معظمُ الباب هكذا حَمَلْنا الأقَلَّ – وهو

(١) في أ : (الممتنع) ، تحريف .

(٢) في أ : (الاسمية) ، تحريف .

عدم ظهور المبتدأ مع الواو – على ما هو الأكثر فقدَّرناه على القاعدة المستمِرَّة في حمل ما خَفِيَ على ما ظَهَرَ ، ولا يَدُلُّ هذا التأويل على الوَقْفِ على السماع ؛ إذ يُمْكِنُ القياسُ على ذلك التأويل بعينه ، وهذا صحيح من الاعتبار . ويمكن في ترتيب هذا الكلام وَجْهٌ آخرَ وهو أَنْ يكون قولُه (حَوَتْ ضميراً ومن الواو خَلَت) معطوفاً أحدُهما على الآخر ، واقتضى أَنَّ المضارعَ المثبتَ يَقَعُ حالاً بشرطين : أحدُهما : أَنْ يكونَ معه ضميرٌ يعود على ذي الحال . والآخر : أَن يخلوَ من واوٍ تَتَقَدَّمُه ، فيكون الخلوُّ من الواو شرطاً لازِماً في القياس . وقولُه (وذاتَ واوٍ) إلى آخره جملةٌ مستَقِلَّةٌ تفيد تأويلَ ما جاء من المضارع المثبت حالاً ، وقد دخلت عليه الواو ، بأَنْ يكونَ على إضمار مبتدإٍ ، كأَنَّه قال : إنْ جاءت جملةُ المضارعِ بالواو فقَدِّر قبلَها المبتدأ – أعني قبل الجملة وبعد الواو – لِتَخْرُجَ بذلك الجملةُ عن كونها مبدوءةً بالمضارع ، وانتصب (ذاتَ) على إضمار فعلٍ من باب الاشتغال يُفَسِّرُه قولُه : (انوِ مبتدأ) ولا يُعْتَرَضُ هذا التفسير بما تَقَدَّمَ من تَوَهُّم استغناء ذاتِ الواو عن الضمير ، لأَنَّ شرطَ احتواء الجملة على ضميرٍ ثابتٌ لم يَتَخَلَّفْ عنه شيءٌ بخلاف شَرْطِ الخلوِّ من الواو . وهذا الوجهُ أسهلُ مما تقدَّم لكنه يقتضي المخالَفَةَ لما ذَهَبَ إليه / في /٢٤٤/ التسهيل من أَنَّ ذلك قياسٌ ، فإنَّ هذا التنزيلَ يقتضي كونَ دخولِ الواو موقوفاً على السماع من حيثُ أَوَّلَها على إضمارِ المبتدأ بعدَها ، ولو كانت المسألةُ عندَه قياساً لم يَحْتَج إلى ذلك ، ونظيرُ هذا قولُه في الإلغاء في باب ظَنَّ :

وَٱنوِ ضميرَ الشأن أو لام ٱبتدا
من موهمٍ إلغاءَ ما تقدَّما

إلاَّ أَنَّ هذه المخالفةَ لا تَضُرُّ ؛ فهو بذلك موافقٌ لأكثر النحويين في أَنَّه لا يجوز في الكلام : جاء زيدٌ ويضحك ، وكثيراً ما يرى هنا خلاف ما يراه هنالك . وقد تَقَدَّمَ منه أشياء ، وستأتي أُخَرَ إن شاءَ الله . وإذا قلنا بالتفسير الأول ، وأَنَّ ابنَ مالك وافقَ هنا قولَه في التسهيلِ فكونُه ذَهَبَ إلى التأويل بإضمار المبتدأ نَبْذٌ لمذهب

مَنْ لم يَرَه ، فإنَّ من النحويين مَنْ لم يُقَدِّر شيئاً كما لم يَحْتَج إلى تقديره مع الماضي[1] . وهذا رَأيُ مَنْ قَوِيَ عنده ما تقدَّمَ من الاحتجاج غيرَ أَنَّ الناظم حَمَلَ الأَقَلَّ على الأكثر كما تَقَدَّم ، وفَرَّقَ بين المضارع والماضي بأَنَّ الماضيَ قد كَثُرَ فيه مصاحبةُ الواو فدَلَّ على أَنَّ ذلك فيه أصلٌ ، وأَنَّه غيرُ راجعٍ إلى غيره ، بخلاف المضارع فإنَّ قِلَّةَ مصاحبتِه للواو دَلَّ على أَنَّ له أصلاً يَرْجِعُ إليه . وهذا من باب الاستدلال بالأثر ، فلذلك رأى الناظم رَأْيَ الإضمار . والله أعلم .

وأَمَّا القسمُ الثاني من قسمَي جملةِ الحال فهو الذي قال فيه الناظم :

وجملةُ الحالِ سِوى ما قُدِّما   بواوٍ أو بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

يعني أَنَّ عدا ما تقدَّمَ من الجمل الواقعةِ موقعَ الحال تارةً تكونُ بالواوِ خاصة من غير أَنْ يكونَ فيها ضميرٌ عائدٌ على صاحبِ الحال ، وتارةً يكونُ فيها ضميرٌ من غير واوٍ تدخل عليها ، وتارة تَجْمَعُ بينهما فتكون ذاتَ واوٍ وضميرٍ معاً . والذي قدِّم من الجمل هو الجملة المصدَّرَةُ بالفعل المضارع المثبت بواوٍ كانت أو بغيرِ واو ، والذي بَقِيَ من الجمل ثلاثٌ ، وهي : الجملة المصدَّرَةُ بالاسم مطلقاً كانت موجبةً أو منفيّةً ، والجملة المصدَّرَةُ بالمضارع المنفي ، والجملةُ المصدَّرَةُ بالماضي مطلقاً كانت موجبةً أو منفيّةً . وكلٌّ واحدةٍ منها تأتي – كما قال – على أحدِ ثلاثةِ أوجهٍ : فأمَّا الجملةُ الاسميَّةُ – وهي المصدَّرة بالاسم – فمثالُها بالواو خاليةً من الضمير قولك : جئتُ والشمسُ طالعةٌ ، وطلعَ الفجرُ وزيدٌ قائمٌ ، ومنه قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الغَمِّ أَمَنَةً نُعَاساً يَغْشَى طائِفَةً منكم وطَائِفَةٌ قد أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُم﴾[2] . فقوله : ﴿طائفةٌ قد أهمتهم﴾ في موضع الحال ، ولا ضميرَ فيها عائدٌ على صاحب الحال . وقوله تعالى ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ونَحْنُ

---

(١) ذكر خالد الأزهري في التصريح ١/٣٩٢–٣٩٣ أنّه ينسب إلى عبد القاهر .

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٤ .

عُصْبَةٌ إِنَّا إذاً لَخاسِرُونَ﴾[1] وقوله ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بالحَقِّ وإنَّ فريقاً مِنَ المُؤْمِنِينَ لَكارِهُونَ﴾[2] وقال امرؤ القيس :

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتِها   بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ[3]

وقال أيضاً :

إذا رَكِبُوا الخيلَ واستلأموا   تحرَّقَتِ الأرضُ واليوم قَرّْ[4]

وقوله أيضاً :

بعثتُ إليها والنجومُ طوالعٌ   حِذاراً عليها أَنْ تقومَ فتُسْمَعا[5]

وهو كثيرٌ في الكلام والشعر .

/٢٤٥/ ومثالُ الجملة الإسميَّة بالضمير خالية من الواو / قولك : جاء زيدٌ يدُه على رأسه ، ومنه قول الله تعالى ﴿وقلنا اهبِطُوا بعضُكم لبعضٍ عَدُوٌّ﴾[6] [فقوله : بعضُكم لبعضٍ عدوٌّ][7] في موضع الحال من واو[8] (اَهبِطُوا) . وقال تعالى : ﴿قال اهبِطا منها جميعاً بَعْضُكُم لبعضٍ عَدُوٌّ﴾[9] ، وقال تعالى : ﴿ويومَ القيامةِ تَرَى

---

(١) سورة يوسف آية ١٤ .

(٢) سورة الأنفال آية ٥ .

(٣) ديوانه ص ١٩ ، شرح القصائد السبع ص ٨٢ ، شرح القصائد التسع ١/١٦٣ ، المحتسب ٢/١٦٨ ، شرح المفصل ٢/٦٦ ، ٣/٥١ ، خزانة الأدب ١/٥٠٧ .

(٤) ديوانه ص ١٥٤ ، أمالي ابن الشجري ٢/٧٣ .

(٥) البيت في زيادات ديوانه ص ٢٤٠ ، ونقل محققه ص ٤٤٢ عن السكري أن القصيدة – التي منها الشاهد – تروى ليزيد بن الطثرية ، وليست في ديوانه المجموع .

(٦) سورة البقرة آية ٣٦ .

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام من أ ، س .

(٨) في الأصل : (من أواو اهبطوا) ، تصويبه من أ ، س .

(٩) سورة طه آية ١٢٣ . و(منها) مكررة في أ .

الَّذينَ كَذَبُوا على اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[1] ، وكذلك قوله تعالى ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ من الذين أُوتُوا الكتابَ كتابَ اللهِ وراءَ ظُهورِهِم كَأَنَّهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾[2] . وهي من الجمل الداخلِ عليها الناسخُ ، وكذلك قولُه : ﴿وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ المُرْسَلِينَ إلاَّ إنَّهم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[3] الآية . وحكى سيبويه :كلمته فوه إلى فِيَّ ،ورجع عودُه على بَدْئِه[4] . ومنه قول الشاعر – أنشده الجمهور – :

فَعَدَتْ كلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّه ... مولى المَخَافَةِ خلفُها وأمامُها[5]

وقال امرؤ القيس :

حتى تركناهم لدى مَعْرَكٍ ... أرجلُهم كالخَشَبِ الشائلِ[6]

ومنه في النفي عند ابن مالك ﴿والله يحكم لا معقب لحكمه﴾[7] ، وأنشد في الشرح :

من جاد لا مَنٌّ يقفو جوده حُمِدا ... وذو نَدىً مَنٌّ مذمومٌ وإن مَجُدا[8]

وقال عنترة :

---

(١) سورة الزمر آية ٦٠ .

(٢) سورة البقرة آية ١٠١ .

(٣) سورة الفرقان آية ٢٠ .

(٤) الكتاب ٣٩١/١– ٣٩٢ .

(٥) للبيد بن ربيعة العامري ، ديوانه ص ٢١١ ، شرح القصائد السبع ص ٥٦٥ ، شرح القصائد التسع ٤٠٨/١ ، وهو في الكتاب ٤٠٧/١ ، المقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، الإيضاح ص ١٨٧ ، أمالي ابن الشجري ١١٠/١ ، ٢٥٢/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ١٢٩ .

(٦) ديوانه ص ١٢١ .

(٧) سورة الرعد آية ٤١ ، واستشهد ابن مالك بالآية وبالآيات السالفة في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦١/١ .

(٨) شرح التسهيل ، السفر الأول ٦٢/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٤٩ ، المقاصد النحوية ٢٠٢/٣ .

فرأيتُنا مـا بيننا مـن حاجزٍ   إلاَّ المِجَنُّ ونَصْلُ أبيضَ مِقْصَلِ[1]

وهو كثيرٌ .

ومثال ما اجتمع فيه الأمران الضمير والواو قولك : جاء زيدٌ ويدٌ على رأسه . ومنه في القرآن الكريم : ﴿فلاَ تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَاداً وأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2] ، وقوله ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالبِرِّ وتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وأنتم تَتْلُونَ الكتابَ﴾[3] ، وقوله ﴿ولا تُبَاشِرُوهُنَّ وأَنْتُم عاكفونَ في المَسَاجِدِ﴾[4] ، ومن الشعر قول امرىء القيس :

تَنَوَّرْتُها من أذرعاتٍ وأهلُها   بِيَثْرِبَ أدنى دارِها نَظَرٌ عالِ[5]

على أن يكونَ (وأهلُها بِيَثْرِبَ) حالاً من مفعول تنورت ، وكذلك قوله :

أيقتلنـــي والمَشْرَفِيُّ مضاجِعـي   ومسنونَةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوالِ[6]

وقوله أيضاً :

أَيَقْتُلُني وَقَـد شَغَفْتُ فؤادَها   كما شَغَفَ المهنوءَةَ الرجلُ الطالي[7]

وتخييرُه بين الأوجهِ الثلاثة في الجملة الاسمية يقتضي أَنَّه مخالفٌ لِمَنْ زَعَم خلافَ ذلك . ومحل الخلافِ الواو ، فزعم الكوفيون أَنَّها لازمةٌ في الجملة

---

(١) ديوانه ص ٢٥٨ ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٦٢/١ ، شواهد التوضيح ص ١٤٧ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢ .

(٣) سورة البقرة آية ٤٤ .

(٤) سورة البقرة آية ١٨٧ .

(٥) ديوانه ص ٣١ ، الكتاب ٢٣٣/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢١٩/٢ ، المقتضب ٣٣٣/٣ ، ٣٨/٤ ، شرح المفصل ٤٧/١ ، ٣٤/٩ ، التصريح ٨٣/١ ، خزانة الأدب ٢٦/١ .

(٦) ديوانه ص ٣٣ ، دلائل الاعجاز ص ١١٧-١١٩ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦٤/١ .

(٧) ديوانه ص ٣٣ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٣ .

الاسمية[1] ، ونحا هذا النحو الزمخشري في المفصل ؛ إذ جعلَ ما جاء من ذلك شاذاً ، فقال : «فإن كانت اسميَّةً – يعني الجملة الحالية ، فالواو إلاَّ ما شَذَّ من قولهم : كلمته فوه إلى فِيَّ ، وما عسى أَنْ يُعْثَرَ عليه في الندرة»[2] قال : «وأَمَّا لقيتُه عليه جُبَّةُ وشيٍ فمعناه مستقرَّةً عليه جُبَّةُ وشيٍ»[3] وما قاله وقالوه غيرُ صحيح ، وقد تقدَّم جملةٌ من كلام العرب في هذا ، وهو من الكثرة بحيث لا يُعْذَرُ[4] مخالِفُه ، ولذلك أكثرتُ من المُثُلِ والشواهد بحيث لا يمكن فيها ما تأَوَّلَهُ الزمخشري . هذا وإن كانَ ذلك لم يَكْثُر كثرةَ وجودِ الواو فإنَّه جائزٌ قياساً ، وذلك ظاهر من كلام سيبويه[5] .

وأَمَّا الجملةُ المُصَدَّرة بالمضارع المنفي فمِثالُها بالواو خاليةً من الضمير قولُك : جاء زيدٌ ولم تطلعِ الشمس ، ومنه قول عنترة :

/٢٤٦/ وقد كنتُ أخشى أَنْ أموتَ ولم تَقُمْ / قرائبُ عمروٍ وَسْطَ نَوْحٍ مُسَلَّبِ[6]

ومثالُها بالضمير خاليةً من الواو قولُه تعالى ﴿فانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ من الله وفَضْلٍ لم يَمْسَسْهُمْ سُوْءٌ﴾[7] وقوله ﴿وَرَدَّ اللهُ الذينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنالُوا خَيْراً﴾[8] . ومنه قول زهير :

---

(١) عزاه المرادي في توضيح المقاصد ١٦٧/٢ ، والسيوطي في همع الهوامع ٤٧/٤ إلى الفراء والزمخشري .

(٢) المفصل ص ٦٤ .

(٣) المفصل ص ٦٤ .

(٤) في الأصل : (يقدر) ، تصحيف .

(٥) انظر الكتاب ٣٩١/١ .

(٦) ديوانه ص ٢٧٨ .

(٧) سورة آل عمران آية ١٧٤ .

(٨) سورة الأحزاب آية ٢٥ .

كأنَّ فُتَاتَ العهن في كلِّ منزلٍ   نَزَلْنَ به حَبُّ الفنا لم يُحَطَّمِ[1]

وقولُ امرىء القيس :

فأَدْرَكَ لم يجهد ولم يَثْنِ شأوه   يَمُرُّ كخذروف الوليد المثقب[2]

وقول عنترة :

إذ يَتَّقُونَ بِيَّ الأَسِنَّةَ لم أَخِم   عنها ولو أَنِّي تَضَايَقَ مُقْدَمي[3]

ومثالُ ما اجتمعا فيه قولُ الله تعالى ﴿أَوْ قال أُوحِيَ إليَّ ولم يُوْحَ إليه شَيْءٌ﴾[4] وقوله ﴿قالَتْ رَبِّ أَنَّى يكونُ لي وَلَدٌ ولم يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[5] . ومنه قولُ كعب ابن زُهَيْر :

لا تَأْخُذَنِّي بأقوالِ الوُشاةِ ولم   أُذْنِبْ وإن كَثُرَتْ فيَّ الأقاويلُ[6]

وقال النابغة الذبياني :

سقطَ النصيفُ ولم تُرِد إسقاطَه   فتناولَتْــهُ واتَّقَتْنــا باليَــدِ[7]

وقال الآخر :

---

(١) ديوانه ص ١٢ ، شرح القصائد السبع ص ٢٤٩ ، شرح القصائد التسع ٣١٢/١ .

(٢) ديوانه ص ٥١ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٣/١ .

(٣) ديوانه ص ٢١٥ ، شرح القصائد السبع ص ٣٥٧ ، شرح القصائد التسع ٥٢٦/٢ .

(٤) سورة الأنعام آية ٩٣ .

(٥) سورة آل عمران آية ٤٧ .

(٦) ديوانه ص ٢٠ ، شرح بانت سعاد لعبد اللطيف البغدادي ص ١٥٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٤/١ .

(٧) ديوانه ص ٩٣ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٥٧/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤٠ ، المقاصد النحوية ٢٠١/٣ .

بأيدي رجالٍ لم يُشِيمُوا سيوفَهم ولم تَكثُرِ القَتلَى بها حين سُلَّتِ[1]

والمضارع المنفي بلما كالمنفي بلم قياساً ، إذ لا فرق بينهما ، ومـمّا استعمل منه بالواو والضمير معاً قول الله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخلوا الجَنَّةَ وَلَـمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهَدُوا منكم﴾[2] الآية ، وقوله ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ولَـمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهَدُوا منكم﴾[3] . وأمَّا الجملةُ المصدَّرَةُ بالماضي فمثالُ مجيئِها بالواو خاليةً من الضمير قولُ امرىء القيس :

فَجِئْتُ وَقَد نَضَتْ لنومٍ ثيابَها لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[4]

وقول النابغة :

فلـو كانـت غَداةَ البَيْنِ مَنَّتْ وَقَد رَفَعُوا الخُدُورَ على الخِيامِ[5]

وقول عَلْـقَمَةَ :

فجالَدْتَهم حتّى اتّقوكَ بكَبْشِهِم وقد حَانَ من شَمْسِ النهارِ غُروبُ[6]

ومثال مجيئها بالضمير بغير واو قول الله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾[7] وقوله ﴿قَالُوا يا أَبَانا ما نَبْغِي هذه بِضَاعَتُنا رُدَّتْ إلينا﴾[8] وقوله

---

(١) لسليمان بن قتَّة (من التابعين) ، وينسب للفرزدق ، الأضداد لابن الأنباري ص ٢٥٩ ، العمدة ١٨٦/٢ ، الإنصاف ٦٦٧ ، شرح المفصل ٦٧/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٧١ ، ٥٣٧ ، شرح أبياته ١٠٨/٦-١١١ ، ٢٥٧ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٢ .

(٣) سورة التوبة آية ١٦ .

(٤) ديوانه ص ١٤ ، المقرب ١٦١/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٣ ، توضيح المقاصد ١٧١/٢، المقاصد النحوية ٦٦/٣ ، ٢٢٥ ، التصريح ٣٣٦/١ .

(٥) ديوانه ص ١٣٠ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٨١/١ .

(٦) ديوانه ص ٤٤ ، المفضليات ص ٣٩٥ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٤ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٨٢/١ .

(٧) سورة النساء آية ٩٠ .

(٨) سورة يوسف آية ٦٥ .

﴿ولا عَلَى الذين إذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قلتَ لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُم عليه﴾[1] الآيـة . ومنه قولُ امرىء القيس :

له كَـفَلٌ كالدعص لبَّدَه النَّدَى ... إلى حَارِكٍ مثلِ الغَبيطِ المُذَأَبِ[2]

وقوله :

دريرٍ كَخُذْرُوفِ الوليدِ أَمَــرَّه ... تَقَلُّبُ كَـفَّيْــهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلِ[3]

وقولُ النابغة الذبياني :

وقفت بِرَبْعِ الدار قَد غَـيَّرَ البِلى ... معارِفَها والسارياتُ الهَواطِلُ[4]

ومثالُ اجتماعهما معاً قولُه عز وجل ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَـكُمْ وَقَدْ كان فَرِيقٌ منهم يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللهِ﴾[5] وقوله ﴿قالوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾[6] وقوله ﴿قالوا وأَقْبَلُوا عليهم ماذا تَفْقِدُونَ﴾[7] . ومنه قول زُهير بن أبي سُلْمى :

كأني وقد خَلَّفْتُ تسعينَ حِجَّةً ... خَلَعْتُ بها عن مَنْكِبَـيَّ ردائِيا[8]

---

(١) سورة التوبة آية ٩٢ .

(٢) ديوانه ص ٤٧ ، شرح التسهيل السفر الثاني ٧٩/١ .

(٣) ديوانه ص ٢١ ، شرح القصائد السبع ص ٨٨ ، شرح القصائد التسع ١٧٠/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥١ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٧/١ .

(٤) ديوانه ص ١٣٧ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٩/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤٢ ، المقاصد النحوية ٢٠٣/٣ .

(٥) سورة البقرة آية ٧٥ .

(٦) سورة الشعراء آية ١١١ .

(٧) سورة يوسف آية ٧١ .

(٨) ديوانه ص ٢٨٦ في رواية الثوري [لعلها التَّوَّزي] ، والرواية الأخرى .

* بدا لي أنّي عشت تسعين حِجَّةً *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما سيق من أجله هنا . وانظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٦/١ .

وقول علقمة بن عبدة :

يُكَلِّفُنِي ليلى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُها   وعادَتْ عَوادٍ بيننا وخُطُوبُ[1]

والأصلُ في الربط بالضمير ؛ لأنَّه هو الرابط في جملة الخبر ، وجملة
/٢٤٧/ النعت ، وقد أدخلتِ العربُ الواوَ في جملة / الحال ، ربطت بها بين الحال وصاحِبِها واستغنَت بها عن الضمير ، وقد يجتمعان تأكيداً للربط ، ولكنَّ الجملةَ لا تخلو من واحدٍ منهما ، فلو لم يُؤْتَ بواحدٍ منهما لم يَحْصَلِ الربطُ بين الجملتين ، ولا عُلِمَ أَنَ إحداهما قَيْدٌ في الأخرى ، فلو قلت : جاء زيدٌ عمروٌ ضاحِكٌ ، أو : أقبلَ محمدٌ على عمروٍ قُلَنْسُوَةٌ ، أو : جئتُ قد قامَ عمروٌ ، أو : جئتُ لم يأتِ أخوك ، على أَنْ تكونَ هذه الجملُ أحوالاً لم يَجُزْ ؛ إذ لم تأتِ برابطٍ من واوٍ أو ضمير ، غير أنَّه قد تأتي جملةُ الحال خاليةً منهما على تقديرِ الضمير ، ويكون ذلك جائزاً كقولك : بِيْعَ السمنُ منوانِ بدرهمٍ ، تقديره : منوانِ منه بدرهمٍ ، ومررتُ بالبر قَفِيزٌ بدرهمٍ ، أي قفيزٌ منه بدرهم ، كما تقول : البرُّ قَفِيزٌ بدرهم ، ومررت بِبُرٍّ قفيزٌ بدرهم[2] ، وأبعدُ من هذا ما أنشده ابنُ جني من قول الشاعر :

نَصَفَ النهارُ الماءُ غَامِرُه   ورفيقُه بالغيب لا يَدْرِي[3]

يَصِفُ غائصاً غاصَ في الماء من أول النهار إلى انتصافه ورفيقُه على شاطىء الماء ينتظره ولا يدري ما كان منه ، فهذه الجملة التي هي (الماءُ غامِرُه)

---

(١) ديوانه ص ٣٣ ، المفضليات ص ٣٩١ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٦/١ .
(٢) انظر الكتاب ٣٩٤/١ .
(٣) سر صناعة الإعراب ٦٤٢/٢ ، والبيت للمسيب بن علس خال الأعشى ، وينسب إلى الأعشى ، وهو في شرح ما يقع فيه التصحيف ٣٦٨/١ ، الاقتضاب ١٦٩/٣ ، أمالي ابن الشجري ١٩٠/٢ ، ٢٧٨ ، شرح المفصل ٦٥/٢ ، مغنى اللبيب ص ٦٥٦ ، ٨٣٣ .

حاليَّةٌ ولا رابطَ فيها من ضميرٍ يعود على الاسم المتقدِّم ، ولا واوٍ تنوب عنه ، لكن قُدِّرَ صاحبُ الحال محذوفاً ، والعائد عليه الهاء في (غامره) ، فكأنَّه قال : نَصَفَ النهارُ على الغائصِ الماءُ غامره . هذا تمام المقصود من شرح كلامه على الجملة ، إلا أَنَّ في التفصيل نظراً معتبراً في الجمل الثلاث . فأَمَّا الجملة الاسمية فلا يخلو أَنْ تكونَ مؤكِّدَةً أو غيرَ مؤكِّدَة ، فإن كانت غير[1] مؤكِّدة فالحكم كما ذكر ، وإن كانت مؤكدة فلا تدخل عليها الواو أصلاً ، فتقول : هو الحقُّ لا شكَّ فيه ، ويمكن أنْ يكونَ منه قوله تعالى : ﴿ألم ذلك الكِتَابُ لا ريبَ فيه﴾[2] أي : ذلك الكتاب يقيناً ، وهكذا أيضاً يجري الدَرَكُ فيما إذا وقعَتِ الحالُ المؤكِّدَةُ جملةً فعليَّةً نحو قوله : أُخوكَ زَيدٌ قد عرفتُه ، وقال امرؤ القيس :

خالي ابنُ كَبْشَةَ قد علمتَ مكانَه وأبو يزيدَ وكُلُّهُم أَعْمَامِي[3]

فهذه الجملةُ لا تدخلُ عليها الواوُ ، وَوَجْهُ امتناعِها أَنَّ الجملةَ مؤكِّدةٌ ، والمؤكِّد هو المؤكَّد في المعنى ، فالواوُ تنافي الدخولَ بين التوكيد والمؤكَّد ، فكما لا يصحّ أَنْ تقولَ : قام زيدٌ نفسُه وعينُه ، لا يقال : هو الحقُّ ولا شكَّ فيه ، على أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً ، ولا أخوك زيدٌ وقد عرفتُه كذلك . وأَمَّا الجملةُ الفعليَّةُ المصدَّرَةُ بالماضي فلا يَجْرِي فيها ذلك الحكمُ إذا كان الماضي تالياً لإلاّ ، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِم مُحْدَثٍ إلاَّ اسْتَمَعُوهُ﴾[4] الآية ، ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِنْ رَسُولٍ إلاّ كانوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون﴾[5] .

---

(١) سقطت (غير) من أ .

(٢) سورة البقرة آية ١–٢ .

(٣) ديوانه ص ١١٨ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٨٢/١ ، همع الهوامع ٤٦/٤ .

(٤) سورة الأنبياء آية ٢ .

(٥) سورة الحجر آية ١١ .

وهو كثيرٌ ، فقد نَصَّ هو على أنَّه لا يَصِحُّ الإتيانُ بالواو هنا ، وكذلك إذا كان الماضي مَتْلُوّاً بأَوْ ، نحو : أكرم زيداً أحسن أو أساءَ ؟ وأنشد في الشرح :

كُنْ للخليلِ نَصيراً جار أَوْ عَدَلا   ولا تَشِحَّ عليه جادَ أو بَخِلا[1]

/٢٤٨/ فالواوُ عنده أيضاً لا تَصْلُحُ ههنا ، فلا / تقول : ما يقومُ زيدٌ إلاَّ وبكى ، ولا أكرِم زيداً أحسنَ أو أساءَ ؛ إذ لم يُسْمَع في كلام العرب ، وأيضاً فقد تقدَّم ما في الجملة المؤكِّدة . وأمَّا الجملةُ المصدَّرَةُ بالمضارع المنفي فإنما يجري فيها ذلك الحكمُ – على ما نصّ عليه في التسهيل[2] – إذا كان النفي بِلَمْ حَسَبَ ما مَرَّ في التمثيل ، وأمَّا إذا نُفِيَ بلا أو ما فلا سبيلَ للواو ، وإنما تأتي بلا واوٍ كقوله تعالى ﴿وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ باللهِ وما جاءَنَا من الحَقِّ﴾[3] ﴿وَمَا لَكُمْ لا تُؤْمِنُونَ بالله والرسول يدعوكم﴾[4] وقال امرؤ القيس في ما :

ظَلَلْتُ ردائي فوقَ رأسيَ قاعدا   أَعُدُّ الحصى ما تنقضي عَبَراتي[5]

وأنشد في الشرح :

عهدتُك ما تصبو وفيك شبيبةٌ   فما لَكَ بَعْدَ الشيبِ صَبّاً مُتَيَّما[6]

وأيضاً فإنَّ الجملةَ المصدَّرة بالماضي لا بُدَّ فيها من قَدْ ظاهرةً أو مقدَّرةً ،

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦٣/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٤٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤١ ، توضيح المقاصد ١٦٩/٢ ، المقاصد النحوية ٢٠٢/٣ .

(٢) انظر التسهيل ص ١١٢ .

(٣) سورة المائدة آية ٨٤ .

(٤) سورة الحديد آية ٨ .

(٥) ديوانه ص ٧٨ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦٢/١ ، وفي الأصل : (غيرات) ، وفي أ : (عبرات) بسقوط الياء ، وفي س : (عبراتها) ، تحريف .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٦٢/١ ، التصريح ٣٩٢/١ ، همع الهوامع ٤٥/٤ .

فقولك : جاء زيد وقد ركب هو الأصل ، فإن قلتَ : جاء زيد وركبَ ، فيجوز لكن على تقدير قد ، فإن لم تقدرها لم يَجُز أَنْ تكونَ حالاً ، ويلزم ظهورُها عند ابنِ مالك إذا لم يكن في الجملة ضميرٌ يعود على ذي الحال[1] ،نحو قول امرىء القيس :

فجئتُ وقد نَضَتْ لِنَوْمٍ ثيابَها لدى الستر إلاّ لبسةَ المُتَفَضِّلِ

وقول النابغة :

فلو كانت غَدَاةَ البين مَنَّتْ وقد رفعوا الخدور على الخيام

وقول علقمة :

فجالدتَهم حتى اتَّقَوْكَ بِكَبْشِهِم وَقَدْ حانَ من شمسِ النهارِ غُروبُ

وسبب التزام قد لفظاً أو تقديراً أمرانِ :

أحدهما : أَنَّ الفعلَ الماضي لا يَدُلُّ على الحال ، فينبغي أَلاَّ يقومَ مقامه .

والثاني : أنَّه إنما يَصْلُح أَنْ يُوْضَعَ موضعَ الحال ما يصلحُ أَنْ يُقالَ فيه الآنَ أو الساعةَ ، وهذا لا يصلحُ في الماضي فينبغي أَلاَّ يكونَ حالاً ، ولهذ لم يَجُزْ أَنْ يقالَ : ما زال زيدٌ قامَ ، ولا : ليس زيدٌ قام ؛ لأَنَّ ما زال وليس يطلبانِ الحالَ ، وقام فعلٌ ماضي الزمان ، فلو جاز أَنْ يقعَ الماضي حالاً لجاز هذا ، وأيضاً فإذا لم يَقَعِ المستقبل في المعنى حالاً إلاَّ بتأويل ، نحو : زيدٌ في يده اليومَ صقر صائداً به غداً ، فهو على تقدير : مقدِّراً اليومَ الصيدَ به غداً ، فكذلك لا يجوز في الماضي إلاَّ بقرينةٍ تُقَرِّبه إلى الحال ، وذلك قَدْ ، فإنَّها تُقَرِّبُ الماضي إلى الحال ؛ ولذلك كان جوابُها ، لَـمَّا يَقُم[2] . ولَـمَّا لنفي الماضي المُتَّصِلِ بزمان الحال ، ولذلك تقول : قد

---

(١) التسهيل ص ١١٣ .

(٢) في أ : (تقم) .

قام الآن ، وقد خرج اليومَ . قاله ابن الأنباري[1] . فإذا ثَبَتَ هذا فالناظم لم يَتَعَرَّض لهذا التقدير ، فاقتضى أنَّ جملةَ الفعل الماضي تقع حالاً قُدِّرَ مع الماضي قد أو لا ، وذلك غيرُ صحيح على ما تقرَّر ، وأيضاً ، فإنَّ الجملة المصدَّرة بالمضارع الماضي معنىً محتاجةٌ إلى الواو في القياس كان فيها ضميرٌ أو لم يكن . قاله ابن خروف ، كقولِ النابغة :

سَقَطَ النصيفُ ولم تُرِد إسقاطَه فتناولَتْـــهُ واتَّقَتْـــا باليَدِ

إلى غيرِ ذلك من الشواهد المذكورة ، ولا يقال عنده قياساً : سار زيدٌ لم يسرع . وهذا خلاف ما قاله الناظم في ظاهر إطلاقه .

والجواب : أنَّ الجملةَ المؤكِّدة لا يتعيَّنُ كونُها في موضع الحال ، لاحتمال كونها في المواضع المذكورة خَبَراً بعد خبر / أو جملاً لا موضع لها من /٢٤٩/ الإعراب ، وإنَّما أتي بها توكيداً لما قبلها ، وإذا لم تَتَعَيَّنْ لم يَثْبُتْ أنَّ الحالَ المؤكِّدةَ تأتي جملةً فعلِيَّةً بعد الدليل على إثباتِها ، وإن سَلَّمنا أنها أتت فهي بالجملةِ قليلةٌ فلم يعتبرها . وأمَّا ما اعترض به في جملةِ الماضي فَفِيه نظرٌ ؛ فإنَّ النحويين لا يُفَصِّلُونَ ذلك التفصيل الذي ذكر في التسهيل . وإنما يأتون بالمسألة على ما أشار إليه هنا . قال ابن عصفور : «إن كانتِ الجملةُ فِعليَّة وكان الفعلُ ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى دونَ لفظٍ واشتملت على ضميرٍ فالاختيارُ الواوُ ، وقد يجوز ألاَّ تأتيَ بها ، وإن لم تشتمل على ضميرٍ فلا بُدَّ من الواو»[2] وهذا المعنى ذكره الجزولي أيضاً[3] . وقال صاحبُ المفصل في الجملة الفعلية «لا يخلو أنْ يكونَ فعلُها مضارعاً أو ماضياً ، فإن كان مضارعاً لم يخلُ من أنْ يكونَ مثبتاً أو منفيّاً ، فالمثبتُ بغيرِ واوٍ ، وقد جاء في المنفي الأمران وكذلك في

(١) الإنصاف ١/٢٥٤ .
(٢) المقرّب ١/١٥٣ .
(٣) المقدمة الجزولية ص ٩٠-٩١ .

الماضي ولا بد من قد ظاهرةً أو مقدَّرةً»[1] فإذا كان هؤلاء وغيرُهم يقرّون المسألةَ على هذا الترتيب اعتُمِدَتْ ، وبقي النَّظَرُ فيما أتى به من الشواهد ، وما الذي يليق هنالك من الإعراب .

وأمَّا المضارعُ المنفي بِلا فقد لا يدخُلُ هنا من حيثُ اشترط في جملة الحال ألاَّ تكون مفتتحةً بدليلِ استقبال ، وظاهر سيبويه وعليه عَوَّلَ الأكثرون أنَّ لا مُخَلِّصَةٌ للاستقبال[2] . وإنما يَـرِدُ السؤالُ على مذهبه في أنَّها لا تَخْتَصُّ بالاستقبال ، ولا يُدرى ما مذهبه حين نَظَمَ هذه الأرجوزة ، فإن فُرِضَ أنَّ رأيَه ما قال في التسهيل ، فالسؤال وارد ، إلاَّ أنَّه قد حكى في التسهيل أنَّ الواوَ قد تدخلُ على المضارع المنفي بلا[3] ، واستَشْـهَدَ عليه بقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بالـحَقِّ بشيراً ونَذِيراً ولا تُسْأَلُ عن أَصْحَابِ الجَحِيم﴾[4] في قراءة غير نافع ، فقولُه : (ولا تُسْأَلُ) جملةٌ حاليَّةٌ دخلت عليها الواو . وهذا الشاهد لا شاهد فيه لعطفه على بشيراً ونذيـراً فالواوُ عاطفةٌ ، وإنَّـما الشاهد في قراءة ابن ذكوان : ﴿ولا تَـتَّبِعَانِ﴾[5] بتخفيف النون . فالنونُ فيه نونُ الرفع ، وهو خبرٌ لا نَهْيٌ ، والجملةُ في موضع الحالِ ، أي : فاستقيما غيرَ متبعين ، أجازَ ذلك

---

(١) المفصل ص ٦٤ .

(٢) الكتاب ١١١/٣ ، مغنى اللبيب ص ٣٢٢ .

(٣) التسهيل ص ١١٣ .

(٤) البقرة آية ١١٢ في قراءة السبعة إلا نافعاً ، فقد قرأ (ولا تَسْئَلْ) بفتح التاء وسكون اللام/ السبعة ص ١٦٩ ، حجّة القراءات ص ١١١ ، واستشهد ابن مالك بالآية في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٣/١ .

(٥) سورة يونس آية ٨٩ في قراءة ابن ذكوان بتخفيف النون ، انظر حجّة القراءات ص ٣٣٦ ، الكشف عن وجوه القراءات ٥٢٢/١ ، البحر المحيط ١٨٧/٥ ، وقراءة الجمهور (ولا تتبعانِّ) بتشديد النون ، واستشهد ابن مالك بالقراءة في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٧٣/١ .

الفارسيُّ[1] وغيره ، ولم يجيـزوه[2] إلا وهو عندهم جائـزٌ أَنْ يقعَ المضارعُ المنفيُّ بلا حالاً ، وإن كان ذلك قليلاً .

وأَمَّا المنفيُّ بما فما قاله في التسهيل من امتناعِ دخولِ الواو عليه فيه نَظَرٌ ، فإنَّها إذا كانت تدخل على المنفي بلا ، وهي تدخل على المستقبل ، فأولى أن تدخلَ على المنفي بما ؛ لأَنَّـها خاصةٌ بفعل الحال مع عَدَمِ القرائن ، فقد يقال : عهدتُك وما تصبوا ، وأَعُدُّ الحصى وما تنقضي عبراتي ، فَلْيُنْظَرْ في هذا الموضع .

وأَمَّا تركُه الكلامَ على قد فالاعتذارُ عنه أَنَّ رأيَه في التسهيل عدم التزامِها في اللفظ ولا في التقدير ، كمذهب الكوفيين والأخفش[3] ، ورَدَّ على مَنْ قال بالتزام ذلك – وهم جمهور البصريين – بأَنَّ[4] الأصلَ عدمُ التقدير ، فالقول به دعوى ،
/٢٥٠/ ولأَنَّ وجودَ (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيده معنىً / على ما يفهم به إذا لم يوجد ، ومن حَقِّ المحذوف المقدَّرِ ثبوته أَنْ يَدُلَّ على معنى لا يدرك بدونه .

فإنْ قيل : إنَّـما تَدُلُّ على التقريب .

قلنا : دَلالتُها على التقريب مستغنىً عنه بدَلالةِ سياق الكلام على الحاليّةِ كما أغنى عن تقدير السين وسوف – سياقُ الكلام في مثل ﴿وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث﴾[5] بل كما استُغْنِـيَ عن تقدير (قد) مع الماضي القريب الوقوع إذا وَقَعَ نعتاً أو خبراً ، وأيضاً فلو كان الماضي معنى لا يقع حالاً إلاَّ وقبلَه قد لامتنَعَ وقوعُ المنفي بلَمْ حالاً ولكان المنفي بلَـمَّا أَولى منه بذلك ؛ لأَنَّ لَمْ

---

(١) انظر رأي الفارسي هذا في زاد المسير ٥٩/٤ .

(٢) في الأصل وأ : (لم يجزه) ، بإسناد الفعل إلى ضمير مفرد ، وفي هامش الأصل وس : (لم يجيزوه) .

(٣) انظر الإنصاف ٢٥٢/١ ، شرح المفصل ٦٧/٢ .

(٤) في الأصل وأ : (فإنَّ) ، وفي س : (لأَنَّ) ، وما أثبت أولى .

(٥) سورة يوسف آية ٦ .

لِنَفْيِ فَعَلَ ، ولَـمَّا لنفي قَدْ فَعَلَ[1] . وقد حَصَلَ بهذا كلِّه الجوابُ عن توجيه تقديرِها إذا لم تُوجد . وإذا كان مذهبُه عدمَ الاحتياج إليها فلا يَلْزَمُه ذكرُها لكن يَرِد عليه ما التزم من إظهارِها إذا لم يكن في الجملة ضميرٌ . وقد يُجاب عنه بأَنَّ ذلك لا يلزم فقد تقول : آتيك وطلعتِ الشمسُ . وما الفارقُ بين أَنْ يعودَ من الجُمْـلَةِ ضميرٌ على ذي الحال أو لا يعود ، ففي التزام ما قال هناك نَظَرٌ . وأَمَّا ما ذهب إليه ابنُ خروف فلم يرتضِه الناظمُ بل رَدَّه بالشواهد المُتَقَدِّمَة الدَّالَّة على خلافِ ما ذهب إليه . هذا ما يمكن في البحث من المقال في الجواب عن ذلك الاعتراض . والحق أنَّه إنَّـما أتى فيما عدا الجملةَ المصدَّرةَ بالمضارع المثبت بحكمٍ جُمْلِيّ أكثريّ يَصِحُّ إذا أخذتَ المسألةَ مأخذَ الناس ؛ إذ غالبُ الناس لم يُفَصِّلُوا ذلك التفصيلَ كلَّه ،وكثيرٌ منه إنَّـما [هو][2] استقراءٌ من ابنِ مالك قَلَّـما تجده كذلك لغيره . وقد تقدَّم من كلام الزمخشري والجزولي ، وابن عصفور ، وغيرهم ما يشير إلى نحوٍ مما ارتكب هنا . وذلك كافٍ في مثل هذا المختصر .

فإن قيل : فكان الأولى أَلاَّ يُتَعَرَّضَ لهذه الإشكالات وأَنْ تُجتَنَبَ تلك الإيرادات التي يَغْلُب على الظنّ أَنَّ الناظمَ لم يقصدها حتى يُقْصَّرَ من هذا التقييد ما استبانَ طولُه ، ويكتفي بحاصل ما نَصَّ عليه خاصةً .

فالجواب : أَنَّ القصدَ في الشرح غيرُ ما ذكرتَ ، وهو استيعاب ما يَسَّر الله من الكلام على ألفاظِه وما احتملته بمنطوقِها أو مفهومِها ، وتفصيلُ مُجْمَلِ ما ذكر لتَتَّضِحَ معانيه وتَكْثُرَ مسائلُه ، وتَعْظُمَ الفائدةُ به ، ويكون عوناً للناظر على التَّـهَدِّي إلى النظر والبحث والاستنباط فيه وفي غيره مما يَحْتَمِلُ ذلك النظر ،ولا يكونُ تَعَسُّفاً على مقصده . ونحن نعلم أَنَّ ابنَ مالك في كتبه مما يَقْصِدُ في وضع

---

(١) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٧٩-٨٠ ، فالكلام كلام ابن مالك مع اختلاف في الألفاظ يسير .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

الألفاظ وضَبْطِ القوانين ، والتَّحَرُّزِ من الاعتراض ، والتَّوَقِّي من تداخُلِ القواعد ، وانكسار الأصول ما لا يَقْصِدُه غيرُه ، وقد ظهر بما تَقَدَّمَ من ذلك ما يُسْتَحْسَنُ ويُسْتَمْلَح ، ويُنْشِطُ الكَسِل ، ويُنْهِضُ العزائمَ في النظر في هذا النظم خصوصاً ، وسيأتيك من ذلك ما تقرُّ[1] به عينُ المنصف من مُفِيدٍ ومُسْتَفيدٍ بحول الله . وقوله : (وجُمْلَةَ الحال سوى ما قُدِّما) / مبتدأٌ خبرُه (بواوٍ) وما بعدَه معطوفاتٌ . و(سوى) منصوبٌ على الاستثناء . /٢٥١/

والحالُ قد يُحْذَفُ ما فيها عَمِل وبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

هذه مسألةٌ من أحكام العواملِ في الحال ، وهو الحذف ، فَبَيَّنَ أَنَّ عاملَ الحال قد يُحْذَفُ في بعضِ المواضع كَما يُحْذَفُ عاملُ غيرِه كعاملِ المفعولِ به ، والعامل في خبر المبتدأ ، وهو المبتدأ ، ومن شَأْنِ العرب الحذفُ اختصاراً إذا استطالت الكلامَ ، فهو من جملةِ تَصَرُّفاتِها في الكلام ، ثُمَّ إنَّ الناظمَ هنا تَرَكَ بيانَ أمورٍ :

أحدُها : أَنَّه لا بُدَّ من أَنْ يكونَ على المحذوف دليلٌ ، فربما يُوْهِمُ ذلك أَنَّ هذا العامل يجوزُ حذفُه وإن لم يكن عليه دليل ، كما قَدْ يوجَدُ بعضُ المحذوفات لا دليلَ عليه .

والثاني : أَنَّ عاملَ الحال قد يكونُ فعلاً ، وقد يكونُ صِفَةً ، وقد يكون حرفاً من الحروفِ المُشْرَبَةِ معنى الفعلِ ، أو من الأسماء الجامِدَةِ التي أُشرِبَت معنى الفعل ، فلم يُبَيِّنْ ما الذي يُحْذَفُ من هذه الأمور ، وقد يُتَوَهَّمُ أَنَّه مُسْتَعْمَلٌ في هذه الأنواع كلِّها ، أو قد يَخْتَصُّ ببعضِها ، وذلك البعضُ لم يَتَعَيَّنْ فيقعُ الإشكال .

والثالث : أَنَّ هذا الحذفَ يمكن أَنْ يكونَ قياساً كلَّه أو سماعاً كلَّه أو يكونَ بعضُه قياساً وبعضُه سماعاً . وهو قد أطلق هنا القولَ بقِلَّةِ الحَذْفِ على الجملة ، ولم يحصل تصريحٌ بقياسٍ ولا سماع ، فقد يُوْهِمُ إطلاقُه أمراً لم يَقْصِدْه الناظمُ .

---

(١) في الأصل : (تَقَرُّد) ، بإقحام دال في آخر الكلمة .

فهذه مواضعُ كان الأَولى به بيانَها ، والظاهرُ أَنَّه لم يفعل ، وقد يقال : إنَّه وإن لم يُصَرِّحْ فقد أشار وقَصَدَ البيانَ .

أمَّا الأولُ ، فإنَّ قاعدةَ الحذف أَنَّه لا يحذف إلاّ ما دَلَّ عليه الدليلُ ، ولو عُدِمَ الدليلُ لم يَجُزِ الحذفُ . أَمَّا بالنسبةِ إلى الكلامِ المنقول عن العرب فإنَّ ادِّعاءَ الحذف في موضعٍ لا دليلَ فيه تَخَرُّصٌ على الغيب ، وأيضاً إذا قصدتَ البيانَ ثم لم تَدُلَّ على المحذوف لكان نقضَ الغرض . وأَمَّا بالنسبة إلينا أَيُّها القائسون فإنَّ الحذفَ من غيرِ دليلٍ ليس من كلام العرب ، وأيضاً إذا لم يَجْعَل على المحذوف دليلاً فهو غيرُ مخبَرٍ به ، ولا عنه فليس بمحذوفٍ في الحقيقة ، إذ المحذوفُ ما جُعِلَ له في الكلام اعتبارٌ ومنزلةٌ ، وما لم[1] يدل عليه ليس كذلك أصلاً ، فمُدَّعِي الحذفَ من غير دليلٍ مُدَّعٍ لما لا برهانَ عليه ، ومن عادة الناظم أَلاَّ يذكر الحذفَ إلاّ مع التنبيه على الدليل عليه . كقوله :

* ولا تجــز هنــا بــلا دليل *[2]

إلى آخره . وقوله :

* ويُحْذَفُ الناصبُها إن عُلِما *[3]

أو شبه ذلك . وإنَّما تركَ ذكرَه في المفعول به الذي ليس أَصْلُه المبتدأ[4] والخبر ؛ للزومِ الدليل عليه ، فكذلك تركَ التنبيهَ هنا عليه علماً بتلك القاعدةِ لِتَقَدُّمِ ذكرِها مراراً .

---

(١) في الأصل : (وما يدل) ، بسقوط (لم) .

(٢) في باب (ظن) ، وانظره في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢١٠ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٣/١ .

(٣) في باب (تعدي الفعل ولزومه) ، وانظره في شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٢٥١ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٤/١ .

(٤) في أ : (الابتداء) ، وفي س : (الابتداء : المبتدأوالخبر) .

وأمَّا الثاني ، فإنَّ القاعدةَ أنَّ الحذفَ نَوْعٌ من أنواع التصرف ، وأصل التَّصَرُّفِ إنَّـما هو للفعلِ حَسَبَ ما تَقَرَّرَ في غير موضع ، فالفعل / إذاً أَوَّلُ ما يُدَّعَى أنَّه المحذوفُ ، وأيضاً فإنَّ أصلَ العوامل الفعلُ ، وإنَّـما عَمِلَ غيرُه بالتشبيه به – أعني عوامل الأسماء في الغالب – فإذا كان ثَمَّ عاملٌ محذوفٌ فأَوَّلُ سابقٍ إلى الذهن أنَّه الفعلُ ، فالمحذوفُ إذاً هُنَا الفعلُ لا غيرُه . /٢٥٢/

فإن قلت : فإنَّ اسمَ الفاعل أيضاً قريبُ الفهمِ فلِمُدَّعٍ أنْ يَدَّعِي أنَّه المحذوفُ .

فالجوابُ : أنَّه ما قَرُبَ إلاّ من جهة فَهْمِ الفعل به ، فالفعل إذاً سَبَقَ للذهن فلا يُدَّعَى خلافه ، فلأجل هذا تَرَكَ الناظمُ تعيينَ الفاعل المحذوفِ ، وأيضاً فإنَّ الفعلَ في باب العمل أكثرُ دَوْراً في الكلام فقد صارت له أصالةٌ في العوامل التي تؤدي معنى الفعل ، فكان هو الأَولى بأَنْ يُتَصَرَّفَ فيه بالحذف نظيرُه (أنْ) في عوامل الأفعال لما كَثُرَ دَوْرُها في الكلام دون أخواتِها صارت هي التي تُنْوَى من بين سائر النواصب التي لم تَدُرْ دَوْرَها ، ولا استُعْمِلَت استعمالَها وهذا ظاهرٌ .

وأمَّا الثالثُ ، فإنَّ قولَ الناظم : (والحال قد يُحْذَفُ ما فيها عَمِل) يُشْعِرُ بالقياس ، لأَنَّ (قد) في استعماله وإن دَلَّتْ على التَّقْلِيل إنَّـما يطلِقُها في موضع القياس ، وإلاّ فيقول شَذَّ أو نَدَرَ أو ما يعطي هذا المعنى . وقد تقدم لذلك نظائرُ كثيرةٌ . وهذا الإطلاق شاملٌ لما الحذفُ فيه جائزٌ أو واجب ؛ لأَنَّه لما أطلقَ هذا القول قَسَم الحذفَ إلى جائزٍ ولازم ، فقوله : (وبعض ما يحذف ذكره حُظِل) يعني أنَّ هذا الحذف المذكور بعضُه لا يجوز ذِكْرُ المحذوفِ معه فذِكْرُه حُظِل أي مُنِع فلا يُنْطَقُ به البتة – وأصل الحظل : المنعُ من التصرف والحركة ، ويقال حَظَلَ عليه يَحْظِل وحَظَلَه أيضاً يَحْظُله حَظْلاً وحِظْلاناً إذا مَنَعَه[1] ، ومنه حَظْلُ الأَيِّمَ وهو مَنْعُها النكاحَ . قال الراجز :

---

(١) اللسان : (حظل) .

فلا ترى بَعْلاً ولا حَلائِلاً كهو ولا كهُنَّ إلاَّ حاظِلا[1]

والحَظْلُ والحَظْرُ يتقاربانِ معنى – وبعضُه يجوزُ معه ذِكْرُ المحذوف . وهذا القسم لم يُصَرِّح به لكنَّه مفهومٌ من كلامه ، ولم يُعَيِّن للقياسِ في القسمين مَوْضِعاً ، فأمَّا الجائزُ الحذفِ فلا يحتاج إلى تعيين موضع . وأمَّا اللازمُ الحذفِ فلَهُ مواضعُ يُقاسُ فيها لم يَعْتَنِ الناظمُ بتعيينها بل اكتفى بالإشارة خاصَّةً ، فمثالُ الجائز قولُك للراحل عنك : راشداً مهديّاً ، تقديره : تذهب راشداً مهديّاً ، دلّت قرينةُ الحال على ذلك . وقولُك للقادم : مبروراً مأجوراً ، أي : قدمت على هذه الحال ، وللمُحَدِّث : صادقاً ، أي : تقول ذلك صادقاً ، وللمشتكي : مُحِقّاً أو مُبْطِلاً ، وما أشبه ذلك . وهذا مما حُذِفَ فيه العاملُ لقرينةٍ حالية . وتقول فيما حُذِفَ لقرينةٍ لفظية : راكباً ، لمن قال : كيف أتيت ؟ [أي : أتيتُ][2] راكباً ، وكذلك قولُك : بلى مسرعاً ، لمن قال لك : لَمْ تَأْتِني ، أو لِمَنْ قال : لا تأتِ فلاناً ، ومن ذلك في القرآن ﴿أَيَحْسَبُ الإنسَانَ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَه . بلى قادرينَ على أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَه﴾[3] تقديره : بلى نجمعها قادرين . وقال سويد المرائد الحارثي – من أبيات الحماسة – :

/٢٥٣/ / لعمري لقد نادى بأرفعِ صوته نَعِيٌّ حُيَيٌّ أَنْ فارسَكم هوى
أجل صادقاً والقائلَ الفاعلَ الذي إذا قال قولاً أَنْبَطَ الماءَ في الثَّرى[4]

---

(١) رؤبة بن العجاج ، وينسب للعجاج / ديوان رؤبة ص ١٢٨ ، الكتاب ٣٨٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٦٣/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٤٢ ، رسالة الغفران ص ١٦٥ ، المقاصد النحوية ٢٥٦/٣ ، التصريح ٤/٢ ، خزانة الأدب ٢٧٤/٤ . وفي الأصل وأ : ولا حائلاً ، والتصويب من س ومصادر التخريج .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام من أ ، وس .

(٣) سورة القيامة آية ٣–٤ .

(٤) الحماسة ٤/١–٤ ، شرحها للمرزوقي ٨٤٠/٢ .

أي : تقول ذلك صادقاً . فهذه المُثُل ، وما كان نحوها يجوزُ إظهارُ المحذوفِ معها وأما الذي يلزم فيه الحذفُ ولا يجوز الإظهارُ ، فله مواضعُ : منها : حيث يكونُ الحالُ تُبينُ ازديادَ ثمنٍ أو غيره شيئاً فشيئاً ، أو نقصِه كذلك ، نحو قولك : أخذتُه بدرهم فصاعداً ، واشتريته بدينارٍ فزائداً ، والتقدير : فزاد الثمنُ صاعداً[1] ، وكذلك تصدقتُ بدينارٍ فسافِلاً ، تقديره : فنقص الثمن سافِلاً ، أو ما أعطيته سافلاً ، أو انحَطَّ سافلاً ، أو نحو ذلك . ومنها الحالُ السادَّةُ مَسدَّ الخبر في قولهم : ضَرْبي زيداً قائماً ، وأكثر شربي السويقَ ملتوتاً ، وأخطبُ ما يكون الأمير قائِماً ، وما أشبه ذلك وقد مرَّ ذكره في باب المتبدأ . ومنها الواقعةُ بَدَلاً من اللفظ بالفعل في التوبيخ كان مع استفهامٍ وهو الأكثر أو بدونه ، فالاستفهام ، نحو قولهم : أَقائِماً وقد قَعَدَ[2] الناسُ ؟ وأَقاعداً وقد سار الركبُ ؟ وذلك أَنَّه رأى رجلاً في قيامٍ أو قعودٍ فأراد أَنْ يُنَبِّهَهُ ويُوَبِّخَه ، فكأَنَّه قد لفظ بقوله : أَتقوم قائماً ، وأَتقعدُ قاعداً ، ولكنَّه حذفه لدَلالَةِ الحال على المحذوفِ ، وصار بَدَلاً من اللَّفْظِ بالفِعْلِ فلَزِمَ أَلاَّ يُؤْتَى به مع الاسم ، ومثل ذلك قولهم : أَتَميمِيّاً مَرَّةً وقَيْسِيّاً أخرى[3] . يقال ذلك لِمَنْ هو في حالِ تَلَوُّنٍ وتَنَقُّلٍ ، فكأَن التقدير : أَتَتَحَوَّلُ تَميمِيّاً مَرَّةً وقَيْسِيّاً أخرى ؟ ، ولكنهم حذفوا الفعلَ . وحكى سيبويه عن بعضِ العرب أَنَّ رَجُلاً من بني أسد قال يومَ جَبَلَة واستقبله بعير أَعْوَر فَتَطَيَّرَ ، فقال : يا بني أسد : أَعورَ وذا ناب[4] ؟ فالمعنى : أَتستقبلون أعوَر وذا ناب ، وذلك على جهة التنبيه لهم لِيُحَذِّرَهُم لا على أَنَّه يَسْتَفْهِمُهم عنه . وأنشد سيبويه لِهِنْد بنتِ عُتْبَةَ :

---

(١) في الأصل وس : (فصاعداً) ، وما أثبت من أ .
(٢) في الأصل وس : وقد فعل ، وما أثبت من أ .
(٣) من أمثلة الكتاب ٣٤٣/١ .
(٤) المصدر نفسه .

أَفي السِّلْمِ أعياراً جَفاءً وغِلْظَةً   وفي الحَرْبِ أشباهَ النساء العَوارِكِ[1]

أي أتتلونون وتنتقلون مرّةً كذا ومَرَّةً كذا ، فَتَتَحَوَّلونَ في السلم مثلَ الأعيار – وهي الحمير – جفاءً وغِلْظَةً وفي الحرب أشباهَ النساء الحُيَّضِ جُبْناً وضَعْفاً ، وأنشد أيضاً :

أفي الولائمِ أولاداً لواحدةٍ   وفي العيادة أولاداً لعَلاَّتِ[2]

أي : أَتَتَحَوَّلونَ عند الولائم متواصِلِينَ ، وعند النوائب متقاطِعِينَ . ومن ذلك في غير الاستفهام قولُك : قاعداً قد عَلِم اللهُ وقَدْ سار الركب ، وقائماً قَدْ عَلِمَ اللهُ وقد قعد الناسُ[3] ، يُوَبِّخُه بذلك ، كأنه قال : يقوم قائماً ويَقْعُدُ قاعداً . وقد يدخل تحت المقيس ما كان منه في الدعاء نحو : عائذاً بالله من كذا ، تقول العربُ : عائذاً بالله من شَرِّها[4] ، كأنه رأى شيئاً يُتَّقَى فصار عند نفسِه في حالِ استعاذةٍ ، وحَذَفَ الفعل ؛ لأَنَّ الاسمَ بَدَلٌ منه ، كأنه قال : أعوذ بالله من شرها ، وأنشد سيبويه لعبدالله بن الحارث السهمي رضي اللهُ عنه :

أَلحقْ عذابَك بالقومِ الذين طَغَوْا   / وعائذاً بك أن يعلُوا فيَطْغُوني[5] /٢٥٤/

وتقول على هذا : بريئاً إليكَ من كذا ، ومتوسلاً بكذا على حَسَبِ ما يُفْهِمُ الحالُ . هذا كلُّه مما يقبل القياس فيدخل تحت كلامِ الناظم . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ٣٤٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٨٢/١ ، المقتضب ٢٦٥/٣ ، المقرب ٢٥٨/١ ، المقاصد النحوية ١٤٢/٣ .

(٢) البيت في الكتاب ٣٤٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٨٢/١ ، المقتضب ٢٦٥/٣ ، من غير نسبة .

(٣) من أمثلة الكتاب ٣٤٠/١ .

(٤) أورده سيبويه في كتابه ٣٤١/١ مسبوقاً بقوله : «ومثل ذلك» .

(٥) الكتاب ٣٤٢/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٨١/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٤٧٥/١ .

التمييز

/٢٥٤/ / هذا هو النوعُ الثامن من المنصوبات التي ينصبها كلُّ فعلٍ متعدّياً كان أو غيرَ متعدٍّ ، وهو آخرها ، وذلك التمييز . ولم يأتِ له بِحَدٍّ أو رَسْمٍ من حيثُ هو تمييزٌ ، وإنّما رَسَمَ مَا يَصِحُّ أن يكونَ تمييزاً ، وذلك قولُه :

اسمٌ بمعنى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَه ... يُنصَبُ تمييزاً بما قَد فَسَّرَه

كشِبْرٍ أَرْضاً وقَفِيزٍ بُرّا ... ومَنَوَينِ عَسَلاً وتَمْرا

فالاسم هو الجنس الأقربُ ، إذ لا يكون إلاَّ من جنس الأسماء ، ويريد بقوله : (بمعنى مِنْ) أنه يُفهِم معناها ،كما يُفْهِم الظرفُ معنى (في) ، والحال معنى (في حال) ، ولا يريد أنَّه يرادِفُ مِن ، كما يرادفها بَعْضُ مثلاً ، وكما ترادف مُذ الاسميّة مُذ الحرفية ، وإنّما أراد أنَّه يُفْهَمُ منه ذلك المعنى ، كما لو لُفِظَ بِمِنْ .

فإذا قلتَ : (شبرٌ أرضاً) فهو يُفْهِم معنى : شبرٌ من أرضٍ ، وكذلك سائر المُثُل .

واحترز بذلك من الحال ، فإنَّها تَصْدُق عليها ألفاظُ الرَّسْم ، لكنَّها لا تَنْتَصِبُ على التمييز لأنها ليست بمعنى (من) ، وإنّما هي بمعنى : في حال ، وكذلك يخرجُ له الظرفُ بهذا التقدير[1] .

فإذا قلتَ : زيدٌ أمامَك ، فهو في تقدير : زيد في هذا المكان . وإذا قلتَ : زيدٌ في الدار قاعداً ، فمعناه في حال قعود ، فليسا بتمييز .

---

(١) في أ : (لتقرير) ، تحريف .

وقوله : (مبين) يعني أنَّه يُبِينُ غيرَه ويُفَسِّرُه ويُوَضِّحُه وكذلك التمييز ؛ إذ هو مُبَيِّنٌ لما استَبْهَم من الذوات ، كما أنَّ الحالَ مُبَيِّنَةٌ لما استَبْهَم من الهيئات ، فيفترقان في أنَّ الحال مُبَيِّنَةٌ للهيئاتِ ، والتمييزَ مُبَيِّنٌ للذات ، ويجتمعان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مُبَيِّنٌ لشيءٍ مُستَبْهِم ، واحترز بذلك مما قد يجيءُ في الكلام من الأسماء وفيه معنى (مِن) لكنّه ليس بمُبَيِّنٍ لغيره ولا مُفَسِّراً له ، كذَنْباً في قولِ الشاعر – أنشده سيبويهِ – :

أستَغْفِرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحصيَه رَبَّ العبادِ إليه الوجهُ والعَمَلُ[1]

فإنه يصدق عليه أنه اسمٌ بمعنى (من) ، ولم يَنْتَصِب على التمييز ، لأنه لم يَقَع هاهنا مبيِّناً لشيء غيره ، وإنما وقع في الكلام لأنَّه المحل المستَغْفَرُ منه ، كما يقع المفعول به في الكلام ، ولا يقال في المفعول : إنَّه مُبَيِّنٌ ومفسِّرٌ لغيره ، وإن قيل ذلك فعلى معنى تعيين [محل][2] وقوع الفعل خاصة ، وبهذا القيد [أيضاً][3] يخرجُ له اسمُ لا العاملةِ عملَ إنَّ ؛ إذ كان اسماً بمعنى مِنْ ؛ لأنَّ معنى قولك : لا رَجُلَ في الدار ، لا من رجلٍ في الدار ، من حيثُ كان نَفْياً لقولك : هل من رجلٍ في الدار ؟ وقد نَطَقَ به الشاعر فقال :

فقام يذود الناسَ عنها بِسَيْفِه وقال : ألاَ لاَ من سبيلٍ إلى هند[4]

---

(١) الكتاب ٣٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٠/١ ، ولم أقف له على نسبة ، وهو أيضاً في معاني القرآن ٣١٤/٢ ، المقتضب ٣٢٠/٢ ، الإيضاح للزجاجي ص ١٣٩ ، الخصائص ٢٤٧/٣ ، شرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، المقاصد النحوية ٢٢٦/٣ ، التصريح ٣٩٤/١ ، خزانة الأدب ٤٨٦/١ .

(٢) ما بين المعقوفين تتمة من أ ، س .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة يلتئم بها الكلام من أ ، س .

(٤) لم أقف له على نسبة ، وهو في شرح الكافية الشافية ٥٢٢/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٢٥٥ ، منهج السالك ص ٨٧ ، شرح اللمحة البدرية ٤٥/٢ ، المقاصد النحوية ٣٣٢/٢ ، التصريح ٢٣٩/١ ، همع الهوامع ١٩٩/٢ .

وأيضاً هو نكرةٌ ؛ إذ لا تَعْمَلُ لا إلاَّ في نكرةٍ ، فكان يدخلُ عليه هنا ، فأخرجَه بقوله (مبين) لأنَّ اسمَ لا ليس بمبينٍ ولا مُفَسِّرٍ لشيء .

وقوله : (نكرة) يعني أنَّ التنكيرَ من وصف الاسم الذي يصحّ انتصابُه على التمييز ، فلا يكون معرفةً قياساً . وهذا مذهب البصريين[1] .

/٢٥٥/ وذهب / الكوفيون إلى جواز تعريفه[2] . والصحيح ما أشار إليه الناظمُ من لزوم التنكيرِ بالقياس والسماع .

أمَّا القياسُ : فإنَّ التمييزَ إنَّما وَضْعُهُ أن يكونَ بياناً لما استبهم ، وهذا المعنى يمكن مع التنكير ، وإذا كان كذلك فالعُدُول إلى التعريف من غيرِ حاجةٍ إليه تَكَلُّفٌ تأباه حكمةُ العرب ، وأيضاً فإنّ التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلاً ، والتعريف إنَّما يدخل الاسم من حيثُ تحصل الفائدة بالإخبارِ عنه ، فما لا يُخْبَرُ عنه لا حاجةَ إلى تعريفه ، ولذلك لم يَصِحَّ تعريفُ الأفعال ، وأيضاً هو تفسيرٌ لمبهم ، فلم يُحْتَج إلى التعريف قياساً على الحال ، وأيضاً لو صَحَّ تعريفُهُ لصَحَّ إضمارُه ، لكن إضماره لا يصحّ ولم يأتِ في كلامهم - أعني مضمراً[3] - فثبت أنَّه لا يَصِحُّ تعريفُه .

فإن قيلَ : القياسُ إنما يَصِحُّ إذا عضده السماعُ ، والسماعُ موجودٌ بخلافِ ما زعمتم ، فقد قالت العرب : «غَبِنَ فلانٌ رَأْيَه ، ووجع بطنَه ورأسَه»[4] . وفي القرآن : ﴿إلا من سَفِهَ نَفْسَه﴾[5] . وفي الحديث : (تَهْرَاقُ

(١) انظر المقتضب ٣٢/٣ ، الأصول ٢٢٣/١ ، منهج السالك ص ٢٢١ ، وانظر الإنصاف ٣١٥/١ .

(٢) انظر منهج السالك ص ٢٢٠-٢٢١ ، توضيح المقاصد ١٧٥/٢ ، شرح اللمحة البدرية ١٤٦/٢ .

(٣) سقطت جملة (أعني مضمراً) من أ .

(٤) انظر منهج السالك ص ٢٢١ .

(٥) سورة البقرة آية ١٣٠ .

الدِّماءُ)[1] . وجاء من كلامهم : قبضتُ الخمسةَ عشرَ الدرهمَ[2] .

وحكى الكسائيُّ : هو أحسنُ الناس هاتين ، يريد عينين . وأنشد السيرافي :

رأيتُك لما أنْ عرفــتَ جلادَنــا رضيتَ وطبتَ النفسَ يا بكر عن عمرو[3]

وقال الآخر :

أيْجَعُ ظهري وأُلَوِّي أبهري وما الصحيحُ ظهرُه كالأَدْبَرِ[4]

وقال أُمَيَّةُ بن أبي الصَّلْتِ في ابن جُدْعان :

إلى رُدُحٍ من الشِّيْزَى مِلاءٍ لُبابَ البُرِّ يُلبَكُ بالشِّهادِ[5]

---

(١) انظره في صحيح الإمام مسلم - بشرح النووي - ٣٢٠/٦ ، النهاية في غريب الحديث ٢٦٠/٥ .

(٢) انظر المقتضب ١٧٣/٢ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٣٨/٢ أنّ أبا زيد حكى عن العرب : الأحَدَ العشرَ الدرهمَ ، وانظر منهج السالك ص ٢٢١ .

(٣) الشاهد من أبيات لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات ص ٣١٠ ، وروايته :

رأيتــك لمّا أنَّ عرفــت وجوهنــا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وذكر العيني في المقاصد النحوية ٥٠٢/١ أن الرواية التي أوردها الشاطبي هنا هي رواية المفضل الضبي ، وابن السيد في شرح شعر المعري . وانظر منهج السالك ص ٢٢١ ، توضيح المقاصد ١٥١/١ ، ٣٩٤ المقاصد النحوية ٢٢٥/٣ ، همع الهوامع ٢٧٨/١ . وفي هامش الأصل وس : (يا قيس) مكان يا بكر .

(٤) البيتان في التهذيب ١٥٧/٣ ، اللسان (عرا) ، والشاهد في قوله : (أيْجَعُ ظهري) فإن (أيْجَعُ) فعلٌ لازم ، و(ظهري) منصوب على التمييز ، وهو معرَّف بالإضافة .

(٥) ديوانه ص ٣٨١ ، وينسب إلى أبيه أبي الصلت ، وهو في البيان والتبيين ١٨/١ ، المعاني الكبير ٣٨٠/١ ، اللآلىء ٣٦٣/١ ، المستقصى ٢٨١/١ ، مجمع الأمثال ١٢٧/٢ ، المقرب ١٦٣/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢ ، منهج السالك ص ٢٢١ ، شرح اللمحة البدريّة ١٤٨/٢ ، همع الهوامع ٢٧٨/١ . والشيزى : شجر تتخذ منه الجفان ، ورُدُح : عِظامٌ .

وأيضاً قالوا : مررتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهَه ، والسماعُ بمثل هذا كثير ، فدَلَّ على أنَّ التعريفَ في التمييز جائزٌ .

فالجواب أنْ يقالَ : إنَّ ما فيه الألف واللام عندهم – أعني البصريين – محمولٌ على زيادة الألف واللام ، وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك في باب المعرَّف بالأداة .

وأمَّا الإضافة : فهو عندهم على تضمين الفعل غير المتعدِّي ، معنى فعلٍ يتعدَّى ، أو على إسقاط الجارّ ، فكأنَّ التقدير في : غَبِنَ رأيَه : غَبِن في رأيه أو جَهِل رأيَه ، وكذلك سَفِه نفسَه ووَجعَ بَطْنَه ، أي من بطنِه ، أو عُرِفَ ذلك شُذُوذاً .

وأمَّا هاتين : فإمَّا على نِيَّةِ التنكير كقولهم :

* ولا أُمَيَّةَ بالبلاد *[1]

وإمَّا على حذف الجارّ ، كأنَّه قال : هو أحسنُ الناس بهاتين ، أي زاد حُسْنُه على الناس بعينيه . قاله الفارسي . وأَيْجَعُ ظهري ، كغَبِن رأيَه ، وإنما احتاجوا إلى تأويل ذلك كلِّه لأنهم وجدوا عامَّةَ كلام العرب في التمييز على أنْ يكونَ مُنكَّراً ، ولو جاز تعريفُه عند العرب لكانوا خلقاءَ أنْ يستعملوه كذلك كثيراً شائعاً ، فلما لم يكن كذلك دَلَّ على قصدهم للتنكير ، وأنَّ ما عداه راجع إلى ما يعرض لهم من الشذوذات الخارجة عن معتادِ كلامهم .

فإذا تقرَّرَ هذا ، فاشتراطُ الناظم التنكيرَ في الاسم الذي يُنْصَبُ على التمييز صحيحٌ بناءً على الاصطلاح البصري ، وعلى هذا يكون قولُهم : مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهَه ، منصوباً على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز . والذي حصل من

---

(١) من بيت لعبدالله بن الزّبير الأسدي من ملحقات ديوانه ص ١٤٧ ، ويُنْسَبُ إلى فضالة بن شريك الأسدي . وهو في الكتاب ٢٩٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٦٩/١ ، المقتضب ٣٦٢/٤ ، الأصول ٣٨٣/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٩/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٢ ، ١٠٤ ، المقرّب ١٨٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/٢ ، والبيت هو :

أرى الحاجات عند أبي خُبيبٍ   نَكِـدْنَ ولا أُميَّـةَ بالبـلادِ

أوصاف ذلك الاسم الخاصَّةِ بصِحَّةِ نصبه تمييزاً ثلاثة : أنْ يكونَ بمعنى (من) ، مُبِيناً نكِرَةً . ويَرِد عليه السؤال في هذا التعريف / من أوجهٍ أربعة : /٢٥٦/

أحدها : أنَّ التمييزَ على ضربين : ضَرْبٌ يكون بمعنى (من) كما قال ، كأمثلته التي مَثَّل بها في قوله : (كشبرٍ أرضا) وما بعده . وضَرْبٌ لا يكون كذلك ، وهو المنقول من الفاعل وما أشبهه نحو : طابَ نفساً ، وكَرُمَ أباً ، وسَفِهَ نفساً ، وقَرِرْتَ عيناً ، وما أشبه ذلك ، وكذلك ما انتصب من النكرات في باب الصفة المشبهة نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهاً ، وكذلك مع أفعل التفضيل نحو : أنْتَ أعلى منزلاً ، فليس التمييز في هذه المواضع بمعنى (من) البَتَّةَ ؛ ولذلك لا تقول : طاب زيدٌ من نفسٍ ، ولا أنت أعلى من منزلٍ ، كما تقول : قفيزٌ من بُرٍّ ، وشبرٌ من أرضٍ ، فآقتضى كلامُ الناظم هنا أنَّ هذه النكراتِ التي هي فواعلُ في المعنى لا تُنْصَبُ على التمييز ، وذلك غير صحيح ، فقد جعلها في الباب نفسِه مما يُنْصَبُ على التمييز ، فهذا فيه ما ترى .

والثاني : أنَّ (من) التي تَضَمَّن التمييزُ معناها هي الجنسية لا غيرها . والناظم قد أجْمَلَ الأمر فيها ، فلم يُبيِّن من أيِّ قسمٍ هي من أقسام (مِنْ) المذكورة في باب الجرّ ، فقد تَشْتَبِهُ بمِنْ التي لابتداء الغاية ، أو للتبعيض ، أو غير ذلك من أقسامها ، فلا يحصل المقصودُ من التعريفِ مع الإبهام والإجمال .

والثالث : أنَّه يدخل له التابعُ إذا كان مُمَيِّزاً في المعنى كقول الله تعالى : ﴿وقَطَّعْنَاهُم اثْنَتَي عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾[1] . فأسباطٌ[2] ليس بتمييز ؛ إذ لو كان تمييزاً لكان سِبْطاً ، مفرداً ؛ لأنَّ مُمَيِّزَ ما فوق العَشْرَة مفردٌ منصوبٌ ، فدَلَّ على أنَّ أسباطاً ليس إلاّ تابعاً لقوله : (اثنتي عشرة) تَبَعِيَّةَ البدل . وعلى ذلك

---

(١) سورة الأعراف آية ١٦٠ .

(٢) في أ ، س : فأسباطاً .

أيضاً جاء قولُه تعالى : ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِم ثلاثَ مائةٍ سِنِينَ﴾[1] في قراءة تنوينِ مائةٍ ، وهي لغير حمزةَ والكسائي ، فيوهم أنَّ أسباطاً وسِنِينَ منصوبان على التمييز ، وكذلك ما كان نحوهما مثل : قبضتُ أَحَدَ عَشَرَ دراهمَ ، وستة عشر دنانيرَ ، وعَشَرَةَ أثواباً ، وأشباه ذلك ، وهو مُخِلٌّ بالقصد[2] .

والرابع : أنَّه يدخُل عليه تابعُ اسمِ لا إذا كان منصوباً نحو : لا رَجُلَ عاقلاً ؛ لأنَّ حكمَه في تقدير معنى (مِنْ) حكمُ متبوعِه ، وهو أيضاً مُبيِّنٌ صفةَ الرجل ، فتناولَه الرسمُ ، وليس بمنصوب على التمييز أصلاً .

وهذه الأشياءُ الثلاثةُ الأخيرة قد تَحَرَّزَ منها في التسهيل ؛ إذ حَدَّ التمييزَ فقال : «وهو ما فيه معنى (مِنْ) الجنسيَّةِ من نَكِرَةٍ منصوبةٍ فَضْلَةٍ غيرِ تابعٍ»[3] وبيَّن مَقْصِدَه في الشرح بما ذكر أنَّ التحرّزَ منه واجب[4] .

والجواب : أمَّا الأول فواردٌ عليه هنا وفي كتاب «التسهيل» ، وقد حَدَّ الناسُ التمييزَ ، فلم يُقَيِّدُوا هذا التقييد الذي لا يَشْمَلُ إلاّ أَحَدَ قسمَيه فقال ابنُ الضائع : هو الاسمُ النكرةُ المُنْتَصِبُ بعدَ تَمامِ الكلامِ أوبَعْدَ تَمَامِ الاسم بياناً لما انْبَهَمَ من الذوات . وقال بعضهم : الاسم النكرة المنصوب المبين لما انبهم من الذوات[5] . وقيل غير ذلك مما لم يُذْكَر فيه التقييدُ بمعنى (مِنْ) .

---

(١) سورة الكهف آية ٢٥ في قراءة السبعة إلاّ حمزة والكسائي فقد قرآ من غير تنوين ، أضافا (مئة) إلى (سنين) / السبعة ص ٣٨٨ ، حجة القراءات ص ٤١٤ .

(٢) في الأصل : (بالفصل) ، وما أثبت من أ ، س .

(٣) التسهيل ص ١١٤ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ١/٨٩-٩٠ .

(٥) قريبٌ من هذا ما حَدَّه به ابن عصفور في المقرب ١/١٦٣ ، شرح الجمل ٢/٢٨١ .

فالحاصلُ أَنَّ الناظم حَدَّ بعض ما يَنْتَصِبُ على التمييز ، فأخرجَ بذلك غيرَه عن أَنْ يكونَ نصبُه على التمييز[1] ، وقد كان يمكن الاعتذارُ عنه بأنه يمكن أَنْ لم يلتزم النصبَ على التمييز[1] في نحو : سَفِه نفساً ، وحَسُنَ وجهاً ، وأَنْ يَجْعَلَ نصبَه على المفعول به ، كما يُعْرَبُ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ / الوجهَ ، وحَسَن وَجْهَهُ /٢٥٧/ كذلك ، ويكون مخالفاً للنحويين في مجرد اصطلاح لا يَنْبَني عليه حكمٌ لولا أَنَّه نَصٌ على أَنَّ مثلَ : طِبْ نفساً ، وأنت أعلى منزلاً تمييزٌ ، فلم يمكن اعتذارٌ عنه بذلك .

وأَمَّا الثاني : فإنه لم يحتج إلى تقييد (مِن) بالجنسِيَّة ؛ لأَنَّ غايةَ ما في ذلك أَنْ تَحَرَّزَ به من قوله :

* أستَغْفِرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَه *

وهذا النوع قد خرج عنه بقوله : (مُبِينٌ) ، إذ ليس (ذَنْباً) بِمُبِينٍ غيرَه كما تقدَّم . فقولُه : (مبينٌ) قام مقام تقييد (مِنْ) بأَنَّها الجنسية .

وأَمَّا الثالثُ : فإنه لم يَحُدَّ التمييزَ نفسَه ، وإنما حَدَّ ما يَصِحُّ انتصابُه على التمييز ، فالتوابعُ المعترضُ بها مُفْتَقِرَةٌ إلى النظر فيها بما حَدَّ به ، فإن اجتمعت فيها الأوصافُ المذكورة ، صَحَّ انتصابُها على التمييز حيث يُحْتَاجُ إليه إذا لم يَخْتَصَّ باب من الأبواب المحتاجة إلى التمييز بزيادة شرطٍ كباب العدد ، فإنَّ ما فوقَ العَشَرَةِ فيه إنَّما يُفَسَّرُ[2] بواحدٍ منصوب ، فاختَصَّ بزيادةٍ على ما عُهِدَ في التمييز . وأَمَّا غيرُ باب العدد ، فانتصاب تلك الأسماء المذكورة فيها على التمييز جائزٌ ، كقولك : هو أكثرُ الناس دراهمَ أو ثياباً ، وهو أكثر الناسِ سنينَ ، وما أشبه ذلك ، فكان ﴿أَسْبَاطًا﴾ يُمْكِنُ فيه هذه الأوصاف ، إذ هو اسمٌ بمعنى

---

(١) سقط ما بين الإشارتين من س .

(٢) في أ : (يعتبر) .

(من) مبينٌ نَكِرَةً ، أي يصلحُ لمعنى (من) وإذا أمكن اجتماعُ الأوصاف فيه صَحَّ انتصابُه على التمييز ، فقلت : هم أكثرُ الناسِ أسباطاً ، لكن لما كان فوق العشرة ، إنما يقعُ التمييز فيه مفرداً لم يَصلُحْ أنْ يُعَدَّ في الآية تمييزاً ، وإن أمكن فيه معنى (من) ، فأُوِّلَ على غير التمييز ، وجعل بدلاً ، فشرط الإفراد في ﴿أَسْباطاً﴾ يَخْتَصُّ بباب العدد ، وليس مشترطاً في كون التمييز تمييزاً ، فبان الاعتراض على الناظم بهذا .

وأمَّا الرابع : فإنَّ تابعَ اسمِ لا ليس بمُضَمَّن معنى (من) بل اسمُ لا هو المضمَّن إن فُرِض - وإن قُدِّرَ كذلك ، فمن حيثُ هو تابعٌ لما فيه ذلك المعنى مجازاً لا حقيقةً .

وبيان ذلك أنَّ تَضَمُّنَ معنى (مِنْ) إنما جاء من جهةِ قصد عموم النفي ، وهو إنما توجَّه على الاسم لا على التابع ؛ لأنَّ التابعَ إنما قُصِدَ فيه قَصْدُ التبعيَّةِ لا قَصْدُ عموم النفي ، ومن ثم كان التابعُ لا يُقْتَصَرُ به على منفي دون موجَبٍ ، ولا على نكرةٍ دون معرفة ، ففي الحقيقة لم يَتَضَمَّن معنى (من) فلا يَصِحُّ الاعتراض به ، وهذا كلُّه على تسليم أنَّ (من) المقدَّرة في اسم لا هي الجنسيَّة ، وأمَّا إذا لم يكن كذلك فالاعتراض ساقطٌ من أصله ، وقد تَقَدَّم الكلام في دخول اسم لا في الحَدِّ أو عدمِ دخوله ، فإذا كان اسمُ لا قد خرج عن الحد بقوله : (مُبِينٌ) فصِفَتُه أولى ألا تدخلَ فيه .

وأما إتيانه في التسهيل بقوله : (غير تابع)[1] ليُخْرِجَ صفةَ اسم لا ، فإنَّه لـمَّا أخرج اسمَ لا بقوله : (فضلة) بَقِيَ[2] التابعُ لأنَّه فضلةٌ في الحكم ، فأخرجه بقوله : غيرَ تابعٍ ، وكان اسمُ لا داخلاً عليه في قوله : ما ضُمِّنَ معنى (مِنْ) الجنسيَّة حتى أخرجَه بقوله : فضلة . وهذا كلُّه غيرُ محتاجٍ إليه هنا ، ولو لم يأتِ

---

(١) التسهيل ص ١١٤ .

(٢) في الأصل : (تعيّن) ، وما أثبت في أ ، س .

بهذا القيد في التسهيل لم يحتج إليه ؛ إذ ليس في التابع معنى (مِنْ) الجنسيَّةِ لما ذُكِر ، فأحرى ألاَّ يُحْتاجَ إليه ها هنا .

/٢٥٨/ وقوله : (يُنصب تمييزاً بما قد فسَّره) هو خبرُ المبتدأ الذي هو (اسمٌ) ويعني أنَّ الاسمَ الموصوفَ / بهذه الأوصافِ المذكورةِ يَصِحُّ أَنْ يُنْصَبَ على التمييز بخلاف ما لم تجتمع فيه هذه الشروطُ ، فإنَّه لا ينصب على التمييز ،فما ليس بمعنى (مِنْ) لا يُنْصَبُ تمييزاً كالحال ، والظرف ، وما ليس بمُبِينٍ كذلك لا يُنْصَبُ هذا النصبَ كاسم لا ، وما ليس بنكرةٍ لا يُنْصَبُ هذا النحوَ من النصب كالوَجه في حَسَنٍ الوجهَ ، وسَفِه نفسَه ، وغَبِنَ رأيَه ، وما أشبه ذلك ؛ بل إنْ نُصِبَتْ فعلى غيرِ التمييز مما تَقَدَّم ذكرُه في أبوابه ، أو على التشبيه بالمفعول به ، أو غير ذلك ، وكان هذا تقريرٌ لاصطلاح مقرَّرٍ عند النحويين ، وهو أَنَّ المنصوبَ على التمييز إنَّـما هو عندهم هذا الموصوفُ ، وعند هذا لا يُعْتـرَضُ بما اعتَرَضَ به أهلُ الكوفة ؛ وذلك أَنَّ الاعتراضَ على الاصطلاح لا يُسْمَع ، وقولُ النحويين : إنَّ التمييزَ لا يكون إلاَّ نكرةً ، معناه أَنَّ التمييزَ عندنا عبارةٌ عن المفسِّر الذي لا يكون إلاَّ نكرةً ، فإذا كان معرفةً لم يكن عندَهم تمييزاً في الاصطلاح ، فلا ينبغي أَنْ يُعْتَرَضَ على من التزم هذا بأَنَّ التمييز قد يأتي معرفةً ، فإنَّه يقول : إني لم أصطلح على أَنْ أُسَمِّيَ المعرفةَ تمييزاً ، وينبغي أَنْ يقال لمن اعترض بهذا : التمييزُ عندك لا يكون إلاَّ منصوباً ، وهو منتقضٌ عليك بقولهم : ثلاثةُ أثوابٍ ، ومائةُ درهمٍ ، فإن أثواباً ودرهماً تمييزٌ ، وهو غيرُ منصوب . فإن قال : إنهم لا يسمون هذا تمييزاً . قيل له : وكذلك أيضاً لا يسمون المعرفةَ تمييزاً ، فأَيُّ فرقٍ بين الموضعين .

وقوله : (بما قد فسَّره) متعلِّق بيُنْصَبُ ، ويريد أَنَّ الناصبَ لهذا التمييز الكلامُ الذي قد فسَّره التمييز أو الاسم الذي قد فسَّرَه ، وذلك أن التمييز على قسمين :

قسمٌ يَنتَصِبُ عن تمام الكلام نحو : طاب زيدٌ نفساً ﴿واشتَعَلَ الرأسُ شَيْباً﴾[1] .

وقسمٌ يَنْتَصِبُ عن تمام الاسم (كشبرٍ أرضاً) ورَطْلٍ زَيْتاً . فالأول يعمل فيه الفعلُ ، لأنَّه مفسِّرٌ به بوجهٍ ما . ألاَ ترى أنَّ الفعلَ بالنسبة إلى من أُسْنِدَ إليه غيرُ بَيِّنٍ ، كما أنَّ المسندَ إليه بالنسبة إلى الفعلِ غيرُ واضحٍ ، فصار نفساً في قولك : طاب زيدٌ نفساً ، مفسِّراً للطيب بالنسبة إلى زيدٍ بوجه وبوجه للنسبة الحاصلة بينَ زيدٍ والطيب ، أو لمحل تلك النسبة ، وهو زيدٌ ، فعلى هذا ينبغي أنْ يُفْهَمَ قولُه (بما قد فسَّره) بالنسبة إلى مُـمَيِّز الجملة ، إذ كان قد يشمل القسمين معاً مُـمَيِّزَ الجملة ومُـمَيِّزَ المفرد ، وإنما كان ذلك لأنَّ أصلَ[2] الكلام على غير ذلك الوضع ؛ إذ كان أصلُ قولِك : طابَ زيدٌ نفساً ،طابت نفسُ زيدٍ ، ثم نُسِبَ الفعل إلى زيدٍ والمراد نفسه[3] مبالغةً ، فلما أُسْنِدَ الفعلُ إلى زيدٍ ، وأُريد بيانُ ذلك المعنى المقصودِ أتَوا بالنفس منصوبةً ؛ إذ لم يُمْكِن رفعُها لوجود المرفوع في اللفظ وأشبهتِ المفعول به من جهةِ مجيئها بعد تمام الكلام ، فانتصب على التشبيه بالمفعول به ، وخَصُّوها باسم التمييز حينَ كانت نَكِرَةً ، وخَصُّوا ما كان معرفةً بالتشبيه فرقاً بينهما ، وإلاّ فكلٌّ واحد منهما منصوبٌ على التشبيه . وعلى هذا الحد انتصَبَ شيباً في ﴿اشتَعَلَ الرأسُ شَيْباً﴾[4] وسائر ما جاء من ذلك .

/٢٥٩/ وأمَّا / القسم الثاني : وهو ما انتصب عن تمام الاسم ، فالعاملِ فيه ذلك الاسم فقولُه : (شبرٌ أرضاً) الناصبُ لأَرْضاً قولك : (شبرٍ) تشبيهاً له بضاربٍ إذا قلت : ضاربٌ زيداً . وذلك أنَّك إذا قلتَ : عندي شبرٌ ، فليس التمييز لهذا المقدار نفسِهِ ؛ بل للمُقَدَّرِ به ، فالمعنى عندي قَدْرُ شبرٍ ، فلما استَبْهَم القَدْرُ فُسِّرَ ،

(١) سورة مريم آية ٣ .

(٢) في أ : (أهل) ، تحريف .

(٣) في أ : (نسبه) ، تحريف .

(٤) سورة مريم آية ٣ .

وهو في التقدير مضافٌ إلى المقدار ، فينبغي ألاَّ يضافَ إلى المفسِّر الذي هو (أَرْضاً) لأنه قد أضيف قبله إلى المقدار ، فلما اقتضاه ولم تُمْكِن إضافتُه إليه ؛ إذ هو قد تَمَّ بما أضيفَ إليه أشبه الصفةَ المُشَبَّهَةَ باسمِ الفاعل ، فنَصَبَ ما بعده على التشبيه . ويُسَمَّى تمييزاً كما تقدَّم ، فهذا معنى كونه ناصباً له ، وكذلك تجري سائرُ المُثُلِ المنتصِبَة عن تمام الاسم .

ثم أَتَى بأمثلةٍ من التمييز لكنْ مما هو منصوبٌ عن تمام الاسم فقال : (كشبرٍ أرضاً) إلى آخره ، وهي ثلاثةٌ كلُّها مُمَيِّزٌ للمقدار . والمقادير أربعةٌ : مقدارُ المساحة ، ومقدار الكيل ، ومقدار الوزن ، ومقدار العَدّ . فقوله : (كشبرٍ أرضاً) من مقدار المساحة ، وقولُه : (وقفيزٍ بُرّاً) من مقدار الكيلِ . وقولُه (ومنوين عَسَلاً وتَمْراً) من مقدار الوزن . وبقي المقدار[1] الرابع لم يأتِ له بمثال ، وكان حقُّه أنْ يأتِيَ به ؛ لأنه قَصَدَ بهذه الأمثلة بيانَ أنواعِ المقدار ، وهو مقدار العَدِّ نحو : عشرين درهماً ، وخمسةَ عَشَرَ ثَوْباً وكأنَّه ترك ذكرَه لبابه .

ومن الأول قولُك : عندي ذراعٌ ثوباً ، وما في السماء موضعُ راحةٍ سحاباً[2] ، ومن الثاني قولك : عليه نِحْيٌ سمناً ، وهذا راقودٌ خَلاًّ[3] . ومن الثالث : ﴿فمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَه ومَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَه﴾[4] . فتكثيرُ الناظمِ المُثُلَ إشعارٌ بأنوع المقادير . وأيضاً فإنَّ فيها إشارةً إلى ما به تمامُ الاسم ، وذلك أنَّ الاسمَ الذي يَنْتَصِبُ بعدَه التمييزُ لا يكونُ إلاَّ تامّاً . ومعنى تمامه أنْ يكونَ فيه تنوينٌ أو نونٌ تشبهه ، وهي نونُ التثنية والجمع ، وما جرى مجراهما ، وما يعاقب التنوينَ وذلك الإضافةُ ، والألف واللام ، فالتنوين في قوله : (كشبرٍ أرضاً وقفيزٍ بُرّاً) والنون التي

---

(١) في الأصل : (وبقي أنواع المقدار) . وليست الزيادة في أ ، ولا س .

(٢) في الكتاب ١٧٢/٢ : (ما في السماء موضع كفّ سحاباً) .

(٣) المثالان في الكتاب ١١٧/٢ .

(٤) سورة الزلزلة آية ٧-٨ .

تشبهه في قوله : (مَنَوَيْنِ عَسَلاً وتمراً) . وأمَّا الإضافة والألف واللام فنحو : لله دَرُّه فارساً ، ﴿ومِلْءِ الأرضِ ذهباً﴾[1] وما فعل الشبر أرضاً والذراعُ ثوباً .

وقد نَبَّه على الإضافة بَعْدُ ، وترك ذكر الألف واللام ؛ لأنَّه قليلٌ في الاستعمال وأكثر ما يستعمل في العَدَدِ ، وسيأتي ذكره هنالك .

فأمَّا إن كان الاسمُ غيرَ تامٍّ فلا بُدَّ من الإضافةِ ، نحو : شبرُ أرضٍ وقفيزُ بُرٍّ ومنوَىْ عَسَلٍ وتمرٍ ، وسيأتي ذكره . وإنما جرى الحكمُ هكذا لِما ذُكِرَ من تشبيه الاسم هنا بالصفة كضاربٍ وحَسَنٍ ، فكما تَنْصِبُ ما بعدهما إذا نَوَّنْتَهُما ، وما بعد ضاربين وحسنين إذا ثبت نونُهما ، وتخفض بالإضافة إذا حذفتهما كذلك تفعل في هذا الباب .

والشِّبْرُ : معروفٌ . والقفيز : مكيالٌ يُقَدَّرُ بثمانيةِ مَكاكِيكَ ، والـمَكوك : ثلاثة كَيْلَجاتٍ ، والكيلجةُ : مَنَا وسَبْعَةُ أثمانِ مَنَا[2] ، / والمَنَا : مفردُ الـمَنَوَينِ ، /٢٦٠/
وهو رطلانِ وهو الـمَنُّ أيضاً .

ثم قال :

وبَعْدَ ذي ونحوها اجرُرْه إذا أضفتَها كـمُدُّ حنطةٍ غذا

(ذي) إشارةٌ إلى الأمثلةِ المتقدمةِ الذكرِ ، وهي أنَّ هذه الأمثلةَ وما كان نحوها مما انتصَبَ بعد تمام الاسم بالتنوين أو بالنون التي تُشْبِهُه لك فيها وَجْهٌ آخرُ من الإعراب غيرُ النصب على التمييز ، وهو الجرُّ بالإضافة ، وذلك إذا حذفتَ ما به التمام ، ثم أضفتَها إلى ذلك المنصوب فتقول : مُدُّ حنطةٍ وكان الأصل فيه على ما تقدَّم مُدٌّ حنطةً ، لأنَّه مثلَ قوله قفيزٍ بُرّاً ، لكن لما حذفتَ التنوين أضفتَ فقلتَ : مُدُّ حنطةٍ ، وعلى هذا تقول : شبرُ أرضٍ ، وقَفِيزُ بُرٍّ ، ومَنَوا[3] عَسَلٍ وتمر ،

---

(١) سورة آل عمران آية ٩١ .

(٢) انظر اللسان (قفز ، ومكك) .

(٣) في الأصل : (منوى) ، وما أثبت من س .

وراقود خَلٍّ ، ونِحْيُ سمن ، وما أشبه ذلك . فقوله : (إذا أضفتها) يريد إذا أردتَ إضافتَها فاجْرُر التمييزَ بالإضافة ، فإنَّ الإضافةَ توجب الجرَّ ، أو إذا حصلَتِ الإضافةُ معنىً ، فاجرره بسبب حصولها . والحاصل من كلامه أَنَّ التمييزَ في هذه المُثُل وما كان نحوها يجوزُ فيه الأمران : النصبُ المتقدم ، والجَرُّ بالإضافة . و(غِذا) في قوله : (كـمُدّ حنطةٍ غذا) بدلٌ أو حال .

ثم هنا مسألتان :

إحداهما : أَنَّه قَيَّدَ الجرَّ بالإضافة ، ولم يَقُل (وبعد ذي ونحوها اجرره) فيُطْلِق الجَرَّ ولا يقيده ، وكان ذلك أولى ؛ إذ معلومٌ أَنَّ الجَرَّ هنا إنما يَصِحُّ معها ، فإنَّه لا موجبَ له في الموضع إلاَّ هي ، فكان الإتيان به كالفضل غيرِ المُفْتَقَرِ إليه ، فيُسأَل لم أتى به هل تحتَ ذلك التقييدِ فائدةٌ أم لا ؟

والجواب : أَنَّ له فائدةً حسنةً ، وذلك أَنَّه لو لم يقل : (إذا أضفتَها) فيُقَيِّد بالإضافة لسَبَق الوَهْم إلى بقـاء التنوينِ والنون في المُـمَيِّزِ وجَرِّ[1] التمييزُ بمِنْ المقدَّرَةِ ، وأَنْ يقالَ : مدٌّ حنطةٍ ، ومنوانِ سَمْنٍ وتمرٍ على تقدير : مُدٌّ من حنطة ومنوانِ من كذا ، وهذا غيرُ جائز باتفاقٍ ، فلما قَيَّد بالإضافة زال هذا التَّوَهُّمُ ، وتَـبَيَّنَ[2] أَنَّ الجَرَّ إنما موجِبُه الإضافةُ .

فإن قيلَ : هذا التَّوهُّمُ غيرُ مُتَوَهَّمٍ ؛ إذ لا يسبق مثلُ هذا إلى ذِهْنِ نحويٍّ ، لأنه ليس بمعهودٍ في القياس عند أحدٍ منهم أَنْ يُحْذَفَ الجَارُّ ويبقى عملُه في غير رُبَّ على خلافٍ في ذلك ، ولو تُوُهِّمَ ذلك لتُوُهِّمَ مثلُه في الحال والظرف ؛ إذ هما في تقدير في ، فكما لا يجبُ ولا يحسن التَّحَرُّزُ من ذلك في الحال والظرف لا يجب ذلك أيضاً هنا .

فالجواب : أَنَّ في باب التمييز من ذلك ما يقع التَّوَهُّمُ به في هذا الموضع

---

(١) في أ : (وجرى) .

(٢) في أ : فبين .

وذلك في موضعين :

أحدهما : أنَّه أجازَ بعدُ الجَرَّ بمِنْ ظاهرةً بقوله :

(وآجرر بمِنْ إنْ شئت غيرَ ذي العدد)

إلى آخره ، فلو لم يُقيِّد الجَرَّ هنا بالإضافة لتُوُهِّمَ أنَّه يريد ما قال هناك من الجَرِّ بمِنْ ظاهرةً وليس ذلك مقصودَه .

والثاني : أنَّ من التمييز ما يَجُرُّ بمِنْ مُضْمَرَةً لا بالإضافة[1] ، وذلك مُمَيِّز (كم) فإنَّ الجَرَّ هناك إذا قلتَ : بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَك ؟ بمِنْ مضمرة عند المؤلف ، ذكر ذلك في التسهيل ، ونصره في الشرح[2] ، / وارتضاه في هذا النظم فقال في باب (كم) : /٢٦١/

وأجزَ آن تجرَّه مِنْ مضمرا إنْ وليت كم حرف[3] جَرٍّ مظهرا

وكذلك الجَرُّ في (كم) الخبريَّة عند الفراء إذا قلت : كم درهمٍ أعطيتَ ؟ بمِن مضمرة لا بالإضافة . ويُسَهِّلُ ذلك أنَّ (مِنْ) في قُوَّةِ الظهور ، ولذلك تقول : شبرٌ من أرضٍ ، وقفيزٌ من بُرٍّ ، كما تقول في (كم) : بكم من درهمٍ اشتريتَ ثوبَك ؟ وكم من درهمٍ أعطيتَ ؟ فلما كان الأمرُ كذلك لم ينبغِ أنْ يتركَ تقييدَ الجر بالإضافة رَفْعاً لتَوَهُّمٍ ربما لَحِقَ في الموضع لو لم يقع البيان .

والثانية : أنَّ قولَه : (ونحوها) إشارةٌ إلى كلِّ ما كان مِثْلَ المُثُلِ المتقدمةِ مما كان فيه تمامُ الاسم بالتنوين أو بالنون المشبَّهَةَ به ، فذلك هو الذي يجوز فيه الجَرُّ ، لإمكان حَذْفِ ما به التمام ، فلو تَمَّ الاسمُ بالإضافة لم تَجُزِ الإضافةُ وجَرُّ التمييزُ بها ، لأنَّ ذلك لا يمكن إلاَّ مع حذف المضاف إليه الذي به وقع تمام الاسم ،

---

(١) في أ : (بإضافة) .

(٢) التسهيل ص ١٢٤ ، شرحه ، السفر الثاني ١٥٨/١ .

(٣) سقطت (حرف) من ت .

والمضافُ إليه لا يُحْذَفُ كما يحذف التنوين ، ولا - أيضاً - تمكن الإضافةُ مع بقائه ، وهذا هو الذي أراد بقوله :

والنَّصْبُ بَعْدَ ما أضيفَ وَجَبا   إن كان مِثْلَ «ملءُ الأرضِ ذَهَبا»

يعني أَنَّ ما كان من الأسماء تمامُه بالإضافة ، فإنَّ نَصْبَ التمييز بعدَه واجبٌ لا يجوز غيرُه ، لأَنَّ الإضافةَ لا تكون إلاَّ بعد حذفِ ما به التمامُ ، وحذفُ ما به التمامُ هنا لا يَصِحُّ . فإذا قلت :عندي مِلءُ الإناء[1] عَسَلاً ، فمِلءُ تامٌّ بالمضاف إليه وهو الإناء ، فلو حذفتَه وأضفتَ إلى التمييزِ فقلتَ : لي ملءُ عَسَلٍ لاختَلَّ الكلامُ ، وكذلك : ما في السماء موضعُ راحةٍ سحاباً . و﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خيراً يَرَه﴾[2] . وأتى هو بمثالٍ قرآنيٍّ وهو قول الله تعالى : ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ من أَحَدِهِم ملءُ الأَرْضِ ذَهَباً﴾[3] . وشَرَطَ في وجوب النصب بعد الاسم المضاف أَنْ يكونَ ذلك المضافُ مماثِلاً لِـ(مِلْءِ) المذكور في المثال في وَصْفِه ، وهو أَلاَّ يكونَ أفعل تفضيلٍ على الوَصْفِ الذي يُذْكَر ، فإن كان المضافُ أفعلَ التفضيلِ فليس النصبُ فيه واجباً مطلقاً ؛ بل فيه تَفْصيلٌ ، وهو أَنَّه لا يخلو أَنْ يكونَ التمييزُ هو ما ينطَلِقُ عليه أفعلُ من جهةِ المعنى أو يكونَ غيرَه ، فإن كان غيرَه فالنصبُ بلا بُدٍّ ، وهو المذكور في البيت الآتي على إثْرِ هذا ، وإن كان إيَّاه ، فمفهومُ هذا الكلام أَنَّ الوجهين فيه جائزان ، وذلك أَنَّه ذكر أَنَّ النصبَ بعد المضافِ واجبٌ إن كان مِثْلَ كذا أو كان المضاف أفعلَ تفضيلٍ ليس هو[4] التمييزفي المعنى ، فاقتضى أَنَّ ما سوى هذين القسمين لا ينحتم فيه النصبُ ولا يجب ، فدخلَ له هنا أَفْعَلُ التفضيل إذا كان هو التمييزُ في المعنى ، فكأَنَّه جعل التمييز من المضاف كالتمييز

---

(١) سقطت (الإناء) من أ .

(٢) سورة الزلزلة آية ٧ ، ٨ .

(٣) سورة آل عمران آية ٩١ ، وفي أ : (فلم) ، تحريف .

(٤) سقطت (هو) من أ .

من غيرِ المضافِ إلاّ في موضعين :

أحدهما : ما كان مثلَ ﴿ملء الأرضِ ذهباً﴾ . والآخر : ما كان مثلَ : أنت أعلى منزلاً ، فما سواهما يجوزُ فيه النصبُ والجرُّ ، ومثال ذلك قولك : زيدٌ أفرهُ الناسِ عَبْداً ، وهو خيرُ الناس رجلاً ، وهما خير الناس اثنين[1] ، / وهو أشجع الناس رجلاً على رأي سيبويه ، لأنَّ التمييز عنده هو الأول لمّا مَثَّل بهذين المثالين الأخيرين : «والرجل : هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك ، إنما معناه : هو خير رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس»[2] . /٢٦٢/

ووجه النصب ظاهر لوجود ما به التمام في اللفظ وهو الإضافة .

وأما الجر : فعلى حذف ما به التمام فتقول : زيد أفره عبد في الناس ، وخير رجل في الناس[3] ، وهما خير اثنين في الناس ، وهو أشجع رجل في الناس .

قال سيبويه : «لأنَّ الفارهَ هو العبدُ ولم[4] تُلْقِ أفرهَ ولا خيراً[5] على غيرِه ، ثُمَّ تختص شيئاً ، فالمعنى مختلف»[6] يعني أنَّ في أفرهَ ضميراً يرتفع به وهو الأول . والفَرَاهَةُ له لم تنقل له عن سببيٍّ ، والمضاف إليه هو المضاف ، لأَنَّ المعنى : أفرهُ العبيد ، فصار هذا مخالفاً لقولك : هو أفرهُ الناس عبداً ، فلما كان المعنى مختلفاً اختلفَ حكمُ اللفظ ، وفي هذا الكلام بَعْدُ مسألتان :

إحداهما : أنَّ الإضافة فيما أُضيف تارةً تكون ظاهرةً – وذلك ما فَرَغَ من الكلام فيه . وتارةً تكون مقدَّرةً ، فتجري مجرى الإضافة الظاهرة ، كما أنَّ من

---

(١) المثالان الثاني والثالث في الكتاب ٢٠٥/١ .
(٢) الكتاب ٢٠٥/١-٢٠٦ .
(٣) المثالان في الكتاب ٢٠٤/١ .
(٤) في أ : (ولا) ، تحريف .
(٥) في الأصول : (خير) ، وما أثبت من الكتاب .
(٦) الكتاب ٢٠٤/١ .

التنوين ما هو ظاهرٌ ، ومقدَّرٌ ، والمقدَّر يجري مجرى الظاهر .

فإذا قلت : الإناء مُمْتَلِىءٌ ماءً أو ملآنُ ماءً ، أو زيدٌ ممتلىءٌ غَضَباً ، والإناءان ممتلئانِ ماءً ، والزيدون ممتلئونَ غَضَباً ، فالظاهر في مثل هذا جوازُ النصب والجَرّ كالذي فيه التنوينُ أو النونُ المُشْبِهَة ، لكنه لا يجوزُ فيه إلاَّ النصب لأنه على تقدير الإضافة كأنَّه في التمثيل ممتلىءُ الأقطارِ أو ملآنُ الأقطار ماءً أو غَضَباً ، وإذا كان كذلك امتنع أَنْ يضافَ إلى التمييز وهذا بعينِه حكم التنوين المقدَّر .

فإذا قلت : هند شنباءُ أنياباً ، فَقَدَّرْتَ التنوينَ نصبتَ لا غيرُ ، ولا تضيفُ إلاَّ مع تقديرِ طرحه فتقول : شنباءُ أنيابٍ ، وهذا داخلٌ تحت إطلاق الناظم بقوله : (بعدما أضيف) إذ يَصْدُقُ على المُقَدَّر الإضافةِ أنَّه أُضيفَ .

والثانية : أنَّ قولَه : (إن كان مِثْلَ ملءِ الأرضِ ذهباً) كما يدخلُ له فيه المقاديرُ المذكورةُ يدخل له فيه ما أشبهَ المقادير ، وذلك قولُك : لي مثلُه عَبْداً ، وما في الناس مثلُه فارساً ، وعلى التَّمرةِ مِثْلُها زُبْداً[1] ، وما كان من المِثْل والشِّبْهِ فهو جارٍ مجرى المِلء ؛ إذ جعل سيبويه جميعَ ذلك من المقادير[2] ، وذلك أنَّ المقدارَ عامٌّ في أنواع ، فجيءَ بالنوع لبيان المقدار المراد ، وكذلك إذا قلت : لي مثله ، المِثْلُ عامٌّ في أنواع الصفات كالعُبُودِيَّة والفروسيَّة والشجاعة وغير ذلك ، فاستبهم لفظ[3] المثل ، فجيء بقولك : عبداً أو فارساً أو شُجاعاً مفسِّراً ذلك كما جيء بقوله (ماءً) مفسِّراً لقولك : مِلْءُ كذا . ومن ذلك قولُك : داريَ خلفَ دارِك فرسخين ؛ لأنه لَمَّا قال : خلفَ دارِك عُلِمَ أنَّ بين الدارين مسافةً ، فمَيَّزْتَ ذلك بالفرسخين ، فصار كقولك : ما في السماء موضع راحةٍ سحاباً . وعلى هذا الباب

---

(١) انظر الكتاب ١٧٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) في الأصل وأ : (لذلك) ، وكتب فوقها في الأصل : (لفظ) ، ومثل ذلك في س .

حمل الشَّلوبين قولَ الله تعالى : ﴿وواعدنا موسى ثلاثينَ ليلةً﴾[1] . قال : لأنه تعالى
/٢٦٣/ لما قال : ﴿ وواعدنا﴾ علم أن / هناك مسافةً في الزمان ، فمُيِّزَتْ بثلاثين[2] .

ثُمَّ قال الناظم :

والفاعلَ المعنى انصِبْنَ بأَفْعَلا مفضِّلاً كأنت أعلى منزلا

قد تقدَّم أَنَّ التمييز بعد أفعلِ التفضيل على قمسين :

أحدهما : أن يكونَ هو أفعلَ في المعنى وهو الذي مَرَّ الكلامُ عليه .

والثاني : ما هو غيرُه ، وهو الذي أراد ذكرَه هنا ، فيريد أَنَّ التمييزَ إذا تَقَدَّمَهُ أفعلُ التفضيل وكان في المعنى فاعلاً به ، فإنَّه ينتصب لا غير ، نحو قولك : أنت أعلى منزلا ، فمنزلا يلزم نصبُه لأَنَّه في المعنى فاعلٌ بأفعلَ ، وعلامةُ ذلك أَنْ تقدِّرَ أفعلَ فعلاً فيكون التمييزُ فاعلاً به ، فإذا سَبَكْتَ من أعلى فعلاً فقلت : علا – صار (منزلا) مطلوباً له بالرفع على الفاعليَّة فتقول : علا منزِلُك .

وعلى هذا تقول : زيدٌ أكثرُ منك مالاً ، وأَعَزُّ حِمىً ، وأفضلُ أُمّاً ، وأحسنُ وجهاً . هذا إذا كان المميَّزُ غيرَ مضافٍ ، وكذلك إذا كان مضافاً ، نحو : زيدٌ أكثرُ الناسِ مالاً وأعَزُّهم حِمىً ، وأفضلُهم أُمّاً وأحسنهم وجهاً . فهذا البابُ ونحوه التمييزُ فيه فاعلٌ معنى بأفعلَ ؛ إذ التقديرُ : زيدٌ كَثُرَ مالُه وعَزَّ حماه ، وفَضُلَتْ أُمُّه وحَسُنَ وجهُه .

وإنما لزم النصبَ هنا لأَنَّ أفعلَ لازمٌ للإضافة أو الفصل بمِن ، لأَنَّ معنى قولك : أنت أعلى منزلاً ، أنت أعلى من فلانٍ ، أو من الناس ، أو أنت أعلى الناسِ

---

(١) سورة الأعراف آية ١٤٢ .

(٢) قال ابن أبي الربيع في تفسيره ص ١٦٨-١٦٩ عند الكلام على قوله تعالى : ﴿وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة﴾ البقرة آية ٥١ : «اختلف النحويون فيها على أقوال ذكرها ابن عطيّة وغيره ، وأحسن ما عندي في ذلك أن يكون (أربعين) تمييزاً ، ونظيره : داري خلفَ دارك فرسخين . . .» وانظر البحر المحيط ٤/٣٨٠ .

منزلاً ، فلم يَصْلُح أَنْ يُحْذَفَ ما به التمامُ وهو المضاف إليه كما تَقَدَّم .

وأيضاً فإنَّ أفعلَ هنا المُمَيَّزَ غيرُ المُمَيِّز ، فلا تصلُح إضافتُه إليه ، إذ لا يضاف أفعلُ التفضيل إلاّ إلى ما هو بعضُه ، والأعلى هنا غيرُ المنزل ، فلم يمكن أَنْ يُضَافَ إليه ، فلَزِمَ النصبَ كما ترى ، وبهذين فارق القسمَ المتقدِّم في أفعلَ ، فجازت فيه الإضافةُ ، لأَنَّ أفعلَ هو المُمَيِّز ، فإذا قلت : هو أشجعُ الناس رجلاً ، فأشجعُ هو الرجلُ ، فجازت إضافتُه إليه على معنى هو أشجعُ الرجال ، ولم يكن ثمَّ فَصْلٌ بمِنْ ولا بإضافةٍ .

وأيضاً لما كان أفعلُ هنا متضمِّناً لمَصْدَرِ الفعل وزيادته ومُشْعِراً به ، فإنَّ معنى قولك : أنت أعلى منزلاً من زيد ، عُلُوُّ منزلِك يزيد على عُلُوِّ منزلِه ، كان بمنزلةِ الفعل الذي تَضَمَّنَ المصدرَ والزمان ، فلم يُضَف ، كما لم يضفِ الفعلُ ؛ ولذلك أيضاً مُنِع أفعلُ التثنيةَ والجمعَ والتعريفَ لَمَّا لم يكن ذلك في الفعل .

وقول الناظم : (انصِبن بأفْعَلا) يعني أَنَّه انتصب عن تمامِه ، فهو العاملُ فيه .

وقوله : (كأنْتَ أعلى منزلا) مثالٌ معيَّنٌ لما يقعُ من الأسماء تمييزاً مما هو فاعلٌ معنى ، وذلك أَنَّ كلَّ ما كان من سبب الأول ، كما تقدَّم من الأمثلة ؛ إذ هو الذي يصِحُّ أَنْ يُصَاغَ منه فِعْلٌ وفاعل ، هما خبرٌ عن المبتدأ المتقدِّم ويستقيمَ الكلامُ به ، فلو قلتَ : زيدٌ أفضلُ رجلاً ، والرجلُ ليس الأفضلَ في المعنى ، لم يصِحَّ ، لأَنَّ رجلاً ليس من سبب الأول ، فلا يستقيم أَنْ يُقَدَّرَ منه كلامٌ فيه فعلٌ وفاعلٌ يكون خبراً عن زيدٍ ، فلا تقول : زيدٌ فَضُلَ رجلٌ . / قال سيبويه لما ذكر الأمثلةَ : «ولا /٢٦٤/
يكون المعمول فيه إلا من سببه»[1] وإنما قال (مفضِّلاً) فقَيَّدَ به أفعل ، ولم يقتصر على قوله : (بأفعل) لأَنَّ ما ذكر من الحكم لا يكون إلاّ لأفعلَ المراد به التفضيل ، فلو كان أفعلَ لا يُراد به التفضيل ، لم يلزم النصب كقولك : زيدٌ أحمرُ أباً ، وأحمرُ

---

(١) الكتاب ١/٢٠٢-٢٠٣ .

أبٍ وأشنبُ أنياباً وأشنبُ أنيابٍ ، وفلان أشعرُ جَسَداً وأشعرُ جسدٍ ، على حَدٍّ قولك : زيدٌ حسنٌ وجهاً وحسنُ وجهٍ لأَنَّ (أفعلَ) هنا من الصفة المشبهة .

و(مفضّلاً) حال من فاعل (انصبن) و(الفاعلَ) مفعولٌ به . وأصل الكلام : وانصبِ التمييزَ الفاعلَ معناه بأفعلَ حالةَ كونك مفضّلاً بـه أو حالةَ كونك مفضّلاً ، كأنَّه ينسبُ التفضيلَ إلى (أفعلَ) لَمَّا كان التفضيلُ به يكون ، وإنَّما نَسَبَ الفاعليةَ إلى المعنى مجازاً ، ومرادُه الفاعل في المعنى . والله أعلم .

وبَعْدَ كلِّ ما اقتَضَى تَعَجُّبا مَيِّز كأكرم بأبي بكرٍ أبا

(بَعْدَ) متعلِّقٌ بمَيِّز ، يعني أَنَّ من المواضع اللازم فيها النصبُ أَنْ يقعَ المُمَيِّزُ بعد كلِّ ما يقتضي معنى التعجب ، وما يُحَصِّلُه من أنواع الكلام ، وذلك أَنَّ ما يؤدي معنى التعجب على قسمين :

أحدهما : يرجع إلى القياسِ ، وإلى الأبنيةِ الخاصَّةِ به ، وذلك ما أَفْعَلَه وأَفْعِل به وفَعُل الجاري مجراهما .

والثاني : ليس داخلاً تحت قانون القياس ؛ بل يأتي في الكلام في مواضعَ يوقف عليها ، وكلا القسمين داخلٌ تحت (كلّ) في قوله : (وبعدَ كلِّ ما اقتضى تعجبا) .

فأَمَّا الأول فنحو ما أتى به من قوله : (أَكْرِم بأبي بكر أبا) فـ(أَباً) منصوبٌ على التمييز من أبي بكر ، ومن مُثُلِ سيبويه : أَكْرِم به رجلاً[1] . وعلى هذا تقول : ما أَكرَمَ زيداً أباً ! وما أحسنَ زيداً فارساً ! وفي التنزيل الكريم : ﴿ساءَ مَثَلاً القومُ الذين كذَّبوا بآياتِنا﴾[2] وقوله : ﴿كَبُرَتْ كلمةً تَخْرُجُ من أفواههم﴾[3] وقوله :

---

(١) الكتاب ٢/١٧٤ .

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٧ .

(٣) سورة الكهف آية ٥ .

﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[1] . ﴿وحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾[2] . وهو كثير .

وأما الثاني : فنحو قولك : ويحَه رجلاً ، ولله دَرُّه رجلاً ، وحَسْبُك به رجلاً[3] ، ولله درُّهُ فارساً . وأنشد سيبويه لعباس بن مرداس :

ومُرَّةُ يَحْمِيهم إذا ما تَبدَّدوا ويَطْعَنُهم شَزْراً فأَبْرَحتَ فارسا[4]

وأنشد أيضاً للأعشى :

تقول ابْنتي حين جَدَّ الرحيلُ أبرحتَ ربّاً وأبرحتَ جاراً[5]

وأجاز الفارسي أن تكون جارة من قول الأعشى :

بانـت لتحزننـا عُفَارَه يا جارتا ما أنتِ جارَه[6]

تمييزاً لجواز دخول من عليها لأن ما استفهام على معنى التعجب ، فجارة يصح أن يقال فيها : (ما أنت من جارة) . كما قال الآخر :

---

(١) سورة الكهف آية ٢٩ .

(٢) سورة الكهف آية ٣١ .

(٣) ثلاثة الأمثلة في الكتاب ١٧٤/٢ .

(٤) الكتاب ١٧٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٠٧/١ ، والبيت في ديوان العباس ص ٧١ ، الأصمعيات ص ٢٠٦ ، المقتضب ١٤٩/٢ ، اللآلىء ٣٨٨/١ ، خزانة الأدب ٥١٨/٣ . وقال سيبويه عقب إيراده : «فكأنه قال : فكفى بك فارساً» .

(٥) الكتاب ١٧٥/٢ ، والشاهد من ديوان الأعشى ص ٤٩ ، نوادر أبي زيد ص ٢٥٢ ، اللآلىء ٣٨٨/١ ، التصريح ٣٩٩/١ ، خزانة الأدب ٥٧٥/١ وفيه ص ٥٧٧-٥٧٨ : « . . . والمعنى على هذا أبرح ربُّك وأبرح جارُك ثم جعل الفعل لغير الرب والجار كما تقول : طبت نفساً أي طابت نفسك» .

(٦) الإيضاح ص ٢١٣ ، والشاهد في المقتصد ٧٢٤/٢ ، ٧٢٦ ، خزانة الأدب ٥٧٨/١ ، وروايته في ديوان الأعشى ص ١٥٣ .

يا جارتي ما كنت جاره بانـت لتحزننا عفـاره

لا شاهد في البيت على هذه الرواية .

يا سَيِّداً ما أنتَ من سيِّد موطأ الأكنافِ رَحْبِ الذراعْ[1]

ومن ذلك قولهم : لا كزيدٍ فارساً[2] ، أراد : لا فارسَ كزيدٍ ، فلما حَذَفَ الاسمُ استَبْهَم فَفَسَّره ، وكذلك سائرُ ما تقدَّم لما أردتَ التعجب من المذكور ، واستبهم المعنى الذي تمدحه به أتيت بما يفسِّرُ المراد . ومثل قولك : لا كزيد فارساً ،ما أنشده سيبويه :

لنا مِرْفَدٌ سبعونَ ألفَ مُدَجَّجٍ فهل في مَعَدٍّ فوقَ ذلك مِرْفَدا[3]

/٢٦٥/ فمِرْفَد : تمييزٌ ، والأصل : فهل في مَعَدٍّ / مرفدٌ فوق ذلك ؟ فلما لم يذكره احتاج إلى تفسيره لاستبهامه ، وعلى هذا الحدِّ سائرُ ما فيه معنى التعجب ، كان التعجبُ فيه قياسياً أو سماعياً .

فإن قيل : أمَّا إذا كان التعجبُ قياسياً ، فهذا ظاهر . وأمَّا غير القياسي فمُشْكِلٌ ، لأنَّ الناظمَ جعل نصبَ المُمَيِّز ها هنا قياسيّاً . وكون التعجبِ سماعيّاً ينافي كونَ نصبِ التمييز والإتيانِ به معه قياسيّاً ، بل الظاهر أنَّ التمييز معه سماعيٌّ أيضاً ، وإذ ذاك لا يصح قوله : (وبعدَ كلِّ ما اقتضى تعجبا) .

فالجواب : أنَّ هذا غيرُ لازمٍ ، بل قد يَصِحُّ أنْ يكونَ الكلامُ سماعاً ويَجْرِي القياسُ في بعض أحواله ؛ ولذلك نظائرُ قد مضى منها بعضٌ ويأتي منها أشياءُ إن

---

(١) الشاهد من مفضلية للسفاح بن بكير اليربوعي / المفضليات ص ٣٢٢ ، وروايتها :
* يا فارساً ما أنت من فارس *
وانظر الشاهد من معاني القرآن ٣٧٥/٢ ، الايضاح ص ٢١٣ ، المقتصد ٧٢٥/٢ ، التصريح ٣٩٩/١ ، خزانة الأدب ١٤٠/١ ، ٥٧٨ .

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ١٧٣/٢ .

(٣) الكتاب ١٧٣/٢ ، ٢٩٤ ، شرح أبيات لابن السيرافي ١٩/٢ ، والبيت لكعب بن جُعيل التغلبي .

شاء الله . فمن الكلام الذي يتعجب به[1] (تالله) يُسْتَعْمَلُ بمعنى ما رأيتُ مثلَه أو ما في الدنيا مثلُه . وقولهم : ما أنتَ ، وويحَه ولله دَرُّه ، ونحوها تُسْتَعْمَلُ في التعجب على غير قياسٍ ولكن منها ما يكون ظاهرَ المعنى فيما قصدتَ في التعجب ، كما إذا قلتَ : ما أحسن زيداً وأنت مُتَعَجِّبٌ من حسنِه ، أو قلتَ : وقد ذُكِرَ في الفروسيَّةِ : لله دَرُّه ! فهذا غيرُ محتاجٍ إلى التمييز لظهور القصد ، وقد يكون وجهُ التعجّب خَفِيّاً ، فتحتاج[2] إلى بيانه . فإذا بَيَّنْتَهُ بتمييز[3] يكون حكمُه النصبَ على ما بَيَّنَ ، فيكون معنى القياس أنَّك إذا تعجَّبتَ بلفظٍ لا يُقَاسُ وخَفِيَ لك وجهُ التعجب ، فجائز أن تُفَسِّرَه بمُمَيِّزٍ على هذا الوجه ، ولا تناقضَ في هذا ، وإنما التناقضُ في كونِ وجه القياس هو بعينه وجهَ الوقف على السماع ، وليس كذلك ؛ لأَنَّ القياسَ في الإتيان بالتمييز ، والسماعَ في اللفظ المتعجَّب به ، فقد ظهرتِ المبايَنَةُ بين موضعي القياس والسماع ، فلا تناقضَ . والله أعلم .

وقوله : (مَيِّز)[4] معناه انصبِ المفسِّرَ على التمييز حَتْماً لازماً البتةَ ، ويستوي ها هنا المُمَيَّزُ المضافُ وغيرُه ، كما كان لازماً في قوله : (والنصبُ بعدما أضيفَ وَجَبَا) إلى آخره . فالمسألتان سواءٌ ، لأنَّه لا يَصِحُّ أَنْ تقولَ : أَكْرِم برجلٍ ! ولا : لله درُّ رجلٍ ! ولا : حَسْبُك برجلٍ ! ولا ما أشبه ذلك .

وقد يَحْتَمِلُ من جهة اللفظ أَنْ يكون معنى قوله : (مَيِّز) ايتِ بالتمييز إن شئتَ بعدما اقتضى تَعَجُّباً ؛ وإنما قال هذا لأَنَّ التعجب يقتضي مُتَعَجَّباً منه ، فقد يكون بَيِّناً نحو : ما أشجعَ زيداً ! وأَحْسِن بزيد ! وقد يكون مبهماً ، فإذا قلتَ : أَحْسِن بزيدٍ ، أو حَسُن زيدٌ ، وأنت تريد التعجب من شجاعته أو كرمه أو نحو

---

(١) في الأصل (منه) ، وما أثبت من أ ، س .

(٢) في أ : (فيحتاج) .

(٣) في الأصل : (فيمير) ، وفي أ : (فبمعين) ، وفي س : (فتمييز) .

(٤) في أ : (مميز) .

ذلك لم يفهم ما المُتَعَجَّبُ منه ، فاحتجت إلى التمييز لتُبَيِّنَ ما أُردتَ التعجبَ منه فقلت : شجاعاً أو كريماً ، كما كان قولك : (عشرون) مبهماً في المعدودات حتى قلتَ : درهماً أو ثوباً . قال سيبويه : حين تكلَّم على وَجْهِ نَصْبِ هذه الأشياء : «ومع هذا أنَّك إذا قلت : ويحَه فقد تعجبتَ وقد أبهمتَ من أيِّ أمور الرجل تعجبت وأي الأنواع تعجبت منه ، فإذا قلتَ : فارساً أو حافظاً ، فقد اختَصصتَ ولم تَبْهم وبيَّنتَ في أيِّ نوعٍ هو»[1] . فلما كان للتعجب وجهٌ في
/٢٦٦/ الإبهام نَصٌّ على أنَّ التمييزَ يقع بعدَه ، ويلزم من ذلك النصبُ ، لأنَّ التمييزَ لا يكون إلاَّ منصوباً ، والظاهرُ في تفسير كلامه الوجهُ الأول . وعلى كلِّ تقديرٍ فالنصبُ لازمٌ ، لأنَّ التمييزَ هنا إمَّا من مضافٍ ، وإمَّا من مُؤَوَّلٍ بالمضاف فقولك : لله دَرُّه فارساً في تأويل : ما في الدنيا مثلُه فارساً ، وكذلك : حَسْبُكَ به عالماً وما أحسنُه فارساً . وسائرُ ما تقدَّم على هذا التأويل يجري ، فيصير المبهمُ هو المِثْلُ وهو مضاف ، فلا يمكن فيه الجرُّ . والله أعلم . ثم قال :

واجْرُرْ بمِنْ إن شئتَ غيرَ ذي العَدَد والفاعلِ المعنى كطِبْ نَفْساً تُفَدْ

يعني أنَّ التمييزَ يجوز جرُّه بِمِنْ ظاهرةً ، فتقول : لي ملؤُه من عَسَل . وهذا راقودٌ من خَلٍّ ، ورَطْلٌ من زيتٍ ، ومنوانِ من عَسَلٍ ، وما في السماء موضعُ راحة من سحابٍ ، ولله درُّه من رجل ، وحَسْبُكَ به من رَجُلٍ . وما أشبه ذلك كلُّه جائـز ، وإنَّـما جاز لأنَّ التمييزَ هذا أصلُه ، فهو إذا انتصب إنما ينتصب على تضمين معنى من[2] ، فساغَ إظهارُها والجرُّ بها ، ولا يريد بقوله : (واجْرُر بمِنْ) أنَّ الجرَّ بها جائزٌ وهي مقدَّرَةٌ مُتَضَمَّنَةٌ ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا يبقى عملُها مع عدم ظهورها ، وما جاء من ذلك في الشذوذ لا مُعْتَبَرَ به ،

---

(١) الكتاب ٢/١٧٤ .

(٢) في الأصل ، وأ : معناها تحريف ، وكتب بإزاء (ها) في هامش الأصل : «فـ : من» ، والصواب في س .

وإنما يريد : ايتِ بها في الكلام وجُرَّ بها إن شئتَ ذلك ، لكن ليس في كلامه نَصٌّ على إظهارها ، وبذلك يكون كلامُه غيرَ محرَّرٍ ؛ إذ قد يُفْهَمُ منه الجَرُّ بها مضمرةً ، لأنَّ من التمييزات ما يُجَرُّ كذلك ، وذلك مُمَيِّزُ كَمْ الاستفهاميَّة ، إذا أُدْخِلَ عليها جارٌّ نحو : بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبك ؟ فدرهمٌ عند الناظم مجرورٌ (بمن) مُضْمَرَةٍ ، نَصَّ عليه في بابه ، وكذلك قولك : كَمْ غلامٍ أعتقتُ . في الخبريَّة ، الغلامُ عند بعض القدماء مجرورٌ (بمن) مضمرة[1] ، لأنَّ المعنى في الجميع شاهدٌ من حيثُ كان معنى (من) مفهوماً ظاهراً ، فقد يقول القائلُ : هذا كذلك ، وليس بصحيح ؛ إذ لا يجوزُ هنا الجَرُّ إلاَّ (بمن) ظاهرةً أو بإضافةٍ كما تقدَّم . فعبارة الناظم موهمة .

والعذر أنَّه لو كان قصدُه الإضمارَ لبَيَّن ذلك[2] ، ولا يُحتاجُ إلى بيانه إذا لم يكن إضمارٌ ، وذلك أنَّ قاعدةَ العوامل وأصلَها أنْ تعملَ ظاهرةً ملفوظاً بها ، فإن عملت وهي مضمرةٌ فذلك عارضٌ لها ليس بأصلٍ ، ولا بُدَّ من التنبيه على ذلك العارض ، فعادتُه وعادةُ غيره أنَّه إذا تكلَّم في العمل لا يحتاجُ إلى تقييد العامل بكونه ظاهراً إذا كان باقياً على أصله ، فإن عَرَض له الإضمارُ نَبَّه عليه ، وكذلك فعل في كَمْ حين بَيَّنَ أنَّ درهماً في قولهم : بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَك ؟ وفي غير ذلك من المواضع التي يُضْمَرُ فيها الجارّ ، فلما لم يقيد هنا (من) بكونها مضمرةً ، علمنا أنَّها إنما تعمل على أصلها من الإظهار . وهذا بَيِّن .

وقوله : (إن شئتَ) تخييرٌ بين النصب المذكور أوَّلاً والجرّ ، أي أن أحدَهما ليس بخارجٍ عن القياس ؛ بل هما معاً جائزان قياساً ، فلك الخِيَرَةُ بينهما في الاستعمال إلاَّ في موضعين استثناهما :

---

(١) عزاه ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٤ إلى الكوفيين ، وعزاه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤ إلى الخليل وبعض الكوفيين ، وانظر التصريح ٢٧٩/٢-٢٨٠ .

(٢) سقطت (ذلك) من أ .

أحدهما : تمييزُ العدد ، وذلك قوله : (غيرَ ذي العدد) فـ(ذي) بمعنى صاحب ،
/٢٦٧/ واقعٌ / على التمييز كأنَّه قال : غيرَ التمييز صاحبِ العدد ، يعني أنَّ تمييز الأعداد لا يُجَرُّ (بمِن) ظاهرةً أصلاً ؛ بل يلزم النصب على التمييز لا غير ، فتقول : أَحَدَ عَشَرَ درهماً ، وعشرون درهماً ، ولا تقول : أَحَدَ عشرَ من درهم ، ولا عشرون من درهم ولا ثلاثون من ثوب ، ولا ما أشبه ذلك ، وإنما كان ذلك لأنَّ (مِنْ) إنما تدخل على النوع الذي المُمَيِّزُ بعضُه ، فيُحتاجُ إلى أَنْ يكون ذلك النوع أكثرُ من المُمَيَّز . وهذا واضحٌ في : رطلٌ من عسلٍ ، وراقودٌ من خلٍّ ، ونحو ذلك ، وأما الأعداد فقد عُرِف مقدارُها وعددُ أفرادها من لفظها ، فبقي حقيقةُ الإفرادِ ، فاكتفى في ذلك بواحد منها ، فلم يَصِحَّ أن تدخل (من) لأنَّها جنسية تفيد أنَّ ما[1] دخلت عليه جنسٌ لبعضٍ تقدَّم قبلها ، فإذا كان العددُ على خلاف ذلك لأنَّ الدرهم بعضٌ مما قبله ، لم يَصِحَّ دخولُها لما يلزم من عكس القضيَّة ،وهو أَنْ يكونَ ما تدخل عليه وهو التمييز بعضَ المُمَيَّز ، وذلك خلافُ ما عليه الأمر في (من) الجنسية بخلاف : رطلٌ من عسلٍ ، فإنَّه على القاعدة الظاهرة . بهذا علَّل المسألة بعضهم ، وفيه نَظَرٌ ، فإنَّ درهماً إنَّما المرادُ به الجنس لا درهمٌ واحدٌ .

والموضع الثاني : التمييز الذي هو فاعلٌ من جهة المعنى ، وذلك قولُه : (والفاعلِ المعنى) وهو معطوف على (ذي) أي : غيرَ ذي العدد وغيرَ الفاعل المعنى ، يعني أنَّ التمييزَ الذي هو فاعلٌ في أصل المعنى لا يَصِحُّ أن تَدْخُلَ عليه (من) ، نحو قولك : زيدٌ أكثرُ مالاً ، وأعَزُّ نفراً ، فمالاً ونَفَراً فاعلٌ في المعنى ، والمراد : زيد كَثُرَ مالُه وعَزَّ نَفَرُه ، وكذلك : زيد أطيبُ نفساً ، ومثَّله الناظمُ بقوله : (طِبْ نفساً) أي لِتَطِب نفسُك ، فلا يجوز ها هنا الجرّ بمِنْ ، فلا تقول : زيد أكثرُ من مالٍ ، ولا أعزُّ من نفرٍ ، ولا أطيبُ من نفسٍ ، ولا طِب من نفسٍ ، ولا ما أشبه ذلك ، ومثله : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً ، لا تقول : حسنٍ من

(١) في الأصل : أن من ما ، بإقحام (من) .

وجهِ ، لأنَّه فاعلٌ في المعنى ، والتقدير : حَسُنَ وجهُه ، وإنما امتنع دخولُ (من) ها هنا اعتباراً بما في التمييز من معنى الفاعليّة ، فلم يدخلوها عليه ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يقع مجروراً بحرف غيرِ زائد ، هذا تعليلُ بعضهم . وأيضاً : فإن التمييز ها هنا ليس على معنى (من) كما كان في نحو : رطلٌ زيتاً ، وما أفضله رجلاً ، فلا يَنْجَرُّ بحرفٍ لا يقتضيه معناه ، وقد كان التمييز يقتضي معنى (من) في عشرين درهماً وشبهه ، لأنَّ المعنى : من الدراهمِ ، ولكن لم ينطق بها مع الإفراد ، فأحرى ألاَّ يؤتى بها إذا لم يقتضها معنى التمييز .

و(تُفد) جواب لقوله : (طِبْ نفساً) ومعناه : تعطى الفائدةَ من : أفادَه يفيده إفادةً ، والاسم الفائدةُ ، وهي ما استفاده الإنسان من علم أو مالٍ أو غيرهما[1] .

ثم قال – رحمه الله –[1] :

وعامــلَ التمييز قَــدِّم مطلقا والفعلُ ذو التصريفِ نَزْراً سُبِقا

عاملُ التمييز على قسمين :

فعلٌ متصرِّفٌ نحو : طاب زيدٌ نفساً ، ﴿واشتَعَلَ الرأسُ شَيْباً﴾[2] . وامتلأ الإناءُ / ماءً ، وما أشبه ذلك . /٢٦٨/

وفعلٌ غيرُ متصرِّفٍ ، أو غير فعل نحو : ﴿كَبُرَتْ كلمةً﴾[3] ، وأكرم بزيدٍ أبًا ، وزيد أفضلُ أبًا ، ولي ملءُ الإناء عسلاً ، وما لي مثلُه عَبْداً ، ونحو ذلك ، وكلاهما يلزمُ فيه تقديمُ العامل عند الناظم في هذا الكتاب لقوله : (وعاملَ التمييز قَدِّم مطلقا) يعني أنَّه يلزم تقديمُه عليه كان متصرفاً أو غيرَ متصرف ، فلا يجوز تأخيرُ العاملِ ، نحو : نفساً طاب زيدٌ ، وشَيْباً اشتعلَ الرأسُ ، ولا كَلِمَةً كَبُرَتْ ،

---

(١) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

(٢) سورة مريم آية ٤ .

(٣) سورة الكهف آية ٣ .

وأباً أكرِم بزيدٍ ، ولا عسلاً لي ملءُ الإناء ، ولا ما كان مثل ذلك ، فإن وَرَدَ من ذلك شيءٌ فهو من محفوظات الشعر ، نحو ما أنشده الفراء من قول الراجز :

ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلُها قد علمت ذاك مَعَدٌّ كلُّها[1]

وأعني مع كون العامل غيرَ متصرِّفٍ ، وإذا كان متصرِّفاً فسيأتي ما فيه ،ولم يلتفت إلى تقديم التمييز على صاحبه دونَ العامل ، لأَنَّ العاملَ إمَّا أن يكونَ هو المُمَيَّزَ أو غيرَه ، فإن كان هو المُمَيَّز ، فالنص على تقديم العامل نَصٌّ على تقديم المُمَيَّز ، لأَنَّه هو ، وإن كان غيره فلا مبالاةَ بتقديم التمييز على المُمَيَّز إذا كان العامل مُتَقَدِّماً ، فيجوز : اشتعلَ شيباً الرأسُ ، وطاب نفساً زيدٌ ، ونحو ذلك . قال ابن الضائع : وهو متفق عليه .

وإنما اختلفوا في تقديم التمييز على العامل على تفصيل ، وهو أنه لا يخلو أن يكون العامل متصرفاً أو غيرَ متصرف ، فإن كان غيرَ متصرف فلا خلافَ في منع التقديم ، وأَمَّا إن كان متصرفاً ، فإنَّ النحويين اختلفوا فيه ، فالجمهور من البصريين على منع التقديم ، وإليه مال ابنُ مالك هنا ، وفي الفوائد المحوية[2] له ، لأَنَّه جعل التقديم نزراً بقوله : (والفعلُ ذو التصريف نَزْراً سُبِقا) يعني أَنَّ الفعل المتصرِّف قد جاء في السماع مسبوقاً بالتمييز ، لكن نزراً : نادراً لا يُعْتَبَرُ .

فإن قيل : لعله أخذ في القياس بذلك[3] النزْرِ لأَنَّ النزْرَ بمعنى القليل ، والقليلُ عنده قد يقيس عليه ، وقد تَقَدَّمَ من ذلك .

فالجواب : أَنَّ قولَه أَوَّلاً : (وعاملَ التمييز قَدِّم مطلقا) نَصٌّ في وجوب التقديم ، فاللازمُ عن ذلك أَنَّ تقديمَ التمييز عنده ممنوعٌ مطلقاً في القياس ، ثم

---

(١) الشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٧٩/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٥٣ ، توضيح المقاصد ١٨٥/٢ ، المقاصد النحوية ٢٣٩/٣ .

(٢) الفوائد المحوية ص ٥٣ ، وانظر الكتاب ٢٠٥/١ ، الخصائص ٣٨٤/٢ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ .

(٣) في هامش الأصل : (خـ : بالقياس في ذلك) ، ومثله في أ ، وفي س : (أخذ بالقياس في ذلك) .

أخبر عن السماعِ ، والذي جاء في السماع من ذلك نَزْرٌ كما قال . ومنه ما أنشده المازنيّ للمخبَّل ، وهو ثابت له في كتاب سيبويه :

أَتَهْجُرُ ليلى بالفـراق حبيبَهـــا   وما كان نفساً بالفراق تطيبُ[1]

والتقدير على قوله : وما كان تطيبُ نفساً بالفراق . وأنشد المؤلف في الشرح :

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبعادِيَ الأَمَلا   وما ارعويتُ ورأسي شَيْباً اشْتَعَلا[2]

التقدير : اشتعلَ شَيْباً ، وأنشد أيضاً :

ولستُ إذا ذرعاً أضيق بضارعٍ   ولا يائسٍ عند التعسُّرِ من يُسْرِ[3]

وأنشد أيضاً :

أَنفْساً تطيبُ بنيلِ المُنـــى   وداعي المَنُونِ يُنَادِي جِهارا[4]

والذي اشتهر عند النحويين الأولُ ، والجميع إن صَحَّ نادِرٌ ، فلا اعتدادَ به في القياس عنده .

---

(١) الشاهد غير موجود في كتاب سيبويه المطبوع ، وهو في المقتضب ٣٧/٣ ، الأصول ٢٢٤/١ ، الجمل ص ٢٤٣ ، الإيضاح ص ٢٠٣ ، الخصائص ٣٨٤/٢ ، التبصرة ٣١٩/١ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ ، شرح المفصل ٧٤/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، ٢٨٤ ، الملخص ٣٩٧/١ . ويروى : «وما كان نفسي» و«ما كان نفسٌ» ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين على ما سيق من أجله هنا .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١٠٧/١ ، ولم أقف للشاهد على نسبه ، وهو في شرح عمدة الحافظ ص ٤٧٨ ، منهج السالك ص ٢٢٨ ، المقاصد النحوية ٢٤٠/٣ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١٠٧/١ ، ولم أقف للشاهد على نسبه ، وهو في شرح عمدة الحافظ ص ٤٧٨ ، منهج السالك ص ٢٢٨ ، المقاصد النحوية ٢٤٠/٣ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١٠٧/١ ، والشاهد لبعض الطائيين ، وهو في شرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧ ، منهج السالك ص ٢٢٩ ، توضيح المقاصد ١٨٦/٢ ، مغنى اللبيب ص ٦٠٣ ، التصريح ٤٠٠/١ .

/٢٦٩/ وذهب الكسائيُّ من أهل الكوفة ، والمازنيُّ وتلميذُه المبرِّدُ – من أهل البصرة/ إلى جواز التقديم[١] ، وهو مذهبُ ابن مالك في التسهيل وشرحه[٢] . والصحيح مَنْعُ ذلك من جهة القياسِ والسماع .

أمَّا السماع : فلو كان مقولاً لسُمِع ، لكنَّه لم يُسْمَع إلاَّ نادراً في الشعر الذي هو مَحَلُّ الضرورة ، فَدَلَّ على أنَّ العربَ تمتنع منه قَصْداً .

وأمَّا القياس : فإنَّ التمييزَ هنا منقولٌ من الفاعل ، فأصله أنْ يكونَ فاعلاً ، فكرهوا أنْ ينقلوه عن موضعه الأصليِّ ، وهو أنْ يؤخروه عن العامل فيه ؛ إذ كان الفاعلُ لا يتقدَّمُ على عامله . وهذا قاله الفارسيُّ وغيره[٣] .

ورَدَّ ذلك ابنُ عصفور باتفاقهم على جوازِ التقديم في نحو : أُذهبتُ زيداً ، وإن كان فاعلاً في أصله[٤] .

وأجيب بأنَّ التمييزَ فاعلٌ في أصله بهذا الفعل الذي نصبَه ، وزَيْداً في : أذهبتُ زيداً ، لم يكن قَطُّ فاعلاً بهذا الفعل الذي هو أذهبتُ ، وإنما كان فاعلاً بالفعل الذي نُقِل منه ، وهو ذَهَبَ[٥] ، وهو الآن مفعولٌ صحيحٌ ، فوجب أنْ يُغَلَّبَ عليه الحكمُ الحاضر ، وأمَّا التمييز فإنَّما هو فاعلٌ في الحقيقة وانتصابُه إنما هو مجازٌ ، وعلى التشبيه هذا وَجْهٌ .

ووجهٌ ثانٍ : أنَّ المانعَ شَبَهُه بالنعت في أنَّه بيانٌ لما قبله ، فلا يتقدَّم ، كما لا يتقدَّمُ النعت . وهذا منقول عن الفارسي أيضاً[٦] ، واستحسنه ابنُ خروف ، وردَّه

---

(١) انظر المقتضب ٣٦/٣ ، الخصائص ٢٨٤/٢ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ ، شرح المفصل ٧٤/٢ .

(٢) التسهيل ص ١١٥ ، شرحه ، السفر الثاني ١٠٦/١ .

(٣) عزاه ابن عصفور في شرح الجمل ٢٨٤/٢ إلى الزجاج والفارسي ، وانظر الخصائص ٣٨٤/٢ .

(٤) انظر شرح الجمل ٢٨٤/٢ .

(٥) في الأصل ، س : ذهبت بالتاء ، والصواب ما أثبته .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢ .

ابنُ عصفور بأنّه لو كان كالنعت لم يتقدَّم على المُمَيَّز متوسِّطاً بينه وبينَ الفعل ، كما لا يتقدَّم النعت[1] .

قال ابن الضائع : ولهم أنْ يُفرِّقوا بأنَّ النعتَ بيانٌ للمنعوت والتمييزَ ليس بياناً للمرفوع فيه ، وإنما هو بيانٌ لمن له[2] الفعلُ حقيقةً ، فهو بيانٌ للفعل وإسنادِه حقيقةً فلا يتقدَّم عليه .

ووجه ثالث : أنَّ المانعَ كونُ عاملِه غيرَ متصرِّفٍ ، لأنَّ ناصبَه تمامُ الكلام لا الفعلُ المذكور . قاله ابن عصفور[3] . ورُدَّ بأنَّ ذلك دعوى ؛ إذ لا يَصِحُّ أن يُنْسَبَ العملُ إلى غير الفعلِ مع حضوره وإمكانِ نسبة العملِ إليه .

فإن قال : قد ثبتَ في المنتصب بعد تمام الاسم أنَّه لا يعمل فيه الفعل .

أجيب بأنَّ الأحكامَ من جرِّه عند زوالِ التمام ، دلَّت على تَعذُّر[4] نسبة العمل إلى الفعل ، فليس حكمهما واحداً ؛ بل هما نوعانِ مختلفان ، ولذلك يمتنع التقديمُ هنا باتفاقٍ ، وكالحال أيضاً إذا عَمِل فيها الفعلُ تقدَّمت عليه ، وإذا عَمِل فيها المعنى لم تتقدَّم .

ووجه رابع : أنّ الأصل في الحال والتمييز امتناع التقديم لضَعْفِ العامل . ألا ترى أنَّه لا يعمل فيها إلاَّ نكرتين ، لكنَّ الحالَ أشبهتِ الظرفَ ، فجاز تقديمُها ، كما جاز تقديمُ الظَرفِ ، وبقي التمييز على أصل الامتناع . وهذا منقول عن الجَرْميّ .

ووجه خامس : أنَّ المانعَ أنَّهم كَرِهوا الاتِّساع بعد الاتِّساع مع اعتبار الفاعليّة في الحقيقة . قاله ابن أبي الربيع[5] ، وهو معنى ما نقل ابنُ مالك في الشرح عن المانعين من أنَّ هذا النوع من التمييزِ فاعلٌ في الأصل ، وقد أُوهِن بجعله

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤ .
(٢) سقطت (له) من أ ، س .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤ .
(٤) في أ : (تقدر) ، تحريف .
(٥) انظر الملخص ١/٣٩٧ .

كالفضلات ، فلو قُدِّم لازداد وَهْناً إلى وَهْنِه ، فمُنِعَ ، لأَنَّه إجحافٌ ، ورَدَّه من
/٢٧٠/ أوجه ستة[1] - أجاب عن جميعها / شيخُنا الأستاذُ أبو عبدالله بنِ الفَخَّار ، رحمةُ الله عليه :

أَحَدُها : أَنَّه دَفْعُ رواياتٍ برأي لا دليلَ عليه .

والجواب : أَنَّا لم نَرُدَّ قَطُّ روايةً برأي ، وإنما قلنا : إنَّ ما سُمِع من التقديم مخصوصٌ بالشعر الذي يجوزُ فيه تقديمُ ما لا يجوزُ تقديمُه في النثر على تسليم أَنَّ إعرابَه تمييزٌ ، وقد يتجه له إعرابٌ آخر .

والثاني : أَنَّ جعلَ التمييزِ كبَعْضِ الفَضَلاتِ مُحَصِّلٌ لضربٍ من المبالغة ، ففيه تقويةٌ لا توهينٌ ، فإذا حُكِمَ بعد ذلك بجواز التقديم ازدادتِ التقويةُ وتأكَّدَت المبالغةُ .

والجواب : أَنَّ المسأَلةَ من باب تشبيهِ الأصول بالفروع ، وإذا شُبِّهَ أصلٌ بفرع لم يقوَ الفرعُ أَنْ يُحْمَلَ عليه الأصلُ في جميع وجوهه ، وإنما يُحْمَلُ عليه في الوجه الذي وقع فيه التشبيه دونَ ما لم يقع فيه تشبيهٌ ، وفي تقديم التمييز زيادةُ بُعْدٍ عن الأصل ، وإنما وقع التشبيه بالمفعول في مُجَرَّدِ النصب لا في جواز التقديم ، فوجب الامتناع .

والثالث : أَنَّ أصالةَ فاعليِّةِ التمييز المذكور كأَصالةِ فاعليَّةِ الحال نحو : جاء راكباً رجلٌ ، فإنَّ أصلَه جاء راكبٌ على الاستغناء بالصفة ، وجاء رجلٌ راكبٌ على عدم الاستغناء بها ، والصفة والموصوفُ شيءٌ واحد في المعنى ، فقُدِّم راكبٌ ونُصِبَ بمقتضى الحاليّة ، ولم يمنع ذلك تقديمه على جاء مع أَنَّه يُزال عن إعرابه الأصليِّ وعن صلاحيَّةِ الاستغناء به عن الموصوف ، فكما تُنُوسِيَ الأصلُ في الحال ، كذلك تُنُوسِيَ في التمييز .

والجواب : أَنَّ هذا تلفيقٌ بعيدٌ جدّاً ، وذلك أَنَّ ما ذكره من أصالةِ فاعليّةِ

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ١٠٧/١ وانظر شرح الجمل لابن الفخار ١٠٤٠/٣-١٠٤٤ .

الحال غيرُ صحيح ؛ لأنَّ الحال لم تكن قَطُّ فاعلةً[1] لا لفظاً ولا أصلاً ، وإنما أصلُها أَنْ تكونَ تابعةً لموصوف تكون على حَسَبه من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ ، ولم يكن قَطُّ راتباً لها ، فيكون كالتمييز .

والرابع : أَنَّه لو صَحَّ اعتبارُ الأصالةِ في عمدة جُعِلَت فضلةً ، لصَحَّ اعتبارُها في فضلةٍ جُعِلت عمدةً ، فكان يجوز للنائب عن الفاعلِ من التقديم على رافعه[2] ما كان يجوز له قبلَ النيابةِ ، والأمرُ بخلافِ ذلك ، لأَنَّ حكمَ النائب فيه حُكْمُ المنوبِ عنه ، ولا يعتبر حالُه التي انتقل عنها ، فكذلك التمييز المذكور .

والجواب : أَنَّ النائبَ إنما ناب عن الفاعل في وجهٍ لا يَصِحُّ معه تقدُّمٌ ، وهو شَغْلُ الفعلِ به وبناؤُه له ، وجَعْلُه معه كالشيء الواحد ، وامتناعُ حذفه ، كما أَنَّ الفاعل كذلك فيما ذُكِرَ ، بخلاف التمييز ، فإنه لمن يُشَبَّه بالمفعول إلاَّ في مُجَرَّدِ النصب خاصَّةً من حيثُ اشتغلَ الفعلُ بغيره لَفْظاً ، فأشبهَ الفضلات ، فانتصب انتصابَها .

والخامس : أَنَّ منعَ تقديمِ التمييز المذكور عند مَنْ منعَه مُرَتَّبٌ على كونه فاعلاً في الأصل ، وذلك إنَّما هو في بعضِ الصّور ، وفي غيرها هو بخلافِ ذلك ، نحو : امتلأ الكوزُ ماء ، و﴿فجَّرْنا الأرض عيونا﴾[3] . وفي هذا دَلالَةٌ على ضَعْفِ عِلَّةِ المنع لقصورها عن عمومِ جميع الصور .

والجواب : أَنَّه قد صَحَّ في غيرِ موضعٍ من العربيةِ حَمْلُ ما ليس فيه سَبَبٌ / /٢٧١/
على ما فيه السببُ إذا كان الجميعُ من بابٍ واحدٍ ليجريَ الكلُّ على[4] أسلوبٍ واحدٍ ، كتَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ معَ يَعِدُ ، وكيَذَرُ مع يَدَعُ ، وكامتناع نَعْتِ الضمير

---

(١) في أ : (فاعه) ، بسقوط اللام .

(٢) في أ : (على رفعه) .

(٣) سورة القمر آية ١٢ .

(٤) في الأصل : عن ، تحريف .

بغير نعتِ البيان حَمْلاً على امتناع نعته به . ونظائره كثيرة ، وهذا من ذلك .

والسادس : أنَّ امتناعَ أصالةِ الفاعليّةِ في منع التقديم على العامل متروكٌ في نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، فإنَّ زيداً في الأصل فاعلٌ وبَعْدَ جعلِه مفعولاً لم يُعْتَبَر ما كان له من مَنْع التقديم ؛ بل أجيز فيه ما يجوزُ فيما لا فاعليّةَ له في الأصل ، فكذا ينبغي أَنْ يُفْعَلَ بالتمييز المذكور .

والجواب : أنَّ هذا بعينِه هو رَدُّ ابنِ عصفور ، وأجيب[1] بالفرق بين المسألتين : أنَّ زيداً هنا ، لم يكن قَطُّ فاعلاً بهذه البِنْيَةِ الناصبة له ، وإنما كان فاعلاً في بِنْيَةٍ أخرى وهي عَطَا قبل النقل ، وهما بِنْيَتَانِ مختلفتان[2] كما ترى ، وأَمَّا التمييز فإنَّه فاعلٌ في الأصل والمعنى بهذه البِنْيَةِ الناصبة له في الحال ، وليس مفعولاً صحيحاً كزيدٍ في أعطيتُ زيداً درهماً ، وقد تقدَّم هذا المعنى .

هذا ما احتج به ابن مالك ، وما رَدَّ به الأستاذ – رحمه الله . قال ابن الضائع : والصحيحُ في المنع عَدَمُ ورودِ السماع به ، وذلك أَنَّ التمييز كثيرٌ في الكلام ، فَأَنْ لم يرد مقدَّماً في موضعٍ أصلاً – يعني في الكلام – دليلٌ على رَفْضِه . قال : وَيَدُلُّ على ذلك أَنَّ مجوِّزَ تقديمه لم يَعْثُر على اتساعه في كلام العرب واتساع من بعده إلاَّ على هذا البيت – يعني بيتَ المُخَبَّل – وليس بنَصٍّ فيما زعموا ، ولو كان نَصّاً لوجب حملُه على الضرورة ؛ إذ لم يرد . وما قال ابن الضائع من الاعتماد على السماع هو الأصلُ عند الجميع ، ولكنَّهم مع ذلك أظهروا للمنع وجوهاً من القياس ، فالحق إذاً ما ذهب إليه الناظم هنا .

حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار – رحمة الله عليه – قال : أخبرني مَنْ أثق به من أصحابِنا – يعني تلميذه الشيخ أبا جَعْفرٍ الشَّقوريٍّ شيخَنا[3] أَنَّه

(١) في الأصل : (وأجاز) ، تحريف . والصواب من أ ، س .

(٢) في الأصل : (شيئان مختلفان) . وما أثبت من أ ، س .

(٣) مضت ترجمته في المقدمة .

لَقِيَ الشيخَ أبا حيان الغَرناطي بالقاهرة ، فسأله عن مذهبِ مُدَرّسي[1] العربية بغَرْناطة في هذه المسألة . قال : فأخبرتُه بامتناع التقديم ، فقال : بل الصحيحُ الجواز قياساً وسماعاً ، ثم قام ، فأخرج له مُبَيَّضةً على تسهيل ابن مالك ، وقرأ عليه فيها وجهَ القياس . وأنشد له من السماع أبياتاً كثيرة[2] .

قال الأستاذ : يرحم اللهُ أبا حيان لقد أَغْفَلَ أصلاً عظيماً من أصول النحو مع كثرةِ دَوْرِه على ألسنةِ المقرئين ، وذلك أنَّ تقديمَ التمييز على عامله إذا كان فعلاً – يعني متصرفاً – لو كان جائزاً عند العرب لكَثُرَ نظماً ونثراً كثرةً لا يمكن فيها تأويلٌ ، كما كَثُرَ تقديمُ الحال على عاملها إذا كان فعلاً نظماً ونثراً كثرةً لا يمكن فيها تأويلٌ .

قال : فلما كان الأمرُ على خلاف ذلك ، دَلَّ دَلالةً واضحةً على امتناع العرب من تقديمه على عامله وإن كان فعلاً ، لأَنَّ اختصاص ذلك بالشعر مع كثرةِ استعماله دليلٌ على أَنَّه من ضرائره . وزادني شيخنا أبو عبدالله البَلَنْسِيّ[3] – أجلَّه الله – في هذه الحكاية أَنَّ أبا حيان لما قرأ عليه تلك الأبياتِ على كثرتها قال له : ما تقولون / في /٢٧٢/
هذه الشواهد ؟ فقال له الفقيه أبو جعفر : نجمعُها جميعاً ، ونقولُ هذا شاذٌّ يحفظُ ولا يُقاس عليه . قال : فانزعج الشيخُ أبو حيان لهذا الكلام ، وإنما نَبَّه الفقيهُ أبو جعفر بما قال على الأَصْل الذي أشار إليه شيخُنا الأستاذ – رحمة الله عليه – وهو أصلٌ متفقٌ عليه عند الأكابر : الخليلِ وسيبويه ، فمَنْ دونَهما إلى الآن ، وابنُ مالك قد يعتبرُه في مواضعَ كهذا الموضع ، وقد لا يعتبره كما فَعَلَ في مسألة دخولِ واوِ الحال على المضارع المُوْجَب ، وفي مسألةِ الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه بمعمولِ المضاف ، وغيرهما من المسائل التي تقدَّمت إلى أُخَرَ ستأتي في مواضعها إن شاء الله .

---

(١) في الأصل ، وس : (مدرس) ، وانظر شرح الجمل لابن الفخار ١٠٤٠/٣ .

(٢) انظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/ل ١١٤ فما بعدها ، وانظر أيضاً منهج السالك ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٣) مضت ترجمته في المقدمة .

والأصلُ المذكور قد تَبَيَّنَ في الأصول ، وسيقعُ التنبيهُ عليه في باب الإضافة إن شاء الله ، و(سُبِق) فعلٌ مبنيٌّ للمفعول للعلم بالفاعل ، وهو التمييز ، أي نَزْراً سبقَه التمييزُ ، والنزرُ : القليلُ التافه . يقال : نَزُرَ الشيءُ - بالضم - يَنْزُرُ نزارَةً ، وانتصب هنا على الحال من ضمير سُبِق .

وهنا انقضى الكلامُ على المنصوبات ونَصْبِ الأفعال إيَّاها ، وأَخَذَ بَعْدُ يتكلم على المجرورات وعوامِلِها وأحكامِها الخاصَّةِ بها . وهذا حين ابتدائه .

حروف الجر

لما كان الجرُّ لا يكون إلاَّ بالإضافة ، والإضافةُ على وجهين : إضافةُ اسمٍ إلى اسم نحو : غلام زيدٍ ، وإضافةُ فعلٍ إلى اسم بواسطة الحرف المضيف ، نحو : مررت بزيدٍ ، وكان لكلٍّ واحدٍ من القسمين أحكامٌ تَخْتَصُّ به ، خَصَّ كلَّ قسم بباب على حِدَةٍ ، وبدأ بإضافة الفعل إلى الاسم ، وهي المختصَّةُ بالحروف ، فقال :

هاكَ حروفَ الجر وهيَ مِنْ إلى حتى خلا حاشا عدا في عَنْ على
مُذْ منذ رُبَّ اللامُ كي واوٌ وتا والكافُ ، والبا ، ولعلَّ ومتى

(ها) مقصوراً ، وهاء ممدوداً آسما فعلٍ معناهما : خُذْ ، ويجوز لحاق الكافِ لهما حرفَ خطابٍ بحِسَبِ المخاطب من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكير وتأنيث ، كما في اسم الإشارة ، فتقول : هاكَ ، وهاكِ[1] ، وهاكما ، وهاكم ، وهاكُنَّ ، وكذلك سائر الحالات ، فمعنى قوله : (هاك حروفَ الجَرِّ) : خُذ حروفَ الجرّ ، وكأنَّه على حذف المضاف ، أي خُذ أحكامَ حروف الجرّ ، من معانيها ، ومواضعها ، وغيرِ ذلك من أحكامها . وسمَّاها حروفَ الجرّ ، لأنَّها تعمل الجرَّ فيما دخلت عليه ؛ فسمّيت بأَثَرِها ، وتسمى أيضاً حروفُ الإضافة ، وذلك من جهة معناها ؛ لأنَّها تضيف إلى الاسم ما قبله أو ما بعده ، فإذا قلتَ : مررت بزيدٍ ، فقد أضفتَ المرور إلى زيدٍ بالباء .

وإذا قلتَ : رُبَّ رجلٍ يقول ذاك ، فقد أضفتَ القول إلى الرجل برُبَّ ، وكذلك سائر الحروف .

ثم أخذ في تعدادها فقال : (وهي مِنْ إلى) إلى آخرها ، عطفَ بعضَها على

(١) في أ : (هاءك) .

/٢٧٣/ بعضٍ بحرف عطف تارةً ، وبغير حرفٍ تارةً ، بل على تقديره[١] حسب ما / اعتادَه في حذفه إيَّاه اختصاراً ، والذي ذكر منها عشرون حرفاً ، وهي : مِنْ ، نحو : جئتُ من الدارِ ، وإلى نحو : ذهبتُ إلى السوق ، وحتى ، نحو : ﴿سلامٌ هي حتى مَطْلَع الفجر﴾[٢] ، وخلا ، نحو : قام القومُ خلا زيدٍ ، وحاشا ، نحو : قام القوم حاشا زيدٍ ، وعدا ، نحو : جاء القوم عدا زيدٍ ، وفي ، نحو : زيد في الدارِ ، وعَنْ ، نحو : أعرضت عَن زيدٍ ، وعلى ، نحو : قعدتُ على الحصيرِ ، ومُنْذُ ومُذْ ، نحو : ما رأيته منذ يومِ الجمعة ، ومُذْ يومِ الجمعة ، ورُبَّ ، نحو : رُبَّ رجلٍ يقول ذاك ، واللام ، نحو : المال لِزيْدٍ ، وكي ، نحو : جئتُك كي تكرِمَني ، على قولهم : كَيْمَه[٣] ، والواو في القسم نحو : واللهِ لأُكْرِمَنَّ زيداً ، والتاء كذلك نحو : تاللهِ لا يقومُ زيدٌ ، والكاف نحو : زيد كأَسَدٍ ، والباء نحو : مررت بزيدٍ . ولعلَّ حرف جر عند بني عُقَيْل ، سمعه أبو زيد من بني عُقَيْل[٤] . وروى الجرّ بها أيضاً الفراءُ وغيرُه[٥] ، ولامُها الأخيرة مفتوحةٌ أو مكسورةٌ ، وأنشدوا على ذلك :

لعلَّ اللهِ يمكنني عليها   جهاراً من زهيرٍ أو أُسيدِ[٦]

---

(١) في أ : (تقدير) ، بسقوط الضمير .

(٢) سورة القدر الآية الأخيرة .

(٣) أي : لمه ، فكي حرف جر ، و(ما) الاستفهامية اسم مجرور بها ، والهاء للسكت / انظر شرح ابن عقيل ٣/٢ .

(٤) سر صناعة الأعراب ٤٠٧/١ : «وحكى أبو زيد أنَّ لغة عقيل : لعلِّ زيدٍ ، بكسر اللام الآخرة من لعلّ ، وجرِّ زيد» وانظر الإفصاح للفارقي ص ١١١ ، الجنى الداني ص ٥٣٠ .

(٥) الجنى الداني ص ٥٣٠ ، وانظر الإفصاح ص ١١١ .

(٦) البيت لخالد بن جعفر العامري / ، وهو في معاني القرآن للأخفش ١٢٤/١ ، المسائل البصريات ٥٥٢/١ ، سر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ ، الإفصاح ص ١١ ، أمالي المرتضى ٢١٢/١ ، منهج السالك ص ٢٣٥ ، الجنى الداني ص ٥٣٠ ، التصريح ٢/٢ ، خزانة الأدب ٣٧٥/٤ .

وروى الفراء الجرّ بعَلَّ ، وأنشد :

علَّ صروفِ الدهرِ أو دُولاتِها يُدْنيننا اللَّـمَّةَ من لَـمَّاتِها
فيستريحَ القَلْبُ من زَفْرَاتِها[1]

ومتى أيضاً حرفُ جَرّ عند هُذيل[2] ، حكى يعقوبُ عنهم أنَّهم يستعملونها بمنزلة (مِنْ) .

وقال الكسائي ، قال معاذٌ[3] : سمعتُ ابنَ جُوَيَّـةَ يقول : وضعتُه في متى كمي ، أي : في كمي .

وأنشد الأصمعيّ لأبي ذؤيبٍ الهذليّ :

شربن بماء البحر ثم تَرَفَّعَت متى لُـجَجٍ خُضْرٍ لهن نَئِـيجُ[4]

---

(١) الأبيات في معاني القرآن ٩/٣ ، ٢٣٥ ، وأوردها الفراء شاهداً على نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجّي ، ولم يشر إلى الجر بها ، وأكثر المصادر توردِه شاهد على نصب (صروف) بعَلَّ ، ولا شاهـد فيه - على ذلك - على ما سيق من أجلـه هنا . وفي اللسان (علل) : «قـال ابن رومـان : وسمعت الفراء ينشد (علَّ صروفِ الدهـر ، فسألتُـه : لم تكسر (علَّ صروفِ الدهـر) ؟ ، فقـال : إنما معنـاه : لعاً لصروفِ الدهرِ ودولاتِهـا ، فانخفضت صـروف بالـلام . . .) ، وأشار البغداديّ في شرح أبيات : مغني اللبيب ٢٨٥/٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٢٩ إلى أنه يروى بجر (صروف) أيضاً ، وانظر الخصائص ٣١٦/١ ، سر صناعة الأعراب ٤٠٧/١ ، الإنصاف ٢٢٠/١ ، المقاصد النحوية ٣٩٦/٤ .

(٢) انظر الصاحبي ص ٢٧٧ ، شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، الأزهية ص ٢٠٩ .

(٣) في الاقتضاب ٣٧٣/٣ : «وحكى أبو معاذ [كذا] الهرّاء - وهو من شيوخ الكوفيين - : جعلته في متى كُـمّي» ، وفي الأزهيّة ص ٢٠٩ : «وحكى الكسائي عن العرب : أخرجه من متى كمّه ، أي : من وسط كمّه» ، وانظر أمالي ابن الشجريّ ٢٧٠/٢ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، وروايته : «على حبشيات لهن نئيج» لكنّ السكريّ قال عقب إيراد البيت : «قال الأصمعيّ : ويروى : «شربن بماء البحر ثم ترفعت متى حبشيَّاتٍ» ، يعني أنَّ السحاب شربن من ماء البحر . وأنشده : «متى لُـجَج خضرٍ» . . . و«متى» ، معناها (مِنْ) =

وقال أبو المثلم[1] الهذلي :

متى ما تنكروها تعرفوها ... متى أَقْطارِها عَلَقٌ نفيثُ[2]

وفي كون (متى) في هذه اللغة حرفاً نَظَرٌ ، فقد قال يعقوب في كتاب المقصور والممدود : إنَّها بمعنى وَسَط ، وإنَّ معنى قولهم : جعلتُه في متى كمي ، أي : في وَسَط كمي[3] ، فأدخل عليها (في) كما ترى ، وذلك شاهدٌ على أنَّها اسمٌ لا حرفٌ .

ثم قال : وقد تكون بمعنى (من)[4] ، ثم أنشد البيتين ، فحكايةُ معاذٍ لهذا[5] لا دليلَ فيها لوضوح كونها اسماً ؛ بدليل دخول (في) عليها ، قال ابنُ جنِّي : أمَّا (متّى) في لغة هذيل ، فإنَّها اسم . قال : وكذلك التي بمعنى (من) هذه[6] ، وكأنَّ

= في لغة هذيل» . والشاهد في معاني القرآن ٢١٥/٣ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٥ ، الخصائص ٨٥/٢ ، سر صناعة الإعراب ١٣٥/١ ، ٤٢٤ ، المحتسب ٢١٤/٢ ، الأزهية ص ٢١٠ ، أمالي ابن الشجريّ ٢٧٠/٢ ، خزانة الأدب ١٩٣/٣ . والنثيج : الـمَرّ السريع معه صوت .

(١) في أ : (الهثلم) ، تحريف .

(٢) شرح أشعار الهذليين ٢٦٤/١ ، وفيه ١٢٩/١ : «وأنشد – الأصمعي – لصخر الغيّ : . . .» وأورد البيت ، وهو سهو لم يفطن له محققه – رحمه الله – ، ومثله في أدب الكاتب ص ٥١٨ ، وقد نبَّه على هذا السهو ابن السيد في الاقتضاب ٣٩٢/٢ قائلاً : «وهذا مما غلط فيه يعقوب فنقل ابن قتيبة كلامه» لكن ابن السيد وقع في السهو نفسه في الاقتضاب ٣٧٢/٣ . وسبب السهو هذا أنَّ لصَخْر قصيدةً من بحر ورويّ الشاهد ، والشاهد من قصيدة لأبي المثلم يجيب فيها صخراً .

(٣) لم أجد هذا في كتاب حروف الممدود والمقصور ليعقوب بن السكيت المطبوع .

(٤) في الاقتضاب ٢٩٢/٢ : «ورواه يعقوب في كتاب المعاني : (متى أقطارِها) . . . ، وحكى أنَّ هذيلاً تستعمل (متى) بمعنى (من) . . .» .

(٥) في أ : الهراء ، وهو لقب معاذ .

(٦) في الأصل : هي هذه ، بإقحام (هي) .

حرفَ[1] الجرِّ مرادٌ معها ، أي : ترفعت مِنْ متى لجج ، أي : من أوساط لجج ، وكذلك قول الآخر : متى أقطارها ، أي : من متى أقطارها ، ثم قال : ولا ينكرُ أيضاً أَنْ يكونَ حرفاً كـ «مِنْ» ، فإذا لم يتحصَّل بَعْدُ كون (متى) في لغة هذيل حرفاً ، فإثباتُ الناظم لها في حروف الجر دعوى لا دليلَ عليها .

والجواب : أن كون (متى) بمعنى : وَسَط في تلك اللغة ثابتٌ ، وليس هو مرادَ ابن مالك ، وإنما مرادُه الاستعمال الآخر ؛ إذ اللغويون حكوا في (متى) في لغة هذيل استعمالين[2] :

أحدُهما : أَنْ تكونَ بمعنى وَسَط ، وذلك قولهم : وضعتُه في متى كمي .

والآخر : أَنْ يكون بمعنى (من)[3] كما في الأبيات المذكورة .

/٢٧٤/ وأما ما جَوَّزه ابنُ جني فبناءٌ على قولِ مَنْ قال : إنَّها في الشعر بمعنى / وَسَط أيضاً ؛ إذ للعلماء فيها قولان :

أحدهما : هذا ، وأَنَّ كونَها بمعنى (من) لم يَثْبُت بَعْدُ ، فَرُدَّ المحتملُ إلى المحقَّق .

والثاني : أَنَّـها تستعمل بمعنى (من) ، وهو رأي يعقوبَ ، وجماعة من اللغويين والنحويين - وإلى هذا القول ذهب الناظم هنا ، وفي التسهيل[4] ميلاً مع الأكثر - حكى هذين القولين ابن السيِّد في قوله : متى لجج خضر[5] ، فكأَنَّ ابنَ جِنِّي جوَّزَ كلَّ واحدٍ من القولين واعتمد الناظمُ على أحدهما . ولم يذكر من حروف الجرّ (لولا) إذا جاءَ بعدها الضميرُ المتَّصلُ نحو : لولاكَ ، ولولاهِ ، وإن

---

(١) في أ : حروف ، بزيادة واو قبل الفاء .

(٢) في الأصل : (استعمالان) ، والصواب ما أثبت من أ .

(٣) سقطت (من) من أ .

(٤) التسهيل ص ١٤٨ .

(٥) الاقتضاب ٣/٣٧٢-٣٧٣ .

كان مذهبُ سيبويه أنَّها في تلك الحال جارَّةٌ[1] ؛ لقلة مجيئها كذلك ؛ ولذلك لما ذكر (لولا) لم يعرج عليها في ذلك القليل ، بل قال :

لولا ولو ما يلزمانِ الابتدا   إذا امتناعاً بوجودٍ عَقَدا

ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ مذهبُه هنا مذهبَ الأخفش والفرَّاء القائلين بأَنَّ هذه الضمائر بعد (لولا) في موضع رفعٍ ، كأَنَّه من وَضْعِ المتَّصلِ موضع المنفصل[2] ، ويكون قوله : (يلزمان الابتدا) نَفْياً لرأي سيبويه فيها ، فلا تكون على هذا من حروف الجرّ أَصْلاً .

أو يكون هنا رأى [رأي][3] المبرد في أَنَّ لولاكَ ، ولولاهُ ليس من كلام العرب[4] . وهذا أظهرُ في نَفْي وقوعِ (لولا) حرفَ جَرٍّ ، وسيأتي الكلام على هذا كلِّه في : فصل (لو) إن شاء الله .

واعلم أَنَّ هذه الحروفَ تأتي على ثلاثة أَقسام :

أحدها : أَنْ تكونَ حروفاً لا غيرُ ، كالباء ، والواوِ ، والتَّاء ، ورُبَّ ، ومِنْ ، وإلى ، وحتَّى ، وفي ، واللامِ ، وكي ، ولعلّ .

والثاني : أَنْ تكونَ حروفاً تارةً وأفعالاً تارة ، وذلك : خلا ، وعدا ، وحاشا ، وقد مَرَّ ذكرُ ذلك في باب الاستثناء .

والثالث : أَنْ تكونَ حروفاً تارةً وأسماءً تارةً ، وذلك : عَنْ ، وعلى ، ومُذْ ، ومُنْذُ ، والكافُ ، ومتى .

---

(١) الكتاب ٣٧٣/٢ .

(٢) انظر المقتضب ٧٣/٣ ، الكامل ٣٤٥/٣ ، وهو فيهما منسوب إلى الأخفش وحده . ونسب إليه وإلى الفراء في أمالي ابن الشجري ٢١٢/٢ ، شرح المفصل ١٢٢/٣ ، وإلى الكوفيين والأخفش في الإنصاف ٦٨٧/٢ ، الجنى الداني ص ٥٤٥ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام من أ .

(٤) انظر الكامل ٣٤٥/٣-٣٤٦ .

وإنما هذا التقسيم بالنسبة إلى وَضْعِ اللفظ بعينِه ، لا بالنسبة إلى اشتراكِ اللفظ بسببِ الإعلالِ التصريفي ، فإنَّ ذلك عارضٌ[1] * كـ (مِنْ) الجارَّةِ مع : (مِنْ) أمراً مِنْ : مانَ يَمينُ ، و(في) الجارَّة مع (في) أمراً للمخاطبةِ من : وَفَى يَفي ، وكذلك ما أشبهه ، فليس المراد هذا ، وإنما المراد ما كان فيها في أصلِ الوضع عُومِلَ معاملةَ الحرف والاسم ، أو معاملةَ الحرف والفعل والمعنى واحدٌ . وعلى هذا التقسيم بنى الناظم كلامَه هنا .

وهذه الحروف تقدَّم منها في باب الاستثناء : خلا ، وحاشا ، وعدا ، ويختص منها بباب القسم : الواوُ ، والتاء ، فأحكامُهما مستوفاةٌ هناك ، ولم يذكر هنا من أحكامهما إلاَّ بَعْضاً : وهو ما يتعلَّق بهما من حيثُ هما حرفا جَرٍّ ، وأمَّا ما يتعلَّق بهما في القَسَم ، فلم يذكره في هذا النظم ؛ إذ ترك باب القسم جملةً ، فلم يُبَوِّب عليه فيه أصلاً ، وهو ضروريُّ الذكر كسائر الأبواب ؛ بل الضرورةُ إليه أشدُّ من الضرورة إلى باب الإخبار .

وما أدري ما الذي صدَّه عن ذكره ؟ وعلى كلِّ تقديرٍ فالأحرفُ الجارَّة في القسم هي هذه ، وما / يتعلَّقُ بها من أحكام الجرِّ قد ذكره . /٢٧٥/

فإن قيل : فقد نقصَه من حروف القسم الجارَّة (من) ، فإنك تقول : مِنْ رَبِّي لأفعلنَّ ، إمّا على أنَّ (من) وضعت موضع الباء . والأصل : (بربِّي) . وإمَّا على أن المعنى : من أجل رَبِّي ، وكذلك : مُـ[2] اللهِ لأفعلنّ ، على أنَّ أصلها الواو ، كأنَّه قال : واللهِ لأفعلَنَّ .

فالجواب : أنَّ (من) أصلُها عنده (أَيْمُن) ، فهي ممّا غُيِّر في القسم ، وكذلك : مُ الله ، فهي أسماء لا حروف ؛ فلذلك لم يذكرها . والله أعلم .

ثم لما عَدَّها أتى قبلَ ذكر أحكامها التفصيليّةِ المختَصَّةِ بكلِّ حرفٍ بأحكام لها

---

(١) في أ : عارض على معناه كمِن .

(٢) في أ : (من) ، تحريف .

عامَّةٍ مشتركٍ فيها ، فقال :

بالظاهرِ اخصص مُنْذُ ، مُذْ وحتَّى والكافَ ، والواوَ ، ورُبَّ ، والتَّا

فقسَّمَ الحروفَ الجارَّةَ أولاً على قسمين :

أحدهما : ما لا تدخلُ من الأسماء إلاَّ على الظاهر دونَ المضمر ، وذلك سبعةُ أحرفٍ :

أحدُها[1] والثاني : مُذْ ، ومُنْذُ ، وهو قوله : (بالظاهر اخصص مُنْذُ ، مُذْ)[2] فتقول : ما رأيته مُنْذُ يومين ، ومُذْ يومينِ ، ولا تقول : ما رأيتُه مُذْهما ، ولا مُنْذُهما ، ولا مُذْهُ ، ولا ما كان نحو ذلك .

قال سيبويه : «واستغنوا عن الإضمارِ في (مُذْ) بقولهم : مُذْذاك ؛ لأنَّ ذاك اسمٌ مُبْهَمٌ ، وإنما يذكر حين يُظَنُّ أنَّك قد عرفت ما يعني»[3] ، فهو عنده من باب الاستغناء ، كما استغنوا عن وَذَرَ ، ووَدَعَ بتَرَكَ[4] ، وبليلةٍ عن ليلاةٍ ، ولذلك قالوا : ليالٍ وبلَمْحَةٍ عن مَلْمَحَةٍ ، وبشَبَهٍ عن مَشْبَهٍ ، وعليه جاء ملامح ومشابه أغنى عن المتروك ، واستغنوا بذكر عن مذكار أو مذكير ، وعلى المتروك جاء مذاكيرُ[5] ، وعن جمع الكثرة بجمع القلة كأرجل وآذان ، وعن جمع القلة بجمع الكثرة كشسوع ورجال . وهو باب واسع[6] .

والثالث : حَتَّى ، فتقول : دع القوم حتّى يومِ كذا ، ورأيتُهم حتَّى زيدٍ ، ولا

---

(١) في أ : (الأول) .

(٢) في الأصل : (منذ ومذ) .

(٣) في الأصل : (ما يغني) ، بالغين المعجمة ، تصحيف ، والنص في الكتاب ٢/٣٨٣-٣٨٤ ، والتصحيح منه ومن أ .

(٤) انظر الكتاب ١/٢٥ ، ٤/٦٧ ، ٩٩ ، واللسان (ودع) .

(٥) انظر اللسان مواد : ليل ، لمح ، شبه ، ذكر .

(٦) انظر فهارس كتاب سيبويه للشيخ محمد عبد الخالق عضيمه - رحمه الله - ص ٧٧-٧٩ .

تقول : دع القوم حتَّاه ، ولا رأيتهم حتَّاه ، ولا رأيتهم حتَّاك . قال سيبويه : «واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم : رأيتُهم حتَّى ذاك ، وبقولهم : دعه حتَّى يومِ كذا وكذا ، وبقولهم : دعه حتَّى ذاك وبالإضمار في (إلى) من قولهم[1] : دعه إليه لأَنَّ المعنى واحدٌ»[2] .

والرابع : الكاف فتقول : أنت كزيدٍ ، وعمروٌ كالأسدِ ، ولا تقول : أنت كَهُ ، ولا كَكَ ، ولا نحو ذلك . قال سيبويه : «وذلك أنهم استغنوا بقولهم : مثْلي وشِبْهي عنه فأسقطوه»[3] .

والخامس : الواو فتقول : واللهِ لأفعلن . ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[4] . ولا تقول : وَهُ لأفعلن ، ولا وَك ، فإن أردتَ الإتيان بالضمير أتيتَ بالباء مكانَ الواو ، ومن هنا ظهر لهم أَنَّ الباءَ هي الأصلُ ؛ لأَنَّها أَعَمُّ استعمالاً ، وأقوى تَصَرُّفاً ، وإنَّما أُبْدِلَت من الباء لمضارعتها لها لفظاً ومعنى .

أَمَّا اللفظُ : فلأَنَّ مخرجَهما معاً من الشفتين[5] .

وأَمَّا المعنى : فإنَّ الباءَ للإلصاق ، والواوَ للجمع ، والشيءُ إذا لاصقَ الشيءَ فقد اجتمع به . قاله ابن جني[6] . والسهيليُّ ينكر إبدالَها من الباء[7] ، وليس هذا موضع الاحتجاج على الصحيح من المذهبين .

والسادس : (رُبَّ) فتقول : رُبَّ رجلٍ / يقولُ ذاك ، و : /٢٧٦/

---

(١) كذا في الأصل ، وأ ، وفي الكتاب : (إذا قال : دعه إليه) .

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) سورة التغابن آية ٧ .

(٥) في الأصل : (الشقين) ، تحريف ، والصواب من أ .

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ١٤٣/١-١٤٤ .

(٧) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٨١٨/٢-٨١٩ ، البحر المحيط ٣٢٢/٦ ، همع الهوامع ٢٣٧/٤ .

* أَلاَ رُبَّ خصمٍ فيكَ أَلْوَى رَدَدْتُه *[1]

ولا يجوز أَنْ تقولَ : رُبَّك ، ولا رُبَّني ، ولا زيد رُبَّهُ ؛ لأَنَّ (رُبَّ) خصتها العربُ بالدخول عن النكرات ، فلا تقول : رُبَّ زيدٍ ، ولا رُبَّ هذا ، ولا رُبَّ الرجلِ ، والضمائر أعرفُ المعارف ، فلا تدخلِ عليها من باب أولى . وأما ما جاء من نحو : رُبَّهُ رجلاً[2] ، فإنما ساغ من جهة أَنَّ هذا الضميرَ قد انتفَى عنه المعنى الذي كان به ضميرُ النكرة معرفةً ، وهو عودُه على معروفٍ تقدَّم ، فذلك هنا مفقودٌ ؛ فإنه عائِدٌ على ما لم يُعْقَل إلاَّ بعد الفراغ من ذكره ، فلم تدخل عليه (رُبَّ) إلا وهو أشدُّ إبهاماً من النكرة الظاهرة ؛ لأَنَّ النكرةَ الظاهرةَ تَدُلُّ بنفسها على جنسٍ أو نوعٍ منه بخلاف الضمير المفسَّر بمذكور بعده[3] .

والسابع : التَّاء ، فتقول : تاللهِ لا يقومُ زيدٌ ، ولا تقول : تَهُ ولا تَكُ ، كما تقول : به وبك .

ووَجْهُ ذلك أَنَّ التَّاءَ لمَّا كانت عندهم بدلاً من الواوِ المُبْدَلَةِ من الباء ، وكانتِ الواوُ لا تدخل على المضمر كانتِ التَّاءُ أولى أَلاَّ تَجُرَّ المضمرَ ؛ ولذلك اختصَّت باسم الله تعالى فلم تدخل على غيره إلاَّ شاذاً كقولهم : تَرِبِّ الكعبةِ[4] . هذا تمثيلُ ما ذَكَر . وقد ذكر سيبويه من هذه الحروف : الكافَ ، وحتَّى ، ومذ في بابٍ مفردٍ من أبواب الضمائر[5] ، ولكن لا يخالِفُ فيما تقدَّم ؛ إذ قد ذكر أحكام البواقي في مواضعها .

وحكى السيرافيُّ أَنَّ المُبَرِّدَ أجاز في الكاف ، وحتَّى ، ومُذْ ما مَنَعَ سيبويه

---

(١) لامرىء القيس من معلقته ، وتمامه : * نصيح على تعذاله غير مؤتل *
ديوانه ص ١٨ ، شرح القصائد السبع ص ٧٣ ، شرح القصائد التسع ١/١٥٧ .

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/١٧٦ .

(٣) في الأصل وأ : (قبله) .

(٤) حكاه الأخفش / انظر المفصل ص ٢٨٧ ، الجنى الداني ص ١١٧ ، التصريح ٢/٤ .

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٣٨٣ .

فيقول : حتى هو رفعا ، وحتّى إيّاه نصبا ، وحتّاه[1] ، وحتّاك جرا ، وكذلك : مُذْهُ ، ومُذْهُوَ[2] .

وعلى هذا يقول : زيد كَكَ وأنت كَهُ ونحو ذلك .

قال السيرافيُّ : وقولُ سيبويهِ هو الموافقُ لكلام العرب[3] . وما جاء من ذلك على خلاف ما تقرّر فمحفوظ كما سيذكر بَعْدُ .

وسكوته عن الحروف البواقي يقتضي أنَّ حكمها مخالف لهذه[4] ، وأنَّها لا تَخْتَصُّ بالظاهر ؛ بل تدخل على كلِّ ظاهر ومضمر ، وهو القسم الثاني ، فيجوز أنْ تقولَ : المالُ لزيدٍ ، والمال لَهُ ، ومررتُ بزيدٍ ، ومررتُ بِهِ ، وبِكَ لأفعلنَّ ، وعلى زيدٍ مال ، وعليكَ مالٌ ، وجئتُ من الدار ، وقَرُبَ مِنِّي ، وكذلك سائر الحروف ، لكنَّه يلزم من هذا التقسيم أن تكونَ حاشا ، وخلا كـ «إلى» و«على» تدخلانِ على الظاهر والمضمر . وقد نَصَّ الفارسيُّ في بعض كتبه على أنَّهما كحتَّى لا يضافان إلى المضمر ، فيَبْقَى هذا الموضع مشكلاً[5] إلاّ أنْ يَدَّعي الناظمُ خلافَ ذلك ، فقد أنشد في الشرح في فصل حاشا قولَ الشاعر :

في فتيةٍ جعلوا الصليبَ إلهَهم حاشايَ إنِّي مسلمٌ معذورُ[6]

---

(١) في الأصل : (حتى) ، والتصحيح من أ ، وشرح السيرافي .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ل . ١٦ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) في أ : (لغيره) ، تحريف .

(٥) في أ : (مشكل) .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الأول ٩٦٣/٢ ، والبيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٦٠ (ضمن العدد الثامن من حوليات الجامعة التونسية) مفرداً ، المقاصد النحوية ٣٧٧/١ ، التصريح ١١٢/١ ، همع الهوامع ٢٨٥/٣ ، اللسان : عذر ، حشا . وفي الأصل وأ : (حاشاني) بنون قبل الياء ، تحريف .

فيمكن أَنْ يَدَّعيَ مثلَ ذلك في (خلا) أيضاً ؛ إذ لا مانعَ منه . والله أعلم .

ثم قَسَّم القِسْمَ الأول من القسمين تقسيماً آخر فقال :

واخصُصْ بمُذْ ومُنْذُ وَقْتاً وبرُبّ   مُنكَّراً   والتَّاءِ   لله   ورَبّ

فجعله ضربين :

أحدهما : ما يَختَصُّ ببعض الأسماء الظاهرةِ دونَ بعض ، وذلك أربعة أحرف :

/٢٧٧/ الأول[١] ، / والثاني : مُذْ ومُنْذُ ، وهما مختصان بالزَّمانِ ، وذلك قوله : (واخصُصْ بمُذْ ومُنْذُ وَقْتاً) فتقول : ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة ، ومُنْذُ يومين ، ولا تقول : ما رأيته مُذْ قيامِ زيدٍ ، ولا مُنْذُ قيامِ زيدٍ ، وهذا الذي قال هو الذي يَظْهَرُ من كلام سيبويه[٢] وغيره حيث جعلوهما لابتداء الغاية في الزمان أو للغاية كلها ، لكن في الزمان أيضاً ، فيقتضي ذلك أنّهما لا يدخلان إلاَّ على الزمان . وهذا مُشْكِلٌ على رأيه ؛ لأنَّه أجاز في التسهيل أَنْ يضافا إلى المصدر[٣] ،فتقول : ما رأيتُه مُذْ قيامِ زيدٍ ، ومُنْذُ قيام زيدٍ . فإذاً ليس بمُخْتَصٍّ بالزمان على رأيه ، وكذلك تقول : ما رأيته مُذْ أَنَّ زيداً قائمٌ ، وهو على ذاك لا يَخْتَصُّ بالزمان ، فكيف يقول : (واخصُص بمُذْ ومُنْذُ وقتاً) .

والجواب عن ذلك : أنَّ (مُذْ) و(منذ) إذا جَرَّا المصدر ، فعلى تقدير الزمان لا بُدَّ من ذلك ، كأَنَّك قلتَ : مُذْ زمانِ قيام زيدٍ ، ومُذْ زمانِ أَنَّ زيداً قائمٌ ، فلم يَنْفكَّا إذاً عن الاختصاص بالزمان إمّا لفظاً وإمَّا تقديراً ، وكذلك[٤] أيضاً يقدَّر الزمان وإن كانا[٥] اسماً ، ووقع بعدهما[٦] الجملةُ ، نحو : مُذْ قام زَيْدٌ ، حَسَبَ ما

---

(١) في أ : (أحدها) ، وكذا في الأصل ، وكتب تحتها ما أثبت ، وهو أولى .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٦/٤ .

(٣) التسهيل ص ٩٤ .

(٤) في الأصل : (ولذلك) ، ومثله في أ غير أن في حاشية الأصل : «خـ : كذلك» .

(٥) في الأصل : (كان) .

(٦) يريد : بعد مذ ومنذ .

يُذْكَرُ في موضعه إن شاء الله .

والثالث : رُبَّ ، وهي مُخْتَصَّةٌ بجرّ النكرة لقوله : (وبرُبَّ مُنكَّراً) أي : واخصُصْ برُبَّ مُنكَّراً من الأسماء ، فلا تدخل على المعارف ، فتقول : رُبَّ رجلٍ يقولُ ذاكِ ، ولا يقال : رُبَّ زيدٍ الذي يقول ذاك ، وما جاء من قولهم : ربه رجلاً ، فقد تقدم العذر عنه ، وأنَّها إنما جرّت هنا المضمر لإبهامه كالنكرة مع أنه نادر كما سيأتي بعد .

فإن قيل : كيف تختَصُّ بالنكرة ، وأنتَ تقولُ : رُبَّ رجلٍ وأخيه[1] ، فتعطفُ على مخفوضِها النكرةِ معرفةً ، والمعطوفُ مقدَّرُ الوقوعِ في موضعِ المعطوفِ عليه ، فكأنَّك قلت : رُبَّ أخيهِ . وأبينُ من هذا أنَّك تقول : رُبَّ ضاربِ زيدٍ . وقد قرَّر النحويون أنَّ (رُبَّ) تصرِفُ زمانَ ما تدخل عليه إلى الماضي ، فهي مختصَّة بالماضي من الزمان ، واسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي إضافتُه محضة . فالإضافةُ إذاً في رُبَّ ضاربِ زيدٍ محضةٌ ، وإذا كانت محضةً ، فضاربٌ معرفةٌ بالإضافة ، وقد دخلت عليه (رب) ، فـ(رُبَّ) إذاً يجوز أنْ تجرَّ المعرفةَ والنكرة ، فلم تختص إذاً بالنكرة ، كما قال - أنْشَدَ سيبويه لجرير - :

يا رُبَّ غابِطنا لو كان يعرفكم ... لاقى مباعدةً منكم وحرمانا[2]

ولا يقال : لعلَّ الناظمَ يقول : إنَّ إضافة اسم الفاعل غيرُ محضةٍ ، وإن كانت بمعنى الماضي ؛ لأنَّه نَصَّ على اختصاص إضافةِ التخفيف بما كان من اسم الفاعل

---

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٥٤/٢ ، ٥٦ .

(٢) الكتاب ٤٢٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٠/١ ، والبيت في ديوان جرير ١٦٣/١ ، معاني القرآن ١٥/٢ ، المقتضب ٢٢٧/٣ ، ١٥٠/٤ ، ٢٨٩ ، شرح المفصل ٥١/٣ ، التصريح ٢٨/٢ ، همع الهوامع ٢٧١/٤ ، وفي هامش الأصل : (خـ : يطلبكم) وهو ما جاء في ديوان جرير ، وأكثر المصادر .

بمعنى الحال أو الاستقبال[1] ، فالذي بمعنى الماضي إذاً إضافته لغير التخفيف ، وهي إضافة التخصيص أو التعريف .

فالجواب : أنَّ قولَك : رُبَّ رجلٍ وأخيه ، ليس مما نحن فيه ؛ إذ يجوز عندهم في المعطوف ما لا يجوزُ في المعطوف عليه في مواضع معدودة هذا منها . ومنها : كلُّ رجلٍ وأخيه ، وكُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها[2] ، وكم رَجُلٍ وأخيه ، و :

* أي فتى هيجاءَ أنت وجارِها *[3]

/٢٧٨/ ولا رجلَ وأخاه[4] ، وهذه ناقةٌ وفصيلُها / راتعان[5] ، وهل من رجلٍ وأخيه ؟ فلا اعتراضَ برُبَّ رجلٍ وأخيه ؛ إذ لا يَحُلُّ محلَّ المعطوف عليه وإن كان معطوفاً ، كما لا تَحُلُّ هذه المعطوفات كلُّها محلَّ ما عُطِفَت عليه .

وأمَّا : رُبَّ ضاربِ زيدٍ ، فالإضافة فيه غير محضة ، إمَّا على ما رآه في التسهيل من أنها لا يلزم مضي ما تتعلق به ؛ بل قد يكون حالاً ومستقبلاً ، فليست بصارفة للمضي . قال ذلك في باب حروف الجر[6] . ونُقِلَ عن ابن السراج جواز أَنْ يكون

---

(١) في قوله في باب الإضافة :

وإن يشابـه المضاف يفعل وصفاً فعن تنكيره لا يعدل

(٢) من أمثلة سيبويه ، الكتاب ٢/٨٢ ، ٣٠٠ .

(٣) تمامه :

* إذا ما رجالٌ بالرجال استقلَّتِ *

الكتاب ٢/٥٥ ، ١٨٧ ، الأصول ٢/٣٩ ، الرد على النحاة ص ١٠٩ ، مغني اللبيب ص ٩٠٨ .

(٤) في الكتاب ٢/٣٠٠-٣٠١ : «فأمَّا من قال : كل شاةٍ وسخلتِها بدرهم فإنه ينبغي لـه أَنْ يقول : لا رجلَ لك وأخاه» .

(٥) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٨٢ ، ونَصَّ على أن هذا «قد قاله بعض العرب» .

(٦) التسهيل ص ١٤٨ .

حالاً ومَنْعُ أن يكون مستقبلاً[1] ، وأيضاً فإنَّه نَصَّ في باب الإضافة على أن رُبَّ تدخل على ما هو حالٌ أو مستقبل ، فقال :

وإن يُشَابه المضافُ يَفْعَلُ وصفاً فعن تنكيره لا يُعْدل

ثم قال :

* كرب راجينا عظيم الأمل *

فجعل (رُبَّ) داخلة على ما شابه (يفعل) الذي هو للحال أو الاستقبال .

وإما أَنْ يكونَ يرى هنا أَنَّ (رُبَّ) تُخَلِّصُ للمضي كمذهب غيره من النحويين ، ويتأوَّل (يا رُبَّ غابطنا) على حكاية الحال الماضية ، فكأَنَّ (رُبَّ) دخلت اعتباراً بمعنى المضي الحاصل في الوجود و(غابط) حَكَتْ[2] حاله فيما مضى ، فصحَّ انفصال إضافته .

وعلى الجملة فقد اتفقوا على أَنَّ ما بعد (رُبَّ) لا يكون إلاّ نكرةً ، وقد ظهر ذلك بما أنشده سيبويه لأبي محجن الثقفي رضي الله عنه :

يا رُبَّ مثلِك في النساء غريرةٍ بيضاءَ قد مَتَّعْتُها بطلاق[3]

فوصف مثلك بالنكرة ، فدلَّ على أنه نكرة وإن كانت رب مختصة بالماضي ، فصحّ ما نصّ عليه الناظم من اختصاص رب بأن تجرَّ النكرة ويتعلق برب هنا مسألتان :

---

(١) في الأصول ٤١٩/١-٤٢٠ : «ولما كانت (رب) إنما تأتي لما مضى ، فكذلك (ربما) لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضياً . . . ولا يجوز : رُبَّ رجلٍ سيقوم ، وليقومن غداً» .

(٢) في الأصل : (حكيت) .

(٣) الكتاب ٤٢٧/١ ، ٢٨٦/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٠/١ ، ولم أجد البيت في ديوان أبي الأسود صنعة أبي سعيد السكري . ونسبه الغندجاني مع بيت آخر في فرحة الأديب ص ١٨٨ إلى غيلان بن سلمة الثقفي ، وهو في المقتضب ٢٨٩/٤ ، شرح القصائد التسع ١٢٧/١ ، ٥٠٣/٢ ، الأشباه والنظائر للخالديين ٩٤/١ ، شرح المفصل ١٢٦/٢ .

إحداهما : أنه قد تقرَّر فيها جعله لها من حروف الجر ، فالحرفية فيها ثابتة عنده . وهذا مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها اسم[1] ، والأصحّ ما ذهب إليه الناظم ؛ لخلوِّها من العلامات اللفظيّة الدالّةِ على الاسميّة ، وكذلك خلت من الدلالات المعنويّة ؛ ولأنَّها مساويةٌ للحرف في عدم استقلالها بالمفهومية دون ذكر مجرورها ، وقد خرجت (كَمْ) عن هذا بصلاحيتها لعلامات الأسماء ، وهي الإضافة إليها ، نحو : غلامَ كم رجل ضربت ؟ ودخول حرف الجرّ عليها ، نحو : بكم درهم اشتريتَ ثوبَك ؟ والابتداء بها نحو :كم مالُك ؟ ووقوعِها مفعولاً نحو : كم[2] أكرمت ؟ وغير ذلك من خواص الأسماء وليس في (رُبَّ) شيءٌ من هذا ، وليست بفعلٍ باتفاق ، فدلَّ على أنَّها حرف .

فإن قيل : إن الذي يَدُلُّ على اسميتها أمورٌ :

منها : أنَّها مساويةٌ لكَمْ في معنى العدد ، ونظيرتُها في معنى التكثير ، أو نقيضتُها إن كانت للتقليل ، والشيء يُحْمَلُ على نظيره ونقيضه في الحكم .

ومنها : اختصاصُها عن حروفِ الجر بما لا يكون في سائرها كلزومها صَدْرَ الكلام واختصاصِها بجَرِّ النكرةِ الموصوفة ، وحذفِ مُتَعَلَّقِها .

ومنها : دخولُ التصرف فيها بالحذف فتقول : رُبَ . وقد قرىء بالوجهين : ﴿رُبَما يَوُدَّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[3] . والتصرف بعيد عن الحروف قريب من الأسماء ، فإذا كان كذلك لحقت بجنس ما يتصرف .

---

(١) انظر الإنصاف ٢/٨٣٢ ، التسهيل ص ١٤٧ ، منهج السالك ص ٢٣٢ ، الجنى الداني ص ٤١٧ .

(٢) سقطت كم من أ .

(٣) التشديد قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، والتخفيف قراءة عاصم ونافع ، ورواهما عن أبي عمرو عليٌّ بن نصر ، السبعة ص ٣٦٦ ، حجة القراءات ص ٣٨٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٩ .

ومنها : وقوعُها مبتدأ مثلُ (كم) فتقول : / رُبَّ رجلٍ قائمٌ ، وأنشدوا : /٢٧٩/

إن يقتلوك فإنَّ قتلَك لم يكن   عاراً عليك ، ورُبَّ قَتْلٍ عارُ[١]

فالجواب : أنَّ هذا كلَّه لا دلالةَ فيه ، أمَّا كونُها للعدد فليس كذلك ؛ بل هي للتقليل أو التكثير أولهما ، وكلاهما من معاني الحروف لا من معاني الأسماء . وأمَّا لزومها الصدر ؛ فلمضارعتِها لحروف النفي ، لأنَّ التقليلَ تقريبٌ من النفي ؛ ولذلك تستعمل (قلَّ) في النفي ، فتقول : قلَّما يقومُ زيدٌ ، بمعنى : ما يقوم زيد ، وإن كانت للتكثير فلمضارعة (كَمْ) ، ولا يلزم من ذلك اسميتُها ،كما لم يلزم من مضارعة (قَلَّ) للنفي أنْ تصيرَ حرفاً .

وأمَّا اختصاصها بجرِّ النكرةِ الموصوفة فلا يلزم من اختصاصها ببعض الأسماء اسميتُها ، وإلاَّ لزم من اختصاص التاء أو الواو بالظاهر أن تكونَ أسماءً .

وأمَّا التصرفُ : فقد يأتي في الحروف الحذفُ ، وأكثر ذلك في المضاعَف كإنَّ وأنَّ ولَعَلَّ ، تقول فيه : عَلَّ ، وحاشا : حاش وحَشَا .

والكوفيون يزعمون أنَّ سوفَ يلحقُها الحذفُ[٢] ، وليست باسمٍ باتفاق .

وأما (رب قتل عارُ) فعار : خبر مبتدأ محذوف ، أي هو عار ، لا أنَّ (رُبَّ) مبتدأ فقد ثبت أنَّ (رُبَّ) حرفٌ لا اسم ، والله أعلم .

والثانية : أنَّ الناظم أتى هنا برَبْ هكذا خفيفةً ساكنةً ، فيمكن أنْ يكونَ ذلك لأجل القافية ، والأصل (رُبَّ) ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ أتى بذلك على أصْل اللغة في استعمالها ، فرُبْ منقولةٌ بضم الراء وإسكان الباء . وفي (رُبَّ) لغات غير

---

(١) البيت لثابت قطنة في ديوانه ص ٤٩ ، وهو في المقتضب ٦٦/٣ ، الأزهية ص ٢٦٩ ، أمالي ابن الشجري ٣٠١/٢ ، أمالي السهيلي ص ٧١ ، مغني اللبيب ص ١٧٩ ، خزانة الأدب ١٨٤/٤ . ويروى (وبعض قتل عار) ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) نقل أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٨٣٤/٢ أن ثعلباً حكى أنَّه يقال فيها : سَفْ أفعل ، وسَوْ أفعل .

هاتين ، فيقال : رُبَّ ورَبَّ ورُبَ ورَبَ ، وتلحقها التاء مفتوحة ورُبُ ورُبْ[١] . وذكر في التسهيل لها عَشْرُ لغات[٢] .

والرابع من الحروف المختصَّةِ ببعض الأسماء الظاهرة : التاءُ ، فزعم أنها مختصة باسمين من أسماء الله تعالى ، وهما : الله والرَّبُّ ، فأَمَّا دخولها على اسم الله فهو الشهير نحو : ﴿تاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يوسفَ﴾[٣] . ﴿تاللهِ لقد آثَرَكَ اللهُ علينا﴾[٤] . وأنشد سيبويه :

تاللهِ يبقى على الأيام ذو حَيَدٍ بمشمخر بـه الظيـانُ والآسُ[٥]

وأَمَّا دخولُها على الرَبِّ ، فحكى الأخفش : تَرَبِّي[٦] ، ولكن هذا شاذٌّ محفوظ .

ومن هنا يكون قول الناظم مُشْكلاً ؛ لأَنَّ حقيقة الأمر في التاء اختصاصها باسم الله ولا تدخل على غيره إلا ما شَذَّ من دخولها على الرب ، ولا يصح أَنْ تكونَ مختصَّة بالرب بهذا الشذوذ ؛ بل هي مختصة بأَلاَّ تدخلَ عليه ، والشاذُّ لا

---

(١) انظر الإنصاف ٨٣٣/٢ ، رصف المباني ص ١٩٢ ، مغنى اللبيب ص ١٨٤ .

(٢) التسهيل ص ١٤٧ .

(٣) سورة يوسف آية ٨٥ .

(٤) سورة يوسف آية ٩١ .

(٥) رواية الشاهد في الكتاب ٤٩٧/٣ : «لله يبقى» وفي ٦٧/٢ .

* يا ميُّ لا يعجز الأيام ذو حيد *

ومثله في شرح أبياته لابن السيرافي ٤٩٨/١ ، والبيت لمالك بن خالد الخناعي ، وينسب إلى أبي ذؤيب ، وهو في شرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١ ، ٤٣٩ ، وروايته «يا ميُّ . . .» ولا شاهد في البيت على هاتين الروايتين ، وهو في الجمل ص ٧١ ، ورصف المباني ص ١١٨ ، ١٧١ ، وخزانة الأدب ٢٣١/٤ كما أورده الشاطبي ، وانظر المقتضب ٣٢٤/٢ ، الأصول ٤٣٠/١ ، الصاحبي ص ١٤٩ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٩/١ ، شرح المفصل ٩٨/٩ ، خزانة الأدب ٣٦١/٢ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ٣٠٠/٤ ، التصريح ٤/٢ .

يَكْسِرُ هذا الاختصاص ، كما لا يَكْسِرُ اختصاصَ حروف الجر بالأسماء قولُ من قال :

* واللهِ ما زيدٌ بِنَامَ صاحبُه *[1]

ولا[2] اختصاصَ (ال) بالأسماء قولُهم : اليجدع[3] ، وما أشبه ذلك ، وإذا كان كذلك فإطلاقه اختصاص التاء بالاسمين معاً مُوهِمٌ أنَّهما في ذلك سيَّان ، وذلك غير صحيح ، وأيضاً يقتضي[4] أنَّ ذلك قياسٌ في الرَبِّ ، وأَنْ تقولَ : تَرَبِّي ، وتَرَبِّ الكعبة ، وتَرَبِّ الناس ، وتالرَّبِّ ، وتَرَبِّكَ ، وما / أشبه ذلك ، وهو أيضاً /٢٨٠/ غير صحيح ؛ بل هو موقوف على محله بنصّه في التسهيل وشرحه[5] على ذلك . فقوله : (لله ورَبِّ) فيه[6] ما ترى .

والقسم الثاني : ما عدا هذه الأربعة ، لا يختص ببعض الأسماء الظاهرة دون بعض ، فحَتَّى ، والكاف ، والواو تدخل على كلِّ ظاهر ، فتقول : حتى زيدٍ ، و﴿حتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[7] . وحتى يوم كذا ، وكذا سائرُها ، ثم استدرك ذكرَ ما خرج عن هذا الضابط المذكور فقال :

---

(١) لم أقف للبيت على نسبة ، وهو في الخصائص ٣٦٦/٢ ، الإنصاف ١١٢/١ ، أسرار العربية ص ٩٩ ، أمالي ابن الشجري ١٤٨/٢ ، شرح المفصل ٦٢/٣ ، خزانة الأدب ١٠٦/٤ .

(٢) في أ : (وصح لا اختصاص) ، بإقحام (صح) .

(٣) جاء هذا في قول ذي الخِرق الطهويّ :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليَجَدَّعُ

النوادر في اللغة لأبي زيد ص ٢٧٦ ، أمالي السهيلي ص ٢١ ، الإنصاف ص ١٥١ ، مغنى اللبيب ص ٧٢ ، خزانة الأدب ١٤/١ ، ٤٨٨/٢ .

(٤) (يقتضي) ساقطة من أ .

(٥) التسهيل ص ١٤٤ ، شرحه السفر الثاني ٣٩٨/١ .

(٦) في الأصل : فيها ، وما أثبت من أ .

(٧) سورة القدر آية ٥ .

وما رَوَوا من نَحْوِ ربَّـه فتـى نَزْرٌ كَذَاكهـا ونحـوه أتى

يعني أنَّ القاعدةَ المُطَّرِدَة في (رُبَّ) إنما هي الدخولُ على الظاهر النكرة ، فما جاء فيها من الدخول على المضمر وجرها[1] له نَزْرٌ قليل ، ولا يكون ذلك إلا والضميرُ قد لزمه بعدَه مُفَسِّرٌ منصوبٌ على التمييز ، فلا يكون الضميرُ مما يعود على ما قبله أصلاً ، وإنما يكون ضميراً موضوعاً على الإبهام يُفَسَّر بمنصوب كَنِعْمَ في قولك : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ، فتقول : رُبَّهُ رجلاً ، ورُبَّهُ غلاماً ، وربَّه امرأةً ، وربَّه امرأتين ، وربَّه رجالاً ، ورُبَّهُ نِسوَةً ، لا يختلف الضمير وإن اختلف ما يفسِّره ؛ بل يلزمه الإفراد والتذكير في أشهر الاستعمالين .

وقد نَبَّهَ الناظم على اشتراط المفسِّر بعدَه ، وأنَّه لا يفسِّره متقدم بمثاله الذي مَثَّلَ به ، وهو (رُبَّهُ فَتىً) لكن لم يُنَبِّه على لزومه طريقةً واحدةً ، أو جوازِ أن يختلِفَ باختلافِ المفسِّر كرأي[2] الكوفيين ، وحكاياتهم[3] ، ولكنَّ المطابقةَ قليلةُ الاستعمال بالنسبة إلى عَدَمِها ، فإذا كان الأمران منقولين ، فلا يضيره[4] السكوتُ عن ذلك مع أنَّ جرَّها للضمير قليلٌ في نفسه .

ثم قال : (كذاكَهَا ونحوُه أتى) يعني أنَّه أتى من كلامهم دخولُ الكاف على الضمير المتصل ، لكنْ نزراً أيضاً لقوله : (كذاكها) ، ونبَّه بهذا المثال المخصوص الذي دخلت الكاف فيه على ضمير الواحدة المؤنثة على ما جاء في الشعرِ بهذا اللفظ بعينه ، كأنَّه يشير إلى سماعٍ في ذلك معيَّنٍ ، وذلك قول العجاج أنشدَه سيبويهِ :

---

(١) في الأصل : (وحدها) ، بالدال ، تحريف .

(٢) في أ : (أي) بسقوط الكاف والراء .

(٣) انظر الأصول ٤٢٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٠١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١ ، الجنى الداني ص ٤٢٥ .

(٤) في أ : (فلا يضره) .

* وأمَّ أوعالٍ كَهَا أو أقربا *[1]

كأنَّه قال : مثلَها أو أقرب . ونبَّه بقوله : (ونحوه) على ما جاء في كلامهم من نحو هذا الضمير ، وهو ما أنشده سيبويه للعجاج :

فلا ترى بَعْلاً ولا حَلائِلا　　كَهُو ولا كَهُنَّ إلاَّ حاظِلا[2]

وأنشد الفراء :

وإذا الحرب شَمَّرَتْ لم تكن كِيْ　　حين تدعو الكماةُ فيها نَزَالِ[3]

وقال الفراء : سمعتُ بعضَ مَنْ يروي عن الحسن ، وكان فصيحاً : «حتى يكونَ كك وتكون كه»[4] .

وأنشد الفارسي في دخولها على الضمير المنفصل قولَ الشاعر :

فأحسن وأجمل في أسيرك إنه　　ضعيف ولم يأسر كإياك آسرُ[5]

---

(١) الكتاب ٣٨٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٩٥/٢ ، والشاهد في شرح المفصل ١٦/٨ ، ٤٤ ، شرح الكافية الشافية ٧٩٣/٢ ، الملخص ٥٩١/١ ، التصريح ٣/٢ ، خزانة الأدب ٢٧٧/٤ ، وروايته في معجم ما استعجم ٢١٢/١ : (بها أو أقربا) .

(٢) ينسبان إلى العجاج كما نسبهما الشاطبي ، وليسا في ديوانه برواية الأصمعي ، وهما في أرجوزة لابنه رؤبة في ديوانه ص ١٢٨ ، وانظر كتاب سيبويه ٣٨٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٦٣/٢ ، المسائل العسكرية ص ١٣٧ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٠٨ ، خزانة الأدب ٢٧٤/٤ .

(٣) في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٠٩ : «أنشده الفراء ، وقال : أنشدنيه بعض أصحابنا ، ولم أسمعه من العرب» ولم أقف له على نسبة ، وانظر توضيح المقاصد ١٩٧/٢ ، المقاصد النحوية للعيني (بهامش الخزانة) ٢٦٥/٣ ، خزانة الأدب ٢٧٥/٤ .

(٤) في أ : (كهو) . وفي ضرائر الشعر ص ٣٠٩ : «وحُكِيَ عن الحسن البصريِّ : أنا كك ، وأنت كي» ، وانظر المساعد ٢٧٦/٢ .

(٥) نقل البغداديّ في خزانة الأدب ٢٧٤/٤ عن أبي حيّان أنَّ البيت أنشده الفراء وهشام عن =

وحكى الأخفش أو غيره : ما أنا[1] كأنت ولا أنت كأنا .

وهذا الأخير أعني دخولها على الضمير المنفصل ضعيف في القياس ، والقياس الاتصال .

/٢٨١/ قال سيبويه / في توجيه ما أنشده : إلا أنَّ الشعراء إذا اضطُرُّوا أضمروا في الكاف ، فيجرونها على القياس»[2] ثم أتى بالشاهدين . ثم قال : «شبهه بقولهم : لَهُ ولَهُنَّ»[3] .

قال : «ولو اضطُرَّ شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال : «كِي»[4] . وقد ورد مثلُ هذا في حتى . قال الشاعر :

فلا والله لا يُلفى أناسٌ فَتًى حتَّاكَ يا ابنَ أبي يزيد[5]

أنشده ابن خروف ، ولم ينبِّه على مثله الناظمُ .

وإنما ترك ذلك لشذوذه جدّاً بخلاف ما نبَّه عليه ، فإنَّه شهيرٌ في النقل ، وفيه على شذوذه كثرةٌ ما في الشعر ، وقد وُجِدَ بعضُه في الكلام .

= الكسائيّ ، ثم قال : «والبيت لم أطلع على قائله ، والله أعلم به» ، وانظر مجالس ثعلب ١٣٣/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٦٢ ، شرح الكافية للرضي ٣٢٦/٤ ، توضيح المقاصد ١٩٨/٢ .

(١) في أ : (فلا أنا) ، وانظر المساعد ٢٧٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٨٤/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٣٨٥/٢ .

(٤) الكتاب ٣٨٥/٢ ، وفيه (ما أنت كي) .

(٥) الشاهد في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٠٩ ، المقرب ١٩٤/١ ، جواهر الأدب ص ٢٤٠ ، رصف المباني ص ١٨٥ ، ارتشاف الغرب ٤٦٩/٢ ، الجنى الداني ص ٥٤٤ ، همع الهوامع ١٦٦/٤ ، وفيه نقلاً عن أبي حيان «وانتهاء الغاية من (حتاك) لا أفهمه ، ولا أدري ما عنى بـ (حتّاك) فلعل هذا البيت مصنوع» . وانظر خزانة الأدب ٢٧٤/٤ .

فإن قيل : فكذلك الأَمْرُ في (حتى) و(مُذْ) و(مُنْذُ) عند المبرد هو مما يقاس[1] ، فكان أولى أَنْ يُنَبَّهَ عليه .

قيل : إنما تَعَرَّض الناظم للتنبيه على السماع ، والمبرِّدُ لا سماعَ له في مذهبه ، وإنما يقوله بمقتضى القياس ، كما أجاز (أَعْطاهُوني) و(مَنَحْتَنِيني) قياساً ، وإن لم يُسْمَع ، فاقتصار الناظم على ما اقتصر عليه حسن .

وقوله : (كذاكَهَا ونحوه أتى) يعني أَنَّه أتى نَزْراً أيضاً .

ثم شرع في الكلام على الحروف على التفصيل فقال :

بَعِّضْ وبَيِّنْ وابتدىء في الأَمْكِنَة   بمِنْ وقد تأتي لِبَدْء الأَزْمِنَة

وزِيْدَ في نَفْيٍ وشِبْهِهِ فَجَرّ   نكرةً كما لباغٍ من مَفَرّ

فأبتدأ في ذكر معاني هذه الحروف حرفاً حرفاً . وقبل الشروع في شرح كلامه لا بُدَّ من إيراد سؤال يسأل عنه ابنُ مالك في هذا النظم وغيره من تواليفه ؛ بل هو سؤالٌ واردٌ على جميع من تَكَلَّم في حصر معاني هذه الحروف من النحويين ، وذلك أَنَّهم حافظوا في هذا الباب على تفسير معاني هذه الحروف حتّى إنَّ باب حروف الجر صار غالبُ ما يذكر فيه تفسيرَ معانيها بحيثُ صارت الأحكامُ المُتَعَلِّقَةُ بها في القياس أَقَلِّيَّة بالنسبة إلى تفسيرِ المعاني ، ولا شكَّ أَنَّ هذا نِحْلَةُ اللغويّ لا نحلةُ النَحْوِي من حيثُ هو نحويٌّ ، فمن تعرَّضَ لتفسير معاني الحروف وصيَّرها كالأمر الضروريّ في صناعةِ النحو فليتعرَّض لتفسير معاني الأسماء والأفعال وحينئذٍ يَصِيرُ لغويّاً لا نحويّاً ، أو ليترك تفسيرَ الجميع حتى يكونَ نحويّاً فقط وهو الأحقُّ ، لأَنَّ غيرَه تخليطٌ لبعض العلوم ببعض .

فالجواب عن هذا : أَنَّ حروفَ المعاني على الجملةِ مما يُحْتَاجُ في إدراك

---

(١) انظر شرح المفصل ١٦/٨ ، وعزا أبو حيّان في ارتشاف الضرب ٤٦٩/٢ ، وابن هشام من مغني اللبيب ص ١٦٦ ، والسيوطي في همع الهوامع ١٦٦/٤ قياس جرّ (حتّى) المضمر إلى الكوفيين والمبرّد .

حقائق معانيها إلى قياسٍ ونظر ، كما يحتاج[1] في سائر أبوابِ النحو إلى القياس والنظر لتمييز الصواب من الخطأ ، وهذا النحو ليس على وضع تفسير الغريب ؛ إذ كنتَ تُفَسِّرُ الشيء بمرادفِه فقط .

وأيضاً تفسيرُها يَصْعُبُ لأَنَّها تدور بين المولدين والعرب على معنى واحد لشدةِ الحاجة إلى معانيها ، فتفسيرُها أشدُّ من تفسيرِ الغريب ، لأَنَّ الغريب له / ما /٢٨٢/ يساويه من اللفظ المعروف للمعنى الواحد ، فإذا طَلَبَ ذلك وَجَدَ ما يقومُ مَقَامَه ، فَيُفَسَّرُ به ، ولأَنَّه قد كان يُسْتَغْنَى به عن الغريب العربي . وأَمَّا الحروف فليست كذلك ، لأَنَّها تجري في كلام العرب والمولدين سواء ، فليس في كلام المولدين ما يُسْتَغْنَى به عنها ، كما كان في الأسماء والأفعال ، فإذا طُلِبَ ما تُفَسَّرُ به أعوزَ ذلك ، فصار بيانُها أشدَّ من بيان غيرها . هذا ما قال ابن سيدة في المخصص في توجيه المسألة[2] ، وكأنه منتزع من كلام سيبويه ، فإنه لما تكلم على معاني الحروف وما أشبهها من الأسماء في باب عدة ما يكون عليه الكلم ختم الباب بأن قال : «وإنّما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكن الكثيرَ الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تكلَّمُ به العامّةُ ، لأَنَّه أَشَدُّ تفسيراً ، وكذلك الواضح عند كلِّ أحد هو أشدُّ تفسيراً ؛ لأَنَّه يُوَضَّح به الأشياءُ ، فكأَنَّه تفسيرُ التفسير»[3] .

ثم قال : «وإنما كتبنا من الثلاثة على نحو الحرف والحرفين ، وفيه الإشكال والنظر»[4] . هذا ما قال ، وهو يشير إلى ما تقدَّم ، فكان إذاً تفسيرُ الحروف العربيّة وما أشبهها من مشكلات الكَلِم التي لا مرادفَ لها تفسَّرُ به مما يُلْحَقُ النظر فيه بعلم النحو بهذا التقرير ، وعلى هذا جرى النحويون فيما أشكلَ معناه من

(١) في الأصل : (ما لا يحتاج) ، وما أثبته من أ ، والمخصص ، ومنه أخذ الشاطبي .

(٢) المخصص ١٤/٦٠ .

(٣) الكتاب ٤/٢٣٥ ، وفي أ : (وإنّ ما كتبنا) .

(٤) المصدر نفسه .

الأدوات أو ما أشبه الأدوات ، فما[1] فعل الناظمُ في هذا الباب وغيرِه صوابٌ لم يَخْرُج به عن النظر القياسيّ النحوي على هذه الطريقة .

ثم نرجع إلى كلام الناظم فقوله : (بَعِّض وبَيِّنْ وابتدىء في الأمكنة (بمِن) . . .) إلى آخره جعل (مِنْ) أولاً على قسمين : زائدةٍ ، وغيرِ زائدة .

فأمَّا غيرُ الزائدة : فلها عنده في الوضع الأول أربعةُ معانٍ :

أحدها : أنْ تأتيَ للتبعيض بقوله : (بعض) أي بَعِّض بها ما أتى بعدها ، أي اجعل الفعلَ الذي تعلَّقَت به مسلطاً على مجرورها بقَيْد التبعيض فيه ، وذلك قولك : أكلت من الرغيفِ ، وشربت من الماء . وفي القرآن الكريم : ﴿تلك الرسل فَضَّلْنا بعضهم على بعضٍ ، منهم مَنْ كلَّم اللهُ﴾[2] . ﴿فمنهم مَنْ قضى نَحْبَه ومنهم من ينتظر﴾[3] . ﴿والله خلَق كلَّ دابَّةٍ من ماءٍ ، فمنهم مَنْ يَمْشي على بَطْنِه ومنهم من يَمْشي على رجلين ومنهم من يَمْشي على أربع﴾[4] . ﴿ومنهم مَنْ يَسْتَمِعون إليك﴾[5] . ﴿ومنهم مَنْ ينظر إليك﴾[6] .

وعلامةُ كونها للتبعيض صلاحيةُ بعضٍ مكانَها ، كما جاء في قراءة عبدالله : ﴿لن تنالوا البِرَّ حتّى تنفقوا بعض ما تحبون﴾[7] . وهذا المعنى متَّفَقٌ عليه في (مِن) .

والثاني : أنْ تَأْتيَ لبيان الجنس ، وهو قوله : (وبَيِّن) أي اجعلْها للبيان مثاله

---

(١) في أ : (في ما) .

(٢) سورة البقرة آية ٢٥٣ .

(٣) سورة الأحزاب آية ٢٣ .

(٤) سورة النور آية ٤٥ .

(٥) سورة يونس آية ٤٢ .

(٦) سورة يونس آية ٤٣ .

(٧) سورة آل عمران آية ٩٢ في قراءة عبدالله بن مسعود ذكر ذلك أبو حيّان في البحر المحيط ٥٢٤/٢ ، والزركشي في البرهان ٤١٦/٤ ، وانظر مغنى اللبيب ص ٤٢٠ ، وقال السمين الحلبي في الدرّ المصون ٣١٠/٣ : « . . . وهذه عندي ليست قراءة بل تفسير معنى» .

قولك : لبستُ ثوباً من كتان وسواراً من ذهب ، وجعلوا من ذلك قول الله تعالى : ﴿فاجتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأَوْثَان﴾[1] . وجعل بعضهم علامة كونها لبيان الجنس أن تقع بياناً لما قبلها مقدَّرةً بالذي[2] كما في الآية .

ورَدَّ هذا ابن أبي الربيع بأنه لو كان كما قال لصحَّ أن تقول على مثله : مررتُ برجلٍ من زيد ، ومررت / بزيد من أخيك ، على تقدير الذي هو زيد والذي هو /٢٨٣/
أخوك . وهذا لا يقال[3] .

وللناظم أَنْ يجيبَ عن هذا بأَنَّ (مِنْ) لم تدخل فيه على الجنس ، فإنّها إذا كانت لبيان الجنس ، فيلزم دخولها على الجنس الذي تكون به مبيِّنة . وعلى هذا تقول : مررتُ بالعُصْبَة من الرجال ، فتكونُ على تقدير : الذين هم الرجال . ومررتُ بالمنتَجِعَةِ من بني تميم ، وبالفرسان من قريش .

ومن ذلك أيضاً قول الله تعالى : ﴿يُحَلَّونَ فيها من أَساوِرَ من ذَهَبٍ ويَلْبَسُونَ ثياباً خُضْراً من سُنْدُسٍ وإِسْتَبْرَقٍ﴾[4] . وما كان نحو ذلك .

ومنه أيضاً : (من) الجارّة للتمييز نحو : لي ملؤه من عسل ، وبكم درهمٍ[5] اشتريت ثوبك ؟

وما ذهب إليه من إثبات هذا القسم في (مِن) مذهبُ طائفة ، ونفاه

---

(١) سورة الحج آية ٣٠ .

(٢) انظر البرهان للزركشي ٤١٧/٤ ، والجنى الداني ص ٣١٥ .

(٣) البسيط ٨٤٦/٢ ، والبرهان للمزركشي ٤١٨/٤ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩١/١ .

(٤) سورة الكهف آية ٣٢ .

(٥) تمييز (كم) الاستفهاميّة المجرورة بحرفٍ مجرورٌ بـ (مِنْ) مضمرة وجوباً عند الجمهور ، انظر مغنى اللبيب ص ٢٤٥ .

بعضهم[1] ، وهو رَأْيُ الشَّلوبين[2] ، ويظهر من سيبويه[3] ، وتأوَّلت هذه الأمور على أن تكون (مِنْ) فيها للتبعيض[4] ، وابن مالك إنما وقف مع ظاهر المعنى بناءً على قاعدة سيبويه وغيرِه من الحَمْل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المرادُ غيره ، فإذا كان ظاهرُ المعنى شاهداً بأمر ، فلا ينبغي أن يُتَعَدَّى إلى ما يكون فيه تَكَلُّف .

فإن قيل : فإنَّ[5] الأولى أيضاً تقليلُ المعاني ، وردُّها إلى أقلِّ ما يمكن ، بناءً على قاعدة تقليل الأوضاع .

فالجواب : أنَّ هذا يعارضُه الحملُ على الظاهر ،فإذا تعارضت القاعدتان وجب الرجوع إلى الترجيح ، فمال الناظمُ إلى ترجيح قاعدةِ الظاهر ، ومال غيرُه إلى ترجيح قاعدة تقليل الأوضاع .

والثالث : أنْ تأتي لابتداء الغاية في المكان وهو قوله : (وابتدىء في الأمكنة) ، أي : اجعلها لابتداء الغاية في المكان بمعنى أن يكونَ ما بعدها أولَ غايةِ الفعل

---

(١) قال النحاس في إعراب القرآن ٢/٤٠٠ «. . . (من) عند النحويين لبيان الجنس إلاّ أنَّ الأخفش زعم أنها للتبعيض» . وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/٤٤٢ : «. . . وكونها لهذا المعنى مشهور في كتب المعربين ، ويخرجون عليه مواضع من القرآن ، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين منهم النحاس ، وابن بابشاذ ، وعبد الدائم القيرواني ، وابن مضاء ، وأنكر ذلك أكثر أصحابنا» ، وانظر الجنى الداني ص ٣١٥ .

(٢) في أ : (رأي طائفة الشلوبين) ، وانظر البسيط ٢/٨٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩١ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٢٢٤-٢٢٥ .

(٤) عزاه النحاس في اعراب القرآن ٢/٤٠٠ إلى الأخفش كما سلف ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٢/٢٠٩ ، الجنى الداني ص ٣١٥ ، مغنى اللبيب ص ٤٢١ .

(٥) سقطت (فإن) من أ .

الذي تعلقت به ، وعلامتها أن يصلُحَ معها (إلى) التي هي لانتهاء الغاية ، نحو : سرتُ من الدار إلى المسجد ، وكذلك تعرف التي لابتداء الغاية في الزمان بصلاحية (إلى) معها . ومثال ذلك قول الله تعالى : ﴿سُبْحانَ الذي أَسْرَى بعبده ليلاً من المسجدِ الحرامِ إلى المسجد الأقصى﴾[1] . وقوله : ﴿يُدَبِّرُ الأمرَ من السماء إلى الأرض﴾[2] . وقوله : ﴿وجاءَ رَجُلٌ من أقصى المدينة يَسْعَى﴾[3] . وهو كثيرٌ . ولا خلاف في ثبوت هذا القسم .

والرابع : أن تأتيَ لابتداء الغاية في الزمان . وذلك قوله : (وقد تأتي لبدء الأزمنة) يعني أن (مِنْ) قد تدخلُ قليلاً على الأزمنة ، فتكون لابتداء الغاية فيها ، كما كانت كذلك في الأمكنة إلا أنَّها في الأزمنةِ لا تكثُر كثرتَها في الأمكنة ، وحقيقةُ المعنى : وقد تأتي لبدء الغاية في الأزمنة لكن حذف واختصر ، وأُضاف البدءَ إلى نفسِ الأزمنة لما كان المبدوءُ واقعاً فيها ، نظيرُ قوله تعالى : ﴿بل مَكْرُ الليلِ والنهار﴾[4] . فالمعنى : بل مكركم في الليل والنهار ، فحذف واختصر لعلم المخاطب ، فكذلك هذا .

وهذا القسم مختلف في ثبوته ، فمذهب أكثر البصريين نفيه ، وأَنَّ (مِنْ) هنا لا تدخل على الزمان أصلاً ، وإنما هي في المكان نظير (مذ) في الزمان ، فكما لا تدخل مذ على الأمكنة باتفاق كذلك لا تدخل (من) على الأزمنة[5] .

---

(١) سورة الاسراء الآية الأولى .

(٢) سورة السجدة آية ٥ .

(٣) سورة القصص آية ٢٠ .

(٤) سورة سبأ آية ٣٣ .

(٥) اقتصر سيبويه على إفادة (من) ابتداء الغاية المكانية في الكتاب ٢٢٤/٤ ، وانظر المقتضب ١٨٢/١ ، الأصول ٤٠٩/١ .

وأما الكوفيون : / فأجازوا ذلك – ووافقهم المؤلف في التسهيل[1] – واستدلوا /٢٨٤/ على ذلك بالسماع ، ففي القرآن : ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾[2] . فدخلت (مِنْ) على (أول يوم) وهو زمان .وحكى الأخفش عن بعض العرب : من اليوم إلى غد[3] . وقال النابغةُ الذبياني :

ولا عيبَ فيهم غير أنَّ سيوفَهم بهن فلولٌ من قراعِ الكتائب
تُوُرِّثْن من أزمان يوم حليمة[4] إلى اليوم قد جُرِّبن كلَّ التجارب[5]

وقال زهير بن أبي سلمى :

لمن الديـــار بقنة الحجـــر أقوين من حجج ومن دَهر[6]

وقال أبو صخر الهذلي :

---

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٤١/٢ : «ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ، وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها ، وقال به الكوفيون ، والمبرد ، وابن درستويه» ، وانظر الإنصاف ٣٧٠/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/١ ، الجنى الداني ص ٢٣٨ . وانظر التسهيل ص ١٤٤ .

(٢) سورة التوبة آية ١٠٨ .

(٣) معاني القرآن ١١/١ .

(٤) في الأصل : حلية . والتصويب من أ .

(٥) البيتان في ديوانه ص ٤٤–٤٥ ، والشاهد ص ٤٥ ، شرح التسهيل / السفر الثاني ٣٨٥/١ ، شواهد التوضيح ص ١٣١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٠ ، مغنى اللبيب ص ٤٢٠ ، شرح أبياته ٣٠٤/٥ ، التصريح ٨/٢ .

(٦) ديوانه ص ٨٦ ، وذكر شارحه (أبو العباس أحمد بن يحيى «ثعلب») أنَّ هذه رواية أبي عمرو ، وأنَّ أبا عبيدة رواه «أقوين مذ حجج ومذ دهر» ، وأشار إلى هذه الرواية عدد من العلماء منهم الزجاجي في الجمل ص ١٣٩ ، وابن السيد في الحلل ص ١٨١ ، والمالقي في رصف المباني ص ٣٢٠ ، وعليها اقتصر ابن هشام في مغنى اللبيب ص ٤٤١ ، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية . هذا وقد ذكر بعض العلماء أنَّ الشاهد ليس من شعر زهير بل وضعه حماد الراوية – في سياق قصة ذكروها ،انظر الحلل ص ١٨٢–١٨٣ ، خزانة الأدب ١٢٨/٤–١٢٩ ، وانظر =

كأنهمـا مـلآن[1] لم يتغيـــرا   وقد مَرَّ[2] للدارين من بعدنا عصرُ[3]

وقال قيس بن ذريح :

فمن كان محزوناً غداً لفراقنا   فمِلآنَ فَلْيَبكِ لمـا هو واقعُ[4]

والمراد في البيتين (من الآن) فحذفت نون (من) ضرورةً .

وأنشد في الشرح :

أَلِفْتُ الهوى من حينَ أُلْفِيتُ يافِعاً   إلى الآن مبلوّاً بواشٍ وعاذِلِ[5]

وأنشد أيضاً :

ونجـوتُ مـن عَـرَض المنو   نِ من الغُدُوِّ إلى الرَّوَاحِ[6]

إلى أبيات أُخَر ذكرها في شرحه[7] .

وفي الحديث : «من يعمل لي من نصف النهار على قيراط ، فعملت النصارى

= الشاهد في الأزهية ص ٢٩٣ ، الإنصاف ٣٧١/١ ، شرح المفصل ٩٣/٤ ، ١١/٨ ، التصريح ١٧/٢ .

(١) في الأصل : (من الآن) ، والتصويب من هامش الأصل ، وأ ، وشرح ديوان الهذليين .

(٢) في الأصل : ملأن ، والتصويب كسابقه .

(٣) شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢ ،المنصف ٢٢٩/٢ ، الخصائص ٣١٠/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ ، خزانة الأدب ٥٥٣/١ .

(٤) لم أقف عليه ، وفي الأغاني ٣١٧/٩ ،-٣١٨ مختار من قصيدة لقيس كأنَّ الشاهد منها .

(٥) شرح التسهيل / السفر الثاني ٣٨٦/١ ، شواهد التوضيح ص ١٣٢ .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٥/١ ،
وفي هامش الأصل : «قبله :

إني زعيـم يـا نويـــــ   ـقةُ إن أُمنت من الرزاح»

والبيتان بعدهما ثالث في معاني للفراء ١٣٦/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٥٠١/١ .

(٧) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٥/١ .

من نصف النهار على قيراط ، ثم قال : من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين ، ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر»[1] الحديث .

وفي الحديث : «فمطرنا من يوم جمعة إلى جمعة»[2] .

وقالت عائشة رضي الله عنها : «ولم يجلس عندي من يوم قيل فيَّ ما قيل»[3] ؛ وهذا على رأي المؤلف في الاستشهاد بالحديث ، فهذه الشواهد تدل على صحة ما رآه الكوفيون ، وقد تَرَدَّدَ الفارسيُّ في المسألة ، فذكر في التذكرة مذهب سيبويه ، وأنَّ (مِنْ) و(مُذْ) لا تدخل إحداهما على الأخرى ،ثم ذكر ما خالف ذلك من كلام العرب مما تقدم ذكره ومن غيره .

ثم قال : فلو قال قائل : إن (من) قد لزم الجر وكثر تصرفه ، والحروف التي تلزم ولا تنتقل إلى موضع آخر قد يكون فيها من الاتساع والتصرف ما لا يكون فيما ينتقل ولا يلزم ، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن تدخل (من) على الزمان ولا تكون كمُذْ ؛ لأنَّها تنتقل عن عمل الجر .

قال : «وينبغي أن يستقرأ هذا ، فإن أصيب في مواضع تَكْثُرُ قُطِع على هذا ، يعني على دخولها على الزمان ، ولم يحمل على حذف المضاف[4] ، كما تأوّل أصحابنا قوله : ﴿من أول يوم﴾[5] و :

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١١٧/٣ في باب الإجارة إلى نصف النهار من كتاب الإجارة ، ٢٠٧/٤ في باب ما ذكر عن بني إسرائيل من كتاب بدء الخلق باختلاف في بعض ألفاظه لا يمس موطن الشاهد . وانظر شواهد التوضيح ص ١٢٩ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٦/٢ ، ٣٧ في باب الاستسقاء من كتاب الجمعة ، والإمام مالك في الموطأ ١٩١/١ في باب ما جاء في الاستسقاء . من كتاب الاستسقاء . وانظر شواهد التوضيح ص ١٣١ .

(٣) صحيح البخاري ٢٣٠/٣ ،كتاب الشهادات ، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ .

(٥) سورة التوبة آية ١٠٨ .

«* . . . من حجج ومن دهر *»

هذا كلامه .

وقد أنصفَ ؛ فلذلك أتى الناظم – رحمه الله – فاعتبر المسألةَ بكلام العرب ، فوجد دخول (من) على الأزمنة قليلاً لا يقوى أن يقاوم دخولها على الأمكنة ولا يقارب ، فأَقَرَّها على ما هي عليه ، ولم يطلق القولَ بالجواز ، ولا حتم بالمنع ، ولا شكٌّ فيما رأى أنَّه الصوابُ .

وقد تأوَّلَ المانعون ما جاء من الشواهد مخالفاً لمذهبهم ، فقدروا مصادر من قبل الزمان ، فيقولون : التقدير : من تأسيس أول يوم ، ومن مَرِّ حجج ، ومن مَرّ[1] أزمانِ يوم حليمة ، وكذلك سائرُها : وهذا ضعيفٌ من وجهين :

أحدُهما : أنَّ السماعَ هنا قد كَثُرَ كثرةً تؤذن بأنَّ التأويل فيها تكلُّفٌ ؛ إذ التأويلُ إنما يسوغ في النوادر ، وليس هذا منها ، وإن كان قليلاً ، فمثله لا يُصرَفُ بالتأويل إلى خلاف ظاهره .

والثاني : أني سمعتُ شيخنا الأستاذ – رحمة الله عليه – يحكي عن شيخه أبي عبدالله بن عبد المنعم إبطالَ تقدير المصدر لما يلزم عليه من التسلسل ، وأنَّ مذهب الكوفيين هو الصواب ، لأنك إذا قدرت في الآية : من تأسيس أول يوم ، اقتضى قَصْدُ التاريخ تقديرَ زمان قبل التأسيس حتى يكونَ المعنى : من زمان تأسيس أول يوم ، فترجعُ المسألةُ إلى أول أمرها ، فيفتقرون إلى تقديرِ مصدرٍ هكذا أبداً ، وهو باطل ، وهكذا سائر الشواهد[2] ، فالذي تَلَخَّص من هذا أنَّ دخولها على الزمان ثابتٌ غيرُ مندفع ، لكنَّه قليلٌ عملاً بالاستقراء ، ولـمِنْ معنىً آخر سيذكره بعد هذا إن شاء الله .

---

(١) سقطت (مر) من أ .

(٢) يريد بشيخه ابن الفخار ، وما حكاه عن ابن عبد المنعم في شرحه الجمل ٢/٣٦٨ .

فإن قيل : ما ذكره قاصرٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّه ذكر في التي لابتداء الغاية تقييداً لو سكت عنه لكان أَتَـمَّ ، فإنه ذكر أَنَّها لابتداء الغاية في الزمان والمكان ، وهي في الحقيقة لابتداء الغاية مطلقاً ، كانت في زمان أو مكان أو غيرهما ،فقد قال سيبويه : «وتقول إذا كتبت كتاباً من فلان إلى فلان»[١] ، قال[٢] : «فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها»[٣] ، يعني أنَّها ليست بأماكن كقولك : من مكان كذا إلى مكان كذا ، لكنها بمنزلتها في ابتداء الغاية وانتهائها ، وكذلك قال غيره ، وهو صحيح ، فالصواب هنا ما قاله في التسهيل حيث قال : «وهي لابتداء الغاية مطلقاً على الأصح»[٤] .

والثاني : أنه ذكر لـمِنْ هنا من المعاني أَقَلَّ مما ذكره في التسهيل[٥] ؛ لأَنَّه ذكر هنا التبعيض ، وبيان الجنس ، وابتداء الغاية في المكان والزمان ، والبدل . ونقصه أن تكونَ[٦] للتعليل ، نحو : جئتك من أجل إكرامك . ومنه : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾[٧] . ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[٨] الآية . وأن تكونَ[٩] للبدل[١٠] نحو : ﴿أَرَضِيتُم بِالحَيَاةِ

(١) الكتاب ٤/٢٢٤ .

(٢) سقطت (قال) من أ .

(٣) الكتاب ٤/٢٢٤ .

(٤) سقطت (قال) من أ .

(٥) التسهيل ص ١٤٤ .

(٦) في الأصل : يكون .

(٧) سورة البقرة آية ١٩ .

(٨) سورة المائدة آية ٣٢ .

(٩) في الأصل : يكون .

(١٠) من قوله (للبدل) إلى قوله : (بدلاً من الآخرة) ثابت في النسختين ، وفي هامش الأصل بإزاء (للبدل) تأمل هذا فإن البدل ذكره الناظم كما أشار إليه الشارح أولاً فلم يبق على الناظم ، وسيأتي ذكره» والأمر كذلك ، فهو سهو .

الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[1] بمعنى بدلاً من الآخرة . ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَلائِكَةً في الأرضِ يَخْلُفُون﴾[2] وأن تكون للمجاوزة نحو : عذت منه ، وأنفت منه[3] . وفي القرآن : ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي ورَبِّكُمْ من كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾[4] . ومن ذلك : زيدٌ أفضلُ من عمرو ، لأن المعنى جاوزه في الفضل . وأن تكون[5] لانتهاء الغاية نحو : قربت[6] منه ؛ لأنه يفيد معنى قربت إليه . وأن تكون للاستعلاء فتوافق على كقوله تعالى : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[7] أي على القوم . قاله الأخفش[8] . وأن تكون[9] للفصل بين المتضادين نحو : ﴿واللهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ﴾[10] ، ﴿حَتَّى يَمِيْزَ الخَبِيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[11] . وأن تكون بمعنى الباء كقوله : ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[12] . حكاه الأخفش عن يونس[13] قال كما تقول : ضربته من السيف ، أي بالسيف ، وأن تكون[14] بمعنى (في) كقول الشاعر ، وهو من أبيات الحماسة :

---

(١) سورة التوبة آية ٣٨ .

(٢) سورة الزخرف آية ٦٠ .

(٣) من أمثلة ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٨/١ ، والشاطبي شديد التعويل عليه في أمثلته ، وشواهده ونقوله . وانظر الجنى الداني ص ٣١٦ س.

(٤) سورة غافر آية ٢٧ .

(٥) في الأصل : يكون .

(٦) في أ : (قريب) .

(٧) سورة الأنبياء آية ٧٧ .

(٨) معاني القرآن ٤٦/١ .

(٩) في الأصل : (يكون) .

(١٠) سورة البقرة آية ٢٢٠ .

(١١) سورة آل عمران آية ١٧٩ .

(١٢) سورة الشورى آية ٤٥ .

(١٣) معاني القرآن ٤٧١/٢ .

(١٤) في الأصل : (يكون) .

/ عسى سائلٌ ذو حاجة إن منعتَه من اليَومِ سُؤلاً أن يكونَ له غدُ[1] /٢٨٦/

وهذا منتهى ما زاد في التسهيل ، فذكر هنا أقلَّ من النصف ، فهو تقصيرٌ ظاهرٌ .

فالجواب عن الأول : أنَّه يمكن أنْ يكونَ جعلَ ابتداء الغاية للمكان هو الأصل ، وما سواه راجعٌ إليه بالمجاز ، فكأنَّه جعل الأشخاص أماكن بالتأويل لملازمة الأماكن لها ؛ إذ لا يقال من فلان إلى فلان إلا ولهما مكانان بينهما مسافة ، ويصل الكتاب من أحد المكانين إلى الآخر .

وعن الثاني : أنْ يقالَ : إنَّ ما ذكر هنا من المعاني هو الأشهر في الذكر ، والأكثر في الاستعمال ، وهذا النظم لم يوضع للتَّتَبُّع ؛ بل للاقتصار على جلّ المهمات كما قال في آخره :

* نظماً على جلّ المهمات اشتمل *

وبهذه الطريقة لا يُعْتَرَضُ عليه فيما ترك من معاني هذه الحروف ، وإنما ينظر معه فيما ذكر خاصّةً .

وأما الزائدة : فهي التي قال فيها : (وزيدَ في نفي وشبهه) أي : زيد الحرفُ الذي هو مِنْ ، والحروف تُذَكَّرُ وتؤنَّث على تأويل الحرف ، أو اللفظ ، أو الكلمة ، ومعنى كونه زائداً كونُه يدخل في موضعٍ يطلبه العاملُ بدون ذلك الحرف ، فيعمل فيه .

---

(١) البيت ثاني ثلاثة أبيات في الحماسة ٥٧٨/٢ منسوبة إلى عَدِيّ بن زيد ، قال محققها الدكتور عبدالله عسيلان : «تبادر إلى ذهني أنَّه عدي بن زيد العبادي ، ولكن لم أجد ما يؤيد ذلك ؛ إذ لم أجد الأبيات في ديوانه . ولا أدري من هو عديّ هذا . وفي نسخة د ما يفيد أن الأبيات لأبي اللحام التغلبي» ، وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ١١٥١/٣ . ولعدي بن زيد العبادي بيت يوافق الشاهد في جلّ ألفاظه انظر ديوانه ص ١٠٧ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٩٣/٢ ، الجنى الداني ص ٣١٩ .

فإذا قلت : ما في الدار من أَحَدٍ ، فأَحَدٌ قد تَسَلَّط عليه عاملُ الابتداء من جهة المعنى ليرفعه بأَنَّه مبتدأ ، وكذا[1] : ما جاءني من أَحَدٍ ، الفعل طالب لأحد بالفاعلية ، فجاءت (من) عاملةً في اللفظ مع طلب العامل الأول العملَ كذلك في اللفظ ، فسُمِّيَت زائدةً لذلك ، لأنها مقحمةٌ بين طالب ومطلوب ، ولذلك قد يقولون في (لا) من قولهم : جئت بلا زادٍ ، إنها زائدة وإن كان سقوطها مخلاً بالمعنى المراد ، فإنما قصدوا بالزيادة ما ذكر ، فعلى هذا قولهم : ما جاءني من رجلٍ . (من) فيه زائدةٌ ، وإن كانت تدل على الكثرةِ والعموم ، لأَنَّ ذلك المعنى المذكور موجودٌ فيها ، فلا يرد إذاً على النحويين على هذه[2] الطريقة اعتراض المبرد في جعلهم (مِنْ) في هذه المواضع زائدة لحدوث معنى الكثرة بحدوثها ، لأنك إذا قلت : ما جاءني رجلٌ ، احتَمَل أن تريدَ : ما جاءني رجلٌ واحدٌ ، بل اثنان أو ثلاثة ، أو : ما جاءني رجلٌ في قُوَّته ونفاذه ، بل ضعيفُ الرجوليَّة ، أو ما جاءني رجلٌ بل امرأةٌ .

فإذا قلتَ : ما جاءني من رجلٍ ، عَمَّ جميعَ ذلك ، فأين كونُها زائدةً[3] .

فأجيب عن ذلك بهذا المعنى المقرَّر .

وذكر بعضُهم طريقةً أخرى في الزيادة : وهي الزيادة لمجرّد التوكيد من غيرِ

---

(١) في أ : (وكذلك) .

(٢) في الأصل : (فهذه) ، والتصويب من أ .

(٣) المقتضب ١٨٣/١ ، قال الشيخ عضيمة – عليه سحائب الرحمة – تعليقاً على هذا «والمبرِّد صرح في موضعين من الجزء الرابع بأَنَّ (من) تكون زائدة قال ٤٥٣/٤ : «وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك : ما جاءني من أحد ، وما كلَّمت من أحد . فهذا موضع زيادتها إلاّ أَنَّه دَلَّت فيه على أَنَّه للنكرات دون المعارف» وقال ص ٦٧٣ : «وذلك قولك : ما جاءني من أحد إلاّ زيد على البدل ، لأَنَّ (من) زائدة ، وإنما تزاد في النفي لا تقع في الايجاب زائدة» والأمر كما قال رحمه الله ، وذكر اعتراض المبرد الفارسيُّ في كتاب الشعر ٧٩/١ ، ولم يعزه إليه .

إفادةِ كثرةٍ ولا عموم ، ورَدَّ على المبرد بقولهم : ما جاءني من أحد ؛ إذ لا دلالةَ على عموم ولا كثرة ؛ لأنَّ أحداً قد أفاد ذلك المعنى ؛ إذ هو مرادف لكَرَّابٍ[1] ، وعَرِيبٍ ، ودَيَّارٍ ونحوها ، وهي موضوعة لعموم النفي ، فإذاً لا يمكن إلاَّ الزيادة . فإذا ثبتت زيادتها البتة في : من أحدٍ جاز في : ما جاءني من رجلٍ أن تُزَاد ، فتكون على ضربين : تكون زائدةً على حدّ زيادتها في : ما جاءني من أَحَدٍ ، وتكون / /٢٨٧/ أيضاً مفيدةً للعموم ، وهذا المعنى قرره الفارسي[2] ، وهو صحيح في نفسه إلاَّ أنَّ اعتراض المبرد قد يَرِدُ عليه ؛ لأن زيادة (من) هنا للتوكيد ، فالتوكيد هو أصل معناها ، فليست بزائدة لأن حقيقة الزائدة ما دخوله كخروجه ، وهذه ليست كذلك لأن التوكيد قبل دخولها مفقود ، فلما أتى بها[3] حصل بها التوكيد ، وهو معنى كالتبعيض ، والابتداء ، فلا تَسْلَمُ هذه الطريقة على هذا التقرير ، كما أنَّ في الطريقة الأولى محلاً للبحث .

فقد يمكن أَنْ يريدَ الناظمُ بالزيادة على هذه الطريقة ما لم يَأْتِ لمعنى العموم .

وأَمَّا على الأولى : فهي تُسَمَّى زائدةً ، وإن جاءت لمعنى العموم ، ومذهبه في التسهيل يشير إلى الطريقة الأولى[4] ، وإليها يشير تمثيله هنا ؛ لأَنَّه يمكن في قوله : (ما لباغ من مقرّ) أن تكون (من) للتوكيد ، أو لإفادة العموم .

فإذا تقرَّر معنى زيادة الحرف ، فنرجع إلى كلام الناظم ، فقولُه : (وزِيدَ في نَفْيٍ وشبهه) إلى آخره ، يعني أنَّ (من) تزاد بشرطين :

أحدهما : أن تقعَ في نَفْيٍ أو ما أشبه النفيَ . أَمَّا زيادتُها في النَّفْيِ ، فنحو : ما

(١) أي : أحد .

(٢) كتاب الشعر ١/٧٨ .

(٣) سقطت (بها) من أ .

(٤) التسهيل ص ١٤٤ .

جاءني من رجلٍ ، وما في الدار من رجلٍ ، وما ضربتُ من أحدٍ ، هذا على الطريقة الأولى .

وعلى الثانية : إنما يصح التمثيل بما في الدار من أحد ، وما جاءني من أحد ، وما أشبه ذلك ، فعند ذكر أحد تتعين الزيادةُ ، ولكن إنما يقع الاعتماد في التمثيل هنا على الأولى ، وعند ذلك يَتَّسِعُ مجالُ التمثيل ، ففي القرآن : ﴿وما مِنْ إلهٍ إلاَّ اللهُ﴾ [1] . ﴿ومَا مِن إلهٍ إلاَّ إلهٌ واحِدٌ﴾ [2] ، ﴿أَنْ تَقُولوا ما جاءنا مِنْ بَشِيرٍ ولا نَذِيرٍ﴾ [3] . ﴿وما آتَيْناهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَها وما أَرْسَلْنَا إليهم قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [4] . وذلك كثير .

وأمَّا شِبْهُ النَّفْيِ : فالاستفهام ، والنهي ، فالاستفهام نحو قولك : هل جاءك من أحدٍ ؟ ، وهل في الدار من أَحَدٍ ؟ وفي القرآن : ﴿هل من خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ [5] . ﴿وإذا ما أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [6] . ﴿هَلْ مِنْ شُرَكائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [7] . والنهي نحو : لا تضرب من أحد ، ولا تقم من أحد . واشتراطه هذا الشرط بِناءٌ منه على مذهب الجمهور من البصريين .

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز زيادتها في الواجب من غير اشتراط نَفْيٍ أو شبهه [8] ، وإليه مال في التسهيل ، واستدلّ عليه في الشرح

---

(١) سورة آل عمران آية ٦٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٧٣ .

(٣) سورة المائدة آية ١٩.

(٤) سورة سبأ آية ٤٤ ، وفي الأصل : (آتيتهم) ، تحريف .

(٥) سورة فاطر آية ٣ .

(٦) سورة التوبة آية ١٢٧ .

(٧) سورة الروم آية ٤٠ .

(٨) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/٤٤٤ : «وتأتي (من) زائدة ، فعند الأخفش ، والكسائي ، وهشام يجوز أنْ تزادَ في الواجب وغير الواجب ، وداخلة على المعرفة والنكرة ، =

بأشياءَ محتَمِلَة[1] .

والصواب ما ذهب إليه ها هنا ؛ لأنَّ السماعَ المستمرَّ قضى أنها تختص بالنفي ؛ إذ لم تأتِ زيادتُها في الإيجاب إلا في محل الاحتمال أو في النُّذُور ، فلا يصح أن يُقْضى بالقياس حتى يتبيَّنَ من الاستقراء القَصْدُ إليها بكثرة مجيئها في الكلام ، فإذ لم يكن ذلك ، فيجب الوقوفُ مع السماع ؛ لئلا نَدَّعِي على العرب ما لا نعرف .

فإن قيل : قد ثَبَتَتْ[2] الزيادة كثيراً[3] في الواجب بحيث لا يسع إلا القول بمقتضاها ، فمن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ولقد جاءك من نَبَإِ المُرْسَلِين﴾[4] . وقوله : ﴿يُحَلَّوْنَ فيها من أَسَاوِرَ من ذَهَب﴾[5] . ﴿ ويُكَفِّرُ عنكم من سَيِّئَاتِكُم﴾[6] . ﴿يَغْفِرْ لكم من ذُنُوبِكُم﴾[7] . ﴿تَجْرِي من تَحْتِها

= وعند بعض الكوفيين في الواجب وغير الواجب بشرط تنكير ما دخلت عليه . . .» ، وقال المرادي في الجنى الداني ص ٣١٨ : « . . . ونقل بعضهم هذا المذهب – اشتراط تنكير مجرورها – عن الكوفيين ، وليس هو مذهب جميعهم ؛ لأنَّ الكسائي وهشاماً يريان زيادتها ، بلا شرط ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش . . .» ونسبته إلى الأخفش مشهورة ، وقد جاء ذلك في كتابه معاني القرآن ٩٩/١ ، ٢٠٩ ، ٢٧٤/٢ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٤/١–٤٨٥ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٤١/٢–٨٤٢ ، مغني اللبيب ص ٤٢٩ .

(١) التسهيل ص ١٤٤ ، وشرحه ، السفر الثاني ٣٩٣/١–٣٩٥ ، وانظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦١–٣٦٢ .

(٢) في أ : تثبت .

(٣) سقطت (كثيراً في الواجب) من أ .

(٤) سورة الأنعام آية ٣٤ .

(٥) سورة الكهف آية ٣١ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٧١ .

(٧) سورة الأحقاف آية ٣١ .

الأَنْهَارُ﴾[1] . ﴿قُلْ للمؤمنينَ يَغُضُّوا من أَبْصَارِهِم﴾[2] .

وقال المؤلف : «إذا دخلت (من) على قَبْل ، وبَعْد ، ولَدُن ، وعن ، فهي زائدة»[3] فهي إذاً في قوله : ﴿للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ﴾[4] . ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً﴾[5] . وقول الشاعر :

* من عَنْ يَمينِ الحُبَيَّا نَظْرَة قَبَلُ *[6]

ونحو ذلك زائدة[7] ؛ لأَنَّ دخولَها لا يزيد معنى على ما كان قبل دخولها .

وعلى ذلك حمل الكسائي قوله عليه السلام : «إنَّ من أَشَدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»[8] .

وعلى ذلك أيضاً حَمَل ابنُ جني القراءة المرويَّة عن الأعرج : ﴿لَمَّا آتينا كم من

---

(١) سورة البقرة آية ٢٥ ، وآيات كثيرة .

(٢) سورة النور آية ٣٠ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٩٦/١ .

(٤) سورة الروم آية ٤ .

(٥) سورة الكهف آية ٧٦ .

(٦) للقطامي ، ديوانه ص ٢٨ ، وصدره :

* فقلت للركب لما أن علا بهم *

وانظر أدب الكاتب ص ٥٠٤ ، الجمل ص ٦٠ ، الحلل في شرح أبياته ص ٧٥ ، الاقتضاب ٣٣٠/٣ ، أسرار العربيّة ص ٢٥٥ ، شرح المفصل ٤١/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٦ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٤٨/٢ .

(٧) في أ : زائد .

(٨) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٦٦٧/٣ ، ١٦٧٠ كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان بإثبات (من) ، وبلفظ (إن أشدَّ . . .) في ١٦٦٧ ، ١٦٧٠ ، وبلفظ (أشدُّ الناس) في ١٦٦٨ ، ١٦٨٠ ، والحديث في صحيح الإمام البخاري ٢١٥/٧ ، كتاب اللباس والزينة ، باب عذاب المصورين باللفظين المذكورين قريباً ، ولا شاهد فيه على ما سيق من أجله هنا . وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٨ .

كتابٍ وحِكْمَةٍ﴾[1] على أَنَّ أصلَها لَـمِنْ مَا[2] ، فزاد (مِن) .

وقد حكى الناسُ : قد كان من مطرٍ[3] ، وقد كان من حديثٍ فخلٌ عني[4] .

وأَمَّا الشعرُ : فمن ذلك قولُ الشاعر :

وكنتُ أُرَى كالموتِ من بَيْنِ ساعة فكيف بِبَيْنٍ كان موعِدَهُ الحشرُ[5]

وقال الراجز :

* أَمْهَرْتُ منها جُبَّةً وتَيْسا *[6]

---

(١) سورة آل عمران آية ٨١ في قراءة من شدّد ميم (لَمّا) ، وعزاها أبو حيان في البحر المحيط ٥٠٩/٢ إلى سعيد بن جبير ، والحسن ، و(آتيتكم) هكذا في الأصلين وهي قراءة السبعة إلاّ نافعاً فقد قرأ (آتيناكم) انظر السبعة ص ٢١٤ ، حُجَّة القراءات ص ١٦٩ ، وفي الأصلين (كتب) ، وانظر ما نقل الشاطبي عن ابن جني في المحتسب ١٦٤/١ وفيه (آتيناكم) ، وهو واحد من أوجهٍ ذكرت في توجيه قراءة التشديد ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٥١٢/٢ ، بعد إيراده : «وهذا التوجيه في قراءة التشديد في غاية البعد ، وينزه كلام العرب أن يأتي فيه مثله ، فكيف كلام الله تعالى . وكان ابن جني كثير التمحل في كلام العرب» وانظر الدر المصون ٢٩٢/٣ . هذا وقد أورد رأي ابن جني هذا ابنُ مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٩٦/١ .

(٢) (ما) ساقطة من أ .

(٣) انظر رصف المباني ص ٣٢٥ ، مغني اللبيب ص ٤٢٨ .

(٤) حكاه عن العرب الأخفش في معاني القرآن ٩٩/١ .

(٥) لسَلَمَةَ بن يزيد ، وهو في الحماسة ٥٣٦/١ ، ، شرحها للمرزوقي ١٠٨١/٣ ، شرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٩٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٢ ، همع الهوامع ٢١٦/٤ ، المقاصد النحوية ٢٧٣/٣ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٢٩/٥ ، وروايته في الأمالي ٧٣/٢ ، والسمط ٧٠٨/٢ «فهذا لبين قد علمنا إيابه» ، وفي الأشباه والنظائر للخالديين ٣٤٤/٢ (وكنت أعدُّ بينَه بعض ليلة) ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين على ما سيق من أجله هنا .

(٦) لم أقف عليه في ما بين يديَّ من مصادر .

إلى غير هذا من الأبيات المذكورة في الشرح ، فهذا سماعٌ[1] كثيرٌ ثابت نظماً ونثراً ، فما الذي يمنع من القياس ؟

فالجواب : أنَّ جميعَ ما ذَكَرَ من السماع لا يَثْبُتُ به ما قال .

أمَّا أولاً : فإنَّ الأصلَ الثابت في الحروف ألاَّ تُدَّعى فيها الزيادةُ إلا إذا تُيُقِّنَتْ ، وقام الدليلُ عليها ، وأمَّا معَ باديَ الرأي فذلك غيرُ مُخَلِّص .

وأمَّا ثانياً : فإنَّ هذه المواضع المستشهد بها محتَمِلَةٌ لما قال ، ولغير ذلك .

أما الآيةُ الأولى : فعلى حَذْفِ الموصوف حَمَلَهَا طائفةٌ كأنه قال : نَبَأً[2] من جملةِ نَبَإِ المرسلينَ[2] تعتبر به أو تتأسى أو نحو ذلك مما يليق[1] ، فـ (مِنْ) إذذاك للتبعيض ، وعلى هذا يجري الحكمُ في الآية التي تليها ، وفي قوله : ﴿يَغُضُّوا من أبصارهم﴾[3] ، وقولهم : كان من مطر ، ومن حديث . وقد تَحْذِفُ العربُ المفعولَ لمقاصدَ ، وتجتزىء دونها لدلالةٍ عليها ، ولغير دلالة . وأمَّا ﴿يُكَفِّرُ عنكم من سيئاتكم﴾[4] ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾[5] . فإنَّه مؤوّلٌ كلُّه على تضمين الفعل معنى فعل آخر ، كأنه قال : يُخَلِّصُكم من ذنوبكم ، فرجع إلى معنى قوله في الآيات الأخر ﴿يغفر لكم ذنوبكم﴾[6] . فـ (مِنْ) إذاً لابتداء الغايةِ ، كقولك : خلصتُ منه ، وخرجت منه ، وكذلك هي لابتداء الغاية مع قبل وبعد ونظرائهما ، فالمعنى استقرَّ له الأمر من هذه الغاية ، ومن هذه الأخرى ، ولم يذكر انتهاء الغاية ؛ إذ لا يلزم ذكرها ، وقد يكون تَرْكُ ذلك أبلغَ ، أو تكونُ غيرَ محتاجٍ إلى ذكرها للعلم بها ، أو لغير ذلك .

---

(١) في أ : (سميع) ، تحريف .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

(٣) سورة النور آية ٣٠ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٧١ .

(٥) سورة الأحقاف آية ٣١ .

(٦) سورة آل عمران آية ٣١ ، الأحزاب آية ٧١ ، الصف آية ١٢ ، وفي الأصل : (من) ذنوبكم والتصويب من أ .

وأما حديث : «إن من أشد الناس عذاباً»[1] ، فعلى إضمار الشأن ؛ فلذلك رَفَعَ (المصورون) .

والعَجَبُ أَنَّ المؤلفَ حَمَلَ الحديثَ في التسهيل على إضمار الشأن ، وصرَّحَ بمخالفة الكسائي[2] ، ثم التزم هنا مذهبَه ، فاستدَلَّ به في الشرح على الزيادة[3] . وأما ﴿لمّا آتيناكم﴾[4] فإن ما قاله ابن جني فيها تفريعٌ على مذهب الأخفش ، والرواية فيها مَقَالٌ ، وإن سلم ما قال فذلك شاذٌ كشذوذ ما أتى في الشعر من ذلك .

وأما ﴿تجرى من تحتها﴾[5] فـ (مِنْ) لابتداء الغاية كسائر الظروف المجرورة بـ (مِنْ) ، / وإذا كان كذلك لم يثبُت لها زيادةٌ في الواجب . وأجازَ بعضُ الناس /٢٨٩/ زيادتَها في غير النفي والاستفهام والنهي ، وذلك الشرط[6] ، فيقال عنده : إن أكرمتَ مِن رجلٍ أكرمك . ورُدَّ بأَنَّ القائل : إن ضربت ، وإن كان غيرَ واقعٍ مفروضَ الوقوع بخلاف الاستفهام ، فالشرط في معنى الواجب ، وإن كان غيرَ واجب ؛ ولذلك يخالف الاستفهام في الأحكام الجوابية ، وفي غيرها ، مع أَنَّ السماع في ذلك معدومٌ أو نادر فلا يلتفت إليه .

فإن قيل : فقَوْلُ الناظم : (وزِيدَ في نَفْيٍ وشبهِهِ) يقتضي دخول الشرط ، فإنه يُشْبِهُ النفيَ في كونه غيرَ واقع .

قيل : وكذلك يدخل له إن اعْتُبِر هذا المقدار من الشَّبَه ، الأمرُ ، والعَرْض ، والتحضيض ، والتمنّي ، والترجّي ، والدعاء ، فكنت تقول على هذا المفهوم : اضرب من رجلٍ ، وهلاَّ ضربتَ من رجل ، وليتك تضربُ من رجلٍ ، وكذلك

---

(١) سقطت (عذاباً) من أ .

(٢) التسهيل ص ٦٢ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٢٩٥/١ .

(٤) هكذا في الأصل ، وهو من آية ٨١ ، من سورة آل عمران ، وتقدَّم أن هذه قراءة نافع ، وقراءة سائر السبعة (آتيتكم) وبها جاءت في أ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٥ .

(٦) عزاه ابن هشام في مغنى اللبيب ص ٤٢٥ ، وص ٤٣٥ إلى الفارسي .

سائرها ، وذلك غيرُ صحيح ، وكانت هذه الأشياء داخلةً عليه في الاستثناء المُفَرَّغ ، وفي زيادة الباء في الخبر ، وفي غير ذلك من المواضع التي قَيَّدَ فيها بالنفي وشبهه ، وإنما أراد بشِبْهِ النفي ما اختَصَّ بخصوصيَّةِ النفي ، وذلك أَنْ يدخلَ على الأسماء المختصة بالنفي كأَحَدٍ ، وعَرِيبٍ ، ودَيَّارٍ ، وكتِيعٍ ، ونحوها ، وذلك يختصّ بالاستفهام ، والنهي ؛ لأَنَّ النَّهْيَ إنما محصولُه نَفْيُ الفعل ، والاستفهام يُفْهِمُ هذا المعنى من حيثُ كان يستدعي الجوابَ بالنفي ، ولذلك لا تدخل (من) مع كلِّ أداة استفهام ، فلا تقول : أَيْن قام من رجلٍ ؟ أو متى ضربتَ من رجلٍ ؟ وإنما تدخل مع هل ، وما يكون مثلَها ؛ إذ[1] كانَ ؛ لأَنَّ متى ، وأين ، ونحوهما لا تَسْتَدْعي نفي الفعل ؛ بل تقتضي ثبوته ، وأَنَّ الاستفهامَ إنما هو عن وَصْفٍ من أوصاف الفعل الواجب ، وليس الفعل واجباً مع هل ، فقد تَبَيَّنَ أَنَّ غير الاستفهام ليس بشَبِيهٍ بالنفي بهذا الاعتبار ، فلا يشمله قول الناظم : (وشبهه) أصلاً .

والشرط الثاني : لزيادة (من) أن تدخل على نكرة كما تقدم تمثيله ، وذلك قوله : (فَجَرَّ نَكِرَةً) .

ومثَّل اجتماع الشرطين بقوله : (كما لباغ من مقرّ) ، والباغي : الظالمُ . المتعدي . يقال : بَغَى الرجل : إذا تَعَدَّى ، وبغى عليه : تَعَدَّى ، وجاوز حد القصد . والمَقَرُّ : ما يُسْتَقَرُّ فيه من الأرض ، والشَرْطُ المذكور هنا يَشْتَرِطُهُ البصريونَ ، ويوافقهم على اشتراطه الكوفيون[2] إلا الأَخْفَش من البصريين ، فإنَّه يزعم أَنَّـها تزاد على الإطلاق من غير شرط[3] ، ونحا نحوه المؤلف في التسهيل أيضاً ؛ إذ قال في المجرور بمن الزائدة : «ولا يمتنع تعريفُه ، ولا خلوُّه من نفي أو

---

(١) في أ : (إن) .

(٢) عزاه إلى بعض الكوفيين أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٤٤/٢ ، والمرادي في الجنى الداني ص ٣١٨ ، وذكر أنَّ الكسائي وهشاماً لا يشترطان لزيادتها شرطاً .

(٣) معاني القرآن ٩٩/١ ، ٢٠٩ ، ٢٧٤/٢ .

شبهه ، وفاقاً للأخفش»[1] .

واستَدَلَّ على ذلك بما تقدَّم ، وما استدلَّ به غيرُ ثابت كما مَرَّ .

ثم في هذا الكلام مسألتان :

إحداهما : أَنَّ ظاهرَه يعطي أَنَّ هذه الزيادةَ سماعٌ ؛ لأَنَّ قولَه : (وزِيدَ) يخبر عن أَمْرٍ ماضٍ ، وأنَّه مفروغٌ منه ، وذلك إنما يَصْدُقُ على العرب ، فإنَّهم الذين زادوا ، ولو أراد زيادةَ القياس لقال : يزاد ، أو يزاد في كذا ، أو يجوز زيادته ، أو ما يعطي معنى القياس ، ولكنَّه لم يفعل ذلك ، فأشكلَ كلامُه من حيثُ إنَّه يوهم الوقوفَ على السماع / وليس كذلك ؛ بل هو قياس مطرد . /٢٩٠/

والجواب : أَنَّ قولَه : (وزِيدَ) لا يتعين للعرب ؛ بل يمكن أن يريدَ أَنَّ أهلَ القياس من النحويين المتقدمين زادوه ، فإذا أمكن هذا لم يحمل على الأول لأمرين :

أحدهما : أَنَّه إنما انتصب للإخبار عما يقاس ، فهو الأصل الذي انتصب لتقريره ، فلا يُحْمَل على غيره إلا بدليل .

والآخر : أَنَّه قَيَّدَ الزيادة بقيود ، ومَثَّلَها بمثالٍ مرتجلٍ مقيسٍ ، ولم يعين للمثال مثالاً مسموعاً ، فدلَّ على أنه قصد تقرير[2] القياس لا التنبيهَ على السماع .

والثانية : أَنَّ هذه الزيـادةَ لم يعيِّن لها موضِعاً مخصوصاً ، وكان من حقه ذلك ؛ إذ لا تزادُ في كل موضع ، وإن كان ثَمَّ نَفْيٌ أو ما أشبهه ؛ إذ لا تقول : ما زيد من قائمٍ ، وما هذا من رجلٍ ، ولا ما كان نحوَ ذلك ، وإنما تُزَادُ في مواضعَ[3] مخصوصةٍ ، وهو لم يُنَبِّه عليها ، فكان كلامُه غيرَ محرّر .

والجواب : أَنَّ تمثيلَه أعطى شرطاً ثالثاً لا بُدَّ منه ، وهو أَنْ تكونَ النكرةُ يُراد بها العمومُ ، فيكونَ الحرفُ داخلاً يفيد نصيَّةَ العموم أو تأكيده ، فإن قوله : (ما

(١) التسهيل ص ١٤٤ .
(٢) في أ : (تقرر) .
(٣) في الأصل : (موضع) ، وما أثبتُّ من أ .

لباغٍ من مَقَرّ) (مَقَرٌّ) فيه يُرادُ به العمومُ ، نَفَى كلَّ مَقَرٍّ في الدنيا على أيٍّ وصفٍ كان أو أيٍّ جهةٍ كان ، فإذا كان كذلك لم يدخل له : ما زيدٌ قائم ونحوه ؛ إذ لا يُرادُ بقائمٍ العمومُ أصلاً ، بخلاف ما إذا قلت : ما في الدار رجلٌ ، فإنه يَصِحُّ أن يُرادَ فيه برجل العمومُ ، فتُدخِلَ (مِنْ) إن شئتَ ، فتقولَ : ما في الدار من رجلٍ ، وكذلك تقول : ما قام من رجلٍ ؛ لأنَّ رجلاً يُرادُ به العموم ، فإذا كان كذلك فقد حصل للزيادةِ ضابطٌ صحيح ، فيجوز دخولها على المبتدأ في نحو : ما في الدار من رجلٍ ، وما من عالمٍ إلا زيدٌ . وفي القرآن : ﴿ما لكم من إلهٍ غيرُه﴾[1] . ﴿وما مِنْ إلهٍ إلاَّ اللهُ﴾[2] . وعلى الفاعل نحو : ما قام من أحدٍ ، وما جاءني من رجلٍ ، وفي القرآن : ﴿هلا يراكم من أَحَدٍ﴾[3] . وعلى المفعول نحو[4] : ما ضربت من رجلٍ ، وقال الله : ﴿وقال الذين أشركوا لو شاء اللهُ ما عَبَدْنا من دُوْنِه من شيءٍ نحن ولا آباؤنا ولا حَرَّمْنَا من دُوْنِهِ من شيءٍ﴾[5] . ويُؤْنِسُ بمعنى العموم في الموضع صلاحيةُ (أَحَد) في مكان النكرةِ التي تريد أن تُدْخِلَ عليها (مِنْ) ، فإن كانت[6] لغير عاقل فقَدِّرها للعاقل ، فإن صَلَحَ (أَحدٌ) مكانَها فهو موضعُ زيادة (مِنْ) ، وإلاَّ فلا .

ولقد أسقط هذا الشرط الثالث بعض النحويين . ومنهم ابن عصفور[7] ، وهو مُخِلٌّ بموضع القياس ، وممن اعتنى به ابنُ أبي الربيع[8] ، فزاد : أَنْ يرادَ بالنكرة

(١) سورة الأعراف آية ٥٩ .

(٢) سورة آل عمران آية ٦٢ .

(٣) سورة التوبة آية ١٢٧ .

(٤) سقطت (نحو)من أ .

(٥) سورة الأنعام آية ١٤٨ .

(٦) في أ : فإن كان كانت ، بإقحام (كان) .

(٧) شرح الجمل ٤٨٤/١ .

(٨) البسيط ٨٤١/٢ .

استغراقُ الجنس ، واعترِض عليه بأَنَّ استغراقَ الجنس مستفادٌ من زيادة (مِنْ) في أَحَد الوجهين ، فكيف يَشْتَرِطُ ما هو لازمٌ عنها .

وأجيب بأَنَّ (مِنْ) لا تُزَاد في النكرة إلا بشرط أَنْ يرادَ بها استغراق الجنس قبل دخول (مِنْ) عليها ، ودخولُ (مِن) علامةٌ على ذلك المعنى ، فإن كانت تلك النكرةُ غيرَ مرادٍ بها استغراقُ الجنس ، لم يجز دخولُ (مِنْ) عليها ، كقولك : ما قام رجلٌ واحدٌ بل اثنان ، أو أكثر ، فالصحيحُ اشتراطُه[1] .

وأيضاً إن لم تُقَيَّد[2] بذلك القَيْد لم يكن دخولُها على المنفيّ النكرةِ منضبطاً ، وهذا ظاهر .

/ للانتها حتّى ولامٌ وإلى ومِنْ وبَاءٍ[3] يُفْهِمانِ بَدَلا /٢٩١/

يعني أَنَّ هذه الأحرفَ الثلاثةَ ، وهي : حتّى ، واللاَّمُ ، وإلى تأتـي لانتهاء الغايـة ، أَمَّا (حَتَّى) فهي على أربعةِ أقسام : حرفُ عَطْفٍ ، وحرفُ ابتداءٍ ، وحرف تعليل ، وحرف جرٍّ . فالثلاثةُ الأُوَلُ سيأتي حكمها في مواضعها إن شاء الله .

وأَمَّا الجـارَّةُ : فهي التي تكلَّم فيهـا هنـا ، ومعناهـا انتهاءُ الغايـة كما ذكر ، إلاَّ أَنَّ مجرورَهـا قـد يكـون مصدراً مؤوّلاً ، أي مسبوكاً من فِعْلٍ وحرفِ مصدريٍّ ، نحو قولك : صَلِّ حتى يطلُعَ الفجر ، تقديره : حتى طلوعِ الفجر ، ومنه : ﴿ وكُلُوا واشرَبُوا حتّى يَتَبَيَّـنَ لكم الخيطُ الأبيضُ﴾[4] الآيـة ، وموضع ذكـر هذا باب إعراب الفعل . وقد يكون اسماً صريحاً ، نحو قوله تعالى : ﴿سلامٌ هي حتَّى مَطْلَعِ

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ٣٦٣/٢ ، وأنظر البسيط ٧٢٠/٢ .
(٢) في أ : (يقيد) .
(٣) في الأصل (يا) بمثناة تحبية .
(٤) سورة البقرة آية ١٨٧ .

الفجر﴾[1] ، وقوله : ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حتَّى حِينٍ﴾[2] . وقوله : ﴿فَتَوَلَّ عنهم حَتَّى حِينٍ﴾[3] . وقال الشاعر : قيل : هو المُتَلَمِّسُ ، وقيل غيره .

ألقى الصحيفةَ كي يَخَفِّفَ رحلَهُ والزّادَ حتى نَعْلِه ألقاها[4]

يروى برفع النعلِ ، ونصبِه ، وجرّه . والشاهد في الجر ، فإنَّ قولَه : (للانتها حتّى) يريد الجارَّةَ ، لأنَّها التي ذكرها هنا بخلاف غيرها ، فإنَّها ليست بهذا المعنى ، بل لها معانٍ أُخَر ، فالعاطفةُ كالواوِ ، والتعليليَّةُ كاللام ، أَوْ كَيْ ، والابتدائيّةُ كإنَّما ، ونحوها من حروف الابتداء ، إلاَّ أَنَّ الغايةَ يصحبُها معناها ، فإنَّه المعنى الأصلي لها ، فحتَّى هنا مرادفة لـ (إلى) ؛ ولذلك يصحُّ تعويضُ (إلى) منها .

وأَمَّا (اللام) فتكونُ أيضاً كما قال لانتهاء الغاية ، وهو أَحَدُ معانيها التي يذكرها بعد ، نحو قولك : هَدَيْتُه للطريق ، كهديته إليه . قال اللهُ[5] تعالى : ﴿وَقَالُوا الحَمْدُ للهِ الّذِي هَدَانا لهذا﴾[6] . كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إلى

---

(١) سورة القدر آية ٥ .

(٢) سورة يوسف آية ٣٥ .

(٣) سورة الصافات آية ١٧٤ .

(٤) المشهور أَنَّ البيت لمروان النحوي (من أصحاب الخليل المتقدمين في النحو) ترجمته في معجم الأدباء ١٤٦/١٩ ، بغية الوعاة ٢٨٤/٢ . والبيت في الكتاب ٩٧/١ ، الأصول ٤٢٥/١ ، الجمل ص ٦٩ ، الحلل ص ٨٩ ، شرح المفصل ١٩/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٩/١ ، البسيط ٩٠٨/٢ ، رصف المباني ص ١٨٢ ، الجنى الداني ص ٥٥٣ ،مغنى اللبيب ص ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، خزانة الأدب ٤٤٥/١ ، ١٤٠/٤ ، وفي **ت** : (حتى يخفف) ، تحريف .

(٥) في أ ، قال تعالى .

(٦) سورة الأعراف آية ٤٣ .

صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[1] . وقال تعالى : ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾[2] فاللام بمعنى إلى كقوله : ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾[3] . وقال العَجَّاجُ :

* وَحَى لها القَرَارَ فاسْتَقَرَّتِ *[4]

ووحى وأوحى بمعنى واحد . ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿حتّى إذا أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾[5] . لقوله في الآية الأخرى : ﴿واللهُ الذي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إلى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾[6] . وقال :﴿كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى﴾[7] . وفي موضع آخر : ﴿كُلٌّ يَجْرِي إلى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾[8] .

وأما (إلى) فمثالها في انتهاء الغاية قولك :جئت من الدار إلى المسجد .وفي القرآن : ﴿يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إلى الأَرْضِ﴾[9] . ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً من المَسْجِدِ الحرامِ إلى المَسْجِدِ الأَقْصى﴾[10] . ﴿وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إلا إِلَيْهِ﴾[11] ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُم جَمِيعاً﴾[12] ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[13] . وأُطْلق القولَ

---

(١) سورة الشورى آية ٥٢ .

(٢) سورة الزلزلة آية ٥ .

(٣) سورة النحل آية ٦٨ .

(٤) ديوانه ص ٢٦٦ ، المحتسب ٢/٣٣١ ، لسان العرب (وحى) .

(٥) سورة الأعراف آية ٥٧ .

(٦) سورة فاطر آية ٩ .

(٧) سورة الرعد آية ٢ ، فاطر آية ١٣ ، الزمر آية ٥ .

(٨) سورة لقمان آية ٢٩ .

(٩) سورة السجدة آية ٥ .

(١٠) سورة الإسراء الآية الأولى .

(١١) سورة التوبة آية ١١٨ .

(١٢) سورة يونس آية ٤ .

(١٣) سورة البقرة آية ٢٤٥ ، وآيات أخر .

في انتهاء الغاية ، فدَلَّ على أنَّها في (إلى) لا تَخْتَصُّ بالمكان ، كما كانت (مِن) في ابتداء الغاية لا تَخْتَصُّ بالمكان ، فكما تقول : سرت من الدار إلى المسجد تقول : سرت من يَوْمِ الجمعة إلى يوم الخميس .

ومنه قولُ النابغة :

تُورِّثن من أَزْمانِ يوم حليمةٍ[1] إلى اليوم قد جُرِّبن كلَّ التجارب[2]

وقال كثير :

وما زلتُ من ليلى لدن طَرَّ شاربي إلى اليوم كالمُقْصى بكلِّ سبيلِ[3]

/٢٩٢/ وحكى الأخفش : / من الآن إلى غد[4] . وفي الحديث : «فمطرنا من جمعة إلى جمعة»[5] . والكلام في (إلى) كالكلام في (مِنْ) ، ولا يرد عليه هنا ما ورد عليه

---

(١) في الأصل : حلمة .

(٢) ديوانه ص ٤٥ ، شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢ ، شواهد التوضيح ص ١٣١ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٠ ، مغني اللبيب ص٤٢٠ ، شرح أبياته ٣٠٤/٥ ، المقاصد النحوية ٢٧٠/٣ ، التصريح ٨/٢ .

(٣) ديوانه ص ١١٥ ، سر صناعة الأعراب ٣٧٩/١ ، المقاصد النحوية ٤٠٥/٣ وثمّت بيت يوافقه في جل ألفاظه ، وآخره (بكل مكان) حيناً و(بكل مراد) أحياناً أورده الرضي في شرح الكافية ٣٦٠/٤ ، وابن الناظم في شرح الألفية ص ١٧٢ ، وقال الإمام ابن هشام في تخليص الشواهد ص ٣٥٩ : «ولكثيِّر بيت يشبه هذا في معناه ، وغالب لفظه ، فلا أدري من الآخذ من صاحبه» وذهب العيني في المقاصد النحوية ٢٤٩/٢ ، والبغدادي في خزانة الأدب ٣٣٠/٤ إلى أنَّ قافية البيت مغيّرة ، وصوابه (لكل سبيل) . والبيت رابع خمسة أبيات في ملحقات ديوان كثير ص ٤٤٣ ، وقال محققه : (وليس من المقطوع أن يكون هذا البيت لكثير ، وإنما لمّا رأى النحويون شَبَهَهُ ببيتِ كثير من قصيدته اللاميّة قدّروا أن يكون هو مع تغيير في القافية) .

(٤) معاني القرآن ١١/١ ، وانظر ٣٣٧/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٣٨٤/١ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٦/٢ ، ٣٧ ، في أبواب الاستسقاء من كتاب الجمعة ، والإمام مالك في الموطأ ١٩١/١ كتاب الاستسقاء . وانظر شواهد التوضيح ص ١٣١ .

من كون الغاية توجد لا في زمان ولا في[1] مكان ، كما قال سيبويه : «وتقول – إذا[2] كتبتَ كتاباً : من فُلانٍ إلى فلان»[3] ؛ لأنَّه أطلق القولَ هنا في الغاية ، ولم يقيدها بالزمان والمكان ، كما فَعَل في (مِنْ) فكان كلامُه ها هنا محرّراً .

وقوله : (ومِنْ وباءٌ[4] يفهمان بَدَلاً) يعني أنَّ هذين الحرفين ، وهما (مِن) ، والباءُ يكونان لمعنى البدليّة ، أي : إنّ ما دخلا عليه يفهمان أنَّه أُبْدِلَ منه غيرُه .

فأمَّا (من) فهو المعنى الرابع ، أو الخامس لها من المعاني المذكورة لها قَبْلُ ، مثالُ ذلك : رضيتُ مِنْ إكرامك بالكلام الحَسَن[5] . وفي القرآن : ﴿ولَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُمْ ملائِكَةً في الأرض يَخْلُفُون﴾[6] . ﴿أَرَضِيتُم بالحياةِ الدُّنيا مِنَ الآخرة﴾[7] .

وقال الشاعر – ويقال هو أبو الغول الطهوي :

يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مغفرةً ومن إساءَةِ أَهْلِ السُّوءِ إحسانا[8]

وأمَّا الباء : فمعنى البدليّة من جملة معانيها التي يذكرها بَعْدُ ، وذلك نحو : عَوَّضْتَ كذا بكذا . ومن قول رافع بن خَدِيجٍ – رضي الله عنه – : «ما يَسُرُّني

(١) سقطت (في) من أ .
(٢) سقطت (إذا) من أ .
(٣) الكتاب ٢٢٤/٣ .
(٤) في الأصل : (وما) .
(٥) في أ : (الحمد) ، تحريف .
(٦) سورة الزخرف آية ٦٠ .
(٧) سورة التوبة آية ٣٨ .
(٨) البيت لقريط بن أنيف العنبري في الحماسة ٥٨/١ ، شرحها للمرزوقي ٣١/١ ، وقال ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (تحقيق يسرى القواسمي) ص ٣ : «وقد تروى لأبي الغول الطهوي) ، ونسب البكري في سمط اللآلىء ٥٤٥/١ بيتاً من الحماسيّة إلى أبي الغول ، ووهّمه الميمني – رحمه الله – وأورد الأستاذ عبد السلام هارون – كلام ابن جني في تعليقاته على شرح المرزوقي .

أنّي شهدتُ بَدْراً بالعَقَبَةِ»[1] .

وقال الطُّهَوِيّ المذكور :

فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا ركبوا شَدُّوا الإغارةَ فرساناً ورُكْباناً[2]

وعلامةُ كون الباء أو (مِنْ) للبدليَّة صحةُ وقوعِ (بدل) موقعَها ، وكأنَّ قولَ الناظم : (يفهمانِ بدلاً) يشير إلى هذا ، أي : يفهمان معنى هذا اللفظ حتى يصحَّ وقوعُه موقعَه ، وهو صحيح ، والله أعلم .

واللامُ للمِلْكِ وشِبْهِهِ وفي تَعْدِيَةٍ أيضاً ، وتعليلٍ قُفِي
وزِيْدَ ، والظرفيَّةَ استَبِنْ بِبَا و(في) وقَدْ يَبَيِّنانِ السَّبَبا

هذه معاني اللام الجارَّة ، وذكر هنا أنَّها تجيء على قسمين : زائدة ، وغير زائدة ، فغيرُ الزائدة تتصرَّفُ على خمسة أوجه من المعنى : فتأتي للمِلْكِ ، ولشِبْهِ المِلْكِ ، وللتعدية ، وللتعليل ، والخامس : ما ذكره قَبْلُ من انتهاء الغاية .

أمَّا كونُها للمِلْكِ فمعناه أنَّ مجرورَها مالِكٌ لما ذُكِرَ قبلَها أو بعدها في الكلام ، ومثالُ ذلك : المال لزيدٍ ، والدابَّةُ لعمرٍو ، ومن ذلك قولنا : إنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعون . وفي القرآن : ﴿قل إنَّ الأمرَ كلَّه لله﴾[3] . ﴿إنَّ الأرضَ للهِ﴾[4] الآية . وهو كثير .

---

(١) أورده البخاري في كتاب المغازي ، باب شهود الملائكة بدراً ، ١٠٣/٥ .

(٢) البيت لقريط بن أنيف العنبريّ في الحماسة ٥٨/١ ، وتقدّم أنَّ الأبيات تنسب إلى أبي الغول الطهويّ ، وانظره في شرح الحماسة ٢٣/١ في أثناء شرحه البيت الأول ، ولم يذكر من مختار أبي تمام ، شرح الكافية الشافية ٨٠١/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٣/١ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٣٦٤ ، مغنى اللبيب ص ١٤١ ، شرح أبياته ٣٠٢/٢ ، المقاصد النحويّة ٧٢/٣ ، ٢٧٧ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٥٤ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٢٨ .

وأمَّا كونُها لشِبْهِ المِلْك : فيدخل تحتَه أشياء : منها الاستحقاق ، نحو : الجلبابُ للجارية ، والسُرجُ للدَّابةِ ، والجُلُّ للفرس ، ومنها النَّسَبُ ، ويُعَبَّرُ عنه بالتخصيص أيضاً ، نحو : لزيدٍ عَمٌّ ، ولعمروٍ خال ، وأَمَّا أبوك فلَكَ أَبٌ ، وما أشبه ذلك .

ومنها التمليكُ الذي عَدَّه في التسهيل نحو : وهبتُ لزيد ، وشِبْه التمليك[1] ، نحو : ﴿واللهُ جَعَل لكم الأرضَ بِسَاطاً﴾[2] . ﴿هو الذي خَلَق لكم ما في الأرض جميعاً﴾[3] . ومنه قولهم : أدوم لك ما تدوم لي[4] .

وفي الشعر ما أنشده[5] في الشرح :

ما لمولاك كنت كان لك المو ... لى ومثلُ الذي تَدِينُ تُدانُ[6]

ومنها المقابلة لعلى / نحو : ﴿لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكْتَسَبَتْ﴾[7] . /٢٩٣/

وقال النَّمِر بن تَوْلَب :

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ... ويوم نُسَاءُ ويومٌ نُسَرّ[8]

ومنها اللام التي سمَّاها لامَ التبليغ : وهي التي تأتي مع قول أو ما في معناه ، نحو :

---

(١) التسهيل ص ١٤٥ .

(٢) سورة نوح آية ١٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٩ .

(٤) أورده ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ، ٤٠٣/١ .

(٥) في أ : (أنشد) .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الثاني ، ٤٠٣/١ .

(٧) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

(٨) شعره ص ٥٧ ، وتخريجه ص ١٤٤ ، وانظر الكتاب ٨٦/١ ، تحصيل عين الذهب بهامش مصورة الأعلمي من الكتاب ٥٨/١ ، التمثيل والمحاضرة ص ٥٦ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٠٣/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ١١٣ ، البحر المحيط ٦٣/٣ ، همع الهوامع ٣٠/٢ ، ١٨٦/٤ ، المقاصد النحوية ٥٦٥/١ .

قلت له ، وبيَّنت له ، وأَذِنْتُ له ، وفسَّرت له[1] ، وما أشبه ذلك ،فكلٌّ هذه الأنواع داخلةٌ تحت شِبْهِ المِلْك .

وأمَّا التعدية : فإنَّ المؤلفَ لم يذكر للاَّم - حيثُ استوفى معانيها - معنى تعديةٍ ، ولا ذَكَر أحدٌ من المتقدمين - فيما أعلم - لها هذا المعنى . وأيضاً فليستِ[2] التعديةُ من المعاني التي وُضِعَت الحروفُ لها ، وإنما ذلك أمْرٌ لفظيٌّ مقصودُه إيصال الفعل الذي لا يستَقِلُّ بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدَّى الفعل إلى ذلك الاسم بوساطة ذلك الحرف ، وهذا القصد يشترك فيه جميع حروف الجر ، فإنّها وُضِعَت لأَنْ تُوْصِلَ الأفعال إلى الأسماء ، فهي كما قالوا في الواو التي بمعنى مع في باب المفعول معه ، و(إلاّ) في باب الاستثناء وما أشبه ذلك ؛ ولأجل هذا المعنى سُمِّيت حروفَ إضافةٍ ، فإنَّها تُضِيفُ الأفعال إلى الأسماء ولم تكن الأفعالُ لِتَصِلَ إليها دونَ تلك الحروف ، فإذا توسّطت صار الاسم مطلوباً للفعل وصار في موضع نصب به ، ولذلك تَعْطِفُ على موضع الحرف نصباً . وبهذا المعنى فسَّر السيرافيّ قول سيبويه : «ولكنها - يعني حروف الجر - يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده»[3] ، وهذا الحكم في هذه الحروف غيرُ منفرد عن معانيها التي وضعت لها ؛ فلذلك صار هذا الموضعُ مشكلاً جدّاً ، وقد فَسَّر ابنه التعدِية بنحو : ﴿فهَبْ لي من لَدُنْك وَلِـيًّا﴾ ، وقلت له : افعل[4] . ومعنى التعدية في هذا غيرُ ظاهر إلاّ بالمعنى العامّ لجميع الحروف ، وأيضاً قد جعل أبوه لما مثَّل به من ذلك معنىً غيرَ التعدية ، فجعل للمثال الأول معنى التمليك ، وللثاني معنى التبليغ[5] . ولقائل أَنْ يقولَ : قد

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ، ٤٠٣/١ .

(٢) في أ : (فإنَّ التعدية ليست) .

(٣) الكتاب ٤٢٠/١-٤٢١ ، وتفسير السيرافي في شرحه ٢/ل ١٤٢ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٥ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٠٤/١ ، ٤٠٥ .

جاءت الباءُ للتعدية في نحو : ذهبتُ به بمعنى أذهبته ، كقوله تعالى : ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾[1] فَلِمَ لا تكون اللامُ كذلك ؟

والجواب عنه : أنَّ ذلك لم يَثْبُتْ في اللاّم ، كما ثبتَ عند الجمهور في الباء ؛ إذ لا يقال : دخلتُ لزيدٍ ، بمعنى أدخلته ، كما يقال : دخلتُ به ، فالتعديةُ على هذا المعنى غيرُ ثابتةٍ للاّم مطلقاً ، بل ولا لحرفٍ من حروف الجر عند المُبَرِّد[2] .

وأقربُ ما يعتذر به عنه أنْ يريدَ بلام التَّعْدِيَة اللاّمَ التي تَلْحَقُ المفعولَ به للمتعدِّي[3] في الأصل بنفسه لضَعْفٍ لَحِقَه أنْ يبقى على أصله ، فكأنَّه لَمَّا ضَعُفَ عن تعدِّيهِ بنفسه بإطلاقٍ قُوِّيَ باللام ، فصارت اللاَّمُ لاختصاصها بتقوية ما صار ضعيفاً تسمّى لامَ التعدية ، ولذلك مواضعُ :

أحدُها : أنْ يتقدَّمَ معمولُ[4] الفعل المتعدِّي بنفسه ، فيجوزُ دخولُ اللاّم على المفعول قياساً ، فيتعَدَّى الفعلُ بها ، نحو قولك : لزيدٍ ضربتُ ، ولزيدٍ أعطيتُ درهماً . وفي القرآن / الكريم : ﴿إنْ كُنْتُم للرُّؤيا تَعْبُرُون﴾[5] . ويقاسُ على هذا ، ولا يُقْتَصَرُ به على السماع . /٢٩٤/

والثاني : ما كان من العوامل فرعاً عن الفعل المتعدِّي بنفسه كاسم الفاعل ، والمفعول ، وأمثلة المبالغة ، فإنَّ الفرعَ لا يَقْوَى في أحكامِه قُوَّةَ الأصلِ ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً ، فتقول : هذا ضاربٌ لعمروٍ . ومنه في القرآن : ﴿إنَّ ربَّك

---

(١) سورة البقرة آية ٢٠ .

(٢) ذهب المبرد إلى التفريق بين الباء في نحو : ذهبت بزيد ، وبين الهمزة إذا قلت : أذهبته ، فمع الباء يتعيَّن ذهاب المتكلم مع زيد ، فالباء ليست للتعدية . / انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٥٦/٢-٨٥٧ .

(٣) في الأصلين : (المتعدي) .

(٤) في أ : (مفعول) .

(٥) سورة يوسف آية ٤٣ .

فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[1] . وهذا أيضاً قياسٌ مطَّرِدٌ ، وكذلك المصدرُ الموصول كقولك : أعجبني ضَرْبُك زيداً ، فجائزٌ[2] أن تقولَ : ضَرْبُك لزيدٍ ؛ لأنَّه فَرْعٌ ، والفروع لا تَقْوَى قُوَّةَ الأصول .

والثالث : ما كان من الأفعال المتَعَدِيَةِ قد بُنِيَ للتعجب على صِيغَةِ (ما أفعلَه) نحو : ما أضربَ زيداً لعمروٍ وما أعطى زيداً لعمروٍ الدراهمَ . قالت طائفة : إنما دخلت اللاَّمُ على المفعول به في الأصل ؛ لضَعْفِ الفعل بدخول معنى التعجب فيه ، كما ضَعُفَ الفعل حين قُدِّمَ مفعولُه عليه ؛ لأَنَّ الفعل قد رُدَّ في التعجب إلى (فَعُلَ) ، و(فَعُلَ) ضعيفةٌ مختصَّةٌ بغير المتعدِّي ، وإنما تعدَّى بنفسه إلى المفعول الآخر من أجل النقل بالهمزة[3] . وهذا توجيهٌ حَسَن .

والرابع : الفعلُ النائبُ عنه حرفُ النداء ، إذا دخله معنى التعجب ، أو الاستغاثة جازَ جَرُّه باللام ، وقد كان قبلَ دخولِ ذلك المعنى يَصِلُ بنفسه ؛ لأَنَّه لما حُذِفَ الفعلُ ودخله معنى الإنشاء ضَعُفَ عن التعدِّي بنفسه ، وخُصَّ ذلك بباب الاستغاثة والتعجب لما دَخَل على إنشاء النداء إنشاءٌ آخرُ ، فكانت اللامُ مقوِّيةً للعامل على التعدي ، وهو معنى كون اللام معدية ، وذلك أَنَّ اللام في هذه المواضع لم يؤت بها لإفادة معنى زائدٍ قُصِدِ الإتيان به زيادةً على التعدية[4] ، وإلاّ كان سائرُ حروف الجر آتياً فيها عند قَصْدِ معانيها ، وليس كذلك . فهذا دليلٌ على قَصْدِ التعدية وحدَه دون الالتفات إلى المعاني التي وُضِعَت لها ، ولكن لما كان هذا محتاجاً إليه في الكلام على الجملة صار هذا

---

(١) سورة هود آية ١٠٧ .

(٢) في أ : (فجاز) .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٨١/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٢٢٣/١ .

(٤) في أ : التعدي .

الاستعمالُ نحواً من أنْحَاء اللاّم ، فعَدَّه الناظم .

فإن قيل : أمَّا في باب التعجب فَقَد نَصَّ في غير هذا الكتاب على أَنَّ المتعدِّي بنفسه يتعدّى فيه باللام[1] ، فالظاهر ما تقدَّم فيه . وأَمَّا لامُ الاستغاثة : فيمكن أن يقولَ[2] به ، ولم يَنُصَّ فيه على مخالفةٍ . وأَمَّا ما عدا ذلك فقد نَصَّ في التسهيل على زيادتها ، وأَنَّها ليست للتعدية ؛ إذ قال : «وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو : ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[3] ، ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِـمَا يُرِيدُ﴾[4] . وإذا كانت عنده زائدةً بَطَلَ كونُها للتعدية عنده ، ولم يَصِحَّ ذلك التفسيرُ المتقدِّم .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنَّه يمكن أن يكونَ هنا رَأَى خلافَ ما رآه هناك ؛ لوَجْهٍ ظهر له ، ودَليلٍ عَنَّ له . وهذا من عادته ، فقد يرى هنا ما يرى في التسهيل خلافَه ، وقد مضى من هذا مواضع ، وستأتي[5] أُخَرُ يقع التنبيه عليها إن شاء الله تعالى .

والثاني : أَنَّ القولَ / هنا بالزيادة على خلافِ الدليل من وجهين : /٢٩٥/

أحدهما : أنَّه خروجٌ عن أَصْلِ وَضْعِ الحروف ، وذلك لا يصلح إلاّ إذا اضطُرَّ إليه ، ولم يُوْجَد عنه مَنْدُوحةٌ ، وقد وجدت بما ظهر له هنا .

والآخر : أنَّ العِلَّةَ في زيادتها عنده في هذا الموضع ضَعْفُ العامل عند تَقَدُّم المعمول على العامل ، أو كَوْنُه فرعاً عن مباشرةِ العامل فيه بنفسه ، وهذه العِلَّةُ

---

(١) التسهيل ص ١٣١ ، وشرحه ، السفر الثاني ٢٣٢/١ .
(٢) في أ : (تقول) .
(٣) سورة يوسف آية ٤٣ .
(٤) سورة هود آية ١٠٧ ، والنص من التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر شرحه ، السفر الثاني ٤٠٩/١ .
(٥) في أ : (وسيأتي) .

أولى في الاعتلال لقَصْدِ التعدِّي باللام منها لقصد الزيادة ؛ إذ لا يُنَاسِب ضَعْفَ العامل زيادةُ اللاّم من حيث هي زيادةٌ ويُنَاسِبُ[1] الإتيانَ بها للتعدية ، فإن أراد بالزيادة هذا المعنى فصحيحٌ ، ويرجع الخلاف في اللفظ ، وسمَّاها زائدةً بمعنى أنَّ العاملَ مما يَصِلُ بنفسه على الجملة ، فعُدِّيَ بحرف ، ولا مُشَاحَةَ في الألفاظ ، وقد أطلق لفظَ الزيادة على اللام هنا شيخُنا الأستاذ – رحمة الله عليه[2] ، ثم قال : ويمكن أنْ يقالَ : إنَّها في هذه المواضع غيرُ زائدةٍ ، ولكنَّها لتعديةِ ما ضَعُفَ عن التعدِّي إمّا بالتأخُّرِ ، وإمّا بكون عَمَلِه غيرَ أصيلٍ ، كما قالوا في لام المستغاث ونحوها ، فكأنَّه – رحمه الله – أجازَ الإطلاقين باعتبارين ، والذي يَصِحُّ دعوى الزيادة فيه ما كان نحو : ﴿رَدِفَ لكم﴾[3] ؛ لأنَّه لا وجهَ لدخول اللام المعدِّية هنا ؛ لعدم المُوْجِبِ إلا أنْ يقالَ فيها ما يُقَال في نحو : نَصَحْتُ لك ، وكِلْتُ لك على القول بأنَّهما أصلانِ في نحو : جئتُك ، وجئتُ إليك ، فيمكن . وقد أشار إليه ابن أبي الربيع ، فلا زيادة إذاً في نحو : ﴿رَدِفَ لكم﴾ .

فإن قيل : كيف حملتَ القولَ بالزيادة وعدمها على أنَّه خلاف في لَفْظٍ ، والخلافُ موجود نَقْلاً ، فمنهم من قال : إنَّها توجد زائدة ، ومنهم من قال : لا تكون زائدةً البتة ، والقائل الأول هو المبرِّد[4] ، واستدلّ بقوله : ﴿للرؤيا تَعْبرون﴾[5] . وبقوله : ﴿رَدِفَ لكم﴾ . ورُدَّ عليه بأنَّ (رَدِفَ لكم) مُضَمَّن معنى الوصول ، فلذلك تعدى باللام وأن (للرؤيا تَعْبُرُون) قد ضَعُفَ العاملُ فيه عن الطلب ، فقُوِّيَ[6] . فهذا كله نزاع معنوي لا لفظي .

---

(١) في الأصل : (وتناسب) .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الفخار ٢/٣٩١ .

(٣) سورة النمل آية ٧٢ .

(٤) المقتضب ٢/٣٦ .

(٥) سورة يوسف آية ٤٣ .

(٦) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٨٥٨ .

فالجواب : أنَّ تحقيقَ الخلاف راجعٌ إلى ما تقدَّم ، فإن أراد القائلُ بالزيادة أنَّها لم تأتِ لقَصْدٍ آخرَ أصلاً ، فقولُه غيرُ صحيح ؛ إذ لو كانت اللاّمُ في نحو : ﴿للرُّؤيَا تَعْبُرُون﴾ . كما قال ، وقد كثُرَ ذلك فيها مع التقديم لكانوا خُلَقَاءَ أنْ يزيدوها مع التأخير كثيراً حتى يصيرَ قياساً ، لكنّ ذلك باطلٌ ، فما أدَّى إليه كذلك ، فلما اخْتَصَّتْ بالتقديم ، أو بكون العامل فَرْعاً ، دَلَّ على أنَّ الزيادةَ لقَصْدٍ ، وهو معنى كونِها غيرَ زائدة .

ثم دلَّنا الدليل أنَّ التقديمَ يَضْعُفُ به العاملُ عن طلب المعمول بدليل أنَّك تقول : زيدٌ ضربتُ ، فلا يَتسَلَّطُ (ضربتُ)[1] على (زيد) ، ولا تقول : ضربتُ زيدٌ البتةَ ، وما ذاك إلاَّ أنَّ التقديم يُضْعِفُ العاملَ عن العمل في ذلك المقدَّم ، فذلك بعينِه هو السبب في دخول اللام كثيراً ، وأنَّ اللاّمَ لتقوية الفعل على الوصول إلى ذلك المتقدم ، وهو معنى التعدية .

وأمَّا كونُ اللاّم للتعليل ، وهو معنى السببية ، / أيْ أنَّ المجرورَ بها عِلَّةٌ للحكم المذكور قبلها أو بعدها ، فمثاله : جئت لِكَرَمِكَ ، وأتيتُك لنَيْلِ فَضْلِك ، وكَلَّمْتُكَ لنصحك ، ومنه : كلُّ لامٍ دخلت على المفعول له . ومنه بالتأويل قولُه تعالى : ﴿وَأنْزَلْنَا إليكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[2] الآية . /٢٩٦/

وقد جعل الزمخشري من ذلك ما كان نحو قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِين كَفَرُوا آمَنُوا لو كان خيراً ما سَبَقُونا إليه﴾[3] . وقوله : ﴿قالت أُخْرَاهُم لأولاهم﴾[4] . ﴿ولا أقولُ للذين تَزْدَرِي أعْيُنُكُم لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً﴾[5] . وما أشبهه من القول المحكيّ

---

(١) في الأصل : (ضربته) ، وما أثبتُّ من أ .
(٢) سورة النحل آية ٤٤ .
(٣) سورة الأحقاف آية ١١ .
(٤) سورة الأعراف ، آية ٣٨ ، وانظر الكشاف ٧٨/٢ ، ٥١٩/٣ .
(٥) سورة هود آية ٣١ .

على الغيبة . ومنه قول أبي الأسود الدؤلي :

حَسَدُوا الفتى إذ لم ينالوا سعيَه فالقومُ أَعْدَاءٌ له وخُصُومُ
كَضَرائرِ الحَسْناء قُلْنَ لوَجْهِها حَسَداً وبَغْياً : إنَّه لذميمُ[1]

وعلامةُ هذه اللام أَنْ يَصِحَّ تقدير (من أجل) أو (بسبب) في موضعها .

و(قُفِي) في كلام الناظم فِعْلٌ مَبْنيٌّ للمفعول من : قَفَوْتُ أَثَرَهُ ، أي اتَّبَعْتُه ، والضميرُ فيه للاّم .

وقوله (في[2] تَعْدِيَةٍ) متعلِّقٌ به ، والتقدير : وقُفِيَ اللاَّمُ في التعدِيَةِ والتعليل ، أي اتُّبِعَ واعتُمِدَ عليه ، يعني أَنَّ ذلك ثابتٌ في اللام من كلام العرب .

وأَمَّا الزائدةُ : فهي التي نَبَّه عليها بقوله : (وزِيْدَ) ، والضميرُ اللاَّم ، وكلُّ حرف من حروف المعجم يجوزُ تذكيرُه وتأنيثُه ، فمن التذكير قول الراجز :

* كافاً وميمينِ وسِيناً طاسِما *[3]

ومن التأنيث قولُ الآخر أنشدهما معاً سيبويه :

* كما بُيِّنَتْ كافٌ تلوحُ ومِيمُها *[4]

---

(١) ديوانه ص ١٦٥ ، وتخريجهما في ص ١٦٨ منه ، و(لذميم) في الأصلين بالمعجمة ، وهي بالمهملة في الديوان ، وهو الوجه .

(٢) في الأصل : (فيه تعدية) ، والتصحيح من أ .

(٣) البيت في الكتاب ٢٦٠/٣ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٥٠ ، الجمل ص ٢٩٠ ، سر صناعة الإعراب ٧٨٢/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٦ ، وفي أ : (وميماً طامساً) .

(٤) الكتاب ٢٦٠/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣١٨/٢ ، والشاهد عجز بيت للراعي النميري ، وصدره :

* أشاقتك آيات أَبَانَ قديمُها *

ديوان الراعي ص ٢٥٨ ، وانظر المقتضب ٣٧٢/١ ، ٤٠/٤ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٥٠ ، الجمل ص ٢٩٠ ، الخصائص ٢٩٦/٣ ، سر صناعة الإعراب ٧٨٢/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٦ .

ويعني أنَّ العربَ زادت اللاَّمَ لغير معنىً من تلك المعاني ، بل جعلت دخولَه كخروجه وأكثر زيادته[1] بالسماع . فمن ذلك الآية الكريمة : ﴿قل عسى أَنْ يكونَ رَدِفَ لكم﴾[2] . وقد تقدَّم . ومثل ذلك قول ملحة الجرمي :

عَمَلَّسُ أسفارٍ إذا استقبلت له سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لم يَتَثَلَّمِ[3]

أراد استقبلته .

ومن ذلك أيضاً قولُ النابغة :

قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ يا بُؤْسَ للحرب ضَرَّاراً لأقوام[4]

وقول سعد بن مالك بن قيس بن ضبيعة جد طرفة :

يـا بُـؤْسَ للحـرب التي وَضَعَتْ أراهِـطَ فاستراحوا[5]

أراد : يا بُؤْسَ الحرب ، ثم أُقْحِمَتِ اللاَّمُ بين المضاف والمضاف إليه . وهذا مُخْتَصٌّ بالشعر ، وكذلك قولُ الآخر ، وهو أضعف :

---

(١) في أ : (وأكثر وزيادته) ،بإقحام الواو .

(٢) سورة النمل آية ٧٢ .

(٣) من أبيات له في الحماسة ٣٦٨/٢ ، شرحها للمرزوقي ١٧٤٩/٤ .

(٤) ديوانه ص ٨٢ ، الكتاب ٢٧٨/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢١٨/٢ ، الجمل ص ١٧٢ ، الأصول ٣٧١/١ ، الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ٢٥١/١ ، ٩٣/٢ ، ١١٥ ، الحلل ص ٢٤٣ ، أمالي ابن الشجري ٨٠/٢ ، الإنصاف ٣٣٠/١ ، شرح المفصل ١٠٤/٥ ، البسيط ٨٥٣/٢ ، رصف المباني ص ١٦٨ ، ٢٤٥ ، خزانة الأدب ٢٨٥/١ ، ١١٩/٢ . وفي الأصلين : (ضرار) .

(٥) الحماسة ٢٦٥/١ ، شرحها للمرزوقي ٥٠٠/٢ ، الكتاب ٢٠٧/٢ ، الجمل ص ١٧٣ ، الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ٩٣/٢ ، أمالي ابن الشجري ٨٣/٢ ، شرح المفصل ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، البسيط ٨٥٣/٢ ، رصف المباني ص ٢٤٤ ، الجنى الداني ص ١٠٧ ، مغنى اللبيب ص ٢٨٦ ، شرح شواهده ٥٨٢/٢ .

فلا واللهِ لا يُلْفَى لِـمَا بي   ولا لِلمَا بهم أبداً دَوَاءُ[1]

أي : ولا لما بهم ، فزاد اللاَّمَ ضرورةً ، وتُزَادُ قياساً على مذهب الجمهور بين المضاف والمضاف إليه في باب (لا)[2] ، نحو : لا أَبا لك ، ولا يَدَيْ لك بهذا الأمر .
وأنشد سيبويه :

أَهَدَمُوا بيتَك لا أَبا لكا   وزَعَمُوا أَنَّكَ لا أَخَا لكا
فأنا أَمْشِي الدِّأَلَى حوالكا[3]

إلا أن ابن مالك لم يرتض هذا المذهب في الشرح[4] ، ولم يتكلم في هذا النظم على هذه اللام فيظهر أَنَّه موافقٌ للشرح أو مخالف .

ثم قال : (والظرفية اسْتَبِن بيا) ، الظرفيةُ مفعول بـ(استَبِن) ، ومعنى استبانَ : عَرَفَ ، يقال : استبان الشيءُ بمعنى ظهر ، واستَبَنْتُه أنا : عرفتُه ، فهو يَتعدّى ولا

---

(١) البيت لمسلم بن معبد الوالبي من قصيدة أوردها ابن ميمون في منتهى الطلب ، ونشرت في مجلة المورد ، العدد الثالث ، سنة ١٣٩٩هـ ، بتحقيق الكتور حاتم الضامن ، وروايته :

فلا والله لا يُلفى لما بـي   وما بهم من البلوى شفاء

ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وقد أشار إليها السيوطي في شرح شواهد المغنى ، والبغدادي في خزانة الأدب . وانظر الشاهد معاني القرآن ٦٨/١ ، الخصائص ٢٨٢/٢ ، المحتسب ٢٥٦/٢ ، سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، الصاحبي ص ٣٩ ، الإنصاف ٥١٨/٢ ، شرح المفَصل ١٧/٧ ، ٤٣/٨ ، ١٥/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/١ ، ضرائر الشعر ص ٦٩ ، ٣٠٣ . البسيط ٣٦٢/١ ، ٤٥٧ ، رصف المباني ص ٢٠٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، مغنى اللبيب ص ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٤٦٢ ، شرح شواهده ٥٠٥/١ ، خزانة الأدب ٣٦٤/١ .

(٢) سقطت (لا) من الأصل .

(٣) الكتاب ٣٥١/١ ، والأبيات مقولة على لسان الضب بقولها لابنه ، وانظر الكامل ٧٣١/٢ ، الحيوان ١٢٨/٦ ، المعاني الكبير ٦٥٠/٢ ، وفي أ : (وإنما . . . الدالابي) . والدِّأَلَى : مشية نشبه مشية الذئب .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ٦٢٧/٢ .

يَتَعَدَّى ، فأتي الناظم بالمُتَعَدِّي ، فالمعنى : أعرفِ الظرفية بسبب الباء أو اعرف[1] الظرفية في الباء وفي ، فتكون الباء في (بيا) سبَبِيَّةً أو ظرفيّة ، ويريد أنَّ هذين الحرفين يأتيان لمعنى الظرفيّة ، فيكون ما جُرَّ بهما ظرفاً للفعل الواقع قبلهما أو بعدهما .

فأمَّا الباءُ : فمعنى الظرفيّة لها هو ثاني معنى تأتي له ؛ لأنَّه قَدَّم لها معنى البَدَلِيَّة / وسيذكر باقي معانيها التي قَصَدَ ذكرها ، ومثال الظرفيّة فيها قولك : /٢٩٧/ زيدٌ بالبصرةِ ، وأقمتُ بمكةَ ، وفي القرآن الكريم : ﴿وما كُنْتَ بجانِبِ الغَرْبيِّ إذ قَضَيْنَا﴾[2] . ﴿وما كُنْتَ بجانبِ الطُّورِ إذ نادَيْنَا﴾[3] . ﴿إذ ناداهُ رَبُّهُ بالوَاد المُقَدَّسِ طُوى﴾[4] . ﴿ولَقَدْ نَصَرَكُم اللهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُم أَذِلَّة﴾[5] . ﴿إلاّ آلَ لُوْطٍ نجَّيناهم بِسَحَرٍ﴾[6] . ﴿وإنَّكم لَتَمُرُّونَ عليهم مُصْبحينَ وباللَّيلِ ﴾[7] .

وعلامةُ كونها للظرفية صحة وقوع (في) موقعَها ، وهي علامةٌ أكثريَّةٌ ينكسِر اطّرادُها ، بقولهم : علمت به ، وظننت به ، وهي عندهم للظرفية ، ولا تقع موقعَها (في) .

وأمَّا (في) : فالظرفيَّةُ فيها ظاهرةٌ أيضاً ، كقولك : زيدٌ في الدار ، والمالُ في الكيس . ومنه قوله تعالى : ﴿واذكُرُوا اللهَ في أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾[8] . ﴿ ويَذكُروا

---

(١) في الأصل : (واعرف) ، وما أثبت من أ .

(٢) سورة القصص آية ٤٤ ، وسقطت الآية الكريمة من : أ ، غير أنَّ الناسخ كتب بإزاء الآية التالية (الغربي إذ قضينا) .

(٣) سورة القصص آية ٤٦ .

(٤) سورة النازعات آية ١٦ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٢٣ .

(٦) سورة القمر آية ٣٤ .

(٧) سورة الصافات آية ١٣٧ .

(٨) سورة البقرة آية ٢٠٣ .

اسمَ اللهِ في أيَّامٍ معلوماتٍ﴾[1] . ﴿شهرُ رمضانَ الَّذي أُنزِلَ فيه القرآن﴾[2] . ﴿ولا تُبَاشِرُوهُنَّ وأنتُمْ عاكفونَ في المساجد﴾[3] . إلاَّ أنَّ الظرفيَّة فيهما قد تكون حقيقيَّةً ، وذلك كما في الأمثلة ، وقد تكون مجازيَّةً ، كما في قولك : فلانٌ ينظر في العلم . وفي القرآن : ﴿ولَكُم في القِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[4] . ﴿لقد كان في يُوسُفَ وإخوَتِهِ آياتٌ للسَّائلين﴾[5] . ﴿لقد كان في قَصَصِهم عِبْرَةٌ لأولي الألْبَابِ﴾[6] .

وفي الباء نحو : علمت به ،وظننت به بمعنى جعلتُه موضعَ علمي أو ظنّي .

ثم قال : (وقد يُبيِّنان السَّبَبَا) ضميرُ (يبيّنان) عائدٌ على الباء وفي ، يعني أنَّهما قد يأتيان لمعنى السَّبَبيَّةِ ، فيُبيِّنان معناها بمعنى أنَّ المجرورَ بهما يكون سَبَباً لما ذُكِرَ قبلَهما أو بعدهما . فأمَّا الباءُ فقولك : أكرمتك بإكرامِك زيداً ، ومنه قوله تعالى : ﴿إنَّكُم ظَلَمْتُمْ أنفُسَكُم باتِّخَاذِكُم العِجْلَ﴾[7] . وقولُه : ﴿فَبِظُلْمٍ من الّذينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عليهم طَيِّباتٍ أُحِلَّتْ لهم وبِصَدِّهِم عن سبيلِ الله كثيراً﴾[8] . ﴿فَبِما رَحْمَةٍ من اللهِ لِنتَ لهم﴾[9] . وقال الشاعر :

ولكنَّ الرَّزِيَّةَ فَقْدُ شَخصٍ ... يموتُ بموته بَشَرٌ كثيرُ[10]

---

(١) سورة الحج آية ٢٨ ، وفي الأصلين (ليذكروا) .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٥ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٧ .

(٤) سورة البقرة آية ١٧٩ .

(٥) سورة يوسف آية ٧ .

(٦) سورة يوسف آية ١١١ .

(٧) سورة البقرة آية ٥٤ .

(٨) سورة النساء آية ١٦٠ .

(٩) سورة آل عمران ١٥٩ .

(١٠) لمليل بن الدهقانة التغلبي كما في معجم الشعراء للمرزباني ص ٤٤٥ ، والحماسة البصرية ٢١٢/١ ، وعزاه القالي في الأمالي ٢٧٢/١ ، وتبعه البكري في اللآلىء ٦٠٣/١ إلى أعرابيَّة ، =

وهذا معنى ثالث ذكره للباء ؛ إذ قدّم معنى البدليّة والظرفيّة . وأمّا (في) فلم يُقَدّم لها معنى إلا الظرفيّة ، وهذا معنى ثانٍ لها ، ومثالها في السَّبَبِيَّةِ : عذلتك في حُبّ فلان ، وأحببتك في لومه . ومنه في القرآن : ﴿لولا كتابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُم فِيْمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[1] ﴿ قالَتْ فذلكُنَّ الذي لُمْتُنَّنِي فيه﴾[2] . وفي الحديث : «عُذِّبَت امرأةٌ في هِرَّةٍ رَبَطَتْها»[3] . فمعنى (في) هنا السَّبَبِيَّة ؛ ولذلك يَصِحُّ في موضعها (بسبب) . ومن ذلك قولُ الشاعر :

فليتَ رجالاً فيكَ قد نَذُروا دَمِي   وهَمُّوا بقَتْلي يـا بُثَينَ لَقُوني[4]

وهنا مسألتان :

إحداهما : أنَّ السَّبَبِيَّةَ التي ذكر هنا بمعنى التعليل كما تَقدَّمَ في الأمثلة .

وقد أطلق في التسهيل عليها لفظ التعليل[5] ، أعني على (في) ، وأطلق على الباء التي يُسَمِّيها النحويون باءَ الاستعانة باء السببية[6] ، نحو : كتبتُ بالقلم ، وقطعتُ بالسكين ، وضربته بالسوط . واعتَذَر عن إيثار هذا الإطلاق الذي اصطلح عليه

= وروايته في المصادر السالفة (يموت لموته) ، فلا شاهد فيه على هذه الرواية . ورواية ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٢/١ (بموته) ، والشاطبي كثير التعويل عليه . وفي الأصل (الزريّة) بتقديم المعجمة .

(١) سورة الأنفال آية ٦٨ .

(٢) سورة يوسف آية ٣٢ .

(٣) صحيح البخاري – كتاب المساقاة ، باب فضل السقي – ١٤٧/٣ ، وكتاب بدء الخلق ، باب خمس من الدواب فواسق – ١٥٧/٤ ، وصحيح مسلم – كتاب السلام ، باب تحريم قتل الهرّة ١٧٦٠/٤ .

(٤) لجميل ، ديوانه ص ٢١٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٢٤/١ ، وانظر الأمالي ٢٠٤/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٨ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٢٠/١ ، البحر المحيط ٤٣٦/٢ وفي الأصل (لغوني) ، والصواب من أ ، ومصادر التخريج .

(٥) التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر شرحه ، السفر الثاني ٤٢٠/١ .

(٦) التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر شرحه ، السفر الثاني ٤١١/١ .

/٢٩٨/ من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله عز / وجل[١] ، فإنَّ استعمالَ السَّبَبِيَّة فيها يجوز ، واستعمال الاستعانةِ فيها لا يجوز ، نحو قوله تعالى : ﴿فَأَخْرَجَ به من الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لكم﴾[٢] . ﴿فَأَخْرَجْنَا به من كُلِّ الثمرات﴾[٣] . ﴿فَأَخْرَجْنَا به نَبَاتَ كُلِّ شَيء﴾[٤] . وهذا الإطلاق لم يُرِده الناظمُ هنا ، ولا أُرادَ بالسَّببيَّةِ إلاّ معنى التعليل ؛ لأنَّه شَرَّكَ مع الباء (في) ، و(في) لا تأتي للاستعانة أصلاً ، وتأتي للتعليل كما تبيَّن .

وأيضاً فسيذكُرُ للباء معنى الاستعانة على إثْرِ هذا ، فهو هنا فيما يَظْهَرُ لبادي الرأي موافقٌ لإطلاق النحويين ومفارق[٥] لنظره في استحداث ذلك الاصطلاح . وسيأتي توجيه الموضع بما يمكن بحول الله .

والثانية : أنَّ قولَه : (وقد يُبيِّنان السَّبَب) يقتضي أنَّ هذا المعنى فيهما قليلٌ . وهذا مسلَّم في (في) إن سُلِّم ما قال فيها ، فإنَّ كونَها لمعنى السَّبَبِيَّةِ قليلٌ . أمَّا إن قيل بنَفْيِ هذا المعنى فواضحٌ . وأمَّا الباءُ فالسَّبَبِيَّةُ فيها معنى شهير كثيرٌ لا يُوْصَفُ بالقِلَّة ، فإتيانُه بقد المعطية لمعنى التقليل غيرُ محرَّر ، والله أعلم . ثُمَّ أَخَذَ في تكميل معاني الباء فقال :

بالبا اسْتَعِن وعَدِّ عَوِّض أَلْصِق ومِثْلَ مَعْ ومِنْ وعَنْ بها انْطِقِ

فذكر لها في هذين البيتين سبعةَ معانٍ ، فجميعُ ما ذَكَر للباء عَشَرَةُ معانٍ :

الأول : الاستعانةُ ، وهو قوله : (بالبا اسْتَعِنْ) أي اجعلها في الكلام لمعنى الاستعانة ، وهي في محصول الأمر الباءُ الداخلـةُ على الآلات ، نحو : كتبتُ بالقَلَمِ ، فالقلم آلَةٌ يَحْصُلُ بها للكاتب الكَتْبُ ، وكذلك : ضربتُ بالسوطِ ،

---

(١) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٢/١ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢ ، سورة ابراهيم آية ٣٢ .

(٣) سورة الأعراف آية ٥٧ .

(٤) سورة الأنعام آية ٩٩ .

(٥) في الأصل (معارف) تحريف صوابه من أ .

وقطعتُ بالسكين . ومنه في القرآن : ﴿الّذي عَلَّمَ بالقَلَم﴾[1] . ﴿تُرْهِبُونَ به عَدُوَّ اللهِ وعَدُوَّكُم﴾[2] . واعلم أنَّه حيثُ أَثْبَتَ معنى الاستعانة للباء هنا يلزمه أَحَدُ أمرين :

إمَّا أَنْ يُطْلِقَ القولَ بذلك بالنسبة إلى ما جاء للعباد ، وما جاء لله عز وجل ، فيلزم من ذلك أَنْ يُطْلِق على الله عز وجل لَفْظَ الاستعانة ، وأَنَّه مستعينٌ ، كما أَنَّ العَبْدَ مستَعِينٌ ، وذلك لا يجوز كما قال في الشرح[3] ، فإنَّ اللهَ هو المستعانُ ، وليس بالمستعين .

وإما أَنْ يقالَ : إنَّ الباء للسَّبَبِيَّة بالنسبة إلى الله تعالى في نحو : ﴿فأَخْرَجْنَا به من كُلِّ الثَّمَرَات﴾[4] فَيَلْزَمَ مثل ذلك فيما كان راجعاً إلى العباد ، ويَرْتَفِعَ معنى الاستعانة عن الباء جملةً ؛ فلا يكونُ إتيانُه به هنا صحيحاً على هذا التقدير ، فعلى كلا التقديرين يَلْزَمُ المحذور .

والجواب عن ذلك من ثلاثةِ أَوْجُهٍ :

أَحَدُها : أَنَّ القرآنَ إنما نَزَلَ بلسانِ العرب على حَسَبِ ما يخاطِبُ به بعضُهم بَعْضاً وعلى ما يتعارفون بينهم ، ومن جُمْلَةِ ما تعارفوا أَنْ وضعوا الباءَ تَدُلُّ على أَنَّ ما دخلت عليه آلَـةٌ للفعل ، وهي التي سمَّاها النحاةُ المتأخرونَ باءَ الاستعانة ، فإذا جاء في القرآن من خِطَاب الله للعباد ما هو على ذلك التقرير ، فلا نُكْرَ فيه بِنَاءً على أَنَّ كتاب الله أُنزِلَ على قانونِ كلام العباد ، كما أَنَّه لا نُكْرَ في دخول أداةِ التَّرَجِّي في خطاب الله تعالى للعباد في نحو : ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[5] . وقوله :

---

(١) سورة العلق آية ٤ .

(٢) سورة الأنفال آية ٦٠ .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٢/١ .

(٤) سورة الأعراف آية ٥٧ .

(٥) سورة طه آية ٤٤ .

﴿عَسَى اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِم﴾[1] . / بناءً على جريانه على قانون كلام العباد ، فباءُ /٢٩٩/
الآلات التي تُسَمَّى في الاصطلاح باءَ الاستعانة كلَعَلَّ وعسى اللتين تُسَمَّيان حَرْفَيْ تَرَجٍّ ، والترجِّي والاستعانةُ على الله مُحَال .

فإن قيل : لا يقول ابن مالك لأن لعل وعسى للترجِّي في الآيتين ، بل للتعليل . قيل : فقد قال : إنَّ لَعَلَّ في قوله : ﴿لعلَّك باخِعٌ نَفْسَك﴾[2] . إنها للإشفاق[3] ، ونِسْبَةُ الإشفاق إلى الله عَزَّ وجَلَّ كَنِسْبَةِ التَّرَجِّي إليه في أَنَّ ذلك عليه مستحيلٌ .

فإن قيل : فإنَّ في ذلك الإطلاق إيهاماً فيجتنب .

قيل : فكذلك في إطلاق لفظ التَّرَجِّي والإشفاق ، فكما يَسُوغُ أَنْ تقول في (لعل) مثلاً أَنَّها للترجي أو للإشفاق بإطلاقٍ ، مع تَنَزُّهِ الله عن الاتِّصاف بهما ، فكذلك تقول في الباء إنَّها للاستعانة إذا دخلت على الآلات بإطلاق مع تَنَزُّهِ الله عن الاستعانة .

والثاني : أَنَّ معنى الاستعانة لا يلزم فيه أَنْ يكونَ المستعينُ مفتقراً إلى الآلةِ المستعانِ بها ولا بُدَّ ، بل معنى ذلك إيقاعُ الفعل بآلةٍ ، وقد يكون الفاعلُ غَنِيّاً عن الآلة ، وقد يكون مفتقراً إليها ، فلا يكون معنى الاستعانة مفهوماً من هذا الاصطلاح ، ولا فَرْقَ بين قولك : باءُ الاستعانة وبينَ قولك : الباءُ الداخلةُ على الآلات ، أو الدالَّةُ على أَنَّ المجرورَ بها آلـةٌ ، أو نحو ذلك ، فالخلافُ إذاً في لَفْظٍ ليس تحتَه معنىً يُخَالَفُ فيه .

فإن قيل : كيف يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إلى الله تعالى الفعلُ بآلةٍ .

---

(١) سورة التوبة آية ١٠٢ .

(٢) سورة الكهف آية ٦ ، و(لعلك) كذا في الأصلين بسقوط الفاء ، وإسقاط حروف العطف من أوائل الآيات المستشهد بها جارٍ في مصنفات العلماء .

(٣) شرح التسهيل ، السفر الأول ٥٥٢/٢ .

قيل : يَصِحُّ على الوجه الذي يُنْسَبُ إليه الفعلُ بسَبَبٍ .

فإن قيل : إنَّ الآلةَ تقتضي الاحتياجُ إليها .

قيل : فيلزم أَنْ يكون السَّببُ مقتضياً للاحتياج إليه .

فإن قلت في السبب : إنَّ اللهَ مُسَبِّبُه ، فكذلك الآلةُ اللهُ مُصَيِّرُها آلةً ، فهو خالقُ الآلةِ وما صُنِعَ بها ، وخالقُ السَّببِ والـمُسَبَّبِ عنه .

فإن قلت : الآلةُ تقتضي أَنَّ لها فعلاً لا يكون دونَها .

قيل : فكذلك السَّبَبُ ، [لأنه][1] من حيثُ وُضِعَ سَبَباً ، إنَّـما وُجِدَ المُسَبَّبُ بوساطته حتى إذا [لم يوجد السَّببُ][2] لم يُوْجَد المُسَبَّبُ ، فقد صار المحذورُ المُتَوَهَّمُ في الآلَةِ لازماً في السَّبَبِ ، فإن لزم في القول بباء الآلة أَمْرٌ لَزِمَ مثلُه في القول بباء السَّبَبِ ، فلزم ابن مالك ما فَرَّ منه .

فإن قيل : فالمرادُ إذاً من باء السبب وباء الاستعانة معنىً واحدٌ ، وإذا كان كذلك فما أطلقه المؤلفُ على الباءين من المعنى الواحد لا محذورَ فيه ، إذ لم يَلْزَم[3] فيهما محذورٌ في كلام الله تعالى .

قيـل : إطلاقُه على باء الاستعانة أَنَّـها باءُ السَّببِ خَطَأٌ ؛ بل معقولُ السَّبَبِيَّةِ غيرُ معقول الاستعانة ، فجَعْلُ إحداهما هي الأخرى مخالفٌ للوضع والمعقول[4] ، فإنَّ السَّببَ عِلَّةٌ معقولَةٌ وُجِدَ الفعلُ لأَجْلِها ، وليس كذلك الآلةُ ؛ ولذلك تقول : أكرمتُك بإكرامك إيّايَ ، فَيُعْقَلَ[5] منه أَنَّ إكرامَه لك عِلَّةٌ في إكرامك له لا آلـةٌ ؛ لأَنَّ الإكرامَ لا يُتَوَهَّمُ فيه أَنَّه آلـةٌ . وتقول : كتبت

---

(١) تكملة من أ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، وما أثبت من أ .

(٣) سقطت (لم) من .

(٤) في أ : (للمفعول) ، تحريف .

(٥) في أ : (فتعقل) .

بالقلم ، فَيُعْقَلَ[1] منه أنّ القلمَ آلَةٌ لا عِلَّةٌ ؛ إذ لا يُتَوَهَّمُ أنَّ كَتْبَك وَقَعَ بسبب القلم ، وكذلك تفهم من قوله تعالى : ﴿الذي عَلَّمَ بالقَلَم﴾[2] . أنَّ / القلمَ آلَةُ التعليم ، ولا يُفْهَم[3] أنَّه سَبَبُ التعليم . وهذا ظاهر . /٣٠٠/

والثالث : أنَّا إن سلَّمْنا أنَّ ما وقع من ذلك في كلام الله تعالى يَجِبُ حملُه على أنَّ الباءَ معناها السَّببُ ، فلا يَجِبُ ذلك في كلام العباد ، بل نقول[4] : إنَّ قولَك : كتبتُ بالقلم ، وضربتُ بالسوط ، وسائرَ ما تدخلُ الباءُ فيه على الآلات في كلام العباد تُحْمَلُ الباءُ فيه على ظاهرِها من الاستعانة ؛ لظُهورِ ذلك المعنى فيها .

ويَحْصُلُ بهذه الطريقة الجمعُ بين كلامه هنا وتَحَرُّزِه في الشرح ، ويؤيِّدُ ذلك أنَّ ما ذكرَه من الأمثلة في القرآن يَظْهَرُ فيه معنى التعليلِ لِصِحَّةِ تقديرِ الباء بقولك (بسبب) أو (لأجل) ، فتقول : فأخرجنا بسببه من كلِّ الثمرات ، وذلك صحيحٌ بخلاف قولك : كتبتُ بالقلم كما تقدَّم .

والثاني من معاني الباء التَّعْدِيَةُ ، وذلك قوله : (وَعَدٌ) أي : عَدَّ بها بمعنى اجعلها لذلك المعنى ، ومعنى التَّعْدِيَةِ أنْ تَدْخُلَ في الكلام على معمولِ الفعل ، فيَصيرَ في المعنى كالمعدَّى بالهمزة ، وذلك قولُك : ذهبتُ به ، بمعنى أَذْهَبْتُه ، وخرجتُ به بمعنى أخرجته ، وقَعَدْتُ به ، بمعنى أقعدته . ومنه في القرآن الكريم : ﴿ولو شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بسَمْعِهِم وأَبْصَارِهِم﴾[5] . بمعنى[6] : لأذهب سمعهم وأبصارهم ؛ إذ لا يَصِحُّ تَوَهُّمُ المعنى الآخر ؛ إذ فيه نِسْبَةُ الذهاب إلى

---

(١) في أ : (فتعقل معناه) ، و(معناه) تحريف .
(٢) سورة العلق آية ٤ .
(٣) في أ : (تفهم) .
(٤) في أ : (تقول) .
(٥) سورة البقرة آية ٢٠ .
(٦) في أ : (المعنى) .

الله ، وهو مُحَالٌ ، وكذلك قوله : ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾[1] . معناه : أذهبَ اللهُ نُوْرَهُم . ومنه قول امرئ القيس :

كُميتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حالِ مَتْنِهِ ... كما زَلَّـتِ الصفواءُ بالمُتَنَزِّلِ[2]

فالمعنى كما أَزَلَّتِ الصفواءُ الـمُتَنَزِّلَ[3] ، وإلاّ فالصفواءُ لا تَزِلُّ .

وقال قيس بن الخطيم[4] :

ديارُ التي كادت ونحن على منىً ... تَحُلُّ بنا لولا نَجَاءُ الركائبِ[5]

فالمعنى تُحِلُّنا . ومن كلامهم : تَكَلَّم فلانٌ فما سَقَطَ بحرف ، وما أسقط حرفاً[6] ، على معنى واحد ، وأنكر المبرّدُ أَنْ تَقَعَ الباءُ للتَعْدِيَةِ[7] ، وحمل ما جاء مما ظاهره ذلك على أنَّها للمصاحبة ، وما تَقَدَّمَ من الأمثلة لا يَسُوغُ له هذا التأويل في

---

(١) سورة البقرة آية ١٧ .

(٢) ديوانه ص ٢٠ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٨٤ ، شرح القصائد التسع ١٦٨/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٠٢/١ ، البسيط ٤١٨/٢ . وفي الأصل : (ميته . . . أزلت الصفواء المنتزل) .

(٣) في الأصل : (المنتزل) .

(٤) في الأصل : (الحطيم) بالمهملة .

(٥) ديوانه ص ٧٧ ، طبقات فحول الشعراء ٢٢٨/١ ، الكامل ٨١٣/٢ ، جمهرة أشعار العرب ٦٤٦/٢ ، الأصول ٤٦٦/٣ ، الإيضاح ص ١٦٩ ، الأشباه والنظائر للخالديين ٢٤/١ ، أمالي المرتضى ٣٣٠/١ ، المقتصد ٥٩١/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٠٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٤/١ ، البسيط ٤١٨/١ . وفي الأصل (كانت) ومثلها في شرح الجمل لابن عصفور ، والبسيط ، وهي رواية نبّه على خطئها محقق الديوان ، ومحقق الجمهرة ، والصواب من أ ، وسائر مصادر التخريج .

(٦) أورده ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٤٤٤ ، ولم ينصَّ على أنَّه من كلام العرب . وفي البسيط لابن أبي الربيع ٤١٧/١ : «حكى ابن قتيبة : تكلّم فلان مما سقط بحرف» .

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، البسيط ٤١٧/١ ، الجنى الداني ص ٣٨ .

جميعها ، فإنَّه إن ساغ له في الآية الأُولى أَنْ يقولَ إنَّ المعنى : ولو شاء اللهُ لذهب البرقُ بسمعهم ، فيعيد الضميرَ على البَرْق - لم[1] يسغ له في قوله : ﴿ذَهَبَ اللهُ بنورِهِم﴾[2] ، ولا في البيتين ، ولا في المثال الآخر ، فالأَصَحُّ ما ذهب إليه الناظم من إثبات هذا المعنى للباء ، وهو مَذْهَبُ الجمهور[3] .

والثالث : من معاني الباء التعويض وذلك قوله : (عَوِّض) ، والمراد : وعَوِّض ، فحذفَ العاطفَ على عادته ، وكذلك في (الصِقْ) يعني أَنـَّها تجيء أيضاً لمعنى التعويض ، يريد أَنْ يقعَ ما جُرَّ بها عِوَضاً ممّا بعدَها أو قبلَها أو معوضاً منه ، ويَشْمُلُ هذا الموضع موضعين مما ذكره في التسهيل ، وهما معنى البدل ، والمقابلة[4] ، كقولهم : اشتريت الفرسَ بأَلْفٍ ، وقابلت الإحسان بضِعفٍ . وفي القرآن : ﴿أُولائِكَ الّذِينَ اشْتَرَوا الضَّلالَةَ بالهُدَى﴾[5] . ﴿أُولائِكَ الّذِينَ اشْتَرَوا الحَيَاةَ الدُّنْيَا بالآخِرَة﴾[6] . ويقال : بعْته ناجزاً بناجزٍ ، والسمن منوانِ بدرهمٍ[7] . وقال الشاعر ، وهو من أبيات الحماسة :

فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا ركبوا   شَدُّوا الإغارةَ فُرساناً وركبانا[8]

/٣٠١/ ومنه أيضاً / قول الله تعالى : ﴿أَتَستَبْدِلُونَ الذي هو أَدْنَى بالذي هو خَير﴾[9] .

---

(١) في الأصلين (ولم) بإقحام الواو .

(٢) سورة البقرة آية ١٧ .

(٣) انظر الإيضاح ص ٧٠ ، البسيط ٤١٧/١ ، الجنى الداني ص ٣٨ ، همع الهوامع ١٦/٥ .

(٤) التسهيل ص ١٤٥ .

(٥) سورة البقرة آية ١٦ .

(٦) سورة البقرة آية ٨٦ .

(٧) انظر ما تقدَّم ص ٩٨ .

(٨) الحماسة ٥٨/١ ، ولم يرد البيت في شرحها للمرزوقي ، وأشار محققه الأستاذ عبد السلام هارون في هامش ٣١/١ إلى أنَّ التبريزي أورده في شرحه ، وقد مضى ص ٢٠٠ .

(٩) سورة البقرة آية ٦١ .

وقال معن[1] بن أوس :

وكنتُ إذا ما صاحبٌ رامَ ظِنَّةً ... وبَدَّلَ سوءاً بالذي كان يفعلُ
قلبتُ له ظَهْرَ المِجَنِّ ولم أَدُم ... على ذاك إلا رَيْثَما أَتَحَوَّلُ [2]

وقال عبدالله بن الحارث يذكر نَفْيَ قريشٍ له ، ولمن أَسْلَم من بلادهم :

وبُدِّلْتُ شِبْلاً شِبْلَ كُلِّ ضَعِيفَةٍ ... بذي فَخَرٍ مأوى الضِّعافِ الأرامل [3]

وفي الحماسة قول الآخر :

أَبْدَلَهَا اللهُ بلونٍ لَوْنين ... سوادَ وَجْهٍ وبياضَ عَيْنَيْن [4]

وقال عَدِيُّ بن زيد :

وبُدِّلَ الفَيْجُ بالزُّرافَة والـ ... أيامُ خُوْنٌ جَمٌّ عجائبُها [5]

والرابع : من معاني الباء الإلصاقُ ، وذلك قوله : (ألصق) يريد أَنَّ الباءَ تقع أيضاً لِلإلصاق ، ومعنى الإلصاق : أَنْ تأتيَ لمعنى وَصْلِ الشيء بالشيء حقيقةً أو

---

(١) في أ : (معز) ، تحريف .

(٢) ديوانه ص ٩٤ ، وتخريجها فيه ص ١٢٤-١٢٥ ، وأوردهما ابن لب في رسالته في (تعيين محل دخول الباء من مفعولي بدّل وأبدل . . .) المنشورة في العدد الثاني من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ص ٥٢٢ عن عقود الزبرجد ، وانظر عقود الزبرجد ٨٩/١ .

(٣) السيرة لابن هشام ٣٣١/١ ، والروض الأنف ٣١٤/٣ .

(٤) الحماسة ٤٢٦/٢ ، والبيتان في رسالة ابن لب المشار إليها قريباً ، مجلة كليّة اللغة العربيّة ، العدد الثاني ص ٥٢٣ ، وروايته : (أبدلك) ، وانظر عقود الزبرجد ٨٩/١ .

(٥) ديوانه ص ٤٧ ، والسيرة ٦٨/١ ، الروض الأنف ٣٠٥/١ ، مجلة كلية اللغة العربيّة ، العدد الثاني ص ٥٢٠ في رسالة ابن لب المذكورة ، عقود الزبرجد ٨٦/١ ، وفيه (صور جم) تحريف .

مجازاً ، كقولك : مررتُ بزيدٍ ، ومَسَحْتُ برأسي ، وضربتُه بيدي ، وما أشبه ذلك ، وهي عند المؤلف : ما وقع في نحو : وصلتُ كذا بكذا [1] . وخلطتُ كذا بكذا . وهو عند غيره على أعم من هذا ، فإنّها الأصل عندهم في [2] معاني الباء ، وما عدا ذلك من معانيها إلى معنى الإلصاق يرجع [3] في الغالب ، قال سيبويه : «وباء الجر إنما هي للإلصاق والاختلاط وذلك قولك : خرجت بزيد ، ودخلتُ به وضربتُه بالسوط ، ألصقت ضربك إياه بالسوط» [4] .

قال : «فما اتَّسَعَ من هذا في الكلام ، فهذا أصله» [5] وما قاله صحيح ، ولذلك قال الجزولي : «الباء للإلصاق ، ويدخلها معنى الاستعانة ، ومعنى الظرف ، ومعنى المصاحبة» [6] .

قال الشلوبين – لما ذَكَر معانيها – ومعناها إنَّـما هو الإلصاق ، وما سوى ذلك من المعاني المذكورة ، فليس بخارج عنه [7] ، أي أَنَّه مناسبٌ له . ولم يُعَوِّل ابن مالك على هذا الأصل ؛ بل عَدَّ لها ما كان أصلاً أو فرعاً بناءً على أَنَّـها في أصل وضعها لذلك ، حملاً على الظاهر ، وإن أمكن أَنْ يكونَ المرادُ غيرَه ، وقد تقدَّم لهذا نظائر في كلامه .

والخامس : أَنْ تأتيَ مرادفةً في المعنى لـ (مَعَ) ، وذلك قوله : (ومثلَ مَعْ ومِنْ وعَنْ بها انطِق) مثلَ : منصوبٌ بانطِق ، أي انطق بها مثلَ كذا ، يريد أَنَّـها تقعُ مواقعَ هذه الأدوات على معانيها ، فتنطِقُ بالباء في الموضع الذي تَنْطِقُ فيه بمَعَ ،

(١) شرح الكافية الشافية ٨٠٦/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١١/١ .
(٢) في الأصل : (من) .
(٣) في أ : (ويرجع) ، بواو مقحمة قبل الفعل .
(٤) الكتاب ٢١٧/٤ ، وفيه (للإلزاق . . . ألزقت) . وفي أ : (بالصوت) تحريف .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) الجزوليّة ص ١٢٧ مع اختلاف يسير في ألفاظه .
(٧) شرح الجزوليّة ٧٣٩/٢ ، وهذا خلاصة كلامه .

وكذلك ما ذَكَرَ معها ، فأمَّا كونها تقع بمعنى (مع) فهي التي تُسَمَّى باءَ المصاحبة ، وهي التي يصلح في موضعها (مع) ، ويغني عنها وعن مجرورها الحالُ ، وذلك قولك : «المرء بأصْغَرَيْهِ» [1] . أي مَعَ أصغريه ، ومصاحبٌ لهما ، وذهبتُ بزيد ، أي مَعَ زيدٍ ، وخرجت بثيابي ، أي معها ، ومصاحبٌ لها . وفي القرآن الكريم : ﴿يا أيُّها النَّاسُ قد جاءَكُم الرسولُ بالحَقِّ من ربكم﴾ [2] أي مع الحق .

وقال تعالى [3] : ﴿قِيلَ يا نُوحُ اهبِط بسَلامٍ مِنّا وبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ﴾ [4] . أي مع سلام . وكذلك قوله : ﴿تَنْبُتُ بالدُّهْنِ﴾ [5] . وسمَّى هذه الباء في التسهيل باءَ المصاحبة [6] .

وأمَّا كونُها تقع بمعنى (مِن) ، وهو السادس من معانيها ، فمثالُه قولُ الله تعالى : ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بها عِبادُ اللهِ﴾ [7] . تقديره : يشرب منها ، وعلى هذا حَمَلَ ابنُ قتيبة قوله تعالى : ﴿فإن لم يستجيبوا لكم فاعْلَمُوا أنَّما أُنْزِلَ / بِعِلْمِ اللهِ﴾ [8] . /٣٠٢/ أي : من علم الله [9] . وقال أبو ذؤيب الهذلي :

---

(١) من كلام ضمرة بن ضمرة التميمي ، وقد رآه المنذر فاقتحمته عينه ، وكان سمع بذكره ، فقال : «لأن تسمع بالمعبديّ خير من أن تراه» ، انظر الفاخر ص ٦٨ ، جمهرة الأمثال ٣٦٦/١ ، مجمع الأمثال ١٣١/١ ، المستقصى ٣٧٠/١ .

(٢) سورة النساء آية ١٧٠ .

(٣) سقطت (تعالى) من أ .

(٤) سورة هود آية ٤٨ .

(٥) سورة (المؤمنون) آية ٢٠ .

(٦) التسهيل ص ١٤٥ ، وانظر شرحه ، السفر الثاني ٤١٢/١ .

(٧) سورة الإنسان آية ٦ .

(٨) سورة هود آية ١٤ .

(٩) مشكل القرآن ص ٥٧٧ .

شَرِبْنَ بماء البحر ثم تَصَعَّدَت   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نَئِيجُ[1]

وقال عنترة العبسي :

شَرِبَتْ بماء الدُّحْرُضَيْنِ فأَصْبَحَتْ   زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ[2]

وقال عُمَرُ بن أبي ربيعة :

فَلَثَمْتُ فاها آخذاً بقُرُونها   شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ ماء الحَشْرَجِ[3]

ولم يُعَيِّنِ الناظمُ أيَّ تصاريفِ (مِنْ) تَقَعُ الباءُ موقعَه ، فيُوْهِمُ أَحَدَ أمرين كلاهما محذورٌ .

أَحَدُهما : أَنْ تكون واقعةً موقعَ (مِنْ) في جميعِ تصاريفها ، فيُؤْتَى بها لابتداء الغاية ، وللتبعيض ، ولبيان الجنس ، ولغير ذلك من معاني (مِنْ) .

والثاني : أَنْ تَقَعَ موقِعَها في معنى واحدٍ من تلك المعاني ، وهو لم يُبَيِّنْهُ ، فربَّما يَسْبِق أنَّها تقع موقع التي لابتداء الغاية ، أو لبيان الجنس ، وذلك غيرُ صحيح ؛ لأنَّها إنما تَقَعُ موقِعَ التبعِيضِيَّة خاصّة ، كما تبين في التمثيل . وقد نَصَّ على ذلك في التسهيل إذ قال : «ومن التبعيضية»[4] ، فكان الواجب أن يقيد هنا كذلك . ويمكن أَنْ يُعْتَذَرَ عنه بأَنَّه أحالَ على ما وقع في كلام العرب من ذلك ؛

---

(١) شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، ومعنى تخريج البيت ص ١٥٢ .

(٢) ديوانه ص ٢٠١ من معلقته ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٢٤ ، شرح القصائد التسع ٤٨٦/٢ ، أدب الكاتب ص ٥١٥ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٥ ، الصاحبي ص ١٣٣ ، سر صناعة الإعراب ١٣٤/١ ، الاقتضاب ٣٧٣/٣ .

(٣) ملحقات ديوانه ص ٤٨٠ ، وهو في ديوان جميل ص ٤٢ ، وتخريجه ص ٤١ ، وينسب أيضاً إلى عروة بن أذينة ، وهو في شعره ص ٤٠٩ ، وتخريجه ص ٤٠٨ . وانظر الكامل ٣٨٢/١ ، الحيوان ١٨٢/٦ ، الحماسة البصرية ١١٤/٢ ، شرح الكافية الشافية ٨٠٧/٢ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٥/١ ، الجنى الداني ص ١٠٧ ، مغنى اللبيب ص ١٤٣ ، شرح أبياته ٣١٣/٢ .

(٤) التسهيل ص ١٤٥ .

إذ لا تُوْجَدُ إلاّ بمعنى (مِن) التبعيضِيَّة ، فلم يُضْطَرّ إلى الاحتراز من غيرها . وليس هذا الاعتذار بِجَيِّدٍ ؛ لأنَّه لم يتكلَّم في المسموع ، وإنما تكلم في القياس ؛ ولذلك قال : (بها انطِق) أَمْراً لمن أراد أن يتكلم بها كذلك[1] قياساً ، فالظاهر أن كلامه غير مخلص .

وهنا مسألة وهو[2] أنَّه إذا ثَبَتَ وقوعُ الباء بمعنى (مِنْ) التبعيضِيّة ، وأنَّها مرادِفَتُها ثبت أَنَّ الباء تَقَعُ للتبعيض عند الناظم ، فيقربُ مذهب الشافعية في دعوى أَنَّ الباء في قوله تعالى : ﴿وامسَحُوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾[3] للتبعيض[4] ، كما لو قال : وامْسَحُوا من رءوسكم ، كما أَنَّ قوله : ﴿عيناً يَشْرَبُ بها عِبَادُ اللهِ﴾[5] بمعنى : يشرب منها .

فإن قلت : من أين يتعين في الآية أَنَّ الباءَ هي التي بمعنى (من) ، ولعلها بمعنى آخر كالإلصاق أو الاستعانة ، ونحوهما ، أو زائدة ؟

قيل : هي عندهم مُتَعَيِّنَةٌ إذا دخلت على مفعول يتعدَّى إليه الفعل بنفسه ، فإنك تقول : مسحتُ رأسي ، ومسحت برأسي ، فإذا لم تدخل[6] اقتضى مسح جميعه ، وإذا دخلت اقتضى مسح البعض .

قال الرازي : نحن نعلم بالضرورة الفرقَ بين أَنْ تقولَ : مسحتُ يدي بالمنديل والحائط ، وبين أَنْ تقولَ : مسحت المنديل والحائطَ ، في أَنَّ الأولَ يفيد التبعيضَ ، والثانِيَ يفيد الشمولَ ، وقد اعترض على هذا بأمرين :

---

(١) في أ : (بذلك) .

(٢) بإزائها في حاشية الأصل : (في : وهي) ، وانظر سر صناعة الإعراب ١٢٣/١ ، أحكام القرآن لابن العربي ٥٧١/٢ .

(٣) سورة المائدة آية ٦ .

(٤) انظر البحر المحيط للزركشي ٢٦٧/٢ .

(٥) سورة الإنسان آية ٦ .

(٦) في أ : (يدخل) بمثناة تحتية .

أحدهما : إمكانُ كونها زائدةً ؛ لأنَّ معنى الزيادة ممكن ؛ إذ يقال : مسحت رأسي ، ومسحتُ برأسي على معنى واحد .

والثاني : أنَّ ابنَ جني ذكر أنَّ كونَ الباء للتبعيض شيء لا يعرِفُه أهلُ اللغة [١] .

وأمر ثالث : وهو إمكان أن تكون للإلصاق كأنه إلصاق المسح بالرأس . وقد قيل بهذا ، كما أنَّه قد قيل بالزيادة .

وأجيب عن الأول : أنَّ الزيادةَ على خلاف الأصل ، فلا يُقَال بها ما وُجِدَ عنها مندوحةٌ ، وقد وجدناها بأَنْ تكون للتبعيض .

وعن الثاني : بأَنَّ قولَ ابن جني شهادةٌ على النفي ، وقول من أثبت التبعيض شهادة على الإثبات ، وشهادةُ الإثبات مقدَّمة حسب ما تقرر في علمه .

/٣٠٣/ وعن / الثالث : أنَّ كونَها للإلصاق لا ينافي كونَها للتبعيض ؛ لأن معنى الإلصاق هو الأصل فيها ، ثم يدخل عليه ما سواه من المعاني حسب ما بيَّنه الحُذَّاق .

وأيضاً إذا ثَبَتَ التبعيض بها في المُثُل المتقدِّمة ، لم يَصِحَّ نفيُه عن الآية ، وقد رُدَّ بوجه رابع حكاه عياض في «ترتيب المدارك» عن محمد بن عبد الحكم قال : قلت للشافعي : لأيِّ شيء أخذتم أنَّه إذا مسح الإنسان بعضَ رأسه وترك بعضَه أنَّه يُجْزِئُه ؟

قال : من سبب الباء الزائدة . قال الله [٢] تعالى : ﴿وامْسَحُوا برُءوسِكُم﴾ [٣] ولم يقل رءوسكم .

قال قلتُ [٤] : فأيُّ شي ترى في التَّيَمُّمِ إذا مسح الإنسان بعضَ وجهه

---

(١) سر صناعة الإعراب ١٢٣/١ .

(٢) سقط لفظ الجلالة من أ .

(٣) سورة المائدة آية ٦ .

(٤) في أ : (قلت له) .

وترك بعضاً ؟

قال : لا يُجزِئُه . قلت : لِـمَ ؟ وقد قال الله تعالى : ﴿فامْسَحُوا بوُجُوهِكم وأيدِيكم منه﴾[1] . قال : فسكت[2] . انتهى . وهذا إلزامٌ للشافعيّ حَسَنٌ غير أَنَّ الرازيَّ قد اعتذر عنه بأنَّه الأصل أيضاً في آية التَّيَمُّم ، التبعيض ، فكان الواجب القول به لولا معارضة ما دَلَّ على وجوب مسح جميع الوجه من السنة أو الإجماع ، فقَوِيَ على هذا مذهبُ الشافعية بعضَ القُوَّةِ . وهذا شيء عرض ، والمقصود أَنَّ هذا الموضع من كلام ابن مالك[3] يَعْضُدُ ما ذهب إليه الشافعيَّةُ من إثبات معنى التبعيض على الجملة .

وأَمَّا كونُ الباء بمعنى (عن) وواقعة موقعها فأكثرُ ما يكون مع السؤال إذا قلتَ : سألتُ به ، فإنَّه في معنى سألتُ عنه . ومنه قوله تعالى : ﴿فاسأل به خبيراً﴾[4] أي : عنه . ومنه قول عَلْقَمَةَ بن عَبَدَة :

فإن تسألوني بالنساء فإنَّني ... بصيرٌ بأَدْوَاء النساء طبيبُ[5]

وقال ابن أحمر ، واسمه عمرو :

تُسَائِلُ بابنِ أحمرَ من رآه ... أَعَارَتْ عنُه أم لم تَعَارا[6]

---

(١) سورة النساء آية ٤٣ .

(٢) ترتيب المدارك ٤/١٦١-١٦٢ .

(٣) في الأصل : (ابن جني) والتصحيح من أ .

(٤) سورة الفرقان آية ٥٩ .

(٥) ديوانه ص ٣٥ ، المفضليات ص ٣٩٢ ، أدب الكاتب ص ٥٠٨ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٦٨ ، الاقتضاب ٣/٣٤٤ ، رصف المباني ص ١٤٤ ، الجنى الداني ص ١٠٥ .

(٦) في شعره ص ٧٦ : (وربت سائل عنّي حفيّ) ، وهذه رواية ابن جني في المنصف ٣/٤٢ ، وثابت في خلق الإنسان ص ١١٧ ، وابن دريد في الجمهرة ١/٢٨ - وفيه : (تِعارا - مكسور التاء - قال أبو بكر - هكذا لغته - أي صارت عوراء) - وهي أيضاً في أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢ ، شرح شواهد الشافية ص ٣٥٣ ، وأشار البغدادي إلى رواية ابن قتيبة ، ونقل كلام =

وقال الأخطل :

دع المغمر لا تسأل بمصرعه   وسَل بمصقلة البكريِّ ما فَعَلا[1]

وقال مالك بن حَرِيم[2] ، أو خُرَيْم أو خُزَيْم الهمداني :

ولا يسألُ الضيفُ الغريبُ إذا شتا   بما زَجَرَتْ قِدْري له حين وَدَّعَا[3]

وقد تقع موقعَ (عن) في غير السؤال . ومنه في القرآن : ﴿ويوم تَشَقَّقُ السَّماءُ بالغَمَام﴾[4] . قال في الشرح : أي عن الغمام[5] . وكذلك قال في قوله تعالى : ﴿يَسْعَى نُوْرُهُم بين أَيْدِيهم وبأَيْـمانِهـم﴾[6] : «أي وعن أيمانهـم»[7] . ويُقَوِّي ذلك الآية الأخرى : ﴿ثُمَّ لآتِيَـنَّهُم مِنْ بَيْنِ أيديهم ومن خَلْفِهم وعن أَيْـمانِهم

= ابن السيد الآتي . وقال ابن السيد في الاقتضاب ٣٤٥/٣ : « . . . ووقع في شعر ابن أحمر : (وربت سائل عن حفيّ) ، وهو الصحيح ؛ لأنَّه ليس قبل هذا البيت مذكور يعود إليه الضمير من قوله (تساءل) ، ولعل الذي ذكر ابن قتيبة رواية ثانية مخالفة للرواية التي وقعت إلينا من هذا الشعر . . .) وانظر الرواية التي ذكرها الشاطبيّ في أدب الكاتب ص ٥٠٨ ، المنصف ٢٦٠/١ ، شرح المفصل ٧٥/١٠ ، ضرائر الشعر ص ٤٧ .

(١) ديوانه ١٥٧/١ من قصيدة لاميّة ، أدب الكاتب ص ٥٠٩ ، الاقتضاب ٣٤٦/٣ ، والشطر الثاني في الكتاب ٢٠٨/٤ ، وفيه (ما فَعَلْ) شاهداً على إجراء القوافي مجراها في الكلام ، لو لم تكن قوافي شعر .

(٢) في الأصل : (حزيم) بمعجمة بعد مهملة ، وانظر الاقتضاب ٢٤٧/٣ ، وحاشية الأصمعيات ص ٦٧ .

(٣) الأصمعيات ص ٦٧ ، الوحشيات ص ٢٥٩ ، أدب الكاتب ص ٥٠٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٤٣/١ ، الاقتضاب ٢٤٧/٣ .

(٤) سورة الفرقان آية ٢٥ .

(٥) لم أجد هذا في السفر الثاني من شرح التسهيل ٤١٤/١ حيث أورد الآية .

(٦) سورة الحديد آية ١٢ .

(٧) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤١٤/١ .

وعن شمائلهم﴾[1] . فإنَّ الباء هنا أعطت من المعنى ما أعطته (عن) هنالك .

فإن قيل : فإنَّ الباءَ على قسمين : زائدةٌ ، وغيرُ زائدةٍ ، ومواضع الزائدة كثيرةٌ قياسيّةٌ ، وغيرُ قياسية ، فلِمَ لَمْ يذكر قسمَ الزائدة هنا ، كما ذكر قسم (مِنْ) الزائدة ، واللام الزائدة ، وغيرِهما .

فالجواب : أنَّه قد تَقَدَّم له ذلك في باب ما ولا وإن المشبهات بليس ، فذكر هنالك المواضع القياسية وما لحق بها ، والذي لم يذكره من ذلك إنما هو نادرٌ أو شاذٌّ ، نحو قوله عز وجل : ﴿تُنْبِتُ بالدهن﴾[2] على قراءة ابن كثير . وقوله : ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[3] على احتمالٍ . وفي قراءة أبي جعفر : ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بالأَبْصَارِ﴾[4] .

ومن ذلك في الشعر قولُ قيس بن زُهَير :

/ أَلَمْ يأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي بما لاقت لبونُ بني زيادِ[5] /٣٠٤/

---

(١) سورة الأعراف آية ١٧ .

(٢) سورة المؤمنون آية ٢٠ بضم التاء وكسر الباء من (تنبت) في قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، السبعة ص ٤٤٥ ، حجّة القراءات ص ٤٨٤ ، الإقناع ٧٠٨/٢ .

(٣) سورة البقرة آية ١٩٥ .

(٤) سورة النور آية ٤٣ في قراءة أبي جعفر بضم ياء (يُذْهِب) ، إعراب القرآن للنحاس ٤٤٩/٢ .

(٥) أكثر ما يورد شاهداً على مجيء (يأتيك) غير محذوف حرف العلّة بعد (لم) الجازمة ، واستشهد به على زيادة الباء ابن يعيش في شرح المفصل ٢٤/٨ ، وابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٦٣ ، وانظر النوادر لأبي زيد ص ٥٢٣ ، الكتاب ٣١٦/٣ ، معاني القرآن ١٦٠/١ ، ١٨٨/٢ ، الأصول ٤٤٣/٣ ، الجمل ص ٤٠٧ ، الخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٦ ، المنصف ٨١/٢ ، سر صناعة الإعراب ٧٨/١ ، ٦٣١/٢ ، المحتسب ٦٧/١ ، ١٩٦ ، الحلل ص ٤١١، أمالي ابن الشجري ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، الإنصاف ٣٠/١ ، شرح المفصل ١٠٤/١٠ ، ضرائر الشعر ص ٤٥ ، خزانة الأدب ٥٣٤/٣ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٨ ، وفي أ : (أبي زياد) تحريف .

وقول الآخر :

فكفى بنا فَضْلاً على مَن غَيْرُنا حُبّ النبيِّ محمّدٍ إيّانا[1]

إلى أشياءَ من هذا القبيل لا يُقَاس عليها ، وقد زِيدَت أيضاً قياساً في أَفْعِل به في التعجب ، وقد وقعت الإشارة إليه في بابه فلم يَحْتَج إلى ذكر شيء من ذلك هنا .

ثم اعلم أَنَّ هنا نظراً من وجهين :

أحدهما : أَنَّ هذه المواضعَ التي تُوْضَع فيها الحروفُ بعضُها مكانَ بعض ظاهرُها مستَنْكَرٌ ؛ وذلك أَنَّه قد تَقَرَّر في الحروف أَنَّها لا تتصرَّفُ وتلزمُ[2] مواضعَها التي وضعت فيها ، وكونُ الحرف يَخْرُجُ عن أُصل معناه فيُضَمَّنُ معنى حرف آخر حتى يُوْضَعَ في موضعه تَصَرُّفٌ ظاهر ، فالواجب فيما كان ظاهرُه هذا أَلاَّ يُرْسَلَ القولُ فيه إرسالاً ، وأَلاَّ يقال بظاهرِه إلا إذا دعت إليه ضرورةٌ ، ولم يوجد عنه مُلْتَحَد . وأَمَّا إذا لم تُضَمَّ إليه ضرورةٌ فلا ينبغي أَنْ يُحْمَلَ على ظاهره حتّى يُعْطى من التأمُّل حقَّه ، ومن القياس ما يُسَوِّغُه ، وقد وجدنا هذه المواضعَ التي استشهد بها مُحْتَمِلَةً لخلافِ ما قال الناظم ، ومن وافقه هو . وإثباتُ معنى لكلمةٍ ما بالمُحْتَمِلِ لا يَسُوغ ؛ لأَنَّه تَقَوُّلٌ على كتابِ الله ، وكلامِ العرب ، وذلك أَنَّ هذا الاتساعَ بوضع الكلم بعضِها مكانَ بعض أولى أَنْ ينسبَ إلى الأفعال التي لها التصرُّف بحق الأصل بحيث يصيرُ الفعل إلى معنى فعل آخر ، فيبقى الحرف على وضعه الأصلي ، فإنَّ الحمل على المعنى في الأفعال سَنَنٌ واضحٌ ، وأَمْرٌ

---

(١) ينسب إلى كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه ، وهو في ديوانه ص ٢٨٩ ، وإلى عبدالله بن دواحة رضي الله ، وإلى حسان بن ثابت رضي الله عنه ، وانظر الكتاب ١٠٥/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٣٥/١ ، معاني القرآن للفراء ٢١/١ ، مجالس ثعلب ٢٧٣/١ ، الجمل ص ٣٢٣ ، سر صناعة الإعراب ١٣٥/١ ، أمالي ابن الشجري ١٦٩/٢ ، ٢١١ ، المقاصد النحويّة ٤٨٦/١ .

(٢) في الأصل : (ويلزم) .

مستعملٌ كثيراً[1] جداً ، مناسبٌ في القياس ، فإذا ساغ ذلك في الأفعال فلا يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إلى الحروف ، ولابن جني في «الخصائص» فصل بيَّن فيه هذا المعنى وأظهر وجه الصنعة فيه فقال ما معناه : إنَّ الفعلَ إذا كان في معنى فعلٍ آخرَ ، وكان أحدُهما يتعدى بحرف جر ، والثاني : بحرفِ جرٍّ آخرَ ، فإنَّ العرب قد تَتَّسِعُ فتُوقِع أحدَ الحرفين موقِعَ الآخر مجازاً وإيذاناً بأَنَّ هذا الفعلَ في معنى ذلك الآخـر ، كما صَحَّحوا عَوِرَ وحَوِلَ إيذاناً بأنهما بمعنى اعْوَرَّ واحْوَلَّ ، واجتوروا إشعاراً بأَنَّه بمعنى تجاوروا ، وكما جاءوا بمصادرِ بعض الأفعال على غير ما يقتضيه القياس حملاً لذلك الفعل على فِعْلٍ هو في معناه كقوله :

* فإن شِئْتُم تَعَاوَدْنا عِـواداً *[2]

وكان القياس تعاوُداً ، فجاء به على عاوَد ؛ إذ كان تعاوَدَ راجعاً إلى معنى عاوَدَ ، وكذلك قولُ القَطَامِيّ :

* وليس بأَنْ تَتَبَّعَه اتِّباعـا *[3]

والقياس تَتَبُّعاً ، ولكن لما كان تَتَبَّعَ يؤول إلى معنى اتَّبَعَ حمله عليه ، وكذلك[4] وجدناهم يحملون الشيءَ على الشيء إذا كان بينهما عُلْـقَةٌ لفظيَّةٌ أو معنويَّـةٌ ، فاللفظيَّـةُ كحملهم تَعِدُ ، ونَعِدُ ، وأَعِدُ على يَعِـدُ في حذف الواو ، وتُكْرِمُ ،

(١) في أ : (كثير) .
(٢) صدره :

* بما لم تشكروا المعروف عندي *

وهو في أدب الكاتب ص ٦٣٠ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، ٢١/٣ ، المحتسب ١٨٢/١ .
(٣) ديوانه ص ٣٥ ، الكتاب ٨٢/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٣٢/٢ ، المقتضب ٢٠٥/٣ ، أدب الكاتب ص ٦٣٠ ، الأصول ١٣٤/٣ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، جمهرة الأمثال ٤١٩/١ ، عبث الوليد ص ٣٩٩ ، أمالي ابن الشجري ١٤١/٢ ، شرح المفصل ١١١/١ .
(٤) في أ : (ولذلك) .

ونُكْرِمُ ، ويُكْرِمُ على أُكْرِمُ في حذف الهمزة .

وأمَّا المعنويَّةُ : فكقول أبي كَبِيرٍ[1] الهُذَلِيِّ :

ما إن يَمَسُّ الأرضَ إلاَّ مَنْكِبٌ   منه وحَرْفُ الساق طَيَّ المِحْمَلِ[2]

لأَنَّ قولَه : (ما إن يَمَسُّ الأرضَ إلاّ منكب منه وحَرْفُ الساق) يفيد أنَّه طاوٍ ، فأنابَه لذلك منابَ الفعل لو ذَكَرَهُ ، فصار كقوله : طَوَى (طَيَّ المحمل) .

/٣٠٥/ ولهذا نظائر كثيرة في كلامهم ، فكذلك حملوا بعض هذه / الحروف على بعض لتساوي المعاني وتداخلها ، أعني معاني الأفعال التي تعلقت الحروف بها .

ثم ذكر من هذا الباب أمثلةً كثيرةً رَدَّ فيها الحروفَ إلى أصولِ معانيها بكون أفعالها في معنى أفعالٍ أُخَرَ ، وكان هذا عنده أولى من إثباتِ معنى لحرفٍ لم يَثْبُتْ فيه من استقراء صحيح[3] . وهذا الأصل جارٍ فيما تقدَّم من الأمثلة في وقوع الباء موقع مَعْ ، أو عَنْ ، أو مِنْ .

أمَّا قولُهم : «المرء بأصغريه» . فمعنى الإلصاق فيه ظاهرٌ ؛ لأَنَّ المعنى موجودٌ أو كائنٌ بهما ، فقد أُلْصِقَ وجودَه بهما ، كما كان معنى مررتُ بزيدٍ : أَلصقت مروري بزيد ، وكذلك قولهم : ذهبتُ بزيد ، أي أُلْصَقْتُ ذهابِي به ، وخرجت بثيابي ، على معنى مُلْتَبِساً بها ، فالمجرور في موضع الحال ، ولو نُطِقَ بذلك كان الإلصاقُ فيها ظاهراً[4] . وأَمَّا قولُ الله تعالى : ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بالحَقِّ﴾[5]

---

(١) في أ : (أبي كثير) تحريف .

(٢) شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤/٣ ، الكتاب ٣٥٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٢٤/١ ، المقتضب ٢٠٤/٣ ، الإيضاح ص ١٦٦ ، الخصائص ٣٠٩/٢ ، الإنصاف ٢٣٠/١ ، التصريح ٣٣٤/١ ، خزانة الأدب ٤٦٧/٣ .

(٣) انظر الخصائص ٣٠٨/٢-٣١٠ .

(٤) في أ : (ظاهر) .

(٥) سورة النساء آية ١٧٠ .

فالمجرور في موضع نصب على الحال ؛ إذ هو حالٌ من الفاعل وحدَه ، ولو كان من الفاعل والمفعول معاً لصَحَّ تَعَلُّقُه بالفعل الظاهر ، فلا يكون في موضع الحالِ بناءً على ما تقرَّر قبل في باب الحال ، وإذا كان كذلك كان التقديرُ : آتياً أو مُلتَبِساً بالحق ، فتخرج الباء إلى معنى الإلصاق والاختلاط ، وكذلك الباء في قوله : ﴿اهْبِط بِسَلاَمٍ مِنَّا﴾[1] . و﴿تَنْبُتُ بالدُّهْنِ﴾[2] . وسائرُ ما جاء في الباب من ذلك . وعلى هذا النحو أو ما يرجع إليه يَتَخَـرَّجُ كونُها بمعنى (مِنْ) أَوْ (عَنْ) من غير استحداثِ معنىً لم يَتَقَرَّر بَعْدُ ؛ فإذاً ما ارتكب الناظمُ غَيْرُ مُخَلَّص .

والثاني من النظرين : أَنَّ ظاهرَ هذا الكلام أَنَّ وضعَ الباء موضعَ هذه الحروف مقولٌ أو معمول به قياساً ؛ لقوله : (ومثل مَعْ ومِنْ وعَنْ بها انْطِق) أيْ ضَعْها في موضع هذه الحروف ، واستعملها فيها من غير قيد ، وهذا غيرُ صحيحٍ . ألا ترى أَنَّك لا تقول : جعلتُ بزيدٍ رفيقاً ، بمعنى جعلت معه رفيقاً ، ولا : وضعتُ درهمي بالدراهم ، تريد مع الدراهم ، ولا : سَيَّرْتُ زيداً بالبريد ، تُريدُ مع البريد ، ولا : زيدٌ بعمرو ، تريد مع عمرو ، وتقول : اللهُ مَعَكَ ، كما قال الله تعالى : ﴿واللهُ مَعَكُم﴾[3] . ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْـنَما كُنْتُم﴾[4] ، ولا يصح أَنْ تقولَ : اللهُ بك .

فإن قيل : إنَّما مُنِعَ هذا للإيهام .

قيل : إن سُلِّم فالوجه الآخر مانعٌ أيضاً . وهو الشاملُ لها ، وذلك أَنَّ هذه المواضع التي استَشْهَدَ بها المؤلفُ على تلك المعاني ، وإن كان فيها كَثْـرَةٌ لم تَبْلُغ مبلغَ أَنْ يقاسَ عليها غَيْرُها ، وكذلك جميعُ ما يذكره من هذا اللفظ لا يَبْـلُغُ مَبْـلَغَ القياسِ ، فلا يقال منه إلاَّ ما سُمِعَ ، بخلاف المعاني الأصليّة التي أثبتها

---

(١) سورة هود آية ٤٨ .

(٢) سورة المؤمنون آية ٢٠ .

(٣) سورة محمد آية ٣٥ .

(٤) سورة الحديد آية ٤ ، وفي الأصل (معنى) تحريف .

الأئمةُ – سيبويهِ ، وغيرُه – فإنَّ القياسَ جارٍ فيها ، وما ذُكِرَ في الباء بمعنى (مع) مَقُولٌ في التي بمعنى (عَنْ) و(من) ؛ إذ لا يقال : أعرضتُ بفلان ، تريد :
/٣٠٦/ أعرضتُ عنه ، ولا : نُبْتُ به ، بمعنى : نُبْتُ عَنْه ، ولا : رضيتُ به ، بمعنى : / رضيتُ عنه ، وكذلك لا تقول : أكلتُ بالرغيفِ ، تريد : من الرغيف ، ولا : أنْفَقْتُ بالدراهم ، تريد : من الدراهم ، وهذا كلُّه واضحٌ ، فما أُطْلَقَ فيه من القياسِ غيرُ مستقيم ، أو يلتزم القولَ بقياس هذه الأمثلةِ ، وهو غيرُ صحيحٍ .

والجواب عن الأول : أَنَّ هذا الموضعَ مختلَفٌ فيه بين النحويين ، فأجازَه قومٌ أكثرهم الكوفيون[1] ، ومنع منه قَوْمٌ أكثرهم البصريون[2] والخلاف راجعٌ إلى تحقيقِ أصلٍ ، وذلك أَنَّ أهلَ البلدين متفقون على أَنَّه موقوفٌ على السماع ؛ إذ المجيزون لا يجيزونه في كلِّ موضع ، والمانعون إنّـما سوَّغوا التأويلَ فيما سُمِع ، وهم لا يجيزون مثلَ ذلك على ذلك التأويل ، وأيضاً الـحَمْلُ على المعنى لا يُقَاسُ في كلِّ موضع ، ولم يَعُدُّوا هذا الموضعَ مما يُقَاس .

وإذا ثَبَتَ هذا ، وكان ما ورد من وقوع الحروف في مواضعَ أخرَ لم يَكثُر كَثْرَةً يُعْتَدُّ بها في القياس رَدَّه المانعون إلى أصلٍ آخرَ لاحتماله ، ولم يعتبرِ المجيزون ذلك الاحتمال أَخْذاً بالظاهر ، وعملاً بالظن في أَنَّ تلك الحروف قد أُدَّت تلك المعاني ، كما أدَّتْ معانِـيَها المُتَّفَق عليها ، فكأَنَّ الباءَ مثلاً مرادِفَةٌ لِمَعَ في معنى (مع) ولِمَنْ وعَنْ في معناهما في الاستعمال ، إلا أنَّـهم لم يبلغوا الأصل الذي اعتبره المانعون جُمْلَةً ؛ بل جَعَلُوا الحرفَ منسوباً إلى الحرف ، فقالـوا : الباء تأتي بمعنى (مِنْ) مثلاً ، ولم يقولوا : إنَّ الباء ومِنْ تأتيانِ للتبعيض ؛ إعلاماً – والله أعلم – بأَنَّ معنى التبعيضِ في

(١) انظر معاني القرآن ١/١١٨ ، ١٨٦ ، ٢٨٣ ، ٢/٩ ، ٢١٧ ، ٢٦٧ ، ٣٩٥ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٤/ل ١٢ ، ١٤ ، والجنى الداني ص ٤٦ ، ومغنى اللبيب ص ١٥١ .

(٢) الجنى الداني ص ٤٦ ، مغنى اللبيب ص ١٥٠ ، التصريح ٢/٤ ، وفي الكتاب ٤/٢١٧ : (وباء الجرّ إنما هي للإلزاق والاختلاط) ، وانظر المقتضب ٤/١٤٢ .

الباء دَخِيلٌ غَيْرُ أصيلٍ ، ويَشْهَدُ لذلك عَدَمُ كثرتِه ، وقُصُورُه عن بلوغ ما يُقَاسُ عليه حتى إنَّه لو فُرِض كثيراً شَهِيراً لما نسبوه إلى الحرفِ ، بل نسبوا الحرفين معاً إلى المعنى ، كما قال المؤلف في إلى واللام إنَّهما معاً لانتهاء الغاية ، ولم يقل إنَّ (إلى) لانتهاء الغاية ، واللامَ بمعنى إلى ، كما قال هنا : إنَّ الباء بمعنى مَعَ ، وكذا ؛ إيذاناً بأصالة اللام عنده في ذلك ، وعدم أصَالَةِ الباء فيه .

وعلى هذا المَهْيَع يَجْرِي سائرُ ما ذكروا من ذلك ، فاعتَبَرُوا الحالَ الظاهرةَ ، فأثبتُوا من المعاني ما شَهِدَت لهم به ، ولم يهملوا الأَصَالةَ والفرعيَّةَ ، فبَيَّنُوها بإشارةٍ لطيفة يهتدي[1] إليها الذَّكِي .

فهذا هو الذي اعتمد عليه الناظم ، وقد بان وَجْهُه ، وزال بُعْدُه ، ولم يَبْقَ فيه إلا أنْ يقالَ : إنَّ هذا التصرُّفَ غيرُ لائق بالحروف ، وهم قد نسبوها إليها ؛ إذ قد[2] عُوِّض بعضُها من بعض ، ولم يَجْعَلُوا ذلك منسوباً إلى الأفعال ، فيقالُ : لا يُنْكَرُ في الحروف تعويضُ بعضها من بعض ، فقد عَوَّضوا همزةَ القطع ،وهمزةَ الاستفهام من[3] حرف القسم في اسم الله فقالوا : أَللهِ لأفعلن ، وآللهِ[4] ؟ وعَوَّضوا الواو من رُبَّ في قولهم :

* وبلدةٍ ليس بها أنيس *[5]

وعوضوا لم ولن من ما . فقال الأعشى :

* أجدك لم تغتمض ليلة *[6]

---

(١) في أ : (تهدى) .

(٢) سقطت (قد) من أ .

(٣) في الأصل (في) وكتب بإزائها (من) .

(٤) انظر الكتاب ٣/٥٠٠ .

(٥) سيأتي ص ٢٩٢ .

(٦) تمامه : * فترقدَها مع رُقَّادها *

ديوانه ص ٦٩ .

أراد[1] : ما تغتمض ؛ لأَنَّ (لم تَغْتَمِض) في موضع الحال ، و(لَمْ) لنفي الماضي ، فالمناسبةُ لنَفْيِ الحال (ما) الموضوعة لذلك . وقال الآخر :

* أَجَدَّك لن ترى بثعيلباتٍ *[2]

أراد : ما ترى ؛ لأَنَّ (لن) لا تنفي الحال ، فهي إذاً في موضع (ما) النافية للحال ، هذا كلُّه من وقوعِ حرفِ المعنى عِوض حرف المعنى على الجملة ، وقد عَوَّضوا
/٣٠٧/ الحرف من الاسم والفعل / والجملة ، والكلام في ذلك يطول ، وكلُّه تصرُّفٌ في الحرف ؛ لأنه إذا عُوِّض من شيء فقد وقع التصرف فيه ، كما أَنَّه إذا عُوِّض منه حرفٌ مثله فذلك أيضاً تَصَرُّفٌ فيه ، لكنَّ مثلَ هذا لا يُعَدُّ تصرُّفاً يوازن تصرُّفَ الأفعال .

وإذا أردت الاطلاع على وقوع الحرف موضع غيره ، فطالع كتاب[3] «التعاقب» لابن جني ، ففيه شِفاءُ الغليل ، وإذا كان كذلك حَصَلَ الأُنسُ بوقوع بعضِ حروف الجر موقعَ بعضٍ لوجود النظائر .

والجواب عن الثاني : أَنَّ الناظمَ يمكن أَنْ يكونَ قصد تخصيصَ بعض المواضع الممكن فيها[4] القياس لا جميعَ المواضع ، وذلك أَنَّ وقوعَ الباء في موضع أحد هذه الأحرف على ضربين :

أحدُهما : ما لا يَصِحُّ فيه القياسُ ، وذلك ما لا يرتَبِطُ إلى قياسٍ مخصوص ، ولا موضعٍ معلومٍ من المواضع التي تقع فيها تلك الأحرف ، فهذا لا يَصِحُّ أن تجريَ فيه الباءُ مجراهن ؛ إذ يلزم أن تساوِيَهُنَّ في الاستعمال ، وقد فرضناها فرعاً

---

(١) في الأصل (أرا) بسقوط الدال .

(٢) تمامه كما ذكر ياقوت في معجم البلدان (ولم ينسبه) ٧٩/٢ ، واللسان (بيد) :

* ولا بيدَانَ ناجيةً ذمولا * .

(٣) سقطت (كتاب) من أ .

(٤) من أ : (فيها منها) .

عنهن ، والفرعُ لا يقوى قُوَّةَ الأصل حسب ما تقرر في الأصول العربية . ومن هنالك امتنعت المسائلُ المعترضُ بها ، فلا بُدَّ إذاً أن يكونَ الفرع قاصراً وهو الباء عن أصله الذي هو هذه الأحرفُ في الاستعمال ، فلا يستعمل إلاَّ في بعض المواضع التي تَصْلُح[1] فيها هذه الأحرف ، كما قَصُرَ اسمُ الفاعل أَنْ يقعَ في العمل في جميع مواقع الفعل ، والصفةُ المشبَّهَةُ أن تقعَ في جميع مواقع اسم الفاعل ، وما الحجازية أن تعملَ عمل ليس بإطلاقٍ ، وكذلك جميع النظائر .

فإذاً إن صحّ في الباء أن تقع[2] قياساً في بعض مواقع هذه الأحرف ، صَحَّ كلامُه وإلاَّ فحينئذ يلزمه السؤالُ ، وتَرِدُ عليه الشناعة[3] ، وقد وجدنا فيها مواضعَ يَصِحُّ القياس فيها ، أما في وقوعها موقع (مَعَ) فبيِّنٌ ؛ لأَنَّه فسَّر المواضعَ بباء المصاحبة ، وباءُ المصاحبة قد أتى بها القياس[4] في جملة أنواع الباء .

فإذا قلتَ : جاء زيدٌ بثيابه ، وخرج بأخيه ، وأتى بالحق ، وما أشبه ذلك مما في معناه مما يعطى المصاحبة كان صحيحاً ، ولم يُشْكِل قياسُه بخلاف : جعلت بزيد رفيقاً ، ونحوه فإنها لا تُفْهِم من المصاحبة ما تفهم الباء في : جاء زيد بثيابه .

وأَمَّا في وقوعها موقع (مِنْ) فحيث كان الفعل في معنى الشرب ونحوه ، كما مَرَّ في الأمثلة بخلاف ما إذا تعدى بها ذلك الموضع كالمُثُل المُعْتَرَضِ بها .

وأما[5] في وقوعها موقع (عَنْ) فحيث وُجِد معنى السؤال كالأمثلة المذكورة ونحوها بخلاف ما اعتُرِض به .

---

(١) في أ : (يصلح) .

(٢) في أ : (ارتفع) ، تحريف .

(٣) في أ : (الشفاعة) ، تصحيف .

(٤) في أ : (الناس) .

(٥) سقطت (أَمَّا) من أ .

وإن وجد لها موضع آخر مثل هذا لم يلزم في القياس محظور ، ولم يَتَأَتَّ فيه نزاع ؛ لأنَّ ذلك في الحقيقة راجعٌ إلى استعمال موضع السماع على نحوٍ مما سمع لا التزام عين ما سُمِع .

وهذا[1] ظاهرٌ لا خفاء به ، وإذا ثبت هذا انكسرت سَوْرَة الاعتراض ، وظهر[2] وجه هذا الأغراض ، وبالله التوفيق .

ثم قال الناظم :

على للاستعلا ومعنى في وعَنْ بعَنْ تجاوزا عني مَنْ قد فطن
وقد تجي موضعَ (بَعْدِ) وعَلى كما على موضع عَنْ قد جُعِلا

/٣٠٨/ / أما (عَلى) فذكر لها ثلاثة[3] معان هُنا ، وبين بعد هذا[4] أن على وعن يقعان[5] اسمين :

أحدُها[6] : أن تكونَ للاستعلاء ، وذلك قولُه : (على للاستعلا) بمعنى أنَّ ما يقع مجروراً بها مُسْتَعْلَى عليه ، إمَّا حِسّاً ، كقولك : صَعَدْتُ على الحائط ، وجلست على الحصير ، وصليتُ على الأرض . وفي القرآن : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْها فانٍ﴾[7] ﴿وَعَلَيْها وعلى الفُلْكِ تُحْمَلُون﴾[8] ، وهو كثير .

وإمّا معنىً كقولهم : عَظُمَ عليَّ الأمر ، وضاقت عليَّ الأرض ، وسَهُلَ عليَّ الأمر ، وصعب عَلَيّ .

---

(١) في أ : (وهو) .
(٢) في أ : (ظهر) ، بسقوط الواو .
(٣) في أ : (ثلاث) .
(٤) سقطت (هذا) من أ .
(٥) في أ : (تقعان) .
(٦) في أ : (أحدهما) .
(٧) سورة الرحمن آية ٢٦ .
(٨) سورة المؤمنون آية ٢٢ .

قال سيبويه : «وأمَّا : مررتُ على فلانٍ ، فجرى هذا كالمثل ، وعلينا أميرٌ كقولك[1] : وعليه مال ؛ وهذا لأنَّه شيء قد اعتَلاه»[2] قال : «وتقول : عليه مال ، وهذا كالمثل ، كما يَثْبُتُ الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه»[3] . وفي القرآن : ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهم على بعض﴾[4] . ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الذي عَلَيْهِنَّ بالمعروفِ وللرجالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَه﴾[5] » ﴿لَهَا ما كَسَبَتْ وعليها ما اكْتَسَبَتْ﴾[6] . وأنشد سيبويه للنمر بن تولب :

فيـوم علينـا ويـوم لنـا ويـوم نساء ويـوم نُسرّ[7]

والثاني من معاني (على) أن تقع موقع (في) الظرفية ، وذلك قولُه : (ومعنى في) وهو معطوف على الاستعلاء ، أي : ولمعنى (في)[8] ، وذلك قولك : كان هذا على عهدِ فلان ، تقديرُه في عهد فلان . وفي القرآن : ﴿واتَّبَعُوا ما تَتْلُو الشياطِينُ على مُلْكِ سليمانَ﴾[9] . ﴿ودَخَلَ المَدِينَةَ على حينِ غَفْلَةٍ من أَهْلِها﴾[10] . ﴿يُبَيِّنُ لَكُم عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ﴾[11] . وأنشد سيبويه :

---

(١) في الكتاب (كذلك ، وعليه مال [أيضاً]) .

(٢) الكتاب ٢٣٠/٤ .

(٣) نفسه ٢٣١/٤ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٥٣ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

(٧) الكتاب ٨٦/١ ، والبيت في ديوان النمر ص ٥٧ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٦ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٣٧/١ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ١١٣ ، همع الهوامع ٣٠/٢ ، ١٨٦/٤ .

(٨) في أ : (أي : والمعنى في ذلك قوله) .

(٩) سورة البقرة آية ١٠٢ .

(١٠) سورة القصص آية ١٥ .

(١١) سورة المائدة آية ١٩ .

يمرون بالدَّهْنا خِفَافاً عِيابُهم ويَخْرُجن من دَارينَ بُجْر الحقائبِ

على حينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أمورِهم فَنَدْلاً زريقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ[1]

والثالث : أن يكون[2] بمعنى (عن) أي : تَسُدَّ مسدَّها في معنى المجاوزة الذي يذكره ، ومثال ذلك : بَعُدَ عليَّ المكانُ ، وتَعَذَّر عليه الأمر ، وأبطأ عليه ، وخَفِيَ عليَّ مكانُك . ومنه أيضاً قول القُحَيْف العُقَيْلي :

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيرٍ لعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضَاها[3]

فـ(عَلَى) في هذه المواضع بمعنى (عن) لصِحَّة وقوعها موقعها ، فتقول : بَعُدَ عنه ، وتَعَذَّرَ عنه ، وأبطأ عنه ، وخَفِيَ عنه ، ورضيت عَنِّي بنو قشير ، وأنشد سيبويه :

أرمي عليها وهي فَرْعٌ أَجْمَعُ وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصْبَعُ[4]

التقدير : أرمي عنها ، لقولهم : رميتُ عن القوس[5] .

وقال ذو الإصبع العدواني :

لم تَعْقِلا جفوةً عليَّ ولم أُوذِ صَدِيقاً ولم أَنَلْ طَمَعا[6]

---

(١) الكتاب ١/١١٥-١١٦ ، ومعنى تخريج الشاهد ص ١/٢١٦ .

(٢) في أ : (والثالث : يكون) .

(٣) النوادر لأبي زيد ص ٤٨١ ، مجاوز القرآن ٢/٨٤ ، الكامل ٢/٧٢٢ ، ١٠٠١ ، المقتضب ٢/٣١٨ ، أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، الخصائص ٢/٣١١ ، ٣٨٩ ، المحتسب ١/٥٢ ، الأزهية ص ٢٨٧ ، الاقتضاب ٢/٢٦٤ ، ٣٦٦ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٩ ، ضرائر الشعر ص ٢٣٣ ، الجنى الداني ص ٤٧٧ ، مغني اللبيب ص ١٩١ .

(٤) الكتاب ٤/٢٢٦ ، والرجز لحميد الأرقط ، وانظر إصلاح المنطق ص ٣١٠ ، أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، الخصائص ٢/٣٠٧ ، الاقتضاب ٢/٧٠ ، ٣/٣٤١ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٩ ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٧٦ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ١/٤٢٧ .

(٥) انظر الكتاب ٤/٢٢٦ .

(٦) ديوانه ص ٥٨ ، المفضليات ص ١٥٤ ، أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، الاقتضاب ٢/٢٧٠ ، ٣/٣٤٢ ، وفي الأصل : (تعفلا . . . ولم أقل) ، وفي أ : (جفرة . . . طبعا) .

يريد عني .

وقال دَوْسَرُ[1] بن غَسَّان اليَرْبُوعي :

إذا ما امرؤٌ ولّى عَلَيَّ بِوُدِّه   وأَدْبَرَ لم يَصْدُر بإدبارِه وُدِّي[2]

أي : ولّى عني .

فإن قيل : فأَيْنَ جريانُ القياس في وقوع (على) موقع (في) و(عن) ؟

فالجواب : إنَّ القياسَ جارٍ في بعض ما تقدَّم في التمثيل :

أَمَّا في وقوعها موقع (في) فحيثُ يكون الموضع موضعَ تاريخٍ وتعيينِ وقت ، فيؤتى بالزمان كقوله : ﴿على حِينِ غَفْلَةٍ﴾[3] . أو بمصدر يُقَدَّرُ معه الزمانُ كقوله : على عَهْدِ فلانٍ ؛ إذ المعنى : على حينِ عهد فلان ، وعلى / وقت كذا ، فلا /٣٠٩/ يُمْنَعُ هنا القياسُ .

وأَمَّا في وقوعها موقعَ (عَنْ) فقد قال في الشرح : «واستعمالُها للمجاوزة كوقوعها بَعْدَ : بَعُدَ ، وخَفِيَ ، وتَعَذَّرَ ، واستحال»[4] وأشباه ذلك من : أَبْطَأَ ، وأحال ، وولَّى ونحوها ، فهذه المواضع قد يَسوغ قياسُها . والله أعلم .

ثم قال : (بِعَنْ تجاوزاً عَنَى مَنْ قد فَطن) . . . إلى آخره . أتى لعَنْ أيضاً بثلاثةِ معانٍ :

أَحَدُها : وهو الأصل : أَنْ تكونَ للمجاوزة ، بمعنى أَنَّ مجرورَها مجاوَزٌ أو مجاوِزٌ ، نحو قولك : صددتُ عن زيدٍ ، وأعرضتُ عنه ، ووَلَّيْتُ عنه ،

---

(١) في الأصلين : (دوس) ، والتصويب من الاقتضاب ، وفي المفضليات : (دوسر بن ذهيل اليربوعي) ، وعلّق محققاها – رحمهما الله – على ذلك بقولهما (لم نعثر له على ترجمة) .

(٢) الأصمعيات ص ١٥١ ، أدب الكاتب ص ٥٠٨ ، الخصائص ٣١١/٢ ، الاقتضاب ٢٦٤/٢ ، ٢٦٦ ، ٣٤٣/٣-٣٤٤ .

(٣) سورة القصص آية ١٥ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٣٢/١ ، وفيه (واستحال ، وحَرُم ، وغَضِب ، وأشباهها) .

فالمعنى : جاوزتُه بهذه الأشياء ، وكذلك أضربتُ عنه ، وانحرفت عنه ، وعَدَلْتُ عنه ، ورحلتُ عنه ، وغَفَلْتُ عنه ، وسهوتُ عنه . قال سيبويه : «وأمَّا (عَنْ) فلما عَدَا الشيءَ ، وذلك قولُك : أطعَمَهُ عن جوعٍ ، جَعَلَ الجوعَ منصرِفاً تاركاً له قد جاوزه . وقال : سقاه عن العَيْمَةِ[1] ، وكساه عن العُرْيِ ، جعلهما قد تراخيا عنه ، ورميت عن القوس ؛ لأنَّه بها قَذَفَ سهمَه عنها وعَدَّاها»[2] .

قال : «وتقول : جَلَسَ عن يمينه ، فجعَله متراخياً عن بَدَنِه وجعله في المكان الذي بحِيالِ يمينه . وتقول : أضربتُ عَنْهُ ، وأعرضتُ عنه ، وإنما تريد أنَّه تراخى عنه وجاوزه إلى غيره»[3] . قال : «وتقول : أخذت عنه حديثاً ، أي عدا منه إليَّ حديثٌ»[3] انتهى كلامُ سيبويه ، وإنما أتيتُ به شرحاً لمعنى المجاوزة[4] ، وبَسْطاً له ، ورَدّاً للمواضع المختلفة في (عَنْ) إلى هذا المعنى (الأصيل ، وكان الناظمُ إلى هذا المعنى أشار ، أي أنَّ التجاوُزَ في (عن) هو المعنى)[5] المَعْنِيُّ[6] المقصودُ المُطَّرِد ، و(مَنْ قد فَطَن) يمكن أنْ يُريدَ به العربَ ، يعني أنَّ التجاوُزَ هو الذي وضعتِ العربُ له هذا اللفظ .

والفِطْنَةُ كالفَهْم ، فَطِنْتُ للشيء بمعنى فَهِمْتُه ، وفي التعبير بـ (مَنْ قَدْ فَطِن) هنا عن العرب بُعْدٌ ما ، ويمكن أنْ يُريدَ بذلك النحويين : سيبويه ،

(١) بعده في الكتاب (العَيْمَةُ : شهوة اللبن) .
(٢) الكتاب ٢٢٦/٤-٢٢٧ ، وفيه اختصار ، وتقديم وتأخير .
(٣) المصدر نفسه ٢٢٧/٤ .
(٤) في أ : (للمجاوزة لمعنى) .
(٥) ما بين الإشارتين ساقط في أ ، وهو في الأصل مستدركٌ في الحاشية ، و(المعنى) الثانية مطموس آخر حرفين منها .
(٦) في أ : (المعنوي المقصود) .

ومَن حواليه ؛ لأنَّهم الذين فَطِنُوا لمقاصد العرب في (عَنْ) ، وأنَّها للمجاوزة في جميع تصرفاتِها ، أو أكثرها .

والثاني : من معانيها أنْ تأتيَ بمعنى (بَعْدَ) ، وهو قوله : (وقد تجي موضعَ بَعْدِ) يعني أنَّها قد تأتي قليلاً واقعةً موقع (بَعْدَ) التي هي ظرفُ الزمان ، كقولك : عَنْ قليلٍ يَنْدَمُ زيدٍ . وفي القرآن الكريم : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[1] . فالمعنى بعد قليل يكون كذا ، وكذلك قوله : ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[2] . معناه : حالاً بَعْدَ حالٍ . وقال الحارثُ بن عَبَّاد :

قَرِّبـا مَرْبِـطَ النَّعَامَةِ مِنِّي لَقِحَتْ حربُ وائلٍ عن حِيَالِ[3]

أي : بَعْدَ حيالٍ ، والمعنى : حَمَلَتْ بعد أنْ كانت تُضْرَبُ فلا تَحْمِل . وقال امرؤ القيس :

ويُضْحِي فتيتُ المِسْكِ فوقَ فراشِها نؤومُ الضُّحَى لم تَنْتَطِق عن تَفَضُّلِ[4]

وقال العَجَّاج :

ومَنْهَلٍ وَرَدْتُه عَنْ مَنْهَلِ قَفْرَيْنِ هذا ثُمَّ ذا لم يُوهَلِ[5]

---

(١) سورة المؤمنون آية ٤٠ .

(٢) سورة الانشقاق آية ١٩ .

(٣) أدب الكاتب ص ٥١٣ ، الأمالي ١٣١/٢ ، المنصف ٥٩/٣ ، الصاحبي ص ٣٤١ ، الاقتضاب ٢٨١/٢ ، ٣٦٥/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ٧٥٧/٢ .

(٤) ديوانه ص ١٧ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٦٥ ، شرح القصائد التسع ١٤٧/١ ، الاقتضاب ٢٧٢/٢ ، ٣٦٦/٣ ، ضرائر الشعر ص ٢٣٥ .

(٥) ديوانه ص ١٥٧ ، وانظر أدب الكاتب ص ٥١٣ ، الأزهية ص ٢٩١ ، الاقتضاب ٣٦٦/٣ ، ونقل أنَّ ابن الأعرابي عزاه في نوادره إلى عبدالله بن رواحة الأنصاريّ – رضي الله عنه – ، أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢ ، مغنى اللبيب ص ١٩٧ .

وقال النابغة الجَعْدِيُّ :

واسأل بِهم أَسَداً إذا جَعَلَتْ حَرْبُ العَدُوِّ تَشُولُ عن عُقْمِ[1]

فـ (عَنْ) في هذه الأبيات بمعنى (بَعْدٍ) ، وهو قليلٌ ، كما قال ؛ فلذلك لا يُطَالب هنا بالقياس في وضع (عَنْ) موضعَ (بَعْدَ) ، وكذلك في وضعها موضعَ (على) ؛ لأَنَّه قد قَيَّدَ مجيئَها كذلك بالقِلَّة .

/٣١٠/ / واعلم أَنَّ وقوعَ (عن) في موضع (بَعْدَ) إمَّا أن يكونَ بالنيابةِ ، كما تنوب مثلاً واوُ (رُبَّ) عن (رُبَّ) من غير أَنْ تُضَمَّنَ معناها ، وكما تنوب (يا) عن (أُنادي) . و(أَمَّا) في نحو :

* . . . أَمَّا أنت ذا نَفَرٍ *[2]

عن الفعل .

وإمَّا أَنْ يكونَ على أَنْ تفيد معناها بنَفْسِها لا أَنَّها نائبةٌ ، فإن كان الأولُ فلا إشكالَ في صحة حرفيَّة (عن) عند ذلك ، إلا أَنَّ ظاهرَ النقل أَنَّ (عَنْ) هي المُؤَدِّيَةُ لمعنى (بَعْدَ) ، وحينئذٍ يَلْزَمُ أَنْ تكونَ اسماً لا حرفاً ؛ إذ الحرفُ إنَّما يُؤَدِّي معنى الحرفِ ، ولا يُؤَدِّي معنى الاسم ، ولم يُعْهَد في كلام العرب أَنْ يُرادِفَ الحرفُ - وهو حرفٌ - الاسمَ ، بل إذا أَدَّى معنى الاسم صار اسماً ؛ ولذلك لمّا دخل على (عَنْ ، و(على) حرفُ الجرّ صارا اسمين مرادفين لِنَاحِيَةٍ ،

---

(١) ديوانه ص ٢٣٦ ، الاقتضاب ص ٥١٤ ، الاقتضاب ٣٦٨/٣ .

(٢) من بيت العباس بن مرداس السلمي :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفـــر فإنّ قوميَ لم تأكلهمُ الضبعُ

يخاطب فيه خفاف بن ندبة ، انظر الكتاب ٢٩٣/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والأزهية ص ١٥٦ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ . والبيت مفرد في ديوان العباس ص ١٢٨ ، وروايته (أما كنت) ، وهي رواية الشعر والشعراء ٣٤٨/١ ، والاشتقاق ص ٣١٣ ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما سيق من أجله .

وفَوْقَ ، وكذلك الكاف لما صارت اسماً صار معناها معنى مثل ، لا معنى التشبيه . ومثله : مُذْ ومُنْذُ ، وغيرُها ، وهذا أيضاً بعينه لازمٌ في الباء التي بمعنى (مَعَ) ؛ لأنَّ (مَعَ) اسمٌ ، والباءُ مُؤَدِّيَةٌ معناها فهي مرادفةٌ له ، فيلزمُ أَنْ يكونَ اسماً ، وإذا كان الأمرُ كذلك فالناظمُ كان من حَقِّه أن يَذْكُرَ ذلك كما ذكر الاسميَّةَ في (مُذْ) ، و(مُنْذُ) ، و(عَنْ) ، و(على) لكنْ لم يذكر ذلك ، فيُوْهِم أنَّ (عَنْ) إذا أُدَّت معنى (بَعْدَ) ، أو الباء إذا أُدَّت معنى (مَعَ) باقيتان على حرفيَّتهما . والقاعدةُ تأبى ذلك .

فإن قيلَ : بل الظاهرُ البقاءُ على الحرفيَّةِ - كما يشير إليه كلامُه - ولا يلزم إذا أَدَّى الحرفُ معنى الاسم أَنْ يَصيرَ اسماً ، وإنَّما يلزم القولُ باسميَّةِ الحرف إذا دخلت عليه خاصَّةٌ من خواصِّ الاسم ، كحرف الجر ، ووقوعِه جزءَ الكلام . والدليلُ على أَنَّ دَلالةَ الحرف على معنى الاسم لا يُصَيِّرُ الحرفَ اسماً أَنَّه لو كان كذلك لصارت الواوُ التي بمعنى (مَعَ) اسماً ، ولم يَقُل بذلك أَحدٌ من أهل البلدين ، ولوجَبَ أن يكونَ اسمُ الفعلِ فعلاً ؛ لدَلالته على معنى الفعل ، ولكان الاسم المُتَضَمِّنُ لمعنى الحرف حرفاً ؛ لدَلالته على معنى الحرف ، فلما لم يكن ذلك لازماً لم يلزم أيضاً أَنْ تكون (عَنْ) ، والباء في مسألتنا اسمين حتى يكونَ ثَمَّ خاصَّةٌ دالَّةٌ على ذلك ، وليست بموجودة ، فلا تخرجان عن أصلهما من الحرفيَّة بذلك .

فالجواب : أَنَّ النحويين قد جعلوا الدَلالةَ على معنى الاسم علامةً على الاسميّة ، وابنُ مالك واحدٌ منهم ، فإنَّه قال في التسهيل حين عَدَّدَ ما يُعْرَفُ به الاسمُ ، فقال : «وبموافقة ثابتِ الاسميَّة في لفظ[1] أو معنى»[2] ولم يقتصر على الخواصِّ اللفظيّة ، ومن هناك حُكِمَ على (سُبْحَانَ) ونحوه بالاسميَّة ؛ إذ هو بمعنى

---

(١) في الأصل : (لفظاً) .

(٢) التسهيل ص ٤ .

الاسم الذي هو البراءةُ[1] ، وكذلك (قَدْ) جعلوه اسماً في نحو : قَدْكَ دِرْهَمٌ ؛ لأنه بمعنى حَسْبُك درهم[2] .

وكذلك استُدِلَّ على أَنَّ «كَيْفَ» اسمٌ بإبدالِ الاسم منه ، وهو راجعٌ إلى موافقتها إيَّاه في المعنى[3] ، وكذلك اعتبر الناظمُ في هذا النظم المرادِفَ بمرادفه ، فجَعَلَ دخولَ الألف واللام في المرادف دليلاً على كون الآخر معرفةً في قوله :

نكرةٌ قابــل (أل) مؤثرا أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكِرا[4]

وهذا مُشْعِرٌ بِصِحَّةِ الاعتبار / بالمرادف وأَنَّه إذا ثبت لأحدهما حُكْمٌ ثَبَتَ للآخَر ، وإذا كان كذلك فالسؤال واردٌ أَوَّلاً . وأَمَّا إلزامُ اسميّة الواو التي بمعنى (مع) ، وفعليّة اسم الفعل ، وحرفيّة الأسماء المتضمِّنة معنى الحرف فنقول بموجبه لو لم يكن ثَمَّ معارضٌ ، وقد ثبت المعارضُ ، فإنَّ المعارض في الواو ثابتٌ عنده وهو أَنَّه ليس في الأسماء ما هو على حرفٍ واحد إلاَّ وموقعُه موقعُ العَجُزِ لا موقع الصدر ، كتاء الضمير ، ويائه[5] ، وإنما يقع موقعَ الصدر ما هو حرفٌ كباء الجر ولامه ، فلو حُكِم على الواو المذكورة بالاسميّة لَزِمَ عَدَمُ النظير ، وهذا - وإن كان فيه نَظَرٌ - فهو على الجملة صحيحٌ - أعني وجود المعارض - ولوجود المعارض حُكِمَ على أسماء الأفعال بالاسميَّة ، وعلى أسماء الشرط ، والاستفهام بالاسميّة لوجود خواصٌ الاسم ، وفَقْدِ خواصّ الفعل والحرف ما عدا الدلالةِ على المعنى . قال ابن مالك : والدلالةُ اللفظيّةُ أقوى من المعنوية ، فإذا بنينا على طريقة ابن مالك في هذا قلنا في الباء : إنها لم تخرج عن الحرفيّة لوجود المعارض في دعوى الاسمية ، وهو

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٢٤ .

(٢) انظر القاموس (قدد) .

(٣) انظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ١٣٠ .

(٤) تقدَّم في باب المعرفة والنكرة .

(٥) في الأصل : (وتايه) ، والصواب من أ .

المعارض في الواو المتقدِّمة .

وأمَّا (عن) فيُلْتَزَمُ أنّها حينئذ اسمٌ ، ويجوز دخول (مِنْ) عليها عند ذلك ويدخل تحت قوله بَعْدُ (واستُعْمِل اسماً) - يعني الكاف - (وكَذَا عَنْ وعلى) إلى آخره ، فتقول من مواضع استعمال (عن)اسماً أن يكون بمعنى (بعد) ، والذي يَرِدُ عليه في كلامه في الواو أنَّ الكافَ قد صحَّت اسميتُها ، وهي على حرف واحد غيرَ واقعةٍ موقعَ العَجُز ، لكنْ له أن يقولَ : لم يتعارض هنا أمْرٌ لَفْظيٌّ وأمر معنويٌّ ، بل أمران لفظيّان ، وهما كونُ الكاف على حرفٍ واحد - وليست في العجز ، ودخولُ الحروف الجارّةِ ، ووقوعُها فاعلةً ، ومفعولةً . وليس أحدُهما أولى بالاعتبار من الآخر إلا من حيثُ الترجيحُ ، ونحن وجدنا من الأسماء ما هو على حرفٍ واحد في الجملة ، ولم نجد ما دَخَل عليه شيءٌ من الخواصّ اللفظية ، فلم نحكم بالاسميّة ، فرجَّحنا ما له نظيرٌ على الجملة على ما ليس له نظيرٌ البتة ، فَحَكَمْنا باسميّة الكاف الجارّة ، وإن وقعت على حرف واحد صدراً ؛ لأنَّ لها نظيراً من الأسماء في وقوعها على حرف واحد ، ولم نحكم بالحرفيَّة ؛ إذ لم نجد حرفاً يدخل عليه حرفُ الجر لغير معنى التوكيد كقوله :

* ولا للما بهم أبداً دواءُ *[1]

فثبت على هذا أنَّ الباء التي بمعنى (مع) حرفٌ كواو المصاحبة تغليباً للحكم اللفظيّ على المعنويّ ، وأنَّ (عن) التي بمعنى (بَعْدَ) اسمٌ ؛ إذ لا معارضَ للاسميّة فيه ، كما أنَّه لا معارض لدعوى الاسمية في (قد) بمعنى حَسْب ، إلاَّ أَنَّ أَخْذَ ذلك من كلام الناظم هنا هو من حيثُ سكتَ في الباء عن التنبيه على الاسميَّةِ ، وحكم على (عن) بها بعد هذا .

وهذا كلُّه تكلُّفٌ ، والصواب ألاَّ يحكم على (عن)بالاسميّة إلا مع دخول (من)

---

(١) صدره : * فلا والله لا يُلْفَى لما بي *
وقد تقدم ص ٢١٠ .

لا دونَها ، فعَنْ التي بمعنى (بَعْد) إذا لم يدخل[1] عليها (مِنْ) لا يحكم عليها بالاسميّة . فالأولى في هذا الموضع أنْ يقالَ : إنّما تُدَّعى الاسميّةُ في الكلمة إذا وُجِدَت فيها

/٣١٢/ خواصٌّ / الاسم كان معناها معنى الاسم أو معنى الحرف ، وإذا لم يُوْجَد فيها شيءٌ من ذلك ، فالمُدَّعَى فيها الحرفيَّة كان معناها معنى الاسم أو معنى الحرف ، هذه طريقةُ المحققين .

وقد سمعتُ شيخَنا القاضي أبو القاسم الحسني[2] – رحمه الله – ووقع الكلام في الفرق بين (مِنْ) و(بَعْض) في قولهم : أكلت من الرغيفِ ، وأكلت بعضَ الرغيف : لا فرقَ بينهما أصلاً إلاّ من جهةِ جريان أحكام الأسماء على (بعضٍ) من وقوعِها فاعلةً ، ومفعولةً ، ودخولِ الجر ، والتنوين فيها ، وغير ذلك ، وعَدَمُ ذلك في (مِنْ) . وأمَّا من جهة المعنى فهما واحد . وكذا قال الشلوبين في كلامه على جملةٍ من الأسماء المبنيّة بحق الأصل : أنَّها لا فرقَ بينها وبين الحروف إلاَّ في الأحكام ، وإذا كان كذلك لم يكن في وقوع (عن) بمعنى (بَعْدَ) دليـلٌ على الاسميَّة ، إلا إن كان ثَمَّ[3] دليلٌ لفظيٌّ ، وإلا فهي حرفٌ لا غير ، وهو أجرى على كلامه هنا . والله أعلم .

والثالث : من معاني (عن) أنْ تأتيَ بمعنى (على) – يعني للاستعلاء – وذلك قوله : (وعلى) وهو معطوف على (بَعْدَ) ، والمعنى أنها تجيء في موضع (على) قليلاً مؤدية معناها ، ومثال ذلك قول ذي الإصبع العدواني :

لاهِ ابنُ عَمِّك لا أفضلتَ في حَسَبٍ   عَنِّي ولا أنت دَيَّاني فتَخْزُوني[4]

---

(١) في أ : (تدخل) . وكلاهما متَّجه .

(٢) انظر ترجمته في مقدمة الجزء الأول .

(٣) في أ : (ثم) بالمثناة .

(٤) ديوانه ص ٨٩ ، إصلاح المنطق ص ٣٧٣ ، أدب الكاتب ص ٥١٣ ، مجالس العلماء ص ٧١ ، الخصائص ٢/٢٨٨ ، الاقتضاب ٣/٢٨١ ، أمالي ابن الشجري ٢/١٣ ، ٢٦٩ ، =

أراد : لا أفضلتَ عَلَيَّ ؛ لأنَّ المعنى لا تَفْضُل في الحسب عليَّ من قولهم : أفضلتُ على الرجل إذا أوليتَه فضلاً . وقال قيس بن الخطيم[1] :

لو انَّكَ تُلقي حنظلاً فوقَ بَيْضِنا تَدَحْرَجَ عن ذي سامه المتقارِبِ[2]

أي : على ذي سامِهِ المتقارب .

وقوله : (كما على موضعَ عن قد جُعِلا) يعني أنَّ (عن) وضعت موضعَ (على) في نحو هذه الأمثلة كما وضعت (على) موضع (عن) في قوله :

* إذا رضيت عليّ بنو قشير *[3]

ونحوه مما مَرَّ ذكره ، حُمِلَتْ إحداهما على الأخرى ، فكان بينهما ضَرْبٌ من التكافُؤ ، وحَذَفَ الهمزةَ من (تجيء) ، وهي لغة لبعض العرب يحذفون الهمزةَ من يجيء ويسوء ، فأتى بتجي في هذا النظم على تلك اللغة القليلة .

ثم قال الناظم[4] :

شَبِّه بكافٍ ، وبها التعليلُ قد يُعْنَى وزائداً لتوكيد وَرَد
واستُعْمِلَ اسماً ، وكذا عن وعلى من أجْلِ ذا عليهما (مِنْ) دَخَلا

ذكر للكاف قسمين أولين : الزيادةَ ، وعدمَ الزيادة ، وذكر لها في عدم[5] الزيادة معنيين :

= الإنصاف ٢٩٤/١ ، شرح المفصل ٥٣/٨ ، ١٠٤/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/١ ، ٤٨٣ ، مغنى اللبيب ص ١٩٦ ، التصريح ١٥/٢ .

(١) في الأصل (الحطيم) بالمهملة بعد اللام .

(٢) ديوانه ص ٨٦ ، أدب الكاتب ص ٥١٣ ، الاقتضاب ٣٦٢/٣ ، والسام : عروق الذهب .

(٣) تقدّم ص ٢٤٠ ، وفي أ : (قريش) ، تحريف .

(٤) سقط (ثم قال الناظم) من أ .

(٥) في الأصل : (عدد) .

أحدُهما : التشبيه ، وذلك قوله : (شَبِّه بكاف) يريد أَنَّ الكافَ تقع للتشبيه ، بمعنى أَنَّ المجرورَ بها مُشَبَّهٌ به ، كقولك : زيدٌ كالأسد ، وهندُ كالبَدْر . وفي القرآن : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ من السماء﴾[1] » ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطانِ إِذْ قال للإنسان آكْفُرْ﴾[2] . ﴿مَثَلُهُم كَمَثَلِ الّذي استَوْقَدَ ناراً﴾[3] . وهو كثير .

والثاني : التعليل ، وذلك قولُه : (وبها التعليل قد يُعْنَى) الضمير في (بها) للكاف ، وكذلك في قوله : (وزائداً لتوكيد ورد) للكاف أيضاً ، لكنه أتى بالأول مؤنثاً على معنى الكلمة ، أو اللفظة . وبالثاني مذكَّراً على معنى الحرف أو اللفظ ؛ إذ / الحرف يُؤَنَّثُ ويُذَكَّر ، ويريد أَنَّ الكافَ قد تأتي قليلاً مُؤَدِّيَةً /٣١٣/
معنى التعليل ، كاللام ، والباء ، وذلك قولك : زرني كما أحسنتُ إليك . وفي التنزيل الكريم : ﴿وآذكروه كما هداكم﴾[4] . وقال الأخفشُ في قوله تعالى : ﴿كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم يَتْلو عليكم آياتِنا ويُزَكِّيكُم ويُعَلِّمُكُم ما لم تكونوا تعلمون فَآذكروني أذكركم﴾[5] . الآية . إن التقديرَ والمعنى : «كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم فاذكروني ، أي كما فعلت هذا فَآذكروني[6] ، واشكروا لي» ، وهو معنى كلام الفراء فيها ؛ إذ قال : الكاف تكون شرطاً . تقول : كما أحسنتُ إليك فأَحْسِنِ[7] ؛ لأَنَّها يدخلها معنى إذ ، ولذلك دخلت الفاء[8] .

---

(١) سورة البقرة آية ١٩ .
(٢) سورة الحشر آية ١٦ .
(٣) سورة البقرة آية ١٧ .
(٤) سورة البقرة آية ١٩٨ .
(٥) سورة البقرة آية ١٥١ ، ١٥٢ .
(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٣/١ .
(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٩٢/١ .
(٨) في أ : (الباء) تحريف .

وحكى سيبويه : كما أنَّه لا يَعْلَمُ ذلك ، فتجاوزَ اللهُ عنه[1] .

ثم قال الناظمُ : (وزائداً لتوكيدٍ ورد) . هذا هو القسمُ الثاني من قسمي الكاف ، يعني أنَّ الكاف تأتي زائدةً لمعنى التوكيد في كلام العرب . مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ليسَ كَمِثْلِهِ شيءٌ﴾[2] . لأنَّ المعنى : ليس مِثْلَه شيءٌ ، ولا يجوز أَنْ تكون هنا غيرَ زائدةٍ ؛لأنَّه يؤدي معنى إثبات مثل ينفي عنه المثل ، وذلك محالٌ مَبْنِيٌّ على محالٍ آخر . وقال تعالى : ﴿وحُورٌ عِين كأَمْثَالِ اللؤلؤ المَكْنُون﴾[3] . ويمكن أن يكونَ من ذلك قوله : ﴿مَثَلُهم كَمَثَلِ الذي استَوْقَد ناراً﴾[4] . وأشباهه . وحكى الفَرَّاءُ قال : قيل لبعض العرب كيف تصنعون الأَقِطَ ؟ قال : كَهَيِّنٍ[5] ، يريد هيِّناً ، فزاد الكاف . وقال رؤبةُ :

* لواحقُ الأقراب فيها كالمَقَق *[6]

المعنى فيها المَقَقُ ، وهو الطولُ . وقال خِطَام المجاشعي ، أنشدَه سيبويه :

* وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ *[7]

---

(١) الكتاب ١٤٠/٣ .

(٢) سورة الشورى آية ١١ .

(٣) سورة الواقعة آية ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) سورة البقرة آية ١٧ .

(٥) معاني القرآن ٤٦٦/١ ، الجنى الداني ص ١٣٧ (ت/طه محسن) .

(٦) ديوانه ص ١٠٦ ، المقتضب ٤١٨/٤ ، الأصول ٢٩٥/١ ، سر صناعة الإعراب ٢٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٨١٥/٢ ، الإنصاف ٢٩٩/١ ، أسرار العربيّة ص ٢٦٤ ، ضرائر الشعر ص ٦٦ ، شواهد التوضيح ص ٢٠٠ ، المقاصد النحويّة ٢٩٠/٣ ، خزانة الأدب ٤٣/١ ، ٢٦٦/٤ .

(٧) الكتاب ٢٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٢ ، المقتضب ٩٥/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، مجالس ثعلب ٣٩/١ ، الأصول ٤٣٨/١ ، ١١٥/٣ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ٧٢ ، الخصائص ٣٦٨/٢ ، سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، ٣٠٠ ، المنصف ١٩٢/١ ، ١٨٤/٢ ، ٨٢/٣ ، المحتسب ١٨٦/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٩٠ ، شرح المفصل ٤٢/٨ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٤ .

الكاف الأولى حرف زائدٌ . وقال الآخر :

* فصُيِّروا مثلَ كَعَصْفٍ مأكول *[1]

ثم قال : (واستُعْمِل اسماً) يعني أَنَّ العربَ استعملت الكافَ المذكورة اسماً لا حرفاً دَلَّ على ذلك الدليلُ ؛ لأَنَّ الأصل فيها الحرفيَّة ، لكن لما[2] قام على اسميَّتها الدليلُ قيل بها .

وفي قوله : (واستُعْمِلَ اسماً) إحالةٌ على كلام العرب ، وأَنَّه لم يطلق القولَ باسميّتها قياساً ؛ بل أخبر عن السماع ، وذلك يُشْعِرُ عنده بأَنَّه أقليٌّ وموقوف على السماع . وفي المسألة ثلاثةُ أقوال :

أحدها : أَنَّها حرفٌ مطلقاً ، ولا يكون اسماً إلا في الشّعر .

والثاني : أَنَّها اسمٌ مطلقاً ، وهذا مذهب الأخفش[3] . والأولُ رأيُ سيبويه

---

(١) البيت في الكتاب لحميد الأرقط ، وينسب إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٣/٢ ، المقتضب ١٤١/٤ ، الأصول ٤٣٨/١ ، المسائل البغداديات ص ٣٩٨ ، سر صناعة الإعراب ٢٩٦/١ .

(٢) (لما) ساقطة من أ .

(٣) في معاني القرآن ٣٠٢/٢-٣٠٣ (ثم قال : (أو كالذي مَرَّ على قرية) ، فالكاف تزاد في الكلام ، . . . ومثلها في القرآن : (ليس كمثله شيء) ، والمعنى : ليس مثله شيء ؛ لأَنَّه ليس لله مثل ، وقال الشاعر :

* فصيّروا مثل كعصفٍ مأكول *

المعنى : صيّروا مثل عصف ، والكاف زائدة . . .) وليس فيه دلالة على أَنَّ الأخفش يرى أَنَّ الكاف لا تكون إلاّ اسماً ، بل فيه التصريح بأنها تكون زائدة ، والزيادة من دلائل حرفيتها . وقال ابن أبي الربيع في البسيط ٨٤٤/٢ (والكاف توجد اسماً بالاتفاق ، وإنما وقع الخلاف بين سيبويه والأخفش في كثرة ذلك ، ووجوده في الكلام ، فذهب سيبويه إلى أنها لا توجد اسماً إلاّ في الشعر ، وذهب الأخفش إلى أنها توجد اسماً فيه وفي الكلام) ، وانظر مغنى اللبيب ص ٢٣٩ .

والجمهور[1] .

والثالث : أنها أكثر ما تكون اسماً في الشعر ، وأقل ما تكون اسماً في الكلام ، وهذا مذهبُ ابن أبي الربيع[2] ، ونحوه نحا الناظم .

أمَّا مذهبُ الأخفش فَرُدَّ بأمرين[3] :

أحدهما : وقوعُها صلةً في نحو : أعجبني الذي كزيدٍ ، وهو كثيرٌ جداً . ووجهُ الدليل : أنَّ الصلةَ محصورةٌ في أربعةِ أشياءَ ، وهي إمَّا جملةٌ اسميّة ، أو جملةٌ فعليّةٌ ، أو ظرفٌ ، أو جارٌّ ومجرور . وقولك (كزيدٍ) في صلة (الذي) قد انتفى عنه أن يكونَ واحداً من الثلاثة الأُوَل ، فتعيَّن الرابعُ ، وذلك يقضي بالحرفية .

فإن قيل : إنّها في الصلة اسمٌ مبنيٌّ على مبتدأ محذوف تقديره : أعجبني الذي هو كزيد .

أُجيب : بأن حذف المبتدأ / من صلة (الذي) مع عدم الطول قليلٌ جداً ، /٣١٤/ ووقوع الكاف صلةً للذي مطَّردٌ كثير ، فكثرةُ هذا ، وقلة ذاك دليلٌ على أنَّها حرفٌ في الصلة .

والثاني : قول الله تعالى : ﴿ليس كمثله شيء﴾[4] . ووجه ذلك أنه إن قال باسمية الكاف مطلقاً لزم أن تكون في الآية غيرَ زائدةٍ ؛ لامتناع زيادة الأسماء عنده . والقول بذلك يُؤدّي إلى ما هو كُفْرٌ ؛ لأن تقديره على هذا : ليس مثلَ مثلِه شيءٌ ، وهذا إثباتُ مِثْلٍ لله – تعالى عن ذلك – وذلك لمن يقول به كُفْرٌ صُرَاح ، فلزم إذاً أن تكونَ زيادةً للتوكيد ، وإذا لزمت الزيادةُ تعيَّنَتِ الحرفيَّة على الأصل الذي قال به البصريون .

---

(١) الكتاب ٤٠٨/١ ، المقتضب ١٤٠/٤–١٤٢ ، الأصول ٤٣٧/١ ، المسائل البغداديات ص ٣٩٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١–٤٧٩ .

(٢) البسيط ٨٥٣/٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١ ، الجنى الداني ص ١٣٢ .

(٤) سورة الشورى آية ١١ .

وأمّا مذهب سيبويه : فإنّه انبنى على ما سُمِع ، ولم تَثْبُت اسميتها ، إلاّ في الشعر ، فقال بذلك .

وأمّا الناظم ، ومن قال بقوله ، فإنّه لما رأى ذلك قد جاء في الكلام ، وإن كان قليلاً ، وذلك كقول الله تعالى : ﴿أنّي أخلقُ لكم من الطين كهَيْئَةِ الطير﴾[1]. فالكاف هنا مفعولةٌ بأَخْلُقُ ؛ لأنَّ المعنى : أنّي أُخلق لكم من الطين مثلَ هيئةِ الطير ، وذلك يقضي بالاسميّة في ظاهر الأمر ، وجاء في الشعر ما يُعَيِّنُ الاسميّةَ أيضاً ، وكَثُرَ[2] ذلك فيه ، فقد وقعت فيه فاعلاً نحو قول الأعشى :

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط ... كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتُل[3]

فالكاف في كالطعن هو فاعل ينهى ، وكذلك قول امرىء القيس :

وإنَّك لم يَفْخَر عليك كفاخرٍ ... ضعيفٍ ولم يَغْلِبْك مثلُ مُغَلَّب[4]

ومفعولةً أيضاً ، ومبتدأً ، واسمَ كان في أبيات ذكرها في الشرح ، لم أُقيِّدها كما أُحِبُّ ، فأحلت عليها ، وتكون مضافاً إليها كقول الشاعر أنشده في الشرح :

تَيَّمَ القلبَ حُبُّ كالبدر لا بل ... فاق حُسْناً من تَيَّم القلبَ حُبّا[5]

وتجرّ بالحرف الجارّ نحو قول ابن غاديةَ السُّلمي :

---

(١) سورة آل عمران آية ٤٩ .

(٢) في أ : (وأكثر) .

(٣) ديوانه ص ٦٣ ، ومضى تخريجه .

(٤) ديوانه ص ٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٤٤/٢ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٤٢/٢ ، وانظر الجنى الداني ص ٨٢ ، المساعد ٢٧٧ .

وَزَعْتُ بِكَالهِـراوَةِ أَعْوَجِيٍّ إذا وَنَتِ الركابُ جرى وثابا[1]

وبيت الكتاب :

* وصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ *[2]

فالكاف الثانية مجرورة بالأولى .

وقال امرؤ القيس ، وهو ثابت في ديوان شعره ، ويروى لعمرو بن عمار الطائي :

ورحنا بِكَابْنِ الماء يُجْنَبُ وسطَنا تصوَّبُ فيه العينُ طوراً وترتقي[3]

وقال امرؤ القيس أيضاً ، ويروى لسلامة العجلي :

عَلَى كالخَنِيْفِ السَّحْقِ يدعو به الصَّدَى له قُلُبٌ عُفيٌّ الحياض أُجُونُ[4]

(١) معاني القرآن للفراء ٨٥/٣ ، أدب الكاتب ص ٥٠٥ ، سر صناعة الإعراب ٢٨٦/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٣ . وفي الأصل (أعوجني) بنون بعد الجيم . وفي الأصلين (ابن عادية) بعين مهملة . تصحيف .

(٢) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٤ .

(٣) لامرىء القيس في ديوانه ص ١٧٦ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٥ ، وذكر ابن السيد في الاقتضاب ٣٣٤/٣-٣٣٥ أنه يروى لعمرو بن عمار الطائي ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢ ، ٢٨٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٣ . وفي الأصل (ترتق) .

(٤) أدب الكاتب ص ٥٠٥ ، والاقتضاب ٣٣٧/٣ ، وفي ديوان آمرىء القيس بيتان البيت المذكور هنا عجز أحدهما وصدر الآخر ، وهما قوله :

ومغبرَّةِ الآفـاقِ خاشعـةِ الصُّوَى لها قُلُبٌ عَفٌّ الحياض أُجُـونُ

قوله – بعد البيت السابق ببيتين – :

على كا لخَنِيفِ السَّحْقِ يدعو به الصَّدَى لَـهُ صَـدَدٌ وَرْدُ التـراب دَفِـينُ

الخنيف : ثوب من الكتان ، والسحق : البالي . والقُلُب : الآبار ، والأجون : متغيّرة المياه . وفي أ : (السحو) تحريف .

وقال الآخر ، ونسبه ابن جني إلى ذي الرمة

أَبِيتُ على مَيٍّ كئيباً وبعلُهَا على كالنَّقَا من عالجٍ يَتَبَطَّحُ[١]

إلى أبياتٍ كثيرةٍ جاءت في الباب تقضي كثرتُها ألاَّ يحكم عليها بالشذوذ ، وعند ذلك يَصِحُّ ما ذهب إليه الناظمُ .

ثم قال : (وكذا عن وعلى) يعني أَنَّهما استُعْمِلا اسمين كما استعملت الكافُ اسماً ، وإنما يُدَّعَى ذلك فيهما عند إقامة الشاهد على الاسمية ، وذلك دخول حرف الجر عليهما ، ولذلك قال : (من أُجل ذا عليهما من دخلا) يريد أن دخول من
/٣١٥/ الجارَّة عليهما إنما كان بسبب كونهما اسمين لكونهما في موضع / جَرٍّ[٢] بمِنْ ، وإلاَّ ، فلو كانا عند دخول (من) عليهما حرفين لم يدخل عليهما حرف الجرّ ، لأن حرف الجرّ لا يدخل عليه حرف الجر[٣] ، وما جاء من نحو :

* ولا للما بهم أبداً دواء *[٤]

فليس من ذلك ؛ لأَنَّ هذا من باب إعادة الحرف توكيداً ، كقوله :

---

(١) الخصائص ٢٦٩/٢ ، والإفصاح للفارقي ص ٢٢٥ ، والبيت في ديوان ذي الرمّة ١٢١٠/٢ ، وروايته : «* يبيت على مثل النقا يتبطَّحُ *»
ولا شاهد فيه على ما سيق من أُجله هنا .

(٢) في الأصل : (جز) ، تصحيف .

(٣) في هامش الأصل (خـ : لا يدخل على مثله) .

(٤) صدره : * فـلا والله لا يلفـى لما بي *
وهو لمسلم بن معبد الوالبي الأسدي من قصيدة في منتهى الطلب نشرها د/ حاتم الضامن في مجلة المورد المجلد الثامن / العدد الثالث ١٣٩٩هـ - وروايته :
* ومـا بهـم من البلوى شفاء *
ولا شاهد فيه على ما سيق من أُجله . وانظر معاني القرآن ٦٨/١ ، الخصائص ٢٨٢/٢ ، الصاحبي ص ٣٩ ، شرح المفصل ١٧/٧ ، ٤٣/٨ ، ١٥/٩ ، ضرائر الشعر ٦٩ ، ٣٠٣ ، مغني اللبيب ص ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٤٦٢ ، خزانة الأدب ٣٦٤/١ .

لا لا أَبوحُ بحُبٍّ بَثْنَةَ إنَّها أُخَذَتْ عليَّ مواثِقاً وعُهُودا[1]

فثبت أنَّ (عن) و(على) عند دخول حرف الجرّ عليها اسمين .

وفي قوله : (من أجل ذا عليهما (مِنْ) دخلا) تنبيه على أمرين :

أحدهما : اختصاصُ (مِنْ) من بين سائر حروف الجرّ بالدخول عليهما ؛ إذ قال : (من أجل ذا) أي من أجل الاسميّة دخلت (مِنْ) ، ولم يزد على ذلك ، ففيه إشارةٌ إلى اختصاص (مِنْ) بذلك ؛ إذ لو كان دخولُ غيرها سائغاً عنده لقال : من أجل ذا دخل عليهما حرف الجرّ ، أو نحوَ هذا من الكلام الذي يُعْطِي عدمَ الاختصاص بمِنْ .

والثاني : أنَّه لا علامةَ لهما على الاسميّة إلاّ دخولَ هذا الحرفِ ؛ لأنه قَيَّدَ وقوعَهما اسمين بدخول (مِنْ) ، ولو كان له خاصّةٌ أخرى لم يقل ذلك ، ولأطلق القول كما أطلق القول في الكاف ؛ إذ قال : (واستُعْمِل اسماً) فلم يُقَيِّد ؛ لأنَّها تقع فاعلةً ، ومفعولة ومضافاً إليها ، وداخلاً عليها حروف الجرّ ، فلما أطلق في الكاف ، وقَيَّد في غيرها دلّ تقييده على الاختصاص بما قَيَّد ، وهذا حَسَنٌ من التنبيه ، فإن الذي سُمِع فيهما دخول (مِنْ) وحدها كقول ذي الرمة :

وهَيْفٌ تَهيجُ البينَ بعد تجاوُرٍ إذا نَفَحَتْ مِنْ عَنْ يمينِ المشارِقِ[2]

وقال القطاميُّ :

فقلتُ للرَّكْبِ لِما أَنْ علا بهم مِنْ عَنْ يمين الحُبَيَّا نظرةٌ قَبَلُ[3]

---

(١) لجميل بثينة في ديوانه ص ٧٩ . التصريح ١٢٩/٢ ، خزانة الأدب ١٥٩/٥ ، وفي الأصلين (لابوح) بسقوط الهمزة .

(٢) ديوانه ٢٤٨/١ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٣ ، والاقتضاب ٣٣٠/٣ .

(٣) ديوانه ص ٢٨ ،أدب الكاتب ص ٥٠٤ ، الجمل ص ٦٠ ، الاقتضاب ٣٣٠/٣ ، شرح المفصل ٤١/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٦ ، البسيط ٨٤٨/٢ ، رصف المباني ص ٣٦٧ ، الجنى الداني ص ٢٤٣ .

هذا مما دخلت فيه من على عن . ومن دُخولها على عَلَى قول مزاحم بن الحارث العُقَيلي ، أنشده سيبويه :

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمَّ ظِمْؤُها　　　تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْـهَلِ[1]

وعلى هذا ينبني النظرُ في مسألتين :

إحداهما : أنَّه لا يرى رأيَ مَنْ زعم أنَّ (على) لا تكون إلا اسماً مطلقاً ، دخل عليها خافض أو لم يدخل[2] .

واستدلَّ على ذلك بأنَّها في كل موضعٍ لها موضعٌ من الإعراب ، وهو المُفَرِّق بين الاسم والحرف ، فإذا كان لها موضعٌ من الإعراب ، فهي اسمٌ ، فإنَّ إعرابَها يُحْدِثُه العاملُ ، ولا يعمل فيها إلاَّ على معنىً من المعاني ، وهي الفاعليةُ ، والمفعوليَّـةُ ، والإضافةُ ، وفي كلّ واحدٍ من هذه الأحوال الثلاثة يقع الإخبارُ عنها ، فَتَصِحُّ لها الاسميَّةُ بخلاف ما لا موضع له . قال : فانظر أبداً (على) تَجِدْها ذات موضع ، فينبغي أنْ تُدَّعَى فيها الاسميَّةُ حتى يجيءَ ثَبَتٌ . وما قاله هذا القائل قد يظهر من سيبويه في باب : عِدّة ما يكونُ عليه الكَلِم[3] ، ولكنه غيرُ قاطعٍ ؛ لأنَّه بَيَّن في قوله :

* آليت حب العراق الدهر أطعمه *[4]

---

(١) الكتاب ٢٣١/٤ ، وانظر المقتضب ٥٣/٣ ، أدب الكاتب ص ٥٠٤ ، الإيضاح ٢٥٩/١ ، الاقتضاب ٣٣٠/٣ ، شرح المفصل ٣٨/٨ ،شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٥ ، البسيط ٨٧٣/٢ ، خزانة الأدب ٢٥٣/٤ .

(٢) هذا مذهب جماعة من النحاة منهم ابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن معزوز ، انظر الإفصاح لابن الطراوة ص ١٢٧ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٨٤٨/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٥١/٢ .

(٣) الكتاب ٢٣١/٤ ففيه قول سيبويه «وهو اسم – يريد (على) – لا يكون إلاّ ظرفاً» .

(٤) تمامه :　　* والحبُّ يأكله في القريةِ السوسُ *

الكتاب ٣٨/١ ، وقال سيبويه قبل إيراده (. . . وأستغفر الله من ذلك ، فلمّا حذفوا حرف =

أنَّه من باب :

* أمَرْتُـــكَ الخيـــرَ . . . *[1]

فليست عنده اسماً بإطلاق ، لكن كما قَيَّد في (عن) حين قال : «وأَمَّا عَنْ فاسمٌ إذا قلت : مَنْ عَنْ يمينِك»[2] ، وأيضاً فقد قال الخِدَبُّ[3] : لا يبعد في «عن» أو : لا / يمتنع في «عن» أن تكون مَقَرّاً ، لكونها اسماً بمعنى ناحية ، ألا ترى قولَ ساعدة : /٣١٦/

أَفَعَنْكَ لا برقٌ كأَنَّ وميضَه غابٌ تَشَيَّمَهُ ضِرَامٌ مُثْقَبُ[4]

أبو سعيد[5] : أفعَنْ شِقِّك هذا البرقُ ، أو عَنْ ناحيتك هذا البرق . تقولُ العربُ هذا كلَّه ، وجَعَل (لا) زائدة .

قال ابن خروف : وهو صحيح ، فظاهر هذا الحكمُ عليها بالظرفيّةِ وإن لم تدخل عليها (مِن) ، وهو مخالف لما أشار إليه الناظم ، وشاهده البيتُ ؛ لأَنَّ ظاهرَه النصبُ على الظرفيّة ، وهو خبر المبتدأ .

فأَمَّا مَنْ خالف في (على) فلا دليلَ فيما قال ،وليس الأمرُ كما زعم ، فإنك إذا قلت : جلست على الحصير ، فُهمت المباشرةُ[6] ، وحروفُ الجرّ إنَّما جِيءَ

= الجرّ عمل الفعل . ومثل ذلك قول المتلمِّس . . .) ثم قال بعد إيراده : (يريد : على حبِّ العراق) .

(١) من قول الشاعر :

أمرتُكَ الخيرَ فَافعل ما أمرتَ به فقد تركتك ذا مـالٍ وذا نشبِ

الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٢٢٨/٤ .

(٣) أبو بكر بن طاهر .

(٤) شرح أشعار الهذليين ١١٠٣/٣ .

(٥) السيرافي .

(٦) في الأصل : (الإشارة) . وما أثبت من أ .

بها لتُوْصِلَ معانيَ الأفعال إلى الأسماء وتضيفَها إليها ، وإضافةُ معاني الأفعال إلى الأسماء لا تُتَصَوَّرُ إلاَّ في الحروف ، فإذا قلتَ : جلستُ فوق الحصير ، كان الفعل واقعاً بمدلول (فوق) لا بمخفوضها ، فدلَّ ذلك على انتفاء[1] المرادفة ، فلا يَصِحُّ أن يقالَ : إن (على) بمعنى فوق ، إذا قلت : جلست على الحصير .

أما إذا تعيَّن ذلك فلا محيصَ عن القول به ، وذلك إذا دخل عليها حرف الجر كما تقدّم ، وأيضاً فإن دعوى مَنْ ادّعى أن لها موضعاً من الإعراب في كل موضعٍ غيرُ ظاهرة ؛ إذ لا دليل يَدُلُّ على أنَّ قولك : جلستُ على الحصير ، (على) فيه في موضع نصب ، وإنما كان يكون الدليل على ذلك لو وقعت فاعلةً أو مفعولاً بها كالكاف ، أو مضافاً إليها ، فعند ذلك يتعيّن[2] كونها في موضع الإعراب .

وأما إذا قلت : جلستُ على الحصير ، فلا دليل فيه لإمكان أن يكونَ الواقعُ في موضع النصب المجرورَ لا (على) .

فإن قيل : إنَّ الظرفيّةَ ظاهرةُ المعنى فيها ، فهو الدليل . قيل : إن كان معنى الظرفيَّةِ هو الدليلُ لا على أنَّها في موضع نصب ، فليكن ذلك دليلاً في (في) إذا قلتَ : قعدتُ في الدار ، فهي أولى بذلك ، وكذلك الباء بمعنى (في) ، وإذ ذاك يلزم اسميَّةُ هذه الحروف . وهذا كلُّه شنيعٌ من القول ، ومخالفةٌ للإجماع ، ثم إنَّا نقول : إنَّ (على) لا يُفْهَم منها الظرفيّةُ ، وإنما يفهم منها معنى الاستعلاء ، ولو كان معنى (على) الظرفيّةَ ، وأنَّها مرادفةٌ لـ (فوقَ) لَلَزِم أن يكونَ معنى : على زيدٍ مالٌ ، فوق زيدٍ مالٌ ، وأَنْ توضعَ موضعَها (فوق) في كل موضع ، وذلك غيرُ صحيح . ومثله يَشْنُعُ في نحو : ﴿تَوَكَّلْتُ على الله﴾[3] . ﴿ولا تَقُولُوا على الله

---

(١) في الأصلين (انتهاء) ، وفي هامش الأصل بإزاء الكلمة (انتفاء) ، وهو أولى .

(٢) في الأصل : (لا يتعيَّنُ) بلام مقحمة قبل الفعل .

(٣) سورة هود آية ٥٦ .

إلاَّ الحَقَّ﴾[1] . ﴿إنَّ اللهَ وملائِكَتَهُ يُصلُّونَ على النَّبِيِّ﴾[2] . الآية .

فإن قيل : وكذلك الاستعلاء يَقْبُح ، بل يَسْتَحِيلُ في هذه الأشياء ، فهو مشترك الإلزام .

فالجواب : أنَّ مثلَ هذا راجعٌ في المعنى إلى قولك : على زيدٍ حقٌّ ، وعليه مالٌ ، والفوقيَّةُ لا تصلح فيما تقدَّمَ لا حقيقةً ولا مجازاً ، فافترقا . والكلام هنا له مجالٌ واسع يكفي هذا منه .

وأمَّا مَنْ خالف في (عن) ، فلا حُجَّةَ له على ما قال . والبيتُ المستشهدُ به محتمل لأن تكون فيه (عن) على أصلها من الحرفيَّة على حذف المضاف ؛ لكونه مفهوماً ، أو جعلِ البرق مجازاً للمخاطبة نفسِها / واتساعاً . ويجري هنا من /٣١٧/ البحث نحوٌ مما يجري في (على) وقد تقدَّم ، فالصحيح إذاً ما أشار إليه الناظم من اختصاص اسميّة عن وعلى بحالة دخول حرف (من) عليهما .

والمسألة الثانية : أنَّ الناظم لم يُعَوِّل على ما قاله ابنُ عصفور في تعيين اسميتها ، وذلك أنَّه جعل لاسميَّتها موضعين :

أحدهما : ما أشار إليه الناظمُ من دخول الجارّ .

والآخر : أنْ يُؤَدِّيَ جعلُها حرفاً إلى تَعَدِّي فعلِ المضمر المتصل إلى مضمره كقولك : دع عنك كذا ، وهَوِّن عليكَ ، كما قال امروُ القيس :

دَعْ عنك نَهْباً صِيحَ في حُجُراته ولكن حديثاً ما حديثُ الرواحلِ[3]

وأنشد سيبويه :

---

(١) سورة النساء آية ١٧١ .

(٢) سورة الأحزاب آية ٥٦ .

(٣) ديوانه ص ٩٤ ، وفي الأصل : (صحيح في حجراته) تحريف .

* هَوِّن عليك فإنَّ الأمورَ بكَفِّ الإله مقاديرُها *[1]

وقال الآخر :

اضْرِبَ عنك الـهُمومَ طارِقَها ضربَك بالسوط قَوْنَسَ الفَرَسِ[2]

وقال زُهَيْرُ بن أبي سُلْمى :

فلـمَّا تَبَلَّجَ ما فوقَه أناخَ فسَنَّ عليهِ الشَّلِيلا
وضاعَفَ من فوقها نَشْرَةً تَرُدُّ القواضِبَ عنها فُلُولا[3]

فإنَّك إذا جعلت (عن) و(على) هنا حرفين ، أدَّى ذلك إلى باب ممنوعٍ ، وهو تعـدِّي (هَوِّن) الذي فاعلُه ضميرُ المخاطب إلى مضمرِ المخاطب الذي هو (عليك) ، وهو مُتَّصِلٌ ، وذلك غيرُ جائزٍ ، كما لم يَجُز : ضربتُنِـي ، ولا : اضْرِبْكَ ، ولا : زَيْـدٌ ضَرَبَـهُ ، تريد : ضربَ نفسه إلاَّ في باب ظننت ، فإذا ادُّعِيَ في (على) في قوله : (هون عليك) : أنَّه اسمٌ صار (هَوِّن) إنَّما تعدَّى إلى غير ضمير المخاطب ، فصار كقولك : اضْرِبْ غلامَك . وهكذا القول في (دع عنك) وفي بقية النظائر .

وهذا المرتكبُ غيرُ مَرْضِيٍّ من وجهين :

أحدُهما : أنَّه لو كان كما قال لم يجز أنْ يتعدَّى فعلُ المضمر المُتَّصِلِ إلى مضمره المتصل بحرف جَرٍّ أصلاً حتى تَصِحَّ اسميتُه ، وليس كذلك ، فإنك تقول :

(١) للأعور الشني ، انظر الكتاب ٦٤/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٣٨/١ ، المقتضب ١٩٦/٤ ، الإفصاح للفارقي ص ٢١٥ ، مغنى اللبيب ص ٦٣٣ . وفي الأصل (بكف الله) وكتب بإزائها (الإله) ، وهو الصواب رواية ، وبه يستقيم وزن البيت ، وجاء في أ .

(٢) ينسب لطرفة بن العبد ، وهو في صلة ديوانه ص ١٦٥ ، النوادر ص ١٦٥ ، الخصائص ١٢٦/١ ، المحتسب ٣٦٧/٢ ، الإنصاف ٥٦٨/٢ ، أمالي السهيلي ص ١١٩ .

(٣) ديوانه ص ١٩٨–١٩٩ ، وفي الأصلين (التليلا) ، ولم أقف عليها رواية ، وفي أ : (نشرة) تحريف .

قَرَّبْتُ[1] زيداً إليَّ ، وبَعَّدتُه مني ، وأدنيته مني ، ومتَّعتُ زيداً بيَّ[2] ، ولا أعلمُ أحداً يمنع هذا ممن تقدَّم . وفي القرآن الكريم : ﴿واضْمُم إليكَ جَنَاحَكَ من الرَّهْبِ﴾[3] . و(إلى) لا تَصِحُّ اسميتُها باتفاق . ومنه : ﴿ويَجْعَلُونَ لله البناتِ سُبْحانَهُ ولَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾[4] ؛ لأن المعنى على تَعَلُّقِ (لهم) بـ(يجعلون) ، ولا يمكن جعلُ اللام اسماً . ومثل ذلك في الكلام كثير .

والثاني : أَنَّ الضميرَ المجرورَ ليس بمُتَّصِلٍ بالفعل لفظاً ، فليس إذذاك بجارٍ مَجْرى المنصوب المتَّصل ؛ ولذلك لم يذكره سيبويه حين ذكر امتناع نحو : اضْرِبْكَ[5] ، بل هو جارٍ في الحكم مَجْرى الاسم الظاهر بمثابةِ أَنْ لو نطقتَ بالنفس ونحو ذلك ، فتقول : ضربتُ نفسي ، كما تقول : ضربتُ غلامي ، فالحقُّ إذاً ما ذهب إليه الناظمُ ، وهو رأي شيوخنا - رحمهم الله - .

فإن قيل : إنَّ النحويين يقولون : لا يكون (عن) و(على) اسمين إلاَّ إذا دخل عليهما الجارّ ، فيجعلون دخولَه هو السببَ في الاسميّة ، والناظمُ عكس الأمرَ ، فجعل دخولَ الجارّ عليهما مسبَّباً عن كونهما اسمين لقوله : / من أجل ذا عليهما /٣١٨/
من دخل) أي : من أجل أَنـهما يكونان اسمين دخلَ عليهما (من) الجارَّة ، وذلك يقتضي أَنَّهما قبل دخول (من) محتملان للاسميّة والحرفيّة ، فلا يدخل عليهما إلاَّ بَعْدَ استقرار الاسميَّة ، وظاهرُ كلام غيرِه أَنـهما لا تستَقِرُّ اسميَّتهما إلا إذا دخل [عليهما][6] (من) فكيف هذا ؟

فالجواب : أَنَّ ما قاله الناظم صحيحٌ ؛ إذ لا يَصِحُّ دخول الجارّ إلاَّ على

---

(١) في أ : (ضربت) تحريف .
(٢) في الأصل : (ومنعت زيدا لي) . وما أثبتُّ من أ .
(٣) سورة القصص آية ٣٢ .
(٤) سورة النحل آية ٥٧ .
(٥) انظر الكتاب ٣٦٦/٢ .
(٦) تتمة من أ .

مستَقِرّ الاسميّة وإلاّ فلو كان الجارُّ داخلاً قبل استقرارها لما كان دليلاً عليها ، وحينئذ يلزم أن يكونَ (عن) و(على) محتملين مع التجريد من الجارّ .

فإن قيل : فهل لنا أَنْ نَدَّعِي أَنَّـهما عند التجريد محتملان كالكاف الجارَّة .

قيل : إنما يُدَّعى[1] هذا على رأي مَنْ يَدَّعي أَنَّ الاسميَّةَ فيهما قياسٌ ، وإن كان ضعيفاً .

وأما على رأي مَنْ لا يرى ذلك فلا ينبغي دعوى الاحتمال فيهما لأمرين :

أحدُهما : أَنَّ الأصلَ فيهما الحرفيَّةُ ، فلا يخرجان عنه[2] إلاَّ بدليل ، ولا دليلَ ؛ إذ لم يثبت لهما الاسميّة على الإطلاق .

والثاني : أَنَّ ما جاء فيهما مُتَعَيِّن الاسميَّة نادرٌ لا يقوى أَنْ يقاسَ عليه غيره ، وإذا كان كذلك كان كلامُ الناظم وارداً على اعتقادِ العرب فيهما الاسميَّةَ ، لا على اعتقادنا ؛ إذ كان اعتقادُنا لها ثانياً عن وجود الجارّ داخلاً عليهما ، عكسَ اعتقادِ العرب ؛ إذ كانت إنَّـما أدخلتْهُ عليهما بعد اعتقاد الاسميّة ، فلا إشكال ، فإذا وقع لنا في شعر أو غيره أن نُدْخِـلَ الجارّ عليهما ، فذلك قياسٌ على ما نطقت به العربُ ، لا على مجرد الاحتمال ، فكأَنَّ الناظمَ تكلَّم على حَسَب اعتقاد العرب (قبل إدخال الجارّ ، وغيرُه إنَّـما تكلَّمَ على حَسَب اعتقادِنا)[3] فيما تكلمت به العرب ، فإذاً قد انتظم كلامُه مع كلام النحويين .

فإن قيل : هل في كلامه دلالةٌ على كون اسميتهما وإدخال الجارّ عليهما قياساً أو سماعاً أم لا ؟

فالجوابُ / : أَنَّ قولَه : (واستُعمل اسماً) ظاهرٌ أَنَّه يريد أَنَّ العرب استعملتْهُ كذلك – يعني الكاف – ، ثم قال : (وكذا عن وعلى) أي استعملتْـهُما العربُ

---

(١) في أ : (ينبغي) .

(٢) كذا في النسختين . وكتب بإزائها في الأصل (عنها) . ولكليهما وجهٌ .

(٣) ما بين الإشارتين سقط من أ .

اسماً كذلك ، فهذا إخبارٌ عن السماع ، فالظاهرُ أَنَّ ذلك عنده غيرُ قياسٍ كما تقدَّم في الكاف .

ثم قال :

ومُذْ ومُنْذُ اسمانِ حيثُ رَفَعا أو أُوْلِيا الفعلَ كجِئْتُ مُذْ دَعَا

وإنْ يَجُرّا في مُضِيٍّ فكَـ(مِنْ) هما ، وفي الحضور معنى (في) استَبِن

جعل الناظم : (مُذْ ومُنْذُ) على وجهين :

أحدهما : أَنْ يكونا اسمين .

والثاني : أن يكونا حرفين ، فإنه قال : (ومذ ومنذ اسمانِ) في موضع كذا ،ثم قال : (وإن يَجُرَّا في مضى فكمن) يعني حرفين . وهذا رَأْيُ الجمهور .

وذهبُ بعضُ النحويين إلى أَنَّهما اسمان أيضاً إن انجرّ ما بعدهما[1] ؛ لأَنَّهما قد ثبت لهما الاسميَّةُ إذا ارتفع ما بعدهما ، أو أُوْلِيا الفعلَ ، فليكن كذلك إذا انجرَّ ما بعدهما ؛ إذ الجَرُّ لا ينافي الاسميَّةَ . والأصل بقاء ما كان على ما كان ، فوجب استصحابُ الحكم الثابت لهما قبل أن يَجُرَّا ما بعدهما .

ورُدَّ هذا المذهب بأَمْرَيْن :

أحدهما : قاله ابن عصفور أَنَّ الظرفَ إذا نُفِيَ عنه الفعلُ استغرقه[2] النفي ولم يَتَعَدَّه ، كقولك : ما رأيتُهُ يومَ الجمعة ، فقد استغرق النَّفْيُ جميعَ أجزاء يوم الجمعة / ولم يتعدَّها ، وإذا نفيتَ الفعل قبل (مذ) لم يَسْتَغْرِقْها وتعدَّاها ، فإذا /٣١٩/
قلتَ : ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة ، فلا بُدَّ أن تكون رأيتَه في جزءٍ من يومِ الجمعة ، ثم لم تره إلى زمانك الذي أنت فيه ، فقد رأيت تَعَدِّي النفي لها ، وامتنع استغراقُه ، فلو كانت (مُذْ) ظرفاً لكان حكمُها حكمَ الظرف فيما ذُكِرَ ، فلما

(١) انظر شرح المفصل ٩٥/٤ ، الجنى الداني ص ٣٠٤ ، مغنى اللبيب ص ٤٤١ .

(٢) شرح الجمل ٥٣/٢-٥٤ ، وعزاه إلى الأخفش .

اختلف الحكمان ، دلَّ على فساد قول مَنْ قال فيها بالظرفيّة ، فلمّا ظهر فسادُه تعيَّنَ صحةُ قولِ الجماعة في أنها حرفٌ إذا جَرَّت ما بعدَها ، واسمٌ إذا رفعت .

قال شيخُنا الأستاذ – رحمه الله[1] – : لا يلزم ذلك القائل بالظرفيّة ؛ لأَنَّ ذلك المعنى موجودٌ فيها إذا ارتفع ما بعدها ، وهي هنالك اسمٌ أو ظرف ، ولم يوجب ذلك أَنْ تكون[2] حرفاً ، وإنَّما وجبَ أن يكون كذلك من جهة أَنـَّها كلمةٌ موضوعةٌ لابتداء الغاية ، أو للغاية كلِّها[3] ، فكلُّ كلمةٍ لها حُكْم نفسِها الذي وُضِعَت له .

ثم استدلَّ على صحة قول الجماعة ، وبطلانِ قول الآخر المخالفِ بأَنـَّها إذا جَرَّت ما بعدها كلمةٌ لا معنى لها إلاّ في غيرها ، ولم توجد إلا مبنيَّةً ليس لها حكم من أحكام الأسماء في ذلك الموضع ، فوجب القول بالحرفيّة ، وقد كان ينبغي أن يُحْكَمَ عليها بذلك إذا ارتفع ما بعدها لولا أَنَّ فيها هنالك حكماً من أحكام الأسماء ، وهو استقلال الكلامِ بها مع ما بعدها ، وليست بفعل ، فهذا هو السببُ في القول بحرفيَّتها إذا انجرَّ ما بعدها ، وهو الثاني من الوجهين ، فثبت أَنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) على وجهين ، كما قال الناظم . وأيضاً فإنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) في الزمان كـ (مِنْ) في الزمان والمكان لابتداء الغاية ، وللغاية كلِّها ، فقد ساوتا (مِنْ) في المعنى ، وساوتاها أيضاً في عَمَلِ الجرّ ، فهما مثلُها ، ولو تأَتَّتْ دعوى الحرفيّة إذا وقع بعدهما المرفوع ، أو الجملة لم يُنْتَقَل عنها . أَمَّا مع المرفوع ؛ فإنَّ حروفَ الجَرِّ لا يرتفعُ ما بعدها . وأَمَّا مع الجملة ؛ فلأَنَّ حروف الجَرّ لا تدخل على الجمل اختياراً ؛ فقيل بالاسميّة لذلك . فإذا تقرَّر هذا فالناظم ابتدأ بقسم الاسميّة ، وعَيَّن لها موضعين :

---

(١) في أ : (رحمة الله عليه) .

(٢) في أ : (يكون) .

(٣) شرح الجمل لابن الفخار ٢ : ٢٦٩ .

أحدهما : أَنْ يرتفعَ ما بعدهما ، وذلك قوله : (اسمان حيثُ رَفَعا) يريد : رفعا ما بعدهما ، نحو : ما رأيته مُذْ يومُ الجمعة ، وما رأيته مُنْذُ يَـوْمُ الجمعةِ ، فها هنا لا يمكن أَنْ يكونا[1] حرفين ، ولكن[2] يكونان اسمين ، لكن يبقى النظر في إعرابهما ما هو ؟ هل هما مبتدآن ما بعدهما خبر لهما ؟ وإليه ذَهَب الفارسيُّ[3] وطائفة ، فقولك : ما رأيته مُذْ يومانِ ، تقديره : أَمَدُ ذلك يومان . أو هما ظرفان خبران للمرفوع بعدهما ؟ والتقدير : بيني وبين لقائه أو رؤيته يومان ، أو نحو ذلك ، وهو رأي الزجَّاجي[4] . أو ظرفان[5] ما بعدهما مرفوع بفعل مضمر ، فقولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومان في تقدير : مذ كان يوم الجمعة ، ومذ كان يومان . وهو مذهب الكوفيين[6] ، وإليه ذهب المؤلِّفُ في غير هذا الكتاب[7] ، وليس في نظمه هذا صريحُ نَصٍّ على اختيار أحدِ هذه المذاهب إلاَّ ما يُسْتَشْعَرُ من قوله : (حيثُ رفعا) ؛ فإنَّه[8] لما أُسْنَدَ رفعَ ما بعدهما إليهما لم يَسْتَقِم ذلك إلاَّ على مذهب الفارسيّ ، فإنَّ المبتدأ هو الرافع / للخبر عند الناظم ، وإذا كان كذلك فهو مخالفٌ هنا لما ذهب /٣٢٠/
إليه في غير هذا ، وكان هذا المذهب أرجح من جهة النظر ، وذلك أَنَّه إذا قُدِّرَ بعدهما الفعلُ فلا بُدَّ من تقدير الزمان قبلَ ذلك الفعل ؛ لأَنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) مختصّان بالزمان ، فيلزم على مذهبه تقدير فعلٍ أيضاً قبل ذلك الزمان ، وإذا تَقَدَّرَ

---

(١) في الأصل : (يكون) ، والمثبت من أ .
(٢) في أ : (وإنما يكونان) .
(٣) ذهب إليه المبرد في المقتضب ٣/٣٠ ، وأبو بكر بن السراج في الموجز ص ٥٩ ، والفارسي في الإيضاح ص ٢٦١ ، وانظر الجنى الداني ص ٥٠٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٤٢ ، وعزاه الأنباري في الإنصاف ١/٣٨٢ إلى البصريين .
(٤) الجمل ص ١٤٠ .
(٥) في الأصل : (ظرفان مع ما بعدهما) بإقحام (مع) .
(٦) الإنصاف ١/٣٨٢ .
(٧) التسهيل ص ٩٤ .
(٨) في الأصل : (لأنه) ، وكتب بإزائها – وكذلك في أ – (فإنّه) .

الفعلُ فلا بُدَّ من تقدير زمانٍ لاختصاص (مُذْ) و(مُنْذُ) بالزمان ، فيتَسَلْسَلُ الأمرُ ، وذلك فاسدٌ ، فالأولى عدمُ تقدير الفعل .

وقد يُجَابُ عن هذا بأنّه لا يَسُوغُ تقديرُ زمان مع القول بظرفيَّتها ؛ لأنَّا إذا فرضنا (مُذْ) مثلاً ظرفاً ، فهي الموقوعُ فيه ، وهي أيضاً الدالَّةُ على ابتداء الغاية ، أو الغايةِ كلِّها ، فصارت (مذ) كاسم تَضَمَّن معنى حرف ، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام هي نائبة عن الأمرين ، فكذلك (مذ) إذا كانت ظرفاً هي دالَّةٌ [1] على الزمان ، وعلى [2] ابتداء الغاية فيه كما كانت (مَنْ) في قولك : مَنْ زَيْدٌ ؟ دالَّة على الاستفهام ، والمستفهم عنه ، فإذا قَدَّرْتَ الزمانَ بعد (مُذْ) فقد جَرَّدتها عن الاسميّة ، وصارت حرفاً لابتداء الغاية في ذلك المُجَرَّد ، كما أنَّك إذا ذكرت الجزء الثاني في : مَنْ زيدٌ ؟ أتيت بحرف الاستفهام فقلت : أَفُلانٌ زيدٌ أم فلانٌ ؟ وإذا كان كذلك لم يلزم على تقدير الفعل محظورٌ ، فهذا مما يمكن أَنْ يُجَابَ به ، لكنَّ الذي يُرَجِّحُ [3] به رأيُ الناظم على رأي الكوفيين أَنَّ الإضمارَ على خلاف الأصل ، فلا ينبغي أَنْ يُدَّعَى إلاّ بدليل ، ولا دليلَ ، بل الكلامُ تامٌّ من غير دعوى الإضمار ، فكان القولُ به تَكَلُّفاً من غير حاجة .

فإن قيل : إنَّ في دعوى الإضمار فوائدَ ، منها : إجراءُ (مُذْ) و(مُنْذُ) في الاسميّة على طريقةٍ واحدةٍ ، وذلك أولى من اختلاف الاستعمال .

ومنها : التَّخَلُّصُ من الابتداء بالنكرة بلا مُسَوِّغ إن ادُّعِيَ التنكيرُ ،ومن تعريفٍ غيرِ معتادٍ إن ادُّعِيَ التعريفُ ، والتخلص من جعل جملتين في حكم جملةٍ واحدة من غير رابط ظاهرٍ ولا مُقَدَّرٍ ، فإذا لم يُدَّعَ الإضمارُ لزم ارتكابُ

---

(١) إزاء قوله (مذ إذا . . . دالّة) في هامش الأصل : (خـ : (مذ) و(منذ) إذا كانتا ظرفين فهما دالتان) .

(٢) في أ : (وعن) .

(٣) في أ : (رجح) .

هذه الأمور ، وهي مما لا ينبغي ارتكابُه لمخالفته صَنْعَةَ القياس .

فالجواب : أنَّ الإضمارَ لَـمَّا كان يلزم منه[1] مخالفةُ الأصل ، وكان عدم الإضمار أيضاً يَلْزَمُ عليه ما قال من اختلافِ الاستعمال تعارض الأصلان ، فرُجِّحَ جانبُ عدم الإضمار حملاً على الظاهر ، وليس فيه ما يُخِلُّ بالكلام ، والإضمارُ دعوى زيادةٍ في الكلام لو سُكِتَ عنها لم تُخِلَّ به . وأيضاً فإضمارُ شيء – لو ظهر لم تحصل به فائدةٌ – عَبَثٌ .

وأمَّا الابتداءُ بالنكرة من غير مسوِّغ فَلَنا أَنْ نُجيبَ عنه بأمرين :

أحدهما : أَنْ نَدَّعِيَ التنكيرَ ، والمُسَوِّغُ للابتداء بها حصولُ الفائدة ، فإنَّ تعدادَ المسوِّغاتِ ثانٍ عن حصول الفائدة ، (فليس فيها حصر إلا بحصول الفائدة ، وهي هنا حاصلة ، فلا مطلوبَ سواها)[2] . وقد تَقَدَّم في باب الابتداء بَسْطُ هذا المعنى .

والثاني : أَنْ نَدَّعِيَ أَنَّ (مذ) و(منذ) لفظُهما لفظُ النكرة ، والمعنى معنى المعرفة ، ولذلك نظير ، وهو قول العرب : لقيتُه عاماً أَوَّلَ[3] ، فلَفْظُهُ لَـفْظُ النكرة ، والمعنى معرفة ؛ لأَنَّه يريدُ العامَ الذي قبلَ عامك . وعلى هذا[4] حَمَلَ طائفة قولَهم : لقيتُه ضُحى وضَحْوة وعشاء وعشية / وأخواتُها من يوم بعينه ، /٣٢١/

فليس (مُذْ) و(مُنْذُ) على هذا عديمي المسوِّغ للابتداء بالنكرة إن ادُّعِيَ أَنَّـهما نكرتان ، ولا غيرَ معهودي التعريف إن ادُّعِـيَ أَنَّـهما معرفتان .

وأَمَّا التَّخَلُّصُ من جعل الجملتين جملةً واحدة من غيرِ رابط ، فإن (مُنْذُ) و(مُذْ)[5] إذا ارتفع ما بعدهما فقد اختُلِفَ في الجملة الاسميّة الحاوية لواحدة منهما

---

(١) في أ : (عنه) .

(٢) ما بين الإشارتين ساقط من أ .

(٣) انظر الكتاب ٢٩٤/٣ .

(٤) في أ : (على ذلك) .

(٥) في أ : (منذ ومذ) .

هل لها موضعٌ من الإعراب أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : أنْ لاَ موضع لها ، وإنما هي مفسِّرةٌ[١] لمقدار الزمان الذي اقتضاه ما قبلها ؛ لأنَّك إذا قلتَ : ما رأيتُه ، دَلَّ على أنَّ انقطاعَ الرؤية في زمان لا يَدْرِي السامعُ من اللفظ ما مقدارُه ، فجاءت الجملة الثانية مفسِّرةً لهذا المعنى ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم﴾[٢] . وذلك أنَّ هذه الجملةَ الثانيةَ مفسِّرةٌ[٣] للموعود الذي هو مفعولٌ ثانٍ لـ (وَعَدَ) ، لَـمَّا استحال أن تكونَ هذه الجملةُ مفعولاً ثانياً لـه ، لأن لـ (وَعَدَ) من باب أعطى ، والمفعول الثاني من باب أعطى لا تقع الجملةُ موقعَه ، وإنما ذلك لباب ظننت ، وسائر ما يدخل على المبتدأ والخبر . وإذا كانت مفسِّرَةً فلا موضعَ لها ، فكذلك هذه الجملة .

والثاني : أنَّ لها موضعاً من الإعراب ، وهو النصب على الحال[٤] ، كأنَّه قال : ما رأيته متقدِّماً ، أي متقدماً زماني ؛ لأنَّ انقطاعَ الرؤية مُتَّصِلٌ بزمانه الذي هو فيه ، وهذا فيه تكَـلُّفٌ ، وإشكالٌ ، ولكنْ به صارتِ الجملتان في حكم الواحدة برابطِ الضمير المقدَّر ، والقول الأول أولى ، وعليه الأكثرُ .

ويبقى النظر بين رأي الناظم ورأي الزجاجي ، فيُـرَجَّحُ بأنَّه أقوى – أعني رأي الناظم من جهةِ المعنى – بأنَّك إذا قَدَّرْتَ قولكَ : ما رأيتُه مُذْ يومانِ : أَمَدُ ذلك يومـانِ . وقولك : ما رأيته مُنْذُ يـومُ الجمعة ، ابتداءُ انقطاعهـا يـومُ الجمعة ، أَوْ أَوَّلُ ذلك يومُ الجمعة كان صحيحاً ، وأنت إذا قدرت – على مذهب الزجاجيّ – بيني وبين لقائه يَوْمُ الجمعة لم يَسْتَقِـم هذا التقديـر حتى تقول : ومـا بَعْدَه إلى

---

(١) انظر شرح الرضي ٢١٧/٢ .
(٢) سورة المائدة آية ٩ .
(٣) في أ : (معتبره) ، تحريف .
(٤) عزاه الرضي في شرح الكافية ٢١٧/٢ للسيرافي .

اليوم ، وهذا حَذْفٌ كثيرٌ ، وتَكَلُّفٌ في التقدير ، وهذا ، وإن كان وقوعُ الاسم المبتدأ غيرَ متصرّف قليلاً كأَيْمُن اللهِ ، ولَعَمْرُ[1] اللهِ بخلاف وقوعه ظرفاً ، فإنَّه كثيرٌ ، فلا ضررَ فيه إذا كان اللفظ سائغاً سَهْلَ المأخذ ، والمعنى قويّاً . ومن قاعدة سيبويه : الاعتبارُ بالمعنى ، وإن ضَعُفَ حُكْمُ اللفظ ، وقد يُهْمِلُ جانِبَ اللفظ محافظةً على المعنى . وهو مذهب المحققين .

والموضع الثاني من موضعي الاسميّة : أن يقع بعدهما الجملة من الفعل والفاعل وهو معنى قوله : (أَوْ أُوْلِيا الفعلَ) أي : جُعِلَ الفعلُ والياً لهما ، وكأنَّه يقول : ومُذْ ومُنْذُ اسمانِ حيثُ وَلِيَهما الفعلُ كمثاله الذي مثَّلَ به ، وهو : جئت (مُذْ) دعا ، ومثله : ما رأيته مُنْذُ طلعَتِ الشمسُ ، ومُذْ قام زيد ، وأنا قائم عليه منذ وُلِدَ ، وما أشبه ذلك . ومنه قولُ الشاعر :

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إزارَه فسَمَا فأدركَ خمسةَ الأشبارِ[2]

وقال أبو ذُؤَيب :

/ قالت أُمامةُ ما لِجِسْمِكَ شاحِباً منذ ابتذَلْتَ ومثلُ مالِك يَنْفَعُ[3] /٣٢٢/

وهذا الموضع مما اختُلِفَ فيه ، فذهبت طائفة إلى ما قاله الناظم من تعيُّن الاسميّة .

وذهب بعضُهم إلى أنَّه محتمل الاسمية والحرفية ، وهو رَأْيُ السيرافي[4] ، فإنَّه قال في : ما رأيتُه مُنْذُ كان عندي ، أو مُنْذُ جاءني : إنَّ (مُنْذُ) محتملةٌ أن تكونَ

---

(١) في أ : (ولعمرو) بواو مقحمة .

(٢) للفرزدق / ديوانه ٣٠٥/١ ، وانظر المقتضب ١٧٤/٢ ، إصلاح المنطق ص ٣٠٣ ، الجمل ص ١٢٩ ، التكملة ص ٦٩ ، شرح المفصل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ ، التصريح ٢١/٢ ، خزانة الأدب ١٠٣/١ ، شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٤٠/٢ .

(٣) شرح أشعار الهذليين ٥١/١ ، المفضليات ص ٤٢١ ، شرح التسهيل ، السفر الأول ٨٤٠/٢ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤/ل ١٨ .

من أسماء الزمان ، أو حرفاً جارّاً يَخْتَصُّ به الزمان ، وعملُه فيما بعده كعملِ الاسم المضاف ، فجاز إدخالُه على الفعل ؛ إذ كان في معناه ، وعملُه كزمانٍ مضافٍ إلى فعل ، وما قاله هنا خلافُ وضع الحرف[1] ؛ إذ حرفُ الجَرّ مختصٌّ بالدخول على الأسماء لا على الجمل . ألا ترى أنَّك تقول : جئتك في حينِ مات زيدٍ ، ولا تقول : جئتك في مات زيد ؛ بل الذي يدل على أنَّها ليست بحرفٍ دخولُها على الفعل .

فإن قيل : فإنَّ الاسمَ غيرَ الظرف أيضاً لا يضاف إلى الفعل ، وإنما يضافُ إلى الفعل الظرف ، وقد تقدَّم أنَّ (مُنْذُ) و(مُذْ) عند الناظم غيرُ ظرفين ، فكما لا يقال : هذا غلامُ قام ، فكذلك لا يقال : مُذْ قام ، فإن قدَّرْتَ زماناً هنا ، فكذلك يقدَّرُه هنالك ، فالسؤال مشترك الإلزام .

فالجواب : أنَّ هذا غَلَطٌ ، أو مغالطة ؛ إذ لم نقل : إنَّ (مُذْ)[2] مضافةٌ إلى الجملة ، بل هي غيرُ مضافةٍ ، كما كانت غيرَ مضافة مع المفرد إذا قلت : ما رأيته مُذْ يومانِ ، بخلاف ما إذا ادُّعِيَ أنَّها حرفٌ ، فلا بُدَّ من أن يكون ما بعدها جرّاً ، فلَزِمَ الإشكال على دعوى الحرفيّة ، فلم يصحّ القول بذلك ، وصَحَّ كلامُ الناظم . وهنا مسألتان :

إحداهما : أنَّه لم يقدر بين (مُذْ) و(مُنْذُ) وبين الفعل شيئاً ، فدلَّ على أنه لم يرَ رَأْيَ من قَدَّر هنالك الزمان ، وذلك أنَّ الجزوليَّ ، وجماعةً يقدرون بينهما زماناً[3] ، فيقولون : إن المعنى – في قولك : ما رأيته مُذْ[4] قام زيد ، : ما رأيتُه مُذْ

---

(١) في الأصل : (الحذف) ، تحريف ، وبإزائها – وكذلك في أ – (الحرف) .

(٢) في أ : (من) تحريف .

(٣) عزاه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢٤٢/٢ إلى الأخفش ، وابن السراج ، وابن عصفور ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٦١/٢ .

(٤) في النسختين (منذ) .

زمانِ قام زيدٌ ، وكذلك في (منذ) بناءً منهم على أنَّهما مختصانِ بالزمان لا يدخلان إلاَّ عليه ، فإذا وقع بعدهما ما ليس بزمان ، فلا بُدَّ من تقديره طرداً للأصل فيهما ، وأيضاً فالمعنى يَدُلُّ على ذلك . ويبقى النظر في الزمان هل يُقَدَّر مرفوعاً أو مجروراً ؟ أمْرٌ آخَرُ يَثْبُتُ بعد ثبوتِ هذا التقدير . وأيضاً فإنَّ سيبويه قد جعلَهما من الأسماء المضافةِ إلى الأفعال[1] ، وذلك مختصٌّ بالزمان نحو : جئت إذْ قام زيد ، وأتيت يومَ قام زيد . وقد تقرَّرَ أنَّ مُذْ ومُنْذُ ليسا بظرفين ، فلا تصح إضافتُهما إلى الفعل ، وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من تقدير زمان تَصِحُّ إضافتُه إلى الفعل . وما قالوه فيه نظر .

أمَّا أوَّلاً : فإنَّ الإضمارَ على خلافِ الأصل ، فلا ينبغي أنْ يُقَالَ به ما وُجِد غيرُه .

وأمَّا ثانياً : فإنَّ مُذْ ومُنْذُ إذا كانا اسمين فهما دالاَّن على الزمان ، وإن لم يقعا ظرفين فلا يُحتَاجُ مع ذلك إلى تقدير الزمان ، وإنَّما كان يُحْتاجُ إلى ذلك على فَرْضِ كونهما حرفين أو ظرفين ، ولا يَصِحُّ هنا كونُهما حرفين ؛ فلا ينبغي تقديرُ زمان .

وأمَّا جَعْلُ سيبويه لهما من باب ما أُضيف إلى الفعل ، فذلك عند جماعةٍ بناءً على أنَّهما ظرفانِ على ما ذهب إليه الزجاجيُّ ، وإذا كانا ظرفين فلا حاجةَ بنا إلى تقدير الزمان كسائر / الظروف المضافة إلى الفعل . /٣٢٣/

فإن قيل : مُنْذُ في : مُنْذُ قام زيدٌ ، لا بد أنْ يكون مبتدأ على مذهبِكَ خبرُه ما بعده ، وإذا لم يكن بُـدٌّ من ذلك فلا يَصِحُّ أن يكونَ الفعلُ خبرَه . ألاَ ترى أنَّك لا تقول : أوَّلُ ذلك قَامَ زيدٌ ، كما تقول : أوَّلُ ذلك يومُ الجمعة ، وإنَّما يستقيم مع تقدير الزمان ، كأنَّه يقول : أوَّلُ ذلك زمانُ قام زيدٌ ، فلا

---

(١) الكتاب ١١٧/٣ .

يَصِحُّ الكلام مع عدم تقدير الزمان أصلاً .

فالجواب : أنَّ الناظم ليس في كلامه ما يَدُلُّ على أنَّ مُذْ ومُنْذُ هنا مبتدآن ، وإنَّما دَلَّ كلامُه على أنهما مبتدآن إذا وقعَ بعدهما المرفوعُ ، وهو الموضع الأول . وأمَّا هنا فإنَّما قال : (أَوْ أُوْلِيا الفعلَ) وإيلاؤُهما الفعلَ يحتَمِلُ أن يكونَ على ذلك ، أو على أنَّهما ظرفانِ لا مبتدآن ، لكن لما كان جعلُهما مبتدأين لا يَصِحُّ معه أن يكونَ الفعلُ خبراً من غير تقدير زمان ، وكان جعلُهما ظرفين يَصِحُّ معَه وقوعُ الفعل خبراً من غير افتقارٍ إلى[1] تقدير ، كان الواجبُ أَنْ يُعْتَقَدَ أنَّهما هنا ظرفانِ عندَه لأنَّه لو كانا عندَه مبتدأين لم يَسُغْ له السكوتُ عن تقدير الزمان ؛ إذ لا يَصِحُّ الكلام إلاّ بتقديره ، فلما لم يَفْعَل ذلك أَشْعَرَ بأنَّهما عنده في هذا الموضع ظرفانِ ، وهو الظاهر من سيبويه ، وإياه ارتضى في شرح التسهيل[2] ، ويَتَحَصَّلُ إذذاك في مُذْ ومُنْذُ إذا رفعَا أو أُوْلِيا الفعلَ ثلاثةُ أقوال :

أحدها : أنَّهما مبتدآن بإطلاق ، ويقدَّرُ مع الفعل زمانٌ .

والثاني : أنَّهما ظرفان بإطلاق .

والثالث : ما رآه هنا من التفرقة بين أَنْ يقعَ بعدهما المرفوعُ فيكونان مبتدأين ، وبين أن يقعَ بعدهما الفعلُ فيكونان ظرفين .

ووَجْهُ التفرقة على هذا التنزيل : أنَّ الاسميَّةَ مع المرفوع على غير الظرفية أولى لما تقدَّم . وأمَّا مع الفعل فظاهرٌ أنَّ مُذْ ومُنْذُ معه على حَدٍّ سائر الظروف من الإضافة إلى الفعل ، فكان القولُ بذلك الظاهرِ فيهما ، وأن يكونا متعلقين بما قبلهما أولى لاسِيَّما إذا كان جعلُهما هنا اسمين يلزَمُ منه تكلُّفُ الإضمار ، وما الكلامُ غَنِيٌّ عن تقديره ، وأيضاً فتصيرُ الجملتان بذلك جملةً واحدة ، فهذه أمورٌ ترَجِّحُ القولَ بهذا مع موافقة ظاهر الكتاب ، وعليه جماعة كابن

---

(١) سقطت (إلى) من أ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٨٣٩ .

خروف[1] ، وغيره .

والمسألة الثانية : أنَّ قولَه : (كجئتُ مُذْ دعا) يَظْهَرُ أَنَّ الناظم أتى به في مَعْرِض التقييد للفعل المذكور ؛ لأَنَّ قوله : (أو أُوْلِيا الفعلَ) مُطْلَقٌ لا يَخْتَصُّ بماضٍ دون مضارع أو أمر ، والمستعملُ مع مُذْ ومُنْذُ من الأفعال إنَّما هو الماضي فلا يقال : ما أَفْعَلُ[2] ذلك منْذُ يقومُ زَيدٌ ، وأولى أَلاَّ تَدْخُلا على فعل الأمر ؛ لأَنَّ زمانَ المضارع إن كان مُسْتَقْبَلاً فهو غيرُ مُتَحَصِّل ، فلا يقدَّرُ به ، وإن كان حالاً ، فكذلك أيضاً ؛ لأَنَّ مُذْ ومُنْذُ للغاية كلِّها ، أو لابتدائها ، وإن كانا اسمين أو ظرفين ، ومعنى الغاية كلِّها مُخْتَصٌّ بما كان حاضراً ، والفعلُ لا يعطي انتهاءَ تلك الغاية إذا قلت : مُنْذُ يقومُ زيد ؛ إذ لَعَلَّه بَعْدُ يقوم ، فلا يكون للغاية كلِّها .

ثم قال : (وإن يَجُرّا في مُضِيٍّ فكَمِنْ هُما) هذا هو القسم الثاني ، وهو الذي يكونان فيه حرفين ، وهو أَنْ يقعَ بعدهما الاسمُ مجروراً لقوله : (وإن يَجُرّا) إلا أنه قَسَمَ المجرورَ بعدهما[3] / قسمين : /٣٢٤/

أحدهما : أَنْ يكونَ ماضياً في المعنى نحو : ما رأيتُه مُنْذُ يومِ الجمعة ، وما رأيته مُذْ يومِ الخميس ، فمُذْ ومُنْذُ في هذا القسم مُؤَدِّيان معنى ابتداء الغاية ، لكن في الزمان كما كانت (مِنْ) كذلك لابتداء الغاية في المكان فقط ، أو فيهما معاً ، وهذا معنى قوله : (وإن يَجُرّا في مُضِيٍّ فكَمِنْ هُما) يعني لابتداء الغاية .

فإذا قلتَ : ما رأيته مُنْذُ يومِ الجمعة ، فمعناه : ابتداءُ زمنِ انقطاعِ الرؤية يومُ الجمعة .

والثاني : أَنْ يكونَ المجرورُ بهما حاضراً نحو : ما رأيتُه مُنْذُ يومِنا ، ومُذْ

---

(١) نقل ابن مالك في شرح التسهيل ، السفر الأول ٢/٨٣٩ كلام ابن خروف في هذه المسألة من شرحه الكتاب ثم قال (وقول السيرافي موافق لقوله) ، وانظر شرح السيرافي ٤/ل١٨ .

(٢) في أ : (لا أفعل) .

(٣) في الأصل (بينهما) ، والتصحيح من أ .

شَهْرِنا ومُذْ عامِنا ، فمُذْ ومُنْذُ في هذا القسم مؤدِّيان معنى (في) التي تَقْتَضِي الظرفيَّةَ ، وهو مرادُه بقوله : (وفي الحضور معنى (في) استبِن) أي : استَبِن في جَرِّ الزمان الحاضر بهما معنى (في) ، فإذا قلتَ : ما رأيته مُنْذُ يومِنا ، فمعناه : ما رأيته في يومِنا ، وكذلك ما رأيته مُذْ عامِنا ، معناه : في عامنا .

ومعنى قوله : (في مُضِيٍّ) في اسم ذي مُضِيٍّ ، فهو على حذف المضاف وكذلك قوله : (وفي الحضور) أي في ذي الحضور معنى (في) اسْتَبِن .

فإن قيل : إنَّ الناظم هنا لم يُقَيِّد كونَ مجرورِهما زماناً ، ولا بَيَّنَ معناهما ، كما بَيَّن سائرَ معاني الحروف الجارَّة ، وذلك قصور في البيان .

فالجواب أَنْ نقولَ : بل قد بَيَّن ذلك .

أمَّا كونُ مجرورِهما زماناً فقد تقدَّم له أولَ الباب بقوله : (واخصُص بـمُذْ ومُنْذُ وَقْتاً) .

وأمَّا بيانُ معناهما فبقوله هنا : (وإن يَجُرّا في مُضِيٍّ فكَمِنْ هما)[1] يعني أَنَّ معناهما معنى (مِنْ) ، وهو ابتداء الغاية .

وقوله : (وفي الحضور معنى (في) استبِن) يعني أَنَّ معناهما الغايةُ كلُّها ، ولذلك يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرا بمِنْ وإلى معاً ، فتقول في نحو قولك : ما رأيته مُذْ عامِنا ، تقديرُه : ما رأيتُه من أَوّلِ عامنا إلى آخره .

فإن قيل : هذا من قوله غيرُ مفهوم ؛ لأَنَّ قولَه : كـ (مِنْ) ليس فيه ما يَدُلُّ على معنى ابتداء الغاية ، ألا ترى أَنَّه أحالَ في معناهما على (مِنْ) ، ولِمِنْ معانٍ جملةٌ ذكرَها ، فما الذي يُعَيِّنُ معنى ابتداء الغاية دونَ غيره ؟ وقوله : (معنى (في) استبِن) إنَّما يَدُلُّ على أَنَّ معناهما الظرفِيَّة ؛ إذ هي معنى (في) ، ومعنى الظرفيّة ليس هو معنى الغاية كلِّها ، بل هما معنيانِ مختلفان ، فلا يَدُلُّ أحدُهما على الآخر .

---

(١) في الأصل : (فكمن هنا) ، تحريف .

فالجواب : أنَّه يمكن أنْ يكونَ أحالَ على معنى ابتداء الغاية في (مِنْ) ؛ لأنَّه أوّلُ معنىً ذكرَه ، أو لأنَّه الذي يُتَوَهَّمُ ابتداء في (مُذْ) ؛ لأنَّ غيرَ هذا المعنى في (مُذْ) و(مُنْذُ) لا يَصِحُّ . وهذا تلفيق ، والظاهرُ ورودُ السؤال . وقد مَرَّ له مثل هذا في فصل الباء في قولـه : (ومثلَ مَعْ ومِنْ وعَنْ بها انْطِقِ) ؛ إذ أحالَ على معنى (مِـنْ) ، ولم يُبَيِّن أيَّ المعاني أراد .

وأمَّا (في) فلمّا كان معناها يُشْعِر بمعنى الغاية استغني بذكرها عن ذكر الغاية ، أو يكونُ ذَهَبَ إلى أنَّهما هنا – أعني مُذْ ومُنْذُ – ظرفيَّتين بمعنى (في) حقيقةً . وقد قال بذلك بعض النحويين كالجزوليّ ؛ إذ يَصِحُّ وضعُها موضعَهما ، فتقول : ما رأيتُه في عامنا ، وفي شهرنا ، وإذا صَحَّ وقوعُها موقعَهما ، فذلك الدليلُ على أنَّ معناهن واحدٌ على حكم الترادف . ولكن هذا مخالفٌ لما ذهب إليه كثير من النحاة ، وقد تَبَيَّن وجهُه .

ثم اعلَم أنَّ هذا الفصل لم يُخَلِّصْهُ الناظم كلَّ التَّخليص[1] ؛ بل فيه نَظَرٌ من ستة أوجهٍ زيادة على ما تقدَّم :

/٣٢٥/ أحدها : / أنَّ ظاهرَ مساقه أنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) على وجهين ، لكن إذا تأملتَه لم يحصل ذلك ؛ لأنَّه إنما قال : (ومُذْ ومُنْذُ اسمان) في موضع كذا ، ثم قال : (وإنْ يَجرَّا في مُضِيٍّ فمعناهما كذا) وليس كونهما بمعنى (مِنْ) و(في) بدالَّين على كونهما حرفين ؛ إذ الأسماءُ المُتَضَمِّنَةُ معنى الحرف دالَّة على معنى الحرف ، وليست لذلك بحروف ، وكذلك يقال هنا : إنَّهما بمعنى (مِنْ) و(في) مع ثبوت الاسميّة لابتداء الغاية ، أو للغاية كلِّها ، ولذلك يقول النحويون : إنَّما بُنِيَا لشَبَه الحرفين[2] في اللفظ ، وأصلِ المعنى ، فهذا ممكنٌ أنْ يَدَّعِيَه مُدَّعٍ ، فلا يظهرُ

(١) في الأصل ، وأ : (التخلص) .

(٢) في الأصل : (الحرفيين) بياءين . وانظر شرح المفصل ٩٥/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢١٠/٣ .

كونُهما إذذاك حرفين ، وكذلك الجرُّ لا يَدُلُّ بنفسه على الحرفيَّةِ حتى يُبَيِّنَهُ مَنْ تعرض لبيان كلام العرب كالناظم ، فكان من حَقِّه أَنْ يقولَ : «وأن يَجُرّا فحرفانِ ككذا» وما أشبه ذلك مما يَنُصُّ على الحرفيّةِ ، إلاَّ أَنَّه لم يفعل ، فكان معترَّضاً عليه .

والثاني : أَنَّا إذا سَلَّمْنا أَنَّهما على وجهين من الاسميّة والحرفيّة فليسا على وجهين ؛ بل على ثلاثةِ أوجه :

وجهٌ يكونانِ فيه اسمين لا غير .

ووجهٌ يكونانِ فيه حرفين لا غير .

ووجهٌ يكونانِ فيه محتملين للاسميَّة والحرفيّة .

والأولان قد بيّنا ، والثالث المحتمل : أن يقعَ بعدهما (أَنَّ) وصلتها ، نحو : ما رأيتُه مُنْذُ أَنَّ اللهَ خلقني[1] ، فهذا على رأيه ، ورأي غيره يَحْتَمِل أَنْ يكونَ في موضع جَرٍّ على أن تكون الحرفيَّةَ ، أو في موضع رفع على أن تكونَ الاسميّة[2] .

وأَمَّا غيره فيقولون مثلَ ذلك ، أعني أنهم يقسمونَهما ثلاثةَ أقسام ، لكن على طريقة أخرى ، فيقولون ، يكونان حرفين إذا دخلا على الزمان الحاضر ، وإذا دخلا على كَمْ[3] ، نحو : ما رأيتُه مُذْ يومِنا ، ومُنْذُ كمْ سرتَ ؟ . ويكونان اسمين إذا دخلا على الفعل الماضي ، قيل : أو على الجملة الاسميَّة ، نحو :

* ما زال مُذْ عقدت يداه إزارَه *

وأنشد سيبويه قول الآخر :

---

(١) من قول العرب ، الكتاب ١٢٢/٣ ، وانظر الإيضاح ص ١٣١ ، والبسيط ٨٢٢/٢ .

(٢) انظر الإيضاح ص ١٣٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٨٠/١ .

(٣) الموجز لابن السراج ص ٥٩ ، والإيضاح ص ١٣١-١٣٢ .

وما زلتُ محمولاً عليَّ ضَغِينَةٌ ومضطلع الأضغان مُذْ أنا يافِعُ[1]

وما عدا ذلك فجائز أن يكونا اسمين أو حرفين .

والناظم لم يأتِ إلا بقسمين فقد نَقَصَه ثالثٌ .

والثالث : أنَّه[2] لما قَرَّرَ أنَّهما حرفان في كذا ، واسمانِ في كذا ، ولم يُبِن ترجيحاً بين الاستعمالين ، ولا قَرَّرَ ما للعرب فيهما ظهر أنَّ الوجهين سائغانِ فيهما على كُلٍّ لغةٍ ، وأنَّ الوجهين لا ترجيحَ بينهما ، وليس كذلك ؛ فإنَّ الخفضَ بـمُنْذُ أكثرُ من الرفع ، والرفعَ بـمُذْ بعكس ذلك ؛ لأنَّ الاسميَّة أغلبُ على (مُذْ) المحذوفةِ النون ، والحرفيّة أغلبُ على الثابتتها ، هذا بالنسبة إلى الاستعمال[3] . وأمَّا نَقْلُ اللغات : فقد نُقِلَ فيهما ثلاثُ لغات[4] :

منهم من يَرْفَعُ بهما على كلٍّ حال .

ومنهم من يَخْفِض بهما على كلٍّ حال .

ومنهم مَنْ يفرق بين مُذْ ومُنْذُ ، فيخفض بمُنْذُ أبداً ، ويفرق في مُذْ ، فيرفَعُ بها ما مضى ، ويخفض بها ما أَتَتْ فيه ، هكذا حكاها الشلوبين[5] ، وإذا ثبتَ ذلك لم يَنْبَغِ أنْ يُطْلَقَ القولُ فيهما إطلاقاً ، فإنه مُوهِمٌ لاتفاق العرب فيهما ،

---

(١) الكتاب ٤٥/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٥٢٢/١ ، والبيت للكميت بن معروف الأسدي – جدّ الكميت بن زيد – ، انظر شعره تحقيق الدكتور حاتم الضامن (مجلة المورد ٤/٤ ص ١٦٦) ، والتكملة ص ٩٠ ، شرح الكافية الشافية ٨١٥/٢ .

(٢) في الأصل : (أنهما) ، وبإزائها – وكذلك في أ – ما أثبتُّ .

(٣) انظر المقتضب ٣١/٣ ، والموجز ص ٥٩ ، والإيضاح ص ٢٦١ .

(٤) نقل الرضي في شرح الكافية ٢٠٩/٣ ، عن الأخفش عزو الأولى إلى الحجازيّين ، والثانية إلى التميميّين ثم قال – وكان حكي عن الأخفش أيضاً أن (منذ) للحجاز ، و(مذ) لتميم وغيرها – : (وجمهور العرب إذا استعملوا (منذ) الذي هو لغة أهل الحجاز على ما حُكِيَ أولاً يجرُّونَ بهما معاً في الحاضر اتفاقاً ، وإنما الخلاف بينهم في الجرّ بهما في الماضي) .

(٥) لم أقف عليه في مظانّه من كتب الشلوبين التي بين يديّ .

ولتساوي الاستعمال بينهما . وذلك كلُّه فيه ما ترى .

والرابع : أن تعريفَه بأحكامِهما يقتضي أنّـها موقوفةٌ على السماع ؛ لأنه قال : إنَّهما اسمانِ حيثُ رُفِـعَ ما بعدهما ، أو أُوْلِـيا / الفعلَ ، وحرفان حيثُ جَـرًّا ، وهذا /٣٢٦/ تقرير فيما سُمِـعَ ، فاقتضى ذلك أنَّ جميع ما ذكر لهما موقوفٌ على السماع ، وأنَّ تأويلَه ما ذكر ، والمقصود إنما هو التعريفُ بالقياس فيهما لا بالسماع .

والخامس : أنَّ مقصودَ النحويين في هذا الفصل[1] بيانُ حكمِ (مُذْ) و(مُنْذُ) إذا كانا حرفين ، وإذا كانا اسمين ، فيقولون : إذا كانا حرفين انجرَّ ما بعدهما ، أو اسمين ارتفع ، ويُجْرُونَ القياس . وكذلك يقولون : إذا وقعَ بعدهما الحاضرُ ، فإنَّهما[2] يَجُرَّانه ، وفي الماضي الوجهان ، فكأنَّ الزمانَ الحاضر لا يَدْخُل عليه إلا الحرفيّةُ منهما بخلاف الماضي ، فإن كلَّ واحدة من الاسميّة والحرفيّة تدخل عليه ، وكذلك ما أشبه هذا من الكلام الدالِّ على إجراء القياس بناءً على الحرفيّة أو الاسميّة .

أمَّا الناظمُ فإنَّه عكس الأمرَ ، فجعل تلك الأحكامَ المحكِيَّةَ عن العرب المسوقةَ مساقَ السماع دلالةً على الحرفيّة والاسميّة . وهذا يلزم فيه الدور بناءً على قَصْد النحويين ، فإنه إذا قيل له : أين يكونان اسمين ؟ فقال : في موضع كذا . فقيل له : ما حكم موضع كذا ؟ فلا بُدَّ أَنْ يقولَ : إن كانا اسمين فحكمُه كذا ، أو حرفين فحكمُه كذا ، فقد تَوقَّفَ العلم بكونهما اسمين أو حرفين على حكم الموضع الذي يقعان فيه ، وتوقَّفَ العِلْـمُ بحكم الموضع على كونهما اسمين أو حرفين ، فلا يُعْرَفُ واحدٌ منهما إلاَّ بعدَ معرفة الآخر ، وذلك محال .

والسادس : قولُه[3] : (أو أُوْلِيا الفعلَ) تقييدٌ غيرُ محتاج إليه ؛ بل هو مُوْهِمٌ لحكم غيرِ صحيح ، فإنَّهُ يقتضي بمفهومه أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ إذا وقعت بعد

---

(١) في أ : (الفعل) ، تحريف .

(٢) في أ : (فهما) .

(٣) في أ : (أنَّ قوله) .

(مُذْ) أو (مُنْذُ) فلا يكونـان معها اسمين . وهذا غيرُ مستقيم ، فإنّهما لا يكونان معها حرفين ؛ لأنَّ حروفَ الجرّ كما لا تدخل على الجملة الفعليّة لا تدخل أيضاً على الجملة الاسميّة ، وقد ترك في التسهيل هذا القيد[1] ، وهو الصواب ، فإنّ العرب تقول : ما زلت قائماً مُذْ زيدٌ قاعدٌ ، وما رأيتُه مُذْ هو مريضٌ . وما أشبه ذلك ومنه :

* . . . مُذْ أنَا يافِعُ *

وإذا كان كذلك ظهر أنَّ هذا الفصلَ قاصرٌ .

والجواب عن الأول : أنه قد قَدَّمَ أولاً بيان كونِ (مُذْ) و(مُنْذُ) حرفين حين عَدَّ حروفَ الجرّ ؛ إذ لم يَعُدَّها إلا من حيثُ هي حروفٌ جارَّةٌ ، لا مِنْ حيثُ هي جارَّةٌ فقط ، وإلاّ فكان الواجبُ عليه أن يَعُدَّ كلَّ ما يَخْفِض من الأسماء المتمكنة ، وغيرها . وذلك فاسدٌ ، فلا بُدَّ أَنْ يكون ما عَدَّ حروفاً على مقتضى ترجمته لكنَّ منها ما يُسْتَعْمَلُ اسماً أو فعلاً ، فإذا كان كذلك فلا بُدَّ من بيانه ، فإذا رجع إلى بيان معاني الكلم عُلِمَ أَنَّه رَجَعَ[2] إلى أصل الباب من الحرفيَّة ، وأَنَّ الجَرَّ المذكور في قوله : (وإن يَجُرَّا) هو جَرُّ الحرف لا غيره . وهذا ظاهر كسائر ما ذكر من الحروف المستعملة أسماء .

وعن الثاني : أَنَّ قَصْدَ الناظم في تقرير حكم هذين الحرفين غيرُ قصدِ غَيْرِه ، وذلك أَنَّ قصدَه من حيثُ أتى بهما مع حروف / الجرّ أَنْ يُبَيِّنَ معانيَهما ، وقد /٣٢٧/ فعل في قوله : (وإن يَجُرَّا) . . . إلى آخره ، وأَنْ يُبَيِّنَ استعمالَهما اسمين ، ويُعَيِّنَ مواضعَ ذلك ، وهو الذي ابتدأ به فقال : إنهما اسمان حيث لم يَجُرَّا ، ولا وقع بعدهما ما يَنْجَرُّ ، فإذا جَرَّا فذلك الذي قصدَ ذكرَه في الباب ، فلم يَحْتَج إلى

---

(١) انظر التسهيل ص ٩٤ .

(٢) في أ : (راجع) .

ذكر القسم المُحْتَمِل . وأيضاً : فإنَّ المحتملَ ظاهرٌ حكمُه من القسمين المذكورين إذا اعتُبِرَ بهما ، فلم ينقصه من تلك الجهة قسمٌ ثالث .

وعن الثالث : أَنَّ الحاصلَ من كلام العرب ما ذَكَرَ من أنهما يُسْتَعملان اسمين وحرفي جَرّ / وإن قَصَد أَنْ يُبَيِّنَ ما لهما من الحكم إذا كانا حرفين ، وَيَنْجَرُّ بَعْدَ ذلك من أحكامهما في الاسميّة أو غيرها ما يَنْجَرُّ ، فلا عليه في ترك الترجيح إذا كان الجميع مما يُقاس .

وعن الرابع : أَنَّ قصدَه من التفرقة بين الاسميّة والحرفيّة اقتضى أن يُحِيلَ على ما استَقَرَّ عندالعرب ، فيقول : إنَّهما إذا كان بعدهما المرفوعُ ، أو الجملةُ ، فهما اسمان وإذا كان بعدهما المجرورُ فهما حرفا جَرّ ، معناهما كذا ، ووجهُ كونهما حرفين هناك ، واسمين هنا قد تَبَيَّن . هذا قَصْدُه ، وهو حاصلٌ بإحالته على كلام العرب ، ويبقى القياسُ على ما سُمِعَ لم يَنُصَّ عليه ، كما أَنَّه لم يَنُصَّ على خلافه ، وإنما تركه اعتماداً على ما تقدَّم له من ذلك في حروفٍ أُخَرَ ، وفي أحكامٍ أُخَرَ من غير هذا الباب ؛ لأَنَّه يذكر ما للعرب من غيرِ تَعَرُّض إلى كون ذلك قياساً أو غيرَ قياس ، فيُحْمَلُ على أَنَّه قياسٌ حتى يَبِينَ أَنَّه ليس كذلك ، كقوله مثلاً : إنه نادرٌ ، أو شاذٌّ ، أو قليل ، أو ما أشبه ذلك ، فهذا هو وَجْهُ المأخذ في هذا النحو ، فلا إشكالَ .

وعن الخامس : أَنَّه إذا تَبَيَّن أَنَّ المقصودَ تعريفُ الفرق بين الاسم والحرف من (مُذْ) و(مُنْذُ) ، وقد تَبَيَّن ، وأَنَّ ما قَرَّرَ من السماع جارٍ مجرى القياس – تَبَيَّن أَنَّ كونَهما اسمين يقتضي رفعَ ما بعدهما ، أو كونَه فعلاً ، وكونَهما حرفين يقتضي جَرَّ ما بعدهما على الوجهين من معنى (من) أو (في) ، فها أنت وذاك من غير توقف ولا دَوْر .

وأَمَّا السادسُ : فالظاهرُ ورودُه ، ولم يحضرني له جواب . والله أعلم بمراده .

ثم قال[1] :

وبَعْدَ (مِنْ) و(عَنْ) وباءٍ زِيْدَ (ما) فَلَمْ تعُـق عـن عَمَلٍ قد عُلِمَا
وزِيْدَ بعد (رُبَّ) والكافِ فكَفّ وَقَـد تليهمـا[2] وجـر لم يُكَفّ

هذا فَصْلٌ يذكر فيه دخولَ (ما) على بعض حروفِ الجرّ كافّـةً ، وغيرَ كافّةٍ ، وأين يجوزُ كَفُّها ، وأين يمتنع ؟ فَذَكَرَ أَوَّلاً قسمين :

أحدهما : لم تأتِ فيه (ما) كافَّةً للحرف عن عمله الذي ثَبَتَ له قبل دخولِ (ما) .

والثاني : جاءت فيه (ما) كافَّةً للحرف عن عمله .

فأَمَّا القسمُ الأول : فجعل له ثلاثةَ أحرفٍ ، وهي : مِنْ وعن[3] ، والباء ، وذلك قولُه : (وبَعْدَ مِنْ وعن وباءٍ زِيْدَ ما) . . . إلى آخره . يعني أَنَّ العربَ زادت (ما) بَعْدَ هذه الأحرف الثلاثة فاصلةً بينها وبين ما جَرَّتْهُ ، فلم يَعُقْها ذلك ، ولا أزالَها عن عملها الثابت لها ، المعلوم فيها .

أَمَّا (مِنْ) فمثالُها قولك : مما كَرِمكَ أكرمتُك . ومنه في القرآن الكريم : ﴿مِمَّا / خَطِيئَاتِهِم أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً﴾[4] . /٣٢٨/

وأَمَّا (عن) فمثالُه قولك : عما قريبٍ آتيك . ومنه قول الله تعالى : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[5] .

وأَمَّا (الباءُ) فنحو : بما إكرامِك أكرمتك . وفي القرآن : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم

---

(١) سقطت (ثم قال) من أ .

(٢) في أ : (يليهما) .

(٣) في أ : (وعلى) تحريف .

(٤) سورة نوح آية ٢٥ ، وفي النسختين (خطاياهم) ، وهي قراءة أبي عمرو ، وليست موضع الشاهد ، انظر السبعة ص ٦٥٣ .

(٥) سورة (المؤمنون) آية ٤٠ .

مِيثَاقَهم لَعَنَّاهُمْ﴾[1] . ويظهر من هذا أنَّه لم يأت في هذه الأحرف (ما) كافَّةً عن العمل ، وفي هذا نَظَرٌ ؛ فإنَّ الباء قد تَكُفُّها (ما) فلا تطلب اسماً تعمل فيه ، كقول الشاعر :

فلئِن صِرْتَ لا تُحِيرُ جوابا   لَبِما قد تُرى وأنت خطيبُ[2]

وقول عمر[3] بن أبي ربيعة :

فلئــن بــان أهلُه   لَبِما كان يُؤْهَــلُ[4]

وقول كثير عزة :

مغانٍ[5] يُهَيِّجْن الحليمَ إلى الهوى   وهن قديماتُ العهود دواثرُ

ثم قال :

بِما قَدْ أَرَى تلكَ الديارَ وأهلَها   وهن جميعاتُ الأنيسِ عوامرُ[6]

فهذا عند المؤلف مما كَفَّتْ فيه الباءَ عن العمل (ما) فَهَيَّأَتْها للدخول على الفعل ، وإنما أتى بالباء في التسهيل على أنها مثل الكاف ورب يجوز أن تدخل عليها ما

---

(١) سورة المائدة آية ١٣ .

(٢) ينسب الشاهد إلى مطيع بن إياس ، وإلى صالح بن عبد القدوس ، ولا يحتج بكلامهما . وهو في الأمالي ٢٧١/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الثاني ، ٤٤٥/١ ، شرح الكافية الشافية ٨٤٢/٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٠٨ ، شرح أبياته ٢٥٨/٥ ، المساعد ٢٨٠/٢ ، المقاصد النحويّة ٢٤٧/٣ .

(٣) في أ : (عمرو) بواو مقحمة .

(٤) ديوانه ص ٣٣٢ ، همع الهوامع ٢٤٧/٤ .

(٥) في أ : (معان) بالمهملة ، تصحيف .

(٦) البيتان في ديوانه ص ٣٦٨ ، وشرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٤٥/١ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥٨/٥ .

كافّـةٌ وغيرَ كافة[1] ، فإذاً قولُه : (فلم تعُق عن عَمَلٍ قد علما) بالنسبة إلى الباء غيرُ صادق . أمَّا بالنسبة إلى (مِنْ) و(عن) فهو صحيحٌ .

ويمكن أن يُجَاب عن ذلك بأمرين :

أحدُهما : أنَّ كونَ (ما) كافّة في تلك الشواهد غيرُ متعين ؛ لإمكان كونِها مصدريّة على معنى : لئن صرْتَ غيرَ مجيبٍ لرؤيتك خطيباً ، أي : هذا بذاك ، وكذلك باقي الأبيات يمكن حملُها على هذا التقدير ، فلا يكونُ فيها دليلٌ على ثبوت الكَفِّ لِما ، كما لم يثبت لها ذلك مع مِنْ وعَنْ في نحو : عجبت مما صنعتَ ، أي من صُنْعِك ، وما أشبه ذلك .

والثاني : أنَّا لو سلَّمنا وجودَ ذلك كما أُنْشِد لكان لنا أنْ نَدَّعِيَ قِلَّتَه وأنَّه لم يبلغ من الكثرة مبلغَ ما يُقَاسُ عليه ؛ فلذلك لم يذكره ، كما لم يذكر في هذه الحروف اللام ، وقد لحقتها (ما) غير كافّة . قال الأعشى :

إلى ملكٍ خَيْرِ أَرْبابِه فإنَّ لما كُلٌّ شي قرارا[2]

إلاَّ أنَّ ذلك قليلٌ ، فلم يعتن بذكره .

وأما القسم الثاني : وهو ما جاء فيه الكَفُّ بِما عن العمل فحرفانِ : وهما رُبَّ ، والكاف ، وذلك قوله : (وزِيْدَ) يعني حرف (ما) ، (بعد رُبَّ والكافِ فكَفّ) يريد أنَّ (ما) زيد بعد هذين الحرفين ، فكفتهما عن العمل ، وهَيَّأَتْهُما للدخول على الأفعال فصارا من حروف الابتداء ، وذلك قولك : ربما يقوم زيد . قال الله تعالى : ﴿رُبَما يَوَدُّ الذين كَفَرُوا لو كانوا مسلمين﴾[3] . وأنشد أبو عمرو ، وغيره قولَ الشاعر :

---

(١) من قوله (في التسهيل) إلى (غير كافة) مكرر في أ . وانظر التسهيل ص ١٤٧ .

(٢) ديوانه ص ٥١ ، التصريح ٢/٢١ .

(٣) سورة الحجر آية ٢ .

رُبَّـما تكرهُ النفوسُ من الأمـ ـر له فَرْجَةٌ كـحَلِّ العِقالِ[1]

قال سيبويه : «جعلوا رُبَّ مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، وهَيَّئوها لِيُذْكَرَ بعدها الفعلُ ؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى «رُبَّ يقولُ» ولا إلى «قلَّ يقول» – يعني في (قلَّـما) – فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل»[2] .

وأمَّا الكافُ ، فنحو : أكرم زيداً ، كما أكرمت عمراً . قال الله تعالى : ﴿قُلْ لَوْ كان مَعَهُ آلِـهَةٌ كما يَقُولونَ﴾[3] . الآية . وقال : ﴿واذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُم﴾[4] . وقوله : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِـيكُم رَسُولاً مِنْكُمْ﴾[5] . الآية . وأنشدَ سيبويهِ لرُؤْبَة :

* لا تَشْتُم النّاسَ كما لا تُشْتَمُ *[6]

/٣٢٩/ قال سيبويه : «وسألتُ الخليلَ – رحمه الله – عن قول / العرب : انتظرني كما آتيك ، فزعم أنَّ ما والكاف جُعِلَتا بمنزلةِ حرفٍ واحد ، وصُيِّرَت للفعل كما صُيِّرَت رُبَّـما»[7] . ثم أنشد بيتَ رُؤْبَة ، وأنشد معَه قولَ أبي النّجم :

---

(١) ينسب إلى أميّة بن أبي الصلت ، وإلى عبيد بن الأبرص ، وإلى آخرين ، وهو في الكتاب ١٠٩/٢ ، ٣١٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٣٦/١ ، المقتضب ١٨٠/١ ، الأصول ١٦٩/٢ ، ٣٢٥ ، الأزهية ص ٨٠ ، ٩٤ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٨/٢ ، شرح المفصل ٣/٤ ، ٣٠/٨ ، مغنى اللبيب ص ٣٩١ ، شرح أبياته ٢١٢/٥ .

(٢) الكتاب ١١٥/٣ .

(٣) سورة الإسراء آية ٤٢ ، وفي النسختين (تقولون) بالمثناة الفوقيّة ، وهي قراءة نافع ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر ، وانظر السبعة ص ٣٨١ .

(٤) سورة البقرة آية ١٩٨ .

(٥) سورة البقرة آية ١٥١ .

(٦) الكتاب ١١٦/٣ ، والشاهد في ملحقات ديوانه ص ١٨٣ ، القوافي للأخفش ص ٧٧ ، الإنصاف ٥٩١/٢ ، المقاصد النحويّة ٤٠٩/٤ ، همع الهوامع ٢٣١/٤ ، خزانة الأدب ٥٩١/٣ ، ٢٨٢/٤ .

(٧) الكتاب ١١٦/٣ .

قلتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ من لقائِهِ   كما تُغَدِّي القومَ مِن شِوائِه[1]

ولم يُقيِّد الناظمُ كَفَّهما عن العمل بكونهما تَهَيَّآ للفعل ، كما قال سيبويه في (ربَّما) ، لأنَّها عنده مما لا يليه إلاَّ الفعلُ بخلاف الكاف ، فإنَّها عنده يليها الجملتان ، بل أطلق الناظمُ القولَ في ذلك ،فاقتضى أنَّهما عنده قد يدخلان على الجملة الاسمية ، والمسألة مختَلَفٌ فيها ، فنُقِل عن الكسائي أنَّ (ربَّما) تدخل على الجملة الاسمية والفعلية[2] ، وإليه ذهب الجَزُولِيُّ[3] . ومنه قول الشاعر :

رُبَّما الحاملُ المُؤَبَّلُ فيهم   وعَناجِيجُ بينهن المهارُ[4]

وسيبويه يرى ما تقدَّمَ من اختصاصها بالفعل .

وأمَّا الكافُ : فعدمُ اختصاصها بالفعل صحيحٌ عند سيبويه وغيره ، ففي القرآن الكريم : ﴿قالوا يا مُوسى اجْعَلْ لنا إلهاً كما لَهُمْ آلِهَةٌ﴾[5] وفي مثال من أمثلة سيبويه : كما أنت ها هنا[6] . ومن أبيات الحماسة :

وإنَّ بنا لو تعلمينَ لغُلَّةً   إليكِ كما بالحائِماتِ غَليلُ[7]

---

(١) الكتاب ١١٦/٣ ، وانظر مجالس ثعلب ١٢٧/١ ، المعاني الكبير ٣٦٣/١ ، الإنصاف ٥٩١/٢ ، خزانة الأدب ٥٩١/٣ ، ٢٨٧/٤ .

(٢) عزاه المرادي في الجنى الداني ص ٤٥٦ إلى المبرِّد والزمخشري .

(٣) الجزولية ص ١٢٧ .

(٤) لأبي دؤاد ، ديوانه ص ٣١٦ ، الأزهية ص ٢٧٥ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢ ، شرح الكافية الشافية ٨١٩/٢ ، رصف المباني ص ١٩٣ ، ٣١٨ ، الجنى الداني ص ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، مغنى اللبيب ص ١٨٣ ، ٤٠٨ ، التصريح ٢٢/٢ ، المقاصد النحويّة ٣٢٨/٣ ، همع الهوامع ٢٣٠/٤ ، خزانة الأدب ١٨٩/٤ .

(٥) سورة الأعراف آية ١٣٨ .

(٦) في الكتاب ١٤٠/٣ : «وهذا حقٌّ كما أنَّك ها هنا» .

(٧) من أبيات الحماسة ٥٢/٢ ، شرحها للمرزوقي١٢٩٦/٣ ، التذكرة السعديّة ٤٥٣/١ من غير نسبة ، وذكر محقّق الحماسة أنَّها في ديوان مجنون ليلى ص ٢٢٣ .

وقال كُثَيِّر :

جُزِيتَ أبا بكرٍ عن الوُدّ نضرةً   كما الخيرُ محمودٌ على القول قائِلُه[1]

ثم ذكر جوازَ دخولِ (ما) على الحرفين معاً غيرَ كافّة ، فقال : (وقد يليهما وجَرٌّ لم يُكَفّ) يعني أنَّ (ما) قد تلي رُبَّ والكافَ ، والجرُّ الذي كان موجوداً قبل دخولها باقٍ على حاله لم تُؤَثِّر (ما) في ذلك شيئاً ، وذلك قليلٌ على ما يفهم من إتيانه بقد .

فأَمّا رُبَّ : فمثال ذلك فيها ما أنشده في الحماسة :

رُبَّما ضَرْبَــةٍ بسيف صَقِيلٍ   بين بُصْرَى وطعنةٍ نجلاء[2]

وأَمَّا كما : فمثاله قول الآخر :

ونَنْصُرُ مولانــا ونَعْلَمُ أَنَّه   كما الناسِ مجرومٌ عليه وجَارِمُ[3]

وقال سيبويه : «وسألته – يعني الخليل – عن قوله : كما أَنَّه لا يعلم ذلك فتجاوزَ الله عنه ، وهذا حَقٌّ كما أَنَّك ها هنا : فزعم أَنَّ العاملةَ في (أَنَّ) الكافُ و(ما) لَغْوٌ ، إلاَّ أَنَّ (ما) لا تحذفُ مما هنا كراهةَ أن يجيءَ لفظُها مثلَ لفظ كَأَنَّ ، كما أَلزموا النونَ لأَفْعَلَنَّ ، واللاَّمَ قولَهم : إن كان لَيَفْعَلُ ؛ كراهة أن يَلْتَبِسَ اللفظان»[4] . ثم

---

(١) لم أجده في ديوانه .

(٢) لعدي بن الرعلاء الغساني ، ولم أجد الشاهد ، ولا شيئاً من قصيدة عديّ هذه في حماسة أبي تمام ، وأورد أبياتاً منها الشاهد ابنُ الشجري في حماسته ١٩٤/١ ، وانظر الأصمعيات ص ١٥٢ ، الأزهيّة ص ٨٠ ، ٩٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٤/٢ ، رصف المباني ص ١٩٤ ، ٣١٦ ، الجنى الداني ص ٤٥٦ ، مغنى اللبيب ص ١٨٣ ، التصريح ٢١/٢ ، خزانة الأدب ١٨٧/٤ .

(٣) لعمرو بن براق الهمداني ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٦٤ ، سمط اللآلي ٧٤٩/٢ ، شرح الكافية الشافية ٨١٧/٢ ، الجنى الداني ص ١٦٦ ، ٤٨٢ ، مغنى اللبيب ص ٩٢ ، ٢٣٦ ، ٤١٢ ، ٤٦٨ ، شرح التصريح ٢١/٢ ، المقاصد النحويّة ٣٢٢/٣ . وفي النسختين (أننا) ، وبإزائها في الأصل (أنه) ، وهو الرواية .

(٤) الكتاب ١٤٠/٣ .

استدَلَّ على صِحَّةِ قول الخليل بما لا يُحْتَاج إلى ذكره هنا .

وقولُه : (وجَرٌّ لم يُكَفّ) جملةٌ في موضع الحال من ضمير المفعول ، أي : وقد يليهما غيرَ مكفوفٍ الجَرّ ، أو من ضمير الفاعل ، وهو ضميرُ (ما) ، أي : وقد يليهما غيرَ كافٍّ للجر . ويقال : عاقَه الشيءُ عن كذا يَعُوْقُه عَوْقاً واعتاقَه : حبَسَه وصرفه عنه ، ومنه عوائِقُ الدهر ، وهي شواغِلُه وأحداثه ، فمعنى قوله : (فلم يَعُق عن عَمَلٍ) أي : لم يَحْبِس عنه ، ولم يَصْرِف عنه .

ثم قال الناظمُ[1] :

وحُذِفَتْ رُبَّ فجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ والفا ، وبَعْدَ الواوِ شاعَ ذا العَمَلْ
وقد يُجَرُّ بسوى رُبَّ لدى حَذْفٍ ، وبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدا

هذا فصلٌ آخرُ يَذْكُرُ فيه حذفَ حرف الجرّ وإبقاءَ عمله ، وذلك أَنَّ حذفَ الجارِّ تارةً يكون العملُ / معه زائلاً بزوال الحرف ، كقوله – أنشده في الكتاب – : /٣٣٠/

استَغْفِرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ رب العباد إليه الوجه والعملُ[2]

وقولُ الآخر – أنشده المبرّدُ – وغيره – :

تَـمُرُّونَ الديارَ ولم تَعُوجُوا كلامُكم عليَّ إذاً حرامُ[3]

وهذا القسمُ هو الأكثرُ في كلام العرب ؛ إذ[4] لم يَقْوَ الجارُّ أَنْ يُحْذَفَ ويبقى عملُه ، كما قَوِيَ الفعلُ ، ولكنَّ هذا الحذفَ قد يكون قياساً كالبيت الأول ، وقد يكون سماعاً كالثاني ، وليس كلامُه في هذا . وتارةً يحذف الجارُّ

(١) سقطت (ثم قال الناظم) من أ .
(٢) الكتاب ٣٧/١ ، وتقدم البيت .
(٣) الكامل ٥٠/١ ، والبيت لجرير في ديوانه ٢٧٨/١ ، وروايته : (أتمضون الرسوم ولا تُحيَّى) . وتقدم البيت ، وفي الأصل (ولم) ، وبإزائها – ومثله في أ – (ولن) .
(٤) في الأصل : (إن) تحريف صوابه من أ .

ويبقى عملُه[١] ، وهو أَقَلِّيٌّ . وهو أيضاً على ضربين : قياسيٌّ ، وسماعِيٌّ ، وجميع ذلك يذكره . وبَدَأَ بالكلام على (رُبَّ) ؛ لأَنَّها قسمٌ برأسه ، فيريدُ أَنَّ رُبَّ قد حُذِفَت من اللفظ وبَقِيَ عملُها بعد ثلاثة أحرفٍ :

أحدُها : بَلْ ، نحو قولك : بَلْ دارٍ للأحبةِ عرفتُها ، تريد : بَلْ رُبَّ دارٍ للأحبة عرفتُها . ومنه قولُ رؤبة أو غيره :

* بل بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهُ *[٢]

وقولُ أبي النجم :

* بل جَوْزِ تَيْهَاءَ كظهر الجَحَفَتْ *[٣]

تقديره : رب بَلَدٍ ، ورب جوزِ تَيْهاء .

والثاني : الفاء ، نحو قولِ امرىء القيس الكِنديّ – في بعض الروايات – :

فمثلِكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ ومرضِعا ... فأَلْهَيْتُها عن ذي تمائِمَ مُغيَلِ[٤]

---

(١) من قوله (كما قَوِي الفعل) إلى قوله : (ويبقى عمله) سَقَط من أ .

(٢) ديوان رؤبة ص ١٥٠ ، التكملة ص ١٢٦ ، البصريات ٦٩٧/١ ، أمالي ابن الشجري ١٤٤/١ ، الإنصاف ٥٢٩/٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٢/١ ، ٦٥٨/٢ ، شرح المفصل ١٠٥/٨ ، همع الهوامع ٢٢٢/٤ ، المقاصد النحويّة ٣٣٥/٣ ، خزانة الأدب ٢٠١/٤ .

(٣) لم أجده في ديوان أبي النجم المطبوع . والمشهور أنه لسؤر الذئب ، وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٢٧١ ، التكملة ص ١٠٨ ، ١١٤ ، الخصائص ٣٠٤/١ ، ٩٨/٢ ، المحتسب ٩٢/٢ ، سر صناعة الإعراب ١٥٩/١ ، ٥٦٣/٢ ، ٦٣٧ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٤/٢، ٥٨١ ، شرح المفصل ١١٨/٢ ، ٦٧/٤ ، ١٠٥/٨ ، ٨٠/٩ ، ٨١ ، شرح الشافية ٢٧٧/٢ ، شرح شواهد الشافية ص ١٩٨–٢٠١ ، اللسان (حجف) . والتيهاء : القفر ، والحجفة : الترس .

(٤) ديوانه ص ١٢ ، شرح القصائد السبع ص ٣٩ ، شرح القصائد التسع ١٢٠/١ ، وانظر الكتاب ١٦٣/٢ ، التبصرة ٦٢٦/٢ ، الأزهيّة ص ٢٥٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٢/١ ، البسيط ٨٧١/٢ ، رصف المباني ص ٣٨٧ ، الجنى الداني ص ٧٥ ، مغني اللبيب =

وقال ربيعةُ بن مقروم[1] الضبي ، وهو من أبيات الحماسة :

وإن أهلك فذِي حَنَقٍ لَظَاهُ   عليَّ يكادُ يلتهب التهابا[2]

وقال الهذليُّ :

فَحُورٍ قد لَهَوْتُ بِهِنَّ دهراً   نَوَاعِمَ في المروط وفي الرِّياطِ[3]

والحذفُ بعد هذين الحرفين قليلٌ ، ودَلَّ على ذلك من كلامه قولُه : (وبَعْدَ الواوِ شاع ذا العمل) ويعني أنَّ حذفَ رُبَّ مع بقاء عملها إنَّما شاع بعد الواو ، فاقتضى أنَّه لم يشع بعد غيرها من الأحرف الثلاثة .

والواوُ هو الحرفُ الثالث ، فتقول : وكتابٍ حفظتُه في ليلةٍ ، وليلةٍ سهرتها في طَلَبِ الربح ، ومن ذلك قول امرىء القيس :

وليلٍ كموجِ البَحْرِ أَرْخَى سدولَه   عليَّ بأنواع الهمومِ ليَبْتَلي[4]

وقول رؤبة بن العجاج :

= ص ١٨١ ، ٢١٣ ، المقاصد النحويّة ٣/٣٣٦ ، ويروى (فمثلَك) بالنصب ، ولا شاهد فيه على تلك الرواية .

(١) في الأصل (ربيع بن مفروم) ، وبإزائها (خـ : ابن معروم) ، ومثل هذا في أ ، والصواب المثبتُ .

(٢) الحماسة ١/٢٨٤ ، شرحها للمرزوقي ٢/٥٤٤ ، أمالي ابن الشجري ١/١٤٣ ، البسيط ٢/٨٧١ ، منهج السالك ص ٢٣٣ ، خزانة الأدب ٤/٢٠١ .

(٣) للمتنخل الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٦٧ ، وانظر أمالي ابن الشجري ١/١٤٣ ، ٣٦٦ ، المرتجل ص ٢٢٥ ، الإنصاف ٢/٥٢٩ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣١٢ ، شرح المفصل ٢/١١٨ ، ٨/٥٣ ، منهج السالك ص ٢٣٣ ، الجنى الداني ص ٧٥ ، المقاصد النحويّة ٣/٣٤٩ .

(٤) ديوانه ص ١٨ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ٢٧٣ ، المقاصد النحويّة ٣/٣٣٨ ، التصريح ٢/٢٢ ، وفي الأصل (ليبتل) بسقوط الياء .

* وقَاتِمِ الأعْماقِ خاوِي المُخْتَرَق * [1]

وقال رؤبة أيضاً :

وبَلَدٍ عامِيةٍ أعماؤُه كأنَّ لونَ أرضِه سماؤُه [2]

وقال الشماخ :

ودَوِّيَّـــةٍ قَفْـــرٍ تَمَشَّى نَعَامُهــــا كمَشْيِ النصارى في خِفافِ اليَرَنْدَجِ [3]

وقال ذو الرمة :

ودَوِّيَّةٍ مثلِ السماء اعتسفْتُها وقد صَبَغَ الليلُ الحصى بسَوادِ [4]

وأنشد سيبويه :

وبَلْدَةٍ ليس بها أَنِيسُ إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ [5]

---

(١) ديوانه ص ١٠٤ ، الكتاب ٢١٠/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٥٣/٢ ، الإيضاح ص ٢٥٤ ، الخصائص ٢٦٤/١ ، ٢٢٨/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٢٠ ، المنصف ٣/٢ ، ٣٠٨ ، شرح المفصل ١١٨/٢ ، ٢٩/٩ ، البسيط ٨٦٩/٢ ، رصف المباني ص ٣٥٥ ، مغني اللبيب ص ٤٤٨ ، ٤٧٣ ، همع الهوامع ٢٢٢/٤ ، خزانة الأدب ٣٨/١ ، ٢٠١/٤ .

(٢) ديوانه ص ٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٦/١ ، ٣٩/٢ ، الإنصاف ٣٧٧/١ ، ٣٨١ ، ٥٢٩/٢ ، شرح المفصل ١١٨/٢ .

(٣) ديوانه ص ٨٣ ، الكتاب ١٠٤/٣ ، تأويل مشكل القرآن ص ٥٣٧ ، المعاني الكبير ٣٤٦/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٤٧ ، همع الهوامع ١٨٣/٤ .

(٤) ديوانه ٥٧١/٢ ، التكملة ص ١٠٧ ،إيضاح شواهد الإيضاح ٥٧١/٢ ،شرح شذور الذهب ص ٣٢١ .

(٥) الكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، وروايته في مجالس ثعلب ٢٦٢/١ (في بَلَدٍ) ، وفي ٣٨٤/٢ (ليس بها من أهلها أنيس) ، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤٠/٢ (بسابساً ليس به أنيس) ، ولا شاهد فيه عليها . وانظر مجاز القرآن ١٣٧/١ ، ٢٣٧/٢ ، معاني القرآن ٢٨٨/١ ، ٤٧٩ ، ١٥/٢ ، ٢٧٣/٣ ، المقتضب ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، ٤١٤/٤ ، الإنصاف =

وذلك كثيرٌ شائع كما قال . وفي قوله : (فجَرَّتْ بَعْدَ بل) ، وكذا وكذا ، ما يقتضي أنَّ (رُبَّ) نَفْسَها هي الجارَّة لا الحروفُ الثابتةُ قبلَها ، وهذا في بَلْ والفاء متفق عليه على ما حكاه في التسهيل[1] . وأَمَّا في الواو فالجمهور من البصريين أَنَّ الأمر كذلك . وذهب الكوفيون والـمُبَرِّد من أهل البصرة إلى[2] أن الواوَ نفسَها هي الجارَّةُ[3] ، وهو مذهب مرجوحٌ من أوجه :

أحدها : أَنَّ الواوَ عاطفةٌ هنا ، والعاطف ليس بعاملٍ ، ولا يخرجُها عن العطف كونُها تقع في أوائل القصائد نحو :

* وبَلَدٍ[4] عاميــةٍ أعماؤُه *

* وبَلْدَةٍ ليس بهــا أَنِيسُ *

لاحتمال العطف على كلام تَقَدَّمَ ملفوظٍ به لم يُنْقَل ، أو مُقَدَّرٍ حُكِمَ له - منوياً في النفس - بحُكْمِ المنطوق به .

والثاني : أَنَّها مع ذكر (رُبَّ) عاطفةٌ باتفاق ، فكذلك / يكون الحكم مع حذفها ، ولا تنقل عن ذلك إلاَّ بدليل ، والأصل عدمه . /٣٣١/

والثالث : أَنَّ الواوَ لم يثبُت كونُها حرفَ جرٍّ بنفسها إلاّ في المبدلة من الباء في القسم ، وليست إذ ذاك بحرفِ عطفٍ ، فلا يثبُت كونُها حرفَ جَرّ بالاحتمال .

والرابع : أَنَّها تُضْمَرُ بعد (بَلْ) ، ولا يقول أحدٌ أَنَّ (بل) تَجُرُّ ، وكذلك تضمر بعد الفاء كما تقدم ، وليست نائبةً عن (رُبَّ) ، ولا عوضاً عنها ، فكذلك

= ٢٧٧/١ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، ١١٧ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ ، التصريح ٣٥٣/١ ، خزانة الأدب ٥٤/٤ ، ١٩٧ .

(١) التسهيل ص ١٤٨ .

(٢) سقطت (إلى) من أ .

(٣) الإنصاف ٣٧٦/١ ، البسيط ٨٧٠/٢ ، وانظر المقتضب ٣٤٧/٢ .

(٤) في الأصل (وبلدة) .

ينبغي أَنْ يَكون الحكم مع الواو .

والخامس : أَنَّ الذي يَدُلُّ على عدم النيابة عنها ، وأَنَّها ليست بِعِوض منها ، أَنَّه يَحسُنُ ظهورُها معها ، فيقال : ورُبَّ بلدٍ ، ورُبَّ بلدةٍ ، ولو كانت عوضاً عنها لما جاز ظهورُها معها ؛ لأَنَّه لا يجوز أَنْ يُجْمَعَ بين العِوض والمُعَوَّضِ منه ، كواو القسم لا يجوز أن يُجْمَعَ بينها وبين الباء ، فلا يقال : وبالله لأفعلن ، على أَنْ يكونَ الواو حرفَ قسمٍ كالباء ، فأَمَّا قولُ الله تعالى :﴿وتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكم﴾[1] . فالواوُ فيه عاطفةٌ ، لا حرفُ قسم ، فلم يمتنع الجمع بينها وبين التاء ، فلما جاز الجمع بين واو (رُبَّ) و(رُبّ) دَلَّ ذلك على أَنَّها لم تَنُبْ عنها ، ولا عُوِّضَت منها .

وفي هذه الأدلة كُلِّها نَظَرٌ ، وأَقْرَبُها الرابع ، إن ثَبتَ الاتفاقُ من الفريقين على أَنَّ الفاء وبَلْ ليستا جارَّتين عند حذف (رُبَّ) ، فإن الفرقَ بينهما وبين الواو فيه بعد .

وبَعْدُ فهذه المسألة لا ثمرةَ لها في النحو ، وإنَّما البحث فيها مُظْهِرٌ للمُرْتكَبِ الأولى في ضَبْطِ القوانين خاصّة ، وإذا كان كذلك فما قاله أهل البصرة له وَجْهٌ صحيح ، وما قاله الآخرون كذلك . والله أعلم . هذه مسألة تعلقت بقوله : (فجَرَّتْ بعد) كذا .

ومسألة أخرى : وهو أَنَّه لما قَيَّدَ الحذفَ مع بقاء الجرّ بكونها بعد الأحرف الثلاثة دَلَّ أَنَّ ذلك الحكم لا يكون لرُبَّ بعد غيرِها من حروف العطف ، فلا يقال : ثُمَّ رجلٍ لقيتُه ، على تقدير : ثُمَّ رُبَّ رجلٍ لقيته ، ولا أَوْ رَجُلٍ لقيتُه ، ولا حَتَّى رجلٍ لقيتُه ، ولا ما كان نحو ذلك . وهذا صحيح ، وكذلك أيضاً لا تُحْذَفُ ويبقى عملُها دوْنَ أن يكون بعد عاطفٍ أصلاً ، فلا يقال : رجلٍ لقيتُه ،

---

(١) سورة الأنبياء ص ٥٧ .

تريد : رُبَّ رجلٍ لقيتُه ، وما جاء مما خالف هذا فشاذٌّ ، نحو ما أنشده ابن الأنباري ، وغيره لجميل :

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ   كِدْتُ أُقضِي الحياةَ من جَلَلِه[1]

فلا يُعْتَدُّ بمثل هذا في القياس .

ثم قال : (وقد يُجَرُّ بسوى رُبَّ لدى حَذْفٍ) يعني أَنَّ هذا الحكم المذكورَ في (رُبَّ) ، وهو الجَرُّ مع حذف الحرف قد يوجد في غير (رُبّ) من حروف الجرّ ، لكنّ ذلك على الجملةِ قليلٌ ؛ دَلَّ على قِلَّته قوله : (وقَدْ يُجَرُّ) وهذا الحذف على قِلَّتِه على وجهين : مُطَّرِدٌ ، وغيرُ مُطَّرِد ، ولأجل ذلك قال : (وبَعْضُه يُرَى مُطَّرِدا) يريد : وبعضٌ آخرَ لا يَطَّرِد ، فأَمَّا غير المطَّرِد فمعلومٌ أنه لا يقاس عليه ، ولكن يُقْبَلُ ما سمع منه ليحفظ ، فمن ذلك قول رؤبة – وقيل له :كيف أصبحتَ ؟ – : خيرٍ عافاك الله[2] . يريد بخيرٍ ، أو : على خيرٍ .

وأنشد المبرد قول الشاعر :

أَلاَ تَسْأَلُ المكِّيَّ ذا العِلْمِ ما الذي   يَحِلُّ من التقبيل في رَمَضانِ

/ فقال لِيَ المكِّيُّ أَمَّا لزوجةٍ   فَسَبْعٌ ، وأَمَّا خُلَّةٍ فَثَمانِ[3]   /٣٣٢/

يريد : وأَمَّا لـخُلَّةٍ[4] فثمان ، فحَذَفَ . ومنه أيضاً قول الآخر :

---

(١) الإنصاف ٣٧٨/١ ، والشاهد في ديوانه ص ١٨٨ ،الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، سر صناعة الإعراب ١٣٣/١ ، الأمالي ٢٤٦/١ ، سمط اللآلي ٥٥٧/١ ، شرح المفصل ٢٨/٣ ، ٥٢/٨ ، ضرائر الشعر ص ١٤٤ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٣٧٧ ، مغنى اللبيب ص ١٦٤ ، ١٨٢ ، المقاصد النحويّة ٣٩٩/٣ ، التصريح ٢٣/٢ ، همع الهوامع ٢٢٣/٤ ، خزانة الأدب ١٩٩/٤ .

(٢) انظر الكامل ٦١٧/٢ ، سر صناعة الإعراب ١٣٢/١ ، الخصائص ٢٨٥/١ .

(٣) لأعرابي ، الكامل ٣٧٤/١ .

(٤) في أ : (لخَلَّة – أي : ذات خلَّة) .

إذا قِيلَ : أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةٍ   أشارَتْ كليبٍ بالأَكُفِّ الأصابعُ[1]

يريد : أشارت إلى كليبٍ . وأمَّا المطرد : فلم يُنَبِّه الناظم على مواضعه ، بل اكتفى بالإيماء إليه بقوله : (وبَعْضُه يُرَى مطَّرِدا) وقد اطَّرَدَ ذلك على قلته في مواضع الحاضر الآن منها ثمانية :

أحدها : المعطوفُ على الخبر الصالحِ للباء في النفي بليس ، أو ما أشبهه نحو : ما زيد قائماً ولا قاعدٍ ، وليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ ؛ تَوَهُّماً للباء موجودة في الخبر . ومن ذلك قول زهير – أنشده سيبويه – :

بدا لِيَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائِيا[2]

كأنَّه توهّم الباءَ داخلةً على (مُدْرِكٍ) ، وكذلك قولُ الأخوص[3] الرياحي ، أنشده سيبويه أيضاً :

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً   ولا ناعبٍ إلاّ ببينٍ غرابُها[4]

---

(١) للفرزدق ، ديوانه ٤٢٠/١ ، وفيه (كليبٌ) . وانظر شرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ ، منهج السالك ص ١٢٧ ، ٢٦٢ ، مغنى اللبيب ص ١٥ ، ٨٤٣ ، المقاصد النحويّة ٥٤٢/٢ ، التصريح ٣١٢/١ ، همع الهوامع ٢٢١/٤ ، ١٣/٥ ، خزانة الأدب ٦٦٩/٣ ، ٢٠٨/٤ .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٧٢/١ ، والبيت في ديوانه ص ٢٨٧ ، وانظر الجمل ص ٨٦ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، الإنصاف ١٩١/١ ، ٣٩٥ ، ٢ ،/٥٦٥ ، شرح المفصل ٥٢/٢ ، ضرائر الشعر ص ٢٨٠ ، البسيط ٣٢٧/١ ، مغنى اللبيب ص ١٣١ . ورواية الديوان (ولا سابقي شيءٌ) ، ويروى (ولا سابقاً) . ولا شاهدَ في الروايتين على ما سيق من أجله .

(٣) في النسختين (أبي الأحوص) ، وهو كذلك في أصول البيان والتبيين كما ذكر محققه ٢٦١/٢ ، والصواب (الأخوص) بمعجمة قبل الواو . وينسب البيت إلى الفرزدق .

(٤) الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٧٤/١ ، ١٥٠/٢ ، البيان والتبيين ٢٦١/٢ ، التكملة ص ١٩٣ ، الخصائص ٣٥٤/٢ ، الإنصاف ١٩٣/١ ، ٣٩٥ ، =

كأنه قال : ليسوا بمصلحين ، فلذلك قال : ولا ناعبٍ ، وينظر إلى هذا في الجرّ بالاسم على توهم الإضافة قول امرىء القيس :

وظَلَّ طهاةُ اللحمِ من بين مُنْضِجٍ   صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّلِ[1]

وأنشدِ المُؤلِّفُ من ذلك في (ما) قولَ الشاعر :

ما الحازمُ الشَّهْمُ مقداماً ولا بَطَلٍ   إن لم يكن للهوى بالعقل غَلاَّبا[2]

وهذا – وإن كان قليلاً – قياسٌ عند المؤلف والبغداديين[3] .

والثاني : مميز (كَمْ) إذا جُرَّت بحرف جَرّ ، فإنها إذا كانت كذلك جُرَّ المُمَيِّز بمن مقدرة ، نحو : بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَك ؟ يريد : بكم من درهمٍ ؟ فحذفت (مِنْ) ، وأُبْقِيَ عملِها . قال ابنُ خروف : وهو مذهب الخليل ، وسيبويه ، والجماعةِ ، فهذا حَذْفٌ قياسيٌّ لم يخالف فيه على ما نقلوا إلا الزَّجاج[4] . وهذا الموضع قد ذكره الناظم في باب كم . وسيأتي الاحتجاج عليه هنالك ، إن شاء الله تعالى .

والثالث : القسم بالله يجوز فيه حذفُ الحرف وإبقاءُ عمله مع تعويض إثبات

= ٥٦٥/٢ ، أسرار العربيّة ص ١٥٥ ، أمالي السهيلي ص ٨٥ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٥/٢ ، شرح المفصل ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ، ٦٩/٨ . ويروى (ولا ناعباً) فلا شاهد فيه هنا .

(١) ديوانه ص ٢٢ ، شرح القصائد السبع ص ٩٧ ، شرح القصائد التسع ١٨٣/١ ، شواهد التوضيح ص ١١٥ ، شرح الألفيّة لابن الناظم ص ٥٣٥ ، مغنى اللبيب ص ٦٠٠ ، ٦١٧ ، المقاصد النحويّة ١٤٦/٤ ، همع الهوامع ٢٧٨/٥ . وفي النسختين (ضعيف شواء) تحريف .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ٥٢٧/٢ ، المساعد ٢٨٩/١ ، مغنى اللبيب ص ٦١٩ ،شرح أبياته ٤٩/٧ ، همع الهوامع ٢٧٩/٥ .

(٣) انظر همع الهوامع ٢٧٨/٥ .

(٤) انظر التسهيل ص ١٢٤ ، ومغنى اللبيب ص ٢٤٥ .

الألف ، نحو قولك : الله لأفعلن ، أو تعويض (ها) ساقطة الألف ، نحو : هاللهِ لأفعلن ، أو ثابتةِ الألف نحو : هاالله ، هكذا ممدودةً[1] مع وصلِ ألف الله ، أو مع قطعها[2] ، نحو : ها أللهِ لأفعلن ، وقد جاء فيه الجرّ بغير تعويض شيء ، حكى الأخفش أن من العرب من يَجُرُّ اسم الله مقسماً به دون جارٌ موجودٍ ، ولا عوضٍ[3] . وذكر غيرُ الأخفش أنَّه سَمع بعض العرب يقول : كلا اللهِ لآتينّك[4] ، وهذا كلُّه جائزٌ قياساً عند النحويين ، وإن كان قليلاً في نفسه ، والجارُّ المحذوف هنا الواوي أو الباء التي للقسم .

والرابع : جوابُ السؤال الذي تَضَمَّن حرفَ الجرّ ، فيجوز فيه عند المؤلف حَذْفُ ذلك الحرف لتقدم ذكره ، فتقول – في جواب[5] مَنْ قال : بمَنْ مررت ؟ – : زيدٍ . التقدير : بزيد ، لكنه حُذِفَ اختصاراً . وفي الحديث : «وقيل له عليه السلام : فإلى أيِّهما أُهْدِي ؟ قال : أقرَبِهما إليك باباً»[6] ونحو ذلك . وكان الناظم يزعم[7] أن هذا النوع جائز عند جميع النحويين إلا الفراء[8] . وهذا النقل ظاهر التسهيل[9] ، وما أنا من صِحّته على يقين .

---

(١) في أ : (محدودة) تحريف .

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان ٥٧٢/٢ .

(٣) معاني القرآن ٢٧٠/٢ ، وانظر الكتاب ٤٩٨/٣ ، شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٩١/١ .

(٤) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٩١/١ .

(٥) سقطت (في جواب) من أ .

(٦) استشهد ابن مالك في شواهد التوضيح ص ٩٤ ، وذكر أنَّه في جامع المسانيد ، والحديث في مسند الإمام أحمد ١٧٥/٦ ، ١٩٣ ، باللفظ المذكور هنا ، وفي صحيح البخاري في باب الشفعة (باب : أيّ الجوار أقرب) ١١٥/٣ ، وفي كتاب الهبة (باب : من يُبْدَأ بالهديّة) ٢٠٨/٣ ، وفي كتاب الأدب (باب حقّ الجوار في قرب الأبواب) ١٣/٨ ، ولفظه في ثلاثة المواضع (إلى أقربهما) . ولا شاهد فيه هنا ، وانظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٧٥/١ .

(٧) في أ : زعم .

(٨) شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٧٨/١ ، وانظر معاني القرآن ١٩٦/١ .

(٩) التسهيل ص ١٤٩ .

والخامس : ما عُطِفَ على الاسم الذي دخلَ عليه مثلُ ذلك الحرف ، فيجوز حذفُه من المعطوف / لتَقَدُّمِ ذكرِه في المعطوف عليه ، وهذا مخصوصٌ بالعطف /٣٣٣/ على معمولي عاملين على رأي مَنْ يمنع ذلك كسيبويه ، واتَّبَعَه المؤلف نحو : رأيت زيداً في الدار والسوقِ عمراً ، فإنَّه على تقدير إعادةِ الجارِّ لتقدّم ذكره لا أنَّه على حقيقة العطف ؛ إذ لا يجوز أَنْ ينوبَ العاطفُ عن عاملين ، بل عن واحدٍ خاصّة ، وهو الفعل هنا ، ويُقَدَّر الآخر . ومن ذلك في القرآن الكريم : ﴿وفي خَلْقِكُم وما يَبُثُّ من دابّة آياتٌ لقومٍ يُوْقِنون * واختلافِ اللّيلِ والنَّهارِ وما أَنْزَلَ اللهُ من السَّمَاء من رِزْقٍ فأَحْيَا به الأَرضَ بعد مَوْتِها وتَصْرِيفِ الرياحِ آياتٌ لقوم يَعْقِلون﴾[1] . فجرّ (اختلاف) بفي مقدَّرة لتقدم ذكرها في قوله : ﴿وفي خَلْقِكُم﴾ . وهو نظير ما أنشده سيبويه :

أكلَّ امرىءٍ تَحْسَبِينَ امرءاً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا[2]

ومن أبيات الحماسة :

أَخْلِق بذي الصبر أَنْ يحظَى بحاجته ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبواب أَنْ يَلِجا[3]

---

(١) سورة الجاثية آية ٤-٥ .

(٢) الكتاب ٦٦/١ ، وهو لأبي دؤاد ، ديوانه ص ٣٥٣ ، الأصمعيات ص ١٩١ ، الأصول ٧٠/٢، ٧٤ ، المحتسب ٢٨١/١ ، مشكل إعراب القرآن ٢٩٤/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٩٦/١ ، الإنصاف ٤٧٣/٢ ، شرح المفصل ٢٦/٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨، ١٠٥/٩ ، ضرائر الشعر ص ١٦٦ ، البسيط ٣٥٥/١ ، مغنى اللبيب ص ٣٨٢ ، خزانة الأدب ١٩١/٤ ، ٣٩٤ .

(٣) لمحمد بن بشير الخارجي (من خارجة عدوان) . الحماسة ٦٠٠/١ ، شرحها للمرزوقي ١١٧٥/٣ ، الشعر والشعراء ٨٨٣/٢ ، نظام الغريب ص ٢٧٢ ، التذكرة السعدية ص٢٨٦ .

والسادس : المقرون بالهمزة أو هلا[١] بعد كلام تَضَمَّن الحرف الجارَّ ، حكى الأخفش في كتاب : «المسائل» أنه يقال : مررتُ بزيدٍ ، فيقال : أزيدِ بن عمرو ، وكذلك هلا نحو قولك : جئت بدرهم ، فيقال : هلا دينار . قال : «وهذا كثير»[٢] .

والسابع : المقرون بإنْ والفاء الجزائيَّتين ، نحو ما حكاه يونس من قول العرب : مررت برجلٍ صالحٍ إلاّ صالحٍ فطالحٍ[٣] . والتقدير : إلا أكن مررتُ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ . (وأجاز أيضاً أن يقال : امْرُر على أيُّهم أفضل إن زيدٍ وإن عمروٍ)[٤] ، وهذا قليلٌ ولكنهم قاسوه . قال سيبويه بعدما ذكر المسألة الأولى وضَعْفَها : (ولكنّهم لما ذكروه - يعني الجارّ - في أول الكلام شبَّهوه بغيره) . . قال : (وكان هذا عندهم أقْوَى إذا أُضْمِرَتْ رُبَّ ونحوُها في قولهم :

* وبلدة ليس بها أنيس *[٥]

يريد من غير أن يتقدم قبلها شيء يدل عليها . قال . (ومن ثم قال يونس : امرر على أيهم أفضل إن زيدٍ وإن عمروٍ)[٥] فإذا كان أقوى عند سيبويه من إضمار (رُبَّ) ، وإضمارُها قياسٌ ، فكذلك يكون الإضمار هنا في مسألتنا .

والثامن : المقرون بإن الجزائيّة في نحو مسألة يونس : امْرُر على أيُّهم أفضلُ إن زيدٍ وإن عمروٍ ، وقد مَرَّ ما فيه .

---

(١) في أ : (أو هذا) .
(٢) انظر شرح التسهيل ، السفر الثاني ٤٧٨/١ ، والمساعد ٢٩٩/٢ ، همع الهوامع ٢٢٥/٤ .
(٣) الكتاب ٢٦٢/١ .
(٤) سقط ما بين الإشارتين من أ ، وانظر الكتاب ٢٦٣/١ .
(٥) الكتاب ٢٦٣/١ .

فهذه مواضع جاء فيها حذفُ الجارّ مع بقاء عمله قياساً مُطَّرِداً ، وهو الذي أشار إليه بقوله : (وبَعْضُه يرى مُطَّرِدا) والرائي اطّرادَه هم النحويون – الناظمُ أحدُهم – وقد أتت أشياءُ مما يوافِق عليها المؤلف أو يخالفُ ، وفيما ذُكِرَ هنا كفاية .

وقوله : (وقد يُجَرّ بسوى رُبّ) الجارُّ هنا العربُ ، فمعنى الكلام أنَّ الجَرَّ مع حَذْفِ الحرفِ جاء في كلام العرب قليلاً في مواضعَ معدودة ، وبَعْضُ هذه المواضع رأى فيها النحويون الاطّرادَ ، فقاسوها وطردوها . وقوله : (لدى حذف) . بمعنى عند حذف ، يريد حذف الحرف الجارّ[1] .

(١) تم ، ولله الحمد والمنّة .

فهرس موضوعات

الجزء الثالث

الموضوع	الصفحة
النائب عن الفاعل	٥
اشتغال العامل عن المعمول	٦٢
تعدّي الفعل ولزومه	١٢٤
التّنازع في العمل	١٦٧
المفعول المطلق	٢١٢
المفعول له	٢٦٧
المفعول فيه وهو المسمّى ظرفاً	٢٨٣
المفعول معه	٣١٧
باب الاستثناء	٣٤٣
الحال	٤١٧
التمييز	٥٢٤
حروف الجر	٥٦١